

مُعْتَبَرُ اللَّبِيبِ

عَنْ كُتُبِ الْأَعْيَارِ

بِحِصْنِ الدِّينِ بْنِ هِشَامِ الْأَنْصَارِيِّ

(توفي ٧٦١ هـ)

حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

مُحَمَّدٌ عَلِيُّ بْنُ حَمْدٍ اللَّهِ
مَدِينَةُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي دَارِ الْعِلْمِ بِدِمَشْقٍ رَاقِباً

الدُّكْتُورُ مَازِنُ الْمُبَارَكِ
أَسَازُ الْعَرَبِيَّةِ فِي كَلِيَّةِ الْأَدَبِ بِجَامِعَةِ دِمَشْقٍ رَاقِباً
وَمُهَالِيَا أَسَازُ الْعَرَبِيَّةِ فِي مَكْرَمَةِ جَمْعَةِ الْمَاهِرِ دَرَجَةً

رَاجَعَهُ

سَعِيدُ الْأَفْغَانِي رَحِمَهُ
رَئِيسُ قِسْمِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِجَامِعَةِ دِمَشْقٍ رَاقِباً

دار الفكر

للطباعة والنشر والتوزيع

٣٥٩ من ملحق

من غرائب العرب استنار العقير في فضل العائيس من ٣٥٥

جميع حقوق إعادة الطبع محفوظة للناسخ
الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م

Email: darelfkr@cyberia.net.lb
E-mail: darlfikr@cyberia.net.lb
Home Page: www.darelfikr.com.lb



حارة حريك - شارع عبد النور - برفياً: فكيك - صرْب: ١١/٧٠٦١
تلفون: ٥٥٩٩٠٠ - ٥٥٩٩٠١ - ٥٥٩٩٠٢ - ٥٥٩٩٠٣
فاكس: ٠٠٩٦١١٥٥٩٩٠٤



مقدمة الناشر

الحمد لله الذي لا يُدعى سواه، ولا يُرجى لدفع كل كربةٍ إلا إياه، لا مُعطي لما منعه، ولا مانع لما أعطاه، ولا قاضي لما أبطله ولا مبطل لما قضاه، ولا ممضي لما عطله، ولا معطل لما أمضاه، هو الملك الفرد الذي لا امتراء في أحديته ولا اشتباه، خاب من قصد غيره، وفاز من أفردته وقصده وناداه.

أحمدته وأشكره وله الثناء الحسن الجميل كما يُحبّه ويرضاه.

وأشهد أن لا إله إلا الله شهادة خالصة وإنها لسفينة النجاة.

وأشهد أن سيدنا محمداً الذي أكرمه بعموم الرسالة واجتباها، واختاره عبداً مفضلاً وعظماً مقامه وأعلاه، وجعل له الثبوة والرسالة والسيادة والجاه.

صلّى الله وسلم عليه وعلى آله، وبلغنا من فضله ما نتمناه.

وبعد، اقتضت رحمة الله جلّ جلاله وتديره العظيم أن تكون الجزيرة العربية على امتداد أطرافها، واتساع رقعتها، وطناً للكثرة الكثيرة من قبائل العرب في سهلها، ونجدها، وجبالها، وأوديتها، على اختلاف ألسنتها، ولهجاتها الخاضعة لتحكم البيئة، وطبيعة المناخ، وبعد الشقة بينهم، وقد انتشروا فوق الرمال الصحراوية هنا وهناك، أمة أمة لا تكتب ولا تحسب، ليعث فيهم رسولا منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلَ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤].

فأنزل الله عليه قرآناً عجباً يهدي إلى الرشد، ويُتلى بعضه في الصلاة، ويتعبد بقراءته، وتدبر آياته في إتقان وترتيل.

لذا اهتم جهابذة اللغة والإعراب في وضع الكتب التي تشرح وتفسر اللغة العربية، وتبين مبهماتا وغريبها.

ومن هؤلاء العلماء جمال الدين ابن هشام الأنصاري وأضع كتاب مغني اللبيب عن كتاب الأعراب.

يقول ابن هشام^(١):

وضعت هذا التّصنيف، على أحسن إحكام وترصيف، وتتبع فيه مقفلات مسائل الإعراب فافتحتها، ومعضلات يستشكلها الطُّلاب فأوضحتها ونقّحتها، وأغلاطاً وقعت لجماعة من المعزّيين وغيرهم فتبّتها عليها وأصلحتها.

فدونك كتاباً تشدُّ الرّحال فيما دونه، وتقف عنده فحول الرّجال ولا يغدونه، إذا كان الوضع في هذا الغرض لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسجٌ على منواله.

من هو مؤلف كتاب مغني اللبيب؟

هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمّد، جمال الدّين، ابن هشام، من أئمّة العربيّة.

ولد ابن هشام في مصر سنة ٧٠٨هـ الموافق ١٣٠٩م، وتوفي فيها سنة ٧٦١هـ الموافق ١٣٦٠م.

قال ابن خلدون: ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنّه ظهر بمصر عالمٌ بالعربيّة يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه.

من تصانيفه:

- ١ - الإعراب عن قواعد الإعراب: من منشورات الدار.
- ٢ - أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك: محقق، ومن منشورات الدار.
- ٣ - التّحصيل والتّفصيل لكتاب التّذيل: كبير.
- ٤ - التّذكرة: خمسة عشر جزءاً.
- ٥ - الجامع الصّغير: مخطوط، في التّحو.
- ٦ - الجامع الكبير: مخطوط، في النّحو.
- ٧ - رفع الخصاصة عن قرأء الخلاصة: أربع مجلدات.
- ٨ - شذور الذهب: مطبوع.
- ٩ - عمدة الطّالب في تحقيق ابن الحاجب: مجلدان.
- ١٠ - قطر النّدى: مطبوع.
- ١١ - مغني اللبيب عن كتب الأعراب: وهو الذي نحن بصددّه.

(١) مغني اللبيب: (١٣).

١٢ - موقد الأذهان في الألغاز التَّحْوِيَّة: مطبوع.

١٣ - نزهة الطُّرف في علم الصُّرف: مطبوع^(١).

التَّعْرِيف بكتاب مغني اللبيب:

إِنَّ أَجْمَلَ ما يَقُولُهُ الشَّيْخُ الإِمَامُ الْعَالِمُ الْعَلَّامَةُ جَمَالُ الدِّينِ، أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَوْسُفَ بْنِ هِشَامِ الْأَنْصَارِيِّ فِي وَصْفِ كِتَابِهِ:

... فِدْوَنُكَ كِتَابًا تَشُدُّ الرُّحَالَ فِيمَا دُونَهُ، وَتَقِفُ عِنْدَهُ فَحُولُ الرُّجَالِ وَلَا يَعْدُونَهُ، إِذْ كَانَ الْوَضْعُ فِي هَذَا الْغَرَضِ لَمْ تَسْمَحْ قَرِيحَةً بِمِثَالِهِ، وَلَمْ يَنْسَجْ نَاسِجٌ عَلَى مِثَالِهِ.

وَلَقَدْ قَسَمَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ كِتَابَهُ إِلَى ثَمَانِيَةِ أَبْوَابٍ جَاءَتْ عَلَى الشَّكْلِ التَّالِي:

• الباب الأول:

فِي تَفْسِيرِ الْمَفْرَدَاتِ وَذَكَرَ أَحْكَامَهَا.

• الباب الثَّانِي:

فِي تَفْسِيرِ الْجُمْلَةِ وَذَكَرَ أَقْسَامَهَا وَأَحْكَامَهَا.

• الباب الثَّالِث:

فِي ذِكْرِ أَحْكَامِ ما يَشْبَهُ الْجُمْلَةَ وَهُوَ الطَّرْفُ وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ.

• الباب الرَّابِع:

فِي ذِكْرِ أَحْكَامِ يَكْثُرُ دَوْرُهَا وَيَقْبَحُ بِالْمَعْرَبِ جَهْلُهَا وَعَدَمُ مَعْرِفَتِهَا عَلَى وَجْهِهَا.

• الباب الْخَامِس:

فِي ذِكْرِ الْجِهَاتِ الَّتِي يَدْخُلُ الْإِعْتِرَاضُ عَلَى الْمَعْرَبِ مِنْ جِهَتِهَا.

• الباب السَّادِس:

فِي التَّحْذِيرِ مِنْ أُمُورٍ اشْتَهَرَتْ بَيْنَ الْمَعْرِبِينَ وَالصَّوَابِ خِلَافُهَا.

• الباب السَّابِع:

فِي كَيْفِيَةِ الْإِعْرَابِ.

• الباب الثَّامِن:

فِي ذِكْرِ أُمُورٍ كَلِّتَ يَتَخَرَّجُ عَلَيْهَا مَا لَا يَنْحَصِرُ مِنَ الصُّورِ الْجَزْئِيَّةِ.

(١) للمزيد من الفائدة انظر ترجمة ابن هشام في: الدرر الكامنة: (٣٠٨/٢)، ومفتاح السعادة: (١٥٩/١)،

والنجوم الزاهرة: (٣٣٦/١٠)، ودائرة المعارف الإسلامية: (٢٩٥/١)، وآداب اللغة: (١٤٣/٣)،

والأعلام للزركلي: (١٤٧/٤).

المحققان والكتاب:

لَمَّا شعر القائمون بالتدريس بحاجة الطُّلَابِ الملحَّةِ إلى هذا الكتاب، ناهيك عن سوء طبعته من جهة، ونفاد نسخه من المكتبات من جهة أُخرى، كان لا بدَّ من تحقيق الكتاب وإخراجه بحلَّةٍ جديدة خالية من الأخطاء، ذلك أنَّ هذا الكتاب هو الكتاب الذي لا غنى عنه للطُّالِب والباحث.

فلقد تكرَّم الدكتور مازن المبارك والأستاذ محمد علي حمد الله بتحقيق كتاب (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) وهما المتخصَّصان بمثل هذه الأعمال، فجاء عملهما والحمد لله كاملاً والكمال لله وحده.

وقد وضَّحنا في مقدمتهما ما قاما به من عملٍ في هذا الكتاب، وأوليا جهدهما في عمل الفهارس الفنية للكتاب والتي يعدُّها أرباب الكتب من أساسيات الكتاب.

أما الفهارس الفنية فجاءت على الشكل التالي:

- فهرس الآيات القرآنية الكريمة.
 - فهرس الأحاديث النبوية الشريفة.
 - فهرس الأمثال والأقوال المأثورة.
 - فهرس الشواهد الشعرية.
 - فهرس الأعلام.
 - فهرس القبائل والجماعات.
 - فهرس الأماكن.
 - فهرس الكتب المذكورة في المغني.
- كذلك تكرم الأستاذ سعيد الأفغاني بمراجعة هذا الكتاب رحمه الله.

تعريف الأستاذ سعيد الأفغاني

الأستاذ سعيد الأفغاني أحد أعلام العربية في عصره، درس في مكتب عنبر بدمشق على يد الأستاذ سليم الجندي والشيخ عبد القادر المبارك وغيرهما. وأحبَّ العربية وتوفَّق فيها، وانصرف إليها تدريساً وتأليفاً.

درَّس في كلية الآداب بجامعة دمشق منذ تأسيسها إلى أن انتهت خدمته، كما درَّس بعد ذلك في الجامعة اللبنانية، والجامعة الليبية، وفي جامعة الرياض بالمملكة العربية السعودية.

وكان الأستاذ الأفغاني عضواً في مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وتولَّى رئاسة قسم اللغة العربية وعمادة كلية الآداب بجامعة دمشق. وتخرَّجت به أجيال من معلمي العربية.

توفي بمكة المكرمة في الحادي عشر من شوال سنة ١٤١٧هـ الموافق للثامن عشر من شهر شباط (فبراير) ١٩٩٧م عن عمر ناهز الرابعة والثمانين تاركاً أثراً تشهد له بالعلم والتحقيق، منها:

- أسواق العرب في الجاهلية والإسلام.
- ابن حزم الأندلسي ورسالته في المفاضلة بين الصحابة.
- الإسلام والمرأة.
- عائشة والسياسة.
- في أصول النحو.
- حاضر اللغة العربية في الشام.
- نظرات في اللغة عند ابن حزم.
- من تاريخ النحو.
- الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة للزركشي.
- في المفاضلة بين الصحابة لابن حزم.
- سير النبلاء للذهبي (جزء خاص بترجمة ابن حزم).
- سير النبلاء للذهبي (جزء خاص بترجمة السيدة عائشة).
- تاريخ داريا للقاضي الخولاني.
- الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة لابن الأنباري.
- توجيه أبيات مشكلة الإعراب للفارقي.
- إبطال القياس والرأي والاستحسان لابن حزم.

التعريف بالمحققان:

من هو الدكتور مازن المبارك؟

هو مازن بن عبد القادر الطيّب بن محمد بن محمد المبارك الجزائري الدمشقي، من مواليد مدينة دمشق سنة ١٣٤٩هـ الموافق ١٩٣٠م. كان أبوه أديباً غزير العلم بمفردات اللغة. نال الدكتور مازن المبارك الدكتوراه في الآداب من جامعة القاهرة، وكان أستاذاً في كلية الآداب بجامعة دمشق، وهو الآن أستاذ في مركز جمعية المساجد في دبي، وله تاليف عديدة منها:

- ١- الزجاجي حياته وآثاره.
- ٢- النصوص اللغوية في كتابي الخصائص - لابن جني.
- ٣- المزهر في علوم اللغة - للسيوطي.
- ٤- النحو العربي والعلّة التحوية.

بالمحققين

مركز جمعية المطابع

عبد الكريم القاسم
مركز جمعية المطابع

- الإيضاح في علل النحو - لأبي القاسم الزجاجي - تحقيق.
- الزماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيويه.
- نحو وعي لغوي.
- كتاب اللامات - للزجاجي - تحقيق.
- مجتمع الهمداني - تحقيق.
- ومغني اللبيب عن كتاب الأعراب - والذي نحن بصده.

تعريف بالأستاذ محمد علي بن بشير حمد الله:

ولد في دمشق عام ١٩٢٨ وفيها نشأ وتعلم وحصل على إجازة في الآداب ودبلوم في التربية فأصبح مدرساً للعربية في مدارس سوريا وفي معهد اعداد المدرسين بدمشق ثم أعيد إلى جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض وكانت هوايته في اللغة العربية وخاصة النحو والأدب. نشر له عدة مقالات وقصائد وقصص وأبحاث في عدة مجلات وصحف.

بعض من مؤلفاته:

- ابن زيدون ورسائله
- الأسلوب التعليمي في كتيبة ودمنة
- النحو والصرف
- شرح المعلقات السبع للزوزني
- مغني اللبيب لابن هشام والذي نحن بصده
- النقد الواضح

ودار الفكر في بيروت، تضع بين يديك هذا العمل وكلها ثقة وأمل أن ينال رضاك، وتبني منه الفائدة القصوى، ذأبها كذلك في جميع منشوراتها.

والله من وراء القصد

خالد العطار

بيروت ٣ شباط ١٩٩٨

الموافق ٦ شوال ١٤١٨

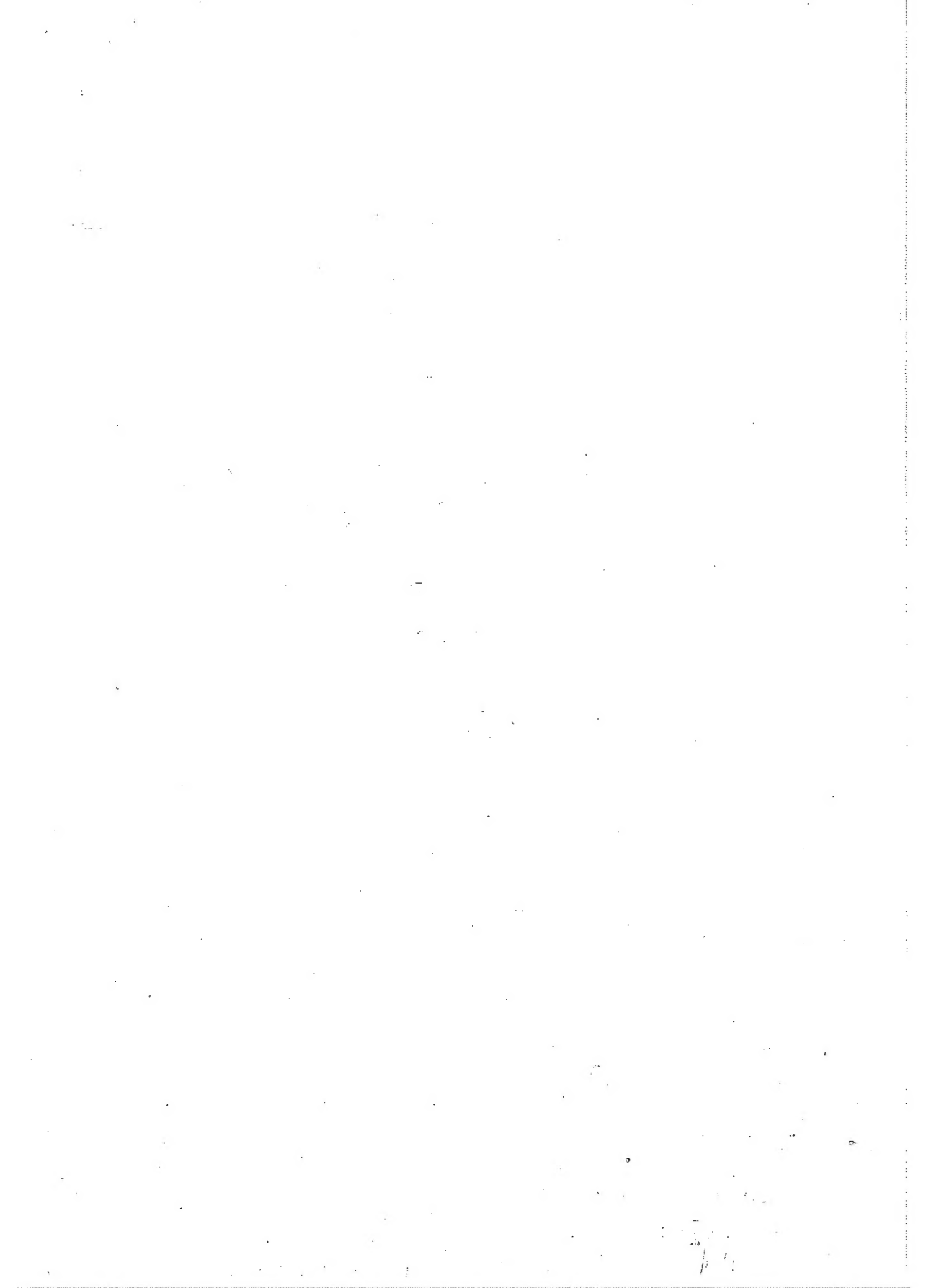
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المحققين

مقدمة المحققان بين يدي الكتاب

[ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر
عالم بالعربية يقال له ابن هشام، أنحى من سيبويه
«ابن خلدون»]

الحمد لله على ما أنعم، وصلاته وسلامه على رسوله الأمين المبعوث رحمة للعالمين.
وبعد: فقد جرت عادة المحققين أن يقدموا لكتبهم مقدمة طويلة، يترجمون فيها لصاحب
الكتاب، ويتحدثون عن عصره وعن آثاره. وقد رأينا أن نكتفي في هذه العجالة بأن نُعرِّف بكتاب
«مغني اللبيب» الذي نقدمه في شكله الجديد.



كتاب «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»

هو بين كتب ابن هشام خاصة أجلها قدراً وأبعدها أثراً، وبين كتب العربية عامة من أكثرها استيعاباً ونفعاً؛ فلم يلبث حين ظهر أن شاع ذكره، وعم نفعه حتى أحمل غيره من كتب العربية، وصار معتمد الطالبين والمتعلمين والمتخصصين.

ولعل ابن خلدون لم يكن بعيداً عن الصواب حين ربط بين سيبويه شيخ النحاة وابن هشام... فما عرفنا بعد سيبويه أنحى من ابن هشام، ولا رأينا بعد «الكتاب» أخلد من كتاب «المغني».

ويمتاز «المغني» بين كتب العربية بالطريقة الخاصة التي اتبعها ابن هشام في تصنيفه؛ فهو لم يلجأ - كعادة النحاة - إلى تقسيم موضوعات النحو أبواباً: المرفوعات، المنصوبات، المجزورات... كما فعل في «شذور الذهب» ولكنه جمع الحروف أو الأدوات، فتحدث عن كل منها في باب خاص جمع فيه كل ما يتصل بالأداة من قواعد وأحكام، وما يُمثل لها من شواهد. ثم أفرد أبواباً أخرى لأحكام عامة تتصل بأشباه الجمل، والجمل، وأقسامها، والذكر والحذف، والمظان التي توقع المعربين في الخطأ، وتصحيح ما شاع من ذلك، وأصول توجيه الإعراب، وتمييز ما يلتبس بغيره، وإعطاء الشيء حكم غيره... إلى آخر ما هنالك من تقسيمات شتى وقواعد كلية هامة: من مشابهة ومجاورة وتضمن وتغليب وتوسع وقلب وتعارض في الأحكام... الأمر الذي يأخذ بيدك إلى معرفة أسرار العربية.

وابن هشام، في كتابه، طويل النفس، كثير الاستطراد، لا يفتأ يورد المسألة تلو المسألة والتنبيه تلو التنبيه، ولعله - فوق هذا وذاك - أكثر النحويين استثماراً للشواهد وإيراداً لها، فهو يستشهد بالقرآن وقراءاته، وبالحديث النبوي، والمثل المروي، وبالكثير من الشعر والنثر. أما الأحكام والفوائد فهو ينثرها في كل مناسبة، إذ ليس متن البحث عنده بأكثر فائدة من تعليق يورده في مسألة، أو أمر ينبّه عليه.

ولسنا نكتفم أن المغني كان أكثر إغناء لأهل عصره منه لنا اليوم، فقد كانوا أصبر على العلم منا، فما كان يعيب «المغني» عندهم أنه طويل النفس، ولا أنه كثير الاستطراد، ولا أنه معقد الجملة أحياناً، ولا أن القارئ قد يضيع في عدد من جملة بين الضمائر وما تعود إليه.

ثم إنهم كانوا أحفظ منا لكتاب الله، فإذا استشهد ابن هشام بكلمة أو كلمتين من آية هما عنده موطن الشاهد، استطاع القارئ أن يذكر أن يعرف من محفوظه سياق الكلمتين في الآية، بل سياق الآية في موضعها من السورة دون الرجوع إلى «مرشد» يعرفه بالآية من السورة، وبالسورة من القرآن.

أما اليوم فلن يكون «المغني» مغنياً إلا بمعرفة الكثير من الشواهد - التي قد يوردها ناقصة - وب حفظ أكثر القرآن، الأمر الذي دفعنا إلى أن نتلافى ما ينقص ثقافة الكثيرين منا بله طلابنا من إكمال الآيات وإتمام للشواهد وتفسير للغريب.

عملنا في الكتاب:

إن ما يتصف به كتاب «المغني» من خصائص جعله الكتاب المختار للتدريس في كليات الآداب والشرعية والمعاهد العليا في الأقطار العربية والإسلامية.

وقد شعر القائمون بالتدريس بحاجة الطلاب الملحة إلى هذا الكتاب، كما شعروا - مع الطلاب - بسقم طبعاته، وبنفاد نسخه من الأسواق، فكان لا بد من إخراج طبعة توجد متنة بأيدي الطلاب، وتجعله في أيدي الراغبين عامة، إذ كان الكتاب الغني الذي لا يستغنى عنه.

ونحن - إذ نقوم بهذا العمل - لسنا نكتم أننا نشعر بالتقصير الشديد إزاء لغتنا وحقها علينا، ولسنا مغالين إن قلنا إنه لم تلق لغة من أبنائها ما لقيته العربية من عقوق. ولقد خدم أهل كل علم علمهم إلا أهل العربية المحدثين، فقد وقفوا بجهدهم حيث انتهى جهد أسلافهم قبل قرون، وعكف العلماء في كل فرع من فروع العلم على فرعهم: نشرًا للتعليم منه، وبحثاً فيه، ودراسة له، ومتابعةً لحلقاته... وعجز أهل العربية عن نشر تراث لغتهم النشر الذي يقره العلم، ويقبله منطق العصر، فبقينا في النحو عالة على طبعات قديمة، صلحت للعصور التي ظهرت فيها، وقصرت عن الوفاء اليوم بحاجتنا، إما لنقص فيها، أو لتشويه في طباعتها.

أليس غريباً ألا تظهر حتى اليوم طبعة جيدة لكتاب سيبويه، كتاب العربية الأول وسفرها الخالد!!.

أليس غريباً ألا تظهر حتى اليوم طبعة واحدة كاملة لشرح من شروح كتاب سيبويه مع وجود مخطوطاتها كاملة جيدة!!.

ليس بدعاً إذن أن يكون «مغني اللبيب» في معزل عن العناية والتحقيق... بل لعل حظّه كان خيراً من حظ غيره إذ ظهرت له طبعة بيضاء مقروءة تقرّبه إلى الذوق وتزيّنه في العين، وهي الطبعة التي عزّت ونفدت.

أما عملنا في الطبعة السابقة فلسنا ندعي له الكمال ولسنا نقول إنه العمل الذي يستحقه كتاب المغني، بل نحن نقَرّ بأن عملنا لم يتعد الغاية من طبعتنا تلك، وهي إيجاد الكتاب في أيدي الراغبين.

على أن هذا لا يعني أننا كنا قمنا بمجرد إعادة طبعة سابقة، بل قمنا بما يلي:

- ١ - عدنا إلى النسخ المطبوعة وإلى ما وصلت إليه أيدينا من النسخ الخطية الجيدة^(١).
- ٢ - وُضع «المغني» لقوم كانوا يحفظون القرآن فكان صاحبه يكتفي من الآية بإيراد موطن الشاهد، ولكن هذا غير مغنٍ اليوم، لذلك أتممنا الآية أو أتممنا ما يوضح الشاهد فيها. ونلفت النظر إلى أننا في الحواشي ثبت دائماً قراءة عاصم برواية حفص، إذ هي القراءة الشائعة اليوم في أكثر الأمصار، تنبيهاً على أن المصنف يستشهد أحياناً بقراءة يعزوها إلى صاحبها كما تجد ذلك مثلاً في الصفحة الأولى في الحاشية.
- ٣ - خرّجنا شواهد الكتاب، فنسبنا البيت إلى قائله - حين عرفناه - وأرشدنا إلى موطنه في بعض دواوين الأدب واللغة، وكتب النحو والشواهد. وقد التزمنا ذلك في كتاب سيبويه وشرح ابن عقيل وخزانة الأدب.
- ٤ - كنا - إذا استشهد ابن هشام بنصف بيت - نترك المتن كما وضعه صاحبه ونتم البيت في الحاشية.
- ٥ - كثيراً ما يشكل على الطالب معنى بيت أو كلمة غريبة فيه، ولذلك فسرنا غريبه، وأوضحنا معناه، وأشرنا إلى موطن الشاهد فيه إن غمض في المتن؛ وإن كانت له رواية تبطل الاستشهاد به ذكرناها.
- ٦ - رقمنا الشواهد وكنا إذا تكرر الاستشهاد بالبيت الواحد نعطيه رقماً جديداً ثم نذكر الأرقام التي سبق وروده بها والتي سيرد بها فيما بعد.
- أما الأبيات التي نظمها أصحابها في بعض المسائل أو القواعد^(٢)، فقد آثرنا ألا نرقمها حتى لا تلتبس بالأبيات الشواهد.
- ٧ - آثرنا - خلافاً للطبعات السابقة - أن نصدر الكتاب بغير تجزئة، في مجلد واحد كما ألفه مؤلفه.
- ٨ - كانت التقسيمات والتفريعات التي يعددها ابن هشام، والاستطرادات التي ينثرها في

(١) انظر وصفها بعد قليل تحت عنوان «نسخ المغني».

(٢) كالبيتين الواردين بعد الشاهد ١٢٢.

المسائل والتنبيهات، من الكثرة إلى حد يضيع الطالب معه، فجهدنا أن نوضح ذلك كله عن طريق المغايرة في حجم الحروف كما هو واضح في الكتاب.

٩ - صنعنا للكتاب مسارد عامة تيسر المراجعة فيه وتزيد في قيمة تلك الطبعة.

أما عملنا في هذه الطبعة الجديدة «الثالثة» فقد أضفنا فيها إلى ما سبق:

١ - إيضاح ما قدرنا أنه يستغل على الطلاب.

٢ - تخريج الأحاديث الشريفة والأمثال.

٣ - التعريف الموجز بالأعلام^(١) والكتب.

نسخ المغني:

لكتاب المغني طبعات كثيرة أشهرها تلك التي كانت تضم «المغني» وحاشية الأمير أو حاشية الدسوقي^(٢).

أما أحدث الطبعات فهي طبعة الأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد «بلا تاريخ».

وأما النسخ الخطية للمغني فكثيرة، وفي المكتبة الظاهرية بدمشق وحدها إحدى عشرة نسخة منها.

وأجود نسخ الظاهرية نسختان: تقع النسخة الأولى في ١٨٧ ورقة من الحجم المتوسط، وهي نسخة كاملة، مذهبة، جميلة الخط، جاء في آخرها: «تم الكتاب بحمد الله وعونه على يدي العبد الفقير المعترف بالذنب والتقصير محمد بن عبد الكريم الشهير بخطيب زاده، وختمه في أواسط الصفر [كذا] من سنة خمس وستين وتسعمئة». وفي حواشي هذه النسخة نقول عن التفاسير وخاصة الكشف، وعن المعاجم وكتب اللغة والنحو وشروح المغني وخصوصاً شرح الدماميني، وفيها تفسير لمعاني كثير من الآيات الشعرية والألغاز اللغوية. وليس في هذه النسخة ما يدل على تجزئة الأصل، ورقمها في الظاهرية هو ٧٣١٥ عام.

وأما النسخة الثانية فأقدم من الأولى وتقع في ١٩٥ ورقة من الحجم المتوسط، وهي كاملة أيضاً، وفي آخرها أنه: «وافق الفراغ من نسخه يوم الأحد المبارك خامس شهر رمضان المعظم

(١) يعرف العلم أول ورود في الكتاب، فإذا أراد القارئ الاطلاع على ترجمة علم ما فليرجع إلى الرقم الأول لهذا العلم في مسرد الأعلام.

(٢) كطبعة دار الكتب العربية الكبرى ١٣٣١هـ، وطبعة المطبعة الحميدية ١٣٥٨ اللتين جعلت فيهما حاشية الأمير وحاشية الدسوقي متناً، والمغني هامشاً.

وكطبعة المكتبة التجارية ١٣٧٢ التي جعلت المغني متناً، وحاشية الأمير هامشاً.

من شهور سنة أربع وستين وسبعمئة على يد العبد الضعيف الراجي عفو ربه اللطيف محمود بن محمد بن عمر غفر الله له ولوالديه ولسائر المسلمين أجمعين». وفي الحاشية أنها نسخة مقابلة من أولها إلى آخرها على نسخة أخرى. وتمتاز بالشكل ووضوح الخط وتنوع ألوان المداد فيها، فرؤوس المسائل والعنوانات مكتوبة بالمداد الأحمر، وال متن مكتوب بالمداد الأسود، وعنوان الأدوات على الهامش بالمداد الأخضر. وليس في هذه النسخة ما يدل على تجزئة الأصل. ورقمها في الظاهرية هو ٣٨٩٣ عام.

* * *

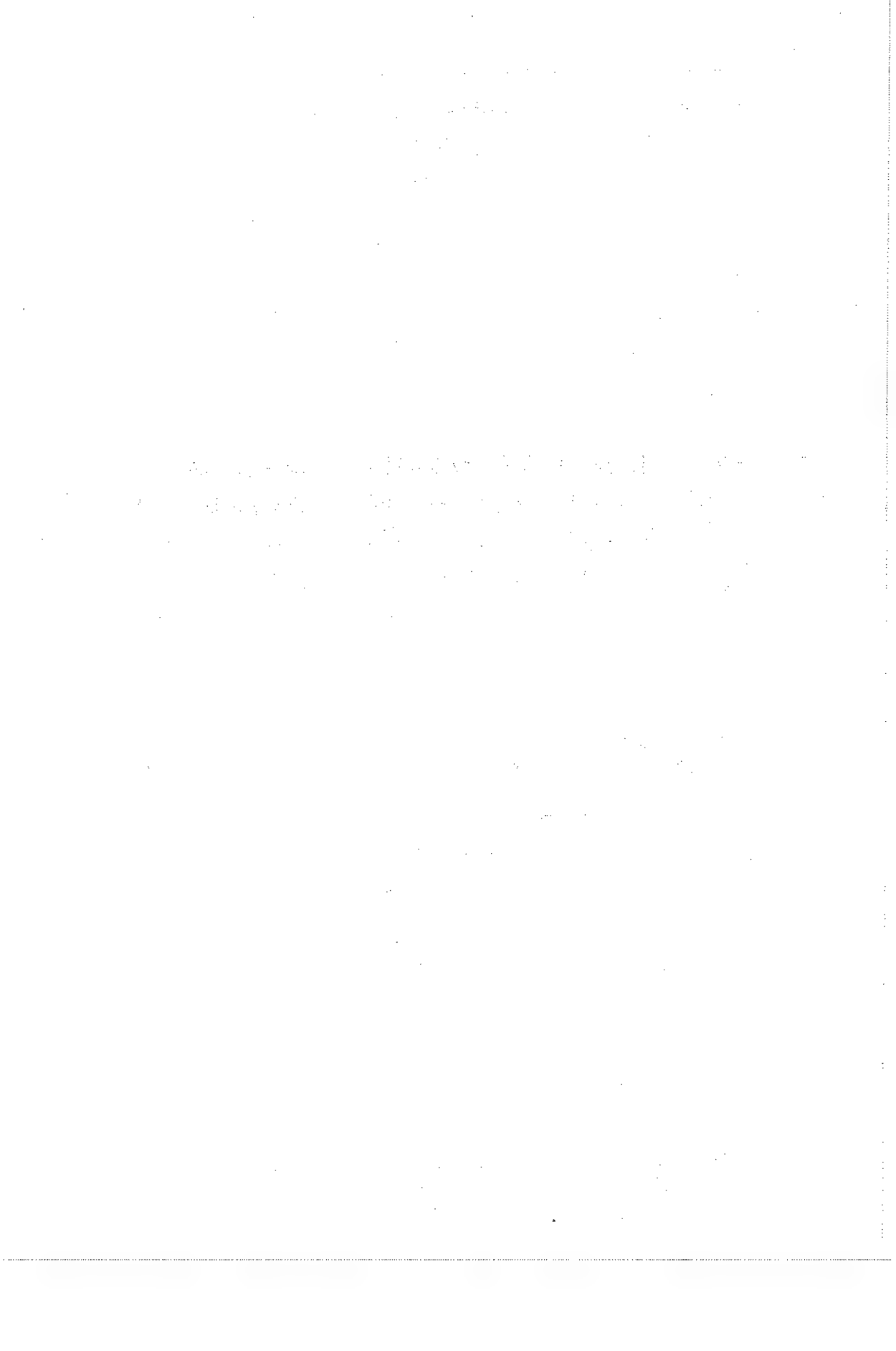
وبعد، فهذه هي حصيلة ما سمح لنا به الوقت - لا الجهد - من أجل إخراج طبعة جديدة لمغني اللبيب تأخذ طريقها إلى أيدي الطلاب وهم على أبواب عام جديد. وإن أملنا كبير في أن يوافقنا الزملاء الأساتذة بما يعرض لهم من آراء حول هذه الطبعة ولهم شكرنا سلفاً. ولا يسعنا - ونحن في الصفحات الأولى من كتابنا هذا - إلا أن نسوق جزيل الشكر لأستاذنا الفاضل «سعيد الأفغاني» على مراجعته للكتاب، وتوجيهاته الطيبة لنا، والله الموفق.

دمشق شعبان ١٣٩٢ هـ

أيلول ١٩٧٢ م

المحققان

الدكتور مازن المبارك الأستاذ محمد علي حمد الله



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[قال سيدنا ومولانا الشيخ الإمام العالم العلامة جمال الدين رحلة الطالبين، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري قدس الله روحه ونور ضريحه^(١)].

أما بعد حمد الله على إفضاله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله، فإن أولى ما تقترحه القرائح، وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح، ما يتيسر به فهم كتاب الله المنزل، ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل، فإنهما الوسيلة إلى السعادة الأبدية والذريعة إلى تحصيل المصالح الدينية والدنيوية. وأصل ذلك علم الإعراب، الهادي إلى صوب الصواب، وقد كنت في عام تسعة وأربعين وسبعمائة أنشأت بمكة - زادها الله شرفاً - كتاباً في ذلك منوراً من أرجاء قواعده كل حالك، ثم إنني أصيبت به وبغيره في منصرفي إلى مصر. ولما من الله تعالى عليّ في عام ستة وخمسين بمعاودة حرم الله، والمجاورة في خير بلاد الله، شمرت عن ساعد الاجتهاد ثانياً، واستأنفت العمل لا كسلاً ولا متوانياً، ووضعت هذا التصنيف، على أحسن إحكام وترصيف، وتبعت فيه مقفلات مسائل الإعراب فافتحتها، ومعضلات يستشكلها الطلاب فأوضححتها ونقحتها، وأغلاطاً وقعت لجماعة من المعربين وغيرهم فنبهت عليها وأصلحتها.

فدونك كتاباً تشد الرحال فيما دونه، وتقف عنده فحول الرجال ولا يعدونه، إذ كان الوضع في هذا الغرض لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله. ومما حثني على وضعه أنني لما أنشأت في معناه المقدمة الصغرى المسماة بـ «الإعراب عن قواعد الإعراب»^(٢) حسن وقعها عند أولي الألباب، وسار نفعها في جماعة الطلاب، مع أن الذي أودعته فيها بالنسبة إلى ما ادخرته عنها كشذرة من عقد نحر، بل كقطرة من قطرات بحر، وها أنا بائح بما أسررت، مفيد لما قررت وحررت، مقرب فوائده للأفهام، واضع فرائده على طرف الثمام، لينالها الطلاب بأدنى إلمام، سائل من حسن خيمته، وسلم من داء الحسد أديمه، إذا عثر على شيء طغى به القلم، أو زلت به القدم، أن يغتفر ذلك في جنب ما قربت إليه من البعيد، ورددت عليه من الشريد، وأرحته من التعب، وصيرت القاصي يناديه من كتب، وأن يحضر قلبه أن الجواد قد

(١) هذان السطران من زيادة النساخ وقد نقلناهما من حاشية الأمير.

(٢) حققه رشيد عبد الرحمن العبيدي ونشر في بيروت ١٩٧٠.

يكبو، وأن الصارم قد ينبو، وأن النار قد تحبو، وأن الإنسان محل النسيان، وأن الحسنات يذهبن السيئات.

ومن ذا الذي تُرضى سجاياه كلها كفى المرء نبلاً أن تعد معائبه^(١)

وينحصر في ثمانية أبواب:

الباب الأول: في تفسير المفردات وذكر أحكامها.

الباب الثاني: في تفسير الجمل وذكر أقسامها وأحكامها.

الباب الثالث: في ذكر ما يتردد بين المفردات والجمل، وهو الظرف والجار والمجرور وذكر أحكامهما.

الباب الرابع: في ذكر أحكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها.

الباب الخامس: في ذكر الأوجه التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها.

الباب السادس: في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها.

الباب السابع: في كيفية الإعراب.

الباب الثامن: في ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية.

وأعلم أنني تأملت كتب الإعراب فإذا السبب الذي اقتضى طولها ثلاثة أمور:

أحدها: كثرة التكرار؛ فإنها لم توضع لإفادة القوانين الكلية، بل للكلام على الصور الجزئية، فتراهم يتكلمون على التركيب المعين بكلام، ثم حيث جاءت نظائره أعادوا ذلك الكلام، ألا ترى أنهم حيث مر بهم مثل الموصول في قوله تعالى: ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ * الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴿٢﴾ ذكروا أن فيه ثلاثة أوجه، وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ ﴿٣﴾ ذكروا فيه ثلاثة أوجه أيضاً، وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل في قوله تعالى: ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ ﴿٤﴾ ذكروا فيه وجهين، ويكررون ذكر

(١) البيت ليزيد بن محمد المهلب المتوفى سنة ٢٥٩هـ - وهو غير معدود من الشواهد النحوية لأن قائله مولد ولذلك تركه السيوطي في شرحه.

(٢) ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ...﴾ [البقرة: ٢: ٣ - الذين: على الجر صفة للمتقين، وعلى الرفع مبتدأ أو خبر لمحدوف، وعلى النصب مفعول «أعني» المحذوف.

(٣) ﴿إِذْ قَالَتْ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُعَرِّراً فَتَقَبَّلَ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [آل عمران: ٣٥: ٣]. أنت: توكيد للكاف أو مبتدأ أو ضمير فصل.

(٤) ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [المائدة: ١١٧: ٥]. أنت: توكيد للتاء أو ضمير فصل.

الخلاف فيه إذا أعرب فصلاً؛ أله محل باعتبار ما قبله أم باعتبار ما بعده؟ أم لا محل له؟
والخلاف في كون المرفوع فاعلاً أو مبتدأ إذا وقع بعد إذا في نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الإنشاق:
١] أو إن في نحو: ﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾^(١). أو الظرف في نحو: ﴿أَفِي اللَّهِ سَكٌّ﴾^(٢) أو لو في
نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾^(٣) وفي كون أن وأن وصلتهما بعد حذف الجار في نحو: ﴿شَهِدَ اللَّهُ
أَنَّكَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾^(٤) ونحو: ﴿حَصَرْتَ صُدُورَهُمْ أَنْ يَقْتُلُوكُمْ﴾^(٥) في موضع خفض بالجار
المحذوف على حد قوله:

١ - أشارت كليب بالأكف الأصابع^(٦)

أو نصب بالفعل المذكور على حد قوله:

٢ - فيه كما غسل الطريق الثعلب^(٧)

وكذلك يكررون الخلاف في جواز العطف على الضمير المجزوء من غير إعادة الخافض،
وعلى الضمير المتصل المرفوع من غير وجود الفاصل، وغير ذلك مما إذا استقصي أمل القلم،
وأعقب السأم، فجمعت هذه المسائل ونحوها مقررة محررة في الباب الرابع من هذا الكتاب،
فعليك بمراجعته، فإنك ستجد فيه كنزاً واسعاً تنفق منه، ومنهلاً سائغاً تردده وتصدر عنه.

(١) ﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَهِيمَةٍ فَتُزَوِّجَ أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ
الْأَنفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء: ٤: ١٢٨].
(٢) ﴿قَالَتْ رَسُولُهُمْ أَفِي اللَّهِ سَكٌّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّخُكُمْ إِلَى
أَجَلٍ مُّسَمًّى قَالُوا إِنْ أَتَيْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ فَقَالُوا إِنْ تَعْلَمُونَ أَنَّ صُدُورَهُمْ حَصَرَتْ صُدُورَهُمْ فَكَيْفَ يُقْتُلُوكُمْ أَوْ يُقْتَلُونَ قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ
اللَّهُ لَسَلَطَهُمْ عَلَيْكُمْ لَقُلْنَا لَكُمْ فَلَمَّ يُقْتَلُونَ وَالْقَوْلُ إِلَيْكُمْ أَلَسْتُمْ فَا جَمَلُ اللَّهِ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَكِيلًا﴾ [النساء
١٠: ١٤].

(٣) ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الحجرات: ٤٩: ٥].

(٤) ﴿... وَالْمَلَكُ وَالْوَلُوءُ الْقَائِمُ بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْغَيْبُ الْعَكِيدُ﴾ [آل عمران ٣: ١٨].

(٥) ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مَبْنِئٌ أَوْ جَاهُكُمْ حَصَرَتْ صُدُورَهُمْ أَنْ يَقْتُلُوكُمْ أَوْ يُقْتَلُوا قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ
اللَّهُ لَسَلَطَهُمْ عَلَيْكُمْ لَقُلْنَا لَكُمْ فَلَمَّ يُقْتَلُونَ وَالْقَوْلُ إِلَيْكُمْ أَلَسْتُمْ فَا جَمَلُ اللَّهِ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَكِيلًا﴾ [النساء
٩٠: ٤].

(٦) صدره «إذا قيل: أي الناس شر قبيلة» وهو للفرزدق في هجاء جرير، وتروى «كليب» بالرفع على تقدير
«هذه كليب» وبالجر على حذف الجار وإبقاء عمله. ويروى: أشارت كليب. والأصل فيه «أشارت إلى
كليب الأكف بالأصابع» ولكن الشاعر قلب الكلام. والبيت في ابن عقيل ٢٤٦/١ وفي الخزائن ٦٦٩/٣
وفي الديوان ٥٢٠ وستكرر برقم ١٠٩٨. وهذا البيت مع الشاهد ١١٦٥ من قصيدة واحدة.

(٧) صدره «لأن بهز الكف يغسل متنه» وهو لساعدة بن جؤية في وصف رمح. والعسلان: اضطراب متن
الثعلب في جريه. أصله: كما غسل في الطريق الثعلب، ولكنه حذف الجار ونصب «الطريق» بالفعل
«غسل» اتساعاً. وهو في سيبويه ١٦/١ و١٠٩ وفي الخزائن ٤٧٤/١ وفي ديوان الهذليين ١٩٠/١
وستكرر برقم ٩٢٠ و٩٧٦.

والأمر الثاني: إيراد ما لا يتعلق بالإعراب، كالكلام في اشتقاق «اسم»؛ أهو من السمة كما يقول الكوفيون أو من السُمُو كما يقول البصريون؟ والاحتجاج لكل من الفريقين وترجيح الراجح من القولين؛ وكالكلام على ألفه لم حذف من البسمة خطأ؟ وعلى باء الجر ولاه لم كسرتا لفظاً؟ وكالكلام على ألف ذا الإشارية، أزائدة هي كما يقول الكوفيون أم منقلبة عن ياء هي عين واللام ياء أخرى محذوفة كما يقول البصريون؟ والعجب من مكي بن أبي طالب^(١) إذ أورد مثل هذا في كتابه الموضوع لبيان «مشكل الإعراب» مع أن هذا ليس من الإعراب في شيء. وبعضهم إذا ذكر الكلمة ذكر تكسيرها وتصغيرها، وتأنيثها وتذكيرها، وما ورد فيها من اللغات، وما روي من القراءات، وإن لم يبين على ذلك شيء من الإعراب.

والثالث: إعراب الواضحات، كالمبتدأ وخبره، والفاعل ونائبه، والجار والمجرور والعاطف والمعطوف، وأكثر الناس استقصاء لذلك الحوفي^(٢).

وقد تجنبت هذين الأمرين وأتيت مكانهما بما يتبصر به الناظر، ويتمرن به الخاطر، من إيراد النظائر القرآنية، والشواهد الشعرية، وبعض ما اتفق في المجالس النحوية.

ولما تم هذا التصنيف على الوجه الذي قصدته، وتيسر فيه من لطائف المعارف ما أردته واعتمدته سميته بـ (مغني اللبيب عن كتب الأعراب) وخطابي به لمن ابتدأ في تعلم الإعراب ولمن استمسك منه بأوثق الأسباب. ومن الله تعالى أستمد الصواب، والتوفيق إلى ما يحظيني لديه بجزيل الثواب، وإياه أسأل أن يعصم القلم من الخطأ والخطل، والفهم من الزيغ والزلل، إنه أكرم مسؤول، وأعظم مأمول.

(١) عالم بالتفسير والقراءات والعربية، له كتب ما تزال مخطوطة، منها «مشكل إعراب القرآن». ولد في القيروان ومات في قرطبة ٤٣٧هـ.

(٢) أبو الحسن علي بن إبراهيم (- ٤٣٠هـ) وهو من الحوف بمصر، عالم باللغة والتفسير، له: الموضح في النحو، ومختصر كتاب العين، والبرهان في تفسير القرآن.

الباب الأول

في تفسير المفردات وذكر أحكامها

وأعني بالمفردات الحروف وما تضمن معناها من الأسماء والظروف فإنها المحتاجة إلى ذلك. وقد رتبها على حروف المعجم، ليسهل تناولها. وربما ذكرت أسماء غير تلك وأفعالاً لميسيس الحاجة إلى شرحها.

حرف الألف

الألف المفردة - تأتي على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرفاً ينادى به القريب، كقوله:

٣ - أفاطم مهلاً بعض هذا التدليل (١)

ونقل ابن الخباز (٢) عن شيخه أنه للمتوسط، وأن الذي للقريب «يا» وهذا خرق لإجماعهم.

والثاني: أن تكون للاستفهام، وحقيقته طلب الفهم، نحو «أزيد قائم؟» وقد أجزى الوجهان في قراءة الحرمين (٣) «أَمِنْ هُوَ قَانَتْ أَنَاءَ اللَّيْلِ» (٤) وكون الهمزة فيه للنداء هو قول الفراء (٥)، ويبعده أنه ليس في التنزيل نداء بغير «يا» ويقر به سلامته من دعوى المجاز؛ إذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته، ومن دعوى كثرة الحذف؛ إذ التقدير عند من جعلها للاستفهام: أَمِنْ هُوَ قَانَتْ خَيْر أم هذا الكافر؟ أي المخاطب بقوله تعالى: «قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا» (٦) فحذف شيثان: معادل الهمزة، والخبر. ونظيره في حذف المعادل قول أبي ذؤيب الهذلي:

(١) تمامه «وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجملي» ويروى صرماً، وهو من معلقة امرئ القيس.

ابن حجر في ديوانه ص ١٤٧ وفي شرح الزوزني ص ٩٠.

(٢) نحوي من أهل الموصل، اسمه أحمد بن الحسين (٦٣٩هـ).

(٣) الحرمين هما ابن كثير المكي (١٢٠هـ) ونافع المدني (١٦٩هـ) وكلاهما من القراء السبعة.

(٤) ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُ نِعْمَةً مِنْهُ لَئِي مَا كَانَ يَدْعُو إِلَيْهِ مِنْ قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَنْدَادًا لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ ۝﴾ (٨) أَمِنْ هُوَ قَانَتْ أَنَاءَ اللَّيْلِ سَالِحًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَمُنُّونَ وَالَّذِينَ لَا يَمُنُّونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولَ الْأَلْبَابِ ﴿[الزمر ٨: ٣٩] و[٩].

(٥) أبو زكريا، يحيى بن زياد (٢٠٧هـ) إمام الكوفيين في النحو واللغة والأدب. له «معاني القرآن».

٤ - دعاني إليها القلب إنني لأمره سميع فما أدري أرشد طلابها؟^(١)
 تقديره: أم غي: ونظيره في مجيء الخبر كلمة «خير» واقعة قبل «أم»: ﴿أَمَّنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَن يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾^(٢) ولك أن تقول: لا حاجة إلى تقدير معادل في البيت، لصحة قولك: «ما أدري هل طلابها رشد»، وامتناع أن يؤتى لـ «هل» بمعادل. وكذلك لا حاجة في الآية^(٣) إلى تقدير معادل، لصحة تقدير الخبر بقولك: «كمن ليس كذلك». وقد قالوا في قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَائِدٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾^(٤)، إن التقدير: «كمن ليس كذلك» أو «لم يوحدوه» ويكون: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾^(٥) معطوفاً على الخبر على التقدير الثاني. وقالوا: التقدير في قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ يَنْتَقِي بِوَجْهِهِ سُوءَ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾^(٦) أي: كمن ينعم في الجنة، وفي قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ زَيْنٌ لَّمْ يَكُنْ لَهُ سَوْءٌ عَلَيْهِمْ قَرَاهٌ حَسَنًا﴾^(٧) أي: كمن هداه الله، بدليل: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾^(٨) أو التقدير: ذهب نفسك عليهم حسرة، بدليل قوله تعالى: ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَتٍ﴾^(٩) وجاء في التنزيل موضع صرح فيه بهذا الخبر وحذف المبتدأ، على العكس مما نحن فيه، وهو قوله تعالى: ﴿كَمَنْ هُوَ خَلِدٌ فِي النَّارِ وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا﴾^(١٠) أي: أمَّن هو خالد في الجنة يسقى من هذه الأنهار كمن هو خالد في النار. وجاء مصرحاً بهما على الأصل في قوله تعالى: ﴿أَوْ مَن كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا﴾^(١١)، ﴿أَمَّنْ كَانَ عَلَى يَنْبَعٍ مِّن رَّيْبِهِ كَمَن زَيْنٌ لَّمْ يَكُنْ لَهُ سَوْءٌ عَلَيْهِمْ﴾^(١٢).

- (١) خويلد بن خالد (٢٧هـ) شاعر مخضرم أقام في المدينة وشارك في الفتوح. والبيت في ديوان الهذليين ١/ ٧١، وسيتكرر برقم ٥٩ و١٠٦٤.
- (٢) ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا أَفَن يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَن يَأْتِي بِلُؤْلُؤًا يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [فصلت ٤١: ٤٠].
- (٣) آية الزمر السابقة..
- (٤) ﴿... وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ قُلْ سَمُّوهُمْ أَمْ تُنَبِّئُونَهُ بِمَا لَا يَخْلَعُ عَلَيْهِمْ وَلَا يَشَاءُ لَكُمُ الظُّلُمَاتُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا نَّصِيرًا أَمْ يَتَّبِعُونَ مَثَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا مَكْرَهُمْ وَضُدُّوا عَنِ السَّبِيلِ وَمَن يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِن هَادٍ﴾ [الرعد ١٣: ٣٣].
- (٥) انظر الحاشية السابقة.
- (٦) ﴿... وَقِيلَ لِلظَّالِمِينَ ذُوقُوا مَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ﴾ [الزمر ٣٩: ٢٤].
- (٧) ﴿أَمَّنْ زَيْنٌ لَّمْ يَكُنْ لَهُ سَوْءٌ عَلَيْهِمْ قَرَاهٌ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَتٍ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ [فاطر ٣٥: ٨].
- (٨) ﴿مَثَلُ الْإِنْسَانِ أَلَّا يُعِدِّ الشُّقُونَ فِيهَا أَهْرٌ مِّن مَّاءٍ غَيْرِ آمِنٍ أَهْرٌ مِّن لَّيْنٍ لَّمْ يَنْفَرِ طَعْمُهُ وَأَهْرٌ مِّن حَرٍّ لَّدَوِّ الشَّجَرِينَ وَأَهْرٌ مِّن عَسَلٍ مُّصَفًّى وَلَهُمْ فِيهَا مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَمَغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ كَمَن هُوَ خَلِدٌ فِي النَّارِ وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَاءُهُمْ﴾ [محمد ٤٧: ١٥].
- (٩) ﴿... كَذَلِكَ زَيْنٌ لِّلْكَافِرِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام ٦: ١٢٢].
- (١٠) ﴿... وَأَكْبَرُوا أَهْوَاءَهُمْ﴾ [محمد ٤٧: ١٤].

والألف أصل أدوات الاستفهام، ولهذا خُصت بأحكام:

أحدها: جواز حذفها، سواء تقدمت على «أم» كقول عمر بن أبي ربيعة^(١):

٥ - بدالي منها معصم حين جمرت وكفّ خضيبٌ زينت ببنان
فوالله ما أدري وإن كنت دارياً بسبع رَمَيْنِ الجمرِ أم بثمان؟
أراد: أبسبع، أم لم تتقدمها كقول الكميت^(٢):

٦ - طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب ولا لعباً مني، وذو الشيب يلعب؟
أراد: أو ذو الشيب يلعب؟ واختلف في قول عمر بن أبي ربيعة:

٧ - ثم قالوا: تحبها؟ قلت: بهراً عَدَدَ الرمل والحصى والتراب^(٣)
فقيل: أراد «أتحبها؟» وقيل: إنه خبر، أي أنت تحبها، ومعنى «قلت بهراً»: قلت: أحبها
حباً بهرني بهراً، أي غلبني غلبة، وقيل: معناه: عجباً.
وقال المتنبي^(٤):

٨ - أحياء، وأيسر ما قاسيتُ ما قتلاً والبين جازَ على ضعفي وما عدلاً
أحياً: فعل مضارع والأصل أأحيا؟ فحذفت همزة الاستفهام، والواو للحال، والمعنى
التعجب من حياته. يقول: كيف أحياء وأقل شيء قاسيته قد قتل غيري؟ والأخفش^(٥) يقيس ذلك
في الاختيار عند أمن اللبس، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقَعُ قَتْلُهَا عَلَى﴾^(٦) وقوله تعالى:
﴿هَذَا رَبِّي﴾^(٧) في المواضع الثلاثة، والمحققون على أنه خبر، وأن مثل ذلك يقوله من ينصف

(١) شاعر مطبوع من بني مخزوم، اشتهر بالغزل. اتصل بعبد الملك بن مروان ومات سنة ٩٣هـ. التجمير:
رمي الجمار بمنى وهو من مناسك الحج، والرواية في الديوان ٢٥٧ «يوم جمرت» و«إني لحاسب بسبع
رमित» والكف مؤنثة. وهو في سيبويه ٤٨٥/١ وابن عقيل ٦٩/٢ والخزانة ٤٤٧/٤.

(٢) الكميت بن زيد الأسدي (١٢٦هـ) من أهل الكوفة، اشتهر بالشعر والأدب واللغة والفروسيّة ومن أشهر
شعره «الهاشميات» ومنها هذا البيت ص ١٥ البيض - هنا - النساء الحسان. شوقاً مفعول لأجله مقدم على
عامله.

(٣) البهر: الغلبة. ورواية الديوان ٤٢٣ وسيبويه ١٥٧/١: عدد النجم.

(٤) أحمد بن الحسين (٣٥٤هـ) ولد بالكوفة وكان أحد فحول الشعر. اتصل بسيف الدولة وكافور الإخشيد
وعضد الدولة. وقد ذكر البيت هنا للتمثيل لا للاستشهاد به لأن المتنبي مولد، ولذلك تركه السيوطي في
شرح الشواهد، وهو مع الشاهد ٤٠٥ في ديوانه ١٢١/٢.

(٥) أبو الحسن، سعيد بن مسعدة (٢١٠هـ) تلميذ سيبويه وأحد علماء البصرة في اللغة والأدب.

(٦) «أَنْ عَدَّتْ بَيْتَ إِسْرَءِيلَ» [الشعر ٢٦: ٢٢].

(٧) «وَكَذَلِكَ تَرَى إِزْهِيَةً مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ» (٧٥) فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَمَا كَوْكَبًا قَالَ =

خَضْبُهُ مع علمه بأنه مبطل، فيحكي كلامه ثم يكر عليه بالإبطال بالحجة. وقرأ ابن محيصن^(١) «سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ»^(٢) وقال عليه الصلاة والسلام لجبريل عليه السلام: «وإن زنى وإن سرق؟»^(٣) فقال: «وإن زنى وإن سرق».

الثاني: أنها ترد لطلب التصور نحو: «أزید قائم أم عمرو؟»، ولطلب التصديق نحو: «أزید قائم؟» و «هل» مختصة بطلب التصديق نحو: «هل قام زيد؟»، وبقية الأدوات مختصة بطلب التصور نحو: «من جاءك؟ وما صنعت؟ وكم مالك؟ وأين بيتك؟ ومتى سفرك؟».

الثالث: أنها تدخل على الإثبات كما تقدم، وعلى النفي نحو: «أَلَمْ تَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ» [الشرح: ١] «أَوْ لَمَّا أَصَبْتَكُمْ مُصِيبَةً»^(٤) وقوله:

٩ - أَلَا اصْطَبَارٌ لِّسُلْمَى أَمْ لَهَا جِلْدٌ إِذَا أَلَا قِي الَّذِي لَاقَاهُ أَمْثَالِي؟^(٥)

ذكره بعضهم، وهو منتقض بـ «أم»، فإنها تشاركها في ذلك، تقول: أقام زيد أم لم يقم؟
الرابع: تمام التصدير، بدليلين: أحدهما: أنها لا تذكر بعد «أم» التي للإضراب كما يذكر غيرها، لا تقول: أقام زيد أم أقعد، وتقول: أم هل قعد؟ والثاني: أنها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بشم قدمت على العاطف تنبيهاً على أصلتها في التصدير، نحو: «أَوَّلَمَ يَنْظُرُوا»^(٦) «أَفَلَمْ يَسِيرُوا»^(٧) «أَنَّمْ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنُكُمْ بِهِ»^(٨) وأخواتها تتأخر عن حروف

= هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ ﴿٧٦﴾ فَلَمَّا رَاَ الْقَمَرُ بَارِئًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَيْنَ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ ﴿٧٧﴾ فَلَمَّا رَاَ النَّفْسَ بَارِئَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يُنْقِرُونَ لِي بِرَبِّي ؕ إِنَّمَا فُتِنْتُمْ وَمَا تَشْكُرُونَ [الأنعام: ٧٥-٧٨].

(١) محمد بن عبد الرحمن بن محيصن (١٢٣هـ) قارىء ثقة عالم بالعربية.

(٢) «إِنَّ الْآفِلِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ» [البقرة: ٦٠].

(٣) صحيح البخاري: باب الثياب البيض، وصحيح مسلم: باب الإيمان.

(٤) «أَوْ لَمَّا أَصَبْتَكُمْ مُصِيبَةً قَدْ أَصَبْتُمْ مَوَاطِنَ فَلَمَّا أَنَّ هَذَا قُلُوبٌ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» [آل عمران: ١٦٥]. والاستشهاد بالآية هنا سهو لأنها مثبتة غير متفية.

(٥) البيت لقيس بن الملوح في ديوانه ٢٢٨ والشاهد فيه دخول الهمزة على النفي. وهو في ابن عقيل ١٥٤/١ وستكرر برقم ١١٠.

(٦) «أَوَّلَمَ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ إِلَيْهِمْ هَيَاتٍ حَدِيثٍ بُعِدُوا يَوْمَهُمْ» [الأعراف: ١٨٥].

(٧) «وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِيَ إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرْآنِ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَنِيبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا أَثَلًا يَعْقِلُونَ» [يوسف: ١٠٩]. ونظيرها في الاستشهاد الآيات [٤٦: ٢٢ و ٤٠: ٨٢ و ٤٧: ١٠].

(٨) «...ءَالَيْكَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَمِيعُونَ» [يونس: ٥١].

العطف، كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة نحو: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾ (١) ﴿فَإِنْ تَذَهَبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦]، ﴿فَإِنْ تُؤْكَلُونَ﴾ (٢)، ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (٣)، ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ﴾ (٤)، ﴿فَمَا لَكُمْ فِي آلِ النَّفِثِينَ فَتَنِينَ﴾ (٥). هذا مذهب سيويه (٦) والجمهور، وخالفهم جماعة أولهم الزمخشري (٧) فزعموا أن الهمزة في تلك المواضع في محلها الأصلي، وأن العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف، فيقولون التقدير في: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾ [يوسف: ١٠٩]، ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا﴾ (٨)، ﴿أَفَأَيْنَ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ﴾ (٩)، ﴿أَفَمَا نَحْنُ بِمَبِيتِينَ﴾ (١٠): أمكثوا فلم يسيروا في الأرض، أنهلكم فنضرب عنكم الذكر صفحاً، أؤمنون به في حياته فإن مات أو قتل انقلبتم، نحن مخلدون فما نحن بميتين. ويضعف قولهم ما فيه من التكلف، وأنه غير مطرد في جميع المواضع. أما الأول (١١) فللدعوى حذف الجملة، فإن قوليل بتقديم بعض المعطوف فقد يقال: إنه أسهل منه، لأن المتجاوز فيه على قولهم: أقل لفظاً، مع أن في هذا التجوز تنبيهاً على أصالة شيء في شيء، أي أصالة الهمزة في التصدير. وأما الثاني (١٢) فلأنه غير ممكن في نحو: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ (١٣) وقد جزم الزمخشري في مواضع بما يقوله

- (١) ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ﴾ [آل عمران ١٠١: ٣].
- (٢) ﴿إِنَّ اللَّهَ قَالِي الْقَلْبِ وَالنُّوْثِ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ ذَلِكَمُ اللَّهُ فَأَيُّ الْفَوَاقِشِ﴾ [الأنعام ٩٥: ٦]. ومثلها في الاستشهاد [١٠: ٣٤ و ٣٥: ٣ و ٤٠: ٦٢].
- (٣) ﴿فَأَسِيرَ كَمَا صَبَرَ أَوَّلُوا الْعَزِيمَ مِنَ الرُّسُلِ وَلَا سَتَجِيلَ لَكُمْ كَلِمَتُهُمْ يَوْمَ يَوْمَ مَا يُوْعَدُونَ لَوْ يَلْبِثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلِّغْ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [الأحقاف ٤٦: ٣٥].
- (٤) ﴿وَكَيْفَ آخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمُ اللَّهَ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام ٦: ٨١].
- (٥) ﴿... وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا أَتُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَهُوَ لَنْ يَهْدِيَ لَهُ سَبِيلًا﴾ [النساء ٨: ٨٨].
- (٦) أبو بشر عمرو بن عثمان (ـ ١٨٠هـ) أكبر نحاة العربية، وأول من بسط النحو ووضع فيه «الكتاب» العظيم. لازم شيخه الخليل بن أحمد وروى عنه، ويمذهبه يأخذ أهل البصرة.
- (٧) جار الله، محمود بن عمر (ـ ٥٣٨هـ) إمام في اللغة والنحو والتفسير والأدب والبلاغة. له كتب كثيرة منها: تفسير «الكشاف» ومعجم «أساس البلاغة» و«المفضل» في النحو.
- (٨) ﴿... أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾ [الزخرف ٤٣: ٥].
- (٩) ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَأَيْنَ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَىٰ عَقْبَيْهِ فَلَنِ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾ [آل عمران ٣: ١٤٤].
- (١٠) ﴿أَفَمَا نَحْنُ بِمَبِيتِينَ﴾ (٥٨) إِلَّا مَوْتَنَا الْأَوَّلَىٰ وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ﴾ [الصفوات ٣٧: ٥٨ و ٥٩].
- (١١) أي ما فيه من التكلف.
- (١٢) أي كونه غير مطرد، ويرى ابن هشام أن الآية ﴿أَفَمَنْ هُوَ...﴾ [الرعد ١٣: ٣٣] معطوفة على ما قبل الهمزة لا على جملة محذوفة بين الهمزة والعاطف.
- (١٣) ﴿... فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ * أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ قُلْ سَمُّوهُمْ أَمْ تُنَبِّئُونَهُ =

الجماعة، منها قوله في: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ﴾ (١) إنه عطف على: ﴿فَأَخَذْنَهُمْ بَغْتَةً﴾ (٢) وقوله في: ﴿أَوَلَمْ يَلْبَعُوْنَ﴾ (٣) أو ﴿أَبَآؤُنَا﴾ (٢) فيمن قرأ بفتح الواو: إن ﴿آبَاءَنَا﴾ عطف على الضمير في ﴿مَبْعُوثُونَ﴾. وإنه اكتفى بالفصل بينهما بهمزة الاستفهام، وجوز الوجهين في موضع، فقال في قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْعُوثُ﴾ (٣): «دخلت همزة الإنكار على الفاء العاطفة جملة على جملة، ثم توسطت الهمزة بينهما. ويجوز أن يعطف على محذوف تقديره: أيتولون، فغير دين الله يبعون».

فصل

قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فتزد ثمانية معان:

أحدها: التسوية، وربما توهم أن المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة «سواء» بخصوصها، وليس كذلك بل كما تقع بعدها تقع بعد «ما أبالي» و «ما أدري» و «ليت شعري» ونحوهن. والضابط أنها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ (٤) ونحو: «ما أبالي أقمت أم قعدت» ألا ترى أنه يصح: سواء عليهم الاستغفار وعدمه، وما أبالي بقيامك وعدمه.

والثاني: الإنكار الإبطالي وهذه تقتضي أن ما بعدها غير واقع، وأن مدعيه كاذب نحو: ﴿أَفَأَصْنَعُكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ وَأَفْتَدِيَنَّ مِنَ الْمَلْئِكَةِ إِنْتَابًا﴾ (٥)، ﴿فَأَسْتَغْفِرُكَ رَبُّكَ وَلَهُمْ أَلْبَسُوتَ﴾ (٦)، ﴿أَفَيْسَرَ هَذَا﴾ (٧)، ﴿أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ﴾ (٨)، ﴿أَيُّبُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ (٩).

= بما لا يعلم في الأرض أم يظهر من القول بل زين للذين كفروا مكرهم وصعدوا عن السبيل ومن يضلل الله فما له من هادٍ [الرعد ١٣: ٣٢ و ٣٣] وقد سقت في ص ١٨ حاشية ٧.

(١) ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيْنَةِ الْقِسَّةَ حَتَّىٰ غَفَا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آلَآئِنَا الضُّرُّ وَالْزُّرَّةُ فَأَخَذْنَهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ (٣٥) وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿٦٦﴾ أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيِّنًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ [الأعراف ٧: ٩٥ - ٩٧].

(٢) ﴿وَكَانُوا يَقُولُونَ أَيُّذَا بَنَيْنَا مِنبَأًا نَّكَرًا وَظَنَّا أَنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴿٤٧﴾ أَوْ أَبَآؤُنَا الْأَوَّلُونَ [الواقعة ٥٦: ٤٧ و ٤٨].

(٣) ﴿فَمَنْ تَوَلَّىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمَكِيدُونَ ﴿٨٢﴾ أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْعُوثُ وَلَوْ أَسْلَمَ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ [آل عمران ٨٢: ٨٣].

(٤) ﴿... لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [المنافقون ٦٣: ٦٤].

(٥) ﴿... إِنَّا لَنَقُولُ قَوْلًا عَظِيمًا﴾ [الإسراء ١٧: ٤٠].

(٦) ﴿... أَمْ خَلَقْنَا الْمَلَكِيَّةَ إِنْتَابًا وَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الصافات ٣٧: ١٤٩ و ١٥٠].

(٧) ﴿أَفَيْسَرَ هَذَا أَمْ أَنْتَ لَا تَبْصُرُ﴾ [الطور ٥٢: ١٥٠].

(٨) ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَكِيَّةَ الَّتِي هُمْ عِندَ الرَّحْمَنِ إِنْتَابًا أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ سَكَّابٌ شَهِدَتْهُمْ وَيُسْلُونَ﴾ [الزخرف ٤٣: ١٩].

(٩) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَحْسَبُوا أَنَّ بَعْضَ بَعْضِكُمْ بَعْضًا أَيُّبُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَتَقُولُوا إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحجرات ٤٩: ١٢].

﴿أَفَعِينَا بِالْحَلْقِ الْأَوَّلِ﴾^(١). ومن جهة إفادة هذه الهمزة نفي ما بعدها لزم ثبوته إن كان منفيًا، لأن نفي النفي إثبات، ومنه: ﴿لَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾^(٢) أي الله كافٍ عبده، ولهذا عطف ﴿وَوَضَعْنَا﴾^(٣) على ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾^(٤) لما كان معناه: شرحنا، ومثله: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى﴾^(٥) ووجدَكَ ضالًّا فهدى^(٦) [الضحى: ٦ و٧]، ﴿أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ﴾^(٧) وأرسل عليهم طيرًا أبابيل^(٨) [الفيل: ٢ و٣] ولهذا أيضاً كان قول جرير في عبد الملك:

١٠ - أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بَطُونٌ رَاحَ^(٩)
مدحاً، بل قيل: إنه أمدح بيت قالته العرب. ولو كان على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحاً البتة.

والثالث: الإنكار التوبيخي، فيقتضي أن ما بعدها واقع وأن فاعله ملوم نحو: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَحْمِلُونَ﴾^(١٠)، ﴿أَعْيَرَ اللَّهُ تَدْعُونَ﴾^(١١)، ﴿أَيْفَاكَ أَلِهَةٌ دُونَ اللَّهِ يُرِيدُونَ﴾ [الصفات: ٨٦] ﴿أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ﴾^(١٢)، ﴿أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَنًا﴾^(١٣)، وقول العجاج^(١٤):

١١ - أَطْرِباً وَأَنْتَ قَيْسِرِيٌّ وَالْدَهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِيٌّ؟
أي أطرِب وأنت شيخ كبير؟

والرابع: التقرير، ومعناه حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده

(١) ﴿... بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [ق: ٥٠: ١٥].

(٢) ﴿... وَتَحْمِلُونَكَ بِالْأَيْدِي مِنْ دُونِهِ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ [الزمر: ٣٩: ٣٦].

(٣) ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ وَوَضَعْنَا عَنكَ وَزْرَكَ [الشرح: ١٠: ٩٤ و٩٥].

(٤) هو مع الشاهد ٨٨٧ في ديوانه ٩٨ وجرير هو أبو حمزة، جرير بن عطية الخطفي الكلبي الميربوعي (١١٠هـ) أحد رؤوس الشعر الثلاثة في العصر الأموي، عاش عمره يقارع الشعراء، يناقضهم ويناقضونه وكان عذب الشعر حلو الغزل مر الهجاء. وعبد الملك هو الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان (٨٦هـ) تولى الخلافة سنة ٦٥هـ وكان عالماً ذكياً وحاكماً حازماً.

(٥) ﴿... وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٣٧: ٩٥ و٩٦].

(٦) ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَنْتُمْ السَّاعَةُ أَعْيَرَ اللَّهُ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الأنعام: ٦: ٤٠].

(٧) ﴿أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ [الشعراء: ٢٦: ١٦٥ و١٦٦].

(٨) ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِسْقَالَ رَوْحٍ مَكَّاتٍ رَوْحٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَهُمْ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَنًا وَإِنَّمَا بُهْتَنٌ﴾ [النساء: ٤: ٢٠].

(٩) عبد الله بن روبة (٩٠هـ) راجز مخضرم مجيد، أسلم وأدرك عهد الوليد بن عبد الملك وهو والد روبة الراجز المشهور. والبيت الأول في سيبويه ١٧٠/١ والخزانة ٥١١/٤ وسيتكرر الثاني برقم ١١٥٣.

ثبوته أو نفيه، ويجب أن يليها الشيء الذي تقرره به. تقول في التقرير بالفعل: أضربت زيداً؟ وبالفاعل: أنت ضربت زيداً؟ وبالمفعول: أزيداً ضربت؟ كما يجب ذلك في المستفهم عنه. وقوله تعالى: ﴿أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا﴾^(١) محتمل لإرادة الاستفهام الحقيقي بأن يكونوا لم يعلموا أنه الفاعل، ولإرادة التقرير، بأن يكونوا قد علموا، ولا يكون استفهاماً عن الفعل ولا تقريراً به، لأن الهمزة لم تدخل عليه، ولأنه عليه الصلاة والسلام قد أجابهم بالفاعل بقوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾^(١).

فإن قلت: ما وجه حمل الزمخشري الهمزة في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٢) على التقرير؟

قلت: قد اعتذر عنه بأن مراده التقرير بما بعد النفي، لا التقرير بالنفي، والأولى أن تحمل الآية على الإنكار التوبيخي أو الإبطالي، أي ألم تعلم أيها المنكر للنسخ.

والخامس: التهكم، نحو: ﴿أَصْلَوْتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾^(٣).

والسادس: الأمر، نحو: ﴿مَا سَأَلْتُمُ﴾^(٤) أي أسلموا.

والسابع: التعجب، نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ لَكَ رَيْكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾^(٥).

والثامن: الاستبطاء، نحو: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾^(٦).

وذكر بعضهم معاني آخر لا صحة لها.

تفنييه: قد تقع الهمزة فعلاً، وذلك أنهم يقولون: «وأى» بمعنى وعد، ومضارعه يئي بحذف «الواو» لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة، كما تقول: وفي يفي، ووني بني، والأمر منه

(١) ﴿قَالُوا أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِإِلَهِنَا يَتَارَهُمْ﴾ ﴿٢٧﴾ قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَتَعْلَمُوهُمْ إِنَّ كَانُوا يَنْطَفِقُونَ ﴿الأنبياء ٢١: ٦٢ و ٦٣﴾.

(٢) ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا أَلَمْ تَعْلَمْ...﴾ [البقرة ١٠٦: ٢].

(٣) ﴿قَالُوا يَسْعَيْبُ أَصْلَؤُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ تَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾ [هود ١١: ٨٧].

(٤) ﴿إِنْ كَانَ حَاجُكَ فَقُلْ أَسَلِّتُ وَجْهِي لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعْنِي وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ مَا سَأَلْتُمُ فَإِنْ أَسَلَّمُوا فَقَدْ أَهْتَكُوا وَإِلَّا تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاءُ وَاللَّهُ بِمِصْرٍ إِلَيْكُمُ﴾ [آل عمران ٢٠: ٣].

(٥) تمتعها ﴿وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَكُمْ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا * ثُمَّ قَبَضْنَاهُ إِلَيْنَا قَبْضًا يَسِيرًا﴾ [الفرقان ٢٥: ٤٥ و ٤٦].

(٦) ﴿... أَنْ تَخْتَصَّ قُلُوبُهُمْ لِلْكَفَرِ اللَّهُ وَمَا تَزَلْ مِنْ الْخَلْقِ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلَ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ [الحديد ١٦: ٥٧].

(إة) بحذف اللام للأمر وبالهاء للسكت في الوقف. وعلى ذلك يتخرج اللغز المشهور وهو قوله:

١٢ - إِنَّ هَذَا الْمَلِيحَةَ الْحَسَنَاءَ وَأَيُّ مَنْ أَضْمَرَتْ لِخَلٍ وَقَاءً^(١)

فإنه يقال: كيف رفع اسم «إِنَّ» وصفته الأولى؟ والجواب: أن الهمزة فعل أمر، والنون للتوكيد، والأصل إينَ بهمزة مكسورة، وباء ساكنة للمخاطبة، ونون مشددة للتوكيد، ثم حذفت الباء لالتقاءها ساكنة مع النون المدغمة كما في قوله:

١٣ - لَتَقْرَعَنَّ عَلَيَّ السُّنُّ مِنْ نَدَمٍ إِذَا تَذَكَّرْتَ يَوْمًا بَعْضَ أَخْلَاقِي^(٢)

و«هند»: منادى مثل: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف: ٢٩]. و«المليحة»: نعت لها على اللفظ كقوله:

١٤ - يَا حَكَمُ الْوَارِثِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ^(٣)

و«الحسنة»: إما نعت لها على الموضع كقول مادح عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه:

١٥ - يَعُودُ الْفَضْلُ مِثْكَ عَلَى قُرَيْشٍ وَتَفْرُجُ عَنْهُمْ الْكَرْبُ الشَّدَادَا^(٤)

فما كعب بن مامة وابن سغدي بأجودَ مِثْكَ يَا عُمَرُ الْجَوَادَا
وإما بتقدير أمدح، وإما نعت لمفعول به محذوف، أي عدي يا هند الخلَّة الحسنة، وعلى الوجهين الأولين فيكون إنما أمرها بإيقاع الوعد الوفي، من غير أن يعين لها الموعود. وقوله: «وأي» مصدر نوعي منصوب بفعل الأمر، والأصل: وأيًّا مثل وأيِّ مَنْ، ومثله: ﴿فَلَاخِذْنَاهُمْ أَخَذَ عَزِيزٌ مُقْتَدِرٌ^(٥)». وقوله: «أضمرت» بناء التانيث محمول على معنى مَنْ مثل «مَنْ كَانَتْ أُمُّكَ؟».

آباء الممد: حرف لنداء البعيد، وهو مسموع، لم يذكره سيبويه، وذكره غيره.

(١) قائله مجهول. وقد أهمله السيوطي في شرحه. وسيكرر برقم ٥٣.

(٢) البيت لتأبط شراً «ثابت بن جابر».

(٣) من أرجوزة لرؤبة بن العجاج في مدح الحكم بن عبد الملك. وأبعده: أهديث إن لم تحب خيول المعتكف.

(٤) البيتان لجرير وهما مع الشاهد ٨٤٠ في ديوانه ١٣٥ وابن مامة هو كعب الأيادي، وابن سغدي هو أوس بن حارثة الطائي، وكلاهما من أجواد العرب. وانظر أخبارهما في العقد الفريد ٢٩٣/١ و ٢٨٦/٢. وعمر بن عبد العزيز هو الخليفة الأموي الملقب بخامس الخلفاء الراشدين لعدله وورعه وقوته في الحق ولي الخلافة سنة ٩٩هـ ومات سنة ١٠١هـ عن أربعين سنة وكان صاحب الفضل في تدوين الحديث النبوي.

(٥) ﴿كَذَبُوا بِكَلِمَاتٍ لَهَا فَلَاحِذْنَاهُمْ...﴾ [القمر: ٥٤: ٤٢].

أيا: حرف كذلك، وفي «الصحاح»^(١) أنه حرف لنداء القريب والبعيد، وليس كذلك، قال الشاعر:

١٦ - أيا جَيْلِي نَعْمَانِ بِاللَّهِ خَلِيًّا نَسِيمَ الصَّبَا يَخْلُصُ إِلَيَّ نَسِيمُهَا^(٢)
وقد تبدل همزتها هاء، كقوله:

١٧ - فَأَصَاخُ يَرْجُو أَنْ يَكُونَ حَيًّا وَيَقُولُ مِنْ فَرَحٍ هَيَّا رَبِّا^(٣)
أجل: بسكون اللام - حرف جواب مثل نَعَمْ، فيكون تصديقاً للمخير، وإعلاماً للمستخير، ووعداً للطالب، فتقع بعد نحو «قام زيد»، ونحو «أقام زيد؟»، ونحو «أضرب زيدا»، وقيد المالقي^(٤) الخبر بالمشب، والطلب بغير النهي. وقيل: لا تجيء بعد الاستفهام. وعن الأخفش: هي بعد الخبر أحسن من نعم، ونعم بعد الاستفهام أحسن منها. وقيل تختص بالخبر، وهو قول الزمخشري وابن مالك^(٥) وجماعة، وقال ابن خروف^(٦): أكثر ما تكون بعده.

إذن: فيها مسائل:

الأولى: في نوعها، قال الجمهور: هي حرف، وقيل: اسم، والأصل في «إذن أكرمك» إذا جئتني أكرمك، ثم حذفت الجملة، وغوّض التنوين عنها، وأضمرت أن، وعلى القول الأول فالصحيح أنها بسيطة، لا مركبة من إذ وأن، وعلى البساطة فالصحيح أنها الناصبة، لا أن مضمرة بعدها.

المسألة الثانية: في معناها، قال سيويه: معناها الجواب والجزاء، فقال الشلويين^(٧): في كل موضع، وقال أبو علي الفارسي^(٨): «في الأكثر، وقد تتمحض للجواب، بدليل أنه يقال لك: أحبك، فتقول: إذن أظنك صادقاً؛ إذ لا مجازاة هنا ضرورة» اهـ.

-
- (١) هو معجم «تاج اللغة وصحاح العربية» للجوهري (٣٩٣هـ).
- (٢) البيت لقيس بن الملوح الديوان ٢٥١، أو لامرأة من نجد، ويميل السيوطي في شرح الشواهد ص ٢٣ أنه لأسماء المرية صاحبة عامر بن الطفيل. ونعمان: اسم واد. ويرى: طريق الصبا.
- (٣) ينسب للراعي وليس في ديوانه. الأمالي ٨٣/١ والخصائص ٢٩/١، ٢١٩.
- (٤) محمد بن الحسن (٧٧١هـ) فقيه مالكي سكن دمشق وبرع في العربية وله: شرح التسهيل.
- (٥) محمد بن عبد الله بن مالك ولد في الأندلس وتوفي بدمشق (٦٠٠ - ٦٧٢هـ) إمام في العربية مشهور وصاحب: الألفية، وتسهيل الفوائد، وشواهد التوضيح، وغيرها.
- (٦) علي بن محمد (٦٠٩هـ) نحوي أندلسي له: شرح كتاب سيويه، وشرح الجمل.
- (٧) عمر بن محمد (٦٤٥هـ) من أئمة النحو واللغة في الأندلس.
- (٨) أبو علي، الحسن بن أحمد (٢٨٨ - ٣٧٧هـ) إمام العربية في عصره. اتصل بسيف الدولة وعضد الدولة، وصنف كتباً منها: الإيضاح، والتذكرة في النحو، والحجة في القراءات.

والأكثر أن تكون جواباً لإن أو لو ظاهرتين أو مقدرتين فالأول^(١): كقوله:

١٨ - لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقيّلها^(٢)
وقول الحماسي:

١٩ - لو كنت من مازن لم تستبح إلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبان
إذن لقام بنصري معشر حشن عند الحفيظة إن ذو لؤثة لانا^(٣)

فقوله: «إذن لقام بنصري» بدل من «لم تستبح» وبدل الجواب جواب، والثاني^(٤): نحو أن يقال: آتيك، فتقول: «إذن أكرمك» أي: إن أتيتني إذن أكرمك، وقال الله تعالى: ﴿مَا أَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلِيٍّ وَمَا كَانَتْ مَعَهُ مِنَ إِلَهٍ إِذَا لَدَّهَبَ كُلُّ إِلَهٍ مِمَّا خَلَقَ وَلَمَّا بَعْثَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾^(٥) قال الفراء: حيث جاءت بعدها اللام فقبلها لو مقدرة، إن لم تكن ظاهرة.

المسألة الثالثة: في لفظها عند الوقف عليها، والصحيح أن نونها تبدل ألفاً، تشبيهاً لها بتونين المنصوب، وقيل: يُوقف بالنون؛ لأنها كنون لَن وإن، روي عن المازني^(٦) والمبرد^(٧). وينبغي على الخلاف في الوقف عليها خلاف في كتابتها، فالجمهور يكتبونها بالألف، وكذا رسمت في المصاحف، والمازني والمبرد بالنون، وعن الفراء إن عملت كتبت بالألف، وإلا كتبت بالنون، للفرق بينها وبين إذا، وتبعه ابن خروف.

المسألة الرابعة: في عملها، وهو نصب المضارع، بشرط تصديرها، واستقباله، واتصالهما أو انفصالهما بالقسم أو بلا النافية، يقال: آتيك، فتقول: «إذن أكرمك» ولو قلت:

(١) ظهور إن ولو.

(٢) قاله كثير عزة في عبد العزيز بن مروان والد الخليفة الأموي عمر، وكان كثير قد أنشد بين يديه قصيدة أعجبته، ولما سئل الشاعر عما يطلب، رجا أن يكون كاتباً لديه، فقال له عبد العزيز: ولكنك شاعر ولست بكاتب. ثم منعه الجائزة وصرفه.

لا أقيّلها: لا أتركها تفوتني. والهاء فيه عائدة إلى «خطبة الرشد» في بيت سابق. والبيت في سيبويه ١/ ٤١٢ والخزانة ٣/ ٥٨٠ وفي ديوانه ٧٨/ ٢.

(٣) هما لقريط بن أنيف من بلعبر. والحفيظة: الغضب. واللؤثة: الضعف. ويقصد بذى اللؤثة قومه الذين خذلوه فنصرته مازن. والبيتان في الخزانة ٣/ ٣٣٢ و٣/ ٥٦٩. وسيأتي بيت ثالث برقم ٤٥٩ وهو مع الشاهد ١٥٥ من قطعة واحدة.

(٤) تقدير «إن» و«لو».

(٥) تتمتها «سَيَحْنُ اللَّهُ عَمَّا يَصِفُونَ» [المؤمنون ٩١: ٢٣].

(٦) أبو عثمان، بكر بن عثمان (٢٤٩هـ) نحوي متقدم أخذ المبرد عنه، وله: التصريف الملوكي.

(٧) أبو العباس، محمد بن يزيد (٢٨٦هـ) إمام أهل البصرة في العربية وصاحب كتاب «الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصريف».

«أنا إذن» قلت: «أكرمك» بالرفع، لفوات التصدير، فأما قوله:

٢٠- لا تتركني فيهم شطيروا إنني إذن أهلك أو أطير^(١)

فمؤول على حذف خبر إن؛ أي إني لا أقدر على ذلك، ثم استأنف ما بعده، ولو قلت: «إذن يا عبد الله» قلت: «أكرمك» بالرفع؛ للفصل بغير ما ذكرنا، وأجاز ابن عصفور^(٢) الفصل بالظرف، وابن بابشاذ^(٣) الفصل بالنداء وبالنداء، والكسائي^(٤) وهشام^(٥) الفصل بمعمول الفعل، والأرجح حينئذ عند الكسائي النصب، وعند هشام الرفع، ولو قيل لك «أحبك» فقلت: «إذن أظنك صادقاً» رفعت؛ لأنه حال.

تنبه: قال جماعة من النحويين: إذا وقعت إذن بعد الواو أو الفاء جاز فيها الوجهان^(٦)، نحو: «وَإِذَا لَا يَلْتَوُونَ خَلْقَكَ إِلَّا قَلِيلًا»^(٧)، «فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا»^(٨) وقرئ شاذاً بالنصب فيهما، والتحقيق أنه إذا قيل: «إِنْ تَرْزُقِي أَرْزُكَ وَإِذَنْ أَحْسِنِ إِلَيْكَ» فإن قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل إذن لوقوعها حشواً، أو على الجملتين جميعاً جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف، وقيل: يتعين النصب؛ لأن ما بعدها مستأنف، أو لأن المعطوف على الأول أول. ومثل ذلك: «زَيْدٌ يَقُومُ وَإِذَنْ أَحْسَنَ إِلَيْهِ» إن عطفت على الفعلية رفعت، أو على الاسمية فالمذهبان.

إِنَّ: المكسورة الخفيفة ترد على أربعة أوجه:

أحدها: أن تكون شرطية، نحو: «إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ»^(٩) «وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدُّ»^(١٠) وقد

(١) رجز مجهول القائل. الشطير: الغريب. وهو في الخزانة ٥٧٤/٣.

(٢) أبو الحسن علي بن مؤمن (٦٦٣هـ) نحوي أندلسي. له: الممتع في التصريف، والمقرب في النحو، وشرح الجمل، وغيرها.

(٣) ظاهر بن أحمد (٤٦٩هـ) مصري تعلم في العراق وبرع في العربية. له: شرح «الأصول» لابن السراج، وشرح «الجمل» للزجاجي.

(٤) أبو الحسن، علي بن حمزة (١٨٩هـ) أحد القراء السبعة، إمام الكوفيين في النحو واللغة ومؤدب ولدي الرشيد الأمين والمأمون، وصاحب المناظرة المشهورة مع سيبويه.

(٥) أبو عبد الله، هشام بن معاوية الضرير (٢٠٩هـ) نحوي كوفي من أصحاب الكسائي.

(٦) رفع المضارع بعدها ونصبه.

(٧) «وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّوكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذَا...» [الإسراء ١٧: ٧٦].

(٨) أول الآية «أَمْ لَمْ نَمِيتْ مِنْ أَلْمَلِكِ فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ...» [النساء ٤: ٥٣].

(٩) «قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ» [الأنفال ٨: ٣٨].

(١٠) «إِنْ تَسْتَفِيحُوا فَقَدْ جَاءَكُمْ الْفَسْحُ وَإِنْ تَنْتَهُوا فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدُّ وَكَأَنَّكُمْ شَيْعًا وَلَوْ كُفِّرْتُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ» [الأنفال ٨: ١٩].

تقترن بلا النافية فيظن من لا معرفة له أنها «إلا» الاستثنائية، نحو: ﴿إِلَّا تَصُورُوهُ فَقَدْ فَعَلَهُ اللَّهُ﴾^(١)، ﴿إِلَّا تَنْفِرُوا بُعَدْتُكُمْ﴾^(٢)، ﴿وَلَا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَسِرِينَ﴾^(٣)، ﴿وَلَا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ﴾^(٤) وقد بلغني أن بعض من يدعي الفضل سأل في: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾^(٥) فقال: ما هذا الاستثناء؟ أمتصل أم منقطع؟

الثاني: أن تكون نافية، وتدخل على الجملة الاسمية، نحو: ﴿إِنْ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾^(٦)، ﴿إِنْ أُمَمُهُمْ إِلَّا إِلَهٌ وَلَدَنَهُمْ﴾^(٧) ومن ذلك: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾^(٨) أي: وما أحد من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به؛ فحذف المبتدأ، وبقيت صفته، ومثله: ﴿وَإِنْ يَنْكُرْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾^(٩) وعلى الجملة الفعلية نحو: ﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى﴾^(١٠)، ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنْسَانًا﴾^(١١)، ﴿وَيُظَنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾^(١٢)، ﴿إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾^(١٣).

وقول بعضهم: «لا تأتي «إن» النافية إلا وبعدها «إلا» كهذه الآيات، أو «لما» المشددة التي بمعناها كقراءة بعض السبعة: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤] بتشديد الميم، أي: «ما كل نفس إلا عليها حافظ»، مردود بقوله تعالى: ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا﴾^(١٤)، ﴿قُلْ إِنْ

(١) ﴿إِلَّا تَنْفِرُوا بُعَدْتُكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَصُورُوهُ شَيْئًا وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٢٦) إِلَّا تَصُورُوهُ فَقَدْ فَعَلَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِينَ إِذْ هُمَا فِي الْكَافِرِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَخَافْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدُوهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ [التوبة: ٣٩ و ٤٠].

(٢) ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي أَخُوهُ يَكُ أَنْ أَتَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي...﴾ [هود: ١١ و ٤٧].

(٣) ﴿قَالَ رَبِّ أَلَيْسَ أَحَبَّ إِلَيَّ وَمَا يَدْعُونَ إِلَيْهِ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُنْ مِنَ الْخَسِرِينَ﴾ [يوسف: ١٢ و ٣٣].

(٤) ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِصَلَاتِهِمْ وَبِأَسْمَاءِهِمْ بَعْضٌ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾ [الأنفال: ٨ و ٧٣].

(٥) ﴿أَمَنْ هَذَا إِلَهِي هُوَ جُنْدٌ لَكَ يَصْرُفُ مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِنْ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [الملك: ٦٧ و ٢٠].

(٦) ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ مِنْكُمْ مِنْ لِسَانِهِمْ مَا هُمْ بِأَعْيُنِهِمْ إِنْ أُمَمُهُمْ إِلَّا أُمَمُهُمْ...﴾ [المجادلة: ٥٨ و ٢].

(٧) ﴿... وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِدًا﴾ [النساء: ٤ و ١٥٩].

(٨) ﴿كَانَ عَلَى رَجُلٍ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾ [مريم: ١٩ و ٧١].

(٩) ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِزْوَاجًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ وَلَيَحْلِفْنَ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [التوبة: ٩ و ١٠٧].

(١٠) تمتها ﴿وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا سَيِّئًا مَرِيدًا﴾ [النساء: ٤ و ١١٧].

(١١) ﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمُولَةٍ وَتَقُولُونَ...﴾ [الإسراء: ١٧ و ٥٢].

(١٢) ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ١٨ و ٥٠].

(١٣) ﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ هُوَ الْغَنِيُّ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا أَنْقُلُوا عَنْ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ١٠ و ٦٨].

أَدْرَيْتَ أَقْرَبُ مَا تُوعَدُونَ ﴿١﴾، ﴿وَإِنْ أَدْرَىٰ لَعَلَّهِ فِتْنَةٌ لَّكُمْ﴾ ﴿٢﴾.

وخرج جماعة على «إن» النافية قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنَّا فَعَلِينَ﴾ ﴿٣﴾، ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ﴾ ﴿٤﴾ وعلى هذا فالوقف هنا، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَنَّاكُمْ فِيْمَا إِنْ مَكَنَّاكُمْ فِيْمَا﴾ ﴿٥﴾ أي في الذي ما مكناكم فيه، وقيل: زائدة، ويؤيد الأول ﴿٦﴾: ﴿مَكَنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَكُمْ تُمْكِنٌ لَّكُمْ﴾ ﴿٧﴾ وكأنه إنما عدل عن «ما» لثلا يتكرر فيثقل اللفظ، قيل: ولهذا لما زادوا على «ما» الشرطية «ما» فلبوا ألف «ما» الأولى هاء، فقالوا: مهما، وقيل: بل هي في الآية ﴿٨﴾ بمعنى قد، وإن من ذلك: ﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَسَ الذُّرِّيُّ﴾ [الأعلى: ٩] وقيل في هذه الآية: إن التقدير وإن لم تنفع، مثل: ﴿سَرَّيْلُ تَقِيَكُمْ الْحَرَّ﴾ ﴿٩﴾ أي والبرد، وقيل: إنما قيل ذلك بعد أن عمهم بالتذكير ولزمتهم الحجة، وقيل: ظاهره الشرط ومعناه ذمهم واستبعاد لنفع التذكير فيهم، كقولك: عظم الظالمين إن سمعوا منك، تريد بذلك الاستبعاد لا الشرط.

وقد اجتمعت الشرطية والنافية في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ زَالًا إِنْ أَمْسَكْتُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِي﴾ ﴿١٠﴾ الأولى شرطية، والثانية نافية، جواب للقسم الذي آذنت به اللام الداخلة على الأولى، وجواب الشرط محذوف وجوباً.

وإذا دخلت على الجملة الاسمية لم تعمل عند سيويه والفراء، وأجاز الكسائي والمبرد إعمالها عمل ليس، وقرأ سعيد بن جبير ﴿١١﴾: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا

(١) تمتها ﴿أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَدًا﴾ [الجن ٧٢: ٢٥].

(٢) تمتها ﴿وَتَتَّبِعْ إِلَى جِبْرِ﴾ [الأنبياء ٢١: ١١١].

(٣) ﴿لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًَا لَأَخَذْتَهُ مِنْ لَدُنَّا إِنْ كُنَّا فَعَلِينَ﴾ [الأنبياء ٢١: ١٧].

(٤) تمتها ﴿فَأَنَّا أَوَّلَ الْعَالَمِينَ﴾ [الزخرف ٤٣: ٨١].

(٥) تمتها ﴿وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمًا وَابْصَرًا وَأَفْعِدَةً فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُمْ مَتَاعُهُمْ وَلَا أَنْصَرُهُمْ وَلَا أَفْعِدْتُهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَحْضَرُونَ بِأَيْدِي اللَّهِ وَحَاقَ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ يَسْتَرْهِنُونَ﴾ [الأحقاف ٤٦: ٢٦].

(٦) كونها نافية.

(٧) ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَكُمْ تُمْكِنٌ لَكُمْ وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ يَدَارًا وَجَعَلْنَا الْأَنْهَارَ تَجْرَىٰ مِنْ تَحْتِهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَأَنشَأْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ قَرْنًا آخَرِينَ﴾ [الأنعام ٦: ٦٦].

(٨) ﴿... فِيمَا إِنْ مَكَنَّاكُمْ فِيْمَا﴾ [الأحقاف ٤٦: ٢٦].

(٩) ﴿وَجَعَلْ لَكُمْ سَرَّيْلُ تَقِيَكُمْ الْحَرَّ وَسَرَّيْلُ تَقِيَكُمْ بِأَسْكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَمَّا كُنْتُمْ تُشْكِرُونَ﴾ [النحل ١٦: ٨١].

(١٠) ﴿إِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ السُّيُوفَ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَ وَلَكِنْ زَالًا إِنْ أَمْسَكْتُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِي إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ [فاطر ٣٥: ٤١].

(١١) أصله من الحبشة، أخذ القراءة والتفسير والحديث عن ابن عباس وابن عمر واشتهر بسعة علمه. قتله الحجاج سنة ٩٥هـ.

أَمْثَالُكُمْ^(١) بنون مخففة مكسورة لالتقاء الساكنين ونصب ﴿عِبَادَ﴾ و ﴿أَمْثَالُكُمْ﴾، وسمع من أهل العالية «إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ» و «إِنْ ذَلِكَ نَافَعَكَ وَلَا ضَارُّكَ»، ومما يتخرج على الإهمال الذي هو لغة الأكثرين قول بعضهم: «إِنْ قَائِمٌ» وأصله: إِنْ أَنَا قَائِمٌ، فحذفت همزة أنا اعتباطاً، وأدغمت نون «إِنْ» في نونها، وحذفت ألفها في الوصل، وسمع «إِنْ قَائِمًا» على الإعمال، وقول بعضهم: «نَقَلْتُ حَرَكَةَ الْهَمْزَةِ إِلَى النَّونِ ثُمَّ أَسْقَطْتُ عَلَى الْقِيَاسِ فِي التَّخْفِيفِ بِالنَّقْلِ ثُمَّ سَكَنْتِ النَّونَ وَأَدْغَمْتُ» مردود؛ لأن المحذوف لعله كالثابت، ولهذا تقول: «هذا قاضٍ» بالكسر لا بالرفع؛ لأن حذف الياء لالتقاء الساكنين، فهي مقدرة الثبوت. وحيثئذ فيمتنع الإدغام^(٢)، لأن الهمزة فاصلة في التقدير. ومثل هذا البحث في قوله تعالى: ﴿لَنَكُنَّ هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾^(٣).

الثالث: أن تكون مخففة من الثقيلة فتدخل على الجملتين، فإن دخلت على الاسمية جاز إعمالها خلافاً للكوفيين، لنا^(٤) قراءة الحرمين وأبي بكر^(٥): ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لِيُوقِيَهُمْ﴾^(٦) وحكاية سيبويه «إِنْ عَمراً لمنطلق» ويكثر إعمالها نحو: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لِيُوقِيَهُمْ﴾ [الزخرف: ٣٥]، ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٣٢]، وقراءة حفص^(٧): ﴿وَإِنْ هَٰلَاكِي لَسَحَرْنِي﴾ [طه: ٦٣]، وكذا قرأ ابن كثير إلا أنه شدد نون «هَٰذَا»، ومن ذلك: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤] في قراءة من خفف «لما»^(٨)، وإن دخلت على الفعل أهملت وجوباً، والأكثر كون الفعل ماضياً ناسخاً، نحو: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾^(٩)، ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ﴾^(١٠)، ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾^(١١)، ودونه أن يكون مضارعاً ناسخاً نحو: ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ﴾^(١٢)، ﴿وَإِنْ

(١) ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادُ أَمْثَالُكُمْ...﴾ [الأعراف: ١٩٤: ٧].

(٢) إدغام نون «إِنْ» بنون أنا.

(٣) [الكهف: ١٨: ٣٨]. الأصل: لكن أنا، ثم دخل الإدغام.

(٤) أي يشهد لنا.

(٥) الحرمين هما ابن كثير المكي ونافع المدني وقد تقدم ترجمتهما. وأبو بكر هو شعبة بن عياش الأزدي الكوفي الخياط (- ١٩٣هـ).

(٦) تنمتها ﴿رَبُّكَ أَقَمَلَهُمْ...﴾ [هود: ١١: ١١١].

(٧) حفص بن عمر (- ٢٤٦هـ) إمام القراءة في عصره، كان ثقة ضابطاً، وهو أول من جمع القراءات.

(٨) في الآيات الأربع السابقة..

(٩) قبلها ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعِ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ...﴾ [البقرة: ١٤٣: ٢].

(١٠) ...عَنِ الَّذِينَ أُوتِيَوا إِلَيْكَ لِنَقَرِي عَلَىٰ سَنَاءٍ عَمِيرٍ وَإِذَا لَأَتَّخَذُوكَ خِيَلًا ﴿[الإسراء: ١٧: ٧٣].

(١١) ﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ وَإِنْ وَجَدْنَا...﴾ [الأعراف: ٧: ١٠٢].

(١٢) ...لَيُزْلِقَنَّكَ بِأَصْرِهِمْ لَنَا نَحْمُوكَ الذِّكْرَ يَقُولُونَ إِنَّهُ لَمُحْوٍ ﴿[القلم: ٦٨: ٥١].

تُطْنُكَ لِمَنْ الْكَذِبِينَ»^(١)، ويقاس على النوعين اتفاقاً، ودون هذا أن يكون ماضياً غير ناسخ نحو قوله:

٢١ - شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عِقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ^(٢)

لا يقاس عليه خلافاً للأخفش، أجاز «إِنْ قَامَ لِأَنَا، وَإِنْ قَعَدَ لِأَنْتَ»، ودون هذا أن يكون مضارعاً غير ناسخ كقول بعضهم: «إِنْ يَزِيئُكَ لِنَفْسِكَ، وَإِنْ يَشِيئُكَ لِأَهْلِيَّةٍ» ولا يقاس عليه إجماعاً، وحيث وجدت «إِنْ» وبعدها اللام المفتوحة كما في هذه المسألة فاحكم عليها بأن أصلها التشديد، وفي هذه اللام خلاف يأتي في باب اللام، إن شاء الله تعالى.

الرابع: أن تكون زائدة كقوله:

٢٢ - مَا إِنْ أَتَيْتُ بِشَيْءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ^(٣)

وأكثر ما زيدت بعد «ما» النافية إذا دخلت على جملة فعلية كما في البيت، أو اسمية كقوله:

٢٣ - فَمَا إِنْ طَبْنَا جُبْنَ، وَلَكِنْ مَنَايَا وَدَوْلَةً آخِرِينَ^(٤)

وفي هذه الحالة تكفُّ عمل «ما» الحجازية كما في البيت، وأما قوله:

٢٤ - بَنِي عُدَانَةٍ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبًا وَلَا صَرِيفًا وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَزْفُ^(٥)

في رواية من نصب ذهباً وصريفاً، فخرَج على أنها نافية مؤكدة لـ «ما».

وقد تزايد بعد «ما» الموصولة الاسمية كقوله:

٢٥ - يُرْجِي الْمَرْءُ مَا إِنْ لَا يَرَاهُ وَتَعْرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ الْخُطُوبُ^(٦)

وبعد «ما» المصدرية كقوله:

(١) قبلها «وَمَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا...» [الشعراء ٢٦: ١٨٦].

(٢) هو لعاتكة بنت زيد الصحابية في رثاء زوجها الزبير بن العوام، والخطاب في البيت لقاتل الزبير وينسب البيت أيضاً لصفية زوجة الزبير وهو في ابن عقيل ١٤٦/١ وفي الخزانة ٣٤٨/٤.

(٣) تمامه «إِذْ فَلَا رَفْعَتْ سَوَاطِي إِلَيَّ يَدِي». والبيت مع الشاهد ١٩٤ للتباعدة الديباني «زياد بن معاوية» في الاعتذار إلى النعمان. وهو في الخزانة ٥٧١/٣ ورواية الديوان ٤٦ «ما قلت من سيء مما أتيت به» ولا شاهد فيه خيئل.

(٤) الطب: العادة. والبيت لفروة بن مسيك أو لعمر بن قعاس وينسب للكميت. وهو في سيبويه ٤٧٥/١ و٣٠٥/٢ والخزانة ١٢١/٢ و٤٨٧/٤.

(٥) الصريف: الغضة. والبيت مجهول القائل وهو في الخزانة ١٢٤/٢ ورواية الجمهور بالرفع على الإهمال.

(٦) البيت لجابر بن رألان الطائي أو لإياس بن الأرت وهو في الخزانة ٥٦٧/٣ وسيكرر برقم ١١٤٨.

- ٢٦ - ورجَّ الفتى للخير ما إن رأيته على السنَّ خيراً لا يزال يزيد^(١)
وبعد «ألا» الاستفتاحية كقوله:
- ٢٧ - ألا إن سرى ليلي فبث كئيباً أحاذر أن تنأى النوى بغضوب^(٢)
وقبل مدة الإنكار، سمع سيويه رجلاً يقال له: أخرج إن أخصبت البادية؟ فقال: أنا
إنية^(٣)؟ منكرأ أن يكون رأيه على خلاف ذلك، وزعم ابن الحاجب^(٤) أنها تزداد بعد «لما»
الإيجابية، وهو سهو، وإنما تلك «أن» المفتوحة.
- وزيد على هذه المعاني الأربعة معنيان آخران، فزعم قطرب^(٥) أنها قد تكون بمعنى: قد
كما مر في: «إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى»^(٦)، وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى إذ، وجعلوا منه: «وَأَتَقُوا
اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ»^(٧)، «لَتَدْخُلَنَّ السَّجْدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِينَ»^(٨)، وقوله عليه الصلاة
والسلام: «وَأَنَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ»^(٩)، ونحو ذلك مما الفعل فيه محقق الوقوع، وقوله:
- ٢٨ - أَنْغَضِبُ إِنْ أَذْنًا قُتِيْبَةُ حُرْتَا جِهَاراً، وَلَمْ تَغْضِبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمٍ؟^(١٠)
قالوا: وليست شرطية؛ لأن الشرط مستقبل، وهذه القصة قد مضت.
- وأجاب الجمهور عن قوله تعالى: «إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ» بأنه شرط جيء به للتهيج والإلهاب،
كما تقول لابنك: إن كنت ابني فلا تفعل كذا.

- (١) على السن: أي مع تقدم السن. والبيت للمعلوط القريني وهو في سيويه ٣٠٦/٢ وسيتكرر برقم ٥١
و٥٦٧ و١١٤٧.
- (٢) البيت مجهول القائل، وغضوب اسم امرأة ولهذا لم ينصرف.
- (٣) الأصل: أنا، وإن الزائدة، ومدة للإنكار، وهاء للسكت. وقد التقى سكون «إن» مع سكون المدة فكسرت
النون، ثم انقلبت ألف المد ياء لانكسار ما قبلها.
- (٤) جمال الدين، عثمان بن عمر (٦٤٦هـ) فقيه مالكي ونحوي بارع، ولد بمصر وسكن دمشق. له: الكافية
في النحو، والشافية في الصرف، وكتب أخرى في الفقه والعروض.
- (٥) محمد بن المستنير (٢٠٦هـ) لقبه أستاذه سيويه بقطرب - دوية تبكر للعمل - وكان نحوياً عالمياً بالأدب
واللغة. له: معاني القرآن، والنوادر، والأزمنة، وغريب الحديث، وغيرها.
- (٦) «تَذَكَّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى» [الأعلى ٩: ٨٧].
- (٧) «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّبِعُوا الَّذِينَ ءَاتَوْاكُمْ هُتًوًا وَيَتَكَبَّرُوا هُتًوًا وَلَيَكُنَّ مِنَ الَّذِينَ ءَاتَوْا الْكِتَابَ يَنْ قَبِكُمْ وَالْكَفَّارُ أَولِيَاءُ وَأَتَقُوا...»
[المائدة ٥: ٥٧].
- (٨) «لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ...» [الفتح ٢٧: ٤٨].
- (٩) في صحيح مسلم: كتاب الجنائز.
- (١٠) البيت للفرزدق «همام بن غالب». وهو في ديوانه ٨٥٥ وفي سيويه ٤٧٩/١ وفي الخزانة ٦٥٥/٣. فاعل
«تغضب» يعود إلى بطون قيس. وفي البيت إشارة إلى مقتل عبد الله بن خازم وقتيبة بن مسلم أمير
خراسان، الواحد تلو الآخر وسيتكرر هذا الشاهد برقم ٤٣ و٤٦.

وعن آية المشيئة^(١) بأنه تعليم للعباد كيف يتكلمون إذا أخبروا عن المستقبل، أو بأن أصل ذلك الشرط ثم صار يذكر للتبرك، أو أن المعنى لتدخلن جميعاً إن شاء الله ألا يموت منكم أحد قبل الدخول، وهذا الجواب لا يدفع السؤال، أو أن ذلك^(٢) من كلام رسول الله ﷺ لأصحابه حين أخبرهم بالمنام فحكى [الله] لنا ذلك، أو من كلام المَلَك الذي أخبره في المنام.

وأما البيت فمحمول على وجهين: أحدهما: أن يكون على إقامة السبب مقام المسبب، والأصل: أتغضب إن افتخر مفتخر بسبب حز أذني قتيبة، إذ الافتخار بذلك يكون سبباً للغضب ومسبباً عن الحز. الثاني: أن يكون على معنى التبيين، أي أتغضب إن تبين في المستقبل أن أذني قتيبة حزتاً فيما مضى، كما قال الآخر:

٢٩ - إذا ما انتسبنا لم تلدني لثيمة ولم تجدي من أن تُقري به بدءاً^(٣)
أي يتبين أني لم تلدني لثيمة.

وقال الخليل^(٤) والمبرد: الصواب «أن أذنا» بفتح الهمزة من «أن»، أي: «لأن أذنا»، ثم هي عند الخليل «أن» الناصبة، وعند المبرد أنها «أن» المخففة من الثقيلة.

ويرد قول الخليل «أن» الناصبة لا يليها الاسم على إضمار الفعل، وإنما ذلك لـ «إن» المكسورة، نحو: «وإن أحد من المُشركين استجارك»^(٥).

وعلى الوجهين^(٦) يتخرج قول الآخر:

٣٠ - إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عاراً عليك، ورب قتل عار^(٧)
أي إن يفتخروا بسبب قتلك، أو إن يتبين أنهم قتلوك.

أن: المفتوحة الهمزة الساكنة الفون على وجهين: اسم، وحرف.

والاسم على وجهين: ضمير المتكلم في قول بعضهم: «أن فعلت» بسكون النون، والآخر على فتحها وصلأً، وعلى الإتيان بالألف وقفاً، وضمير المخاطب في قولك: «أنت،

(١) يعني قوله تعالى في الآية السابقة: «لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ...» [الفتح ٤٨: ٢٧].

(٢) أي القول «إِنْ شَاءَ اللَّهُ» [الفتح ٤٨: ٢٧].

(٣) البيت لزائدة بن صعصعة يعرض فيه بزوجه وكانت أمها سرية.

(٤) الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٠هـ) أحد أذكى العرب، إمام في اللغة والنحو والأدب، واضع علم العروض وصاحب معجم «العين» وشيخ سيويه.

(٥) تتمتها «فَلْيَجْرُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ...» [التوبة ٦: ٩].

(٦) إقامة السبب مقام المسبب، ومعنى التبيين. وقد مرّا.

(٧) البيت لثابت قطنة في رثاء يزيد بن المهلب. انظره في الخزانة ٤/ ١٨٤، وسيكرر برقم ٢٢٠ و ٨٨٦.

وَأَنْتِ، وَأَنْتَمَا، وَأَنْتُمْ، وَأَنْتَنَّ عَلَى قول الجمهور: إن الضمير هو أَنْ والتاء حرف خطاب.
والحرف على أربعة أوجه:

١ - أحدها: أن تكون حرفاً مصدرياً ناصباً للمضارع، وتقع في موضعين؛ أحدهما: في الابتداء، فتكون في موضع رفع. نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾^(١)، ﴿وَأَنْ تَصِيرُوا خَيْرَ لَّكُمْ﴾^(٢)، ﴿وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ﴾^(٣)، ﴿وَأَنْ تَتَّقُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾^(٤)، وزعم الزجاج^(٥) أن منه ﴿أَنْ تَبْرُوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ﴾^(٦) أي خير لكم، فحذف الخبر، وقيل: التقدير مخافة أن تَبْرُوا، وقيل في: ﴿فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ﴾^(٧): إن ﴿أَحَقُّ﴾ خبر عما بعده، والجملة خبر عن اسم الله سبحانه، وفي: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾^(٨) كذلك، والظاهر فيهما أن الأصل: أَحَقُّ بكذا. والثاني: بعد لفظ دال على معنى غير اليقين، فتكون في موضع رفع. نحو: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾^(٩) ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾^(١٠) الآية، ونحو: «يعجبني أن تفعل»، ونصب: نحو: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى﴾^(١١) ﴿يَقُولُونَ نَحْنُ أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ﴾^(١٢) ﴿فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا﴾^(١٣)، وخفض: نحو ﴿أَوَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ أَنْ تَأْتِيَنَا﴾^(١٤) ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ

(١) قبلها ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ فِدْيَةَ طَعَامٍ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرٌ فَهُوَ خَيْرٌ لَمْ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٨٤].

(٢) قبلها ﴿... ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ ...﴾ [النساء: ٢٥].

(٣) ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَدِّلِينَ رِيشَةً وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [النور: ٢٤].

(٤) ﴿إِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فِضْفٌ مِمَّا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ الزَّكَاجِ وَأَنْ تَتَّقُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

(٥) أبو إسحاق، إبراهيم بن السري (٣١١هـ) نحوي بغدادي أخذ أول الأمر عن ثعلب ثم لزم المبرد.

(٦) ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْدِيكُمْ أَنْ تَبْرُوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٤].

(٧) ﴿أَلَا لَقَدْ عَلِمْتُمْ لِقَوْمًا كَفَرُوا آمَنَتْهُمْ وَهَضَبُوا إِلَيْكُمْ أَلَيْسَ خِرَاجُ الرَّسُولِ وَهُمْ بَدَّوْكُمْ أَوَّلَكِ مَرَّةً أَخْشَوْهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ١٣].

(٨) ﴿يُخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضَوْكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٩].

(٩) تقدم ذكرها.

(١٠) ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ...﴾ [البقرة: ٢١٦].

(١١) تنسها ﴿مِنْ دَرَبٍ آتٍ وَلَكِنْ تَصْدِيقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ٣٧].

(١٢) ﴿فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسْرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَحْنُ أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ فَهِيَ اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ آتٍ مِنْ عِنْدِهِ فَيُصِيبُوا عَلَى مَا أَسْرَوْا فِي أَنْفُسِهِمْ تَلْوِينًا﴾ [المائدة: ٥٢].

(١٣) ﴿أَلَا السَّيْفَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ فَأَخَذَ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ١٨].

(١٤) ﴿قَالُوا أَوَدَيْنَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا وَمِنْ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا قَالَ عَنِ رَبِّكُمْ أَنْ يَهْلِكَ عَدُوُّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٢٩].

يَأْفِكُ أَحَدَكُمْ الْمَوْتَ» (١) «وَأُمِرْتُ لِأَن أَكُونَ» (٢). ومحملة لهما (٣): نحو: «وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي» (٤) أصله في أن يغفر لي، ومثله «أَنْ تَبْرُوا» (٥) إذا قَدَّر: في أن تبروا أو لثلاث تبروا، وهل المحل بعد حذف الجار جر أو نصب؟ فيه خلاف وسيأتي. وقيل: التقدير مخافة أن تبروا، واختلف في المحل من نحو «عسى زيد أن يقوم» فالمشهور أنه نصب على الخبرية، وقيل: على المفعولية، وإن معنى «عسيت أن تفعل» قاربت أن تفعل، ونُقل عن المبرد. وقيل: نصب بإسقاط الجار أو بتضمين الفعل معنى قارب، نقله ابن مالك عن سيبويه، وإن المعنى: دنوت من أن تفعل أو قاربت أن تفعل، والتقدير الأول بعيد؛ إذ لم يذكر هذا الجار في وقت، وقيل: رفع على البدل سد مسد الجزأين كما سد في قراءة حمزة (٦): «وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُُمَلِّي لَهُمْ خَيْرٌ خَيْرٍ لِأَنفُسِهِمْ» (٧) مسد المفعولين.

و «أن» هذه موصول حرفي، وتوصل بالفعل المتصرف، مضارعاً كان كما مر، أو ماضياً نحو: «لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا» (٨)، «وَلَوْلَا أَنْ تُبَنِّتَكَ» (٩) أو أمراً كحكاية سيبويه: «كتبت إليه بأن قم». هذا هو الصحيح.

وقد اختلف من ذلك في أمرين:

أحدهما: كون الموصولة بالماضي والأمر هي الموصولة بالمضارع، والمخالف في ذلك ابن طاهر (١٠)، زعم أنها غيرها، بدليلين، أحدهما: أن الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال فلا تدخل على غيره، كالسين وسوف، والثاني: أنها لو كانت الناصبة لحكم على موضعها بالنصب كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد «إن» الشرطية، ولا قائل به.

(١) «وَأَنفَقُوا مِنْ مَّا رَزَقْنَاهُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْفِكَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتَ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَمَرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ» [المنافقون ٦٣: ١٠].

(٢) «وَأُمِرْتُ لِأَن أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ» [الزمر ٣٩: ١٢].

(٣) للنصب والخفض.

(٤) تتمتها «خَطِيطَتِي يَوْمَ الزَّيْنَبِ» [الشعراء ٢٦: ٨٢].

(٥) تقدم ذكرها.

(٦) حمزة بن حبيب الزيات (ـ ١١٦هـ) أحد القراء السبعة.

(٧) تتمتها «إِنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِسْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ» [آل عمران ٣: ١٧٨].

(٨) «وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَتَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمِينِ يَقُولُونَ وَيَكَادُ اللَّهُ يَبْطُلُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَكَانَ لَنَا يُلُوعٌ أَكْثَرُونَ» [القصص ٢٨: ٨٢].

(٩) «وَلَوْلَا أَنْ تُبَنِّتَكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا» [الإسراء ١٧: ٧٤].

(١٠) أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأشبيلي (ـ ٥٨٠هـ) نحوي بارع دُرُس «الكتاب» وله عليه تعليقات. أخذ عنه ابن خروف.

والجواب عن الأول: أنه منتقَضُ بـ«نون» التوكيد؛ فإنها تخلص المضارع للاستقبال وتدخل على الأمر باطراد واتفاق، وبأدوات الشرط فإنها أيضاً تُخَلَّصُ مع دخولها على الماضي باتفاق. وعن الثاني: أنه إنما حُكِمَ على موضع الماضي بالجزم بعد «إن» الشرطية لأنها أثرت القلب إلى الاستقبال في معناه، فأثرت الجزم في محلّه، كما أنها لما أثرت التخليص إلى الاستقبال في معنى المضارع أثرت النصب في لفظه.

الأمر الثاني: كونها تُوصَلُ بالأمر، والمخالف في ذلك أبو حيان^(١)، زعم أنها لا تُوصَلُ به وأن كل شيء سمع من ذلك فـ«أن» فيه تفسيرية، واستدل بدليلين: أحدهما: أنهما^(٢) إذا قُدِّرَا بالمصدر فأت معنى الأمر، الثاني: أنهما لم يقعا فاعلاً ولا مفعولاً، لا يصح «أعجبني أن قُم» ولا «كرهت أن قُم» كما يصح ذلك مع الماضي ومع المضارع.

والجواب عن الأول: أن فوات معنى الأمرية في الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور، ثم إنه يُسَلَمُ مصدرية «أن» المخففة من المشددة مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو: ﴿وَالْخَيْسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾^(٣) إذ لا يفهم الدعاء من المصدر إلا إذا كان مفعولاً مطلقاً نحو «سقياً ورعياً».

وعن الثاني: أنه إنما امتنع ما ذكره لأنه لا معنى لتعليق الإعجاب والكراهية بالإنشاء، لا لما ذكر، ثم ينبغي له ألا يسلم مصدرية كي؛ لأنها لا تقع فاعلاً ولا مفعولاً، وإنما تقع مخفوفة بلام التعليل.

ثم مما يُقَطَّعُ به على قوله بالبطلان حكاية سيويه: «كتبت إليه بأن قُم» وأجاب عنها بأن الباء محتملة للزيادة مثلها في قوله:

٣١ - لا يقرآن بالسُّورِ^(٤)

(١) أثير الدين محمد بن يوسف (٧٤٥هـ) عالم أندلسي من أشهر أئمة عصره في اللغة والنحو والحديث والتفسير. رحل إلى المشرق ومات بالقاهرة. له «البحر المحيط» في التفسير، و«التذيل والتكميل» و«ارتشاف الضرب» وغيرهما في النحو.

(٢) أي «أن» و«الأمر بعدها».

(٣) ﴿وَالْخَيْسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّانِقِينَ﴾ [النور ٩: ٢٤].

(٤) البيت بتمامه:

هن الحرائر؛ لا ربات أحمره سود المحاجر لا يقرآن بالسور

ونسب إلى الراعي النميري «عبيد بن حصين» - الديوان ٨٧ - وإلى القتال الكلابي «عبد الله بن محجب أو عباد بن محجب» - الديوان ٥٣ - ويروى: لا ربات أحمره، بالخاء المعجمة. سود صفة ربات، وجملة «لا يقرآن» صفة ثانية، وانظر الروايتين ومعناهما في الخزانة ٦٦٧/٣. وسيكرر برقم ١٦٦ و١١٣٦.

وهذه وهم فاحش؛ لأن حروف الجر - زائدة كانت أو غير زائدة - لا تدخل إلا على الاسم أو ما في تأويله.

تنبيه: ذكر بعض الكوفيين وأبو عبيدة^(١) أن بعضهم يجزم بـ«أن»، ونقله اللحياني^(٢) عن بعض بني ضَبَّاح من ضَبَّة، وأنشدوا عليه قوله:

٣٢ - إذا ما غدونا قال ولدانُ أهلنا تعالوا إلى أن يأتنا الصيدُ نحطب^(٣)
وقوله:

٣٣ - أحاذرُ أن تعلمَ بها فترُدُّها فتركها ثِقْلاً عليَّ كما هي^(٤)
وفي هذا نظر؛ لأن عطف المنصوب عليه يدل على أنه مسكن للضرورة، لا مجزوم.

وقد يرفع الفعل بعدها كقراءة ابن مُحيصن: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾^(٥) وقول الشاعر:

٣٤ - أن تقرء على أسماء ويحكمما مني السَّلام وأن لا تُشعرا أحدا^(٦)

وزعم الكوفيون أن «أن» هذه هي المخففة من الثقيلة شذَّ اتصالها بالفعل، والصواب قول البصريين: إنها «أن» الناصبة أهملت حملاً على «ما» أختها المصدرية، وليس من ذلك قوله:

٣٥ - ولا تدفئني في الفلاة فإنني أخاف إذا ما متُّ أن لا أدوقها^(٧)
كما زعم بعضهم؛ لأن الخوف هنا يقين، فـ«أن» مخففة من الثقيلة.

٢ - الوجه الثاني: أن تكون مخففة من الثقيلة فتقع بعد فعل اليقين أو ما نُزل منزلته نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ
أَلَّا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾^(٨)، ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾^(٩)، ﴿وَحَسْبُوا أَلَّا تَكُونُ﴾^(١٠) فيمن رفع تكون، وقوله:

- (١) معمر بن المثنى (ـ ٢١٠هـ) نحوي بصري عالم باللغة والأدب. له: مجاز القرآن.
- (٢) أبو الحسن علي بن حازم وقيل: ابن المبارك، أخذ عن الكسائي والأصمعي وأخذ عنه القاسم بن سلام.
- (٣) البيت لامرئ القيس «الديوان ٥٣» ويروى إلى أن يأتي الصيد، ولا شاهد فيه حيثئذ.
- (٤) البيت لجميل بثينة «الديوان ٢٣٤» ويروى: أخاف إذا أنبأتها أن تضيعها، ولا شاهد فيه حيثئذ. والضمير في بها وتردها يعود إلى «الحاجة» التي ذكرها في بيت سابق.
- (٥) ﴿وَالْوَلَدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوَالَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ...﴾ [البقرة ٢: ٢٣٣].
- (٦) البيت مجهول القائل وهو في الخزائنة ٥٥٩/٣ والأولى حملة على الضرورة بدليل العطف على الفعل الأول بالنصب. سيكرر برقم: ١١٩٢.
- (٧) البيت لأبي محجن الثقفي «عمرو بن حبيب» وهو في الخزائنة ٥٥٠/٣، وقوله:

إذا مت فادفني إلى جنب كرمة تروى عظامي بعد موتي عروقها

ويعترض الدماميني: إن كان خوفه يقيناً فلماذا قال البيت الذي قبله؟

(٨) ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ صَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ [طه ٢٠: ٨٩].

(٩) ﴿... عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْجُؤٌ وَمَأْوَاهُ يَوْمَ يُرْفَعُونَ فِي الْأَرْضِ بِبَنَاتٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَمَا كَانُوا بِآيَاتِهِ...﴾ [المزمل ٧٣: ٢٠].

٣٦ - زعم الفرزدق أن سيقتل مِرْبَعاً أبشَر بطول سلامة يا مِرْبَع^(١) و «أن» هذه ثلاثية الوضع^(٢)، وهي مصدرية أيضاً، وتنصب الاسم وترفع الخبر، خلافاً للكوفيين، زعموا أنها لا تعمل شيئاً، وشرطُ اسمها أن يكون ضميراً محذوفاً وربما ثبت كقوله:
٣٧ - قَلَوُ أَثْنِكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلَتَنِي طَلَاقَكَ لَمْ أَبْخِلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ^(٣)
وهو مختص بالضرورة على الأصح، وشرط خبرها أن يكون جملة، ولا يجوز إفراده، إلا إذا ذكر الاسم فيجوز الأمران. وقد اجتمعا في قوله:

٣٨ - بِأَنَّكَ رِبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنْتَ هُنَاكَ تَكُونُ الشُّمَالَا^(٤)
٣ - الثالث: أن تكون مفسرة بمنزلة أي، نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْقُلُوكَ﴾^(٥)، ﴿وَتَوَدُّوْا أَنْ تَلَكُمُ الْجَنَّةُ﴾^(٦) وتحتمل المصدرية بأن يقدر قبلها حرف الجر، فنكون في الأول «أن» الثنائية لدخولها على الأمر، وفي الثانية المخففة من الثقلة لدخولها على الاسم.

وعن الكوفيين إنكار «أن» التفسيرية البتة، وهو عندي متجه؛ لأنه إذا قيل «كتبت إليه أن قم» لم يكن «قم» نفس «كتبت» كما كان الذهب نفس العسجد في قولك: هذا عسجد أي ذهب؛ ولهذا لو جئت بـ «أي» مكان «أن» في المثال لم تجده مقبولا في الطبع.
ولها عند مثبها شروط:

أحدها: أن تسبق بجملة؛ فلذلك غلط من جعل منها ﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾^(٧).
والثاني: أن تتأخر عنها جملة؛ فلا يجوز «ذكرت عسجداً أن ذهباً» بل يجب الإتيان بـ «أي» أو

= (١٠) ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِئْتَةً فَهَمُّوا وَصَمُّوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللَّهُ بِصِيرٍ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة ٥: ٧١].

- (١) البيت لجريز وهو في ديوانه ص ٣٤٨ و«مربع» رواية جريز.
- (٢) أي أصلها ثلاثي ثم صارت من الحروف الثنائية بعد التخفيف.
- (٣) البيت لقائل مجهول يفخر بالكرم فلو سأله زوجه على صداقتها الفراق أجابها إليه كراهة رد السائل. وانظر ابن عقيل ١٤٦/١.
- (٤) البيت لعمرة «أو جنوب» بنت العجلان «وقيل: بنت النعمان» ترثي أخاها، وينسب لكعب بن زهير أيضاً وليس في ديوانه ويروى:

بأنك كنت الربيع الغيث لمن يعتربك وكنت الشمال

ولا شاهد فيه حيثئذ. الشمال: الغيث. والبيت في الخزانة ٣٥٢/٤.

- (٥) ﴿...يَاغِيَّتَا وَبَحِيَّتَا فَإِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ فَاسْلُفْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ مِنْهُمْ وَلَا تَحْطَبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُخْرَجُونَ﴾ [المؤمنون ٢٣: ٢٧].
- (٦) ﴿...أَوْرِثْنَاهُمَا بِمَا كُنْتَ تَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف ٧: ٤٣].
- (٧) ﴿...وَعَجَّيْنَاهُمْ فِيهَا سَكْمًا وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس ١٠: ١٠].

ترك حرف التفسير، ولا فرق بين الجملة الفعلية كما مثلنا والاسمية نحو «كتب إلى ما أنت وهذا». والثالث: أن يكون في الجملة السابقة معنى القول كما مر، ومنه: ﴿وَأَنطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ اشْتَوْا﴾^(١) إذ ليس المراد بالانطلاق المشي، بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام، كما أنه ليس المراد بالمشي المشي المتعارف، بل الاستمرار على الشيء.

وزعم الزمخشري أن التي في قوله تعالى: ﴿أَنِ اتَّخَذَى مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا﴾^(٢) مفسرة، وردّه أبو عبد الله الرازي^(٣) بأن قبله ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾^(٣) والوحي هنا إلهام باتفاق، وليس في الإلهام معنى القول، قال: وإنما هي مصدرية، أي باتخاذ الجبال بيوتاً.

والرابع: ألا يكون في الجملة السابقة أحرف القول؛ فلا يقال: «قلت له أن افعل» وفي شرح الجمل^(٤) الصغير لابن عصفور أنها قد تكون مفسرة بعد صريح القول، وذكر الزمخشري في قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [المائدة: ١١٧] أنه يجوز أن تكون مفسرة للقول على تأويله بالأمر، أي ما أمرتهم إلا بما أمرتني به أن اعبدوا الله، وهو حسن، وعلى هذا فيقال في هذا الضابط: ألا يكون فيها حروف القول إلا والقول مؤول بغيره، ولا يجوز في الآية أن تكون مفسرة لأمرتني؛ لأنه لا يصح أن يكون: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة: ١١٧] مقولاً لله تعالى؛ فلا يصح أن يكون تفسيراً لأمره؛ لأن المفسر عين تفسيره، ولا أن تكون مصدرية وهي وصلتها عطف بيان على الهاء في «به» ولا بدلاً من «ما»، أما الأول: فلأن عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات، فكما أن الضمير لا ينعت كذلك لا يعطف عليه عطف بيان، وهم الزمخشري فأجاز ذلك دُحُولاً عن هذه النكتة. وممن نص عليها من المتأخرين أبو محمد ابن السيد^(٥) وابن مالك، والقياس معهما في ذلك، وأما الثاني: فلأن العبادة لا يعمل فيها فعل القول، نعم إن أول القول بالأمر كما فعل الزمخشري في وجه التفسيرية جاز، ولكنه قد فاتته هذا الوجه هنا فأطلق المنع.

فإن قيل: لعل امتناعه من إجازته لأن «أمر» لا يتعدى بنفسه إلى الشيء المأمور به إلا قليلاً؛ فكذا ما أول به.

(١) ... وَأَصْبَحُوا عَلَى الْهَيْكَلِ إِلَى هَذَا لَيْتَنِي يُرَادُّ [ص ٣٨: ٦].

(٢) ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخَذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِمَّا يَرْضَيْنَ﴾ [النحل ١٦: ٦٨].

(٣) محمد بن عمر (٦٠٦ هـ) إمام في التفسير والأصول، له كتب كثيرة بالعربية والفارسية، منها تفسير «مفاتيح الغيب» و«شرح سقط الزند للمعري» و«نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز».

(٤) الجمل كتاب في النحو لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (٣٣٧ هـ).

(٥) عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (٥٢١ هـ) عالم في اللغة والأدب له شرح أدب الكاتب، وشرح سقط الزند، والحلل في شرح أبيات الجمل، وغيرها.

قلنا: هذا لازم له على توجيهه التفسيرية، ويصح أن يقدر بدلاً من الهاء في «به». ووهم الزمخشري فمنع ذلك ظناً منه أن المبدل منه في قوة الساقط فتبقى الصلة بلا عائد، والعائد موجود حساً فلا مانع.

والخامس: ألا يدخل عليها جار؛ فلو قلت: «كتبت إليه بأن افعل» كانت مصدرية.

مسألة: إذا ولي «أن» الصالحة للتفسير مضارعٌ معه «لا» نحو «أشرت إليه أن لا تفعل» جاز رفعه على تقدير «لا» نافية، وجزمه على تقديرها ناهية، وعليهما ف «أن» مفسرة، ونصبه على تقدير «لا» نافية و«أن» مصدرية، فإن فُقدت «لا» امتنع الجزم، وجاز الرفع والنصب.

٤ - والوجه الرابع: أن تكون زائدة، ولها أربعة مواضع:

أحدها: - وهو الأكثر - أن تقع بعد «لما» التوقيتية نحو: ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيقًا إِلَيْهِمْ﴾^(١).

والثاني: أن تقع بين «لو» وفعل القسم، مذكوراً كقوله:

٣٩ - فَأَقْسَمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مَظْلَمٌ^(٢)
أو متروكاً كقوله:

٤٠ - أَمَّا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحَرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقُ^(٣)

هذا قول سيويوه وغيره، وفي مُقَرَّب ابن عصفور^(٤) أنها في ذلك حرف جيء به لربط الجواب بالقسم، ويبعد أن الأكثر تركها، والحروف الرابطة ليست كذلك.

والثالث: - وهو نادر - أن تقع بين «الكاف» ومخفوضها كقوله:

(١) ﴿...وَمَآفَ إِلَيْهِمْ دَرَبًا وَقَالُوا لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ إِنَّا مُنْجُونَكَ وَأَفْلَاكَ إِلَّا أَمْرًا نَكْتُبُكَ مِنْكَ الْفَتِيرُ﴾ [العنكبوت ٢٩: ٣٣].

(٢) البيت للمسيب «واسمه زهير بن علس» ويروى «وأقسم لو أنا التقينا» ولا شاهد فيه حينئذ وهو في سيويوه ٤٥٥/١ وفي الخزانة ٢٢٤/٤.

(٣) لم نقف على قائله. العتيق: الكريم. وجواب «لو» محذوف أي «لِقَاؤُكَ» وفي البيت شاهد على تقديم خبر «ما». ويروى:

أما والله عالم كل غيب ورب الحجر والبيت العتيق
لو أنك يا حسين خلقت حراً وما بالحر أنت ولا الخليق
ولا شاهد فيه حينئذ.

(٤) تقدمت ترجمته. والمقرب: كتاب له في النحو. حققه أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري ونشر الجزء الأول منه في بغداد ١٩٧١.

٤١ - ويوماً تُوافينا بوجهٍ مقسّم كأن ظبية تعطو إلى وارق السّلم^(١) في رواية من جر الظبية.
والرابع: بعد إذا، كقوله:

٤٢ - فأمهله حتى إذا أن كأنه مُعاطي يد في لجة الماء غامر^(٢) وزعم الأخفش أنها تزداد في غير ذلك، وأنها تنصب المضارع كما تجر «من» والباء الزائدتان الاسم، وجعل منه: ﴿وَمَا لَنَا إِلَّا نَنُوكِلَ عَلَى اللَّهِ﴾^(٣)، ﴿وَمَا لَنَا إِلَّا نَقْتِيلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(٤) وقال غيره: هي في ذلك مصدرية، ثم قيل: ضمن «ما لنا» معنى «ما منعنا»، وفيه نظر؛ لأنه لم يثبت إعمال الجار والمجرور في المفعول به، ولأن الأصل ألا تكون «لا» زائدة، والصواب قول بعضهم: إن الأصل وما لنا في أن لا نفعل كذا، وإنما لم يجوز للزائدة أن تعمل لعدم اختصاصها بالأفعال، بدليل دخولها على الحرف وهو «لو» وكأن في البيتين^(٥)، وعلى الاسم وهو ظبية في البيت السابق^(٦) بخلاف حرف الجر الزائد؛ فإنه كالحرف المعدى في الاختصاص بالاسم؛ فلذلك عمل فيه.

مسألة: ولا معنى لـ «أن» الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد، قال أبو حيان: وزعم الزمخشري أنه ينجر مع التوكيد معنى آخر، فقال في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَن جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سَيِّئًا بِهِمْ﴾^(٧): دخلت «أن» في هذه القصة ولم تدخل في قصة إبراهيم في قوله تعالى: «ولما جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلاماً»^(٨) تنبيهاً وتأكيذاً على أن «الإساءة» كانت تعقب

(١) المقسم: الجبيل. تعطو: تتناول أطراف الشجر. البيت لباغث أو علباء أو أرقم اليشكري وهو في سبويه ٢٨١/١ و٤٨١ وفي الخزانة ٣٦٤/٤ و٤٨٩.

(٢) البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص ٧١ وصواب القافية «غارف» والضمير في «أمله» يعود إلى الصيد.

(٣) ﴿... وَقَدْ هَدَبْنَا سُبُلَنَا وَلَنَصِيرَنَّ عَلَى مَا ءَاذَيْتُمُونَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [إبراهيم ١٤: ١٢].

(٤) ﴿... قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كَتَبَ عَلَيْكُمْ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَاءِنَا...﴾ [البقرة ٢٤٦: ٢].

(٥) يعني دخول «أن» على «لو» في الشاهد ٤٠ وعلى «كان» في الشاهد ٤٢.

(٦) انظره في الشاهد ٤١.

(٧) أ - جاء في [سورة هود ٦٩: ١١] ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلًا إِلَى إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَامًا...﴾.

ب - وجاء في [سورة العنكبوت ٣١: ٢٩] ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلًا إِلَى إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ...﴾ وبعدها بآيتين قال تعالى: ﴿وَلَمَّا أَن جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سَيِّئًا بِهِمْ...﴾ [العنكبوت ٢٩: ٣٣].

وسترى - في هذه المسألة - أن ابن هشام يصحح خطأين لأبي حيان: افتراءه على الزمخشري ما لم يقله، وخطأه في نص الآية المحاطة بأقواس صغيرة أربع إذ اختلطت لديه عبارات الآيتين: [هود: ٦٩]، [والعنكبوت: ٣١].

المجيء، فهي مؤكدة في قصة لوط للاتصال واللزوم، ولا كذلك في قصة إبراهيم؛ إذ ليس الجواب فيها كالأول، وقال الشلوبين: لما كانت «أن» للسبب في «جئت أن أعطي» أي للإعطاء أفادت هنا أن الإساءة كانت لأجل المجيء وتعبه، وكذلك في قولهم: «أما والله أن لو فعلت لفعلت» أكدت «أن» ما بعد «لو» وهو السبب في الجواب، وهذا الذي ذكره لا يعرفه كبراء النحويين، انتهى^(١).

والذي رأيته في كلام الزمخشري في تفسير سورة العنكبوت ما نصه: «أن» صلة أكدت وجود الفعلين مرتباً أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما، كأنهما وُجدا في جزء واحد من الزمان، كأنه قيل: لما أحسن بمجيئهم فاجأته المساءة من غير ريث، انتهى^(٢). والريث: البطء، وليس في كلامه تعرض للفرق بين القصتين كما نقل عنه^(٣)، ولا كلامه مخالف لكلام النحويين؛ لإطباقهم على أن الزائد يؤكد معنى ما جيء به لتوكيده، و«لما» تفيد وقوع الفعل الثاني عقب الأول وترتبه عليه، فالحرف الزائد يؤكد ذلك. ثم إن قصة الخليل التي فيها «قَالُوا سَلَامًا» [هود: ٦٩] ليست في السورة التي فيها: «سَيِّئَ يَوْمٌ»^(٤)، بل في سورة هود، وليس فيها «لما»^(٤). ثم كيف يتخيل أن التحية تقع بعد المجيء ببطء^(٥)؟ وإنما يحسن اعتقادنا تأخر الجواب في سورة العنكبوت إذ الجواب فيها: «قَالُوا إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ»^(٤)، ثم إن التعبير بـ «الإساءة» لحن؛ لأن الفعل ثلاثي كما نطق به التنزيل، والصواب «المساءة»، وهي عبارة الزمخشري.

وأما ما نقله عن الشلوبين فمعترض من وجهين:

أحدهما: أن المفيد للتعليل في مثاله إنما هو لام العلة المقدرة لا أن.

والثاني: أن «أن» في المثال مصدرية، والبحث في الزائدة.

تفصيله: وقد ذكر لـ «أن» معانٍ أربعة أخرى:

(١) يعني كلام أبي حيان.

(٢) يعني كلام الزمخشري.

(٣) أ - جاء في [سورة هود ١١: ٦٩] «وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبَشَرِ قَالُوا سَلَامٌ...».

ب - وجاء في [سورة العنكبوت ٢٩: ٣١] «وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبَشَرِ قَالُوا إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ...» وبعدها بآيتين قال تعالى: «وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سَيِّئَ يَوْمٌ» [العنكبوت ٢٩: ٣٣]. وسترى - في هذه المسألة - أن ابن هشام يصحح خطأين لأبي حيان: افتراءه على الزمخشري ما لم يقله، وخطأه في نص الآية المحاطة بأقواس صغيرة أربع إذ اختلطت لديه عبارات الآيتين: [هود ٦٩]، [والعنكبوت ٣١].

(٤) تقدم ذكرها.

(٥) هذا رد على قول أبي حيان في السطر السابع من الصفحة السابقة: «ولا كذلك في قصة إبراهيم».

أحدها: الشرطية كإِنْ المكسورة، وإليه ذهب الكوفيون، ويُرجّحه عندي (أمور):

أحدها: توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد، والأصل التوافق، فقريء بالوجهين قوله تعالى: ﴿أَنْ تَصِلَ إِحْدَهُمَا﴾^(١)، ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ﴾^(٢)، ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ﴾ [الزخرف: ٥] وقد مضى أنه روي بالوجهين قوله:

٤٣ - أَتَغْضِبُ أَنْ أَذْنًا قُتِيْبَةً حُرَّتَا (٣)

الثاني: مجيء الفاء بعدها كثيراً كقوله:

٤٤ - أبا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنْ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ (٤)

الثالث: عطفها على «إِنْ» المكسورة في قوله:

٤٥ - إِمَّا أَقَمْتُ وَإِمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلَا فَالَلَّهُ يَكْلَأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذُرُ (٥)

الرواية بكسر «إِنْ» الأولى وفتح الثانية، فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة، وتَعَسَّفَ ابن الحاجب في توجيه ذلك، فقال: لما كان معنى قولك: «إِنْ جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ» وقولك: «أَكْرَمْتُكَ لِإِتْيَانِكَ إِيَّايَ» واحداً صَحَّ عطف التعليل على الشرط في البيت، ولذلك تقول: «إِنْ جِئْتَنِي وَأَحْسَنْتَ إِلَيَّ أَكْرَمْتُكَ» ثم تقول: «إِنْ جِئْتَنِي وَإِحْسَانُكَ إِلَيَّ أَكْرَمْتُكَ» فتجعل الجواب لهما، انتهى.

وما أَظُنَّ أَنَّ الْعَرَبَ فَاهَتْ بِذَلِكَ يَوْمًا مَا.

المعنى الثاني: النفي ك«إِنْ» المكسورة أيضاً، قاله بعضهم في قوله تعالى: ﴿أَنْ يُؤَقِّعَ أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾^(٦) وقيل: إِنْ المعنى ولا تؤمنوا بأن يؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم من الكتاب إلا لمن تبع دينكم، وجملة القول اعتراض.

(١) ... وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ وَمَنْ رَضِيَ مِنَ الشَّهَادَةِ أَنْ تَصِلَ إِحْدَهُمَا فَتُكْرَمَ إِحْدَهُمَا الْأُخْرَى... [البقرة: ٢٨٢].

(٢) ... شَنَاَنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا... [المائدة: ٢: ٥].

(٣) تقدم برقم ٢٨ وسيكرر برقم ٤٦.

(٤) البيت لعباس بن مرداس، وأبو خراشة هو خفاف بن ندبة. والضبع: السنون المجدية. والأصل: ألأن كنت ذا نفر فخرت علينا؟ ثم حذف همزة الاستفهام واللام كما حذف «كان» وعوض عنها بـ «ما» التي أدغمت بأن، فانفصل اسم كان وصار «أنت». وهو في سيبويه ١٤٨/١ وفي ابن عقييل ١٢٤/١ والخزانة ٨٠/٢ و٤٢١/٤. سيتكرر برقم ٨٦ و٨٠٥ و١١٨٢.

(٥) قائله مجهول. وهو في الخزانة ٨٢/٢.

(٦) ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ وَبَكَرَ قُلْ إِنَّ الْهَدْيَ هَدَى اللَّهُ أَنْ يُؤَقِّعَ أَحَدٌ...﴾ [آل عمران: ٧٣].

الثالث: معنى «إذ» كما تقدم عن بعضهم في «إن» المكسورة، وهذا قاله بعضهم في: ﴿بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ﴾^(١)، ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا﴾ [الممتحنة: ١] وقوله:

٤٦ - أتغضب أن أذنا قتيبة حُرِّتَا^(٢)

والصواب: أنها في ذلك كله مصدرية، وقبلها «لام» العلة مقدرة.

والرابع: أن تكون بمعنى لئلا، قيل به في: ﴿يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾^(٣) وقوله:

٤٧ - نزلتم منزل الأضياف مئاً فعجلنا القرى أن تشتتمونا^(٤)

والصواب: أنها مصدرية، والأصل كراهية أن تضلوا، ومخافة أن تشتتمونا، وهو قول البصريين. وقيل: هو على إضمار «لام» قبل «أن» و«لا» بعدها، وفيه تعسف.

إن: المكسورة المشددة على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرف توكيد، تنصب الاسم وترفع الخبر، قيل: وقد تنصبهما في لغة، كقوله:

٤٨ - إذا اسودَّ جُنح اللَّيْلِ فلتأت ولتكن خُطَاكَ خُفَافاً؛ إن حُرّاً سَنَا أُسْداً^(٥)

وفي الحديث «إن قعر جهنم سبعين خريفاً»^(٦) وقد خُرج البيت على الحالية وأن الخبر محذوف، أي تلقاهم أسداً، والحديث على أن «القعر» مصدر «قَعَرَتِ البئر» إذا بلغت قَعَرَهَا، وسبعين ظرف، أي إن بلوغ قعرها يكون في سبعين عاماً.

وقد يرتفع بعدها المبتدأ فيكون اسمها ضمير شأن محذوفاً كقوله عليه الصلاة والسلام: «إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصُورُونَ»^(٧) الأصل إنه أي الشأن كما قال:

(١) تتمتها ﴿قَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ﴾ [ق: ٥٠: ٢٢].

(٢) تقدم ذكره برقم ٢٨ و٤٣.

(٣) تتمتها ﴿وَاللَّهُ يَكُلِّ شَيْءٍ عَلَيْهِ﴾ [النساء: ١٧٦].

(٤) البيت من معلقة عمرو بن كلثوم وقد استعار القرى لمعنى القتل. وهو في شرح الزوزني ٢٤٥.

(٥) ينسب لعمر بن أبي ربيعة ولم تجده في ديوانه.

(٦) ليست هذه الرواية في الصحاح ولا مسند أحمد، وفي الترغيب والترهيب: عن أبي موسى الأشعري عن النبي قال: «لو أن حجراً قذف به في جهنم لهُوى سبعين خريفاً قبل أن يبلغ قعرها» فلا حجة فيه إذن. وانظر جامع الأصول ١١/ ١٤٥.

(٧) في صحيح مسلم، كتاب اللباس والزينة: إن من أشد أهل النار يوم القيامة عذاباً المصورون. وفيه روايات أخرى بحذف «من» أو بنصب «المصورين». وانظر شواهد التوضيح ١٤٨ وجامع الأصول ٥/ ٤٥٢.

٤٩ - إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَازِرًا وَظَبَاءً^(١)
وإنما لم تجعل «مَنْ» اسمها لأنها شرطية، بدليل جزمها الفعلين، والشرط له الصَّدر؛ فلا
يعمل فيه ما قبله.

وتخريج الكسائي الحديث على زيادة «مَنْ» في اسم إِنَّ يَأْبَاهُ غَيْرُ الْأَخْفَشِ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ؛
لأن الكلام إيجاب، والمجروح معرفة على الأصح، والمعنى أيضاً يَأْبَاهُ؛ لأنهم ليسوا أشدَّ عذاباً
من سائر الناس.

وتُخَفَّفُ فتعمل قليلاً، وتهمل كثيراً، وعن الكوفيين أنها لا تخفف، وأنه إذا قيل «إِنَّ زَيْدٌ
لَمَنْطَلِقٌ» فـ «إِنَّ» نافية، واللام بمعنى «إِلَّا»، ويرده أَنَّ منهم من يعملها مع التخفيف، حكى
سيبويه. «إِنَّ عَمْرًا لَمَنْطَلِقٌ»، وقرأ الحرميان وأبو بكر: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لِيُوقِنَهُمْ﴾^(٢).

الثاني: أن تكون حرف جوابٍ بمعنى نعم، خلافاً لأبي عُبَيْدَةَ، استدل المثبتون بقوله:

٥٠ - وَيَقُلْنَ: شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ، وَقَدْ كَبُرَتْ، فَقُلْتُ: إِنَّهُ^(٣)
وَرُدُّ بَأْتًا لَا نَسْلَمُ أَنْ أَلْهَاءَ لِلْسَكْتِ، بَلْ هِيَ ضَمِيرٌ مَنْصُوبٌ بِهَا، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ، أَيْ إِنَّهُ
كَذَلِكَ، وَالْجَدِيدُ اسْتِدْلَالُ بِقَوْلِ ابْنِ الزُّبَيْرِ^(٤) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَنْ قَالَ لَهُ: «لَعَنَ اللَّهُ نَاقَةَ حَمَلَتْنِي
إِلَيْكَ»: «إِنَّ وَرَاقِبَهَا» أَيْ نَعَمْ وَلَعَنَ رَاكِبَهَا؛ إِذْ لَا يَجُوزُ حَذْفُ الْأَسْمِ وَالْخَبَرُ جَمِيعًا.

وعن المبرد أنه حمل على ذلك قراءة من قرأ: ﴿إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ﴾^(٥)، واعترض بأمرين:
أحدهما: أن مجيء «إِنَّ» بمعنى نعم شاذ، حتى قيل: إنه لم يثبت. والثاني: أن «اللام» لا تدخل
في خبر المبتدأ، وأجيب عن هذا بأنها «لام» زائدة، وليست للابتداء، أو بأنها داخلة على مبتدأ
محذوف، أي لهما ساحران، أو بأنها دخلت بعد إِنَّ هذه لشبهها بـ «إِنَّ» المؤكدة لفظاً كما قال:

٥١ - وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنَّ رَأْيَتَهُ عَلَى السُّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ^(٦)

(١) قائله الأخطل «غياث بن غوث» ولم يرد في أصل ديوانه بل فيما ينسب إليه ص ٣٧٦ وهو في الخزنة ١/

٢١٩ و٤٦٣/٢ وستكرر برقم ١٠٠٥.

(٢) تتمتها ﴿رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ﴾ [هود ١١: ١١١].

(٣) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات «الديوان ٦٦». وهو في الخزنة ٤/ ٤٨٥ وسيبويه ١/ ٤٧٥ و٢/ ٢٧٩.
ستكرر برقم ١١٠٨.

(٤) عبد الله بن الزبير (٧٣ هـ) بويح بالخلافة بعد يزيد بن معاوية، جعل المدينة مركز حكمه، نشبت بينه
وبين بني أمية معارك انتهت بمقتله.

(٥) ﴿قَالُوا إِنَّ هَٰذَيْنِ سَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكَ مِنْ أَرْضِكَ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثَلَّى﴾ [طه ٢٠: ٦٣].

(٦) تقدم برقم ٢٦ وستكرر برقم ٥٦٧ و١١٤٧.

فزاد «إن» بعد «ما» المصدرية لشبهها في اللفظ بـ«ما» النافية. ويضعف الأول: أن زيادة «اللام» في الخبر خاصة بالشعر، والثاني: أن الجمع بين «لام التوكيد» وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين. وقيل: اسم إن ضمير الشأن، وهذا أيضاً ضعيف، لأن الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف، والمسموع من حذفه شاذ إلا في باب أن المفتوحة إذا خفت، فاستسهلوه لوروده في كلام بُني على التخفيف، فحذف تبعاً لحذف النون، ولأنه لو ذكر لوجب التشديد؛ إذ الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها، ألا ترى أن من يقول: لُد، ولم يك، ووالله، يقول: لُدْكَ، ولم يكنه، وبك لأفعلن، ثم يرد إشكال دخول اللام. وقيل: هذان اسمها، ثم اختلف، فقيل: جاءت على لغة بلحارث بن كعب في إجراء المثني بالألف دائماً، كقوله:

٥٢ - قد بلغا في المجد غايتاهما^(١)

واختار هذا الوجه ابن مالك. وقيل: «هذان» مثنى لدلالته على معنى الإشارة، وإن قول الأكثرين: «هذين» جراً ونصباً ليس إعراباً أيضاً، واختاره ابن الحاجب، قلت: وعلى هذا فقرة «هذان» أقيس؛ إذ الأصل في المثنى ألا تختلف صيغته، مع أن فيها مناسبة لألف ساحران، وعكسه «الياء» في ﴿إِحْدَى ابْنَتَي هَتَيْنِ﴾^(٢) فهي هنا أرجح لمناسبة ياء «ابنتي»، وقيل: لما اجتمعت ألف هذا وألف التثنية في التقدير قُدر بعضهم سقوط ألف التثنية فلم تقبل ألف «هذا» التغيير.

تفنييه: تأتي «إن» فعلاً ماضياً مسنداً لجماعة المؤنث من الأين - وهو التَّعَب - تقول: «النساء إن» أي تعبن، أو من «آن» بمعنى قَرَب، أو مسنداً لغيرهن على أنه من الأين، وعلى أنه مبني للمفعول على لغة من قال في رُدٍّ وُحِبٍّ: رِدٌّ وَحِبٌّ، بالكسر تشبيهاً له بقبل وبيع، والأصل مثلاً «آن زيد يوم الخميس» ثم قيل «إن يوم الخميس» أو فعل أمر للواحد من الأين، أو لجماعة الإناث من «الأين» أو من «آن» بمعنى قَرَب، أو للواحدة مؤكداً بالنون من «وأي» بمعنى «وَعَد» كقوله:

٥٣ - إِنَّ هَذَا الْمَلِيحَةَ الْحَسَنَاءَ^(٣)

(١) قبله «إن أباه وأبا أباه» وهو لرؤية أو لأبي النجم أو لرجل من بني الحارث بن كعب القحطانية، وهو في ابن عقيل ٤١/١ والسيوطي ٤٧ والعيني ١٣٣/١ و٦٣٦/٣. وجاء في الخزانة ١٩٩/٣ و٣٣٦ و٣٣٧ أن بعض قبائل العرب - ذكرها العيني في ١/ ١٣٨ - لا تخاف اللبس، فكانت تقلب الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفاً، وتلزم المثني الألف في الأحوال الثلاث، فتقول: أخذت الدرهمان، والسلام علاكم، مكان: عليكم. وعلى هذا توجه قراءة ﴿إِنَّ هَٰذَيْنِ لَسَكِرَتَيْنِ﴾ [طه: ٢٠: ٦٣] كما في شواهد التوضيح ٩٧. وهو مع الشاهد ١٩٦ من أرجوزة واحدة.

(٢) ﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَي هَتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حِمَجٍ...﴾ [القصص: ٢٨: ٢٧].

(٣) تقدم برقم ١٢.

وقد مرّ، ومركبة من «إن» النافية وأنا كقول بعضهم: «إنّ قائم» والأصل: «إنّ أنا قائم»، ففعل فيه ما مضى شرحه^(١).

فالأقسام إذن عشرة: هذه الثمانية، والمؤكدّة، والجوابية.

تفنييه: في «الصحيح»: الأئین: الإعياء، وقال أبو زيد^(٢): لا يُبَيَّن منه فعلٌ، وقد خولف فيه، انتهى. فعلى قول أبي زيد يسقط بعد الأقسام. أن: المفتوحة المشددة النون على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرف توكيد، تنصب الاسم وترفع الخبر، والأصح أنها فَرْعٌ عن «إن» المكسورة، ومن هنا صح للزمخشري أن يدعي أن «أنما» بالفتح تفيد الحصر كـ«إنما»، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُرِيتُ إِلَٰهَ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَٰهٌ وَحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨] فالأولى لقصر الصفة على الموصوف، والثانية بالعكس، وقول أبي حيان: «هذا شيء انفرد به، ولا يعرف القول بذلك إلا في «إنما» بالكسر» مردود بما ذكرته، وقوله: «إن دعوى الحصر هنا باطلة لاقتضاءها أنه لم يُرَحَّ إليه غير التوحيد» مردود أيضاً بأنه حصر مُقيد؛ إذ الخطابُ مع المشركين؛ فالمعنى ما أوحى إليّ في أمر الربوبية إلا التوحيد، لا الإشراك، ويسمى ذلك قَصْرَ قَلْبٍ؛ لَقَلْبِ اعتقاد المخاطب، وإلا فما الذي يقول هو في نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾^(٣)؟ فإن «ما» للنفي و«إلا» للحصر قطعاً، وليست صفته عليه الصلاة والسلام منحصرة في الرسالة، ولكن لما استعظموا موته جُعِلُوا كأنهم أثبتوا له البقاء الدائم، فجاء الحصر باعتبار ذلك، ويسمى قَصْرَ أفراد.

والأصح أيضاً أنها موصولٌ حرفي مؤوّل مع معموليه بالمصدر؛ فإن كان الخبرُ مشتقاً فالمصدر المؤوّل به من لفظه؛ فتقدير «بلغني أنك تنطلق» أو «أنتك منطلق»: بلغني الانطلاق، ومنه «بلغني أنك في الدار» التقدير استقرارك في الدار؛ لأن الخبر في الحقيقة هو المحذوف من استقر أو مستقر، وإن كان جامداً قُدِّرَ بالكُون نحو «بلغني أن هذا زيد» تقديره بلغني كونه زيداً؛ لأن كل خبر جامد يصح نسبته إلى المخبر عنه بلفظ الكون؛ تقول: «هذا زيد» وإن شئت «هذا كائن زيداً» إذ معناهما واحد، وزعم السهيلي^(٤) أن الذي يُؤوّل بالمصدر إنما هو «أن» الناصبة للفعل لأنها أبداً مع الفعل المتصرف، و«أن» المشددة إنما تؤوّل بالحديث، قال: وهو قول

(١) انظر ما تقدم.

(٢) سعيد بن أوس الأنصاري (٢١٥هـ) عالم بصري إمام ثقة في اللغة والأدب.

(٣) تمتها ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾ [آل عمران ٣: ١٤٤].

(٤) عبد الرحمن بن عبد الله (٥٨١هـ) من «سهيل» قرب مالقة، حافظ عالم في اللغة والأخبار. له «الروض الأثف» في شرح السيرة النبوية، و«أمالي السهيلي» في النحو واللغة والحديث والفقه.

سيويوه، ويؤيده أن خبرها قد يكون اسماً محضاً نحو «علمتُ أن الليث الأسد» وهذا لا يشعر بالمصدر، انتهى. وقد مضى أن هذا يقدر بالكون.

وتخفف «أَنْ» بالاتفاق، فيبقى عملها على الوجه الذي تقدم شرّحه في «أَنْ» الخفيفة. الثاني: أن تكون لغة في «لَعَلَّ» كقول بعضهم: «إثتِ السُّوقُ أَنتَ تشتري لنا شيئاً» وقراءة من قرأ: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(١) وفيها بحث سيأتي في باب «اللام». أم: على أربعة أوجه:

١ - أحدها: أن تكون متصلة وهي منحصرة في نوعين؛ وذلك لأنها إما أن تتقدم عليها همزة التسوية نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾^(٢) ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَجَزَعْنَا أَمْ صَبْرًا﴾^(٣) وليس منه قول زهير:

٥٤ - وما أذري وسوف إخال أذري أقوم آل حصن أم نساء^(٤) لما سيأتي، أو تتقدم عليها همزة يطلب بها وبـ «أم» التعين نحو: «أزيد في الدار أم عمرو» وإنما سميت في النوعين متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر، وتسمى أيضاً مُعَادِلَةً؛ لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول والاستفهام في النوع الثاني. ويفترق النوعان من أربعة أوجه:

أولها وثانيها: أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جواباً؛ لأن المعنى معها ليس على الاستفهام، وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لأنه خبر، وليست تلك كذلك، لأن الاستفهام معها على حقيقته.

والثالث والرابع: أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين، ولا تكون الجملتان معها إلا في تأويل المفردين، وتكونان فعليتين كما تقدم، واسميتين كقوله:

٥٥ - ولست أبا لي بعد فقدي مالكا أموتي ناء أم هو الآن واقع^(٥) ومختلفتين نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَائِمُونَ﴾^(٦) و «أم الأخرى تقع بين

(١) ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَةُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشِيرُكُمْ...﴾ [الأنعام ١٠٩: ٦].

(٢) تمتها ﴿فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ...﴾ [المنافقون ٦٣: ٦].

(٣) تمتها ﴿مَا لَنَا مِنْ مَّجِيصٍ﴾ [إبراهيم ٢١: ١٤].

(٤) زهير بن أبي سلمى المزني شاعر جاهلي حكيم من أصحاب المعلقات والبيت في ديوانه ٧٣. والقوم هنا الرجال دون النساء، وسيكرر برقم ٢٣٧ و ٧٣٢ و ٧٤٣.

(٥) لم يسم قائله. وهو في شرح الشواهد للسيوطي ٤٩ وفي منهج السالك للأشموني ٩٩/٣.

(٦) ﴿وَلَنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لَا يُشْعِرُكُمْ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ...﴾ [الأعراف ١٩٣: ٧].

المفردين، وذلك هو الغالب فيها، نحو: ﴿أَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ﴾^(١) وبين جملتين ليستا في تأويل المفردين، وتكونان أيضاً فعليتين كقوله:

٥٦ - فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرتاعاً فأَرَقَنِي فقلت: أهني سَرَتْ أم عَادَنِي حُلُمٌ^(٢)

وذلك على الأرجح في «هي» من أنها فاعل بمحذوف يفسره «سَرَتْ». واسميتين كقوله:

٥٧ - لَعَمْرُكَ ما أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ ذَارِياً شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أم شُعَيْثُ ابْنُ مَنْقَرٍ^(٣)

الأصل «أَشُعَيْثُ» بالهمز في أوله والتنوين في آخره؛ فحذفهما للضرورة، والمعنى: ما أدري أي النسيين هو الصحيح، ومثله بيت زهير السابق^(٤).

والذي غَلَطَ ابْنُ السَّجَرِيِّ^(٥) حتى جعله من النوع الأول توهمه أن معنى الاستفهام فيه غير مقصود البتة؛ لمنافاته لفعل الدَّراية.

وجوابه أن معنى قولك: «علمت أزيد قائم» «علمت» جواب «أزيد قائم»، وكذلك «ما علمت».

وبين المختلفتين، نحو: ﴿أَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾ [الواقعة: ٥٩] وذلك أيضاً على الأرجح من كون «أنتم» فاعلاً.

مسألة: «أم» المتصلة التي تستحق الجواب إنما تُجَابُ بالتعيين؛ لأنها سؤال عنه؛ فإذا قيل: «أزيد عندك أم عمرو» قيل في الجواب: «زيد»، أو قيل: «عمرو»، ولا يقال: «لا» ولا «نعم».

فإن قلت: فقد قال ذو الرمة^(٦):

٥٨ - تَقُولُ عَجُوزٌ مَدْرَجِي مُتْرُوحاً عَلَى بَابِهَا مِنْ عِنْدِ أَهْلِي وَغَادِيَا:

(١) ... أَمِ السَّمَاءُ بِئْهَا [النازعات ٧٩: ٢٧].

(٢) للمرار الحنظلي العدوي «زياد بن منقذ». شرح التبريزي على الحماسة ١٨٣/٣ وابن يعيش ١٣٩/٩ وشواهد السيوطي ٤٩ والخزانة ٣٩١/٢ وهو مع الشاهد ٢٥٦ من قطعة واحدة. سيتكرر برقم ٧٠٥.

(٣) البيت للأسود بن يعفر وينسب للعين المنقري، وجاء في ديوان أوس بن حجر ص ٤٩:

لعمرك ما أدري أمن حزن محجن شعيث بن سهم أم لحزن بن منقر

والشاهد في سيبويه ٤٨٥/١ وفي الأشموني ١٠١/٣ وفي الخزانة ٤٥٠/٤ والأعلام في البيت أسماء قبائل لا أشخاص ولهذا منعها من الصرف. والشاعر يذمهم باختلاط أنسابهم. وقد أثبتنا همزة «ابن» لأنها خبر وليست صفة.

(٤) يعني الشاهد ٥٤.

(٥) أبو السعادات هبة الله بن علي (٥٤٤٢هـ) إمام في اللغة والأدب، له الأمانى، والحماسة، وغيرهما.

(٦) غيلان بن عقبة (١١٧هـ) شاعر فحل جيد التشبيه حسن التشيب والأبيات في ديوانه ٦٥٣.

أدور زوجة بالمضر، أم ذو خصومة أراك لها بالبصرة العام ثاويًا؟
فقلتُ لها: لا، إن أهلي جيرة لأكثبة الدُّهنا جميعاً وماليا
وما كنتُ مذ أبصرتني في خصومة أراجع فيها - يابنة القوم - قاضيا
قلت: ليس قوله: «لا» جواباً لسؤالها، بل ردٌ لما توهمته من وقوع أحد الأمرين: كونه ذا
زوجة، وكونه ذا خصومة، ولهذا لم يكتف بقوله: «لا»، إذ كان ردٌ ما لم تلفظ به إنما يكون
بالكلام التام؛ فهذا قال: «إن أهلي جيرة - البيت» و «وما كنت مذ أبصرتني - البيت».

مسألة: إذا عَطُفَتْ بعد الهمزة بـ«أو»؛ فإن كانت همزة التسوية لم يجز قياساً، وقد أولع
الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا: «سواء كان كذا أو كذا» وهو نظير قولهم: «يجب أقلُّ الأمرين من
كذا أو كذا» والصوابُ العطف في الأول بـ«أم»، وفي الثاني بـ«الواو»، وفي الصحاح «تقول:
سواء عليّ قمت أو قعدت» انتهى. ولم يذكر غير ذلك، وهو سهو، وفي كامل الهذلي^(١) أن ابن
محيصن قرأ من طريق الزعفراني: «سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَوْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ»^(٢) وهذا من الشذوذ
بمكان، وإن كانت همزة الاستفهام جاز قياساً، وكان الجواب بنعم أو بلا، وذلك أنه إذا قيل:
«أزيدٌ عندك أو عمرو» فالمعنى أحدهما عندك أم لا؛ فإن أجبت بالتعيين صح؛ لأنه جوابٌ
وزيادة، ويقال: «الحسنُ أو الحسينُ أفضلُ أم ابنُ الحنفية؟» فتعطف الأول بـ«أو»، والثاني
بـ«أم»، ويجاب عندنا^(٣) بقولك: «أحدهما»، وعند الكيسانية^(٤) بـ«ابن الحنفية»، ولا يجوز أن
تجيب بقولك: «الحسن» أو بقولك: «الحسين». لأنه لم يسأل عن الأفضل من الحسن وابن
الحنفية ولا من الحسن وابن الحنفية، وإنما جعل واحداً منهما لا يعينه قريناً لابن الحنفية؛ فكأنه
قال: «أأحدهما أفضل أم ابن الحنفية؟».

مسألة: سمع حذف أم المتصلة ومعطوفها كقول الهذلي:

٥٩ - دعاني إليها القلبُ إني لأمره سميعٌ فما أذري أرشدٌ طلابُها^(٥)
تقديره: أم عَيٍّ، كذا قالوا، وفيه بحث كما مرّ، وأجاز بعضهم حذف معطوفها بدونها،

(١) أبو القاسم يوسف بن علي بن جبارة (٤٦٥ هـ) عالم بالقراءات وله فيها كتاب الكامل.

(٢) «إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ» [البقرة ٦: ٢].

(٣) أي عند أهل السنة.

(٤) الحسن والحسين ابنا علي من فاطمة بنت الرسول ﷺ، ومحمد «ابن الحنفية» هو ابن علي من خولة بنت
جعفر من بني حنيفة، رضي الله عنهم. والكيسانية كما في حاشية الدماميني ١٣/١ والأمير ٤٢/١ «طائفة
من الرافضة ينسبون إلى المختار بن أبي عبيد، ولقبه كيسان».

(٥) تقدم برقم ٤ وسيكرر برقم ١٠٦٤.

فقال في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ * أم ﴿١﴾: إِنَّ الوقْفَ هنا، وإن التقدير، «أم تبصرون»، ثم يبدأ ﴿أَنَا خَيْرٌ﴾ [الزخرف: ٥٢] وهذا باطل؛ إذ لم يُسمع حذف معطوف بدون عاطفه، وإنما المعطوف جملة ﴿أَنَا خَيْرٌ﴾ [الزخرف: ٥٢] ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها أن الأصل: «أم تبصرون»، ثم أُقيمت الاسمى مقام الفعلية والسبب مقام المسبب؛ لأنهم إذا قالوا له: «أنت خير» كانوا عنده بَصَرَاء، وهذا معنى كلام سيبويه.

فإن قلت: فإنهم يقولون: أتفعل هذا أم لا، والأصل أم لا تفعل.
قلت: إنما وقع الحذف بعد لا، ولم يقع بعد العاطف، وأحرف الجواب تُحذف الجمل بعدها كثيراً، وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل؛ فكان الجملة هنا مذكورة؛ لوجود ما يغني عنها.
وأجاز الزمخشري وحده حذف ما عطفت عليه «أم»؛ فقال في: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ﴾ (٢): يجوز كون «أم» متصلة على أن الخطاب لليهود، وحذف معادلها، أي أَدْعُونَ على الأنبياء اليهودية أم كنتم شهداء، وجوز ذلك الواحدي (٣) أيضاً، وقدر: أبلغكم ما تنسبون إلى يعقوب من إيصائه بنه باليهودية أم كنتم شهداء، انتهى.

٢ - الوجه الثاني: أن تكون منقطعة، وهي ثلاثة أنواع: مسبوقة بالخبر المحض، نحو: ﴿نَزِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (٤) أَمْ يَقُولُونَ أَفَرَبُّهُ (٥) ومسبوقة بهمزة لغير استفهام نحو: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا﴾ (٥)؛ إذ الهزة في ذلك للإنكار؛ فهي بمنزلة النفي، والمتصلة لا تقع بعده. ومسبوقة باستفهام بغير الهزة، نحو: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ (٦).

ومعنى «أم» المنقطعة الذي لا يفارقها: الإضراب، ثم تارة تكون له مجرداً، وتارة تتضمن مع ذلك استفهاماً إنكارياً، أو استفهاماً طلبياً.

(١) ﴿وَكَاذِبٌ فَرَعُونَ فِي قَوْمِهِ قَالَ يَقُولُونَ لَيْسَ لِي مَلِكٌ وَمَنْ هَذَا الَّذِي يُنَادِي بِكُذُوبٍ﴾ [الزخرف: ٥١: ٥٢].

(٢) ﴿وَوَعَىٰ بِهَا إِزْرَهُنَّ بَيْنَهُ وَيَعْقُوبُ يَبْنِي إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمْ الَّذِينَ فَلَا تَكُونُونَ إِلَّا وَاسْتَرْسِلُون﴾ (٣) أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَدَىٰ قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَاللَّهُ عَاتَاكِ إِزْرَهُنَّ وَإِسْتَعِيلَ وَإِسْحَقَ إِلَهًا وَجَدًا وَنَحْنُ لَكُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٢: ١٣٣].

(٣) علي بن أحمد (٤٦٨هـ) عالم مفسر، له كتب في التفسير وأسباب النزول و«شرح ديوان المتنبي».

(٤) نتمتها ﴿بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ إِنَّا نُنْذِرُ قَوْمًا مَا أَنتَ مِنْهُمْ مِنْ نُذِيرٍ مِنْ قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾ [السجدة: ٣٢: ٣٣].

(٥) نتمتها ﴿أَمْ لَهُمْ آتَيْنٌ يُبْصِرُونَ﴾ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا قُلْ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ كِيدُوا فَلَا تُطْرُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٥: ٧].

(٦) نتمتها ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَبَّهُ الْخَلْقَ عَلَيْهِمْ﴾ [الرعد: ١٦: ١٣].

فمن الأول: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ سَتَوَى الظُّلُمْتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾^(١) أما الأولى فلأن الاستفهام لا يدخل على الاستفهام، وأما الثانية فلأن المعنى على الإخبار عنهم باعتقاد الشركاء، قال الفراء: يقولون: «هل لك قبلنا حق أم أنت رجل ظالم» يريدون بل أنت. ومن الثاني: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبَنُونَ﴾ [الطور: ٣٩] تقديره: بل أله البنات ولكم البنون؛ إذ لو قدرت للإضراب المحض لزِمَ المُحال.

ومن الثالث: قولهم: «إنها لا بل أم شاء» التقدير: بل أهي شاء.

وزعم أبو عبيدة أنها قد تأتي بمعنى الاستفهام المجرد، فقال في قول الأخطل^(٢):

٦٠ - كذبك عينك أم رأيت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا
«إن المعنى: هل رأيت؟».

ونقل ابن السجري عن جميع البصريين أنها «أبدأ» بمعنى «بل» والهمزة جميعاً، وأن الكوفيين خالفوهم في ذلك، والذي يظهر لي قولهم؛ إذ المعنى في نحو: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾^(٣) ليس على الاستفهام، ولأنه يلزم البصريين دعوى التوكيد في نحو: ﴿أَمْ هَلْ سَتَوَى الظُّلُمْتُ﴾^(٣) ونحو: ﴿أَمَّاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(٤) ﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ﴾^(٥) وقوله:

٦١ - أتى جزوا عامراً سوء بفعلهم أم كيف يجزؤنني السوء من الحسن؟

أم كيف ينفع ما تُعطي العلوق به رثمان أنف إذا ما ضنَّ باللبن؟^(٦)

«العلوق» - بفتح العين المهملة - الناقة التي علق قلبها بولدها، وذلك أنه يُنحر ثم يُحشى جلده تبناً ويجعل بين يديها لتشمة فتدّر عليه؛ فهي تسكن إليه مرة، وتفر عنه أخرى.

وهذا البيت ينشد لمن يعدُّ بالجميل ولا يفعله؛ لانطواء قلبه على ضده، وقد أنشده الكسائي في مجلس الرشيد^(٧) بحضرة الأصمعي^(٨)؛ فرفع «رثمان» فردّه عليه الأصمعي، وقال:

(١) تمتها ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَبَّهُ الْخَلْقَ عَلَيْهِمْ...﴾ [الرعد ١٣: ١٦].

(٢) غياث بن غوث (- ٩٠هـ) من شعراء البلاط الأموي، والرباب اسم امرأة، وهو في ديوانه ٤١ وسيبويه ٤٨٤/١ والخزانة ٤٥٢/٤.

(٣) تقدمت.

(٤) ﴿حَقَّ إِذَا جَاءُوا قَالَ أَكَذَّبْتُمْ بِمَا يَأْتِيكُمْ وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْمًا أَمَّاذَا...﴾ [النمل ٢٧: ٨٤].

(٥) تمتها ﴿يَضْرِبُ مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِلَى الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي غُرُوبٍ﴾ [الملك ٦٧: ٢٠].

(٦) البيتان لأفنون التغلبي واسمه ظالم أو صريم بن معشر وهما في الخزانة ٤٥٥/٤ والرثمان: مصدر وهو أن تحب الناقة ولدها فتلزمه وتحك أنفها به دون أن ترضعه.

(٧) هارون الرشيد بن محمد المهدي (- ١٩٣هـ) خامس الخلفاء العباسيين وأزهرهم عهداً، كان عالماً باللغة والأدب والحديث والفقه.

(٨) أبو سعيد عبد الملك بن قريب (- ٢١٦هـ) من أشهر رواة العرب وعلماء اللغة، ومن أحفظهم للشعر.

إنه بالنصب، فقال له الكسائي: اسكت، ما أنت وهذا؟ يجوز الرفع والنصب والجر، فسكت. ووجهه أن الرفع على الإبدال من «ما» والنصب بـ«تعطي»، والخفض بدل من الهاء، وصوب ابن الشجري إنكار الأصمعي، فقال: لأن رثمانها للبؤ بأنفها هو عطيتها إياه لا عطية لها غيره؛ فإذا رفع لم يبق لها عطية في البيت؛ لأن في رفعه إخلاء «تعطي» من مفعوله لفظاً وتقديراً، والجر أقرب إلى الصواب قليلاً، وإنما حوَّ الإعراب والمعنى النصب، وعلى الرفع فيحتاج إلى تقدير ضمير راجع إلى المبدل منه، أي رُثْمَانُ أنفٍ له.

والضمير في بـ«فعلهم» لعامر؛ لأن المراد به القبيلة، و«من» بمعنى البدل مثلها في: **«أَرْضِيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ»** ^(١) وأنكر ذلك بعضهم، وزعم أن «من» متعلقة بكلمة البدل محذوفة.

ونظير هذه الحكاية أن ثعلباً ^(٢) كان يأتي الرياشي ^(٣) ليسمع منه الشعر، فقال له الرياشي يوماً: كيف تروي «بازل» من قوله:

٦٢ - ما تنقمُ الحربُ العَوَانُ مِنِّي بازلَ عامينَ حَدِيثَ سِنِي
لمثلِ هَذَا وَلَدَتْنِي أُمِّي ^(٤)

فقال ثعلب: ألمثلي تقول هذا؟ إنما أصير إليك لهذه المقطعات والخرافات، يروي البيت بالرفع على الاستئناف، وبالخفض على الإتياع، وبالنصب على الحال.

ولا تدخل «أم» المنقطعة على مفرد، ولهذا قدروا المبتدأ في «إنها لإبل أم شاء» وخرق ابن مالك في بعض كتبه إجماع النحويين؛ فقال: لا حاجة إلى تقدير مبتدأ، وزعم أنها تعطف المفردات كـ «بَلْ» وقدرها هنا بـ«بل» دون الهمزة، واستدل بقول بعضهم: «إن هناك لإبلاً أم شاء» بالنصب، فإن صحت روايته فالأولى أن يُقدَّرَ لشاء ناصب، أي أم أَرَى شاء.

تنبيه: قد ترد «أم» محتملة للاتصال والانقطاع. فمن ذلك قوله تعالى: **«قُلْ أَخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ يَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ»** ^(٥) قال الزمخشري: يجوز في أم

(١) **«يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْتَقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضِيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ كَمَا مَنَعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ»** [التوبة: ٣٨].

(٢) أبو العباس أحمد بن يحيى (٢٩١هـ) شيخ الكوفة، عاصر المبرد وكانت بينهما مناظرات.

(٣) أبو الفضل العباس بن الفرج (٢٥٧هـ) راوية لغوي بصري قتل في فتنة الزنج.

(٤) تنقم: تكره. والحرب العوان: المتجددة. والبازل: البعير القوي. والرجز منسوب إلى علي بن أبي طالب وإلى أبي جهل؛ قيل: ارتجز به يوم بدر. انظر السيوطي ٥٤ وسيرة ابن هشام ٢٧٥/٢ وإنباه الرواة ٢/٣٧١ واللسان: بزل، نقم، عون. وسيتكرر برقم ١١٥٦.

(٥) **«وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّكَارُ إِلَّا أَيَّامًا مَقْدُودَةً قُلْ أَخَذْتُمْ...»** [البقرة: ٨٠].

أن تكون مُعادلة بمعنى أي الأمرين كائن على سبيل التقرير؛ لحصول العلم بكون أحدهما، ويجوز أن تكون منقطعة، انتهى.

ومن ذلك قول المتنبي:

٦٣ - أَحَادٌ أَمْ سِدَاسٌ فِي أَحَادٍ لِيَلْتَنَا الْمَنُوطَةُ بِالتَّنَادِي؟^(١)

فإن قَدَرْتَهَا فيه متصلة فالمعنى أنه استطال الليلة فشكَّ أو اُحدة هي أم ست اجتمعت في واحدة فطلب التعيين، وهذا من تجاهل العارف كقوله:

٦٤ - أَيَا شَجَرِ الْخَابُورِ مَالِكٌ مُورِقًا؟ كَأَنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابْنِ طَرِيفٍ!^(٢)

وعلى هذا فيكون قد حذف الهمزة قبل «أحاد» ويكون تقديم الخبر وهو «أحاد» على المبتدأ وهو «ليلتنا» تقديمًا واجبًا؛ لكونه المقصود بالاستفهام مع «سداس»؛ إذ شرط الهمزة المعادلة لـ «أم» أن يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين أحدهما، ويلي «أم» المعادل الآخر؛ ليفهم السامع من أول الأمر الشيء المطلوب تعيينه، تقول إذا استفهمت عن تعيين المبتدأ: «أزيد قائم أم عمرو» وإن شئت: «أزيد أم عمرو قائم» وإذا استفهمت عن تعيين الخبر «أقائم زيد أم قاعد» وإن شئت «أقائم أم قاعد زيد». وإن قدرتها منقطعة فالمعنى أنه أخبر عن ليلته بأنها ليلة واحدة، ثم نظر إلى طولها فشكَّ فجزم بأنها ست في ليلة فأضرب، أو شك هل هي ست في ليلة أم لا فأضرب واستفهم وعلى هذا فلا همزة مقدرة، ويكون تقديم «أحاد» ليس على الوجوب؛ إذ الكلام خبر، وأظهر الوجهين الاتصال؛ لسلامته من الاحتياج إلى تقدير مبتدأ يكون «سداس» خبراً عنه في وجه الانقطاع، كما لزم عند الجمهور في: «إنها لإيل أم شاء» ومن الاعتراض بجملة «أم هي سداس» بين الخبر وهو «أحاد» والمبتدأ وهو «ليلتنا»، ومن الإخبار عن الليلة الواحدة بأنها ليلة، فإن ذلك معلوم لا فائدة فيه؛ ولك أن تعارض الأول بأنه يلزم في الاتصال حذف همزة الاستفهام وهو قليل، بخلاف حذف المبتدأ.

واعلم أن هذا البيت اشتمل على لحنات: استعمال «أحاد» و«سداس» بمعنى واحدة وست وإنما هما بمعنى واحدة واحدة وست ست، واستعمال «سداس» وأكثرهم ياباه ويخص العدد المعدول بما دون الخمسة^(٣)، وتصغير ليلة على ليلة وإنما صغرتها العرب على ليلية بزيادة الياء على غير قياس، حتى قيل: إنها مبنية على لَيْلَاة في نحو قول الشاعر:

(١) ديوانه ٢٢٤/١ وقد ذكر البيت هنا للتمثيل لا للاستشهاد لأن قائله مولد «قتل سنة ٣٥٤هـ» ولذلك تركه السيوطي في شرح الشواهد. وستكرر برقم ١١١٤.

(٢) من أبيات الليلى «وقيل سلمى» بنت طريف التغلبية ترثي بها أخاها، وهي في آخر الحماسة البحترية. والبيت من شواهد تجاهل العارف. والخابور شجر سمي به نهر يرفد الفرات في شمالي الشام.

(٣) يجيز الكوفيون ذلك إلى العشرة، والمتنبي كوفي.

٦٥ - في كُلِّ ما يومٍ وكُلِّ ليلَةٍ^(١)

ومما قد يستشكل فيه أنه جمع بين متنافيين: استطالة الليلة وتصغيرها، وبعضهم يثبت مجيء التصغير للتعظيم كقوله:

٦٦ - دويهيّة تصفّرُ منها الأنامِلُ^(٢)

٣ - الثالث: أن تقع زائدة، ذكره أبو زيد، وقال في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ * أمراً خبيراً^(٣): إن التقدير «أفلا تبصرون أنا خير»، والزيادة ظاهرة في قول ساعدة بن جؤيئة^(٤):

٦٧ - يا ليت شعري ولا منجى من الهرم أم هل على العيش بعد الشيب من ندم

٤ - الرابع: أن تكون للتعريف، نقلت عن طيء، وعن حمير، وأنشدوا:

٦٨ - ذاك خليلي وذو يواصلني يرمي ورائي بامسهم وامسليمه^(٥)

وفي الحديث: «ليس من أمير أمصيام في أمسر» كذا رواه النمر بن تولب^(٦) رضي الله عنه، وقيل: إن هذه اللغة مختصة بالأسماء التي لا تدغم لام التعريف في أولها نحو: غلام وكتاب، بخلاف: رجل وناس ولباس، وحكى لنا بعض طلبية اليمن أنه سمع في بلادهم من يقول: خذ الرُمَحَ، واركب امفَرَسَ، ولعل ذلك لغة لبعضهم، لا لجميعهم، ألا ترى إلى البيت السابق وأنها في الحديث دخلت على النوعين.

أل: على ثلاثة أوجه:

(١) قاله أبو زغيب ذلم العيشمي، وبعده:

حتى يقول كل راء إذ راه يا ويحه من جمل ما أشقاء

وهو في اللسان «ليل» وفي شواهد السيوطي ٥٥.

(٢) صدره «وكل أناس سوف تدخل بينهم» وهو مع الشاهد ٢١٩ و ٥٥٧ من قطعة لليد بن ربيعة. ديوانه ٢٥٦ والخزانة ٥٦١/٢ وسيكرر برقم ٢٢٦ و ٣٥٦ و ١٠٥٩.

(٣) تقدم ذكرها.

(٤) شاعر هذلي من مخضرمي الجاهلية والإسلام والبيت في ديوان الهذليين ١٩١/١ والرواية فيه: ألا منجى، ولا شاهد فيه حينئذ. وهو مع الشاهدين ٦١٥ و ٨٠٠ من القصيدة التي أشرنا إليها في تعليقنا على الشاهد ٣٨٨.

(٥) لبجير بن غنمة الطائي، وهو جاهلي مقل، والأصل فيه:

وإن مولاي ذو يعيّرني لا إحنة بيننا ولا جرّمه

ينصّرني منك غير معتذر يرمي ورائي بامسهم وامسليمه

والذو فيه بمعنى الذي.

(٦) شاعر مخضرم، غمر طويلاً في الجاهلية ثم أسلم وكانت له صحبة ومات سنة ١٤هـ والحديث في مسند أحمد: باب الصوم في السفر من مسند كعب بن عاصم.

١ - أحدهما: أن تكون اسماً موصولاً بمعنى الذي وفروعه، وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين، قيل: والصفات المشبهة، وليس بشيء؛ لأن الصفة المشبهة للثبوت فلا تُؤوّل بالفعل، ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق، وقيل: هي في الجميع حرف تعريف، ولو صح ذلك لَمَنَعَتْ من إعمال اسمي الفاعل والمفعول، كما منع منه ^(١) التصغير والوصف، وقيل: موصول حرفي، وليس بشيء؛ لأنها لا تؤوّل بالمصدر. وربما وُصِلَتْ بظرف، أو بجملة اسمية، أو فعلية فعلها مضارع، وذلك دليل على أنها ليست حرف تعريف، فالأول ^(٢): كقوله:

٦٩ - مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ فَهُوَ حَرِيرٌ بِعَيْشَةٍ ذَاتِ سَعَةٍ ^(٣)
والثاني ^(٤): كقوله:

٧٠ - مِنَ الْقَوْمِ الرُّسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍ ^(٥)
والثالث ^(٦): كقوله:

٧١ - صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدِّعُ ^(٧)
والجميع خاص بالشعر، خلافاً للأخفش وابن مالك في الأخير.

٢ - والثاني: أن تكون حرف تعريف، وهي نوعان: عهدية، وجنسية، وكل منهما ثلاثة أقسام:

فالعهدية إما أن يكون مصحوبها معهوداً ذكرياً، نحو: ﴿كَأَآرْسَلْنَا إِلَىٰ قِرْعَوْنَ رَسُولًا * فَعَصَىٰ قِرْعَوْتُ الرَّسُولَ﴾ ^(٨) ونحو: ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ أَلْيَصْبَاحُ فِي رُجَاةٍ الرَّجَاةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ ^(٩) ونحو:

(١) أي من إعمال اسمي الفاعل والمفعول.

(٢) يعني دخولها على الظرف.

(٣) على المعه أي على الذي معه. حر: حري وجدير. والرجز مجهول القائل وهو في ابن عقيل ٨٤/١.

(٤) يعني دخول «ال» على جملة اسمية.

(٥) «من القوم الرسول الله» أي من القوم الذين رسول الله منهم. والبيت مجهول القائل وهو في ابن عقيل ٨٤/١.

(٦) يعني دخول «ال» على جملة فعلية فعلها مضارع.

(٧) صدره

«يقول الخنى وأبغض العجم ناطقاً إلى ربنا صوت...»
شبهه في فحشه بالحمار الذي تجدد أذناه - أي تقطع - فينطق. والبيت لدى الخرق الطهوى «دينار أو قرط بن هلال» وهو في الخزانة ١٤/١.

(٨) ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكَ رَسُولًا شَهِيدًا عَلَيْكَ كَمَا أَرْسَلْنَا...﴾ [المزمل ١٥: ٧٣ و١٦].

(٩) ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَيْشْكُوفٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ أَلْيَصْبَاحُ...﴾ [النور ٣٥: ٢٤].

«اشتريتُ فرساً ثم بعث الفرس» وعبرة هذه أن يسدّ الضمير مسدّها مع مصحوبها، أو معهوداً ذهنيّاً نحو: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْفَارِ...﴾^(١) ونحو: ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ...﴾^(٢) أو معهوداً حسيّاً، قال ابن عصفور: ولا تقع هذه إلا بعد أسماء الإشارة، نحو: «جاءني هذا الرجل» أو «أي» في النداء نحو: «يا أيها الرجل» أو «إذا» الفجائية نحو: «خرجتُ فإذا الأسد» أو في اسم الزمان الحاضر نحو: «الآن» انتهى، وفيه نظر؛ لأنك تقول لشاتم رجلٍ بحضرتك: «لا تشتم الرجل» فهذه للحضور في غير ما ذكر، ولأن التي بعد «إذا» ليست لتعريف شيء حاضر حالة التكلم؛ فلا تشبه ما الكلام فيه، ولأن الصحيح في الداخلة على الآن أنها زائدة؛ لأنها لازمة، ولا يعرف أن التي للتعريف وردت لازمة بخلاف الزائدة، والمثال الجيد للمسألة قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ أَكَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾^(٣).

والجنسية: إما لاستغراق الأفراد، وهي التي تخلفها «كل» حقيقة، نحو: ﴿وَوُحِّلَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾^(٤) ونحو: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خَسْرٍ﴾^(٥) أو لاستغراق خصائص الأفراد، وهي التي تخلفها «كل» مجازاً، نحو: «زيد الرجل علماً» أي الكامل في هذه الصفة، ومنه: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾^(٦) أو لتعريف الماهية، وهي التي لا تخلفها «كل» لا حقيقة ولا مجازاً، نحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠] وقولك: «والله لا أتزوج النساء»، أو «لا ألبس الثياب» ولهذا يقع الحنث بالواحد منهما، وبعضهم يقول في هذه: إنها لتعريف العهد؛ فإن الأجناس أمورٌ معهودة في الأذهان تُتميز بعضها عن بعض، ويقسم المعهود إلى شخص وجنس.

والفرق بين المعرف بـ«أل» هذه وبين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق، وذلك لأن ذا الألف واللام يدلُّ على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة، لا باعتبار قيد.

- (١) ﴿إِلَّا نَضْرِبُ فَعْدَ نَصْرِهِ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِينَ إِذْ هُمَا فِي الْفَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَخْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا...﴾ [التوبة: ٤٠: ٩].
- (٢) ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا...﴾ [الفتح: ١٨: ٤٨].
- (٣) تمتها ﴿وَأَمْسَتْ عَلَيْكُمْ رَحْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا...﴾ [المائدة: ٣: ٥].
- (٤) ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ...﴾ [النساء: ٢٨: ٤].
- (٥) ﴿وَالصَّيْرُ﴾ ① إِذْ الْإِنْسَانُ لِفِي خَسْرٍ ② إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَّصَوْا بِالصَّبْرِ [العصر: ١٠٣ - ٣].
- (٦) ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢: ٢].

تفنييه: قال ابن عصفور: أجازوا في نحو: «مررت بهذا الرجل» كون الرجل نعتاً، وكونه بياناً، مع اشتراطهم في البيان أن يكون أعرف من المُبَيَّن، وفي النعت ألا يكون أعرف من المنعوت، فكيف يكون الشيء أعرف وغير أعرف؟

وأجاب بأنه: إذا قُدِّرَ بياناً قدرت أَل فيه لتعريف الحضور؛ فقد يُفِيدُ الجنس بذاته، والحضور بدخول «أَل»، والإشارة إنما تدل على الحضور دون الجنس، وإذا قُدِّرَ نعتاً قدرت «أَل» فيه للعهد، والمعنى: مررت بهذا وهو الرجل المعهود بيننا؛ فلا دلالة فيه على الحضور، والإشارة تدل عليه، فكانت أعرف. قال: وهذا معنى كلام سيبويه.

٣ - الوجه الثالث: أن تكون زائدة، وهي نوعان: لازمة، وغير لازمة.

فالأولى^(١): كالتي في الأسماء الموصولة، على القول بأن تعريفها بالصلة، وكالواقعة في الأعلام بشرط مقارنتها لنقلها كالنضر والثعمان واللات والعزى، أو لارتجالها كالسُمُوال، أو لغلبتها على بعض من هي له في الأصل كالبيت للكعبة والمدينة لطيبة والنجم للثريا، وهذه في الأصل لتعريف العهد.

والثانية^(٢): نوعان: كثيرة واقعة في الفصيح، وغيرها.

فالأولى: الداخلة على علم منقول من مجرد صالح لها مَلْمُوح أصله كحارث وعباس وضحَّاك، فتقول فيها: الحارث، والعباس، والضحَّاك، ويتوقف هذا النوع على السماع، ألا ترى أنه لا يقال مثل ذلك في نحو محمد ومعروف وأحمد؟.

والثانية نوعان: واقعة في الشعر، وواقعة في شذوذ من النثر.

فالأولى^(٣): كالداخلة على يَزِيدَ وَعَمْرُو في قوله:

٧٢ - بَاعَدَ أَمَّ الْحَمْرِ مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا^(٤)
وفي قوله:

٧٣ - رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكاً شَدِيداً بِأَغْنَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلَةً^(٥)

(١) أي «ال» الزائدة اللازمة.

(٢) أي «ال» غير اللازمة.

(٣) أي «ال» الواقعة في الشعر.

(٤) قائله أبر النجم العجلي «الفضل بن قدامة». أسيرها أي أسير حبها. وقد حذفنا واو التفريق بين «عمرو» و«عمر» لزوال الحاجة إليها لأن «عمر» لا تدخله الا انظر اللسان مادة عمر، وابن يعيش ٤٤/١.

(٥) البيت للرماح بن ميادة - واسم أبيه: أبرد - يمدح فيه الوليد بن يزيد بن عبد الملك. وهو في الخزائن ١/٣٢٧.

فأما الداخلة على وليد في البيت فللمنح الأصل، وقيل: «أل» في اليزيد والعمرز للتعريف، وإنهما نُكِّرا ثم أدخلت عليهما «أل»، كما ينكر العلم إذا أضيف كقوله:

٧٤ - عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَارِ رَأْسَ زَيْدِكُمْ (١)

واختلف في الداخلة على «بنات أوبر» في قوله:

٧٥ - وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًّا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأُوبَرِ (٢)

فقيل: زائدة للضرورة، لأن «ابن أوبر» عَلم على نوع من الكمأة، ثم جمع على «بنات أوبر» كما يقال في جمع ابن عرس: «بنات عرس» ولا يقال: «بنو عرس» لأنه لما لا يعقل، ورده السخاوي (٣) بأنها لو كانت زائدة لكان وجودها كالعدم، فكان يخفضه بالفتحة، لأن فيه العلمية والوزن، وهذا سهو منه، لأن «أل» تقتضي أن ينجر الاسم بالكسرة، ولو كانت زائدة فيه، لأنه قد أمن فيه التثوين، وقيل: «أل» فيه للمنح الأصل، لأن «أوبر» صفة كحسن وحسين وأحمر، وقيل: للتعريف، وإن «ابن أوبر» نكرة كابن لبون، ف«أل» فيه مثلها في قوله:

٧٦ - وابن اللبون إذا ما لَزَّ في قرْنٍ لم يستطع صولة البزل القناعيس (٤)

قاله المبرد، ويرده أنه لم يُسمع ابن أوبر إلا ممنوع الصرف.

والثانية (٥): كالواقعة في قولهم: «ادخلوا الأول فالأول» و «جاؤوا الجماء الغفير» وقراءة بعضهم: «لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذْلَ» (٦) بفتح الياء، لأن الحال واجبة التنكير، فإن قدرت الأذل مفعولاً مطلقاً على حذف مضاف، أي خروج الأذل كما قدره الزمخشري لم يحتج إلى دعوى زيادة «أل».

(١) تمامه «بأبيض مشحوذ الغراريمان» النقا: كتيب الرمل. والمعنى: يوم الحرب عند النقا. والغرار: شفرة السيف، والبيت لرجل من طيء وهو في الخزانة ٣٢٧/١ ١٦١/٢. وفيه روايات.

(٢) البيت مجهول القائل وهو في ابن عقيل ٩٢/١. جنتك أي جنيت لك. العساقل نوع من الكمأة وسيكرر برقم ٤٠٢.

(٣) علي بن محمد (٦٤٣هـ) عالم بارع في القراءات والأصول والتفسير واللغة له شرح المفصل وشرح الشاطبية وغيرهما.

(٤) البيت لجرير في هجاء عمر بن لجأ وهو في ديوانه ٣٢٣ وفي سيبويه ٢٦٥/١ وابن اللبون: الصغير من الإبل، لز: ربط. القرن: الحبل. البزل: جمع بازل وهو البعير القوي. القناعيس: جمع قنعاس - بكسر القاف - أي شديد.

(٥) يعني الواقعة في شذوذ من النشر.

(٦) «يَقُولُونَ لَيْنَ رَجَسًا إِلَى الْمَكِيدَةِ لِيُخْرِجَنَّ...» [المنافقون ٦٣: ٨].

تنبئيه: كتب الرشيد ليلة إلى القاضي أبي يوسف^(١) يسأله عن قول القائل:

٧٧ - فَإِنْ تَرَفَّقِي يَا هِنْدَ فَالْهَرَقُ أَيْمَنُ وَإِنْ تَخَرَّقِي يَا هِنْدَ فَالْخُرْقُ أَشَامُ^(٢)

فَأَنْتِ طَلِاقٌ وَالطَّلَاقُ عَزِيمَةٌ ثَلَاثٌ، وَمَنْ يَخَرِّقُ أَعَقَّ وَأَظْلَمُ

فقال: ماذا يلزمه إذا رفع الثلاث وإذا نصبها؟ قال أبو يوسف: فقلت: هذه مسألة نحوية

فقهيّة، ولا أَمِنَ الخطأ إن قلت فيها برأيي، فأثبت الكسائي وهو في فراشه، فسألته: فقال: إن

رفع ثلاثاً طلقت واحدة، لأنه قال: «أنت طلاق» ثم أخبر أن الطلاق التام ثلاث وإن نصبها

طلقت ثلاثاً، لأن معناه أنت طالق ثلاثاً، وما بينهما جملة معترضة، فكتبت بذلك إلى الرشيد،

فأرسل إليّ بجواز، فوجهت بها إلى الكسائي، انتهى ملخصاً.

وأقول: إن الصواب أن كلاً من الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلاث ولوقوع الواحدة، أما

الرفع فلأن «أل» في الطلاق إما لمجاز الجنس كما تقول: «زيد الرجل» أي هو الرجل المعتد به،

وإما للعهد الذكري مثلها في: «فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ»^(٣) أي وهذا الطلاق المذكور عزيمة ثلاث،

ولا تكون للجنس الحقيقي، لثلاث يلزم الإخبار عن العام بالخاص كما يقال: «الحيوان إنسان» وذلك

باطل، إذ ليس كل حيوان إنساناً، ولا كل طلاق عزيمة ولا ثلاثاً، فعلى العهدة يقع الثلاث، وعلى

الجنسية يقع واحدة كما قال الكسائي، وأما النصب فلأنه محتمل لأن يكون على المفعول المطلق،

وحيثئذ يقتضي وقوع الطلاق الثلاث، إذ المعنى فأنت طالق ثلاثاً، ثم اعترض بينهما بقوله:

والطلاق عزيمة، ولأن يكون حالاً من الضمير المستتر في عزيمة، وحيثئذ لا يلزم وقوع الثلاث،

لأن المعنى والطلاق عزيمة إذا كان ثلاثاً، فإنما يقع ما نواه، هذا ما يقتضيه معنى هذا اللفظ مع

قطع النظر عن شيء آخر، وأما الذي أراده هذا الشاعر المعين فهو الثلاث لقوله بعد:

فَيَسِينِي بِهَا أَنْ كُنْتُ غَيْرَ رَفِيقَةٍ وَمَا لِمَرِيءٍ بَعْدَ الثَّلَاثِ مُقَدِّمٌ^(٤)

مسألة: أجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين نيابة «أل» عن الضمير

المضاف إليه، وخرجوا على ذلك: «فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى»^(٥) و: «مررت برجل حسن الوجه»

و: «ضرب زيد الظهر والبطن» إذا رفع الوجه والظهر والبطن، والمانعون يقدرون هي المأوى له،

(١) يعقوب بن إبراهيم (١٨٢ هـ) فقيه عالم حافظ للحديث لازم الإمام أبا حنيفة وولي قضاء بغداد في عهد المهدي والهادي والرشيد.

(٢) هذان البيتان مع البيت الثالث - وسيذكر بعد قليل - من أبيات المسائل الفقهية النحوية. انظر خبرها مطولاً في الخزانة ٢ / ٦٩ - ٧٥.

(٣) تقدمت.

(٤) انظر تعليقنا على البيتين السابقين.

(٥) «وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْفَوَاحِشِ» فَإِنَّ الْجَنَّةَ... [النازعات ٧٩: ٤٠ و ٤١].

والوجه منه، والظهر والبطن منه في الأمثلة وقيد ابن مالك الجواز بغير الصلة^(١). وقال الزمخشري في: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾^(٢): إن الأصل أسماء المسميات، وقال أبو شامة^(٣) في قوله:

٧٨ - بدأت بـ «باسم الله» في النظم أولاً (٤)

إن الأصل: في نظمي، فجوزا نيابتها عن الظاهر وعن ضمير الحاضر، والمعروف من كلامهم إنما هو التمثيل بضمير الغائب.

مسألة: من الغريب أن «أل» تأتي للاستفهام، وذلك في حكاية فطرب: «أل فعَلت؟» بمعنى هل فعلت، وهو من إبدال الخفيف ثقيلًا كما في «الآل» عند سيويه، لكن ذلك سهل، لأنه جعل وسيلة إلى الألف التي هي أخف الحروف.

أما: بالفتح والتخفيف على وجهين:

١ - أحدهما: أن تكون حرف استفتاح بمنزلة ألا، وتكثر قبل القسم كقوله:

٧٩ - أما والذي أبكى وأضحك، والذي أمات وأحيا، والذي أمره الأمر^(٥)

وقد تبدل همزتها هاء أو عيناً قبل القسم، وكلاهما مع ثبوت الألف وحذفها، أو تحذف الألف مع ترك الإبدال، وإذا وقعت «أن» بعد «أما» هذه كسرت كما تكسر بعد «ألا» الاستفتاحية.

٢ - والثاني: أن تكون بمعنى حقاً أو أحقاً، على خلاف في ذلك سيأتي، وهذه تفتح «أن» بعدها كما تفتح بعد حقاً، وهي حرف عند ابن خروف، وجعلها مع «أن» ومعمولها كلاماً تركب من حرف واسم كما قاله الفارسي في: «يا زيد»، وقال بعضهم: هي اسم بمعنى حقاً، وقال آخرون: هي كلمتان، الهمزة للاستفهام، و «ما» اسم بمعنى شيء، وذلك الشيء حق، فالمعنى أحقاً، وهذا هو الصواب، وموضع «ما» النصب على الظرفية كما انتصب «حقاً» على ذلك في نحو قوله:

٨٠ - أحقاً أن جيرتنا استقلوا (٦)

(١) فلا يجوز: جاء الذي قام الغلام، على نية: غلامه.

(٢) تمتها ﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٣١].

(٣) عبد الرحمن بن إسماعيل (٦٦٥هـ) عالم بالقراءات والفقه والعربية والتاريخ.

(٤) تمامه «تبارك رحماناً رحيماً وموتلاً» وهو مطلع القصيدة الشاطبية في القراءات السبع، وقد تركه السيوطي في شرحه لتأخر قائله «توفي الشاطبي قاسم بن غيره ٥٩٠هـ» وسيكرر برقم ٨٣٣.

(٥) البيت مع الشاهد ٩١٢ من قطعة لأبي صخر عبد الله بن سلمة الهذلي، وجواب القسم في بيت لاحق:

لقد تركتني أحسد الوحش أن أرى أليفين منها لا يروعهما الذعر

وانظر شرح الحماسة ١١٩/٣ وشواهد السيوطي ٦٢ وسيكرر برقم ١٠٦.

(٦) تمامه «فنيثنا ونيتهم فريق» وهو للمفضل النكري «عامر بن معشر» ويروى «ألم تر أن جيرتنا...» ولا شاهد فيه

حينئذ. والمعنى: أحقاً أنهم ارتحلوا، فإن وجهتنا ووجهتهم مفترقان. ابن سلام ٢٣٣، وسيويه ٤٦٨/١.

وهو قول سيبويه، وهو الصحيح، بدليل قوله:

٨١- أفي الحق أني مغرم بك هائم (١)

فأدخل عليها «في»، و«أن» وصلتها مبتدأ، والظرف خبره، وقال المبرد: «حقاً» مصدر لحق محذوفاً، و«أن» وصلتها فاعل.

وزاد المالقي لـ «أما» معنى ثالثاً، وهو أن تكون حرف عرض بمنزلة «ألا»، فتختص بالفعل، نحو «أما تقوم» و«أما تقعد» وقد يُدعى في ذلك أن الهمزة للاستفهام التقريري مثلها في: «ألم» و«ألا»، وأن «ما» نافية، وقد تحذف هذه الهمزة كقوله:

٨٢- ما ترى الدهر قد أباد معداً وأباد السراة من عندنا (٢)

أما: بالفتح والتشديد وقد تبدل ميمها الأولى ياء، استقلاً للتضعيف، كقول عمر بن أبي ربيعة:

٨٣- رأت رجلاً أيما إذا الشمس عارضت فيضحى، وأيما بالعشي فيخصر (٣)

وهو حرف شرط وتفصيل وتوكيد:

أما أنها شرط فبدليل لزوم الفاء بعدها، نحو: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ﴾ (٤) الآية، ولو كانت «فاء» للعطف لم تدخل على الخبر، إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه، ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها، ولما لم يصح ذلك وقد امتنع كونها للعطف تعين أنها «فاء» الجزاء.

فإن قلت: قد أستغني عنها في قوله:

٨٤- فأما القتال لا قتال لديكم (٥)

(١) تمامه «وأنت لا خل هواك» وهو لعابد بن المنذر وفحواه أن حبها له ملتبس عليه فلا هو صد يوقع اليأس ولا إقبال يوقع الأمل في النفس.

(٢) قائله مجهول. وهو في شواهد السيوطي ٦٣.

(٣) عارضت: غدت في عرض السماء. يضحى: يبرز للشمس. يخصر: يبرد. والبيت كناية عن مواصلة السفر في النهار وفي العشي وهو في ديوان عمر ٨٦ وفي الخزانة ٥٥٢/٤.

(٤) ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعْضُهُ فَمَا قَوْهَا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦٦].

(٥) تمامه «ولكن سيراً في عراض المواكب» وهو للحارث بن خالد. انظر الخزانة ٢١٧/١ وابن عقيل ٢/١٤١.

قلت: هو ضرورة، كقول عبد الرحمن بن حسان^(١):

مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا

فإن قلت: فقد حذف في التنزيل في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾^(٢). قلت: الأصل: فيقال لهم: أكفرتم، فحذف القول استغناء عنه بالمَقُول فتبعته الفاء في الحذف، ورب شيء يصح تبعاً ولا يصح استقلالاً، كالحاج عن غيره يُصَلِّي عنه ركعتي الطواف، ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح، هذا قول الجمهور.

وزعم بعض المتأخرين أن فاء جواب «أما» لا تحذف في غير الضرورة أصلاً، وأن الجواب في الآية: ﴿فَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾^(٣) والأصل: فيقال لهم: ذوقوا، فحذف القول وانتقلت الفاء إلى المَقُول، وأن ما بينهما^(٤) اعتراض، وكذا قال في آية الجاثية: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ أَتْنِي تَتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾^(٥) الآية، قال: أصله فيقال لهم: «ألم تكن آياتي»، ثم حذف القول وتأخرت الفاء عن الهمزة.

وأما التفصيل فهو غالب أحوالها كما تقدم في آية البقرة^(٥)، ومن ذلك: ﴿أَمَّا السَّاقِئَةُ فَكَانَتْ لِْمَسْكِينِ﴾ [الكهف: ٧٩] ﴿وَأَمَّا الْفُلَّةُ﴾^(٦) ﴿وَأَمَّا الْجِدَارُ﴾^(٧) الآيات، وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر، أو بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم، فالأول^(٨): نحو: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا﴾^(٩) ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللهِ وَأَعَصَوْا بِيَوْمِ فَسَادِهِمْ فِي رَحْمَةِ رَبِّهِمْ وَفَضْلٍ﴾^(٩) أي وأما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا،

(١) هو ابن حسان بن ثابت، شاعر كأبيه، سكن المدينة ومات حوالي ١٠٤هـ وتمايم البيت «والشر بالشر عند الله مثلاً» ويروى «من يفعل الخير فالرحمن يشكره» ولا شاهد فيه حينئذ. وينسب الشعر أيضاً لأبيه وليس في ديوانه، ولكعب بن مالك. وهو في سيبويه ١/٤٣٥ والخزانة ٣/٦٤٤ و٦٥٥ و٤/٥٤٧. وسيتكرر في المغني برقم ١٤٥ و٢٣٨ و٢٩٦ و٤٢٦ و٧٨٤ و٧٨٧ و٩٠٨ و١٠٧٦ و١١٠٦.

(٢) ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [آل عمران ١٠٦: ٣].

(٣) بين ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَتْ﴾ [آل عمران ١٠٦: ٣] وفاء الجواب الداخلة على القول المحذوف، فالاعتراض هو ﴿أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [آل عمران ١٠٦: ٣].

(٤) تتمتها ﴿فَأَسْكُرْتُمْ وَكُنتُمْ قَوْمًا تُجْرِمِينَ﴾ [الجاثية ٣١: ٤٥].

(٥) تقدم ذكرها.

(٦) تتمتها ﴿فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ...﴾ [الكهف ١٨: ٨٠].

(٧) تتمتها ﴿فَكَانَ لِفُلْتَيْنِ يُتَمِيمَيْنِ...﴾ [الكهف ١٨: ٨٢].

(٨) أي ترك تكرار «أما» استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر.

(٩) تتمتها ﴿وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [النساء ٤: ١٧٤ و١٧٥].

والثاني^(١): نحو: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ تُحْكِمُكَ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَّهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ...﴾^(٢) أي وأما غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه إلى ربهم، ويدل على ذلك: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾^(٣) أي كل من المتشابه والمحكم من عند الله، والإيمان بهما واجب، وكأنه قيل: «وأما الراسخون في العلم فيقولون»، وهذه الآية في «أما» المفتوحة نظير قولك في: «إما» المكسورة «إما أن تنطق بخير وإلا فاسكت» وسيأتي ذلك، كذا ظهر لي، وعلى هذا فالوقف على ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾^(٤) وهذا المعنى هو المشار إليه في آية البقرة السابقة^(٥) فتأملها.

وقد تأتي لغير تفصيل أصلاً، نحو: «أما زيد فمتطلق».

وأما التوكيد فقل من ذكره، ولم أر من أحكم شرحه غير الزمخشري، فإنه قال: فائدة «أما» في الكلام أن تعطيه فضل توكيد، تقول: زيد ذاهب، فإذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب وأنه يصدد الذهاب وأنه منه عزيمة قلت: «أما زيد فذاهب» ولذلك قال سيبويه في تفسيره: مهما يكن من شيء فزيد ذاهب، وهذا التفسير مدل بفائدتين: بيان كونه توكيداً، وأنه في معنى الشرط، انتهى.

وفصل بين «أما» وبين «الفاء» بواحد من أمور ستة: أحدها: المبتدأ كآيات السابقة، والثاني: الخبر، نحو: «أما في الدار فزيد» وزعم الصفار^(٥) أن الفصل به قليل، والثالث: جملة الشرط، نحو: ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾^(٦) فَرُوحٌ^(٦) الآيات. والرابع: اسم منصوب لفظاً أو محلاً بالجواب، نحو: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾^(٧) الآيات. والخامس: اسم كذلك معمول لمحذوف يفسره ما بعد «الفاء»، نحو: «أما زيداً فاضربه» وقراءة بعضهم: ﴿وَأَمَّا تَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [فصلت: ١٧] بالنصب، ويجب تقدير العامل بعد «الفاء» وقبل «ما» دخلت عليه؛ لأن «أما» نائبة عن الفعل، فكأنها فعل، والفعل لا يلي الفعل وأما نحو: «زيد كان يفعل» ففي «كان»

(١) أي ترك تكرار «أما» استغناء بكلام بعدها يذكر موضع القسم الآخر.

(٢) تتمتها ﴿... وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَقْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا...﴾ [آل عمران ٣: ٧].

(٣) من الآية السابقة.

(٤) تقدمت.

(٥) قاسم بن علي من نحاة الأندلس صاحب الشلوين وابن عصفور وشرح كتاب سيبويه. مات بعد ٦٣٠هـ.

(٦) تتمتها ﴿وَرَجُلَانِ بَحَثَتَا نَيْبَهُمَا﴾^(٨) وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ^(٩) فَسَلَّمَ لَكَ مِنْ أَحْسَنِ الْيَتِيمِينَ^(١٠) وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُكَذِّبِينَ الضَّالِّينَ^(١١) فَزَلَّ مِنْ جِبرِ^(١٢) [الواقعة ٥٦: ٨٩ - ٩٣].

(٧) تتمتها ﴿وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾^(١٣) وَأَمَّا يَتِمُّهُ رَبِّكَ فَحَدِّثْ^(١٤) [الضحى ٩٣: ٩ - ١١].

ضمير فاصل في التقدير، وأما: «ليس خلق الله مثله» ففي «ليس» أيضاً ضمير لكنه ضمير الشأن والحديث، وإذا قيل بأن «ليس» حرف فلا إشكال، وكذا إذا قيل: فعل يشبه الحرف، ولهذا أهملها بنو تميم؛ إذ قالوا: «ليس الطيب إلا المسك» بالرفع. والسادس: ظرف معمول لـ «أما» لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه أو للفعل المحذوف، نحو: «أما اليوم فإني ذاهب، وأما في الدار فإن زيدا جالس» ولا يكون العامل ما بعد «الفاء»؛ لأن خبر «إن» لا يتقدم عليها فكذلك معموله، هذا قول سيبويه والمازني والجمهور، وخالفهم المبرد وابن درستويه^(١) والقراء، فجعلوا العامل نفس الخبر، وتوسع القراء فجوزوه في بقية أخوات «إن»، فإن قلت: «أما اليوم فأنا جالس» احتمال كون العامل «أما» وكونه الخبر، لعدم المانع، وإن قلت: «أما زيدا فإني ضارب» لم يجز أن يكون العامل واحداً منهما، وامتنعت المسألة عند الجمهور، لأن «أما» لا تنصب المفعول، ومعمول خبر «إن» لا يتقدم عليها، وأجاز ذلك المبرد ومن وافقه على تقدير إعمال الخبر.

تنبيهان:

الأول: أنه سمع «أما العبيد فذو عبيد» بالنصب، «وأما قريشاً فأنا أفضلها» وفيه عندي دليل على أمور، أحدها: أنه لا يلزم أن يقدر مهما يكن من شيء، بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالمحل، إذ التقدير هنا مهما ذكرت، وعلى ذلك يتخرج قولهم: «أما العلم فعالم» و «أما علماً فعالم» فهو أحسن مما قيل: إنه مفعول مطلق معمول لما بعد «الفاء» أو مفعول لأجله إن كان معرفاً وحالاً إن كان منكرأ. والثاني: أن «أما» ليست العاملة؛ إذ لا يعمل الحرف في المفعول به. والثالث: أنه يجوز «أما زيدا فإني أكرم» على تقدير العمل للمحذوف.

التنبيه الثاني: أنه ليس من أقسام «أما» التي في قوله تعالى: ﴿أَمَّاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(٢) ولا التي في قول الشاعر:

٨٦ - أبا خراشة أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبْعُ^(٣)

بل هي فيهما كلمتان؛ فالتى في الآية هي «أم» المنقطعة و«ما» الاستفهامية، وأدغمت الميم في الميم للتماثل، والتي في البيت هي «أن» المصدرية و«ما» المزيادة، والأصل: لأن كُنْتُ، فحذف الجار وكان للاختصار، فانفصل الضمير؛ لعدم ما يتصل به، وجيء بـ «ما» عوضاً عن كان، وأدغمت النون في الميم للتقارب.

(١) عبد الله بن جعفر (٣٤٧هـ) عالم فارسي الأصل برع في النحو واللغة وألف فيهما.

(٢) ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُو قَالَ أَكَذَّبْتُمْ بِتِلْكَ الْوَلَّىٰ فَيُطْأَوْ بِهَا عَلْمًا أَمَّاذَا...﴾ [النمل ٢٧: ٨٤].

(٣) تقدم البيت برقم: ٤٤ وسيتكرر برقم ٨٥ و١١٨٢.

إِمَّا: المكسورة المشددة قد تفتح همزتها، وقد تبدل ميمها الأولى ياء، وهي مركبة عند سيبويه من «إِنْ» و«مَا»، وقد تحذف «مَا» كقوله:

٨٧ - سَقَتُهُ الرِّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَنْغَدِمَا^(١)

أي إما من صيف وإما من خريف، وقال المبرد والأصمعي: «إِنْ» في هذا البيت شرطية، و«الفاء» فاء الجواب، والمعنى: وإن سقته من خريف فلن يعدم الري، وليس بشيء؛ لأن المراد وَصَفَ هذا الوَعْلَ بالري على كل حال، ومع الشرط لا يلزم ذلك، وقال أبو عبيدة: «إِنْ» في البيت زائدة.

«وإِمَّا» عاطفة عند أكثرهم، أعني «إِمَّا» الثانية في نحو قولك: «جاءني إما زيد وإما عمرو» وزعم يونس^(٢) والفارسي وابن كيسان^(٣) أنها غير عاطفة كالأولى، ووافقهم ابن مالك، لملازمتها غالباً الواو العاطفة، ومن غير الغالب قوله:

٨٨ - ياليتما أمتا شالت نعامتها أيما إلى جنّة أيما إلى نار^(٤)

وفيه شاهد ثان، وهو فتح الهمزة، وثالث وهو الإبدال، ونقل ابن عصفور الإجماع على أن «إِمَّا» الثانية غير عاطفة كالأولى، قال: وإنما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه، وزعم بعضهم أن «إِمَّا» عطف الاسم على الاسم، و«الواو» عطف «إِمَّا» على «إِمَّا»، وعطف الحرف على الحرف غريب، ولا خلاف أن «إِمَّا» الأولى غير عاطفة؛ لاعتراضها بين العامل والمعمول في نحو: «قام إمّا زيد وإمّا عمرو» وبين أحد معمولي العامل ومعموله الآخر في نحو: «رأيت إمّا زيداً وإمّا عمراً» وبين المبدل منه وبدله نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ﴾^(٥) فإن ما بعد الأولى بَدَل مما قبلها.

(١) للنمر بن تولب. الرواعد: السحاب يصحبها الرعد. والصيف، بياء مكسورة مشددة: مطر الصيف. وهو في سيبويه ١٣٥/١ و٤٧١ وفي الخزانة ٤٣٤/٤. سيتكرر برقم ٩١.

(٢) يونس بن حبيب (- ١٨٢هـ) إمام أهل البصرة في عصره في النحو واللغة والأدب وشيخ سيبويه والكسائي والفراء.

(٣) محمد بن أحمد (- ٢٩٩هـ) نحوي بغدادي أخذ عن المبرد وثعلب، له كتب في النحو وعلمه وفي غريب الحديث ومعاني القرآن.

(٤) لمعبد بن قرط، أو سعد بن قرط، أو سعد بن قرين، يدعو على أمه بالموت وقد كان عاقاً لها. وهو في الخزانة ٤٣١/٤ وشواهد السيوطي ٦٧.

(٥) ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَتًّا حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضْعَفُ جُنْدًا﴾ [مريم: ١٩].

ولإِذَا خُمِصَةُ مَهَان:

أحدهما: الشك، نحو: «جاءني إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرُو» إذا لم تعلم الجائي منهما.
 والثاني: الإيهام، نحو: ﴿وَالْأَخْرُوتَ مُرَجَّوْنَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾^(١).
 والثالث: التخيير، نحو: ﴿إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾^(٢)، ﴿إِمَّا أَنْ تُلْقَى وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَى﴾^(٣) ووهم ابن الشجري؛ فجعل من ذلك: ﴿إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾^(٤).
 والرابع: الإباحة، نحو: «تعلم إما فقهاً وإما نحواً» و«جالس إما الحسن وإما ابن سيرين»، ونازع في ثبوت هذا المعنى لـ «إما» جماعة مع إثباتهم إياه لـ «أو».
 والخامس: التفصيل، نحو: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾^(٥) وانتصابهما على هذا على الحال المقدرة، وأجاز الكوفيون كون «إمّا» هذه هي «إن» الشرطية و«ما» الزائدة، قال مكي: ولا يجوز البصريون أن يلي الاسم أداة الشرط حتى يكون بعده فعلٌ يفسره، نحو: ﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾^(٦) وردّ عليه ابن الشجري بأنّ المضممر هنا: كان؛ فهو بمنزلة قوله:

٨٩ - قد قيلَ ذلك إن حَقًّا وإن كَذِباً (٧)

وهذه المعاني لـ «أو» كما سيأتي، إلا أن «إمّا» يُبنى الكلام معها من أول الأمر على ما جيء بها لأجله من شك وغيره، ولذلك وجب تكرارها في غير ندور، و «أو» يُفتح الكلام معها على الجزم ثم يطرأ الشك أو غيره، ولهذا لم تتكرر.

وقد يستغنى عن «إمّا» الثانية بذكر ما يُغني عنها نحو: «إمّا أن تتكلّم بخير وإلا فاسكت» وقول المُثَقَّب العبدى^(٨):

٩٠ - فإِذَا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصَدَقٍ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غُثِّي مِنْ سَمِينِي

(١) تمتها ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة ١٠٦: ٩].

(٢) ﴿قُلْنَا يَذَّكَّرُ إِلَيْكُمْ إِمَّا أَنْ...﴾ [الكهف ١٨: ٨٦].

(٣) ﴿قَالُوا يَنْصَبُونَ إِلَيْكُمْ إِمَّا أَنْ...﴾ [طه ٢٠: ٦٥].

(٤) تقدمت الآية.

(٥) ﴿إِنَّا هَدَيْنَا السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان ٧٦: ٣].

(٦) ﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَهِيمَةٍ شَوْشَاً أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهَا أَنْ يُصْلِحاَ بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ...﴾ [النساء ٤: ١٢٨].

(٧) تمامه «فما اعتذارك من قول إذا قِلا» وهو للنعمان بن المنذر. وانظره في سيبويه ١/ ١٣١ وابن عقيل ١/ ١٢٣ والسيوطي ٦٨ والخزانة ٧٨/ ٢.

(٨) هو العائد بن محصن شاعر جاهلي من ربيعة اتصل بعمر بن هند والنعمان بن المنذر، والبيتان في المفضليات ٢٩٢ والسيوطي ٦٩ والخزانة ٤/ ٤٢٩ ولعلهما مع الشاهد ٥٥٩ من قطعة واحدة.

وإلا فاطرُ حني واتَّخذني عدوًّا أثْقِيكَ وتثَقِّيني
وقد يستغنى عن الأولى لفظاً كقوله:

٩١ - سقته الرِّوَعْدُ من صَيِّفٍ (١)

البيت، وقد تقدم، وقوله:

٩٢ - تُلُمُ بدارٍ قد تقدَّم عهدُها وإِما بأمواتٍ أَلَمَ خيالُها (٢)

أي إما بدارٍ، والفراء يقبسه؛ فيجيز: «زيد يقوم وإِما يقعد» كما يجوز: «أو يقعد».

تقنيته: ليس من أقسام «إِما» التي في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا تَرِينَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ (٣) بل هذه «إن» الشرطية و«ما» الزائدة.

أو: حرفٌ عطفي، ذكر له المتأخرون معاني انتهت إلى اثني عشر:

الأول: الشك، نحو: ﴿لَيْتَنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ (٤).

والثاني: الإيهام، نحو: ﴿وَلَيْتَا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَّيْ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبا: ٢٤]

الشاهد في الأولى، وقول الشاعر:

٩٣ - نَحْنُ أَوْ أَنْتُمْ الْأَلَى أَلْفُوا الْحَقَّ، فَبُعْدًا لِلْمُبْطِلِينَ وَشَحَقًا (٥)

والثالث: التخخير، وهي الواقعة بعد الطلب، وقبل ما يمتنع فيه الجمع نحو: «تزوج هنداً

أو أختها» و «خذ من مالي ديناراً أو درهماً».

فإن قلت: فقد مثل العلماء بآتي الكفارة والفدية (٦) للتخخير مع إمكان الجمع.

قلت: يمتنع الجمع بين الإطعام والكسوة والتحرير اللاتي كل منهن كفارة وبين الصيام

والصدقة والنسك اللاتي كل منهن فدية، بل تقع واحدة منهن كفارة أو فدية والباقي فدية مستقلة

خارجة عن ذلك.

(١) تقدم برقم ٨٧.

(٢) نسبه السيوطي لذي الرُّمة ولن نجدّه في ديوانه بل هو في شرح ديوان الفرزدق ٦١٨/٢ وابن يعيش ٨/

١٠٢.

(٣) تتمتها «فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا...» [مريم ١٩: ٢٦].

(٤) «قَالُوا لَيْتَنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ فَسَلِّ الْعَاذِينَ» [المؤمنون ٢٣: ١١٣].

(٥) قائله مجهول. شواهد السيوطي ٧٠.

(٦) آية الكفارة «لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّرتُكُمْ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ

مِنْ أَوْسَطِ مَا طَعِمْتُمْ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ...» [المائدة ٨٩: ٥] وآية الفدية «وَلَا تَحْلِفُوا

رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِوَدَىٰ أَوْ بَدَىٰ مِنْ نَأْيِهِ فِدْيَةٌ مِنْ صِيَاءٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ...»

[البقرة ١٩٦: ٢].

والرابع: الإباحة، وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يجوز فيه الجمع، نحو: «جالس العلماء أو الزهاد» و «تعلم الفقه أو النحو» وإذا دخلت «لا» الناهية امتنع فعل الجميع نحو: «ولا تُطعَ وَنَهَمَ عَائِمًا أَوْ كَفُورًا»^(١) إذ المعنى لا تطع أحدهما، فأيهما فعله^(٢) فهو أحدهما، وتلخيصه أنها تدخل للنهي عما كان مباحاً، وكذا حكم النهي الداخل على التخيير، وفقاً للسيرافي^(٣)، وذكر ابن مالك أن أكثر ورود «أو» للإباحة في التشبيه نحو: «فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً»^(٤)، والتقدير نحو: «فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى»^(٥) فلم يخصها بالمسبوقة بالطلب.

والخامس: الجمع المطلق كالواو، قاله: الكوفيون والأخفش والجرمي^(٦)، واحتجوا بقول توبة^(٧):

٩٤ - وقد زعمت ليلي بأنني فاجرٌ لنفسي ثقاها أو عليها فجورُها
وقيل: «أو» فيه للإبهام، وقول جرير:

٩٥ - جاء الخلافة أو كانت له قدراً كما أتى ربّه موسى على قدر^(٨)
والذي رأيته في ديوان جرير «إذ كانت» وقوله:

٩٦ - وكان سيّان أن لا يسرحوا نَعْمًا أو يسرحوه بها، واغبرت السُوح^(٩)
أي: وكان الشأن: ألا يرعوا الإبل وأن يرعوها سيان لوجود القحط، وإنما قدرنا «كان» شائبة لئلا يلزم الإخبار عن النكرة بالمعرفة، وقول الراجز:

(١) «قَاصِرٌ لِحِجْرِكَ وَلَا تُطِيعُ...» [الإنسان ٧٦: ٢٤].

(٢) أي أطاعه.

(٣) أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ـ ٣٦٨هـ) نحوي متفقه ورع له أخبار النحويين البصريين، وشرح كتاب سيبويه.

(٤) «ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ...» [البقرة ٢: ٧٤].

(٥) «ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّكَ ۖ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى» [النجم ٨: ٥٣ - ٩].

(٦) أبو عمر صالح بن إسحاق (ـ ٢٢٥هـ) نحوي أخذ عن الأخفش ويونس بن حبيب.

(٧) توبة بن الحمير (ـ ٨٥هـ) شاعر من عشاق العرب، أحب ليلي الأخيلية وانظر أخبارهما في الأغاني ١١/ ١٩٤ - ٢٣٤ والبيت في شواهد السيوطي ٧٠.

(٨) البيت في ملح عمر بن عبد العزيز. ورواية الديوان ص ٢٧٥: «نال الخلافة إذ كانت له قدرا» ولا شاهد فيه حيثئذ. وهو في ابن عقيل ٧٠/ ٢.

(٩) الضمير في «بها» يعود إلى السنة المجدية، والسوح جمع ساحة كنوق وناقة والبيت لأبي ذؤيب الهذلي «خويلد بن خالد» وفي الخزائن ٢/ ٣٤٢ أنه ملفق من بيتين. والذي في ديوان الهذليين ١٠٧/ ١:

وقال ماشيهم: سيان سيركم
وكان مثلين ألا يسرحوا نَعْمًا
حيث استرادت مواشيهم وتسريح
ولا شاهد فيه حيثئذ. ماشيهم: صاحب الماشية منهم.

٩٧- إِنَّ بِهَا أَكْتَلْ أَوْ رَزَامَا خُوَيْرِبِينَ يَنْقُفَانِ الْهَامَا^(١)

إذ لم يقل: «خويرباً» كما تقول: «زيد أو عمرو لص» ولا تقول: لصان، وأجاب الخليل عن هذا بأن «خويربين» بتقدير «أشتم» لا نعت تابع، وقول النابغة^(٢):

٩٨- قَالَتْ: أَلَا لَيْتِمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نَصْفَهُ فَقَدْ فَحَسَبُوهُ فَأَلْفَوْهُ كَمَا ذَكَرْتُ تَسْعاً وَتَسْعِينَ لَمْ تَنْقُصْ وَلَمْ تَزِدْ وَيَقُوْهُ أَنَّهُ رَوَى «ونصفه» وقوله:

٩٩- قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ مَا بَيْنَ مُلْجَمٍ مُهْرَةٍ أَوْ سَافِعٍ^(٣)

ومن الغريب أن جماعة - منهم ابن مالك - ذكروا مجيء «أو» بمعنى «الواو»، ثم ذكروا أنها تعجيء بمعنى «ولا» نحو: «وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ»^(٤) وهذه هي تلك بعينها، وأما جاءت «لا» تأكيداً للنفي السابق، ومانعة من توهم تعليق النفي بالمجموع، لا بكل واحد، وذلك مستفاد من دليل خارج عن اللفظ وهو الإجماع، ونظيره قولك: «لا يحل لك الزنى والسَّرقة» ولو تركت «لا» في التقدير لم يضر ذلك.

وزعم ابن مالك أيضاً أن «أو» التي للإباحة حالة محل «الواو»، وهذا أيضاً مردود؛ لأنه لو قيل: «جالس الحسن وابن سيرين» كان المأمور به مجالستهما معاً ولم يخرج المأمور عن العهدة

(١). الرجز لأحد بني أسد وتمامه:

«خل الطريق واجتنب أرماما
خويربين ينقضان الهاما
لم يدع لسارح مقاما»

أرمام: اسم جبل أو واد. أكتل ورزام: لصان قديمان. خويرب تصغير خارب وهو السارق. ينقضان: يكسران. والشاهد فيه أن «أو» لمطلق الجمع ولهذا وصفهما فقال خويربين. أما الخليل والمبرد - في الكامل ٧٥٥ - فقد ذكرا أن الراجح قصد أحد السارقين ثم نصب «خويربين» بفعل محذوف تقديره «أشتم» أو «أعني» والشاهد في سيبويه ٢٨٧/١.

(٢) هو زياد بن معاوية الذبياني في الطبقة الأولى من شعراء الجاهلية اتصل بالنعمان بن المنذر وخضه بمدائح ثم باعتذارياته. الضمير في قالت يعود إلى زرقاء اليمامة. قوله: «الحمام... أو نصفه» يجوز فيه النصب والرفع، على إعمال ليت أو كفها عن العمل. قوله: «فقد» أي فحسب. ويروى: ستاً وستين وهو الصحيح. البيت الأول شاهد على ورود «أو» لمطلق الجمع، وهما في ديوانه ص ٤٥ وفي الخزانة ٤/ ٢٩٧ وروى سيبويه ٢٨٢/١ وابن يعيش ٥٨/٨ البيت الأول بالواو مكان أو... سيتكرر هذا الشاهد برقم ٥٢٤ و٥٧٣.

(٣) من شعر حميد بن ثور، الديوان ١١١. السافع: أخذ ناصية الفرس بلا لجام.

(٤) «لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَنْفُسِ أَنْ...» [النور ٦١: ٢٤].

بمجالسة أحدهما، هذا هو المعروف من كلام التحوين، ولكن ذكر الزمخشري عند الكلام على قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾^(١) أن «الواو» تأتي للإباحة، نحو: «جالس الحسن وابن سيرين» وأنه إنما جيء بالفذلكة^(٢) دفعاً لتوهم إرادة الإباحة في: ﴿فَصَيَّامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتَ﴾^(٣) وقلده في ذلك صاحب الإيضاح البياني^(٤)، ولا تُعرف هذه المقالة لنحوي.

والسادس^(٥): الإضراب كـ «بل» فعن سيبويه إجازة ذلك بشرطين: تقدم نفي أو نهي، وإعادة العامل، نحو: «ما قام زيد أو ما قام عمرو» و: «لا يقيم زيد أو لا يقيم عمرو» ونقله عنه ابن عصفور، ويؤيده أنه قال في: ﴿وَلَا تُطْعَمُ مِنْهُمْ رِثْمًا أَوْ كَفُورًا﴾^(٥) ولو قلت: أو لا تطعم كفوراً انقلب المعنى، يعني أنه يصير إضراباً عن النهي الأول ونهياً عن الثاني فقط، وقال الكوفيون وأبو علي وأبو الفتح^(٦) وابن برهان^(٧): تأتي للإضراب مطلقاً، احتجاجاً بقول جرير:

١٠٠ - ماذا ترى في عيالٍ قد برمت بهم لم أحصِ عدتهم إلا بعداً^(٨)

كانوا ثمانين أوزادوا ثمانية لولا رجائك قد قتلت أولادي وقراءة أبي السَّمال^(٩) ﴿أَوْ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا بَدَّهَ قَرِيبٌ مِنْهُمْ﴾^(١٠) بسكون واو «أو»، واختلف في ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ آلَافٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧] فقال الفراء: «بل يزيدون»، هكذا جاء في التفسير مع صحته في العربية، وقال بعض الكوفيين: بمعنى الواو، وللبصريين فيها أقوال؛ قيل: للإيهام، وقيل: للتخيير؛ أي إذا رآهم الرائي تخير بين أن يقول: هم مئة ألف، أو يقول: هم أكثر؛ نقله ابن الشجري عن سيبويه؛ وفي ثبوته عنه نظر؛ ولا يصح التخيير بين شيئين الواقع أحدهما؛ وقيل: هي للشك مصروفاً إلى الرائي، ذكره ابن جني، وهذه الأقوال

(١) ﴿... فَإِذَا أَنْتُمْ مِّنْ تَلْعَاقٍ بِأَمْرِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَن لَّمْ يَجِدْ فَصَيَّامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتَ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ...﴾ [البقرة: ١٩٦].

(٢) الفذلكة مأخوذة من قولهم: «فذلك كذا...» حين يجمعون بعد تفصيل، والمراد بها هنا قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ...﴾ [البقرة: ١٩٦].

(٣) هو الخطيب القزويني محمد بن عبد الرحمن (٧٣٩هـ) اشتهر بكتابه «الإيضاح» و«التلخيص» في علوم البلاغة.

(٤) أي من معاني «أو».

(٥) تقدم ذكرها.

(٦) عثمان بن جني (٣٩٢هـ) عالم بارع في اللغة والصرف. له: الخصائص، والمنصف، والمحتسب، وشرح ديوان المتنبي، وسر صناعة الإعراب.

(٧) عبد الواحد بن علي (٤٥٦هـ) عالم بغدادى برع في العربية والأدب.

(٨) ديوان جرير ١٥٦ وابن عقيل ٢/ ٧٠ وشواهد السيوطي ٧٣. سيتكرر البيت الثاني برقم ٤٩١.

(٩) هو قعنب العدوي البصري، من القراء.

(١٠) تتمتها «بل أكثرهم لا يؤمنون» [البقرة: ١٠٠].

- غير القول بأنها بمعنى «الواو» - مقولة في: ﴿وَمَا أَمُرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾^(١)، ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾^(٢).

والسابع: التقسيم نحو: «الكلمة اسم أو فعل أو حرف» ذكره ابن مالك في منظومته الصغرى وفي شرح الكبرى، ثم عدل عنه في التسهيل وشرحه فقال: تأتي للتفريق المجرد من الشك والإبهام والتخير، وأما هذه الثلاثة فإن مع كل منها تفريقاً مصحوباً بغيره، ومثل بنحو: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا﴾^(٣)، ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾^(٤) قال: وهذا أولى من التعبير بالتقسيم؛ لأن استعمال «الواو» في التقسيم أجود نحو: «الكلمة اسم وفعل وحرف» وقوله:

١٠١ - كما النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارُمٌ^(٥)
ومن مجيئه بـ «أو» قوله:

١٠٢ - فقالوا: لناثنتان، لا بُدَّ منهما صدور رماح أشرعت أو سلاسل^(٦)
انتهى. ومجيء «الواو» في التقسيم أكثر لا يقتضي أن «أو» لا تأتي له، بل إثباته الأكثرية للواو يقتضي ثبوته بقلة لـ «أو»، وقد صرح بثبوته في البيت الثاني، وليس فيه دليل؛ لاحتمال أن يكون المعنى لا بد من أحدهما، فحذف المضاف، كما قيل في: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢] وغيره عدل عن العبارتين، فعبر بالتفصيل، ومثله بقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾^(٧)، ﴿قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مُجُنٌّ﴾^(٨) إذ المعنى: وقالت اليهود: كونوا هوداً، وقالت النصارى: كونوا نصارى، وقال بعضهم: ساحر، وقال بعضهم: مجنون، فـ «أو» فيهما لتفصيل الإجمال في ﴿قَالُوا﴾ وتعسف ابن الشجري فقال في الآية الأولى: إنها حذف منها مضاف وواو وجملتان فعليتان، وتقديره: وقال بعضهم - يعني اليهود -: كونوا هوداً، وقال بعضهم - يعني

(١) ﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا أَمُرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ إِنَّكَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [النحل: ١٦: ٧٧].

(٢) تقدم ذكرها.

(٣) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَمْدُلُوا ...﴾ [النساء: ٤: ١٣٥].

(٤) تتمتها ﴿تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مَلَكٌ بَرَّحْنَا خَبِيرًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [البقرة: ٢: ١٣٥].

(٥) صدره «ونصر مولانا ونعلم أنه» والبيت لعمر بن براقة «براقة أمه وأبوه منه» وفيه شاهد آخر هو دخول «ما» على الكاف الجارة دون أن تكفها. وهو في ابن عقيل ٢٤٥/١. وشواهد السيوطي ١٦٩. سيتكرر برقم ٣٢١ و٥٨٩ و٦٦٥.

(٦) البيت لجعفر بن علة. والسلاسل كناية عن الأسر.

(٧) تقدمت.

(٨) ﴿كَذَلِكَ مَا آتَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا قَالُوا...﴾ [الذاريات: ٥١: ٥٢].

النصارى -: كونوا نصارى، قال: فأقام ﴿أَوْ نَصْرِي﴾ مقام ذلك كله، وذلك دليل على شرف هذا الحرف، انتهى.

والثامن: أن تكون بمعنى «إلا» في الاستثناء، وهذه ينتصب المضارع بعدها بإضمار «أن» كقولك: «لَأَقْتُلَنَّه أَوْ يُسَلِّمَ» وقوله:

١٠٣ - وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُغُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا^(١)
وحمل عليه بعض المحققين قوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكَ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾^(٢) فقدر ﴿تَفْرِضُوا﴾ منصوباً بـ«أن» مضمرة، لا مجزوماً بالعطف على ﴿تَمْسُوهُنَّ﴾ لثلاثي بصير المعنى: لا جناح عليكم فيما يتعلق بمهور النساء إن طلقتموهن في مدة انتفاء أحد هذين الأمرين، مع أنه إذا انتفى الفرض دون الميسر لزم مهر المثل، وإذا انتفى الميسر دون الفرض لزم نصف المسمى، فكيف يصح نفي الجناح عند انتفاء أحد الأمرين؟ ولأن المطلقات المفروض لهن قد ذكرن ثانياً بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾ الآية، وترك ذكر الممسوسات لما تقدم من المفهوم، ولو كان: ﴿تَفْرِضُوا﴾ مجزوماً لكانت الممسوسات والمفروض لهن مستويين في الذكر، وإذا قدرت «أو» بمعنى «إلا» خرجت المفروض لهن عن مشاركة الممسوسات في الذكر.

وأجاب ابن الحاجب عن الأول بمنع كون المعنى مدة انتفاء أحدهما، بل مدة لم يكن واحد منهما، وذلك بنفيهما جميعاً؛ لأنه نكرة في سياق النفي الصريح بخلاف الأول، فإنه لا ينفي إلا أحدهما.

وأجاب بعضهم عن الثاني بأن ذكر المفروض لهن إنما كان لتعيين النصف لهن، لا لبيان أن لهن شيئاً في الجملة.

وقيل: «أو» بمعنى «الواو»، ويؤيده قول المفسرين: إنها نزلت في رجل أنصاري طلق امرأته قبل الميسر وقبل الفرض، وفيها قول آخر سيأتي.

والتاسع: أن تكون بمعنى «إلى» وهي كالتي قبلها في انتصاب المضارع بعدها بـ«أن» مضمرة، نحو: «لَأَلْزِمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي» وقوله:

(١) البيت لزياد الأعجم من قصيدة مرفوعة الروي إلا أن سيبويه سمعه منصوباً فرواه كما سمعه. وانظر سيبويه ٤٢٨/١ وابن عقيل ١٢٣/٤ وشواهد السيوطي ٧٤.

(٢) تمتها ﴿وَيَمْسُوهُنَّ عَلَى الْمُيَبِّحِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقَرِّ قَدَرُهُ مَتَمًّا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ * وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَيَصِفْ مَا قَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَقُولَنَّ أَوْ يَقُولَنَّ الَّذِي يَكُونُ عَقْدَةُ الْكِتَابِ... [البقرة ٢: ٢٣٦ و ٢٣٧].

١٠٤ - لأستسهلنَّ الصَّعْبَ أَوْ أدركَ المُنَى فما انقادتِ الآمالُ إلَّا لصابِرٍ^(١)

ومن قال في: ﴿أَوْ تَقْرُؤًا﴾^(٢) إنه منصوب جَوَزَ هذا المعنى فيه، ويكون غايةً لنفي الجُنَاح، لا لنفي المسيس، وقيل: «أو» بمعنى «الواو».

والعاشر: التقريب، نحو: «ما أدري أَسَلَّمَ أَوْ ودَّعَ» قاله الخريزي^(٣) وغيره. الحادي عشر: الشرطية، نحو: «لأضربنَّ عاشَ أَوْ ماتَ» أي إن عاش بعد الضرب وإن مات، ومثله «لَأَتِيَنَّكَ أعطيتني أَوْ حرمتني» قاله ابن الشجري.

الثاني عشر: التبعية، نحو: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾^(٤) نقله ابن الشجري عن بعض الكوفيين، والذي يظهر لي أنه إنما أراد معنى التفصيل السابق؛ فإن كل واحد مما قبل «أو» التفصيلية وما بعدها بعضٌ لما تقدم عليهما من المَجْمَل، ولم يرد أنها ذكرت لتفيد مجرد معنى التبعية.

تنبيه: التحقيق أن «أو» موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء، وهو الذي يقوله المتقدمون، وقد تخرجُ إلى معنى «بل»، وإلى معنى «الواو»، وأما بقية المعاني فمستفادة من غيرها، ومن العجب أنهم ذكروا أن من معاني صيغة أفعل التخيير والإباحة، ومثَّلوه بنحو: «خَذَ من مالي درهماً أَوْ ديناراً» أو: «جالس الحسنَ أَوْ ابن سيرين» ثم ذكروا أن «أو» تفيدهما، ومثَّلوا بالمثالين المذكورين لذلك، ومن البين الفساد هذا المعنى العاشر، و «أو» فيه إنما هي للشك على زعمهم، وإنما استفيد معنى التقريب من إثبات اشتباه السلام بالتوديع؛ إذ حصول ذلك - مع تباعد ما بين الوقتين - ممتنع أو مُستبعد.

وينبغي لمن قال إنها تأتي للشرطية أن يقول وللعطف لأنه قدَّر مكانها وإن، والحق أن الفعل الذي قبلها دال على معنى حرف الشرط كما قدره هذا القائل، وأنَّ أو على بابها، ولكنها لما عطف على ما فيه معنى الشرط دخل المعطوف في معنى الشرط.

الآ: بفتح الهمزة والتخفيف على خمسة أوجه:

أحدها: أن تكون للتنبيه؛ فتدل على تحقيق ما بعدها، وتدخل على الجملتين نحو: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السَّافِهَاءُ﴾^(٥)، ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾^(٦) ويقول المعربون فيها: حرف

(١) لم يسم قائله. (٢) تقدمت الآية.

(٣) القاسم بن علي (٥١٦هـ) أديب بصري ألف المقامات، وملحة الإعراب، ودرة الغواص في أوهام الخواص.

(٤) تقدمت.

(٥) ﴿وَإِنَّا قَدِ لَهُمْ عَاقِبُونَ كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا ءَامَنَ السَّافِهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السَّافِهَاءُ وَلَكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٣].

(٦) ﴿وَلَكِن آخَرًا عَنْهُمْ الْعَذَابُ إِنَّكَ أَنْتَ مَعْدُوهُمْ يَقُولُونَ مَا يَحْسِبُونَ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَخَافَ يَوْمَ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [هود: ١١].

استفتاح؛ فيبينون مكانها؛ ويهملون معناها. وإفادتها التحقيق من جهة تركيبها من «الهمزة» و«الـ»، وهمزة الاستفهام إذا دخلت على النفي أفادت التحقيق، نحو: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ [القيامة: ٤٠] قال الزمخشري: ولكونها بهذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع الجملة بعدها إلا مُصدرة بنحو ما يُتلقى به القسم، نحو: ﴿أَلَا إِنَّكَ أَوْلَىَٰ اللَّهُ﴾^(١) وأختها «أما» من مُقدّمات اليمين وطلائعه، كقوله:

١٠٥ - أما والذي لا يعلم الغيب غيرهُ ويحيي العظام البيضَ وهي رميم^(٢)
وقوله:

١٠٦ - أما والذي أبكى وأضحك، والذي أمات وأحيا، والذي أمرُ الأمرِ^(٣)
والثاني: التوبيخ والإنكار، كقوله:

١٠٧ - ألا طعانَ ألا فرسانَ عاديةٍ إلا تجشؤكم حولَ التنانيرِ^(٤)
وقوله:

١٠٨ - ألا ارعواءَ لمن ولت شبيبتهُ وأذنتَ بمشيب بعدهُ هرم^(٥)
والثالث: التمني، كقوله:

١٠٩ - ألا غمرَ ولّى مستطاعَ رجوعهُ فيرأبَ ما أثأت يدُ الغفلاتِ^(٦)
ولهذا نصب «يرأب» لأنه جوابُ تمنٍّ مقرون بـ«الفاء». والرابع: الاستفهام عن النفي، كقوله:

١١٠ - ألا اصطبارَ لسلمى أم لها جلدٌ إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي؟^(٧)
وفي هذا البيت ردٌّ على من أنكر وجود هذا القسم، وهو الشلوين. وهذه الأقسام الثلاثة مختصة بالدخول على الجملة الاسمية، وتعمل عمل «لا» التبرئة،

(١) تتمتها ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢].

(٢) البيت لحاتم الطائي «الديوان ١٢٤» وجواب القسم قوله بعده:

لقد كنت أختار القرى طاوي الحشا محاذرةً من أن يقال لئيم

(٣) تقدم برقم ٧٩.

(٤) البيت لحسان بن ثابت «الديوان ١٢٣» وقيل لخداش بن زهير. انظر سيبويه ٣٥٨/١ والسيوطي ٧٥ والخزانة ١٠٣/٢. سيتكرر برقم ٦٤٩.

(٥) لم نقف على قائله. وهو في ابن عقيل ١٥٤/١.

(٦) لم يسم قائله. وأثأت: أفسدت. وهو في ابن عقيل ١٥٤/١. سيتكرر برقم ٧٠٩.

(٧) تقدم برقم ٩.

ولكن تختص التي للتمني بأنها لا خبر لها لفظاً ولا تقديرًا، وبأنها لا يجوز مراعاة محلها مع اسمها، وأنها لا يجوز إلغاؤها ولو تكررت، أما الأول فلأنها بمعنى أتمنى، وأتمنى لا خبر له، وأما الآخران فلأنها بمنزلة ليت، وهذا كله قول سيويه ومن وافقه، وعلى هذا فيكون قوله في البيت: «مستطاع رجوعه» مبتدأ وخبراً على التقديم والتأخير، والجملة صفة ثانية على اللفظ. ولا يكون «مستطاع» خبراً أو نعتاً على المحل و «رجوعه» مرفوع به عليهما لما بينا.

والخامس: العرض والتضيض، ومعناهما: طلب الشيء، لكن العرض طلب بلين، والتضيض طلب بحث، وتختص ألا هذه بالفعلية، نحو: «أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ؟»^(١)، «أَلَا تَقُولُونَ قَوْمًا نَذَكَّرُوا أَنْ يَمْنَهُمْ؟»^(٢) ومنه عند الخليل قوله:

١١١ - أَلَا رَجُلًا جَزَاءُ اللَّهِ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحْصَلَةٍ تُبَيِّتُ^(٣)

والتقدير عنده: ألا تُروني رجلاً هذه صفته، فحذف الفعل مدلولاً عليه بالمعنى، وزعم بعضهم أنه محذوف على شريطة التفسير، أي ألا جزى الله رجلاً جزاءه خيراً، و«ألا» على هذا للتنبيه، وقال يونس: «ألا» للتمني، ونون اسم «لا» للضرورة، وقول الخليل أولى؛ لأنه لا ضرورة في إضمار الفعل، بخلاف التوین، وإضمار الخليل أولى من إضمار غيره؛ لأنه لم يرد أن يدعو لرجل على هذه الصفة، وإنما قصده طلبه، وأما قول ابن الحاجب في تضعيف هذا القول: «إن (يدل) صفة لرجل؛ فيلزم الفصل بينهما بالجملة المفسرة وهي أجنبية» فردود بقوله تعالى: «إِنْ أَمَرْنَا هَٰكَ لَيْسَ لَكَ وَلَدٌ»^(٤) ثم الفصل بالجملة لازم وإن لم تقدر مفسرة، إذ لا تكون صفة؛ لأنها إنشائية.

إلا: بالكسر والتشديد على أربعة أوجه:

١ - أحدها: أن تكون للاستثناء، نحو: «فَتَرَبُّوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا»^(٥) وانتصاب ما بعدها في هذه الآية ونحوها بها على الصحيح، ونحو: «مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ»^(٦) وارتفاع ما بعدها في

(١) «... وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ» [النور ٢٤: ٢٢].

(٢) تَمَتَّتْهَا «وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُمْ بَدَّوْكُمْ أَذْكَ مَرَّةً تَخْشَوْنَ اللَّهَ أَهْوَى أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ» [التوبة ٩: ١٣].

(٣) البيت لعمر بن قعاس المرادي. والمحصلة هي المرأة التي تحصل الذهب وتميزه من الفضة. وهو في سيويه ٣٥٩/١ وفي الخزانة ٤٥٩/١ و ١١٢/٢ و ١٥٦ و ٤٧٧/٤ سيتكرر برقم ٤٥٦ و ١٠٢١.

(٤) «يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ أَمَرْنَا هَٰكَ لَيْسَ لَكَ وَلَدٌ وَلَكِنْ أُخْتُ فَهِيَ نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ...» [النساء ٤: ١٧٦].

(٥) «كَلَّمَ فَكَلَّ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّكَ اللَّهُ بِتَلْبِيكُمْ يَهْكَرُ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنْ اغْتَرَفَ غُرْفَةً يَدُودُ فَتَرَبُّوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ...» [البقرة ٢: ٢٤٩].

(٦) «وَلَوْ أَنَّا كَلَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ أَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أَخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ...» [النساء ٤: ٦٦].

هذه الآية ونحوها على أنه بدل بعض من كل عند البصريين، ويبيده أنه لا ضمير معه في نحو: «ما جاءني أحدٌ إلا زيد» كما في نحو: «أكلت الرغيف ثلثه» وأنه مخالف للمُبدل منه في النفي والإيجاب، وعلى أنه معطوف على المستثنى منه و «إلا» حرفٌ عطْفٌ عند الكوفيين، وهي بمنزلة «لا» العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها، لكن ذلك منفي بعد إيجاب، وهذا موجبٌ بعد نفي، ورُدَّ بقولهم: «ما قام إلا زيد» وليس شيء من أحرف العطف يلي العامل، وقد يوجب بأنه ليس تاليها في التقدير؛ إذ الأصل «ما قام أحدٌ إلا زيد».

٢ - الثاني: أن تكون صفة بمنزلة «غير» فيوصف بها وبتاليها جمعٌ منكر أو شبهه.

فمثال الجمع المنكر: «لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا» [الأنبياء: ٢٢] فلا يجوز في «إلا» هذه أن تكون للاستثناء، من جهة المعنى؛ إذ التقديرُ حيثُ لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا، وذلك يقتضي بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا، وليس ذلك المراد، ولا من جهة اللفظ؛ لأن آلهة جمع منكر في الإثبات فلا عموم له، فلا يصح الاستثناء منه فلو قلت: «قام رجالٌ إلا زيداً» لم يصح اتفاقاً، وزعم المبرد أن «إلا» في هذه الآية للاستثناء، وأن ما بعدها بدل، محتجاً بأن «لو» تدل على الامتناع، وامتناع الشيء انتفاؤه، وزعم أن التفرغ بعدها جائز، وأن نحو: «لو كان معنا إلا زيد» أجود كلام، ويرده أنهم لا يقولون: «لو جاءني دينارٌ أكرمته» ولا: «لو جاءني من أحدٍ أكرمته» ولو كانت بمنزلة النافي لجاز ذلك كما يجوز: «ما فيها دينار» و: «ما جاءني من أحدٍ» ولما لم يجز ذلك دل على أن الصواب قولٌ سيبويه: إن «إلا» وما بعدها صفة.

قال الشلوبين وابن الضائع^(١): ولا يصح المعنى حتى تكون «إلا» بمعنى «غير» التي يراد بها البدل والعوض، قالوا: وهذا هو المعنى في المثال الذي ذكره سيبويه توطئةً للمسألة، وهو: «لو كان معنا رجلٌ إلا زيد لغلبنا» أي: رجل مكان زيد أو عوضاً من زيد، انتهى.

قلت: وليس كما قالوا، بل الوصفُ في المثال وفي الآية مختلف؛ فهو في المثال مُخصَّصٌ مثله في قولك: «جاء رجلٌ موصوفٌ بأنه غيرُ زيد» وفي الآية مؤكَّدٌ مثله في قولك: «متعدد موصوفٌ بأنه غير الواحد» وهكذا الحكم أبداً: إن طابق ما بعد إلا موصوفها فالوصفُ مُخصَّصٌ له، وإن خالفه بإفرادٍ أو غيره فالوصفُ مؤكَّد، ولم أرَ من أفصح عن هذا، لكن النحويين قالوا: إذا قيل: «له عندي عشرةٌ إلا درهماً» فقد أقر له بتسعة؛ فإن قال: «إلا درهماً» فقد أقر له بعشرة، وسره أن المعنى حيثُ عشرة موصوفة بأنها غير درهم، وكلُّ عشرةٍ فهي

(١) علي بن محمد (٦٨٠هـ) نحوي أندلسي له «شرح كتاب سيبويه» و«شرح الجمل للزجاجي».

موصوفة بذلك؛ فالصفة هنا مؤكدة صالحة للإسقاط مثلها في: ﴿نَفْعَةٌ وَحِدَةٌ﴾^(١) وتتخرج الآية على ذلك؛ إذ المعنى حينئذ لو كان فيهما آلهة لفسدتا، أي إن الفساد يترتب على تقدير تعدد الآلهة، وهذا هو المعنى المراد.

ومثال المعرف الشبيه بالمنكر قوله:

١١٢ - أُنِخْتُ فَأَلَقْتُ بِلَدَةٍ فَوْقَ بِلَدَةٍ قَلِيلٍ بِهَا الْأَصَوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا^(٢)

فإن تعريف «الأصوات» تعريف الجنس.

ومثال شبه الجمع قوله:

١١٣ - لَوْ كَانَ غَيْرِي، سُلَيْمِي، الدَّهْرَ غَيْرُهُ وَقَعَ الْحَوَادِثُ إِلَّا الصَّارِمُ الذِّكْرُ^(٣)

فإلا الصارم: صفة لغيري.

ومقتضى كلام سيبويه أنه لا يشترط كون الموصوف جمعاً أو شبهه؛ لتمثيله بـ «لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا» وهو لا يجري «لو» مجرى النفي، كما يقول المبرد.

وتفارق «إلا» هذه «غيراً» من وجهين:

أحدهما: أنه لا يجوز حذف موصوفها؛ لا يقال: «جاءني إلا زيد» ويقال: «جاءني غير زيد». ونظيرها في ذلك الجمل والظروف؛ فإنها تقع صفات، ولا يجوز أن تثوب عن موصوفاتها.

والثاني: أنه لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء؛ فيجوز: «عندي درهم إلا دائق» لأنه يجوز إلا دائقاً، ويمتنع «إلا جيد»؛ لأنه يمتنع إلا جيداً، ويجوز «درهم غير جيد» قاله جماعات، وقد يقال: إنه مخالف لقولهم في: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٤) الآية، ولمثال سيبويه: «لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا».

وشرط ابن الحاجب في وقوع «إلا» صفة تعدر الاستثناء، وجعل من الشاذ قوله:

١١٤ - وَكُلُّ أَخٍ مُفَارَقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفِرْقَدَانِ^(٥)

(١) ﴿وَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْعَةٌ وَحِدَةٌ﴾ [الحاقة ٦٩: ١٣].

(٢) البيت لذي الرمة «غيلان بن عقبة» وهو في ديوانه ٦٣٨ وفي سيبويه ٣٧٠/١ وفي الخزانة ٥١/٢ والتاج مادة بلد. وبلدة - الأولى - صدر الناقة أو ما يمس منه الأرض، وبلدة - الثانية - الأرض. البغام: صوت الناقة. سياتر برقم ٥٩٥.

(٣) البيت للبيد وهو في ديوانه ص ٦٢ وفي سيبويه ٣٧٠/١ وشواهد السيوطي ٧٨ والرماني النحوي ٤٠٨.

(٤) تتمتها ﴿لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء ٢١: ٢٢].

(٥) البيت لعمر بن معديكرب كما في سيبويه ٣٧١/١ وفي اللسان باب الألف اللينة: حرف إلا. =

والوصف هنا مخصص لا مؤكد، لما بينت من القاعدة.

٣ - والثالث^(١): أن تكون عاطفة بمنزلة «الواو» في التشريك في اللفظ والمعنى، ذكره الأخفش والفراء وأبو عبيدة، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٥٠]، ﴿لَا يَخَافُ لَدَيْ الْمُرْسَلِينَ﴾ * إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَلْ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ﴾ [النمل: ١٠] و[١١] أي ولا الذين ظلموا، ولا من ظلم، وتأولهما الجمهور على الاستثناء المنقطع.

٤ - والرابع: أن تكون زائدة، قاله الأصمعي وابن جني، وحملوا عليه قوله: ١١٥ - حراجيج ما تنفك إلا مناخةً على الخسف أو نرمي بها بلداً قفراً^(٢) وابن مالك وحمل عليه قوله:

١١٦ - أرى الدهر إلا مجئونا بأهلِهِ وما صاحب الحاجات إلا مُعَذِّباً^(٣) وإنما المحفوظ: «وما الدهر» ثم إن صحت روايته فخرج على أن «أرى» جواب لقسم مقدر، وحذفت «لا» كحذفها في: ﴿تَأَلَّوْا تَقْتُلُوا﴾^(٤) ودل على ذلك الاستثناء المُفْرَغ، وأما بيت ذي الرمة فقليل: غلط منه، وقيل: من الرواة، وإن الرواية «آلاً» بالتنوين، أي شخصاً، وقيل: تنفك تامة بمعنى ما تنفصل عن التعب، أو ما تخلص منه، فتنيها نفي، ومناخة: حال، وقال جماعة كثيرة: هي ناقصة والخبر «على الخسف» و «مناخة» حال، وهذا فاسد؛ لبقاء الإشكال؛ إذ لا يقال: «جاء زيد إلا راكباً».

تنبيه: ليس من أقسام «إلا» التي في نحو: ﴿إِلَّا نَصْرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾^(٥) وإنما هذه كلمتان «إن» الشرطية و«لا» النافية، ومن العجب أن ابن مالك على إمامته ذكرها في شرح التسهيل من أقسام «إلا».

الإ: بالفتح والتشديد حرف تحضيض مختص بالجميل الفعلية خبرية كسائر أدوات التحضيض، فأما قوله:

= ونسب في المؤلف والمختلف ١١٦ لحضرمي بن عامر وفي حاشية سيبويه لسوار بن المضرب وهو في الخزانة ٥٢/٢ ونسبته فيها في ٥٥/٢. سيتكرر برقم ٩٧١.

(١) أي من أوجه «إلا».

(٢) البيت لذي الرمة «الديوان ١٧٣». الحرجوج: الناقة الطويلة. الخسف: الدل، وأراد به هنا مبيتها على غير علف وهو في سيبويه ٤٢٨/١ وفي الخزانة ٤٩/٤.

(٣) البيت لأحمد بنى سعد. المنجون: الدولاب الذي يستقى عليه. انظر السيوطي ٧٩ والخزانة ١٢٩/٢.

(٤) ﴿قَالُوا تَأَلَّوْا تَقْتُلُوا تَذَكَّرْ يُوسُفَ حَيْ تَكُونُ حَرَصًا أَوْ تَكُونُ مِنَ الْهَالِكِينَ﴾ [يوسف ١٢: ٨٥].

(٥) تقدم ذكرها.

١١٧ - وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلْتُ بِشَفَاعَةِ إِلَيَّ، فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا^(١)

فالتقدير: فهلاً كان هو، أي الشأن، وقيل: التقدير فهلاً شفعت نفس ليلي، لأن الإضمار من جنس المذكور أقيس، وشفيعها على هذا خبر لمحذوف، أي هي شفيعها.

تفصيله: ليس من أقسام «الأ» التي في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * أَلَّا تَعْلُوا عَلَى﴾^(٢) بل هذه كلمتان «أن» الناصبة و«لا» النافية، أو «أن» المفسرة [أو المخففة من الثقيلة]^(٣) و«لا» الناهية، ولا موضع لها على هذا، وعلى الأول فهي بدل من ﴿كُتِبَ﴾ [النمل: ٢٩] على أنه بمعنى مكتوب، وعلى أن الخبر بمعنى الطلب، بقرينة ﴿وَأَتُونِي﴾^(٢) ومثلها ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾^(٤) في قراءة التشديد، لكن «أن» فيها الناصبة ليس غير، و«لا» فيها محتملة للنفي؛ فتكون «الأ» بدلاً من ﴿أَعْمَلَهُمْ﴾^(٤) أو خبراً لمحذوف، أي: أعمالهم ألا يسجدوا، وللزيادة فتكون ﴿أَلَّا﴾ مخفوضة بدلاً من ﴿السَّيْلِ﴾^(٤) أو مختلفاً فيها أمخفوضة هي أم منصوبة، وذلك على أن الأصل: «لثلا» واللام متعلقة بـ ﴿يَهْتَدُونَ﴾.

إلى: حرف جر له ثمانية معان:

أحدها: انتهاء الغاية الزمانية، نحو: ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى الْيَلِّ﴾^(٥) والمكانية نحو: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾^(٦) وإذا دلَّت قرينة على دخول ما بعدها نحو: «قرأت القرآن من أوله إلى آخره» أو خروجه نحو: ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى الْيَلِّ﴾^(٥) ونحو: ﴿فَنَظَرْتُ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾^(٧) عمل بها، وإلاً فقليل: يدخل إن كان من الجنس، وقيل: يدخل مطلقاً، وقيل: لا يدخل مطلقاً، وهو الصحيح؛ لأن الأكثر مع القرينة عدم الدخول؛ فيجب الحمل عليه عند التردد.

والثاني: المعية، وذلك إذا ضمنت شيئاً إلى آخر، وبه قال الكوفيون وجماعة من

(١) هذا البيت مع الشاهد ١٠٠٠ من قطعة منسوبة إلى قيس بن الملوح «ديوانه ١٩٥» والصمة القشيري وإلى ابن الدميثة «الديوان ٢٠٦» وهو في الخزانة ٤٦٣/١. سيكرر برقم ٤٧٧ و ٥٧٢ و ٩٩٠.

(٢) ﴿قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُوْا إِنَّ إِلَهِي لَكُم كَرِيْمٌ﴾ (٢٩) إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمٍ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿٢٥﴾ أَلَّا تَعْلُوا عَلَى وَأَتُونِي مُتْلِينَ﴾ [النمل ٢٧ - ٣١].

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطتين، وقد نقلناه من حاشية الأمر.

(٤) ﴿وَيَعِدُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّيْءِ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ﴾ (٢٥) أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُنْجُونَ﴾ [النمل ٢٧: ٢٤ و ٢٥].

(٥) ﴿... وَكَلُوا وَأَشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ ...﴾ [البقرة ٢: ١٨٧].

(٦) أولها ﴿شَبَّحْنَاهُ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ لَعَلَّكُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الإسراء ١: ١٧].

(٧) ﴿وَلَمَّا كَانَتْ ذُو عُرْفَرٍ فَنَظَرْتُ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة ٢: ٢٨٠].

البصريين في: ﴿مَنْ أَصْبَارِي إِلَى اللَّهِ﴾^(١) وقولهم: «الدَّوْدُ إِلَى الدَّوْدِ إِبْلُ»^(٢) والدود: من ثلاثة إلى عشرة، ولا يجوز: «إلى زيد مال» تريد مع زيد مال.

والثالث: التبيين، وهي المبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حباً أو بغضاً من فعل تعجب أو اسم تفضيل نحو: ﴿رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾^(٣).

والرابع: مرادفة اللام نحو: ﴿وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ﴾^(٤) وقيل: لانتهاه الغاية، أي مُنتهِ إِلَيْكَ، ويقولون: «أحمد إليك الله سبحانه» أي أنهى حمده إليك.

والخامس: موافقة في ذكره جماعة في قوله:

١١٨ - فلا تتركني بالوعيد كأنني إلى الناس مطلي بالقار أجرب^(٥)

قال ابن مالك: ويمكن أن يكون منه: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾^(٦) وتأول بعضهم البيت على تعلق «إلى» بمحذوف، أي مطلي بالقار مضافاً إلى الناس، فحذف وقلب الكلام؛ وقال ابن عصفور: هو على تضمين «مطلي» معنى مبغض، قال: ولو صح مجيء «إلى» بمعنى «في» لجاز: «زيد إلى الكوفة».

والسادس: الابتداء، كقوله:

١١٩ - تقول وقد عالىت بالكور فوقها: أيسقى فلا يروى إلي ابن أحمر^(٧)

أي مني.

والسابع: موافقة عند، كقوله:

١٢٠ - أم لا سبيل إلى الشَّباب، وذكره أشهى إلي من الرِّحيقِ السِّلْسِلِ^(٨)

والثامن: التوكيد، وهي الزائدة، أثبت ذلك الفراء، مستدلاً بقراءة بعضهم: ﴿أَفْتِدَّةٌ مِنَ النَّاسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ﴾^(٩) بفتح «الواو»، وخُرِجَتْ على تضمين تهوى معنى تميل، أو أن الأصل

(١) ﴿فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَصْبَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَكَ الْخَوَارِثُ عَنْ أَصْبَارِ اللَّهِ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَأَشْهَدُ بِأَنَّكَ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران ٥٢: ٣].

(٢) أي إن القليل مع القليل كثير. منجم الأمثال ٢٨٨/١.

(٣) تتمتها ﴿وَمَا يَدْعُونَ إِلَيْهِ﴾ [يوسف ٣٣: ١٢].

(٤) ﴿وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ فَانْظُرْ مَاذَا تَأْمُرُ﴾ [النمل ٣٣: ٢٧].

(٥) من اعتذاريات النابغة الذبياني «الديوان ٢٤» وهو في الخزانة ١٣٧/٤. يريد: مطلي بالقار، فقلب الكلام.

(٦) ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ...﴾ [النساء ٨: ٨٧].

(٧) البيت لعمر بن أحمر الباهلي. وفاعل «تقول» يعود على الناقه، والسقي هنا بمعنى الركوب مجازاً.

(٨) لأبي كبير الهذلي، ديوان الهذليين ٧٩/٢.

(٩) قبلها ﴿فَأَجْمَعُ...﴾ [إبراهيم ٣٧: ١٤].

تهوي بالكسر، فقلبت الكسرة فتحةً والياء ألفاً كما يقال في رَضِي: رَضًا، وفي ناصية: ناصاة، قاله ابن مالك، وفيه نظر؛ لأن شرط هذه اللغة تحرك الياء في الأصل.

إني: بالكسر والسكون حرف جواب بمعنى نعم؛ فيكون لتصديق المخبر؛ ولإعلام المستخبر، ولوعد الطالب؛ فتقع بعد: «قام زيد» و: «هل قام زيد» و: «اضرب زيداً» ونحوهن، كما تقع «نعم» بعدهن، وزعم ابن الحاجب أنها إنما تقع بعد الاستفهام نحو: ﴿وَسْتَغْنِيكَ أَهَقُّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾^(١) ولا تقع عند الجميع إلا قبل القسم، وإذا قيل: «إي والله» ثم أسقطت «الواو»؛ جاز سكون «الياء» وفتحها وحذفها، وعلى الأول فيلتقي ساكنان على غير حدّهما^(٢).

أني: بالفتح والسكون على وجهين:

حرف لنداء البعيد أو القريب أو المتوسط، على خلاف في ذلك، قال الشاعر:

١٢١ - ألم تسمعي أي عبد في رونق الضحا بُكاء حماماتٍ لهن هدير^(٣)
وفي الحديث: «أي رب»^(٤) وقد تُمدُّ ألفها.

وحرف تفسير، تقول: «عندي عسجد أي ذهب» و «غصنفر أي أسد» وما بعدها عطف بيان على ما قبلها، أو بدل، لا عطف نسبي، خلافاً للكوفيين وصاحبي المستوفى^(٥) والمفتاح^(٦)؛ لأننا لم نر عاطفاً يصلح للسقوط دائماً، ولا عاطفاً ملازماً لعطف الشيء على مرادفه، وتقع تفسيراً للجمل أيضاً، كقوله:

١٢٢ - وترمينني بالطرف، أي أنت مذنبٌ وتقلينني، لكنّ إياك لا أقلي^(٧)
وإذا وقعت بعد تقول وقبل فعل مسند للضمير حكى الضمير، نحو: «تقول: استكتمته الحديث أي سألتُه كتمانهُ» يقال: ذلك بضم «التاء»، ولو جئت ب «إذا» مكان «أني» فتحت «التاء» فقلت: «إذا سألتُه» لأن «إذا» ظرفٌ لـ «تقول» وقد نظم ذلك بعضهم فقال:

(١) تتمتها ﴿وَمَا أَنشُرَ يُتَجَرِّجُونَ﴾ [يونس ٥٣: ١٠].

(٢) أي الشرط المجوز لالتقاءهما، وهو أن يكونا في كلمة واحدة ويكون أولهما مدأً والثاني مدغماً مثل ﴿الضَّكَّالِينَ﴾ [الفاتحة ٧: ١].

(٣) البيت لكثير عزة «الديوان ٢٣١/١» وعبد ترخيم عبدة.

(٤) صحيح مسلم «كتاب القدر».

(٥) المستوفى كتاب في النحو للقاضي كمال الدين، علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان. قال السيوطي: أكثر أبو حيان من النقل عنه.

(٦) ص ٦٣ من مفتاح العلوم للسكاكي (١٢٢٦هـ) وهو كتاب يتناول بإيجاز، علوم: الصرف والنحو والمعاني والبيان والبديع والعروض والقافية.

(٧) هذا البيت مجهول القائل. و«لكنّ» فيه أصلها «لكن أنا». وهو في الخزنة ٤/ ٤٩٠. سيتكرر برقم ٧٤٦ و٧٦٣.

إذا كنيت بأي فعلاً تفسره فضم تاءك فيه ضم معترف
وإن تكن بإذا يوماً تفسره ففتحة التاء أمر غير مختلف

أي: بفتح الهمزة وتشديد الياء اسم يأتي على خمسة أوجه:

١ - شرطاً: نحو: ﴿أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾^(١)، ﴿أَيُّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَةَ عَلَيَّ﴾^(٢).

٢ - واستفهاماً: نحو: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا﴾^(٣)، ﴿فَإِنِّي حَدِيثٌ بَعْدُ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٥، والمرسلات: ٥٠] وقد تخفف كقوله:

١٢٣ - تنظرتُ نصرأ والسماكين أيهما علي من الغيث استهلث مواطره^(٤)

٣ - وموصولاً: نحو: ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾^(٥) التقدير: لننزعن الذي هو أشد، قاله سيويه، وخالفه الكوفيون وجماعة من البصريين؛ لأنهم يرون أن «أيًا» الموصولة معربة دائماً كالشرطية والاستفهامية، قال الزجاج: ما تبين لي أن سيويه غلط إلا في موضعين هذا أحدهما؛ فإنه يُسلم أنها تعرب إذا أفردت، فكيف يقول بينائها إذا أضيفت؟ وقال الجرمي: خرجتُ من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحداً يقول: «لأضربن أيهم قائم» بالضم، اهـ. وزعم هؤلاء أنها في الآية استفهامية، وأنها مبتدأ، وأشدُّ خبر، ثم اختلفوا في مفعول «نزع»، فقال الخليل: محذوف، والتقدير: لننزعن الفريق الذي يقال فيهم أيهم أشد، وقال يونس: هو الجملة، وعُلِّقت «نزع» عن العمل كما في ﴿يَعْلَمَنَّ أَيُّ الْحَرْيِزَيْنِ أَحْصَى﴾^(٦) وقال الكسائي والأخفش: كل شيعه، و«من» زائدة، وجملة الاستفهام مستأنفة، وذلك على قولهما في جواز زيادة «من» في الإيجاب. ويردُّ أقوالهم أن التعليق مختص بأفعال القلوب، وأنه لا يجوز: «لأضربن الفاسق» بالرفع بتقدير الذي يقال فيه هو الفاسق، وأنه لم يثبت زيادة «من» في الإيجاب. وقول الشاعر:

(١) ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ أَدْعُوا الرَّحْمَنَ أَيُّمَا مَا...﴾ [الإسراء: ١٧: ١١٠].

(٢) ﴿قَالَ ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيُّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَةَ عَلَيَّ وَاللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾ [القصص: ٢٨: ٢٨].

(٣) ﴿وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [التوبة: ٩: ١٢٤].

(٤) البيت للفردق «همام بن غالب» في نصر بن سيار وهو في ديوانه ص ٣٤٧.

(٥) ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا﴾ [مريم: ١٩: ٦٩] وانظرها في كتاب سيويه ١/ ٣٩٧.

(٦) تتمتها... ﴿لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾ [الكهف: ١٨: ١٢].

١٢٤ - إذا ما لقيت بني مالك فسلم على أيهم أفضل^(١)
 يروى بضم «أي»، وحروف الجر لا تعلق^(٢)، ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار
 على معمول صلتته؛ ولا يستأنف «ما» بعد الجار.

وجوز الزمخشري وجماعة كونها موصولة مع أن الضمة إعراب؛ فقدروا متعلق^(٣) النزع
 من كل شيعة، وكأنه قيل: لنزع بعض كل شيعة، ثم قدر أنه سئل: من هذا البعض؟ فقيل:
 هو الذي هو أشد، ثم حذف المبتدأ المكتنفان للموصول، وفيه تعسف ظاهر، ولا أعلمهم
 استعملوا «أيًا» الموصولة مبتدأ، وسيأتي ذلك عن ثعلب.

وزعم ابن الطراوة^(٤) أن «أيًا» مقطوعة عن الإضافة، فلذلك بنيت، وأن «هم أشد» مبتدأ
 وخبر، وهذا باطل برسم الضمير متصلًا بـ «أي»، وبالإجماع على أنها إذا لم تُضف كانت معربة.
 وزعم ثعلب أن «أيًا» لا تكون موصولة أصلاً، وقال: لم يسمع «أيهم هو فاضل جاءني»
 بتقدير الذي هو فاضل جاءني.

٤ - والرابع: أن تكون دالة على معنى الكمال؛ فتقع صفة للنكرة نحو: «زيد رجل أي
 رجل» أي كامل في صفات الرجال، وحالاً للمعرفة كـ «مررت بعبد الله أي رجل».

٥ - والخامس: أن تكون وُصلةً إلى نداء ما فيه «أل»، نحو: «يا أيها الرجل» وزعم
 الأخفش أن «أيًا» لا تكون وُصلةً، وأن «أيًا» هذه هي الموصولة حذف صدر صلتها وهو العائد،
 والمعنى: يا من هو الرجل، وردَّ بأنه ليس لنا عائد يجب حذفه ولا موصول التزم كون صلتته
 جملة اسمية، وله أن يجيب عنهما بأن «ما» في قولهم: «لا سيَّما زيد» بالرفع كذلك.

وزاد^(٥) قسماً، وهو أن تكون نكرة موصوفة نحو: «مررت بأيٍّ معجب لك» كما يقال:
 بمنٍ مُعجب لك، وهذا غير مسموع.

ولا تكون «أي» غير مذكور معها مضاف إليه البتة إلا في النداء والحكاية، يقال: «جاءني
 رجل» فتقول: أيُّ يا هذا؟ وجاءني رجلان، فتقول: أيان؟ وجاءني رجال، فتقول: أيون.

تذييل: قول أبي الطيب:

(١) نسب هذا البيت إلى غسان بن ويلة، وروى ببناء «أي» وإعرابها. وانظر الخزانة ٥٢٢/٢ والسيوطي ٨٣
 وابن عقيل ٨٥/١. سيتكرر برقم ٧٥٧ و ٩٥٣.

(٢) أي لا تعلق عن عملها.

(٣) أي مفعول للنزاع.

(٤) أبو الحسين سليمان بن محمد (٥٢٨هـ) عالم أندلسي من مالقة كان بصيراً بالنحو والأدب.

(٥) يعني الأخفش.

١٢٥- أَيَّ يَوْمٍ سَرَرْتَنِي بِوَصَالٍ لَمْ تَرْعَنِي ثَلَاثَةً بِصُدُودٍ^(١)
ليست فيه أي موصولة؛ لأن الموصولة لا تضاف إلا إلى المعرفة، قال أبو علي في
التذكرة^(٢) في قوله:

١٢٦- أَرَأَيْتَ أَيَّ سَوَالِفٍ وَخُدُودٍ بَرَزْتَ لَنَا بَيْنَ اللَّوَى فَزُرُودٍ^(٣)
لا تكون «أي» فيه موصولة؛ لإضافتها إلى نكرة، انتهى.

ولا شرطية^(٤)؛ لأن المعنى حيثئذ: إن سررتني يوماً بوصالك آمنتني ثلاثة أيام من صدودك،
وهذا عكس المعنى المراد، وإنما هي للاستفهام الذي يُراد به النفي، كقولك لمن ادعى أنه
أكرمك: أَيَّ يَوْمٍ أَكْرَمْتَنِي؟ والمعنى ما سررتني يوماً بوصالك إلا روعنتي ثلاثة بصدودك، والجملة
الأولى مستأنفة قُدِّمَ ظرفها؛ لأن له الصدر، والثانية إما في موضع جر صفة لوصال على حذف
العائد: أي لم ترعني بعده، كما حذف في قوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْرِي فِيهِ النَّفْسُ﴾^(٥) الآية، أو
نصب حالاً من فاعل سررتني أو مفعوله، والمعنى: أي يوم سررتني غير رائع لي أو غير مروع
منك، وهي حال مقدرة مثلها في: ﴿طِبْتُمْ فَأَدْخَلُوهَا جَنَّةٍ﴾^(٦) أو لا محل لها على أن تكون
معطوفة على الأولى بفاء محذوفة كما قيل في: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا
بَقَرَةً قَالُوا أَنْتَذْبَحُوا هُزُوًا قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ﴾^(٧) وكذا في بقية الآية، وفيه بُعد، والمحققون في الآية على أن
الجملة مستأنفة، بتقدير: فما قالوا له؟ فما قال لهم؟ ومن روى «ثلاثة»^(٨) بالرفع لم يجز عنده
كون الحال من فاعل سررتني، لخلو «ترعني» من ضمير ذي الحال.
إذ: على أربعة أوجه:

١- أحدها: أن تكون اسماً للزمن الماضي، ولها أربعة استعمالات: أحدها: أن تكون
ظرفاً، وهو الغالب، نحو: ﴿... فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٩) والثاني: أن

(١) البيت للمتنبى «شرح الديوان ٢٠٦/١» وهو للتمثيل لا للاستشهاد لأن قائله متأخر «قتل سنة ٣٥٤».
وسيتكرر برقم ٩٠٢.

(٢) كتاب في علوم العربية لأبي علي الفارسي.

(٣) تركه السيوطي ولم تقف على قائله.

(٤) يعني «أي» في بيت المتنبى: أي يوم...

(٥) تتمتها «عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يَقْبَلَ مِنهَا شَيْءٌ وَلَا يُؤَخِّدُ مِنهَا عَذْلٌ وَلَا هُمْ يُبْصِرُونَ» [البقرة ٢: ٤٨].

(٦) «وَسَبَقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَحْمَةً إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلِّمُوا عَلَيْكُمْ
طِبْتُمْ...» [الزمر ٣٩: ٧٣].

(٧) تتمتها «أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ» [البقرة ٢: ٦٧].

(٨) أي في بيت المتنبى السابق: لم ترعني ثلاثة...

(٩) تقدم ذكرها.

تكون مفعولاً به نحو: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَرَكُمْ﴾ [الأعراف: ٨٦].

والغالب على المذكورة في أوائل القصص في التنزيل أن تكون مفعولاً به، بتقدير «اذكر» نحو: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ﴾^(١)، ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَكَةِ﴾^(٢)، ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ﴾^(٣) وبعض المعربين يقول في ذلك: إنه ظرف لـ «اذكر» محذوفاً، وهذا وهم فاحش؛ لاقضائه حينئذ الأمر بالذكر في ذلك الوقت، مع أن الأمر للاستقبال، وذلك الوقت قد مضى قبل تعلق الخطاب بالمكلفين مثلاً، وإنما المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه. والثالث: أن تكون بدلاً من المفعول، نحو: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ﴾^(٤) فـ«إِذْ»: بدل اشتغال من مريم على حد البديل في: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْغَرَارِ فَتَالِ فِيهِ﴾^(٥).

وقوله تعالى: ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ﴾^(٦) يحتمل كون «إِذْ» فيه ظرفاً للنعمة وكونها بدلاً منها. والرابع: أن يكون مضافاً إليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه نحو «يومئذٍ وحينئذٍ» أو غير صالح له نحو قوله تعالى: ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾^(٧).

وزعم الجمهور أن «إِذْ» لا تقع إلا ظرفاً أو مضافاً إليها، وإنها في نحو: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا﴾^(٨) ظرفٌ لمفعول محذوف، أي: واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم قليلاً، وفي نحو: ﴿إِذِ انْتَبَذَتْ﴾^(٩) ظرفٌ لمضاف إلى مفعول محذوف، أي: واذكر قصة مريم، ويؤيد هذا القول التصريح بالمفعول في: ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءَ﴾^(١٠).

ومن الغريب أن الزمخشري قال في قراءة بعضهم: ﴿لَمَنْ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا﴾^(١١): إنه يجوز أن يكون التقدير «مَنَّهُ» إذ بعث، وأن تكون «إِذْ» في محل رفع

(١) تمتها ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً...﴾ [البقرة: ٣٠].

(٢) تمتها ﴿أَسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤].

(٣) تمتها ﴿فَأَنجَيْنَاكُمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ وَأَنْتُمْ نَظَّارُونَ﴾ [البقرة: ٥٠].

(٤) تمتها ﴿مِنَ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا﴾ [مريم: ١٩].

(٥) تمتها ﴿قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ...﴾ [البقرة: ٢١٧].

(٦) ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يُقَوِّرُ أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ وَجَمَعَ لَكُمْ تُلُوكًا وَءَاتَاكُمْ مَا لَمْ يُوْتِ أَكْدًا مِنَ الْمَلَكِينَ﴾ [المائدة: ٢٠].

(٧) ﴿رَبَّنَا لَا تُخِزْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾ [آل عمران: ٨].

(٨) تقدمت.

(٩) تقدمت.

(١٠) تمتها ﴿فَالْتَفَتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ...﴾ [آل عمران: ١٠٣].

(١١) الآية ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ أَخْرَجَهُمْ مِنَ ظُلُمَاتٍ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَكَانَ ظُلُمَاتٍ أَعْمَى﴾ [آل عمران: ١٦٤].

كـ «إذا» في قولك: أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً، أي لمن من الله على المؤمنين وقت بعثه، انتهى؛ فمقتضى هذا الوجه أن «إذا» مبتدأ، ولا نعلم بذلك قائلاً، ثم تنظيره بالمثل غير مناسب؛ لأن الكلام في «إذا» لا في إذا، وكان حقه أن يقول: إذا كان؛ لأنهم يقدرُونَ في هذا المثل ونحوه «إذا» تارة و «إذا» أخرى، بحسب المعنى المراد، ثم ظاهره أن المثل يتكلم به هكذا والمشهور أن حذف الخبر في ذلك واجب، وكذلك المشهور أن «إذا» المقدرة في المثل في موضع نصب، ولكن جوّز عبد القاهر^(١) كونها في موضع رفع، تمسكاً بقول بعضهم: أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة؛ بالرفع؛ ففاس الزمخشري إذ على إذا، والمبتدأ على الخبر.

٢ - والوجه الثاني: أن تكون اسماً للزمن المستقبل، نحو: «يَوْمَئِذٍ تُخْبِتُ أَخْبَارَهَا» [الزلزلة: ٤] والجمهور لا يثبتون هذا القسم، ويجعلون الآية من باب: «وَفُتِحَ فِي الصُّبْرِ»^(٢) أعني من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع، وقد يُحتج لغيرهم بقوله تعالى: «فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَظُ فِي أَغْطَقِهِمْ»^(٣) فَإِنَّ «يَعْلَمُونَ» مستقبل لفظاً ومعنى؛ لدخول حرف التنفيس عليه، وقد أعمل في «إذا»؛ فيلزم أن يكون بمنزلة إذا.

٣ - والثالث: أن تكون للتعليل، نحو: «وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ»^(٤) أي: ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب؛ لأجل ظلمكم في الدنيا، وهل هذه حرف بمنزلة لام العلة أو ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ؛ فإنه إذا قيل: ضربته إذ أساء، وأريد بـ «إذا» الوقت اقتضى ظاهر الحال أن الإساءة سبب الضرب؛ قولان، وإنما يرتفع السؤال على القول الأول؛ فإنه لو قيل: «لن ينفعكم اليوم وقت ظلمكم الاشتراك في العذاب» لم يكن التعليل مستفاداً؛ لاختلاف زمني الفعلين، ويبقى إشكال في الآية، وهو أن «إذا» لا تُبدل من «اليوم» لاختلاف الزمانين، ولا تكون ظرفاً لـ «ينفع»؛ لأنه لا يعمل في ظرفين، ولا لـ «مُشْتَرِكُونَ»؛ لأن معمول خبر الأحرف الخمسة لا يتقدم عليها ولأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول، ولأن اشتراكهم في الآخرة لا في زمن ظلمهم.

ومما حملوه على التعليل: «وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَيَسْئَلُونَ مَنْ لَدَاكَ قَدِيرًا» [الأحقاف: ١١]،

(١) أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (٤٧١هـ) إمام البلاغيين، عالم في النحو واللغة له: دلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة، وغيرهما.

(٢) «وَفُتِحَ فِي الصُّبْرِ جَمْعُهُمْ جَمْعًا» [الكهف: ١٨: ٩٩].

(٣) «الَّذِينَ كَذَّبُوا بِالْكِتَابِ وَبِمَا أَرْسَلْنَا بِهِ رُسُلَنَا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ» (٧٠) إِذِ الْأَغْلَظُ فِي أَغْطَقِهِمْ وَالسَّلِيلُ يُسْحَبُونَ (٧١) فِي الْحَمِيرِ ثُمَّ فِي النَّارِ يُسْجَرُونَ [غافر: ٤٠ - ٧٠ - ٧٢].

(٤) «حَتَّىٰ إِذَا جَاءَنَا قَالَ بَلَغْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بَعْدَ الْمَسْرِقَيْنِ قَيْسَ الْقَرِينِ» (٧٦) وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ... [الزخرف: ٤٣: ٣٨: ٣٩].

﴿وَإِذْ أَعْرَضْتَهُمْ وَمَا يَنْبُذُونَ إِلَّا اللَّهُ فَاقْتُلُوا إِلَى الْكَهْفِ﴾^(١) وقوله:

١٢٧ - فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش، وإذ ما مثلهم بشر^(٢) وقول الأعشى^(٣):

١٢٨ - إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُرْتَحَلًا وَإِنَّ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلًا
أي إن لنا حلولاً في الدنيا وإن لنا ارتحالاً عنها إلى الآخرة، وإن في الجماعة الذين ماتوا قبلنا إمهالاً لنا؛ لأنهم مضوا قبلنا وبقينا بعدهم، وإنما يصح ذلك كله على القول بأن «إذ» التعليلية حرفٌ كما قدمنا.

والجمهور لا يثبتون هذا القسم، وقال أبو الفتح: راجعت أبا علي مراراً في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾^(٤) الآية، مستشكلاً إبدال «إذ» من «اليوم» فأخر ما تحصل منه أن الدنيا والآخرة متصلتان، وأنهما في حكم الله تعالى سواء؛ فكأن «اليوم» ماضٍ أو كان «إذ» مستقبله، انتهى.

وقيل: المعنى إذ ثبت ظلمكم، وقيل: التقدير بعد إذ ظلمتم، وعليهما أيضاً فـ «إذ» بدل من «اليوم»، وليس هذا التقدير مخالفاً لما قلناه في: ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾^(٥)، لأن المدعى هناك أنها لا يستغنى عن معناها كما يجوز الاستغناء عن «يوم» في يومئذ؛ لأنها لا تحذف للدليل، وإذا لم تقدر «إذ» تعليلاً فيجوز أن تكون «أن» وصلتها تعليلاً، والفاعل مستتر راجع إلى قولهم: ﴿يَكَلِّتُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بَعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ﴾^(٦) أو إلى القرين؛ ويشهد لهما قراءة بعضهم ﴿إِنَّكُمْ﴾^(٦) بالكسر على الاستئناف.

٤ - والرابع: أن تكون للمفاجأة، نص على ذلك سيبويه، وهي الواقعة بعد بينا أو بينما كقوله:

(١) تتمتها ﴿يَنْشُرْ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيُهَيِّئْ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ مِرفَقًا﴾ [الكهف: ١٨: ١٦].

(٢) البيت للفرزدق يمدح عمر بن عبد العزيز حين ولي المدينة. وهو في ديوانه ٢٢٣ وسيبويه ٢٩/١ والخزانة ١٣٠/٢ وفيه شاهد آخر على نصب خبر «ما» مع تقدمه على اسمها. سيتكرر برقم ٦٧٧ و ١٠١٩.

(٣) ميمون بن قيس، من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية وقيل إن البيت مما حُمل عليه ورواية البيت في الأغاني ١٢١/٩: «وإن في السفر من مضى مهلاً». وفي الديوان ٢٣٣ وسيبويه ٢٨٤/١: «ما مضى» وحينئذ لا شاهد في البيت على «إذ»، وانظر شواهد السيوطي ٨٤ والخزانة ٣٨٤/٤. وسيتكرر هذا الشاهد برقم ٤٣٢ و ١٠٢٨ و ١٠٦٦.

(٤) [الزخرف: ٤٣: ٣٩] وقد سبقت.

(٥) تقدمت.

(٦) تقدمت.

١٢٩ - استقدر الله خيراً وأرضين به فبينما العسر إذ دارت مياسير^(١)

وهل هي ظرف مكان أو زمان، أو حرف بمعنى المفاجأة، أو حرف توكيد، أي زائد؟ أقوال، وعلى القول بالظرفية فقال ابن جني: عاملها الفعل الذي بعدها لأنها غير مضافة إليه، وعامل «بينما وبينما» محذوف يفسره الفعل المذكور، وقال الشلوبين: «إذ» مضافة إلى الجملة؛ فلا يعمل فيها الفعل ولا في بينا وبينما لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله، وإنما عاملهما محذوف يدل عليه الكلام، و «إذ» بدل منهما، وقيل: العامل ما يلي «بين» بناء على أنها مكفوفة عن الإضافة إليه، كما يعمل تالي اسم الشرط فيه، وقيل: «بين»: خبر لمحذوف، وتقدير قولك: «بينما أنا قائم إذ جاء زيد» بين أوقات قيامي مجيء زيد، ثم حذف المبتدأ مدلولاً عليه بـ «جاء زيد»، وقيل: مبتدأ، و «إذ» خبره، والمعنى حين أنا قائم حين جاء زيد وذكر لـ «إذ» معنيان آخران: أحدهما: التوكيد، وذلك بأن تحمل على الزيادة، قاله: أبو عبيدة، وتبعه ابن قتيبة^(٢)، وحملها عليه آيات منها: «وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكِكَةِ^(٣)» والثاني: التحقيق كـ «قد» وحملت عليه الآية^(٤) وليس القولان بشيء، واختار ابن السجري أنها تقع زائدة بعد بينا وبينما خاصة، قال: لأنك إذا قلت: «بينما أنا جالس إذ جاء زيد» فقدرتها غير زائدة أعملت فيها الخبر. وهي مضافة إلى جملة جاء زيد، وهذا الفعل هو الناصب لـ «بين»، فيعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف اهـ. وقد مضى كلام النحويين في توجيه ذلك، وعلى القول بالتحقيق في الآية^(٥)، فالجملة معترضة بين الفعل والفاعل.

مسألة: تلزم «إذ» الإضافة إلى جملة، إما اسمية نحو: «وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ^(٦)» أو فعلية فعلها ماض لفظاً ومعنى نحو: «وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكِكَةِ^(٣)»، «وَإِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ^(٦)»، «وَإِذْ عَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ^(٧)» أو فعلية فعلها ماض معنى لا لفظاً نحو: «وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ^(٨)»، «وَإِذْ يَمْكُرُ

(١) ينسب لحريث بن جبلة ونويفع بن لقيط الفقعسي وعثير بن لبيد العذري وغيرهم والبيت في سيبويه ٢/ ١٥٨، وهو من قطعة لها قصة تجدها في عيون الأخبار ٢/ ٣٠٥ وشواهد السيوطي ٨٦.

(٢) عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ) من أئمة الأدب وأعلام المصنفين، له: أدب الكاتب، والشعر والشعراء، والمعاني، وتفسير غريب القرآن، وتأويل مشكل القرآن، وغيرها.

(٣) تقدمت.

(٤) يعني آية سوف الزخرف السابقة ص ١١٥ ح ٢ و ١١٤ ح ٥ و ١١٣ ح ٥.

(٥) تتمتها «تُسْخِمُونَ فِي الْأَرْضِ تُخَافُونَ أَنْ يُخْطِفَكُمْ النَّاسُ فَتَأْوِنَكُمْ وَرَأَيْتُمْ بُيُوتَكُمْ يَنْتَحِلُونَ مِنَ الْيَتِيمِ لَمَلَكُمْ تَشْكُرُونَ» [الأنفال: ٢٦].

(٦) تتمتها «وَكَيْفَ فَاتَّخِذُوا قَالَ إِي جَاءَكَ لِلنَّاسِ إِيمَانًا قَالَ وَبِنُذُرِي قَالَ لَا يَأْتِي عَهْدِي الظَّالِمِينَ» [البقرة: ١٢٤: ٢].

(٧) تتمتها «يُؤَيِّدُ الْمُؤْمِنِينَ مَقْصِدَ الْقِتَالِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ» [آل عمران: ١٢١].

(٨) تتمتها «وَمِنَ الْبَيْتِ وَاسْتَعِذْ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ» [البقرة: ١٢٧].

بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا^(١)، ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ^(٢)﴾ وقد اجتمعت الثلاثة في قوله تعالى: ﴿إِلَّا نُنصِرَهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَاقِبَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّكَ اللَّهُ مَنَّانٌ^(٣)﴾ الأولى: ظرف لنصره، والثانية: بدل منها، والثالثة: قيل: بدل ثانٍ وقيل: ظرف لثاني اثنين، وفيهما وفي إبدال الثانية نظر؛ لأن الزمن الثاني والثالث غير الأول فكيف يبدلان منه؟ ثم لا يعرف أن البدل يتكرر إلا في بدل الإضراب، وهو ضعيف لا يُحمل عليه التنزيل، ومعنى: ﴿ثَاقِبَ اثْنَيْنِ﴾ واحد من اثنين، فكيف يعمل في الظرف وليس فيه معنى فعل؟ وقد يجاب بأن تقارب الأزمنة ينزلها منزلة المتحدة، أشار إلى ذلك أبو الفتح في المحتسب^(٤)، والظرف يتعلق بوهم الفعل وأيسر روائحه.

وقد يحذف أحد شطري الجملة فيظن من لا خبرة له أنها أضيفت إلى المفرد كقوله:

١٣٠ - هل ترجعن ليالٍ قد مضين لنا والعيش منقلب إذ ذاك أفنانا؟^(٥)

والتقدير: إذ ذاك كذلك، وقال الأخطل:

١٣١ - كانت منازل الألف عهدتهم إذ نحن إذ ذاك دون الناس إخوانا^(٦)

الألف - بضم الهمزة - جمع ألف بالمد مثل كافر وكفار، ونحن وذاك: مبتدآن حذف خبرهما، والتقدير: عهدتهم إخواناً إذ نحن متكفون؛ إذ ذاك كائن، ولا تكون «إذ» الثانية خبراً عن «نحن»؛ لأنه زمان «ونحن» اسم عين، بل هي ظرف للخبر المقدر، و«إذ» الأولى ظرف لـ«عهدتهم»، و«دون»: إما ظرف له أو للخبر المقدر أو لحال من إخواناً محذوفة، أي متصافين دون الناس، ولا يمنع ذلك تنكير صاحب الحال؛ لتأخره، فهو كقوله:

١٣٢ - لمية موحشاً طلل^(٧)

(١) تمتها ﴿لِيُنْصِرَهُ أَوْ يَقْتُلَهُ أَوْ يُخْرِجَهُ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِينَ﴾ [الأنفال ٨: ٣٠].

(٢) تمتها ﴿وَأَنْصَبَتْ عَلَيْهِ أَمْسِيكَ عَلَيْكَ زَوْجَكَ...﴾ [الأحزاب ٣٣: ٣٧].

(٣) [التوبة ٩: ٤٠] وقد سقت.

(٤) كتاب لابن جني في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها صدر في القاهرة ١٣٨٦ هـ الجزء الأول منه بتحقيق علي النجدي وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شليبي.

(٥) ينسب لعبد الله بن المعتز وليس في ديوانه. ورواية الأغاني «٢٨٩/١٠» هي: والدار جامعة أزمان أزمانا. ولا يستشهد بشعر ابن المعتز لتأخر زمانه «قتل سنة ٢٩٦».

(٦) لم يرد البيت في أصل ديوانه بل فيما ينسب إليه ص ٣٩٩.

(٧) تمامه «يلوح كأنه خلل» والبيت لكثير عزة وهو في ديوانه ٢١٠/٢ وفي سيبويه ٢٧٦/١ والخزانة ٥٣١/١ وينسب لذي الرمة وليس في ديوانه. والخلل: جمع خلة - بكسر الخاء فيهما - وهي البطانة المنقوشة التي يلف بها جفن السيف. سيكرر برقم ٨٠٢ و١١١٩.

ولا كونه اسم عين؛ لأن «دون» ظرف مكان لا زمان، والمشار إليه بـ «ذاك» التجاور المفهوم من الكلام.

وقالت الخنساء^(١):

١٣٣ - كأن لم يكونوا حمى يتقى إذ الناس إذ ذاك من عزّ بزّا
«إذ» الأولى ظرف لـ «يتقى»، أو لـ «حمى»، أو لـ «يكونوا» إن قلنا: إن لـ «كان» الناقصة مصدراً، والثانية ظرف لـ «بزّ»، و«من»: مبتدأ موصول لا شرط؛ لأن «بزّ» عامل في «إذ» الثانية، ولا يعمل ما في حيز الشرط فيما قبله عند المصريين، و«بزّ»: خبر «من»، والجملة خبر «الناس»، والعائد محذوف، أي من عزّ منهم، كقولهم: «السّمْنُ مَتَوَانٍ بدرهم»، ولا تكون «إذ» الأولى ظرفاً لـ «بزّ»؛ لأنه جزء الجملة التي أضيفت «إذ» الأولى إليها، ولا يعمل شيء من المضاف إليه في المضاف، ولا «إذ» الثانية بدل من الأولى؛ لأنها إنما تكمل بما أضيفت إليه، ولا يتبع اسم حتى يكمل، ولا تكون خبراً عن الناس، لأنها زمان والناس اسم عين، وذاك: مبتدأ محذوف الخبر، أي كائن، وعلى ذلك فقس.

وقد تحذف الجملة كلها للعلم بها، ويعوض عنها التثوين، وتكسر الذال لالتقاء الساكنين، نحو: «وَيَوْمَئِذٍ يَقَرِّحُ الْمُؤْمِنُونَ»^(٢) وزعم الأخفش أن «إذ» في ذلك معربة لزوال افتقارها إلى الجملة، وأن الكسرة إعراب، لأن اليوم مضاف إليها، وزدّ بأن بناءها لوضعها على حرفين، وبأن الافتقار باقٍ في المعنى كالموصول تحذف صلته للدليل، قال:

١٣٤ - نحن الألى فاجمع جُمو عك ثم وجههم إلينا^(٣)
أي نحن الألى عُرفوا، وبأن العوض ينزل منزلة المعوض عنه، فكأن المضاف إليه مذكور، وبقوله:

١٣٥ - نهيتك عن طلابك أمّ عمرو بعافية وأنت إذ صحيح^(٤)

(١) تماضر بنت عمرو السُّلمية (ـ ٢٤هـ) من أشهر نساء العرب، اشتهرت في جاهليتها برثائها لأخيها صخر، وفي إسلامها باعتزازها باستشهاد أولادها في القادسية. والبيت في ديوانها ٤٧ وهو مع الشاهد ٦٢٥ من قطعة واحدة. والضمير في «يكونوا» عائد إلى أخويها صخر ومعاوية وإلى زوجها مرداس. و«من عزّ بزّ» أي من غلب سلب، وهو مثل تجده في مجمع الأمثال ٢٦٣/٢ وجمهرة العسكري ١٩٥ وقائله جابر بن رألان أو عبيد بن الأبرص.

(٢) تتمتها «يَنْصُرُ اللَّهُ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ» [الروم ٤: ٣٠ و٤٥].

(٣) لعبيد بن الأبرص يخاطب امرأة القيس. «ديوان عبيد ١٣٧». سيتكرر برقم ١٠٥٧.

(٤) لأبي ذؤيب الهذلي ديوان الهذليين ٦٨/١ والخزانة ١٤٧/٣.

فأجاب عن هذا بأن الأصل «حيث»، ثم حذف المضاف وبقي الجر كقراءة بعضهم: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾، أي ثواب الآخرة.

تفصيله: أضيفت «إذ» إلى الجملة الاسمية، فاحتملت الظرفية والتعليلية في قول المتنبي: ١٣٦ - أَمِنْ أَزْدِيَارِكَ فِي الدُّجَى الرُّقْبَاءُ إِذْ حَيْثُ كُنْتَ مِنَ الظُّلَامِ ضِيَاءً^(١)

وشرحه: أن أمن فعل ماض، فهو مفتوح الآخر، لا مكسوره على أنه حرف جر كما توهم شخص ادعى الأدب في زماننا وأصر على ذلك، والازديار أبلى من الزيارة كما أن الاكتساب أبلى من الكسب؛ لأن الافتعال للتصرف، والدال بدل عن التاء، و«في»: متعلقة به، لا بـ«أمن»؛ لأن المعنى أنهم آمنوا دائماً أن تزوري في الدجى، و«إذ»: إما تعليل أو ظرف مُبْدَل من محل في الدجى، و«ضياء»: مبتدأ خبره «حيث»، وابتدىء بالنكرة لتقدم خبرها عليها ظرفاً، ولأنها موصوفة في المعنى؛ لأن «من الظلام» صفة لها في الأصل، فلما قدمت عليها صارت حالاً منها، و«من»: للبدل، وهي متعلقة بمحذوف، وكان: تامة، وهي وفاعلها خفض بإضافة «حيث»، والمعنى: إذ الضياء حاصل في كل موضع حصلت فيه بدلاً من الظلام.

إذها: أداة شرط تجزم فعلين، وهي حرف عند سيبويه بمنزلة «إن» الشرطية، وظرف عند المبرد وابن السراج^(٢) والفارسي، وعملها الجزم قليل، لا ضرورة، خلافاً لبعضهم.

إذا: على وجهين:

١ - أحدهما: أن تكون للمفاجأة؛ فتختص بالجملة الاسمية، ولا تحتاج إلى جواب، ولا تقع في الابتداء، ومعناها الحال لا الاستقبال، نحو: «خرجت فإذا الأسد بالباب» ومنه: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾^(٣)، ﴿إِذَا لَهُمْ مُكْرٌ﴾^(٤).

وهي حرف عند الأخفش، ويرجح قولهم: «خرجت فإذا إن زيدا بالباب» بكسر «إن»؛ لأن «إن» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وظرف مكان عند المبرد، وظرف زمان عند الزجاج، واختار الأول: ابن مالك، والثاني: ابن عصفور، والثالث: الزمخشري، وزعم أن عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة، قال في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً﴾^(٥) الآية: إن التقدير إذا

(١) شرح ديوان المتنبي ٩/١ وقد سبق أن شعره للتشبيح لا للاحتجاج.

(٢) أبو بكر محمد بن السري (٣١٦هـ) نحوي أخذ عن المبرد وخلفه في إمامة النحو. أخذ عنه الزجاجي والسيرافي والفارسي وغيرهم.

(٣) ﴿فَأَلْقَيْنَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ [طه: ٢٠].

(٤) ﴿وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِنَّا بَعْدَ حَزَنٍ أُولَئِكَ لَمَّا تَسْتَبْشِرُونَ إِذَا لَهُمْ مُكْرٌ فِي عَائِلَاتِنَا قُلِ اللَّهُ أَسْرَعُ مُكْرًا إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَكْتُمُونَ﴾ [يونس: ٢١].

(٥) ﴿وَمِنْ عَائِلَاتِهِ أَن تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٣٠].

دعاكم فاجأتكم الخروج في ذلك الوقت، ولا يعرف هذا لغيره، وإنما ناصبها عندهم الخبر المذكور في نحو: «خرجت فإذا زيد جالس» أو المقدر في نحو: «فإذا الأسد» أي حاضر، وإذا قدرت أنها الخبر فعاملها «مستقر» أو «استقر».

ولم يقع الخبر معها في التنزيل إلا مُصرحاً به نحو: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾^(١)، ﴿فَإِذَا هِيَ شَيْخِصَةٌ﴾^(٢)، ﴿فَإِذَا هُمْ خَمِيدُونَ﴾^(٣)، ﴿فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ﴾^(٤)، ﴿فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ﴾^(٥).

وإذا قيل: «خرجت فإذا الأسد» صح كونها عند المبرد خبراً، أي فبالحضرة الأسد، ولم يصح عند الزجاج؛ لأن الزمان لا يُخبر به عن الجثة، ولا عند الأخفش لأن الحرف لا يخبر به ولا عنه، فإن قلت: «فإذا القتال» صحت خبريتها عند غير الأخفش.

وتقول: «خرجت فإذا زيد جالس» أو «جالساً» فالرفع على الخبرية، وإذا نصب به، والنصب على الحالية والخبر «إذا» إن قيل بأنها مكان، وإلا فهو محذوف، نعم يجوز أن تقدرها خبراً عن الجثة مع قولنا إنها زمان إذا قدرت حذف مضاف، كأن تقدر في نحو: «خرجت فإذا الأسد» فإذا حضور الأسد.

مسألة: قالت العرب: «قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو» وقالوا أيضاً: «فإذا هو إياها» وهذا هو الوجه الذي أنكره سيويه لما سأله الكسائي، وكان من خبرهما أن سيويه قدم على البرامكة، فعزم يحيى بن خالد^(٦) على الجمع بينهما، فجعل لذلك يوماً، فلما حضر سيويه تقدم إليه الفراء وخلف^(٧)، فسأله خلف عن مسألة فأجاب فيها، فقال له: أخطأت، ثم سأله ثانية وثالثة، وهو يجيبه، ويقول له: أخطأت، فقال له سيويه: هذا سوء

(١) تقدمت منذ قليل.

(٢) ﴿وَأَقْرَبَ الْوَعْدِ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَيْخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا تَوَلَّوْنَا قَدَّ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ﴾ [الأنبياء ٢١: ٩٧].

(٣) ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَمِيدُونَ﴾ [يس ٣٦: ٢٩].

(٤) ﴿وَرَجَّ يَدُهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلظُّلُمِ﴾ [الشعراء ٢٦: ٣٣ والأعراف ٧: ١٠٨].

(٥) ﴿فَلَمَّا هِيَ زَجْرًا وَبَعْدًا ۖ فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ﴾ [النازعات ٧٩: ١٣ و ١٤].

(٦) أبو الفضل البرمكي (١٩٠هـ) وزير جواد حسن التدبير، أدب الرشيد وبقي ملازماً له حتى نكبة البرامكة، والبرامكة أسرة فارسية كانت مجوسية ثم أسلمت وتقربت من السفاح والمنصور وبلغت ذروة الغنى والنفوذ العظيم أيام الرشيد ثم تضافرت لديه أسباب كثيرة - سياسية ودينية - فقتلهم جميعاً بعد سبعة عشر عاماً من ظهورهم.

(٧) هذا سهو من ابن هشام رحمه الله، والحق أنه «الأحمر» الكوفي، علي بن المبارك (١٩٤هـ) تلميذ الكسائي، وإنما تضمنت القصة ذكر لقبه فقط: «الأحمر» فظن ابن هشام هنا - وصاحب الإنصاف ص ٧٠٣ قبله - أنه «خلف الأحمر» البصري (١٨٠هـ) والقصة في مجالس العلماء ص ٨.

أدب، فأقبل عليه الفراء، فقال له: إن في هذا الرجل حدةً وعجلة، ولكن ما تقول فيمن قال: «هؤلاء أبون ومررت بأبين» كيف تقول على مثال ذلك: «من وأيت أو أويت»، فأجابه، فقال: أعد النظر، فقال: لست أكلمكما حتى يحضر صاحبكما، فحضر الكسائي، فقال له الكسائي: تسألني أو أسالك؟ فقال له سيبويه: سل أنت، فسأله عن هذا المثال، فقال سيبويه: «إذا هو هني» ولا يجوز النصب، وسأله عن أمثال ذلك نحو «خرجت فإذا عبد الله القائم، أو القائم» فقال له: كل ذلك بالرفع، فقال الكسائي: العرب ترفع كل ذلك وتنصب، فقال يحيى: قد اختلفتما، وأنتما رئيسا بلديكما، فمن يحكم بينكما؟ فقال له الكسائي: هذه العرب ببابك، قد سمع منهم أهل البلدين، فيحضرون ويسألون، فقال يحيى وجعفر^(١): أنصفت، فأحضروا، فوافقوا الكسائي، فاستكان سيبويه، فأمر له يحيى بعشرة آلاف درهم، فخرج إلى فارس، فأقام بها حتى مات، ولم يعد إلى البصرة، فيقال: إن العرب قد رُشوا على ذلك؛ أو إنهم علموا منزلة الكسائي عند الرشيد، ويقال: إنهم إنما قالوا: القول قول الكسائي، ولم ينطقوا بالنصب، وإن سيبويه قال ليحيى: مرهم أن ينطقوا بذلك؛ فإن ألسنتهم لا تطوع به. ولقد أحسن الإمام الأديب أبو الحسن حازم بن محمد الأنصاري القرطاجي^(٢) إذ قال في منظومته في النحو حاكياً هذه الواقعة والمسألة:

والعرب قد تحذف الأخبار بعد إذا	إذا عنت فجأة الأمر الذي دهما
وربما نصبوا للحال بعد إذا	وربما رفعوا من بعدها، ربما
فإن توالى ضميران اكتسى بهما	وجه الحقيقة من إشكاله غمما
لذاك أعيت على الأفهام مسألة	أهدت إلى سيبويه الحنف والغمما
قد كانت العقرب العوجاء أحسبها	قدماً أشد من الزنبور وقع حُما
وفي الجواب عليها هل «إذا هو هي»	أو هل «إذا هو إياها» قد اختصما
وخطأ ابن زياد وابن حمزة في	ما قال فيها أبا بشر، وقد ظلما
وغاظ عمرواً علي في حكومته	يا ليت له لم يكن في أمره حكما
كغيظ عمرو علياً في حكومته	يا ليت له لم يكن في أمره حكما
وفجع ابن زياد كل منتخب	من أهله إذ غدا منه يفيض دما

(١) جعفر بن يحيى البرمكي (١٨٧هـ) والي الرشيد على مصر فخراسان ثم وزيره. اشتهر بفصاحته وكرمه. قتله الرشيد.

(٢) حازم بن محمد (٦٨٤هـ) أديب أندلسي ألف في البلاغة والقوافي.

كفجعة ابن زياد كلَّ منتخب من أهله إذ غدا منه يفيض دما
وأصبحت بعده الأنقاسُ باكيةً في كل طرسٍ كدمعٍ سَحَّ وانسجما^(١)
وليسَ يخلو امرؤ من حاسدٍ أضْمٍ لولا التنافُسُ في الدنيا لما أضْمَا
والغبْنُ في العلمِ أشجى محنة علمت وأبرحُ النَّاسِ شجواً عالمٌ هُضمَا
وقوله: «وربما نصبوا - إلخ» أي وربما نصبوا على الحال بعد أن رفعوا ما بعد «إذا» على
الابتداء؛ فيقولون: «فإذا زيد جالساً».

وقوله: «رُبما» في آخر البيت بالتخفيف توكيد لرُبما في أوله بالتشديد.
و«غمما» في آخر البيت الثالث بفتح الغين كناية عن الإشكال والخفاء، و«غمما» في آخر
البيت الرابع بضمها جمع غَمَّة.

وابن زياد: هو الفراء، واسمه يحيى؛ وابن حمزة: هو الكسائي، واسمه علي؛ وأبو بشر:
سيبويه، واسمه عمرو، وألف «ظلمًا» للتثنية إن بنيته للفاعل، وللإطلاق إن بنيته للمفعول،
وعمره وعلي الأولان: سيبويه والكسائي؛ والآخران: ابن العاص وابن أبي طالب رضي الله
عنهما^(٢)؛ و«حكما» الأول: اسم، والثاني: فعل، أو بالعكس دفعاً للإيطاء؛ و«زياد» الأول:
والد الفراء، والثاني: زياد ابن أبيه، وابنه^(٣) المشار إليه هو ابن مرجانة المُرسَل في قتلة الحسين
رضي الله عنه؛ وأضْمَ كغضب وزناً ومعنى، وإعجام الضاد، والوصف منه «أضْم» كفرح؛
وهُضم: مبني للمفعول، أي لم يُوف حَقُّه.

وأما سؤال الفراء فجوابه أن أبونَ جمعُ أبٍ، وأبُ فَعَلَ بفتحتين، وأصله أبو، فإذا بتينا
مثله من «أوى» أو من «وأى» قلنا: أوى كهوى، أو قلنا: وأى كهوى أيضاً، ثم تجمعه بالواو
والنون فتحذف الألف كما تحذف ألف مصطفى، وتبقى الفتحة دليلاً عليها فتقول: أوون أو

(١) الأنقاس: ج تقس - بكسر فسكون: المداد.

(٢) عمرو بن العاص (٤٤٣هـ) أحد ذهابة العرب وأمراء الجيوش أيام الرسول وبعده. فتح مصر وبعض مدن الشام. نصر معاوية على علي في صفين.

وعلي بن أبي طالب (٤٠هـ) ابن عم الرسول ﷺ وزوج ابنته فاطمة وأحد المبشرين بالجنة ورابع الخلفاء الراشدين. عزل معاوية عن ولاية الشام فتقاتلا بصفين طويلاً ثم رضي بالتحكيم الذي دعا الخوارج إلى اغتياله.

(٣) زياد ابن أبيه (٥٣هـ) ولدته جارية واختلفوا في أبيه. كان داهية بليغاً. عمل كاتباً لأمير البصرة ثم والياً على فارس ثم أعلن معاوية أنه أخوه من أبيه وولاه العراق وغيرها. كان أول من ضرب نقوداً إسلامية وترك الرومية. وابن مرجانة: هو عبيد الله بن زياد بن أبيه (٦٧هـ) قاتل الحسين بن علي، قتله إبراهيم بن الأشتر ثاراً للحسين.

وَأَوْزَنَ رَفْعاً، وَأَوْزَنَ أَوْ وَأَيْنَ جَرّاً وَنَصْباً، كما تقول في جمع عصاً وقفاً اسم رجل: عَصَوْنَ وَقَفَوْنَ وَعَصَيْنَ وَقَفَيْنَ، وليس هذا مما يخفى على سيبويه ولا على أصاغر الطلبة، ولكنه كما قال أبو عثمان المازني: دخلت بغداد فألقيت عليّ مسائل فكنت أجيب فيها على مذهبي، ويخطئونني على مذاهبهم، اهـ. وهكذا اتفق لسيبويه رحمه الله تعالى.

وأما سؤال الكسائي فجوابه ما قاله سيبويه، وهو «إذاً هو هي» هذا هو وجه الكلام، مثل ﴿إِذَا هِيَ بِبَيْضَاءٍ﴾^(١)، ﴿إِذَا هِيَ حَيَّةٌ﴾^(٢) وأما «إذاً هو إياها» إن ثبت فخارج عن القياس واستعمال الفصحاء، كالجزم بـ «لن» والنصب بـ «لم» والجر بـ «لعل»، وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك، وإن تكلم بعض العرب به.

وقد ذكر في توجيهه أمور: أحدها: لأبي بكر بن الخياط^(٣): وهو أن «إذا» ظرف فيه معنى وجدت ورأيت، فجاز له أن ينصب المفعول، وهو مع ذلك مخبر به عن الاسم بعده، انتهى.

وهذا خطأ لأن المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة، وإنما تعمل في الظروف والأحوال، ولأنها تحتاج على زعمه إلى فاعل وإلى مفعول آخر، فكان حقها أن تنصب ما يليها. والثاني: أن ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع، قاله ابن مالك، ويشهد له قراءة الحسن^(٤) ﴿إِيَّاكَ تُعْبِدُ﴾^(٥) ببناء الفعل للمفعول، ولكنه لا يتأتى فيما أجازوه من قولك: «إذاً زيد القائم» بالنصب، فينبغي أن يؤجّه هذا على أنه نعتٌ مقطوع، أو حال على زيادة «أل»، وليس ذلك مما ينقاس، ومن جوّز تعريف الحال أو زعم أن «إذا» تعمل عمل «وجدت»، وأنها رفعت عبد الله بناء على أن الظرف يعمل وإن لم يعتمد، فقط خطأ؛ لأن وجد ينصب الاسمين، ولأن مجيء الحال بلفظ المعرفة قليل، وهو قابل للتأويل. والثالث: أنه مفعول به، والأصل: فإذا هو يُساويها، أو فإذا هو يشابهها، ثم حذف الفعل فانفصل الضمير، وهذا هو الوجه لابن مالك أيضاً، ونظيره قراءة علي^(٦) رضي الله عنه ﴿لَيْسَ أَكَلُهُ الذُّبُّ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾^(٧) بالنصب أي توجد عصبه أو نرى عصبه، وأما قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ أَخَذُوا مِنَ دُونِهِ أُولَئِكَ مَا نَعْبُدُهُمْ﴾^(٨) إذا

(١) تقدم ذكرها. (٢) تقدمت.

(٣) محمد بن أحمد (- ٣٢٠هـ) نحوي بغدادي عالم بالمذهبين البصري والكوفي.

(٤) أبو سعيد الحسن بن يسار البصري (- ١١٠هـ) إمام عصره عالماً وفقهاً وفصاحاً.

(٥) ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة ٥: ١].

(٦) ابن أبي طالب. شواهد التوضيح ١١١ و ١٥٤.

(٧) ﴿قَالُوا لَيْسَ أَكَلُهُ الذُّبُّ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّآ إِذَا لَخَّيْرُون﴾ [يوسف ١٢: ١٤].

(٨) ﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ وَالَّذِينَ أَخَذُوا مِنَ دُونِهِ أُولَئِكَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ﴾ [الزمر ٣٩: ٣].

قيل: إن التقدير يقولون: ما نعبدهم، فإنما حسنه أن إضمار القول مستسهل عندهم. والرابع: أنه مفعول مطلق، والأصل: فإذا هو يلسع لسعتها، ثم حذف الفعل كما تقول: «ما زيد إلا شرب الإبل» ثم حذف المضاف، نقله الشلوين في حواشي المفصل^(١) عن الأعلام^(٢)، وقال: هو أشبه ما وُجّه به النصب. والخامس: أنه منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف، والأصل: فإذا هو ثابت مثلاً ثم حذف المضاف فانفصل الضمير وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابة، كما قالوا: «قضية ولا أبا حسن لها»^(٣) على إضمار مثل، قاله ابن الحاجب في أماليه^(٤)، وهو وجه غريب، أعني انتصاب الضمير على الحال، وهو مبني على إجازة الخليل «له صوت صوت الحمام» بالرفع صفة لصوت، بتقدير مثل، وأما سيبويه فقال: هذا قبيح ضعيف^(٥)، وممن قال بالجواز ابن مالك، قال: إذا كان المضاف إلى معرفة كلمة «مثل» جاز أن تخلفها المعرفة في التنكير؛ فتقول: «مررت برجل زهير» بالخفض صفة للنكرة، و «هذا زيد زهيراً» بالنصب على الحال، ومنه قولهم: «تفرّقوا أيادي سبا»^(٦) و «أيدي سبا»، وإنما سكنت «الياء» مع أنهما منصوبان لثقلهما بالتركيب والإعلال كما في معديكرب وقاله قلا.

٢ - والثاني من وجهي إذا: أن تكون لغير مفاجأة؛ فالغالب أن تكون ظرفاً للمستقبل مضمنة معنى الشرط، وتختص بالدخول على الجملة الفعلية، عكس الفجائية، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتَ تَخْرُجُونَ﴾^(٧) وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَن يَشَاءُ مِّنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبِشِرُونَ﴾^(٨) ويكون الفعل بعدها ماضياً كثيراً، ومضارعاً دون ذلك، وقد اجتمعا في قول أبي ذؤيب:

١٣٧ - وَالنَّفْسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَغَبَتْهَا وَإِذَا تُرِدُّ إِلَى قَلِيلٍ تَقْنَعُ^(٩)

- (١) كتاب في النحو للزمخشري شرحه ابن يعيش وابن الحاجب والسخاوي وغيرهم.
- (٢) يوسف بن سليمان الشنمري (٤٧٦هـ) عالم أندلسي برع بالأدب واللغة، له: تحصيل عين الذهب في شرح شواهد سيبويه، وشرح ديوان طرفة وزهير وعلقمة الفحل.
- (٣) قالها عمر ثم صارت مثلاً للأمر العسير. وأبو حسن هو علي بن أبي طالب. حاشية الخضري ١/١٤٩.
- (٤) تقدمت ترجمة ابن الحاجب. والأمالي: كتاب في مسائل نحوية أملاها في دمشق.
- (٥) كتاب سيبويه ١/١٨١.
- (٦) ويرى المثل «ذهبوا...» ومعناه: تفرّقوا تفرّقاً لا اجتماع بعده مجمع الأمثال ١/٢٨٧.
- (٧) ﴿وَمِنَ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ ثُمَّ إِذَا﴾ [الروم ٣٠: ٢٥].
- (٨) ﴿اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ فَتُبَثِّرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ وَجَعَلَهُ كَسَفًا فَفَرَى الْوَدْقُ مِنْ خِلَالِهِ فَإِذَا أَصَابَ...﴾ [الروم ٣٠/٤٨].
- (٩) لأبي ذؤيب الهذلي وهو مع الشاهدين ٤١٥ و ٦٩٥ من عينيته المشهورة في رثاء أولاده. ديوان الهذليين ٣/١.

وإنما دخلت الشرطية على الاسم في نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١] لأنه فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير لا مبتدأ، خلافاً للأخفش، وأما قوله:

١٣٨ - إِذَا بَاهِلِيَّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمُنْذَرُ^(١)

فالتقدير: إذا كان باهلي، وقيل: حنظلية فاعل باستقر محذوفاً، وباهلي فاعل بمحذوف يفسره العامل في حنظلية، ويرده أن فيه حذف المفسر ومفسره جميعاً، ويسهله أن الظرف يدل على المفسر، فكأنه لم يحذف.

ولا تعمل «إذا» الجزم إلا في ضرورة كقوله:

١٣٩ - اسْتَغْنِي مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغَنَى وَإِذَا تُصْنَبُ خِصَاصَةٌ فَتَجْمَلُ^(٢)

قيل: وقد تخرُجُ عن كل من الظرفية، والاستقبال، ومعنى الشرط، وفي كل من هذه فصل.

الفصل الأول

في خروجها عن الظرفية

زعم أبو الحسن في ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا﴾^(٣) أن «إذا» جرّب «حتى»، وزعم أبو الفتح في ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾^(٤): الآيات، فيمن نصب ﴿خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ﴾^(٤) أن إذا الأولى: مبتدأ، والثانية: خبر، والمنصوبين حالان، وكذا جملة ﴿لَيْسَ﴾^(٤) ومحموليها والمعنى وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة لآخرين هو وقت رج الأرض، وقال قوم في: «أخطب ما يكون الأمير قائماً»: إن الأصل أخطب أوقات أكران الأمير إذا كان قائماً، أي وقت قيامه، ثم حذف الأوقات ونابت «ما» المصدرية عنها، ثم حذف الخبر المرفوع وهو «إذا»، وتبعها كان التامة وفاعلها في الحذف، ثم نابت الحال عن الخبر، ولو كانت «إذا» على هذا التقدير في موضع نصب لاستحال المعنى كما يستحيل إذا قلت: «أخطب أوقات أكران الأمير يوم الجمعة» إذا نصبت اليوم؛ لأن الزمان لا يكون محلاً للزمان.

(١) البيت للفرزدق «الديوان ٥١٤» والمنزع: الذي أمه أشرف من أبيه.

(٢) هو لعبد القيس بن خفاف وقيل لحارثة بن بدر، ويروى: وإذا تكون خصاصه. ولا شاهد فيه حينئذ.

ويروى: فتحمل بالحاء المهملة. سيكرر برقم ١٤٢ و ١١٩٤.

(٣) ﴿وَسَيَقُ الَّلَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُرًّا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فَتَبَعَتْ أَوُوبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُم وَيُزَوِّدُكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا قَالُوا بَلَىٰ وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [الزمر ٧١: ٣٩].

(٤) ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ لَيْسَ لِقَوْنِهَا كَاذِبَةٌ خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ﴾ [الواقعة ١: ٥٦ - ٤].

وقالوا في قول الحماسي:

١٤٠ - وبعد غدٍ يا لهف نفسي من غدٍ إذا راح أصحابي ولست برائح^(١)
إن إذا في موضع جر بدلاً من غد.

وزعم ابن مالك أنها وقعت مفعولاً في قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة^(٢) رضي الله عنها: «إني لأعلم إذا كنت عني راضية وإذا كنت علي غضبي».

والجمهور على أن «إذا» لا تخرج عن الظرفية، وأن «حتى» في نحو: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا﴾^(٣) حرف ابتداء دخل على الجملة بأسرها، ولا عمل له، وأما: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾^(٤) فإذا الثانية بدل من الأولى، والأولى ظرف، وجوابها محذوف لفهم المعنى، وحسنه طول الكلام، وتقديره بعد «إذا» الثانية، أي انقسمت أقساماً، وكنتم أزواجاً ثلاثة، وأما «إذا» في البيت فظرف للهف، وأما التي في المثال ففي موضع نصب؛ لأننا لا نقدر زماناً مضافاً إلى ما يكون؛ إذ لا موجب لهذا التقدير، وأما الحديث في «إذا» ظرف لمحذوف، وهو مفعول أعلم، وتقديره شأنك ونحوه، كما تعلق «إذا» بالحديث في: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكَ حَدِيثَ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ﴾^(٥) إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ^(٦).

الفصل الثاني

في خروجها عن الاستقبال

وذلك على وجهين:

أحدهما: أن تجيء للماضي كما جاءت «إذا» للمستقبل في قول بعضهم، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَحَدٌ مَّا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا﴾^(٧)، ﴿وَإِذَا رَأَوْا تَحِيْرَةً أَوْ فُجْرًا أَنْصَبُوا إِلَيْهَا﴾^(٨) وقوله:

١٤١ - وتدمان يزيّد الكأس طيباً سقيت إذا تغوّرت الثُجُوم^(٩)
والثاني: أن تجيء للحال، وذلك بعد القسم، نحو: ﴿وَالَيْلَ إِذَا يَفْتُنَ﴾ [الليل: ١]، ﴿وَالنَّجْمِ

(١) نسب هذا البيت إلى أبي الطمحان شرقي بن حنظلة كما نسب إلى هذبة بن خشرم. وانظر السيوطي ٩٦.

(٢) عائشة بنت أبي بكر الصديق (٥٨هـ) تزوجها النبي ﷺ بعد موت خديجة بثلاث سنين وكانت أحب نسائه إليه. والحديث في البخاري: كتاب النكاح.

(٣) تقدمت منذ قليل.

(٤) تتمتها ﴿فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُّشْكِرُونَ﴾ [الذاريات ٥١: ٢٤ و ٢٥].

(٥) تتمتها ﴿وَأَعْيَبُهُمْ نَجِيسٌ مِنَ الذَّمِّ حَرَكًا أَلَّا يَحْدُثُوا مَا يُفْتَرُونَ﴾ [التوبة ٩: ٩٢].

(٦) تتمتها ﴿وَرَوَّكُوا فَأَلِيمًا قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهِ وَرِئَ الْيَجْرِ وَاللَّهُ خَيْرُ الْكَافِرِينَ﴾ [الجمعة ٦٢: ١١].

(٧) البيت للبرج بن مسهر الطائي وهو مع الشاهد ٩٨٥ من أبيات الحماسة ٣/ ١٣٥.

إِذَا هَوَيْتُمْ ﴿النجم: ١﴾ قيل: لأنها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفاً لفعل القسم لأنه إنشاء لا إخبار عن قسم يأتي؛ لأن قسم الله سبحانه قديم، ولا لكون محذوف هو حال من ﴿وَاللَّيْلِ﴾ ﴿وَالنَّجْمِ﴾؛ لأن الحال والاستقبال متنافيان، وإذا بطل هذان الوجهان تعين أنه ظرف لأحدهما على أن المراد به الحال، اهـ.

والصحيح: أنه لا يصح التعليق بـ «أقسم» الإنشائي، لأن القديم لا زمان له، لا حال ولا غيره، بل هو سابق على الزمان، وأنه لا يتمتع التعليق بـ «كائنات» مع بقاء «إذا» على الاستقبال؛ بدليل صحة مجيء الحال المقدرة باتفاق، كـ «مررت برجل معه صقرٌ صائداً به غداً» أي مقدراً الصيد به غداً، كذا يقدرون، وأوضح منه أن يقال: مُريداً به الصيد غداً، كما فسر قمتم في: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾^(١) بـ «أرذتم».

مسألة: في ناصب «إذا» مذهبان: أحدهما: أنه شرطها، وهو قول المحققين، فتكون بمنزلة «متى وحيثما وأيان»، وقول أبي البقاء^(٢) إنه مردود بأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف غير وارد؛ لأن «إذا» عند هؤلاء غير مضافة، كما يقوله الجميع إذا جزمتم كقوله:

١٤٢ - وَإِذَا تُصْبِحُ خِصَاصَةً فَتَحْمِلِ^(٣)

والثاني: أنه ما في جوابها من فعل أو شبهه، وهو قول الأكثرين، ويرد عليهم أمور: أحدها: أن الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الأداة، وعلى قولهم: تصير الجملتان واحدة؛ لأن الظرف عندهم من جملة الجواب، والمعمول داخل في جملة عامله. والثاني: أنه ممتنع في قول زهير:

١٤٣ - بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقاً شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِياً^(٤)

لأن الجواب محذوف، وتقديره إذا كان جائياً فلا أسبقه، ولا يصح أن يقال: لا أسبق شيئاً وقت مجيئه؛ لأن الشيء إنما يسبق قبل مجيئه، وهذا لازم لهم أيضاً إن أجابوا بأنها غير شرطية وأنها معمولة لما قبلها وهو سابق، وأما على القول الأول فهي شرطية محذوفة الجواب وعاملها إما خبر كان أو نفس كان إن قلنا بدلالتها على الحدث. والثالث: أنه يلزمهم في نحو: «إذا

(١) تتمتها ﴿فَاقْصِبُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ...﴾ [المائدة: ٦٠: ٥].

(٢) عبد الله بن الحسين العكبري (٦١٦هـ) عالم في اللغة والأدب والفرائض. عاش في بغداد وألف كتباً منها: شرح ديوان المتنبي، وشرح اللمع لابن جني، وإعراب القرآن.

(٣) تقدم برقم ١٣٩ وسيكرر برقم ١١٩٤.

(٤) ينسب لزهير ولصرمة الأنصاري، والرواية في ديوان زهير ٢٨٧ «ولا سابقي شيء...» وهو في سيبويه ١/

٨٣ و١٥٤ و٢٩٠ و٤١٨ و٤٢٩ و٤٥٢ و٢٧٨/٢، وفي الخزانة ٣/٦٦٥ سيكرر برقم ٥٣١ و٨٣٠ و٨٥٧ و٨٦٢ و٩٤٩ و١١٤٥.

جئني اليوم أكرمك غداً أن يعمل أكرمك في ظرفين متضادين، وذلك باطل عقلاً؛ إذ الحدث الواحد المعين لا يقع بتمامه في زمانين، وقصداً؛ إذ المراد وقوع الإكرام في الغد لا في اليوم. فإن قلت: فما ناصب اليوم على القول الأول، وكيف يعمل العامل الواحد في ظرفي زمان؟

قلنا: لم يتضادا كما في الوجه السابق، وعمل العامل في ظرفي زمان يجوز إذا كان أحدهما أعم من الآخر نحو «آتيك يوم الجمعة سحر» وليس بدلاً، لجواز «سير عليه يوم الجمعة سحر» برفع الأول ونصب الثاني، نص عليه سيويه، وأنشد للفرزدق^(١):

١٤٤ - متى تردن يوماً سفار تجذبها أديهم يرمي المستجير المعوراً

«فيوماً» يمتنع أن يكون بدلاً من متى؛ لعدم اقترانه بحرف الشرط، ولهذا يمتنع في اليوم في المثال أن يكون بدلاً من إذا، ويمتنع أن يكون ظرفاً لـ «تجد»، لثلا ينفصل «ترد» من معموله وهو «سفار» بالأجنبي؛ فتعين أنه ظرف ثانٍ لترد. والرابع: أن الجواب ورد مقروناً بـ «إذا» الفجائية نحو: «ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون»^(٢) وبالحرف الناسخ نحو «إذا جئني اليوم فإني أكرمك» وكل منهما لا يعمل ما بعده فيما قبله، وورد أيضاً والصالح فيه للعمل صفة كقوله تعالى: «فإذا نُفِرَ فِي الْأَقْصَى ﴿٨﴾ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴿٩﴾» ولا تعمل الصفة فيما قبل الموصوف، وتخرج بعضهم هذه الآية على أن «إذا» مبتدأ وما بعد الفاء خبر لا يصح إلا على قول أبي الحسن ومن تابعه في جواز تصرف: «إذا» وجواز زيادة الفاء في خبر المبتدأ، لأن عسر اليوم ليس مسبباً عن الثقر، والجيد أن تخرج على حذف الجواب مدلولاً عليه بـ «عسير»، أي عسر الأمر، وأما قول أبي البقاء إنه يكون مدلولاً عليه بـ «ذلك» فإنه إشارة إلى «النقر» فمردود؛ لأدائه إلى اتحاد السبب والمسبب، وذلك ممتنع، وأما نحو «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله»^(٤) فمؤول على إقامة السبب مقام المسبب، لاشتغال المسبب، أي فقد استحق الثواب العظيم المستقر للمهاجرين.

(١) همام بن غالب (١١٠هـ) من أشهر شعراء الدولة الأموية. برع في الفخر والهجاء، ومات قبل جرير بستة أشهر والرواية في ديوانه ٣٥٥ «متى ما ترد يوماً...» سفار: اسم بئر. المستجير: المستسقي. المعور: المردود عن الماء. أديهم هو ابن مرداس أحد بني كعب، وهو الذي كان يحمي بئر سفار بقوسه ويرمي المستسقين منها ويعورهم أي يردهم عنها، ولم يصرف «أديهم» للضرورة.

(٢) تقدم ذكرها.

(٣) [المدر ٨: ٧٤] وعبارة أبي البقاء هي: «إذا ظرف، وفي العامل فيه ثلاثة أوجه، أحدها هو ما دل عليه (فذلك) لأنه إشارة إلى النقر».

(٤) البخاري: باب الإيمان.

قال أبو حيان: ورد مقروناً بـ«ما» النافية نحو: ﴿وَإِذَا نُنَاجِيهِمْ عَلَيْهِمْ إِنَّا بِكُنَّا بِبَنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ﴾ (١) الآية، وما النافية لها الصدر، انتهى.

وليس هذا بجواب، وإلا لا قترن بـ«الفاء»، مثل: ﴿وَأَن يَسْتَعْبِئُوا فَمَا هُم مِنَ الْمُعْتَبِينَ﴾ [فصلت: ٢٤] وإنما الجواب محذوف، أي عمدوا إلى الحجج الباطلة.

وقول بعضهم: إنه جواب على إضمار الفاء مثل: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَلَدَيْنِ﴾ (٢) مردود بأن الفاء لا تحذف إلا ضرورة كقوله:

١٤٥ - من يفعل الحسنات الله يشكرها (٣)

والوصية في الآية نائب عن فاعل كُتِبَ، وللولدين متعلق بها، لا خبر، والجواب محذوف، أي فليؤص.

وقول ابن الحاجب: إن «إذا» هذه (٤) غير شرطية فلا تحتاج إلى جواب، وإن عاملها ما بعد «ما» النافية كما عمل ما بعد «لا» في يوم من قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾ (٥) وإن ذلك من التوسع في الظرف. مردود بثلاثة أمور:

أحدها: أن مثل هذا التوسع خاص بالشعر كقوله:

١٤٦ - ونحن عن فضلك ما استغنينَا (٦)

والثاني: أن «ما» لا تقاس على لا، فإن «ما» لها الصدر مطلقاً بإجماع البصريين، واختلفوا في لا؛ فقيل: له الصدر مطلقاً، وقيل: ليس لها الصدر مطلقاً لتوسطها بين العامل والمعمول في نحو «إن لا تقم أثم» و «جاء بلا زاد» وقوله:

١٤٧ - ألا إن قرطاً على آلة ألا أنني كيدَه لا أكيدُ (٧)

وقيل: إن وقعت في صدر جواب (٨) القسم فلها الصدر؛ لحلولها محل أدوات الصدر، وإلا فلا، وهذا هو الصحيح، وعليه اعتمد سيبويه؛ إذ جعل انتصاب «حب العراق» في قوله:

(١) تمتها ﴿لَا أَن قَالُوا أَتَيْنَا بِبَنَاتٍ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الجاثية ٢٥: ٤٥].

(٢) ﴿كُتِبَ عَلَيْكُم إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا...﴾ [البقرة ١٨٠: ٢].

(٣) تقدم برقم ٨٥. وسيكرر برقم ٢٣٨ و ٢٩٦ و ٤٢٦ و ٧٨٤ و ٧٨٧ و ٩٠٨ و ١٠٧٦ و ١١٠٦.

(٤) إشارة إلى آية الجاثية السابقة.

(٥) تمتها ﴿يَقُولُونَ جِنَّةً مَّعْجُونًا﴾ [الفرقان ٢٥: ٢٢].

(٦) الرجز لعبد الله بن ربيعة الصحابي والكاف تعود إلى الله عز وجل، وبعده «فثبتت الأقدام إن لاقينا» وهو مع الشاهد ٦٣٤ من أرجوزة واحدة. سيكرر برقم ٤٨٠ و ٥٩٦ و ٩٣٨ و ١١٨١.

(٧) البيت للأخرم السنيني. قرط: اسم رجل. الآلة: الحالة.

(٨) كذا في المخطوطتين ولعل «صدر» الأولى زائدة.

١٤٨ - أَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ (١)

على التوسع وإسقاط الخافض وهو على، ولم يجعله من باب «زيداً ضربته» لأن التقدير لا أطعمه، و «لا» هذه (٢) لها المصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملاً.

والثالث: أن «لا» في الآية حرف ناسخ مثله في نحو «لا رجل» والحرف الناسخ لا يتقدمه معمول ما بعده، ولو لم يكن نافياً، لا يجوز «زيداً إنني أضرب» فكيف وهو حرف نفي، بل أبلغ من هذا أن العامل الذي بعده مصدر، وهم يُطلقون القول بأن المصدر لا يعمل فيما قبله، وإنما العامل محذوف، أي اذكر يوم، أو يعذبون يوم.

ونظير ما أورده أبو حيان على الأكثرين أن يورد عليهم قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ نَجْدٍ يَبِيتُكُمْ إِذَا مُزَقَّتْ رُءُوسُكُمْ أَفَلَا تَكْفُرُونَ﴾ [سبا: ٧] فيقال: لا يصح لجديد أن يعمل في «إذا»؛ لأن «إن» و«لام» الابتداء يمنعان من ذلك لأن لهما المصدر، وأيضاً فالصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف. والجواب أيضاً: أن الجواب محذوف مدلول عليه بجديد، أي إذا مزقتم تجددون؛ لأن الحرف الناسخ لا يكون في أول الجواب إلا وهو مقرون بالفاء، نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢١٥] وأما: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ (٣) فالجملة جواب لقسم محذوف مقدر قبل الشرط، بدليل: ﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُوا لَيْسَ لَهُمْ بَصِيرَةٌ﴾ (٤) الآية، ولا يسوغ أن يقال: قدرها خالية من معنى الشرط، فتستغني عن جواب، وتكون معمولة لما قبلها وهو: ﴿قَالَ﴾ أو: ﴿نَدُلُّكُمْ﴾ أو: ﴿يَبِيتُكُمْ﴾ لأن هذه الأفعال لم تقع في ذلك الوقت.

الفصل الثالث

في خروج إذا عن الشرطية

ومثاله قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا عَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ (٥)، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ

(١) تمامه «والحب يأكله في القرية السوس». وهو للمتلمس «جرير بن عبد المسيح» وضمير الخطاب في «أليت»

عائد إلى عمرو بن هند الذي أقسم ألا يذوق المتلمس قمح العراق، أي ألا يأتيها، ومعنى الشطر الثاني أن القمح مبتذل ميسور والبخل به قبيح؛ وهو في سيبويه ١٧/١. وستكرر برقم ٤٤٥ و ١٠٠٨ و ١٠٢٢.

(٢) أي في حال تلقي القسم بها، وإلا فلا.

(٣) ﴿وَإِنَّ الشَّيْطَانَ لِرَبِّهِمْ لَكَاؤٌ إِلَىٰ آلِهَاتِهِمْ لِيَجْذِلُوا بِكُمْ وَيَنْهَوهُمْ...﴾ [الأنعام ١٢١: ٦].

(٤) ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَلَاثُ ثَلَاثٍ وَكَانَ مِنَ الْإِلَهِ إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ وَكَذَّبُوا عَنْ آلِهَتِهِمْ كَذِبًا بَاطِلًا﴾ [المائدة ٧٣: ٥].

(٥) ﴿وَالَّذِينَ يَحْنُبُونَ كُبُورَ آلِهِمْ وَالْقُورَىٰ﴾ [الشورى ٣٧: ٤٢].

يَنْصَرُونَ» [الشورى: ٣٩] ف «إذا» فيهما ظرف لخبر المبتدأ بعدها، ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جواباً لاقرنت بالفاء مثل: «وَأِنْ يَمْسَسْكَ بِيَمِينِهِ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»^(١) وقول بعضهم: «إنه على إضمار الفاء» تقدم رده، وقول آخر: «إن الضمير توكيد لا مبتدأ، وإن ما بعده الجواب» ظاهر التعسف، وقول آخر: «إن جوابها محذوف مدلول عليه بالجملة بعدها» تكلف من غير ضرورة.

ومن ذلك «إذا» التي بعدها القسم نحو: «وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ»^(٢)، «وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ»^(٣) إذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جواباً في المعنى كما في قولك: «أتيتك إذا أتيتني» فيكون التقدير إذا يغشى الليل وإذا هوى النجم أقسمت. وهذا ممتنع لوجهين:

أحدهما: أن القسم الإنشائي لا يقبل التعليق؛ لأن الإنشاء إيقاع، والمعلق يحتمل الوقوع وعدمه، فأما «إن جاءني فوالله لأكرمه» فالجواب في المعنى فعل الإكرام؛ لأنه المسبب عن الشرط، وإنما دخل القسم بينهما لمجرد التوكيد، ولا يمكن ادعاء مثل ذلك هنا؛ لأن جواب «والليل» ثابت دائماً، وجواب «والنجم» ماضٍ مستمر الانتفاء؛ فلا يمكن تسبيهما عن أمر مستقبل وهو فعل الشرط.

والثاني: أن الجواب خبري؛ فلا يدل عليه الإنشاء لتباين حقيقتهما.

أيمن: المختص بالقسم^(٤): اسم لا حرف، خلافاً للزجاج والرماني^(٥)، مفرد مشتق من اليمن وهو البركة، وهمزته وصل، لا جمع يمين وهمزته قطع، خلافاً للكوفيين، ويرده جواز كسر همزته، وفتح ميمه، ولا يجوز مثل ذلك في الجمع من نحو أفلس وأكلب، وقول نصيب^(٦):

١٤٩ - فقال فريق القوم لما نشدتهم: نعم، وفريق: لا يئمن الله ما ندرى
فحذف ألفها في الدرج، ويلزمه الرفع بالابتداء، وحذف الخبر، وإضافته إلى اسم الله

(١) «وَأِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِيَمِينِهِ فَلَا حَافِيَ لَكَ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يَمْسَسْكَ...» [الأنعام: ١٧].

(٢) [الليل: ٩٢].

(٣) [النجم: ٥٣].

(٤) وبذلك يخرج «أيمن» جمع يمين.

(٥) أبو الحسن علي بن عيسى (- ٣٨٤هـ) عالم في اللغة والنحو والبلاغة والتفسير. وضع كتباً كثيرة منها: شرح كتاب سيبويه، والألفاظ المتقاربة، ومعاني الحروف، والحدود، والنكت في إعجاز القرآن، وغيرها. وقد قال الزجاجي والرماني «أيمن» حرف جر. وانظر الرماني النحوي ٣٣٣ وهمج الهوامع ٤٠/٢.

(٦) هو نصيب بن رباح، أبو محجن (- ١٠٨هـ) الشاعر الأموي. وأخبره في الأغاني ١/ ٣٠٢ - ٣٥١. والبيت في ديوانه ٩٤ وفي سيبويه ١٤٧/٢ و٢٧٣.

سبحانه وتعالى، خلافاً لابن درستويه في إجازة جرّه بحرف القسم، ولابن مالك في جواز إضافته إلى الكعبة ولكاف الضمير، وجوّز ابن عصفور كونه خبراً والمحذوف مبتدأ، أي قسمي أيمن الله.

حرف الباء

الباء المفردة: حرف جر لأربعة عشر معنى:

أولها: الإلصاق، قيل: وهو معنى لا يفارقها؛ فلهذا اقتصر عليه سيبويه، ثم الإلصاق حقيقي كـ «أمسكتُ بزيد» إذا قبضت على شيء من جسمه أو على ما يحبسه من يد أو ثوب ونحوه، ولو قلت: «أمسكته» احتمل ذلك وأن تكون منعته من التصرف، ومجازي نحو «مررت بزيد» أي ألصقتُ مروري بمكانٍ يقرب من زيد، وعن الأخفش أن المعنى مررت على زيد، بدليل: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ هُمْ يُغْنِي عَنْهُمْ كَثْرَتُ ثَرْوِهِمْ﴾ [الصفات: ١٣٧] وأقول: إن كلاً من الإلصاق والاستعلاء إنما يكون حقيقياً إذا كان مُفضياً إلى نفس المجرور كـ «أمسكتُ بزيد»، وصعدتُ على السطح» فإن أفضى إلى ما يقرب منه فمجاز كـ «مررت بزيد» في تأويل الجماعة وكقوله:

١٥٠ - وبات على النار الندى والمُحَلَّقُ^(١)

فإذا استوى التقديران في المجازية، فالأكثر استعمالاً أولى بالتخريج عليه، كـ «مررت بزيد، ومررت عليه» وإن كان قد جاء كما في: ﴿لَتَمُرُونَ عَلَيْهِمْ﴾^(٢) ﴿يَمُرُونَ عَلَيْهَا﴾^(٣).

١٥١ - ولقد أُمِرُّ على اللئيم يسُبُّني^(٤)

إلا أن «مررتُ به» أكثر؛ فكان أولى بتقديره أصلاً، ويخرج على هذا الخلاف خلاف في المقدر في قوله:

١٥٢ - تَمُرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا^(٥)

(١) صدره «نُسِبَ لمقرورين يصطليانها» وهو للأعشى ميمون بن قيس كما في الديوان ٢٢٥ والأغاني ١١١/٩ وشواهد السيوطي ١٠٥، وهو مع الشاهد ٢٦٧ من قطعة واحدة. المحلق: لقب الممدوح. المقروران: هما المحلق وكرمه. شَخَصَ الكرم وجعله يبرد فيصطلي. سيكرر برقم ٢٤٥.

(٢) [الصفات ٣٧: ١٣٧].

(٣) ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ ءَايَةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ [يوسف ١٢: ١٠٥].

(٤) تمامه: «فمضيتُ ثمت قلت: لا يعنيني» وهو لرجل من سلول - سيبويه ٤١٦/١ وابن عقيل ٥٧/٢ والخزانة ١٧٣/١ و٥٢٨ و١٦١/٢ و١٦٦ و٢٩٣ و٤٩٧ و٢٣٢/٣ و١٠٤/٤. سيكرر برقم ٧٩٢ و١١٠٣.

(٥) تمامه «كلامكم عليّ إذن حرام» وهو مع الشاهد ٦٨٣ من قطعة لجريز. والرواية في ديوانه ٥١٢ =

أهو الباء أم على؟

الثاني: التعدية، وتسمى باء النقل أيضاً، وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً، وأكثر ما تُعدّي الفعل القاصر، تقول في ذهب زيد: ذهبته، وأذهبته، ومنه: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ يَبُوتَهُمْ﴾^(١) وقرئ: ﴿أَذْهَبَ اللَّهُ نُورَهُمْ﴾ وهي بمعنى القراءة المشهورة، وقول المبرد والسهيلي: «إن بين التعديتين فرقاً، وإنك إذا قلت: ذهب زيد كنت مصاحباً له في الذهاب» مردودٌ بالآية، وأما قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ﴾^(٢) فيحتمل أن الفاعل ضميرُ البرق.

ولأن الهمزة والباء متعاقبتان لم يجز أقمتُ زيد، وأما ﴿تَنَبَّأَ بِالذَّهْنِ﴾^(٣) فيمن ضم أوله وكسر ثالثة، فخرج على زيادة الباء، أو على أنها للمصاحبة؛ فالظرف حال من الفاعل، أي مصاحبةً للذهن، أو المفعول، أي تنبت الثمرَ مصاحباً للذهن، أو أن «أنبت» يأتي بمعنى: نبت كقول زهير:

١٥٣ - رأيت ذوي الحاجات حول بيوتهم قطيناً لها حتى إذا أنبت البقل^(٤)
ومن ورودها مع المتعدي قوله تعالى: ﴿دَفَعَ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمَ بِبَعْضٍ﴾^(٥) وصككت الحجرَ بالحجر، والأصل دفع بعض الناس بعضاً، وصك الحجر الحجر.

الثالث: الاستعانة، وهي الداخلة على آلة الفعل، نحو «كتبت بالقلم» و«نجرت بالقدر» قيل: ومنه البسمة؛ لأن الفعل لا يتأتى على الوجه الأكمل إلا بها.

الرابع: السببية، نحو: ﴿إِنكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمْ الْغَيْبِ﴾^(٦)، ﴿فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ﴾

= «أتمضون الرسوم ولا تحيا...» وقال المبرد في الكامل ٣٤/١: إن أهل الكوفة هم الذين غيروا الرواية، وصوابها عنده «مررت بالديار...» ولا شاهد فيه على حذف الجار حينئذ. والبيت في ابن عقيل ١٨٨/١ وفي الخزانة ٦٧١/٣. سيتكرر برقم ٨٥٠.

(١) ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُمْ ذَهَبَ اللَّهُ يَبُوتَهُمْ وَرَكَّهُمْ فِي ظُلُمَةٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة ١٧:٢].

(٢) ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَرَهُمْ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة ٢٠:٢].

(٣) ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالذَّهْنِ وَصِهْرٍ لِلْكَافِرِينَ﴾ [المؤمنون ٢٣:٢٠].

(٤) رأيت: جواب إذا في بيت سابق هو:

«إذا السنة الشهباء بالناس أجحفت ونال كرام المال في الجحرة الأكل»

الشهباء والجحرة: السنة الشديدة. أنبت البقل: أخضب الناس. والبيت في شرح الديوان ١١١.

(٥) ﴿وَلَوْ لَا دَفَعَ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمَ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَئِكَنَّ اللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة ٢٥١:٢].

(٦) ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمْ الْغَيْبِ فَتَوَبُّوا إِلَى بَارِيكُمْ...﴾ [البقرة ٥٤:٢].

[العنكبوت: ٤٠] ومنه: لقيت بزيد الأسد، أي بسبب لقائي إياه، وقوله:

١٥٤ - قَدْ سَقَيْتُ آبَاءَهُمْ بِالنَّارِ^(١)

أي أنها بسبب ما وُسِّمَتْ به من أسماء أصحابها يُخْلِى بينها وبين الماء.

الخامس: المصاحبة، نحو: ﴿أَهِيْطْ يَسْلُوْا﴾^(٢) أي معه، ﴿وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ﴾^(٣) الآية.

وقد اختلف في الباء من قوله تعالى: ﴿فَسَيَحْيِيْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾^(٤) ف قيل: للمصاحبة، والحمد مضاف إلى المفعول، أي فسبحه حامداً له، أي نزهه عما لا يليق به، وأثبت له ما يليق به، وقيل: للاستعانة، والحمد مضاف إلى الفاعل، أي سبَّحه بما حمده به نفسه؛ إذ ليس كل تنزيه بمحمود، ألا ترى أن تسبيح المعتزلة^(٥) اقتضى تعطيل كثير من الصفات.

واختلف في «سبحانك اللهم وبحمدك» ف قيل: جملة واحدة على أن الواو زائدة، وقيل: جملتان على أنها عاطفة، ومتعلق الباء محذوف، أي وبحمدك سبحتك، وقال الخطابي^(٦): المعنى وبمعونتك التي هي نعمة توجب عليّ حمدك سبَّحتك، لا بحولي وقوتي، يريد أنه مما أقيم فيه المسبَّب مقام السبب، وقال ابن الشجري في: ﴿فَتَسْتَجِيْبُوْنَ بِحَمْدِهِ﴾^(٧): هو كقولك «أجبت باللبية» أي فتجيبونه بالثناء؛ إذ الحمد: الثناء، أو الباء للمصاحبة متعلقة بحال محذوفة، أي مُعلنين بحمده، والوجهان في: ﴿فَسَيَحْيِيْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾^(٨).

والسادس: الظرفية، نحو: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ﴾^(٩)، ﴿يَجْئِثُهُمْ إِسْحَرٌ﴾^(١٠).

والسابع: البدل، كقول الحماسي:

(١) بعده «والنار قد تشفي من الأوار» ولم نقف على قائله: الأوار: العطش. والمعنى: إذا وردت إبلهم لشرب ورأى أصحابها الماء وسمها عرفوا أصحابها فخلوا بينها وبين الماء تكريماً لهم، فقوله: «سقيت بالنار» أي تركت تشرب بسبب النار التي وسمت بها بأسماء أصحابها ولولا وسمها ما شربت.

(٢) ﴿قِيلَ يَنْبُؤُا أَهِيْطْ يَسْلُوْا مَنَا وَبَرَكَتٍ عَلَيْكَ وَعَلَى أُمُوْا وَمَنْ مَعَكَ وَأُمُّ سَتَمِعُهُمْ ثَمَّ يَسْمَعُوْنَ مَنَا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [هود: ١١: ٤٨].

(٣) ﴿وَإِذَا جَاءَكُمْ مَأْمَنًا وَدَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْتُمُونَ﴾ [المائدة: ٥: ٦١].

(٤) تتمتها: ... وَأَسْتَغْفِرُهُ إِنَّكُمْ كُنْتُمْ قَوَابِلًا ﴿[النصر: ١١٠: ٣].

(٥) طائفة بدأت دينية فقط ثم خاضت في السياسة، وقد نشأت إثر اعتزال واصل بن عطاء (- ١٣١هـ) أستاذه الحسن البصري (- ١١٠هـ) لاختلافهما في بعض المعتقدات ثم صار المعتزلة شيعاً. ومن أعلامهم الجاحظ والتوحيدي والزمخشري.

(٦) أبو سليمان أحمد بن محمد (- ٣٨٨هـ) عالم فقيه محدث، ألف في الحديث وإعجاز القرآن.

(٧) ﴿يَوْمَ يَدْعُوْكُمْ فَتَسْتَجِيْبُوْنَ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء: ١٧: ٥٢].

(٨) تتمتها: ﴿وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ فَأَنْقَضُوا اللَّهُ لَعَلَّكُمْ تُشْكُرُوْنَ﴾ [آل عمران: ٣: ١٢٣].

(٩) ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِبًا إِلَّا عَالِ لُوطٍ نَّجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٥٤: ٣٤].

١٥٥ - فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا شئوا الإغارة فرساناً وركباناً^(١) وانتصاب «الإغارة» على أنه مفعول لأجله.

والثامن: المقابلة، وهي الداخلة على الأعواض، نحو «اشترته بألف» و «كافأت إحسانه بضعف» وقولهم: «هذا بذاك» ومنه: «أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ يَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ»^(٢) وإنما لم نقدرها باء السبية كما قالت المعتزلة وكما قال الجميع في: «لَنْ يَدْخُلَ أَحَدُكُمْ الْجَنَّةَ بِعَمَلِهِ»^(٣) لأن المعطي يعوض قد يعطي مجاناً، وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب، وقد تبين أنه لا تعارض بين الحديث والآية، لاختلاف محملي «الباءين» جمعاً بين الأدلة.

والتاسع: المجاوزة كـ «عن»، فقل: تختص بالسؤال، نحو: «فَسْتَلْ بِهِ خَيْرًا»^(٤) بدليل: «يَسْأَلُونَكَ عَنْ آبَائِكُمْ»^(٥) وقيل: لا تختص به؛ بدليل قوله تعالى: «يَسْأَلُكَ رَبُّكَ عَنْ نَجْمِكَ»^(٦)، «وَيَوْمَ تَشْقَى السَّمَاءُ بِالنِّفَمِ»^(٧) وجعل الزمخشري هذه الباء بمنزلة «شقت السماء» بالشفرة على أن الغمام جعل كالآلة التي يشق بها، قال: ونظيره: «السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ» [المزمل: ١٨] وتأول البصريون: «فَسْتَلْ بِهِ خَيْرًا»^(٨) على أن «الباء» للسبية، وزعموا أنها لا تكون بمعنى عن أصلاً، وفيه بعد، لأنه لا يقتضي قولك: «سألت بسببه» أن المجرور هو المسؤول عنه. العاشر: الاستعلاء، نحو: «مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ يَقْنَطَارِ»^(٩) الآية، بدليل: «هَلْ ءَامَنَكُمُ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا ءَامَنَكُمُ عَلَى أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ» [يوسف: ٦٤] ونحو: «وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ» [المطففين: ٣٠] بدليل: «وَلَا تَكُنْ لَكَرُونًا عَلَيْهِمْ»^(١٠) وقد مضى البحث فيه، وقوله:

(١) البيت لقريط بن أئيف الغنيري وهو في ابن عقيل ٢٠٤/١. قوله: «بهم» أي بدلاً منهم. وقد استشهد ابن هشام ببيتين من القصيدة «الشاهد ١٩».

(٢) «الَّذِينَ نَزَّلْنَاهُمْ الْمَلَكُوتَ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلِّمْ عَلَيْنَا أَدْخُلُوا...» [النحل: ١٦: ٣٢].

(٣) ليست هذه الباء في الصحاح ومسند أحمد. والذي في البخاري «كتاب الرقاق، باب القصد»: لَنْ يَدْخُلَ أَحَدُكُمْ عَمَلَهُ الْجَنَّةَ.

(٤) «الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ فَسْتَلْ بِهِ خَيْرًا» [الفرقان: ٥٩: ٢٥].

(٥) «يَحْسِبُونَ الْأَحْزَابَ لَمْ يَذْهَبُوا وَإِنْ يَأْتِ الْأَحْزَابَ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُوا فِي الْأَحْزَابِ يَسْأَلُونَكَ عَنْ آبَائِكُمْ وَلَوْ كَانُوا فِيكُمْ مَا قَتَلُوا إِلَّا قَلِيلًا» [الأحزاب: ٢٠: ٣٣].

(٦) «يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ...» [الحديد: ٥٧: ١٢].

(٧) تمتها «وَزِيلَ الْمَلَكُوتَ تَزِيلًا» [الفرقان: ٢٥: ٢٥].

(٨) تقدم ذكرها.

(٩) «وَمَنْ أَهْلَ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ يَقْنَطَارِ يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ يَذِيبُكَ لَا يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا...» [آل عمران: ٣: ٧٥].

(١٠) تقدم ذكرها.

١٥٦ - أَرَبْتُ يَبُولُ الثَّعْلِبَانِ بِرَأْسِهِ؟
بدليل تمامه:

لَقَدْ هَانَ مَنْ بَالَتْ عَلَيْهِ الثَّعَالِبُ! (١)

الحادي عشر: التبعض، أثبت ذلك الأصمعي والفارسي والقُتيبي (٢) وابن مالك، قيل:
والكوفيون، وجعلوا منه: ﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ (٣) وقوله:
١٥٧ - شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لَجَجٍ خُضِرَ لَهُنَّ نَشِيجٌ (٤)
وقوله:

١٥٨ - شُرِبَ السَّزِيفُ بِبَرْدِ مَاءِ الْحَشْرِجِ (٥)

قيل: ومنه: ﴿وَأَمْسَحُوا رُءُوسَكُمْ﴾ (٦) والظاهر أن «الباء» فيهن للإلصاق، وقيل: هي في
آية الرضوء للاستعانة، وإن في الكلام حذفاً وقلباً، فإن «مسح» يتعدى إلى المزال عنه بنفسه،
وإلى المزيل بالباء، فالأصل امسحوا رؤوسكم بالماء، ونظيره بيت «الكتاب» (٧):
١٥٩ - كَنُوحٍ رِيَشٍ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحَتْ بِاللُّثَّتَيْنِ عَصْفَ الْإِثْمِدِ (٨)
يقول: إن لثاتك تضربُ إلى سُمرة؛ فكأنك مسحتها بمسحوق الإثمد، فقلب معمولي

(١) قاله راشد بن عبد ربه أو ابن عبد الله كما سماه الرسول إذ كان اسمه الغاوي بن عبد العزى وكان سادناً
لصنم فرأى ثعلباً يبول عليه فقال: والله لا يضر ولا ينفع ولا يعطي ولا يمنع، وأنشد البيت والتحقيق
برسول الله. وانظر السيوطي ١٠٩.

(٢) أي ابن قتيبة، وقد أجاز في الآية التالية أن تكون «الباء» فيها زائدة أو للتبعض بمعنى «من». تأويل مشكل
القرآن ص ١٩٣ و ٤٣٠.

(٣) تتمتها ﴿يَجْرُونَكَ تَفِيحًا﴾ [الإنسان ٦: ٧٦].

(٤) هو لأبي ذؤيب الهذلي يصف سحياً والرواية في ديوان الهذليين ٥١/١.

تروت بماء البحر ثم تنصبت على حبشيات لهن نشيج
والنشيج: المر السريع مع الصوت. وقوله: «متى لجج» أي من لجج، وهي لغة هذيل. سيتكرر برقم ١٧٥
و ٦٢٨.

(٥) صدره «فلثمت فهاها آخذاً بقرونها» وهو منسوب لعدد من الشعراء منهم جميل بثينة، وعمر بن أبي ربيعة،
وعبيد بن أوس. وانظره مع نسبه في ديوان جميل ٤٢. والنزيف: العطشان. والحشرج: النقرة في الجبل
يجتمع فيها الماء.

(٦) تقدم ذكرها.

(٧) قائله خفاف بن ندبة. كنوح: أصله كنواحي وهي الأطراف ولكنه حذف الياء للضرورة. وهو من شواهد
سبويه ٩/١ و«الكتاب» لسبويه أقدم ما وصل إلينا في النحو. كان المبرد يشبهه بالبحر تعظيماً واستصعاباً.
شرحه الأخفش والسيوافي والرماني وغيرهم.

مسخ، وقيل في شرب: إنه ضمن معنى: روين، ويصح ذلك في: ﴿يَتَرَبَّ بِهَا﴾^(١) ونحوه، وقال الزمخشري في: ﴿يَتَرَبَّ بِهَا﴾: المعنى يشرب بها الخمر كما تقول: «شربت الماء بالعسل».

الثاني عشر: القسم، وهو^(٢) أصل أحرّفه؛ ولذلك خضت بجواز ذكر الفعل معها نحو «أقسم بالله لتفعلن» ودخولها على الضمير نحو «بك لأفعلن» واستعمالها في القسم الاستعطا في نحو «بالله هل قام زيد» أي أسألك بالله مستحلفاً.

الثالث عشر: الغاية، نحو: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾^(٣) أي إليّ، وقيل: ضمن أحسن معنى لطف.

الرابع عشر: التوكيد، وهي الزائدة، وزيادتها في ستة مواضع:

أحدها: الفاعل، وزيادتها فيه: واجبة، وغالبة، وضرورة.

فالواجبة في نحو: «أحسن بزيد» في قول الجمهور: إن الأصل أحسن زيد بمعنى صار ذا حسن، ثم غيرت صيغة الخبر إلى الطلب، وزيدت «الباء» إصلاحاً للفظ، وأما إذا قيل: بأنه أمر لفظاً ومعنى وإن فيه ضمير المخاطب مستتراً فالباء معدية مثلها في «أمر بزيد».

والغالبة في فاعل كفى، نحو: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾^(٤) وقال الزجاج: دخلت لتضمن «كفى» معنى «اكتف» وهو من الحسن بمكان، ويصححه قولهم: «اتقى الله امرؤ فعل خيراً يُتَبَّ عليه» أي ليتق وليفعل، بدليل جزم «يُتَبَّ» ويوجه قولهم: «كفى بهند» بترك التاء، فإن احتج بالفاصل فهو مجوز لا موجب، بدليل: ﴿وَمَا تَسْفُطُ مِنْ وَرَقَةٍ﴾^(٥) ﴿وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَةٍ﴾^(٦) فإن عورض بقولك: «أحسن بهند» فالتاء لا تلحق صيغ الأمر، وإن كان معناها الخبر، وقال ابن السراج: الفاعل ضمير الاكتفاء، وصحة قوله: موقوفة على جواز تعلق الجار بضمير المصدر، وهو قول الفارسي والرماني أجازا «مُروري بزيد حسن» وهو بعمره قبيح» وأجاز

(١) تقدمت.

(٢) وهو: أي حرف الباء.

(٣) ﴿... وَقَالَ يَتَكَلَّمُ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلْتُ رِيَّ حَقًّا وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ وَجَاءَ بِكُمْ مِنَ الْبَدْوِ مِنْ بَعْدِ أَنْ نَزَغَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي إِنَّ رِيَّ لَطِيفٌ لِمَا يَشَاءُ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ [يوسف ١٠٠: ١٢].

(٤) ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدُ عِلْمِ الْكِتَابِ﴾ [الرعد ٤٣: ١٣].

(٥) ﴿وَعِنْدُ مَتَابِعِ الْعَذَابِ لَا يَمْلِكُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْفُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [الأنعام ٥٩: ٦].

(٦) ﴿إِنَّهُ يُرِيدُ عِلْمَ السَّاعَةِ وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَةٍ مِنْ أَكْمَامِهَا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا يَعْلَمُ...﴾ [فصلت ٤٧: ٤١].

الكوفيون إعماله في الظرف وغيره، ومنع جمهور البصريين إعماله مطلقاً، قالوا: ومن مجيء فاعل كفى هذه مجرداً عن الباء قول سحيم^(١):

١٦٠ - كفى الشَّيْبُ والإسلامُ للمرء ناهياً

ووجه ذلك - على ما اخترناه - أنه لم يستعمل كفى هنا بمعنى اكتف.

ولا تزداد الباء في فاعل «كفى» التي بمعنى: أجزأ وأغنى، ولا التي بمعنى وقى، والأولى متعدية لواحد كقوله:

١٦١ - قَلِيلٌ مِنْكَ يَكْفِينِي، وَلَكِنْ قَلِيلَكَ لَا يُقَالُ لَهُ قَلِيلٌ^(٢)

والثانية: متعدية لاثنتين كقوله تعالى: ﴿وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ﴾^(٣)، ﴿سَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧] ووقع في شعر المتنبي زيادة الباء في فاعل كفى المتعدية لواحد، قال:

١٦٢ - كَفَى ثُعْلًا فخرًا بِأَنَّكَ مِنْهُمْ وَدَهْرًا لَأَنْ أَمْسَيْتَ مِنْ أَهْلِهِ أَهْلٌ^(٤)

ولم أر من انتقد عليه ذلك؛ فهذا إما لسهو عن شرط الزيادة، أو لجعلهم هذه الزيادة من قبيل الضرورة كما سيأتي، أو لتقدير الفاعل غير مجرور بالباء، وثعل: رهط الممدوح وهم بطن من طيء، وصرفه للضرورة إذ فيه العدل والعلمية كعمر، ودهر: مرفوع عند ابن جني بتقدير وليفخر دهر، وأهل: صفة له بمعنى مستحق، واللام متعلقة بأهل، وجوز ابن الشجري في دهر ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون مبتدأ حذف خبره، أي يقتصر بك، وصح الابتداء بالنكرة لأنه قد وصف بـ«أهل»، والثاني: كونه معطوفاً على فاعل كفى، أي إنهم فخروا بكونه منهم وفخروا بزمانه لنضارة أيامه، وهذا وجه لا حذف فيه، والثالث: أن تجره بعد أن ترفع فخراً، على تقدير كونه فاعل كفى والباء متعلقة بـ«فخر»، لا زائدة، وحيث تجر الدهر بالعطف، وتقدر أهلاً خبراً لـ«هو» محذوفاً. وزعم المعري^(٥) أن الصواب نصب دهر بالعطف على ثعلا، أي وكفى دهرأ هو أهل لأن أُمسيت من أهله أنه أهل لكونك من أهله، ولا يخفى ما فيه من التعسف، وشرحه أنه عطف على المفعول المتقدم، وهو ثعلا، والفاعل المتأخر وهو «أنتك منهم» منصوباً ومرفوعاً

(١) هو عبد لبني الحسحاس (٣٥٥هـ) قتله سيده لتغزله بنساء القوم. وصدر البيت «عميرة ودع إن تجهزت غادياً» وهو في ديوانه ١٦ وسيبويه ٣٠٨/٢.

(٢) لم نقف على قائله وقد أهمله السيوطي. سيمكرر برقم ١١٣٥.

(٣) ﴿وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَأْلُوا خَيْرًا وَكَفَى...﴾ [الأحزاب ٣٣: ٢٥].

(٤) تركه السيوطي في شرحه والمتنبي مولد «قتل ٣٥٤هـ» لا يحتج بشعره. والبيت في شرح الديوان ١٣٦/٢.

(٥) أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعري التنوخي (٤٤٩هـ) شاعر فيلسوف حكيم عالم في الأدب واللغة وعلومها. له مؤلفات كثيرة منها: لزوم ما لا يلزم، وسقط الزند، ورسالة الغفران، والفصول والغايات.

وهما دهرأ وأن ومعمولاها وما تعلق بخبرها، ثم حذف المرفوع المعطوف اكتفاء بدلالة المعنى، وزعم الزبيعي^(١) أن النصب بالعطف على اسم «أن»، وأن «أهل» عطف على خبرها، ولا معنى للبيت على تقديره.

والضرورة^(٢) كقوله:

١٦٣ - أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بْنُ زِيَادٍ^(٣)
وقوله:

١٦٤ - مَهْمَالِي اللَّيْلَةِ مَهْمَالِيهِ أَوْدى بِنَعْلِيَّ وَسِرْبَالِيهِ^(٤)
وقال ابن الضائع في الأول: إن الباء متعلقة بـ«تنمي»، وإن فاعل يأتي مضمراً، فالمسألة من باب الإعمال.

وقال ابن الحاجب في الثاني: «الباء» معدية كما تقول: «ذهب بنعلي» ولم يتعرض لشرح الفاعل، وعلام يعود إذا قدر ضميراً في «أودى»؟ ويصح أن يكون التقدير: أودى هو، أي مُودٍ، أي ذهب ذاهب، كما جاء في الحديث «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن»^(٥) أي ولا يشرب هو، أي الشارب؛ إذ ليس المراد ولا يشرب الزاني. والثاني: مما تزداد فيه الباء: المفعول، نحو: «وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ»^(٦)، «وَهَرَى إِلَيْكَ يَدِيكَ النَّحْلَةَ»^(٧)، «فَلْيَمْدُدْ سَبَبٌ إِلَى السَّمَاءِ»^(٨)، «وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَكَامِ»^(٩)، «فَطَفِقَ

(١) علي بن عيسى (٤٢٠هـ) عالم أخذ عن السيرافي والفارسي. برع في العربية وله: شرح الإيضاح للفارسي، والبدیع في النحو، وغيرهما.

(٢) انظر قوله: «أحدها...» تقدم منذ قليل.

(٣) من أبيات لقيس بن زهير تجدها مع قصتها في شرح الشواهد للسيوطي ١١٣. وتنمي أي تبلغ. واللبون جماعة الإبل ذات اللبن وهو في سيبويه ٥٩/٢ والخزانة ٥٣٤/٣ وسر صناعة الإعراب ٨٨. سيتركز برقم ٧١٥.

(٤) البيت مع الشاهد ٦٩١ من قطعة واحدة لعمر بن ملقط وهو في الخزانة ٦٣١/٣. والشاهد فيه زيادة الباء في فاعل أودى وهو: بنعلي. ولابن هشام رأي في «مهما» سيذكره عند تكرار الشاهد برقم ٦١٨.

(٥) صحيح مسلم: كتاب الإيمان.

(٦) «وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ» [البقرة ٢: ١٩٥].

(٧) تتمتها «سَقَطَ عَلَيْكَ رُطْبًا حَبِيبًا» [مريم ١٩: ٢٥].

(٨) «مَنْ كَانَ يَطْلُبُ أَنْ لَنْ يَصْرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ سَبَبٌ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُدْهِنُ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ» [الحج ٢٢: ١٥].

(٩) «إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالسَّجِدِ الْكَرَّارِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَنَافِ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَكَامِ يَطْلُبْ نُزُوقَهُ مِنْ عَذَابِ السَّعِيرِ» [الحج ٢٢: ٢٥].

مَسَطًا بِالسُّوقِ ﴿ص: ٣٣﴾ أي يمسح السوق مسحاً، ويجوز أن يكون صفة، أي: مسحاً واقعاً بالسوق وقوله:

١٦٥ - نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَنَرْجُو بِالْفَرْجِ^(١)

الشاهد في الثانية، فأما الأولى فللاستعانة، وقوله:

١٦٦ - سُودَ الْمُحَاجِرِ لَا يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ^(٢)

وقيل: ضمن «تلقوا» معنى تفضوا، ويريد معنى «يهم»، ونرجو معنى نطمع، ويقرأن معنى «يرقن ويتبركن»، وأنه يقال: «قرأت بالسورة» على هذا المعنى، ولا يقال: قرأت بكتابك لقوات معنى التبرك فيه، قاله السهيلي، وقيل: المراد لا تُلْقُوا أَنْفُسَكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ بِأَيْدِيكُمْ، فحذف المفعول به، والباء للآلة كما في قولك: «كتب بالقلم» أو المراد بسبب أيديكم كما يقال: لا تُفْسِدْ أَمْرَكَ بِرَأْيِكَ.

وكثر زيادتها في مفعول «عرفت» ونحوه، وقُلْتُ في مفعول ما يتعدى إلى اثنين كقولك:

١٦٧ - تَبَلَّتْ فُؤَادُكَ فِي الْمَنَامِ خَرِيدَةً تَسْقِي الضَّجِيعَ بِبَارِدِ بَسَامٍ^(٣)

وقد زيدت في مفعول كفى المتعدية لواحد، ومنه الحديث^(٤) «كفى بالمرء إنمأ أن يحدث بكل ما سمع».

وقوله:

١٦٨ - فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرُنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِبَانًا^(٥)

وقيل: إنما هي في البيت زائدة في الفاعل، وحب: بدل اشتغال على المحل، وقال المتنبي:

(١) قبله: «نحن بنو جعدة أرباب الفلج. نحن منعنا سيله حتى اعتلج» وقائله النابغة الجعدي، ديوانه ٢١٥ والخزانة ١٥٩/٤. ومعجم البكري ١٠٢٩ والفلج الماء الجاري، وهو في هذا الرجز موضع لبني جعدة ولعله المسمى اليوم بالأفلاج. والشاهد فيه زيادة الباء في المفعول به، وقيل: ضمن نرجو معنى نطمع فتعدى بالباء.

(٢) تقدم برقم ٣١ وسيكرر برقم ١١٣٦.

(٣) قائله حسان بن ثابت «الديوان ٢١٤» والشاهد فيه دخول الباء على المفعول الثاني.

(٤) سنن أبي داود ٢٩٨/٤. والرواية في مقدمة صحيح مسلم «كفى بالمرء كذباً...».

(٥) نسب هذا البيت إلى حسان وليس في ديوانه وإلى كعب بن مالك وحفيده بشير بن عبد الرحمن وعبد الله بن رواحة والبيت في سيبويه ٢٦٩/١ والسيوطي ١١٦ والخزانة ٥٤٥/٢. سيكرر برقم ٦٠٧ و٦١١.

١٦٩ - كفى بجسمي تحولاً أنسي رجلٌ لولا مخاطبتي إياك لم ترني^(١)
والثالث: المبتدأ، وذلك في قولهم: «بحسبك درهم» و: «خرجت فإذا بزيد» و: «كيف بك إذا كان كذا» ومنه عند سيويه: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٦] وقال أبو الحسن: بأيكم متعلق باستقرار محذوف مخبر به عن المفتون، ثم اختلف: فقليل: المفتون مصدر بمعنى الفتنة، وقيل: الباء ظرفية، أي: في أي طائفة منكم المفتون.

تفصيله: من الغريب أنها زيدت فيما أصله المبتدأ وهو اسم ليس، بشرط أن يتأخر إلى موضع الخبر كقراءة بعضهم: ﴿لَيْسَ إِلَهٌ أَنْ تُولُوا﴾^(٢) بنصب البر، وقوله:

١٧٠ - ليس عجيباً بأن الفتى يُصاب ببعض الذي في يديه^(٣)
والرابع^(٤): الخبر، وهو ضربان: غير موجب فينقاس نحو «ليس زيد بقائم»، ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ﴾^(٥) وقولهم: «لا خير بخير بعده النار» إذا لم تحمل على الظرفية، وموجب فيتوقف على السماع، وهو قول الأخفش ومن تابعه، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَنْتَهِ بِئِلَٰهَا﴾^(٦) وقول الحماسي:

١٧١ - ومنعكها بشيء يُستطاع^(٧)

والأولى تعليق: ﴿يَنْتَهِ بِئِلَٰهَا﴾ باستقرار محذوف هو الخبر، وبشيء ب«منعكها» والمعنى ومنعكها بشيء ما يستطاع، وقال ابن مالك في: «بحسبك زيد» إن زيدا مبتدأ مؤخر لأنه معرفة وحسيك تكرة.

والخامس: الحال المنفي عاملها كقوله:

١٧٢ - فما رجعت بخائب ركباً حكيم بن المسيب منتهاهما^(٨)

(١) هو للتمثيل لا للاحتجاج شأن أبيات المتنبي. وقد أهمله السيوطي. وهو في شرح الديوان ٢/٤٣٤. سيكرر برقم ١١٢٥.

(٢) ﴿لَيْسَ إِلَهٌ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ فِى الشَّرْقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ إِلَهَ مَنْ أَمَّنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ الْمَلَكُةُ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ﴾... [البقرة: ١٧٧].

(٣) البيت لمحمود بن حسن الوراق وذكره هنا للتمثيل لا للاستشهاد لأن قائله مولد «مات نحو ٢٢٥هـ» والبيت في البيان والتبيين ٣/١٩٧ والكامل ٥٢١ والفوات ٢/٥٦٢.

(٤) من المواضع الستة لزيادة الباء.

(٥) تمتها ﴿عَمَّا تَمَلُّونَ﴾ [البقرة: ٧٤: ٢ و ٨٥ و ١٤٠].

(٦) ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَنْتَهِ بِئِلَٰهَا وَرَفْعُهَا ذَلَّةٌ...﴾ [يونس: ٢٧].

(٧) صدره «فلا تطمع، أبيت اللعن، فيها» والبيت للقحيف العجلي أو لرجل من تميم سأله بعض الملوك فرساً له فقال ذلك. وهو في الخزائن ٢/٤١٣ والشاهد فيه دخول الباء الزائدة على الخبر.

(٨) للقحيف العجلي، الخزائن ٤/٢٤٩. وهو مع الشاهد ٢٤٦ من قطعة واحدة. وابن المسيب أحد بني قشير.

وقوله:

١٧٣ - فما انبعث بمزؤود ولا وكل^(١)

ذكر ذلك ابن مالك، وخالفه أبو حيان، وخرج البيتين على أن التقدير بحاجة خائبة، وبشخص مزؤود أي مذعور، ويريد بالمزؤود نفسه، على حد قولهم: «رأيت منه أسداً» وهذا التخريج ظاهر في البيت الأول دون الثاني، لأن صفات الذم إذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينتف أصلها؛ ولهذا قيل في: «وَمَا رَبُّكَ بِظَلَمٍ لِلْعَمِيدِ» [فصل: ٤٦]: إن فعلاً ليس للمبالغة بل للنسب كقوله:

١٧٤ - وليس بذئ سيفٍ وليس بنبال^(٢)

أي وما ربك بذئ ظلم [لأن الله تعالى لا يظلم الناس شيئاً]^(٣)؛ ولا يقال: لقيت منه أسداً أو بحراً أو نحو ذلك إلا عند قصد المبالغة في الوصف بالإقدام أو الكرم.

والسادس: التوكيد بالنفس والعين، وجعل منه بعضهم قوله تعالى: ﴿يَرِيعُونَ بِنُفْسِهِنَّ﴾^(٤) وفيه نظر؛ إذ حق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس أو بالعين أن يؤكد أولاً بالمتنقل نحو «قمتم أنتم أنفسكم» ولأن التوكيد هنا ضائع؛ إذ المأمورات بالتربص لا يذهب الوهم إلى أن المأمور غيرهن، بخلاف قولك: «زارني الخليفة نفسه» وإنما ذكر الأنفس هنا لزيادة البعث على التربص؛ لإشعاره بما يستكفن منه من طموح أنفسهن إلى الرجال.

تنبيه: مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أن أحرف الجزم وأحرف النصف كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلاً يقبله اللفظ، كما قيل في: «وَلَا أُصَلِّتُكُمْ فِي جُدُوعِ الْخَلِّ» [طه: ٧١]: إن «في» ليست بمعنى على، ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء، وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، كما ضمن بعضهم شربن في قوله:

١٧٥ - شربن بماء البحر.....

معنى روين، وأحسن في: «وَقَدْ أَحْسَنَ بِي»^(٥) معنى لطف، وإما على شذوذ إنابة كلمة

(١) صدره «كائن دعيت إلى بأساء داهمة» ولم تقف على قائله.

(٢) صدره «وليس بذئ رمح فيطعنني به» وهو لامرئ القيس، ديوانه ١٦٢ وسبويه ٩١/٢ وهو مع الشاهد ٢٢١ و٣٠٦ و٣١٥ و٣٩٩ و٤٥٧ من قطعة واحدة.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطتين وقد نقلناه من حاشية الدسوقي.

(٤) «وَالطَّلَلْتُ يَرِيعُونَ بِنُفْسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ...» [البقرة: ٢٢٨].

(٥) تقدم برقم ١٥٧ وسيكرر برقم ٦٢٨. (٦) سبق ذكرها.

عن أخرى، وهذا الأخير هو مجمل الباب كله عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين، ولا يجعلون ذلك شاذاً، ومذهبهم أقل تعسفاً.

بَجَلْ: على وجهين حرف بمعنى نعم، واسم، وهي على وجهين: اسم فعل بمعنى يكفي، واسم مُرادف لحسب، ويقال على الأول: «بجَلني» وهو نادر، وعلى الثاني: «بجَلِي» قال:

١٧٦ - ألا بجَلِي من ذا الشَّرَابِ ألا بجَلْ^(١)

بَلْ: حرف إضراب، فإن تلاها جملة كان معنى الإضراب إما الإبطال نحو: «وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ» [الأنبياء: ٢٦] أي بل هم عباد، ونحو: «أَمْ يَقُولُونَ بِهِ حِجَّةٌ بَلْ جَاءَهُمُ بِالْحَقِّ»^(٢) وإما الانتقال من غرض إلى آخر، ووهم ابن مالك إذ زعم في شرح كافيته^(٣) أنها لا تقع في التنزيل إلا على هذا الوجه، ومثاله: «قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى»^(٤) وَذَكَرَ أَسَدُ رَبِّهِ فَصْلًا^(٥) بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا [الأنبياء: ١٤-١٦] ونحو: «وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُوَ لَا يُظْلَمُونَ * بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ»^(٦) وهي في ذلك كله حرف ابتداء، لا عاطفة، على الصحيح، ومن دخولها على الجملة قوله:

١٧٧ - بَلْ بَلَدٌ مَلَأَ الْفَجَاجَ قَتْمَةً^(٧)

إذ التقدير بل رب موصوف بهذا الوصف قطعته، ووهم بعضهم فزعم أنها تستعمل جارة. وإن تلاها مفرد فهي عاطفة، ثم إن تقدمها أمر أو إيجاب كـ «اضرب زيداً بل عمرواً»، و«قام زيد بل عمرو» فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه؛ فلا يحكم عليه بشيء، وإثبات الحكم لما بعدها، وإن تقدمها نفي أو نهي فهي لتقرير ما قبلها على حالته، وجعل ضده لما بعده، نحو «ما قام زيد بل عمرو»، و«لا يقيم زيد بل عمرو» وأجاز المبرد وعبد الوارث^(٦) أن تكون ناقلة معنى النفي والنهي إلى ما بعدها وعلى قولهما فيصبح: «ما زيد قائماً بل قاعداً»، وبل

(١) صدره «ألا إنني أشريت أسود حالكاً» والبيت لطرفة بن العبد «واسمه عمرو» وهو في ديوانه ص ٧٥. أراد بالأسود الحال: كأس المنية أو السم.

(٢) تتمها «وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ» [المؤمنون ٢٣: ٧٠].

(٣) الكافية الشافية أرجوزة في النحو والصرف لابن مالك في ٢٧٩٤ بيتاً. وليست الألفية المشهورة سوى «خلاصة» للكافية. وقد شرح ابن مالك كافيته نثراً باسم «الوافية».

(٤) «... فِي غَمْرَةٍ مِّنْ هَٰذَا وَلَهُمْ أَعْمَلٌ مِّنْ دُونِ ذَٰلِكَ هُمْ لَهَا عَاثِلُونَ» [المؤمنون ٢٣: ٦٢ و٦٣].

(٥) بعده «لا يشتري كنانته وجهه» وهو رجز لرؤبة. القتم: الغبار. والجهرم: بسط من شعر. ابن عقيل ١/ ٢٤٥.

(٦) لعله أبو المكارم عبد الوارث بن عبد المنعم، عالم في النحو واللغة والأدب أخذ عن أبي العلاء المعري.

قاعده ويختلف المعنى، ومنع الكوفيون أن يُعطفَ بها بعد غير النفي وشبهه، قال هشام: محال «ضربت زيداً بل إياك» اه، ومنعهم ذلك مع سعة روايتهم دليل على قلته.

وتزاد قبلها «لا» لتوكيد الإضراب، بعد الإيجاب كقوله:

١٧٨ - وجهك البدر، لا، بل الشمس لو لم يُقَضَّ للشمس كسفة أو أقول^(١)

ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي، ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفي، وليس بشيء، لقوله:

١٧٩ - وما هجرتك، لا، بل زادني شغفاً هجر ويعد تراخي لا إلى أجل^(٢)

بلى: حرف جواب أصلي الألف، وقال جماعة: الأصل بل، والألف زائدة، وبعض هؤلاء يقول: إنها للتأنيث؛ بدليل إمالتها، وتختص بالنفي، وتفيد إبطاله، سواء كان مجرداً نحو: «زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بل يبعثون»^(٣) أم مقروناً بالاستفهام، حقيقة كان نحو: «أليس زيد بقائم» فيقول: بلى، أو تزيخياً نحو: «أم يحسبون أننا لا نسمع سرهم ونجوتهم بل»^(٤)، «أينسب الإنسان أن يجمع عظامه»^(٥) بل»^(٦) أو تقريرياً نحو: «ألم يأتكم نذير قالوا بل»^(٧)، «ألمست برئكم قالوا بل»^(٨) أجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده ب «بلى»، ولذلك قال ابن عباس وغيره: لو قالوا: «نعم» لكفروا، ووجهه أن «نعم» تصديق للمخبر بنفي أو إيجاب، ولذلك قال جماعة من الفقهاء: لو قال: «أليس لي عليك ألف» فقال: «بلى» لزمته، ولو قال: «نعم» لم تلزمه، وقال آخرون: تلزمه فيهما، وجروا في ذلك على مقتضى العرف لا اللغة. ونازع السهيلي وغيره في المحكي عن ابن عباس وغيره في الآية مستمسكين بأن الاستفهام التقريري خبر موجب، ولذلك امتنع سيبويه من جعل «أم» متصلة في قوله تعالى: «أفلا

(١) لم نقف على قائله، ولعله من المتأخرين.

(٢) لم نقف على قائله، وهو في شواهد السيوطي ١٢٠.

(٣) تتمتها «لَيُبْعَثَنَّ ثُمَّ لِلنَّارِ يَا عِلْمُ وَوَلَاكَ عَلَى اللَّهِ نَذِيرٌ» [التغابن ٦٤: ٧].

(٤) تتمتها «وَوَسَّلْنَا لَهُمُ يَكْتُمُونَ» [الزخرف ٤٣: ٨٠].

(٥) تتمتها «قَدِيرِينَ عَلَى أَنْ تُسَوَّى بَنَاتُهُ» [القيامة ٧٥: ٣ و ٤].

(٦) «كَأَدَّ تَمَرٌ مِنْ الْقَيْظِ كَمَا أَنَّى فِيهَا فَوْجٌ سَأَلْتُمْ خَزَنَتَهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ» قالوا بل قد جاءنا نذير فكذبنا وقلنا ما نزل الله من شيء إن أنشد إلا في ضلال كبير [الملك ٦٧: ٨ و ٩].

(٧) «وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ» [الأعراف ٧: ١٧٢].

(٨) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب (هـ ٦٨) صحابي جليل عالم في الفقه والعربية والأنساب وأيام العرب.

تُبْصِرُونَ ﴿٥١﴾ أَمْ أَنَا خَيْرٌ ﴿١﴾ لأنها لا تقع بعد الإيجاب، وإذا ثبت أنه إيجاب فنعم بعد الإيجاب تصديق له، انتهى.

ويشكل عليهم أن «بلى» لا يُجاب بها الإيجاب، وذلك متفق عليه، ولكن وقع في كتب الحديث ما يقتضي أنها يجاب بها الاستفهام المجزئ؛ ففي صحيح البخاري ^(٢) في كتاب الإيمان أنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه: «أترضون أن تكونوا رُبع أهل الجنة؟» قالوا: بلى. وفي صحيح مسلم ^(٣) في كتاب الهبة «أيسرك أن يكونوا لك في البر سواء؟ قال: بلى، قال: فلا إذن» وفيه أيضاً أنه قال: «أنت الذي لقيتني بمكة؟ فقال له المجيب: بلى» وليس لهؤلاء أن يحتجوا بذلك؛ لأنه قليل فلا يخرج عليه التنزيل.

واعلم أن تسمية الاستفهام في الآية تقريراً عبارة جماعة، ومرادهم أنه تقرير بما بعد النفي كما مر في صدر الكتاب، وفي الموضوع بحث أوسع من هذا في باب النون.

بيد: ويقال: بيد، بالميم، وهو اسم ملازم للإضافة إلى «أن» وصلتها، وله معنيان:

أحدهما: غير، إلا أنه لا يقع مرفوعاً ولا مجروراً، بل منصوباً، ولا يقع صفة ولا استثناء متصلاً، وإنما يستثنى به في الانقطاع خاصة، ومنه الحديث: «نحن الآخرون السابقون [يوم القيامة]»، بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا ^(٤) وفي مسند الشافعي ^(٥) رضي الله عنه «بائد أنهم» وفي الصحاح ^(٦) «بيد بمعنى غير، يقال: إنه كثير المال، بيد أنه بخيل» اهـ، وفي المحكم ^(٧) أن

(١) «وَكَاذِبٌ فَرِيعُونَ فِي قَوْلِهِمْ، قَالَ يَنْفَوِرُ إِلَيْ مُلْكٍ يَمْرُؤَ وَهَذَا الْأَنْهَرُ نَحْرِي مِنْ تَحْتِ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٥١﴾ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ» [الزخرف ٥١: ٥٢] واستشهد بها سيويه في الكتاب ٤٨٤/١.

(٢) محمد بن إسماعيل (٢٥٦هـ) له كتب أشهرها «الجامع الصحيح» أوثق كتب الحديث النبوي. ورواية الحديث في صحيحه (باب كيف الحشر) وصحيح مسلم (كتاب الإيمان): «أترضون... قلنا: نعم» وجاء في فتح الباري ٣٠٩/١ قوله: «وفي رواية يوسف: قالوا: بلى». وللحديث في مسند أحمد روايتان أولاهما: «قلنا نعم» الحديث ٣٦٦١، والثانية: «ألم ترضوا... قلنا: بلى» الحديث ٤٢٥١.

(٣) مسلم بن الحجاج القشيري (٢٦١هـ) أشهر كتبه «الجامع الصحيح» وقد شرحه كثيرون. والحديث فيه (في كتاب الهبات) ولكن ابن ماجه رواه في ٧٩٥/٢: «أليس يسرك...» ولا شاهد فيه على هذه الرواية، وهذا الحديث والذي قبله في الخزانة ٤٨٥/٤.

(٤) صحيح مسلم ٧/٣ كتاب الجمعة، وصحيح البخاري ١٧٧/٤ باب المناقب وما بين المعقوفين منهما.

(٥) أبو عبد الله محمد بن إدريس (٢٠٤هـ) أحد أربعة أئمة برعوا في الفقه وسادت مذاهبهم وكان عالماً ثقة في اللغة والأدب أيضاً.

(٦) يعني معجم الصحاح للجوهري.

(٧) معجم لغوي، لابن سيدة علي بن إسماعيل (٤٥٨هـ) صاحب المخصص. صدرت خمسة أجزاء منه في مصر.

هذا المثال حكاه ابن السكيت^(١)، وأن بعضهم فسّرها فيه بمعنى على، وأن تفسيرها بغير أعلى.

والثاني: أن تكون بمعنى من أجل، ومنه الحديث «أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش، واسترضعت في بني سعد بن بكر»^(٢) وقال ابن مالك وغيره: إنها هنا بمعنى غير، على حد قوله:

١٨٠ - ولا عيبَ فيهم غير أن سيوفهم بهنّ فلول من قراع الكتائب^(٣)
وأشد أبو عبيدة على مجيئها بمعنى من أجل قوله:

١٨١ - عمدأ فعلت ذاك بيد أني أخاف إن هلكت أن تُرنّي^(٤)
وقوله تُرنّي: من الرنين، وهو الصوت.

بَلَّة: على ثلاثة أوجه: اسم لـ «دغ» ومصدر بمعنى الترك، واسم مُرادف لـ «كيف»، وما بعدها منصوب على الأول، ومخفوض على الثاني، ومرفوع على الثالث، وفتحها بناءً على الأول والثالث، وإعراب على الثاني، وقد روي بالأوجه الثلاثة قوله يصف السيوف:

١٨٢ - تذرّ الجماجم ضاحياً هاماتها بلة الأكف كائها لم تُخلق^(٥)
وإنكار أبي علي أن يرتفع ما بعدها مردودٌ بحكاية أبي الحسن وقطرب له، وإذا قيل: «بلة الزيدين، أو المسلمين، أو أحمد، أو الهنديات» احتملت المصدرية واسم الفعل.

ومن الغريب أن في البخاري في تفسير ألم السجدة: يقول الله تعالى: «أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر ذُخراً من بَلِّه ما اطلعتم عليه»^(٦).

(١) أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (- ٢٤٤هـ) من أئمة اللغة والأدب. أذب أولاد المتوكل. وضع كتباً منها: إصلاح المنطق، والأضداد. وشرح عدداً من دواوين الشعراء.

(٢) ليس في كتب الصحاح، وفي المقاصد الحسنة ٩٥ وكشف الخفاء ٢٠٠/١ والنشر ٢٢٠/١ أن معناه صحيح ولكن لا أصل له.

(٣) هو من مشهور شعر النابغة الذبياني وهو مع الشاهد ٥٩٨ من قطعة واحدة «الديوان ١٥» وانظره في سيبويه ٣٦٧/١ وفي الخزانة ٩/٢.

(٤) لم يسم قائل البيتين، وفي الصحاح «مادة رن»: إخال إن هلكت لا ترني. وفي اللسان: أخاف إن هلكت لم ترني.

(٥) البيت لكعب بن مالك الصحابي من قصيدة قالها يوم الخندق. انظر السيوطي ١٢٢. والضمير يعود على - السيوف - الواردة في بيت سابق.

(٦) صحيح البخاري (كتاب بدء الخلق) والرواية فيه «بلة»، وفي هامشه أن في بعض النسخ «من بلة».

واستعملت معربة مجرورة بمن خارجة عن المعاني الثلاثة، وفَسَّرَها بعضهم بغير، وهو ظاهر، وبهذا يتقوَّى من يعلِّمها في ألفاظ الاستثناء.

حرف التاء

التاء المفردة: محرّكة في أوائل الأسماء، ومحرّكة في أواخرها، ومحرّكة في أواخر الأفعال، ومسكنة في أواخرها.

فالمحرّكة في أوائل الأسماء حرف جر معناه القسم، وتختص بالتعجب وباسم الله تعالى، وربما قالوا: «تَرَبِّي» و«تَرَبُّ الكعبة» و«تَالرَّحْمَنِ» قال الزمخشري في «وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ»^(١): الباء أصل حروف القسم، والواو بدل منها، والتاء بدل من الواو، وفيها زيادة معنى التعجب، كأنه تعجب من تسهيل الكيد على يده وتأتيه مع عتوّ نمrod وقهره، اهـ.

والمحرّكة في أواخرها حرف خطاب نحو: أَنْتَ وَأَنْتِ.

والمحرّكة في أواخر الأفعال ضمير نحو: قَمْتُ وَقَمْتَ وَقَمْتُ، ووهم ابن خروف فقال في قولهم في النسب «كُنْتِي»^(٢): إن «التاء» هنا علامة كـ «الواو» في «أَكْلُونِي البراغيث» ولم يثبت في كلامهم أن هذه التاء تكون علامة.

ومن غريب أمر التاء الاسمية أنها جردت عن الخطاب، والتزم فيها لفظ التذكير والإفراد في «أَرَأَيْتُكُمْ» و«أَرَأَيْتُكُمْ» و«أَرَأَيْتُكَ» و«أَرَأَيْتُكَ» و«أَرَأَيْتُكَ»^(٣) إذ لو قالوا: «أَرَأَيْتُمَا كُما» جمعوا بين خطابين، وإذا امتنعوا من اجتماعهما في «يا غلامكم» فلم يقولوه كما قالوا: «يا غلامنا» و«يا غلامهم» - مع أن الغلام طارئ عليه الخطاب بسبب النداء، وأنه خطاب لاثنتين لا لواحد؛ فهذا أجدر؛ وإنما جاز «واغلامكم» لأن المندوب ليس بمخاطب في الحقيقة، ويأتي تمام القول في: «أَرَأَيْتُكَ» في حرف الكاف إن شاء الله تعالى.

والتاء الساكنة في أواخر الأفعال حرف وضع علامة للتأنيث كـ «قامت»، وزعم الجلولي^(٤) أنها اسم، وهو خرق لإجماعهم، وعليه فيأتي في [الاسم]^(٥) الظاهر بعدها أن يكون بدلاً، أو مبتدأ، والجملة قبله خبر، ويرده أن البدل صالح للاستغناء به عن المبدل منه، وأن عود الضمير

(١) «... بَعْدَ أَنْ قَوْلُوا مُدِيرِينَ» [الأنبياء ٢١: ٥٧].

(٢) تطلق على الشيخ الكبير نظراً لكثرة قوله: «كنت...».

(٣) سيتحدث ابن هشام عن هذه الأفعال وإعرابها ومعناها في آخر حديثه عن الكاف المفردة.

(٤) أبو علي الجلولي القيرواني الحسن بن علي من أوائل القرن الخامس الهجري له شرح الإيضاح للفراسي.

(٥) زيادة نقلناها من حاشية الدسوقي.

على ما هو بدل منه نحو «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ الرَّؤُوفَ الرَّحِيمَ» قليل، وأن تقدّم الخبر الواقع جملة قليل أيضاً، كقوله:

١٨٣ - إلى ملك ما أمه من محارب أبوه، ولا كانت كليب تصاهره^(١)
وربما وصلت هذه بـ «ثم» ورب، والأكثر تحريكها معهما بالفتح.

حرف الناء

ثُمَّ: ويقال فيها: فَمَ، كقولهم في جدث: جدث - حرف عطف يقتضي ثلاثة أمور: التشريك في الحكم، والترتيب، والمهلة، وفي كل منها خلاف.

فأما التشريك فزعم الأخفش والكوفيون أنه قد يتخلف، وذلك بأن تقع زائدة؛ فلا تكون عاطفة البتة، وحملوا على ذلك قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا صَافَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَصَافَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾^(٢) وقول زهير:

١٨٤ - أراني إذا أصبحت ذا هوى فثم إذا أمسيت أمسيت غاديا^(٣)
وخرّجت الآية على تقدير الجواب، والبيت على زيادة الفاء.

وأما الترتيب فخالف قوم في اقتضاها إياه، تمسكاً بقوله تعالى: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجَدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الزمر: ٦]، ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ﴾^(٤) ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَلُّكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾^(٥) ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾^(٥) وقول الشاعر:

١٨٥ - إن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جدّه^(٦)

(١) هو للفرزدق «همام بن غالب» في مدح الوليد بن عبد الملك والتعريض بقبيلتي محارب وكليب. ديوانه ٣١٢/١ وابن عقيل ١٠٧/١. أبوه: مبتدأ، وخبره جملة ما أمه من محارب، ورواية الديوان «أبوها» وعلى هذه الرواية صار شبه الجملة «من محارب» خير «أبوها» ولم يشر الأمير والدسوقي والسيوطي وابن عقيل إلى ذلك. والمعنى على رواية ابن هشام: إلى ملك ليست جدته أم أبيه من محارب. وعلى رواية الديوان: إلى ملك ليس جدّه أبو أمه من محارب.

(٢) أولها ﴿وَعَلَى اللَّائِنَةِ الْأَيْمَنِ تَكْوِينًا حَتَّى تَبْصُرَ مِنْهُ خِلَقَهُ﴾ [التوبة ٩: ١١٨].

(٣) المعنى أن له حاجات لا تنقضي. والبيت في شرح ديوان زهير ٢٨٥:

أراني إذا ما بت بت على هوى فثم إذا أصبحت أصبحت غاديا
وهو في الخزائن ٥٨٨/٣.

(٤) ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ وَبَدَأَ...﴾ [السجدة ٣٢: ٧].

(٥) تتمتها ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلاً لِكُلِّ شَيْءٍ وَهَدًى وَرَحْمَةً...﴾ [الأنعام ٦: ١٥٣ و ١٥٤].

(٦) البيت لأبي نواس «الحسن بن هانيء» ورواية الديوان ٤٩٣:

قل لمن ساد ثم ساد أبوه قبله ثم قبل ذلك جده =

والجواب عن الآية الأولى من خمسة أوجه:

أحدها: أن العطف على محذوف، أي من نفس واحدة، أنشأها ثم جعل منها زوجها.

الثاني: أن العطف على: ﴿وَجَدَوْهُ﴾ على تأويلها بالفعل، أي من نفس توخّدت، أي انفردت، ثم جعل منها زوجها.

الثالث: أن الذرية أخرجت من ظهر آدم عليه السلام كالذرّ، ثم خلقت حواء من قصيرا^(١).

الرابع: أن خلق حواء من آدم لما لم تجر العادة بمثله جيء به «ثم» إيذاناً بترتبه وتراخيه في الإعجاب، وظهور القدرة، لا لترتيب الزمان وتراخيه.

الخامس: أن «ثم» لترتيب الإخبار لا لترتيب الحكم، وأنه يقال: «بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب» أي ثم أخبرك أن الذي صنعته أمس أعجب.

والأجوبة السابقة أنفع من هذا الجواب؛ لأنها تصحح الترتيب والمهلة، وهذا يصحح الترتيب فقط؛ إذ لا تراخي بين الإخبارين، ولكن الجواب الأخير أعم؛ لأنه يصح أن يجاب به عن الآية الأخيرة والبيت.

وقد أجيب عن الآية الثانية أيضاً بأن: ﴿سَوَّاهُ﴾ عطف على الجملة الأولى، لا الثانية.

وأجاب ابن عصفور عن البيت بأن المراد أن الجد أتاه السؤدد من قبل الأب، والأب من قبل الابن، كما قال ابن الرومي^(٢):

قالوا: أبو الصقر من شيبان، قلت لهم: كلاً لعمرى، ولكن منه شيبان

وكم أب قد علا بابن ذرا حسب كما علت برسول الله عدنان

وأما المهلة فزعم الفراء أنها قد تتخلّف، بدليل قولك: «أعجبنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب» لأن ثم في ذلك لترتيب الإخبار، ولا تراخي بين الإخبارين، وجعل منه ابن مالك: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾^(٣) الآية، وقد مر البحث في ذلك، والظاهر أنها واقعة موقع الفاء في قوله:

١٨٦ - كهز الرّديني تحت العجاج جرى في الأنابيب ثم اضطرب^(٤)

= وهو في الخزنة ٤/١١١. وقد تركه السيوطي إذ هو للتمثيل لا للاحتجاج فأبو نواس مولد «مات ١٩٥».

(١) بالتصغير: أسفل أضلاعه.

(٢) علي بن العباس بن جريج (- ٢٨٣هـ) شاعر وضاف كثير الهجاء والتشاؤم.

(٣) سبق ذكرها.

(٤) البيت لأبي دؤاد الإيادي «جارية بن الحجاج» أحد وصافي الخيل. والأنبوية: ما بين العقدتين في القصة وغيرها. والقصيدة في ديوان حميد بن ثور ص ٤٣ وليست له.

إذ الهُرْ متى جرى في أنابيب الرُمح يعقبه الاضطراب، ولم يتراخ عنه.

مسألة: أجرى الكوفيون «ثم» مجرى الفاء والواو، في جواز نصب المضارع المقرون بها بعد فعل الشرط، واستدلّ لهم بقراءة الحسن: «وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ» [النساء: ١٠٠] بنصب «يدرك» وأجراها ابن مالك مجراها بعد الطلب؛ فأجاز في قوله ﷺ: «لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ»^(١) ثلاثة أوجه: الرفع بتقدير ثم هو يغتسل، وبه جاءت الرواية. والجزم بالعطف على موضع فعل النهي. والنصب قال: بإعطاء ثم حكم واو الجمع؛ فتوهم تلميذه الإمام أبو زكريا النووي^(٢) رحمه الله أن المراد إعطاؤها حكمها في إفادة معنى الجمع، فقال: لا يجوز النصب؛ لأنه يقتضي أن المنهي عنه الجمع بينهما، دون أفراد أحدهما، وهذا لم يقله أحد، بل البول منهى عنه، سواء أراد الاغتسال فيه أو منه أم لا، انتهى. وإنما أراد ابن مالك إعطاءها حكمها في النصب، لا في المعية أيضاً، ثم ما أورده إنما جاء من قبل المفهوم، لا المنطوق، وقد قام دليل آخر على عدم إرادته، ونظيره إجازة الزجاج والزمخشري في «وَلَا تَلْسُوا الْحَقَّ بِالْبَطْلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ»^(٣) كون «تكتُمُوا» مجزوماً، وكونه منصوباً مع أن النصب معناه النهي عن الجمع.

تنبيه: قال الطبري^(٤) في قوله تعالى: «أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنْتُمْ بِهِ»^(٥): معناه أهناك، وليست ثم التي تأتي للعطف، انتهى. وهذا وهم، اشبه عليه ثم المضمومة الثاء بالمفتوحاتها.

ثم: بالفتح اسم يُشار به إلى المكان البعيد، نحو: «وَأَرْلَنَّا ثُمَّ الْآخِرِينَ» [الشعراء: ٦٤] وهو ظرف لا يتصرف، فلذلك غُلِطَ من أعربه مفعولاً لرأيت في قوله تعالى: «وَإِذَا رَأَيْتَ ثُمَّ رَأَيْتَ»^(٦) ولا يتقدمه حرف التنبيه ولا يتأخر عنه كاف الخطاب.

حرف الجيم

جَيُّو: بالكسر على أصل التقاء الساكنين كأمس، وبالفتح للتخفيف ك«أَيْنَ وكيف»: حرف

- (١) صحيح البخاري (كتاب الوضوء - باب الماء الدائم)، وصحيح مسلم (كتاب الطهارة).
- (٢) يحيى بن شرف (- ٦٧٦هـ) علامة في الفقه والحديث. له مصنفات كثيرة منها: شرح صحيح مسلم، ورياض الصالحين.
- (٣) تتمتها «وَأَنْتُمْ تَكْتُمُونَ» [البقرة: ٤٢].
- (٤) أبو جعفر محمد بن جرير (- ٣١٠هـ) إمام من أئمة المفسرين، ومؤرخ من أوثق المؤرخين. له: البيان في تفسير القرآن، المعروف بتفسير الطبري. وأخبار الرسل والملوك، المعروف بتاريخ الطبري.
- (٥) تتمتها «وَالَّذِينَ قَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ» [يونس: ٥١].
- (٦) تتمتها «نَبِيًّا وَمَلَكًا كَبِيرًا» [الإنسان: ٧٦].

جوابٍ بمعنى نعم، لا اسم بمعنى حقاً فتكون مصدرأ، ولا بمعنى أبداً فتكون ظرفاً، وإلاً لأعربت ودخلت عليها أل، ولم تؤكد أجلاً بـ«جير» في قوله:

١٨٧ - أجلاً جِيرَ إن كانت أبيحت دعائره^(١)
ولا قبول بها «لا» في قوله:

١٨٨ - إذا تقول: لا، ابنَةُ العُجيرِ تصدق، لا إذا تقول جِير^(٢)
وأما قوله:

١٨٩ - وقائلة: أسيّت، فقلت: جِيرَ أسيّ إني من ذاك إنّه^(٣)
فخرج على وجهين: أحدهما: أن الأصل جِيرَ إن، بتأكيد جِيرَ بـ«إن» التي بمعنى نعم، ثم حذفت همزة إن وخففت. الثاني: أن يكون شبه آخر النصف بآخر البيت، فنونه تنوين الترنم، وهو غير مختص بالاسم، ووصل بنية الوقف.

جَلَلٌ: حرف بمعنى نعم، حكاه الزجاج في كتاب الشجرة^(٤)؛ واسم بمعنى «عظيم»، أو «يسير» أو «أجل». فمن الأول^(٥): قوله:

١٩٠ - قومي هم قتلوا، أميم، أخي فإذا رميتُ يُصيبني سهمي^(٦)
فلئن عفوت لأعفون جلاً ولئن سطوت لأوهنن عظمي
ومن الثاني: قول امرئ القيس^(٧) وقد قُتل أبوه:

(١) صدره «وقلن: على الفردوس أول مشرب» والبيت لمضر بن ربيعي وهو في الخزانة ٢٣٥/٤ الفردوس: روضة باليمامة. الدعثر: الحوض المتلثم. والهاء في دعائره تعود إلى الفردوس، والمعنى: قالت النساء: ستكون أول استراحة لنا عند الفردوس، فأجابهن الشاعر: أجل إن كانت مياهه قد أبيحت لكل عابر، وقد ذكر كل من السيوطي في شرح شواهد المغني ١٢٥ وابن يعيش في شرح المفصل ١٢٤/٨ أن «جير» في البيت تأكيد لـ «أجل» واستشهد به الجوهري في الصحاح ذاكراً أن «جير» فيه بمعنى حقاً. ومعنى عبارة ابن هشام أنها لو كانت اسماً لأعربت ولما أكدت بها أجل ولما قوبلت بها لا.

(٢) رجز لم تقف على قائله.

(٣) البيت مع الشاهد ٥١٠ من قطعة منسوبة لذئ الرمة وليست في ديوانه وهي في الخزانة ٢٣٨/٤ اسي - بوزن فعيل: حزين.

(٤) ذكره بروكلمان ١٧٣/٢ وقال إنه المسمى بالتقريب.

(٥) أي: اسم بمعنى عظيم.

(٦) البيتان للحارث بن ولة من قصيدة ذكر السيوطي بعضها في ص ١٢٥. أميم: منادى مرخم.

(٧) امرؤ القيس بن حُجر الكندي كبير شعراء الجاهلية وصاحب معلقة. وصدر البيت «بقتل بني أسد ربهم» ديوانه ١٨٠. كان أبوه ملكاً على بني أسد فقتلوه.

١٩١ - أَلَا كُلُّ شَيْءٍ سِوَاهُ جَلِيلٌ

ومن الثالث: قولهم: «فعلتُ كذا من جليلك» وقال جميل^(١):

١٩٢ - رَسِمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ كَدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ حَلَلِهِ

فَقِيلَ: أَرَادَ مِنْ أَجَلِهِ، وَقِيلَ: أَرَادَ مِنْ عَظَمِهِ فِي عَيْنِي.

حرف الحاء المهملة

حاشا: على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون فعلاً متعدياً متصرفاً، تقول: «حاشيتُهُ» بمعنى استثيته، ومنه الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال: «أَسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَاشَى فَاطِمَةَ»^(٢)، «ما»: نافية، والمعنى أنه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة، وتوهم ابن مالك أنها «ما» المصدرية، وحاشا الاستثنائية، بناء على أنه من كلامه عليه الصلاة والسلام، فاستدل به على أنه قد يقال: «قَامَ الْقَوْمُ مَا حَاشَا زَيْدًا» كما قال:

١٩٣ - رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالَا^(٣)

ويرده أن في معجم الطبراني^(٤): «ما حاشى فاطمة ولا غيرها» ودليل تصرفه قوله:

١٩٤ - وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشَبِّهُهُ وَلَا أَحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ^(٥)

وتوهم المبرد أن هذا مضارع حاشا التي يستثنى بها، وإنما تلك حرف أو فعل جامد لتضمنه معنى الحرف.

الثاني: أن تكون تنزيهية، نحو: ﴿حَشَّ لِلَّهِ﴾^(٦) وهي عند المبرد وابن جني والكوفيين

(١) جميل بن عبد الله بن مغمز الغدري (ـ ٨٢هـ) شاعر من عشاق العرب، أحب بشية واشتهرت أشعاره فيها. والبيت في ديوانه ١٨٧ وابن عقيل ٢٤٥/١ والخزانة ١٩٩/٤ وهو مع الشاهد ٥٨٣ من قطعة واحدة. وفيه شاهد آخر على الجرب «رب» المحذوفة. سيتكرر برقم ٢٣٠.

(٢) مسند أحمد ٩٦/٢، وانظر الجامع الصغير. وأسامة هو ابن زيد بن حارثة (ـ ٥٥٤هـ) صحابي جليل أمره الرسول ﷺ على جيش وسنه دون العشرين. وأما فاطمة (ـ ١١هـ) فهي بنت الرسول ﷺ وزوج علي بن أبي طالب، عاشت بعد النبي ستة أشهر.

(٣) ينسب للأخطل وليس في ديوانه وهو في ابن عقيل ٢٢٠/١ والخزانة ٣٦/٢ ويروى: فأما الناس.

(٤) أبو القاسم سليمان بن أحمد (ـ ٣٦٠هـ) من كبار المحدثين، ومعجمه في أسماء الرجال مرتب على الحروف.

(٥) البيت للنابغة الذبياني «الديوان ٤٢» وهو في الخزانة ٤٤/٢. والبيت مع الشاهد رقم ٢٢ من قصيدة واحدة.

(٦) الآية ﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً وَآتَتْ كُلَّ وَجْدٍ مِّنْهُنَّ مِصْكًا وَقَالَتْ إِنَّهُنَّ أَخْرَجْنَ عَلَيْكُمْ فُلْماً رَّائِبَةً أَكْرَهْتُمْ وَقَلْنَ إِنَّهُنَّ عَدُوٌّ لَّكُمْ وَهُنَّ كَذِبٌ إِنَّ هَذَا إِلاَّ مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف ٣١: ١٢]. =

فعل، قالوا: لتصرفهم فيها بالحذف، ولإدخالهم إياها على الحرف، وهذان الدليلان ينفيان الحرفية، ولا يثبتان الفعلية، قالوا: والمعنى في الآية جانب يوسف المعصية لأجل الله، ولا يتأتى هذا التأويل في مثل: ﴿حَسَّ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا﴾ والصحيح أنها اسم مرادف للبراءة من كذا؛ بدليل قراءة بعضهم: ﴿حاشاً لله﴾ بالتونين كما يقال: «براءة لله من كذا» وعلى هذا فقراءة ابن مسعود^(١) رضي الله عنه: ﴿حاشَ الله﴾ كمعاذ الله ليس جاراً ومجروراً كما وهم ابن عطية^(٢)، لأنها إنما تجر في الاستثناء، ولتوניהا في القراءة الأخرى، ولدخلها على اللام في قراءة السبعة، والجار لا يدخل على الجار، وإنما ترك التونين في قراءتهم لبناء حاشا لشبهها بحاشا الحرفية، وزعم بعضهم أنها اسم فعل معناها أتبراً أو برئت، وحامله على ذلك بناؤها، ويرده إعرابها في بعض اللغات.

الثالث: أن تكون للاستثناء؛ فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها حرف دائماً بمنزلة إلا، لكنها تجر المستثنى، وذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والأخفش وأبو زيد والقراء وأبو عمرو الشيباني^(٣) إلى أنها تستعمل كثيراً حرفاً جاراً، وقليلاً فعلاً متعدياً جامداً لتضمنه معنى إلا، وسمع «اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصبع» وقال:

١٩٥ - حاشا أبا ثوبان؛ إن به ضناً على الملحاة والشتم^(٤)
ويروى أيضاً «حاشا أبي» بالياء ويحتمل أن تكون رواية الألف على لغة من قال:

١٩٦ - إن أباه وأبا أباه^(٥)

= وحاشا لله أي حاشا يوسف أن يقارف ما رمت به، ومعنى لله لطاعة الله أو لمكانته من الله أو لترفع الله له أن يرمى بما رمت به أو يدعن إلى مثله. وقرأ الجمهور: «حاش لله» بغير ألف بعد الشين... وقرأت فرقة: «حشى الله» على وزن رمى وقرأ الحسن: «حاش» بسكون الشين وصلأ ووقفأ. والله للتعليل أي جانب يوسف المعصية لأجل طاعة الله. وانظر تفصيل ذلك في البحر المحيط ٣٠٠/٥ - ٣٠٣.

- (١) عبد الله بن مسعود (- ٣٢هـ) صحابي جليل، قال عنه عمر: وعاء مليء علماً.
- (٢) عبد الحق بن غالب الغرناطي (- ٥٤٢هـ) فقيه عالم بالأحكام والأحاديث، له تفسير في عشر مجلدات.
- (٣) إسحاق بن مرار (- ٢٠٦هـ) نسب إلى بني شيبان لتأديبه أولادهم وهو كوفي عالم باللغة والشعر، ثقة في الحديث، أخذ عنه الإمام ابن حنبل. له: الجيم، والنوادر، وغريب الحديث، وغيرها.
- (٤) البيت للجميع الأسدي «منقذ بن طماح» وصواب الرواية:

حاشا أبا ثوبان إن أبا ثوبان ليس بكمة فدم
عمرو بن عبد الله إن به ضناً على الملحاة والشتم
القدام: العبي. والملحاة: مصدر ميمي - كالمرضاة - من فعل لحاه أي لاهمه. قوله: «ضناً على الملحاة» أي ضناً بالملحاة. وهو في المفضليات ٣٦٧ للجميع. وفي اللسان (مادة حشا) للجميع أو لسيرة بن عمرو.
(٥) انظر حاشيتنا على الشاهد ٥٢ وسيكرر برقم ٣٩٥.

وفاعل حاشا ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدم عليها، أو اسم فاعله، أو البعض المفهوم من الاسم العام، فإذا قيل: «قام القوم حاشا زيداً» فالمعنى جانب هو - أي قيامهم، أو القائم منهم، أو بعضهم - زيداً.

حتى: حرف يأتي لأحد ثلاثة معان: «انتهاء الغاية» وهو الغالب، و «التعليل»، و «بمعنى إلا في الاستثناء» وهذا أقلها، وقُلْ من يذكره. وتستعمل على ثلاثة أوجه:

١ - أحدها: أن تكون حرفاً جاراً بمنزلة إلى في المعنى والعمل، ولكنها تخالفها في ثلاثة أمور:

أحدها: أن لمخفوضها شرطين، أحدهما عام، وهو أن يكون ظاهراً لا مضمراً، خلافاً للكوفيين والمبرد، فأما قوله:

١٩٧ - أَتَتْ حَتَّىكَ تَقْصِدُ كُلَّ فِجٍّ تُرْجِي مِنْكَ أَنَّهَا لَا تَخِيبُ^(١)

فضرورة، واختلف في علة المنع؛ فقليل: هي أن مجرورها لا يكون إلا بعضاً مما قبلها أو كـ بعض منه، فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل، ويرده أنه قد يكون ضميراً حاضراً كما في البيت فلا يعود على ما تقدم، وأنه قد يكون ضميراً غائباً عائداً على ما تقدم غير الكل، كقولك: «زيدٌ ضربت القومَ حتّاهُ» وقيل: العلة خشية التباسها بالعاطفة، ويرده أنها لو دخلت عليه لقليل في العاطفة: «قاموا حتى أنت وأكرمهم حتى إياك» بالفصل؛ لأن الضمير لا يتصل إلا بعامله، وفي الخافضة «حتاك» بالوصل كما في البيت، وحينئذ فلا التباس، ونظيره أنهم يقولون في تأكيد الضمير المنصوب: «رأيتك أنت» وفي البدل منه «رأيتك إياك» فلم يحصل لبس، وقيل: لو دخلت عليه قلبت ألفها ياء كما في إلى، وهي فرع عن إلى، فلا تحتمل ذلك، والشرط الثاني خاص بالمسبوق بذي أجزاء، وهو أن يكون المجرور آخرأ نحو «أكلت السمكة حتّى رأسها» أو ملاقياً لآخر جزء نحو: «سَلَّمْتُ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ»^(٢) ولا يجوز سرث البارحة حتى ثلثها أو نصفها، كذا قال المغاربة وغيرهم، وتوهم ابن مالك أن ذلك لم يقل به إلا الزمخشري، واعترض عليه بقوله:

١٩٨ - عَيْنَتْ لَيْلَةً فَمَا زِلْتُ حَتَّى نَصَفِهَا رَاجِياً فَعُدْتُ يَوْسَا^(٣)

وهذا ليس محلّ الاشتراط؛ إذ لم يقل: فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها، وإن كان المعنى عليه، ولكنه لم يصرح به.

(١) لم نقف على قائل البيت. وفيه شاهد آخر على ظهور اسم أن المخففة. وفاعل أنت يعود إلى الناقصة.

(٢) [القدر ٩٧: ٥] وانظر معاني القرآن للقرآء ١/١٣٧.

(٣) لم نقف على قائله.

الثاني: أنها إذا لم يكن معها قرينة تقتضي دخول ما بعدها كما في قوله:

١٩٩ - ألقى الصحيفة كي يُخَفَّفَ رحلَه والزَّادَ حَتَّى نَعْلَه القاهَا^(١)

: أو عدم دخوله كما في قوله:

٢٠٠ - سقى الحيا الأرضَ حتى أمكنَ عُزيتَ لهم فلا زالَ عنها الخيرُ مجدوداً^(٢)

حُمِلَ على الدخول، ويحكم في مثل ذلك لما بعد إلى بعدم الدخول؛ حملاً على الغالب في البابين، هذا هو الصحيح في البابين. وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي^(٣) أنه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتى، وليس كذلك، بل الخلاف فيها مشهور، وإنما الاتفاق في حتى العاطفة، لا الخافضة، والفرق أن العاطفة بمعنى الواو.

والثالث: أن كلاً منهما قد ينفرد بمحل لا يصلح للآخر.

فمما انفردت به «إلى» أنه يجوز «كتبت إلى زيد وأنا إلى عمرو» أي هو غايتي، كما جاء في الحديث «أنا بك وإليك»^(٤) و «سرتُ من البصرة إلى الكوفة» ولا يجوز: حتى زيد، وحتى عمرو، وحتى الكوفة، أما الأولان فلا لأن حتى موضوعة لإفادة تقضي الفعل قبلها شيئاً فشيئاً إلى الغاية، و «إلى» ليست كذلك، وأما الثالث فلضعف حتى في الغاية؛ فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية.

ومما انفردت به «حتى» أنه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها نحو «سرتُ حتى أدخلها» وذلك بتقدير حتى أن أدخلها، وأن المضمرة والفعل في تأويل مصدر مخفوض بـ «حتى» ولا يجوز سرت إلى أدخلها، وإنما قلنا إن النصب بعد حتى بأن مضمرة لا بنفسها كما يقول

(١) البيت منسوب للمتلمس ولأبي مروان النحوي وفيه إشارة إلى قصة المتلمس وطرفة حين كتب لهما عمرو بن هند كتابين مختومين أوهمهما أن فيهما أمراً لعامله في البحرين بإكرامهما، إلا أن المتلمس فض صحيفته فوجد فيها أمراً بقتله فرجع. والشاهد في هذا البيت وجود قرينة - هي القاهَا - تقتضي دخول ما بعد حتى في مضمون الحكم قبلها. ويمكن الاستشهاد بالبيت أيضاً على مجيء «حتى» عاطفة بنصب «نعله»، وعلى مجيئها ابتدائية برفع «نعله» والبيت في سيبويه ٥٠/١ وفي الخزانة ٤٤٥/١ و ١٤٠/٤. سيكرر برقم ٢٠٣ و ٢١٢.

(٢) لم نقف على قائله. والمجدود: المقطوع. وقوله: لا زال عنها... هو القرينة المانعة من دخول ما بعد «حتى» في حكم ما قبلها وهو الدعاء.

(٣) أحمد بن إدريس (٦٨٤هـ) مغربي عاش ومات في مصر، من علماء المالكية له مؤلفات في الفقه والأصول والعربية.

(٤) صحيح مسلم (كتاب الصلاة).

الكوفيون لأن حتى قد ثبت أنها تخفضُ الأسماء وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال، وكذا العكس.

ولـ «حتى» الداخلة على المضارع المنصوب ثلاثة معانٍ: مُرادفة إلى نحو: ﴿حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾^(١) ومُرادفة كي التعليلية نحو: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يَقْتُلُونَكَمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ﴾^(٢) ﴿هُمْ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُوا﴾ [المنافقون: ٧] وقولك: «أسلم حتى تدخل الجنة» ويحتملها: ﴿فَقَاتِلُوا آلِي تَيْبَةَ حَتَّى تَقْتُلُوا أُمَّرَ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩]. ومُرادفة إلّا في الاستثناء، وهذا المعنى ظاهر من قول سيويه في تفسير قولهم: «والله لا أفعل إلّا أن تفعل» المعنى حتى أن تفعل، وصرح به ابن هشام الخضراوي^(٣) وابن مالك، ونقله أبو البقاء عن بعضهم في: ﴿وَمَا يُعْلِمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا﴾^(٤) والظاهر في هذه الآية خلافه، وأن المراد معنى الغاية، نعم هو ظاهر فيما أنشده ابن مالك في قوله:

٢٠١ - لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلٌ^(٥)
وفي قوله:

٢٠٢ - وَاللَّهِ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلًا حَتَّى أَبِيرَ مَالَكَ وَكَاهِلًا^(٦)
لأن ما بعدهما ليس غاية لما قبلهما ولا مسبباً عنه، وجعل ابن هشام من ذلك الحديث: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفَطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ هُمَا اللَّذَانِ يَهُودَانِهِ أَوْ يُنَصْرَانِهِ»^(٧) إذ زمن الميلاد

(١) ﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَنكِيفَ حَتَّى...﴾ [طه ٢٠: ٩١] وانظر معاني القرآن ١/ ١٣٦.

(٢) تتمتها ﴿عَنْ رَبِّكُمْ إِنْ أَسْأَلْتُمُوهُ﴾ [البقرة ٢: ٢١٧].

(٣) أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي (٦٤٦هـ) نحوي أندلسي أخذ عن ابن خروف وأخذ عنه الشلوبي، له كتب حسنة في النحو والتصريف والبلاغة. منها ثلاثة كتب حول «إيضاح» الفارسي تلخيصاً وشرحاً وشرح أبيات.

(٤) ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سَلِيمٍ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعْمُونَ النَّاسَ الشَّيْخَرِ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِ هَارُوتَ وَمَرْوُتَ وَمَا يَمْلِكَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا هُنَّ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ...﴾ [البقرة ١٠٢: ٢].

(٥) البيت للمقنع الكندي «محمد بن ظفر».

(٦) البيت لامرئ القيس يقسم فيه ألا يذهب دم أبيه باطلاً حتى يبيد القبيلتين الجانيتين عليه وهو في ديوانه ص ١٧٥.

(٧) ليس في رواية في البخاري ومسلم «حتى يكون أبواه» وإنما هي «فأبواه» على أن في صحيح مسلم رواية أخرى هي: «ليس من مولود يولد إلّا على هذه الفطرة حتى يعبر عنه لسانه» باب القدر. وفي الجامع الصغير: «كل مولود يولد على الفطرة حتى يعرب عنه لسانه».

لا يتناول فتكون حتى فيه للغاية، ولا كونه يولد على الفطرة علته اليهودية والنصرانية فتكون فيه للتعليل، ولك أن تخرجه على أن فيه حذفاً، أي يولد على الفطرة ويستمر على ذلك حتى يكون...

ولا ينتصب الفعل بعد «حتى» إلا إذا كان مستقبلاً، ثم إن كان استقباله بالنظر إلى زمن التكلم فالنصب واجب، نحو: ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَنكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾^(١) وإن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة فالوجهان، نحو: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾^(٢) الآية؛ فإن قولهم إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال، لا بالنظر إلى زمن قص ذلك علينا.

وكذلك لا يرتفع الفعل بعد «حتى» إلا إذا كان حالاً، ثم إن كانت حالته بالنسبة إلى زمن التكلم فالرفع واجب، كقولك: «سرتُ حتى أدخلها» إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول، وإن كانت حالته ليست حقيقية، بل كانت محكية؛ رُفِعَ، وجاز نصبه إذا لم تقدر الحكاية نحو ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾^(٢) قراءة نافع بالرفع بتقدير حتى حالتهم حينئذ أن الرسول والذين آمنوا معه يقولون: كذا وكذا.

واعلم أنه لا يرتفع الفعل بعد حتى إلا بثلاثة شروط: أحدها: أن يكون حالاً أو مؤولاً بالحال كما مثلنا. والثاني: أن يكون مسبباً عما قبلها؛ فلا يجوز «سرتُ حتى تطلع الشمس» ولا «ما سرتُ حتى أدخلها» و «هل سرت حتى تدخلها» أما الأول: فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير، وأما الثاني: فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير، وأما الثالث: فلأن السبب لم يتحقق وجوده، ويجوز «أيهم سار حتى يدخلها» و «متى سرت حتى تدخلها» لأن السير محقق، وإنما الشك في عين الفاعل وفي عين الزمان، وأجاز الأخفش الرفع بعد النفي على أن يكون أصل الكلام إيجاباً ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره، لا على ما قبل حتى خاصة، ولو عرضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها، وإنما منعه إذا كان النفي مسلطاً على السبب خاصة، وكل أحد يمنع ذلك. والثالث: أن يكون فضلاً فلا يصح في نحو «سيري حتى أدخلها» لثلا يبقى المبتدأ بلا خبر، ولا في نحو «كان سيري حتى أدخلها» إن قدرت كان ناقصة، فإن قدرتها تامة أو قلت: «سيري أمس حتى أدخلها» جاز الرفع، إلا إن علقتم أمس بنفس السير، لا باستقرار محذوف.

٢ - الثاني من أوجه حتى: أن تكون عاطفة بمنزلة الواو، إلا أن بينهما فرقاً من ثلاثة أوجه:

(١) طه ٢٠: ٩١ وقد سبق ذكرها.

(٢) تتمتها ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَنِّي نَسَرَّ اللَّهُ...﴾ [البقرة ٢: ٢١٤] وانظر معاني القرآن ١/ ١٣٢.

أحدها: أن لمعطوف حتى ثلاثة شروط: أحدها: أن يكون ظاهراً لا مضمراً كما أن ذلك شرط مجرورها، ذكره ابن هشام الخضراوي، ولم أقف عليه لغيره. والثاني: أن يكون إما بعضاً من جمع قبلها كـ «قدم الحاج حتى المشاة» أو جزءاً من كل نحو «أكلت السمكة حتى رأسها» أو كجزء نحو «أعجبتني الجارية حتى حديثها» ويمتنع أن تقول: «حتى ولدها» والذي يضبط لك ذلك أنها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء، وتمتنع حيث يمتنع، ولهذا لا يجوز «ضربت الرجلين حتى أفضلهما» وإنما جاز:

٢٠٣ - حتى نعلها ألقاها^(١)

لأن إلقاء الصحيفة والزاد في معنى ألقى ما يثقله، والثالث: أن يكون غاية لما قبلها إما في زيادة أو نقص؛ فالأول: نحو: «مات الناس حتى الأنبياء» والثاني: نحو: «زارك الناس حتى الحجامون» وقد اجتماعاً في قوله:

٢٠٤ - قهرناكم حتى الكماة؛ فأنتم تهابوننا حتى بنينا الأصاغرا^(٢)

الفرق الثاني: أنها لا تعطف الجمل، وذلك لأن شرط معطوفها أن يكون جزءاً مما قبلها أو كجزء منه، كما قدمناه، ولا يتأتى ذلك إلا في المفردات، هذا هو الصحيح، وزعم ابن السيد في قول امرئ القيس:

٢٠٥ - سريت بهم حتى تكبل مطيهم وحتى الجياد ما يُقدن بأرسان^(٣)

فيمن رفع «تكبل» أن جملة تكل مطيهم معطوفة بـ «حتى» على سريت بهم.

الثالث: أنها إذا عطف على مجرور أعيد الخافض، فرقاً بينها وبين الجارة، فتقول: «مررت بالقوم حتى يزيد» ذكر ذلك ابن الخباز وأطلقه، وقيد ابن مالك بأن لا يتعين كونها للعطف نحو «عجبت من القوم حتى بينهم» وقوله:

٢٠٦ - جودُ يَمْنَاكَ فاض في الخلق حتى بئس دأب بالإساءة دينا^(٤)

وهو حسن، ورده أبو حيان، وقال في المثال: هي جارة؛ إذ لا يشترط في تالي الجارة أن يكون بعضاً أو ك بعض، بخلاف العاطفة، ولهذا منعوا «أعجبتني الجارية حتى ولدها» قال: وهي

(١) تقدم برقم ١٩٩ وسيكرر برقم ٢١٢.

(٢) لم نقف على قائله.

(٣) ديوانه ٢١٠، وسيبويه ٤١٧/١ و ٢٠٣/٢ ومعاني القرآن ١٣٣/١ واللسان «غزا، مطا» والبيت مع الشاهد ٦٢٩ من قصيدة واحدة، ومعناه أن الخيل ذلت من الإعياء فلم تحتج إلى أرسان. «حتى» الثانية ابتدائية لدخول العاطف عليها سيكرر برقم ٢١٠.

(٤) لم نقف على قائله، والمعنى أن كرم الممدوح عم حتى شمل المحسن والمسيء.

في البيت محتملة، انتهى. وأقول: إن شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع أن يكون مجرورها بعضاً أو كـبعض، وقد ذكر ذلك ابن مالك في باب حروف الجر، وأقره أبو حيان عليه، ولا يلزم من امتناع «أعجبتي الجارية حتى ابنها» امتناع «عجبت من القوم حتى بنهم» لأن اسم القوم يشمل أبناءهم، واسم الجارية لا يشمل ابنها، ويظهر لي أن الذي لحظه ابن مالك أن الموضع الذي يصح أن تحل فيه «إلى» محل «حتى» العاطفة فهي فيه محتملة للجارة؛ فيحتاج حينئذ إلى إعادة الجار عند قصد العطف نحو «اعتكفت في الشهر حتى في آخره» بخلاف المثال والبيت السابقين، وزعم ابن عصفور أن إعادة الجار مع حتى أحسن، ولم يجعلها واجبة.

تفصيله: العطف بـ«حتى» قليل، وأهل الكوفة ينكرونه البتة، ويحملون نحو «جاء القوم حتى أبوك، ورأيتهم حتى أباك، ومررت بهم حتى أبيك» على أن حتى فيه ابتدائية، وأن ما بعدها على إضمار عامل.

٣ - الثالث من أوجه حتى: أن تكون حرف ابتداء، أي حرفاً تبتدأ بعده الجملة أي تستأنف؛ فيدخل على الجملة الاسمية كقول جرير:

٢٠٧ - فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل^(١)

وقول الفرزدق:

٢٠٨ - فوا عجا حتى كليب تسبني كأن أباه نهشل أو مجاشع^(٢)

ولا بد من تقدير محذوف قبل حتى في هذا البيت يكون ما بعد «حتى» غاية له، أي فوا عجا يسبني الناس حتى كليب تسبني، وعلى الفعلية التي فعلها مضارع كقراءة نافع رحمه الله: ﴿حتى يقول الرسول﴾^(٣) برفع يقول، وكقول حسان^(٤):

٢٠٩ - يُغشون حتى ما تهر كلابهم لا يسألون عن السواد المقبل

وعلى الفعلية التي فعلها ماضٍ نحو: ﴿حتى عفا وقالوا﴾^(٥) وزعم ابن مالك أن «حتى» هذه

(١) من قصيدة يهجو فيها الأخطل «الديوان ٤٥٧» ومنها أيضاً الشاهد ٣٨٤. والأشكل: الأبيض يخالطه حمرة.

وهو في الخزنة ١٤٢/٤ وفي اللسان «مادة شكل». سيتكرر برقم ٧١٢.

(٢) شرح الديوان ٥١٨ وسيبويه ٤١٣/١ والخزنة ١٤١/٤ ومعاني القرآن ١٣٨/٤. كليب: رهط جرير. نهشل ومجاشع ابنا دارم رهط الفرزدق.

(٣) [البقرة ٢: ٢١٤].

(٤) حسان بن ثابت الأنصاري (- ٥٥٤هـ) شاعر مخضرم صحابي عُمر واشتهر قبل الإسلام بمدح الغساسنة، وبعده بكونه شاعر النبي. والبيت في ديوانه ١٨٠، وسيتكرر برقم ١١٦٩.

(٥) ﴿ثُمَّ بَدَلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آلَاءُنا الْفِتْرَةَ وَالسَّيِّئَةُ فَآخَذْتَهُمْ بِئِنَّهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [الأعراف ٩٥: ٧].

جارة وأن بعدها «أن» مضمرة، ولا أعرف له في ذلك سلفاً، وفيه تكلف إضمار من غير ضرورة، وكذا قال في: «حتى» الداخلة على إذا في نحو: ﴿حَتَّى إِذَا فُشِلْتُمْ وَتَنْزَعْتُمْ﴾^(١) إنها الجارة، وإن «إذا» في موضع جر بها، وهذه المقالة سبقه إليها الأخفش وغيره، والجمهور على خلافها وأنها حرف ابتداء، وأن «إذا» في موضع نصب بشرطها أو جوابها، والجواب في الآية محذوف، أي امتحنتم، أو انقسمتم قسمين؛ بدليل: ﴿مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾^(١) ونظيره حذف جواب لما في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَجَلْتُمْ إِلَى الْبَرِّ فَيُنْهَمُ مَقْصِدٌ﴾^(٢) أي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك، وأما قول ابن مالك إن: ﴿فَيُنْهَمُ مَقْصِدٌ﴾ هو الجواب فمبني على صحة مجيء جواب «لما» مقروناً بـ«الفاء» ولم يثبت، وزعم بعضهم أن الجواب في الآية الأولى مذكور وهو: ﴿عَصَيْتُمْ﴾^(١) أو ﴿صَرَفْتُمْ﴾^(١) وهذا مبني على زيادة الواو وثم، ولم يثبت ذلك.

وقد دخلت «حتى» الابتدائية على الجملتين الاسمية والفعلية في قوله:

٢١٠ - سَرِيتُ بِهِمْ حَتَّى تَكُلُّ مَطِيَّهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ^(٣)

فيمن رواه برفع تكل، والمعنى حتى كَلَّتْ، ولكنه جاء بلفظ المضارع على حكاية الحال الماضية كقولك: «رايتُ زيداً أمس وهو راكب» وأما من نصب فهي «حتى» الجارة كما قدمنا، ولا بد على النصب من تقدير زمن مضاف إلى تكل، أي إلى زمان كلال مطيهم. وقد يكون الموضع صالحاً لأقسام «حتى» الثلاثة كقولك: «أكلتُ السمكة حتى رأسها» فلك أن تخفض على معنى إلى، وأن تنصب على معنى الواو، وأن ترفع على الابتداء، وقد روي بالأوجه الثلاثة قوله:

٢١١ - عَمِمَتْهُمُ بِالْبُدَى حَتَّى غَوَّاتِهِمْ فَكُنْتَ مَالِكٌ ذِي غَيٍّ وَذِي رَشْدٍ^(٤)

وقوله:

٢١٢ - حَتَّى نَعْلَهُ الْقَاهَا^(٥)

(١) ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِ حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنْزَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا أَرْسَلَكُمْ مَا تُحِبُّونَ مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران ١٥٢: ٣].

(٢) ﴿وَإِذَا غَشِيَهُمْ مَوَجٌ كَالظُّلَلِ دَعَا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الْآلِينَ فَلَمَّا بَجَلْتُمْ إِلَى الْبَرِّ فَيُنْهَمُ مَقْصِدٌ وَمَا يَحْمَدُ بِإِذْنِنَا إِلَّا كُلَّ خَتَّارٍ كَفُورٍ﴾ [لقمان ٣١: ٣٢].

(٣) تقدم برقم ٢٠٥.

(٤) لم نقف على قائله، وقد تجاوزه السيوطي. سيكرر برقم ١٠٣٤.

(٥) تقدم برقم ١٩٩ و ٢٠٣.

إلا أن بينهما فرقاً من وجهين: أحدهما: أن الرفع في البيت الأول شاذ؛ لكون الخبر غير مذكور، ففي الرفع تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، وهذا قول البصريين، وأوجبوا إذا قلت: «حتى رأسها» بالرفع أن تقول: «مأكول». والثاني: أن النصب في البيت الثاني من وجهين؛ أحدهما: العطف، والثاني: إضمار العامل على شريطة التفسير، وفي البيت الأول من وجه واحد.

وإذا قلت: «قام القوم حتى زيد قام» جاز الرفع والخفض دون النصب، وكان لك في الرفع أوجه؛ أحدها: الابتداء، والثاني: العطف، والثالث: إضمار الفعل؛ والجملة التي بعدها خبر على الأول، ومؤكدة على الثاني، كما أنها كذلك مع الخفض، وأما على الثالث فتكون الجملة مفسرة.

وزعم بعض المغاربة أنه لا يجوز «ضربت القوم حتى زيد ضربته» بالخفض، ولا بالعطف، بل بالرفع أو بالنصب بإضمار فعل؛ لأنه يمتنع جعل «ضربته» توكيداً لضربت القوم، قال: وإنما جاز الخفض في «حتى نعله» لأن ضمير «ألقاها» للصحيفة، ولا يجوز على هذا الوجه أن يقدر أنه للنعل.

ولا محل للجملة الواقعة بعد «حتى» الابتدائية، خلافاً للزجاج وابن درستويه، زعمًا أنها في محل جر بـ«حتى»، ويرده أن حروف الجر لا تعلق عن العمل، وإنما تدخل على المفردات أو ما في تأويل المفردات، وأنهم إذا أوقعوا بعدها «إن» كسروها فقالوا: «مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه» والقاعدة: أن حرف الجر إذا دخل على أن فتحت همزتها نحو ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾ (١).

حيث: وطيء تقول: حوث، وفي الثاء فيهما: الضم تشبيهاً بالغايات؛ لأن الإضافة إلى الجملة كلا إضافة؛ لأن أثرها - وهو الجر - لا يظهر، والكسر على أصل التقاء الساكنين، والفتح للتخفيف.

ومن العرب من يعرب حيث، وقراءة من قرأ: ﴿مَنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (٢) بالكسر تحتلها وتحتل لغة البناء على الكسر.

وهي للمكان اتفاقاً، قال الأخفش: وقد ترد للزمان، والغالب كونها في محل نصب على الظرفية أو خفض بـ«من»، وقد تخفض غيرها كقوله:

(١) تسمتها ﴿وَأَنَّهُ نَحْيُ الْمَوْتِ وَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الحج ٢٢: ٦].

(٢) ﴿وَالَّذِينَ كَذَبُوا بِعَاثِرِينَا سَنَسْتَلِفْهُمْ مِمَّنْ حَيْثُ لَا يَحْكُمُونَ﴾ [الأعراف ٧: ١٨٢].

٣١٢ - لدى حيث ألقَتْ رحلها أم قشعم^(١)

وقد تقع حيث مفعولاً به وفاقاً للفارسي، وحمل عليه: «اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ» [الأنعام: ١٢٤] إذ المعنى أنه تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه، لا شيئاً في المكان وناصبها «يعلم» محذوفاً مدلولاً عليه بـ «أعلم»، لا بأعلم نفسه، لأن أفعَلَ التفضيل لا ينصب المفعول به، فإن أولته بعالم جاز أن ينصبه في رأي بعضهم، ولم تقع اسماً لـ «أنَّ» خلافاً لابن مالك، ولا دليل له في قوله:

٢١٤ - إِنْ حَيْثُ اسْتَقَرَّ مِنْ أَنْتَ رَاعِي ۖ حَمَى فِيهِ عِزَّةً وَأَمَانُ^(٢)

لجواز تقدير حيث خبراً، وحمى اسماً، فإن قيل: يؤدي إلى جعل المكان حالاً في المكان، قلنا: هو نظير قولك: «إِنْ فِي مَكَّةَ دَارَ زَيْدٍ» ونظيره في الزمان «إِنْ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ سَاعَةُ الْإِجَابَةِ»^(٣).

وتلزم حيث الإضافة إلى جملة، اسمية كانت أو فعلية، وإضافتها إلى الفعلية أكثر، ومن ثم رجح النصب في نحو «جلست حيث زيداً أراه» وندرت إضافتها إلى المفرد كقوله:

٢١٥ - ببيض المواضي حَيْثُ لِي الْعِمَائِمِ^(٤)

[أنشده ابن مالك]^(٥) والكسائي يقيسه، [ويمكن أن يخرج عليه قول الفقهاء «من حيث أن كذا»]^(٥). وأندر من ذلك إضافتها إلى جملة محذوفة كقوله:

٢١٦ - إِذَا رَيْدَةٌ مِنْ حَيْثُ مَا نَفَحَتْ لَهُ أَتَاهُ بِرِيَّاهَا خَلِيلٌ يُوَاصِلُهُ^(٦)

أي إذا ريذة نفحت له من حيث هَبَّتْ، وذلك لأن ريذة فاعل بمحذوف يفسره نَفَحَتْ فلو كان نفحت مضافاً إليه «حيث» لزم بطلان التفسير؛ إذ المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف،

(١) صدره «فشد ولم يفزع بيوتاً كثيرة» وهو من معلقة زهير، شرح الديوان ٢٢ والخزانة ١٥٧/٣ وشرح الزوزني ١٩١. شد عليه: عدا عليه. أم قشعم: المنية وفاعل شد يعود إلى حصين بن ضمضم أحد مؤرثي حرب داحس والغبراء.

(٢) هذا البيت تجاوزه السيوطي ولم نعر على قائله.

(٣) في صحيح مسلم (كتاب الجمعة): «إن في الجمعة لساعة لا يوافقها مسلم قائم يصلي يسأل الله خيراً إلا آعطاه إياه».

(٤) صدره «ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم» وهو منسوب للفرزدق وليس في ديوانه. وفي الخزانة ١٥٢/٣ أنه لم يعرف له قائل وانظر السيوطي ١٣٣. تحت الحبا: أي في أوساطهم.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطتين وقد نقلناه عن طبعة حاشية الأمير.

(٦) لأبي حية النميري، الهيثم بن الريع. والريذة: الريح اللينة و«ما» زائدة للتعويض عن الجملة المحذوفة.

وما لا يعمل لا يفسر عاملاً. قال أبو الفتح في كتاب التمام^(١): ومن أضاف حيث إلى المفرد أعربها، انتهى. ورأيت بخط الضابطين:

٢١٧- أما ترى حَيْثُ سُهَيْلٍ طالعا^(٢)

بفتح الثاء من حيث وخفض سهيل، وحيث بالضم وسهيل بالرفع، أي موجود، فحذف الخبر.

وإذا اتصلت بها «ما» الكافة ضُمَّت معنى الشرط وجرمت الفعلين كقوله:

٢١٨- حيثُما تستقيم يُقدَّر لك الدَّهْرُ نجاحاً في غابرِ الأزمانِ^(٣)
وهذا البيت دليل عندي على مجيئها للزمان.

حرف الخاء المعجمة

خلا: على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرفاً جاراً للمستثنى، ثم قيل: موضعها نصبٌ عن تمام الكلام، وقيل: تتعلق بما قبلها من فعل أو شبهه على قاعدة أحرف الجر، والصواب عندي الأول؛ لأنها لا تُعَدِّي الأفعال إلى الأسماء، أي لا تُوصِّل معناها إليها، بل تزيل معناها عنها؛ فأشبهت في عدم التعدية الحروف الزائدة، ولأنها بمنزلة «إلا» وهي غير متعلقة.

والثاني: أن تكون فعلاً متعدياً ناصباً له، وفاعلها على الحد المذكور في فاعل حاشا، والجملة مستأنفة أو حالية، على خلاف في ذلك، وتقول: «قاموا خلا زيدا» وإن شئت خفضت، إلا في نحو قول لبيد^(٤):

٢١٩- ألا كُلُّ شيءٍ ما خلا الله باطلٌ

وذلك لأن «ما» في هذه مصدرية؛ فدخلها يُعين الفعلية، وموضع «ما خلا» نصب فقال السيرافي: على الحال كما يقع المصدر الصريح في نحو «أرسلها العراق» وقيل: على الظرف على نيابتها وصلتها عن الوقت؛ فمعنى «قاموا ما خلا زيدا» على الأول: قاموا خاليين عن زيد،

(١) هو «التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري» لأبي الفتح عثمان بن جني طبع في بغداد ١٩٦٢ بتحقيق أحمد ناجي القيسي.

(٢) بعده «نجماً يضيء كالشهاب لامعاً» والرجز مجهول القائل وهو في ابن عقيل ١١/٢. سهيل: اسم نجم.

(٣) لم يسم قائل البيت، وهو في ابن عقيل ١٣١/٢.

(٤) لبيد بن ربيعة العامري (٤١هـ) شاعر فحل من أصحاب المعلقات، وفارس جواد، أدرك الإسلام وأسلم وكانت له صحبة. وعجز البيت «وكل نعيم لا محالة زائل» ديوانه ٢٥٦، وهو مع الشاهد ٦٦ و٥٥٧ من قصيدة واحدة، سيتكرر برقم ٣٥٢.

وعلى الثاني: قاموا وقت خلوعهم عن زيد، وهذا الخلاف المذكور في محلها خافضةً وناصبة ثابت في حاشا وعدا، وقال ابن خروف: على الاستثناء كانتصاب «غير» في «قاموا غير زيد» وزعم الجرمي والرعي والكسائي والفارسي وابن جني أنه قد يجوز الجر على تقدير «ما» زائدة، فإن قالوا: ذلك بالقياس ففاسد؛ لأن «ما» لا تزداد قبل الجار^(١)، بل بعده، نحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾^(٢)، ﴿فِيمَا رَحِمَهُ﴾^(٣) وإن قالوه: بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يُقاس عليه.

حرف الراء

رُبَّ: حرف جر، خلافاً للكوفيين في دعوى اسميته، وقولهم إنه أخبر عنه في قوله:

٢٢٠ - إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَاراً عَلَيْكَ، وَرُبَّ قَتْلِ عَارٍ^(٤)

ممنوع، بل «عار» خبر لمحدوف، والجملة صفة للمجرور، أو خبر للمجرور؛ إذ هو في موضع مبتدأ كما سيأتي.

وليس معناها التقليل دائماً، خلافاً للأكثرين، ولا التكثير دائماً، خلافاً لابن درستويه وجماعة، بل ترد للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً.

فمن الأول: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢] وفي الحديث «يا رُبَّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة»^(٥) وسمع أعرابي يقول بعد انقضاء رمضان: «يا رُبَّ صائمه لن يصومه، ويا رُبَّ قائمه لن يقومه» وهو مما تمسك به الكسائي على إعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي، وقال الشاعر:

٢٢١ - فَيَارُبُّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ بَأَنَسَةٍ كَأَنَّهَا خَطُ تَمْثَالٍ^(٦)
وقال آخر:

٢٢٢ - رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ ثُوبِي شِمَالَاتٍ^(٧)

(١) في المخطوطتين «الجار والمجرور» والصواب ما أثبتناه.

(٢) ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَارِينَ﴾ [المؤمنون ٢٣: ٤٠].

(٣) ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَيْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ ظَافِرًا غَلِيظًا لَأَنْفَضُوا مِنْ حَوْلِكَ﴾ [آل عمران ٣: ١٥٩].

(٤) تقدم برقم ٣٠ وسيكرر برقم ٨٨٦. (٥) صحيح البخاري: باب التهجد.

(٦) البيت لامرئ القيس بن حجر وهو في ديوانه ١٥٩ والبيت مع الشاهد رقم ١٧٤ و٣٠٦ و٣١٥ و٣٩٩ و٤٥٧ من قصيدة واحدة. سيكرر برقم ١٠٠٢.

(٧) البيت لجذيمة بن مالك الأبرش يفتخر بأنه يصعد الجبل بنفسه ليستطلع أعداءه ولا يعتمد في ذلك على غيره. أوفيت: أشرفت. العلم: الجبل. الشمالات: رياح الشمال الشديدة والبيت في الخزنة ٥٦٧/٤ وسيبويه ١٥٣/٢ وفي البيت شاهد آخر على إدخال نون التوكيد للضرورة. سيكرر برقم ٢٣٢ و٥٧٦.

وجه الدليل أن الآية والحديث والمثال مسوقة للتخويف، والبيتين مسوقان للافتخار، ولا يناسب واحداً منهما التقليل.

ومن الثاني: قول أبي طالب^(١) في النبي ﷺ:

٢٢٣ - وأبيض يستسقى الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة للأرامل
وقول الآخر:

٢٢٤ - ألا رب مولود وليس له أب وذي ولد لم يلد له أبوان^(٢)
وذي شامة غراء في خروجه مجللة لا تنقضي لأوان
ويكمل في سبع وخميس شبابه ويهرم في سبع معاً وثمان
أراد عيسى وآدم عليهما السلام والقمر.

ونظير «رب» في إفادة التكثير «كم» الخبرية، وفي إفادته تارة وإفادة التقليل أخرى «قد»، على ما سيأتي إن شاء الله تعالى في حرف القاف، وصيغ التصغير، تقول: حجير ورجيل فتكون للتقليل، وقال:

٢٢٥ - فويق جبيل شامخ لن تناله بقتته حتى تكل وتعملا^(٣)
وقال لبيد:

٢٢٦ - وكل أناس سوف تدخل بينهم ذوهمية تصفر منها الأنامل^(٤)
إلا أن الغالب في «قد» والتصغير إفادتهما التقليل، و «رب» بالعكس.

وتنفرد رب بوجوب تصديرها، ووجوب تنكير مجرورها، ونعته إن كان ظاهراً، وإفراده وتذكيره وتمييزه بما يطابق المعنى إن كان ضميراً، وغلبة حذف معداها^(٥) ومضيه، وإعمالها

(١) هو عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم، عم النبي ﷺ ووالد علي، من سادات العرب وعقلائها مات قبل الهجرة بثلاث سنوات. والواو في البيت ليست واو رب ولكنها عاطفة تعطف «أبيض» على «سيداً» في بيت سابق هو:

وما ترك قوم - لا أبالك - سيذاً يحوط الذمار في مكر ونائل

فلا شاهد فيه إذن، الشمال: المخيخ. سيتكرر برقم ٢٢٨.

(٢) الأبيات لرجل من أزد السراة وقيل لعمر الجنبى والأول في سيبويه ٣٤١/١ و ٢٥٨/٢. والرواية في الخزانة ٣٩٧/١: «عجبت لمولود...» ولا شاهد فيها عندئذ. أراد بصدر البيت الأول: عيسى عليه السلام، وبعبارة: آدم عليه السلام، والبيتين التاليتين: القمر.

(٣) لأوس بن حجر «الديوان ٨٧» والقناة: القمة. (٤) تقدم برقم ٦٦ وسيتكرر برقم ٣٥٦ و ١٠٥٩.

(٥) في النسوقي ١٤٨/١ أن المراد بـ «معداها» ما تعلقت به «رب» من فعل أو شبهه، فإذا قيل لك: هل رأيت رجلاً عالمًا؟ تقول: رب رجل عالم. أي رب رجل عالم رأيت. ولكنك تحذف «رأيت» غالباً.

محذوفة بعد الفاء كثيراً، وبعد الواو أكثر، وبعد بل قليلاً، وبدونهن أقل، كقوله:

٢٢٧ - فمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمُرْضِع (١)

وقوله:

٢٢٨ - وَأَبْيَضُ يُسْتَسْقَى الْغَمَامُ بِوَجْهِهِ (٢)

وقوله:

٢٢٩ - بِلْ بَلْدٍ ذِي صُعْدٍ وَأَكَامٍ^(٣)

وقوله:

٢٣٠ - رَسِمَ دَارٍ وَقَفَتْ فِي طَلَّة (٤)

وبأنها زائدة في الإعراب دون المعنى؛ فمحل مجرورها في نحو «رب رجل صالح عندي» رفع على الابتدائية، وفي نحو «رُبَّ رجل صالح لقيت» نصب على المفعولية، وفي نحو «رُبَّ رجل صالح لقيته» رفع أو نصب، كما في قولك: «هذا لقيته» ويجوز مراعاة محله كثيراً وإن لم يجز نحو «مررتُ بزيد وعمراً» إلا قليلاً، قال:

٢٣١ - وَسِنَّ كَسْنِيَّ سِنَاءً وَسَنَّمَا ذَعَرْتُ بِمَدْلَاحِ الْهَجِيرِ نَهَوْضٍ^(٥)

فعطف «سَنَمَا» على محل سِنَّ، والمعنى ذعرت بهذا الفرس ثوراً وبقرة عظيمة، وسنيق: اسم جبل بعينه، وسناء: ارتفاعاً.

وزعم الزجاج وموافقوه أن مجرورها لا يكون إلا في محل نصب، والصواب ما قدمناه. وإذا زيدت «ما» بعدها فالغالب أن تكفها عن العمل، وأن تهيئها للدخول على الجملة الفعلية، وأن يكون الفعل ماضياً لفظاً ومعنى، كقوله:

٢٣٢ - رُئِمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شِمَالَاتُ^(٦)

ومن أعمالها قوله:

(١) تمامه «فألهيته عن ذي تائم محول» وهو من معلقة امرئ القيس: الديوان ١٤٧ وابن عقيل ٢٤٥/١

وشرح الزوزني ٨٧. طرقت: جئت ليلاً. محول: عمره حول أي سنة. سيتكرر برقم ٢٩٠.

(٢) تقدم برقم ٢٢٣.

(٣) لم تقف على قائله، والصعد: العقبات.

(٤) تقدم برقم ١٩٢.

(٥) البيت لامرئ القيس. ورواية الديوان ١٢٩ يجز «سم» ولا شاهد فيه حينئذ. وفرس دلح: يختال بفارسه

ولا يتعبه. وهو في اللسان «مادة سق»: ذعرت بمزلاج... والزلاج السرعة.

(٦) تقدم برقم ٢٢٢ وسيتكرر برقم ٥٧٦.

٢٣٣ - رُبَّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءٍ^(١)
ومن دخولها على الاسمية^(٢) قول أبي دؤاد^(٣):

٢٣٤ - رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعِنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمَهَارُ
وقيل: لا تدخل المكفوفة على الاسمية أصلاً، وإن «ما» في البيت نكرة موصوفة،
والجامل: خبر لهو محذوفاً، والجملة صفة لما.

ومن دخولها على الفعل المستقبل قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٤) وقيل: هو
مؤول بالماضي، على حد قوله تعالى: ﴿وَقَفَّيْ فِي السُّورِ﴾^(٥) وفيه تكلف؛ لاقتضائه أن الفعل
المستقبل عبر به عن ماضٍ متجاوز به عن المستقبل، والدليل على صحة استقبال ما بعدها قوله:

٢٣٥ - فَإِنْ أَهْلَكَ فَرُبَّ فَتَى سِيكِي عَلِيٍّ مُهَذَّبٍ رَخِصَ الْبِنَانُ^(٦)
وقوله:

٢٣٦ - يَا رَبِّ قَائِلَةٍ غَدَاً يَا لَهْفٍ أُمَّ مُعَاوِيَةٍ^(٧)
وفي رُبَّ ست عشرة لغة: ضم الراء، وفتحها، وكلاهما مع التشديد والتخفيف، والأوجه
الأربعة مع تاء التانيث ساكنة أو محركة ومع التجرد منها؛ فهذه اثنتا عشرة، والضم والفتح مع
إسكان الباء، وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف.

حرف السين المهملة

السين المفردة: حرف يختص بالمضارع، ويُخْلِصُهُ للاستقبال، وينزل منه منزلة الجزاء،
ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به، وليس مقتطعاً من «سوف» خلافاً للكوفيين، ولا مدَّة
الاستقبال معه أضيق منها مع سوف خلافاً للبصريين، ومعنى قول المعريين فيها: «حرف تنفيس»

(١) البيت لعدي بن الرعاء وهو في الخزائن ١٨٧/٤ وهو مع الشاهد ٨٣١ من قطعة واحدة وصحت إضافة
بين إلى بصرى لاشتمالها على عدة أماكن أي بين أماكن بصرى. سيكرر برقم ٥٨٨.

(٢) يعني الجملة الاسمية.

(٣) أبو دؤاد الأيادي هو جارية بن الحجاج شاعر جاهلي اشتهر بوصف الخيل والبيت في الخزائن ١٨٨/٤ وفي
ابن عقيل ٢٤٥/١. الجامل: جماعة الإبل. المؤبل: كثير الإبل. العناجيج: أحسن الخيل والمعنى أنه إذا
قامت الحرب خشد لها الإبل الكثيرة وأحسن الخيول مع أمهارها. سيكرر برقم ٥٧٧.

(٤) تقدم ذكرها.

(٥) ﴿وَرَكْنَا بَعْضُهُمْ يَوْمَئِذٍ نَمُوجٌ فِي بَعْضٍ وَنُفِخَ فِي السُّورِ فَجَمَعَتَهُمْ جَمْعًا﴾ [الكهف ٩٩: ١٨].

(٦) من قصيدة لجحدر بن مالك قصتها في ابن عساكر ٦٨/٤ والسيوطي ١٣٩.

(٧) هو لهند أم معاوية بن أبي سفيان قالته يوم بدر.

حرف توسيع، وذلك أنها تقلب^(١) المضارع من الزمن الضيق - وهو الحال - إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال، وأوضح من عبارتهم قول الزمخشري وغيره: «حرف استقبال» وزعم بعضهم أنها قد تأتي للاستمرار لا للاستقبال، ذكر ذلك في قوله تعالى: ﴿سَتَجِدُونَ الْعَٰرِضِينَ﴾^(٢) الآية، واستدل عليه بقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ الشُّعْبَاءُ مِمَّنَ النَّٰسِ مَا وَلَّيْنَاهُمْ عَنْ قِيَلِهِمْ﴾^(٣) مدعيًا أن ذلك إنما نزل بعد قولهم: ﴿مَا وَلَّيْنَاهُمْ﴾ قال: فجاءت السين إعلامًا بالاستمرار لا بالاستقبال، انتهى. وهذا الذي قاله لا يعرفه النحويون، وما استند إليه من أنها نزلت بعد قولهم: ﴿مَا وَلَّيْنَاهُمْ﴾ غير موافق عليه، قال الزمخشري: فإن قلت: أي فائدة في الإخبار بقولهم قبل وقوعه؟ قلت: فائدته أن المفاجأة للمكروه أشد، والعلم به قبل وقوعه أبعد عن الاضطراب إذا وقع، انتهى. ثم لو سلم فالاستمرار إنما استفيد من المضارع، كما تقول: «فلان يقرى الضيف ويصنع الجميل» تريد أن ذلك دأبه، والسين مفيدة للاستقبال؛ إذ الاستمرار إنما يكون في المستقبل، وزعم الزمخشري أنها إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه أفادت أنه واقع لا محالة، ولم أر من فهم وجه ذلك، ووجهه أنها تفيد الوعد بحصول الفعل؛ فدخلوها على ما يفيد الوعد أو الوعيد مقتضٍ لتوكيده وتثبيت معناه، وقد أومأ إلى ذلك في سورة البقرة فقال في: ﴿نَسْتَبِيحُهُمُ اللَّهُ﴾^(٤): ومعنى السين أن ذلك كائن لا محالة، وإن تأخر إلى حين، وصرح به في سورة براءة فقال في: ﴿أُولَٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾^(٥): السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة؛ فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد إذا قلت: «سأنتقم منك».

سوف: مرادفة للسين، أو أوسع منها، على الخلاف^(٦)، وكان القائل بذلك نظر إلى أن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى، وليس بمطرد، ويقال فيها: «سَف» بحذف الوسط، و«سَو» بحذف الأخير، و«سَي» بحذفه وقلب الوسط ياء مبالغة في التخفيف، حكاها صاحب المحكم.

(١) كذا في المخطوطتين، وفي حاشية الدسوقي «نقلت» وهي أجود وأحكم.

(٢) ﴿سَتَجِدُونَ الْعَٰرِضِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُوا بِنُفُسِهِمْ كُلِّ مَا رُدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ أُرْكَبُوا فِيهَا فَإِنْ لَمْ يَعْرِضُوا لَهَا يَلْقُوا إِلَيْكَ السَّلَامَ وَيَكْفُرُوا أَيْدِيَهُمْ فَخَذُّوهُمْ وَأَقْلَابَهُمْ حَيْثُ تَوَفَّتْهُمُ وَأُولَٰئِكَ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا مُّبِينًا﴾ [النساء ٩١: ٤].

(٣) تمتها ﴿إِلَى كَاوًا عَلَيْهِمْ كُلِّ نَفَرٍ الشَّرْقُ وَالْمَغْرِبُ يَدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى مَرَكِبَةٍ مُّسْتَقِيرٍ﴾ [البقرة ١٤٢: ٢].

(٤) ﴿وَلَنْ تُولُوا قَالًا هُمْ فِي شِقَاقٍ نَسْتَبِيحُهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّيِّعُ الْكَلِيمُ﴾ [البقرة ١٣٧: ٢].

(٥) ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَشَرُهُمْ مُلَاقًا بِمَنْ يَأْمُرُكَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوُكَ عَنِ الْمُنْكَرِ يُؤْتُونَكَ الصَّلَاةَ وَرَزَقُوا الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة ٧١: ٩].

(٦) يعني الخلاف في مدة الاستقبال في السين وسوف وقد أشار إليه في أول حديثه عن السين.

وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥] وبأنها قد تُفصل بالفعل الملغى، كقوله:

٢٣٧- وما أذري وسوف إخال أذري أقوم آل حصن أم نساء^(١)
بسي: من «لا سيما» - اسم بمنزلة مثل وزناً ومعنى، وعينه في الأصل واو، وتثنيته سيان، وتستغني حيثل عن الإضافة كما استغنت عنها مثل في قوله:

٢٣٨- والشّرُّ بالشّرِّ عند اللّهِ مثلاًن^(٢)
واستغنوا بتثنيته عن تثنية سواء، فلم يقولوا: سواء إن إلا شاذاً كقوله:

٢٣٩- فيا رب إن لم تقسم الحب بيننا سواءين فاجعلني على حبها جلدًا^(٣)
وتشديد يائه ودخول «لا» عليه ودخول الواو على «لا» واجب، قال ثعلب: من استعمله على خلاف ما جاء في قوله:

٢٤٠- ولا سيما يوم بدارة جُلجل^(٤)
فهو مخطيء، اهـ.

وذكر غيره أنه قد يُخفف، وقد تحذف الواو، كقوله:

٢٤١- فِه بالعقود وبالأيمان، لا سيما عقد وفاة به من أعظم القرب^(٥)
وهي عند الفارسي نصب على الحال، فإذا قيل: «قاموا لا سيما زيد» فالنصب قام، ولو كان كما ذكر لامتنع دخول الواو، ولوجب تكرار «لا» كما تقول: «رأيت زيدا لا مثل عمرو ولا مثل خالد» وعند غيره هو اسم للا التبرئة، ويجوز في الاسم الذي بعدها الجر والرفع مطلقاً، والنصب أيضاً إذا كان نكرة، وقد روي بهن:

٢٤٢- ولا سيما يوم.....^(٤)

والجر أرجحها، وهو على الإضافة، و«ما» زائدة بينهما مثلها في: ﴿أَيُّمًا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾^(٦) والرفع على أنه خبر لمضمر محذوف، و«ما» موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة،

(١) تقدم برقم ٥٤ وسيكرر برقم ٧٣٢ و٧٤٣.

(٢) تقدم برقم ٨٥ و١٤٥ وسيكرر برقم ٢٩٦ و٤٢٦ و٧٨٤ و٧٨٧ و٩٠٨ و١٠٧٦ و١١٠٦.

(٣) نسب في اللسان «مادة سوا» إلى قيس بن معاذ.

(٤) صدره «ألا رب يوم لك منهن صالح» وهو من معلقة امرئ القيس. الديوان ١٤٥ وشرح الزوزني ٨٣ والخزانة ٦٣/٢. سيكرر برقم ٢٤٢ و٥٩١ و٧٧٨.

(٥) لم نقف على قائله. فه: «ف» فعل أمر من وفي، و«الهاء» للسكر وإثباتها في الوصل ضرورة.

(٦) ﴿قَالَ ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيُّمًا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَةَ عَلَيَّ...﴾ [القصص: ٢٨].

والتقدير: ولا مثل الذي هو يوم، أو لا مثل شيء هو يوم، ويضعفه في نحو «ولا سيما زيداً» حذف العائد المرفوع مع عدم الطول، وإطلاق «ما» على من يعقل، وعلى الوجهين ففتحة سيّ إعراب؛ لأنه مضاف، والنصب على التمييز كما يقع التمييز بعد «مثل» في نحو: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾^(١) و «ما» كافة عن الإضافة، والفتحة بناء مثلها في «لا رجل» وأما انتصاب المعرفة نحو «ولا سيما زيداً» فمنعه الجمهور، وقال ابن الدُّهَّان^(٢): لا أعرف له وجهاً، ووجه بعضهم بأن «ما» كافة، وأن «لا سيما» نزلت منزلة إلا في الاستثناء، وردّ بأن المستثنى مُخرج، وما بعدها داخل من باب أولى، وأجيب بأنه مخرج مما أفهمه الكلام السابق من مساواته لما قبلها، وعلى هذا فيكون استثناء منقطعاً.

سواء: تكون بمعنى مُستَوٍ، ويوصف بها المكان بمعنى أنه نصف بين مكانين، والأفصح فيه حينئذ أن يقصر مع الكسر نحو: ﴿مَكَانًا سَوًى﴾^(٣) وهو أحد الصفات التي جاءت على فِعْلٍ كقولهم: «ماء روى» و «قوم عدى» وقد تمدّد مع الفتح نحو «مررتُ برجلٍ سواءٍ والعَدَمُ». وبمعنى الوسط، وبمعنى التام؛ فتمدّد فيهما مع الفتح، نحو قوله تعالى: ﴿فِي سَوَاءٍ الْجَحِيمِ﴾^(٤)، وقولك: «هذا درهمٌ سواءٌ».

وبمعنى القصد؛ فتقصر مع الكسر، وهو أغرب معانيها، كقوله:

٢٤٣ - فلاصرفنّ سوى حذيفة مذحتي لفتى العشي وفارس الأحزاب^(٥)
ذكره ابن الشجري.

وبمعنى مكانٍ أو غير، على خلاف في ذلك؛ فتمدّد مع الفتح وتقصر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر، وتقع هذه صفة واستثناء كما تقع غير، وهو عند الزجاجي^(٦) وابن مالك كغير في المعنى والتصرف؛ فتقول: «جاءني سواك» بالرفع على الفاعلية، و «رأيتُ سواك» بالنصب على المفعولية، و «ما جاءني أحد سواك» بالنصب والرفع وهو الأرجح؛ وعند سيبويه

(١) ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِثْلًا لِكُلِّبَتٍ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَحْرُ قَوْلَ أَنْ نَفَذَ كَيْدُكَ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا...﴾ [الكهف: ١٨: ١٠٩].

(٢) سعيد بن المبارك (٥٦٩هـ) بغدادى عالم باللغة والأدب، ألف في التفسير والنحو والأدب، وله: «الغرة» في شرح اللّمع لابن جني.

(٣) ﴿لَنَسْأَلَنَنَّكَ بِسِحْرِ مَوْلَايَ فَتَجْعَلُ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا نُخْلَفُهُ عَنْهُ وَلَا أَنْتَ مَكَا سَوًى﴾ [طه: ٢٠: ٥٨].

(٤) ﴿نَاطِلَعٌ قَرَاءُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٣٧: ٥٥].

(٥) هو في اللسان «مادة سوا»، وقد نسب الجوهري في الصحاح إلى قيس بن الخطيم. والرواية في ديوانه ١٢٧: ... وفارس الأجراف، والقصيدة في مدح خدّاش بن زهير وذم حذيفة بن بدر.

(٦) أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (٣٣٧هـ) نحوي بغدادى لازم الزجاج فنسب إليه. له كتاب الجمل، والإيضاح في علل النحو، والأمالي، واللامات، والإبدال والمعاقبة والنظائر، وغيرها.

والجمهور أنها ظرف مكان ملازم للنصب، لا يخرج عن ذلك إلا في الضرورة، وعند الكوفيين وجماعة أنها ترد بالوجهين، وردّ على من نفى ظرفيتها بوقوعها صلة، قالوا: «جاء الذي سَوَاكَ» وأجيب بأنه على تقدير سوى خبراً لهو محذوفاً أو حالاً لثبت مضمراً كما قالوا: «لا أفعله ما أنَّ جرّاء مكانه»^(١) ولا يمنع الخبرية قولهم: «سَوَاكَ» بالمد والفتح؛ لجواز أن يقال: إنها بنيت لإضافتها إلى المبني كما في غير.

تفصيله: يخبر سَوَا التي بمعنى مُستَوٍ عن الواحد فما فوقه، نحو: «لَيْسُوا سَوَاءً»^(٢) لأنها في الأصل مصدر بمعنى الاستواء، وقد أجزى في قوله تعالى: «وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ»^(٣) كونها خبراً عما قبلها أو عما بعدها أو مبتدأ، وما بعدها فاعل على الأول ومبتدأ على الثاني وخبر على الثالث، وأبطل ابن عمرون^(٤) (الأول: بأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، والثاني: بأن المبتدأ المشتمل على الاستفهام واجب التقديم؛ فيقال له: وكذا الخبر، فإن أجاب بأنه مثل «زَيْدٌ أَيْنَ هُوَ» منعناه وقلنا له: بل مثل «كَيْفَ زَيْدٌ» لأن «ءَأَنذَرْتَهُمْ» إذا لم يُقدَّر بالمفرد لم يكن خبراً؛ لعدم تحمله ضمير سواء، وأما شبهته فجوابها أن الاستفهام هنا ليس على حقيقة، فإن أجاب بأنه كذلك في نحو «علمت أزيد قائم» وقد أبقى عليه استحقاق الصّدرية بدليل التعليق، قلنا: بل الاستفهام مُراد هنا؛ إذ المعنى علمت ما يجاب به قول المستفهم: «أزيد قائم»، وأما في الآية ونحوها فلا استفهام البتة؛ لا من قِبَل المتكلم ولا غيره.

حرف العين المهملة

عَدَا: مثل خَلَا، فيما ذكرناه من القسمين^(٥)، وفي حكمها مع «ما» والخلاف في ذلك، ولم يحفظ فيها سيبويه إلا الفعلية.

على: على وجهين:

١ - أحدهما: أن تكون حرفاً، وخالف في ذلك جماعة؛ فزعموا أنها لا تكون إلا اسماً ونسبوه لسيبويه، ولنا أمران: أحدهما: قوله:

(١) في مجمع الأمثال ١٧٨/٢ «لا أفعله ما أن في السماء نجماً» و«... ما أن السماء سماء» ونظيره في المستقصى ٢٤٦/٢.

(٢) ﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتَّبِعُونَ آيَاتِ اللَّهِ ءَاتَاءَ أَلْيَلٍ وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾ [آل عمران ١١٣].

(٣) ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة ٦٠].

(٤) جمال الدين محمد بن محمد (- ٦٤٩هـ) نحوي حلي أخذ عن ابن يعيش وجالس ابن مالك وكان بارعاً في العربية.

(٥) يعني كونها حرفاً جاراً للمستثنى، وكونها فعلاً. انظر بحث «خلا».

٢٤٧- في ليلة لا نرى بها أحداً يحكي علينا إلا كواكبها^(١) أي عناء، وقد يقال: ضمن يحكي معنى: ينم.

الرابع: التعليل كاللام، نحو: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْتُكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥] أي لهدايته إياكم، وقوله:

٢٤٨- علامَ تقولُ الرُّمَحُ يُثْقِلُ عَاتِقِي إذا أنا لم أظعن إذا الخيل كرت^(٢)

الخامس: الظرفية كـ «في» نحو: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينٍ غَفْلَةٍ﴾ [القصص: ١٥] ونحو: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَنَ﴾ [البقرة: ١٠٢] أي في زمن ملكه، ويحتمل أن ﴿تَتْلُوا﴾ مضمن معنى تقول؛ فيكون بمنزلة: ﴿وَلَوْ لَقَوْلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ﴾ [الحاقة: ٤٤].

السادس: موافقة من، نحو: ﴿إِذَا أَكَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾^(٣).

السابع: موافقة الباء نحو: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ لَا أَقُولَ﴾^(٤) وقد قرأ أبي^(٥) بالباء، وقالوا: اركب على اسم الله.

الثامن: أن تكون زائدة للتعويض، أو غيره:

فالأول: كقوله:

٢٤٩- إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْتَمِلُ إن لم يجد يوماً على من يتكل^(٦)

أي: من يتكل عليه، فحذف «عليه» وزاد «على» قبل الموصول تعويضاً له، قاله ابن جني، وقيل: المراد إن لم يجد يوماً شيئاً، ثم ابتداء مستهتماً فقال: على من يتكل؟ وكذا قيل في قوله:

٢٥٠- وَلَا يُؤَاتِيكَ فِيمَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ إِلَّا أَخُو ثَقِيفَةٍ، فأنظر بمن تشق^(٧)

(١) البيت لأحد الأنصار أو لأحيحة بن الجلاح وينسب لعدي بن زيد وهو في سيبويه ٣٦١/١ وفي الخزانة ١٨/٢. كواكبها - بالرفع -: بدل من فاعل يحكي، وبالنصب: بدل من أحدًا سيكرر برقم ٩٦٤ و١١٤٣.

(٢) البيت لعمر بن معديكرب، والرمح: منصوب بتقول لأنها بمعنى تظن.

(٣) ﴿وَبَلِّغْ لِلْمُطَفِّينَ ① الَّذِينَ إِذَا أَكَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ [المطففين ٨٣: ١ و٢].

(٤) ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ لَا أَقُولَ عَلَىٰ اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ...﴾ [الأعراف ٧: ١٠٥].

(٥) أبي بن كعب (- ٥٢١هـ) صحابي من الأنصار، شهد بدرًا وأحدًا والخندق. كان أقرأ الصحابة، ومن كتاب الرحي ومن اشترك في جمع القرآن أيام عثمان.

(٦) الرجز مجهول القائل وهو في سيبويه ٤٤٣/١ وفي الخزانة ٢٥٢/٤. يعتجل: يعمل بنفسه.

(٧) قائله سالم بن وابصة. سيكرر برقم ٣٠٧.

إن الأصل فانظر لنفسك، ثم استأنف الاستفهام، وابن جني يقول في ذلك أيضاً: إن الأصل فانظر من تثق به، فحذف الباء ومجرورها، وزاد الباء عوضاً، وقيل: بل تم الكلام عند قوله: فانظر، ثم ابتدأ مستفهماً، فقال: بمن تثق؟
والثاني: قول حميد بن ثور^(١):

٢٥١ - أبى الله إلا أن سرحة مالك على كل أفنان العضاء تروق
قاله ابن مالك، وفيه نظر؛ لأن «راقه الشيء» بمعنى أعجبه، ولا معنى له هنا، وإنما المراد تعلو وترتفع.

التاسع: أن تكون للاستدراك والإضراب، كقولك: فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على أنه لا يأس من رحمة الله تعالى، وقوله:

٢٥٢ - فوالله لا أنسى قتيلاً رزئته بجانب قوسي ما بقيت على الأرض^(٢)
على أنها تعفو الكلوم، وإنما نوكل بالأدنى، وإن جل ما يمضي
أي على أن العادة نسيان المصائب البعيدة العهد، وقوله:

٢٥٣ - بكل تداوينا فلم يشف ما بنا على أن قرب الدار خير من البعد^(٣)
ثم قال:

على أن قرب الدار ليس بنافع إذا كان من تهواه ليس بذي ود
أبطل بـ«على» الأولى عموم قوله: «لم يشف ما بنا» فقال: بلى إن فيه شفاء ما، ثم أبطل بالثانية قوله: «على أن قرب الدار خير من البعد».

وتعلق على هذه بما قبلها عند من قال به كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال به؛ لأنها أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج، أو هي خبر لمبتدأ محذوف أي والتحقيق على كذا، وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب قال: ودل على ذلك أن الجملة الأولى وقعت على غير التحقيق، ثم جيء بما هو التحقيق فيها.

(١) شاعر مخضرم، أسلم ومات في خلافة عثمان. السرحة: الشجرة العظيمة، وهي في البيت كناية عن امرأة. العضاء: شجر له شوك. والبيت في ديوانه ٤١.

(٢) البيتان لأبي خراش «خويلد بن مرة» الهذلي وهما في الخزانة ٤٥٨/٢ والرواية في ديوان الهذليين ٢/١٥٨: «بلى إنها تعفو...» ولا شاهد فيه حينئذ. ومعناه: إن الإنسان يذكر ما جد عليه من المصائب وينسى ما مضى منها وإن كان أفدح.

(٣) لعبد الله بن الدمينه «الديوان ٨٢». وقوله: «بكل» أي بالقرب والبعد.

والثاني من وجهي على: أن تكون اسماً بمعنى فوق، وذلك إذا دخلت عليها مِنْ، كقوله:

٢٥٤ - غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا (١)

وزاد الأخفش موضعاً آخر وهو أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد نحو قوله تعالى: ﴿أَسَيْكَ عَلَيْكَ رَوِّجَكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، وقول الشاعر:

٢٥٥ - هَوْنٌ عَلَيْكَ، فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا (٢)

لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل في غير باب ظن وفقْدَ وعِدِمَ، لا يقال: «ضربتني» ولا «فرحت بي».

وفيه نظر؛ لأنها لو كانت اسماً في هذه المواضع لصحَّ حلولُ «فوق» محلها، ولأنها لو لزمت اسميتها لما ذُكرَ لزم الحكم باسمية «إلى» في نحو: ﴿فَصَرَّهِنَّ إِلَيْكَ﴾ (٣)، ﴿وَأَضَمُّهُنَّ إِلَيْكَ﴾ (٤)، ﴿وَهَزَيْتُ إِلَيْكَ﴾ (٥).

وهذا كله يتخرج إما على التعلق بمحذوف كما قيل في اللام في «سقياً لك» وإما على حذف مضاف أي «هَوْنٌ على نفسك»، وضم إلى نفسك». وقد خرج ابن مالك على هذا قوله:

٢٥٦ - وما أصحابٌ من قومٍ فأذكرهم إلا يزيدهم حُباً إليَّ هم (٦)

(١) تمامه «تصل»، وعن قيس بزياء مجهل والبيت لمزاحم بن الحارث العقيلي يصف قطاة وفرخها وهو في ابن عقيل ٢٤٣/١ وفي الخزانة ٢٥٣/٤. غدت من عليه: أي طارت من فوقه. تم ظمؤها: أي كملت مدة صبرها عن شرب الماء. تصل: أي تصوت من أحشائها لشدة العطش. عن قيس: معطوف على «من عليه» أي: وطارت عن قيس وهو قشر البيض. زياء: أرض غليظة. مجهل: مقفرة يتيه فيها الناس. سيكرر برقم ٩٣٢.

(٢) البيت للأعور الشني «بشر بن منقذ» وفيه خرم وهو تحويل فعولن إلى عولن. وهو في سيبويه ٣١/١. سيكرر برقم ٨٧٣ و ٩٣٠.

(٣) ﴿وَلَا قَالَ لِزَيْنٍ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُنْثِي الْمَوْتَ قَالَ أَوْلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَىٰ وَلَكِنْ لَيْطَمِينَ قُلِّي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الظَّالِمِينَ فَصَرَّهِنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ أَجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٠٦].

(٤) ﴿أَسْأَلُكَ بِذَلِكَ فِي جَيْبِكَ فَتَرُجَ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُورٍ وَأَضَمُّهُنَّ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنْ الرَّهْبِ فَذَلَيْكَ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكَ إِلَٰكِ فَرَعَوْنَ وَمَلَائِكَةً لَهُمْ كَأَنَّهُمْ كَانُوا قُرْبًا فَلْيَقْرَأْ﴾ [القصص: ٢٨: ٣٢].

(٥) ﴿وَهَزَيْتُ إِلَيْكَ يَجْعَلُ الْخَلْقُ سُخْطَ عَلَيْكَ رَبُّكَ جَبِينًا﴾ [مريم: ١٩: ٢٥].

(٦) هو للمرار الحنظلي العدوي «زياد بن منقذ» الشعر والشعراء ٦٧٩ ومعجم الشعراء ٣٣٨ وسر الصناعة ٢٧٣ وزهر الأداب ١٠٦٤ وشرح التبريزي ١٨٢/٣ وابن يعيش ٢٦/٧ وشواهد السيوطي ٥٠ والخزانة ٣٩٣/٢ والعيني ٢٥٦/١ وقد رد صاحب الخزانة نسبته لبدر بن سعيد أخي المرار الفقعسي الأسدي كما في الأغاني ٣٣٠/١٠ أو لزياد بن حمل كما في الحماسة وغيرها. وهذا البيت مع الشاهد ٥٦ من قطعة واحدة. ويروى صدره: «لم ألتى بعدهم حياً فأخبرهم».

فادّعى أن الأصل يزيدون أنفسهم، ثم صار يزيدونهم، ثم فصل ضمير الفاعل للضرورة وأخّر عن ضمير المفعول، وحامله على ذلك ظنه أن الضميرين لمسمى واحد، وليس كذلك؛ فإن مراده أنه ما يصاحب قوماً فيذكر قومه لهم إلا ويزيد هؤلاء القوم قومه حباً إليه؛ لما يسمعه من ثنائهم عليهم، والقصيدة في حماسة أبي تمام^(١).

ولا يحسن تخريج ذلك^(٢) على ظاهره كما قيل في قوله:

٢٥٧ - قذبت أحرسني وحدي ويمنعني صوت السباع به يضبحن والهام^(٣)

لأن ذلك شعر؛ فقد يستسهل فيه مثل هذا، ولا^(٤) على قول ابن الأنباري^(٥) إن «إلى» قد تردّ اسماء؛ فيقال: «انصرفت من إليك» كما يقال: «غدوت من عليك» لأنه إن كان ثابتاً ففي غاية الشذوذ، ولا على قول ابن عصفور إن إليك في: ﴿وَأَضْمُ إِلَيْكَ﴾^(٦) إغراء، والمعنى خذ جناحك، أي عصاك؛ لأن «إلى» لا تكون بمعنى خذ عند البصريين، ولأن الجناح ليس بمعنى العصا إلا عند الفراء وشذوذ من المفسرين.

عن: على ثلاثة أوجه:

١ - أحدها: أن تكون حرفاً جاراً، وجميع ما ذكر لها عشرة معانٍ:

أحدها: المجاوزة، ولم يذكر البصريون سواء، نحو «سافرت عن البلد» و«رغبت عن كذا» و«رميت السهم عن القوس» وذكر لها في هذا المثال معنى غير هذا، وسيأتي.

الثاني: البدل، نحو: ﴿وَأَقْفُوا يَوْمًا لَا تَجْرَى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾^(٦)، وفي الحديث: «صومي عن أمك»^(٧).

(١) حبيب بن أوس الطائي (٢٣١هـ) شاعر فحل مشهور عرف بحدة الذكاء وكثرة الحفظ. اتصل بالمعتصم فقدمه على شعراء عصره، والحماسة كتاب له جمع فيه مختارات من الشعر صنفها أبواباً وجعل الأول منها للحماسة.

(٢) أي الآيات السابقة.

(٣) للتمر بن تولب. والضمير في «به» عائذ إلى المنهل في بيت سابق والرواية «أجرسه» ولا شاهد فيه حيثئذ. يضبحن: يصوتن. الهام: طير الليل.

(٤) معطوف على قوله: «لا يحسن تخريج...» أي لا يحسن تخريج الآيات السابقة.

(٥) أبو بكر محمد بن القاسم (٣٢٧هـ) أخذ عن ثعلب وكان من أمهر نحاة الكوفة وأعلم أهل زمانه باللغة والأدب.

(٦) تتمها ﴿وَلَا يَقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةً وَلَا يُؤَخِّدُ مِنْهَا عَذْلٌ وَلَا هُمْ يُصْرُونَ﴾ [البقرة ٢: ٤٨].

(٧) صحيح مسلم: كتاب الصيام.

الثالث: الاستعلاء، نحو: ﴿فَإِنَّمَا يَبْعَلُ عَنْ نَفْسِهِ﴾^(١) وقول ذي الأصبع^(٢):

٢٥٨ - لَأَبْنُ عَمِّكَ، لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسْبٍ عَنِّي، وَلَا أَنْتَ دِيَانِي فَتَحْزُونِي
أي لله در ابن عمك لا أفضلت في حسب علي ولا أنت مالكي فتسوسني، وذلك لأن
المعروف أن يقال: «أفضلت عليه» قيل: ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي﴾
[ص: ٣٢] أي قدّمته عليه، وقيل: هي على بابها، وتعلقها بحال محذوفة، أي منصرفاً عن ذكر
ربي، وحكى الرّماني عن أبي عبيدة أن أحببت من «أحبّ البعير إجاباً» إذا برك فلم يشتر؛ فعن
متعلقة به باعتبار معناه التضميني، وهي على حقيقتها، أي إني تثبّطت عن ذكر ربي، وعلى هذا
فحبّ الخير مفعول لأجله.

الرابع: التعليل، نحو: ﴿وَمَا كَانَتْ أَسْتَغْفَارُ لِزَهْرٍ لِأَيِّهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ﴾^(٣)، ونحو:
﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ﴾^(٤). ويجوز أن يكون حالاً من ضمير «تاركي» أي ما
تركها صادرين عن قولك، وهو رأي الزمخشري، وقال في: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا﴾^(٥)، إن كان
الضمير للشجرة فالمعنى حملهما على الزلة بسببها، وحقيقته أصدر الزلة عنها، ومثله ﴿وَمَا فَعَلْنَاهُ
عَنْ أَمْرِي﴾^(٦) وإن كان للجنة فالمعنى نحاهما عنها.

الخامس: مرادفة بعد، نحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ
عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [النساء: ٤٦ والمائدة: ١٣] بدليل أن في مكان آخر: ﴿مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾ [المائدة:
٤١]، ونحو: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩] أي حالة بعد حالة، وقال:

٢٥٩ - ومنهل وردته عن منهل^(٧)

السادس: الظرفية كقوله:

(١) ﴿هَكَأُنْتُمْ هَؤُلَاءِ تُدْعَوْنَ لِتُشْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمِنْكُمْ مَنْ يَبْعَلُ وَمَنْ يَبْعَلُ فَإِنَّمَا يَبْعَلُ عَنْ نَفْسِهِ وَاللَّهُ الْعَلِيُّ
وَأَسْتُرُ الْفُقَرَاءِ﴾ [محمد ٤٧: ٣٨].

(٢) ذو الأصبع العدواني هو خرثان بن محرث شاعر جاهلي حكيم، والبيت في ابن عقيل ٢٤٢/١ وفي
الخزانة ٢٢٢/٣ الديان: القاهر والحاكم والسائس والغالب والمالك. خزاه يخزوه خزواً: ساسه وقهره
وملكه، وخزي يخزي: استحيا.

(٣) تتمتها ﴿وَعَدَّهَا بِإِتَاءِهِ فَلَمَّا بَيَّنَّ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾ [التوبة ٩: ١١٤].

(٤) ﴿قَالُوا يَهُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [هود ١١: ٥٣].

(٥) ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾
فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ... [البقرة ٢: ٣٥ و٣٦].

(٦) تتمتها ﴿ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف ١٨: ٨٢].

(٧) رجز ليكير بن عبد الربي وبعدة: قفر به الأعطان لم تسهل.

٢٦٠ - وآس سرأة الحي حيث لقيتهم ولا تك عن حمل الرباعة وانيا^(١)

الرباعة: نجوم الجمالة، قيل: لأن «ونى» لا يتعدى إلا بـ«في»، بدليل ﴿وَلَا يَنبَا فِي ذِكْرِي﴾ [طه: ٤٢] والظاهر أن معنى «ونى عن كذا» جاوزه ولم يدخل فيه، وونى فيه: دخل فيه وفتر:

السابع: مرادفة من، نحو: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ﴾ [الشورى: ٢٥] الشاهد في الأولى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ نَقَبَلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا﴾ [الأحقاف: ١٦] بدليل: ﴿فَنَقُصِّلُ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُنْقَبَلْ مِنَ الْآخَرِ﴾ [المائدة: ٢٧]، ﴿رَبَّنَا نَقَبَلْ مِنَّا﴾^(٢).

الثامن: مرادفة الباء، نحو: ﴿وَمَا يَطُّقُ عَنِ الْمَوْتِ﴾ [النجم: ٣] والظاهر أنها على حقيقتها، وأن المعنى: وما يصدر قوله عن هوى.

التاسع: الاستعانة، قاله ابن مالك، ومثله بـ«رميث عن القوس»، لأنهم يقولون أيضاً: «رميث بالقوس»، حكاها الفراء، وفيه رد على الحريري في إنكاره أن يقال ذلك، إلا إذا كانت القوس هي المرمية، وحكى أيضاً «رميث على القوس».

العاشر: أن تكون زائدة للتعويض من أخرى محذوفة، كقوله:

٢٦١ - أتجنز أن نفس أتاها حمامها فهلاً التي عن بين جنبيك تدفع^(٣)

قال ابن جني: أراد فهلاً تدفع عن التي بين جنبيك، فحذفت «عن» من أول الموصول، وزيدت بعده.

٢ - الوجه الثاني: أن تكون حرفاً مصدرياً، وذلك أن بني تميم يقولون في نحو أعجبنى أن تفعل: عن تفعل، قال ذو الرمة:

٢٦٢ - أعن ترسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم^(٤)

يقال: «ترسمت الدار» أي تأملتھا، وسجم الدمع: سال، وسجمته العين: أسالته، وكذا يفعلون في أن المشددة، فيقولون: أشهد عن محمد رسول الله، وتسمى عننة تميم.

٣ - الثالث: أن تكون اسماً بمعنى جانب، وذلك يتعين في ثلاثة مواضع:

أحدها: أن يدخل عليها من، وهو كثير كقوله:

(١) هو للأعشى ميمون بن قيس «الديوان ٣٢٩» ومعناه: أنل أشراف قومك من مالك ولا تتوان عن حمل الديات.

(٢) ﴿وَإِذْ رَفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٧].

(٣) البيت لزيد بن رزين والرواية «فهل أنت عما بين جنبيك تدفع» ولا شاهد فيه حيثئذ.

(٤) ديوان ذي الرمة: ٥٦٧ والخزانة ٣١٤/٤ وفي حاشية الدسوقي «توسمت».

٢٦٣ - فلقد أراني للرمّاح دريئةً مِنْ عن يميني مرةً وأمّامي^(١)

ويحتمله عندي: «ثُمَّ لَا يَنْتَهُمُ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَنِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ»^(٢) فتقدر معطوفة على مجرور «من»، لا على من ومجرورها. و «من» الداخلة على «عن» زائدة عند ابن مالك، ولابتداء الغاية عند غيره، قالوا: فإذا قيل: «قعدتُ عن يمينه» فالمعنى في جانب يمينه، وذلك محتمل للملاصقة ولخلافها، فإن جئت بـ «من» تعين كون القعود ملاصقاً لأول الناحية.

الثاني: أن يدخل عليها «على»، وذلك نادر، والمحفوظ منه بيت واحد، وهو قوله:

٢٦٤ - على عن يميني مرّت الطير سُّحّاً^(٣)

الثالث: أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمّى واحد، قاله الأخفش، وذلك كقول امرئ القيس:

٢٦٥ - ودغ عنك نهباً صبح في حُجراتِهِ^(٤)

وقول أبي نواس^(٥):

٢٦٦ - دغ عنك لومي فإنّ اللّومَ إغراء^(٦)

وذلك لثلاث يؤدي إلى تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل، وقد تقدم الجواب عن هذا^(٦)، ومما يدل على أنها ليست هنا اسماً أنه لا يصحّ حلول الجانب محلها.

عَوْضٌ: ظرفٌ لاستغراق المستقبل مثل «أبدأ»، إلا أنه مختص بالنفي، وهو مُعرب إن أضيف، كقولهم: «لا أفعله عوض العائضين»^(٧) مبني إن لم يُضَفْ، وبنائه إما على الضم كـ «قبل»، أو على الكسر كـ «أمس»، أو على الفتح كـ «أين»، وسمي الزمان عَوْضاً لأنه كلما مضى

(١) البيت لقطري بن الفجاءة. وهو في الخزانة ٢٥٨/٤ وابن عقيل ٢٤٣/١. سيتكرر برقم ٩٣٣.

(٢) تتمتها «وَلَا يَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شُكْرِيَةً» [الأعراف ١٧:٧].

(٣) تمامه «وكيف سنوح واليمين قطيع» لم نقف على القائل. سنح سنوحاً فهو سانح والجمع سنح - بتشديد النون - إذا مر الطير من مياسرك إلى ميامنك والعرب تتفاءل بذلك.

(٤) تمامه «ولكن حديثاً ما حديث الرواحل؟» والبيت في ديوانه ص ١٧٤ وهو مع الشاهد ٤٣٩ من قصيدة واحدة الحجرات: حظائر الإبل. والمعنى: دع عنك قصة إبلي المنهوية من حظائرك، وهات حديثي كيف ذهبت على رواحلي تتعقب المغيرين ثم عدت من دونها؟ سيتكرر برقم ٩٣١.

(٥) هو الحسن بن هانئ (- ١٩٨هـ) شاعر العراق في عصره، اشتهر بمجونه وخمرياته. وعجز البيت «وداوني بالتي كانت هي الداء» ديوانه ص ٦ وهو هنا للتمثيل لا للاستشهاد لأن قائله مولد؛ ولهذا تركه السيوطي في شواهد.

(٦) انظر رد ابن هشام قول الأخفش هذا.

(٧) مجمع الأمثال ١٧٩/٢.

مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ». والثاني: أنه من باب «زَيْدٌ عَدْلٌ وَصَوْمٌ» ومثله: «وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى»^(١) والثالث: «أَنْ» زائدة لا مصدرية، وليس بشيء؛ لأنها قد نصبت، ولأنها لا تسقط إلا قليلاً.

والقول الثاني: أنها فعل متعد بمنزلة قارب معنى وعملاً، أو قاصر بمنزلة قَرُبَ من أن يفعل، وحُذِفَ الجارُّ توسعاً، وهذا مذهب سيبويه والمبرد.

والثالث: أنها فعل قاصر بمنزلة قَرُبَ، وأنَّ والفعل: بدل اشتمالٍ من فاعلها وهو مذهب الكوفيين. ويردُّه أنه حينئذ يكون بدلاً لازماً تتوقف عليه فائدة الكلام، وليس هذا شأن البدل.

والرابع: أنها فعل ناقص كما يقول الجمهور، وأنَّ والفعل بدل اشتمال كما يقول الكوفيون، وأن هذا البدل سدَّ مسدَّ الجزأين كما سدَّ مسدَّ المفعولين في قراءة حمزة رحمه الله: «وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُثَلِّي لَهُمْ خَيْرٌ»^(٢) بالخطاب، واختاره ابن مالك.

الاستعمال الثاني: أن تسند إلى أنَّ والفعل؛ فتكون فعلاً تاماً، هذا هو المفهوم من كلامهم، وقال ابن مالك: عندي أنها ناقصة أبداً، ولكن سُدَّتْ أنَّ وصلتها في هذه الحالة مسدَّ الجزأين كما في: «أَحْسِبَ النَّاسَ أَنْ يَبْرُكُوا»^(٣) إذ لم يقل أحد: إن حسب خرجت في ذلك عن أصلها.

الثالث والرابع والخامس: أن يأتي بعدها «المضارع المجرد» أو «المقرون بالسين» أو «الاسم المفرد» نحو «عسى زيدٌ يقوم» و «عسى زيدٌ سيُقوم» و «عسى زيد قائماً» والأول^(٤): قليل كقوله:

٢٧٠ - عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب^(٥)
والثالث^(٦): أقلُّ كقوله:

= الصَّلَاةُ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُؤْتُونَ يَهْدُوهُمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّانِعِينَ فِي الْبَاسَاءِ وَالْفَرَكَ وَبَيْنَ الْبَاسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ [البقرة: ١٧٧].

(١) تَمَتَّتْهَا «مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ» [يونس: ٣٧].

(٢) «وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُثَلِّي لَهُمْ خَيْرٌ لَأَنْفُسِهِمْ إِنَّمَا نُثَلِّي لَهُمْ لِيُزِيدُوا إِفْسَاءً وَلَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ» [آل عمران: ١٧٨].

(٣) تَمَتَّتْهَا «أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ» [العنكبوت: ٢٩].

(٤) أي مجيء المضارع المجرد بعدها.

(٥) البيت لهدبة بن خشرم وهو في سيبويه ٤٧٨/١ وفي ابن عقيل ١٣٢/١ وفي الخزانة ٨١/٤. سيكرر برقم ٩٨٣.

(٦) أي مجيء الاسم المفرد بعدها.

٢٧١ - أَكْثَرْتُ فِي اللَّوْمِ مُلْحًا دَائِمًا لَا تُكْثِرُنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا^(١)
وقولهم في المثل: «عسى الغَوِيرُ أَبُوسًا»^(٢) كذا قالوا، والصواب أنهما مما حذف فيه
الخبر، أي يكون أَبُوسًا، وأكون صائمًا؛ لأن في ذلك إبقاء لهما على الاستعمال الأصلي، ولأن
المرجو: كونه صائمًا، لا نفس الصائم.
والثاني^(٣): نادرٌ جداً كقوله:

٢٧٢ - عَسَى طِيَّيءٌ مِنْ طِيَّيءٍ بَعْدَ هَذِهِ سَتُطْفِئُ غَلَّاتِ الْكُلَى وَالْجَوَانِحِ^(٤)
وعسى فيهن فعل ناقص بلا إشكال.

والسادس: أن يقال: «عَسَايَ، وَعَسَاكَ، وَعَسَاهُ» وهو قليل، وفيه ثلاثة مذاهب: أحدها:
أنها أجريت مجرى «لعل» في نصب الاسم ورفع الخبر، كما أجريت لعل مجراها في اقتران
خبرها بـ«أن»، قاله سيويه، والثاني: أنها باقية على عملها عمل كان ولكن استعير ضمير النصب
مكان ضمير الرفع، قاله الأخفش، ويرده أمران أحدهما: أن إنابة ضمير عن ضمير إنما ثبت في
المنفصل، نحو «ما أنا كَأَنْتَ وَلَا أَنْتَ كَأَنَا» وأما قوله:

٢٧٣ - يَا بَنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَ^(٥)

فالكاف بدل من التاء بدلاً تصريفيًا، لا من إنابة ضمير عن ضمير كما ظن ابن مالك
والثاني: أن الخبر قد ظهر مرفوعاً في قوله:

٢٧٤ - فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا تَشْكَى فَآتِي نَحْوَهَا فَأَعُوذُهَا^(٦)
والثالث: أنها باقية على أعمالها عمل كان، ولكن قلب الكلام، فجعل المخبر عنه خبراً
وبالعكس، قاله المبرد والفارسي، ورد باستلزامه في نحو قوله:

٢٧٥ - يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ^(٧)

(١) الرجز مجهول القائل وينسب لرؤية وهو في ابن عقيل ١٣١/١ وفي الخزانة ٧٧/٤ ومعنى صائماً: ممسكاً
عن مخاطبتك.

(٢) يحكى أن الزبراء قالته حين علمت أن قصيراً بات مع رجاله في غار صغير في طريق عودته من العراق.
مجمع الأمثال ٤٧٧/١.

(٣) أي أن يأتي بعدها المضارع المقرون بالسين.

(٤) البيت لقسم بن رواحة وهو في الخزانة ٨٧/٤ ومعناه: عسى أن يتنصر بعض طيء على بعضها الباغي بعد
هذه الحالة التي وصلوا إليها.

(٥) وبعده «وطالما عانيتنا إليك» وهو رجز لأعرابي من حمير يخاطب عبد الله بن الزبير الخزانة ٢٥٧/٢.

(٦) هو لصخر بن جعد. وكأس، في البيت، اسم امرأة، وهي بنت بجيز وأكثر شعره فيها.

(٧) تقدم برقم ٢٦٩ وسيكرر برقم ١١٩٦.

الاقتصار على فعل ومنصوبه، ولهما أن يجيبا بأن المنصوب هنا مرفوع في المعنى؛ إذ مدَّعاهما أن الإغراب قلب والمعنى بحاله.

السابع: «عسى زيد قائم» حكاه ثعلب، ويتخرج هذا على أنها ناقصة، وأن اسمها ضمير الشأن، والجملة الاسمية الخبر.

تفنييه: إذا قيل: «زيد عسى أن يقوم» احتمل نقصان عسى على تقدير تحملها الضمير، وتماها على تقدير خلوها منه، وإذا قلت: «عسى أن يقوم زيد» احتمل الوجهين أيضاً، ولكن يكون الإضمار في يقوم لا في عسى، اللهم إلا أن تقدر العاملين تنازعا زيدا؛ فيحتمل الإضمار في عسى على إعمال الثاني؛ فإذا قلت: «عسى أن يضرب زيد عمراً» فلا يجوز كون زيد اسم عسى، لثلا يلزم الفصل بين صلة أن ومعمولها وهو «عمراً» بالأجنبي وهو زيد، ونظير هذا المثال قوله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ [الأنعام: ٧٩].

عَل: بلام خفيفة اسم بمعنى فوق، التزموا فيه أمرين: أحدهما: استعماله مجروراً بـ«من»، والثاني: استعماله غير مضاف؛ فلا يقال: «أخذته من عل السطح» كما يقال: «من علوه، ومن فوقه» وقد وهم في هذا جماعة منهم الجوهري^(١) وابن مالك، وأما قوله:

٢٧٦ - يا رب يوم لي لا أظلمه أرمض من تحت وأضحى من عله^(٢)
فالهاء للسكت، بدليل أنه مبني، ولا وجه لبنائه لو كان مضافاً.

ومتى أريد به المعرفة كان مبنياً على الضم تشبيهاً له بالغايات كما في هذا البيت؛ إذ المراد فوقية نفسه لا فوقية مطلقة، والمعنى أنه تُصبيه الرَّمضاء من تحته وحرَّ الشمس من فوقه. ومثله قول الآخر يصف فرساً:

٢٧٧ - أقب من تحت عريض من عل^(٣)

ومتى أريد به النكرة كان معرباً كقوله:

٢٧٨ - كجلمود صخر حطه السيل من عل^(٤)

(١) إسماعيل بن حماد (٣٩٣هـ) إمام لغوي، صاحب المعجم المشهور «تاج اللغة وصحاح العربية».

(٢) نسيه العيني ٥٤٥/٤ لأبي ثروان الأعرابي، وهو أحد الذين شايعوا الكسائي على سبويه في المسألة الزنبرية. لا أظلمه: لا أظلل فيه. أرمض وأضحى فعلاً مضارعاً.

(٣) الصواب: «من عل» بالكسر، والاستشهاد به هنا سهر، لأن «عل» نكرة لا معرفة. وبعده «معاود كره أديز أقبل» وهو مع الشاهد ٧١٦ من أرجوزة لأبي النجم العجلي «الفضل بن قدامة» وهي مكسورة اللام. والرجز في سبويه ٤٦/٢ وفي ابن عقيل ١٩/٢ والسيوطي ١٥٤. أقب: دقيق الخصر.

(٤) صدره «مكر مفر مقبل مدبر معاً» والبيت من معلقة امرئ القيس في وصف فرس وهو في ديوانه ١٥٤ وفي شرح الزوزني ١١٣ وفي سبويه ٣٠٩/٢.

إذا المراد تشبيه الفرس في سرعته بجلمود انحطَّ من مكان ما عالٍ، لا من علو مخصوص.

عَلَّ: بلام مشددة مفتوحة أو مكسورة لغة في لَعَلَّ، وهي أصلها عند من زعم زيادة اللام، قال:

٢٧٩ - وَلَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ تَرَكَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ^(١)

وهي بمنزلة عسى في المعنى، وبمنزلة أَنَّ المشددة في العمل، وعُقيل تخفض بهما، وتجز في لامهما الفتح تخفيفاً والكسر على أصل التقاء الساكنين، ويصح النصب في جوابهما عند الكوفيين تمسكاً بقراءة حفص: ﴿لَعَلِّي أَتِلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَبَ السَّمَوَاتِ فَأَطْلِعَ﴾^(٢) بالنصب، وقوله:

٢٨٠ - عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ ذُولَاتِهَا تُدِلُّنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَاتِهَا

فتستريح النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا^(٣)

وسأتي البحث في ذلك.

وذكر ابن مالك في شرح العمدة^(٤) أن الفعل قد يجزم بعد لعلَّ عند سقوط الفاء وأنشد:

٢٨١ - لَعَلَّ التَّفَاتَا مِنْكَ نَحْوِي مُقَدَّرٌ يَمْلُ بِكَ مِنْ بَعْدِ الْقِسَاوَةِ لِلرُّحِمِ^(٥)

وهو غريب.

عند: اسم للحضور الحسي، نحو: ﴿فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ﴾^(٦) والمعنوي نحو: ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ﴾^(٦) وللقرب كذلك نحو: ﴿عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى﴾^(١٤) عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى﴾ [النجم: ١٤ و١٥]، ونحو: ﴿وَلَهُمْ عِنْدَنَا لَبَنٌ لَبِيبٌ خَالٍ مِنَ الْأَخْيَارِ﴾ [ص: ٤٧] وكسر فائها أكثر من ضمها وفتحها، ولا تقع إلا ظرفاً أو مجرورة بـ«من»، وقول العامة: «ذهبت إلى عنده» لحنٌ وقول بعض المولدين:

(١) البيت للأضبط بن قريع وهو في الخزانة ٥٨٨/٤ وفي ابن عقيل ١٠٣/٢. أصله: «لا تهين» ثم حذفت نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين وبقيت فتحة البناء. ويروى «ولا تعاد...» أو «لا تحقرن...» والبيت من البحر المنسرح. وسيكرر برقم ١٠٩٤.

(٢) ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَنْهَكُنْ آيِنَ لِي صَرِيحًا لَمَلِّي أَتِلُغُ الْأَسْبَابَ﴾^(٣٦) أَسْبَبَ السَّمَوَاتِ فَأَطْلِعَ إِلَهَ إِلَهٍ مُوسَى﴾ [غافر ٣٦: ٤٠ و٣٧].

(٣) الرجز مجهول القائل. تدلنا: من أداله الله أي نصره. والنون للنسوة. اللمة والزفرة: الشدة.

(٤) العمدة رسالة في النحو لابن مالك سماها «عمدة الحافظ وعدة الالفاظ» ووضع عليها شرحاً.

(٥) لم نقف على قائل البيت. والرحم - بالضم - الرحمة.

(٦) ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا إِلَهِكَ بِهِ قِيلَ أَنْ يَدْتَدِلَّ إِلَيْكَ طَرَفُكَ فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِي رَبِّي يُبَلِّغُ مَا شَكَّرْتُمْ أَكْثَرُ وَمِنْ شُكْرٍ فَلَمَّا يَشْكُرْ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ﴾ [النمل ٢٧: ٤٠].

٢٨٢- كُلْ عِنْدَ لَكَ عِنْدِي لَا يُسَاوِي نَصْفَ عِنْدِي^(١)
قال الحريري: لحن، وليس كذلك، بل كُلْ كلمة ذكرت مراداً بها لفظها فسائغ أن تصرف
تصرف الأسماء وأن تعرب ويحكى أصلها.

تنبيهان:

الأول: قولنا: «عند اسم للحضور» موافق لعبارة ابن مالك، والصواب اسم لمكان
الحضور؛ فإنها ظرف لا مصدر، وتأتي أيضاً لزمانه نحو «الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدَمَةِ الأولى»^(٢) «وجئتكَ
عند طلوع الشمس».

الثاني: تعاقب «عند» كلمتان:

«لدى» مطلقاً، نحو: «لَدَى الْحَنَاجِرِ»^(٣)، «لَدَا الْبَابِ»^(٤)، «وَمَا كُنْتُ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ
أَقْلَمَهُمْ إِلَيْهِمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنْتُ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ»^(٥).

و «لَدُنْ» إذا كان المحل محل ابتداء غاية نحو «جئتُ من لَدُنْهُ» وقد اجتمعنا في قوله
تعالى: «وَاللَّيْلَةَ رَحِمَهُ مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا»^(٦) ولو جيء بعند فيهما أو بلدن لصح،
ولكن ترك دفعاً للتكرار، وإنما حسن تكرار لدى في: «وَمَا كُنْتُ لَدَيْهِمْ»^(٥) لتباعد ما بينهما،
ولا تصلح لَدُنْ هنا؛ لأنه ليس محل ابتداء.

ويفرق من وجه ثان^(٧)، وهو أن لدن لا تكون إلا فضلة، بخلافهما، بدليل: «وَلَدَيْنَا
كِتَابٌ يَطْلُقُ بِالْحَقِّ»^(٨) «وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيطٌ»^(٩). وثالث، وهو أن جرّها بـ«من» أكثر من نصبها،
حتى إنها لم تجيء في التنزيل منصوبة، وجرٌ عند كثير، وجرٌ لدى ممتنع. ورابع، وهو أنهما
معربان وهي مبنية في لغة الأكثرين. وخامس، وهو أنها قد تضاف للجملة كقوله:

٢٨٣- لَدُنْ شَبٍّ حَتَّى شَابَ سُودُ الدَّوَائِبِ^(١٠)

(١) لم نقف على قائل البيت. وقد أهمله السيوطي لأن قائله - كما نص ابن هشام - مولد.

(٢) رواه البزار وأبو يعلى كما في الجامع الصغير، وورد في كتاب الجنائز من صحيح البخاري ومسلم مصدراً بـ «إنما».

(٣) «وَأَنذَرَهُمْ يَوْمَ الْأَرْفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَظِيمِينَ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حِمِيٍّ وَلَا لَشَفِيعٍ يُطَاعُ» [غافر ٤٠: ١٨].

(٤) «وَأَسْبَغَ الْبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصُهُ مِنْ دُبُرٍ وَأَلْفَيْهَا سَيْدَهَا لَدَا الْبَابِ» [يوسف ١٢: ٢٥].

(٥) أول الآية «ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ...» [آل عمران ٣: ٤٤].

(٦) أول الآية «فَوَجَدَا عَبْدًا مِنْ عِبَادِنَا...» [الكهف ١٨: ٦٥].

(٧) أما الفرق الأول فهو ما سبق من كون «لَدُنْ» مقيدة بابتداء الغاية.

(٨) «وَلَا تَكُلِّفْ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَطْلُقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يَبْطُلُونَ» [المؤمنون ٢٣: ٦٣].

(٩) «قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنْقُصُ الْأَرْضُ مِنْهُمْ وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيطٌ» [ق ٥٠: ٤].

(١٠) صدره «صريع غوانٍ راقهن ورقتهن» والبيت للقطامي «عمير بن شبيب» وبهذا البيت سمي صريع الغواني، وهو

لقب أطلق على مسلم بن الوليد أيضاً. والبيت في الخزائن ٣/ ١٨٨.

وسادس، وهو أنها قد لا تضاف، وذلك أنهم حكوا في غُدوة الواقعة بعدها الجرّ بالإضافة، والنصب على التمييز، والرفع بإضمار كان تامة.

ثم اعلم أن «عند» أمكن من «لدى» من وجهين:

أحدهما: أنها تكون ظرفاً للأعيان والمعاني، تقول: «هذا القولُ عندي صواب، وعند فلان علم به» ويمتنع ذلك في لدى، ذكره ابن الشجري في أماليه^(١) ومبرمان^(٢) في حواشيه. والثاني: أنك تقول: «عندي مال» وإن كان غائباً، ولا تقول: «لديّ مال» إلا إذا كان حاضراً، قاله الجريزي وأبو هلال العسكري^(٣) وابن الشجري، وزعم المعري أنه لا فرق بين لدى وعند، وقول غيره أولى.

وقد أغنانني هذا البحث عن عقد فصل لـ«لذن» ولـ«لدى» في باب اللام.

حرف الغين المعجمة

غير: اسم ملازم للإضافة في المعنى، ويجوز أن يُقطع عنها لفظاً إن فهم المعنى وتقدمت عليها كلمة ليس، وقولهم: «لا غير» لحن ويقال: «قبضتُ عشرةً ليسَ غيرُها» برفع غير على حذف الخبر، أي مقبوضاً، وينصبها على إضمار الاسم، أي ليس المقبوضُ غيرُها و«ليسَ غيرُ» بالفتح من غير تنوين على إضمار الاسم أيضاً وحذف المضاف إليه لفظاً ونية ثبوته كقراءة بعضهم: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِهِ﴾^(٤) بالكسر من غير تنوين، أي من قبل العَلْب ومن بعده، و«ليسَ غيرُ» بالضم من غير تنوين، فقال المبرد والمتأخرون: إنها ضمة بناء، لا إعراب، وإن «غير» شبهت بالغايات قبْلُ وبعد؛ فعلى هذا يحتمل أن يكون اسماً وأن يكون خبراً، وقال الأخفش: ضمة إعراب لا بناء؛ لأنه ليس باسم زمان كـ«قبل وبعد»، ولا مكان كـ«فوق وتحت»، وإنما هو بمنزلة كل وبعض؛ وعلى هذا فهو الاسم، وحذف الخبر، وقال ابن خروف: يحتمل الوجهين، و«ليسَ غيراً» بالفتح والتنوين، و«ليسَ غيرُ» بالضم والتنوين، وعليهما فالحركة إعرابية؛ لأن التنوين إما للتمكين فلا يلحق إلا المعربات، وإما للتعويض، فكأنَّ المضاف إليه مذكور.

(١) ترجمة ابن الشجري في ص ٦٢، والأمالي كتاب كبير له في الأدب واللغة.

(٢) أبو بكر محمد بن علي المعروف بمبرمان العسكري (٣٤٥هـ) أخذ العربية عن المبرد والزجاج وأخذ عنه الفارسي والسيرافي. شرح كتاب سيبويه وشواهد ولعله المقصود هنا بقوله: حواشيه.

(٣) الحسن بن عبد الله (٣٩٥هـ) وهو ابن أخت أبي أحمد العسكري وتلميذه، كان عالماً بارعاً في الأدب وعلوم اللغة له كتاب الصناعتين، وجمهرة الأمثال، والتلخيص وغيرها.

(٤) ﴿عَلَيْتِ الرَّؤْمُ ۖ فِي أَفْقِ الْأَرْضِ وَهُمْ يَرُّنَ ۖ بَعْدَ عَلَيْهِمْ سَيِّقِلُونَ ۖ﴾ في يَضِيعُ مِينَتُ لِلَّهِ الْأَمْرُ... [الروم ٢: ٣٠-٤٤].

ولا تتعرف «غير» بالإضافة؛ لشدة إبهامها، وتستعمل غير المضافة لفظاً على وجهين:

أحدهما - وهو الأصل -: أن تكون صفة للنكرة نحو: ﴿تَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا تَعْمَلُ﴾^(١) أو لمعرفة قريبة منها نحو ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾^(٢) الآية، لأن المعرف الجنسي قريب من النكرة، ولأن غيراً إذا وقعت بين ضدين ضعف إبهامها، حتى زعم ابن السراج أنها حيثئذ تتعرف، ويردّه الآية الأولى.

والثاني: أن تكون استثناء؛ فتعرب بإعراب الاسم التالي «إلا» في ذلك الكلام؛ فتقول: «جاء القوم غير زيد» بالنصب، و «ما جاءني أحد غير زيد» بالنصب والرفع، وقال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ﴾^(٣) يقرأ برفع «غير»: إما على أنه صفة للقاعدون لأنهم جنس، وإما على أنه استثناء وأبدل على حد: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾^(٤) ويؤيده قراءة النصب، وأن حسن الوصف في: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾^(٥) إنما كان لاجتماع أمرين الجنسية والوقوع بين الضدين، والثاني مفقود هنا، ولهذا لم يقرأ بالخفض صفة للمؤمنين إلا خارج السبع^(٥)؛ لأنه لا وجه لها إلا الوصف، [وقرىء: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾^(٦) بالجر صفة على اللفظ، وبالرفع على الموضع، وبالنصب على الاستثناء وهي شاذة، وتحتل قراءة الرفع الاستثناء على أنه إبدال على المحل مثل: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٧) [٧] (٨).

وانتصاب «غير» في الاستثناء عن تمام الكلام عند المغاربة. كانتصاب الاسم بعد إلا عندهم، واختاره ابن عصفور؛ وعلى الحالية عند الفارسي، واختاره ابن مالك؛ وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة، واختاره ابن الباذش^(٩).

ويجوز بناؤها على الفتح إذا أضيفت إلى مبني كقوله:

- (١) ﴿وَهُمْ يَصْطَرِّحُونَ فِيهَا رَبَّنَا أَخْرِجْنَا تَعْمَلْ صَالِحًا...﴾ [فاطر ٣٥: ٣٧].
- (٢) ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة ١: ٦ و ٧].
- (٣) تمتها ﴿وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَأْمُرُهُمْ وَأَنْفُسُهُمْ...﴾ [النساء ٩٥: ٤].
- (٤) ﴿وَلَوْ أَنَّا كُنَّا عَلَيْهِمْ أَنْ أَفْطَلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أَخْرِجُوا مِنْ دِينِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا...﴾ [النساء ٦٦: ٤].
- (٥) القراءات السبع المشهورة.
- (٦) ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَتَوَرَّعُوا عِبَادُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ...﴾ [الأعراف ٥٩: ٧].
- (٧) ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الصفات ٣٧: ٣٥].
- (٨) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطتين، وقد نقلناه من طبعة حاشية الأمير.
- (٩) علي بن أحمد (٥٢٨هـ) عالم أندلسي برع بالعربية وصنّف فيها كتباً منها شرح كتاب سيبويه وشرح الأصول لابن السراج.

٢٨٤- لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في عُصون ذات أوقال^(١) وقوله:

٢٨٥- لذبقيس حين يأبى غيره ثلفه بحرأ مفيضا خيره^(٢) وذلك في البيت الأول أقوى؛ لأنه انضم فيه إلى الإبهام والإضافة لمبني تضمن غير معنى إلا.

تنبيهان:

الأول: من مُشكِل التراكيب التي وقعت فيها كلمة غير قول الحكمي:

٢٨٦- غير مأسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن^(٣) وفيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن غير مبتدأ لا خبر له، بل لما أضيف إليه مرفوع يُغني عن الخبر، وذلك لأنه في معنى النفي، والوصف بعده مخفوض لفظاً وهو في قوة المرفوع بالابتداء، فكأنه قيل: ما مأسوف على زمن ينقضي مصاحباً للهم والحزن؛ فهو نظير «ما مضروب الزيدان»، والنائب عن الفاعل الظرف، قاله ابن الشجري وتبعه ابن مالك.

والثاني: أن غير خبر مقدم، والأصل زمن ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه، ثم قدمت غير وما بعدها، ثم حذف زمن دون صفته، فعاد الضمير المجرور بـ«على» على غير مذكور فأتى بالاسم الظاهر مكانه، قاله ابن جني وتبعه ابن الحاجب.

فإن قيل: فيه حذف الموصوف مع أن الصفة غير مفردة، وهو في مثل هذا ممتنع.

قلنا: في النثر، وهذا شعر فيجوز فيه، كقوله:

٢٨٧- أنا ابن جلا وطلأع الثنايا^(٤)

(١) البيت لأبي قيس بن الأسلت «صيفي بن عامر» وينسب لقيس بن رفاعة وللشماخ «معقل بن ضرار» وليس في ديوانه وهو في سيبويه ٣٦٩/١ والخزانة ٤٥/٢ و١٤٤/٣ و١٥٢ واللسان «وقل». وفي هذا البيت قلب إذ المعنى: لم يمنع الناقة من الشرب إلا سماعها صوت حمامة على أغصان ذات ثمرات. سيكرر برقم ٩٠٩.

(٢) الرجز مجهول القائل.

(٣) الحكمي هو أبو نواس «الحسين بن هانيء» وليس البيت في ديوانه بل هو في ابن عقيل ٩٥/١ والخزانة ١٦٧/١ وأبو نواس مولد «مات ١٩٥هـ» وعلى ذلك فالبيت هنا للتمثيل لا للاستشهاد وقد تركه السيوطي في شرحه. سيكرر برقم ١١٤٠.

(٤) تمامه «متى أضع العمامة تعرفوني» والبيت لسحيم بن وثيل وهو في سيبويه ٧/٢ والخزانة ١٢٣/١ و٢/٣١٢ و١١٢/٤ والأصمعيات ٣. سيكرر برقم ٦٢٦ و١٠٦٠.

أي أنا ابن رجل جلا الأمور، وقوله:

٢٨٨ - ترمي بكفّي كأن من أرمى البشر^(١)

أي بكفّي رجلٍ كان.

والثالث: أنه خبر لمحدوف، ومأسوف: مصدر جاء على مفعول كالمعسور والميسور، والمراد به اسم الفاعل، والمعنى أنا غير آسف على زمن هذه صفته، قاله ابن الخشاب^(٢)، وهو ظاهر التعسف.

التنبيه الثاني: من أبيات المعاني قول حسان رضي الله عنه:

٢٨٩ - أتنا فلم نعدل سواء بغيره نبيّ بدا في ظلمة الليل هاديا^(٣)

فيقال: سواء هو غيره، فكأنه قال: لم نعدل غيره بغيره.

والجواب: أن الهاء في «بغيره» للسوى، فكأنه قال: لم نعدل سواء بغير السوى وغير سواء هو نفسه عليه السلام، فالمعنى لم نعدل سواء به.

حرف الفاء

الفاء المقردة: حرف مُهمل، خلافاً لبعض الكوفيين في قولهم: إنها ناصبة في نحو «ما تأتينا فتحدثنا» وللمبرد في قوله: إنها خافضة في نحو:

٢٩٠ - فمثلي حُبلى قد طرقت ومُرضع^(٤)

فيمن جر «مثلاً» والمعطوف، والصحيح أن النصب بـ«أن» مضمرة كما سيأتي، وأن الجر برَب مضمرة كما مر.

وترد على ثلاثة أوجه:

١ - أحدها: أن تكون عاطفة، وتفيد ثلاثة أمور:

أحدها: الترتيب، وهو نوعان: معنوي كما في «قام زيدُ فعمرو» وذكرتي وهو عطف

(١) الرجز مجهول القائل وهو في الخزاة ٣١٢/٢ وفاعل ترمي يعود إلى القوس، وقوله:

ما لك عندي غير سوط وحجر وغير كبذاء شديدة الوتر

(٢) عبد الله بن أحمد (- ٥٦٧هـ) عالم بالعربية مشارك في كثير من العلوم كالتفسير والفلسفة والمنطق والحساب.

(٣) لم نجده في ديوان حسان. وقالوا: إن «سوى» في البيت بمعنى نفس ولا لزوم لتأويل ابن هشام. وانظر السيوطي ١٥٧.

(٤) تقدم برقم ٢٢٧.

مُفْصَّلٌ عَلَى مُجْمَلٍ، نحو: ﴿فَأَرْلَهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٣٦]، ونحو: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣]، ونحو: ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾ [هود: ٤٥] الآية، ونحو «توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه» وقال الفراء: إنها لا تفيد الترتيب مطلقاً، وهذا - مع قوله: إن الواو تفيد الترتيب - غريب، واحتج بقوله تعالى: ﴿أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا نَأْسًا بَيْتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾^(١) وأجيب بأن المعنى أردنا إهلاكها، أو بأنها للترتيب الذكري، وقال الجرمي: لا تفيد الفاء الترتيب في البقاع ولا في الأمطار، بدليل قوله:

٢٩١ - بين الدخول فحومل^(٢)

وقولهم: «مطرنا مكان كذا فمكان كذا» وإن كان وقع المطر فيهما في وقت واحد.
الأمر الثاني: التعقيب، وهو في كل شيء بحسبه، ألا ترى أنه يقال: «تزوج فلان فولد له» إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل، وإن كانت متطاولة، و«دخلت البصرة فبغداد» إذا لم تقم في البصرة ولا بين البلدين، وقال الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا أُنْزِلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣] وقيل: الفاء في هذه الآية للسببية، وفاء السببية لا تستلزم التعقيب، بدليل صحة قولك: «إن يسلم فهو يدخل الجنة» ومعلوم ما بينهما من المهلة، وقيل: تقع الفاء تارة بمعنى ثم، ومنه الآية، وقوله تعالى: ﴿فَوُضِعَ الْطِفْلُ عَلَى عِلْقَةٍ فَخَلَقْنَا عِلْقَةَ الْفُلْقَةِ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْمًا فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا﴾ [المؤمنون: ١٤] فالفاءات في: ﴿فَخَلَقْنَا الْعِلْقَةَ مُضْغَةً﴾، وفي: ﴿فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ﴾، وفي: ﴿فَكَسَوْنَا﴾ بمعنى ثم؛ لتراخي معطوفاتها، وتارة بمعنى الواو، كقوله:

..... بين الدخول فحومل^(٣)

وزعم الأضعي أن الصواب روايته بالواو؛ لأنه لا يجوز «جلست بين زيد فعمرو» وأجيب بأن التقدير بين مواضع الدخول فمواضع حومل، كما يجوز «جلست بين العلماء فالزهاد» وقال بعض البغداديين: الأصل «ما بين» فحذف «ما» دون «بين»، كما عكس ذلك من قال:

٢٩٢ - يا أحسن الناس ما قربنا إلى قدم^(٤)

(١) أولها ﴿وَكَمْ مِنْ قَرِيبٍ أَهْلَكْنَاهَا...﴾ [الأعراف: ٧: ٤] وانظر قول الفراء في معاني القرآن ٣٧١/١.

(٢) صدره «قفا نبك من ذكرى حبيب ومثزل بسقط اللوى...» وهو مطلع معلقة امرئ القيس

«الديوان ١٤٣» وشرح الزوزني ٧٩ وسيبويه ٢/٢٩٨ والخزانة ٤/٣٩٧. وسقط اللوى والدخول وحومل

أسماء مواضع. سيتكرر برقم ٦٦١.

(٣) تقدم ذكره قريباً.

(٤) تمامه «ولا حبال محب واصل تصل» ولم تقف على قائله. القرن: الخصلة من الشعر.

أصله ما بين قرن؛ فحذف «بين» وأقام قرناً مقامها، ومثله: ﴿... مَا بَعُوضَةٌ فَمَا قَوْفَهَا﴾^(١) قال: والفاء نائية عن إلى، ويحتاج على هذا القول إلى أن يقال: وصحت إضافة «بين» إلى الدخول لاشتماله على مواضع، أو لأن التقدير بين مواضع الدخول، وكون الفاء للغاية بمنزلة «إلى» غريب، وقد يستأنس له عندي بمجيء عكسه في نحو قوله:

٢٩٣ - وَأَنْتِ الَّتِي حَبَبْتَ شَغْباً إِلَى بَدَا إِلَيَّ، وَأَوْطَانِي بِلَادٌ سَوَاهُمَا^(٢)

إذ المعنى شغباً فبدا، وهما موضعان، ويدل على إرادة الترتيب قوله بعده:

حَلَلْتُ بِهَذَا حَلَةً، ثُمَّ حَلَةً بهذا، فطاب الواديان كلاهما

وهذا معنى غريب؛ لأنني لم أر من ذكره.

والأمر الثالث: السببية، وذلك غالب في العاطفة جملة أو صفة؛ فالأول: نحو: ﴿فَوَكَّرُمُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾^(٣) ونحو: ﴿فَلَقِيَ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتٍ فَلَبَّ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٣٧] والثاني: نحو: ﴿لَا كُفْرَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زُفَرٍ﴾^(٤) ﴿فَالثَّوْنُ مِنْهَا الْبَطُونُ﴾^(٥) ﴿فَشَرُّونَ عَلَيْهِ مِنَ الْعَمِيمِ﴾^(٦) وقد تجيء في ذلك لمجرد الترتيب نحو: ﴿فَرَأَى إِلَهُ أَهْلِيهِ فَجَاءَ بِعَجَلٍ سَمِينٍ﴾^(٧) ﴿فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ﴾^(٨)، ونحو: ﴿لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا فَكَفَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ﴾^(٩)، ونحو: ﴿فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِي صَرْرِ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا﴾^(١٠)، ونحو: ﴿فَالزَّيْبَرِيتَ زَحْرًا﴾^(١١) ﴿فَاللَّيْلِيَّتَ ذِكْرًا﴾ [الصافات: ٢ و ٣].

وقال الزمخشري: للفاء مع الصفات ثلاثة أحوال:

أحدها: أن تدل على ترتيب معانيها في الوجود، كقوله:

٢٩٤ - يَالْهَفَ زَيَابَةَ لِلْحَارِثِ الصَّاحِ فَالْغَنَمِ فَالْأَيْبِ^(١٢)
أي الذي صبح فغنم فآب.

(١) الآية ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ فَمَا قَوْفَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦].

(٢) هذا البيت والذي يليه لكثير عزة. الديوان ١ / ٨٤ - ٨٥ وينسبان لجميل بثينة وهما في ديوانه ص ١٩٧.

(٣) ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَةِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ فَاسْتَعْنَاهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ فَوَكَّرُمُ مُوسَى...﴾ [القصص: ٢٨].

(٤) الآيات ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ أَنْتَ الْمَسْأَلُونَ الْمَكِيدُونَ﴾^(١) ﴿لَا كُفْرَ... فَشَرُّونَ شَرِّ الْمِيمِ﴾ [الواقعة: ٥٦ - ٥٥].

(٥) تتمتها ﴿قَالَ لَا تَأْكُلُوا﴾ [الذاريات: ٥١ و ٢٧].

(٦) تتمتها ﴿فَصَرَكَ أَيْمَ حَرِيذٍ﴾ [ق: ٥٠ و ٢٢].

(٧) تتمتها ﴿وَقَالَتْ مَجْرٌ عَقِيمٌ﴾ [الذاريات: ٥١ و ٢٩].

(٨) البيت لابن زبابة «سلمة بن ذهل» - وزبابة: أمه - وهو شاعر جاهلي كانت بينه وبين الحارث بن همام تحديات. والشاهد في الخزنة ٣٣١/٢. الصايح الذي يغزو صباحاً.

والثاني: أن تدل على ترتيبها في التفاوت من بعض الوجوه، نحو قولك: «خذ الأكمل فالأفضل، واعمل الأحسن فالأجمل».

والثالث: أن تدل على ترتيب موصوفاتها في ذلك نحو «رحم الله المحلقين فالمقصرين» اهـ.

البيت لابن زبابة، يقول: يا لهف أمي على الجارث إذ صبح قومي بالغارة فغنم فأب سليماً إلا أكون لقيته فقتلته، وذلك لأنه يريد يا لهف نفسي.

٢ - والثاني من أوجه الفاء: أن تكون رابطة للجواب، وذلك حيث لا يصلح لأن يكون شرطاً، وهو منحصر في ست مسائل:

إحداها: أن يكون الجواب جملة اسمية نحو: ﴿وَأَن يَمَسَّكَ بِيَدِهِ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧]، ونحو: ﴿إِن تَعْلَمَهُمْ فَأَنهَمْ عَبْدُكَ وَإِن تَعْلَمَهُمْ فَأَنهَمْ عَبْدُكَ﴾ [المائدة: ١١٨].

الثانية: أن تكون فعلية كالاسمية، وهي التي فعلها جامد، نحو: ﴿إِن تَكُنْ أَقْلَ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَىٰ رَبٌّ أَن يَبْعَثَ﴾ (١)، ﴿إِن تَبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، ﴿وَمَن يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَمْ قَرِيبًا فَسَاءَ قَرِينًا﴾ [النساء: ٣٨]، ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُ فِي شَيْءٍ﴾ (٢).

الثالثة: أن يكون فعلها إنشائياً نحو: ﴿إِن كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، ونحو: ﴿فَإِن شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥٠]، ونحو: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِن أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَاءٍ مَّعِينٍ﴾ [الملك: ٣٠] فيه أمران: الاسمى والإنشائية، ونحو: «إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَوَاللَّهِ لَا قَوْمَ» ونحو: «إِنْ لَمْ يَتَّبِ زَيْدٌ فَيَا خُسْرَهُ رَجُلًا».

والرابعة: أن يكون فعلها ماضياً لفظاً ومعنى، إما حقيقة نحو: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلٍ﴾ [يوسف: ٧٧] ونحو: ﴿إِن كَانَتْ فَيْصُكُمْ قَدْ مِن قَبْلِ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَذِبِينَ وَإِن كَانَ فَيْصُكُمْ قَدْ مِن دُبْرِ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ (٣) «وقد» هنا مقدرة، وإما مجازاً نحو: ﴿وَمَن جَاءَ بِالسَّيْفِ فَكَتَبَتْ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾ [النمل: ٩٠] نزل هذا الفعل لتحقيق وقوعه منزلة ما وقع.

والخامسة: أن تقترب بحرف استقبال نحو: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: ٥٤] ونحو: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِن خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥].

السادسة: أن تقترب بحرف له الصدر، كقوله:

(١) تتمتها ﴿حَبْرًا مِّن جَنَّتِكَ وَرَيْسَ عَلَيْنَا حُسْبَانًا مِّنَ السَّمَاءِ فَضَيْحَ صَوْبًا زَلَقًا﴾ [الكهف: ١٨ و ٣٩ و ٤٠].

(٢) ﴿لَا يَسْتَعِذُّ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَّةً مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَن يَفْعَلْ...﴾ [آل عمران: ٢٨].

(٣) أولها ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا...﴾ [يوسف: ١٢ و ٢٦].

٢٩٥ - فَإِنْ أَهْلِكَ فذِي لَهَبٍ لظَاهٍ عَلَيَّ تَكَادُ تَلْتَهَبُ التَّهَابُ^(١)
لما عرفت من أن رَبَّ مقدرة، وأنها لها الصدر، وإنما دخلت في نحو: «وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ
اللَّهُ مِنْهُ» [المائدة: ٩٥] لتقدير الفعل خبراً لمحذوف؛ فالجملة اسمية.

وقد مر أن «إذا» الفجائية قد تنوب عن الفاء نحو: «وَلِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَمَا قَدَمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ
يَقْنُطُونَ»^(٢) وأن «الفاء» قد تحذف للضرورة كقوله:

٢٩٦ - مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا^(٣)

وعن المبرد أنه منع ذلك حتى في الشعر، وزعم أن الرواية:

مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ

وعن الأخفش أن ذلك واقع في النثر الصحيح، وأن منه قوله تعالى: «إِنْ تَرَكَ خَيْرًا
الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ»^(٤) وتقدم تأويله.

وقال ابن مالك: يجوز في النثر نادراً، ومنه حديث اللقطة «فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا اسْتَمْتَعَ
بِهَا»^(٥).

تنبيهه: كما تربط الفاء الجواب بشرطه كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط، وذلك في
نحو: «الذي يأتيني فله درهم» وبدخولها فهم ما أراده المتكلم من ترتب لزوم الدرهم على
الإتيان، ولو لم تدخل احتمال ذلك وغيره.

وهذه الفاء بمنزلة «لام» التوطئة في نحو: «لَنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ»^(٦) في إيدانها بما
أراده المتكلم من معنى القسم، وقد قرئ بالإثبات والحذف قوله تعالى: «وَمَا أَصْبَحْكُمْ مِنْ
مُصِيبَةٍ فِيمَا كُنْتُمْ آيْدِكُمْ» [الشورى: ٣٠].

٣ - الثالث: أن تكون زائدة دخولها في الكلام كخروجها، وهذا لا يشبهه سيبويه، وأجاز
الأخفش زيادتها في الخبر مطلقاً، وحكى «أخوك فوجد» وقيد الفراء والأعلم وجماعة الجواز
بكون الخبر أمراً أو نهياً؛ فالأمر كقوله:

(١) البيت لربيعة بن مقروم والمعنى: إن أمت فكم من رجل ذي حنق سيبقى مضطرم العداوة لما لقي مني.
وانظر الخزانة ٢٠١/٤.

(٢) أول الآية «وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا...» [الروم: ٣٠].

(٣) تقدم ذكره برقم ٨٥ و١٤٥ و٢٣٨ وستكرر برقم ٤٢٦ و٧٨٤ و٧٨٧ و٩٠٨ و١٠٧٦ و١١٠٦.

(٤) «كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ»
[البقرة: ١٨٠].

(٥) صحيح البخاري: كتاب اللقطة.

(٦) تسمتها «وَلَكِنْ قَوْلُوا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَكِنْ نَصَرُوهُمْ لِيُؤْتُوا الْأَذْنَ تَرُّ لَا يُصْرُونَ» [الحشر: ٥٩].

٢٩٧ - وقائِلَةٌ: خولانٌ فانكح فتاتهُم (١)

وقوله:

٢٩٨ - أَرْوَاحٌ مُودَعٌ أُمُّ بُكُورٌ أَنْتَ فَانْظُرْ لِأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ^(٢)

وحمل عليه الزجاج «هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيْدٌ»^(٣) والنهي نحو: «زَيْدٌ فَلَا تُضْرِبْهُ» وقال ابن برهان: تَزَادُ «الفاء» عند أصحابنا جميعاً^(٤) كقوله:

٢٩٩ - فإذا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي^(٥)

انتهى، وتأول المانعون قوله: «خولان فانكح» على أن التقدير هذه خولان، وقوله: «أنت فانظر» على أن التقدير: انظر فانظر، ثم حذف انظر الأول وحده فبرز ضميره، ف قيل: «أنت فانظر»، والبيت الثالث ضرورة، وأما الآية فالخير حميم وما بينهما معترض، أو هذا منصوب بمحذوف يفسره فليذوقوه مثل: «وَرَأَيْتِي فَأَرْهَبُونِ» [البقرة: ٤٠] وعلى هذا ف«حميم» بتقدير: «هو حميم».

ومن زيادتها قوله:

٣٠٠ - لَمَّا اتَّقَى بَيْدٌ عَظِيمٌ جَرَمَهَا فَتَرَكْتُ ضَاحِيَّ جَلْدِهَا يَتَذَبَذَبُ^(٦)

لأن الفاء لا تدخل في جواب «لما»، خلافاً لابن مالك، وأما قوله تعالى: «فَلَمَّا بَلَغْنَا حَجَّتَهُمْ إِلَى آلِ الْأَبَرِّ فَمِنْهُمْ مُّقْنَصِدٌ»^(٧) فالجواب محذوف، أي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير

(١) تمامه «وأكرومة الحيين خلو كما هيا» والبيت مجهول القائل وهو في سيبويه ٧٠/١ و٧٢ والخزانة ٢١٨/١ و٣٩٥/٣ و٤٢١/٤ و٥٥٢ خولان: مبتدأ وجملة (انكح) خبر والفاء زائدة وقال جماعة: بل معناه: ورب قائلة: هؤلاء بنو خولان فتزوج فتاتهم فإن هذه الفتاة التي اتصف حي أبيها وأما بالكرم خلو من الزوج كسابق عهدها. وعلى هذا فالفاء عاطفة لجملة انكح على جملة هؤلاء خولان. قوله: «كما هيا» أصله «كعهدها»، فقد حذف المضاف «عهد» وعوض عنه بـ «ما» ثم أحوال الضمير المتصل منفصلاً. سيتكرر برقم ٨٦٩.

(٢) هو لعدي بن زيد العبادي. وأنت: مبتدأ وجملة انظر خبره والفاء زائدة. ويروى: لك فاعمد لأي حال تصير. السيوطي ١٦٠ وسبويه ٧٠/١.

(٣) تنمتها «وَعَسَائُ» [ص ٣٨: ٥٧].

(٤) أي عند البصريين، عدا سيبويه كما ذكر ابن هشام قبل أسطر.

(٥) صدره «لا تجزعي إن منفس أهلكته» والبيت للنمر بن توبل. وهو في سيبويه ٦٧/١ والخزانة ١٥٢/١ و٤٥٠ و٦٤٢/٣ و٤١٠/٤. والمنفس: النفس من المال. وروي «منفساً». سيتكرر برقم ٧٤٩.

(٦) لم تقف على قائلة. الجرم بالكسر: الجسد. الضاحي: الظاهر. قيل الفاء زائدة، وقيل بل هي عاطفة على فعل محذوف تقديره: ضربتها...

(٧) «وَلِذَا عَشِيَهُمْ مَرَجٌ كَالظَّلِيلِ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الَّذِينَ فَلَمَّا بَلَغْنَاهُمْ...» [لقمان ٣١: ٣٢].

ذلك، وأما قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِن قَبْلُ يَسْتَفْخِرُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾ [البقرة: ٨٩] فقيل: جواب «لما» الأولى «لما» الثانية وجوابها، وهذا مردود لاقترانته بالفاء، وقيل: ﴿كَفَرُوا بِهِ﴾ جواب لهما؛ لأن الثانية تكرير للأولى، وقيل: جواب الأولى محذوف أي أنكروه.

مسألة: الفاء في نحو: ﴿يَلِ اللَّهُ فَاعْبُدْ﴾ [الزمر: ٦٦] جواب لـ «أما» مقدرة عند بعضهم وفيه إجحاف، وزائدة عند الفارسي وفيه بعد، وعاطفة عند غيره، والأصل تنبيه فاعبد الله، ثم حذف تنبيه وقدم المنصوب على الفاء إصلاحاً للفظ كيلا تقع الفاء صدراً كما قال الجميع في الفاء في نحو: «أما زيداً فاضرب» إذ الأصل مهما يكن من شيء فاضرب زيداً، وقد مضى شرحه في حرف الهمزة.

مسألة: الفاء في نحو: «خرجت فإذا الأسد» زائدة لازمة عند الفارسي والمازني وجماعة، وعاطفة عند مبرمان وأبي الفتح، والسببية المحضة كـ «فاء» الجواب عند أبي إسحاق^(١)، ويجب عندي أن يحمل على ذلك مثل: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴿١﴾ فَصَلِّ لِرَبِّكَ ﴿٢﴾﴾ ونحو: «انتني فإني أكرمك»؛ إذ لا يعطف الإنشاء على الخبر ولا العكس، ولا يحسن إسقاطها ليسهل دعوى زيادتها.

مسألة: ﴿يُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾^(٣) قدر أنهم قالوا بعد الاستفهام: لا، فقيل لهم: فهذا كرهتموه، يعني والغيبة مثله فاكروهوا، ثم حذف المبتدأ وهو هذا، وقال الفارسي: التقدير فكما كرهتموه فاكروهوا الغيبة، وضعفه ابن الشجري بأن فيه حذف الموصول - وهو ما المصدرية - دون صلتها، وذلك رديء، وجملة: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾^(٣) عطف على: ﴿وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾ على التقدير الأول، وعلى «فاكروهوا الغيبة» على تقدير الفارسي، وبعد فعندي أن ابن الشجري لم يتأمل كلام الفارسي؛ فإنه قال: كأنهم قالوا في الجواب: لا فقيل لهم: فكرهتموه فاكروهوا الغيبة واتقوا الله، فاتقوا عطف على فاكروهوا، وإن لم يذكر كما في ﴿أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ﴾^(٤) والمعنى: فكما كرهتموه فاكروهوا الغيبة وإن لم تكن «كما» المذكورة، كما أن «ما تأتينا فتحدثنا» معناه: فكيف تحدثنا وإن لم تكن «كيف» المذكورة، اهـ. وهذا يقتضي أن «كما» ليست محذوفة، بل أن المعنى يعطيها؛ فهو تفسير معنى، لا تفسير إعراب.

(١) هو إبراهيم بن السري الزجاج وقد سبقت ترجمته.

(٢) تتمتها ﴿وَأَحْزَرَ﴾ [الكوثر ١: ١٠٨ و ٢].

(٣) ﴿وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُّبُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحجرات ١٢: ٤٩].

(٤) ﴿وَإِذْ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوِيهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ نَسِيبًا...﴾ [السنقرة ٦٠: ٢].

تنبيه: قيل: الفاء تكون للاستئناف كقوله:

٣٠١ - أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّ أَنْ يَقْضِيَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ قُلُوبًا... (١)

أي فهو ينطق؛ لأنها لو كانت للعطف لجزم ما بعدها، ولو كانت للسببية لنصب، ومثله: ﴿فَأَنكُمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (٢) بالرفع. أي فهو يكون حيثن، وقوله:

٣٠٢ - الشَّعْرُ صَعْبٌ وَطَوِيلٌ سَلَمُهُ إِذَا ارْتَقَى فِيهِ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ (٣)

زَلْتُ بِهِ إِلَى الْحَضِيضِ قَدَمُهُ يَرِيدُ أَنْ يُعْرِبَهُ فَيُعْجِمُهُ أي فهو يعجمه، ولا يجوز نصبه بالعطف، لأنه لا يريد أن يعجمه.

والتحقيق أن الفاء في ذلك كله للعطف، وأن المعتمد بالعطف الجملة، لا الفعل، والمعطوف عليه في هذا الشعر قوله: يُريد، وإنما يقدر النحويون كلمة في ليسوا أن الفعل ليس المعتمد بالعطف.

في: حرف جر، له عشرة معان:

أحدها: الظرفية، وهي إما مكانية أو زمانية، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿الَّذِي هُوَ يُنَزِّلُ السَّمَنَ فِي السَّمَاءِ وَيُنَزِّلُ فِيهِ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَيُخْرِجُ بِهِ ظُهُورَ النَّخْلِ وَمِنْهُ يُخْرِجُ الْحَبَّ وَالنَّارَ وَالزَّيْتُونَ﴾ (٤) أو مجازية نحو: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ (٥) ومن المكانية «أدخلت الخاتم في أصبعي، والقلنسوة في رأسي» إلا أن فيها قلباً.

الثاني: المصاحبة نحو: ﴿أَدْخُلُوا فِي أُمَمٍ﴾ (٦) أي معهم، وقيل: التقدير ادخلوا في جملة أمم فحذف المضاف، ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ [القصص: ٧٩].

والثالث: التعليل نحو: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَنِي فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢] ﴿لَسْتُ فِي مَأْ أَضْمَرُ﴾ (٧) وفي الحديث «أن امرأة دخلت النار في هرة حبستها» (٨)

(١) تمامه «وهل تخبرنك اليوم ببدء سملق». القواء: الخرب. والسملق: الأرض غير المنبثة. والبيت لجميل بثينة، الديوان ١٤٤ و١٤٥/١ و١٤٦/١ والخزانة ٦٠١/٣.

(٢) ﴿يَدْعُ السَّمَكِينَ وَالْأَنْهَارَ وَإِذَا فَضَّيْ أَنْهَارًا فَأَنكُمَا يَقُولُ...﴾ [البقرة: ١١٧].

(٣) رجز للحطية «جرول بن أوس» وهو في شرح ديوانه ٣٥٦ وجاء البيت الرابع في ميبويه ٤٣٠/١ منسوباً لرؤية.

(٤) تسمتها ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم ٣٠: ١-٤].

(٥) تسمتها ﴿يَتَأُولَى الْأَلْبَابِ لَمَّا كُنْتُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٩].

(٦) ﴿قَالَ أَدْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قِبَلِكُمْ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ فِي الْأَنْهَارِ...﴾ [الأعراف: ٣٨: ٧].

(٧) ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَسْتُ فِي مَأْ أَضْمَرُ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ٢٤: ٦٤].

(٨) مسند أحمد: ٥٠٧/٢، وفي البخاري ومسلم: من جزاء هرة...

والرابع: الاستعلاء نحو: ﴿وَلَأُصْلِيَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]. وقال:

٣٠٣ - هُمْ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جَذَعِ نَخْلَةٍ (١)

وقال آخر:

٣٠٤ - بَطْلٌ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ (٢)

والخامس: مرادفة الباء كقوله:

٣٠٥ - وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ مَنَّا فَوَارِسٌ بِصَيْرُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكُلَى (٣)

وليس منه قوله تعالى: ﴿يَذَرُوكُمْ فِيهِ﴾ (٤) خلافاً لزاعمه، بل هي للتعليل، أي يكثرهم بسبب هذا الجعل، والأظهر قول الزمخشري إنها للظرفية المجازية، قال: جعل هذا التدبير كالمنع أو المعدن للبت والتكثير مثل: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ (٥).

السادس: مرادفة إلى نحو: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾ (٦).

السابع: مرادفة من كقوله:

٣٠٦ - أَلَا عَمَّ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلُّ الْبَالِي وَهَلْ يَعْصَمُنْ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِي (٧)

وهل يَعْصَمُنْ مَنْ كَانَ أَحَدُثُ عَهْدِهِ ثَلَاثِينَ شَهْراً فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ

وقال ابن جني: التقدير في عقب ثلاثة أحوال، ولا دليل على هذا المضاف وهذا نظير إجازته «جلست زيدا» بتقدير «جلوس زيد» مع احتماله لأن يكون أصله إلى زيد، وقيل: الأحوال

(١) تمامه «فلا عطست شيان إلا بأجدعا» والبيت لسويد بن أبي كاهل أو لقراد بن حنش. وانظر شواهد السيوطي ١٦٤. ونسب في اللسان «فيا» لامرأة من العرب. ١.

(٢) تمامه «يحدثي نعال السبت ليس بتووم» والبيت من معلقة عنترة وهو في ديوانه ١٥٢ وفي شرح الزوزني ٢٨١ وفي الخزانة ١٤٥/٤ والبيت كله كناية عن ضخامة جثته. السرحة: الشجرة العظيمة. يحدثي: يلبس حذاء. السبت: جلود البقر. ليس بتووم: أي لم يزاحمه أخ له في بطن أمه وفي رضاعه فينتقص غذاؤه.

(٣) البيت لزيد الخير «زيد الخيل بن مهلهل» وهو في الخزانة ١٤٨/٤.

(٤) ﴿فَاطِرُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذَرُوكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى ١١: ٤٢].

(٥) تقدم ذكرها.

(٦) ﴿جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ وَقَالُوا إِنَّا كَفَرْنَا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ﴾ [إبراهيم ١٤: ٩].

(٧) البيتان لامرئ القيس بن حجر وهما في ديوانه ص ١٧٥ وأولهما في سيبويه ٢٢٧/٢ وهما مع الشاهد رقم ١٧٤ و ٢٢١ و ٣١٥ و ٣٩٩ و ٤٥٧ من قصيدة واحدة.

جمع حالٍ لا حولٍ، أي ثلاث حالات: نزول المطر، وتعاقب الرياح، ومرور الدهور، وقيل: يريد أن أحدث عهده خمس سنين ونصف؛ ف«في» بمعنى مع.

الثامن: المقايسة - وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق - نحو: «فَمَا مَنَعُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ» [التوبة: ٣٨].

التاسع: التعويض، وهي الزائدة عوضاً من أخرى محذوفة كقولك: «ضربت فيمن رغبت» أصله: ضربت من رغبت فيه، أجازته ابن مالك وحده بالقياس على نحو: قوله:

٣٠٧ - فانظُرْ بِمَنْ تَشُقُّ^(١) على حمله على ظاهره، وفيه نظر.

العاشر: التوكيد وهي الزائدة لغير التعويض، أجازته الفارسي في الضرورة وأنشد:

٣٠٨ - أنا أبو سعدٍ إذا الليلُ دجا يُخَالُ في سواده يرندجا^(٢) وأجازته بعضهم في قوله تعالى: «وَقَالَ أَزْكَبُوا فِيهَا»^(٣).

حرف القاف

قَدْ: على وجهين: حرفية وستأتي، واسمية، وهي على وجهين:

اسم فعل وسيأتي، واسم مرادف لـ «حَسْبُ»، وهذه تستعمل على وجهين: مبنية وهو الغالب لشبهها بـ «قَدْ» الحرفية في لفظها وكثير من الحروف في وضعها، ويقال في هذا: «قَدْ زَيْدٌ دَرَهْمٌ» بالسكون، و «قَدْنِي» بالنون، حرصاً على بقاء السكون لأنه الأصل فيما بينون. ومعربة وهو قليل، يقال: «قَدْ زَيْدٌ دَرَهْمٌ»، بالرفع، كما يقال: «حَسْبُ دَرَهْمٌ»، بالرفع، و «قَدْنِي دَرَهْمٌ» بغير نون كما يقال: «حَسْبِي».

والمستعملة اسم فعل مرادفةً ليكفي، يقال: «قَدْ زَيْدٌ دَرَهْمٌ»، «وقدني درهم»، كما يقال: «يكفي زَيْدٌ دَرَهْمٌ»، و«يكفيني درهم».

وقوله^(٤):

(١) تقدم برقم ٢٥٠.

(٢) رجز منسوب لسويد بن أبي كاهل اليشكري. واليرندج: الجلد الأسود وهو فارسي معرب.

(٣) تتمتها «يَسِّرَ اللَّهُ بِحَرْبِهَا وَمُرْسَهَا» [هود ٤١: ٤١].

(٤) بعده «ليس الإمام بالشحيح الملهد» والرجز لحميد بن مالك الأرقط «أو لأبي بحدلة» وهو في سيبويه ١/ ٣٨٧ وابن عقيل ١/ ٦٦ والخزانة ٢/ ٤٤٩ و ٣/ ٣٤. قدني: حسبي - الخبيبين: عبد الله بن الزبير وابنه خبيب، أو هما عبد الله وأخوه مصعب - الإمام: هو عبد الملك بن مروان والمعنى: حسبي منهما ما بليت ولن أدعو لنصرتيهما فإن عبد الملك خير منهما لأنه ليس شحيحاً ولا ملهداً. وقد أراد بالإلحاد: الظلم.

٣٠٩ -

قَدْ نِي مِنْ نَصْرِ الْخَبِيبِينَ قَدِي

تحتمل «قد» الأولى أن تكون مرادفة لـ «حسب» على لغة البناء، وأن تكون اسم فعل، وأما الثانية فتحتمل الأول^(١) وهو واضح، والثاني^(٢) على أن النون حذفت للضرورة كقوله:

٣١٠ -

إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي^(٣)

ويحتمل أنها اسم فعل لم يذكر مفعوله؛ فـ «الياء» للاطلاق، والكسرة للساكنين.

وأما الحرفية: فمختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس، وهي معه كالجزء؛ فلا تفصل منه بشيء، اللهم إلا بالقسم كقوله:

٣١١ - أَخَالِدُ قَدْ وَاللَّهِ أَوْطَأْتُ عَشْوَةً وَمَا قَائِلُ الْمَعْرُوفِ فِينَا يُعْنَفُ^(٤)

وقول آخر:

٣١٢ - فَقَدْ وَاللَّهِ بَيْنَ لِي عَنَائِي بَوْشِكِ فِرَاقِهِمْ صُرْدٌ يَصِيحُ^(٥)

وسمع «قد لعمرى بئ ساهراً» و «قد والله أحسنت».

وقد يحذف^(٦) بعدها لدليل كقول النابغة:

٣١٣ - أَفَدَّ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رَكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِي^(٧)

(١) أي أن تكون مرادفة لحسب ولكن على لغة الإعراب لا البناء.

(٢) أي أن تكون اسم فعل.

(٣) قبله «عددت قومي كمديد الطيس» أي الرمل الكثير والرجز لرؤية وهو في ابن عقيل ٦٥ / ١ والخزانة ٢ / ٤٢٥ و٤٥٤ / ٢. سيتكرر برقم ٦٤٤.

(٤) هذا البيت مركب من شطري بيتين مختلفين أولهما:

أخالد قد والله أوطأت عشوة وما العاشق المسكين فينا يسارق

وقد قاله أخ ليزيد بن عبد الله البجلي مينا في لخالد بن عبد الله القسري أن أخاه لم يدخل بيت الجارية سارقاً بل عاشقاً. وبذلك أنقذ أخاه من قطع يده وكان سبب زواجهما. العشوة: ركوب الأمر على غير بيان، وقوله: «أوطأت عشوة» أي أتيت امرأة على غير بيان.

والثاني:

وما حل من جهل حبا حلمائنا ولا قائل المعروف فينا يعنف

قاله الفرزدق وهو في ديوانه ص ٥٦١ وسيبويه ٢ / ٢٦٠. الحبا: جمع حبة وهي الاحتباء. سيتكرر برقم ٧٣٣.

(٥) لم نقف على قائله. الصرد: طائر.

(٦) أي الفعل.

(٧) ديوان النابغة ٤٩ وابن عقيل ٢٣ / ١ والخزانة ٣ / ٢٣٢ أفد أظف. لما تزل لما تنتقل. سيتكرر برقم ٦٤٠.

أي: وكأن قد زالت.

ولها خمسة معان:

١ - أحدها: التوقع، وذلك مع المضارع واضح كقولك: «قد يقدم الغائب اليوم» إذا كنت تتوقع قدومه.

وأما مع الماضي فأثبتته الأكثر، قال الخليل: يقال: «قد فعل» لقوم ينتظرون الخبر، ومنه قول المؤذن: قد قامت الصلاة؛ لأن الجماعة منتظرون لذلك، وقال بعضهم: تقول: «قد ركب الأمير» لمن ينتظر ركوبه، وفي التنزيل: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّدُكَ﴾^(١) لأنها كانت تتوقع إجابة الله سبحانه وتعالى لدعائها.

وأنكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضي، وقال: التوقع انتظار الوقوع، والماضي قد وقع. وقد تبين بما ذكرنا أن مراد المثبتين لذلك أنها تدل على أن الفعل الماضي كان قبل الإخبار به متوقعاً، لا أنه الآن متوقع، والذي يظهر لي قول ثالث^(٢)، وهو أنها لا تفيد التوقع أصلاً، أما في المضارع فلأن قولك: «يقدم الغائب» يفيد التوقع بدون قد؛ إذ الظاهر من حال المخبر عن مستقبل أنه متوقع له، وأما في الماضي فلأنه لو صح إثبات التوقع لها بمعنى أنها تدخل على ما هو متوقع لصح أن يقال في: «لا رجل» بالفتح إن «لا» للاستفهام لأنها لا تدخل إلا جواباً لمن قال: هل من رجل، ونحوه، فالذي بعد «لا» مستفهم عنه من جهة شخص آخر، كما أن الماضي بعد «قد» متوقع كذلك، وعبارة ابن مالك في ذلك حسنة، فإنه قال: إنها تدخل على ماضٍ متوقع، ولم يقل إنها تفيد التوقع، ولم يتعرض للتوقع في الداخلة على المضارع البتة، وهذا هو الحق.

٢ - الثاني: تقريب الماضي من الحال، تقول: «قام زيد» فيحتمل الماضي القريب والماضي البعيد، فإن قلت: «قد قام» اختصَّ بالقريب، وإنبنى على إفادتها ذلك أحكام.

أحدها: أنها لا تدخل على «ليس وعسى ونعم وبش» لأنهن للحال؛ فلا معنى لذكر ما يقرب ما هو حاصل، ولذلك علة أخرى، وهي أن صيغهن لا يفدن الزمان، ولا يتصرفن؛ فأشبهن الاسم، وأما قول عدي^(٣):

٣١٤ - لولا الحياء وأن رأسي قد عسا فيه المشيب لزرت أم القاسم

(١) تتمتها ﴿فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا...﴾ [المجادلة ١: ٥٨].

(٢) القول الأول لمن أثبتوا لها معنى التوقع مع الماضي، والقول الثاني لمن أنكر ذلك.

(٣) عدي بن زيد... ابن الرقاع العاملي (٩٥هـ) شاعر من أهل دمشق عاصر جريراً وهاجاء، وهو غير عدي بن زيد العبدي الجاهلي. والبيت في الأغاني ٣٠٤/٩.

ف«عسا» هنا بمعنى: اشتدّ، وليست عسى الجامدة.

الثاني: وجوب دخولها عند البصريين إلا الأخفش على الماضي الواقع حالاً إما ظاهرة نحو: ﴿وَمَا لَنَا إِلَّا نُقْتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِينِنَا وَأُتْبِئْنَا﴾ [البقرة: ٢٤٦] أو مقدرة نحو: ﴿هَلْهُنَّ يَصْلَعُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥] ونحو: ﴿أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾^(١) وخالفهم الكوفيون والأخفش فقالوا: لا تحتاج لذلك؛ لكثرة وقوعها حالاً بدون قد، والأصل عدم التقدير، لا سيما فيما كثر استعماله.

الثالث: ذكره ابن عصفور، وهو أن القسم إذا أجيب بماضٍ متصرف مثبت فإن كان قريباً من الحال جيء باللام وقد جميعاً نحو: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ ءَاتَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾^(٢) وإن كان بعيداً جيء باللام وحدهما كقوله:

٣١٥ - حلفتُ لها بالله حلفاً فاجراً لنأموا؛ فما إن من حديث ولا صال^(٣) اهـ. والظاهر في الآية والبيت عكس ما قال؛ إذ المراد في الآية لقد فضلك الله علينا بالضبر وسيرة المحسنين، وذلك محكوم له به في الأزل، وهو متصف به مذ عقل، والمراد في البيت أنهم ناموا قبل مجيئه.

ومقتضى كلام الزمخشري أنها في نحو: «والله لقد كان كذا» للتوقع لا للتقريب؛ فإنه قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ [الأعراف: ٥٩] في سورة الأعراف: فإن قلت: فما بالهم لا يكادون ينطقون بهذه اللام إلا مع «قد»، وقلّ عنهم نحو: قوله:

حلفتُ لها بالله..... البيت^(٤)

قلت: لأن الجملة القسمية لا تساق إلا تأكيداً للجملة المقسم عليها التي هي جوابها؛ فكانت مظنةً لمعنى التوقع الذي هو معنى «قد» عند استماع المخاطب كلمة القسم، اهـ. ومقتضى كلام ابن مالك أنها مع الماضي إنما تفيد التقريب كما ذكره ابن عصفور وأن من شرط دخولها كون الفعل متوقّعا كما قدمنا؛ فإنه قال في تسهيله: وتدخل على فعل ماضٍ متوقّع لا يشبه الحرف لتقريبه من الحال اهـ.

الرابع: دخول لام الابتداء في نحو: «إن زيدا لقد قام» وذلك لأن الأصل دخولها على

(١) تتمتها ﴿أَنْ يُقْتِلُوكُمْ أَوْ يُقْتِلُوا قَوْمَهُمْ...﴾ [النساء: ٩٠].

(٢) تتمتها ﴿وَإِنْ كُنَّا لَخَطِئِينَ﴾ [يوسف: ٩١].

(٣) لامرئ القيس الديوان ١٦١ والخزانة ٢٢١/٤. الصالي: المستدفيء. والبيت مع الشاهد رقم ١٧٤ و٢٢١.

٣٠٦ و٣٩٩ و٤٥٧ من قصيدة واحدة. سيتكرر برقم ١٠٧٩.

(٤) تقدم ذكره.

الاسم نحو: «إِنَّ زَيْدًا لِقَائِهِ» وإنما دخلت على المضارع لشبهه بالاسم نحو: «وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ»^(١) فإذا قُرِبَ الماضي من الحال أشبه المضارع الذي هو شبه بالاسم؛ فجاز دخولها عليه.

٣ - المعنى الثالث: التقليل، وهو ضربان: تقليل وقوع الفعل نحو: «قد يصدق الكذوب» و «قد يجود البخيل» وتقليل متعلقه نحو: قوله تعالى: «قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتَ عَلَيْهِ»^(٢) أي ما هم عليه هو أقل معلوماته سبحانه، وزعم بعضهم أنها في هذه الأمثلة ونحوها للتحقيق، وأن التقليل في المثاليين الأولين لم يستفد من «قد»، بل من قولك: البخيل يجود، والكذوب يصدق، فإنه إن لم يُحمل على أن صدور ذلك منهما قليل كان فاسداً؛ إذ آخر الكلام يناقض أوله.

٤ - الرابع: التكثير، قاله سيبويه في قول الهذلي:

٣١٦ - قد أترك القرن مُصفرًا أنامله^(٣)

وقال الزمخشري في «قَدْ رَزَى تَقَلَّبَ وَجْهَكَ»^(٤): أي ربما نرى، ومعناه تكثير الرؤية، ثم استشهد بالبيت، واستشهد جماعة على ذلك بيت العروض:

٣١٧ - قد أشهد الغارة الشعواء تحمّلني جرداء معروقةً للحيين سُرحوب^(٥)

٥ - الخامس: التحقيق، نحو: «قَدْ أَلَحَّ مِنْ رُكْنِهَا» [الشمس: ٩] وقد مضى أن بعضهم حمل عليه قوله تعالى: «قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتَ عَلَيْهِ»^(٦) قال الزمخشري: دخلت لتوكيد العلم، ويرجع ذلك إلى توكيد الوعيد، وقال غيره في: «وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا»^(٦) «قد» في الجملة الفعلية المجاب بها القسم مثل «إِنَّ» في الجملة الاسمية المجاب بها في إفادة التوكيد، وقد مضى نقل القول بالتقليل في الأولى والتفريب والتوقع في مثل الثانية، ولكن القول بالتحقيق فيهما أظهر.

(١) «إِنَّمَا جِيلٌ انْسَبَتْ عَلَى أَلْيَتِكَ اخْتَلَفُوا فِيهِ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ» [النحل: ١٦: ١٢٤].

(٢) «أَلَا إِنَّ إِلَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتَ عَلَيْهِ وَيَوْمَ رُجِعْتَ إِلَيْهِ فَيَنْبَشُّهُمْ بِمَا عَمِلُوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ» [النور: ٢٤: ٦٤].

(٣) تمامه «كان أثوابه مجت بفرصاد» نسب في حاشية سيبويه ٣٠٧/٢ لشماس الهذلي ونسب في الخزانة ٤/ ٥٠٢ لعبيد بن الأبرص «الديوان ١٤٩» قرنك: هو مكافئك في الشجاعة. الفرصاد التوت.

(٤) تتمتها «فِي السَّمَاءِ فَلَوْلَيْسَتْكَ قِبَلَةٌ رَضْنَهَا قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطَرُ الْمَسْجِدِ الْعَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ قَوْلُوا وَجْهَكُمْ شَطَرًا» [البقرة: ٢: ١٤٤].

(٥) قوله: «بيت العروض» أي الذي يستشهد به في علم العروض. والبيت لامرئ القيس بن حجر وهو في ديوانه ص ٦٨ وينسب لعمران بن إبراهيم الأنصاري. الجرداء: المعروقة. السرحوب: الفرس النحيلة الطويلة.

(٦) تتمتها «وَمِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ» [البقرة: ٢: ٦٥].

٦ - السادس^(١): النفي، حكى ابن سيدة^(٢):

٣١٨ - قَدْ كُنْتُ فِي خَيْرٍ فَتَعَرَّفُهُ وألحق بالحجاز فأستريح^(٣).

بنصب تعرف، وهذا غريب، وإليه أشار في التسهيل بقوله: وربما نفي بقَدْ فُنْصَبَ الجواب بعدها، اهـ. ومحملُه عندي على خلاف ما ذكر، وهو أن يكون كقولك للكذوب: هو رَجُلٌ صادق، ثم جاء النصب بعدها نظراً إلى المعنى، وإن كانا إنما حكما بالنفي لثبوت النصب فغير مستقيم، لمجيء قوله:

٣١٩ - وألحق بالحجاز فأستريح^(٤).

وقراءة بعضهم: ﴿بَلْ تَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ﴾^(٥).

مسألة: قيل: يجوز النصب على الاشتغال في نحو: «خرجت فإذا زيدٌ يضربه عمرو» مطلقاً، وقيل: يمتنع مطلقاً، وهو الظاهر؛ لأن «إذا» الفجائية لا يليها إلا الجمل الاسمية، وقال أبو الحسن وتبعه ابن عصفور: يجوز في نحو: «فإذا زيدٌ قد ضربه عمرو» ويمتنع بدون «قد». ووجهه عندي أن التزام الاسمية مع إذا هذه إنما كان للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية؛ فإذا اقترنت بـ«قد» حصل الفرق بذلك؛ إذ لا تقترن الشرطية بها. قط: على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون ظرفَ زمانٍ لاستغراق ما مضى، وهذه بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة في أفصح اللغات، وتختص بالنفي، يقال: «ما فعلته قط» والعامّة يقولون: لا أفعله قط، وهو لحن، واشتقاقه من قَطَطْتُهُ، أي قطعته، فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع عن عمري؛ لأن الماضي منقطع عن الحال والاستقبال، وبنيت لتضمنها معنى «مذ وإلى»؛ إذ المعنى «مذ أن خلقت أو مذ خلقت إلى الآن»، وعلى حركة ثلاثي ساكنان، وكانت الضمة تشبيهاً بالغايات، وقد تكسر على أصل التقاء الساكنين، وقد تتبع قافه طاءه في الضم، وقد تخفف طاؤه مع ضمها أو إسكانها.

والثاني: أن تكون بمعنى حسب، وهذه مفتوحة القاف ساكنة الطاء، يقال: «قطي،

(١) وابن هشام ينكر هذا المعنى ولذلك لم يعده وجعل لـ «قد» خمسة معان فقط ص ١٨٦.

(٢) علي بن إسماعيل «أو أحمد» (٤٥٨هـ) لغوي أندلسي كيف له «المخصص» وهو معجم للمعاني في ١٧ جزءاً والمحكم، والأنيق في شرح الحاسة، وشرح أبيات الجمل للزجاجي، وغيرها.

(٣) لم نقف على عجزه وقائله. وهو في اللسان «قد».

(٤) صدره «سأترك منزلي لبني تميم» والبيت للمغيرة بن حبياء ويروي «لأستريحاً» ولا شاهد فيه حيثئذ. وهو في سيويه ٤٢٣/١ و٤٤٨ والخزانة ٦١٠/٣.

(٥) تتمتها «فَإِذَا هُوَ رَاقٍ وَلَكُمْ أَوَّلُ مِمَّا تَصِفُونَ» [الأنبياء ٢١: ١٨].

وقطك، وقط زيد درهم» كما يقال: حسبي وحسبك وحسب زيد درهم، إلا أنها مبنية لأنها موضوعة على حرفين، وحسب معربة.

والثالث: أن تكون اسم فعل بمعنى يكفي، فيقال: قُطِّي - بنون الوقاية - كما يقال: يكفيني.

وتجوز نون الوقاية على الوجه الثاني، حفظاً للبناء على السكون، كما يجوز في «لذن ومن وعن» كذلك.

حرف الكاف

الكاف المفردة: جارة، وغيرها. والجارّة:

حرف، واسم. والحرف له خمسة معانٍ:

١ - أحدها: التشبيه، نحو: «زيد كالأسد».

٢ - والثاني: التعليل، أثبت ذلك قوم، ونفاه الأكثرون، وقيد بعضهم جوازه بأن تكون الكاف مكفوفة بما، كحكاية سيبويه «كما أنه لا يعلم فتجاوز الله عنه» والحق جوازه في المجردة من ما، نحو: «وَيَكَاذِبُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ» [القصص: ٨٢] أي أعجب لعدم فلاحهم، وفي المقرونة بما الزائدة كما في المثال، وبما المصدرية نحو: «كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ» ^(١) الآية قال الأخفش: أي لأجل إرسالنا فيكم رسولا منكم فاذكروني، وهو ظاهر في قوله تعالى: «وَأَذْكُرُهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ» ^(٢) وأجاب بعضهم بأنه من وضع الخاص موضع العام؛ إذ الذكر والهداية يشتركان في أمر واحد وهو الإحسان؛ فهذا في الأصل بمنزلة: «وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ» ^(٣) والكاف للتشبيه، ثم عدل عن ذلك للإعلام بخصوصية المطلوب، وما ذكرناه في الآيتين من أن «ما» مصدرية قاله جماعة، وهو الظاهر، وزعم الزمخشري وابن عطية وغيرهما أنها كافة، وفيه إخراج الكاف عما ثبت لها من عمل الجر لغير مقتضى.

واختلف في نحو: قوله:

(١) «كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ يَتْلُوا عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَزَكَاةً وَيَسْئَلُكُمْ فِي الْحَيَاةِ وَيُخَوِّفُكُمْ بِمَا أَنْتُمْ كَاذِبُونَ» [البقرة: ١٥١، ١٥٢].

(٢) «لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَقٍ فَادْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمُسْتَرِّ الْحَرَارِ وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ» [البقرة: ١٩٨].

(٣) «وَأَيُّكُمْ يَمُنْ بِمَا آتَيْنَاكَ اللَّهُ النَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيحَتَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُنْفَرِّينَ» [القصص: ٢٨، ٧٧].

٣٢٠ - وطرفك إما جئتنا فاحبسئنه كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر^(١)

فقال الفارسي: الأصل كـ«يما» فحذف الياء، وقال ابن مالك: هذا تكلف، بل هي كاف التعليل وما الكافة، ونصب الفعل بها لشبهها بـ«كي» في المعنى، وزعم أبو محمد الأسود^(٢) في كتابه المسمى «نزهة الأديب» أن أبا علي حرّف هذا البيت، وأن الصواب فيه:

إذا جئت فامنح طرف عينيك غيرنا لكي يحسبوا البيت...

٣ - والثالث: الاستعلاء، ذكره الأخفش والكوفيون، وأن بعضهم قيل له: كيف أصبحت؟

فقال: كـ«خير»، أي على خير، وقيل: المعنى بخير، ولم يثبت مجيء الكاف بمعنى الباء، وقيل: هي للتشبيه على حذف مضاف، أي كصاحب خير.

وقيل في: «كُنْ كما أنت»: إن المعنى على ما أنت عليه، وللتحويين في هذا المثال أعراب:

أحدها: هذا، وهو أن ما موصولة، وأنت: مبتدأ حذف خبره.

والثاني: أنها موصولة، وأنت: خبر حذف مبتدؤه، أي: كالذي هو أنت؛ وقد قيل بذلك في قوله تعالى: ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾^(٣) أي: كالذي هو لهم آلهة.

والثالث: أن «ما» زائدة ملغاة، والكاف أيضاً جارة كما في قوله:

٣٢١ - وننصر مولانا ونعلم أنه كما الناس مجرؤم عليه وجارم^(٤)

. وأنت: ضمير مرفوع أنيب عن المجرور، كما في قولهم: ما أنا كأنت، والمعنى كن فيما يستقبل مماثلاً لنفسك فيما مضى.

والرابع: أن «ما» كافة، وأنت: مبتدأ حذف خبره، أي عليه أو كائن، وقد قيل في «كما

(١) الرواية في ديوان عمر بن أبي ربيعة ص ٩٣ كما ستأتي بعد أربعة أسطر وجاء في ديوان جميل بثينة ص ٩٠:

«وطرفك إما جئتنا فاحفظنه فزيع الهوى باد لمن يتبصر» وفي ص ٩٢:

«سأمنح طرفي حين ألقاك غيركم لكيما يروا أن الهوى حيث أنظر» وانظر شواهد السيوطي ١٧٠.

(٢) الحسين بن أحمد (٤٢٨هـ) المعروف بالأسود الغندجاني نسبة إلى بلد بفارس. عالم باللغة والأدب والأنساب. من تصانيفه: فرجة الأديب في الرد على السيرافي، ونزهة الأديب في الرد على الفارسي، وضالة الأديب في الرد على ابن الأعرابي.

(٣) وذلك من خطاب بني إسرائيل لموسى في سورة [الأعراف ٧: ١٣٨].

(٤) تقدم ذكره برقم ١٠١ وسيكرر برقم ٥٨٩ و ٦٦٥.

هُمْ إِلَهُهُ^(١): إن «ما» كافة. وزعم صاحب المستوفى^(٢) أن الكاف لا تُكف بما، وردَّ عليه بقوله:

٣٢٢- وأعلم أنني وأبا حميد كما النشوان والرجل الحليم^(٣)
وقوله:

٣٢٣- أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربته^(٤)
وإنما يصح الاستدلال بهما إذا لم يثبت أن «ما» المصدرية توصل بالجملة الاسمية.

الخامس: أن «ما» كافة أيضاً، وأنت: فاعل، والأصل كما كنت، ثم حذف كان فانفصل الضمير، وهذا بعيد، بل الظاهر أن «ما» على هذا التقدير مصدرية.

تنبيه: تقع «كما» بعد الجمل كثيراً صفة في المعنى؛ فتكون نعتاً لمصدر أو حالاً؛ ويحتملها قوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُمْ^(٥)﴾ فإن قدرته نعتاً لمصدر فهو إما معمول لـ ﴿نُعِيدُهُمْ﴾، أي نُعيدُ أَوَّلَ خَلْقٍ إعادةً مثل ما بدأناه، أو لـ ﴿نَطْوِي﴾، أي نفعل هذا الفعل العظيم كفعلنا هذا الفعل، وإن قدرته حالاً فذو الحال مفعول نعيده، أي نعيده مماثلاً للذي بدأناه؛ وتقع كلمة «كذلك» أيضاً كذلك.

فإن قلت: فكيف اجتمعت مع «مثل» في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَنَزِّلُ آيَةً كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ^(٦)﴾ ومثل في المعنى نعت لمصدر ﴿قَالَ﴾ المحذوف، كما أن ﴿كَذَلِكَ﴾ نعت له، ولا يتعدى عامل واحد لمتعلقين بمعنى واحد، لا تقول: ضربت زيدا عمراً، ولا يكون مثل تأكيداً لـ «كذلك»؛ لأنه أبين منه، كما لا يكون زيد من قولك: «هذا زيد يفعل كذا» تأكيداً لهذا لذلك، ولا خبراً لمحذوف بتقدير: الأمر كذلك؛ لما يؤدي إليه من عدم ارتباط ما بعده بما قبله.

قلت: ﴿مِثْلُ﴾ بدل من ﴿كَذَلِكَ﴾^(٧)، أو بيان، أو نصب بـ ﴿يَعْلَمُونَ﴾، أي لا يعلمون

(١) تقدم ذكرها.

(٢) تقدم ذكره.

(٣) البيت لزياد بن سليمان «الأعجم» ويروي «الكانشوان...» ولا شاهد فيه حيثئذ.

(٤) البيت لنهشل بن حري، والمراد بعمره في البيت ابن معديكرب. سيكرر برقم ٥٧٨.

(٥) ﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِ لِلْكِتَابِ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعَدًا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ٢١-١٠٤].

(٦) تتمتها ﴿تَسْتَبْهَتُ فَلْيُغَيِّرْ بَيِّنَاتٍ لَافِيَاتٍ يُفَوِّرُ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ١١٨].

(٧) يعني في الآية السابقة ﴿كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ [البقرة: ١١٨].

اعتقاد اليهود والنصارى، فمثل بمنزلتها في «مَثْلُكَ لا يفعلُ كذا» أو نصب بـ ﴿قَالَ﴾، أو الكاف مبتدأ والعائد محذوف، أي قاله، وردّ ابن الشجري ذلك على مكّي بأن قال: قد استوفى معموله وهو مثل، وليس بشيء؛ لأن «مثل» حينئذ مفعول مطلق أو مفعول به ليعلمون، والضمير المقدر مفعول به لـ «قال».

٤ - والمعنى الرابع: المبادرة، وذلك إذا اتصلت بـ «ما» في نحو: «سَلِّمْ كما يَدْخُلُ» و «صَلِّ كما يَدْخُلُ الوقتُ» ذكره ابن الخباز في النهاية^(١)، وأبو سعيد السيرافي، وغيرهما، وهو غريب جداً.

٥ - والخامس: التوكيد، وهي الزائدة نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٢) قال الأكثرون: التقدير ليس شيء مثله؛ إذ لو تقدّر زائدة صار المعنى ليس شيء مثل مثله؛ فيلزم المحال، وهو إثبات المثل، وإنما زيدت لتوكيد نفي المثل؛ لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانياً، قاله ابن جني، ولأنهم إذا بالغوا في نفي الفعل عن أحد قالوا: «مَثْلُكَ لا يفعلُ كذا» ومرادهم إنما هو النفي عن ذاته، ولكنهم إذا نفّوه عن من هو على أخصّ أوصافه فقد نفّوه عنه.

وقيل: «الكاف» في الآية غير زائدة، ثم اختلف؛ ف قيل: الزائد «مثل»، كما زيدت في: ﴿إِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ﴾^(٣) قالوا: وإنما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير، اهـ.

والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم، بل زيادة الاسم لم تثبت، وأما: ﴿بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ﴾^(٣) فقد يشهد للقائل بزيادة «مثل» فيها قراءة ابن عباس: ﴿بِمَا آمَنْتُمْ بِهِ﴾ وقد تؤولت قراءة الجماعة على زيادة الباء في المفعول المطلق، أي إيماناً مثل إيمانكم به، أي بالله سبحانه، أو بمحمد عليه الصلاة والسلام، أو بالقرآن، وقيل: مثل للقرآن، وما للتوراة، أي فإن آمنوا بكتابكم كما آمنتم بكتابهم، وفي الآية الأولى قول ثالث، وهو أن «الكاف ومثلاً» لا زائد منهما، ثم اختلف؛ ف قيل: مثل: بمعنى الذات، وقيل: بمعنى الصّفة، وقيل: الكاف اسم مؤكد بـ «مثل»، كما عكس ذلك مَنْ قال:

فَصَيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ^(٤) - ٣٢٤ -

وأما الكاف الاسمية الجارة: فمرادفة لـ «مثل»، ولا تقع كذلك عند سيبويه والمحققين إلا في الضرورة، كقوله:

(١) كتاب في النحو لابن الخباز أحمد بن الحسين، تقدمت ترجمته.

(٢) سبق ذكرها.

(٣) تتمتها ﴿فَقَدْ آمَنُوا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ تَسْتَكْبِرُكُمْ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة ٢: ١٣٧].

(٤) قبله «ولعبت طير بهم أبابيل» نسب في سيبويه ٢٠٣/١ لحمد الأرقط، ونسب في الخزائن ٢٧٠/٤ لرؤية وأبابيل: جماعات. والعصف: التبن.

٣٢٥ -

يضحكن عن كالبرد المُنهم^(١)

وقال كثير منهم الأخفش والفارسي: يجوز في الاختيار؛ فجوزوا في نحو: «زيد كالأسد» أن تكون الكاف في موضع رفع، والأسد مخفوضاً بالإضافة.

ويقع مثل هذا في كتب المعربين كثيراً، قال الزمخشري في «فأنفخ فيه»^(٢): إن الضمير راجع للـ«كاف» من «كَهَيْشَةُ الطَّيْرِ» أي فأنفخ في ذلك الشيء المماثل فيصير كسائر الطيور، انتهى.

ووقع مثل ذلك في كلام غيره، ولو كان كما زعموا لسمع في الكلام مثل «مررت بكالأسد».

وتعين الحرفية في موضعين؛ أحدهما: أن تكون زائدة، خلافاً لمن أجاز زيادة الأسماء، والثاني: أن تقع هي ومخفوضها صلة كقوله:

٣٢٦ - ما يُرْتَجَى وما يُخَافُ جَمْعاً فهو الذي كاللَّيْثِ والغَيْثِ معاً^(٣)

خلافاً لابن مالك في إجازته أن يكون مضافاً ومضافاً إليه على إضمار مبتدأ، كما في قراءة بعضهم «تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ»^(٤) وهذا تخريج للفصح على الشاذ، وأما قوله:

٣٢٧ - وصاليات ككما يُؤْتَفَنُ^(٥)

فيحتمل أن الكافين حرفان أكد أولهما بثانيهما كما قال:

٣٢٨ - ولا ليلما بهم أبداً دواءً^(٦)

(١) قبله «بيض ثلاث كتعاج جم» والرجز للعجاج وهو في الخزانة ٤/٤٦٢. والمنهم: الذائب.

(٢) «وَسُئِلَ إِلَى بَيْتِ إِسْرَافِيلَ أَنِّي قَدْ جَنَنْتُكُمْ بِأَيِّهِ مِنْ رَبِّكُمْ إِلَيَّ أَتَأْتِي لَكُمْ مِنَ الطَّيْرِ كَهَيْشَةُ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ...» [آل عمران ٤٩:٣].

(٣) رجز لم نقف على قائله. جملة «جمع» خبر المبتدأ «ما».

(٤) «ثُمَّ مَا تَبَيَّنَا مُوسَى الْكَتَبَ تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلاً لِكُلِّ شَيْءٍ وَهَدَى وَرَحْمَةً لِّأَهْلِهَا وَلِقَاءَ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ» [الأنعام ١٥٤:٦] وانظر معاني القرآن ١/٣٦٥.

(٥) قبله: «لم يبق من أي بها يحلين - غير رماد وحطام كنفين - وغير ود جاذل أو ودين» والرجز لخطام بن نصر المجاشعي وهو في سيبويه ١٣/١ و٢٠٣ و٣٣١/٢ والخزانة ١/٣٦٧ و٢/٣٥٣ و٤/٢٧٣ ومعناه: لم يبق من علامات بدار المحبوبة تزينها غير رماد وتبن وعاءين للراعي، وغير وتد منتصب أو وتدين، وأثافي مصلية ما برحت على حالها كما أنقأها أهلها. وكان القياس أن يقول: «يثفين» ولكنه تركها على أصلها اضطراراً.

(٦) صدره «فلا والله لا يلقى لما بي» والبيت لمسلم بن معبد وهو في الخزانة ١/٣٦٤ و٢/٣٥٢ ويروى عجزه «وما بهم من البلوى دواء» وهو الصحيح، ولا شاهد فيه حينئذ. سيتكرر برقم ٣٣٤ و٦٥٥.

وأن يكونا اسمين أكد أيضاً أولهما بثنائيهما، وأن تكون الأولى حرفاً والثانية اسماً.

وأما الكاف غير الجارة: فنوعان:

مضممر منصوب أو مجرور نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾^(١).

وحرف معنى لا محل له ومعناه الخطاب، وهي اللاحقة: لاسم الإشارة نحو: «ذلك، وتلك»، وللضمير المنفصل المنصوب في قولهم: «إياك، وإياكما» ونحوهما هذا هو الصحيح، ولبعض أسماء الأفعال نحو: «حيهلك، وزويدك، والتجاءك»، ولأرأيت بمعنى: أخبرني نحو: ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾^(٢) ف«التاء» فاعل والكاف حرف خطاب، هذا هو الصحيح، وهو قول سيبويه، وعكس ذلك الفراء فقال: التاء حرف خطاب، والكاف فاعل؛ لكونها المطابقة للمسند إليه، ويردّه صحة الاستغناء عن الكاف، وأنها لم تقع قط مرفوعة، وقال الكسائي: التاء فاعل، والكاف مفعول، ويلزمه أن يصح الاختصار على المنصوب في نحو: «أرأيتك زيدا ما صنع» لأنه المفعول الثاني، ولكن الفائدة لا تتم عنده، وأما ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ فالمفعول الثاني محذوف، أي: لِمَ كَرَّمْتَهُ عَلَيَّ وأنا خير منه؟ وقد تلحق ألفاظاً آخر شذوذاً، وحمل على ذلك الفارسي قوله:

٣٢٩ - لِسَانُ السُّوءِ تُهْدِيهَا إِلَيْنَا وَجِئْتَ وَمَا حَسِبْتُكَ أَنْ تَحِينَا^(٣)

لثلا يلزم الإخبار عن اسم العين بالمصدر، وقيل: يحتمل كون «أن» وصلتها بدلاً من الكاف ساداً مسد المفعولين كقراءة حمزة ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُثَمِّلِي لَهُمْ﴾^(٤) بالخطاب. كي: على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون اسماً مختصراً من «كيف» كقوله:

٣٣٠ - كي تَجْنَحُونَ إِلَى سَلَمٍ وَمَا تُثَرَّتْ قِتْلَاكُم، ولظى الهيجاء تضطرم^(٥)

أراد كيف، فحذف الفاء كما قال بعضهم: «سو أفعُل» يريد «سوف».

الثاني: أن تكون بمنزلة لام التعليل معنى وعملاً، وهي الداخلة على «ما» الاستفهامية في قولهم في السؤال عن العلة: «كيفة» بمعنى لِمه، وعلى «ما» المصدرية في قوله:

(١) تتمتها ﴿وَمَا قَلَّ﴾ [الضحى ٩٣: ٣].

(٢) ﴿قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنْ أُخِّرْتَنِي إِلَى يَوْمِ الْفَيْصَةِ لأَحْتَكَنَّ دُرِيَّتَهُ إِلَّا قِيلَا﴾ [الإسراء ١٧: ٦٢] واحتك الشئ: استولى عليه.

(٣) لم نقف على قائل هذا البيت، واللسان - فيه - مؤنثة أو على تضمينها معنى «كلمة». وحت: من الحين وهو الهلاك.

(٤) ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ... حَيْرَ لَأَنْفُسِهِمْ إِنَّمَا نَمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [آل عمران ٣: ١٧٨].

(٥) لم نقف على قائل البيت. سيتكرر برقم ٣٧١.

٣٣١ - إذا أنت لم تنفع فضراً؛ فإنما يُرجى الفتى كيما يضر وينفع^(١)
وقيل: ما كافة، وعلى «أن» المصدرية مضمرة نحو: «جئتُك كي تُكرمني» إذا قدرت
النصب بأن.

الثالث: أن تكون بمنزلة «أن» المصدرية معني وعملاً، وذلك في نحو: ﴿لَيْكِلَا تَأْسَوْا﴾^(٢)
ويؤيده صحة حلول «أن» محلها، ولأنها لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف تعليل، ومن
ذلك «جئتُك كي تُكرمني» وقوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾^(٣) إذا قدرت اللام قبلها، فإن لم
تقدر فهي تعليلية جارة، ويجب حينئذ إضمار «أن» بعدها، ومثله في الاحتمالين قوله:

٣٣٢ - أردتُ لكيما أن تطيرَ بقربتي^(٤)

فكي: إما تعليلية مؤكدة لـ «لام»، أو مصدرية مؤكدة بـ «أن»، ولا تظهر «أن» بعد «كي» إلا
في الضرورة كقوله:

٣٣٣ - فقالت: أكل الناس أصبحت مانحاً لسانك كيما أن تغر وتخدعا؟^(٥)
وعن الأخفش أن «كي» جارة دائماً، وأن النصب بعدها بـ «أن» ظاهرة أو مضمرة، ويرده
نحو: ﴿لَيْكِلَا تَأْسَوْا﴾^(٦) فإن زعم أن «كي» تأكيد لـ «لام» كقوله:

٣٣٤ - ولا لئلا بهم أبداً دواء^(٦)

رد بأن الفصح المقيس لا يخرج على الشاذ، وعن الكوفيين أنها ناصبة دائماً، ويرده
قولهم: «كيمة» كما يقولون: لمة، وقول حاتم^(٧):

(١) البيت لعبد الأعلى بن عبد الله كما في الخزاعة ٥٩١/٣ وقال السيوطي: هو للنابعة الذبياني أو الجعدي ولم
نجد في ديوان الذبياني ولكنه فيما ألحق بديوان الجعدي ص ٢٤٦. وقال غيره: هو لعبد الله بن معاوية أو

لقيس بن الخطيم. انظر ديوانه ص ١٧٠ وحماسة البحري ٣٣٩. وأكثر ما يروى البيت: يضر وينفع.

(٢) تمتها ﴿عَلَّ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَقْرَحُوا يَمَّا ءَاتَنَكُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [الحديد ٥٧: ٢٣].

(٣) ﴿مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ [الحشر ٥٩: ٧].

(٤) تمامه «فتتركها شناً ببداً بلقع» والبيت مجهول القائل. وهو في الخزاعة ٥٨٥/٣ الشن: القرية البالية.
بلقع: مقفرة.

(٥) البيت لجميل وهو في ديوانه ص ١٢٥ وينسب لحسان وليس في ديوانه، ورواية الديوان «لسانك هذا كي
تغر» وهي الرواية الصحيحة، ولا شاهد فيه حينئذ.

(٦) تقدم برقم ٣٢٨ وسيتكرر برقم ٦٥٥.

(٧) هو حاتم بن عبد الله الطائي، فارس شاعر جاهلي من أجواد العرب وليس البيت في ديوانه، وهو في
الحماسة ١١١/٤ لمنصور النمري أو لرجل من بأهله والرواية فيها: فأبرزت ناري ثم أثبت ضوءها...
وكذلك هي في شرح السيوطي ١٧٣ ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

٣٣٥ - وأوقدت ناري كي ليُبصرَ ضوءها وأخرجتَ كلبي وهو في البيت داخله لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه، وأجابوا عن الأول بأن الأصل «كي يفعل ماذا» ويلزمهم كثرة الحذف، وإخراج «ما» الاستفهامية عن الصدر، وحذف ألفها في غير الجر، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب، وكل ذلك لم يثبت، نعم وقع في صحيح البخاري في تفسير ﴿وَجُودٌ يُؤْمِدُ نُاصِرَةً﴾ [القيامة: ٢٢] «فيذهب كيما فيعود ظهره طبقاً واحداً»^(١) أي: كيما يسجد، وهو غريب جداً لا يحتمل القياس عليه.

تفنييه: إذا قيل: «جئت لتكرمني» بالنصب فالنصب بـ«أن» مضمرة، وجوز أبو سعيد كون المضممر كي، والأول أولى؛ لأن «أن» أمكن في عمل النصب من غيرها؛ فهي أقوى على التجوز فيها بأن تعمل مضمرة.

كم: على وجهين: خبرية بمعنى كثير، واستفهامية بمعنى: أي عدد.

ويشتركان في خمسة أمور: الاسمية، والإيهام، والافتقار إلى التمييز، والبناء، ولزوم التصدير، وأما قول بعضهم في: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [يس: ٣١]: أبدلت «أن» وصلتها من «كم» فمردود بأن عامل البذل هو عامل المبدل منه، فإن قدر عامل المبدل منه يروا فكهم لها الصدر فلا يعمل فيها ما قبلها، وإن قدر «أهلكنا» فلا تسلط له في المعنى على البذل، والصواب أن «كم» مفعول لـ«أهلكنا»، والجملة إما معمولة ليروا على أنه علّق عن العمل في اللفظ، «وأن» وصلتها مفعول لأجله، وإما معترضة بين «يروا» وما سُدَّ مسدّ مفعوليّه وهو «أن» وصلتها، وكذلك قول ابن عصفور في: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾^(٢): «إن كم فاعل» مردود بأن «كم» لها الصدر، وقوله: إن ذلك جاء على لغة رديئة حكاها الأخفش عن بعضهم أنه يقول: «ملكتم كم عبيد» فيخرجها عن الصدرية، خطأ عظيم؛ إذ خرج كلام الله سبحانه على هذه اللغة، وإنما الفاعل ضمير اسم الله سبحانه، أو ضمير العلم أو الهدى المدلول عليه بالفعل، أو جملة ﴿أَهْلَكْنَا﴾ على القول بأن الفاعل يكون جملة إما مطلقاً أو بشرط كونها مقترنة بما يعلق عن العمل والفعل قلبي نحو: «ظهر لي أقام زيد» وجوز أبو البقاء كونه ضمير الإهلاك المفهوم من الجملة، وليس هذا من المواطن التي يعود الضمير فيها على المتأخر.

(١) صحيح البخاري: كتاب التوحيد. والرواية فيه: «فيذهب كيما يسجد فيعود...» وفيه أيضاً في تفسير الآية: ﴿وَيَدْعُونَ إِلَى الشُّجُورِ فَلَا يَسْتَلِيمُونَ﴾ [القلم: ٦٨: ٤٢]: «فيذهب ليسجد فيعود...». وفي حاشية الدسوقي ١/ ١٩٥: «قال ابن حجر: الثابت في نسخ البخاري التصريح بسجد، فلعل ابن هشام وقعت له نسخة بحذف يسجد» ولكن جاء في البخاري أيضاً في تفسير الآية ﴿وَجُودٌ يُؤْمِدُ نُاصِرَةً﴾ [القيامة: ٧٥: ٢٢]: «فيذهب كيما فيعود...».

(٢) تمتها ﴿وَمِن قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمُشُونَ فِي مَسْكِنِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً أَفَلَا يَسْمَعُونَ﴾ [السجدة: ٣٢: ٢٦].

ويفترقان^(١) في خمسة أمور:

أحدها: أن الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب، بخلافه مع الاستفهامية.

الثاني: أن المتكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جواباً لأنه مُخبر، والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لأنه مستخبر.

الثالث: أن الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهمزة، بخلاف المُبدل من الاستفهامية، يقال في الخبرية: «كم عبيد لي خمسون بل ستون» وفي الاستفهامية «كم مائة أعشرون أم ثلاثون».

الرابع: أن تمييز «كم» الخبرية مفرد أو مجموع، تقول: «كم عبد ملكت» و «كم عبيد ملكت» قال:

٣٣٦ - كم مُلوكِ بادَ مُلكهُم ونعيم سُوقة بادوا^(٢)
وقال الفرزدق:

٣٣٧ - كم عَمَّةٌ لك يا جريراً وخالَةً فدعاء قد حلبت عليّ عشاري^(٣)
ولا يكون تمييز الاستفهامية إلا مفرداً، خلافاً للكوفيين.

الخامس: أن تمييز الخبرية واجب الخفض، وتمييز الاستفهامية منصوب، ولا يجوز جره مطلقاً خلافاً للفراء والزجاج وابن السراج وآخرين، بل يشترط أن تجر «كم» بحرف جر؛ فحينئذ يجوز في التمييز وجهان: النصب وهو الكثير، والجر خلافاً لبعضهم، وهو بمن مضمرة وجوباً، لا بالإضافة للزجاج.

وتلخص أن في جر تمييزها أقوالاً: الجواز، والمنع، والتفصيل فإن جُرَّتْ هي بحرف جر نحو: «بكم درهم اشتريت» جاز، وإلا فلا.

وزعم قوم أن لغة تميم جواز نصب تمييز «كم» الخبرية إذا كان الخبر مفرداً، وروي قول الفرزدق:

كم عَمَّةٌ لك يا جريراً وخالَةً فدعاء قد حلبت عليّ عشاري^(٣)
بالخفض على قياس تمييز الخبرية، وبالنصب على اللغة التيممية، أو على تقديرها

(١) أي كم الخبرية وكم الاستفهامية.

(٢) لم يسم قائل البيت. ونعيم معطوفة على ملوك.

(٣) ديوان الفرزدق ٤٥١ وسبويه ٢٥٣/١ و٢٩٣ و٢٩٥ وابن عقيل ١٠٥/١ والخزانة ١٢٦/٣ والفتح: اعوجاج في رسغ اليد من كثرة الحلب، أو في رسغ الرجل من كثرة الرعي. والعشار: ج عشاء وهي الناقة الحامل في شهرها العاشر.

استفهامية استفهام تهكم، أي أخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمني فقد نسيته، وعليهما فكم: مبتدأ خبره «قد حلبت» وأفرد الضمير حملاً على لفظ كم، وبالرفع على أنه مبتدأ وإن كان نكرة لكونه قد وُصف بـ «لك» و«فدعاء» محذوفة مدلول عليها بالمذكورة؛ إذ ليس المراد تخصيص الخالة بوصفها بالفدع كما حذف «لك» من صفة خالة استدلالاً عليها بـ «لك» الأولى، والخبر «قد حلبت» ولا بد من تقدير قد حلبت أخرى؛ لأن المخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظاً ومعنى، ونظيره «زينب وهند قامت» وكم على هذا الوجه: ظرف أو مصدر، والتمييز محذوف، أي كم وقت أو حلبة.

كأي: اسم مركب من كاف التشبيه وأي المنونة، ولذلك جاز الوقف عليها بالنون؛ لأن التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية، ولهذا رسم في المصحف نوناً، ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه في الأصل وهو الحذف في الوقف.

وتوافق «كأي» «كم» في خمسة أمور: الإيهام، والافتقار إلى التمييز، والبناء، ولزوم التصدير، وإفادة التكثير تارة وهو الغالب نحو: ﴿وَكَايْنٍ مِّن نَّيِّ قَتَلَ مَعَهُ رِيثُونَ كَثِيرًا﴾^(١) والاستفهام أخرى، وهو نادر، ولم يشته إلا ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك، واستدل عليه بقول أبي بن كعب لابن مسعود رضي الله عنهما: «كأي تقرأ سورة الأحزاب آية؟» فقال: ثلاثاً وسبعين. وتخالفا في خمسة أمور:

أحدها: أنها مركبة، وكم بسيطة على الصحيح، خلافاً لمن زعم أنها مركبة من «الكاف وما» الاستفهامية، ثم حذفت ألفها لدخول الجار، وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب.

والثاني: أن مميزها مجرور بـ «من» غالباً، حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك، ويردّه قول سيبويه «وكأي رجلاً رأيت» زعم ذلك يونس؛ و «كأي قد أتانا رجلاً» إلا أن أكثر العرب لا يتكلمون به إلا مع «من»، انتهى. ومن الغالب قوله تعالى: ﴿وَكَايْنٍ مِّن نَّيِّ﴾^(٢) ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ أَيْلَةٍ﴾^(٣) ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ دَابَّةٍ﴾^(٤) ومن النصب قوله:

٣٣٨ - أَطْرُدُ الْيَأْسَ بِالرَّجَا فْكَأَيَّ أَلْمَا حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ^(٥)

(١) تتمها ﴿فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الضَّعِيفِينَ﴾ [آل عمران ١٤٦: ٣].

(٢) تقدم ذكرها.

(٣) تتمها ﴿فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ [يوسف ١٠٥: ١٢].

(٤) تتمها ﴿لَا تَحُولُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا إِيَّاكُمْ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [العنكبوت ٦٠: ٢٩].

(٥) لم يسم قاتل البيت، الألم: المتألم. حم: قدر.

وقوله:

٣٣٩ - وكائن لنا فضلاً عليكم ومثيةً قديماً، ولا تدرون ما من منعم^(١)

والثالث: أنها لا تقع استفهامية عند الجمهور، وقد مضى.

والرابع: أنها لا تقع مجرورة، خلافاً لابن قتيبة وابن عصفور، أجازا «بكأي تبع هذا الثوب؟».

والخامس: أن خبرها لا يقع مفرداً.

كذا: ترد على ثلاثة أوجه:

١ - أحدها: أن تكون كلمتين باقيتين على أصلهما، وهما «كاف» التشبيه و«ذا» الإشارية كقولك: «رأيت زيدا فاضلاً ورأيت عمراً كذا» وقوله:

٣٤٠ - وأسلمني الزمان كذا فلا طرب ولا أنس^(٢)

وتدخل عليها «ها» التنبيه كقوله تعالى: ﴿أَهْكَذَا عَرْشُكَ﴾^(٣).

٢ - والثاني: أن تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين مكنياً بها عن غير عدد كقول أئمة اللغة: «قيل لبعضهم: أما بمكان كذا وكذا وجد؟ فقال: بلى وجاذا»^(٤) فنصيب بإضمار أعرف، وكما جاء في الحديث أنه يقال للعبد يوم القيامة: «أتذكر يوم كذا وكذا؟ فعلت فيه كذا وكذا»^(٥).

٣ - الثالث: أن تكون كلمة واحدة مركبة مكنياً بها عن العدد؛ فتوافق «كأي» في أربعة أمور: التركيب، والبناء، والإيهام، والافتقار إلى التمييز. وتخالفها في ثلاثة أمور:

أحدها: أنها ليس لها الصدر، تقول: «قبضت كذا وكذا درهماً».

الثاني: أن تميزها واجب النصب؛ فلا يجوز جره بـ«من» اتفاقاً، ولا بالإضافة، خلافاً للكوفيين، أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال: «كذا ثوب، وكذا أثواب» قياساً على العدد الصريح، ولهذا قال فقهاؤهم: إنه يلزم بقول القائل: «له عندي كذا درهم» مئة، ويقول: «كذا

(١) (٢) لم نعرف القائل. وهما في شواهد السيوطي ١٧٤.

(٣) ﴿فَلَمَّا جَاءَتْ قِيلَ أَهْكَذَا عَرْشُكَ قَالَتْ كَأَنَّهُ هُوَ وَأُوتِينَا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهَا وَكُنَّا مُسْلِمِينَ﴾ [النمل ٢٧: ٤٢].

(٤) انظر الخصائص ٢٤٩/١. الوجذ: نقرة في الجبل تمسك الماء، والحوض - عن القاموس المحيط.

(٥) في صحيح مسلم كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة: «فيقال عملت يوم كذا وكذا، وكذا وكذا، وعملت يوم كذا وكذا، وكذا وكذا، فيقول نعم...» وقريب منه في الترمذي: كتاب جهنم، وكتاب صفة القيامة.

دراهم» ثلاثة، ويقول: «كذا كذا درهماً» أحد عشر، ويقول: «كذا درهماً» عشرون، ويقول: «كذا وكذا درهماً» أحد وعشرون، حملاً على المُحَقِّق من نظائرهن من العدد الصريح، ووافقهم على هذه التفاصيل - غير مسألتي الإضافة - المبرد والأخفش وابن كيسان والسيرافي وابن عصفور، وهم ابن السيّد فنقل اتفاق النحويين على إجازة ما أجازاه المبرد ومن ذكر معه.

الثالث: أنها لا تستعمل غالباً إلا معطوفاً عليها، كقوله:

٣٤١ - عِدِ النَّفْسَ نَعْمَى بَعْدَ بُؤْسَاكَ ذَاكراً كَذَا وَكَذَا لُطْفاً بِهٖ تُسِي الْجُهْدُ^(١)

وزعم ابن خروف أنهم لم يقولوا: «كذا درهماً» ولا «كذا كذا درهماً» وذكر ابن مالك أنه مسموع ولكنه قليل.

كلاً: مركبة عند ثعلب من «كاف» التشبيه و«لا» النافية، قال: وإنما شُدِّدَتْ لامها لتقوية المعنى، ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين، وعند غيره هي بسيطة.

وهي عند سيويه والخليل والمبرد والزجاج وأكثر البصريين حرف معناه الرَّدْعُ والزَّجْرُ، لا معنى لها عندهم إلا ذلك، حتى إنهم يجيزون أبداً الوقف عليها، والابتداء بما بعدها، وحتى قال جماعة منهم: متى سمعت كلاً في سورة فاحكم بأنها مكية؛ لأن فيها معنى التهديد والوعيد، وأكثر ما نزل ذلك بمكة؛ لأن أكثر العتو كان بها، وفيه نظر؛ لأن لزوم المكية إنما يكون عن اختصاص العتو بها، لا عن غلبته، ثم لا تمتنع الإشارة إلى عتو سابق، ثم لا يظهر معنى الزجر في كلاً المسبوقة بنحو: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾^(٢)، ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٣) ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيِّنَاتٍ﴾^(٤) وقولهم المعنى: انته عن ترك الإيمان بالتصوير في أي صورة ما شاء الله، وبالبعث، وعن العجلة بالقرآن، تعسف؛ إذ لم يتقدم في الأولين حكاية نفي ذلك عن أحد، ولطول الفصل في الثالثة^(٥) بين كلاً وذكر العجلة، وأيضاً فإن أول ما نزل خمس آيات من أول سورة العلق ثم نزل ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّا﴾ [العلق: ٦] فجاءت في افتتاح الكلام، والوارد منها في التنزيل ثلاثة وثلاثون موضعاً كلها في النصف الأخير.

(١) لم يسم قائل البيت.

(٢) ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّبَكَ الرَّكْبَ الْكَرْبَ﴾ (١) الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ (٧) فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ (٨) كَلَّا بَلْ تُكَذِّبُونَ بِالْبَيِّنَاتِ [الانفطار ٨٢: ٦ - ٩].

(٣) ﴿أَلَا يَنْظُرُ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ (١) يَوْمَ عَظِيمٍ (٥) يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ (٦) كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفَجَارِ لَفِي سَيِّئِينَ [المطففين ٨٣: ٤ - ٧].

(٤) ﴿لَا تَحْرُكْ يَدَيْهِ إِسْمَكَ لَتَعْمَلَ فِيهِ (١١) إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ (٧) فَإِذَا قَرَأَهُ قَالَتْ قُرْآنَهُ (١٨) ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيِّنَاتِهِ (١٩) كَلَّا بَلْ تُفْبِرُونَ الْعَاجِلَةَ [القيامة ٧٥: ١٦ - ٢٠].

(٥) أي في الآية السابقة من سورة القيامة.

ورأى الكسائي وأبو حاتم^(١) ومن وافقهما أنَّ معنى الرَّدْع والزَّجْر ليس مستمراً فيها، فزادوا فيها معنى ثانياً يصح عليه أن يوقف دونها ويبتدأ بها. ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى على ثلاثة أقوال، أحدها: للكسائي ومتابعيه، قالوا: تكون بمعنى حقاً، والثاني: لأبي حاتم ومتابعيه، قالوا: تكون بمعنى «ألا» الاستفتاحية، والثالث: للنضر بن شميل^(٢) والفراء ومن وافقهما، قالوا: تكون حرف جواب بمنزلة «إي ونعم»، وحملوا عليه ﴿كَلَّا وَالْقَمَرِ﴾ [المدر: ٣٢] فقالوا: معناه «إي والقمر».

وقول أبي حاتم عندي أولى من قولهما؛ لأنه أكثر اطراداً؛ فإن قول النضر لا يتأتى في آيتي المؤمنين والشعراء على ما سيأتي، وقول الكسائي لا يتأتى في نحو: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُتَارِ﴾^(٣)، ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُتَارِ﴾^(٤)، ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمِئِذٍ لَمَّحُجُونَ﴾ [المطففين: ١٥] لأن «أن» تكسر بعد «ألا» الاستفتاحية، ولا تكسر بعد حقاً ولا بعد ما كان بمعناها، ولأن تفسير حرف بحرف أولى من تفسير حرف باسم، وأما قول مكِّي إن: «كَلَّا» على رأي الكسائي اسم إذا كانت بمعنى حقاً فبعيد؛ لأن اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل، ومخالف للأصل، ومُحَوَّج لتكلف دعوى علة لبنائها، وإلا فلم لا تُؤنث؟

وإذا صلح الموضع للرَدْع ولغيره جاز الوقف عليها والابتداء بها على اختلاف التقديرين، والأرجح حملها على الرَدْع لأنه الغالب فيها، وذلك نحو: ﴿أَطْلَعَ الْغَيْبَ أَوْ أَخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾^(٥)، ﴿كَلَّا سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ﴾^(٦)، ﴿وَلَتَقْدُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ إِلَهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا﴾^(٧)، ﴿كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِبَصَائِرِهِمْ﴾^(٨).

وقد تعين للرَدْع أو الاستفتاح نحو: ﴿رَبِّ أَرْجُونَ﴾^(٩)، ﴿لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾^(١٠)، ﴿كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ﴾^(١١) لأنها لو كانت بمعنى «حقاً» لما كسرت همزة «إن»، ولو كانت بمعنى «نعم» لكانت للوعد بالرجوع لأنها بعد الطلب كما يقال: «أكرم فلاناً» فتقول: «نعم» ونحو: ﴿قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمَذْكُونٌ قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾^(١٢) وذلك لكسر «إن»، ولأن «نعم» بعد الخبر للتصديق.

(١) سهل بن محمد السجستاني البصري (٢٤٨هـ) من كبار العلماء باللغة والشعر.

(٢) عالم في اللغة ورواية الحديث وأيام العرب، عاش في البصرة، وولي قضاء مرو، اتصل بالمأمون، ومات ٢٠٢هـ.

(٣) تمتها ﴿لَقَدْ عَلِمْتِ﴾ [المطففين ٨٣: ١٨].

(٤) تمتها ﴿لَقَدْ سِيجِي﴾ [المطففين ٨٣: ٧] وقد تقدمت.

(٥) تمتها ﴿وَنَسُدُّ لَكَ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا﴾ [مريم ١٩: ٧٨ و ٧٩].

(٦) تمتها ﴿وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ [مريم ١٩: ٨١ و ٨٢].

(٧) تمتها ﴿هُوَ قَائِلُهَا وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون ٢٣: ٩٩ و ١٠٠].

(٨) أول الآية ﴿فَلَمَّا تَرَى الْجُمَعَانِ...﴾ [الشعراء ٢٦: ٦١ و ٦٢].

وقد يمتنع كونها للزجر نحو: ﴿وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْبَشَرِ هَذَا كَلَّا وَالْقَهْرُ﴾ [المذثر: ٣١ و ٣٢] إذ ليس قبلها ما يصح رده.

وقول الطبري وجماعة إنه لما نزل عدد خزنة جهنم: ﴿عَلَيْهَا سَعَةٌ عَشْرٌ﴾ [المذثر: ٣٠] قال بعضهم: اكفوني اثنين وأنا أكفيكم سبعة عشر؛ فنزل ﴿كَلَّا﴾ زجراً له؛ قول متعسف؛ لأن الآية لم تتضمن ذلك.

تنبيه: قرئ: ﴿كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ﴾^(١) بالتونين: إما على أنه مصدر كل إذا أعيأ، أي كلوا في دعواهم وانقطعوا، أو من «الكل» وهو الثقل أي حملوا كلاً، وجوز الزمخشري كونه حرف الردع وتوون كما في ﴿سَلَسِيلاً﴾^(٢) وردّه أبو حيان بأن ذلك إنما صحّ في ﴿سَلَسِيلاً﴾ لأنه اسم أصله التونين فُرِجَ به إلى أصله للتناسب، أو على لغة من يصرف ما لا ينصرف مطلقاً، أو بشرط كونه مفاعل أو مفاعيل، اهـ.

وليس التوجيه منحصراً عند الزمخشري في ذلك، بل جوز كون التونين بدلاً من حرف الإطلاق المزد في رأس الآية ثم إنه وصل بنية الوقف، وجزم بهذا الوجه في ﴿قَوَارِيراً﴾^(٣) وفي قراءة بعضهم: ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَسِرُّ﴾ [الفجر: ٤] بالتونين، وهذه القراءة مُصَحَّحَةٌ لتأويله في «كلا»؛ إذ الفعل ليس أصله التونين.

كائن: حرف مركب عند أكثرهم، حتى ادّعى ابن هشام وابن الخباز الإجماع عليه، وليس كذلك، قالوا: والأصل في «كأنّ زيدا أسد» إن زيدا كأسد، ثم قدم حرف التشبيه اهتماماً به، ففتحت همزة «أنّ» لدخول الجار عليه، ثم قال الزجاج وابن جني: ما بعد الكاف جرّ بها.

قال ابن جني: وهي حرف لا يتعلق بشيء؛ لمفارقته الموضع الذي تتعلق فيه بالاستقرار، ولا يقدر له عامل غيره؛ لتمام الكلام بدونه، ولا هو زائد؛ لإفادته التشبيه.

وليس قوله بأبعد من قول أبي الحسن: إن كاف التشبيه لا تتعلق دائماً.

ولما رأى الزجاج أن الجارَ غير الزائد حقه التعلق قدر الكاف هنا اسماً بمنزلة «مثل»، فلزمه أن يقدر له موضعاً، فقدّره مبتدأ، فاضطر إلى أن قدر له خبراً لم ينطق به قط، ولا المعنى مُفْتَقِرٌ إليه، فقال: معنى «كأنّ زيدا أخوك» مثل أخوة زيد إياك كائن.

وقال الأكثرون: لا موضع لـ«لأنّ» وما بعدها؛ لأن «الكاف وأنّ» صاراً بالتركيب كلمة

(١) تمتها ﴿يَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ [مريم: ١٩ و ٨٢].

(٢) ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلْسِيلاً وَأَعْتَدْنَا لِلْغَافِلِينَ أَزْجَاراً وَسَعيراً﴾ [الإنسان: ٧٦ و ٤].

(٣) ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِاصْنَافٍ مُّتَتَرَجِمَةٍ وَأَكْرَابٍ كَانَتْ قَوَارِيراً﴾ [١٥] قَوَارِيراً مِنْ يَمِينٍ قُدْرَةً نَقِيرًا﴾ [الإنسان: ٧٦ و ١٦].

واحدة، وفيه نظر؛ لأن ذاك في التركيب الوضعي، لا في التركيب الطاريء في حال التركيب الإسنادي.

والمخلص عندي من الإشكال أن يُدعى أنها بسيطة، وهو قول بعضهم.

وفي شرح الإيضاح لابن الخباز: ذهب جماعة إلى أن فتح همزتها لطول الحرف بالتركيب، لا لأنها معمولة للكاف كما قال أبو الفتح، وإلا لكان الكلام غير تام، والإجماع على أنه تام، اهـ. وقد مضى أن الزجاج يراه ناقصاً. وذكروا لـ «كأن» أربعة معان:

١ - أحدها: - وهو الغالب عليها، والمتفق عليه - التشبيه، وهذا المعنى أطلقه الجمهور لـ «كأن»، وزعم جماعة منهم ابن السيد البطليوسي أنه لا يكون إلا إذا كان خبرها اسماً جامداً نحو: «كأن زيدا أسد» بخلاف «كأن زيدا قائم، أو في الدار، أو عندك، أو يقوم» فإنها في ذلك كله للظن.

٢ - والثاني: الشك والظن، وذلك فيما ذكرنا، وحمل ابن الأنباري عليه «كأنك بالشتاء مُقبل» أي أظنه مقبلاً.

٣ - والثالث: التحقيق، ذكره الكوفيون والزجاجي، وأنشدوا عليه: ٣٤٢ - فأصبح بطنٌ مَكَّةً مُقَشَّعِراً كأنَّ الأرضَ ليس بها هشامٌ^(١) أي لأن الأرض؛ إذ لا يكون تشبيهاً؛ لأنه ليس في الأرض حقيقة. فإن قيل، فإذا كانت للتحقيق فمن أين جاء معنى التعليل؟

قلت: من جهة أن الكلام معها في المعنى جوابٌ عن سؤال عن العلة مقدر، ومثله: ﴿اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾^(٢).

وأجيب بأمور: أحدها: أن المراد بالظرفية الكون في بطنها، لا الكون على ظهرها؛ فالمعنى أنه كان ينبغي ألا يقشعر بطن مكة مع دفن هشام فيه؛ لأنه لها كالغيث.

الثاني: أنه يحتمل أن هشاماً قد خَلَفَ من يسد مسده، فكانه لم يمت.

الثالث: أن «الكاف» للتعليل، و«أن» للتوكيد؛ فهما كلمتان لا كلمة، ونظيره: ﴿وَيَكُنَّ لَهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾^(٣) أي: أعجب لعدم فلاح الكافرين.

٤ - والرابع: التقريب، قاله الكوفيون، وحملوا عليه «كأنك بالشتاء مُقبل» و «كأنك

(١) للحارث بن خالد في رثاء هشام بن المغيرة.

(٢) ﴿يَكُنَّ لَهُ النَّاسُ اتَّقُوا...﴾ [الحج ٢٢: ١].

(٣) [القصص ٢٨: ٨٢] وقد سبق ذكرها.

بالفرج آتٍ» و «كأنك بالدنيا لم تكن وبالأخرة لم تزل» وقول الحريري:

٣٤٣ - كأنني بك تنحط (١)

وقد اختلف في إعراب ذلك؛ فقال الفارسي: «الكاف» حرف خطاب، و«الباء» زائدة في اسم كأن، وقال بعضهم: الكاف اسم كأن، وفي المثال الأول حذف مضاف، أي كأن زمانك مقبل بالشتاء، ولا حذف في «كأنك بالدنيا لم تكن» بل الجملة الفعلية خبر، والباء بمعنى في، وهي متعلقة ب«تكن»، وفاعل تكن ضمير المخاطب، وقال ابن عصفور: الكاف والياء في كأنك وكأني زائدتان كافتان ل«كأن» عن العمل كما تكفها ما، والباء زائدة في المبتدأ، وقال ابن عمرون: المتصل ب«كأن» اسمها، والظرف خبرها، والجملة بعده حال، بدليل قولهم: «كأنك بالشمس وقد طلعت» بالواو، ورواية بعضهم «ولم تكن، ولم تزل» بالواو^(٢)، وهذه الحال متممة لمعنى الكلام كالحال في قوله تعالى: ﴿فَمَا لَمْ يَنْتَكِرْهُ مَعْصِيَتَيْنِ﴾ [المدثر: ٤٩] وك«حتى» وما بعدها في قولك: «ما زلت بزيد حتى فعل» وقال المطرزي^(٣): الأصل كأنني أبصرك تنحط، وكأني أبصر الدنيا لم تكن، ثم حذف الفعل وزيدت الباء.

مسألة: زعم قوم أن كأن قد تنصب الجزأين، وأنشدوا:

٣٤٤ - كأن أذنيه إذا تشوفاً قادمة أو قلماً مُحرفاً^(٤)

ف قيل: الخبر محذوف، أي يحكيان، وقيل: إنما الرواية «تخال أذنيه» وقيل: الرواية «قادمة أو قلماً مُحرفاً» بألفاتٍ غير منونة، على أن الأسماء مشناة، وحذفت النون للضرورة، وقيل: أخطأ قائله، وهو أبو نخيلة، وقد أنشده بحضرة الرشيد فليحنه أبو عمرو^(٥) والأصمعي، وهذا وهم؛ فإن أبا عمرو توفي قبل الرشيد.

كل: اسم موضوع لاستغراق أفراد المُنكر، نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]

(١) تمامه «إلى اللحد وتنحط» وهو في مقاماته ص ٨٠ والحريري هو القاسم بن علي، والبيت هنا للتمثيل لا للاستشهاد لأنه شعر مولد ولذلك تركه السيوطي في شرحه.

(٢) هكذا روي في المقاصد الحسة ٣١١ وكشف الخفاء ١٢٨/٢ و١٣٥. والقول لعمر بن عبد العزيز.

(٣) ناصر بن عبد السيد (ـ ٦١٠هـ) أديب نحوي من خوارزم أخذ عن الزمخشري وبرع وألف في اللغة والنحو والفقه.

(٤) الرجز لمحمد بن ذؤيب العماني في وصف فرس، وينسب لأبي نخيلة يعمر بن حزن الجعاني (ـ ١٤٥هـ) ولا يستشهد به لاضطراب الروايات ولتأخر قائله العماني عن زمن الاحتجاج فقد أدرك عهد الرشيد (١٧٠- ١٩٣هـ) وهو في الخزانة ٢٩٢/٤. تشوف: تطاول - قادمة: ريشة.

(٥) أبو عمرو بن العلاء «زيان بن عمار» (ـ ١٥٤هـ) بصري من أئمة اللغة والأدب وأحد القراء السبعة. هذا، وفي السيوطي ١٧٥ عن أوراق الصولي: «فقال الرشيد: دع كأن، وقل: تخال أذنيه، حتى يستوي الشعر».

والأنبياء: ٣٥ والعنكبوت: ٥٧] والمعرّف المجموع نحو: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٥] وأجزاء المفرد المعرف نحو: «كُلُّ زيدٍ حسن» فإذا قلت: «أكلتُ كُلَّ رغيفٍ لزيدٍ» كانت لعموم الأفراد، فإن أضفتُ الرغيف إلى زيد صارت لعموم أجزاء فردٍ واحد.

ومن هنا وجب - في قراءة غير أبي عمرو وابن ذكوان^(١) ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُّكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر: ٣٥] بترك تنوين قلب - تقديرُ «كل» بعد «قلب» ليعمّ أفراد القلوب كما عم أجزاء القلب.

وترد «كل» - باعتبار كل واحد مما قبلها وما بعدها - على ثلاثة أوجه.

فأما أوجهها باعتبار ما قبلها.

١ - فأحدها: أن تكون نعتاً لنكرة أو معرفة؛ فتدل على كماله، وتجب إضافتها إلى اسم ظاهر يماثله لفظاً ومعنى، نحو: «أطعمنا شاة كل شاة» وقوله:

٣٤٥ - وإن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القومُ كُلُّ القومِ يا أمَّ خالدٍ^(٢)

٢ - والثاني: أن تكون تأكيداً لمعرفة، قال الأخفش والكوفيون: أو لنكرة محدودة، وعليهما ففائدتها العموم، وتجب إضافتها إلى اسم مضمّر راجع إلى المؤكد نحو: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ﴾^(٣) قال ابن مالك: وقد يخلفه الظاهر كقوله:

٣٤٦ - كم قد ذكرْتُك لو أجزى بذكركم يا أشبه الناسِ كُلُّ الناسِ بالقمرِ^(٤)

وخالفه أبو حيان، وزعم أن «كل» في البيت نعت مثلها في «أطعمنا شاة كل شاة» وليست تأكيداً، وليس قوله بشيء؛ لأن التي يُنعت بها دالة على الكمال، لا على عموم الأفراد. ومن تأكيد النكرة بها قوله:

٣٤٧ - نلبثُ حولاً كاملاً كُلُّهُ لا نلتقي إلا على منهجٍ^(٥)

وأجاز الفراء والزمخشري أن تُقطع «كل» المؤكد بها عن الإضافة لفظاً تمسكاً بقراءة

(١) عبد الله بن أحمد بن بشر بن ذكوان (١٧٣ - ٢٤٢هـ) شيخ الإقراء بالشام، وأقرأ أهل زمانه، وهو من طرق عبد الله بن عامر في قراءته.

(٢) البيت للأشهب بن رميلة أو لحريث بن محفض وهو في سيبويه ٩٦/١ الخزاعة ٥٠٧/٢ و٣/٤٧٣ حانت: هلكت. فلج: اسم موضع. ويروى: وإن الألى... ولا شاهد فيه حينئذٍ على حذف نون الذين للتخفيف أو للضرورة. سيتكرر برقم ٩٥٢.

(٣) تنمها ﴿أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر ٣٠: ١٥] وص ٣٨: ٧٣.

(٤) البيت كما في الأغاني ١١٣/١ والقالبي ١٩٣/١ لعمر بن أبي ربيعة وليس في ديوانه، وينسب لكثير عزة أيضاً وهو في ديوانه ص ١٩٦/٢. ورواية الأغاني: لو أجدى تذكركم.

(٥) البيت للعرجي «عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان». منهج: طريق.

بعضهم ﴿إِنَّا كَلَّا فِيهَا﴾^(١) وخرجها ابن مالك على أن «كلا» حال من ضمير الظرف، وفيه ضعف من وجهين: تقديم الحال على عامله الظرف، وقطع كل عن الإضافة لفظاً وتقديراً لتصير نكرة فيصح كونه حالاً، والأجود أن تقدر «كلاً» بدلاً من اسم «إن»، وإنما جاز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل «كل» لأنه مفيد للإحاطة مثل «قمت ثلاثكم».

٣ - والثالث: ألا تكون تابعة، بل تالية للعوامل؛ فتقع مضافة إلى الظاهر نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدر: ٣٨] وغير مضافة نحو: ﴿وَكَلَّا ضَرِينَا لَهُ الْأَمَلُ﴾^(٢).

أما أوجهها الثلاثة التي باعتبار ما بعدها فقد مضت الإشارة إليها:

١ - الأول: أن تضاف إلى الظاهر، وحكمها أن يعمل فيها جميع العوامل نحو: «أكرمت كل بني تميم».

٢ - والثاني: أن تضاف إلى ضمير محذوف، ومقتضى كلام النحويين أن حكمها كالتي قبلها، ووجهه أنهما سيان في امتناع التأكيد بهما، وفي تذكرة^(٣) أبي الفتح أن تقديم «كل» في قوله تعالى: ﴿كُلًّا هَدَيْنَا﴾^(٤) أحسن من تأخيرها؛ لأن التقدير كلهم، فلو أخرت لبشرت العامل مع أنها في المعنى منزلة منزلة ما لا يباشره، فلما قدمت أشبهت المرتفعة بالابتداء في أن كلا منهما لم يسبقها عامل في اللفظ.

٣ - الثالث: أن تضاف إلى ضمير ملفوظ به، وحكمها ألا يعمل فيها غالباً إلا الابتداء، نحو: ﴿إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾^(٥) فيمن رفع كلاً، ونحو: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيَةٌ﴾^(٦) لأن الابتداء عامل معنوي، ومن القليل قوله:

(١) ﴿قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُلٌّ فِيهَا إِنَّكَ اللَّهُ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ﴾ [غافر ٤٠: ٤٨] قال الأخفش: «كل» مرفوع بالابتداء. وأجاز الكسائي والفراء (إنا كلاً فيها) بالنصب على النعت والتأكيد للمضمر في (إنا) وكذلك قرأ ابن السميعة وعيسى بن عمر. والكوفيون يسمون التأكيد نعتاً. ومنع ذلك سيبويه، قال: لأن كلاً لا تنعت ولا ينعت بها. ولا يجوز البذل فيه لأن المخبر عن نفسه لا يبدل منه غيره. وقال في معناه المبرد، قال: لا يجوز أن يبدل من المضمر هنا لأنه مخاطب ولا يبدل من المخاطب ولا من المخاطب لأنهما لا يشكلان فيبدل منهما. انتهى. «الجامع لأحكام القرآن ٣٢١/١٥».

(٢) تمتها ﴿وَكَلَّا نَرَىٰ تَنْبِيْرًا﴾ [الفرقان ٢٥: ٣٩].

(٣) من كتب ابن جني: «التذكرة الأصهبانية» ومختار تذكرة الفارسي وتهذيبها ونظن أولهما هو المقصود.

(٤) ﴿وَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ وَمِن ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأنعام ٨٤: ٦].

(٥) ﴿يَقُولُونَ هَلْ لَّنَا مِنَ الْأَمْرِ مِن شَيْءٍ قُلْ إِنَّ...﴾ [آل عمران ٣: ١٥٤].

(٦) تقدم ذكرها.

- ٣٤٨ - فيصدر عنه كلها وهو ناهل^(١) ولا يجب أن يكون منه قول علي رضي الله عنه:
- ٣٤٩ - فلما تبيننا الهدى كأن كنا على طاعة الرحمن والحق والثقي^(٢) بل الأولى تقدير كان شائبة:

فصل

- واعلم أن لفظ «كل» حكمه الإفراد والتذكير، وأن معناها بحسب ما تضاف إليه؛ فإن كانت مضافة إلى منكر وجب مراعاة معناها؛ فلذلك جاء الضمير:
- أ - مفرداً مذكراً في نحو: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ [القمر: ٥٢]، ﴿وَكُلُّ إِنْسَانٍ لَّزِمَتَهُ طَبَرُهُ﴾^(٣) وقول أبي بكر^(٤) وكعب^(٥) وليد رضي الله عنهم:
- ٣٥٠ - كُلُّ امْرِئٍ مُصْبِحٍ فِي أَهْلِهِ وَالْمَوْتُ أَدْنَى مِنْ شَرَاكِ نَعْلِهِ^(٦)
- ٣٥١ - كُلُّ ابْنِ أَنْثَى وَإِنْ طَالَتْ سَلَامَتُهُ يَوْمًا عَلَى آلَةٍ حَدْبَاءَ مَحْمُولٍ^(٧)
- ٣٥٢ - أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مُحَالَةَ زَائِلٌ^(٨) وقول السموءل^(٩):
- ٣٥٣ - إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَدْنُسْ مِنَ اللَّؤْمِ عَرَضُهُ فَكُلُّ رَدَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلٌ

- (١) صدره «يميد إذا مات عليه دلاؤهم» ولم نقف على قائله. الضمائر في يميد، وعليه، وعنه: وهو: عائدة إلى الماء. والضمير في «كلها» عائدة إلى الدلاء. ناهل: ريان.
- (٢) في السيوطي ١٧٦ ما يضعف نسبته إلى الإمام علي.
- (٣) تمتها ﴿فِي عُنُقِهِ وَخَرَجَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا﴾ [الإسراء: ١٧].
- (٤) عبد الله بن أبي قحافة (- ١٣هـ) صديق النبي وأول من آمن به من الرجال، وأول الخلفاء الراشدين وأحد المبشرين، كان عالماً بأنساب العرب وأخبارها.
- (٥) كعب بن زهير بن أبي سلمى (- ٢٦هـ) شاعر فحل هجاء النبي ثم أسلم وحسن إسلامه.
- (٦) ليس الرجز لأبي بكر رضي الله عنه ولكنه تمثل به، وهو لأبي بكر بن شعوب وينسب للحكم النهشلي. شراك النعل: جلد سيرها.
- (٧) البيت لكعب بن زهير وهو في شرح ديوانه ص ١٩، وهذا البيت مع الشاهد ٤٦٤ و ٧٦٢ و ٨٠٦ و ١١٨٧ من قصيدة واحدة.
- (٨) تقدم ذكره برقم ٢١٩.
- (٩) هو ابن غريض بن عاديء، شاعر جاهلي من أهل خيبر والبيت في ديوانه ٩٠ وينسب أيضاً إلى ابنه شريح وإلى عبد الملك الحارثي والجلاح الحارثي. ونسب في الأغاني ٢٥٣/٩ إلى دكين بن سعيد. وانظر شواهد السيوطي ١٨٠.

ب - ومفرداً مؤنثاً في قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾^(١)، ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾^(٢).

ج - ومثنى في قول الفرزدق:

٣٥٤ - وكُلُّ رَفِيقِي كُلِّ رَحِلٍ - وَإِنْ هُمَا تَعَاطَى الْقَنَا قَوْمَاهُمَا - أَخَوَانِ^(٣)

وهذا البيت من المشكلات لفظاً ومعنى وإعراباً، فلنشرحه:

قوله: «كُلُّ رَحِلٍ» كل هذه زائدة، وعكسه حذفها في قوله تعالى: ﴿عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٌ﴾^(٤) فيمن أضاف، ورحل: بالحاء المهملة، وتعاطى: أصله «تعاطيا» فحذف لامه للضرورة، وعكسه إثبات اللام للضرورة فيمن قال:

٣٥٥ - لَهَا مَتْنَتَانِ خَطَاتَا..... لَهَا مَتْنَتَانِ خَطَاتَا.....^(٥)

إذا قيل: إن «خطاتا» فعل وفاعل، أو الألف من «تعاطى» لام الفعل، ووَحَّدَ الضمير لأن الرقيقين ليسا باثنين معينين، بل هما كثير كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾^(٦) ثم حمل على اللفظ؛ إذ قال: «هما أخوان» كما قيل: ﴿فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾^(٦) وجملة «هما أخوان» خبر «كل»، وقوله: «قوما» إما بدل من القنا لأن قومه من سببهما إذ معناها تقاومهما، فحذفت الزوائد، فهو بدل اشتمال، أو مفعول لأجله، أي تعاطيا القنا لمقاومة كل منهما الآخر، أو مفعول مطلق من باب: ﴿صُنِعَ اللَّهُ﴾^(٧) لأن تعاطي القنا يدل على تقاومهما.

ومعنى البيت أن كل الرفقاء في السفر إذا استقروا رفيقين رفيقين فهما كالأخوين لاجتماعهما في السفر والصحبة، وإن تعاطى كل واحد منهما مغالبة الآخر.

(١) [المدرثر ٧٤: ٣٨] وقد تقدمت.

(٢) تقدم ذكرها.

(٣) ديوان الفرزدق ٨٧٠ وقال السيوطي ١٨٢: من الخطأ قول من قال: [إن «قوماً» مفرد منصوب، وإنما هو مثنى مرفوع مضاف إلى «هما»... فأخوان: خبر كل، وجملة «وإن هما تعاطى القنا قوماهما» معترضة، وتعاطى: مفرد على ظاهره، وفاعله: قوماهما].

(٤) [غافر ٤٠: ٣٥] وقد تقدمت.

(٥) تمامه «كما أكتب على ساعديه التمر» وهو لامرئ القيس «الديوان ٩٨». إذا قيل إن «خطاتا» فعل وفاعل فأصله خططنا لأنه من خطا يخطو إذا اكتنز لحمه. وإذا قيل هي مثنى «خطاة» أي المكتنزة باللحم ففيه حذف نون التثنية للضرورة وهو مع الشاهد ٤٥٤ و ٩٢٤ من قطعة واحدة.

(٦) ﴿فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَدَتْ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرَى فَنَقِلُوا إِلَى تَبَعٍ حَتَّى يَفِىءَ إِلَهُ أَمْرَ اللَّهِ﴾ [الحجرات ٩: ٩٠].

(٧) ﴿وَوَرَى أَلْجِبَالِ تَحْسِبَهَا جِبَادَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْفَقَ كُلُّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَيْرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [النمل ٢٧: ٨٨].

د - ومجموعاً مذكراً^(١) في قوله تعالى: ﴿كُلُّ حَرْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾^(٢) وقول لبيد:

٣٥٦ - وكلُّ أناسٍ سوف تدخلُ بينهم دويهةٌ تصفرُّ منها الأناملُ^(٣)

هـ - ومؤناً في قول الآخر:

٣٥٧ - وكلُّ مُصِيبَاتِ الزَّمانِ وجدتُها سِوَى فُرْقَةِ الأحبابِ هيئَةَ الخطبِ^(٤)

ويروى:

وكل مصيبات تصيب فإنها

وعلى هذا فالبيت مما نحن فيه.

وهذا الذي ذكرناه - من وجوب مراعاة المعنى مع النكرة - نصَّ عليه ابن مالك، وردَّه أبو حيان بقول عترة^(٥):

٣٥٨ - جادت عليه كلُّ عينٍ ثرَّةً فتركنَ كلَّ حديقةٍ كالدرهم

فقال: «تركنَ» ولم يقل: تركتُ؛ فدل على جواز «كلُّ رجلٍ قائم، وقائمون».

والذي يظهر لي خلاف قولهما، وأن المضافة إلى المفرد إن أريد نسبة الحكم إلى كل واحد وجب الإفراد نحو: «كلُّ رجلٍ يُشبعُه رغيْفٌ» أو إلى المجموع وجب الجمع كبيت عترة؛ فإنَّ المراد أن كل فرد من الأعين جاد، وأن مجموع الأعين تركن، وعلى هذا فتقول: «جاد عليَّ كلُّ محسنٍ فأغناني» أو «فأغنوني» بحسب المعنى الذي تريده.

وربما جُمعَ الضميرُ مع إرادة الحكم على كل واحد، كقوله:

٣٥٩ - من كلِّ كِوماءٍ كثيراتِ الوبرِ^(٦)

وعليه أجاز ابن عصفور في قوله:

٣٦٠ - وما كلُّ ذي لبٍّ بمؤتيك نُصحَه وما كلُّ مؤتٍ نُصحَه بلبيبِ^(٧)

(١) أي لما أضيفت «كل» إلى نكرة وجب مراعاة المعنى فجاء الضمير مجموعاً مذكراً.

(٢) أول الآية ﴿فَنَقَطَعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلٌّ...﴾ [المؤمنون ٢٣: ٥٣].

(٣) تقدم هذا البيت برقم ٦٦ و٢٢٦ وستكرر برقم ١٠٥٩.

(٤) لقيس بن ذريح «الديوان ص ٦٦» وانظر خبره في شواهد السيوطي ١٨٣.

(٥) عترة بن شداد فارس شجاع وشاعر فحل من أصحاب المعلقات، كان أسود عزيز النفس، والبيت من معلقته وهو في ديوانه ١٤٥ وفي شرح الزوزني ٢٦٨. والثرة: الغزيرة. وأراد بالحديقة دائرة الماء الصغيرة تبقى في الأرض بعد المطر.

(٦) رجز لم نقف على قائله. والكوماء: العظيمة السنام.

(٧) نسب هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي «ظالم بن عمرو» وقيل: هو لمودود العبدي. وهو في سيبويه ٢/

أن يكون «مؤتيك» جمعاً حُدث نونه للإضافة، ويحتمل ذلك قول فاطمة الخزاعية تبكي إختوها^(١):

٣٦١ - إختوتي لا تبعدوا أبداً وَيَلِي وَاللَّهِ قَدْ بَعَدُوا

كُلُّ مَا حَيٍّ وَإِنْ أَمَرُوا وَارَدُوا الْحَوْضَ الَّذِي وَرَدُوا

وذلك في قولها: «أمرؤا» فأما قولها: وردوا فالضمير لإختوها، هذا إن حملت الحي على نقيض الميت وهو ظاهر، فإن حملته على مرادف القبيلة فالجمع في «أمرؤا» واجب مثله في: ﴿كُلُّ حَرْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فِرْحُونٌ﴾^(٢) وليس من ذلك: ﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ﴾^(٣) لأن القرآن لا يُخْرِجُ على الشاذ، وإنما الجمع باعتبار معنى الأمة، ونظيره الجمع في قوله تعالى: ﴿أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ﴾^(٤) ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ﴾^(٥) فليس الضامر مفرداً في المعنى لأنه قسيم الجمع وهو: ﴿يَكْأَلَا﴾^(٥) بل هو اسم جمع كالجامل والباقر، أو صفة لجمع محذوف أي كل نوع ضامر، ونظيره: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾^(٦) فإن: ﴿كَافِرٌ﴾ نعت لمحذوف مفرد لفظاً مجموع معنى أي أول فريق كافر، ولولا ذلك لم يقل: ﴿كَافِرٌ﴾ بالإنفراد.

وأشكّل من الآيتين قوله تعالى: ﴿وَحَفَظًا مِّنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ﴾^(٧) لَا يَسْمَعُونَ^(٧) ولو ظفر بها أبو حيان لم يعدل إلى الاعتراض ببيت عترة.

والجواب عنها: أن جملة: ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ مستأنفة أخبر بها عن حال المسترقين، لا صفة لكل شيطان، ولا حال منه؛ إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع، وخيئت فلا يلزم عود الضمير إلى «كل»، ولا إلى ما أضيفت إليه، وإنما هو عائد إلى الجمع المستفاد من الكلام.

وإن كانت «كل» مضافة إلى معرفة فقالوا: يجوز مراعاة لفظها ومراعاة معناها؛ نحو: «كلهم قائم، أو قائمون» وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلٌّ مِّنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَىٰ

(١) هي بنت الأبحم بن دندنة، والبيتان في شرح الحماسة ١٨٩/٢ بعد يبعد - من باب فرح - أي هلك. وأمرؤا: كثروا وعظموا.

(٢) تقدم ذكرها.

(٣) ﴿كَذَبَتْ قِبَلَهُمْ قَوْمٌ نُّوحٌ وَالْأَخْرَابُ مِنْ بَعْدِهِمْ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ وَجَدَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ فَأَخَذْنَاهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ [غافر ٥: ٤٠].

(٤) ﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْتَجِدُونَ﴾ [آل عمران ٣: ١١٣].

(٥) ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ [الحج ٢٧: ٢٧].

(٦) ﴿وَمَا مِثْلُهَا بِمَا أُنَزِّلَتْ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوا﴾ [البقرة ٤١: ٢].

(٧) ﴿إِنَّا زَيْنَا أَسْمَاءَ الدُّنْيَا يَزِينَهُ الْكُوكَبُ﴾^(١) وَحَفَظًا مِّنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ^(٢) لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى وَيَقْدِرُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ [الصافات ٣٧: ٦ - ٨].

الرَّحْمَنُ عَبْدًا ﴿٩٣﴾ لَقَدْ أَحْصَيْنَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ﴿٩٤﴾ وَكُلُّهُمْ عِندَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَرْدًا ﴿٩٥﴾ [مريم: ٩٣ - ٩٥] والصواب أن الضمير لا يعود إليها من خبرها إلا مفرداً مذكراً على لفظها نحو: ﴿وَكُلُّهُمْ عِندَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [مريم: ٩٥] الآية، وقوله تعالى فيما يحكيه عنه نبيه عليه الصلاة والسلام: «يا عبادي كلكم جائع إلا من أطعمته»^(١) الحديث، وقوله عليه الصلاة والسلام: «كل الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها»^(٢) و «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته»^(٣)، و «كلنا لك عبد»^(٤). ومن ذلك: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾^(٥) وفي الآية حذف مضاف وإضمار لما دل عليه المعنى لا اللفظ، أي إن كل أفعال هذه الجوارح كان المكلف مسؤولاً عنه. وإنما قدرنا المضاف لأن السؤال عن أفعال الحواس، لا عن أنفسها، وإنما لم يقدر ضمير «كان» راجعاً لكل لثلاث يخلو «مسؤولاً» عن ضمير فيكون حيثئذ مسنداً إلى «عنه» كما توهم بعضهم، ويرده أن الفاعل ونائبه لا يتقدمان على عاملهما، وأما: ﴿لَقَدْ أَحْصَيْنَاهُمْ﴾^(٦) فجملة أجياب بها القسم، وليست خبراً عن «كل»، وضميرها راجع لـ «من»، لا لـ «كل»، ومن معناها الجمع.

فإن قُطعت عن الإضافة لفظاً فقال أبو حيان: يجوز مراعاة اللفظ نحو: ﴿كُلُّ يَمَلُّ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾ [الإسراء: ٨٤]، ﴿فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ﴾^(٧) ومراعاة المعنى نحو: ﴿وَكُلُّ كَانُوا ظَالِمِينَ﴾ [الأنفال: ٥٤] والصواب أن المقدر يكون مفرداً نكرة؛ فيجب الأفراد كما لو صرح بالمفرد، ويكون جمعاً معرفاً فيجب الجمع، وإن كانت المعرفة لو ذكرت لوجب الأفراد، ولكن فعل ذلك تنبيهاً على حال المحذوف فيها؛ فالأول: نحو: ﴿كُلُّ يَمَلُّ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾ [الإسراء: ٨٤]، ﴿كُلُّ عَامَنَ بِاللَّهِ﴾^(٨) ﴿كُلُّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ﴾^(٩) إذ التقدير كل أحد، والثاني: نحو: ﴿كُلُّ لَمْ قَنِتُونَ﴾ [البقرة: ١١٦]، ﴿وَكُلُّ فِي فَلَايٍ يَسْبَحُونَ﴾^(١٠) ﴿وَكُلُّ أَوْتُو دَاخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧]، ﴿وَكُلُّ كَانُوا ظَالِمِينَ﴾ [الأنفال: ٥٤] أي كلهم.

(١) صحيح مسلم: كتاب البر والصلة والآداب.

(٢) صحيح مسلم: كتاب الطهارة.

(٣) صحيح مسلم: كتاب الإمارة.

(٤) صحيح مسلم: كتاب الصلاة.

(٥) أول الآية ﴿وَلَا تَقَفْ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ...﴾ [الإسراء: ١٧: ٣٦].

(٦) [مريم: ٩٤: ١٩]

(٧) تسمتها ﴿فَإِنَّهُمْ مَن أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُمْ مَن أَخَذَتُهُ الصَّيْحَةُ وَمِنْهُمْ مَن حَسَفْنَا بِهِ الْأَرْضَ...﴾ [العنكبوت: ٢٩: ٤٠].

(٨) ﴿عَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّ عَامَنَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَكُتِبَ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَثِيرٌ﴾ [البقرة: ٢: ٢٨٥].

(٩) ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ وَالْأَنْبِيَاءِ كُلٌّ قَدْ سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [النور: ٢٤: ٤١].

(١٠) ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٢١: ٣٣].

مسائلتان:

الأولى: قال البيانون: إذا وقعت «كل» في حيز النفي كان النفي موجهاً إلى الشمول خاصة، وأفاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الأفراد، كقولك: «ما جاء كل القوم، ولم آخذ كل الدراهم، وكل الدراهم لم آخذ» وقوله:

٣٦٢ - ما كل رأي الفتى يدعو إلى رشد (١)

وقوله:

٣٦٣ - ما كل ما يتمنى المرء يدركه (٢)

وإن وقع النفي في حيزها اقتضى السلب عن كل فرد كقوله عليه الصلاة والسلام - لما قال له ذو اليمين (٣): أنسيت أم قصرت الصلاة -: «كل ذلك لم يكن»، وقول أبي النجم (٤):

٣٦٤ - قد أصبحت أم الخيار تدعي علي ذنباً كله لم أصنع وقد يشك على قولهم في القسم الأول قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ (٥).

وقد صرح الشلوين وابن مالك في بيت أبي النجم بأنه لا فرق في المعنى بين رفع «كل» ونصبه، ورد الشلوين على ابن أبي العافية (٦) إذ زعم أن بينهما فرقاً، والحق ما قاله البيانون، والجواب عن الآية: أن دلالة المفهوم إنما يُعَوَّل عليها عند عدم المعارض، وهو هنا موجود؛ إذ دل الدليل على تحريم الاختيال والفخر مطلقاً.

الثانية: «كل» في نحو: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ رِزْقًا قَالُوا﴾ (٧) منصوبة على الظرفية

(١) لم تقف على تمة البيت وقائله، وقد أمهله السيوطي في شرح الشواهد.

(٢) تمامه «تجري الرياح بما لا تشتهي السفن» وهو للمتنبي «شرح الديوان ٤٦٩/٢» وقد تجاوزه السيوطي لأن قائله مولد «قتل ٣٥٤هـ».

(٣) هو الخرباق السلمي، صحابي روى عنه البخاري ومسلم، وهذا الحديث في صحيح مسلم: كتاب الصلاة.

(٤) أبو النجم هو الفضل بن قدامة العجلي (١٣٠هـ) من أشهر الرجاز وأحسنهم إنشاداً للشعر اتصل بعبد الملك وهشام. أم الخيار: زوجته. والرجز في سيبويه ٤٤/١ و٦٩ و٧٣ والخزانة ١٧٣/١ و٤٤٥ والبيانون يقولون برفع «كله» على معنى أنه لم يصنع شيئاً مما تدعيه عليه من الذنوب. وانظر تلخيص القزويني ٦٩. سيمكرر برقم ٨٨٢ و١٠٣٢ و١٠٧٣.

(٥) ﴿لَيْسَ تَأْسَؤُا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَانَكُمْ وَاللَّهُ لَا...﴾ [الحديد ٢٣: ٥٧].

(٦) أبو بكر محمد بن عبد الرحمن (٥٨٣هـ) فقيه أندلسي كان أديباً وعالماً بالعربية.

(٧) ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة ٢٥: ٢].

باتفاق، وناصبها الفعل الذي هو جواب في المعنى مثل «قَالُوا» في الآية، وجاءتها الظرفية من جهة «ما» فإنها محتملة لوجهين:

أحدهما: أن تكون حرفاً مصدرياً والجملة بعده صلة له؛ فلا محل لها، والأصل كل رزق، ثم عبر عن معنى المصدر بـ«ما» والفعل، ثم أنبأ عن الزمان، أي كل وقت رزق، كما أنيب عنه المصدر الصريح في «جئتُك خفوقَ النجم».

والثاني: أن تكون اسماً نكرة بمعنى وقت؛ فلا تحتاج على هذا إلى تقدير وقت، والجملة بعده في موضع خفض على الصفة؛ فتحتاج إلى تقدير عائد منها، أي كل وقت رزقوا فيه.

ولهذا الوجه مُبعد، وهو ادعاء حذف عائد الصفة^(١) وجوباً، حيث لم يرد مُصرحاً به في شيء من أمثلة هذا التركيب، ومن هنا ضعف قول أبي الحسن في نحو: «أعجبني ما قمت»: إن «ما» اسم، والأصل «ما قمت»، أي القيام الذي قمته، وقوله في «يا أيها الرجل»: إن «أيّاً» موصولة والمعنى: يا من هو الرجل؛ فإن هذين العائدين لم يُلفظ بهما قط، وهو مُبعد عندي أيضاً لقول سيبويه في نحو: «سرتُ طويلاً، وضربت زيدا كثيراً»: إن طويلاً وكثيراً حالان من ضمير المصدر محذوفاً، أي سرتُه وضربته، أي السير والضرب؛ لأن هذا العائد لم يتلفظ به قط.

فإن قلت: فقد قالوا: «ولا سيما زيد» بالرفع، ولم يقولوا قط: «ولا سيما هو زيد».

قلت: هي كلمة واحدة شذوا فيها بالتزام الحذف، ويؤنسك بذلك أن فيها شذوذين آخرين: إطلاق «ما» على الواحد ممن يعقل، وحذف العائد المرفوع بالابتداء مع قصر الصلة. وللوجه الأول مُقربان: كثرة مجيء الماضي بعدها نحو: «كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ»^(٢)، «كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ»^(٣)، «وَكُلَّمَا مَرَ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِنْ قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ»^(٤)، «وَإِنِّي كُنَّا دَعَوْنَهُمْ لِنَفْرِقَ لَهُمْ جَعَلُوا»^(٥) وأن «ما» المصدرية التوقيفية شرط من حيث المعنى؛ فمن هنا احتيج إلى جملتين إحداهما مرتبة على الأخرى، ولا يجوز أن تكون شرطية مثلها في «ما تفعل أفعل» لأمرين: أن تلك عامة فلا تدخل عليها أداة العموم، وأنها لا ترد بمعنى الزمان على الأصح.

(١) مراده: حذف العائد في جملة الصفة.

(٢) «إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا» [النساء: ٥٦].

(٣) «يَكَادُ الْزُّلُّ يُخْلِفُ أَبْصَرَهُمْ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» [البقرة: ٢٠٢].

(٤) «وَصَخَّ الْفُلُوكَ وَكُلَّمَا مَرَ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِنْ قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ قَالَ إِنْ سَخِرُوا مِنَّا فَإِنَّا سَخَرُوكُمْ كَمَا سَخَرُونَكُمْ» [هود: ١١٠].

(٥) «تَسْمِعُهُمْ فِي مَا أَنِيبُوا وَاسْتَفْهَرُوا فِيهِمْ وَأَصْرُوا وَاسْتَكْبَرُوا اسْتَكْبَارًا» [نوح: ٧١].

وإذا قلت: «كلما استدعيتك فإن زرتني فعبدي حرٌّ» ف«كل» منصوبة أيضاً على الظرفية، ولكن ناصبها محذوف مدلول عليه بـ«حرٌّ» المذكور في الجواب، وليس العامل المذكور لوقوعه بعد «الفاء وإن»، ولما أشكل ذلك على ابن عصفور قال وقلده الأبدئي^(١): إن كلاً في ذلك مرفوعة بالابتداء، وإن جمعتي الشرط والجواب خبرها، وإن الفاء دخلت في الخبر كما دخلت في نحو: «كل رجل يأتيني فله درهم» وقدراً في الكلام حذف ضميرين، أي كلما استدعيتك فيه فإن زرتني فعبدي حرٌّ بعده؛ لترتبط الصفة بموصوفها والخبر بمبتدئه.

قال أبو حيان: وقولهما: مدفوع بأنه لم يسمع «كل» في ذلك إلا منصوبة، ثم تلا الآيات المذكورة، وأشد قوله:

٣٦٥ - وقولي كلما جشأت وجاشت مكانك تحمدي أو تستريحي^(٢)
وليس هذا مما البحث فيه؛ لأنه ليس فيه ما يمنع من العمل.

كلا وكلتا: مفردان لفظاً، مُثنَّيان معنى، مضافان أبداً لفظاً ومعنى إلى كلمة واحدة معرفة دالة على اثنين، إما بالحقيقة والتنصيب نحو: ﴿كَلَّا الْمُنْتَنِينَ﴾^(٣) ونحو: ﴿أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾^(٤) وإما بالحقيقة والاشتراك نحو: «كلانا» فإن «نا» مشتركة بين الاثنين والجماعة، أو بالمجاز كقوله: ٣٦٦ - إِنَّ لِلْخَيْرِ وَالشَّرِّ مَدًى وَكَلَّا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلٌ^(٥)

فإن «ذلك» حقيقة في الواحد، وأشير بها إلى المثنى على معنى: وكلا ما ذكر، على حدها في قوله تعالى: ﴿لَا فَارِضٌ وَلَا يَكْرُ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾^(٦) وقولنا كلمة واحدة احتراز من قوله:

٣٦٧ - كلا أخي وخليلي واجدي عضداً^(٧)

فإنه ضرورة نادرة، وأجاز ابن الأنباري إضافتها إلى المفرد بشرط تكريرها نحو: «كلاي

(١) أبو الحسن علي بن محمد (ـ ٦٨٠هـ) نحوي أندلسي كان تلميذ الشلوين ثم صار أستاذاً أبي حيان وكان في غاية الفقر. برع في وجوه الخلاف وإقراء كتاب سيبويه.

(٢) البيت لعمرو بن الإطابة «اسم أبيه زيد» يخاطب نفسه. جشأت وجاشت بمعنى اضطربت.

(٣) ﴿كَلَّا الْمُنْتَنِينَ ءَآتَتْ أَكْهَأُ لَوَّ تَطْلِي وَتَهُ شَيْئاً وَفَجَزْنَا خِلَالَهُمَا نَهْرًا﴾ [الكهف: ١٨: ٣٣].

(٤) ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَلْعَنَ عِنْدَكَ الْكَافِرُ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لِمَا أُوِي وَلَا تَنْهَرَهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ [الإسراء: ١٧: ٢٣].

(٥) البيت لعبد الله بن الزبير عن قصيدة قالها في وقعة أحد. قَبْلُ أي طريق واضح، والمعنى أن كلا من الخير والشر وجه من الوجوه، أو طريق من الطرق، التي يصرف الإنسان فيها شؤونه. والبيت في ابن عقيل ١٣/٢ وانظر شواهد السيوطي ١٨٧.

(٦) ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا يَكْرُ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ فَأَفْهَمُوا مَا تُؤْمَرُونَ﴾ [البقرة: ٢: ٦٨].

(٧) تمامه «في الثابتات وإمام الملمات» والبيت مجهول القائل وهو في ابن عقيل ١٣/٢.

وكلاكُ مُحسنان»، وأجاز الكوفيون إضافتها إلى النكرة المختصة نحو: «كلاً رجلين عندك مُحسنان» فإن رجلين قد تخصصا بوصفهما بالظرف، وحكوا: «كلنا جاريتين عندك مقطوعة يدها» أي تاركة للغزل.

ويجوز مراعاة لفظ «كلا وكلتا» في الأفراد نحو: ﴿كِلْتَا الْجَنَيْنِ ءَأَلَتْ أَكْلَهُمَا﴾^(١) ومراعاة معناه، وهو قليل، وقد اجتمعا في قوله:

٣٦٨ - كلاهما حين جدَّ السَّيرُ بينهما قَدْ أَقْلَعَا، وكلاً أنفيهما راب^(٢) ومثَّل أبو حيان لذلك بقول الأسود بن يعفر^(٣):

٣٦٩ - إِنَّ الْمَنِيَّةَ وَالْحَتُوفَ كِلَاهُمَا يُوفِي الْمَنِيَّةَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي وليس بمتعين لجواز كون «يرقبان» خبراً عن المنية والحتوف، ويكون ما بينهما إما خيراً أول أو اعتراضاً، ثم الصواب في إنشاده: «كلاهما يُوفي المخارم»؛ إذ لا يقال: إن المنية توفي نفسها.

وقد سئلت قديماً عن قول القائل: «زيدٌ وعمروُ كلاهما قائم»، أو كلاهما قائمان» أيهما الصواب؟ فكتبت: إن قَدَّرَ كلاهما تأكيداً قيل: قائمان، لأنه خبر عن زيد وعمرو، وإن قدر مبتدأ فالوجهان، والمختار الأفراد، وعلى هذا فإذا قيل: «إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا» فإن قيل: «كليهما» قيل: «قائمان» أو «كلاهما» فالوجهان، ويتعين مراعاة اللفظ في نحو: «كلاهما محب لصاحبه» لأن معناه كل منهما، وقوله:

٣٧٠ - كَلَانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتُهُ وَنَحْنُ إِذَا مُتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيًا^(٤) كيف: ويقال فيها: «كي». كما يقال في سوف: سو، قال:

٣٧١ - كِي تَجْنَحُونَ إِلَى سِلْمٍ وَمَا تُثِيرُ قِتْلَاكُمْ وَلِظَى الْهَيْجَاءِ تَضْطَرُّمُ؟^(٥) وهو اسم؛ لدخول الجار عليه بلا تأويل في قولهم: «على كيف تبيع الأحمرين»^(٦)

(١) [الكهف: ١٨: ٣٣] وقد تقدمت.

(٢) البيت للفرزدق في صفة فرسين، «الديوان ص ٣٤». ألقعا: توقفا. رايب: متفخ من الجري.

(٣) شاعر جاهلي من سادات بني تميم، نادم النعمان بن المنذر واشتهر بلقب أعشى بني نهشل. يوفي: يشرف على المخارم: الطرق. سوادى: شخصي. والبيت مع الشاهد ٥٩٠ من قطعة واحدة.

(٤) وينسب البيت إلى عبد الله بن معاوية وإلى الأبيرد الرياحي وإلى سيار بن هبيرة. ونسبه صاحب اللسان «مادة غني» إلى المغيرة بن حبياء. وانظر شواهد السيوطي ١٨٩. حياته: منصوبة على الظرفية.

(٥) تقدم برقم ٣٣٠.

(٦) يعني اللحم والخمر.

ولابدال الاسم الصريح منه نحو: «كَيْفَ أَنْتَ؟ أَصَحِيحٌ أَمْ سَقِيمٌ؟» وللاخبار به مع مباشرة الفعل في نحو: «كَيْفَ كُنْتُ؟» فبالاخبار به انتفت الحرفية، وبمباشرة الفعل انتفت الفعلية.

وتستعمل على وجهين:

أحدهما: أن تكون شرطاً؛ فتقتضي فعلين متفقي اللفظ والمعنى غير مجزومين نحو: «كَيْفَ تصنع أصنع» ولا يجوز «كَيْفَ تجلس أذهب» باتفاق، ولا «كَيْفَ تجلس أجلس» بالجزم عند البصريين إلا قُطِرَ؛ لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها كما مر، وقيل: يجوز مطلقاً، وإليه ذهب قُطِرْب والكوفيون، وقيل: يجوز بشرط اقترانها بـ«ما»، قالوا: ومن ورودها شرطاً: ﴿يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾^(١)، ﴿يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾^(٢)، ﴿فَيَسْطُطُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾^(٣) وجوابها في ذلك كله محذوف لدلالة ما قبلها، وهذا يُشكل على إطلاقهم أن جوابها يجب مماثلته لشرطها.

والثاني: وهو الغالب فيها: أن تكون استفهاماً، إما حقيقياً نحو: «كَيْفَ زيدٌ؟» أو غيره نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾^(٤) الآية؛ فإنه أخرج مُخرج التعجب.

وتقع خبراً قبل ما لا يستغني، نحو: «كَيْفَ أَنْتَ؟» و «كَيْفَ كُنْتُ؟» ومنه «كَيْفَ ظننت زيداً» و «كَيْفَ أعلمته فرسك» لأن ثاني مفعولي «ظن» وثالث مفعولات «أعلم» خبران في الأصل، وحالاً قبل ما يستغني، نحو: «كَيْفَ جاء زيدٌ؟» أي على أي حالة جاء زيد، وعندني أنها تأتي في هذا النوع مفعولاً مطلقاً أيضاً، وأن منه: ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾^(٥) إذ المعنى: أي فعل فعل ربك؟ ولا يتجه فيه أن يكون حالاً من الفاعل، ومثله: ﴿كَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ﴾^(٦) أي: فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد يصنعون، ثم حذف عاملها مؤخراً عنها وعن «إذا»، كذا قيل، والأظهر أن يقدر بين «كَيْفَ وإذا»، وتقدر «إذا» خالية عن معنى الشرط. وأما: ﴿كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ﴾^(٧) فالمعنى كيف يكون لهم عهدٌ وحالهم كذا وكذا، فكيف: «حال من عهد»، إما على أن «يكون» تامة أو ناقصة وقلنا: بدالاتها على الحدث، وجملة الشرط حال من ضمير الجمع.

(١) ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَرْغُولَةٌ عَنَّا آيَاتُهُمْ وَلِيْنُومَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤:٥].

(٢) ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: ٦:٣].

(٣) ﴿اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ وَجَعَلَهُمْ كَيْسًا فَفَرَى الْوَدَقُ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مِنْ يَسَاءٍ مِنْ يَسَاءٍ إِذَا هُمْ يُسْتَعِيرُونَ﴾ [الروم: ٤٨:٣٠].

(٤) تتمتها ﴿وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَمَانِيَةً ثُمَّ تُبْسِكُمْ ثُمَّ يُعْجِبُكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة: ٢٨:٢].

(٥) ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَحْبَبِ الْأَنْبِيَاءِ﴾ [الفيل: ١:١٠٥].

(٦) تتمتها ﴿وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤:٤١].

(٧) تتمتها ﴿لَا يَرْفَعُ فِيكُمْ إِلَّا وَلَا ذِمَّةٌ...﴾ [التوبة: ٨:٩].

وعن سيويه أن «كيف» ظرف، وعن السيرافي والأخفش أنها اسمٌ غير ظرف، ورتبوا على هذا الخلاف أموراً:

أحدها: أن موضعها عند سيويه نصب دائماً، وعندهما رفع مع المبتدأ، نصب مع غيره..
 الثاني: أن تقديرها عند سيويه، في أي حال، أو على أي حال، وعندهما تقديرها في نحو: «كيف زيد» أصحح زيد، ونحوه، وفي نحو: «كيف جاء زيد؟» أراكباً جاء زيد، ونحوه..
 الثالث: أن الجواب المطابق عند سيويه أن يقال: «على خير» ونحوه، ولهذا قال رؤبة^(١) - وقد قيل له: كيف أصبحت؟ - «خير عافاك الله» أي: على خير، فحذف الجار وأبقى عمله، فإن أجيب على المعنى دون اللفظ قيل: صحيح، أو سقيم. وعندهما على العكس، وقال ابن مالك ما معناه: لم يقل أحد إن: «كيف» ظرف؛ إذ ليست زماناً ولا مكاناً، ولكنها لما كانت تُفسر بقولك: على أي حال لكونها سؤالاً عن الأحوال العامة سميت ظرفاً؛ لأنها في تأويل الجار والمجرور، واسم الظرف يطلق عليهما مجازاً، اهـ. وهو حسن، ويؤيده الإجماع على أنه يقال في البدل: كيف أنت؟ أصحح أم سقيم، بالرفع، ولا يبدل المرفوع من المنصوب.

تفنييه: قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبْلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [الغاشية: ١٧] لا تكون «كيف» بدلاً من «الإبل»، لأن دخول الجار على كيف شاذ، على أنه لم يسمع في «إلى»، بل في «على»، ولأن «إلى» متعلقة بما قبلها؛ فيلزم أن يعمل في الاستفهام فعل متقدم عليه، ولأن الجملة التي بعدها تصير حينئذٍ غير مرتبطة، وإنما هي منصوبة بما بعدها على الحال، وفعل النظر مُعلّق، وهي وما بعدها بدل من الإبل بدل اشتمال، والمعنى إلى الإبل كيفية خلقها، ومثله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾^(٢) ومثلهما في إبدال جملة فيها «كيف» من اسم مفرد قوله:

٣٧٢ - إلى الله أشكو بالمدينة حاجةً وبالشام أخرى كيف يلتقيان^(٣)
 أي أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما.

مسألة: زعم قوم أن «كيف» تأتي عاطفة، وممن زعم ذلك عيسى بن موهب، ذكره في كتاب العلل، وأنشد عليه:

٣٧٣ - إذا قلّ مالُ المرءِ لانت قناتُهُ وهانَ على الأدنى فكيفَ الأبعادِ^(٤)

(١) رؤية بن العجاج (١٤٥هـ) من أفصح الرجاز، احتج العلماء بشعره ولغته وقال الخليل يوم مات: دفناً اللغة والشعر والفصاحة.

(٢) تتمتها ﴿وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلْنَاهُ سَكِينًا تَرَى جَمَلَنَا الشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا﴾ [الفرقان ٢٥: ٤٥].

(٣) يشب البيت للفرزدق وليس في ديوانه. سيتكرر برقم ٧٨٨.

(٤) لم نقف على قائله.

وهذا خطأ؛ لاقتراها بالفاء، وإنما هي هنا اسم مرفوع المحل على الخبرية، ثم يحتمل أن الأبعاد مجرور بإضافة مبتدأ محذوف، أي فكيف حال الأبعاد، فحذف المبتدأ على حد قراءة ابن جمار^(١) ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾^(٢) أو بتقدير: فكيف الهوان على الأبعاد، فحذف المبتدأ والجار، أو بالعطف بالفاء ثم أقحمت «كيف» بين العاطف والمعطوف لإفادة الأولوية بالحكم.

حرف اللام

اللام المفردة: ثلاثة أقسام: عاملة للجر، وعاملة للجزم، وغير عاملة، وليس في القسمة أن تكون عاملة للنصب، خلافاً للكوفيين، وسيأتي.

فالعاملة للجر مكسورة مع كل ظاهر، نحو: لزيد، ولعمرو، إلا مع المستغاث المباشر لـ «يا» فمفتوحة نحو: «يالله» وأما قراءة بعضهم: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾^(٣) بضمها فهو عارض للإتباع، ومفتوحة مع كل مضمّر نحو: «لنا، ولكم، ولهم»، إلا مع ياء المتكلم فمكسورة.

وإذا قيل: «يا لك، ويالي» احتمل كل منهما أن يكون مستغاثاً به وأن يكون مستغاثاً من أجله، وقد أجازهما ابن جني في قوله:

٣٧٤ - فيأشوق ما أبقي، ويالي من النوى (٤)

وأوجب ابن عصفور في «يالي» أن يكون مستغاثاً من أجله؛ لأنه لو كان مستغاثاً به لكان التقدير «يا أدعو لي»، وذلك غير جائز في غير باب ظننت وفقدت وعدمت، وهذا لازم له، لا لابن جني، لما سأذكره بعد.

ومن العرب من يفتح اللام الداخلة على الفعل ويقراء: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾^(٥).

وللام الجارة اثنان وعشرون معنى:

أحدها: الاستحقاق، وهي الواقعة بين معنى وذات، نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ و ﴿الْعِزَّةُ

(١) هو سليمان بن مسلم بن جمار (مات نحو ١٧٠ هـ) وكان قارئاً ضابطاً من رواية أبي جعفر القاري المدني.

(٢) ﴿مَا كَانَتْ لِيَنْبَغَ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَشْرَقُ حَتَّى يُنْفَخَ فِي الْأَرْضِ يُرِيدُونَ عَرَصَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ [الأنفال ١٧: ٨] وخرجت قراءة الجر على حذف المضاف والتقدير: والله يريد ثواب الآخرة.

(٣) هي أول سورة الفاتحة، وقد كثرت كثيراً في مختلف السور. وروي عن ابن أبي عتبة «الحمد لله» بنضم الدال واللام على إتباع الثاني الأول ولينجاس اللفظ. وروي عن الحسن وزيد بن علي «الحمد لله» بكسر الدال على إتباع الأول الثاني. انظر الجامع لأحكام القرآن ١/ ١٣٦ ومعاني القرآن ١/ ٣ - ٤.

(٤) تمامه «ويا دمعها أجرى» ويا قلب ما أصبى» أو: ما أفسى. ولم نقف على قائله وقد تركه السيوطي. سيكرر برقم ٤٠١.

(٥) تتمتها ﴿وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَتْ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الأنفال ٨: ٣٣].

لِلَّهِ، وَالْمَلِكُ لِلَّهِ، وَالْأَمْرُ لِلَّهِ، ونحو: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١] و﴿لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ﴾^(١) ومنه «للكافرين النار» أي عذابها.

والثاني: الاختصاص نحو: «الجنة للمؤمنين»، وهذا الحصر للمسجد، والمنبر للخطيب، والسرّج للدابة، والقميص للعبد» ونحو: ﴿إِنَّ لَهُ أَبًا﴾^(٢)، ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ﴾^(٣) وقولك: هذا الشعر لحبيب، وقولك: أدوم لك ما تدوم لي.

والثالث: الملك، نحو: ﴿لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾^(٤) وبعضهم يستغني بذكر الاختصاص عن ذكر المعنيين الآخرين، ويمثل له بالأمثلة المذكورة ونحوها، ويرجحه أن فيه قليلاً للاشتراك، وأنه إذا قيل: «هذا المال لزيد والمسجد» لزم القول بأنها للاختصاص مع كون زيد قابلاً للملك، لئلا يلزم استعمال المشترك في معنیه دفعةً، وأكثرهم يمنعه.

الرابع: التملك، نحو: «وهبت لزيد ديناراً».

الخامس: شبه التملك، نحو: ﴿جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾^(٥).

السادس: التعليل، كقوله:

٣٧٥ - ويومٍ عقرت للعذارى مطيئتي^(٦)

وقوله تعالى: ﴿لَا يَلْفُ قُرَيْشٌ﴾ [قریش: ١] وتعلقها بـ ﴿فَلْيَعْبُدُوا﴾، وقيل: بما قبله، أي ﴿فَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ﴾ ﴿لَا يَلْفُ قُرَيْشٌ﴾^(٧)، ورُجِحَ بأنهما في مصحف أبي سورة واحدة، وضَعَفَ بأن «جعلهم كعصف» إنما كان لكفرهم وجرائتهم على البيت، وقيل: متعلقة بمحذوف تقديره اعجبوا، وكقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَخِيبُ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: ٨]، أي وإنه من أجل حب المال لبخيل، وقراءة حمزة ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لِمَا أَتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾^(٨) الآية، أي لأجل إيتاني إياكم^(٩) بعض الكتاب والحكمة ثم لمجيء محمد ﷺ

(١) [المائدة ٤١: ٥ والبقرة ٢: ١١٤].

(٢) ﴿قَالُوا يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا فَخُذْ أَحَدًا مَكَانَهُ إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف ١٢: ٧٨].

(٣) تنمتها ﴿فَلَا يُؤْمِنُ الشُّدُشُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِ يُونُسَ يَهَا أَوْ دِينَ...﴾ [النساء ٤: ١١].

(٤) [البقرة ٢: ٢٥٥ والنساء ٤: ١٧١ ويونس ٦٨: ١٠ وإبراهيم ٢: ١٤ وطه ٦: ٢٠...].

(٥) ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ بَيْنَ وَحَفْدَةً﴾ [النحل ١٦: ٧٢].

(٦) تمامه «فإذا عجباً من رحلها المتحمل» وهو من معلقة امرئ القيس الديوان ١٤٥ وشرح الزوزني ٨٤.

(٧) يعني قوله تعالى في سورة الفيل - وهي السورة السابقة لسورة قريش - ﴿وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ﴾^(٨) تَرْمِيهِمْ بِحِجَارٍ مِنْ سِجِّيلٍ ﴿جَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ﴾ [الفيل ١٠٥: ٣ - ٥].

(٨) تنمتها ﴿ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ، وَتَسْمَعُنَّ أَمْرَهُ أَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ [آل عمران ٣: ٨١].

(٩) كذا في المخطوطتين والذي في حاشية الدسوقي «إيتاني إليكم» وفي حاشية الأمير «إيتاني إياكم». وهو الصواب.

وذلك إذا اقترن الفعل بـ«لا» نحو: ﴿إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾^(١)؛ لئلا يحصل الثقل بالتقاء المثلين.

فرع

أجاز أبو الحسن أن يتلقى القسم بـ«لام» كي، وجعل منه ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيَرْضَوْكُمْ﴾^(٢) فقال: المعنى ليرضنكم، قال أبو علي: وهذا عندي أولى من أن يكون متعلقاً بـ«يحلِفون» والمقسم عليه محذوف، وأنشد أبو الحسن:

٣٧٨ - إذا قلتُ قدني قالَ باللهِ حلفاً لَتُغْنِي عني ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعاً^(٣)
والجماعة يأبون هذا، لأن القسم إنما يجاب بالجملة، ويروون لتُغْنِي بفتح «اللام» ونون التوكيد» وذلك على لغة فزارة في حذف آخر الفعل لأجل النون إن كان ياء تلي كسرة كقوله:
٣٧٩ - وابكِ عيشاً تقضى بعد جدته^(٤)

وقدروا الجواب محذوفاً واللام متعلقة به، أي: «ليكونن كذا ليرضوكم»، و«لتشربن لتغني عني».

السابع: توكيد النفي؛ وهي الداخلة في اللفظ على الفعل مسبوقة بـ«ما كان» أو بـ«لم يكن»، ناقصتين مسندتين لما أسند إليه الفعل المقرون باللام، نحو: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩]، ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ يَغْفِرْ لَهُمْ﴾^(٥) ويسمى أكثرهم لام الجحود لملازمتها للجدد أي النفي، قال النحاس^(٦): والصواب تسميتها لام النفي؛ لأن الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه، لا مطلق الإنكار، اهـ.

(١) «وَمِنْ حَيْثُ حَرَجْتَ قَوْلِي وَجْهَكَ سَطَرَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ وَحَيْثُ مَا كُنْتُ قَوْلُوا وَيُؤْفِكُمْ سَطَرُهُ إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَحْشَوْهُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّكُمْ بِلَهُكُمْ تَهْتَدُونَ» [البقرة: ١٥٠].

(٢) تتمتها «وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ» [التوبة: ٩: ٦٢].

(٣) لحريث بن عتاب الطائي «الخزانة ٥٨٠/٤» وقدني: حسبي. ذا إنائك: صاحب إنائك وأراد به اللبن. والمعنى أنه حلف أن أغني عنه لبن الإناء جميعاً أي أشربه عنه. سيتكرر برقم ٧٥٦. وفي اللسان (لوم): «إذا هو ألى حلفة قلت مثلها. لتُغْنِي عني ذا أتى بك أجمعاً قال: أراد لتُغْنِيَنَّ، فأسقط النون وكسر اللام...» ويروى: لتُغْنِيَنَّ.

(٤) تمامه «طابت أصالته في ذلك البلد» ولم نقف على قائله.

(٥) «إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ أَدَّاءُوا كُفْرًا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ يَغْفِرْ لَهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا» [النساء: ٤: ١٦٨].

(٦) أبو جعفر أحمد بن محمد (٣٣٨هـ) نحوي مصري رحل إلى العراق وأخذ عن المبرد والزجاج وبرغ وألف في إعراب القرآن ومعانيه، وفي الخلاف بين البصريين والكوفيين، وشرح المعلمات والمفضليات.

ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين أن أصل «ما كان ليفعل» ما كان يفعل، ثم أدخلت اللام زيادة لتقوية النفي، كما أدخلت الباء في «ما زيد بقائم» لذلك، فعندهم أنها حرف زائد مؤكد، غير جاز، ولكنه ناصب، ولو كان جازاً لم يتعلق عندهم بشيء لزيادته، فكيف به وهو غير جاز؟ ووجهه عند البصريين أن الأصل ما كان قاصداً للفعل، ونفي القصد أبلغ من نفيه، ولهذا كان قوله:

٣٨٠ - يا عاذلاتي لا تُردن ملامتي إن العواذل لسن لي بأمير^(١)
أبلغ من «لا تلمني» لأنه نهي عن السب، وعلى هذا فهي عندهم حرف جرّ معدّ متعلق بخبر كان المحذوف، والنصب بـ«أن» مضمرة وجوباً.

وزعم كثير من الناس في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ مَكْرَهُمْ لِنَزُولِ مِنْهُ الْجِبَالِ﴾^(٢) في قراءة غير الكسائي بكسر اللام الأولى وفتح الثانية أنها لام الجحود.

وفيه نظر لأن النافي على هذا غير «ما ولم»، ولا اختلاف فاعلي «كان وتزول»، والذي يظهر لي أنها لام كي، وأنّ إن شرطية، أي وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر أعظم منه وإن كان مكرهم لشدته معداً لأجل زوال الأمور العظام المشبهة في عظمها بالجبال، كما تقول: أنا أشجع من فلان وإن كان معداً للنوازل.

وقد تحذف كان قبل لام الجحود كقوله:

٣٨١ - فما جمع ليغلب جمع قومي مقاومة ولا فرد لفرد^(٣)
أي فما كان جمع، وقول أبي الدرداء^(٤) رضي الله عنه في الركعتين بعد العصر «ما أنا لأدعهما».

والثامن: موافقة «إلى»، نحو: قوله تعالى: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾^(٥)، ﴿كُلُّ يَجْرِ لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾^(٦)، ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨].

والتاسع: موافقة «على» في الاستعلاء الحقيقي نحو: ﴿وَيَخْرُجُونَ لِلْذِّقَانِ﴾ [الإسراء: ١٠٩]

(١) لم نقف على قائله.

(٢) ﴿وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِنْدَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِنْ كَانَتْ...﴾ [إبراهيم ١٤: ٤٦].

(٣) لم نقف على قائله.

(٤) عويمر بن مالك الأنصاري (٣٢٢هـ) صحابي شجاع حكيم. جمع القرآن حفظاً في عهد النبي وروى عنه المحدثون.

(٥) قبلها ﴿يَوْمَئِذٍ تُخْبِرُ أَخْبَارَهَا﴾ ﴿بِأَنَّ...﴾ [الزلزلة ٩٩: ٤ و٥].

(٦) ﴿وَسَخَّرَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ كُلٌّ يَجْرِي...﴾ [الرعد ١٣: ٢].

﴿دَعَاكَ لِجَنِيَّةٍ﴾^(١)، ﴿وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾ [الصفاء: ١٠٣].

٣٨٢ - فخرٌ صريعاً لليدين وللنفس^(٢)

والمجازي نحو: ﴿وَأِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾^(٣) ونحو: قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله تعالى عنها: «اشترطي لهم الولاء»^(٤) وقال النحاس: المعنى من أجلهم، قال: ولا نعرف في العربية «لهم» بمعنى: عليهم.

والعاشر: موافقة «في» نحو: ﴿وَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، ﴿لَا يَحِلُّهَا لَوْفَهَا إِلَّا هُوَ﴾^(٥)، وقولهم: «مضى لسبيله» قيل: ومنه: ﴿يَلْتَمِني قَدَمْتُ لِحَايَ﴾ [الفجر: ٢٤]، أي في حياتي، وقيل: للتعليل، أي لأجل حياتي في الآخرة.

والحادي عشر: أن تكون بمعنى «عند» كقولهم: «كتبته لخمس خلون» وجعل منه ابن جني قراءة الجحدري^(٦) ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾ [ق: ٥] بكسر اللام وتخفيف الميم. والثاني عشر: موافقة «بعد» نحو: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُولِ النَّسَمِ﴾^(٧) وفي الحديث «صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته»^(٨) وقال:

٣٨٣ - فلما تفرقنا كأني ومالكاً لطول اجتماع لم نبث ليلة معا^(٩)

والثالث عشر: موافقة «مع»، قاله بعضهم، وأنشد عليه هذا البيت^(١٠).

والرابع عشر: موافقة «من» نحو: «سمعت له صرخاً»، وقول جرير:

(١) ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَاكَ لِجَنِيَّةٍ...﴾ [يونس: ١٠].

(٢) ورد هذا الشطر في عدة قصائد لعدة شعراء فقد قيل هو لعكر بن حديد وصدره «ضممت إليه بالسنان قميصه» وقيل: بل هو لجابر بن جني وصدره «تناوله بالرمح ثم انثنى له»، وقيل: هو لشريح بن أوفى، أو لعبد الله بن مكعب أو لابن مكيس الأزدي أو للأشتر وانظر شواهد السيوطي ١٩٢. وفي مجمع الأمثال ١٥٨/٢ أن «الليدين وللنفس» مثل قاله عمر رضي الله عنه.

(٣) ﴿إِنْ أَحْسَنْتَ أَحْسَنْتَ لِأَنْفُسِكَ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: ١٧].

(٤) صحيح البخاري: كتاب العتق.

(٥) ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُحِيطُهَا لَوْفَهَا إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضُ لَا تَأْتِيكُمُ إِلَّا بِغَمٍّ...﴾ [الأعراف: ٧].

(٦) عاصم بن أبي الصباح، مقرأ بصري مات سنة ١٢٨ هـ.

(٧) تتمتها ﴿إِلَّا عَسَى الْبَلِّ﴾ [الإسراء: ١٧].

(٨) صحيح البخاري: كتاب الصوم.

(٩) البيت لمتهم بن نويرة من قصيدة يرثي بها أخاه مالكا وهو مع الشاهد ٥٢٩ و ٦٢٤ من قطعة واحدة، وانظر شواهد السيوطي ١٩٢.

(١٠) يعني بيت ابن نويرة السابق.

٣٨٤ - لنا الفضل في الدنيا وأنفك راغم ونحن لكم يوم القيامة أفضل^(١) والخامس عشر: التبليغ، وهي الجارة لاسم السامع لقول أو ما في معناه، نحو: «قلت له، وأذنت له، وفسرت له».

والسادس عشر: موافقة «عن»، نحو: قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف: ١١] قاله ابن الحاجب، وقال ابن مالك وغيره: هي لام التعليل، وقيل: لام التبليغ والتفت عن الخطاب إلى الغيبة، أو يكون اسم المقول لهم محذوفاً، أي قالوا لطائفة من المؤمنين لما سمعوا بإسلام طائفة أخرى، وحيث دخلت اللام على غير المقول له فالتأويل على بعض ما ذكرناه، نحو: ﴿قَالَتِ الْأَخْرَجَتُهُ لَأُولَئِهِمْ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَصْلُكُمْ﴾ [الأعراف: ٣٨]، ﴿وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا﴾ [هود: ٣١] وقوله:

٣٨٥ - كضرائر الحسناء قلن لوجهها حسداً وبغضاً: إنه لدميم^(٢) السابع عشر: الصيرورة، وتسمى لام العاقبة ولام المال، نحو: ﴿فَالنَّفَقَةُ هَالٌ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨] وقوله:

٣٨٦ - فللموت تغذو الوالدات سيخالها كما لخراب الدور تُبنى المساكن^(٣) وقوله:

٣٨٧ - فإن يكن الموت أفناهم فللموت ما تلد الوالدة^(٤) ويحتمله: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ﴾^(٥) ويحتمل أنها لام الدعاء؛ فيكون الفعل مجزوماً لا منصوباً، ومثله في الدعاء: ﴿وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا ضَلَالًا﴾ [نوح: ٢٤] ويؤيده أن في آخر الآية: ﴿رَبَّنَا أَطِيسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَأَشْدِّدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا﴾^(٥).

وأنكر البصريون ومن تابعهم لام العاقبة، قال الزمخشري: والتحقيق أنها لام العلة، وأن التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة، وبيانه أنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن

(١) ديوان جرير ٤٥٧ وهو مع الشاهد رقم ٢٠٧ من قصيدة واحدة.

(٢) نسب هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي «ظالم بن عمرو» كما نسب لعبيد الله بن محمد العباسي.

(٣) تجاوزه السيوطي، وهو لسابق بن عبد الله البربري. العقد الفريد ٦٩/٢ والخزانة ١٦٣/٤.

(٤) لستيم بن خويلد أو لهيكة بن الحارث أو لعبد الله بن الزبير وجاء عجزه في شعر: لعبيد بن الأبرص «ديوانه ٦٢»، والسماك بن عمرو العاملي «أو الباهلي؟». مجمع الأمثال ١٣٥/١ واللسان «لوم» وشواهد السيوطي ١٩٥ والخزانة ١٦٤/٤ و١٦٥.

(٥) ﴿وَقَالَ مُوسَى رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَأَشْدِّدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ [يونس: ٨٨].

يكون لهم عدواً وحزناً، بل المحبة والتبني، غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته شُبّه بالداعي الذي يُفعلُ الفعل لأجله؛ فاللام مستعارة لما يشبه التعليل كما استعير الأسد لمن يشبه الأسد.

الثامن عشر: القسم والتعجب معاً، وتختص باسم الله تعالى كقوله:

٣٨٨ - لِّلّهِ يَبْقَى عَلَى الْآيَامِ ذُو حَيْدٍ (١)

التاسع عشر: التعجب المجرد عن القسم، وتستعمل في النداء كقولهم: «يا للماء» و «يا للعشب» إذا تعجبوا من كثرتهم، وقوله:

٣٨٩ - فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نَجُومَهُ بِكُلِّ مُغَارٍ الْفَتْلِ شُدَّتْ بِيذْبُلِ (٢)

وقولهم: «يا لك رجلاً عالماً» وفي غيره كقولهم: «لله درّه فارساً، ولله أنت»، وقوله:

٣٩٠ - شَبَابٌ وَشَيْبٌ، وَافْتِقَارٌ وَثَرَوَةٌ فَلِلّهِ هَذَا الدَّهْرُ كَيْفَ تَرَدُّدًا (٣)

المتتم عشريّن: التعدية، ذكره ابن مالك في الكافية^(٤)، ومثّل له في شرحها بقوله تعالى:

﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ [مريم: ٥] وفي الخلاصة^(٤)، ومثّل له ابنه^(٥) بالآية وبقولك: «قلت

(١) تمامه «بشمخر به الظيان والآس». الحيد: ج حيد وهو العقدة في قرن الوعل. المشمخر: الجبل. الظيان

والآس: نباتان جليان زكيان. ولهذا البيت روايات مختلفة؛ فعلى رواية سيبويه ١٤٤/٢ والزمخشري

- شرح المفصل ٩٨/٩ - وابن هشام هنا والسيوطي ١٩٥: «لله يبقى...» يكون في البيت شاهدان:

أولهما مجيء اللام للقسم مع التعجب، والثاني حذف لا النافية قبل «يبقى». وعلى رواية اللسان - حيد -

والسيوطي ٥٧ والخزانة ٢٣١/٤: «تالله يبقى...» وابن السيد في الخزانة ٣٦١/٢ «تالله يبقى...» لا

يكون فيه حجة لابن هشام هنا وإنما يكون شاهداً على حذف «لا». وأما على رواية ديوان الهذليين ٢/٣

وهي «والخنس لن يعجز الأيام...»، والفارسي - في السيوطي ١٩٥ - وهي «تالله لا يعجز...»،

والأعلم - حاشية سيبويه ٢٥١/١ - والخزانة ٢٣٢/٤ وهي «يا مني لا يعجز...» فليس فيه شاهد. وبعد

فالبيت لمالك بن خالد الخناعي كما في الهذليين واللسان والخزانة، ولعله الصواب. وينسب أيضاً

لأمية بن أبي عائذ، وأبي ذؤيب، وعبد مناف، وكلهم من هذيل. وللفضل بن عباس، ولأبي زيد

الطائي. هذا، ولساعة بن جؤية - الهذليين ١٩٣/١ والسيوطي ٥٧ - قصيدة ميمية ورد فيها صدر

الشاهد، وتمامه: «أدفي صلود من الأوعال ذو خدم» ومنها الشواهد ٦٧ و ٦١٥ و ٨٠٠.

(٢) من معلقة امرئ القيس، ديوانه ١٥٢ وشرح الزوزني ١٠٩ والخزانة ٥٥٩/١. الفتل المغار: الفتل

المنحكم. يذبل: جبل.

(٣) البيت للأعشى ميمون، ديوانه ١٣٥ والسيوطي ١٩٦ وهو مع الشواهد ٥٤٥ و ٥٨٧ و ٦٣٢ و ٦٩٩ و ١٠٥٢

من قصيدة واحدة.

(٤) عرّفنا بالكافية والخلاصة في حواشي ص ١٥٢.

(٥) هو محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك، بدر الدين المعروف بابن الناظم (٦٨٦هـ) أي ابن ناظم

الألفية. نحوي دمشقي له شرح الألفية، والمصباح في المعاني والبيان، وشرح غريب تصريف ابن

الحاجب، وغيرها.

له: افعلْ كذا» ولم يذكره في التسهيل ولا في شرحه، بل في شرحه أن اللام في الآية لشبه التملك، وأنها في المثال للتبليغ، والأولى عندي أن يمثل للتعدية بنحو: «ما أضرب زيداً لعمرى، وما أحبه ل بكر».

الحادي والعشرون: التوكيد، وهي اللام الزائدة، وهي أنواع:

منها اللام المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله كقوله:

٣٩١- وَمَنْ يَكْ ذَا عَظْمٍ صَلِيبٍ رَجَابِهِ لِيَكْسِرَ عُوْدَ الدَّهْرِ فَالدَّهْرُ كَاسِرُهُ^(١)
وقوله:

٣٩٢- وَمَلَكَتْ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبَ مَلِكاً أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدٍ^(٢)
وليس منه: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾^(٣) خلافاً للمبرد وَمَنْ واقفه، بل ضمن ردف معنى: اقترب فهو مثل: ﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾^(٤).

واختلف في اللام من نحو: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [النساء: ٢٦]، ﴿وَأْمُرْنَا لِتُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١]. وقول الشاعر:

٣٩٣- أَرِيدُ لَأَنْسَى ذِكْرَهَا؛ فَكَأَنَّمَا تَمَثَّلَ لِي لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلٍ^(٥)

فقل: زائدة، وقيل: للتعليل، ثم اختلف هؤلاء؛ فقل: المفعول محذوف، أي يريد الله التبيين ليين لكم ويهديكم أي: ليجمع لكم بين الأمرين، وأمرنا بما أمرنا به لنسلم، وأريد السلو لأنسى، وقال الخليل وسيبويه ومن تابعهما: الفعل في ذلك كله مقدر بمصدر مرفوع بالابتداء، واللام وما بعدها خبر؛ أي إرادة الله للتبيين، وأمرنا للإسلام، وعلى هذا فلا مفعول للفعل.

ومنها^(٦) اللام المسماة بالمقحمة، وهي المعترضة بين المتضايفين، وذلك في قولهم: «يا بُؤس للحرب» والأصل يا بُؤس الحرب، فأقحمت تقوية للاختصاص، قال:

٣٩٤- يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهُطَ فَاسْتَرَا حَوَا^(٧)

(١) ينسب البيت لنصيب بن رباح الأسود وهو في ديوانه ٩٢ ولتوبة بن الحمير - المؤلف ٩١ - ولمجنون ليلي وليس في ديوانه. وانظر السيوطي ١٩٧.

(٢) البيت لابن ميادة «الرماح بن أبرد» يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك، والمعنى أن حكمك أدخل الراحة في قلوب المسلمين والذميين والمعاهدين.

(٣) تمام الآية: ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [النمل ٢٧: ٧٢].

(٤) تتمتها ﴿وَهُمْ فِي عَقْلَةٍ مَغْرُشُونَ﴾ [الأنبياء ٢١: ١].

(٥) البيت لكثير عزة «الديوان ٢/ ٢٤٨» وهو مع الشاهدين ٤٢٢ و ٦٦٦ من قطعة واحدة.

(٦) أي ومن أنواع اللام الزائدة للتوكيد.

(٧) هو لسعد بن مالك يذم الحرب ويعرض بالحارث بن عباد لاعتزاله الحرب وانظر شرح الشواهد للسيوطي ص ١٩٨ والبيت مع الشاهد ٤٣٣ من قطعة واحدة.

وهل انجرار ما بعدها بها أو بالمضاف؟ قولان، أرجحهما الأول؛ لأن اللام أقرب، ولأن الجاز لا يعلق.

ومن ذلك قولهم: «لا أبا لزيد، ولا أخاله، ولا غلامي له» على قول سيويه: إن اسم لا مضاف لـ «ما» بعد اللام، وأما على قول من جعل اللام وما بعدها صفة وجعل الاسم شبيهاً بالمضاف لأن الصفة من تمام الموصوف، وعلى قول من جعلهما خبراً وجعل أبا وأخا على لغة من قال:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا^(١)

٣٩٥-

وقولهم: «مكره أخاك لا بطل»^(٢) وجعل حذف النون على وجه الشذوذ كقوله: ييضك ثنتا ويبيض ثنتا^(٣)، فاللام للاختصاص، وهي متعلقة باستقرار محذوف.

ومنها اللام المسماة لام التقوية، وهي المزيدة لتقوية عامل ضعف: إما بتأخره نحو: «هَذِي وَرَحْمَةُ الَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ»^(٤)، ونحو: «إِنْ كُنْتُمْ لِلزُّلْمَةِ فَاعِلُونَ»^(٥)، أو بكونه فرعاً في العمل نحو: «مُصْرَفًا لِمَا مَعَهُمْ»^(٦)، «فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ»^(٧) «نَزَاعَةٌ لِلشَّوْنِ» [المعارج: ١٦]، ونحو: ضربي لزيد حسن، وأنا ضارب لعمرو، قيل: ومنه «إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَكَ وَلِرِزْوَجِكَ»^(٨)، وقوله:

٣٩٦- إِذَا مَا صَنَعْتَ الرَّادِ فَالْتَمِسِي لَهُ أَكِيلاً؛ فَإِنِّي لَسْتُ أَكَلُهُ وَحْدِي^(٩)

وفيه نظر؛ لأن «عدواً وأكياً» - وإن كانا بمعنى «مُعَادٍ ومُؤَاكِلٍ» - لا ينصبان المفعول، لأنهما موضوعان للثبوت، وليسا مجاريين للفعل في التحرك والسكون، ولا مُحَوَّلَانِ عما هو مُجَازٍ له؛ لأن التحويل إنما هو ثابت في الصيغ التي يراد بها المبالغة، وإنما اللام في البيت للتعليل، وهي متعلقة بـ «التمسي»، وفي الآية متعلقة بمستقر محذوف صفة لعدو، وهي للاختصاص.

(١) تقدم ذكره برقم ١٩٦.

(٢) الرواية في جمهرة الأمثال للعسكري ١٨٥ والمستقصى للزمخشري ٣٤٧/٢ ومجمع الأمثال ١/١٦٠ و٢/٢٧٤: مكره أخوك لا بطل.

(٣) جاء في حاشية المخطوطة الأولى الورقة ٦٠ [قال أبو حيان: يجوز عند الكسائي حذف النون ولا يعده ضرورة] وفي حاشية الثانية، الورقة ٦١ [قطاقاً، ييضك ثنتا، ويبيض ثنتا] فإن كان ما أورده ابن هشام رجزاً فإن وزنه لا يستقيم إلا بقولك: «ثنتان»، وإلا فهو ضرب من السجع، واعلم أن السيوطي أهمله.

(٤) «وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْفَضْبُ أَخَذَ الْأَلْوَابَ وَفِي تَحْتِهَا هَذِي...» [الأعراف: ١٥٤].

(٥) «يَأْتِيهَا الْمَلَأُ أَتَوْنِي فِي رُبْعِي إِنْ...» [يوسف: ١٢: ٤٣].

(٦) «وَلَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا تَأْمِنُوا بِمَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا رَبُّكُمْ وَمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصْرَفًا لِمَا مَعَهُمْ...» [البقرة: ٩١: ٢].

(٧) [البروج: ١٦: ٨٥ وهود: ١١: ١٠٧].

(٨) «فَقُلْنَا يٰنَادُمْ إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَكَ وَلِرِزْوَجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكَ مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى» [طه: ٢٠: ١١٧].

(٩) البيت لحاتم الطائي «الديوان ٦٢» وقيل: لقيس بن عاصم، وانظر السيوطي ١٩٩.

وقد اجتمع التأخر والفرعية في: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾^(١) وأما قوله تعالى: ﴿نَذِيرًا لِلنَّاسِ﴾ [المدر: ٣٦] فإن كان النذير بمعنى المنذر فهو مثل: ﴿فَعَالٌ لَّيًّا يُزِيذُ﴾^(٢) وإن كان بمعنى الإنذار فاللام مثلها في «سقياً لزيد» وسيأتي.

قال ابن مالك: ولا تتراد لـم التقوية مع عامل يتعدى لاثنتين؛ لأنها إن زيدت في مفعوليه فلا يتعدى فعلٌ إلى اثنتين بحرف واحد، وإن زيدت في أحدهما لزم ترجيح من غير مرجح، وهذا الأخير ممنوع؛ لأنه إذا تقدم أحدهما دون الآخر وزيدت اللام في المقدم لم يلزم ذلك، وقد قال الفارسي في قراءة من قرأ: ﴿وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيَهَا﴾ [البقرة: ١٤٨] بإضافة كل: إنه من هذا، وإن المعنى الله مولى كل ذي وجهة وجهته، والضمير على هذا للتولية، وإنما لم يجعل كلاً والضمير مفعولين ويستغن عن حذف ذي وجهته لثلا يتعدى العامل إلى الضمير وظاهره معاً؛ ولهذا قالوا في الهاء من قوله:

٣٩٧- هذا سُراقَةٌ للقرآن يدرسه يُقَطِّعُ الليلَ تسبيحاً وقرأنا^(٣)
إن الهاء مفعول مطلق لا ضمير القرآن، وقد دخلت اللام على أحد المفعولين مع تأخرهما في قول ليلي:

٣٩٨- أَحْبَابُ لَا تُعْطِي الْعَصَا مُنَاهُمْ وَلَا اللَّهُ يُعْطِي لِلْعَصَا مُنَاهَا^(٤)
وهو شاذ؛ لقوة العامل.

ومنها لام المستغاث عند المبرد، واختاره ابن خروف؛ بدليل صحة إسقاطها، وقال جماعة: غير زائدة، ثم اختلفوا؛ فقال ابن جني: متعلقة بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل، وردَّ بأن معنى الحرف لا يعمل في المجرور، وفيه نظر؛ لأنه قد عمل في الحال في نحو: قوله: ٣٩٩- كأن قلوب الطير رطباً وبابساً لدى وكرها العُنب والحشف البالي^(٥)

(١) ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يُمَكِّنَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا...﴾ [الأنبياء: ٢١: ٧٨].

(٢) [البروج: ٨٥: ١٦] وهود: ١١: ١٠٧.

(٣) البيت ملفق وقد جاء عجزه في سيبويه ٤٣٧/١ والخزانة ٢٢٧/١ و٣٨٣/٢ و٥٧٢/٣ و٦٤٩ و١٧٠/٤: «والمرء عند الرشا أن يلقها ذيب» أما العجز الذي أثبتته ابن هشام فصدره «ضَحُوا بِأَشْمَطِ عُنَانِ السُّجُودِ بِهِ» وهو لحسان بن ثابت يرثي عثمان بن عفان. «الديوان ٢٤٨». الرشا: جمع رشوة.

(٤) هي ليلي الأخيلية بنت عبد الله، معشوقة توبة بن الحمير، شاعرة ذكية ماتت نحو ٨٠هـ وانظر السيوطي ٢٠٠.

(٥) البيت لامرئ القيس «الديوان ١٦٦» شبه قلوب صغار الطير في وكر العناب بالعناب إن كانت ظرية، وبيبس التمر إن كانت القلوب يابسة؛ وهذا البيت مع الشاهد رقم ١٧٤ و٢٢١ و٣٠٦ و٣١٥ و٤٥٧ من قصيدة واحدة. وستكرر برقم ٧٣٠ و٨٠٧.

وقال الأكثرون: متعلقة بفعل النداء المحذوف، واختاره ابن الضائع وابن عصفور، ونسباه لسيبويه، واعترض بأنه متعد بنفسه، فأجاب ابن أبي الربيع^(١) بأنه ضمن معنى الالتجاء في نحو: «يا يزيد» والتعجب في نحو: «يا للدواهي» وأجاب ابن عصفور وجماعة بأنه ضعف بالتزام الحذف فقوي تعديه بـ«اللام»، واقتصر على إيراد هذا الجواب أبو حيان، وفيه نظر، لأن اللام المقوية زائدة كما تقدم، وهؤلاء لا يقولون بالزيادة.

فإن قلت: وأيضاً فإن اللام لا تدخل في نحو: «زيداً ضربته» مع أن الناصب ملتزم الحذف.

قلت: لما ذكر في اللفظ ما هو عوض منه كان بمنزلة ما لم يحذف.

فإن قلت: وكذلك حرف النداء عوض من فعل النداء.

قلت: إنما هو كالعوض، ولو كان عوضاً البتة لم يجز حذفه^(٢)، ثم إنه ليس بلفظ

المحذوف، فلم يُنزل منزلته من كل وجه.

وزعم الكوفيون أن اللام في المستغاث بقية اسم وهو آل، والأصل يا آل زيد، ثم حذفت همزة آل للتخفيف، وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين، واستدلوا بقوله:

٤٠٠ - فخيرٌ نحنُ عندَ الناسِ منكم إذا الداعي المَثُوبُ قالَ يالا^(٣)

فإن الجار لا يقتصر عليه، وأجيب بأن الأصل: يا قوم لا فرار، أو لا نفر، فحذف «ما» بعد لا النافية، أو الأصل يا لفلان ثم حذف «ما» بعد الحرف كما يقال: «آلاتا» فيقال: «ألافا» يريدون: ألا تفعلون، وألا فافعلوا.

تقنيته: إذا قيل: «يا لزيد» بفتح اللام فهو مستغاث، فإن كسرت فهو مستغاث لأجله، والمستغاث محذوف. فإن قيل: «يا لك» احتمل الوجهين، فإن قيل: «يا لي» فكذلك عند ابن جني، أجازهما في قوله:

٤٠١ - فيا شوقُ ما أبقي، ويا لي من النوى ويا دمعُ ما أجرى، ويا قلبُ ما أصبى^(٤)

(١) أبو الحسين عبيد الله بن أحمد (٦٨٨هـ) نحوي أندلسي أخذ عن الشلوبيين وفاق أهل عصره في النحو، له شرح سيبويه، وشرح الإيضاح للفارسي، وشرح الجمل للزجاجي وغيرها.

(٢) وذلك لثلاث يجتمع حذفان: حذف فعل النداء، وحذف حرف النداء المعوض عنه.

(٣) البيت لزهير بن مسعود وهو في ابن عقيل ٩٥/١ والخزانة ٢٢٨/١ ونسب في اللسان - لوم - للفرزدق وليس في ديوانه. المَثُوب: الذي يكرر النداء. يالا: أصله «يا لفلان» ثم حذف المستغاث به. خير: مبتدأ، نحن: فاعل خير سد مسد الخبر، ولا يجوز إعراب نحن مبتدأ، وخير خبراً مقدماً لثلاث يفصل اسم التفضيل عن معموله «عند الناس منكم». وفيه شذوذان: إعمال الوصف غير المعتمد على نفي أو استفهام... إلخ، ورفع اسم التفضيل للاسم الظاهر في غير مسألة الكحل. وانظر تكراره برقم ٨١٥.

(٤) تقدم هذا البيت برقم ٣٧٤.

وقال ابن عصفور: الصواب أنه مستغاث لأجله؛ لأن لام المستغاث متعلقة بـ«أدعو»؛ فيلزم تعدي فعل المضممر المتصل إلى ضميره المتصل، وهذا لا يلزم ابن جني، لأنه يرى تعلق اللام بـ«يا» كما تقدم، و«يا» لا تتحمل ضميراً كما لا تتحملة «ها» إذا عملت في الحال في نحو: «وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا»^(١) نعم هو لازم لابن عصفور، لقوله في: «يا لزيد لعمر» إن لام لعمر متعلقة بفعل محذوف تقديره أدعوك لعمر، وينبغي له هنا أن يرجع إلى قول ابن الباذش: إن تعلقها باسم محذوف تقديره «مدعوا لعمر»، وإنما ادّعى وجوب التقدير لأن العامل الواحد لا يصل بحرف واحد مرتين، وأجاب ابن الضائع بأنهما مختلفان معنى نحو: «وهبت لك ديناراً لترضى».

تنبه: زادوا اللام في بعض المفاعيل المستغنية عنها كما تقدم، وعكسوا ذلك فحذفوها من بعض المفاعيل المفتقرة إليها كقوله تعالى: «تَبْعُونَهَا عِوَجًا»^(٢)، «وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلًا»^(٣)، «وَإِذَا كَأُولِهِمْ أَوْ رَزَوْنَهُمْ يُخْسِرُونَ» [المطففين: ٣] وقالوا: «وهبتك ديناراً، وصدتكَ ظبياً، وجنيثك ثمرة» قال:

٤٠٢ - ولقد جنيثك أكمؤاً وعساقلاً (٤)
وقال:

٤٠٣ - فتولى غلامهم ثم نادى أظليماً أصيدكم أم حماراً (٥)
وقال:

٤٠٤ - إذا قالت حذام فأنصتوها (٦)
في رواية جماعة، والمشهور «فصدفوها».

الثاني والعشرون: التبيين، ولم يُرفوها حقها من الشرح، وأقول: هي ثلاثة أقسام:

أحدها: ما تبين المفعول من الفاعل، وهذه تتعلق بمذكور، وضابطها: أن تقع بعد فعل تعجب أو اسم تفضيل مفهمين حباً أو بغضاً، تقول: «ما أحببني، وما أبغضني» فإن قلت: «الفلان» فأنت فاعل الحب والبغض وهو مفعولهما، وإن قلت: «إلى فلان» فالأمر بالعكس،

(١) «قَالَتْ يَوَاسِرُ أَأَلَدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ» [هود: ١١].

(٢) «قُلْ يَتَأَهَّلُ الْكَاتِبُ لِمَ تَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ آمَنَ تَبْعُونَهَا عِوَجًا وَأَنْتُمْ شُهَدَاءُ» [آل عمران: ٣].

(٣) تنميتها «حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيرِ» [يس: ٣٦].

(٤) تقدم البيت برقم ٧٥.

(٥) لم نقف على قائل البيت. الظليم: ذكر النعام. والمراد بالحمار: الوحشي.

(٦) البيت للجيم بن صعب، وحذام: امرأته. وتماه «فإن القول ما قالت حذام» وهو في ابن عقيل ٦٣/١ واللسان: رقت وحذم.

وهذا شرح ما قاله ابن مالك، ويلزمه أن يذكر هذا المعنى في معاني «إلى» أيضاً لما بينا، وقد مضى في موضعه.

الثاني والثالث: ما يبين فاعلية غير ملتبسة بمفعولية، وما يبين مفعولية غير ملتبسة بفاعلية، ومصحوب كل منهما إما غير معلوم مما قبلها، أو معلوم، لكن استؤنف بيانه تقوية للبيان وتوكيداً له، واللام في ذلك كله متعلقة بمحذوف.

مثال الميمنة للمفعولية: «سقياً لزيد، وجدعاً له» فهذه اللام ليست متعلقة بالمصدرين، ولا بفعليهما المقدرين، لأنهما متعديان، ولا هي مقوية للعامل لضعفه بالفرعية إن قُدر أنه المصدر أو بالتزام الحذف إن قُدر أنه الفعل، لأن لام التقوية صالحة للسقوط، وهذه لا تسقط، لا يقال: «سقياً زيداً» ولا «جدعاً إياه» خلافاً لابن الحاجب، ذكره في شرح المفصل، ولا هي ومخفوضها صفة للمصدر فتعلق بالاستقرار، لأن الفعل لا يوصف فكذا ما أقيم مقامه، وإنما هي لام مبينة للمدغول أو عليه إن لم يكن معلوماً من سياق أو غيره، أو مؤكدة للبيان إن كان معلوماً، وليس تقدير المحذوف «أعني» كما زعم ابن عصفور، لأنه يتعدى بنفسه، بل التقدير: إرادتي لزيد.

وينبغي على أن هذه اللام ليست متعلقة بالمصدر أنه لا يجوز في «زيد سقياً له» أن ينصب زيد بعامل محذوف على شريطة التفسير، ولو قلنا: إن المصدر الحال محل فعل دون حرف مصدري يجوز تقديم معموله عليه فتقول: «زيداً ضرباً» لأن الضمير في المثال ليس معمولاً له، ولا هو من جملته، وأما تجويز بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمْ﴾^(١) كون الذين في موضع نصب على الاشتغال فوهم.

وقال ابن مالك في شرح باب النعت من كتاب التسهيل: اللام في «سقياً لك» متعلقة بالمصدر، وهي للتبيين، وفي هذا تهافت، لأنهم إذا أطلقوا القول بأن اللام للتبيين فإنما يريدون بها أنها متعلقة بمحذوف استؤنف للتبيين.

ومثال الميمنة للفاعلية: «تباً لزيد، وويحاً له» فإنهما في معنى خسر وهلك، فإن رفعتهما بالابتداء، فاللام ومجرورها خبر، ومحلها الرفع، ولا تبين، لعدم تمام الكلام.

فإن قلت: «تباً له وويح» فنصبت الأول ورفعت الثاني لم يجز، لتخالف الدليل والمدلول عليه، إذ اللام في الأول للتبيين، واللام المحذوفة لغيره.

واختلف في قوله تعالى: ﴿أَيُّدُّكُمْ أَتَكْفُرُ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَتَكْفُرُ﴾^(٢) فخرجون هَيَاتَ هَيَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ [المؤمنون: ٣٥ و ٣٦] فقيل: اللام زائدة، و «ما» فاعل، وقيل: الفاعل

(١) تتمتها ﴿وَأَضَلَّ أَعْيُنَهُمْ﴾ [محمد ٤٧: ٨].

ضمير مستتر راجع إلى البعث أو الإخراج فاللام للتبيين^(١)، وقيل: هيهات مبتدأ بمعنى البعد والجار والمجرور خبر.

وأما قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾^(٢) فيمن قرأ «بهاء مفتوحة وباء ساكنة وتاء مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة»، فهيت: اسم فعل، ثم قيل: مسماه فعل ماض أي تهيأت، فاللام متعلقة به كما تتعلق بمسماه لو صرح به، وقيل: مسماه فعل أمر بمعنى أقبل أو تعال، فاللام للتبيين، أي إرادتي لك، أو أقول لك، وأما من قرأ: ﴿هَيْتَ﴾^(٣) مثل جئت فهو فعل بمعنى تهيأت، واللام متعلقة به، وأما من قرأ كذلك ولكن جعل التاء ضمير المخاطب فاللام للتبيين مثلها مع اسم الفعل، ومعنى تهيئه تيسر انفرادها به، لا أنه قصدها، بدليل ﴿وَرَوَدَتْهُ﴾^(٤) فلا وجه لإنكار الفارسي هذه القراءة مع ثبوتها واتجاهها^(٥)، ويحتمل أنها أصل قراءة هشام^(٥): ﴿هَيْتَ﴾ «بكسر الهاء وبالياء ويفتح التاء»، وتكون على إبدال الهمزة.

تنبيه: الظاهر أن «لها» من قول المتنبي:

٤٠٥ - لولا مفارقة الأحباب ما وجدت لها المنيا إلى أرواحنا سبلاً^(٦)

جار ومجرور متعلق بـ«وجدت»، لكن فيه تعدّي فعل الظاهر إلى ضميره المتصل كقولك: «ضربه زيد»^(٧) وذلك ممتنع؛ فينبغي أن يقدر صفة في الأصل لسبلاً، فلما قدم عليه صار حالاً منه، كما أن قوله: «إلى أرواحنا» كذلك؛ إذ المعنى سبلاً مسلوكة إلى أرواحنا، ولك في «لها» وجه غريب، وهو أن قدره جمعاً للهاة كحصاة وحصي ويكون «لها» فاعلاً بـ«وجدت»، والمنيا مضافاً إليه، ويكون إثبات اللهوات للمنيا استعارة، شبهت بشيء يتلع الناس، ويكون أقام اللها مقام الأفواه لمجاورة اللهوات للهم.

وأما اللام العاملة للجزم فهي اللام الموضوعية للطلب، وحركتها الكسر، وسليم تفتحها،

(١) كذا، ولعلها: لتوكيد التبيين.

(٢) الآية ﴿وَرَوَدَتْهُ الْوَيْحُ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ، وَعَلَّقَتْ الْأَكْبُوبَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ إِنَّهُ لَا يُغْلِبُ الظَّالِمُونَ﴾ [يوسف ١٢: ٢٣].

وهيت لك قراءة ابن مسعود، وقرأها ابن أبي إسحاق بكسر التاء، وقرأها السلمي وابن كثير بضم التاء.

(٣) وهي قراءة علي وابن عباس ومجاهد وعكرمة.

(٤) يعني ثبوتها قراءة واتجاهها عربية.

(٥) بل قراءة أبي جعفر وشيبة ونافع وابن ذكوان، أما هشام هذا فهو: ابن عمار السلمي (٢٤٥هـ) قارئ مشهور كان خطيب دمشق ومقرئها ومحدثها ورفيق ابن ذكوان.

(٦) ديوان المتنبي ١٢١/٢ وهو مع البيت رقم ٨ من قصيدة واحدة. والضمير في لها يعود إلى المنيا.

(٧) أي: ضرب نفسه زيد.

وإسكانها بعد الفاء والواو أكثر من تحريكها، نحو: ﴿لَيْسَ سَجِيئًا لِي وَلِيُؤْمِنُوا بِ﴾^(١) وقد تسكن بعد ثَمَّ نحو: ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا﴾^(٢) في قراءة الكوفيين وقالون^(٣) والبرزي^(٤)، وفي ذلك رد على من قال: إنه خاص بالشعر.

ولا فرق في اقتضاء اللام الطلبية للجزم بين كون الطلب أمراً، نحو: ﴿لَيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾^(٥) أو دعاء نحو: ﴿لَيَقْضَىٰ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾^(٦)، أو التماساً كقولك لمن يساويك: «ليفعل فلان كذا» إذا لم ترد الاستعلاء عليه، وكذا لو أخرجت عن الطلب إلى غيره، كالتي يراد بها وبمصحوبها الخبر نحو: ﴿مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ [مریم: ٧٥]، ﴿اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَكُمْ﴾^(٧) أي فيمد ونحمل، أو التهديد نحو: ﴿وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾^(٨) وهذا هو معنى الأمر في: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [نصفت: ٤٠] وأما: ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا ءَاتَيْنَهُمْ وَلِيَتَمَنَّوْا﴾^(٩) فيحتمل اللامان منه التعليل، فيكون ما بعدهما منصوباً، والتهديد فيكون مجزوماً، ويتعين الثاني في اللام الثانية في قراءة مَنْ سكنها، فيترجح بذلك أن تكون اللام الأولى كذلك، ويؤيده أن بعدهما: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾^(٩) وأما: ﴿وَلَيَحْكُمَنَّ أَهْلَ الْإِنجِيلِ﴾^(١٠) فيمن قرأ بسكون اللام فهي لام الطلب؛ لأنه يقرأ بسكون الميم، ومن كسر اللام - وهو حمزة - فهي لام التعليل؛ لأنه يفتح الميم، وهذا التعليل إما معطوف على تعليل آخر متصيد من المعنى لأن قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَهُ الْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾ [المائدة: ٤٦] معناه وآتيناه الإنجيل للهدى والنور، ومثله: ﴿إِنَّا زَيْنًا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةِ الْكَوَكِبِ﴾^(١١) لأن المعنى إنا خلقنا الكواكب في السماء زينة وحفظاً، وإما متعلق بفعل مقدر

(١) ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة: ١٨٦: ٢].

(٢) ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا نَفْسَهُمْ وَلَيُؤْمِنُوا بِذُرُوعِهِمْ وَلَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْمَكِينِ﴾ [الحج: ٢٢: ٢٩].

(٣) الكوفيون: حمزة والكسائي. وقالون هو عيسى بن مينا (٢٢٠هـ) قارئ مدني مشهور وأحد أئمة العربية في الحجاز.

(٤) البرزي هو أبو الحسن أحمد بن محمد (٢٤٣هـ) قارئ مكي متقن.

(٥) تمتها ﴿وَمَنْ سَعَىٰ وَمَنْ فُورَ عَلَيْهِ رَفَعُ فَلْيُقِ يَمَّا ءَاتَنَّهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا ءَاتَنَهَا﴾ [الطلاق: ٦٥: ٧].

(٦) ﴿وَنَادُوا بِمَلِكٍ لَيَقْضَىٰ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكَ مَكِيدٌ﴾ [الزخرف: ٤٣: ٧٧].

(٧) ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَكُمْ وَمَا هُمْ بِحَامِلِينَ مِنْ خَطَايَهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [العنكبوت: ٢٩: ١٢].

(٨) ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا﴾ [الكهف: ٢٩: ١٨].

(٩) تمتها ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت: ٢٩: ٦٦].

(١٠) تمتها ﴿بِمَا أُنْزِلَ اللَّهُ فِيهِ وَمَنْ لَمْ يَعْصِكُمْ بِمَا أُنْزِلَ اللَّهُ فَاتَّخِذُوا مِنْ الْقُرْآنِ وَالْغُلَامِ﴾ [المائدة: ٥: ٤٧].

(١١) تمتها ﴿مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ﴾ [الصافات: ٣٧: ٧].

مؤخر، أي: ليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله أنزله، ومثله: ﴿وَحَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ﴾ (١) أي وللجزاء خلقهما، وقوله سبحانه: ﴿وَكَذَلِكَ رُئِيَ إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾ [الأنعام: ٧٥] أي وأريناه ذلك، وقوله تعالى: ﴿هُوَ عَلَىٰ هَيْنٍ وَلِئَجْمَلَهُ ءَايَةً لِلنَّاسِ﴾ (٢) أي وخلقناه من غير أب.

وإذا كان مرفوع فعل الطلب فاعلاً مخاطباً استغني عن اللام بصيغة افعَل غالباً، نحو: «قُمْ واقعد»، وتجب اللام إن انتفت الفاعلية نحو: «لْتَعَنْ بِحَاجَتِي» أو الخطاب نحو: «ليقم زيد» أو كلاهما نحو: «ليعن زيد بحاجتي». ودخول اللام على فعل المتكلم قليل، سواء أكان المتكلم مفرداً، نحو: قوله عليه الصلاة والسلام: «قوموا فلاأصل لكم» (٣) أو معه غيره كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلَ خَطِيئَتَكُمْ﴾ وأقل منه دخولها في فعل الفاعل المخاطب كقراءة جماعة: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرِّحُوا﴾ (٤) وفي الحديث: «لِتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ» (٥). وقد تحذف اللام في الشعر ويبقى عملها كقوله:

٤٠٦ - فلا تستطِلْ مِنِّي بقائي ومُدتي ولكن يكن للخير منك نصيب (٦)
وقوله:

٤٠٧ - محمّدُ تفدِ نفسك كل نفس إذا ما خفت من شيء تبالا (٧)
أي ليكن وتلفد، والتبال: الوبال، أبدلت الواو المفتوحة تاء مثل تقوى.

ومنع المبرد حذف اللام وإبقاء عملها حتى في الشعر، وقال في البيت الثاني (٨): إنه لا

(١) تتمتها ﴿يَمَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يَظْلُمُونَ﴾ [الجاثية: ٤٥: ٢٢].

(٢) ﴿قَالَ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَىٰ هَيْنٍ وَلِئَجْمَلَهُ ءَايَةً لِلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِنَّا وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا﴾ [مريم: ١٩: ٢١].

(٣) في فتح الباري: باب الصلاة على الحضير: «فلاأصلي لكم» وقال «ورواية الأصيلي بحذف الباء» وفي صحيح مسلم كتاب المساجد باب جواز الجماعة في النافلة «فأصلي لكم» وقد وُجه في أمالي السهيلي ٩٤ وشواهد التوضيح ١٨٦ على خمسة أوجه: الأول: بحذف الباء واللام للأمر. الثاني: بإثبات الباء مع لام الأمر إجراء للمعتل مجرى الصحيح. الثالث: اللام للتعليل والفعل منصوب. الرابع: اللام للتعليل والياء ساكنة تخفيفاً. الخامس: اللام مفتوحة للقسم والفعل مبني على الفتح ونون التوكيد محذوفة.

(٤) ﴿قُلْ يَفْضِلُ اللَّهُ وَرَحْمَتَهُ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس: ١٠: ٥٨].

(٥) لم نجد هذا اللفظ، وفي البخاري قريب منه، هو: «فلتسؤوا صفوفكم».

(٦) تمنى رجل موت أبيه فقال الأب - وهو مجهول - هذا البيت يخاطب ابنه.

(٧) ينسب لحسان والأعشى - وليس في ديوانهما - ولأبي طالب عم النبي. وهو في سيبويه ٤٠٨/١. وجاء في الخزائن ٦٢٩/٣ أن المبرد كان يلحن قائله ويقول: لا يعرف قائله ولا يحتج به ولا يجوز مثله. سيتكرر برقم ١٠٨٩.

(٨) يعني قوله: محمد تفد نفسك...

يعرف قائله، مع احتمال له لأن يكون دعاء بلفظ الخبر نحو: «يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ» و «يَرْحُمَكَ اللَّهُ» وحذفت الياء تخفيفاً، واجتزأ عنها بالكسرة كقوله:

٤٠٨ - دوامى الأيدى يخبطن السريحا^(١)
قال: وأما قوله:

٤٠٩ - على مثل أصحاب البعوضة فاحمشي لك الويل حُرَّ الوجه أو يبك من بكى^(٢)
فهو على قبحه جائز، لأنه عطف على المعنى إذ: احمشي ولتحمشي بمعنى واحد.

وهذا الذي منعه المبرد في الشعر أجازته الكسائي في الكلام، لكن بشرط تقدم قُل، وجعل منه: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [إبراهيم: ٣١] أي ليقيموها، ووافقه ابن مالك في شرح الكافية، وزاد عليه أن ذلك يقع في الشر قليلاً بعد القول الخبري كقوله:

٤١٠ - قلت لبوابٍ لديه دارها تَأْذُنُ فإني حمؤها وجارها^(٣)
أي لتأذن، فحذف اللام وكسر حرف المضارعة، قال: وليس الحذف بضرورة لتمكنه من أن يقول: إيذن، اهـ.

قيل: وهذا تخلص من ضرورة لضرورة. وهي إثبات همزة الوصل في الوصل، وليس كذلك؛ لأنهما بيتان لا بيت مُصْرَع^(٤)؛ فالهمزة في أول البيت لا في حشوه بخلافها في نحو: قوله:

٤١١ - لا نسب اليوم ولا خُلَّةٌ اتَّسع الخرق على الرّاقع^(٥)

(١) البيت لمضر بن ربيعي وقيل ليزيد بن الطثيرة، وصدره: «فَطِرْتُ بِمُصْطَلِي فِي يَعْمَلَاتٍ وَمَعْنَاهُ: فَاسْرَعَتْ بِسَيْفِي إِلَى نَوْقٍ قَوِيَّةٍ عَلَى الْعَمَلِ أَنْحَرَهَا عَلَى رَغْمِ أَنْ طَوَّلَ السَّفَرُ أَدْمَى أَيْدِيهَا حَتَّى صَارَتْ تُضْرِبُ الْأَرْضَ بِسَرِيحِهَا أَيْ بِالنَّعَالِ الْمَصْطَنَعَةِ لَهَا بَعْدَ اهْتِرَاءِ أَخْفَافِهَا. وهو في سيبويه ٩/١ و ٢/٢٩١.

(٢) لمتهم بن نويرة. سيبويه ٤٠٩/١ والخزانة ٦٢٩/٣. البعوضة اسم موضع قُتِلَ فِيهِ أَخُوهُ مَالِكُ.

(٣) الرجز لمنصور بن مرثد كما في العيني على هامش الخزانة ٤٤٤/٤.

(٤) يعني أنهما من مشطور الرجز وليسا مصراعين من بيت واحد.

(٥) البيت لأنس بن العباس بن مرداس أو لأبي عامر جد العباس. وجاء في الأمازي ٧٣/٣

كنا نداريها فقد مزقت واتسع الخرق على الرّاقع

ولا شاهد فيه على هذه الرواية لأن همزة الوصل في «اتسع» سبقت بواو.

وقد عزا القالي هذا الشعر لبعض الإشكرين ولكن المعلق على الطبعة عزا لشقران السلامي. وهناك رواية ثالثة للبيت هي:

لا نسب اليوم ولا خُلَّةٌ اتسع الفتق على الرّاتق

والخلة: الصداقة. وقد نون للضرورة وحقه البناء على الفتح. وهو في ابن عقيل ١٥١/١ وسيبويه ١/٣٤٩

كروايته في المغني وصدره فقط في سيبويه ٣٥٩/١. سيتكرر برقم ١٠٢٠.

والجمهور على أن الجزم في الآية^(١) مثله في قولك: «أنتني أكرمك». وقد اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال:

أحدها: للخليل وسيبويه، أنه بنفس الطلب؛ لما تضمنه من معنى إن الشرطية كما أن أسماء الشرط إنما جزمت لذلك.

والثاني: للسيرافي والفارسي، أنه بالطلب لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر، كما أن النصب بـ«ضرباً» في قولك: «ضرباً زيداً» لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه.

والثالث: للجمهور، أنه بشرط مقدر بعد الطلب وهذا أرجح من الأول لأن الحذف والتضمن، وإن اشتركا في أنهما خلاف الأصل، لكن في التضمن تغيير معنى الأصل، ولا كذلك الحذف، وأيضاً فإن تضمين الفعل معنى الحرف إما غير واقع أو غير كثير.

ومن الثاني^(٢)؛ لأن نائب الشيء يؤدي معناه، والطلب لا يؤدي معنى الشرط. وأبطل ابن مالك بالآية أن يكون الجزم في جواب شرط مقدر؛ لأن تقديره يستلزم ألا يتخلف أحد من المقول له ذلك عن الامتثال، ولكن التخلف واقع^(٣).

وأجاب ابنه بأن الحكم مُسند إليهم على سبيل الإجمال، لا إلى كل فرد؛ فيحتمل أن الأصل يقيم أكثرهم، ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه فارتفع واتصل بالفعل، وباحتمال أنه ليس المراد بالعباد الموصوفين بالإيمان مطلقاً، بل المخلصين منهم، وكل مؤمن مخلص قال له الرسول أقم الصلاة أقامها.

وقال المبرد: التقدير قل لهم أقيموا يقيموا، والجزم في جواب أقيموا المقدر، لا في جواب قل.

ويرده أن الجواب لا بد أن يخالف المجاب: إما في الفعل والفاعل نحو: «أنتني أكرمك» أو في الفعل نحو: «أسلمت تدخل الجنة» أو في الفاعل نحو: «قم أقم» ولا يجوز أن يتوافقا فيهما، وأيضاً فإن الأمر المقدر للمواجهة^(٤)، وقيموا للغيبة.

وقيل: يقيموا مبني؛ لحلوله محل أقيموا وهو مبني، وليس بشيء. وزعم الكوفيون وأبو الحسن أن لام الطلب حذفت حذفاً مستمراً في نحو: «قم واقعد»، وأن الأصل «لتقم ولتقعد»، فحذفت اللام للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة.

(١) التي سبقت، وهي «قُلْ لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ» [إبراهيم ١٤: ٣١].

(٢) أي وقول الجمهور أرجح من الثاني الذي هو قول السيرافي والفارسي.

(٣) أي إن ابن مالك يرى أنه إذا كان الجزم بشرط مقدر «إن تقل يقيموا» فلن يتخلف عن إقامتها أحد. ولكن وقع التخلف.

(٤) أي إن الأمر المقدر: «أقيموا» للواجهة أي للخطاب، والجواب: «يقيموا» للغائب والفاعل فيهما واحد.

وبقولهم أقول: لأن الأمر معنى حقه أن يؤدي بالحرف، ولأنه أخو النهي ولم يدل عليه إلا بالحرف، ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل، وكونه أمراً أو خبراً خارجاً عن مقصوده، ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله:

٤١٢ - لَتَقُومَنَّ أَنْتَ يَا بَنَ خَيْرُ فُرَيْشٍ (١)

وكقراءة جماعة: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرِّحُوا﴾ (٢) وفي الحديث «لتأخذوا مصافكم» (٣) ولأنك تقول: اغز واخلش وارم واضربا واضربوا واضربي، كما تقول في الجزم، ولأن البناء لم يعهد كونه بالحذف، ولأن المحققين على أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان ك«بعت وأقسمت وقيلت»، وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالاً بأن تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر، ولا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو: قُم لأنه ليس له حالة غير هذه، وحيث فتشكك فعليته، فإذا ادعي أن أصله «لتقم» كان الدال على الإنشاء اللام لا الفعل.

وأما اللام غير العاملة فسيح:

١ - إحداها: لام الابتداء، وفائدتها أمران: توكيد مضمون الجملة، ولهذا زحلّفوها في باب إن عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدتين؛ وتخليص المضارع للحال، كذا قال الأكثرون، واعترض ابن مالك الثاني بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ (٣)، ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾ (٤) فإن الذهاب كان مستقبلاً، فلو كان الحزن حالاً لزم تقدّم الفعل في الوجود على فاعله مع أنه أثره، والجواب: أن الحكم واقع في ذلك اليوم لا محالة، فنزل منزل الحاضر المشاهد، وأن التقدير قصد أن تذهبوا، والقصد حال، وتقدير أبي حيان قصدكم أن تذهبوا مردوداً بأنه يقتضي حذف الفاعل؛ لأن ﴿أَنْ تَذْهَبُوا﴾ (٤) على تقديره منصوب.

وتدخل باتفاق في موضعين؛ أحدهما: المبتدأ نحو: ﴿لَأَنْتَ أَشَدُّ رَهَبَةً﴾ (٥) والثاني: بعد إن، وتدخل في هذا الباب على ثلاثة باتفاق: الاسم، نحو: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ [إبراهيم: ٣٩]، والمضارع لشبهه به نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ (٣)، والظرف نحو: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤]، وعلى ثلاثة باختلاف؛ أحدها: الماضي الجامد نحو: ﴿إِنَّ زَيْدًا لَعَسَى أَنْ يَقُومَ﴾ أو «لنعم الرجل» قاله أبو الحسن، ووجهه أن الجامد يشبه الاسم، وخالفه الجمهور،

(١) تمامه «فلتقضي حوائج المسلمين» وهو مجهول القائل وانظر الخزانة ٣/ ٦٣٠. سيتكرر برقم ٩٥٠.

(٢) تقدم ذكرها.

(٣) تمتها ﴿فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [النحل: ١٦: ١٢٤].

(٤) تمتها ﴿وَأَعْلَفُ أَنْ يَأْكُلَ الْإِنْسُ وَأَنْتَ عَنْهُ غَافِلُونَ﴾ [يوسف: ١٢: ١٣].

(٥) تمتها ﴿فِي صُدُورِهِمْ مِنْ اللَّهِ ذَلِكَ يَأْتِيهِمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [الحشر: ٥٩: ١٣].

والثاني: الماضي المقرون بـ«قد»، قاله الجمهور، ووجهه أن «قد» تقرب الماضي من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم، وخالف في ذلك خطاب^(١) ومحمد بن مسعود الغزني^(٢)، وقالوا: إذا قيل: «إنَّ زيداً لقد قام» فهو جوابٌ لقسمٍ مقدر، والثالث: الماضي المتصرف المجرد من «قد»، أجازة الكسائي وهشام على إضمار «قد»، ومنعه الجمهور، وقالوا: إنما هذه لام القسم، فمتى تقدّم فعل القلب فتحت همزة أن كـ «علمت أنَّ زيداً لقام» والصواب عندهما الكسر.

واختلف في دخولها في غير باب إن على شيئين: أحدهما: خبر المبتدأ المتقدم نحو: «لَقائِمُ زيدٌ» فمقتضى كلام جماعة من النحويين الجواز، وفي أمالي ابن الحاجب: لام الابتداء يجب معها المبتدأ، الثاني: الفعل نحو: «لَيَقُومُ زيدٌ» فأجاز ذلك ابن مالك والمالقي وغيرهما، زاد المالقي «الماضي الجامد» نحو: «لَيْسَ مَا كَانُوا يَمَعُونَ»^(٣) وبعضهم المتصرف المقرون بـ«قد» نحو: «وَلَقَدْ كَانُوا عَاهِدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ»^(٤)، «لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ»^(٥)، والمشهور أن هذه لام القسم، وقال أبو حيان في «وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ»^(٦): هي لام الابتداء مفيدة لمعنى التوكيد، ويجوز أن يكون قبلها قسم مقدر وألا يكون، اهـ.

ونص جماعة على منع ذلك كله، قال ابن الخباز في شرح الإيضاح: لا تدخل لام الابتداء على الجمل الفعلية إلا في باب إن، اهـ.

وهو مقتضى ما قدمناه عن ابن الحاجب، وهو أيضاً قول الزمخشري، قال في تفسير: «وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ»^(٧): لام الابتداء لا تدخل إلا على المبتدأ والخبر، وقال في «لَأَقْسَمُ»^(٨): هي لام الابتداء دخلت على مبتدأ محذوف، ولم يقدرها لام القسم؛ لأنها عنده ملازمة للنون، وكذا زعم في: «وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ»^(٧) أن المبتدأ مقدر، أي ولأنت سوف يعطيك ربك.

وقال ابن الحاجب: اللام في ذلك لام التوكيد، وأما قول بعضهم: إنها لام الابتداء وإن المبتدأ مقدر بعدها ففاسد من جهات؛ إحداها: أن اللام مع الابتداء كـ«قد» مع الفعل و«إن» مع

(١) أبو بكر خطاب بن يوسف (ـ ٤٥٠هـ) عالم من قرطبة برع في العربية وأقرأها، له كتاب الترشيح في النحو.

(٢) ابن الذكي (ـ ٤٢١هـ) عالم في العربية، له كتاب البديع، وكثيراً ما خالف فيه آراء النحويين.

(٣) «وَرَبِّي كَثِيرًا مِمَّنْ يُسْرِعُونَ فِي الْإِنِّ وَالْعُدُونِ وَأَكْثِلُهُمُ السَّحْتُ لَيْسَ...» [المائدة ٦٢: ٥].

(٤) تتمتها «لَا يُولُونَ الْأَذْنَرُ وَكَانَ عَهْدُ اللَّهِ مَسْئُولًا» [الأحزاب ١٥: ٣٣].

(٥) تتمتها «إِلْسَائِيلِينَ» [يوسف ١٢: ٧].

(٦) «وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ الَّذِينَ اتَّعَدُوا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ» [البقرة ٦٥: ٢].

(٧) تتمتها «فَرَضَى» [الضحى ٩٣: ٥].

(٨) «لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» [القيامة ٧٥: ١].

الاسم، فكما لا يحذف الفعل والاسم ويبقيان بعد حذفهما كذلك اللام بعد حذف الاسم، والثانية: أنه إذا قدر المبتدأ في نحو: «لسوف يقوم زيد» يصير التقدير لزيد «سوف يقوم زيد»، ولا يخفى ما فيه من الضعف، والثالثة: أنه يلزم إضمار لا يحتاج إليه الكلام، اهـ.

وفي الوجهين الأخيرين نظر؛ لأن تكرار الظاهر إنما يقبح إذا صرح بهما، ولأن النحويين قدروا مبتدأ بعد الواو في نحو: «قمت وأصك عينه» وبعد الفاء في نحو: «ومن عاد فينقم الله منه» [المائدة: ٩٥] وبعد اللام في نحو: «لا أقيم يوم القيمة»^(١) وكل ذلك تقدير لأجل الصناعة دون المعنى، فكذلك هنا.

وأما الأول فقد قال جماعة في «إن هذان لسخران» [طه: ٦٣]: إن التقدير لهما ساحران فحذف المبتدأ وبقيت اللام، ولأنه يجوز على الصحيح نحو: «لقائم زيد».

وإنما يضعف قول الزمخشري أن فيه تكلفين لغير ضرورة، وهما تقدير محذوف وخلع اللام عن معنى الحال؛ لئلا يجتمع دليلا الحال والاستقبال، وقد صرح بذلك في تفسير: «لسوف أخرج حيا»^(٢) ونظره بخلع اللام عن التعريف وإخلاصها للتعويض في «يا الله» وقوله: إن لام القسم مع المضارع لا تفارق النون ممنوع، بل تارة تجب اللام وتمتص النون، وذلك مع التنفيس كالأية، ومع تقديم المفعول بين اللام والفعل نحو: «ولكن مئة أو قلتنم لإلى الله تحشرون» [آل عمران: ١٥٨] ومع كون الفعل للحال نحو: «لأقيم»^(٣) وإنما قدر البصريون هنا مبتدأ لأنهم لا يجيزون لمن قصد الحال أن يقسم إلا على الجملة الاسمية، وتارة يمتنعان، وذلك مع الفعل المنفي نحو: «قال الله تقتوا»^(٤) وتارة يجبان، وذلك فيما بقي نحو: «وقال الله لأعيدن أصنكم» [الأنبياء: ٥٧].

مسألة: للام الابتداء الصدرية، ولهذا علق العامل في: «علمت لزيد منطلق» ومنعت من النصب على الاشتغال في نحو: «زيد لأنا أكرمه» ومن أن يتقدم عليها الخبر في نحو: «لزيد قائم» والمبتدأ في نحو: «لقائم زيد» فأما قوله:

٤١٣ - أم الحليس عجوز شهيرة^(٥)

ف قيل: اللام زائدة، وقيل: للابتداء والتقدير لهي عجوز، وليس لها الصدرية في باب «إن»

(١) تقدم ذكرها.

(٢) «ويقول الإنسان أودا ما ميت لسوف أخرج حيا» [مريم: ٦٦].

(٣) «قالوا تالله تقتوا تذكرك يوسف حتى تكوت حرا أو تكون ربك أهلكين» [يوسف: ١٢: ٨٥].

(٤) بعده «ترضى من اللحم بعظم الرقبة» والرجز لرؤية أو لعنترة بن عروس أو ليزيد بن ضبة وهو في ابن عقيل ١٤١/١ وفي الخزانة ٣٢٨/٤. أم الحليس: كنية امرأة. شهر به: عجوز. سيتكرر برقم ٤١٩.

لأنها فيه مؤخرة من تقديم، ولهذا تسمى «اللام المزخلة»، و«المزخلة» أيضاً، وذلك لأن أصل «إِنَّ زَيْدًا لِقَائِمٌ»: «لِإِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ» فكروا افتتاح الكلام بتوكيدين فأخروا اللام دون «إِنَّ» لثلاث يتقدم معمول الحرف عليه، وإنما لم ندع أن الأصل «إِنَّ لَزَيْدًا قَائِمٌ» لثلاث يحول ماله الصدر بين العامل والمعمول، ولأنهم قد نطقوا باللام مقدمة على إِنَّ في نحو: قوله:

٤١٤ - لِهِنَّكَ مِنْ بَرَقِ عَلِيِّ كَرِيمٍ^(١)

ولاعتبارهم حكم صدرتها فيما قبل «إِنَّ» دون ما بعدها؛ دليل الأول أنها تمنع من تسلط فعل القلب على أن ومعموليها، ولذلك كسرت في نحو: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾^(٢) بل قد أثرت هذا المنع مع حذفها في قول الهذلي:

٤١٥ - فغَبِرْتُ بَعْدَهُمْ بَعِيثٍ نَاصِبٍ وَإِخَالٍ إِنِّي لَأَحِقُّ مُسْتَتَبِعٍ^(٣)

الأصل: إني للاحق، فحذفت «اللام» بعدما علقت «إِخَالٍ»، وبقي الكسر بعد حذفها كما كان مع وجودها، فهو مما نسخ لفظه وبقي حكمه. ودليل الثاني أن عمل «إِنَّ» يتخطاها؛ تقول: «إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا» و«إِنَّ زَيْدًا لِقَائِمٌ» وكذلك يتخطاها عمل العامل بعدها نحو: «إِنَّ زَيْدًا طَعَامُكَ لَأَكْلٌ» وهم بدر الدين بن مالك، فمنع من ذلك، والوارد منه في التنزيل كثير نحو: ﴿إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾ [العاديات: ١١].

تفصيله: «إِنَّ زَيْدًا لِقَامٍ» أو ليقومَنَّ «اللام» جواب قسم مقدر، لا لام الابتداء، فإذا دخلت عليها «علمت» مثلاً فتحت همزتها، فإن قلت: «لقد قام زيد» فقالوا: هي لام الابتداء، وحينئذ يجب كسر الهمزة، وعندي أن الأمرين محتملان.

فصل

وإن خففت «إِنَّ» نحو: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾^(٤)، ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤] ف«اللام» عند سيبويه والأكثرين لام الابتداء أفادت - مع إفادتها توكيد النسبة وتخليص المضارع للحال - الفرق بين «إِنَّ» المخففة من الثقيلة و«إِنْ» النافية؛ ولهذا صارت لازمة بعد أن كانت

(١) صدره «ألا يا سنا برق على قلل الحمى» وهو لرجل من نمير. والقلل: القمم.

(٢) ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون: ٦٣: ١].

(٣) البيت مع الشاهدين ١٣٧ و ٦٩٥ من قصيدة لأبي ذؤيب في رثاء أولاده الخمسة الذين ماتوا بالطاعون «ديوان الهذليين ٢/١» غبرت: بقيت. ناصب: متعب.

(٤) ﴿وَمَا جَعَلْنَا آلِيكَ آتِيًا كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقْبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ...﴾ [البقرة: ١٤٣: ٢].

جائزة، اللهم إلا أن يدل دليل على قصد الإثبات كقراءة أبي رجاء^(١) ﴿وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لِمَا مَتَّاعِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الزخرف: ٣٥] بكسر «اللام» أي للذي، وكقوله:

٤١٦ - إِنْ كُنْتُ قَاضِي نَحْبِي يَوْمَ بَيْنَكُمْ لَوْلَمْ تَمُتُوا بَوَعْدٍ غَيْرِ تَوْدِيْعٍ^(٢)
ويجب تركها مع نفي الخبر كقوله:

٤١٧ - إِنْ الْحَقُّ لَا يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ وَإِنْ هَوَلَمْ يَعْدِمْ خِلَافَ مَعَانِدٍ^(٣)

وزعم أبو علي وأبو الفتح وجماعة أنها لام غير لام الابتداء، اجتلبت للفرق، قال أبو الفتح: قال لي أبو علي: ظننت أن فلاناً نحوياً محسن حتى سمعته يقول: إن «اللام» التي تصحب «إن» الخفيفة هي لام الابتداء فقلت له: «أكثر نحوياً بغداد على هذا» اهـ. وحجة أبي علي دخولها على الماضي المتصرف نحو: «إِنْ زَيْدٌ لِقَامٌ» وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه في نحو: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾^(٤) وكلاهما لا يجوز مع المشددة.

وزعم الكوفيون أن «اللام» في ذلك كله بمعنى إلا، و«أن إن» قبلها نافية، واستدلوا على مجيء «اللام» للاستثناء بقوله:

٤١٨ - أَمْسَى أَبَانُ ذَلِيلًا بَعْدَ عَزَّتِهِ وَمَا أَبَانُ لِمِنْ أَعْلَاجِ سُودَانٍ^(٥)

وعلى قولهم يقال: «قد علمنا إن كنت لمؤمناً» بكسر الهمزة؛ لأن النافية مكسورة دائماً، وكذا على قول سيبويه لأن لام الابتداء تعلق العامل عن العمل، وأما على قول أبي علي وأبي الفتح ففتح.

٢ - القسم الثاني^(٦): اللام الزائدة، وهي الداخلة في خبر المبتدأ في نحو: قوله:

٤١٩ - أُمُّ الْجَلِيسِ لِعَجُوزٍ شَهْرِيَّةٍ^(٧)

وقيل: الأصل لهي عجوز، وفي خبر «أُنْ» المفتوحة كقراءة سعيد بن جبير ﴿أَلَا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾^(٨) بفتح الهمزة، وفي خبر «لكن» في قوله:

(١) عمران بن تيم «أو ملحان أو عبد الله» أبو رجاء العطاردي، مات نحو ١٠٧هـ، تابعي كبير، أسلم أيام النبي ولم يره، كان يختم القرآن كل عشر ليال.

(٢) لم نقف على قائله. ويروى: غير مكذوب. و«إن» فيه مخففة.

(٣) لم نقف على قائله و«إن» فيه مخففة في الشطرين.

(٤) أول الآية: ﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ...﴾ [الأعراف: ١٠٢: ٧].

(٥) لم نقف على قائله. أبان: اسم رجل. سيكرر برقم ٤٢١.

(٦) من أقسام اللام غير العاملة. (٧) تقدم الرجز برقم ٤١٣.

(٨) ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَشْرَبُونَ فِي الْآسَافِ وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ يَبْغِضُ بَعْضًا أَتُصْبِرُونَ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا﴾ [الفرقان: ٢٥: ٢٠].

٤٢٠ - ولكنني من حُبِّها العميد^(١)

وليس دخول اللام مقيساً بعد «أَنَّ» المفتوحة خلافاً للمبرد، ولا بعد «لكن» خلافاً للكوفيين، ولا اللام بعدهما لام الابتداء خلافاً له ولهم، وقيل: اللامان للابتداء على أن الأصل «ولكن إنني» فحذفت همزة «إِنَّ» للتخفيف، و«نون لكن» لذلك لثقل اجتماع الأمثال، وعلى أن «ما» في قوله:

٤٢١ - وما أبأن لمن أعلاج سُودان^(٢)

استفهام، وتم الكلام عند «أبأن» ثم ابتدأ لمن أعلاج، أي بتقدير لهو من أعلاج، وقيل: هي لامٌ زِيدَتْ في خبر ما النافية، وهذا المعنى عكس المعنى على القولين السابقين. ومما زِيدَتْ فيه أيضاً خبرُ زال من قوله:

٤٢٢ - وما زلتُ من ليلَى لَدُنْ أَنْ عرفتْها لكالهائمِ المُقْصِى بِكُلِّ مَرادٍ^(٣)

وفي المفعول الثاني^(٤) لأرى في قول بعضهم: «أراك لشاتي» ونحو: ذلك. قيل: وفي مفعول يدعو من قوله تعالى: ﴿يَدْعُوا لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾^(٥) وهذا مردود؛ لأن زيادة هذه اللام في غاية الشذوذ فلا يليق تخريج التنزيل عليه، ومجموع ما قيل في اللام في هذه الآية قولان:

أ - أحدهما: هذا، وهو أنها زائدة، وقد بينا فسادَه.

ب - والثاني: أنها لام الابتداء، وهو الصحيح، ثم اختلف هؤلاء؛ فقليل: إنها مقدمة من تأخير، والأصل يدعو مَنْ لضرُّه أقرب من نفعه، ف«مَنْ»: مفعول، وضره أقرب: مبتدأ وخبر، والجملة صلة ل«مَنْ»، وهذا بعيد؛ لأن لام الابتداء لم يُعهد فيها التقدم عن موضعها، وقيل: إنها في موضعها، وإن «مَنْ» مبتدأ، و ﴿لَيْسَ الْمَوْلَى﴾^(٥) خبره؛ لأن التقدير لبئس المولى هو، وهو الصحيح، ثم اختلف هؤلاء في مطلوب يدعو على أربعة أقوال:

أحدها: أنها لا مطلوب لها، وأن الوقف عليها، وأنها إنما جاءت تأكيداً ليدعو في قوله:

(١) صدره «يلوموني في حب ليلَى عواذلي» والبيت مجهول القائل وهو في ابن عقيل ١٤١/١. سيتكرر برقم ٥٤٣.

(٢) تقدم برقم ٤١٨.

(٣) قائله كثير. من: تعليلية. المراد: مكان الارتداد. ويروى: «إلى اليوم كالمقضى بكل سبيل» ولا شاهد فيه حينئذ، وهو مع الشاهدين ٣٩٣ و٦٦٦ من قطعة واحدة. ديوانه ٢٥١/٢ و٢٣٥/١.

(٤) أي ومما زِيدَتْ فيه اللام: المفعول الثاني لأرى...

(٥) تتمتها ﴿لَيْسَ الْمَوْلَى وَلَيْسَ الْعَشِيرُ﴾ [الحج: ٢٢: ١٣].

﴿يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَمَا لَا يَنْفَعُهُمْ﴾^(١) وفي هذا القول دعوى خلاف الأصل مرتين؛ إذ الأصل عدم التوكيد، والأصل ألا يفصل المؤكد من توكيده ولا سيما في التوكيد اللفظي.

والثاني: أن مطلوبه مُقَدَّم عليه، وهو ﴿ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ﴾^(٢) على أن ذلك موصول، وما بعده صلة وعائد، والتقدير يدعو الذي هو الضلال البعيد، وهذا الإعراب لا يستقيم عند البصريين؛ لأن «ذا» لا تكون عندهم موصولة إلا إذا وقعت بعد «ما» أو «مَنْ» الاستفهاميتين.

والثالث: أن مطلوبه محذوف، والأصل يدعوه، والجملة حال، والمعنى ذلك هو الضلال البعيد مدعواً.

والرابع: أن مطلوبه الجملة بعده، ثم اختلف هؤلاء على قولين:

أحدهما: أن يدعو بمعنى يقول، والقول يقع على الجمل.

والثاني: أن يدعو ملموح فيه معنى فعل من أفعال القلوب، ثم اختلف هؤلاء على قولين: أحدهما: أن معناه يظن؛ لأن أصل يدعو معناه يُسَمِّي، فكأنه قال: يُسَمِّي من ضره أقرب من نفعه إلهاً، ولا يصدر ذلك عن يقين اعتقاد، فكأنه قيل: يظن، وعلى هذا القول فالمفعول الثاني محذوف كما قدرنا. والثاني: أن معناه يزعم؛ لأن الزعم قولٌ مع اعتقاد.

ومن أمثلة اللام الزائدة قولك: «لئن قام زيد أقم، أو فانا أقوم» أو «أنت ظالم لئن فعلت» فكل ذلك خاص بالشعر، وسيأتي توجيهه والاستشهاد عليه.

٣ - الثالث^(٢): لام الجواب، وهي ثلاثة أقسام: لام جواب لو نحو: ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٣)، ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَ اللَّهِ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] و«لام» جواب لولا نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢٥١] و«لام» جواب القسم نحو: ﴿نَالِلًا لَقَدْ عَازَلَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾^(٤)، ﴿وَنَالِلًا لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ﴾^(٥) وزعم أبو الفتح أن اللام بعد «لو» و«لولا» و«لوما» لام جواب قسم مقدر، وفيه تعسف، نعم الأولى في ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنَ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾^(٦) أن تكون اللام لام جواب قسم مقدر، بدليل كون الجملة اسمية، وأما القول: بأنها «لام جواب لو» وأن الاسم استعيرت مكان الفعلية كما في قوله:

(١) تمتها ﴿ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ﴾ [الحج ٢٢: ١٢].

(٢) من أقسام اللام غير العاملة.

(٣) تمتها ﴿مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الفتح ٤٨: ٢٥].

(٤) تمتها ﴿إِنْ كُنَّا لَخَطِيطِينَ﴾ [يوسف ١٢: ٩١].

(٥) تقدم ذكرها.

(٦) تمتها ﴿لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة ٢: ١٠٣].

٤٢٣ - وَقَدْ جَعَلْتُ قَلُوصَ بَنِي شُهَيْلٍ مِنْ الْأَكْوَارِ مَرْتَعَهَا قَرِيبٌ^(١) ففيه تعسف، وهذا الموضع مما يدل على ضعف قول أبي الفتح؛ إذ لو كانت اللام بعد لو أبداً في جواب قسم مقدر لكثير مجيء الجواب بعد «لو» جملة اسمية نحو: «لو جاءني لأنا أكرمه» كما يكثر ذلك في باب القسم.

٤ - الرابع: اللام الداخلة على أداة شرط للإيدان بأن الجواب بعدها مبني على قسم قبلها، لا على الشرط، ومن ثم تسمى اللام المؤذنة، وتسمى الموطئة أيضاً؛ لأنها وطأت الجواب للقسم، أي مهّدته له، نحو: ﴿لَئِنْ أَخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قَوْلُوا لَا يَصْرُوهُمْ وَلَئِنْ تَصْرُوهُمْ لَيُؤَلِّبَنَّ الْآذُنَ﴾^(٢) وأكثر ما تدخل على إن، وقد تدخل على غيرها كقوله:

٤٢٤ - لَمَتْنِي صَلَاحٌ لِيَقْضِيَنَّ لَكَ صَالِحٌ وَلَتُجْزِيَنَّ إِذَا جُزِيَتْ جَمِيلًا^(٣) وعلى هذا فالأحسن في قوله تعالى: ﴿لَمَّا آتَيْنَاكُمْ مِنْ صَبَإٍ وَحِكْمَةٍ﴾^(٤) ألا تكون موطئة وما شرطية، بل للابتداء وما موصولة؛ لأنه حمل على الأكثر.

وأغرب ما دخلت عليه إذ، وذلك لشبهها بـ«إن»، أنشد أبو الفتح:

٤٢٥ - غَضِبْتُ عَلَيَّ لِأَنْ شَرِبْتُ بِجَزَةٍ فَلَاذُ غَضِبْتُ لِأَشْرِبَنَّ بِخُرُوفٍ^(٥) وهو نظير دخول الفاء في: ﴿فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾^(٦) شبهت «إذ» بـ«إن» فدخلت الفاء بعدها كما تدخل في جواب الشرط، وقد تحذف مع كون القسم مقدراً قبل الشرط نحو: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾^(٧). وقول بعضهم: ليس هنا قسم مقدر وإن الجملة الاسمية جواب الشرط على إضمار الفاء كقوله:

(١) ينسب البيت لرجل من بني بحتر بن عتود وقد اختلفوا في كون «جعلت» بمعنى طفقت - كما هو رأي ابن هشام -، أو بمعنى صيرت. فعلى الرأي الأول تكون جملة «مرتعا قريب» الاسمية خبر «جعلت»، وعلى الرأي الثاني يكون فاعل «جعلت» ضميراً عائداً إلى المرأة في بيت سابق، وتكون «قلوص» بالنصب مفعولاً أول، وجملة «مرتعا قريب» مفعولاً ثانياً. والبيت في الخزنة ٩٢/٤ و٣٣٦/٢.

(٢) تتمتها ﴿ثُمَّ لَا يَصْرُوهُمْ﴾ [الحشر ١٢: ٥٩].

(٣) لم نقف على قائله.

(٤) ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَّا آتَيْنَاكُمْ مِنْ صَبَإٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَوِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِمْ وَلَتُنْصِرُنَّهُمْ...﴾ [آل عمران ٨١: ٣].

(٥) نسب هذا البيت لذي الرمة، وليس في ديوانه، ونسب لأعرابي اشترى خمراً بجزء صوف فغضبت امرأته. ورواه الجاحظ في البيان ٣/٣٤٤ والقالي ١/١٤٨: «فلئن» ولا شاهد فيه حيثئذ.

(٦) أول الآية: ﴿لَوْلَا جَاءَهُ عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ...﴾ [النور ١٣: ٢٤].

(٧) ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسَدُ اللَّهِ عَلَيْهِ دَائِمٌ لَوْسُقٌ وَإِنَّ الشَّاطِطِينَ لَيُؤْمِنُونَ إِلَى أُولَئِهِمْ لِيُجَدِّلُوهُمْ...﴾ [الأنعام ١٢١: ٦].

- ٤٢٦ - مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا (١)
- مردود؛ لأن ذلك خاص بالشعر، وكقوله تعالى: ﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُوا لَيَمَسَّنَّ﴾ (٢)
- فهذا لا يكون إلا جواباً للقسم، وليست موطئة في قوله:
- ٤٢٧ - لَئِنْ كَانَتِ الدُّنْيَا عَلَيَّ كَمَا أَرَى تَبَارِيحَ مِنْ لَيْلَى فَلِلْمَوْتِ أَرْوَحُ (٣)
- وقوله:
- ٤٢٨ - لَئِنْ كَانَ مَا حُدِّثْتُهُ الْيَوْمَ صَادِقًا أَصُمُّ فِي نَهَارِ الْقِيظِ لِلشَّمْسِ بِأَدْيَا (٤)
- وقوله:
- ٤٢٩ - أَلِمْتُ بِزَيْنَبَ إِنَّ الْبَيْنَ قَدْ أَفْدَا قُلَّ الشَّوَاءَ لَئِنْ كَانَ الرَّحِيلُ غَدَا (٥)
- بل هي في ذلك كله زائدة كما تقدمت الإشارة إليه؛ أما الأوّلان فلأن الشرط قد أجيب بالجملة المقرونة بالفاء في البيت الأول، وبالفعل المجزوم في البيت الثاني، فلو كانت اللام للتوطئة لم يجب إلا القسم، هذا هو الصحيح، وخالف في ذلك الفراء؛ فرغم أن الشرط قد يجاب مع تقدم القسم عليه، أما الثالث فلأن الجواب قد حذف مدلولاً عليه بما قبل «إن»، فلو كان ثم قسم مقدر لزم الإجحاف بحذف جوابين.
- ٥ - الخامس: لام «أل» كالرجل والحارث، وقد مضى شرحها.
- ٦ - السادس: اللام اللاحقة لأسماء الإشارة للدلالة على البعد أو على توكيده، على خلاف في ذلك، وأصلها السكون كما في «تلك» وإنما كسرت في «ذلك» لالتقاء الساكنين.
- ٧ - السابع: لام التعجب غير الجارة نحو: «لظرف زيد، ولكرم عمرو» بمعنى ما أظرفه وما أكرمه، ذكره ابن خالويه (٦) في كتابه المسمى بالجمال، وعندي أنها إما «لام» الابتداء دخلت على الماضي لشبهه لجموده بالاسم، وإما «لام» جواب قسم مقدر.
-
- (١) تقدم البيت برقم ٨٥ و ١٤٥ و ٢٣٨ و ٢٩٦ وسيكرر برقم ٧٨٤ و ٧٨٧ و ٩٠٨ و ١٠٧٦ و ١١٠٦.
- (٢) «لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَلَاثُ ثَلَاثٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَاحِدٌ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُوا لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ» [المائدة ٥: ٧٣].
- (٣) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ص ٨٦ وروي في الكامل ٦٩٢ «تباريح من ذكراك للموت أروح» ولا شاهد فيه حيثيذ.
- (٤) قيل البيت لبعض بني عقيل وهو في الخزائن ٥٣٨/٤. وقد أعطي الجواب «أصم» للشرط على رغم تأخره عن القسم.
- (٥) البيت لعمر بن أبي ربيعة وهو في ديوانه ص ٣٨٣. أنذ: أزف.
- (٦) الحسين بن أحمد (- ٣٧٠هـ) أخذ عن ابن دريد وأبي بكر بن الأنباري له: إعراب ثلاثين سورة، وليس في كلام العرب، والجمال في النحو وغيرها. وكان على صلة بسيف الدولة.

لا: على ثلاثة أوجه:

١ - أحدها: أن تكون نافية؛ وهذه على خمسة أوجه:

أحدها: أن تكون عاملة عمل «إِنَّ»، وذلك إن أريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص، وتسمى حينئذ تبرئة، وإنما يظهر نصب اسمها إذا كان خافضاً نحو: «لا صاحب جُودٍ ممقوت» وقول أبي الطيب:

٤٣٠ - فلا ثوبٌ مجدٍ غير ثوبِ ابنِ أحمدٍ على أحدٍ إلا بلُومٍ مُرَقَّعٍ^(١)
أو رافعاً نحو: «لا حسناً فعله مذموم» أو ناصباً نحو: «لا طالعاً جبلاً حاضراً» ومنه «لا خيراً من زيد عندنا» وقول أبي الطيب:

٤٣١ - قفا قليلاً بها عليّ فلا أقلّ من نظرة أزودها^(٢)
ويجوز رفع «أقل» على أن تكون عاملة عمل ليس.

وتخالف «لا» هذه «إِنَّ» من سبعة أوجه:

أحدها: أنها لا تعمل إلا في النكرات.

الثاني: أن اسمها إذا لم يكن عاملاً فإنه يُبنى، قيل: لتضمنه معنى من الاستغراقية، وقيل:

لتركيبه مع «لا» تركيب خمسة عشر، وبناءؤه على ما ينصب به لو كان معرباً؛ فيبنى على الفتح في نحو: «لا رجلٌ، ولا رجال» ومنه: «لا تُثريبَ عليكم اليوم»^(٣)، «قَالُوا لَا ضَيْرَ»^(٤)، «يَتَأَهَّلُ يَثْرِبَ لَا مَقَامَ لَكُمْ»^(٥)، وعلى الباء في نحو: «لا رجلين» و «لا قائمين» وعن المبرد أن هذا معرب لبعده بالثنية والجمع عن مشابهة الحرف، ولو صحَّ هذا للزم الإعراب في «يا زيدان، ويا زيدون» ولا قائل به، وعلى الكسرة في نحو: «لا مُسلماتٍ» وكان القياس وجوبها، ولكنه جاء بالفتح، وهو الأرجح؛ لأنها الحركة التي يستحقها المركب، وفيه ردّ على السيرافي والزجاج إذ زعما أن اسم لا غير العامل معرب، وأن ترك تنوينه للتخفيف.

ومثل «لا رجل» عند الفراء «لا جرم» نحو: «لا جرمَ أنَّهُمُ النَّارُ»^(٦) والمعنى عنده لا بدّ من كذا، أو لا محالة في كذا، فحذفت «من» أو «في»، وقال قطرب: «لا» ردّ لما قبلها، أي

(١) ديوان المتنبي ٤١٢/١. وقد تركه السيوطي في شرحه على عادته في إسقاط شواهد المولدين.

(٢) ديوان المتنبي ١٩٦/١. ويقال فيه ما قيل في البيت السابق. سيتكرر برقم ٧٤٥.

(٣) «قَالَ لَا تُثْرِبَ عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ» [يوسف ٩٢: ١٢].

(٤) تتمتها «يَا إِلَى رَبِّكَ مُتَّبِعُونَ» [الشعراء ٥٠: ٢٦].

(٥) «وَلَا قَاتِلَ مَلَائِكَةٍ مِنْهُمْ يَتَّهَلَّ يَثْرِبَ لَا مَقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا...» [الأحزاب ١٣: ٣٣].

(٦) «وَيَعْمَلُونَ لَكُمْ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ الْقُسْطَ لَا جَرَمَ أَنََّّهُمُ النَّارُ وَأَنَّهُمْ مُقَرَّنُونَ» [النحل ٦٢: ١٦].

ليس الأمر كما وصفوا، ثم ابتدئ ما بعده، وجزم: فعل، لا اسم، ومعناه وجب، وما بعده فاعل، وقال قوم: «لا» زائدة، وجزم وما بعدها فعل وفاعل كما قال قطرب، ورده الفراء بأن «لا» لا تزداد في أول الكلام، وسيأتي البحث في ذلك.

والثالث: أن ارتفاع خبرها عند أفراد اسمها نحو: «لا رجل قائم» بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، لا بها. وهذا القول لسيبويه، وخالفه الأخفش والأشعثون ولا خلاف بين البصريين في أن ارتفاعه بها إذا كان اسمها عاملاً.

الرابع: أن خبرها لا يتقدم على اسمها ولو كان ظرفاً أو مجروراً.

الخامس: أنه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضي الخبر وبعده؛ فيجوز رفع النعت والمعطوف عليه نحو: «لا رجل ظريف فيها، ولا رجل وامرأة فيها».

السادس: أنه يجوز إلغاؤها إذا تكررت، نحو: «لا حول ولا قوة إلا بالله» ولك فتح الاسمين، ورفعهما، والمغايرة بينهما، بخلاف نحو: قوله:

٤٣٢ - إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُرْتَحَلًا وَإِنَّ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلًا^(١)
فلا محيد عن النصب.

والسابع: أنه يكثر حذف خبرها إذا علم، نحو: «قَالُوا لَا ضَيْرَ»^(٢)، «فَلَا قُوَّةَ»^(٣) وتميم لا تذكره حيثنذ.

الثاني^(٤): أن تكون عاملة عمل ليس، كقوله:

٤٣٣ - مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاخَ^(٥)
وإنما لم يقدروها مهملة والرفع بالابتداء لأنها حيثنذ واجبة التكرار، وفيه نظر، لجواز تركه في الشعر.

و «لا» هذه تخالف «ليس» من ثلاث جهات:

إحداها: أن عملها قليل، حتى ادّعي أنه ليس بموجود.

(١) تقدم برقم ١٢٨ وسيكرر برقم ١٠٢٨ و ١٠٦٦.

(٢) تقدم ذكرها.

(٣) «وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ وَأُخِذُوا مِنْ مَكَانٍ قَرِيبٍ» [سبا ٣٤: ٥].

(٤) من أوجه «لا» النافية. تقدمت.

(٥) البيت لسعد بن مالك وهو مع الشاهد رقم ٣٩٤ من قصيدة واحدة. والهاء في «نيرانها» تعود إلى الحرب.

قوله: «ابن قيس» أي هو من قيس بن ثعلبة الحصن المعروفة بشجاعتها. والبيت في سيبويه ٢٨/١ و ٣٥٤

والخزانة ٢٢٣/١ و ٩٠/٢. سيكرر برقم ١٠٦٧.

الثانية: أن ذكر خبرها قليل، حتى إن الزجاج لم يظفر به فادّعى أنها تعمل في الاسم خاصة، وأن خبرها مرفوع، ويرده قوله:

٤٣٤ - تعزّ فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر ممّا قضى الله واقيا^(١) وأما قوله:

٤٣٥ - نصرتك إذ لا صاحب غير خاذل قبوتت حصناً بالكُمة حصينا^(٢) فلا دليل فيه كما توهم بعضهم؛ لاحتمال أن يكون الخبر محذوفاً و «غير» استثناء.

الثالثة: أنها لا تعمل إلا في النكرات، خلافاً لابن جني وابن الشجري، وعلى ظاهر قولهما جاء قول النابغة^(٣):

٤٣٦ - وحلّت سواد القلب لا أنا باغيا سواها، ولا عن حُبها متراخيا وعليه بنى المتنبي قوله:

٤٣٧ - إذا الجود لم يُرزق خلاصاً من الأذى فلا الحمد مكسوباً ولا المال باقيا^(٤) **تفصيله:** إذا قيل: «لا رجل في الدار» بالفتح تعين كونها نافية للجنس، ويقال في توكيده: «بل امرأة»، وإن قيل: بالرفع تعين كونها عاملة عمل «ليس»، وامتنع أن تكون مهملة، وإلا تكررت كما سيأتي، واحتمل أن تكون لنفي الجنس وأن تكون لنفي الوحدة، ويقال في توكيده على الأول: «بل امرأة» وعلى الثاني: «بلا رجلان، أو رجال».

وغلط كثير من الناس؛ فزعموا أن العاملة عمل ليس لا تكون إلا نافية للوحدة لا غير، ويرد عليهم نحو: قوله:

٤٣٨ - تعزّ فلا شيء على الأرض باقيا البيت.....^(٥)

وإذا قيل: «لا رجل ولا امرأة في الدار» برفعهما احتمل كون «لا» الأولى عاملة في الأصل عمل «إن» ثم ألغيت لتكرارها؛ فيكون ما بعدها مرفوعاً بالابتداء، وأن تكون عاملة عمل ليس؛ فيكون ما بعدها مرفوعاً بها وعلى الوجهين فالظرف خبر عن الاسمين إن قدرت «لا» الثانية

(١) البيت مجهول القائل وهو في ابن عقيل ١٢٨/١. الوزر: الملجأ. سيتكرر برقم ٤٣٨.

(٢) لم يسم قائل البيت، وهو في ابن عقيل ١٢٨/١.

(٣) النابغة الجعدي قيس بن عبد الله أبو ليلى (- ٥٠هـ) شاعر مخضرم من المعمرين، أسلم وكانت له صحبة. شهد صفين. والبيت في ديوانه ١٧١ وابن عقيل ١٢٩/١.

(٤) ديوان المتنبي ٥١١/٢.

(٥) تقدم برقم ٤٣٤.

تكراراً للأولى وما بعدها معطوفاً، فإن قدرت الأولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس أو بالعكس فالظرف خبر عن أحدهما، وخبر الآخر محذوف كما في قولك: «زيد وعمرو قائم» ولا يكون خبراً عنهما؛ لئلا يلزم محذوران: كون الخبر الواحد مرفوعاً ومنصوباً، وتوارد عاملين على معمول واحد.

وإذا قيل: «ما فيها من زيت ولا مصابيح» بالفتح، احتمال كون الفتحة بناء مثلها في «لا رجال» وكونها علامة للخفض بالعطف و «لا» مهملة، فإن قلته بالرفع احتمال كون لا عاملة عمل ليس، وكونها مهملة والرفع بالعطف على المحل.

فأما قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ﴾^(١) فظاهر الأمر جواز كون أصغر وأكبر معطوفين على لفظ ميثقال ذرة أو على محله، وجواز كون «لا» مع الفتح تبرئة، ومع الرفع مهملة أو عاملة عمل «ليس»، ويقوي العطف أنه لم يقرأ في سورة سبأ في قوله سبحانه: ﴿عَلَيْهِ الْعَيْبُ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ﴾^(٢) الآية إلا بالرفع لما لم يوجد الخفض في لفظ ميثقال، ولكن يشكك عليه أنه يفيد ثبوت العزوب عند ثبوت الكتاب، كما أنك إذا قلت: «ما مررت برجل إلا في الدار» كان إخباراً بثبوت مرورك برجل في الدار، وإذا امتنع هذا تعيين أن الوقف على ﴿فِي السَّمَاءِ﴾ وأن ما بعدها مستأنف، وإذا ثبت ذلك في سورة يونس قلنا به في سورة سبأ وأن الوقف على ﴿الْأَرْضِ﴾ وأنه إنما لم يجيء فيه الفتح اتباعاً للنقل، وجوز بعضهم العطف فيهما على ألا يكون معنى «يعزب»: يخفى، بل يخرج إلى الوجود.

الوجه الثالث^(٣): أن تكون عاطفة، ولها ثلاثة شروط:

أحدها: أن يتقدمها إثبات كجاء زيد لا عمرو، أو أمر ك«اضرب زيدا لا عمراً»، قال سيويه: أو نداء نحو: «يا بن أخي لا ابن عمي»، وزعم ابن سعدان^(٤) أن هذا ليس من كلامهم.

الثاني: ألا تقترن بعاطف؛ فإذا قيل: «جاءني زيد لا بل عمرو» فالعاطف بل، و «لا» رد لما قبلها، وليست عاطفة، وإذا قلت: «ما جاءني زيد ولا عمرو» فالعاطف الواو، و «لا» تأكيد للنفي، وفي هذا المثال مانع آخر من العطف بلا، وهو تقدم النفي، وقد اجتمعا أيضاً في ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾^(٥).

(١) تتمتها ﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [يونس ١٠: ٦١].

(٢) ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَلَى الْعَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [سبأ ٣: ٣٤].

(٣) من أوجه «لا» النافية.

(٤) أبو جعفر محمد بن سعدان (٢٣١هـ) نحوي كوفي عالم بالقراءات.

(٥) ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾

[الفاتحة ٦: ١ و ٧].

والثالث: أن يتعاند متعاطفاها؛ فلا يجوز «جاءني رجل لا زيد» لأنه يصدق على زيد اسم الرجل، بخلاف «جاءني رجل لا امرأة».

ولا يمتنع العطفُ بها على معمول الفعل الماضي خلافاً للزجاجي؛ أجاز «يقوم زيد لا عمرو» ومنع «قام زيد لا عمرو» وما منعه مسموعٌ فمنعهُ مدفوعٌ، قال امرؤ القيس:

٤٣٩ - كأن دثاراً حَلَّقْتُ بلبونه عُقابٌ تُنوفى لا عُقابُ القواعل^(١)

دثار: اسمُ راعٍ، وحلَّقت: ذهبت، اللَّبُون: نوق ذوات لبن، وتنوفى: جبل عالٍ، والقواعل: جبالٌ صغار. وقوله: إن العامل مُقدَّر بعد العاطف، ولا يقال: «لا قام عمرو» إلا على الدعاء مردودٌ بأنه لو توقفت صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع «ليس زيد قائماً ولا قاعداً».

الوجه الرابع^(٢): أن تكون جواباً مناقضاً لـ «نعم»، وهذه تُحذف الجمل بعدها كثيراً، يقال: «أجاءك زيد؟» فتقول: «لا» والأصل: لا لم يجيء.

والخامس^(٣): أن تكون على غير ذلك؛ فإن كان ما بعدها جملة اسمية صدرها معرفة أو نكرة ولم تعمل فيها، أو فعلاً ماضياً لفظاً وتقديراً، وجب تكرارها.

مثال المعرفة ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾^(٤)، وإنما لم تكرر في «لا نولك أن تفعل» لأنه بمعنى لا ينبغي لك، فحملوه على ما هو بمعناه، كما فتحوا في «يذر» حملاً على «يدع»^(٥) لأنهما بمعنى، ولولا أن الأصل في يذر الكسر لما حذفت الواو كما لم تحذف في يؤجل.

ومثال النكرة التي لم تعمل فيها لا ﴿لَا فِيهَا عَوَّلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُزْفَرُونَ﴾ [الصافات: ٤٧] فالتكرار هنا واجب بخلافه في ﴿لَا لَعْنٌ فِيهَا وَلَا تَأْنِيَةٌ﴾^(٥).

ومثال الفعل الماضي ﴿فَلَا مَكَّةَ وَلَا مَكِّي﴾ [القيامة: ٣١]، وفي الحديث «فإن المُنْبِت لا أرضاً

(١) البيت في ديوانه ص ١٧٤ وفي الخزانة ٤/ ٤٧١. والمعنى: لقد أغير على دثار واستلبت منه الإبل كأن عقاباً انقضت عليها فخطفتها. وانظر تعليقنا على الشاهد رقم ٢٦٥ فالقصيدة واحدة.

(٢) من أوجه «لا» النافية.

(٣) تتمتها ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس: ٣٦: ٤٠].

(٤) لأن الأصل في «يدع» كسر الدال مثل يزن ويعد، بدليل حذف الواو فيها. ولكن مجاورة الدال فيها للعين - وهي حرف حلق - حملهم على فتحها.

(٥) أول الآية: ﴿يَلْبَسُونَ فِيهَا كَاسًا...﴾ [الطور: ٥٢: ٢٣].

قطعَ ولا ظهراً أبقي^(١) وقول الهذلي^(٢): «كيف أغرُمُ مَنْ لا شربَ ولا أكلَ، ولا نطقَ ولا استهْلَ» وإنما ترك التكرار في «لا شَلَّتْ يداكَ» و «لا فُضَّ اللهُ فَاكٌ».

وقوله:

٤٤٠ - ولا زال مُنْهالاً بجِرعائكِ القطرِ^(٣)

وقوله:

٤٤١ - لا بَارَكَ اللهُ في الغواني هل يُصْبِحَنَّ إِلَّا لَهُنَّ مُطْلَبُ؟^(٤)

لأن المراد الدعاء، فالفعل مستقبل في المعنى، ومثله في عدم وجوب التكرار بعدم قصد الماضي إلا أنه ليس دعاء قولك: «والله لا فعلتُ كذا» وقول الشاعر:

٤٤٢ - حسبُ المحبِّينَ في الدنيا عذابُهُمْ تالَّه لا عذَّبْتَهُمْ بعدها سقرُ^(٥)

وشد ترك التكرار في قوله:

٤٤٣ - لا هُمَّ إِنَّ الحارثَ بنَ جبلة زنا على أبيه ثُمَّ قَتَلَهُ^(٦)

وكانَ في جاراتِه لا عهدَ لهُ وأيُّ أمرٍ سيِّئٍ لا فعله

زنا: بتخفيف النون، كذا رواه يعقوب، وأصله زناً بالهمز بمعنى ضيق، وروي بتشديدها.

والأصل^(٧) زنى بامرأة أبيه، فحذف المضاف وأناب «على» عن «الباء»، وقال أبو خراش الهذلي وهو يطوف بالبيت:

٤٤٤ - إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لا أَلَمًا^(٨)

وأما قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَا أَقْنَحُكَ الْعُقْبَةَ﴾^(٩) فإن لا فيه مكررة في المعنى، لأن المعنى

(١) رواه البزار. انظر الجامع الصغير وكشف الخفاء ٢٥٧/١.

(٢) هو حمل بن النابغة الهذلي، قال ذلك عندما أمر الرسول ﷺ بأداء الدية عن الجنين. صحيح مسلم: كتاب القسامة، والبخاري: كتاب الطب: باب الكهانة. ومعنى استهْلَ: بكى.

(٣) صدره «ألا يا أسلمي يا دارمي على البلى» وهو لذي الرمة. الديوان ٢٠٦ وابن عقيل ١١٧/١. الجرعاء: الأرض الرملية.

(٤) هو لعبيد الله بن قيس الرقيات الديوان ٣ وسيبويه ٥٩/٢.

(٥) لم تقف على قائله، وهو من الأبيات التي أهملها السيوطي.

(٦) رجز لابن العيف العبيدي أو لعبيد المسيح بن عسلة. لاهم: أصلها اللهم. والحارث هو ابن أبي شمر الغساني والشاهد في الخزانة ٢٢٩/٤.

(٧) وقيل: أصل الكلام: زناً على أبيه أي ضيق عليه، وعلى هذا المعنى لا يكون في الكلام حذف مضاف ولا إنابة «على» عن «الباء» ولا يكون المقصود هنا هو فاحشة الزنى.

(٨) أبو خراش هو خويلد بن مرة شاعر مخضرم وفارس عذاء أسلم ومات كبيراً (١٥٠هـ) ولعله تمثل به، إذ الرجز لأمية بن أبي الصلت كما في شرح الزوزني ١٩٠ واللسان «المم» وانظر الأغاني ١٣١/٤.

(٩) ﴿فَلَا أَقْنَحُكَ الْعُقْبَةَ﴾ (١١) وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعُقْبَةُ (١٢) فَكُ رَقِيبٌ (١٣) أَوْ إِطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبٍ (١٤) يَتِيمًا ذَا =

فلا فك رقية ولا أطعم مسكيناً، لأن ذلك تفسير للعقبة، قاله الزمخشري. وقال الزجاج: إنما جاز لأن ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾^(١) معطوف عليه ودخل في النفي، فكأنه قيل: «فلا اقتحم ولا آمن» انتهى. ولو صح لجاز «لا أكل زيد وشرب» وقال بعضهم: لا دعائية، دعاء عليه ألا يفعل خيراً، وقال آخر: تحضيض، والأصل فالأ اقتحم، ثم حذفت الهمزة وهو ضعيف.

وكذلك يجب تكرارها إذا دخلت على مفرد خبر أو صفة أو حال نحو: «زيد لا شاعر ولا كاتب» و «جاء زيد لا ضاحكاً ولا باكياً» ونحو: ﴿إِنَّمَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا يَكْرُ﴾^(٢)، ﴿وَطَلَّ يَتِيمٌ﴾^(٣)، ﴿لَا بَارِدٌ وَلَا كَرِيمٌ﴾ [الواقعة: ٤٣، ٤٤]، ﴿وَفَلَكْهَمُ كَثِيرٌ﴾^(٤)، ﴿لَا مَقْطُوعَةٌ وَلَا مَمْنُوعَةٌ﴾ [الواقعة: ٣٢ و ٣٣]، ﴿مِنْ شَجَرٍ مُّبْرَكٍ زَيْتُونٌ لَا شَرْقِيَّةَ وَلَا غَرْبِيَّةَ﴾^(٥).

وإن كان ما دخلت عليه فعلاً مضارعاً لم يجب تكرارها نحو: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ﴾^(٦)، ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾^(٧) وإذا لم يجب أن تكرر في «لا نولك أن تفعل» لكون الاسم المعرفة في تأويل المضارع ف«ألا» يجب في المضارع أحق.

ويتخلص المضارع بها للاستقبال عند الأكثرين، وخالفهم ابن مالك؛ لصحة قولك: «جاء زيد لا يتكلم» بالاتفاق، مع الاتفاق على أن الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال.

تفنييه: من أقسام «لا» النافية المعترضة بين الخافض والمخفوض، نحو: «جئت بلا زاد» و «غضبت من لا شيء» وعن الكوفيين أنها اسم، وأن الجار دخل عليها نفسها، وأن ما بعدها خفض بالإضافة وغيرهم يراها حرفاً، ويسمونها زائدة كما يسمون «كان» في نحو: «زيد كان فاضل» زائدة وإن كانت مفيدة لمعنى وهو المضي والانقطاع؛ فعلم أنهم قد يريدون بالزائد المعترض بين شيئين متطالبين وإن لم يصح أصل المعنى بإسقاطه كما في مسألة «لا» في نحو: «غضبت من لا شيء»، وكذلك إذا كان يفوت بفواته معنى كما في مسألة «كان»، وكذلك «لا» المقترنة بالعاطف في نحو: «ما جاءني زيد ولا عمرو» ويسمونها زائدة، وليست بزائدة البتة، ألا

= مَقْرَبَةٌ ﴿١٥﴾ أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبٍ ﴿١٦﴾ ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالرَّحْمَةِ ﴿١٧﴾ - البلد ١١: ٩٠ - [١٧].

- (١) ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ ﴿١٢﴾ فَكَّ رَقَبَةً ﴿١٣﴾ أَوْ إِبْطَلَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١٥﴾ أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبٍ ﴿١٦﴾ ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالرَّحْمَةِ ﴿١٧﴾ - البلد ١١: ٩٠ - [١٧].
- (٢) ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا يَكْرُ عَوَاءٌ يَبْكُ ذَلِكَ قَاقَمَلُوا مَا تَوْمَرُونَ﴾ [البقرة: ٦٨].
- (٣) ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِثْلِهَا فِيهَا مِصْبَاحٌ الْيَصْبَاحُ فِي رُجُومِ الرَّجَاجَةِ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرٍ مُّبْرَكٍ زَيْتُونٌ لَا شَرْقِيَّةَ وَلَا غَرْبِيَّةَ يَكَادُ زَيْتُهَا يَضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَضَرِبَ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ يَكُلِّ شَيْءً عَلِيمٌ﴾ [النور: ٣٥: ٢٤].
- (٤) تَمَتَّتْهَا ﴿مِنْ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾ [النساء: ٤٨].
- (٥) تَمَتَّتْهَا ﴿إِنَّ هُوَ إِلَّا وَكَرَى لِلْمَلَأِكِينَ﴾ [الأنعام: ٦: ٩٠].

تري أنه إذا قيل: «ما جاءني زيد وعمرو» احتمال أن المراد نفي مجيء كل منهما على كل حال، وأن يراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء؛ فإذا جيء بـ«لا» صار الكلام نصاً في المعنى الأول، نعم هي في قوله سبحانه: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾ [فاطر: ٢٢] لمجرد التوكيد، وكذا إذا قيل: «لا يستوي زيد ولا عمرو».

تفنيه: اعتراض «لا» بين الجار والمجرور في نحو: «غضبت من لا شيء» وبين الناصب والمنصوب في نحو: ﴿لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ﴾^(١)، وبين الجازم والمجزوم في نحو: ﴿إِلَّا تَعْمَلُوهُ﴾^(٢) وتقدم معمول ما بعدها عليها في نحو: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ أَمَانَتِكَ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِمْتِنَانُهَا﴾^(٣) الآية، دليل على أنها ليس لها الصدر، بخلاف ما، اللهم إلا أن تقع في جواب القسم، فإن الحروف التي يتلقى بها القسم كلها لها الصدر، ولهذا قال سيبويه في قوله: ٤٤٥ - أَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ^(٤)

إن التقدير: على حب العراق؛ فحذف الخافض ونصب ما بعده بوصول الفعل إليه، ولم يجعله من باب «زيداً ضربته» لأن التقدير: لا أطعمه، وهذه الجملة جواب لأليت فإن معناه حلفت، وقيل: لها الصدر مطلقاً، وقيل: لا مطلقاً، والصواب الأول.

٢ - الثاني: من أوجه «لا» أن تكون موضوعة لطلب التوكيد، وتختص بالدخول على المضارع، وتقتضي جزمه واستقباله، سواء كان المطلوب منه مخاطباً نحو: ﴿لَا تَنْجِدُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أُولِيَاءَ﴾^(٥)، أو غائباً نحو: ﴿لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ﴾^(٦)، أو متكلماً نحو: «لا أريتك هاهنا» وقوله:

٤٤٦ - لا أعرفن ربرباً حوراً مدامعها^(٧)

(١) «وَمِنْ حَيْثُ حَرَجَتْ قَوْلِي وَبِهِكَ سَطَرَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ وَحَيْثُ مَا كُنْتُ قَوْلُوا وَبُوءُكُمْ سَطَرُهُ لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَحْشَوْهُمْ وَاحْشَوْنِي وَلَا تَمْنِيْ عَلَيْكُمْ وَلَكُمْ تَهْدُوتُ» [البقرة ١٥٠: ٢].

(٢) «وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِعَهْدِهِمْ أُولَئِكَ بَعْضٌ إِلَّا تَعْمَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةً فِي الْأَرْضِ فَسَادٌ كَثِيرٌ» [الأنفال ٧٣: ٨].

(٣) «هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ أَمَانَتِكَ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ أَمَانَتِكَ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِمْتِنَانُهَا لَوْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا قُلِ انظُرُوا إِنَّا مُنظِرُونَ» [الأنعام ١٥٨: ٦].

(٤) تقدم برقم ١٤٨ وسيكرر برقم ١٠٠٨ و ١٠٢٢.

(٥) الآية «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ لِّقَوْلِ الْبَغْيِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ قَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ...» [المنحنة ١: ٦٠].

(٦) تسمية الآية «مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاتُوا وَيُعْزِزْكُمْ اللَّهُ نَفْسُكُمْ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ» [آل عمران ٢٨: ٣].

(٧) تمامه «كان أبكارها تعاج دوار» والبيت للناطقة الذبياني «زياد بن معاوية» وهو في ديوانه ص ٧٤ وسيبويه =

وهذا النوع مما أقيم فيه المسبب مقام السبب، والأصل لا تكن هاهنا فأراك، ومثله في الأمر: ﴿وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلَظَةً﴾^(١) أي وأغلظوا عليهم ليجدوا ذلك، وإنما عدل إلى الأمر بالوجدان تنبيهاً على أنه المقصود لذاته، وأما الإغلاظ فلم يقصد لذاته، بل ليجدوه، وعكسه ﴿لَا يَفْنِيَنَّكُمْ الشَّيْطَانُ﴾^(٢) أي لا تفتنوا بفتنة الشيطان.

واختلف في «لا» من قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥] على قولين:

أحدهما: أنها ناهية، فتكون من هذا، والأصل لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم، ثم عدل عن النهي عن التعرض إلى النهي عن الإصابة لأن الإصابة مسببة عن التعرض، وأسند هذا المسبب إلى فاعله، وعلى هذا فالإصابة خاصة بالمتعرضين وتوكيد الفعل بالنون واضح لاقتراحه بحرف الطلب مثل: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا﴾^(٣) ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع؛ فوجب إضمار القول، أي واتقوا فتنة مقولاً فيها ذلك، كما قيل في قوله:

٤٤٧ - حتى إذا جنّ الظلام واختلط جاؤوا بمذقي هل رأيت الذئب قط^(٤)
الثاني: أنها نافية، واختلف القائلون بذلك على قولين:

أحدهما: أن الجملة صفة لفتنة، ولا حاجة إلى إضمار قول؛ لأن الجملة خبرية، وعلى هذا فيكون دخول النون شاذاً، مثله في قوله:

٤٤٨ - فلا الجارة الدنيا بها تلحينها^(٥)

بل هو في الآية أسهل؛ لعدم الفصل، وهو فيهما سماعي، والذي جوزه تشبيه لا النافية

= ١٥٠/٢ الربرب: القطيع من بقر الوحش واستعاره هنا للنساء. دوار: اسم موضع. والمعنى: يا بني ذبيان لا تغيروا على أهل الشام وإلا فإنهم ينتقمون منكم حتى ترى نساؤكم الحوز الأكار مسبيات. وانظر السوطي ٢١٣.

(١) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قِيلُوا لِلَّذِينَ يُلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا...﴾ [التوبة: ٩: ١٢٣].

(٢) ﴿يَنْبَغِي مَا دَمَ لَا يَفْنِيَنَّكُمْ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ يَرْجِي عَنْهَا لِبَاسَهَا لِرِيْهِمَا سَوْءَ عِمَامٍ...﴾ [الأعراف: ٢٧: ٧].

(٣) تمتها ﴿عَمَّا يَمْلِكُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخَّرُهُمْ يَوْمَ تَشْهَدُ فِيهِ الْأَبْصَارُ﴾ [إبراهيم: ١٤: ٤٢].

(٤) الرجز لمجهول وينسب للعجاج وهو في ابن عقيل ٥٧/٢ وفي الخزانة ٢٧٥/١ و٤٨٢/٢. المذق: اللبن الممزوج بالماء ويكون لونه أغبر كالذئب. والتقدير: جاؤوا بمذق مقول فيه: هل رأيت... سيتكرر برقم ٩٩٤.

(٥) تمامه «ولا الضيف عنها إن أناخ محول» وهو للنمر بن تولب في صفة الإبل. ومعناه: أن جارته لا تشتم إبله لاتفادها باللبانها، وأن ضيفه لا يتحول إلى غيره، والشاهد فيه توكيد المضارع بالنون بعد لا النافية تشبيهاً لها بالناهية. الهاء في «بها» تعود إلى أرض الممدوح، والبيت مع الشاهد ١٠٨٣ من قطعة واحدة.

بلا الناهية، وعلى هذا الوجه تكون الإصابة عامة للظالم وغيره، لا خاصة بالظالمين كما ذكره الزمخشري، لأنها قد وصفت بأنها لا تصيب الظالمين خاصة، فكيف تكون مع هذا خاصة بهم؟ والثاني: أن الفعل جواب الأمر، وعلى هذا فيكون التوكيد أيضاً خارجاً عن القياس شاذاً، ومن ذكر هذا الوجه الزمخشري، وهو فاسد؛ لأن المعنى حيثئذ فإنكم إن تتقوها لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة، وقوله: إن التقدير إن أصابتمكم لا تصيب الظالم خاصة مردود، لأن الشرط إنما يقدر من جنس الأمر، لا من جنس الجواب، ألا ترى أنك تقدر في «إتني أكرمك» إن أتني أكرمك، نعم يصح الجواب في قوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا مَسْكِنَكُمْ﴾^(١) الآية؛ إذ يصح: إن تدخلوا لا يحطمنكم، ويصح أيضاً النهي على حد «لا أريتك هاهنا» وأما الوصف فيأتي مكانه هنا أن تكون الجملة حالاً، أي ادخلوها غير محطومين، والتوكيد بالنون على هذا الوجه وعلى الوجه الأول سماعي، وعلى النهي قياسي.

ولا فرق في اقتضاء «لا» الطلبية للجزم بين كونها مفيدة للنهي سواء كان للتحريم كما تقدم، أو للتنزيه نحو: ﴿وَلَا تَسْأُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧] وكونها للدعاء كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾^(٢) وقول الشاعر:

٤٤٩ - يقولون لا تبعد وهم يدفئونني وأين مكان البعد إلا مكانياً؟^(٣)
وقول الآخر:

٤٥٠ - فلا تشل يد فتك بعمرٍ فإنك لن تذل ولن تضاماً^(٤)
ويحتمل النهي والدعاء قول الفرزدق:

٤٥١ - إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد لها أبداً ما دام فيها الجراضم^(٥)
أي العظيم البطن، وكونها للالتماس كقولك لنظيرك غير مستعمل عليه: «لا تفعل كذا» وكذا الحكم إذا خرجت عن الطلب إلى غيره كالتهديد في قولك لولدك أو عبدك: «لا تطعني». وليس أصل «لا» التي يجزم الفعل بعدها لام الأمر فزيدت عليها ألف خلافاً لبعضهم، و«لا» هي النافية، والجزم بـ«لام» أمر مقدرة خلافاً للسهيلى.

(١) ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَتَوْا عَلَىٰ وَادٍ اللَّيْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَأْتِيهَا النَّملُ ادْخُلُوا مَسْكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمٌ وَجُرُودٌ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [النمل ٢٧: ١٨].

(٢) تتمتها ﴿إِنْ كَيْبًا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة ٢: ٢٨٦].

(٣) هو لمالك بن الرب من قصيدته التي رثى بها نفسه حين شعر بدنو أجله. وتبعد: تهلك.

(٤) هو لرجل من بكر بن وائل.

(٥) قيل إنه للفرزدق، وليس في ديوانه. وقيل: هو للوليد بن عقبة يعرض بمعاوية. والجراضم: الكثير الأكل.

٣ - والثالث: لا الزائدة الداخلة في الكلام لمجرد تقويته وتوكيده، نحو: ﴿مَا مَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا أَلَّا تَتَّبِعَ﴾^(١)، ﴿مَا مَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾^(٢) ويوضحه الآية الأخرى ﴿مَا مَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ﴾^(٣) ومنه ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ أَهْلَ الْكِتَابِ﴾^(٤) أي ليعلموا، وقوله:

٤٥٢ - وتلحينني في اللهو أن لا أحبه للهو داعٍ دائبٌ غير غافل^(٥)
وقوله:

٤٥٣ - أبي جوده «لا» البخل واستعجلت به «نعم» من فتى لا يمنع الجود قاتله^(٦)
وذلك في رواية من نصب البخل؛ فأما من خفض فـ «لا» حينئذ اسم مضاف؛ لأنه أريد به اللفظ. وشرح هذا المعنى أن كلمة «لا» تكون للبخل، وتكون للكرم، وذلك أنها إذا وقعت بعد قول القائل: «أعطني أو هل تُعطيني» كانت للبخل، فإن وقعت بعد قوله: أتمنني عطاءك أو أتحرمني نوالك كانت للكرم، وقيل: هي غير زائدة أيضاً في رواية النصب، وذلك على أن تجعل اسماً مفعولاً، والبخل بدلاً منها، قاله الزجاج، وقال آخر: «لا» مفعول به، والبخل مفعول لأجله، أي كراهية البخل مثل: ﴿يَبِينُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ [النساء: ١٧٦] أي كراهية أن تضلوا، وقال أبو علي^(٧) في الحجة: قال أبو الحسن: فسرت العرب أبي جوده البخل، وجعلوا «لا» حشواً، اهـ.

وكما اختلفت في «لا» في هذا البيت أنافية أم زائدة كذلك اختلف فيها في مواضع من التنزيل:

أحدها: قوله تعالى: ﴿لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾^(٨) فقيل: هي نافية، واختلف هؤلاء في منفيها على قولين:

- (١) ﴿قَالَ يَهُودُ مَا مَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا أَلَّا تَتَّبِعَ أَفَصَبْتَ أَمْ﴾ [طه: ٢٠ و ٩٣].
- (٢) ﴿قَالَ مَا مَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾ [الأعراف: ١٢].
- (٣) ﴿قَالَ يَإِيسَى مَا مَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيدِي أَسْتَكْبِرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾ [ص: ٣٨ و ٧٥].
- (٤) تنميتها ﴿أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [الحديد: ٥٧ و ٢٩].

(٥) البيت للأحوص «عبد الله بن محمد».

- (٦) البيت مجهول القائل وتفسيره في السيوطي ٢١٧ واللسان مادة «نعم» ومادة «لا» في باب الألف اللينة والخصائص ٣٥/٢. نعم: فاعل استعجلت. قاتله: إما حال من الجود على تفسير القتل بالإفقار. وإما مفعول أول ليمنع، والجود مفعول ثانٍ مقدم. وإما مفعول يمنع بمعنى يحرم، والجود - بالضم - فاعله.
- (٧) هو الفارسي و«الحجة» كتاب له في القراءات طبع الجزء الأول منه في القاهرة بتحقيق النجدي والنجار والشليبي.

(٨) تقدم ذكرها.

أحدها: أنه شيء تقدم، وهو ما حكي عنهم كثيراً من إنكار البعث، ف قيل لهم: ليس الأمر كذلك، ثم استأنف القسم، قالوا: وإنما صح ذلك لأن القرآن كله كالسورة الواحدة، ولهذا يذكر الشيء في سورة وجوابه في سورة أخرى، نحو: ﴿وَقَالُوا يَتَّبِعُهَا الَّذِي تَزِلُّ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر: ٦] وجوابه ﴿مَا أَنْتَ بِعَمَةٍ رَّبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ [القلم: ٢].

والثاني: أن منفيها أقسم، وذلك على أن يكون إخباراً لا إنشاء، واختاره الزمخشري، قال: والمعنى في ذلك أنه لا يقسم بالشيء إلا إعظماً له؛ بدليل: ﴿فَلَا أَقْسِدُ بِمَوْقِعِ الْجُورِ﴾ (٧٥) وَإِنَّهُ لَقَسْرٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ [الواقعة: ٧٥ و٧٦] فكأنه قيل: إن إعظامه بالإقسام به كلا إعظام، أي إنه يستحق إعظاماً فوق ذلك. وقيل: هي زائدة. واختلف هؤلاء في فائدتها على قولين:

أحدهما: أنها زيدت توطئة وتمهيداً لنفي الجواب، والتقدير لا، أقسم بيوم القيامة لا يتركون سدى، ومثله: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ (١) وقوله: ٤٥٤ - فلا وأبيك ابنه العامري لا يدعي القوم أنني أفتر (٢) ورد بقوله تعالى: ﴿لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ (٣) الآيات؛ فإن جوابه مثبت وهو: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ﴾ (٣) ومثله: ﴿فَلَا أَقْسِدُ بِمَوْقِعِ الْجُورِ﴾ (٤) الآية.

والثاني: أنها زيدت لمجرد التوكيد وتقوية الكلام، كما في: ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ (٥) ورد بأنها لا تزداد لذلك صدراً، بل حشواً، كما أن زيادة «ما» و «كان» كذلك نحو: ﴿فِيمَا رَحِمُوا مِنْ اللَّهِ﴾ (٦)، ﴿إِنَّمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]، ونحو: «زيد كان فاضلاً» وذلك لأن زيادة الشيء تفيد أطراحه، وكونه أول الكلام يفيد الاعتناء به، قالوا: ولهذا تقول بزيادتها في نحو: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ (٧)، ﴿فَلَا أَقْسِدُ بِمَوْقِعِ الْجُورِ﴾ (٤) لوقوعها بين الفاء ومعطوفها، بخلاف هذه، وأجاب أبو علي بما تقدم من أن القرآن كالسورة الواحدة.

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿قُلْ تَكَلَّوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ

(١) تمتها ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

(٢) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ٩٤ وفي الخزانة ٤٨٩/٤ وينسب أيضاً لربيعة بن جشم وهو مع الشاهدين رقم ٣٥٥ و ٩٢٤ من قصيدة واحدة.

(٣) ﴿لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ (١) وَأَنْتَ حَلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ (٢) وَاللَّهُ وَمَا وَلَدَ (٣) لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ [البلد ٩٠: ١ - ٤].

(٤) تقدمت.

(٥) تقدم ذكرها.

(٦) تمتها ﴿لَيْتَ لَهُمْ...﴾ [آل عمران ٣: ١٥٩].

(٧) تمتها ﴿إِنَّا لَقَدِيرُونَ * عَلَى أَنْ نُبَدِّلَ خَيْرًا مِنْهُمْ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ﴾ [المعارج ٧٠: ٤٠ و ٤١].

شَيْئًا^(١) فقل: إن «لا» نافية، وقيل: ناهية، وقيل: زائدة، والجميع محتمل.

وحاصل القول في الآية أن «ما» خبرية بمعنى الذي منصوبة بـ«أَتْلُ»، و «حَرَّمَ رَبُّكُمْ» صلة، و «عَلَيْكُمْ» متعلقة بـ«حَرَّمَ»، هذا هو الظاهر، وأجاز الزجاج كون «ما» استفهامية منصوبة بـ«حَرَّمَ»، والجملة محكية بـ«أَتْلُ»؛ لأنه بمعنى أقول، ويجوز أن يعلق «عَلَيْكُمْ» بـ«أَتْلُ»، ومن رجح إعمال أول المتنازعين - وهم الكوفيون - رجَّحه على تعلقه بـ«حَرَّمَ». وفي «أن» و «ما» بعدها أوجه:

أحدها: أن يكونا في موضع نصب بدلاً من «ما»، وذلك على أنها موصولة لا استفهامية؛ إذ لم يقترن البدل بهمزة الاستفهام.

الثاني: أن يكونا في موضع رفع خبراً لـ «هو» محذوفاً، أجازهما بعض المعربين. وعليهما ف «لا» زائدة، قاله ابن الشجري، والصواب أنها نافية على الأول، وزائدة على الثاني.

والثالث: أن يكون الأصل أبين لكم ذلك لثلاث تشركوا، وذلك لأنهم إذا حرم عليهم رؤساؤهم ما أحله الله سبحانه وتعالى فأتاعوهم أشركوا؛ لأنهم جعلوا غير الله بمنزلة.

والرابع: أن الأصل أوصيكم بالآ تشركوا، بدليل أن «وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا»^(١) معناه وأوصيكم بالوالدين، وأن في آخر الآية «ذَلِكَ وَمَنْكُمْ بِهِ»^(٢) وعلى هذين الوجهين فحذفت الجملة وحرف الجر.

والخامس: أن التقدير أتل عليكم ألا تشركوا، فحذف مدلولاً عليه بما تقدم، وأجاز هذه الأوجه الثلاثة الزجاج.

والسادس: أن الكلام تم عند «حَرَّمَ رَبُّكُمْ» ثم ابتدئ: عليكم ألا تشركوا، وأن تحسنوا بالوالدين إحساناً، وألا تقتلوا، ولا تقربوا؛ ف «عَلَيْكُمْ» على هذا: اسم فعل بمعنى الزموا، و «أن» في الأوجه الستة مصدرية، و «لا» في الأوجه الأربعة الأخيرة نافية.

والسابع: أن «أن» مفسرة بمعنى أي، ولا: ناهية، والفعل مجزوم لا منصوب، وكأنه قيل: أقول لكم لا تشركوا به شيئاً وأحسنوا بالوالدين إحساناً، وهذان الوجهان الأخيران أجازهما ابن الشجري.

الموضع الثالث: قوله سبحانه وتعالى: «وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ»^(٣) فيمن

(١) تَمَتُّهَا «أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا» وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِمَّنْ امْتَلَقْتُمْ نَفْسًا وَرَبُّكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطُنَ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكَ وَمَنْكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَقُولُونَ [الأنعام ١٥١: ٦].

(٢) «وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَاءَتْهُمْ مَاءٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ...» [الأنعام ١٠٩: ٦].

فتح الهمزة؛ فقال قوم منهم الخليل والفارسي: «لا» زائدة، وإلا لكان عذراً للكفار، وردّه الزجاج بأنها نافية في قراءة الكسر، فيجب ذلك في قراءة الفتح، وقيل: نافية، واختلف القائلون بذلك؛ فقال النحاس: حذف المعطوف، أي أو أنهم يؤمنون، وقال الخليل في قول له آخر: «أَنْ» بمعنى «لعل»^(١) مثل «إِثَّ السُّوقُ أَنْكَ تَشْتَرِي لَنَا شَيْئاً» ورجحه الزجاج وقال: إنهم أجمعوا عليه، وردّه الفارسي فقال: التوقع الذي في «لعل» ينافيه الحكم بعدم إيمانهم، يعني في قراءة الكسر، وهذا نظير ما رجّح به الزجاج كون «لا» غير زائدة، وقد انتصروا لقول الخليل بأن قالوا: يؤيده أن «يُشْعِرُكُمْ» و «يُدْرِيكُمْ» بمعنى، وكثيراً ما تأتي «لعل» بعد فعل الدّراية نحو: «وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّوْا يَزُورُ» [عبس: ٣] وأن في مصحف أبي: (وما أدراكم لعلها)^(٢) وقال قوم: «أَنْ» مؤكدة، والكلام فيمن حكم بكفرهم ويُس من إيمانهم، والآية عذر للمؤمنين، أي إنكم معذورون لأنكم لا تعلمون ما سبق لهم به القضاء من أنهم لا يؤمنون حينئذ، ونظيره: «إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٦٦﴾ وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ ﴿يونس: ٩٦ و ٩٧﴾ وقيل: التقدير لأنهم، واللام متعلقة بمحذوف، أي لأنهم لا يؤمنون امتنعنا من الإتيان بها، ونظيره «وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ» [الاسراء: ٥٩] واختاره الفارسي.

واعلم أن مفعول «يُشْعِرُكُمْ» الثاني: - على هذا القول؛ وعلى القول بأنها بمعنى لعل - محذوف، أي إيمانهم، وعلى بقية الأقوال: «أَنْ» وصلتها.

الموضع الرابع: «وَحَرَّمْ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ» [الأنبياء: ٩٥]، فقيل: «لا» زائدة، والمعنى: ممتنع على أهل قرية قدرنا إهلاكهم أنهم يرجعون عن الكفر إلى قيام الساعة، وعلى هذا ف (حرام) خبر مقدم وجوباً لأن المخبر عنه «أَنْ» وصلتها، ومثله «وَأَيُّهُمُ أَتَا حَمَلًا ذُرِّيَّتَهُمْ»^(٣)، لا مبتدأ و «أَنْ» وصلتها فاعل أغنى عن الخبر كما جوزه أبو البقاء، لأنه ليس بوصف صريح، ولأنه لم يعتمد على نفي ولا استفهام، وقيل: لا نافية، والإعراب إما على ما تقدم، والمعنى: ممتنع عليهم أنهم لا يرجعون إلى الآخرة، وإما على أن «حرام» مبتدأ حذف خبره، أي قبول أعمالهم، وابتدىء بالنكرة لتقييدها بالمعمول، وإما على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أي والعمل الصالح حرام عليهم، وعلى الوجهين ف «أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ» تعليل على إضمار اللام، والمعنى: لا يرجعون عما هم فيه، ودليل المحذوف ما تقدم من قوله تعالى:

(١) تقدم في الشرح.

(٢) «وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ...» [الأنعام: ١٠٩: ٦].

(٣) تتمتها «فِي الْفَلَكِ الْمَشْهُورِ» [يس: ٤١].

﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعِيهِ﴾ [الأنبياء: ٩٤] ويؤيدهما تمام الكلام قبل مجيء «إن» في قراءة بعضهم، بالكسر.

الموضع الخامس: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ أَنْ يُلْهِسَ أَنْ يُوَفِّيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّيْنَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٧٩﴾ وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا لِلتَّيَكَّةِ وَالنِّدْيَةِ أَرْبَابًا﴾^(١) قرئ في السبع برفع ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ ونصبه، فمن رفعه قطعه عما قبله، وفاعله ضميره تعالى أو ضمير الرسول، ويؤيد الاستئناف قراءة بعضهم ﴿ولن يأمركم﴾ و «لا» على هذه القراءة نافية لا غير، ومن نصبه فهو معطوف على ﴿يُؤْتِيهِ﴾ كما أن ﴿يَقُولُونَ﴾ كذلك، و «لا» على هذه زائدة مؤكدة لمعنى النفي السابق، وقيل: على ﴿يقول﴾ ولم يذكر الزمخشري غيره، ثم جوز في «لا» وجهين:

أحدهما: الزيادة، فالمعنى: ما كان لبشر أن ينصبه الله للدعاء إلى عبادته وترك الأنداد، ثم يأمر الناس بأن يكونوا عباداً له ويأمرهم أن تتخذوا الملائكة والنبين أرباباً.

والثاني: أن تكون غير زائدة ووجهه بأن النبي عليه الصلاة والسلام كان ينهى قريشاً عن عبادة الملائكة، وأهل الكتاب عن عبادة عذير وعيسى^(٢)، فلما قالوا له: أنتخذك رباً؟ قيل لهم: ما كان لبشر أن يستنبه الله ثم يأمر الناس بعبادته وينهاهم عن عبادة الملائكة والأنبياء، هذا ملخص كلامه، وإنما فسر لا يأمر بـ«ينهى» لأنها حالته عليه الصلاة والسلام، وإلا فانتفاء الأمر أعم من النهي والسكوت، والمراد الأول وهي الحالة التي يكون بها البشر متناقضاً، لأن نهيه عن عبادتهم لكونهم مخلوقين لا يستحقون أن يعبدوا، وهو شريكهم في كونه مخلوقاً، فكيف يأمرهم بعبادته؟ والخطاب في ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾ على القراءتين التفات.

تنبيه: قرأ جماعة: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَتَصِيْبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(٣) وخرجها أبو الفتح على حذف ألف «لا» تخفيفاً، كما قالوا: «أم واللّه» ولم يجمع بين القراءتين بأن تقدر «لا» في قراءة الجماعة زائدة؛ لأن التوكيد بالنون يأبى ذلك.

لات: اختلف فيها في أمرين:

١ - أحدهما: في حقيقتها، وفي ذلك ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنها كلمة واحدة فعل ماض، ثم اختلف هؤلاء على قولين، أحدهما: أنها في

(١) تمتها ﴿يَأْمُرُكُمْ بِالْكَفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران ٧٩: ٣ و٨٠].

(٢) قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عِزَّى ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة ٣٠: ٩] وقال:

﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [المائدة ٥: ٧٥].

(٣) ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً...﴾ [الأنفال ٢٥: ٨].

الأصل بمعنى نقص من قوله تعالى: ﴿لَا يَلْزَمُكُمْ مِنْ أَعْمَلِكُمْ شَيْئاً﴾^(١) فإنه يقال: لَات يَلِيتُ، كما يقال: أَلَتْ يَأَلَتْ، وقد قرئ بهما، ثم استعملت للنفي كما أن قلَّ كذلك، قاله أبو ذر الخشني^(٢). والثاني: أن أصلها ليس بكسر الياء، فقلبت الياء «ألفاً» لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأبدلت السين «تاء».

والمذهب الثاني: أنها كلمتان: لا النافية، والتاء لتأنيث اللفظة كما في ثُمْتُ ورُبْتُ، وإنما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين، قاله الجمهور.

والثالث: أنها كلمة وبعض كلمة، وذلك أنها «لا» النافية والتاء زائدة في أول الحين، قاله أبو عبيدة وابن الطراوة.

واستدل أبو عبيدة بأنه وجدها في «الإمام» - وهو مصحف عثمان^(٣) رضي الله عنه - مختلطة بحين في الخط، ولا دليل فيه، فكُم في خط المصحف من أشياء خارجة عن القياس. ويشهد للجمهور أنه يوقف عليها بالتاء والهاء، وأنها رسمت منفصلة عن الحين، وأن التاء قد تكسر على أصل حركة التقاء الساكنين، وهو معنى قول الزمخشري «وقرئ بالكسر على البناء كجبر» اهـ. ولو كان فعلاً ماضياً لم يكن للكسر وجه.

٢ - الأمر الثاني: في عملها، وفي ذلك أيضاً ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنها لا تعمل شيئاً؛ فإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره، أو منصوب فمفعول لفعل محذوف، وهذا قول للأخفش؛ والتقدير عنده في الآية^(٤) لا أرى حين مناص، وعلى قراءة الرفع ولا حين مناص كائن لهم.

الثاني: أنها تعمل عمل «إن»؛ فتنبص الاسم وترفع الخبر، وهذا قول آخر للأخفش.

والثالث: أنها تعمل عمل ليس، وهو قول الجمهور.

وعلى كل قول فلا يذكر بعدها إلا أحد المعمولين، والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع.

(١) ﴿وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلْزَمُكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئاً...﴾ [الحجرات ٤٩: ١٤].

(٢) مصعب بن محمد (٦١٤هـ) عالم أندلسي برع في الفقه والحديث والنحو والأدب وأيام العرب، أقرأ «الكتاب» وآلم بأغراضه وغوامضه.

(٣) هو عثمان بن عفان القرشي (٣٥هـ) ثالث الراشدين وأحد المبشرين، تزوج اثنتين من بنات الرسول ﷺ فلقب بذي النورين، وهو الذي أمر بكتابة نسخ من القرآن توزع على الأمصار، ويحرق ما كان لدى الناس قبله.

(٤) ﴿كَذَٰلِكَ أَهْلَكَكُمْ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص ٣٨: ٣].

واختلف في معمولها؛ فنص الفراء على أنها لا تعمل إلا في لفظة الحين، وهو ظاهر قول سيبويه، وذهب الفارسي وجماعة إلى أنها تعمل في الحين وفيما رادفه، قال الزمخشري: زيدت التاء على «لا»، وخصت بنفي الأحيان.

تنبية: قرئ: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(١) بخفض الحين؛ فزعم الفراء أن «لات» تستعمل حرفاً جاراً لأسماء الزمان خاصة كما أن مذ ومنذ كذلك، وأنشد:

٤٥٥ - طلبوا صلحنا ولات أوان (٢)

وأجيب عن البيت بجوابين: أحدهما: أنه على إضمار «من» الاستغرافية، ونظيره في بقاء عمل الجار مع حذفه وزيادته قوله:

٤٥٦ - ألا رجل جزاء الله خيراً (٣)

فيمن رواه بجر رجل، والثاني: أن الأصل «ولات أوان صلح» ثم بنى المضاف لقطعه على الإضافة، وكان بناؤه على الكسر لشبهه بنزال وزناً، أو لأنه قدر بناؤه على السكون ثم كسر على أصل التقاء الساكنين كـ«أمس»، وجبر، وثوّن للضرورة، وقال الزمخشري: للتعويض كـ«يومئذ»، ولو كان كما زعم لأعرب لأن العوض ينزل منزلة المعوض منه، وعن القراءة^(٤) بالجواب الأول وهو واضح، وبالثاني: وتوجيهه أن الأصل «حين مناصهم» ثم نزل قطع المضاف إليه من مناص منزلة قطعه من حين لاتحاد المضاف والمضاف إليه، قاله الزمخشري، وجعل التنوين عوضاً عن المضاف إليه، ثم بنى الحين لإضافته إلى غير متمكن، اهـ. والأولى أن يقال: إن التنزيل المذكور اقتضى بناء الحين ابتداءً، وإن المناص معرب وإن كان قد قطع عن الإضافة بالحقيقة لكنه ليس بزمان؛ فهو ككل وبعض.

لو: على خمسة أوجه:

١ - أحدها: لو المستعملة في نحو: «لو جاءني لأكرمت» وهذه تفيد ثلاثة أمور:

أحدها: الشرطية، أعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها.

والثاني: تقييد الشرطية بالزمن الماضي، وبهذا الوجه وما يذكر بعده فارقت إن، فإن تلك

لعقد السببية والمسببية في المستقبل، ولهذا قالوا: الشرط بـ«إن» سابق على الشرط بـ«لو»، وذلك

(١) انظر الآية السابقة.

(٢) تمامه «فأجبنا أن لات حين بقاء» وهو لأبي زيد الطائي «حرملة بن المنذر» وتجدّه في الخزائن ١٥١/٢.

سيكرر برقم ١١٥٤.

(٣) تقدم ذكره برقم ١١١ وسيكرر برقم ١٠٢١.

(٤) أي وأجيب عن القراءة.

إذ المعنى لكنني لست من مازن، بل من قوم ليسوا في شيء من الشر وإن هان وإن كانوا ذوي عدد؛ فهذه المواضع ونحوها بمنزلة قوله تعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ١٠٢] ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ [الأنفال: ١٧]، ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧].

والثاني: أنها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعاً، وهذا هو القول الجاري على السنة المعربين، ونص عليه جماعة من النحويين، وهو باطل بمواضع كثيرة؛ منها قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا زُلْنَا إِلَى النَّارِ لَمَّا كُنَّا فِيهَا لَخَطَيْنَا عَنْهَا وَأَكَلْنَا مِنْ ثَمَرِهَا وَمَا كُنَّا مِنَ الْمَلَأَةِ الْمَكَانِ﴾ [الأنعام: ١١١]، ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٣١: ٢٧] وقول عمر^(١) رضي الله عنه: «نعم العبد ضهي^(٢)، لو لم يخف الله لم يعصيه» وبيانه أن كل شيء امتنع ثبت نقيضه، فإذا امتنع «ما قام» ثبت «قام»، وبالعكس، وعلى هذا فيلزم على هذا القول في الآية الأولى ثبوت إيمانهم مع عدم نزول الملائكة وتكليم الموتى لهم وحشر كل شيء عليهم، وفي الثانية نفاذ الكلمات مع عدم كون كل ما في الأرض من شجرة أقلاماً تكتب الكلمات وكون البحر الأعظم بمنزلة الدواة وكون السبعة الأبحر مملوءة مداً وهي تمد ذلك البحر، ويلزم في الأثر ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف، وكل ذلك عكس المراد.

والثالث: أنها تفيد امتناع الشرط خاصة، ولا دلالة لها على امتناع الجواب، ولا على ثبوته، ولكنه إن كان مساوياً للشرط في العموم كما في قولك: «لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً» لزم انتفاؤه؛ لأنه يلزم من انتفاء السبب المساوي انتفاء مسببه، وإن كان أعم كما في قولك: «لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً» فلا يلزم انتفاؤه، وإنما يلزم انتفاء القدر المساوي منه للشرط، وهذا قول المحققين.

ويتلخص على هذا أن يقال: إن «لو» تدل على ثلاثة أمور: «عقد السببية والمسببية» و «كونهما في الماضي» و «امتناع السبب».

ثم تارة يعقل بين الجزأين ارتباط مناسب وتارة لا يعقل.

فالنوع الأول على ثلاثة أقسام:

ما يوجب فيه الشرع أو العقل انحصار مسببية الثاني في سببية الأول، نحو: ﴿وَلَوْ شِئْنَا

(١) هو ابن الخطاب القرشي ثاني الراشدين وأحد المبشرين بالجنة وأول من لقب بأمير المؤمنين، صحابي شجاع حازم عادل بليغ عارف بالشعر، بويع بالخلافة سنة ١٣هـ وقتل غيلة سنة ٢٣هـ.

(٢) صهيب بن سنان (٣٨هـ) صحابي عربي أسره الروم صغيراً فغرف بالرومي. شهد بدرًا وأُخذاً وغيرهما من المواقع. وهذا القول لم يثبت عن عمر ولا عن النبي ﷺ ولكن روى أبو نعيم في الحلية ١٧٧/١ أن النبي قال في سالم مولى أبي حذيفة: «إن سالمًا شديد الحب لله، لو كان لا يخاف الله ما عصاه».

لَرَفَعْتَهُ بِهَا ﴿الأعراف: ٧: ١٧٥﴾ ونحو: «لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً» وهذا يلزم فيه من امتناع الأول امتناع الثاني قطعاً.

وما يوجب أحدهما فيه عدم الانحصار المذكور نحو: «لو نام لانتقض وضوؤه» ونحو: «لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً» وهذا لا يلزم فيه من امتناع الأول امتناع الثاني كما قدمنا.

وما يجوز فيه العقل ذلك نحو: «لو جاءني أكرمته» فإن العقل يجوز انحصار سبب الإكرام في المجيء، ويرجح أنه ذلك هو الظاهر من ترتيب الثاني على الأول، وأنه المتبادر إلى الذهن واستصحاب الأصل، وهذا النوع يدل فيه العقل على انتفاء المسبب المساوي لانتفاء السبب، لا على الانتفاء مطلقاً، ويدل الاستعمال والعرف على الانتفاء المطلق.

والنوع الثاني قسمان^(١):

أحدهما: ما يراد فيه تقرير الجواب وجد الشرط أو فقد، ولكنه مع فقده أولى، وذلك كالأثر عن عمر^(٢)؛ فإنه يدل على تقرير عدم العصيان على كل حال، وعلى أن انتفاء المعصية مع ثبوت الخوف أولى، وإنما لم تدل على انتفاء الجواب لأمرين:

أحدهما: أن دلالتها على ذلك إنما هو من باب مفهوم المخالفة، وفي هذا الأثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية، لأنه إذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف أولى، وإذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة.

الثاني: أنه لما فقدت المناسبة انتفت العلية، فلم يجعل عدم الخوف علة عدم المعصية، فعلمنا أن عدم المعصية معلل بأمر آخر، وهو الحياء والمهابة والإجلال والإعظام، وذلك مستمر مع الخوف، فيكون عدم المعصية عند عدم الخوف مستنداً إلى ذلك السبب وحده، وعند الخوف مستنداً إليه فقط أو إليه وإلى الخوف معاً، وعلى ذلك تتخرج آية لقمان^(٣)؛ لأن العقل يجزم بأن الكلمات إذا لم تنفذ مع كثرة هذه الأمور فلائ لا تنفذ مع قلتها وعدم بعضها أولى، وكذا: ﴿وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكَ﴾ [فاطر: ١٤] لأن عدم الاستجابة عند عدم السماع أولى، وكذا: ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا﴾^(٤) فإن التولي عند عدم الإسماع أولى، وكذا: ﴿لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذَا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ﴾ [الإسراء: ١١] فإن الإمساك عند عدم ذلك أولى.

(١) النوع الثاني هو ما لا يعقل فيه بين الجزأين ارتباط مناسب.

(٢) يعني قوله في صهب.

(٣) تقدم ذكرها.

(٤) ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ غَيْبًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣].

والثاني^(١): أن يكون الجواب مقررًا على كل حال من غير تعرض لأولية نحو: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا﴾^(٢) فهذا وأمثاله يعرف بثبوته بعلّة أخرى مستمرة على التقديرين، والمقصود في هذا القسم تحقيق ثبوت الثاني، وأما الامتناع في الأول فإنه وإن كان حاصلًا لكنه ليس المقصود.

وقد اتضح أن أفسد تفسير لـ «لو» قول من قال: حرف امتناع لامتناع، وأن العبارة الجيدة قول سيويه رحمه الله: حرف لما كان سيقع لوقوع غيره، وقول ابن مالك: حرف يدل على انتفاء تالي، ويلزم لثبوته ثبوت تاليه. ولكن قد يقال: إن في عبارة سيويه إشكالًا ونقصًا، فأما الإشكال فإن اللام من قوله: «لوقوع غيره» في الظاهر لام التعليل، وذلك فاسد، فإن عدم نفاذ الكلمات ليس معللاً بأن ما في الأرض من شجرة أقلام وما بعده، بل بأن صفاته سبحانه لا نهاية لها، والإمساك خشية الإنفاق ليس معللاً بملكهم خزائن رحمة الله بل بما طبعوا عليه من الشغ، وكذا التولي وعدم الاستجابة ليسا معللين بالسماع، بل بما هم عليه من العتو والضلال، وعدم معصية صهيب ليست معللة بعدم الخوف بل بالمهابة، والجواب أن تقدر اللام للتوقيت، مثلها في ﴿لَا يَجْلِبُهَا لُوثًا إِلَّا أُوْهُهُ﴾^(٣) أي إن الثاني يثبت عند ثبوت الأول. وأما النقص فالأنها لا تدل على أنها دالة على امتناع شرطها، والجواب أنه مفهوم من قوله: «ما كان سيقع» فإنه دليل على أنه لم يقع، نعم في عبارة ابن مالك نقص، فإنها لا تفيد أن اقتضاءها للامتناع: في الماضي، فإذا قيل: «لو»: حرف يقتضي في الماضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه، كان ذلك أجود العبارات.

تنبيهان:

الأول: اشتهر بين الناس السؤال عن معنى الأثر^(٤) المروي عن عمر رضي الله عنه، وقد وقع مثله في حديث رسول الله ﷺ وفي كلام الصديق رضي الله عنه وقيل من ينسب لهما؛ فالأول: قوله عليه الصلاة والسلام في بنت أبي سلمة^(٥): «إنها لو لم تكن ربيتي في حجري ما حلت لي، إنها لابنة أخي من الرضاعة» فإن حلها له عليه الصلاة والسلام منتف من جهتين: كونها ربيته في حجره، وكونها ابنة أخيه من الرضاعة، كما أن معصية صهيب منتفية من جهتي المخافة والإجلال. والثاني^(٦): قوله رضي الله عنه - لما طوّل في صلاة الصبح وقيل له: كادت

(١) من قسمي النوع الثاني المذكور في الصفحة السابقة.

(٢) ﴿... لَعَادُوا لِمَا كُفُّوا عَنْهُ﴾ [الأنعام ٦: ٢٨].

(٣) ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجِيبُهَا...﴾ [الأعراف ٧: ١٨٧].

(٤) تقدم ذكره.

(٥) هي زينب بنت عبد الله المخزومية ربيبة الرسول ﷺ وابنة أم المؤمنين أم سلمة ماتت في المدينة سنة ٧٣هـ وهذا الحديث في صحيح البخاري: كتاب النكاح.

(٦) أي ما وقع من ذلك في كلام الصديق رضي الله عنه.

الشمس تطلع -: «لو طلعت ما وجدتنا غافلين» لأن الواقع «عدم غفلتهم» و «عدم طلوعها» وكل منهما يقتضي أنها لم تجدهم غافلين؛ أما الأول: فواضح، وأما الثاني: فلأنها إذا لم تطلع لم تجدهم البتة لا غافلين ولا ذاكرين.

الثاني: لهجت الطلبة بالسؤال عن قوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾^(١) وتوجيهه أن الجملتين يتركب منهما قياس، وحينئذ فينتج: لو علم الله فيهم خيراً لتولوا، وهذا مستحيل، والجواب من ثلاثة أوجه: اثنان يرجعان إلى نفي كونه قياساً وذلك بإثبات اختلاف الوسط، أحدهما: أن التقدير لأسمعهم إسماعاً نافعاً، ولو أسمعهم إسماعاً غير نافع لتولوا، والثاني: أن تقدر ولو أسمعهم على تقدير عدم علم الله فيهم خيراً، والثالث: بتقدير كونه قياساً متحد الوسط صحيح الإنتاج، والتقدير: ولو علم الله فيهم خيراً وقتاً ما لتولوا بعد ذلك الوقت.

٢ - الثاني: من أقسام لو: أن تكون حرف شرط في المستقبل، إلا أنها لا تجزم.
كقوله:

٤٦٠ - وَلَوْ تَلَتَقِي أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا وَمِنْ دُونِ رُمُسِينَا مِنَ الْأَرْضِ سَبَسَبُ^(٢)
لظُلِّ صَدَى صَوْتِي وَإِنْ كُنْتُ رَمَّةً لَصَوْتِ صَدَى لَيْلَى يَهْشُ وَيَطْرُبُ
وقول توبة:

٤٦١ - وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الْأَخِيلِيَّةَ سَلَّمَتْ عَلَيَّ وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَائِحُ^(٣)
لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ الْبَشَاشَةِ، أَوْزَقًا إِلَيْهَا صَدَى مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ صَائِحُ
وقوله:

٤٦٢ - لَا يُلْفِكَ الرَّاجِيكَ إِلَّا مَظْهَرًا خُلِقَ الْكَرَامُ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمًا^(٤)
وقوله تعالى: ﴿وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٩]، أي وليخش الذين إن شارفوا وقاربوا أن يتركوا، وإنما أولنا الترك بمشارفة الترك لأن الخطاب للأوصياء، وإنما يتوجه إليهم قبل الترك، لأنهم بعده أموات، ومثله: ﴿لَا يُؤْمِنُكَ بِهِ حَتَّى يَرَوْا

(١) تقدم ذكرها.

(٢) البيتان لأبي صخر الهذلي «عبد الله بن سلمة» ونسبا لقيس بن الملوح وليسا له «السيوطي ٢٢٠» السبب: المفازة. سيتكرر برقم ٤٦٦.

(٣) لتوبة بن الحمير. والجندل: الحجر. والصفائح: الحجارة العريضة. وزقا: صاح. والبيتان في ابن عقيل ١٣٨/٢ سيتكرر برقم ٤٦٧.

(٤) لم يسم قائل البيت.

الْعَذَابِ الْأَلِيمِ» [الشعراء: ٢٠١] أي حتى يشارفوا رؤيته ويقاربوها؛ لأن بعده: ﴿فَيَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٢] وإذا رأوه ثم جاءهم لم يكن مجيئه لهم بغتة وهم لا يشعرون، ويحتمل أن تحمل الرؤية على حقيقتها، وذلك على أن يكونوا يرونه فلا يظنون عذاباً مثل: ﴿وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِّنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَّرْكُومٌ﴾ [الطور: ٤٤] أو يعتقدونه عذاباً ولا يظنون واقعاً بهم، وعليهما فيكون أخذه لهم بغتة بعد رؤيته، ومن ذلك: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾^(١) أي إذا قارب حضوره: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيُنَّ أَجَلَهُنَّ فَأَسْكُونَنَّ﴾^(٢) لأن بلوغ الأجل انقضاء العدة، وإنما الإمساك قبله.

وأنكر ابنُ الحاجِّ^(٣) في نقده على «المقرب» مجيء «لو» للتعليل في المستقبل، قال: ولهذا لا تقول: «لو يقوم زيد فعمرو منطلق» كما تقول ذلك مع «إن». وكذلك أنكره بدر الدين بن مالك، وزعم أن إنكار ذلك قولُ أكثر المحققين، قال: «وغاية ما في أدلة من أثبت ذلك أن ما جعل شرطاً لـ«لو» مستقبل في نفسه، أو مُقيد بمستقبل، وذلك لا ينافي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره، ولا يحوج إلى إخراج «لو» عما عُهد فيها من الماضي» اهـ.

وفي كلامه نظر في مواضع:

أحدها: نقله عن أكثر المحققين؛ فإننا لا نعرف من كلامهم إنكار ذلك، بل كثير منهم ساكت عنه، وجماعة منهم أثبتوه.

والثاني: أن قوله: «وذلك لا ينافي... إلى آخره» مقتضاه أن الشرط يمتنع لامتناع الجواب، والذي قرره هو وغيره من مثبتي الامتناع فيهما أن الجواب هو الممتنع لامتناع الشرط، ولم نر أحداً صرح بخلاف ذلك، إلا ابن الحاجب وابن الخباز.

فأما ابن الحاجب فإنه قال في أماليه: ظاهر كلامهم أن الجواب امتنع لامتناع الشرط؛ لأنهم يذكرونها مع «لولا» فيقولون: لولا: حرف امتناع لوجود، والممتنع مع «لولا» هو الثاني قطعاً؛ فكذا يكون قولهم في «لو»، وغير هذا القول أولى؛ لأن انتفاء السبب لا يدل على انتفاء مسببه؛ لجواز أن يكون ثم أسباب أخر. ويدل على هذا: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(٤)

(١) تمتها ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْأُولَادَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠].

(٢) تمتها ﴿يَعْرِفُونَ أَوْ مَرْحُومًا يَعْرِفُونَ...﴾ [البقرة: ٢٣١].

(٣) أبو العباس أحمد بن محمد الأشبيلي (٦٤٧هـ) أخذ عن الشلوبين وبرع في العربية والعروض وكتب تعليقات على كتاب سيبويه وعلى الخصائص وسر الصناعة لابن جني، وغير ذلك. والمقرب: كتاب في النحو لابن عصفور.

(٤) [الأنبياء ٢١: ٢٢] وقد تقدمت.

فإنها مسوقة لنفي التعدد في الآلهة بامتناع الفساد، لا أن امتناع الفساد لامتناع الآلهة؛ لأنه خلاف المفهوم من سياق أمثال هذه الآية، ولأنه لا يلزم من انتفاء الآلهة انتفاء الفساد؛ لجواز وقوع ذلك وإن لم يكن تعدد في الآلهة؛ لأن المراد بالفساد فساد نظام العالم عن حالته، وذلك جائز أن يفعله الإله الواحد سبحانه، اهـ.

وهذا الذي قاله خلاف المتبادر في مثل «لو جئتني أكرمك» وخلاف ما فسروا به عبارتهم إلا بدر الدين؛ فإن المعنى انقلب عليه، لتصريحه أولاً بخلافه، وإلا ابن الخباز؛ فإنه من ابن الحاجب أخذ، وعلى كلامه اعتمد، وسيأتي البحث معه.

وقوله: «المقصود نفي التعدد لانتفاء الفساد» مسلم، ولكن ذاك اعتراض على من قال: إن «لو» حرف امتناع لامتناع، وقد بينا فساد^(١).

فإن قال: إنه على تفسيري لا اعتراض عليهم.

قلنا: فما تصنع بـ «لو جئتني لأكرمك» ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ﴾^(٢) فإن المراد نفي الإكرام والإسماع لانتفاء المجيء وعلم الخير فيهم، لا العكس.

وأما ابن الخباز فإنه قال في شرح الدرة^(٣) وقد تلا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾^(٤): يقول النحويون: إن التقدير لم نشأ فلم نرفعه والصواب لم نرفعه فلم نشأ، لأن نفي اللازم يوجب نفي الملزوم، ووجود الملزوم يوجب وجود اللازم؛ فيلزم من وجود المشيئة وجود الرفع، ومن نفي الرفع نفي المشيئة. اهـ.

والجواب: أن الملزوم هنا مشيئة الرفع لا مطلق المشيئة، وهي مساوية للرفع، أي متى وجدت وجد، ومتى انتفت انتفى، وإذا كان اللازم والملزوم بهذه الحيثية لزم من نفي كل منهما انتفاء الآخر.

الأعراض الثالث: على كلام بدر الدين: أن ما قاله من التأويل ممكن في بعض المواضع دون بعض؛ فمما أمكن فيه قوله تعالى: ﴿وَلَيَحْشَنَّ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا﴾^(٥) الآية، إذ لا استحيل أن يقال: لو شارفت فيما مضى أنك تخلف ذرية ضعافاً لخفت عليهم لكنك لم تشارف ذلك فيما

(١) تقدم الكلام عنه.

(٢) [الأنفال ٨: ٢٣] وقد تقدمت.

(٣) «الدرة الألفية في علم العربية» منظومة لابن معيط «يحيى بن عبد المعطي» - ٦٢٨هـ شرحها ابن الخباز «أحمد بن الحسين ٦٣٧هـ» وسمى شرحه «الغرة المخفية».

(٤) [الأعراف ٧: ١٧٥] وقد تقدمت.

(٥) «تتمتها» ﴿وَمِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةٌ ضِعَفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ...﴾ [النساء ٩: ٤] وتقدمت.

مضى، ومما لا يمكن ذلك فيه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧] ونحو: ذلك.

وكون «لو» بمعنى «إن» قاله كثير من النحويين في نحو: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧]، ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الَّذِينَ كُفِرُوا وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾^(١)، ﴿قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ﴾ [المائدة: ١٠٠]، ﴿وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾^(٢)، ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾^(٣)، ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ﴾^(٤) ونحو: «أعطوا السائل ولو جاء على فرس» وقوله:

٤٦٣ - قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُمْ دُونَ النِّسَاءِ وَلَوْ بَاتَتْ بِأَطْهَارِ^(٥)
وأما نحو: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وَفُّوا عَلَى النَّارِ﴾^(٦)، «أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَنَهُمْ»^(٧) وقول كعب رضي الله عنه:

٤٦٤ - أرى وأسمع ما لو يسمع الفيل^(٨)

فمن القسم الأول، لا من هذا القسم؛ لأن المضارع في ذلك مراد به الماضي، وتقدير ذلك أن تعلم أن خاصية «لو» فرض ما ليس بواقع واقعاً، ومن ثم انتفى شرطها في الماضي والحال لما ثبت من كون متعلقها غير واقع، وخاصية «إن» تعليق أمرٍ بأمرٍ مستقبل محتمل، ولا دلالة لها على حكم شرطها في الماضي والحال؛ فعلى هذا قوله:

٤٦٥ - ولو باتت بأطهار^(٩)

(١) ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ...﴾ [الصف ٦١: ٩ ومثلها التوبة ٣٣: ٩].

(٢) ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّى تُؤْمِنَ وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ...﴾ [البقرة ٢: ٢٢١].

(٣) ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدِ وَلَا أَنْ تَبْدَلَ بِهِنَ مِنْ آَزَاجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ...﴾ [الأحزاب ٣٣: ٥٢].

(٤) الرواية في الموطأ (باب الترغيب في الصدقة) وأبي داود (باب الزكاة) ومسنند أحمد ٢٠١/١ والجامع الصغير: «... وإن جاء...».

(٥) هو للأخطل «غياث بن غوث» ديوانه ص ١٢٠ وسيكرر برقم ٤٦٥.

(٦) تتمها «فَقَالُوا يَكَلِّمُنَا رُدُّ وَلَا تَكْذِبْ يَكَلِّمُنَا رَبَّنَا وَتَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ» [الأنعام ٦: ٢٧].

(٧) «أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَنَهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَنُطْفِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ نَهْرٌ لَا يَسْمَعُونَ» [الأعراف ٧: ١٠٠].

(٨) صدره «لقد أقوم مقاماً لو يقوم به» وهو مع الشواهد ٣٥١ و٧٦٢ و٨٠٦ و١١٨٧ من قصيدة «بانت سعاد» لكعب بن زهير «شرح الديوان ٢٠». وجواب «لو» الأولى آت في البيت التالي: لَظْلٌ يَزْعَدُ...، والمعنى أنني في موقف لو يقفه الفيل لظل يرعد هيبه وفرقاً فكيف وأنا أرى ما لا يراه وأسمع ما لا يسمعه... وانظر السيوطي ٢٢١.

(٩) هو بيت الأخطل المتقدم برقم ٤٦٣.

يتعين فيه معنى إن؛ لأنه خبر عن أمرٍ مستقبل محتمل، أما استقباله فلأن جوابه محذوف دل عليه شدوا، وشدوا مستقبل لأنه جواب إذا، وأما احتماله فظاهر، ولا يمكن جعلها امتناعية، للاستقبال والاحتمال، ولأن المقصود تحقق ثبوت الطهر لا امتناعه، وأما قوله:

٤٦٦ - ولو تلتقي..... البيت (١)
وقوله:

٤٦٧ - ولو أن ليلى..... (٢)

فيحتمل أن «لو» فيهما بمعنى «إن» على أن المراد مجرد الإخبار بوجود ذلك عند وجود هذه الأمور في المستقبل، ويحتمل أنها على بابها وأن المقصود فرض هذه الأمور واقعة والحكم عليها مع العلم بعدم وقوعها.

والحاصل: أن الشرط متى كان مستقبلاً محتملاً، وليس المقصود فرضه الآن أو فيما مضى فهي بمعنى «إن»، ومتى كان ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً، ولكن قصد فرضه الآن أو فيما مضى فهي الامتناعية.

٣ - والثالث: أن تكون حرفاً مصدرياً بمنزلة «أن» إلا أنها لا تنصب، وأكثر وقوع هذه بعد وُدَّ أو يودُّ، نحو: «وَدُّوا لَوْ نَدَّهِنَّ» (٣)، «يُودُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ» (٤) ومن وقوعها بدونها قول قُتَيْبَةَ (٥):

٤٦٨ - مَا كَانَ ضَرْكٌ لَوْ مَنَنْتَ، وربما منَّ الفتى وهو المغيظ المَحْنَقُ
وقول الأعشى:

٤٦٩ - وَرُبَمَا فَاتَ قَوْمًا جُلُّ أَمْرِهِمْ مِنْ الثَّانِي، وكانَ الحَزَمَ لَوْ عَجَلُوا (٦)
وقول امرئ القيس:

(١) من قول أبي صخر المتقدم برقم ٤٦٠.

(٢) من قول توبة المتقدم برقم ٤٦١.

(٣) «وَدُّوا لَوْ نَدَّهِنَّ يَكْدُهُنَّ» [القلم ٦٨: ٩].

(٤) «وَمَنْ أَلْبَسَ أَشْرَكَ يُوَدُّ أَحَدَهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُرْسِيَةٍ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ» [البقرة ٢: ٩٦].

(٥) هي بنت النضر بن الحارث، وقيل: اسمها ليلى، شاعرة قرشية، والخطاب في البيت للرسول ﷺ بعد أن قتل أباهما بيدر، وقد أسلمت بعد ذلك وروت الحديث. شرح الشواهد للسيوطي ٢٢٢.

(٦) كذلك نسبته الأشموني ٣٤/٤ للأعشى، وليس في ديوانه. ونسبه السيوطي «ص ٢٢٣» لعمير بن شييم القطامي وهو الصواب.

٤٧٠ - تجاوزت أحراساً عليها ومعشراً علي حراساً لو يسرون مقتلي^(١) وأكثرهم لم يثبت ورود «لو» مصدرية، والذي أثبت الفراء وأبو علي وأبو البقاء والتبريزي^(٢) وابن مالك.

ويقول المانعون في نحو: ﴿يُودُّ أَحَدَهُمْ لَوْ يَعْمُرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾^(٣): إنها شرطية، وإن مفعول يود وجواب لو محذوفان، والتقدير: يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك، ولا خفاء بما في ذلك من التكلف.

ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهَنُ فَيُدْهِنُوا﴾^(٤) بحذف النون، فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه أن تدهن.

ويشكل عليهم دخولها على أن في نحو: ﴿وَمَا عَمِلْتَ مِنْ شَيْءٍ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾^(٥).

وجوابه: أن «لو» إنما دخلت على فعل محذوف مقدر بعد «لو» تقديره تود لو ثبت أن بينها. وأورد ابن مالك السؤال في ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾^(٦) وأجاب بما ذكرنا، وبأن هذا من باب توكيد اللفظ بمرادفه نحو: ﴿فَجَاءَا سُبُلًا﴾^(٧) والسؤال في الآية مدفوع من أصله؛ لأن «لو» فيها ليست مصدرية، وفي الجواب الثاني نظر؛ لأن توكيد الموصول قبل مجيء صلتها شاذ كقراءة زيد بن علي^(٨) ﴿وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾^(٩) بفتح الميم.

٤ - والرابع: أن تكون للتمني نحو: «لو تأتيني فتحدثني» قيل: ومنه ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾^(٦) أي فليت لنا كرة، ولهذا نصب ﴿فَتَكُونُ﴾ في جوابها كما انتصب ﴿فَأَقُوزَ﴾ في جواب ليت في ﴿يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَقُوزَ﴾^(١٠) ولا دليل في هذا؛ لجواز أن يكون النصب

(١) من معلقة امرئ القيس، الديوان ١٤٨ وشرح الزوزني ٩٤ والخزانة ٤/٤٩٦. سيتكرر برقم ٩١٧.

(٢) أبو زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (- ٥٠٢هـ) إمام في اللغة والأدب له شرح حماسة أبي تمام، وشرح سقط الزند للمعري، وشرح القصائد العشر، والوافي في العروض والقوافي، وغيرها.

(٣) ﴿وَمَنْ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يُوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُرْسِيٍّ مِنَ الْمَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ وَاللَّهُ بِصِيرٍ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة ٩٦:٢].

(٤) ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهَنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم ٦٨:٩].

(٥) ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مِمَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُثْقَرًا...﴾ [آل عمران ٣:٣٠].

(٦) تمتها ﴿فَتَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء ٢٦:١٠٢].

(٧) ﴿وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِهِمْ وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾ [الأنبياء ٢١:٣١].

(٨) زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (- ١٢٢هـ) قارئ وعالم ثقة.

(٩) ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة ٢:٢١].

(١٠) ﴿وَلَوْ أَنَّ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ لَيَقُولُنَّ كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَلَيْتَنِي...﴾ [النساء ٤:٧٣].

في ﴿فَتَكُونُ﴾^(١) مثله في ﴿إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِي حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾^(٢) وقول ميسون^(٣):
٤٧١ - ولبس عباةً وتقر عيني أحب إلي من لبس الشفوف

واختلف في «لو» هذه؛ فقال ابن الضائع وابن هشام: هي قسم برأسها لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط، ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب ليت، وقال بعضهم: هي «لو» الشرطية أشربت معنى التمني، بدليل أنهم جمعوا لها بين جوابين: جواب منصوب بعد الفاء، وجواب باللام كقوله:

٤٧٢ - فلو نبش المقابر عن كليب فيخبر بالذنائب أي زير^(٤)
بيوم الشعثمين لقر عيناً وكيف لقاء من تحت القبور؟

وقال ابن مالك: هي لو المصدرية أغنت عن فعل التمني، وذلك أنه أورد قول الزمخشري: وقد تجيء «لو» في معنى التمني في نحو: «لو تأتيني فتحدثني» فقال: إن أراد أن الأصل «وددت لو تأتيني فتحدثني» فحذف فعل التمني لدلالة «لو» عليه فأشبهت ليت في الإشعار بمعنى التمني فكان لها جواب كجوابها فصحيح، أو أنها حرف وضع للتمني كـ «ليت» فممنوع لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني كما لا يجمع بينه وبين ليت . اهـ.

٥ - الخامس: أن يكون للعرض نحو: «لو تنزل عندنا فتصيب خيراً» ذكره في التسهيل.

وذكر ابن هشام اللخمي^(٥) وغيره لها معنى آخر، وهو القليل نحو: «تصدقوا ولو بظلف مخرق»^(٦)، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾^(٧) وفيه نظر.

(١) في المخطوطتين «فأفوز» وما أثبتناه من تصويبات الدسوقي والأمير.

(٢) ﴿وَمَا كَانَ لِنَشْرِ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا...﴾ [الشورى ٥١: ٤٢].

(٣) ميسون بنت بحدل الكلبيّة (- ٨٠هـ) بدوية تزوجها معاوية فولدت له يزيد ثم سمعها تنشد أبياتاً منها هذا البيت تفضل فيها حياة البادية فاستجاب لرغبتها وطلقها. الشفوف: الثياب الرقيقة. تقرر: منصوب بأن مضمرة، والمصدر المؤول منهما معطوف على «لبس». والبيت في سيبويه ٤٢٦/١ وابن عقيل ١٢٧/٢ والخزانة ٥٩٢/٣ و٦٢١. سيتكرر برقم ٥١٦ و٦٧٠ و٨٦٤ و٩٤٨.

(٤) لمهلل بن زبيعة في رثاء أخيه كليب وائل. الذنائب والشعثان: اسمان موضعين، وقيل: الشعثان أخوان أحدهما شعثم على التغليب، قتلها مهلهل ثاراً لأخيه وكان كليب يعير أخاه بأنه زير نساء.

(٥) محمد بن أحمد بن هشام اللخمي الأندلسي (- ٥٦٠هـ) عالم بالأدب والعربية له شرح الجمل وشرح الدرديدية وشرح الفصيح وتعليقات على أبيات سيبويه وغير ذلك.

(٦) في الموطأ (صفة النبي: ما جاء في المساكين): «ردوا المسكين ولو بظلف مخرق». الظلف: واحد أطراف الأنعام: البقر والغنم والماعز.

(٧) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [النساء ٤: ١٣٥].

وهنا مسائل:

إحداها: أن «لو» خاصة بالفعل، وقد يليها اسمٌ مرفوع معمول لمحذوف يفسره ما بعده، أو اسم منصوب كذلك، أو خبر لكان محذوفة، أو اسم هو في الظاهر مبتدأ وما بعده خبر. فالأول: كقولهم: «لو ذات سوارٍ لطمنتي»^(١) وقول عمر رضي الله عنه: «لو غيرك قالها يا أبا عبيدة»^(٢) وقوله:

٤٧٣ - لو غيركم علق الزبير بحبله أذى الجوار إلى بني العوام^(٣)
والثاني: نحو: «لو زيدا رأيته أكرمته».

والثالث: «نحو: «التمس ولو خاتماً من حديد»^(٤) واضرب ولو زيدا، وألا ماء ولو بارداً، وقوله:

٤٧٤ - لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكاً جنوده ضاق عنها السهل والجبل^(٥)
واختلف في «قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ»^(٦) فقليل: من الأول، والأصل: لو تملكون تملكون، فحذف الفعل الأول فانفصل الضمير، وقيل: من الثالث، أي لو كنتم تملكون، ورُدَّ بأن المعهود بعد لو حذف كان ومرفوعها معاً؛ فقليل: الأصل لو كنتم أنتم تملكون فحذفاً، وفيه نظر للجمع بين الحذف والتوكيد.

والرابع: نحو: قوله:

٤٧٥ - لو بغير الماء حلقي شَرِقْ كُنْتُ كالغصان بالماء اعتصاري^(٧)

(١) مجمع الأمثال ١٢٢/٢ و١٥٢. قاله حاتم الطائي حين لطمته جارية وهو مأسور، ومعناه كما في جمهرة الأمثال ١٧٤: «لو كانت ذات غنى وهيئة كانت بليتي أخف» ويرويه الأصمعي «لو غير ذات سوار...» ومعناه: لا أقتص من النساء.

(٢) حين انتشر بالشام طاعون فعزم عمر أن يعود منها قال له أبو عبيدة الجراح: أفراراً من قدر الله؟ فأجابه عمر بذلك. والخبر في صحيح البخاري (كتاب الطب باب الطاعون) وفي صحيح مسلم (كتاب السلام باب الطاعون) وفي الطبري (سنة ١٧هـ).

(٣) هو لجريير «الديوان ٥٥٣» في تعبير الفرزدق إذا لم يوقر حكومة عبد الله بن الزبير حين حكم للنوار على زوجها الفرزدق.

(٤) صحيح البخاري: كتاب النكاح.

(٥) لم يسم قائل البيت.

(٦) تتمها «حَزَائِنٌ رَحِمَهُ رَبِّي إِذَا لَأَسْكُمُ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ...» [الإسراء ١٧: ١٠٠] وقد تقدمت.

(٧) لعدي بن زيد العبادي وهو في سيبويه ٤٦٢/١ والخزانة ٥٩٤/٣ و٤٦٠/٤ و٥٢٤ والسيوطي ٢٢٥ والاعتصار: شرب الماء قليلاً قليلاً لتزول الغصة. والمعنى: لو غصصت بغير الماء لأزلت غصتي به ولكن إن شرقت بالماء نفسه فماذا أزيل شرقي؟.

وقوله:

٤٧٦ - لوفي طُهْيَّةٌ أحلامٌ لما عَرَضُوا دُونَ الذي أنا أَرْمِيهِ ويرميني^(١)
واختلف فيه؛ فقيل: محمول على ظاهره وإن الجملة الاسمية وليتها شذوذاً كما قيل في
قوله:

٤٧٧ - فهِلَّأَ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا^(٢)
وقال الفارسي: هو من النوع الأول، والأصل لو شَرَقَ حلقي هو شَرَقَ فحذف الفعل أولاً
والمبتدأ آخرًا، وقال المتنبّي:

٤٧٨ - وَلَوْ قَلَمٌ أَلْقَيْتُ فِي شَقِّ رَأْسِهِ مِنْ السُّقَمِ مَا غَيَّرْتُ مِنْ خَطِّ كَاتِبِ^(٣)
فقيل: لحن؛ لأنه لا يمكن أن يقدر ولو ألقى قلم، وأقول: روي بنصب قلم ورفع، وهما
صحيحان، والنصب أوجهٌ بتقدير ولو لابتست قلماً، كما يقدر في نحو: «زيداً حبست عليه»
والرفع بتقدير فعل دل عليه المعنى، أي ولو حصل قلم، أي ولو لبس قلم كما قالوا في قوله:
٤٧٩ - إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلَالاً بَلَّغْتِهِ^(٤)

فيمن رفع ابناً: إن التقدير إذا بلغ، وعلى الرفع فيكون ألقى صفة لـ«قلم»، ومن الأولى
تعليلية على كل حال متعلقة بالقيت، لا بغيرت؛ لوقوعه في حيز «ما» النافية، وقد تعلق
بـ«غيرت»؛ لأن مثل ذلك يجوز في الشعر كقوله:

٤٨٠ - وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا^(٥)

المسألة الثانية: تقع «أن» بعدها كثيراً نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا﴾^(٦)، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾^(٧)،
﴿وَلَوْ أَنَا كُنَبْنَا عَلَيْهِمْ﴾^(٨)، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ﴾^(٨) وقوله:

(١) البيت لجريز، وهو في ديوانه ٥٨٧ طهية: قبيلة.

(٢) تقدم برقم ١١٧ وسيكرر برقم ٥٧٢ و ٩٩٠.

(٣) شرح ديوان المتنبّي ١٠٧/١ وقد أهمله السيوطي على عادته في ترك شعر المولدين.

(٤) تمامه «فقام بنصل بين وصليك جازر» والبيت لذي الرمة، الديوان ٢٥٣ وسيبويه ٤٢/١ - والرواية فيهما
بلال - والخزانة ٤٥٠/١ والخطاب في البيت للناقة، وبلال بن أبي موسى الأشعري هو أمير البصرة.
وصليك: عظيمك. جازر: فاعل قام.

(٥) تقدم برقم ١٤٦ وسيكرر برقم ٥٩٦ و ٩٣٨ و ١١٨١.

(٦) ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٣].

(٧) ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحجرات: ٥٩].

(٨) ﴿وَلَوْ أَنَا كُنَبْنَا عَلَيْهِمْ أِنِ اتَّقَلُوا أَنفُسَكُمْ أَوْ أَخْرَجُوا مِن دِينِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ
بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَنَبُّيًّا﴾ [النساء: ٦٦].

٤٨١ - وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ (١)

وموضعها عند الجميع رفع، فقال سيويه: بالابتداء ولا تحتاج إلى خبر؛ لاشتغال صلتها على المسند والمسند إليه، واختصت من بين سائر ما يؤول بالاسم بالوقوع بعد «لو»، كما اختصت غُدوة بالنصب بعد لَدُنْ، والحين بالنصب بعد لات، وقيل: على الابتداء والخبر محذوف، ثم قيل: يقدر مقدماً، أي ولو ثابت إيمانهم، على حد ﴿وَأَيُّهُمْ لَمْ أَنَا حَمَلْنَا﴾ (٢) وقال ابن عصفور: بل يقدر هنا مؤخراً، ويشهد له أنه يأتي مؤخراً بعد أما كقوله:

٤٨٢ - عِنْدِي اصْطِبَارٌ، وَأَمَّا أَنَّنِي جَزَعُ يَوْمَ النَّوَى فَلَوْجِدْ كَأَدَّ يَبْرِينِي (٣)
وذلك لأن لعل لا تقع هنا؛ فلا تشبه أن المؤكدة إذا قدمت بالتي بمعنى لعل، فالأولى حينئذ أن يقدر مؤخراً على الأصل، أي ولو إيمانهم ثابت.

وذهب المبرد والزجاج والكوفيون إلى أنه على الفاعلية، والفعل مقدر بعدها، أي ولو ثبت أنهم آمنوا، ورُجِّح بأن فيه إبقاء لو على الاختصاص بالفعل.

قال الزمخشري: ويجب كون أن فعلاً ليكون عوضاً من الفعل المحذوف، ورده ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ﴾ (٤) وقالوا: إنما ذاك في الخبر المشتق لا الجامد كالذي في الآية وفي قوله:

٤٨٣ - مَا أَطْيَبَ الْعَيْشَ لَوْ أَنَّ الْفَتَى حَجَرَ تَنْبُو الْحَوَادِثُ عَنْهُ وَهُوَ مَلْمُومٌ (٥)
وقوله:

٤٨٤ - وَلَوْ أَنَّهَا عَصْفُورَةٌ لِحَسْبِئُهَا مُسُومَةٌ تَدْعُو عُبَيْدًا وَأَزْنَمًا (٦)
ورد ابن مالك قول هؤلاء بأنه قد جاء اسماً مشتقاً كقوله:

٤٨٥ - لَوْ أَنَّ حَيًّا مُدْرِكُ الْفَلَاحِ أَدْرَكُهُ مُلَاعِبُ الرِّمَاحِ (٧)

(١) تقدم برقم ٤٥٧ وسيكرر برقم ٨٩٤.

(٢) تتمتها ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلِّكَ الشَّحُونِ﴾ [يس ٤١: ٣٦].

(٣) لم يسم قائل البيت، وهو في شرح الشواهد للسيوطي ص ٢٢٧.

(٤) تتمتها ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ [لقمان ٢٧: ٣١].

(٥) هو لتميم بن أبي بن مقبل «الديوان ٢٧٣» والخصائص ٣١٨/١.

(٦) البيت لجرير «الديوان ٥٦٦» وينسب أيضاً للبعيث وفي العقد الفريد ١٩٥/٥ أنه للعوام بن شوذب والمعنى أنه لو رأى عصفورة لحسبها من خوفه فرساً مسومة تدعو عبيداً وأزناً للحرب.

(٧) قائله لبید بن ربیع «الديوان ٣٣٣»، وملاعب الرماح يريد به ملاعب الأسنة عامر بن مالك وهو عم الشاعر.

وقد وجدت آية في التنزيل وقع فيها الخبر اسماً مشتقاً، ولم يتنبه لها الزمخشري، كما لم يتنبه لآية لقمان، ولا ابن الحاجب وإلا لما منع من ذلك، ولا ابن مالك وإلا لما استدل بالشعر، وهي قوله تعالى: ﴿يُودُّوْا لَوْ أَنَّهُمْ بَادَوْتَ فِي الْأَعْرَابِ﴾^(١) ووجدت آية الخبر فيها ظرف لغو وهي ﴿لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا ذِكْرًا مِنَ الْأَوَّلِينَ﴾ [الصفات: ١٦٨].

المسألة الثالثة: لغلبة دخول «لو» على الماضي لم تجزم ولو أريد بها معنى إن الشرطية، وزعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغة، وأجازه جماعة في الشعر منهم ابن الشجري كقوله: ٤٨٦ - لو يشأ طار به ذو ميعة لاحق الأطلال نهْدُ ذو خُصل^(٢) وقوله:

٤٨٧ - تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت إحدى نساء بني دهل بن شيبان^(٣) وقد خرج هذا على أن ضمة الإعراب سكنت تخفيفاً كقراءة أبي عمرو ﴿يَصْرُكُمُ﴾^(٤) و ﴿يُشْعِرُكُمُ﴾^(٥) و ﴿يَأْمُرُكُمُ﴾^(٦) والأول على لغة من يقول: شا يشا بألف، ثم أبدلت همزة ساكنة، كما قيل: العالم والخاتم، وهو توجيه قراءة ابن ذكوان ﴿مُسْنَأَتُهُ﴾^(٧) بهمزة ساكنة، فإن الأصل ﴿مُسْنَأَتُهُ﴾ بهمزة مفتوحة مفعلة من «نساء» إذا أخره، ثم أبدلت الهمزة ألفاً ثم الألف همزة ساكنة.

المسألة الرابعة: جواب «لو» إما مضارع منفي بـ«لم» نحو: «لو لم يخف الله لم يعصه» أو ماضٍ مثبت، أو منفي بما، والغالب على المثبت دخول اللام عليه نحو: ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَمًا﴾ [الواقعة: ٦٥] ومن تجرده منها ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠] والغالب على المنفي تجرده منها نحو: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢] ومن اقتترانه بها قوله:

- (١) ﴿وَلِنْ يَأْتِ الْأَحْزَابُ يُودُّوْا...﴾ [الأحزاب: ٢٣: ٢٠].
- (٢) هو - مع الشاهد ٩٧٩ من قطعة واحدة - لامرأة حارثية، وقيل لعلقة. وانظره في الخزانة ٥٢١/٤. والمعنى أنه لو شاء الفرار لنجا به فرس نشيط ضامر الجنبين جسيم طويل الشعر. سيتكرر برقم ١١٩٣.
- (٣) البيت للقيط بن زارة. تامت: تيمت.
- (٤) ﴿أَتَنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَّكَ يَصْرُكُ مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِنَّ...﴾ [الملك: ٦٧: ٢٠]. وقد قرأها أبو عمرو بسكون الراء واختلاسها. انظر اتحاف الفضلاء ٤٢٠.
- (٥) ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ٦: ١٠٩]. وقد قرأها أبو عمرو بإسكان الراء واختلاس حركتها. الاتحاف ٢١٥.
- (٦) ﴿... وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّكُمْ لَكُمْ عُدُوٌّ مُبِينٌ * إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَى...﴾ [البقرة: ٢: ١٦٨]. وقد قرأها أبو عمرو بإسكان الراء. الاتحاف ١٥٢ وكذلك قرأها في الآيات [آل عمران: ٣: ٨٠] والنساء ٥٨: ٤. انظر الاتحاف ١٧٧ و ١٩١.
- (٧) ﴿مَا دَلَّكُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةٌ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ...﴾ [سبا: ٣٤: ١٤].

- ٤٨٨ - ولو نُعْطِيَ الْخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا وَلَكِنْ لَا خِيَارَ مَعَ الْيَالِي^(١)
ونظيره في الشذوذ اقتران جواب القسم المنفي بما بها كقوله:
- ٤٨٩ - أما والذي لو شاء لم يخلق النوى لئن غبت عن عيني لما غبت عن قلبي^(٢)
وقد ورد جواب «لو» الماضي مقروناً بـ«قد» وهو غريب كقول جرير:
- ٤٩٠ - لو شئت قد نفع الفؤاد بشربة تدع الحوائم لا يجدن غليلاً^(٣)
ونظيره في الشذوذ اقتران جواب لولا بها كقول جرير أيضاً:
- ٤٩١ - لولا رجاؤك قد قتل أولادي^(٤)
قيل: وقد يكون جواب «لو» جملة اسمية مقرونة باللام أو بالفاء، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَآتَقَوْا لِمَثُوبَةٍ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾^(٥) وقيل: هي جواب لقسم مقدر، وقول الشاعر:
- ٤٩٢ - قالت سلامة: لم يكن لك عادة أن تترك الأعداء حتى تُعذراً^(٦)
لو كان قتلٌ يأسلام فراحه لكن فررت مخافة أن أوسرا
لولا: على أربعة أوجه:

أحدها: أن تدخل على جملتين اسمية فعلية لربط امتناع الثانية بوجود الأولى، نحو:
«لولا زيد لأكرمك» أي لولا زيد موجود، فأما قوله عليه الصلاة والسلام: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة»^(٧) فالتقدير لولا مخافة أن أشق على أمتي لأمرتهم، أي أمر إيجاب، وإلا لانعكس معناها؛ إذ الممتنع المشقة، والموجود الأمر.

وليس المرفوع بعد «لولا» فاعلاً بفعل محذوف، ولا بـ«لولا» لنيابتها عنه، ولا بها أصالة، خلافاً لزاعمي ذلك، بل رفعه بالابتداء، ثم قال أكثرهم: يجب كون الخبر كوناً مطلقاً محذوفاً؛ فإذا أريد الكون المقيد لم يجز أن تقول: «لولا زيد قائم» ولا أن تحذفه، بل تجعل مصدره هو المبتدأ؛ فتقول: «لولا قيام زيد لأتيتك» أو تدخل أن على المبتدأ فتقول: «لولا أن زيداً قائم» وتصير أن وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوباً، أو مبتدأ لا خبر له، أو فاعلاً يثبت محذوفاً، على الخلاف السابق في فصل «لو».

(١) (٢) لم نقف على قائلهما.

(٣) ديوان جرير ٤٥٣. نفع: ارتوى. الحوائم: العطاش. الغليل: حرارة العطش.

(٤) تقدم برقم ١٠٠.

(٥) تتمّة الآية ﴿لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢: ١٠٣].

(٦) لم نقف على قائله. وسلام منادى مرخم لذلك جاز فيه الفتح والبناء على الضم.

(٧) صحيح مسلم: كتاب الصلاة.

وذهب الرمانى وابن الشجري والشلوبين وابن مالك إلى أنه يكون كوناً مطلقاً كالوجود والحصول فيجب حذفه، وكوناً مقيداً كالقيام والعود فيجب ذكره إن لم يعلم نحو: «لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة»^(١) ويجوز الأمران إن علم، وزعم ابن الشجري أن من ذكره «وَلَوْلَا فَضَّلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ»^(٢) وهذا غير متعين؛ لجواز تعلق الظرف بالفضل، ولحن جماعة ممن أطلق وجوب حذف الخبر المعري في قوله في وصف سيف:

٤٩٣ - يذيب الرعب منه كل غضب فلولا الغمد يمسكه لاسالاً^(٣)

وليس بنجيد؛ لاحتمال تقدير «يمسكه» بدل اشتمال على أن الأصل أن يمسكه، ثم حذفت أن وارتفع الفعل، أو تقدير «يمسكه» جملة معترضة، وقيل: يحتمل أنه حال من الخبر المحذوف، وهذا مردود بنقل الأخفش أنهم لا يذكرون الحال بعدها، لأنه خبر في المعنى، وعلى الإبدال والاعتراض والحال عند من قال به يتخرج أيضاً قول تلك المرأة:

٤٩٤ - فوالله لولا الله تخشى عواقبه لزعنغ من هذا السرير جوانبه^(٤)

وزعم ابن الطراوة أن جواب «لولا» أبداً هو خبر المبتدأ، ويرده أنه لا رابط بينهما.

وإذا ولي «لولا» مضمراً فحقه أن يكون ضمير رفع، نحو: «لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ»^(٥) وسمع قليلاً «لولاي، ولولاك، ولولاه» خلافاً للمبرد.

ثم قال سيويه والجمهور: هي جارة للضمير مختصة به، كما اختصت حتى والكاف بالظاهر ولا تتعلق «لولا» بشيء، وموضع المجرور بها رفع بالابتداء، والخبر محذوف.

وقال الأخفش: الضمير مبتدأ، ولولا غير جارة، ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع، كما عكسوا؛ إذ قالوا: «ما أنا كَأَنْتَ» «ولا أنت كَأَنَا» وقد أسلفنا أن النيابة إنما وقعت في الضمائر المنفصلة لشبهها في استقلالها بالأسماء الظاهرة؛ فإذا عطف عليه اسم ظاهر نحو: «لولاك وزيد» تعين رفعه لأنها لا تخفض الظاهر.

الثاني: أن تكون للتحضيض والعرض فتختص بالمضارع أو ما في تأويله نحو: «لَوْلَا

(١) في صحيح البخاري - كتاب العلم «لولا قومك حديث عهدهم بكفر لنقضت الكعبة...» وله في كتاب الحج وكتاب التمني روايات أخرى.

(٢) تنميتها «لَا تَتَّبِعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا» [النساء ٤].

(٣) تركه السيوطي لتأخر قائله «٤٤٩هـ». العضب: السيف القاطع. سيكرر برقم ٩٤٢.

(٤) لامرأة تشكو فرقة زوجها. وانظر شواهد السيوطي ٢٢٩.

(٥) «يَقُولُ الَّذِينَ اسْتَضِعُّوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَوْلَا أَنْتُمْ...» [سبا ٣٤: ٣١].

تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ^(١) ونحو: ﴿لَوْلَا أَعْرَضْتَ إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ^(٢)﴾ والفرق بينهما أن التحضيض طلب بحث وإزعاج، والعرض طلب بلين وتأدب.

والثالث: أن تكون للتوبيخ والتنديم فتختص بالماضي نحو: ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ^(٣)﴾، ﴿لَوْلَا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً^(٤)﴾ [الاحقاف: ٢٨] ومنه ﴿لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا^(٥)﴾ [النور: ١٦] إلا أن الفعل آخر، وقوله:

٤٩٥ - تعدون عقر النيب أفضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا^(٦)

إلا أن الفعل أضمر، أي «لولا عددتم»، وقول النحويين: «لولا تعدون» مردود؛ إذ لم يرذ أن يحضهم على أن يعدوا في المستقبل، بل المراد توبيخهم على ترك عدّه في الماضي، وإنما قال: «تعدون» على حكاية الحال؛ فإن كان مراد النحويين مثل ذلك فحسن.

وقد فصلت من الفعل بـ«إذ» وإذا معمولين له؛ وبجملة شرطية معترضة؛ فالأول: نحو: ﴿لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ^(٥)﴾، ﴿لَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا^(٦)﴾ والثاني والثالث: نحو: ﴿لَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ^(٧) وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ^(٨) وَتَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ^(٩)﴾ ﴿لَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ^(١٠) تَرْجِعُونَهَا^(١١)﴾ المعنى فهلاً ترجعون الروح إذا بلغت الحلقوم إن كنتم غير مدنيين، وحالتكم أنكم تشاهدون ذلك، ونحن أقرب إلى المحتضر منكم بعلمنا، أو بالملائكة، ولكنكم لا تشاهدون ذلك، ولولا الثاني تكرر للأولى.

الرابع: الاستفهام، نحو: ﴿لَوْلَا أَعْرَضْتَ إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ^(٨)﴾، ﴿لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ^(٩)﴾ قاله الهروي^(١٠)، وأكثرهم لا يذكره، والظاهر أو الأولى للعرض، وأن الثانية مثل ﴿لَوْلَا

(١) تمتها ﴿لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [النمل ٢٧: ٤٦].

(٢) ﴿وَأَنفِقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقون ٦٣: ١٠].

(٣) تمتها ﴿فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَذِبُونَ﴾ [النور ٢٤: ١٣].

(٤) البيت لجبرير «الديوان ٣٣٨» والرواية فيه: هلا الكمي. النيب: النوق المسنة. وضوطرى: حمقاء. وهو في الخزنة ٤٦١/١ وفيها أنه للأشهب بن ربيعة، وابن عقيل ١٤٢/٢ والسيوطي ٢٢٩ والمعنى: ليس الفخر في عقر النوق ولكنه بقتل الأبطال.

(٥) تقدمت. والآية هنا مثال على الضرب الأول، أي على الفصل بين «لولا» والفعل بـ«إذ».

(٦) تمتها ﴿وَلَكِنْ قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام ٦: ٤٣] وهي كآلية السابقة.

(٧) تمتها ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الواقعة ٥٦: ٨٣ - ٨٧] وهي مثال على الفصل بين «لولا» والفعل بـ«إذا» وبالشرط.

(٨) تقدم ذكرها.

(٩) ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكَ لَفِئِيَ الْأَمْرُ ثُمَّ لَا يَنْظُرُونَ﴾ [الأنعام ٦: ٨].

(١٠) أبو الحسن علي بن محمد نحوي أديب من أواخر القرن الرابع، أصله من هراة وسكن مصر له الأزهية، والذخائر، في النحو. وتجد رأيه هذا والذي يليه في الأزهية ١٧٥ - ١٧٨.

جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةٍ شَهَادَةٍ^(١).

وذكر الهروي أنها تكون نافية بمنزلة لم، وجعل منه: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَنُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُونُسُ﴾ [يونس: ٩٨]، والظاهر أن المعنى على التوبيخ، أي فهلاً كانت قرية واحدة من القرى المهلكة تابت عن الكفر قبل مجيء العذاب فنفعها ذلك، وهو تفسير الأخفش والكسائي والفراء وعلي بن عيسى والنحاس، ويؤيده قراءة أبيّ وعبد الله^(٢) ﴿فَهَلَّا كَانَتْ﴾ ويلزم من هذا المعنى النفي لأن التوبيخ يقتضي عدم الوقوع، وقد يتوهم أن الزمخشري قائل بأنها للنفي لقوله: «والاستثناء منقطع بمعنى لكن، ويجوز كونه متصلاً والجملة في معنى النفي، كأنه قيل: «ما آمنت» ولعله إنما أراد ما ذكرنا، ولهذا قال: «والجملة في معنى النفي» ولم يقل: «ولولا للنفي» وكذا قال في: ﴿فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا﴾^(٣): معناه نفي التضرع، ولكنه جيء بـ«لولا» ليفاد أنهم لم يكن لهم عذر في ترك التضرع إلا عنادهم وقسوة قلوبهم وإعجابهم بأعمالهم التي زيتها الشيطان لهم، اهـ. فإن احتج محتج للهروي بأنه قرىء بنصب ﴿قَوْمٌ﴾^(٤) على أصل الاستثناء، ورفع على الإبدال، فالجواب أن الإبدال يقع بعد ما فيه رائحة النفي، كقوله:

٤٩٦ - عَافٍ تَغْيِيرٌ إِلَّا الثُّؤِيّ وَالْوَيْدُ^(٥)

فرفع لما كان «تغيير» بمعنى «لم يبق على حاله» وأدق من هذا قراءة بعضهم ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾^(٦) لما كان شربوا منه في معنى فلم يكونوا منه، بدليل: ﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾^(٧) ويوضح لك ذلك أن البذل في غير الموجب أرجح من النصب، وقد أجمعت السبعة على النصب في: ﴿إِلَّا قَوْمٌ يُونُسُ﴾^(٨) فدل على أن الكلام موجب، ولكن فيه رائحة غير الإيجاب، كما في قوله:

عَافٍ تَغْيِيرٌ إِلَّا الثُّؤِيّ وَالْوَيْدُ^(٩)

(١) تقدم ذكرها.

(٢) هو عبد الله بن مسعود وقد سبقت ترجمته.

(٣) تقدم ذكرها.

(٤) من قوله: ﴿إِلَّا قَوْمٌ يُونُسُ﴾ [يونس: ١٠: ٩٨] في الآية السابقة.

(٥) صدره «وبالصرامة منها منزل خلق» وهو للأخطل في ديوانه ص ١٦٨. والصرامة: اسم موضع. الخلق:

البالي. عاف: دارس. الثؤي: حفرة حول الخباء تمنع عنه الماء.

(٦) ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً يَكُوْنُ فَرِيضًا وَمَنْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ...﴾ [البقرة: ٢٤٩].

(٧) تقدمت في الحاشية السابقة.

(٨) تقدمت.

(٩) تقدم برقم ٤٩٦.

تفنييه: «ليس» من أقسام «لولا» الواقعة في نحو: قوله:

٤٩٧ - ألا زعمت أسماء أن لا أحبها فقلت: بلى لولا يُنازعني شغلي^(١)
لأن هذه كلمتان بمنزلة قولك: «لو لم» والجواب محذوف، أي لو لم ينازعني شغلي
لزرتك، وقيل: بل هي لولا الامتناعية، والفعل بعدها على إضمار «أن» على حد قولهم: «تسمع
بالمُعِيدِي خَيْرٌ من أن تراه»^(٢).

لوما: بمنزلة لولا، تقول: لوما زيد لأكرمك، وفي التنزيل: ﴿لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَكَةِ﴾^(٣)
وزعم المألقي أنها لم تأت إلا للتحضيض، ويرده قول الشاعر:

٤٩٨ - لوما الإصاخة للوشاة لكان لي من بعد سُخْطِكَ في رضاك رجاء^(٤)
لم: حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً، نحو: ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُوكِدْ﴾ [الإخلاص: ٣]
الآية. وقد يرفع الفعل المضارع بعدها، كقوله:

٤٩٩ - لولا فوارس من نعيم وأسرثهم يوم الصليفاء لم يُوفونَ بالجار^(٥)
فليل: ضرورة، وقال ابن مالك: لغة.

وزعم اللحياني أن بعض العرب ينصب بها كقراءة بعضهم ﴿أَلَمْ تَشْرَحْ﴾^(٦) وقوله:

٥٠٠ - في أيّ يومٍ من الموت أفرّ أيوم لم يُقدّر أم يوم قُدر^(٧)
وخرّجا على أن الأصل «تشرحن» و«يُقدرن» ثم حذفت نون التوكيد الخفيفة وبقيت
الفتحة دليلاً عليها، وفي هذا شذوذان: توكيد المنفي بـ«لم»، وحذف النون لغير وقف ولا
ساكنين، وقال أبو الفتح: الأصل يُقدّر بالسكون، ثم لما تجاورت الهمزة المفتوحة والراء
الساكنة - وقد أجرت العرب الساكن المجاور للمحرك منجى المحرك، والمحرك مجرى الساكن
إعطاءً للجار حكم مجاوره - أبدلوا الهمزة المحركة ألفاً، كما تبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة،
يعني ولزم حينئذ فتح ما قبلها؛ إذ لا تقع الألف إلا بعد فتحة، قال: وعلى ذلك قولهم: المَرّة

(١) لأبي ذؤيب «ديوان الهذليين ٣٤/١» والخزانة ٤/٤٩٨ وهو مع الشاهد ٧٦٨ من قطعة واحدة.

(٢) قاله المنذر بن ماء السماء لما رأى شقة بن ضمرة إذ كان حسن الضيت قبيح الصورة. المستقصى ١/٣٧٠
ومجمع الأمثال ١/١٣٦ ويروى: أن تسمع....

(٣) تتمتها ﴿إِنْ كُنْتُ مِنَ الْفَتَرِيقِ﴾ [الحجر ١٥: ٤٧].

(٤) لم نقف على قائله، وهو مما أهمله السيوطي في شرح الشواهد.

(٥) البيت مجهول القائل وهو في الخزانة ٣/٦٢٦. نعم: اسم قبيلة. يوم الصليفاء: أحد أيام العرب. سيتكرر
برقم ٦٣٧.

(٦) ﴿أَلَمْ تَشْرَحْ لَكَ سَدْرَكَ﴾ [الشرح ٩٤: ١].

(٧) الرجز للحارث بن منذر وهو في سر الصناعة ٨٥. سيتكرر برقم ٥٠٣.

والكَمَاة، بالألف، وعليه خرج أبو علي قول عبد يَعُوْث^(١):

٥٠١ - كأن لم ترا قبلي أسيراً يمانياً

فقال: أصله ترى - بهمزة بعدها ألف - كما قال سُرَاقَةُ البَارِقِي^(٢):

٥٠٢ - أري عيني ما لم ترأياً

ثم حذفت الألف للجازم، ثم أبدلت الهمزة ألفاً لما ذكرنا، وأقيس من تخريجهما أن يقال في قوله:

٥٠٣ - أيوم لم يُقَدَّر^(٣)

نقلت حركة همزة أم إلى راء يُقَدَّر، ثم بدلت الهمزة الساكنة ألفاً، ثم الألف همزة متحركة لالتقاء الساكنين، وكانت الحركة فتحة اتباعاً لفتحة الراء، كما في ﴿ولا الضالين﴾^(٤) فيمن همزه، وكذلك القول في: «المرأة والكَمَاة» وقوله:

٥٠٤ - كأن لم ترا قبلي أسيراً يمانياً^(٥)

ولكن لم تحرك الألف فيهن لعدم التقاء الساكنين.

وقد تفصل من مجزومها في الضرورة بالظرف كقوله:

٥٠٥ - فذاك ولم، إذا نحنُ امترينا، تكن في الناس يُدركك المراء^(٦)

وقوله:

٥٠٦ - فأضحى مغانيها قفاراً رسومها كأن لم، سوى أهل من الوحش، تُؤهل^(٧)

(١) عبد يغوث بن وقاص - وفي اسم أبيه خلاف - شاعر جاهلي من سادات قحطان والبيت في المفضليات ١٥٨ من قصيدة قالها قبيل قتله صبراً، وصدره «وتضحك مني شبيخة عبشمية» ويروى «كأن لم تري» على الالتفات ولا شاهد فيه حينئذ. سيتكرر برقم ٥٠٤.

(٢) سراقه بن مرداس (- ٧٩هـ) شاعر عراقي حلوا الإنشاد والحديث، هجا المختار الثقفي وجريراً والحجاج. وتمايم البيت: «كلانا عالم بالترهات». أرى: مضارع فاعله أنا يتعدى لمفعولين. وقصة البيت أن سراقه هذا - حين أسره أحد جنود المختار الثقفي - قال: هذا أسرنى، بل غلام أبيض في ثياب خضر على جواد أشهب ليس في عسكرك. فقال المختار: لقد رأى الرجل الملائكة فاتركوه. ويروى «ترياه» أو «تبصراه» ولا شاهد فيه حينئذ. وانظر اللسان: رأى.

(٣) تقدم برقم ٥٠٠.

(٤) تقدمت الآية.

(٥) تقدم برقم ٥٠١.

(٦) لم تقف على قائله.

(٧) لذي الرمة، وهو في ديوانه ٥٠٦ وفي الخزانة ٦٢٦/٣.

وقد يليها الاسم معمولاً لفعل محذوف يفسره ما بعده كقوله:

٥٠٧ - ظَنَنْتُ فَقِيْرًا ذَا غِنًى ثُمَّ نَلِئْتُ فَلَمَّ ذَا رَجَاءٍ أَلْقَهُ غَيْرَ وَاهِبٍ^(١)
لَمَّا: على ثلاثة أوجه:

١ - أحدها: أن تختص بالمضارع فتجزمه، وتنفيه وتقلبه ماضياً كـ«لَمْ»، إلا أنها تفارقها في خمسة أمور:

أحدها: أنها لا تقترن بأداة شرط، لا يقال: «إِنْ لَمَّا تَقُمْ» وفي التنزيل ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ^(٢)﴾، ﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا^(٣)﴾.

الثاني: أن منفياً مستمر النفي إلى الحال كقوله:

٥٠٨ - فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولًا فَكُنْ خَيْرَ أَكَلٍ وَإِلَّا فَأَدْرِكْنِي وَلَمَّا أَمْرَقِي^(٤)
ومنفي «لم» يحتمل الاتصال نحو: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مریم: ٤] والاتقطاع
مثل ﴿لَمْ يَكُنْ شَقِيًّا مَذْكُورًا^(٥)﴾، ولهذا جاز «لم يكن ثم كان» ولم يجز «لما يكن ثم كان» بل
يُقال: «لما يكن وقد يكون» ومثل ابن مالك للنفي المنقطع بقوله:

٥٠٩ - وَكُنْتُ إِذْ كُنْتُ إِلَهِي وَحْدَكَ لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَ^(٦)
وتبعه ابنه فيما كتب على التسهيل، وذلك وهم فاحش.

ولامتداد النفي بعد «لما» لم يجز اقترانها بحرف التعقيب، بخلاف «لم»، تقول: «قمت فلم تقم»
لأن معناه «وما قمت عقيب قيامي»، ولا يجوز «قمت فلما تقم» لأن معناه: «وما قمت إلى الآن».

الثالث: أن منفي «لما» لا يكون إلا قريباً من الحال، ولا يشترط ذلك في منفي «لم»،
تقول: لم يكن زيد في العام الماضي مقيماً، ولا يجوز «لما يكن» وقال ابن مالك: لا يشترط
كون منفي «لما» قريباً من الحال مثل «عصى إبليس ربه ولما يندم» بل ذلك غالب لا لازم.

الرابع: أن منفي لما مُتَوَقَّعُ ثبوته، بخلاف منفي لم، ألا ترى أن معنى ﴿بَلْ لَمَّا يَدُوْرُوا

(١) لم نقف على قائله. فقيراً حال، ذا مفعول ثان.

(٢) ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتِي﴾ [المائدة: ٦٧].

(٣) ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّكَ آلُ اللَّهِ ثَالِثُ تَلْذِيزٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَحْدٌ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الْعَذَابُ مُنْتَهُهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٧٣].

(٤) لشأس بن نهار المعروف بالمرزوق العبدي.

(٥) ﴿هَذَا أَنَّهُ عَلَى الْإِنْسَانِ حِينَئِذٍ مِنَ الْذَّهْرِ لَمْ يَكُنْ...﴾ [الإنسان: ٧٦].

(٦) الرجز لعبد الله بن عبد الأعلى وهو في سيبويه ٣١٦/١ «كان» الأولى والثانية تامتان، والثالثة ناقصة أو تامة.

عَذَابٍ ﴿١﴾ أَنَّهُمْ لَمْ يَذُوقُوهُ إِلَى الْآنَ وَأَنْ ذُوقَهُمْ لَهُ مَتَوَقَّعٌ، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ ﴿٢﴾: مَا فِي «لَمَّا» مِنْ مَعْنَى التَّوَقُّعِ دَالٌّ عَلَى أَنَّ هَؤُلَاءِ قَدْ آمَنُوا فِيمَا بَعْدَ، اهـ. وَلِهَذَا أَجَازُوا «لَمْ يَقْضِ مَا لَا يَكُونُ» وَمَنْعُوهُ فِي «لَمَّا».

وهذا الفرق بالنسبة إلى المستقبل، فأما بالنسبة إلى الماضي فهما سَيِّانٌ فِي نَفْيِ الْمَتَوَقَّعِ وَغَيْرِهِ، وَمِثَالُ الْمَتَوَقَّعِ أَنْ يَقُولَ: «مَا لِي قَمْتُ وَلَمْ تَقَمْ»، أَوْ «لَمَّا تَقَمْ»، وَمِثَالُ غَيْرِ الْمَتَوَقَّعِ أَنْ يَقُولَ ابْتِدَاءً: «لَمْ تَقَمْ»، أَوْ «لَمَّا تَقَمْ».

الخامس: أَنْ مَنَفِي «لَمَّا» جَائِزُ الْحَذْفِ لِلدَّلِيلِ، كَقَوْلِهِ:

٥١٠ - فَجِئْتُ قُبُورَهُمْ بَدْأً وَلَمَّا فَنَادَيْتُ الْقُبُورَ فَلَمْ يُجِيبْنِي ﴿٣﴾

أَيَّ وَلَمَّا أَكُنْ بَدْأً قَبْلَ ذَلِكَ، أَيَّ سَيِّدًا، وَلَا يَجُوزُ «وَصَلْتُ إِلَى بَغْدَادٍ وَلَمْ» تَرِيدَ وَلَمْ أَدْخُلَهَا، فَأَمَّا قَوْلُهُ:

٥١١ - احْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي اسْتَوْدَعْتَهَا يَوْمَ الْأَعَاذِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ فَضْرُورَةٌ. ﴿٤﴾

وعلة هذه الأحكام كلها أَنْ «لَمْ» لَنَفْيِ فَعْلٍ، وَ«لَمَّا» لَنَفْيِ قَدْ فَعَلَ.

٢ - الثَّانِي: مِنْ أَوْجِهٍ «لَمَّا»: أَنْ تَخْتَصَّ بِالْمَاضِي؛ فَتَقْتَضِي جُمْلَتَيْنِ وَجَدْتَ ثَانِيتهما عِنْدَ وَجُودِ أَوَّلَاهُمَا، نَحْوُ: «لَمَّا جَاءَنِي أَكْرَمَتُهُ» وَيُقَالُ فِيهَا: حَرْفُ وَجُودٍ لَوْجُودٍ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: حَرْفُ وَجُوبٍ لَوْجُوبٍ، وَزَعَمَ ابْنُ السَّرَاجِ وَتَبِعَهُ الْفَارِسِيُّ وَتَبِعَهُمَا ابْنُ جَنِّي وَتَبِعَهُمْ جَمَاعَةٌ أَنَّهَا ظَرْفٌ بِمَعْنَى «حِينَ»، وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ: بِمَعْنَى «إِذْ»، وَهُوَ حَسَنٌ لِأَنَّهَا مُخْتَصَّةٌ بِالْمَاضِي وَبِالْإِضَافَةِ إِلَى الْجُمْلَةِ.

وَرَدَّ ابْنُ خُرُوفٍ عَلَى مُدَّعِي الْأَسْمِيَةِ بِجَوَازِ أَنْ يَقَالَ: «لَمَّا أَكْرَمْتَنِي أَمْسَ أَكْرَمَتِكَ الْيَوْمَ» لِأَنَّهَا إِذَا قُدِّرَتْ ظَرْفًا كَانَ عَامِلُهَا الْجَوَابُ، وَالْوَاقِعُ فِي الْيَوْمِ لَا يَكُونُ فِي الْأَمْسِ.

وَالْجَوَابُ: أَنْ هَذَا مِثْلُ ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ [المائدة: ١١٦] وَالشَّرْطُ لَا يَكُونُ إِلَّا مُسْتَقْبَلًا، وَلَكِنْ الْمَعْنَى إِنْ ثَبِتَ أَنِّي كُنْتُ قُلْتُهُ، وَكَذَا هُنَا: الْمَعْنَى لَمَّا ثَبِتَ الْيَوْمَ إِكْرَامُكَ لِي أَمْسَ أَكْرَمَتِكَ.

(١) ﴿أَنْزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرَ مِنْ بَيْنِنَا بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْ ذِكْرِي بَلْ لَمَّا يَدْخُلُوا عَذَابٍ﴾ [ص: ٣٨].

(٢) ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تَزِمْنَا وَلَكِنْ قَوْلُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ...﴾ [الحجرات: ١٤].

(٣) البيت منسوب لذي الرمة وليس في ديوانه. وهو مع الشاهد رقم ١٨٩ من قصيدة واحدة. والهاء في «يجبته» للسكت.

(٤) هو لإبراهيم بن هرمة. الخزائن ٦٢٨/٣ والسيوطي ٢٣٣.

ويكون جوابها فعلاً ماضياً اتفاقاً، وجملة اسمية مقرونة بـ «إذا» الفجائية أو بالفاء عند ابن مالك، وفعلاً مضارعاً عند ابن عصفور، دليل الأول: ﴿فَلَمَّا نَجَدُكَ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾ [الإسراء: ٦٧]، والثاني: ﴿فَلَمَّا نَجَّيْنَاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥]، والثالث: ﴿فَلَمَّا نَجَّيْنَاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ﴾ [لقمان: ٣٢]، والرابع: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبَشَرَىٰ نَجَدْنَاهُ﴾ (١) وهو مؤول بـ «جادلنا»، وقيل في آية الفاء: إن الجواب محذوف، أي انقسموا قسمين: فمنهم مقتصد؛ وفي آية المضارع إن الجواب ﴿وَجَاءَتْهُ الْبَشَرَىٰ﴾ على زيادة الواو، أو محذوف، أي أقبل يجادلنا. ومن مُشْكل لَمَّا هذه قول الشاعر:

٥١٢ - أَقُولُ لِعَبْدِ اللَّهِ لَمَّا سَقَاؤُنَا وَنَحْنُ بِوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمٍ (٢)
فيقال: أين فعلها؟ والجواب أن «سقاؤنا» فاعل بفعل محذوف يفسره وهي بمعنى سَقَطَ، والجواب محذوف تقديره قلت، بدليل قوله: «أقول»، وقوله: «شم» أمرٌ من قولك: «شِمْتُ البرق» إذا نظرت إليه، والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله: شِمهُ.

٣ - والثالث: أن تكون حرف استثناء؛ فتدخل على الجملة الاسمية، نحو: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤] فيمن شدد الميم، وعلى الماضي لفظاً لا معنى نحو: «أشْدُك الله لَمَّا فعلت» أي ما أسألك إلا فعلك، قال:

٥١٣ - قَالَتْ لَهُ: بِاللَّهِ يَا ذَا الْبُرْدَيْنِ لَمَّا غِنَيْتَ نَفْساً أَوْ اثْنَيْنِ (٣)
وفيه رد لقول الجوهري: إِنَّ «لما» بمعنى إِلَّا غير معروف في اللغة.
وتأتي «لما» مركبة من كلمات، ومن كلمتين.

فأما المركبة من كلمات فكما تقدم في ﴿وَإِنَّ كُلَّ لَمَّا لِيَُؤْفِقَنَّهُمْ رَبُّكَ﴾ (٤) في قراءة ابن عامر (٥) وحزمة وحفص بتشديد نون إن وميم لما، فيمن قال: الأصل «لَمَن ما» فأبدلت النون ميماً وأدغمت، فلما كثرت الميمات حذفت الأولى، وهذا القول ضعيف لأن حذف مثل هذه الميم استثنائاً لم يثبت، وأضعف منه قول آخر: إن الأصل لَمَّا بالتثنية بمعنى جمعاً، ثم حذف التثنية إجراءً للوصل مجرى الوقف، لأن استعمال «لما» في هذا المعنى بعيد، وحذف التثنية من المنصرف في الوصل أبعد؛ وأضعف من هذا قول آخر: إنه فعلى من اللّم، وهو بمعناه؛

(١) ﴿...يُجَادِلُنَا فِي قَوْلِ لُوطٍ﴾ [هود: ١١: ٧٤].

(٢) لم تقف على قائله.

(٣) لم تقف على قائلهما. غث: شرب ثم تنفس.

(٤) ﴿...يُؤْفِقَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ﴾ [هود: ١١: ١١١].

(٥) عبد الله بن عامر (١١٨ هـ) أحد القراء السبعة، مقرأ أهل الشام، وكان على قضاء دمشق.

ولكنه منع الصرف لألف التأنيث، ولم يثبت استعمال هذه اللفظة، وإذا كان فعلى فهلاً كتب بالياء، وهلاً أماله من قاعدته الإمالة، واختار ابن الحاجب أنها لما الجازمة حذف فعلها، والتقدير: «لَمَّا يُهْمَلُوا»، أو «لَمَّا يُتْرَكُوا»، لدلالة ما تقدم من قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾^(١) ثم ذكر الأشقياء والسعداء ومجازاتهم، قال: ولا أعرف وجهاً أشبه من هذا، وإن كانت النفوس تستبعده من جهة أن مثله لم يقع في التنزيل، والحق ألا يستبعد لذلك، اهـ. وفي تقديره نظر، والأولى عندي أن يقدر «لَمَّا يُؤَفَّقُوا أعمالهم» أي أنهم إلى الآن لم يؤفَّقوا وسيؤفَّقونها، ووجه رجحانه أمران:

أحدهما: أن بعده ﴿لِيُؤَفَّقَهُمْ﴾ وهو دليل على أن التوفية لم تقع بعد وأنها ستقع.

والثاني: أن منفي لَمَّا متوقع الثبوت كما قدمنا، والإهمال غير متوقع الثبوت.

وأما قراءة أبي بكر^(٢) بتخفيف «إِنْ» وتشديد «لَمَّا» فتحتمل وجهين:

أحدهما: أن تكون مخففة من الثقيلة، ويأتي في «لَمَّا» تلك الأوجه.

والثاني: أن تكون «إِنْ» نافية، و «كَلَّا» مفعول بإضمار أرى، و «لَمَّا» بمعنى إلا.

وأما قراءة النحويين^(٣) بتشديد النون وتخفيف الميم وقراءة الحرميين^(٤) بتخفيفهما ف «إِنْ»

في الأولى على أصلها من التشديد وجوب الأعمال، وفي الثانية مخففة من الثقيلة وأعملت

على أحد الوجهين، واللام من «لَمَّا» فيهما لام الابتداء، قيل: أو هي في قراءة التخفيف الفارقة

بين إن النافية والمخففة من الثقيلة، وليس كذلك؛ لأن تلك إنما تكون عند تخفيف إن وإهمالها

و «ما» زائدة للفصل بين اللامين كما زيدت الألف للفصل بين الهمزتين في نحو: ﴿ءَاذَرْتَهُمْ﴾^(٥)

وبين النونات في نحو: «اضربنَّ يا نسوة» قيل: وليست موصولة بجملة القسم لأنها إنشائية،

وليس كذلك لأن الصلة في المعنى جملة الجواب، وإنما جملة القسم مَسْوُوقَةٌ لمجرد التوكيد،

ويشهد لذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيَبْغِضَنَّ﴾^(٥) لا يقال: لعل «مَنْ» نكرة أي لفريق ليضطن؛

لأنها حينئذ تكون موصوفة، وجملة الصفة كجملة الصلة في اشتراط الخبرية.

وأما المركبة من كلمتين فكقوله:

٥١٤ - لَمَّا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا أَدَعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ^(٦)

(١) ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ [هود ١١: ١٠٥].

(٢) هو شعبة بن عياش الأزدي وقد تقدم ذكره.

(٣) النحويان: أبو عمرو بن العلاء والكسائي، والحرميان: نافع المدني وابن كثير المكي.

(٤) ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة ٦: ٦].

(٥) تمتها ﴿فَإِنْ أَصْبَحَكُمْ مُصِيبَةً قَالُوا قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْنَا إِذْ لَوْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَاهِدًا﴾ [النساء ٤: ٧٢].

(٦) لم نقف على قائل البيت. سيتكرر برقم ٩٢٨ و ١١٧٨.

وهو لغز، يقال فيه: أين جواب «لَمَّا»؟ وبِم انتصب أدع؟ وجواب الأول: أن الأصل «لن ما» ثم أدغمت النون في الميم للتقارب، ووَصِلَا خطأً للإلغاز، وإنما حقهما أن يكتبتا منفصلين، ونظيره في الإلغاز قوله:

٥١٥ - عَافَتِ الْمَاءَ فِي الشَّتَاءِ، فَقُلْنَا بِرْدِيهِ تُصَادِفِيهِ سَخِينَا^(١)

فيقال: كيف يكون التبريد سبباً لمصادفته سخينا؟ وجوابه أن الأصل «بل رديه» ثم كتب على لفظه للإلغاز، وعن الثاني^(٢): أن انتصابه بلن، وما الظرفية وصلتها ظرف له فاصل بينه وبين لن للضرورة، فيسأل حينئذ: كيف يجتمع قوله: لن أدع القتال مع قوله: لن أشهد الهيجاء؟ فيجيب بأن أشهد ليس معطوفاً على أدع، بل نصبه بأن مضمرة، وأن والفعل عطفٌ على القتال، أي لن أدع القتال وشهود الهيجاء على حد قول ميسون:

٥١٦ - وَلَبِسُ عِبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي^(٣)

لن: حرف نصب ونفي واستقبال، وليس أصله وأصل لم «لا» فأبدلت الألف نوناً في «لن» وميماً في «لم» خلافاً للفراء؛ لأن المعروف إنما هو إبدال النون ألفاً لا العكس نحو: «لَتَنْفَعَا»^(٤) «وَلَيْكُونَا»^(٥) ولا أصل لن «لا أن» فحذفت الهمزة تخفيفاً والألف للساكنين خلافاً للخليل والكسائي بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو: «زيداً لن أضرب» خلافاً للأخفش الصغير^(٦)، وامتناع نحو: «زيداً يُعْجِبُنِي أَنْ تضرب» خلافاً للفراء، ولأن الموصول وصلته مفرد، ولن أفعل كلام تام، وقول المبرد: إنه مبتدأ حذف خبره أي «لا الفعل واقع» مردود بأنه لم يُنطق به مع أنه لم يسد شيء مسده، بخلاف نحو: «لولا زيد لأكرمته» وبأن الكلام تام بدون المقدر، وبأن الداخلة على الجملة الاسمية واجبة التكرار إذا لم تعمل، ولا التفات له في دعوى عدم وجوب ذلك؛ فإن الاستقراء يشهد بذلك.

ولا تفيد «لن» توكيد النفي خلافاً للزمخشري في «كشافه»^(٧)، ولا تأييده خلافاً له في «أنموذجه»^(٧) وكلاهما دعوى بلا دليل، قيل: ولو كانت للتأييد لم يقيد منفيها باليوم في «فلن»

(١) من الأبيات التي أسقطها السيوطي ولم تقف على قائله.

(٢) أي ويجاب عن الثاني وهو انتصاب أدع في الشاهد ٥١٤.

(٣) تقدم برقم ٤٧١ وستكرر برقم ٦٧٠ و٨٦٤ و٩٤٨.

(٤) «كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَفَعَا إِنَّا نَسُوقُهُمْ إِلَىٰ عَذَابٍ أَلِيمٍ» [العلق ٩٦: ١٥].

(٥) «وَلَكِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا مَأْمُورٌ لَيَسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَا مِنَ الصَّغِيرِينَ» [يوسف ٣٢: ١٢].

(٦) علي بن سليمان (٣١٥هـ) قرأ على ثعلب والمبرد وألف في العربية.

(٧) الكشاف: كتاب في تفسير القرآن، والأنموذج: كتاب في النحو اختصر فيه كتابه «المفصل».

أَكَلِمَ الْيَوْمَ إِنْشِيًا^(١)، ولكن ذكر الأبد في ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾^(٢) تكراراً، والأصل عدمه.

وتأتي للدعاء كما أتت «لا» لذلك وفقاً لجماعة منهم: ابن عصفور، والحجة في قوله:

٥١٧ - لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكَ ثُمَّ لَا زَلَّ ثَلُوكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ^(٣)

وأما قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِلْمُجْرِمِينَ﴾ [القصص: ١٧] فقليل:

ليس منه لأن فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم، بل إلى المخاطب أو الغائب، نحو: «يا رب لا عذبت فلاناً» ونحو: «لا عذب الله عمراً» اهـ، ويرده قوله:

..... ثُمَّ لَا زَلَّ ثَلُوكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ^(٤)

وتلقي القسم بها وبلم نادر جداً كقول أبي طالب:

٥١٨ - وَاللَّهِ لَنْ يَصْلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ حَتَّى أَوْسَدَ فِي الثُّرَابِ دَفِينَا^(٥)

وقيل لبعضهم: ألك بئو؟ فقال: نعم، وخالفهم لم تقم عن مثلهم منجبة. ويحتمل هذا

أن يكون على حذف الجواب، أي إن لي لبنين، ثم استأنف جملة النفي.

وزعم بعضهم أنها قد تجزم كقوله:

٥١٩ - فَلَنْ يَخْلَ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدُكَ مَنْظَرٌ^(٦)

وقوله:

٥٢٠ - لَنْ يَخْبِ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلْقَةَ^(٧)

والأول محتمل للاجترأ بالفتحة عن الألف للضرورة.

ليت^(٨): حرف تمنّ يتعلق بالمستحيل غالباً كقوله:

٥٢١ - فَيَالَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأَخْبِرُهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ^(٩)

(١) ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أَكَلِمَ...﴾ [مريم: ١٩: ٢٦].

(٢) ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الدُّنْيَا فَاذْكُرُوا الدُّنْيَا وَكُلُوا وَشَرِبُوا يَوْمَ تَأْتِي السَّحَابُ السَّيِّئَةُ وَتُمْطَرُ ذُرِّيَّةٌ مِمَّنْ كَانُوا تَاجِرِينَ﴾ [الأنعام: ٩٤: ٩٥].

(٣) البيت للأعشى «الديوان ١٣» والرواية فيه: لا زلت لهم.

(٤) تقدم.

(٥) الخطاب للرسول ﷺ وانظر السيوطي ٢٣٥. سيتكرر برقم ١٠٤٣.

(٦) صدره «أياي سبا يا عز ما كنت بعدكم» وهو لكثير عزة «الديوان ٦٠/١» وأياي سبا: مشتت الشمل.

(٧) البيت لأعرابي يمدح الحسين بن علي. سيتكرر برقم ١١٩٥.

(٨) انظر التنبيه الآتي.

(٩) لأبي العتاهية «إسماعيل بن القاسم» وهو في ديوانه ٢٣ وقد أهمله السيوطي لتأخر قائله «توفي سنة

وبالممكن قليلاً.

وحكمه أن ينصب الاسم ويرفع الخبر، قال الفراء وبعض أصحابه: وقد ينصبهما كقوله:

٥٢٢ - ياليت أيام الضبا رواجعاً^(١)

وينى على ذلك ابن المعتز قوله^(٢):

٥٢٣ - مرث بنا سحراً طير فقلت لها: طوباك، ياليتني إياك، طوباك

والأول عندنا محمول على حذف الخبر، وتقديره أفلت، لا «تكون» خلافاً للكسائي لعدم تقدم إن ولو الشرطيتين، ويصح بيت ابن المعتز على إنابة ضمير النصب عن ضمير الرفع.

وتقتزن بها ما الحرفية فلا تزليها عن الاختصاص بالأسماء، لا يقال: «ليتما قام زيد» خلافاً لابن أبي الربيع وطاهر القزويني^(٣)، ويجوز حينئذ إعمالها لبقاء الاختصاص وإعمالها حملاً على أخواتها، ورووا بالوجهين قول النابغة:

٥٢٤ - قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد^(٤)

ويحتمل أن الرفع على أن «ما» موصولة، وأن الإشارة خبر لـ «هو» محذوفاً، أي ليت الذي هو هذا الحمام لنا؛ فلا يدل حينئذ على الإهمال، ولكنه احتمال مرجوح، لأن حذف العائد المرفوع بالابتداء في صلة غير «أي» مع عدم طول الصلة قليل، ويجوز «ليتما زيدا ألقاه» على الإعمال، ويمتنع على إضمار فعل على شريطة التفسير^(٥).

لعل: حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، قال بعض أصحاب الفراء: وقد ينصبهما، وزعم يونس أن ذلك لغة لبعض العرب وحكى «لعل أباك منطلقاً» وتأويله عندنا على إضمار يوجد وعند الكسائي على إضمار يكون.

وقد مر أن عقيلاً يخفضون بها المبتدأ كقوله:

٥٢٥ - لعل أبي المغوار منك قريب^(٦)

(١) رجز للعجاج، وهو في سيبويه ٢٨٤/١ والخزانة ٢٩٠/٤ والسيوطي ٣٣٦ وقبلة: «إذ كنت في وادي العقيق راتعا».

(٢) هو عبد الله بن محمد المعتز بالله (٢٩٦هـ) شاعر أديب ولي الخلافة يوماً واحداً ثم قتل. ألف «البديع» و«طبقات الشعراء» وله ديوان شعر. وهذا البيت ليس في ديوانه ولم يذكره السيوطي لتأخر قائله.

(٣) هو بهاء الدين أبو محمد طاهر بن أحمد القزويني ويعرف بالنجار (٧٥٦هـ) أديب نحوي صرفي له: غاية التصريف، ولب الألباب في مراسم الإعراب.

(٤) تقدم برقم ٩٨ وستكرر برقم ٥٧٣.

(٥) أي يمتنع أن يكون «زيداً» مفعولاً لفعل محذوف يفسره المذكور.

(٦) صدره «فقلت: ادع أخرى وارفع الصوت جهرة» وهو لكعب بن سعد الغنوي في رثاء أخيه أبي =

وزعم الفارسي أنه لا دليل في ذلك لأنه يحتمل أن الأصل «لعله لأبي المغوار منك جواب قريب» فحذف موصوف قريب، وضمير الشأن، ولام لعل الثانية تخفيفاً، وأدغم الأولى في لام الجر، ومن ثم كانت مكسورة، ومن فتح فهو على لغة من يقول: «المال لزيد» بالفتح، وهذا تكلف كثير، ولم يثبت تخفيف لعل، ثم هو محجوج بنقل الأئمة أن الجر بـ «لعل» لغة قوم بأعيانهم.

واعلم أن مجرور «لعل» في موضع رفع بالابتداء لتزليل «لعل» منزلة الجار الزائد نحو: «بحسبك درهم» بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل، وقوله: «قريب» هو خبر ذلك المبتدأ، ومثله «لولا لكان كذا» على قول سيبويه: إن لولا جارة، وقولك: «رُب رجلٍ يقول ذلك». ونحوه قوله:

٥٢٦ - وجيران لنا كانوا كرام^(١)

على قول سيبويه إن كان زائدة، وقول الجمهور: إن الزائد لا يعمل شيئاً، ف قيل: الأصل «هم لنا» ثم وصل الضمير بـ «كان» الزائدة إصلاحاً للفظ لثلا يقع الضمير المرفوع المنفصل إلى جانب الفعل، وقيل: بل الضمير توكيد للمستتر في لنا على أن «لنا» صفة لجيران، ثم وصل لما ذكر، وقيل: بل هو معمول لـ «كان» بالحققة، ف قيل: على أنها ناقصة و «لنا» الخبر، وقيل: بل على أنها زائدة وأنها تعمل في الفاعل كما يعمل فيه العامل المُلغى نحو: «زيد ظننت عالم». وتتصل بلعل «ما» الحرفية فتكفها عن العمل؛ لزوال اختصاصها حينئذٍ بدليل قوله:

٥٢٧ - لعلماً أضاء لك النار الحمار المُقَيِّدا^(٢)

وجوّز قوم إعمالها حينئذٍ حملاً على «ليت» لاشتراكهما في أنهما يُغَيِّران معنى الابتداء، وكذا قالوا في: «كأن»، وبعضهم خصّ «لعل» بذلك، لأشَدِّية التشابه، لأنها و «ليت» للإنشاء، وأما «كأن» فللخبر.

قيل: وأوّل لحن سُمع بالبصرة:

٥٢٨ - لعل لها عُذْر وأنت تلوم^(٣)

= المغوار. ابن عقيل ٢٣٦/١ والخزانة ٣٧٠/٤ ورواية القالي ١٤٧/٢: «لعل أبا...». سيتكرر هذا الشاهد برقم ٨٠٩.

(١) صدره «فكيف إذا مرتت بدار قوم» والبيت للفرزدق، الديوان ٨٣٥ وسيبويه ٢٨٩/١ وابن عقيل ١٢٢/١ والخزانة ٣٧/٤.

(٢) صدره «أعد نظراً يا عبد قيس لعلماء» وهو للفرزدق «الديوان ٢١٣» والرواية فيه: فربما أضاءت... ولا شاهد فيه حينئذٍ. سيتكرر برقم ٥٣٣.

(٣) أهمله السيوطي، وروي غير منسوب في المستقصى ٢٨٢/٢ وفي مجمع الأمثال ١٤١/٢، وصدره: =

وهذا محتمل لتقدير ضمير الشأن. كما تقدم في «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوَّرُونَ»^(١).

وفيها عشر لغات مشهورة، ولها معان.

أحدها: التوقع، وهو: تَرَجَّى المحبوب والإشفاق من المكروه، نحو: «لعل الحبيب واصل، ولعل الرقيب حاصل» وتختص بالممكن، وقول فرعون: «لَعَلِّي أَتْلُعُ الْأَسْبَاطَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ»^(٢) إنما قاله جهلاً أو مخزقة وإفكاً.

الثاني: التعليل، أثبتته جماعة منهم: الأخفش والكسائي، وحملوا عليه «فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّئَنَّا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى» [طه: ٤٤] وَمَنْ لَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ يَحْمِلْهُ عَلَى الرَّجَاءِ ويصرفه للمخاطبين، أي اذهبا على رجائكما.

الثالث: الاستفهام، أثبتته الكوفيون، ولهذا عُلِقَ بها الفعل في نحو: «لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا» [الطلاق: ٤١]، ونحو: «وَمَا يَذُرُّكَ لَعَلَّهُ يَزُرُّكَ» [عبس: ٣] قال الزمخشري: وقد أشربها معنى ليت مَنْ قرأ «فَاطَّلِعْ»^(٣) اهـ. وفي الآية بحث سيجيء.

ويقترن خبرها بـ «أَنْ» كثيراً حملاً على عسى كقوله:

٥٢٩ - لعلك يوماً أن تلُم مُلَمَّةً

وبحرف التنفيس قليلاً كقوله:

٥٣٠ - فقولاً لها قولاً رقيقاً لعلها سترحماني من زفرة وعويل^(٤)

وخرج بعضهم نصب «فَاطَّلِعْ»^(٥) على تقدير «أَنْ» مع أبلغ كما خفض المعطوف من بيت

زهير:

= «تَأَنَّ وَلَا تَعْجَلْ بِلَوْمِكَ صَاحِبًا» والعجز - بلا لحن فيه - في العقد ١٤٢/٢ والمستطرف ٢٩/١. وجاء في طبقات ابن المعتز ٢٤٧ - أخبار منصور النمرى -: «وميمته في المأمون - وهو ولي عهد - عجيبة قد صارت مثلاً في سائر الناس وأولها: «لعل لها عذراً وأنت تلوم وكم لائم قد لام وهو مُلِيمٌ» ونسب هذا البيت لمنصور أيضاً في التمثيل والمحاضرة ٨٣ ونهاية الأرب ٨٦/٣. ونسب في إحدى نسخ البيان والتبيين ٣٦٣/٢ لمسلم بن الوليد.

(١) انظر تعليقنا على الحديث وقد تقدم.

(٢) «وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَنْهَكُنَّ آبِي لِي صَرِيحًا لَعَلِّي أَتْلُعُ الْأَسْبَابَ» (٣٦) أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَاطَّلِعْ إِلَيَّ إِنَّكَ مُوتِي... [غافر ٤٠: ٣٦ و ٣٧].

(٣) تمامه «عليك من اللائي يدعئك أجدعا» وهو لمتمم بن نويرة يخاطب الشامت بهلاك أخيه مالك. وتجده في الخزائن ٤٣٣/١ وهو مع الشاهدين رقم ٣٨٣ و ٦٢٤ من قصيدة واحدة.

(٤) لم نقف على قائله.

(٥) تقدمت.

٥٣١ - بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً^(١)
على تقدير الباء مع مدرك.

ولا يمتنع كون خبرها فعلاً ماضياً خلافاً للحري، وفي الحديث «وما يُدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم»^(٢) وقال الشاعر:

٥٣٢ - وُبدلت قرحاً دامياً بعد صحة لعل منايانا تحولن أبؤسا^(٣)
وأنشد سيويه:

٥٣٣ - أعد نظراً يا عبد قيس لعلماء أضاء لك النار الحمار المقيداً^(٤)
فإن اعترض بأن «لعل» هنا مكفوفة بما، فالجواب أن شبهة المانع أن «لعل» للاستقبال فلا تدخل على الماضي، ولا فرق على هذا بين كون الماضي معمولاً لها أو معمولاً لما في حيزها، ومما يوضح بطلان قوله ثبوت ذلك في خبر ليت وهي بمنزلة لعل، نحو: ﴿يَلَيْتَنِي مِثُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ نَسِيًا مَّنْسِيًا﴾ [مريم: ٢٣]، ﴿يَلَيْتَنِي كُنْتُ رَبًّا﴾^(٥)، ﴿يَلَيْتَنِي قَدَمْتُ لِحَاقِي﴾ [الفجر: ٢٤]، ﴿يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾^(٦).

تنبية: من مشكل باب ليت وغيره قول يزيد بن الحكم^(٧):

٥٣٤ - فليت كفافاً كان خيرك كله وشرك عني ما ارتوى الماء مرتو
وإشكاله من أوجه: أحدها: عدم ارتباط خبر «ليت» باسمها؛ إذ الظاهر أن «كفافاً» اسم ليت، وأن «كان» تامة، وأنها وفاعلها الخبر، ولا ضمير في هذه الجملة. والثاني: تعليقه «عن» بـ«مرتو». والثالث: إيقاعه «الماء» فاعلاً بـ«ارتوى» وإنما يقال: ارتوى الشارب.
والجواب عن الأول أن «كفافاً» إنما هو خبر لـ«كان» مقدم عليها وهو بمعنى كاف، واسم «ليت» محذوف للضرورة، أي فليتك أو فليتة أي فليت الشأن، ومثله قوله:

(١) تقدم ذكره برقم ١٤٣ وأن رواية الديوان «ولا سابق شيء...» ولا شاهد فيه حينئذ وسيكرر برقم ٨٣٠ و٨٥٧ و٨٦٢ و٩٤٩ و١١٤٥.

(٢) صحيح البخاري: تفسير سورة الممتحنة، وفيه أيضاً رواية أخرى بإسقاط «وما يدريك» في كتاب المغازي.

(٣) هو لامرئ القيس «الديوان ١١٧» والرواية فيه: «فيا لك من نعمي تحولن أبؤسا» ولا شاهد فيه حينئذ.

(٤) تقدم برقم ٥٢٧.

(٥) ﴿... قَرِيبًا يَوْمَ يَنْظُرُ الْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَلَيْتَنِي ...﴾ [النبا: ٧٨: ٤٠].

(٦) تتمتها ﴿فَأَقْوَزُ فَوزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣: ٤] تقدمت.

(٧) شاعر أموي حكيم جيد الشعر. اتصل بسليمان بن عبد الملك ومات نحو ١٠٥ هـ الخزائن ٣٩٠/٤ والقالبي ٦٧/١ وحماسة البحرني ٢٢٨.

٥٣٥ - فليْتَ دَفَعْتَ الهمَّ عني ساعةً (١)

و «خيرك»: اسم كان، و «كله»: تأكيد له، والجملة خبر ليت، وأما «وشرك» فيروي بالرفع عطفاً على «خيرك» فخبّره إما محذوف تقديره كفافاً، «فمرتو»: فاعل «بارتوى»، وإما «مرتو» على أنه سكن للضرورة كقوله:

٥٣٦ - ولو أنّ واشٍ باليمامة دأره وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا^(٢)
وروي بالنصب: إما على أنه اسم لـ «ليت» محذوفة، وسهل حذفها تقدّم ذكرها، كما سهل ذلك حذف كل وبقاء الخفض في قوله:

٥٣٧ - أكلَ امرئٍ تحسبينَ امرأً ونايرَ توقدُ بالليلِ نارا^(٣)
وإما على العطف على اسم «ليت» المذكورة إن قدر ضمير المخاطب، فأما ضمير الشأن فلا يعطف عليه لو ذكر فكيف وهو محذوف، و «مرتو» على الوجهين مرفوع: إما لأنه خبر «ليت» المحذوفة، أو لأنه عطف على خبر «ليت» المذكورة.

وعن الثاني: بأنه ضمن «مرتو» معنى «كاف» لأن المرتوي يكفّ عن الشرب، كما جاء ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾^(٤) لأن ﴿يُخَالِفُونَ﴾ في معنى يعدلون ويخرجون، وإن علقتَه بـ «كفاً» محذوفاً على وجه مرّ ذكره فلا إشكال.

وعن الثالث: أنه إما على حذف مضاف أي شارب الماء، وإما على جعل «الماء» مرتوياً مجازاً كما جعل «صادياً» في قوله:

٥٣٨ - وَجُبْتُ هَجيراً يترُكُ الماءَ صادياً^(٥)

ويروى «الماء» بالنصب على تقدير «من» كما في قوله تعالى: ﴿وَأَخْبَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجَلاً﴾ [الأعراف: ١٥٥] ففاعل ارتوى على هذا «مرتو»، كما تقول: ما شرب الماء شارب.

لكنّ: مشددة الفون حرفٌ ينصب الاسم ويرفع الخبر، وفي معناها ثلاثة أقوال:

أحدها: وهو المشهور: أنه واحد، وهو الاستدراك، وفُسِّرَ بأن تنسب لما بعدها حكماً

(١) تمامه «فتبتا على ما حيلت ناعمي بال» وهو لعدي بن زيد العبادي. وعلى ما حيلت أي على كل حال.

(٢) لقيس بن الملوح الديوان ٢٩٤ و٣٠١ والخزانة ٣٩٥/٤.

(٣) نسب هذا البيت لجارية بن الحجاج وحارثة بن حمران وعدي بن زيد العبادي وأبي دؤاد وهو في سيبويه ٣٣/١ وابن عقيل ٢٠/٢ والكامل ٢٤٧ و٨٢٥ والسيوطي ٢٣٩.

(٤) تتمتها «أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ» [النور: ٦٣].

(٥) صدره «لَقِيَْتُ الْمَرْوَرِيَّ وَالشَّخَايِبَ دُونَهُ» وهو للمتنبّي في ديوانه ٥١٥/٢ والمرورى جمع مرورة وهي الفلاة. والشخايِب رؤوس الجبل ونواته.

مخالفاً لحكم ما قبلها، ولذلك لا بد أن يتقدمها كلامٌ مناقض لما بعدها نحو: «ما هذا ساكناً لكنه متحرك» أو ضد له نحو: «ما هذا أبيض لكنه أسود» قيل: أو خلاف نحو: «ما زيد قائماً، لكنه شارب» وقيل: لا يجوز ذلك.

والثاني: أنها ترد تارة للاستدراك وتارة للتوكيد، قاله جماعة منهم صاحب^(١) البسيط، وفسروا الاستدراك برفع ما يتوهم ثبوته نحو: «ما زيد شجاعاً، لكنه كريم» لأن الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان؛ فنفي أحدهما يوهم انتفاء الآخر، و «ما قام زيد، لكنّ عمرأ قام» وذلك إذا كان بين الرجلين تلبس أو تماثل في الطريقة، ومثلوا للتوكيد بنحو: «لو جاءني أكرمه لكنه لم يجيء» فأكدت ما أفادته «لو» من الامتناع.

والثالث: أنها للتوكيد دائماً مثل إن، ويصحب التوكيد معنى الاستدراك، وهو قول ابن عصفور، قال في المقرب: «إنّ وأنّ ولكنّ»، ومعناها التوكيد، ولم يزد على ذلك، وقال في الشرح^(٢): معنى لكن التوكيد، وتعطي مع ذلك الاستدراك، اهـ.

والبصريون على أنها بسيطة، وقال الفراء: أصلها لكنّ أن، فطرحت الهمزة للتخفيف، وتون لكنّ للساكنين، كقوله:

ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل^(٣) ٥٣٩ -

وقال باقي الكوفيين: مركبة من: لا، وإنّ، والكاف الزائدة لا التشبيهية، وحذفت الهمزة تخفيفاً.

وقد يحذف اسمها كقوله:

٥٤٠ - فلو كنت ضبياً عرفت قرابتي ولكنّ زنجي عظيم المشافر^(٤)

(١) هو ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن علي بن العليج الأشيلي من نحاة الأندلس في القرن السابع قرأ على الشلوين، وكان أبو حيان ينقل عنه، وكذا ابن عقيل.

(٢) شرح ابن عصفور كتابه «المقرب» ولم يتمه.

(٣) صدره «فلست بآتيه ولا أستطيعه» والبيت للنجاشي الحارثي «قيس بن عمرو» وهو في سيبويه ٩/١ والخزانة ٣٦٧/٤ قوله: «لا» أصله «لكن».

(٤) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٤٨١. عن سيبويه الذي قال في ٢٨٢/١: «والنصب أكثر في كلام العرب، كأنه قال: ولكنّ زنجياً عظيم المشافر لا يعرف قرابتي» وجاء في الخزانة ٣٧٩/٤: «واعلم أن قافية البيت اشتهرت كذا عند النحويين، وصوابه: ولكنّ زنجياً غلاظاً مشافره. وهو من قصيدة هجابها...» اهـ تجدها في الأغاني ٣٥٤/٢١. ورواية البيت فيها

«فلو كنت ضبياً إذن ما حبستني
ولكنّ زنجياً غليظاً مشافره»
وعلى هذه الرواية يكون المحذوف هو الخبر.

أي ولكِنَّك زنجي، وعليه بيت المتنبي:

٥٤١ - وما كنت ممن يدخل العشق قلبه ولكن من يبصر جفونك يعشق^(١)
وبيت الكتاب:

٥٤٢ - ولكن من لا يلق أماً يؤبه بعُدته ينزل به وهو أعزل^(٢)
ولا يكون الاسم فيهما من لأن الشرط لا يعمل فيه ما قبله.
ولا تدخل اللام في خبرها خلافاً للكوفيين، احتجاجاً بقوله:

٥٤٣ - ولكنني من حُبها العميد^(٣)

ولا يعرف له قائل، ولا تنمة، ولا نظير، ثم هو محمول على زيادة اللام، أو على أن الأصل «لكن إنني» ثم حذفت الهمزة تخفيفاً ونون لكن للساكنين.

لكن: ساكنة النون ضربان مخففة من الثقيلة، وهي حرف ابتداء، لا يعمل خلافاً للأخفش ويونس؛ لدخولها بعد التخفيف على الجملتين. وخفيفة بأصل الوضع، فإن وليها كلام فهي حرف ابتداء لمجرد إفادة الاستدراك، وليست عاطفة ويجوز أن تستعمل بالواو، نحو: «ولكن كانوا هم الظَّالِمِينَ»^(٤) وبدونها، نحو: قول زهير:

٥٤٤ - إن ابن ورقاء لا تُخشى بوادره لكن وقائعهُ في الحرب تنتظر^(٥)
وزعم ابن أبي الربيع أنها حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة، وأنه ظاهر قول سيبويه، وإن وليها مفرد فهي عاطفة بشرطين:

أحدهما: أن يتقدمها نفي أو نهي، نحو: «ما قام زيد لكن عمرو، ولا يقم زيد لكن عمرو» فإن قلت: «قام زيد» ثم جئت بـ«لكن» جعلتها حرف ابتداء فجئت بالجملة فقلت: «لكن عمرو لم يقم» وأجاز الكوفيون «لكن عمرو» على العطف، وليس بمسموع.
الشرط الثاني: ألا تقترن بالواو، قاله الفارسي وأكثر النحويين، وقال قوم: لا تستعمل مع المفرد إلا بالواو.

(١) شرح ديوان المتنبي ٤٥٨/١. وهو مما أسقطه السيوطي لتأخر قائله «قتل سنة ٣٥٤هـ». سيتكرر برقم ١٠٢٥.

(٢) البيت لأمية بن أبي الصلت. وهو في ديوانه ٤٦ وفي سيبويه ٤٣٩/١.

(٣) تقدم برقم ٤٢٠.

(٤) «وما ظلمتهم ولكن كانوا...» [الزخرف ٤٣: ٧٦].

(٥) شرح ديوان زهير ٣٠٦.

واختلف في نحو: «ما قام زيد ولكن عمرو» على أربعة أقوال: أحدها ليونس: إن لكن غير عاطفة، والواو عاطفة مفرداً على مفرد، الثاني لابن مالك: إن لكن غير عاطفة والواو عاطفة لجملته حذف بعضها على جملة صرح بجميعها، قال: فالتقدير في نحو: «ما قام زيد ولكن عمرو» ولكن قام عمرو، وفي ﴿وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ﴾^(١) ولكن كان رسول الله، وعلة ذلك أن الواو لا تعطف مفرداً على مفرد مخالف له في الإيجاب والسلب، بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما فيه، نحو: «قام زيد ولم يقم عمرو»، والثالث لابن عصفور: إن «لكن» عاطفة، والواو زائدة لازمة، والرابع لابن كيسان: إن لكن عاطفة، والواو زائدة غير لازمة.

وسمع «ما مررت برجل صالح لكن طالح» بالخفض، فقل: على العطف، وقيل: بجار مقدر أي «لكن مررت بطالح»، وجاز إبقاء عمل الجار بعد حذفه لقوة الدلالة عليه بتقدم ذكره. ليس: كلمة دالة على نفي الحال، وتنفي غيره بالقرينة، نحو: «لَيْسَ خَلَقَ اللَّهُ مِثْلَهُ» وقول الأعشى:

٥٤٥ - لَهُ نَافِلَاتٌ مَا يَغِبُّ نَوَالِهَا وَلَيْسَ عَطَاءُ الْيَوْمِ مَانِعُهُ غَدًا^(٢)
وهي فعل لا يتصرف، وزنه فَعَلَ بالكسر، ثم التزم تخفيفه^(٣)، ولم ندره فَعَلَ بالفتح لأنه لا يخفف، ولا فَعَلَ بالضم لأنه لم يوجد في يأتي العين إلا في هَيَّؤْ، وسمع «لُسْتُ» بضم اللام؛ فيكون على هذه اللغة كَهَيَّؤْ.

وزعم ابن السراج أنه حرف بمنزلة «ما»، وتابعه الفارسي في الحليّات^(٤) وابن شقير^(٥) وجماعة، والصواب الأول، بدليل «لُسْتُ وَلُسْتُمَا وَلُسْتُنَّ وَلَيْسَا وَلَيْسُوا وَلَيْسَتْ وَلَسْنَ».

وتلازم رفع الاسم ونصب الخبر، وقيل: قد تخرج عن ذلك في مواضع:

١ - أحدها: أن تكون حرفاً ناصباً للمستثنى بمنزلة «إلا» نحو: «أَتُونِي لَيْسَ زَيْدًا» والصحيح أنها الناسخة، وأن اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم مما تقدم، واستتاره واجب؛ فلا يليها في اللفظ إلا المنصوب، وهذه المسألة كانت سبب قراءة سيويه النحو، وذلك أنه جاء إلى حماد بن سلمة^(٦) لكتابة الحديث، فاستملى منه قوله ﷺ: «لَيْسَ مِنْ أَصْحَابِي أَحَدٌ إِلَّا وَلَوْ

(١) ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾... [الأحزاب ٣٣: ٤٠].

(٢) ديوان الأعشى ١٣٧ وهو في مدح الرسول ﷺ. تغب: تكون يوماً وتنقطع يوماً. والبيت مع الشاهد رقم ٣٩٠ و٥٨٧ و٦٣٢ و٦٩٩ و١٠٥٢ من قصيدة واحدة.

(٣) يعني بتخفيفه تسكين الباء.

(٤) مسائل في النحو سئل عنها في حلب فدونها وذكر أجوبتها.

(٥) أبو بكر أحمد بن الحسن (٣١٧هـ) نحوي بغدادي أخذ من المذهبيين.

(٦) مفتي البصرة وإمامها في الحديث والفقه واللغة مات سنة ١٦٧هـ.

شئت لأخذت عليه، ليس أبا الدرداء^(١) فقال سيويه: ليس أبو الدرداء، فصاح به حماد: لحنْتَ يا سيويه، إنما هذا استثناء، فقال سيويه: والله لأطلبنَّ علماً لا يلحنتي معه أحد، ثم مضى ولزم الخليل وغيره.

٢ - والثاني: أن يقرن الخبر بعدها بـ «إلا» نحو: «ليس الطيب إلا المسك» بالرفع، فإن بني تميم يرفعونه حملاً لها على «ما» في الإهمال عند انتقاض النفي، كما حمل أهل الحجاز «ما» على «ليس» في الأعمال عند استيفاء شروطها، حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء، فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفي^(٢) فجاءه فقال: يا أبا عمرو ما شيء بلغني عنك؟ ثم ذكر ذلك له، فقال له أبو عمرو: نمت وأدليج الناس، ليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع، ولا حجازي إلا وهو ينصب، ثم قال لليزيدي^(٣) ولخلف الأحمر: اذهبوا إلى أبي مهدي^(٤) فلقناه الرفع فإنه لا يرفع، وإلى المنتجع التميمي^(٥) فلقناه النصب فإنه لا ينصب، فأتياهما وجهدا بكل منهما أن يرجع عن لغته فلم يفعل، فأخبرا أبا عمرو وعنده عيسى، فقال له عيسى: بهذا فقت الناس. وخرَّج الفارسي ذلك على أوجه:

أحدها: أن في «ليس» ضمير الشأن، ولو كان كما زعم لدخلت إلا على أول الجملة الاسمية الواقعة خبراً فقيل: ليس إلا الطيب المسك، كما قال:

٥٤٦ - ألا ليس إلا ما قضى الله كائن وما يستطيع المرء نفعاً ولا ضرراً^(٦)
وأجاب بأن «إلا» قد توضع في غير موضعها مثل: ﴿إِنْ نَفْطُنْ إِلَّا طَنَّا﴾^(٧) وقوله:

٥٤٧ - وما اعتره الشيب إلا اعتراراً^(٨)

(١) ورد هذا الحديث في معظم تراجم سيويه ولم نجده في كتب الصحاح. وقيل: إنه لحن في «رغف» فقرأها بضم العين. ولم يلحن في حديث. وقيل: لحن في «الصفاء» فمدها: الصفاء.

(٢) إمام في العربية والنحو والقراءة. أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وابن أبي إسحاق الحضرمي. وأخذ عنه الخليل ومات سنة ١٤٩هـ.

(٣) أبو محمد يحيى بن المبارك (٢٠٢هـ) بصري عالم بالعربية والأدب أخذ عن أبي عمرو والخليل. اتصل بالرشيد وأدب المأمون.

(٤) محمد بن سعيد بن ضمضم شاعر أعرابي فصيح كان علماء زمانه يأخذون عنه لغة الحجاز.

(٥) المنتجع بن نبهان أعرابي فصيح أخذ عنه علماء زمانه اللغة التميمية. والخبر الذي ساقه ابن هشام: في مجالس العلماء ص ١ والقالبي ٣٩/٣ وطبقات النحويين ٣٨.

(٦) لم نقف على قائل البيت.

(٧) ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا فَلَمْ يَأْتِ بِهَا مَا تَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِنْ نَفْطُنْ إِلَّا طَنَّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَقِيرِينَ﴾ [الجاثية ٣٢: ٤٥].

(٨) صدره «أحل به الشيب أنقاله» وهو للأعشى ميمون، ورواية الديوان ٤٥ «وما اعتره الشيب إلا اعتراراً» اعتره: عرض له. والبيت في الخزاعة ٣٠/٢.

أي إن نحن إلا نظن ظناً، وما اغتره اغتراراً إلا الشيب لأن الاستثناء المفرغ لا يكون في المفعول المطلق التوكيدي لعدم الفائدة فيه. وأجيب بأن المصدر في الآية والبيت نوعي على حذف الصفة، أي إلا ظناً ضعيفاً وإلا اغتراراً عظيماً.

الثاني: أن الطيب اسمها، وأن خبرها محذوف، أي في الوجود، وأن المسك بدل من اسمها.

الثالث: أنه كذلك، ولكن «إلا المسك» نعتٌ للاسم لأن تعريفه تعريفُ الجنس فهو نكرة معني أي ليس طيبٌ غيرُ المسك طيباً.

ولأبي نزار الملقب بملك النحاة^(١) توجيه آخر، وهو أن الطيب اسمها، والمسك مبتدأ حذف خبره، والجملة خبر ليس، والتقدير: إلا المسك أفخره.

وما تقدم من نقل أبي عمرو أن ذلك لغة تميم يرد هذه التأويلات. وزعم بعضهم عن قائل ذلك أنه قدرها حرفاً، وأن من ذلك قولهم: «ليس خلقَ الله مثله» وقوله:

٥٤٨ - هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِي لَوْ ظَفَرْتُ بِهَا وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ النَّفْسِ مَبْذُولُ^(٢)
ولا دليل فيهما، لجواز كون ليس فيهما شأنية.

٣ - الموضع الثالث: أن تدخل على الجملة الفعلية، أو على المبتدأ والخبر مرفوعين كما مثلنا، وقد أجبنا على ذلك.

٤ - الرابع: أن تكون حرفاً عاطفاً، أثبت ذلك الكوفيون أو البغداديون، على خلاف بين الثقلة، واستدلوا بنحو: قوله:

٥٤٩ - أَيْنَ الْمَفْرُ وَالْإِلَهَ الطَّالِبُ وَالْأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ لَيْسَ الْغَالِبُ^(٣)
وخرج على أن «الغالب» اسمها والخبر محذوف، قال ابن مالك: وهو في الأصل ضمير متصل عائد على الأشرم، أي ليسه الغالب، كما تقول: «الصديق كأنه زيد» ثم حذف لاتصاله. ومقتضى كلامه أنه لولا تقديره متصلاً لم يجز حذفه، وفيه نظر.

حرف الميم

ما: تأتي على وجهين: اسمية، وحرفية، وكل منهما ثلاثة أقسام.

(١) هو الحسن بن صاف (٥٦٨هـ) نحوي عراقي سكن دمشق ومات فيها وبرع في الفقه والعربية وألف فيهما.

(٢) قائله هشام بن عتبة أخو ذي الرمة، وهو في سيبويه ٣٦/١ و٧٣ وشواهد السيوطي ٢٤٠.

(٣) لفيل بن حبيب. والأشرم هو أبرهة الحبشي صاحب الفيل. وانظر السيوطي ٢٤٠.

فأما أوجه الاسمية:

١ - فأحدها: أن تكون معرفة، وهي نوعان:

ناقصة: وهي الموصولة، نحو: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَفْزِدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦].

وتامة: وهي نوعان:

عامة: أي مقدرة بقولك الشيء، وهي التي لم يتقدمها اسم تكون هي وعاملها صفة له في المعنى نحو: ﴿إِنْ تَبَدُّوا لَأَبْذُلُوا فَزَيْدًا هُوَ﴾ [البقرة: ٢٧١] أي فنعمة الشيء هي، والأصل فنعمة الشيء إبداءها لأن الكلام في الإبداء لا في الصدقات، ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه، فانفصل وارتفع.

وخاصة: هي التي تقدمها ذلك، وتقدر من لفظ ذلك الاسم نحو: «غَسَلْتُهُ غَسَلًا نِعَمًا» و «دَقَّقْتَهُ دَقًّا نِعَمًا» أي نعم الغسل ونعم الدق، وأكثرهم لا يثبت مجيء «ما» معرفة تامة، وأثبتته جماعة منهم ابن خروف ونقله عن سيويه.

٢ - الثاني: أن تكون نكرة مجردة عن معنى الحرف، وهي أيضاً نوعان: ناقصة، وتامة.

فالناقصة: هي الموصوفة، وتقدر بقولك شيء كقولهم: «مررت بما مُعْجِبٌ لَكَ» أي بشيء مُعْجِبٌ لَكَ، وقوله:

٥٥٠ - لِمَا نَافِعٍ يَسْعَى اللَّبِيبُ؛ فَلَا تَكُنْ لَشَيْءٍ بِعِيدٍ نَفْعُهُ الدَّهْرَ سَاعِيًا^(١)
وقوله الآخر:

٥٥١ - رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهَا فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ^(٢)

أي رب شيء تكرهه النفوس، فحذف العائد من الصفة إلى الموصوف. ويجوز أن تكون «ما» كافة، والمفعول المحذوف اسماً ظاهراً، أي قد تكره النفوس من الأمر شيئاً، أي وصفاً فيه، أو الأصل: من الأمور أمراً، وفي هذا إنابة المفرد عن الجمع، وفيه وفي الأول إنابة الصفة غير المفردة عن الموصوف؛ إذ الجملة بعده صفة له، وقد قيل في: ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾ [النساء: ٥٨]: إن المعنى نعم هو شيئاً يعظكم به، فما نكرة تامة^(٣) تمييز، والجملة صفة، والفاعل

(١) لم نقف على قائله.

(٢) البيت لأمية بن أبي الصلت، الديوان ٥٠ وسيويه ١/ ٢٧٠ و ٣٦٢ والسيوطي ٢٤٠ والخزانة ٥٤١/ ٢ و ١٩٤/ ٤.

وينسب لأبي قيس اليهودي ولابن صرمة الأنصاري، ولحنيف بن عمير ولنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب.

(٣) كذا في المخطوطتين، وجاء في هامش المخطوطة الأولى ٨٣/ أ: «كذا وقع في النسخ التي رأيناها والصواب ناقصة بدل تامة لأنه جعل الجملة صفة لـ «ما»، والموصوفة هي الناقصة» وكذلك خطأها الأمير والدسوقي.

مستتر، وقيل: «ما» معرفة موصولة فاعل، والجملة صلة، وقيل غير ذلك، وقال سيبويه في: ﴿هَذَا مَا لَدَىٰ عَيْدٍ﴾ [آق: ٢٣]: المراد شيء لَدَىٰ عَتِيدٍ أي مُعَدٍّ أي لجهنم ياغوثي إياه، أو حاضر، والتفسير الأول رأي الزمخشري، وفيه أن «ما» حيثئذ للشخص العاقل، وإن قدرت «ما» موصولة فعتيد بدل منها، أو خبر ثان، أو خبر لمحذوف.

والثامة: تقع في ثلاثة أبواب:

أحدها: التعجب، نحو: «ما أحسن زيداً» المعنى: شيء حسن زيداً، جزم بذلك جميع البصريين، إلا الأخفش فجوزه، وجوز أن تكون معرفة موصولة والجملة بعدها صلة لا محل لها، وأن تكون نكرة موصوفة والجملة بعدها في موضع رفع نعتاً لها، وعليهما فخير المبتدأ محذوف وجوباً، تقديره شيء عظيم ونحوه:

الثاني: باب نعم وبئس نحو: «غسلته غسلًا نِعْمًا، ودققته دققًا نِعْمًا» أي نعم شيئاً، فما: نصبٌ على التمييز عند جماعة من المتأخرين منهم الزمخشري، وظاهر كلام سيبويه أنها معرفة تامة كما مر.

والثالث: قولهم: إذا أرادوا المبالغة في الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل كالكتابة «إن زيداً ممّا أن يكتب» أي إنه من أمرٍ كتابية، أي إنه مخلوق من أمر وذلك الأمر هو الكتابة، ف«ما» بمعنى شيء، وأن وصلتها في موضع خفض بدل منها، والمعنى بمنزلته في: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَجٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧] جعل لكثرة عجلته كأنه خلق منها، وزعم السيرافي وابن خروف، وتبعهما ابن مالك ونقله عن سيبويه أنها معرفة تامة بمعنى الشيء أو الأمر، وأن وصلتها مبتدأ، والظرف خبره، والجملة خبر لـ«إن»، ولا يتحصل للكلام معنى طائل على هذا التقدير.

٣- والثالث: أن تكون نكرة مضمنة معنى الحرف، وهي نوعان:

أحدهما: الاستفهامية، ومعناها أي شيء، نحو: ﴿مَا هِيَ﴾^(١)، ﴿مَا لَوْهَآ﴾^(٢)، ﴿وَمَا تِلْكَ يَمِينُكَ﴾^(٣)، ﴿قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُمْ بِهِ السَّحَرُ﴾ [يونس: ٨١] وذلك على قراءة أبي عمرو (السحر): بمد الألف، ف«ما»: مبتدأ، والجملة بعدها خبر؛ والسحر: «إما» بدل من «ما»، ولهذا قرن بالاستفهام، وكأنه قيل: السحر جئتم به، وإما بتقدير أهو السحر، أو السحر هو، وأما من قرأ ﴿هَذَا لَسَحَرٌ﴾ على الخبر فما موصولة والسحر خبرها، ويقويه قراءة عبد الله ﴿مَا جِئْتُمْ بِهِ سِحْرٌ﴾.

(١) ﴿قَالُوا أَذُنْ لَنَا رَبِّكَ بَيْنَ لَنَا مَا هِيَ...﴾ [البقرة: ٦٨].

(٢) ﴿قَالُوا أَذُنْ لَنَا رَبِّكَ بَيْنَ لَنَا مَا لَوْهَآ...﴾ [البقرة: ٦٩].

(٣) ﴿... يَمِينُكَ يَتُوسَى﴾ [طه ٢٠: ١٧].

ويجب حذف ألف ما الاستفهامية إذا جُرَتْ وإبقاء الفتحة دليلاً عليها، نحو: «فِيمَ وَإِلَامَ وَعَلَامَ وَيَمَ» وقال:

٥٥٢ - فتلِكَ ولأه السُّوء قَدْ طَالَ مُكْثُهُمْ فَحَتَّامَ حَتَّامَ الْعَنَاءِ الْمُطَوَّلُ؟^(١)

وربما تبعت الفتحة الألف في الحذف، وهو مخصوص بالشعر، كقوله:

٥٥٣ - يَا أَبَا الْأَسْوَدِ لَمْ خَلَّفْتَنِي لَهُمُومٍ طَارِقَاتٍ وَذِكْرُ

وعلة حذف الألف الفرق بين الاستفهام والخبر؛ فلهذا حذفت في نحو: «فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرُهَا» [النازعات: ٤٣]، «فَنَاطِرُهُ يَمُوجُ الْمُرْسَلُونَ»^(٣)، «لَمْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ» [الصف: ٢] وثبتت في «لَمَسَكُمْ فِي مَا أَفْضَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ»^(٤)، «يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ»^(٥)، «مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيْ» [ص: ٧٥] وكما لا تحذف الألف في الخبر لا تثبت في الاستفهام، وأما قراءة عكرمة^(٦) وعيسى «عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ» [النبأ: ١] فنادر، وأما قول حسان:

٥٥٤ - عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمْنِي لِثِيْمٍ كَخَنْزِيرٍ تَمَرُّغٌ فِي دِمَانٍ^(٧)

فضرورة، والدمان كالرماد وزناً ومعنى، ويروى «في رماد» فلذلك رجحته على تفسير ابن الشجري له بالسرجين، ومثله قول الآخر:

٥٥٥ - إِنَّا قَتَلْنَا بِقَتْلَانَا سِرَاتِكُمْ أَهْلَ اللِّوَاءِ ففِي مَا يَكْثُرُ الْقِيلُ^(٨)

ولا يجوز حمل القراءة المتواترة على ذلك لضعفه، فلهذا ردّ الكسائي قول المفسرين في: «يَمَا غَفَرَ لِي رَبِّي»^(٩) إنها استفهامية، وإنما هي مصدرية، والعجب من الزمخشري إذ جوز كونها استفهامية مع رده على مَنْ قال في: «يَمَا أَغْوَيْتَنِي»^(١٠) إن المعنى بأي شيء أغويتني بأن إثبات الألف قليل شاذ، وأجاز هو وغيره أن تكون بمعنى الذي، وهو بعيد لأن الذي الذي غفر له هو

(١) للكميّ بن زيد. وهو في القصائد الهاشمية ٤٨.

(٢) لم يسم قائله. وهو في الخزانة ١٩٧/٣.

(٣) «وَلَايَ مُرْسَلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَاطِرُهُ...» [النمل: ٢٧: ٣٥].

(٤) «لَوْلَا كِتَابٌ مِنْ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَكُمْ...» [الأنفال: ٨: ٦٨].

(٥) «وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَيَا آخِرُونَ هُمْ يُؤْمِنُونَ» [البقرة: ٤: ٢].

(٦) عكرمة بن عبد الله (١٠٦هـ) مولى عبد الله بن عباس تابعي عالم ثقة. وعيسى هو ابن عمر الثقفي وتقدمت ترجمته.

(٧) ديوان حسان ٧٩ والقصيدة دالية «رماد» وهو في الخزانة ٥٣٧/٢.

(٨) هو من قصيدة لكعب بن مالك يخاطب كفار قريش.

(٩) «قَالَ يَلَيْتَ قَوِي يَعْلَمُونَ * يَمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرِمِينَ» [يس: ٣٦ و ٢٧].

(١٠) «قَالَ رَبِّ يَمَا أَغْوَيْتَنِي لِأَرَيْتُنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَاغْوِيَتَهُمْ أَجْمَعِينَ» [الحجر: ١٥: ٣٩].

الذنوب، ويعد إرادة الاطلاع عليها وإن غفرت. وقال جماعة منهم الإمام فخر الدين في: «فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ»^(١) إنها للاستفهام التعجبي، أي فبأي رحمة، ويردّه ثبوت الألف، وأن خفض رحمة حينئذ لا يتجه لأنها لا تكون بدلاً من ما؛ إذ المبدل من اسم الاستفهام يجب اقترانه بهمزة الاستفهام نحو: «ما صنعت أخيراً أم شراً» ولأن ما النكرة الواقعة في غير الاستفهام والشرط لا تستغني عن الوصف، إلا في بابي التعجب ونعم وبئس، وإلا في نحو: قولهم: «إني ممّا أن أفعل» على خلاف فيهن، وقد مرّ، ولا عطف بيان؛ لهذا، ولأن ما الاستفهامية لا توصف، وما لا يوصف كالضمير لا يعطف عليه عطف بيان ولا مضافاً إليه لأن أسماء الاستفهام وأسماء الشرط والموصولات لا يضاف منها غير أيّ باتفاق، وكم في الاستفهام عند الزجاج في نحو: «بكم درهم اشتريت» والصحيح أن جره بـ «من» محذوفة.

وإذا ركب «ما» الاستفهامية مع «ذا» لم تحذف ألفها نحو: «لماذا جئت» لأن ألفها قد صارت حشواً.

وهذا فصل عقده له «ماذا»

اعلم أنها تأتي في العربية على أوجه:

أحدها: أن تكون ما استفهامية وذا إشارة نحو: «ماذا التواني؟»، و

٥٥٦ - ماذا الوقوف..... (٢)

والثاني: أن تكون ما استفهامية وذا موصولة، كقول لبيد:

٥٥٧ - ألا تسألان المزمّة ماذا يُحاول أنحب فيُقضَى أم ضلال وباطل؟^(٣)

ف«ما» مبتدأ، بدليل إبداله المرفوع منها، و«ذا»: موصول، بدليل افتقاره للجمله بعده، وهو أرجح الوجهين في: «وَسْئَلُوكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَفْوُ» [البقرة: ٢١٩] فيمن رفع العفو، أي الذي ينفقونه العفو؛ إذ الأصل أن تُجاب الاسمية بالاسمية والفعلية بالفعلية.

الثالث: أن يكون «ماذا» كله استفهاماً على التركيب كقولك: «لماذا جئت؟» وقوله:

(١) «فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَيْتَ لَهُمْ...» [آل عمران ٣: ١٥٩].

(٢) تمامه

«...على نار وقد خمدت يا طالما أوقدت في الحرب نيران»

وقد ذكره السيوطي ولم ينسبه.

(٣) ديوان لبيد ٢٥٤ وسيبويه ٤٠٥/١ والخزانة ٥٥٦/٢ وهو مع الشاهدين ٦٦ و٢١٩ من قصيدة واحدة.

٥٥٨ - يا خُزْرُ تغلبَ ماذا بال نسوتكم (١)

وهو أرجح الوجهين في الآية في قراءة غير أبي عمرو ﴿قُلِ الْعَفْوَ﴾^(٢) بالنصب، أي ينفقون العفو.

الرابع: أن يكون «ماذا» كله اسم جنس بمعنى شيء، أو موصولاً بمعنى الذي، على خلاف في تخريج قول الشاعر:

٥٥٩ - دعي ماذا علمت سأتقيه ولكن بالمغيب نبئيني^(٣)

فالجمهور على أن «ماذا» كله مفعول دعي، ثم اختلف فقال السيرافي وابن خروف: موصول بمعنى «الذي»، وقال الفارسي: نكرة بمعنى «شيء»، قال: لأن التركيب ثبت في الأجناس دون الموصولات.

وقال ابن عصفور: لا تكون ماذا مفعولاً لـ «دعي» لأن الاستفهام له الصدر، ولا لـ «علمت» لأنه لم يرد أن يستفهم عن معلومها ما هو، ولا لمحذوف يفسره سأتقيه لأن علمت حيث لا محل لها، بل «ما» اسم استفهام مبتدأ، و «ذا» موصول خبر، وعلمت: صلة، وعلّق دعي عن العمل بالاستفهام، انتهى.

ونقول: إذا قدرت «ماذا» بمعنى «الذي» أو بمعنى «شيء» لم يمتنع كونها مفعول دعي، وقوله: «لم يرد أن يستفهم عن معلومها» لازم له إذا جعل ماذا مبتدأ وخبراً، ودعواه تعليق دعي مردودة بأنها ليست من أفعال القلوب، فإن قال: إنما أردت أنه قدر الوقف على دعي فاستأنف ما بعده ردّه قول الشاعر: «ولكن» فإنها لا بد أن يخالف ما بعدها ما قبلها، والمخالف هنا دعي؛ فالمعنى دعي كذا، ولكن افعلني كذا، وعلى هذا فلا يصح استئناف ما بعد دعي لأنه لا يقال: من في الدار فإنني أكرمه ولكن أخبرني عن كذا.

الخامس: أن تكون «ما» زائدة و «ذا» للإشارة كقوله:

٥٦٠ - أنورا سزع ماذا يا قروق (٤)

(١) تمامه «لا يستفغن إلى الديرين تحنانا» والبيت مع الشاهد ٨٩٦ من قصيدة لجبرير في هجاء الأخطل. وهو في ديوانه ٥٩٨. والخزر: ج أخزر وهو صغير العينين.

(٢) من الآية المتقدمة.

(٣) جعله السيوطي ص ٦٩ من قصيدة المثقب العبدى التي منها الشاهد ٩٠ ولكن صاحب الخزائن ٥٥٤/٢ نفى ذلك. وذكره سيبويه ٤٠٥/١ دون عزو. أما العيني فقد نسبته في ٤٨٨/١ لسحيم بن وثيل، وقال في ١٩٣/١ إنه من قصيدة ملفقة تداخلت فيها أبيات للمثقب ولسحيم ولأبي زيد. سياتر هذا الشاهد برقم ٥٦١.

(٤) تمامه «وحبل الوصل منتكث حديق» والبيت لزغبة الباهلي وقال السيوطي ٢٤٣ إنه رأى القصيدة =

أنوراً بالنون أي أنفاراً، وسرّع: أصله بضم الراء فخفف، يقال: سرّع ذا خروجاً، أي أسرّع هذا في الخروج، قال الفارسي: يجوز كون «ذا» فاعل سرع، و«ما» زائدة، ويجوز كون ماذا كله اسماً كما في قوله:

٥٦١ - دعي ماذا علمت سأثقيهِ (١)

السادس: أن تكون «ما» استفهاماً و «ذا» زائدة، أجازها جماعة منهم ابن مالك في نحو: «ماذا صنعت» وعلى هذا التقدير فينبغي وجوب حذف الألف في نحو: «لم ذا جئت» والتحقيق أن الأسماء لا تزداد.

النوع الثاني (٢): الشرطية وهي نوعان:

غير زمانية نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ﴾ (٣) وقد جوزت في: ﴿وَمَا يَكُم مِّنْ يُعْمَلُ فِيمَنَ اللَّهُ﴾ [النحل: ٥٣] على أن الأصل و«ما يكن»، ثم حذف فعل الشرط كقوله:

٥٦٢ - إن العقل في أموالنا لا نضقُ بها ذراعاً، وإن صبراً فنصبر للصبر (٤)

أي إن يكن العقل وإن نحبس حبساً، والأرجح في الآية أنها موصولة، وأن الفاء داخلية على الخبر، لا شرطية والفاء داخلية على الجواب.

وزمانية، أثبت ذلك الفارسي وأبو البقاء وأبو شامة وابن بري (٥) وابن مالك، وهو ظاهر في قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَقْتُمُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾ [التوبة: ٧] أي استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم، ومحمّل في: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [النساء: ٢٤] إلا أن «ما» هذه مبتدأ لا ظرفية، و«الهاء» من «به» راجعة إليها، ويجوز فيها الموصولية و ﴿فَآتُوهُنَّ﴾ الخبر، والعائد محذوف أي لأجله، وقال:

٥٦٣ - فماتك يا بن عبد الله فينا فلا ظلماً نخاف ولا افتقاراً (٦)

= منسوبة لجرد بن رباح الباهلي في الأصمعيات، ولم نجد لها فيها ولا في المفضليات. فروق: المرأة تفارق الريب. وحديق: مقطوع. سيكرر برقم ٥٨٦.

(١) تقدم برقم ٥٥٩.

(٢) أي من نوعي «ما» النكرة المضمنة معنى الحرف.

(٣) ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا فَأَنبِئْ بِهَا نَبَأَ يَخْتَارُ وَيُنْزِلُ أَوْ يُبْدِلُهَا﴾ [البقرة: ١٠٦: ٢].

(٤) لهدي بن الخشرم. العقل: الدية. الصبر: الحبس. ورواه سيويو ١/ ١٣١:

فإن تك في أموالنا لا نضقُ بها ذراعاً وإن صبراً فنصبر للصبر

(٥) عبد الله بن بري (٢٠٥ هـ) عالم في العربية له مؤلفات في اللغة والنحو.

(٦) لم نقف على قائله.

استدل به ابن مالك على مجيئها للزمان، وليس بقاطع لاحتماله للمصدر أي للمفعول المطلق، فالمعنى: أي كون تكن فينا طويلاً أو قصيراً.
وأما أوجه الحرفية:

١ - فأحدها: أن تكون نافية، فإن دخلت على الجملة الاسمية أعملها الحجازيون والتهاميون والنجديون عمل ليس بشروط معروفة نحو: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(١)، ﴿مَا هُكَ أَتَهْتَهُمْ﴾^(٢)، وعن عاصم^(٣) أنه رفع أمهاتهم على التسمية، ونذر تركيبها مع النكرة تشبيهاً لها بـ «لا» كقوله:

٥٦٤ - وما بأس لورَدَتْ علينا تحيةٌ قليلٌ على من يعرف الحق عابها^(٤)
وإن دخلت على الفعلية لم تعمل، نحو: ﴿وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٢] فأما ﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَأَنفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، ﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٢] فـ «ما» فيهما شرطية، بدليل الفاء في الأولى والجزم في الثانية، وإذا نفت المضارع تخلّص عند الجمهور للحال، وردّ عليهم ابن مالك بنحو: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبْدِلَهُ﴾ [يونس: ١٥] وأجيب بأن شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه.

٢ - والثاني: أن تكون مصدرية، وهي نوعان: زمانية، وغيرها.

فغير الزمانية: نحو: ﴿عَزَبُ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّهُ﴾^(٥)، ﴿وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ﴾ [آل عمران: ١١٨]، و ﴿ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ [التوبة: ١١٨]، ﴿فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا﴾ [السجدة: ١٤]، ﴿لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾^(٦)، ﴿لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾^(٧)، وليست هذه بمعنى الذي لأن الذي سقاه لهم الغنم، وإنما الأجر على السقي الذي هو فعله، لا على الغنم، فإن ذهبت تقدر أجر السقي الذي سقيته لنا فذلك تكلف لا مُحجج إليه، ومنه: ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾^(٨)، ﴿ءَامِنُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ﴾ [البقرة: ١٣] وكذا حيث اقترنت بكاف التشبيه بين فعلين

(١) ﴿وَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: ١٢: ٣١].

(٢) ﴿الَّذِينَ يَطْلَهُونَ مِنْكُمْ يَنْسَاهُمْ مَا هُكَ أَتَهْتَهُمْ إِنْ أَتَهْتَهُمْ إِلَّا إِلَهِي وَلَدَنَهُمْ...﴾ [المجادلة: ٥٨: ٢].

(٣) عاصم بن أبي النجود الكوفي (- ١٢٧هـ) أحد القراء السبعة.

(٤) لم نقف على قائله. العاب: العيب.

(٥) ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزَبُ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ٩: ١٢٨].

(٦) ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَصِلُونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ...﴾ [ص: ٣٨: ٢٦].

(٧) ﴿قَالَتْ إِنَّكَ أَنْتَ أَوَّلُ يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ...﴾ [الفصص: ٢٨: ٢٥].

(٨) ﴿... وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا...﴾ [البقرة: ٢: ١٠].

متمثلين، وفي هذه الآيات رد لقول السهيلي: إن الفعل بعد «ما» هذه لا يكون خاصاً؛ فتقول: «أعجبني ما تفعل» ولا يجوز «أعجبني ما تخرج».

والزمانية: نحو: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾^(١) أصله مُدَّةٌ دوامي حيًّا، فحذف الظرف وخلفته «ما» وصلتها كما جاء في المصدر الصريح نحو: «جئتُ صلاة العصر» و «أتيتُ قدومَ الحاج» ومنه: ﴿إِنْ أَرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ﴾ [هود: ٨٨]، ﴿فَاقْبَلُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦] وقوله:

٥٦٥ - أجارتنا إنَّ الخطوبَ تُثوبُ وإني مُقيمٌ ما أقامَ عسيب^(٢)
ولو كان معنى كونها زمانية أنها لا تدل على الزمان بذاتها لا بالنيابة لكانت اسماً ولم تكن مصدرية. كما قال ابن السكيت وتبعه ابن الشجري في قوله:

٥٦٦ - منَّا الذي هو ما إن طرَّ شاربُهُ والعانسُون ومنَّا المُردُّ والشَّيبُ^(٣)
معناه حين طرَّ، قلت: وزيدت «إن» بعدها لشبهها في اللفظ بـ«ما» النافية كقوله:

٥٦٧ - ورجَّ الفتى للخير ما إن رأيتهُ على السنِّ خيراً لا يزالُ يزيدُ^(٤)
وبعد: فالأولى في البيت تقدير «ما» نافية لأن زيادة «إن» حينئذ قياسية، ولأن فيه سلامة من الأخبار بالزمان عن الجثة، ومن إثبات معنى واستعمال لما لم يثبت له - وهما كونها للزمان مجردة، وكونها مضافة - وكأن الذي صرفهما عن هذا الوجه مع ظهوره أن ذكر المرد بعد ذلك لا يحسن؛ إذ الذي لم يثبت شاربهُ أمردٌ، والبيت عندي فاسد التقسيم بغير هذا، ألا ترى أن العانسين - وهم الذين لم يتزوجوا - لا يناسبون بقية الأقسام، وإنما العرب محميون من الخطأ في الألفاظ دون المعاني، وفي البيت - مع هذا العيب - شذوذان: إطلاق العانس على المذكر، وإنما الأشهر استعماله في المؤنث، وجمع الصفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتاء ولا دالة على المفاضلة.

وإنما عدلت عن قولهم ظرفية إلى قولي زمانية ليشمل نحو: ﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشْوَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٠] فإن الزمان المقدر هنا مخفوض، أي كل وقت إضاءة، والمخفوض لا يسمى ظرفاً.

ولا تشارك «ما» في النية عن الزمان «أن»، خلافاً لابن جني، وحمل عليه قوله:

٥٦٨ - وتالَّو ما إنَّ شَهْلَةً أُمُّ واحدٍ بأوجدَ منِّي أن يُهانَ صَغيرُها^(٥)

(١) ﴿وَأَوْصِنِي بِالْصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١].

(٢) لامرئ القيس. الديوان ٧١. عسيب: اسم جبل.

(٣) لأبي قيس بن رفاعة اليهودي، واسمه دثار. وانظر السيوطي ٢٤٤.

(٤) تقدم برقم ٢٦ و٥١ وسيكرر برقم ١١٤٧.

(٥) لم نقف على قائله. الشهلة: العجوز. أوجد: أكثر وجداً.

وتبعه الزمخشري، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿أَنْ ءَاتَتْهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾^(١)، ﴿إِلَّا أَنْ يَصْذَقُوا﴾^(٢)، ﴿أَفَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨] ومعنى التعليل في البيت والآيات ممكن، وهو متفق عليه؛ فلا معدل عنه.

وزعم ابن خروف أن «ما» المصدرية حرف باتفاق، وردّ على من نقل فيها خلافاً، والصواب مع ناقل الخلاف؛ فقد صرح الأخفش وأبو بكر باسميتها، ويرجح أن فيه تخلصاً من دعوى اشتراك لا داعي إليه؛ فإن «ما» الموصولة الاسمية ثابتة باتفاق وهي موضوعة لما لا يعقل والأحداث من جملة ما لا يعقل، فإذا قيل: «أعجبني ما قمت» قلنا: التقدير أعجبني الذي قمت، وهو يعطي معنى قولهم: أعجبني قيامك، ويردّ ذلك أن نحو: «جلست ما جلس زيد» تريد به المكان ممتنع مع أنه مما لا يعقل، وأنه يستلزم أن يسمع كثيراً «أعجبني ما قمت» لأنه عندهما الأصل، وذلك غير مسموع، قيل: ولا ممكن لأن قام غير متعد؛ وهذا خطأ بين لأن «الهاء» المقدرة مفعول مطلق لا مفعول به، وقال ابن الشجري: أفسد النحويون تقدير الأخفش بقوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾^(٣) فقالوا: إن كان الضمير المحذوف للنبي عليه السلام أو للقرآن صح المعنى وخلت الصلة عن عائذ، أو للتكذيب فسد المعنى، لأنهم إذا كذبوا التكذيب بالقرآن أو النبي كانوا مؤمنين، اهـ. وهذا سهو منه ومنهم لأن كذبوا ليس واقعاً على التكذيب، بل مؤكد به لأنه مفعول مطلق، لا مفعول به، والمفعول به محذوف أيضاً، أي بما كانوا يكذبون النبي أو القرآن تكديماً، ونظيره ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾ [النبا: ٢٨]، ولأبي البقاء في هذه الآية أوهام متعددة؛ فإنه قال: «ما» مصدرية صلتها يكذبون، ويكذبون خبر كان، ولا عائذ على ما، ولو قيل باسميتها، فتضمنت مقالته الفصل بين ما الحرفية وصلتها بـ«كان»، وكون يكذبون في موضع نصب لأنه قدره خبر كان، وكونه لا موضع له لأنه قدره صلة ما، واستغناء الموصول الاسمي عن عائذ، وللمزمخشري غلطة عكس هذه الأخيرة؛ فإنه جوز مصدرية ما في ﴿وَأَتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ﴾ [هود: ١١٦] مع أنه قد عاد عليها الضمير.

وندر وصلها بالفعل الجامد في قوله:

٥٦٩ - أليس أميري في الأمور بأنثما بما لسثما أهل الخيانة والغدر^(٤)
وبهذا البيت رجح القول بحرفيتها؛ إذ لا يتأتى هنا تقدير الضمير.

(١) ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ ءَاتَتْهُ اللَّهُ...﴾ [البقرة: ٢٥٨].

(٢) ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَا فَتَحَرَّرَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِيهِ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ...﴾ [النساء: ٩٢].

(٣) تقدمت.

(٤) لم يسم قائله.

٣- الوجه الثالث: أن تكون زائدة، وهي نوعان: كافة وغير كافة.

والكافة: ثلاثة أنواع:

أحدها: الكافة عن عمل الرفع، ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال: قلّ وكثر وطال، وعلة ذلك شبهة برب، ولا يدخل حينئذٍ إلا على جملة فعلية صُرِّحَ بفعلها كقوله:

٥٧٠ - قلّما يبرح اللبيب إلى ما يُورث المجد داعياً أو مُجيباً^(١)
فأما قول المرار:

٥٧١ - صددت فأطولت الصدود، وقلما وصال على طول الصدود يدوم^(٢)

فقال سيويه: ضرورة، فقل: وجه الضرورة أن حقها أن يليها الفعل صريحاً والشاعر أولها فعلاً مقدراً، وأن «وصال» مرتفع بـ«يدوم» محذوفاً مفسراً بالمذكور وقيل: وجهها أنه قدم الفاعل، ورده ابن السيد بأن البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر، وقيل: وجهها أنه أناب الجملة الاسمية عن الفعلية كقوله:

٥٧٢ - فهلاً نفس ليلى شفيئها^(٣)

وزعم المبرد أن «ما» زائدة، ووصال: فاعل لا مبتدأ، وزعم بعضهم أن «ما» مع هذه الأفعال مصدرية لا كافة.

والثاني: الكافة عن عمل النصب والرفع، وهي المتصلة بـ«إن» وأخواتها، نحو: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَحْدَهُ﴾ [النساء: ١٧١]، ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦] وتسمى المتلوة بفعل مهيئة، وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين أن «ما» مع هذه الحروف اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن في التفخيم، والإبهام، وفي أن الجملة بعده مفسرة له، ومخبر بها عنه، ويرده أنها لا تصلح للابتداء بها، ولا لدخول ناسخ غير إن وأخواتها، ورده ابن الخباز في شرح الإيضاح بامتناع «إنما أين زيد» مع صحة تفسير ضمير الشأن بجملة الاستفهام، وهذا سهو منه؛ إذ لا يفسر ضمير الشأن بالجملة غير الخبرية، اللهم إلا مع أن المخففة من الثقلة فإنه قد يفسر بالدعاء، نحو: «أما أن جزاك الله خيراً» وقراءة بعض السبعة ﴿وَالْخَامِسَةُ أَنَّ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾ [النور: ٩] على أنا لا نسلم أن اسم «أن» المخففة يتعين كونه ضمير شأن؛ إذ يجوز هنا أن يقدر ضمير المخاطب في

(١) لم نقف على قائله «إلى ما...» متعلقان بـ«داعياً».

(٢) للمرار بن سعيد الفقعسي من الشعراء الأمويين والبيت في ديوان عمر بن أبي ربيعة ٤٩٤ في قسم الشعر المنسوب إليه. وفي سيويه ١٢/١ و٤٥٩ والخزانة ٢٨٧/٤. «أطولت» من أطال وكان عليه أن يقول: «أطلت». سيتكرر برقم ٩٨٧ و١٠١٦.

(٣) تقدم برقم ١١٧ و٤٧٧ وسيتكرر برقم ٩٩٠.

الأول والغائبة في الثانية، وقد قال سيبويه في قوله تعالى: ﴿أَنْ يَأْتِيَاهُمُ قَدْ صَدَّقَتْ الرُّؤْيَا﴾^(١) إن التقدير أنك قد صدقت، وأما ﴿إِنَّكَ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ﴾ [الأنعام: ١٣٤]، ﴿وَأَنْتَ مَا كُنْتُمْ وَعَدُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٤]، ﴿إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [النحل: ٩٥]، ﴿يُحْسِبُونَ أَنَّهَا مُؤْمِنَةٌ بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَيْنَ ۞ شَارِعُ لَمْ فِي الْخَيْرِ﴾ [المؤمنون: ٥٥ و ٥٦]، ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّهَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ حُسْمًا﴾^(٢) فـ «ما» في ذلك كله اسم باتفاق، والحرف عامل، وأما ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةَ﴾ [البقرة: ١٧٣] فمن نصب الميتة فما: كافة، ومن رفعها - وهو أبو رجاء العطاردي - فـ «ما»: اسم موصول، والعائد محذوف، وكذلك ﴿إِنَّمَا صَعَوْا كَيْدَ سِحْرِ﴾ [طه: ٦٩] فمن رفع كيد فـ «إن» عاملة و «ما» موصولة والعائد محذوف، لكنه محتمل للاسمي والحرفي، أي إن الذي صنعوه، أو إن صنعهم. ومن نصب - وهو ابن مسعود والربيع بن خيثم^(٤) - فـ «ما» كافة، وجزم النحويون بأن «ما» كافة في ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨] ولا يمتنع أن تكون بمعنى الذي، والعلماء خبر، والعائد مستتر في «يخشى».

وأطلقت «ما» على جماعة العقلاء، كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾^(٥) ﴿فَأَنكِسُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾^(٥) وأما قول النابغة:

٥٧٣ - قال لا ليتما هذا الحمام لنا

فمن نصب الحمام وهو الأرجح عند النحويين في نحو: «ليتما زيدا قائم» فـ «ما» زائدة غير كافة، و «هذا» اسمها، و «لنا» الخبر، قال سيبويه: وقد كان رؤية بن العجاج يشده رفعا، اه. فعلى هذا يحتمل أن تكون «ما» كافة و «هذا» مبتدأ، ويحتمل أن تكون موصولة و «هذا» خبر لمحذوف، أي ليت الذي هو هذا الحمام لنا، وهو ضعيف لحذف الضمير المرفوع في صلة غير أي مع عدم الطول، وسهل ذلك لتضمنه إبقاء الأعمال.

وزعم جماعة من الأصوليين^(٧) والبيانين أن «ما» الكافة التي مع «إن» نافية، وأن ذلك

(١) ﴿وَلَدَيْتُهُ أَنْ يَأْتِيَاهُمُ ۞...﴾ [الصفات ٣٧: ١٠٤ و ١٠٥].

(٢) ﴿وَأَنْتَ مَا كُنْتُمْ وَعَدُونَ ۞...﴾ [الحج ٢٢: ٦٢].

(٣) تمتها ﴿وَالرَّسُولَ وَلِذِي الشَّرَفِ وَالْيَتَامَى وَالسَّكِينِ وَأَتَى السَّبِيلِ ۞...﴾ [الأنفال ٨: ٤١].

(٤) أبو يزيد الكوفي قارىء ومحدث ورع روى عن ابن مسعود وأبي أيوب الأنصاري ومات في خلافة يزيد بن معاوية.

(٥) ﴿فَأَنكِسُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتَى وَتِلْكَ وَرُبَّعٌ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقُولُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ۞...﴾ [النساء ٣: ٤].

(٦) تقدم برقم ٩٨ و ٥٢٤.

(٧) نسبة إلى علم الأصول في الفقه.

سبب إفادتها للحصر، قالوا: لأن «إن» للإثبات و«ما» للنفي، فلا يجوز أن يتوجها معاً إلى شيء واحد لأنه تناقض، ولا أن يُحكم بتوجه النفي للمذكور بعدها لأنه خلاف الواقع باتفاق فتعين صرفه لغير المذكور وصرف الإثبات للمذكور، فجاء الحصر.

وهذا البحث مبني على مقدمتين باطلتين بإجماع النحويين، إذ ليست «إن» للإثبات، وإنما هي لتوكيد الكلام إثباتاً كان مثل «إن زيدا قائم» أو نفيًا مثل «إن زيدا ليس بقائم» ومنه ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾ [يونس: ٤٤] وليست «ما» للنفي، بل هي بمنزلتها في أخواتها «ليتما ولعلما ولكنما وكأنما»، وبعضهم^(١) ينسب القول بأنها نافية للفارسي في كتاب الشيرازيات^(٢)، ولم يقل ذلك الفارسي لا في الشيرازيات ولا في غيرها، ولا قاله نحوي غيره، وإنما قال الفارسي في الشيرازيات: إن العرب عاملوا «إنما» معاملة النفي و«إلا» في فصل الضمير كقول الفرزدق:

٥٧٤ - وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي^(٣)

فهذا كقول الآخر:

٥٧٥ - قد علمت سلمى وجاراتها ما قطر الفارس إلا أنا^(٤)

وقول أبي حيان: لا يجوز فصل الضمير المحصور ب«إنما»، وإن الفصل في البيت الأول ضرورة واستدلاله بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعْظَمُكُمْ بِوَجْهِكَ﴾ [سبا: ٤٦]، ﴿إِنَّمَا أَشْكُوا بَنِي وَحُرَّتِي إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦]، ﴿وَلَئِنَّمَا تُوَفِّونَ أَجُورَكُمْ يَوْمَ الْفَيْكَمَةِ﴾ [الأعراف: ١٨٥] وهم لأن الحصر فيهن في جانب الظرف لا الفاعل، ألا ترى أن المعنى ما أعظكم إلا بواحدة، وكذلك الباقي.

الثالث: الكافة عن عمل الجر، وتتصل بأحرف وظروف.

فالأحرف أحدها: رُبَّ، وأكثر ما تدخل حيثن على الماضي كقوله:

٥٧٦ - رُبما أوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات^(٥)

لأن التكثير والتقليل إنما يكونان فيما عُرِفَ حَدُّهُ، والمستقبل مجهول، ومن ثم قال الرماني في: ﴿رُبَّمَا يَوْدُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٦) إنما جاز لأن المستقبل معلوم عند الله تعالى كالماضي، وقيل: هو على حكاية حال ماضية مجازاً مثل ﴿وَقُفِّعَ فِي الصُّورِ﴾^(٧) وقيل: التقدير ربما

(١) هو القرافي (٦٨٤هـ) ذكر ذلك في «شرح المحصول في علم الأصول للفخر الرازي».

(٢) مسائل نحوية أملاها بشيراز.

(٣) صدره «أنا الذائد الحامي الذمار وإنما» وهو في ديوان الفرزدق ٧١٢.

(٤) هو لعمرو بن معديكرب، وينسب للفرزدق وليس في ديوانه. وهو في سيبويه ٣٧٩/١ قطره: ألقاه على قطره أي جانبه.

(٥) تقدم برقم ٢٢٢ و ٢٣٢. (٦) تتمتها ﴿لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر ١٥: ٢].

(٧) تتمتها ﴿فَجَعَلْنَهُمْ جَمًا﴾ [الكهف ١٨: ٩٩].

كان يود، وتكون «كان» هذه شأنية، وليس حذف «كان» بدون «إن» و «لو» الشرطيتين سهلاً، ثم الخبر حينئذ وهو «يود» مخرج على حكاية الحال الماضية فلا حاجة إلى تقدير «كان».

ولا يتمتع دخولها على الجملة الاسمية، خلافاً للفارسي، ولهذا قال في قول أبي دؤاد:

٥٧٧ - رُبما الجاملُ المؤبِّلُ فيهم كما سيفُ عمرو لم تخنه مضاربة (١)

ما: نكرة موصوفة بجملة حذف مبتدؤها، أي رب شيء هو الجامل.

الثاني: الكاف، نحو: «كن كما أنت» وقوله:

٥٧٨ - كما سيفُ عمرو لم تخنه مضاربة (٢)

قيل: ومنه «أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا هُمُ إِلَهٌ» [الأعراف: ١٣٨] وقيل: «ما» موصولة، والتقدير

كالذي هو آلهة لهم، وقيل: لا تكف الكاف بـ«ما»، وإن «ما» في ذلك مصدرية موصولة بالجملة الاسمية.

الثالث: الباء كقوله:

٥٧٩ - فلئن صرت لا تُحيرُ جواباً لبما قد تُرى وأنتَ خطيبُ (٣)

ذكره ابن مالك، وأن «ما» الكافة أحدثت مع الباء معنى التقليل، كما أحدثت مع الكاف

معنى التعليل في نحو: «وَأَذْكُرُهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ» [البقرة: ١٩٨]، والظاهر أن الباء والكاف

للتعليل، وأن «ما» معهما مصدرية، وقد سُلِّم أن كلاً من الكاف والباء يأتي للتعليل مع عدم «ما»

كقوله تعالى: «فَيُظَاهِرُ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَبِيتٌ أُحِلَّتْ لَهُمْ» [النساء: ١٦٠]، «وَيَكَاذِبُ لَا يُفْلِحُ

الْكَاذِبُونَ» [القصص: ٨٢] وأن التقدير أعجب لعدم فلاح الكافرين، ثم المناسب في البيت معنى

التكثير لا التقليل.

الرابع: مِن، كقول أبي حية:

٥٨٠ - وإنا لَمَّا نضربُ الكبشَ ضربةً (٤)

قاله ابن الشجري، والظاهر أن «ما» مصدرية، وإن المعنى مثله في «خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِن

عَجَلٍ» (٥) وقوله:

(١) تقدم برقم ٢٣٤. (٢) تقدم برقم ٣٢٣.

(٣) قيل إنه لمطيع بن إياس في الرثاء «وهو مولد توفي سنة ١٩٩هـ».

(٤) أبو حية النُميري هو الهيثم بن الربيع (١٨٢هـ) شاعر مُجيد ورازج فصيح من أهل البصرة ومخضرمي

الدولتين. وتمام البيت «على رأسه تعفي اللسان من الفم» وهو في سبويه ٤٧٧/١ والخزانة ٢٨٢/٤

والمراد بالكبش سيد القوم. سيكرر برقم ٦٠٣.

(٥) [الأنبياء ٢١: ٣٧] وقد تقدمت.

٥٨١ - وضئت علينا والضنين من البخل^(١)

فجعل الإنسان والبخل مخلوقين من العجل والبخل مبالغة.
وأما الظروف فأحدها: بعد، كقوله:

٥٨٢ - أعلاقة أم الوليد بعدما أفنان رأسك كالشغام المخلص^(٢)

المخلص - بكسر اللام - المختلط رطبة بياسه.

وقيل: «ما» مصدرية، وهو الظاهر لأن فيه إبقاء «بعد» على أصلها من الإضافة، ولأنها لو لم تكن مضافة لنونت.

والثاني: بين، كقوله:

٥٨٣ - بينما نحن بالأراك معاً إذ أتى راكب على جملة^(٣)

وقيل: «ما» زائدة، و«بين» مضافة إلى الجملة، وقيل: زائدة، و«بين» مضافة إلى زمن محذوف مضاف إلى الجملة، أي بين أوقات نحن بالأراك، والأقوال الثلاثة تجري في «بين» مع الألف في نحو: قوله:

٥٨٤ - فبيننا نسوس الناس والأمر أمرنا إذا نحن فيهم سوقة ليس تُنصف^(٤)

والثالث والرابع: حيث، وإذ، ويضمنان حينئذ معنى «إن» الشرطية فيجزمان فعلين.

وغير الكافة نوعان: عوض، وغير عوض.

فالعوض في موضعين:

أحدهما: في نحو: قولهم: «أما أنت منطلقاً انطلقت» والأصل: انطلقت لأن كنت منطلقاً؛ فقدم المفعول له للاختصاص، وحذف الجار و«كان» للاختصار، وجيء بـ «ما» للتعويض، وأدغمت النون للتقارب، والعمل عند الفارسي وابن جني لـ «ما»، لا لـ «كان». والثاني: في نحو: قولهم: «افعل هذا إما لا» وأصله: إن كنت لا تفعل غيره.

(١) صدره «ألا أصبحت أسماء جاذمة الحبل» ولم تقف على قائله جاذمة: قاطعة.

(٢) هو للمرار الحنظلي العدوي «زياد بن منقذ» يخاطب نفسه، من قطعة وردت ثلاثة أبيات منها في معجم الشعراء ٣٣٨. وينسب للمرار بن سعيد الفقعسي الأسدي كما في سيبويه ٦٠/١ و٢٨٣ واللسان «علق» وشواهد السبوطي ٢٤٦ والخزانة ٤/ ٤٩٣ - ٤٩٥. «أم» مفعول به للمصدر «علاقة». الشغام: نبت إذا بيس صار أبيض.

(٣) قائله جميل بثينة. الديوان: ١٨٨. وهو مع الشاهد ١٩٢ من قصيدة واحدة.

(٤) هو لحرقة أو هند بنتي النعمان. والرواية في الخزانة ٣/ ١٧٨ «إذا نحن فيهم سوقة ننصف» سيتكرر برقم ٦٩٤.

وغير العوض:

أ- تقع بعد الرفع كقولك: «شَتَّانَ ما زيد وعمرو» وقول مهلهل^(١):

٥٨٥ - لو بأبانيين جاء يخطبها رُمْلَ ما أنفُ خاطبِ بدم
وقد مضى البحث في قوله:

٥٨٦ - أَتَوْرًا سَرَعَ ماذا يا فَرُوقُ^(٢)
وأن التقدير أنفاراً سرعَ هذا.

ب- وبعد الناصب الرفع نحو: «ليتما زيدا قائم».

ج- وبعد الجازم نحو: «وَلِمَا يَزَعْنَكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزَعٌ»^(٣)، «أَيَا مَا تَدْعُو»^(٤) «أَيْنَ مَا تَكُونُوا»^(٥) وقول الأعشى:

٥٨٧ - متى ما تُناخي عند بابِ ابنِ هاشمٍ تُراحي وتلقني من فواضله ندى^(٦)
د- وبعد الخافض، حرفاً كان نحو: «فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَكُنْ» [آل عمران: ١٥٩]، «عَمَّا قَلِيلٍ»^(٧) «يَمَّا خَطِبْتَهُمْ»^(٨)، وقوله:

٥٨٨ - رُبما ضربة بسيفٍ صقيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وطعنة نجلاء^(٩)
وقوله:

٥٨٩ - وننصرُ مولانا ونعلمُ أنه كما الناس مجرؤمٌ عليه وجارمٌ^(١٠)

(١) عدي بن ربيعة التغلبي شاعر فارس جاهلي كان منقطعاً إلى اللهو والشراب فلقبه أخوه كليب بـ «زير النساء»، ولكن لما قُتل كليب ثار فقدمت الوقائع الطويلة بين بكر وتغلب. أبانان: جيلان أحدهما يدعى أبان. رمل: لطح.

(٢) تقدم برقم ٥٦٠.

(٣) تتمتها «فَاسْتَوَدَّ بِاللَّهِ...» [الأعراف: ٧: ٢٠٠].

(٤) تتمتها «فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى» [الإسراء: ١٧: ١١٠].

(٥) تتمتها «يَأْتِ بِكُمْ اللَّهُ جَمِيعاً» [البقرة: ٢: ١٤٨].

(٦) هذا البيت مع الشواهد ٣٩٠ و٥٤٥ و٦٣٢ و٦٩٩ و١٠٥٢ من قصيدة للأعشى ميمون وهي في ديوانه ١٣٥ وعجز هذا البيت في الديوان: تريحي وتلقي من فواضله يدا. والخطاب فيه للناقة ويريد بابن هاشم الرسول ﷺ.

(٧) تتمتها «لَيُصِحَّحَنَّ نَدِيرٌ» [المؤمنون: ٢٣: ٤٠].

(٨) تتمتها «أُزْفُوا فَأَدْخَلُوا نَارًا» [نوح: ٧١: ٢٥].

(٩) تقدم برقم ٢٣٣.

(١٠) تقدم برقم ١٠١ و٣٢١ وسيتكرر برقم ٦٦٥.

أو اسماً كقوله تعالى: ﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ﴾^(١) وقول الشاعر:

٥٩٠ - نام الخلي، وما أحسُّ رُقادي والهمُّ مُحْتَضِرٌ لديّ وسادي^(٢)
مِنْ غَيْرِ مَا سَقَمٍ وَلَكِنْ شَفَّنِي هَمُّ أَرَاهُ قَدْ أَصَابَ فُوَادِي
وقوله:

٥٩١ - ولا سَيِّمَا يَوْمَ بَدَاةٍ جُلْجُلٍ^(٣)

أي ولا مثل يوم، وقوله: «بدارة» صفة ليوم، وخبر «لا» محذوف. ومن رفع «يوم» فالتقدير ولا مثل الذي هو يوم، وحسّن حذف العائد طول الصلة بصفة يوم، ثم إن المشهور أن «ما» مخفوضة، وخبر «لا» محذوف، وقال الأخفش: «ما» خبر لـ «لا» ويلزمه قطع سي عن الإضافة من غير عوض، قيل: وكون خبر «لا» معرفة، وجوابه أنه قد يُقدر «ما» نكرة موصوفة، أو يكون قد رجع إلى قول سيبويه في: «لا رجل قائم» إن ارتفاع الخبر بما كان مرتفعاً به، لا بـ «لا» النافية، وفي الهيئات^(٤) للفارسي إذا قيل: «قاموا لا سيما زيد». فـ «لا» مهملة. و «سي» حال، أي قاموا غير مماثلين لزيد في القيام ويردّه صحة دخول الواو، وهي لا تدخل على الحال المفردة، وعدم تكرار لا، وذلك واجب مع الحال المفردة، وأما من نصبه فهو تمييز، ثم قيل: «ما» نكرة تامة مخفوضة بالإضافة، فكأنه قيل: ولا مثل شيء، ثم جيء بالتمييز، وقال الفارسي: «ما» حرف كافٍ لسي عن الإضافة، فأشبهت الإضافة في «على الثمرة مثلها زبداً»^(٥) وإذا قلت: لا سيما زيد جاز جرّ «زيد» ورفع، وامتنع نصبه.

هـ - وزيدت قبل الخافض كما في قول بعضهم: «ما خلا زيد، وما عدا عمرو»، بالخفض، وهو نادر.

و - وتزاد بعد أداة الشرط، جازمة كانت، نحو: ﴿أَيَّنَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]، ﴿وَأَيَّمَا تَخَافُ﴾^(٦) أو غير جازمة نحو: ﴿حَتَّىٰ إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ﴾^(٧).
ز - وبين المتبوع وتابعه في نحو: ﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ﴾^(٨) قال الزجاج: «ما» حرف زائد

(١) قَالَ ذَٰلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَةَ عَلَيَّ ﴿[القصص ٢٨: ٢٨].

(٢) البيت للأسود بن يعفر وهو مع الشاهد رقم ٣٦٩ من قصيدة واحدة. ما أحسُّ: ما أجد.

(٣) تقدم برقم ٢٤٠ و ٢٤٢ وسيكرر برقم ٧٧٨.

(٤) مسائل نحوية أملاها في هيت.

(٥) زبداً: تميز.

(٦) ﴿وَأَيَّمَا تَخَافُ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٌ فَاتَّقِ اللَّهَ عَلَىٰ سَوَاءٍ...﴾ [الأنفال ٨: ٥٨].

(٧) تَسْمِعُهَا ﴿وَأَبْصَرْتَهُمْ وَمَلَأَهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [فصلت ٤١: ٢٠].

(٨) ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا...﴾ [البقرة ٢: ٢٦].

للتوكيد عند جميع البصريين، اهـ. ويؤيده سقوطها في قراءة ابن مسعود، وبعوضة بدل، وقيل: «ما» اسم نكرة صفة لمثلاً أو بدل منه، و «بعوضة» عطف بيان على «ما»، وقرأ رؤية برفع بعوضة، والأكثر على أن «ما» موصولة، أي الذي هو بعوضة، وذلك عند البصريين والكوفيين على حذف العائد مع عدم طول الصلة، وهو شاذ عند البصريين قياساً عند الكوفيين، واختار الزمخشري كون «ما» استفهامية مبتدأ و «بعوضة» خبرها، والمعنى أي شيء البعوضة فما فوقها في الحقارة.

ح - وزادها الأعشى مرتين في قوله:

٥٩٢ - إِمَاتَرِينَا حُفَاةً لَا نِعَالَ لَنَا إِنْكَذَلِكَ مَا نَحْفَى وَنَنْتَعِلُ^(١)
وأمية بن أبي الصلت ثلاث مرات في قوله^(٢):

٥٩٣ - سَلَعٌ مَا، وَمِثْلُهُ عُشْرٌ مَا عَائِلٌ مَا، وَعَالَتِ الْبَيْقُورَا
وهذا البيت قال عيسى بن عمر: لا أدري ما معناه، ولا رأيت أحداً يعرفه، وقال غيره: كانوا إذا أرادوا الاستسقاء في سنة الجذب عقدوا في أذناب البقر وبين عراقبيها السَّلْعَ، بفتحتين، والعُشْرَ، بضمة ففتحة، وهما ضربان من الشجر، ثم أوقدوا فيها النار وصعدوا بها الجبال، ورفعوا أصواتهم بالدعاء، قال:

أَجَاعِلُ أَنْتَ بَيْقُوراً مُسَلَّعَةً ذَرِيعَةً لَكَ بَيْنَ السَّاءِ وَالْمَطَرِ^(٣)

ومعنى «عالت البيقورا» أن السنة أثقلت البقر بما حملتها من السَّلْعِ والعُشْرِ.

وهذا فصل عقده للتدريب في ما

قوله تعالى: ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ﴾ [المسد: ٢] تحتل «ما» الأولى: النافية أي لم يغن، والاستفهامية فتكون مفعولاً مطلقاً، والتقدير: أي إغناء أغنى عنه ماله، ويضعف كونه مبتدأ بحذف المفعول المضمر حينئذ، إذ تقديره أي إغناء أغناه عنه ماله، وهو نظير «زيد ضربت» إلا أن الهاء المحذوفة في الآية مفعول مطلق، وفي المثال مفعول به، وأما «ما» الثانية فموصول اسمي أو حرفي، أي والذي كسبه، أو وكسبه، وقد يضعف الاسمى بأنه إذا قُدِّرَ والذي كسبه لزم التكرار لتقدم ذكر المال، ويجب أن يرد بها الولد؛ ففي الحديث: «أحق ما أكل

(١) ديوان الأعشى ٥٩ والخزانة ٥٤٥/٤ والبيت مع الشاهد ١١٧٤ من قصيدة واحدة.

(٢) هو أمية بن عبد الله (هـ ٥) شاعر جاهلي حكيم من أهل الطائف كان يذكر الآخرة في شعره، وينبذ الخمر وعبادة الأوثان. البيقور: اسم جمع بمعنى البقر.

(٣) البيت لوداك الطائي وليس فيه شاهد نحوي ولكن ابن هشام ساقه تفسيراً للبيت السابق، ولهذا لم نرقصه.

الرَّجُلُ مِنْ كَسِبِهِ وَإِنْ وَلَدَهُ مِنْ كَسِبِهِ»^(١) والآية حينئذ نظير ﴿لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ﴾^(٢) وأما ﴿وَمَا يُغْنِي عَنْهُ مَالُهُ إِذَا تَرَدَّى﴾ [البلل: ١١]، ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنْيَ مَالِي﴾ [الحاقة: ٢٨]، و«ما» فيهما محتملة للاستفهامية وللنافية، ويرجحها تعيينها في ﴿فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَرُهُمْ﴾^(٣) والأرجح في ﴿وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ﴾^(٤) أنها موصولة عطف على السحر، وقيل: نافية فالوقف على السحر والأرجح في ﴿لِنُنْذِرَ قَوْمًا مَّا أُنْذِرَ آبَاؤَهُمْ﴾ [يس: ٦] أنها النافية بدليل ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ قَبْلَكَ مِنْ نَذِيرٍ﴾ [سبا: ٤٤] وتحتمل الموصولة، والأظهر في ﴿فَأَصْدَعُ يَمًا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤] المصدرية، وقيل: موصولة، قال ابن السجري: ففيه خمسة حذف؛ والأصل بما تؤمر بالصّدع به، فحذفت الباء فصار بالصّدع، فحذفت «أل» لامتناع جمعها مع الإضافة فصار بصّدعه، ثم حذف المضاف كما في ﴿وَسَلَّى الْقَرْيَةَ﴾^(٥) فصار به، ثم حذف الجار كما قال عمرو بن معديكرب^(٦):

٥٩٤ - أمرتُك الخيرَ فافعل ما أمرت به (٧)

فصار تؤمره ثم حذفت الهاء كما حذفت في ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١] وهذا تقرير ابن جني.

وأما ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾^(٨) و«ما» شرطية، ولهذا جزمت، ومحلها النصب بـ«ننسخ»، وانتصابها إما على أنها مفعول به مثل ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا﴾^(٩) فالتقدير أي شيء ننسخ، لا أي آية ننسخ؛ لأن ذلك لا يجتمع مع ﴿مِنْ آيَةٍ﴾ وإما على أنها مفعول مطلق؛ فالتقدير أي نسخ ننسخ، و«آية» مفعول «ننسخ»، و«من» زائدة، وردّ هذا أبو البقاء بأن «ما» المصدرية لا تعمل، وهذا

(١) في ابن ماجه (التجارات) والنسائي (اليويع) ومسنّد أحمد ٣١/٦: «إن أطيب ما أكل الرجل... الخ».

(٢) ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ﴾ [آل عمران ١٠: ٣].

(٣) ﴿... وَلَا أَفْعَدْتُهُمْ مِنْ شَيْءٍ...﴾ [الأحقاف ٤٦: ٢٦].

(٤) ﴿يَعْلَمُونَ النَّاسَ الْبَاطِلَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هُكْرُوتَ وَمُرُوتَ...﴾ [البقرة ١٠٢: ٢].

(٥) تتمتها ﴿الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾ [يوسف ٨٢: ١٢].

(٦) شاعر فارس من أهل اليمن (٢١هـ) شهد اليرموك وذهبت فيها عينه ثم شهد القادسية.

(٧) تمامه «فقد تركتك ذا مال وذا نسب» وهو لعمرو بن معديكرب، وينسب لأعشى طرؤد - بكسر فسكون

ففتح، كما ضبط في اللسان «عشا» والمزهر ٢/ ٤٥٧ - وقد اختلفوا في اسمه فقيل: إياس بن عامر أو ابن

موسى، وقيل: زرعة بن السائب. وينسب أيضاً لخفاف بن ندية وللعباس بن مرداس. والبيت في

سبويه ١٧/١. وكامل المبرد ٣٢ ومؤتلف الأمدي ١٧ وشواهد السيوطي ٢٤٨ والخزانة ١/ ١٦٤.

سيتكرر برقم ٩٦٩.

(٨) تتمتها ﴿أَوْ ثَمَّهَا نَأَتْ يَحْتَرِبُ وَنَهَا أَوْ يَنْهَاهُ﴾ [البقرة ١٠٦: ٢] وقد تقدمت.

(٩) تتمتها ﴿فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْكُسَى﴾ [الإسراء ١١٠: ١٧] وقد تقدمت.

سهو منه، فإنه نفسه نقل عن صاحب هذا الوجه أن «ما» مصدر بمعنى أنها مفعول مطلق، ولم ينقل عنه أنها مصدرية.

وأما قوله تعالى: ﴿مَكَتَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَئِنْ لَمْ تُكِنِّ لَكَ﴾ [الأنعام: ٦] ف«ما» محتملة للموصوفة أي شيئاً لم يمكنه لكم، فحذف العائد، وللمصدرية الظرفية، أي أن مدة تمكنهم أطول، وانتصابها في الأول على المصدر، وقيل: على المفعول به على تضمين مكثاً معنى أعطينا، وفيه تكلف.

وأما قوله تعالى: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٨٨] ف«ما» محتملة لثلاثة أوجه:

أحدها: الزيادة، فتكون إما لمجرد تقوية الكلام مثلها في ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَكُنْ﴾ (١) فتكون حرفاً باتفاق، و «قليلًا» في معنى النفي مثلها في قوله:

٥٩٥ - قليلٌ بها الأصواتُ إلا بُغَامُهَا (٢)

وإما لإفادة التقليل مثلها في «أكلتُ أكلاً ماً» وعلى هذا فيكون قليلاً بعد تقليل، ويكون التقليل على معناه، ويزعم قوم أن «ما» هذه اسمٌ كما قدمناه في ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ﴾ (٣).

والوجه الثاني: النفي، وقليلًا: نعت لمصدر محذوف، أو لظرف محذوف، أي إيماناً قليلاً أو زمناً قليلاً، أجاز ذلك بعضهم، ويرده أمران: أحدهما: أن «ما» النافية لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، ويسهل ذلك شيئاً ما على تقدير قليلًا نعتاً للظرف لأنهم يتسعون في الظرف، وقد قال:

٥٩٦ - ونحنُ عن فضلك ما استغنينَا (٤)

والثاني: أنهم لا يجمعون بين مجازين، ولهذا لم يجيزوا «دخلتُ الأمر» لثلا يجمعوا بين حذف في وتعليق الدخول باسم المعنى، بخلاف «دخلتُ في الأمر» و «دخلتُ الدار» واستقبحوا «سيرٌ عليه طويلٌ» لثلا يجمعوا بين جعل الحدث أو الزمان مسيراً وبين حذف الموصوف، بخلاف «سيرٌ عليه طويلاً» و «سيرٌ عليه سيرٌ طويلٌ، أو زمنٌ طويلٌ».

والثالث: أن تكون مصدرية، وهي وصلتها فاعل بقليلًا، وقليلًا حال معمول لمحذوف دل عليه المعنى، أي لعنهم الله، فأخروا قليلاً إيمانهم، أجازة ابن الحاجب، ورجح معناه على غيره.

(١) [آل عمران ٣: ١٥٩] وقد تقدمت.

(٢) تقدم برقم ١١٢.

(٣) [البقرة: ٢: ٢٦] وقد تقدمت.

(٤) تقدم برقم ١٤٦ و ٤٨٠ وسيكرر برقم ٩٣٨ و ١١٨١.

وقوله تعالى: ﴿وَمِنْ قَتْلَ مَا فَرَطْتُمْ فِي يُوسُفَ﴾^(١) «ما» إما زائدة، فـ «من» متعلقة بـ «فرطتم» وإما مصدرية، فقيل: موضعها هي وصلتها رفع بالابتداء، وخبره «من قبل» ورد بأن الغايات لا تقع أخباراً ولا صلات ولا صفات ولا أحوالاً، نص على ذلك سيبويه وجماعة من المحققين ويشكل عليهم ﴿كَيْفَ كَانَتْ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾^(٢) وقيل: نصب عطفاً على أَنَّ وصلتها، أي ألم تعلموا أخذ أيكم الموثق وتفريطكم، ويلزم على هذا الإعراب الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف وهو ممتنع، فإن قيل: قد جاء ﴿وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾ [يس: ٩]، ﴿رَبَّنَا إِنَّا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةٌ﴾ [البقرة: ٢٠١] قلنا: ليس هذا من ذلك كما توهم ابن مالك، بل المعطوف شيثان على شيئين.

وقوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ﴾^(٣) «ما» ظرفية، وقيل: بدل من النساء، وهو بعيد، وتقول: «اصنع ما صنعت» فـ «ما» موصولة أو شرطية، وعلى هذا فتححتاج إلى تقدير جواب، فإن قلت: «اصنع ما تصنع» امتنعت الشرطية لأن شرط حذف الجواب مضي فعل الشرط.

وتقول: «ما أحسن ما كان زيد» فـ «ما» الثانية مصدرية، وكان زيد صلته، والجملة مفعول، ويجوز عند مَنْ جُوز إطلاق «ما» على آحاد مَنْ يعلم أن تقديرها بمعنى الذي، وتقدر كان ناقصة رافعة لضميرها وتنصب زيدا على الخبرية، ويجوز على قوله أيضاً أن تكون بمعنى «الذي» مع رفع زيد، على أن يكون الخبر ضمير «ما»، ثم حذف، والمعنى «ما أحسن الذي كانه زيد»، إلا أن حذف خبر كان ضعيف.

ومما يسأل عنه قول الشاعر في صفة فرس صافن أي ثانٍ في وقوفه إحدى قوائمه:

٥٩٧ - أَلِفَ الصُّفُونِ؛ فَمَا يَزَالُ كَأَنَّهُ مِمَّا يَقُومُ عَلَى الثَّلَاثِ كَسِيرًا^(٤)
فيقال: كان الظاهر رفع كسيراً خبراً لكأن.

والجواب: أنه خبر لـ «يزال»، ومعناه كاسر أي ثانٍ، كرحيم وقدير، لا مكسور ضد الصحيح كجريح وقتيل، و«ما» مصدرية، وهي وصلتها خبر كأن، أي أَلِفَ القيام على الثلاث فلا يزال ثانياً إحدى قوائمه حتى كأنه مخلوق من قيامه على الثلاث، وقيل: «ما» بمعنى «الذي»

(١) ﴿أَلَمْ تَلَوْا أَنك أَتَاكُمُ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُم مَوْفِقًا مِنَ اللَّهِ وَمِنْ قَبْلُ...﴾ [يوسف ١٢: ٨٠].

(٢) ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ...﴾ [الروم ٣٠: ٤٢].

(٣) تسمتها ﴿أَوْ تَقْرَبُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَيَتَنَوَّهْنَ عَلَى التَّوَسُّعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرُهُ مَتَّعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة ٢: ٢٣٦].

(٤) لم تقف على قائله، وانظر السيوطي ٢٤٨.

وضمير «يقوم» عائد إليها، وكسيراً حال من الضمير، وهو بمعنى مكسور، وكأنَّ ومعمولاها خبر يزال، أي كأنه من الجنس الذي يقوم على الثلاث: والمعنى الأول أولى.

ومن: تأتي على خمسة عشر وجهاً:

أحدها: ابتداء الغاية، وهو الغالب عليها، حتى ادعى جماعة أن سائر معانيها راجعة إليه، وتقع لهذا المعنى في غير الزمان، نحو: ﴿مَنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾^(١)، ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ﴾^(٢)، قال الكوفيون والأخفش والمبرد وابن دُرستويه: وفي الزمان أيضاً بدليل ﴿مَنْ أَوَّلَ يَوْمٍ﴾^(٣)، وفي الحديث «فمُطِرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ»^(٤) وقال النابغة:

٥٩٨ - تُخَيِّرُنْ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ إِلَى الْيَوْمِ، قَدْ جُرِبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ^(٥)
وقيل: التقدير من مضي أزمان يوم حليلة، ومن تأسيس أول يوم، ورده السهيلي بأنه لو قيل هكذا لاحتيج إلى تقدير الزمان.

الثاني: التبعض، نحو: ﴿مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾^(٦) وعلامتها إمكان سد «بعض» مسدّها لقراءة ابن مسعود: ﴿حَتَّى تُنْفِقُوا بَعْضَ مَا تَحِبُّونَ﴾^(٧).

الثالث: بيان الجنس، وكثيراً ما تقع بعد «ما» و«مهما»، وهما بها أولى لإفراط إيهامهما، نحو: ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ [فاطر: ٢] ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾^(٨) ﴿مَهْمَا تَأْنَسَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾^(٩) وهي ومخفوضها في ذلك في موضع نصب على الحال، ومن وقوعها بعد غيرهما ﴿يُحَلِّونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾ [الكهف: ٣١] الشاهد في غير الأولى فإن تلك للابتداء، وقيل: زائدة، ونحو: ﴿فَأَجْتَبَيْنَا أَلَيْسَ مِنَ الْأَوَّلِينَ﴾ [الحج: ٣٠].

(١) ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا...﴾ [الإسراء: ١٧].

(٢) ﴿إِنِّي أَلْقَيْتُ إِلَيْكَ كِتَابَ كَرِيمٍ * إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِشَرِ اللَّهِ الْخَكِيمِ﴾ [النمل: ٢٧ و ٢٩ و ٣٠].

(٣) ﴿لَمَسْجِدُ أُيُوسُ عَلَى النَّفْثَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة: ١٠٨].

(٤) البخاري: باب الاستسقاء.

(٥) ديوان النابغة الذبياني ١٥ وابن عقيل ٢٣٩/١ والبيت مع الشاهد رقم ١٨٠ من قصيدة واحدة والضمير في «جربن وتخيرن» عائد إلى السيوف، ويوم حليلة كان بين الغساسنة والمنافرة، وحليمة هي بنت الحارث بن أبي شمر الغساني، طابت الفرسان تفاؤلاً بالنصر فسمي اليوم باسمها. انظر الخزائن ٣/٣٠٣ وسبائك الذهب ١١٣.

(٦) ﴿تِلْكَ الْأَرْسُلُ قَضَلْنَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ...﴾ [البقرة: ٢٥٣].

(٧) ﴿لَنْ نَأْثُلَا أَلٍ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢].

(٨) [البقرة: ٢: ١٠٦] وقد تقدمت.

(٩) تمتها ﴿لَتَسْعَرَ بِهَا فَمَا تَخُنْ لَكَ بِمُؤْمِنِيكَ﴾ [الأعراف: ١٣٢].

وأنكر مجيء «من» لبيان الجنس قوم، وقالوا: هي في ﴿مِنْ ذَهَبٍ﴾^(١) و ﴿مِنْ سُنْدُسٍ﴾^(٢) للتبعض، وفي ﴿مِنْ الْأَوْثَانِ﴾^(٣) للابتداء، والمعنى: فاجتنبوا من الأوثان الرجس وهو عبادتها، وهذا تكلف. وفي كتاب المصاحف^(٤) لابن الأنباري أن بعض الزنادقة تمسك بقوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً﴾^(٥) في الطعن على بعض الصحابة، والحق أن «من» فيها للتمييز لا للتبعض، أي الذين آمنوا هم هؤلاء، ومثله ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقُوا أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٧٢] وكلهم محسن ومُتَّقٍ ﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُوا لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٧٣] فالمقول فيهم ذلك كلهم كفار.

الرابع: التعليل، نحو: ﴿مِمَّا خَطِيئَتُهُمْ أُعْرِقُوا﴾^(٦) وقوله:

٥٩٩ - وَذَلِكَ مِنْ نَبِإِ جَاءَنِي^(٧)
وقول الفرزدق في علي بن الحسين^(٨):

٦٠٠ - بُغْضِي حَيَاءً وَبُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ^(٩)

الخامس: البدل، نحو: ﴿أَرْضِيئُهُ بِالْحَيَوَةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨]، ﴿لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُقُونَ﴾^(١٠)، لأن الملائكة لا تكون من الإنس ﴿لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾^(١١) أي بدل طاعة الله، أو بدل رحمة الله، «ولا ينفع ذا الجِذِّ منك الجِذُّ»^(١٢) أي لا ينفع ذا الحظ من الدنيا حظه (بذلك)، أي بدل طاعتك أو بدل حظك، أي بدل

بدل

(١) تقدمت.

(٢) تقدمت.

(٣) هو كتاب في الرد على من خالف مصحف عثمان، لأبي بكر محمد بن القاسم وقد تقدمت ترجمته.

(٤) تمتها ﴿وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ٢٩: ٤٨].

(٥) [نوح: ٧١: ٢٥] وقد تقدمت.

(٦) تمامه «وخبرته عن أبي الأسود» وهو لامرئ القيس، الديوان ٧٦. وينسب لامرئ القيس بن عانس الصحابي، ولعمرو بن معديكرب. وقوله: «ذلك» إشارة إلى أرقه الشديد.

(٧) علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الملقب بزين العابدين (٩٤هـ) اشتهر بحلمه وورعه.

(٨) تمامه «فما يكلم إلا حين يبتسم» وتجد في ديوان الفرزدق ٨٤٨ الأبيات التي مدح بها علي بن الحسين وليس الشاهد بينها. وفي المؤلف ١٢٢ ونسب قريش ١٦٤ أنه للحزين الكناني «عمرو بن عبد» في عبد الله بن عبد الملك بن مروان.

(٩) ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ...﴾ [الزخرف: ٤٣: ٦٠].

(١٠) ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ...﴾ [آل عمران: ٣: ١٠] وقد تقدمت.

(١١) البخاري: كتاب الأذان وكتاب الاعتصام. وللحديث تمة ستأتي.

حظه منك، وقيل: ضمن ينفع معنى يمنع، ومتى علقت «من» بالجد انعكس المعنى، وأما «فَلَيْسَ مِنْكَ اللَّهُ فِي شَيْءٍ»^(١) فليس من هذا خلافاً لبعضهم، بل «مِنْ» للبيان أو للابتداء، والمعنى: فليس في شيء من ولاية الله، وقال ابن مالك في قول أبي نخيلة:

٦٠١ - وَلَمْ تَذُقْ مِنَ الْبَقُولِ الْفُسْتَقِ^(٢)

المراد بدل البقول، وقال غيره: توهم الشاعر أن الفستق من البقول، وقال الجوهري: الرواية «النقول» بالنون، و «مِنْ» عليهما للتبعض، والمعنى على قول الجوهري: أنها تأكل النقول إلا الفستق، وإنما المراد أنها لا تأكل إلا البقول لأنها بدوية، وقال الآخر يصف عاملي الزكاة بالجور:

٦٠٢ - أَخَذُوا الْمَخَاضَ مِنَ الْفَصِيلِ غُلْبَةً ظُلْمًا، وَيَكْتُبُ لِلْأَمِيرِ أَفِيلًا^(٣)

أي بدل الفصيل، والأفيل: الصغير لأنه يأفل بين الإبل أي يغيب، وانتصاب أفيلًا على الحكاية لأنهم يكتبون «أدى فلان أفيلًا»، وأنكر قوم مجيء «مِنْ» للبدل، فقالوا: التقدير في «أَرْضَيْتُمُ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ»^(٤) أي بدلاً منها؛ فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف، وأما هي فلا ابتداء، وكذا الباقي.

السنادس: مرادفة عن، نحو: «قَوْلٌ لِلْقَسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ» [الزمر: ٢٢] «يَوَلَيْنَا قَدْ كُنَّا فِي عَقْلٍ مِنْ هَذَا» [الأنبياء: ٩٧] وقيل: هي في هذه للابتداء لتفيد أن ما بعد ذلك من العذاب أشد، وكأن هذا القائل يعلق معناها بـ «ويل» مثل «قَوْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ» [ص: ٢٧] ولا يصح كونه تعليقاً صناعياً للفصل بالخبر، وقيل: هي فيهما للابتداء، أو هي في الأولى للتعليل، أي من أجل ذكر الله، لأنه إذا ذكر قست قلوبهم.

وزعم ابن مالك أن «من» في نحو: «زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو» للمجازة، وكأنه قيل: «جاوز زيد عمراً في الفضل»، قال: وهو أولى من قول سيويه وغيره إنها لا ابتداء الارتفاع في نحو: «أفضل منه» وابتداء الانحطاط في نحو: «شر منه» إذ لا يقع بعدها إلى، اهـ.

وقد يقال: ولو كانت للمجازة لصح في موضعها عن.

(١) «لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ...» [آل عمران ٣: ٢٨].

(٢) قبله «جارية لم تأكل المرققا»، وأبو نخيلة هو يعمر بن حزن السعدي. والشاهد في ابن عقيل ١/ ٢٤٠.

(٣) المراعي النميري «عبيد بن حصين»، انظر ديوانه ١٤٢. المخاض: النوق الحوامل. الفصيل: ولد الناقة المفصول عن أمه، وكذلك الأفيل.

(٤) [التوبة ٩: ٣٨] وقد سبقت.

السابع: مرادفة الباء، نحو: ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرَفٍ خَفِيٍّ﴾ [الشورى: ٤٥] قاله يونس، والظاهر أنها للابتداء.

الثامن: مرادفة في، نحو: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾^(١)، ﴿إِذَا تُدْعَى لِلصَّلَاةِ مِنْ بَوَاقِ الْأَجْمَعَةِ﴾^(٢) والظاهر أنها في الأولى لبيان الجنس مثلها في ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾^(٣).

التاسع: موافقة عند، نحو: ﴿لَنْ تَنفِكَ عَنْهُمُ آمَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾^(٤) قاله أبو عبيدة، وقد مضى القول بأنها في ذلك للبدل.

العاشر: مرادفة ربما، وذلك إذا اتصلت بما كقوله:

٦٠٣ - وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبِشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ^(٥)

قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والأعلم، وخرجوا عليه قول سيبويه: واعلم أنهم مما يحذفون كذا، والظاهر أن «مِنْ» فيهما ابتدائية و«ما» مصدرية، وأنهم جعلوا كأنهم خلقوا من الضرب والحذف مثل ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾^(٦).

الحادي عشر: مرادفة «على»، نحو: ﴿وَنَصَرْتَهُ مِنَ الْقَوَى﴾^(٧) وقيل: على التضمين، أي منعه منهم بالتصريح.

الثاني عشر: الفصل، وهي الداخلة على ثاني المتضادين، نحو: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، ﴿حَتَّى يَمِيزَ الْخَيْبَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾^(٨) قاله ابن مالك، وفيه نظر لأن الفصل مستفاد من العامل، فإن مازَ وميَّزَ بمعنى فصل، والعلم صفة توجب التمييز، والظاهر أن «مِنْ» في الآيتين للابتداء، أو بمعنى «عن».

الثالث عشر: الغاية، قال سيبويه: «وتقول: رأيت من ذلك الموضع» فجعلته غاية لرؤيتك أي محلاً للابتداء والانتهاء، قال: «وكذا أخذته من زيد» وزعم ابن مالك أنها في هذه للمجاوزة، والظاهر عندي أنها للابتداء، لأن الأخذ ابتداءً من عنده وانتهى إليك.

الرابع عشر: التنصيص على العموم، وهي الزائدة في نحو: «ما جاءني من رجل» فإنه قبل

(١) ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ شُرَكَاءَكُمُ الَّذِينَ نَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا...﴾ [فاطر ٣٥: ٤٠].

(٢) تتمتها ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [الجمعة ٦٢: ٩].

(٣) تقدمت.

(٤) [آل عمران ٣: ١٠] وقد تقدمت.

(٥) تقدم برقم ٥٨٠.

(٦) [الأنبياء ٢١: ٣٧] وقد تقدمت.

(٧) ﴿وَنَصَرْتَهُ مِنَ الْقَوَى الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا﴾ [الأنبياء ٢١: ٧٧].

(٨) ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ...﴾ [آل عمران ٣: ١٧٩].

دخولها يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة، ولهذا يصح أن يقال: «بل رجلان» ويمتنع ذلك بعد دخول من.

الخامس عشر: توكيد العموم، وهي الزائدة في نحو: «ما جاءني من أحد، أو من ديار» فإن أحداً ودياراً صيغتا عموم.

وشرط زيادتها في النوعين ثلاثة أمور:

أحدها: تقدم نفي أو نهي أو استفهام بـ«هل»، نحو: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَدْرِيهَا﴾^(١)، ﴿مَا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوتٍ﴾^(٢)، ﴿فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِنْ فُطُورٍ﴾^(٣) وتقول: «لا يقيم من أحد» وزاد الفارسي الشرط كقوله:

٦٠٤ - ومهما تكن عند امرئ من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تعلم^(٣) وسيأتي فصل مهما.

والثاني: تنكير مجرورها.

والثالث: كونه فاعلاً، أو مفعولاً به، أو مبتدأ.

تنبيهات:

أحدها: قد اجتمعت زيادتها في المنصوب والمرفوع في قوله تعالى: ﴿مَا أَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنَ إِلَهٍ﴾^(٤) ولك أن تقدر «كان» تامة لأن مرفوعها فاعل، وناقصة لأن مرفوعها شبيه بالفاعل وأصله المبتدأ.

الثاني: تقييد المفعول بقولنا: «به» هي عبارة ابن مالك، فتخرج بقية المفاعيل، وكأن وجه منع زيادتها في المفعول معه والمفعول لأجله والمفعول فيه أنهم في المعنى بمنزلة المجرور بـ«مع وباللام وبفي»، ولا تجامعهم من، ولكن لا يظهر للمنع في المفعول المطلق وجه، وقد خرج عليه أبو البقاء ﴿مَا قَرَّبْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨] فقال: من زائدة، و«شيء» في موضع المصدر، أي تفريطاً، مثل ﴿لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً﴾^(٥) والمعنى تفريطاً وضراً، قال:

(١) ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلُمَاتٍ الْأَرْضِ وَلَا رَيْبٌ وَلَا يَأْسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩: ٦].

(٢) ﴿الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا مَا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِنْ فُطُورٍ﴾ [الملك: ٣: ٦٧].

(٣) البيت من معلقة زهير بن أبي سلمى وهو في ديوانه ص ٣٢ وفي شرح الزوزني ١٩٧. سيتكرر برقم ٦١٤.

(٤) تتمها ﴿إِذَا لَدَخْتَ كُلَّ نَفْسٍ يَمَّا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ سُبْحَنَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ﴾ [المؤمنون: ٩١: ٢٣].

(٥) ﴿وَلَنْ تَصِيرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ...﴾ [آل عمران: ١٢٠: ٣].

ولا يكون مفعولاً به، لأن فرط إنما يتعدى إليه «في»، وقد عدي بها إلى الكتاب، قال: وعلى هذا فلا حجة في الآية لمن ظن أن الكتاب يحتوي على ذكر كل شيء صريحاً، قلت: وكذا لا حجة فيها لو كان شيء مفعولاً به، لأن المراد بالكتاب: اللوح المحفوظ، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾^(١) وهو رأي الزمخشري، والسياق يقتضيه.

الثالث: القياس أنها لا تزداد في ثاني مفعولي ظن، ولا ثالث مفعولات أعلم، لأنهما في الأصل خبر، وشذت قراءة بعضهم: ﴿مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾ [الفرقان: ١٨] بناءً نتخذ للمفعول، وحملها ابن مالك على شذوذ زيادة «من» في الحال^(٢)، ويظهر لي فساده في المعنى لأنك إذا قلت: «ما كان لك أن تتخذ زيدا في حالة كونه خاذلاً لك» فأنت مثبت لخدلانه ناه عن اتخاذه، وعلى هذا فيلزم أن الملائكة أثبتوا لأنفسهم الولاية.

الرابع: أكثرهم أهمل هذا الشرط الثالث؛ فيلزمهم زيادتها في الخبر، في نحو: «ما زيد قائماً» والتمييز في نحو: «ما طاب زيد نفساً» والحال في نحو: «ما جاء أحد ركباً» وهم لا يجيزون ذلك.

وأما قول أبي البقاء في ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ﴾^(٣): إنه يجوز كون ﴿آيَةٍ﴾ حالاً و «من» زائدة، كما جاءت آية حالاً في ﴿هَذِهِ نَافَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ﴾ [الأعراف: ٧٣] والمعنى أي شيء نسخ قليلاً أو كثيراً؛ ففيه تخريج التنزيل على شيء إن ثبت فهو شاذ، أعني زيادة «من» في الحال، وتقدير ما ليس بمشتق ولا منتقل ولا يظهر فيه معنى الحال حالاً، والتنظير بما لا يتناسب؛ فإن ﴿آيَةٍ﴾ في ﴿هَذِهِ نَافَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ﴾ [الأعراف: ٧٣] بمعنى علامة لا واحدة الآي، وتفسير اللفظ بما لا يحتمله وهو قوله: قليلاً أو كثيراً، وإنما ذلك مستفاد من اسم الشرط لعمومه لا من آية.

ولم يشترط الأحفش واحداً من الشرطين الأولين، واستدل بنحو: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤]، ﴿لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾^(٤) ﴿يُحْلِلُونَ فِيهَا مِنْ آسَافٍ مِنْ ذَهَبٍ﴾^(٥) ﴿وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾^(٦)

(١) من الآية المتقدمة.

(٢) أي إن ابن مالك يعرب «أولياء» حالاً إذ إن اتخذ - عنده - تتعدى لمفعول واحد.

(٣) تقدمت.

(٤) ﴿يَقُولُونَ أَجِئُوا بِآيَةٍ مِنَ اللَّهِ وَآمِئُوا بِهِ يَنْفَرُ...﴾ [الأحقاف: ٤٦: ٣١].

(٥) [الكهف: ١٨: ٣١] وقد تقدمت.

(٦) ﴿إِنْ تَبَدُّوا لَأَبْدَنَهُمْ جَنَّةً يَنْزِلُ فِيهَا تُخَفُّونَهَا وَلُغْلُغُ فِيهَا السُّفُوفُ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾

... [البقرة: ٢: ٢٧١].

ولم يشترط الكوفيون الأول، واستدلوا بقولهم: «قد كان من مطر» وبقول عمر بن أبي ربيعة:

٦٠٥ - ويُنْمِي لَهَا حُبُّهَا عِنْدَنَا فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضِرْ^(١)
 وخرج الكسائي على زيادتها: «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمَصُورُونَ»^(٢) وابنُ جني قراءة بعضهم: «لَمَّا أَتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ»^(٣) بتشديد لَمَّا، وقال: أصله لمن ما، ثم أدغم، ثم حذف ميم من.

وجوز الزمخشري في ﴿وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَى قَوْمِهِ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ جُنْدٍ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا كُنَّا مُنْزِلِينَ﴾ [يس: ٢٨] الآية كون المعنى ومن الذي كنا منزلين، فجوز زيادتها مع المعرفة.
 وقال الفارسي في ﴿وَيُنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرٍّ﴾^(٤): يجوز كون من ومن الأخيرتين زائدتين؛ فجوز الزيادة في الإيجاب.

وقال المخالفون: التقدير «قد كان هو» أي كائن من جنس المطر، و «فما قال هو» أي قائل من جنس الكاشح، و «إنه من أشد الناس» أي إن الشأن، و «لقد جاءك هو» أي جاء من الخبر كائناً من نبأ المرسلين، أو ولقد جاءك نبأ من نبأ المرسلين ثم حذف الموصوف، وهذا ضعيف في العربية لأن الصفة غير مفردة، فلا يحسن تخريج التنزيل عليه.

واختلف في «من» الداخلة على قبل وبعد، فقال الجمهور: لا ابتداء الغاية، وردّ بأنها لا تدخل عندهم على الزمان كما مر، وأجيب بأنهما غير متأصلين في الظرفية وإنما هما في الأصل صفتان للزمان؛ إذ معنى «جئت قبلك» جئت زمناً قبل زمن مجيئك؛ فلهذا سهل ذلك فيهما وزعم ابن مالك أنها زائدة، وذلك مبني على قول الأخفش في عدم الاشتراط لزيادتها.

مسألة: ﴿كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرِجُوا مِنْهَا مِنْ غَيْرٍ﴾^(٥) من الأولى للابتداء، والثانية للتعليل، وتعلقها بـ «أرادوا» أو بـ «يخرجوا»، أو للابتداء فالغم بدل اشتغال، وأعيد الخافض، وحذف الضمير أي من غم فيها.

(١) ديوان عمر ١٦٧.

(٢) انظر تعليقنا على الحديث المتقدم.

(٣) ﴿وَلَا أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ لَمَّا ءَاتَيْنَاكُمْ مِنْ صَحَابٍ وَحَكَمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ...﴾ [آل عمران ٨١: ٣] وانظر معاني القرآن ١/ ٢٢٥.

(٤) ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُزَيِّجُ مَتَابَا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يُجْعَلُ رُكُومًا فَتَرَى الْوَدَّكَ يُخْرَجُ مِنْ خَلَلِهِ وَيُنْزِلُ...﴾ [النور ٤٣: ٢٤].

(٥) تمتها «أعيذوا فيها...» [الحج ٢٢: ٢٢].

مسألة: ﴿مِمَّا تُثِثُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا﴾^(١) من الأولى للابتداء، والثانية إما كذلك فالمجورور بدل بعض وأعيد الجار، وإما لبيان الجنس فالظرف حال والمنبت محذوف، أي مما تنبت كائناً من هذا الجنس.

مسألة: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَدَةً عِنْدَ رَبِّكَ﴾ [البقرة: ١٤٠] «من» الأولى مثلها في «زيدٌ أفضل من عمرو» و «من» الثانية للابتداء على أنها متعلقة باستقرار مقدر، أو بالاستقرار الذي تعلقت به عند، أي شهادة حاصلة عنده مما أخبر الله به، قيل: أو بمعنى «عن»، على أنها متعلقة بـ«كتم» على جعل كتمانته عن الأداء الذي أوجبه الله كتمانته عن الله، وسيأتي أن «كتم» لا يتعدى بـ«من».

مسألة: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ الْنِسَاءِ﴾ [الأعراف: ٨١] من للابتداء، والظرف صفة لشهوة، أي شهوة مبتدأة من دونهن، قيل: أو للمقابلة كـ «خذ هذا من دون هذا» أي اجعله عوضاً منه، وهذا يرجع إلى معنى البدل الذي تقدم، ويرد أنه لا يصح التصريح به ولا بالعوض مكانها هنا.

مسألة: ﴿مِمَّا يَوْزُ الْذِّبِ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٥] الآية، فيها «من» ثلاث مرات؛ الأولى للتبيين، لأن الكافرين نوعان كتابيون ومشركون، والثانية زائدة، والثالثة لابتداء الغاية.

مسألة: ﴿لَا كُلُّونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زُفَيْرٍ﴾ [الواقعة: ٥٢]، ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا مِمَّنْ يُكَذِّبُ﴾^(٢) الأولى منهما للابتداء، والثانية للتبيين.

مسألة: ﴿ثَوْدَى مِنْ شَطِئِ الْأَوْدِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبْرَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ﴾ [القصص: ٣٠] من فيهما للابتداء، ومجورور الثانية بدل من مجرور الأولى بدل اشتمال لأن الشجرة كانت نابذة بالشاطيء.

فَنَ: على أربعة^(٣) أوجه:

١ - شرطية نحو: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣].

٢ - واستفهامية نحو: ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدًا﴾ [يس: ٥٢]، ﴿فَمَنْ رَكُّمًا يَمْشُونَ﴾ [طه: ٤٩].

وإذا قيل: «من يفعل هذا إلا زيد؟» فهي من الاستفهامية أشربت معنى النفي، ومنه ﴿وَمَنْ

(١) ﴿يَمْشُونَ لَنْ نَصْرِي عَلَى طَعَامٍ وَجِدْ فَإِنَّمَا لَنَا رَكِّكَ يُخْرِجُ لَنَا مِمَّا تُثِثُ...﴾ [البقرة: ٦١].

(٢) تتمتها ﴿يَتَابَعَتَا فَهُمْ يَوْرَعُونَ﴾ [النمل: ٢٧: ٨٣].

(٣) كذا في المخطوطة الثانية، والذي في المخطوطة الأولى وفي حاشيتي الدسوقي والأمير: «على خمسة أوجه» وقد ذكرا: لعله عد الاستفهامية المشربة بالنفي وجهاً مستقلاً.

يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهَ ﴿[الأعراف: ١٣٥] ولا يتقيد جواز ذلك بأن يتقدمها الواو خلافاً لابن مالك، بدليل ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وإذا قيل: «منذا لقيت؟» فمن: مبتدأ، وذا: خبر موصول، والعائد مخذوف، ويجوز على قول الكوفيين في زيادة الأسماء كون «ذا» زائدة، و«مَنْ» مفعولاً، وظاهر كلام جماعة أنه يجوز في «منذا لقيت» أن تكون «من» و«ذا» مركبتين كما في قولك: «ماذا صنعت» ومنع ذلك أبو البقاء في مواضع من إعرابه^(١) وتعلب في أماليه^(٢) وغيرهما، وخصوا جواز ذلك بـ «ماذا» لأن «ما» أكثر إبهاماً، فحسن أن تجعل مع غيرها كشيء واحد ليكون ذلك أظهر لمعناها، ولأن التركيب خلاف الأصل، وإنما دل عليه الدليل مع «ما» وهو قولهم: «لما جئت» بإثبات الألف.

٣ - وموصولة في نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الحج: ١٨].

٤ - ونكرة موصوفة، ولهذا دخلت عليها رُب في قوله:

٦٠٦ - رَبُّ مَنْ أَنْصَجَتْ غِيظاً قَلْبَهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتاً لَمْ يُطْعْ^(٣)

ووصفت بالنكرة في نحو: قولهم: «مررت بمن معجب لك» وقال حسان رضي الله عنه:

٦٠٧ - فَكُفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرُنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا^(٤)

ويروى برفع غير؛ فيحتمل أن «مَنْ» على حالها، ويحتمل الموصولية، وعليهما فالتقدير: على مَنْ هو غيرنا، والجملة صفة أو صلة، وقال الفرزدق:

٦٠٨ - إِيَّيْكَ إِذْ حَلَّتْ بِأَرْحُلِنَا كَمَنْ بَوَادِيهِ بَعْدَ الْمَحَلِّ مَمْطُورٍ^(٥)

أي كشخص ممطورٍ بواديه.

وزعم الكسائي أنها لا تكون نكرة إلا في موضع يخص النكرات، وردَّ بهذين البيتين، فخرجهما على الزيادة، وذلك شيء لم يثبت كما سيأتي.

وقال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ﴾^(٦) فجزم جماعة بأنها موصوفة، وهو بعيد

(١) هو كتاب «إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن»، ويعرف اختصاراً بـ «إعراب القرآن».

(٢) هو الكتاب المطبوع باسم «مجالس ثعلب».

(٣) قائلة: سويد بن أبي كاهل. الخزائن ٥٤٦/٢ والسيوطي ٢٥٢.

(٤) تقدم برقم ١٦٨ وسيكرر برقم ٦١١.

(٥) ديوان الفرزدق ٢٦٣ وسيويه ٢٦٩/١ والخطاب ليزيد بن عبد الملك، وفاعل «حلت».

(٦) تمتها ﴿وَالْيَتِيمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨٠٢].

لقلة استعمالها، وآخرون بأنها موصولة. وقال الزمخشري: «إن قدرت «أل» في الناس للعهد فموصولة مثل ﴿وَمِنْهُمْ آلِيَّتٌ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ﴾ [التوبة: ٦١]، أو للجنس فموصوفة مثل ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ﴾^(١) ويحتاج إلى تأمل.

تنبيهان:

الأول: تقول: «مَنْ يكرمني أكرمه» فتحتمل مَنْ الأوجه الأربعة، فإن قدرتها شرطية جازمت الفعلين، أو موصولة أو موصوفة رفعتهما، أو استفهامية رفعت الأول وجزمت الثاني لأنه جواب بغير الفاء، و«مَنْ» فيهن مبتدأ، وخبر الاستفهامية الجملة الأولى، والموصولة أو الموصوفة الجملة الثانية، والشرطية الأولى أو الثانية على خلاف في ذلك، وتقول: «مَنْ زارني زرته» فلا تحسن الاستفهامية، ويحسن ما عداها.

الثاني: زيد في أقسام مَنْ قسمان آخران:

أحدهما: أن تأتي نكرة تامة، وذلك عند أبي علي، قاله في قوله:

٦٠٩ - ونعمَ مَنْ هُوَ في سرٍّ وإعلانٍ^(٢)

فزعم أن الفاعل مستتر، و«مَنْ» تمييز، وقوله: «هو» مخصوص بالمدح، فهو مبتدأ خبره ما قبله، أو خبرٌ لمبتدأ محذوف، وقال غيره: «مَنْ» موصول فاعل، وقوله: «هو» مبتدأ خبره «هو» آخر محذوف على حد قوله:

٦١٠ - وشعري شعري^(٣)

والظرف متعلق بالمحذوف لأن فيه معنى الفعل، أي ونعم مَنْ هو الثابت في حالتي السر والعلانية.

قلت: ويحتاج إلى تقدير «هو» ثالث يكون مخصوصاً بالمدح.

الثاني: التوكيد، وذلك فيما زعم الكسائي أنها ترد زائدة كـ «ما» وذلك سهل على قاعدة الكوفيين في أن الأسماء تزداد، وأنشد عليه:

(١) تتمتها ﴿صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ...﴾ [الأحزاب ٣٣: ٢٣].

(٢) صدره «ونعم مزكاً من ضاقت مذاهبه» وهو مع بيت آخر سيذكر بعد الشاهد ٨٠٤ من قطعة واحدة تنسب للفرزدق ولم نجدتهما في ديوانه وهذا الشاهد في الخزانة ١١٥/٤ والسيوطي ٢٥٢ المزكاً: الملجأ. سيتكرر برقم ٨٠١ و٨٠٣.

(٣) البيت:

(أنا أبو النجم وشعري شعري لله دري ما يجن صدري)

والرجز لأبي النجم العجلي «الفضل بن قدامة» وهو في الخزانة ٢١١/١، وقد سقط من شرح السيوطي. سيتكرر برقم ٨٠٤ و١١١٨.

- ٦١١ - فكفى بنا فضلاً على من غيرنا (١)
 فيمن خفض غيرنا، وقوله:
- ٦١٢ - يا شاة من قنص لمن حلت له (٢)
 فيمن رَوَّاهُ بـ «من» دون «ما» وهو خلاف المشهور، وقوله:
- ٦١٣ - آل الزبير سنامُ المجد، قد علمت ذاك القبائل والأثرون من عدداً (٣)
 ولنا أنها في الأولين نكرة موصوفة، أي على قوم غيرنا، ويا شاة إنسان قنص، وهذا من الوصف بالمصدر للمبالغة، وعدداً: إما صفة لمن على أنه اسم وضع موضع المصدر، وهو العد، أي والأثرون قوماً ذوي عد، أي قوماً معدودين، وإما معمول ليعد محذوفاً صلة أو صفة لـ «من»، و«من» بدل من الأثرون.
- مهما: اسم، لعود الضمير إليها في ﴿مَهْمَا تَأْتَانَا بِهِ مِنْ ءَاتٍ لَسَحَرْنَا بِهَا﴾ (٤) وقال الزمخشري وغيره: عاد عليها ضمير ﴿بِهِ﴾ وضمير ﴿بِهَا﴾ حملاً على اللفظ وعلى المعنى، اهـ. والأولى أن يعود ضمير ﴿بِهَا﴾ لآية، وزعم السهيلي أنها تأتي حرفاً، بدليل قول زهير:
- ٦١٤ - ومهما تكن عند امرئ من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تعلم (٥)
 قال: فهي هنا حرف بمنزلة «إن»، بدليل أنها لا محل لها، وتبعه ابن يسعون (٦)، واستدل بقوله:
- ٦١٥ - قد أو بيت كل ماء فهي ضاوية مهما نضب أفقاً من بارق تشيم (٧)
 قال: إذ لا تكون مبتدأ لعدم الرابط من الخبر وهو فعل الشرط، ولا مفعولاً لاستيفاء فعل الشرط مفعوله، ولا سبيل إلى غيرهما؛ فتعين أنها لا موضع لها.
- والجواب: أنها في الأول إما خبر تكن، وخليقة اسمها، و«من» زائدة لأن الشرط غير
-
- (١) تقدم برقم ١٦٨ و ٦٠٧.
- (٢) من معلقة عنتره وعجز البيت: حرمت علي وليتها لم تحرم، وهو في ديوانه ١٥٢ وشرح الزوزني ٢٨١ والخزانة ٥٤٩/٢. والشاة في البيت كناية عن المرأة.
- (٣) لم يسم قاتل البيت، وهو في الخزانة ٥٤٨/٢ وشواهد السيوطي ٢٥٣.
- (٤) تتمتها ﴿فَمَا تَحْنُ لَكَ بِمُؤَيَّرِكَ﴾ [الأعراف ١٣٢:٧] وتقدمت.
- (٥) تقدم برقم ٦٠٤.
- (٦) يوسف بن يقي (- ٥٤٢هـ) نحوي أندلسي أديب لغوي بارع في الفقه أقرأ العربية وألف فيها.
- (٧) قائله ساعدة بن جؤية، وهو في ديوان الهذليين ١٩٨/١ والخزانة ٤٥٣/٣ أوبيت: رباعي مبني للمجهول ومعناه مُنعت. ضاوية: هزيلة. شام البرق: نظره ليعرف موقع مطره، والبيت مع الشاهدين ٦٧ و ٨٠٠ من القصيدة التي أشرنا إليها في تعليقنا على الشاهد ٣٨٨.

موجب عند أبي علي، وإما مبتدأ، واسم تكن ضمير راجع إليها، والظرف خبر، وأنت ضميرها لأنها الخليفة في المعنى، ومثله «ما جاءت حاجتك» فيمن نصب حاجتك، ومن خليفة تفسير للضمير، كقوله:

٦١٦ - لما نسجتها من جنوب وشمال^(١)

وفي الثاني مفعول تصب، و«أفقاً» ظرف، و«من بارق» تفسير لمهما أو متعلق بـ«تصب»، فمعناها التبويض، والمعنى: أي شيء تصب في أفق من البوارق تشم.

وقال بعضهم: «مهما» ظرف زمان، والمعنى أي وقت تصب بارقاً من أفق، فقلب الكلام، أو في أفق بارقاً، فزاد «من»، واستعمل أفقاً ظرفاً، انتهى. وسيأتي أن مهما لا تستعمل ظرفاً. وهي بسيطة لا مركبة من «مه وما» الشرطية، ولا من ما الشرطية وما الزائدة ثم أبدلت الهاء من الألف الأولى دفعاً للتكرار^(٢)، خلافاً لزاعمي ذلك.

ولها ثلاثة معان:

أحدها: ما لا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط، ومنه الآية، ولهذا فسرت بقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ﴾^(٣) وهي فيها إما مبتدأ أو منصوبة على الاشتغال، فيقدر لها عامل متعدد كما في «زيداً مرث به» متأخراً عنها، لأن لها الصدر، أي مهما تحضرنا تأتينا به.

الثاني: الزمان والشرط، فتكون ظرفاً لفعل الشرط، ذكره ابن مالك، وزعم أن النحويين أهملوه، وأنشد لحاتم:

٦١٧ - وإنك مهما تُعطِ بطنك سُؤلُهُ وفرجك نالا مُنتهى الذمّ أجمعا^(٤)

وأياتاً آخر، ولا دليل في ذلك، لجواز كونها للمصدر بمعنى أي إعطاء كثيراً أو قليلاً، وهذه المقالة سبق إليها ابن مالك غيره، وشدد الزمخشري الإنكار على من قال بها فقال: هذه الكلمة في عداد الكلمات التي يحرفها من لا يد له في علم العربية، فيضعها في غير موضعها، ويظنها بمعنى متى، ويقول: «مهما جئتني أعطيتك» وهذا من وضعه، وليس من كلام واضح العربية، ثم يذهب فيفسر بها الآية فيلحد في آيات الله، انتهى. والقول بذلك في الآية ممتنع ولو صح ثبوته في غيرها لتفسيرها بـ ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ﴾.

(١) صدره «فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها» والبيت من معلقة امرئ القيس وهو في ديوانه ١٤٣ وشرح الزوزني ٨٠ والخزانة ٣٩٧/٤ توضح والمقراة: اسمان لموضعين. والمعنى: لم تمنح آثار تلك الديار لأنها كلما غطتها رياح الجنوب بالتراب كشفتها رياح الشمال عنها، وشبه فعل الريحين المتقابلتين بالنسج.

(٢) وهو رأي الخليل وتابعه عليه الرماني وغيره. انظر الرماني النحوي ٢٩٦.

(٣) في قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتَانَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾ [الأعراف ٧: ١٣٢] وقد تقدم.

(٤) البيت لحاتم وهو في ديوانه ١٠٠ والرواية فيه: «وإنك إن أعطيت بطنك سُؤلُهُ» ولا شاهد فيه حيثئذ.

الثالث: الاستفهام، ذكره جماعة منهم ابن مالك، واستدلوا عليه بقوله:

٦١٨ - مهمالي الليلة مهماليه أودي بنعلي وسزبالية^(١)
فزعموا أن «مهما» مبتدأ، و «لي» الخبر، وأعيدت الجملة توكيداً، و«أودي»: بمعنى هلك، ونعلي: فاعل، والباء زائدة مثلها في ﴿فَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣] ولا دليل في البيت لاحتمال أن التقدير «مّة» اسم فعل بمعنى اكفف ثم استأنف استفهاماً ب «ما» وحدها.
تفصيله: من المشكل قول الشاطبي رحمه الله:

٦١٩ - ومهما تصلها أو بدأت براءة (٢)

ونقول فيه: لا يجوز في مهما أن تكون مفعولاً به لتصل لاستيفائه مفعوله، ولا مبتدأ لعدم الرابط، فإن قيل: قدر «مهما» واقعة على براءة؛ فيكون ضمير «تصلها» راجعاً إلى براءة، وحيث أن ف «مهما» مبتدأ أو مفعول لمحذوف يفسره تصل، قلنا: اسم الشرط عام، و«براءة» اسم خاص فضميرها كذلك، فلا يرجع إلى العام، وبالوجه الذي بطل به ابتدائية مهما يبطل كونها مشتغلاً عنها العامل بالضمير.

وهذه بخلافها في قوله:

٦٢٠ - ومهما تصلها من أواخر سورة (٣)

فإنها هناك^(٤) واقعة على البسمة التي في أول كل سورة؛ فهي عامة؛ فيصح فيها الابتداء، أو النصب بفعل يفسره تصل، أي «وأي بسمة تصل تصلها»، والظرفية بمعنى: و«أي وقت تصل البسمة»، على القول بجواز ظرفيتها.

وأما هنا^(٤) فيتعين كونها ظرفاً لتصل بتقدير «أي وقت تصل براءة»، أو مفعولاً به حذف عامله أي ومهما تفعل، ويكون «تصل» و «بدأت» بدل تفصيل من ذلك الفعل، وأما ضمير تصلها فلك أو تعيده على اسم مظهر قبله محذوفاً، أي ومهما تفعل في براءة تصلها أو بدأت بها، وحذف «بها»، ولما خفي المعنى بحذف مرجع الضمير ذكر براءة بياناً له: إما على أنه بدل منه، أو على إضمار أعني، ولك أن تعيده على ما بعده وهو براءة: إما على أنه بدل منه مثل

(١) تقدم برقم ١٦٤.

(٢) تتمته: «لتزليها بالسيف لست بمسلاً» والشاطبي هو القاسم بن فيره الرعيني (٥٩٠هـ) والبيت من قصيدة نظمها في القراءات السبع تدعى «حرز الأمان» وتعرف بالشاطبية وسمي منها بيتان آخران برقم ٦٢٠ و٦٦٧. وسورة براءة «أو التوبة» هي السورة الوحيدة التي لا تبدأ بالبسمة.

(٣) تتمته «فلا تقفر الدهر فيها فتقلاً» وهو من الشاطبية أيضاً.

(٤) قوله: «هناك» أي في الشاهد ٦٢٠، وقوله: «هنا» أي في الشاهد ٦١٩.

«رأيتُه زِيداً» فمفعول بدأت محذوف، أو على أن الفعلين تنازعاها فأعمل الثاني متسعاً فيه بإسقاط الباء، وأضمر الفضلة في الأول، على حد قوله:

٦٢١ - إِذَا كُنْتُ تُرْضِيهِ وَيَرْضِيكَ صَاحِبٌ جَهَاراً فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلرَّوْدِ^(١)

مع: اسم بدليل التنوين في قولك: «معاً» ودخول الجار في حكاية سيبويه «ذهبت من معه» وقراءة بعضهم ﴿هَذَا ذِكْرٌ مِّنْ مَّعِي﴾ [الأنبياء: ٢٤] وتسكين عينه لغة غنم وربيعة، لا ضرورة خلافاً لسيبويه، واسميتها حينئذ باقية، وقول النحاس: «إنها حينئذ حرف بالإجماع» مردود.

وتستعمل مضافة، فتكون ظرفاً، ولها حينئذ ثلاثة معان:

أحدها: موضع الاجتماع؛ ولهذا يخبر بها عن الذوات نحو: ﴿وَاللَّهُ مَعَكُمْ﴾ [محمد: ٣٥].

والثاني: زمانه نحو: «جئتُك مع العصر».

والثالث: مرادفة عند، وعليه القراءة وحكاية سيبويه السابقتان.

ومفردة، فتتوّن، وتكون حالاً، وقد جاءت ظرفاً مخبراً به في نحو: قوله:

٦٢٢ - أَفَيْقُوا بَنِي حَرْبٍ وَأَهْوَاؤُنَا مَعاً^(٢)

وقيل: هي حال، والخبر محذوف، وهي في الأفراد بمعنى جميعاً عند ابن مالك، وهو خلاف قول ثعلب. إذا قلت: «جاء جميعاً» احتمل أن فعلهما في وقت واحد أو في وقتين، وإذا قلت: «جاء معاً» فالوقت واحد اهـ. وفيه نظر؛ وقد عادل بينهما من قال:

٦٢٣ - كُنْتُ وَيَحْيَى كَيْدَنِي وَاحِدٍ نَرْمِي جَمِيعاً وَنَرَامِي مَعاً^(٣)

وتستعمل معاً للجماعة كما تستعمل للثنين، قال:

٦٢٤ - إِذَا حُتَّ الْأُولَى سَجَعْنَ لَهَا مَعاً^(٤)

وقالت الخنساء:

٦٢٥ - وَأَفْنَى رَجَالِي فَبَادُوا مَعاً فَأَصْبَحَ قَلْبِي بِهِمْ مُسْتَفْزِراً^(٥)

(١) البيت مجهول القائل وهو في ابن عقيل ١٩٢/١ ويروى: أحفظ للعهد.

(٢) تمامه «وأرمأحنا موصولة لم تقضب» وهو لجندل بن عمرو.

(٣) هو لرجل من بني مخزوم. وانظر السيوطي ٢٥٤.

(٤) صدره: «يذكرن ذا البث الحزين بئته» وهو لمتهم بن نويرة من مرثيته في أخيه مالك. والبيت مع الشاهدين ٣٨٣ و٥٢٩ من قصيدة واحدة. والضمير في يذكرن وسجعن يعود إلى النوق الثلاث التي وازن حزنها على صغارها بحزنه على أخيه.

(٥) ديوان الخنساء ٤٧. وهو مع الشاهد ١٣٣ من قصيدة واحدة.

مَتَى: على خمسة أوجه:

١ - اسم استفهام، نحو: ﴿مَتَى نَصَرَ اللَّهُ﴾ (١).

٢ - واسم شرط كقوله:

٦٢٦ - مَتَى أَضْعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي (٢)

٣ - واسم مرادف للوسط.

٤ و ٥ - وحرف بمعنى مِنْ أو فِي، وذلك في لغة هذيل يقولون: «أخرجها مَتَى كُمَه» أي منه، وقال ساعدة:

٦٢٧ - أَخِيلُ بَرَقاً مَتَى حَابٍ لَهُ زَجَل (٣)

أي من سحاب حاب، أي ثقیل المشي له تصويت، واختلف في قول بعضهم: «وضعته متى كمي» فقال ابن سيدة: بمعنى «في»، وقال غيره: بمعنى «وسط»، وكذلك اختلف في قول أبي ذؤيب يصف السحاب:

٦٢٨ - شَرِبَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خَضِرٍ لَهُنَّ نَيْجٌ (٤)

فقیل: بمعنى «من»، وقال ابن سيدة: بمعنى «وسط».

منه، وهذا: لهما ثلاث حالات:

إحداها: أن يليهما اسم مجرور، فقیل: هما اسمان مضافان، والصحيح أنهما حرفا جر: بمعنى «من» إن كان الزمان ماضياً، وبمعنى «في» إن كان حاضراً، وبمعنى «من وإلى» جميعاً إن كان معدوداً نحو: «ما رأيته منذ يوم الخميس، أو منذ يومنا، أو عامنا، أو منذ ثلاثة أيام».

وأكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر، وعلى ترجيح جر «منذ» للماضي على رفعه، وترجيح رفع «منذ» للماضي على جره، ومن الكثير في منذ قوله:

٦٢٩ - وَرَبِعَ عَفْثَ آثَارُهُ مِنْذُ أَرْمَانٍ (٥)

(١) ﴿وَرَزَّلْنَا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصَرَ اللَّهُ ءَلَا إِنَّ نَصَرَ اللَّهُ قَرِيبٌ﴾ [البقرة ٢: ٢١٤].

(٢) تقدم برقم ٢٨٧ وسيتكرر برقم ١٠٦٠.

(٣) تمامه «إذا يفتر من توماضيه حلجا» قاله ساعدة بن جؤية وهو في ديوان الهذليين ٢٠٩/٢ وفي اللسان «حلج، فتر، ومض، متى».

أخيل: مضارع أخال البرق أي نظر إليه أين يمطر. حلج: مطر. الحابي: السحاب، سمي بذلك لثقله في المشي فكأنه يجبر، وانظر الخصائص ١٢٦/٢.

(٤) تقدم برقم ١٥٧ و ١٧٥.

(٥) صدره: «قفا نيك من ذكرى حبيب وعرفان» والبيت لامرئ القيس في ديوانه ٢٠٨ وهو مع الشاهد رقم ٢٠٥ من قصيدة واحدة.

ومن القليل في مذ قوله:

٦٣٠ - أقوين مُذ حجج ومُذ دهر^(١)

والحالة الثانية: أن يليهما اسم مرفوع، نحو: «مُذ يوم الخميس، ومُذ يومان» فقال المبرد وابن السراج والفارسي: مبتدآن، وما بعدهما خبر، ومعناهما الأمد إن كان الزمان حاضراً أو معدوداً، وأول المدة إن كان ماضياً، وقال الأخفش والزجاج والزجاجي: ظرفان مخبر بهما عما بعدهما، ومعناهما «بين وبين» مضافين؛ فمعنى «ما لقيته مذ يومان» بيني وبين لقائه يومان، ولا خفاء بما فيه من التعسف، وقال أكثر الكوفيين: ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها وبقي فاعلها، والأصل: مذ كان يومان، واختاره السهيلي وابن مالك، وقال بعض الكوفيين: خبرٌ لمحذوف، أي ما رأيته من الزمان الذي هو يومان، بناء على أن مُذ مركبة من كلمتين: «من» و«ذو» الطائية.

الحالة الثالثة: أن يليهما الجمل الفعلية أو الاسمية كقوله:

٦٣١ - ما زال مُذ عقدت يده إزاره (٢)
وقوله:

٦٣٢ - وما زلت أبغي المال مُذ أتا يافع (٣)

والمشهور أنهما حيثُذ ظرفان مضافان، ف قيل: إلى الجملة، وقيل: إلى زمن مضاف إلى الجملة وقيل: مبتدآن؛ فيجب تقدير زمان مضاف للجملة ليكون هو الخبر.

وأصل مذ «منذ»؛ بدليل رجوعهم إلى ضم ذال مُذ عند ملاقة الساكن، نحو: «مُذ اليوم» ولولا أن الأصل الضم لكسروا، ولأن بعضهم يقول: «مُذ زمن طويل» فيضم مع عدم الساكن، وقال ابن ملكون^(٤): هما أصلان لأنه لا يُتصرّف في الحرف ولا شبهه، ويرده تخفيفهم «إنَّ

(١) صدره «لمن الديار بقنة الحجر» وهو في ديوان زهير ص ٨٦ ولكن جاء في الخزنة ١٢٦/٤ والعيني ٣/ ٣١٨ أن البيت منحول وهو من كذب حماد، ويروى «... من حجج ومن دهر». وجاء في اللسان: «قال أبو عبيد: والعرب تضع من موضع مُذ» ثم استشهد به. القنة: القمة. الحجر: اسم موضع. أقوين: خلون. حجج: سنوات.

(٢) تتمته «فسما فأدرك خمسة الأشبار» وهو للفرزدق «الديوان ٣٧٨» في مدح يزيد بن المهلب. وخبر «ما زال» في بيت بعده. وهو في شواهد السيوطي ٢٥٦.

(٣) تتمته «وليداً وكهلاً حين شبت وأمرداً» وهو مع الشواهد ٣٩٠ و٥٤٥ و٥٨٧ و٦٩٩ و١٠٥٢ من قصيدة للأعشى ميمون في ديوانه ص ١٣٥.

(٤) أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الأشبيلي (٥٨٤هـ) نحوي بارع روى عنه ابن خروف والشلوبين، له شرح الحماسة وشرح جمل الزجاجي.

وكأنَّ ولكنَّ وربَّ وقطَّ»، وقال المالقي: إذا كانت مذ اسماً فأصلها منذ، أو حرفاً فهي أصل.

حرف النون

النون المفردة: تأتي على أربعة أوجه:

١ - أحدها: نون التوكيد، وهي خفيفة وثقيلة، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ جَنًّا وَلَيْكُونَا﴾^(١) وهما أصلان عند البصريين، وقال الكوفيون: الثقيلة أصل، ومعناها التوكيد، قال الخليل: والتوكيد بالثقيلة أبلغ.

ويختصان بالفعل، وأما قوله:

٦٣٣ - أَقَائِلُنْ أَحْضِرُوا الشَّهُودَا^(٢)

فضرورة سوَّغها شبه الوصف بالفعل.

ويؤكد بهما صيغ الأمر مطلقاً، ولو كان دعائياً كقوله:

٦٣٤ - فَأَنْزَلُنْ سَكِينَةً عَلَيْنَا^(٣)

إلا أفعال في التعجب لأن معناه كمعنى الفعل الماضي، وشذ قوله:

٦٣٥ - فَأَحْرَبَهُ بِطُولِ فَقِيرٍ وَأَحْرَبَا^(٤)

ولا يؤكد بهما الماضي مطلقاً، وشذ قوله:

٦٣٦ - دَامَنَّ سَعْدُكَ لَوْ رَحِمْتَ مُتَيْمًا لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانْحَا^(٥)

والذي سهَّله أنه بمعنى أفعال.

وأما المضارع فإن كان حالاً لم يؤكد بهما، وإن كان مستقبلاً أكد بهما وجوباً في نحو:

قوله تعالى: ﴿وَتَأْتِيهِمُ الْبُزْغَةُ بَغْيًا ظَاهِرًا﴾ [الأنبياء: ٥٧] وقريباً من الوجوب بعد إمّا في نحو: ﴿وَأَمَّا

(١) ﴿وَلَكِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا مَأْمُرُو لَيْسَ جَنًّا وَلَيْكُونَا وَمِنَ الصَّغِيرِينَ﴾ [يوسف: ١٢: ٣٢].

(٢) قبله:

«أَزَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أَمْلُودَا مَرَجَلًا وَيَلْبِسُ الْبُرُودَا»

ينسب لرؤية ولرجل من هذيل وهو في الخزانة ٥٧٤/٤ والسيوطي ٢٥٧.

(٣) قاله عبد الله بن رواحة. ونسبه سيبويه ١٥٠/٢: لكعب بن مالك، وهو مما تمثل به الرسول يوم الأحزاب.

والبيت مع الشاهد رقم ١٤٦ من أرجوزة واحدة.

(٤) صدره «ومستبدل من بعد غصيا صريمة» ولم نقف على قائله الغصيا: اسم للثمة من الإبل والصريمة اسم

لثلاثين منها. والشاهد في ابن عقيل ٤٣/٢ والسيوطي ٢٥٨.

(٥) لم يسم قائله.

تَخَافُ مِنْ قَوِيٍّ^(١)، ﴿وَلَمَّا يَنْزَغَنَّكَ^(٢)﴾ وذكر ابن جني أنه قرئ: ﴿فَلَمَّا تَرَيْنَ^(٣)﴾ بياء ساكنة بعدها نون الرفع على حد قوله:

٦٣٧ - يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ^(٤)

ففيها شدوذان: ترك نون التوكيد، وإثبات نون الرفع مع الجازم. وجوازاً كثيراً^(٥) بعد الطلب نحو: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفِيلاً^(٦)﴾ وقليلاً في مواضع كقولهم:

٦٣٨ - وَمِنْ عِضَةٍ مَا يَنْبُتُنْ شَكِيرُهَا^(٧)

٢ - الثاني: التنوين، وهو نون زائدة ساكنة تلحق الآخر لغير توكيد؛ فخرج نون حسن لأنها أصل، ونون ضيفن للطفيلي لأنها متحركة، ونون مُنكسر وانكسر لأنها غير آخر، ونون ﴿لَسْتُمْ^(٨)﴾ لأنها للتوكيد. وأقسامه خمسة^(٩):

تنوين التمكين: وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف إعلماً ببقائه على أصله، وأنه لم يشبه الحرف فينبى، ولا الفعل فيمنع الصرف، ويسمى تنوين الأمكنية أيضاً وتنوين الصرف، وذلك كـ«زيد ورجل ورجال».

وتنوين التذكير: وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها، ويقع في باب اسم الفعل بالسمع كـ«صه ومه وإيه»، وفي العلم المختوم بويه بقياس نحو: «جاءني سيبويه وسيبويه آخر».

وأما تنوين رجل ونحوه من المعربات فتنوين تمكين؛ لا تنوين تنكير، كما قد يتوهم بعض

(١) تتمتها ﴿حِصَانَةٌ فَإِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾ [الأنفال ٨: ٥٨].

(٢) تتمتها ﴿مَنْ الشَّيْطَانُ نَزَعٌ فَاَسْتَعِذْ بِاللَّهِ...﴾ [الأعراف ٧: ٢٠٠].

(٣) ﴿فَلَمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾ [مريم ١٩: ٢٦].

(٤) تقدم برقم ٤٩٩.

(٥) أي ويجوز تأكيد المضارع بالنون جوازاً كثيراً بعد الطلب. و«جوازاً» معطوفة على «وجوباً» في السطر الخامس.

(٦) تتمتها ﴿عَنَّا يَسْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾ [إبراهيم ١٤: ٤٢].

(٧) قيل: هذا عجز، وصدره: «إذا مات منهم ميت سرق ابنه» وقيل: هذا صدر، وعجزه: «قدماً ويقط الزناد من الزناد» ولم نقف على القائل. والشرط الشاهد في سيبويه ١٥٣/٢ والخزانة ٨٣/٢ و٥٦٦/٤ ومجمع الأمثال ٢٠/٢. العضة: الشجرة. الشكير: ما ينبت حول الشجرة من أصلها. والمعنى أن الولد يسرق صفات أبيه فيشبهه كما يشبه الشكير الشجرة الأم.

(٨) ﴿لَا يَنْ لَّزَ بَنِي لَسْتُمْ بِالْأَمِيَّةِ﴾ [العلق ٩٦: ١٥].

(٩) وهي عند غير ابن هشام دون ذلك. انظر الإيضاح في علل النحو ٩٧.

الطلبة، ولهذا لو سميت به رجلاً بقي ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير.

وتنوين المقابلة: وهو اللاحق لنحو: «مسلمات» جُعِلَ في مقابلة النون في «مُسْلِمِينَ» وقيل: هو عوض عن الفتحة نصباً، ولو كان كذلك لم يوجد في الرفع والجرح، ثم الفتحة قد عُوْضَ عنها الكسرة، فما هذا العوض الثاني؟ وقيل: هو تنوين التمكين، ويردُّ ثبوته مع التسمية به كعرفات كما تبقى نون مُسْلِمِينَ مسمى به، وتنوين التمكين لا يجامع العَلَتَيْنِ، ولهذا لو سُمِّيَ بمسلمة أو عَرَفَةً زال تنوينهما، وزعم الزمخشري أن عرفات مصروفٌ لأن تاءه ليست للتأنيث، وإنما هي والألف للجمع، قال: ولا يصح أن يقدر فيه تاء غيرها؛ لأن هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنث تأبى ذلك، كما لا تقدر التاء في بنتٍ مع أن التاء المذكورة مبدلة من الواو، ولكن اختصاصها بالمؤنث يأبى ذلك، وقال ابن مالك: اعتبار تاء نحو: عرفات في منع الصرف أولى من اعتبار تاء نحو: عرفة ومسلمة لأنها لتأنيثٍ معه جمعية، ولأنها علامة لا تتغير في وصل ولا وقف.

وتنوين العوض: وهو اللاحق عوضاً من حرف أصلي، أو زائد، أو مضاف إليه: مفرداً، أو جملة.

فالأول^(١): كـ«جوارٍ وغواشٍ»؛ فإنه عوض من الباء وفقاً لسيبويه والجمهور، لا عوض من ضمة الياء وفتحها النائية عن الكسرة خلافاً للمبرد؛ إذ لو صح لعوض عن حركات نحو جُبَلِي، ولا هو تنوين التمكين والاسم منصرف خلافاً للأخفش، وقوله: «لما حذفت الياء التحق الجمع بأوزان الأحاد كسلام وكلام فصرف» مردودٌ لأن حذفها عارض للتخفيف، وهي منوية، بدليل أن الحرف الذي بقي أخيراً لم يحرك بحسب العوامل، وقد وافق على أنه لو سمي بكَيْف امرأة ثم سَكَن تخفيفاً لم يَجُزْ صرفه كما جاز صرف هند، وأنه إذا قيل: في جِيَانِ علماً لرجل جِيَلٍ بالنقل لم ينصرف انصراف قَدَمِ علماً لرجل لأن حركة تاء كَيْف وهمزة جِيَلٍ منوياً الثبوت، ولهذا لم تقلب ياء جِيَلٍ ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

والثاني^(٢): كـجَنَدِلٍ؛ فإن تنوينه عوض من ألف جنادل، قاله ابن مالك، والذي يظهر خلافه، وأنه تنوين الصرف، ولهذا يجر بالكسرة، وليس ذهاب الألف التي هي علم الجمعية كذهاب الياء من نحو «جوارٍ وغواشٍ».

والثالث^(٣): تنوين كُلٍ وبعضٍ إذا قُطِعَا عن الإضافة نحو: ﴿وَكَلَّا صَبْرًا لَهُ الْأَمَثَلُ﴾^(٤).

(١) أي التنوين اللاحق عوضاً عن حرف أصلي.

(٢) أي التنوين اللاحق عوضاً عن حرف زائد وَجَنَدِلٍ - هنا - جمع تكسير حُذِفَتْ أَلْفُهُ.

(٣) أي التنوين اللاحق عوضاً عن مضاف إليه مفرد بعد: كل وبعض وأَيٍّ.

(٤) ﴿وَكَلَّا صَبْرًا لَهُ الْأَمَثَلُ وَكَلَّا صَبْرًا تَتَّبِعُنَا﴾ [الفرقان ٢٥: ٣٩].

﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾^(١) وقيل: هو تنوين التمكن، رجع لزوال الإضافة التي كانت تعارضه. والرابع^(٢): اللاحق لـ «إذ» في نحو: ﴿وَأَنْشَقَّتْ أَسْمَاءُ فِيهِ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةً﴾ [الحاقة: ١٦] والأصل فهي يوم إذ انشقت واهية، ثم حذفت الجملة المضاف إليها للعلم بها، وجيء بالتنوين عوضاً عنها، وكسرت الذال للساكنين. وقال الأخفش: التنوين تنوين التمكن، والكسرة إعراب المضاف إليه.

وتنوين الترتم^(٣): وهو: اللاحق للقوافي المطلقة بدلاً من حرف الإطلاق، وهو الألف والواو والياء، وذلك في إنشاد بني تميم، وظاهر قولهم: أنه تنوين مُحْصَل للترتم، وقد صرح بذلك ابن يعيش^(٤) كما سيأتي، والذي صرح به سيبويه وغيره من المحققين أنه جيء به لقطع الترتم، وأن الترتم وهو التَغْنِي يحصل بأحرف الإطلاق لقبولها لمد الصوت فيها، فإذا أنشدوا ولم يترنموا جاؤوا بالنون في مكانها، ولا يختص هذا التنوين بالاسم، بدليل قوله:

٦٣٩ - وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابِنِ^(٥)
وقوله:

٦٤٠ - لَمَّا تُزَلُّ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدُنِ^(٦)
وزاد الأخفش والعروضيون تنويناً سادساً، وسموه الغالي، وهو: اللاحق لآخر القوافي المقيدة، كقول رؤية:

٦٤١ - وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرِقِ^(٧)

وسمي غالباً لتجاوزه حدّ الوزن، ويسمى الأخفش الحركة التي قبله علواً، وفائدته الفرق بين الوقف والوصل، وجعله ابن يعيش من نوع تنوين الترتم، زاعماً أن الترتم يحصل بالنون نفسها لأنها حرف أغن، قال: وإنما سمي المغني مغنياً، لأنه يُغْنُ صوته: أي يجعل فيه غنة،

(١) ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَلَآخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ١٧: ٢١].

(٢) أي التنوين اللاحق عوضاً عن مضاف إليه جملة.

(٣) وهو القسم الخامس من أقسام التنوين.

(٤) يعيش بن علي بن يعيش (٦٤٣هـ) نحوي كبير ولد ومات بحلب. له شرح «المفصل للزمخشري» وشرح «التصريف الملوكي لابن جني».

(٥) صدره «أقلي اللوم عاذل العتابا» وقافيته «أصابا». قاله جرير وهو في ديوانه ٦٤ وابن عقيل ٢٣/١ والخزانة ٣٤/١ وصدره في سيبويه ٢٩٨/٢.

(٦) تقدم برقم ٣١٣.

(٧) وبعده «مشتبه الأعلام لماع الخفق». قاتم: صفة لبلد. الأعماق: أطراف المفاوز. وهو في سيبويه ٢/٣٠١ والخزانة ٣٨/١ و٢٠١/٤ والسيوطي ٢٥٩. وستكرر برقم ٦٧٣.

والأصل عنده مغنن بثلاث نونات فأبدلت الأخيرة ياء تخفيفاً، وأنكر الزجاج والسيرافي ثبوت هذا التنوين البتة لأنه يكسر الوزن، وقالوا: لعل الشاعر كان يزيد «إن» في آخر كل بيت، فضعف صوته بالهمزة، فتوهم السامع أن النون تنوين، واختار هذا القول ابن مالك، وزعم أبو الحجاج بن معزوز^(١) أن ظاهر كلام سيبويه في المسمى تنوين الترغم أنه نون عوض من المدة، وليس بتنوين، وزعم ابن مالك في التحفة^(٢) أن تسمية اللاحق للقوافي المطلقة والقوافي المقيدة تنويناً مجازاً، وإنما هو نون أخرى زائدة، ولهذا لا يختص بالاسم، ويجامع الألف واللام، ويثبت في الوقف.

وزاد بعضهم تنويناً سابعاً، وهو تنوين الضرورة، وهو: اللاحق لما لا ينصرف كقوله:

٦٤٢ - ويومٌ دخلتُ الخِدرَ خِدرٌ غنيرةٌ (٣)

وللمنادى المضموم كقوله:

٦٤٣ - سلامٌ الله يا مطرٌ عليها (٤)

وبقوله أقول في الثاني دون الأول لأن الأول تنوين التمكين، لأن الضرورة أباحت الصرف، وأما الثاني فليس تنوين تمكين لأن الاسم مبني على الضم.

وثامناً^(٥): وهو التنوين الشاذ، كقول بعضهم: «هؤلاء قومك» حكاه أبو زيد، وفائدته مجرد تكثير اللفظ، كما قيل في ألف قُبَعْرِي، وقال ابن مالك: الصحيح أن هذا نونٌ زيدت في آخر الاسم كنون ضَيْفَن، وليس بتنوين، وفيما قاله نظر لأن الذي حكاه سماء تنويناً؛ فهذا دليل منه على أنه سمعه في الوصل دون الوقف، ونون ضيفن ليست كذلك.

وذكر ابن الخباز في شرح الجزولية^(٦) أن أقسام التنوين عشرة، وجعل كلاً من تنوين

(١) يوسف بن معزوز (ـ ٦٢٥هـ) نحوي أندلسي أخذ عن ابن ملكون. له شرح الإيضاح للفارسي، ورد على المفصل للزمخشري.

(٢) «تحفة المودود في المقصور والممدود» منظومة لابن مالك له عليها شرح قصير.

(٣) تمامه: «فقلت: لك الولايات إنك مرجلي» وهو من معلقة امرئ القيس الديوان ١٤٦ وشرح الزوزني ٨٥.

(٤) تمامه: «وليس عليك يا مطر السلام»، والبيت للأحوص «عبد الله بن محمد» سيبويه ٣١٣/١ وابن عقيل ٨٢/٢ والخزانة ٢٩٤/١. ومطر هو سيلف الشاعر. ومن القصيدة نفسها الشاهدان ١١٠٥ و١١٣٢.

(٥) يعني وزاد بعضهم تنويناً ثامناً.

(٦) جزولة قبيلة من البربر، منها عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ـ ٦٠٧هـ) نحوي بارع تنقل بين مراكش والأندلس وأخذ عنه الشلوين وابن معطي وكان قد رحل إلى مصر وأخذ عن ابن بري وقرأ عليه «جمل الزجاجي» ثم كتب تعليقات عليه ضمنها حصيلة المناقشات التي أثارها «الجمل» فُغِرَتْ بالقانون أو المقدمة الجزولية.

المنادى وتنوين صرف ما لا ينصرف قسماً برأسه، قال: والعاشر تنوين الحكاية، مثل أن تسمي رجلاً بعاقلة لبيبة؛ فإنك تحكي اللفظ المسمى به، وهذا اعتراف منه بأنه تنوينُ الصرف لأن الذي كان قبل التسمية حُكي بعدها.

٣ - الثالث: نون الإناث، وهي اسم في نحو: «النسوة يذهبن» خلافاً للمازني، وحرف في نحو: «يذهبن النسوة» في لغة من قال: «أكلوني البراغيث» خلافاً لمن زعم أنها اسم وما بعدها بـدَل منها، أو مبتدأ مؤخر والجملة قبله خبره.

٤ - الرابع: نون الوقاية، وتسمى نون العِماد أيضاً، وتلحق قبل ياء المتكلم المتتصلة بواحد من ثلاثة:

أحدها: الفعل، متصرفاً كان نحو: «أكرمني» أو جامداً نحو: «عساني، وقاموا ما خلاني وما عداني وحاشاني» إن قُدِّرَت فعلاً، وأما قوله:

٦٤٤ - إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسَنِي^(١)

فضرورة، نحو: «تَأْمُرُونِي»^(٢) يجوز فيه الفك، والإدغام، والنطق بنون واحدة، وقد قرئ بهن في السبع، وعلى الأخيرة فقليل: النون الباقية نون الرفع، وقيل: نون الوقاية، وهو الصحيح.

الثاني: اسم الفعل نحو: «دَرَاكِنِي» و «تَرَاكِنِي» و «عليكني» بمعنى أدركني واتركني والزمني.

الثالث: الحرف نحو: «إِنِّي» وهي جائزة الحذف مع «إِنَّ وَأَنْ وَلَكِنَّ وَكَأَنَّ» وغالبة الحذف مع «لعل»، وقليلته مع «ليت».

وتلحق أيضاً قبل الياء المخفوضة بـ«مَنْ وَعَنْ» إلا في الضرورة، وقبل المضاف إليها لَدُنْ أَوْ قَدْ أَوْ قَطْ إلا في قليل من الكلام، وقد تلحق في غير ذلك شذوذاً كقولهم: «بِجَلْنِي» بمعنى حسبي، وقوله:

٦٤٥ - أَمْسِلْ مُنِي إِلَى قَوْمِي شَرَّاحِي^(٣)

(١) تقدم برقم ٣١٠.

(٢) «قُلْ أَفَعَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ» [الزمر ٣٩: ٦٤].

(٣) قال السيوطي ٢٦١: ذكره الفراء على هذا النمط ليجعله باباً من النحو، والصواب:

فما أدري وطني كل ظن أيسلمني بني البدء اللقاح
ولا شاهد فيه على هذه الرواية. والبيت ليزيد بن مخزوم. البدء اللقاح: السيد لم يذل قط. وسيتكرر برقم ١٠٩٩.

يريد شراحيل، وزعم هشام أن الذي في «أُسلْمُنِي» ونحوه تنوين لا نون، وبنى ذلك على قوله في ضاربي إن الياء منصوبة، ويرده قول الشاعر:

٦٤٦ - وليس الموافيني ليرقد خائباً (١)

وفي الحديث «غَيْرُ الدَّجَالِ أَخَوْفُنِي عَلَيْكُمْ» (٢) والتنوين لا يجامع الألف واللام ولا اسم التفضيل لكونه غير منصرف، وما لا ينصرف لا تنوين فيه، وفي «الصحيح» أنه يقال: «بجلي» ولا يقال: «بجلي» وليس كذلك.

نعم: بفتح العين، وكنانة تكسرهما، وبها قرأ الكسائي، وبعضهم يبدلها حاء، وبها قرأ ابن مسعود، وبعضهم يكسر النون إبتاعاً لكسرة العين تنزيلاً لها منزلة الفعل في قولهم: نِعَمَ وشَهِدَ بكسرتين، كما نُزِلَتْ بلى منزلة الفعل في الإمالة، والفارسي لم يطلع على هذه القراءة وأجازها بالقياس.

وهي حرف تصديق ووعد وإعلام؛ فالأول بعد الخبر ك«قام زيد»، و«ما قام زيد»، والثاني بعد افْعَلْ ولا تَفْعَلْ وما في معناهما نحو: هَلْ تَفْعَلْ وَهَلْ لَمْ تَفْعَلْ، وبعد الاستفهام في نحو: هَلْ تُعْطِينِي، ويحتمل أن تفسر في هذا بالمعنى الثالث. والثالث بعد الاستفهام في نحو: هَلْ جَاءَكَ زيد، ونحو: ﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾ (٣) ﴿أَيَّنْ لَنَا لَأَجْرًا﴾ (٤) وقول صاحب (٥) المقرب: «إنها بعد الاستفهام للوعد» غير مطرد، لما بيناه قبل.

قيل: وتأتي للتوكيد إذا وقعت صدرأ نحو: «نعم هذه أطلالهم» (٦) والحق أنها في ذلك حرف إعلام، وأنها جواب لسؤال مُقَدَّر، ولم يذكر سيبويه معنى الإعلام البتة، بل قال: وأما نَعَمْ فَعِدَّةٌ وتصديق، وأما بلى فيوجبُ بها بعد النفي، وكأنه رأى أنه إذا قيل: «هل قام زيد» فقيل: نعم فهي لتصديق ما بعد الاستفهام، والأولى ما ذكرناه من أنها للإعلام، إذ لا يصح أن تقول لقائل ذلك صدقت لأنه إنشاء لا خبر.

واعلم أنه إذا قيل: «قام زيد» فتصديقه نَعَمْ، وتكذيبه لا، ويمتنع دخول بلى لعدم النفي.

(١) لم نقف على قائله وتمامه «فإن له أضعاف ما كان أملاً» الأشموني ١٢٦/١. سيكرر برقم ١١٠٠.

(٢) صحيح مسلم: كتاب الفتن وأشرط الساعة.

(٣) ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْمُنَى أَلَا إِنَّ قَدْرَ جَدَّتْ مَا وَعَدْنَا رَبَّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [الأعراف ٤٤:٧].

(٤) ﴿فَلَمَّا جَاءَ السَّحَرَةُ قَالُوا لِيَرْعَوْا آيِنَ لَنَا لَأَجْرًا إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ﴾ (٤١) قَالَ نَعَمْ وَلَكُمْ إِذَا لِمَنِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الشعراء ٤١:٢٦ و٤٢].

(٥) يعني ابن عصفور وقد سبقت ترجمته.

(٦) الخزائن ٤/٤٨٢.

وإذا قيل: «ما قام زيد» فتصديقه نعم، وتكذيبه بلى، ومنه ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ لَنْ يَبْعَثَ رَبِّي﴾ (١) ويمتنع دخول «لا» لأنها لنفي الإثبات لا لنفي النفي. وإذا قيل: «أقام زيد» فهو مثل قام زيد، أعني أنك تقول إن أثبت القيام: نعم، وإن نفيت: لا، ويمتنع دخول بلى. وإذا قيل: «ألم يقم زيد» فهو مثل لم يقم زيد فتقول إذا أثبت القيام: «بلى»، ويمتنع دخول «لا»، وإن نفيت: قلت: نعم، قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ (٢) ﴿قَالُوا بَلَىٰ﴾ (٢)، ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢] ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِنُ قَالِ بَلَىٰ﴾ (٣) وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه لو قيل نعم في جواب ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ لكان كفراً.

والحاصل: أن «بلى» لا تأتي إلا بعد نفي، وأن «لا» لا تأتي إلا بعد إيجاب، وأن «نعم» تأتي بعدهما، وإنما جاز ﴿بَلَىٰ قَدْ جَاءَكَ ءَايَاتِي﴾ (٤) مع أنه لم يتقدم أداة نفي لأن ﴿لَوْ أَنَّكَ اللَّهُ هَدَيْتَنِي﴾ (٥) يدل على نفي هدايته، ومعنى الجواب حينئذ: «بلى قد هديتك بمجيء الآيات»، أي قد أرشدتك بذلك، مثل ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [فصلت: ٤١٧].

وقال سيويه، في باب النعت، في منازرة جرت بينه وبين بعض النحويين: فيقال له: ألسنت تقول كذا وكذا؟ فإنه لا يجد بداً من أن يقول: نعم، فيقال له: أفلست تفعل كذا؟ فإنه قائل: نعم، فزعم ابن الطراوة أن ذلك لحن.

وقال جماعة من المتقدمين والمتأخرين منهم الشلوين: إذا كان قبل النفي استفهام فإن كان على حقيقته فجوابه كجواب النفي المجرد، وإن كان مراداً به التقرير فالأكثر أن يجاب بما يجاب به النفي رعيًا للفظه، ويجوز عند أمن اللبس أن يجاب بما يجاب به الإيجاب رعيًا لمعناه، ألا ترى أنه لا يجوز بعده دخول أحد، ولا الاستثناء المفرغ، لا يقال: أليس أحد في الدار، ولا أليس في الدار إلا زيد، وعلى ذلك قول الأنصار رضي الله تعالى عنهم للنبي ﷺ - وقد قال لهم: ألستم ترون لهم ذلك - نعم (٦)، وقول جحدر:

٦٤٧ - أليس الليل يجمع أم عمرو وإيانا فذاك بنا تدان (٧)

(١) تتمها ﴿لَتَمَنَّيَنَّ ثُمَّ لَنَنْبَغَنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ وَكَذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [التغابن: ٦٤].

(٢) ﴿كُلَّمَا أَلْفَيْ نَفْسٍ سَأَلْتُم مَّا خَزَنَتْنَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ [الملك: ٦٧، ٩].

(٣) ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ قَالَ أَرَأَيْتَ أَتُؤْمِنُ...﴾ [البقرة: ٢٦٠].

(٤) ﴿أَوْ تَقُولُ لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي لَكُنْتُ مِنَ الْمُتَكِبِينَ﴾ (٥٧) أَوْ تَقُولُ لَوْ أَنَّكَ لَرَأَيْتَ الْمَلَكَ لَوْ أَنَّكَ لَرَأَيْتَ كَرَّةً فَأَكُونَ

مِنَ الْمُتَكِبِينَ ﴿٥٨﴾ بَلَىٰ قَدْ جَاءَكَ ءَايَاتِي فَكَذَّبْتَ بِهَا وَاسْتَكْبَرْتَ وَكُنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [الزمر: ٣٩، ٥٩].

(٥) الحاشية السابقة. (٦) لم نوفق إلى معرفة هذا الحديث.

(٧) جحدر بن مالك شاعر لسن فاتك من بني حنيفة كان على صلة بالحجاج. وقد نسب ابن قتيبة البيتين للمعلوط. ويروى صدر البيت الثاني: «بلى وترى السماء كما أراها» وترى وضع النهار كما أراه» ولا شاهد فيه على هاتين الروايتين. انظر الشعر والشعراء ٤١٠ وعيون الأخبار ١٩٤/٢ والخزانة ٤٨٠/٤.

نعم، وأرى الهلال كما تراه ويعلموها النهار كما علاني
وعلى ذلك جرى كلام سيويه، والمخطيء مخطيء.

وقال ابن عصفور: أجرت العرب التقرير في الجواب مُجَرَى النفي المحض وإن كان
إيجاباً في المعنى، فإذا قيل: «أَلَمْ أُعْطِكَ دِرْهَمًا» قيل في تصديقه: نعم، وفي تكذيبه: بلى،
وذلك لأن المقرر قد يوافق فيما تدعيه وقد يخالفك، فإذا قال: نعم لم يعلم هل أراد نعم لم
تُعْطِنِي على اللفظ أو نعم أُعْطِيتَنِي على المعنى؛ فلذلك أجابوه على اللفظ، ولم يلتفتوا إلى
المعنى، وأما نعم في بيت جحدر فجواب لغير مذكور، وهو ما قدره في اعتقاده من أن الليل
يجمعه وأم عمرو، وجاز ذلك لأمن اللبس لعلمه أن كل أحد يعلم أن الليل يجمعه وأم عمرو،
أو هو جواب لقوله: «وأرى الهلال.. البيت» وقدمه عليه. قلت: أو لقوله: «فذاك بنا تدان»
وهو أحسن، وأما قول الأنصار فجاز لزوال اللبس؛ لأنه قد علم أنهم يريدون نعم نعرف لهم
ذلك، وعلى هذا يحمل استعمال سيويه لها بعد التقرير، اهـ.

ويتحرر على هذا أنه لو أجيب «أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ»^(١) بـ «نعم» لم يكف في الإقرار، لأن الله
سبحانه وتعالى أوجب في الإقرار بما يتعلق بالربوبية العبارة التي لا تحتل غير المعنى المراد من
المُقرِّ، ولهذا لا يدخل في الإسلام بقوله: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» برفع «إله» لاحتماله لنفي الوحدة
فقط، ولعل ابن عباس رضي الله عنهما إنما قال: إنهم لو قالوا نعم لم يكن إقراراً كافياً، وجوز
السلويين أن يكون مرادهم لو قالوا نعم جواباً للملفوظ به على ما هو الأنصح لكان كفراً، إذ
الأصل تطابق الجواب والسؤال لفظاً، وفيه نظر لأن التفكير لا يكون بالاحتمال.

حرف الهاء

الهاء المفردة: على خمسة أوجه:

أحدها: أن تكون ضميراً للغائب، وتستعمل في موضعي الجر والنصب، نحو: «قَالَ لَهُ
صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ»^(٢).

والثاني: أن تكون حرفاً للغيبة، وهي الهاء في «إِيَّاهُ» والتحقيق أنها حرف لمجرد معنى
الغيبة، وأن الضمير «إِيَّاهُ» وحدها.

والثالث: هاء السكت، وهي اللاحقة لبيان حركة أو حرف، نحو: «مَا هِيَ»^(٣)، ونحو:
«هاهنا»، ووازيدها وأصلها أن يوقف عليها، وربما وصلت بنية الوقف.

(١) من قوله تعالى: «أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ» [الأعراف ١٧٢: ٧] وقد تقدمت.

(٢) تتمتها «أَكْفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّاهُ رَجُلًا» [الكهف ١٨: ٣٧].

(٣) «وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ» [القارعة ١٠١: ١٠].

والرابع: المبدلة من همزة الاستفهام كقوله:

٦٤٨ - وأتى صَوَاحِبُهَا فَقُلْنَ: هَذَا الَّذِي مَنَحَ الْمَوَدَّةَ غَيْرَنَا وَجَفَانَا؟^(١)
والتحقيق ألا تعد هذه لأنها ليست بأصلية، على أن بعضهم زعم أن الأصل «هذا» فحذفت الألف.

والخامس: هاء التأنيث، نحو: «رَحْمَةٌ» في الوقف، وهو قول الكوفيين، زعموا أنها الأصل، وأن التاء في الوصل بدلٌ منها، وعكس ذلك البصريون، والتحقيق ألا تعدّ ولو قلنا بقول الكوفيين لأنها جزء كلمة لا كلمة.

ها: على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون اسماً لفعل، وهو خُذْ، ويجوز مدُّ ألفها، ويستعملان بكاف الخطاب وبدونها، ويجوز في الممدودة أن يُستغنى عن الكاف بتصريف همزتها، تصاريف الكاف، فيقال: «هَاءٌ» للمذكر بالفتح، و«هَاءٌ» للمؤنث بالكسر، و«هاؤما» و«هاؤن» و«هاؤم» ومنه ﴿هَآؤُمْ أَقْرَبُوا كِتَابَهُ﴾^(٢).

والثاني: أن تكون ضميراً للمؤنث؛ فتستعمل مجرورة الموضع ومنصوبته نحو: ﴿فَآلَمَهَا جُورُهَا وَتَقَوْنَهَا﴾ [الشعر: ٨].

والثالث: أن تكون للتنبيه، فتدخل على أربعة: أحدها: الإشارة غير المختصة بالبعيد نحو: «هذا» بخلاف تَمْ وَهَآ بالتشديد وهُنَالِكَ. والثاني: ضمير الرفع المخبر عنه باسم إشارة نحو: ﴿هَآئِنْتُمْ أَزْوَاجٌ﴾^(٣) وقيل: إنما كانت داخلة على الإشارة فقدمت، فرد بنحو: ﴿هَآئِنْتُمْ هَآؤُلَاءُ﴾^(٤) فأجيب بأنها أعيدت تأكيداً. والثالث: نعتٌ أي في النداء نحو: «يا أيها الرَّجُلُ» وهي في هذا واجبة للتنبيه على أنه المقصود بالنداء، قيل: وللتعويض عما تضاف إليه أي، ويجوز في هذه في لغة بني أسد أن تُحذف ألفها، وأن تضم هاؤها إتباعاً، وعليه قراءة ابن عامر ﴿آيَةُ الْمُؤْمِنُونَ﴾^(٥)، ﴿آيَةُ الثَّقَلَيْنِ﴾^(٦) ﴿آيَةُ السَّاجِرِ﴾^(٧) بضم الهاء في الوصل، والرابع: اسم الله تعالى في القسم عند

(١) هو مما أهمله السيوطي ولم نقف على قائله. و«هذا» فيه في موضع «أذا...؟».

(٢) ﴿فَآلَمَا مِنْ أَوَّلِ كِتَابِهِ يَسِينِهِ فَيَقُولُ هَآؤُمْ...﴾ [الحاقة ٦٩: ١٩].

(٣) ﴿هَآئِنْتُمْ أَزْوَاجٌ خُيُوتُهُمْ وَلَا يَخُوتُكُمْ وَتُؤَيُّونَ...﴾ [آل عمران ٣: ١١٩].

(٤) ﴿هَآئِنْتُمْ هَآؤُلَاءُ حُجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَاللَّهُ...﴾ [آل عمران ٣: ٦٦].

(٥) ﴿... وَتُؤَيُّونَا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [النور ٢٤: ٣١].

(٦) ﴿سَنَفَعُ لَكُمْ أَيُّهُ الثَّقَلَيْنِ﴾ [الرحمن ٥٥: ٣١].

(٧) ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهُ السَّاجِرُ أَتَعْلَمُ لَنَا رَيْكَ بِمَا عِهْدٌ عِنْدَكَ إِنَّنَا لَمُهْتَدُونَ﴾ [الزخرف ٤٣: ٤٩].

حذف الحرف، يقال: «ها لله» بقطع الهمزة ووصلها، وكلاهما مع إثبات ألف «ها» وحذفها.

هـ: حرف موضوع لطلب التصديق الإيجابي، دون التصور، ودون التصديق السلبي، فيمتنع نحو: «هل زيداً ضربت» لأن تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة، ونحو: «هل زيد قائم أم عمرو» إذا أريد به «أم» المتصلة، و «هل لم يقم زيد». ونظيرها في الاختصاص بطلب التصديق «أم» المتقطعة، وعكسهما «أم» المتصلة، وجميع أسماء الاستفهام فإنهن لطلب التصور لا غير، وأعم من الجميع الهمزة فإنها مشتركة بين الطرفين.

وتفترق هل من الهمزة من عشرة أوجه:

أحدها: اختصاصها بالتصديق.

والثاني: اختصاصها بالإيجاب، تقول: «هل زيد قائم» ويمتنع «هل لم يقم» بخلاف الهمزة، نحو: «أَلَمْ تَشْرَحْ»^(١)، «أَلَمْ يَكْفِيكُمْ»^(٢)، «أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ» [الزمر: ٣٦] وقال: ٦٤٩ - أَلَا طِعَانُ أَلَا فِرْسَانُ عَادِيَّةً^(٣)

والثالث: تخصيصها المضارع بالاستقبال، نحو: «هل تسافر؟» بخلاف الهمزة نحو: «أنظنه قائماً؟».

وأما قول ابن سيده^(٤) في شرح الجمل: لا يكون الفعل المستفهم عنه إلا مستقبلاً فسهو، قال الله سبحانه وتعالى: «فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا» [الأعراف: ٤٤] وقال زهير:

٦٥٠ - فَمَنْ مَبْلُغِ الْأَحْلَافِ عَنِّي رِسَالَةً وَدُبَيَّانَ هَلْ أَقْسَمْتُ كُلُّ مُقْسِمٍ^(٥)

والرابع والخامس والسادس: أنها لا تدخل على الشرط، ولا على إن، ولا على اسم بعده فعل في الاختيار^(٦)، بخلاف الهمزة، بدليل «أَفَأَيْنَ مَتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ» [الأنبياء: ٣٤]، «إِن دُكِّرْتُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ» [يس: ١٩]، «أَوَلَيْكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ»^(٧)، «أَبَشْرًا مِنَّا وَحَدًّا نَلِيعُهُ»^(٨).

(١) «أَلَمْ تَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ» [الشرح ١: ٩٤].

(٢) «إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُبَدِّلَ رِبِّكُمْ يَتْلُوهُ الْعَالَمُ مِنَ الْمَلَكَةِ مُزَلِّينَ» [آل عمران ٣: ١٢٤].

(٣) تقدم برقم ١٠٧. (٤) سبقت ترجمته.

(٥) شرح ديوان زهير ١٨ وشرح الزوزني ١٨٦، وفيه: «يقول: أبلغ ذبيان وحلفاءها وقل لهم: قد حلفت على إبرام حبل الصلح كل حلف، فخرجوا من الحنث وتجنّبوا» اهـ.

(٦) أي هذا هو المذهب المختار عند النحاة لأنه أولى. قال سيبويه ٤٥٩/١: «واعلم أنه إذا اجتمع بعد حرف الاستفهام - نحو هل وكيف ومن - اسم وفعل كان الفعل بأن يلي حرف الاستفهام أولى لأنها عندهم في الأصل من الحروف التي يذكر بعدها الفعل» اهـ، وانظر أيضاً باب الاستفهام عند سيبويه ٥٠/٢ - ٥٢.

(٧) «فَقَالُوا أَوَلَيْكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا...» [يوسف ١٢: ٩٠].

(٨) «فَقَالُوا أَبَشْرًا مِنَّا وَحَدًّا نَلِيعُهُ إِنَّا إِذَا لَنَى ضَلَلَلٍ وَسُغِرَ» [القمر ٥٤: ٢٤].

والسابع والثامن: أنها تقع بعد العاطف، لا قبله، وبعد أم، نحو: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، وفي الحديث «وهل ترك لنا عقيل من ربيع^(١)» وقال:

٦٥١ - لَيْتَ شَعْرِي هَلْ تَمَّ هَلْ آتَيْنَهُمْ أَوْ يَحُولُنَّ دُونَ ذَلِكَ حِمَامٌ^(٢)
وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَةُ وَالنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦].

- التاسع: أنه يراد بالاستفهام بها النفي؛ ولذلك دخلت على الخبر^(٣) بعدها «إلا» في نحو: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ﴾ [الرحمن: ٦٠] والباء في قوله:

٦٥٢ - أَلَا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيذٍ بَدَائِمٍ^(٤)
وصح العطف في قوله:

٦٥٣ - وَإِنَّ شِفَائِي عَبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ وَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مَعْوَلٍ^(٥)
إذ لا يعطف الإنشاء على الخبر.

فإن قلت: قد مر لك في صدر الكتاب أن الهمزة تأتي لمثل ذلك، مثل: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَيِّنِ﴾^(٦) ألا ترى أن الواقع أنه سبحانه لم يضيفهم بذلك؟

قلت: إنما مر أنها للإنكار على مدعي ذلك، ويلزم من ذلك الانتفاء، لا أنها للنفي ابتداءً، ولهذا لا يجوز «أقام إلا زيد» كما يجوز «هل قام إلا زيد» ﴿فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [النحل: ٣٥]، ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ﴾^(٧) وقد يكون الإنكار مقتضياً لوقوع الفعل، على العكس من هذا، وذلك إذا كان بمعنى: ما كان ينبغي لك أن تفعل، نحو: «أتضرب زيدا وهو أخوك».

ويتلخص أن الإنكار على ثلاثة أوجه: إنكار على من ادعى وقوع الشيء، ويلزم من هذا

(١) البخاري ومسلم: كتاب الحج. عقيل بن أبي طالب هو شقيق الإمام علي، مات آخر خلافة معاوية. ولما مات أبوه على الكفر ورثه طالب وعقيل دون جعفر وعلي لكونهما مسلمين. الربيع: المنازل.

(٢) نسبة السيوطي ٢٦١ للكميت بن معروف وقال: ويروى عجزه: «أو يحولن من دون ذلك الردى» وفي حاشية شرح المفصل ١٥١/٨ أنه للكميت بن زيد، والرواية فيه: دون ذلك حمامي. وانظر الهاشميات ١٣.

(٣) لأن إلا والباء لا يدخلان على الخبر إلا في حيز النفي.

(٤) صدره: «يقول إذا اقلولى عليها وأقردت:» وقائله الفرزدق «الديوان ٨٦٣» في هجاء جرير، واقلولى: ارفع. أقردت: سكنت.

(٥) من معلقة امرئ القيس. الديوان ١٤٤ وشرح الزوزني ٨١ وسيبويه ٢٨٤/١ والخزانة ٦١/٤ و٣٨٩. سيتكرر برقم ٨٦٧ و٨٧٠.

(٦) تتمتها ﴿وَأَفْعَدَ مِنَ الْمَلَكَةِ إِشْأً إِنَّكَ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا﴾ [الإسراء: ١٧: ٤٠].

(٧) تتمتها ﴿أَن تَأْتِيَهُمْ بَشْتَةٌ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [الزخرف: ٤٣: ٦٦].

النفي، وإنكاراً على من أوقع الشيء، ويختصان بالهمزة، وإنكاراً لوقوع الشيء، وهذا هو معنى النفي، وهو الذي تنفرد به «هل» عن الهمزة.

والعاشر: أنها تأتي بمعنى «قد»، وذلك مع الفعل، وبذلك فسر قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾^(١) جماعة منهم ابن عباس رضي الله عنهما والكسائي والفراء والمبرد قال في مقتضيه^(٢): هل للاستفهام، نحو: «هل جاء زيد»، وقد تكون بمنزلة «قد»، نحو قوله جل اسمه: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾^(٣)، اهـ. وبالغ الزمخشري فزعم أنها أبدأ بمعنى «قد»، وأن الاستفهام إنما هو مُستفاد من همزة مقدرة معها، ونقله في المفصل عن سيويه، فقال: وعند سيويه أن «هل» بمعنى: «قد»، إلا أنهم تركوا الألف قبلها لأنها لا تقع إلا في الاستفهام، وقد جاء دخولها عليها في قوله: ٦٥٤ - سائل فوارس يربوع بشدتنا أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم^(٤) اهـ. ولو كان كما زعم لم تدخل إلا على الفعل كـ«قد»، وثبت في كتاب سيويه رحمه الله ما نقله عنه، ذكره في باب «أم» المتصلة، ولكن فيه أيضاً ما قد يخالفه، فإنه قال في باب عدّة ما يكون عليه الكلم ما نصّه: «هل وهي للاستفهام»، ولم يزد على ذلك، وقال الزمخشري في كشفه: ﴿هَلْ أَتَى﴾^(٥) أي «قد أتى»، على معنى التقرير والتقريب جميعاً، أي أتى على الإنسان قبل زمان قريب طائفة من الزمان الطويل الممتد لم يكن فيه شيئاً مذكوراً، بل شيئاً منسياً نطفة في الأصلاب، والمراد بالإنسان الجنس بدليل ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِن نُّطْفَةٍ﴾^(٦) اهـ. وفسرها غيره بـ«قد» خاصة، ولم يحملوا «قد» على معنى التقريب، بل على معنى التحقيق، وقال بعضهم: معناها التوقع، وكأنه قيل لقوم يتوقعون الخبر عما أتى على الإنسان وهو آدم عليه الصلاة والسلام، قال: والحين زمن كونه طيناً، وفي تسهيل ابن مالك أنه يتعين مرادفة هل لقد إذا دخلت عليها الهمزة، يعني كما في البيت، ومفهومه أنها لا تتعين لذلك إذا لم تدخل عليها، بل قد تأتي لذلك كما في الآية، وقد لا تأتي له، وقد عكس قوم ما قاله الزمخشري، فزعموا أن «هل» لا تأتي بمعنى «قد» أصلاً.

وهذا هو الصواب عندي؛ إذ لا متمسك لمن أثبت ذلك إلا أحد ثلاثة أمور:

أحدها: تفسير ابن عباس^(٥) رضي الله عنهما، ولعله إنما أراد أن الاستفهام في الآية

(١) تتمنها ﴿لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَّذْكُوراً﴾ [الإنسان ١: ٧٦].

(٢) المقتضب كتاب في النحو لأبي العباس المبرد وهو مطبوع في ٤ أجزاء تحقيق عبد الخالق عزيمة.

(٣) من قصيدة لزيد الخيل. ابن يعيش ١٥٢/٨ ويروى: «فهل رأونا» و«أم هل...» ولا شاهد فيه حيثئذ.

(٤) ﴿... مِن نُّطْفَةٍ أَمْسَاجٍ بَنَيْنَاهُ فَجَعَلْنَاهُ سَبِيحاً بِصِيْرًا﴾ [الإنسان ٢: ٧٦].

(٥) ذكر ابن النديم ص ٥٠ بين الكتب المصنفة في تفسير القرآن كتاباً لابن عباس برواية مجاهد وفي الكشف ٤٣٨/١ إنه «مختصر مزوج».

للتقرير، وليس باستفهام حقيقي، وقد صرح بذلك جماعة من المفسرين، فقال بعضهم: هل هنا للاستفهام التقريري، والمقرّر به من أنكر البعث، وقد علم أنهم يقولون: نعم قد مضى دهر طويل لا إنسان فيه، فيقال لهم: فالذي أحدث الناس بعد أن لم يكونوا كيف يمتنع عليه إحيائهم بعد موتهم؟ وهو معنى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّشْأَةَ الْأُولَىٰ فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٦٢] أي فهلاً تذكرون فتعلمون أنه: من أنشأ شيئاً بعد أن لم يكن، قادر على إعادته بعد عدمه؟ انتهى. وقال آخر مثل ذلك، إلا أنه فسر الحين بزمان التصوير في الرحم، فقال: المعنى ألم يأت على الناس حين من الدهر كانوا فيه نطفاً ثم علقاً ثم مضغاً إلى أن صاروا شيئاً مذكوراً. وكذا قال الزجاج، إلا أنه حمل الإنسان على آدم عليه الصلاة والسلام، فقال: المعنى ألم يأت على الإنسان حين من الدهر كان فيه ثراباً وطيناً إلى أن نفخ فيه الروح؟ اهـ. وقال بعضهم: لا تكون «هل» للاستفهام التقريري، وإنما ذلك من خصائص الهمزة، وليس كما قال، وذكر جماعة من النحويين أن «هل» تكون بمنزلة «إن» في إفادة التوكيد والتحقيق، وحملوا على ذلك ﴿هل في ذلك قسم لذي حجر﴾ [الفجر: ٥] وقدروه جواباً للقسم، وهو بعيد.

والدليل الثاني: قول سيبويه الذي شافه العرب وفهم مقاصدهم، وقد مضى أن سيبويه لم يقل ذلك.

والثالث: دخول الهمزة عليها في البيت^(١)، والحرف لا يدخل على مثله في المعنى، وقد رأيت عن السيرافي أن الرواية الصحيحة «أم هل»^(٢) وأم هذه منقطعة بمعنى بل؛ فلا دليل، وبتقدير ثبوت تلك الرواية فالبيت شاذ، فيمكن تخريجه على أنه من الجمع بين حرفين لمعنى واحد على سبيل التوكيد، كقوله:

٦٥٥ - ولا ليما بهم أبداً دواء^(٣)

بل الذي في ذلك البيت أسهل، لاختلاف اللفظين، وكون أحدهما على حرفين فهو كقوله:

٦٥٦ - فأصبح لا يسألنهُ عن بما به أصعد في علو الهوى أم تصوباً^(٣)

هو: وفروعه: تكون أسماء وهو الغالب، وأحرفاً في نحو: «زيد هو الفاضل» إذا أعرب فصلاً وقلنا: لا موضع له من الإعراب، وقيل: هي مع القول بذلك أسماء كما قال الأخفش في نحو: صه ونزال: أسماء لا محل لها، وكما في الألف واللام في نحو: «الضارب» إذا قدرناهما اسماً.

(١) في الشاهد رقم ٦٥٤. (٢) تقدم برقم ٣٢٨ و ٣٣٤.

(٣) قاله الأسود بن يعفر، وهو في الخزانة ١٦٢/٤ والعيني ١٠٣/٤.

حرف الواو

الواو المفردة: انتهى مجموع ما ذكر من أقسامها إلى خمسة عشر^(١):

١ - الأول: العاطفة، ومعناها مطلق الجمع، فتعطف الشيء على مُصاحبه نحو: ﴿فَأَنبِئْنَاهُ وَأَصْحَبَ السَّيْنَةِ﴾ [العنكبوت: ١٥]، وعلى سابقه نحو: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾^(٢) وعلى لاحقه نحو: ﴿كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [الشورى: ٣]، وقد اجتمع هذان في ﴿وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ ابْنِ مَرْيَمَ﴾^(٣) فعلى هذا إذا قيل: «قام زيد وعمرو» احتمل ثلاثة معانٍ، قال ابن مالك: وكونها للمعية راجحٌ، وللترتيب كثير، ولعكسه قليل، اهـ. ويجوز أن يكون بين متعاطفيها تقاربٌ أو تراخٍ، نحو: ﴿إِنَّا رَأَوُوكَ وَإِلَيْكَ وَمَجِئُوكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٧] فإن الرد بعيدٌ إلقائه في اليم والإرسال على رأس أربعين سنة، وقول بعضهم: «إن معناها الجمع المطلق» غيرٌ سديد، لتقييد الجمع بقيد الإطلاق، وإنما هي للجمع لا بقيد، وقول السيرافي: «إن النحويين واللغويين أجمعوا على أنها لا تفيد الترتيب» مردودٌ، بل قال بإفادتها إياه قُطْرُبَ والرَّبِيعِي والفراء وثلعب وأبو عمر الزاهد^(٤) وهشام والشافعي، ونقل الإمام^(٥) في البرهان عن بعض الحنفية أنها للمعية.

وتنفرد عن سائر أحرف العطف بخمسة عشر حكماً:

أحدها: احتمالٌ معطوفها للمعاني الثلاثة السابقة.

والثاني: اقترانها بـ«إِذَا» نحو: ﴿إِنَّمَا شَاكِرًا وَإِنَّمَا كَفُورًا﴾^(٦).

والثالث: اقترانها بـ«لَا» إن سبقت بنفي ولم تقصد المعية، نحو: «ما قام زيدٌ ولا عمرو» ولتفيد أن الفعل منفي عنهما في حالتي الاجتماع والافتراق، ومنه ﴿وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِآلِي تَقَرَّبِكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَىٰ﴾ [سبا: ٣٧] والعطف حينئذٍ من عطف الجمل عند بعضهم على

(١) كذا في المخطوطة الثانية وهو الصواب، والذي في المخطوطة الأولى وفي حاشيتي الدسوقي والأمير هو: «إلى أحد عشر». هذا، وقد جاء في حاشية كل من المخطوطة الأولى والدسوقي والأمير محاولات شتى لتعليل الاختلاف الواقع بين ١١ و ١٥ لم نر فائدة من ذكرها هنا؛ إلا أنها - كلها - تعتمد على إسقاط بعض ما أبطله ابن هشام من أقسام الواو.

(٢) تتمتها ﴿وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النَّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ فَمِنْهُمْ مُنْتَهَىٰ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ [الحديد: ٥٧: ٢٦].

(٣) ﴿وَلَوْ أَنَّا أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَوَعَدْنَا رَبَّنَا...﴾ [الأحزاب: ٣٣: ٧].

(٤) محمد بن عبد الواحد (ـ ٣٤٥هـ) المعروف بغلام ثعلب، لغوي من أحفظ أهل عصره له شرح فصيح ثعلب وغريب مسند أحمد وتفسير أسماء الشعراء وغيرها.

(٥) يعني إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجويني (ـ ٤٧٨هـ) ولد في جوين من أعمال نيسابور، ودرس في الحرمين زمناً، وهو إمام عصره فقه الشافعي له «البرهان» في أصول الفقه، والإرشاد وغيرهما.

(٦) ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِنَّمَا شَاكِرًا...﴾ [الإنسان: ٧٦: ٣].

إضمار العامل، والمشهور أنه من عطف المفردات، وإذا فقد أحد الشرطين امتنع دخولها، فلا يجوز، نحو: «قام زيدٌ ولا عمرو» [وإنما جاز ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾^(١) لأن في «غير» معنى النفي. وإنما جاز قوله:

٦٥٧ - فاذْهَبْ فَأَيُّ فِتْنَى فِي النَّاسِ أَحْرَزُهُ مِنْ حَتْفِهِ ظَلَمَ دُعِجَ وَلَا حِيلَ^(٢)

لأن المعنى لا فتى أحرز، مثل ﴿فَهَلْ يَهْدِيكُمْ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، ولا يجوز^(٣) «ما اختصم زيد ولا عمرو» لأنه للمعبة لا غير، وأما ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ﴾^(٤) وَلَا الظُّلُمْتُ وَلَا النُّورُ^(٥) وَلَا الظُّلُّ وَلَا الْحُرُورُ^(٦) وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ^(٧) [فاطر: ١٩ - ٢٢] فلا الثانية والرابعة والخامسة زوائد لأمن اللبس.

والرابع: اقترانها بـ «لكن» نحو: ﴿وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ﴾^(٨).

والخامس: عطف المفرد السببي على الأجنبي عند الاحتياج إلى الربط كـ «مرث برجل قائم زيدٌ وأخوه»، ونحو: «زيدٌ قائمٌ عمروٌ وغلامه» وقولك في باب الاشتغال: «زيداً ضربت عمراً وأخاه».

والسادس: عطف العقد على النيف، نحو: أخذ وعشرون.

والسابع: عطف الصفات المفردة مع اجتماع منعوها كقوله:

٦٥٨ - بَكَيْتُ، وَمَا بُكَارُ جُلِّ حَزِينٍ عَلَى رُبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَيَالِ^(٩)

والثامن: عطف ما حقه التثنية أو الجمع، نحو: قول الفرزدق:

٦٥٩ - إِنَّ الرِّزْيَةَ لَا رِزْيَةَ مِثْلُهَا فَقْدَانُ مِثْلِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدٍ^(١٠)

وقول أبي نواس:

٦٦٠ - أَقْمَنَابَهَا يَوْمًا وَيَوْمًا وَثَالِثًا وَيَوْمًا لَهُ يَوْمُ التَّرْجُلِ خَامِسٍ^(١١)

(١) ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة ١: ٧].

(٢) مما أهمله السيوطي ولم تقف على قائله. أحرزته الظلم: جعلته في حرز.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة الأولى وفيها بدلاً عنه: «ولا نحو...».

(٤) ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ...﴾ [الأحزاب ٣٣: ٤٠].

(٥) هو لابن ميادة «الرماح بن أبيرد». السيوطي ٢٦٢، وسيبويه ٢١٤/١.

(٦) ديوان الفرزدق ١٩٠ والمحمدان هما أخو الحجاج وابنه، وقد جاءه نعي الأول يوم وفاة الثاني.

(٧) ديوان أبي نواس ٣٧. وقد تركه السيوطي لتأخر قائله «مات ١٩٨ هـ».

وهذا البيت يتساءل عنه أهل الأدب، فيقولون: كم أقاموا؟ والجواب: ثمانية، لأن يوماً الأخير رابع، وقد وُصف بأن يوم الترحل خامس له، وحيثُذ فيكون يوم الترحل هو الثامن بالنسبة إلى أول يوم.

التاسع: عطف ما لا يستغنى عنه كـ«اختصم زيد وعمرو»، و«اشترك زيد وعمرو». وهذا من أقوى الأدلة على عدم إفادتها الترتيب، ومن ذلك: «جلستُ بين زيد وعمرو»، ولهذا كان الأصمعي يقول: الصواب:

٦٦١ - بين الدُّخُولِ وحومل^(١)

لا فحومل، وأجيب بأن التقدير: بين نواحي الدخول، فهو كقولك: «جلستُ بين الزيدَيْنِ فالعمرين» أو بأن الدُّخُولَ مشتمل على أماكن.

وتشاركها في هذا الحكم «أم» المتصلة في نحو: «سواء علي أقيمت أم قعدت» فإنها عاطفة ما لا يستغنى عنه.

والعاشر والحادي عشر: عطف العام على الخاص وبالعكس، فالأول: نحو: «رَبِّ أَغْفِرْ لِي وَلِرَإِدَيْ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ» [نوح: ٢٨]، والثاني: نحو: «وَلَا أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ» [الأحزاب: ٧] الآية.

وتشاركها في هذا الحكم الأخير «حتى» كـ«مات الناسُ حتى الأنبياء»، وقدم الحاجُ حتى المشاة» فإنها عاطفة خاصاً على عام^(٢).

والثاني عشر: عطف عاملٍ حُذِفَ وبقي معموله على عاملٍ آخر مذكور يجمعهما معنى واحد، كقوله:

٦٦٢ - وَزَجَّجْنَ الْخَوَاجِبَ وَالْعَيُونَا^(٣)

أي وكحلن العيون، والجامع بينهما التحسين، ولولا هذا التقيد لورد «اشتريته بدرهم فصاعداً»، إذ التقدير فذهب الثمن صاعداً.

والثالث عشر: عطف الشيء على مرادفه، نحو: «إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي وَحُزِّيَ إِلَى اللَّهِ»

(١) تقدم برقم ٢٩١.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة الأولى.

(٣) صدره: «إذا ما الغانيات برزن يوماً» وهو للراعي النميري «عبيد بن حصين» في ديوانه ١٥٦، وقيل: إنه ضمن زجج معنى زين ولا شاهد فيه حيثُذ. الخزانة ٧٣/٢ والسيوطي ٢٦٣.

[يوسف: ٨٦]، ونحو: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧]، ونحو: ﴿عِوَجًا وَلَا أَمْتًا﴾^(١)، وقوله عليه الصلاة والسلام: «يليني منكم ذُورُ الأحلام والنَّهْي»^(٢) وقول الشاعر:

٦٦٣ - وألفى قولها كذباً وميناً^(٣)

وزعم بعضهم أن الرواية «كذباً ميبناً» فلا عطف ولا تأكيد، ولك أن تقدر الأحلام في الحديث جمع حُلُم بضمين فالمعنى ليليني بالبلوغ العقلاء، وزعم ابن مالك أن ذلك قد يأتي في «أو»، وأن منه ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ حَظِيئَةً أَوْ إِمْنًا﴾^(٤).

والرابع عشر: عطف المقدم على متبوعه للضرورة كقوله:

٦٦٤ - ألا يا نخلة من ذات عرقٍ عليكِ ورحمةُ الله السَّلامُ^(٥)

والخامس عشر: عطف المخفوض على الجوار كقوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَطِيعُوا﴾^(٦) فيمن خفض الأرجل، وفيه بحث سيأتي.

تنبيه: زعم قوم أن الواو قد تخرج عن إفادة مطلق الجمع، وذلك على أوجه:

أحدها: أن تستعمل بمعنى «أو»، وذلك على ثلاثة أقسام: أحدها: أن تكون بمعناها في التقسيم كقولك: «الكلمة اسم وفعل وحرف» وقوله:

٦٦٥ - كما الناس مجرومٌ عليه وجارمٌ^(٧)

وممن ذكر ذلك ابن مالك في التحفة، والصواب أنها في ذلك على معناها الأصلي؛ إذ الأنواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس، ولو كانت «أو» هي الأصل في التقسيم لكان استعمالها فيه أكثر من استعمال الواو، والثاني: أن تكون بمعناها في الإباحة، قاله الزمخشري،

(١) ﴿لَا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا﴾ [طه: ٢٠: ١٠٧].

(٢) صحيح مسلم: كتاب الصلاة. والرواية فيه: أولو الأحلام.

(٣) صدره كما في ابن سلام ٦٣: «فقدت الأديم لراشية» وقائله عدي بن زيد العبادي في قصة الزياء وغدرها بجذيمة. والراشيان: العرقان الظاهران في الذراعين، والمعنى أنها قدمت النطع من عروقه وفصلتها فغدرت به. ويروى «وقدت الأديم...» قدت: قطعت.

(٤) تمتها ﴿ثُمَّ رَوَّ بِهٖ رِيًّا فَقَدْ أَخْتَمَلَ بِهِتْنَا وَإِنَّمَا تُمِينَا﴾ [النساء: ٤: ١١٢].

(٥) ينسب للأحوص. والنخلة - هنا - كناية عن امرأة. وذات عرق موضع. الخزانة ١/ ١٩٢ و ٣١٢/١ وروي عجزه في مجالس ثعلب ١/ ١٩٨ «برود الظل شاعكم السلام» ولا شاهد فيه حيثئذ على العطف. سيتكرر برقم ١١٢١.

(٦) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦: ٥].

(٧) تقدم برقم ١٠١ و ٣٢١ و ٥٨٩.

الَّذِينَ^(١)، ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّادِقِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، ﴿يَلْبِسْنَا ثَبَدًا وَلَا تَكْذِبُ يَأْتِيكَ رَيْبًا وَتَكُونَ^(٢)﴾ والصواب أن الواو فيهن للمعية كما سيأتي.

٢ و ٣ - والثاني والثالث من أقسام الواو: واوان يرتفع ما بعدهما.

إحداهما: واو الاستئناف، نحو: ﴿لِنُسَبِّحَنَّ لَكَ^(٣) وَنُقَرِّقُ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ﴾ [الحج: ٥] ونحو: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» فيمن رفع، ونحو: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا هَادِيَ لَهُ^(٤) وَيَذَرُهُمْ﴾ فيمن رفع أيضاً، ونحو: ﴿وَأَتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمِكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢] إذ لو كانت واو العطف لاتنصب «نقر» ولاتنصب أو انجزم «تشرب» ولجزم «يذر» كما قرأ الآخرون، وللزم عطف الخبر على الأمر، وقال الشاعر:

٦٦٨ - على الحكم المأتي يوماً إذا قضى قضيتَه ألا يجورَ ويقصِدُ^(٥)

وهذا متعين للاستئناف، لأن العطف يجعله شريكاً في النفي، فيلزم التناقض. وكذلك قولهم: «دعني ولا أعوذ» لأنه لو نصب كان المعنى ليجتمع تركك لعقوبي وتركك لما تنهاني عنه، وهذا باطل، لأن طلبه لترك العقوبة إنما هو في الحال، فإذا تقيّد ترك المنهي عنه بالحال لم يحصل غرض المؤدب، ولو جزم فإما بالعطف ولم يتقدم جازم، أو بـ «لا» على أن تقدر ناهية، ويرده أن المقتضي لترك التأديب إنما هو الخبر عن نفي العود، لا نهي نفسه عن العود، إذ لا تناقض بين النهي عن العود وبين العود، بخلاف العود والإخبار بعدمه، ويوضحه أنك تقول: «أنا أنهائه وهو يفعل» ولا تقول: «أنا لا أفعل وأنا أفعل معاً».

والثانية: واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية، نحو: «جاء زيد والشمس طالعة» وتسمى واو الابتداء، ويقدرها سيبويه والأقدمون بـ «إذ»، ولا يريدون أنها بمعناها، إذ لا يرادف الحرف الاسم، بل إنها وما بعدها قيد للفعل السابق كما أن «إذ» كذلك، ولم يقدرها بـ «إذ» لأنها لا تدخل على الجمل الاسمية، وهم أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾^(٥) فقال: الواو

(١) ... الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُمْ مِنْ حِجَابٍ ﴿[الشورى ٤٢: ٣٤ و ٣٥].

(٢) تَتَمَتَّاهُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿[الأنعام ٦: ٢٧].

(٣) تَتَمَتَّاهُ فِي مَلْعَنَتِهِمْ يَمْهَرُونَ ﴿[الأعراف ٧: ١٨٦].

(٤) نسبة الأعلام «حاشية سيبويه ٤٣١/١» لعبد الرحمن بن أم الحكم، ونسب في الخزائن ٦١٣/٣ لأبي اللحم التغلبي، ولعله الصواب.

(٥) ﴿ثُمَّ أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَدِّ السَّحَابِ مَاءٌ يَنْشُرُ طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ أَنَّ اللَّهَ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ...﴾ [آل عمران ٣: ١٥٤].

للحال، وقيل بمعنى «إذ»، وسبقه إلى ذلك مكّي، وزاد عليه فقال: الواو للابتداء، وقيل: للحال، وقيل: بمعنى «إذ»، اهـ. والثلاثة بمعنى واحد، فإن أراد بالابتداء الاستئناف فقولهما سواء. ومن أمثلتها داخلة على الجملة الفعلية قوله:

٦٦٩ - بأيدي رجالٍ لم يشيموا سيوفهم ولم تكثر القتلى بها حين سُلِّت^(١) ولو قدرت للعطف لانتقلب المدح ذماً.

وإذا سُبقت بجملة حالية احتملت - عند مَنْ يجيز تعدد الحال - العاطفة والابتدائية، نحو: ﴿أَهْطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوًّا وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ﴾^(٢).

٤ و ٥ - الرابع والخامس: واوان ينتصب ما بعدهما، وهما:

واو المفعول معه كـ «سِرْتُ والنَّيْلَ»، وليس النصب بها خلافاً للجرجاني^(٣)، ولم يأت في التنزيل بيقين، فأما قوله تعالى: ﴿فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾^(٤) في قراءة السبعة ﴿فَاجْمَعُوا﴾ بقطع الهمزة و ﴿وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ بالنصب، فتحتمل الواو فيه ذلك، وأن تكون عاطفة مفرداً على مفرد بتقدير مضاف أي: وأمر شركائكم، أو جملة على جملة بتقدير فعل أي: واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة، وموجب التقدير في الوجهين أن «أجمع» لا يتعلق بالذوات، بل بالمعاني، كقولك: أجمعوا على قول كذا، بخلاف جمع فإنه مشترك، بدليل ﴿فَجَمَعَ كَيْدُهُ﴾^(٥)، ﴿الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدُهُ﴾ [الهمزة: ٢] ويقرأ (فاجمعوا) بالوصل فلا إشكال، ويقرأ برفع الشركاء عطفاً على الواو للفصل بالمفعول.

والواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح أو مؤول، فالأول: كقوله:

٦٧٠ - وَلِبَسُ عِبَادَةٍ وَتَقَرُّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشَّفَوفِ^(٦) والثاني^(٧): شرطه أن يتقدم الواو نفي أو طلب، وسمى الكوفيون هذه الواو واو الصرف،

(١) قائله الفرزدق. الديوان ١٣٩. لم يشيموا: لم يغمدوا. سيكرر برقم ٧٦١.

(٢) تنمتها ﴿وَمَتَّعْ إِلَى حِينٍ﴾ [الأعراف: ٧: ٢٤].

(٣) هو عبد القاهر السابقة ترجمته. وهذا رأيه في كتابه: العوامل.

(٤) ﴿وَأَتْلَوْا عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَتَقَوُّوا إِنَّ كَانَ كِبَرُ عَلَيْكُمْ بُعَادِي وَتَذَكَّرِي بِمَا كَذَّبْتُمْ عَنْهُ فَاسْتَكْبَرُوا وَشُرَكَاءُكُمْ...﴾ [يونس: ١٠: ٧١].

(٥) ﴿فَتَوَلَّى وَرَعُونَ فَمَجَّعَ كَيْدُهُمْ ثُمَّ أَنَّى﴾ [طه: ٢٠: ٦٠].

(٦) تقدم برقم ٤٧١ و ٥١٦ وسيكرر برقم ٨٦٤ و ٩٤٨.

(٧) أي الواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم مؤول.

وليس النصب بها خلافاً لهم، ومثالها ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الضَّالِّينَ﴾^(١) وقوله:

٦٧١ - لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ^(٢)
والحق أن هذه واو العطف كما سيأتي^(٣).

٦ و ٧ - السادس والسابع: واوان ينجر ما بعدهما.

إحداهما: واو القسم، ولا تدخل إلا على مظهر، ولا تتعلق إلا بمحذوف، نحو:
﴿وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمَ﴾^(٤) فإن تلتها واو أخرى، نحو: ﴿وَالَّذِينَ وَالَّذِينَ﴾ [التين: ١] فالتالية واو العطف،
وإلا لاحتاج كل من الاسمين إلى جواب.

الثانية: واو رب كقوله:

٦٧٢ - وَلِيلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سَدُولَهُ^(٥)

ولا تدخل إلا على مُنْكَرٍ، ولا تتعلق إلا بمؤخر، والصحيح أنها واو العطف وأن الجرَّ
برب محذوفة خلافاً للكوفيين والمبرد، وحجتهم افتتاح القصائد بها كقول رؤية:

٦٧٣ - وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرِقِ^(٦)

وأجيب بجواز تقدير العطف على شيء في نفس المتكلم، ويوضح كونها عاطفة أن واو
العطف لا تدخل عليها كما تدخل على واو القسم، قال:

٦٧٤ - وَوَاللَّهِ لَوْلَا تَمَرُّهُ مَا حَبِيبُهُ^(٧)

٨ - والثامن: واو دخولها كخروجها، وهي الزائدة، أثبتها الكوفيون والأخفش وجماعة،
وحمل على ذلك ﴿حَقَّ إِذَا جَاءَهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾^(٨) بدليل الآية الأخرى^(٩) وقيل: هي عاطفة،

(١) [آل عمران ١٤٢: ٣] وقد تقدمت.

(٢) تتمته «عار عليك إذا فعلت عظيم» وهو لأبي الأسود الدؤلي أو للمتوكل الليثي أو لسابق البربري. وينسب
أيضاً للأخطل وحسان والطرماع وليس في دواوينهم وإن كان في الملحق المنسوب للأخطل ص ٣٩٧.

والبيت في حماسة البحرى ١٧٤ والأغاني ١٥٦/١٢ والمؤتلف ٢٧٣ والمستقصى ٢/ ٢٦٠ وسيبويه ١/
٤٢٤ وابن عقيل ١٢٦/٢ والسيوطي ٢٦٤ والخزانة ٦١٧/٣.

(٣) في الباب الرابع عند الشاهد ٨٦٤ ثم في التنبيه.

(٤) ﴿يَسَّ وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمَ﴾ [يس ١: ٣٦ و ٢].

(٥) تمامه «علي بأنواع الهموم ليبتلي» وهو من معلقة امرئ القيس. الديوان ١٥١ وشرح الزوزني ١٠٦.

(٦) تقدم برقم ٦٤١.

(٧) تمامه «ولا كان أدنى من عبيد ومشرق» وهو منسوب في اللسان «حبيب» لعيلان بن شجاع.

(٨) ﴿وَسَيَقُ الَّتِيكَ اتَّقُوا رَبَّهِمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَقَّ إِذَا جَاءَهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ هُمْ خَرْنَتْهَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ
طَبِئْتُ فَأَنْتُمْ لَهَا خَلِيلِينَ﴾ [الزمر ٣٩: ٧٣].

والزائدة الواو في ﴿وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا﴾^(١) وقيل: هما عاطفتان، والجواب محذوف أي كان كيت وكيت، وكذا البحث في ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾^(٢) الأولى أو الثانية زائدة على القول الأول، أو هما عاطفتان والجواب محذوف على القول الثاني، والزيادة ظاهرة في قوله: ٦٧٥ - فما بال من أسعى لأجبر عظمه جفاظاً وينوي من سفاهته كسري^(٣) وقوله:

٦٧٦ - ولقد رمتك في المجالس كلها فإذا أنت تعين من يبغيني^(٤)

٩ - والتاسع: واو الثمانية، ذكرها جماعة من الأدباء كالحريري، ومن النحويين الضعفاء كابن خالويه، ومن المفسرين كالثعلبي^(٥)، وزعموا أن العرب إذا عدوا قالوا: ستة، سبعة، وثمانية، إيداناً بأن السبعة عدد تام، وأن ما بعدها عدد مستأنف. واستدلوا على ذلك بآيات:

إحداها: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَأَيْتُمْ كَلْبَهُمْ﴾^(٦) إلى قوله سبحانه: ﴿سَبْعَةٌ وَاتَمَّنتُ كَلْبَهُمْ﴾^(٦) وقيل: هي في ذلك لعطف جملة على جملة، إذ التقدير هم سبعة ثم قيل: الجميع كلامهم، وقيل: العطف من كلام الله تعالى، والمعنى نعم هم سبعة واثمهم كلبهم، وإن هذا تصديق لهذه المقالة كما أن ﴿رَجَمًا بِالْغَيْبِ﴾^(٦) تكذيب لتلك المقالة ويؤيده قول ابن عباس رضي الله عنهما: حين جاءت الواو انقطعت العدة، أي لم تبق عدة عاد يلتفت إليها.

فإن قلت: إذا كان المراد التصديق فما وجه مجيء ﴿قُلْ رَبِّيَ أَعْلَمُ بِعَدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ﴾^(٧)؟

قلت: وجه الجملة الأولى تأكيد صحة التصديق بإثبات علم المصدق، ووجه الثانية الإشارة إلى أن القائلين تلك المقالة الصادقة قليل، أو أن الذي قالها منهم عن يقين قليل، أو لما

(٩) ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا...﴾ [الزمر: ٣٩: ٧١].

(١) تقدمت.

(٢) تمتها ﴿أَن يَتَّخِذَهُمْ قَدْ صَدَّقَت الرُّؤْيَا...﴾ [الصفات: ٣٧: ١٠٣ - ١٠٥].

(٣) قيل: هو لابن الذئبة ربيعة بن عبد ياليل وقيل لوعلة بن الحارث. وانظر السيوطي ٢٦٤.

(٤) لم نقف على قائله، وأهمله السيوطي.

(٥) أبو إسحاق أحمد بن محمد التيسابوري (٤٢٧هـ) عالم في العربية، له: الكشف والبيان في تفسير القرآن.

(٦) ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَأَيْتُمْ كَلْبَهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجَمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَاتَمَّنتُ كَلْبَهُمْ قُلْ رَبِّيَ أَعْلَمُ بِعَدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ...﴾ [الكهف: ١٨: ٢٢].

(٧) تقدمت.

كان التصديق في الآية خفياً لا يستخرجه إلا مثل ابن عباس قيل ذلك ولهذا كان يقول: أنا من ذلك القليل، هم سبعة وثامنهم كلبهم.

وقيل: هي واو الحال وعلى هذا فيقدر المبتدأ اسم إشارة أي هؤلاء سبعة؛ ليكون في الكلام ما يعمل في الحال، ويرد ذلك أن حذف عامل الحال إذا كان معنوياً ممتنع، ولهذا ردوا على المبرد قوله في بيت الفرزدق:

٦٧٧ - وإذ ما مثلهم بشر^(١)

إن «مثلهم» حال ناصبها خبر محذوف، أي وإذ ما في الوجود بشر مماثلاً لهم.

الثانية: آية الزمر؛ إذ قيل: ﴿فُتِحَتْ﴾^(٢) في آية النار لأن أبوابها سبعة، ﴿وُفِّتَتْ﴾^(٣) في آية الجنة إذ أبوابها ثمانية، وأقول: لو كان لواو الثمانية حقيقة لم تكن الآية منها؛ إذ ليس فيها ذكر عدد البتة، وإنما فيها ذكر الأبواب، وهي جمع لا يدل على عدد خاص، ثم الواو ليست داخلية عليه، بل على جملة هو فيها، وقد مر أن الواو في ﴿وُفِّتَتْ﴾^(٤) مُقَحَّمَةٌ عند قوم وعاطفة عند آخرين، وقيل: هي واو الحال، أي جاؤوها مُفَتَّحَةً أبوابها كما صرح بمفتحة حالاً في ﴿جَنَّتٍ عَدْنٍ مَّفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ [ص: ٥٠] وهذا قول المبرد والفارسي وجماعة، قيل: وإنما فتحت لهم قبل مجيئهم إكراماً لهم عن أن يقفوا حتى تفتح لهم.

الثالثة: ﴿وَالنَّكَاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^(٥) فإنه الوصف الثامن، والظاهر أن العطف في هذا الوصف بخصوصه إنما كان من جهة أن الأمر والنهي من حيث هما أمر ونهي متقابلان، بخلاف بقية الصفات، أو لأن الأمر بالمعروف ناهٍ عن المنكر، وهو ترك المعروف، والناهي عن المنكر أمر بالمعروف، فأشير إلى الاعتداد بكل من الوصفين وأنه لا يكتفى فيه بما يحصل في ضمن الآخر، وذهب أبو البقاء على إمامته في هذه الآية مذهب الضعفاء فقال: إنما دخلت الواو في الصفة الثامنة إيداناً بأن السبعة عندهم عدد تام، ولذلك قالوا: سبع في ثمانية، أي سبع أذرع في ثمانية أشبار، وإنما دخلت الواو على ذلك لأن وضعها على مغايرة ما بعدها لما قبلها.

الرابعة: ﴿وَأَنْكَاراً﴾^(٦) في آية التحريم، ذكرها القاضي الفاضل^(٧)، وتبجح باستخراجها،

(١) تقدم برقم ١٢٧ وستكرر برقم ٩٠٧ و١٠١٩. (٢) تقدمت.

(٣) تقدمت. (٤) تقدمت.

(٥) ﴿الْمُتَّقِينَ الَّذِينَ كَانُوا يَكُونُونَ فِي الْمَقَامَاتِ وَالَّذِينَ كَانُوا يَكُونُونَ فِي الْمَقَامَاتِ وَالَّذِينَ كَانُوا يَكُونُونَ فِي الْمَقَامَاتِ﴾ [التوبة ٩: ١١٢].

(٦) ﴿عَمَّا رَأَىٰ أَنْ طَلَكَهُ أَنْ يُولَّاهُ أَرْزُلًا خَرًا يَكُنْ سَلْبَتِي مُؤَمِّنَتِي قَيْنَتِي عَيْنَتِي سَكْنَتِي وَأَنْكَاراً﴾ [التحريم ٦٦: ٥].

(٧) عبد الرحيم بن علي البيسان (٥٩٦هـ) كاتب مترسل من وزراء صلاح الدين الأيوبي ومقربيه =

وقد سبقه إلى ذكرها الثعلبي، والصواب أن هذه الواو وقعت بين صفتين هما تقسيم لمن اشتمل على جميع الصفات السابقة؛ فلا يصح إسقاطها، إذ لا تجتمع الثبوت والبكارة، و«واو» الثمانية عند القائل بها صالحة للسقوط، وأما قول الثعلبي إن منها الواو في قوله تعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ لَمَّا رَفَعَهَا وَتَكْبَرُ إِذَا هُوَ خَافٌ بِمَا رَزَقَهُ مِنْكُمْ غَافٍ﴾ (١) فسهو بين، وإنما هذه واو العطف، وهي واجبة الذكر، ثم إن ﴿أَتَبَّارًا﴾ صفة تاسعة لا ثامنة؛ إذ أول الصفات ﴿خَيْرًا مِّنْكُمْ﴾ (٢) لا ﴿مُسْلِمِينَ﴾، فإن أجاب بأن مسلمات وما بعده تفصيلٌ لخيراً منكم فهذا لم تعدد قسيمة لها، قلنا: وكذلك ﴿تَبَيَّنَتْ وَأَتَبَّارًا﴾ (٣) تفصيلٌ للصفات السابقة فلا نعددها معهن.

١٠ - والعاشر: الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوقها بموصوفها وإفادتها أن اتصافه بها أمرٌ ثابت، وهذه الواو أثبتتها الزمخشري ومن قلده وحملوا على ذلك مواضع الواو فيها كلها وأو الحال نحو: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ (٤) الآية ﴿سَبَّحَهُ وَثَامِنَهُمْ كُلَّهُمْ﴾ (٥)، ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْبَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩] ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤] والمسوّغ لمجيء الحال من النكرة في هذه الآية أمران: أحدهما: خاص بها، وهو تقدم النفي. والثاني: عام في بقية الآيات وهو امتناع الوصفية، إذ الحال متى امتنع كونها صفةً جاز مجيئها من النكرة، ولهذا جاءت منها عند تقدمها عليها نحو: «في الدار قائماً رجلاً» وعند جمودها نحو: «هذا خاتم حديد» و «مررت بماءٍ قعدةً رجلاً» (٦) ومانع الوصفية في هذه الآية أمران: أحدهما: خاص بها، وهو اقتران الجملة بـ«إلا»؛ إذ لا يجوز التفريغ في الصفات، لا تقول: «ما مررت بأحد إلا قائم» نص على ذلك أبو علي وغيره. والثاني: عام في بقية الآيات، وهو اقترانها بالواو.

١١ - والحادي عشر: واو ضمير الذكور، نحو: «الرجال قاموا» وهي اسم، وقال الأخفش والمازني: حرف، والفاعل مستتر، وقد تستعمل لغير العقلاء إذا نُزِّلوا منزلتهم، نحو:

= خلف رسائل كثيرة، ولم يؤلف كتباً وإنما ذكر ذلك في مجلس. والتصحيح الآتي ليس لابن هشام ولكنه لنحوي شهد المجلس ورد على عبد الرحيم فقبل رده. حاشية الكشاف ٤/٤٥٤.

(١) ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ...﴾ [الحاقة ٦٩: ٧].

(٢) تقدمت الآية.

(٣) ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة ٢: ٢١٦].

(٤) من آية الكهف.

(٥) قعدة: حال جامدة من الاسم النكرة «ماء» والمعنى أن الماء الذي مرَّ به يكفي لعودة رجل فيه.

قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّملُ ادْخُلُوا مِنْكُمْ﴾^(١) وذلك لتوجيه الخطاب إليهم، وشذّ قوله:

٦٧٨ - شربت بها والدّيك يدعّر صباحه إذا ما بنو نعش دنوا فتصوّبوا^(٢)

والذي جرّاه على ذلك قوله: «بنو» لا بنات، والذي سوّغ ذلك أن ما فيه من تغيير نظم الواحد شبّهه بجمع التكسير، فسهل مجيئه لغير العاقل، ولهذا جاز تأنيث فعله نحو: ﴿إِلَّا الَّذِي ءَامَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَءِيلَ﴾^(٣) مع امتناع قامت الزيدون.

١٢ - الثاني عشر: واو علامة المذكورين في لغة طيء أو أزد شنوءة أو بلحارث، ومنه الحديث «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار»^(٤) وقوله:

٦٧٩ - يلوؤموني في اشتراء النّخيل لـ أهلي فكلّهم ألوم^(٥)

وهي عند سيويه حرف دالّ على الجماعة كما أن التاء في «قالت» حرف دالّ على التأنيث، وقيل: هي اسم مرفوع على الفاعلية، ثم قيل: إن ما بعدها بدل منها، وقيل: مبتدأ والجملة خبر مقدم، وكذا الخلاف في نحو: «قاما أخواك» و «قُمن نسوتك» وقد تستعمل لغير العقلاء إذا نزلوا منزلتهم، قال أبو سعيد: نحو: «أكلوني البراغيث» إذ وصفت بالأكل لا بالقرص، وهذا سهو منه، فإن الأكل من صفات الحيوانات عاقلة وغير عاقلة، وقال ابن الشجري: عندي أن الأكل هنا بمعنى العدوان والظلم كقوله:

٦٨٠ - أكلت بنيك أكل الضّب حتى وجدت مرارة الكلا الوبيل^(٦)

أي ظلمتهم، وشبه الأكل المعنوي بالحققي، والأحسن في الضب في البيت ألا يكون في موضع نصب على حذف الفاعل أي مثل «أكلت الضّب»، بل في موضع رفع على حذف المفعول أي مثل «أكل الضب أولاده» لأن ذلك أدخل في التشبيه، وعلى هذا فيحتمل الأكل

(١) ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَتَوْا عَلَىٰ وَادٍ مُّتَمَلٍّ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَتَأْتِيهَا النَّملُ ادْخُلُوا مِنْكُمْ لَا يَحْطَمَنَّكُمْ سُلَيْمَنُ وَجُودُهُ وَهُوَ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [النمل ٢٧: ١٨].

(٢) البيت للنابغة الجعدي «قيس بن عبد الله» الديوان ص ٤ وينسب لجرير وليس في ديوانه وهو في سيويه ٢٤٠/١ والخزانة ٤٢١/٣ والسيوطي ٢٦٥.

(٣) ﴿وَجَوْرَنَا يَبْنِي إِسْرَءِيلَ الْبَحْرَ فَأَتَيْهِمْ فِرْعَوْنُ وَجُودُهُ بَقِيَا وَعَدُوًّا حَتَّىٰ إِذَا أَدْرَكَهُ الْفَرَقُ قَالَ ءَامَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي ءَامَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَءِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس ٩٠: ٩٠].

(٤) صحيح البخاري: كتاب التوحيد. وصحيح مسلم: كتاب الصلاة. وفي البخاري أيضاً «كتاب بدء الخلق»: «الملائكة يتعاقبون فيكم، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار»، ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

(٥) ينسب هذا البيت إلى أحيحة بن الجلاح، ويروى: وكلهم يعذل.

(٦) هو لأرطاة بن سهية في رجل طرد أولاده شاباً ثم احتاج إليهم شينخاً. وانظر قصته في السيوطي ٢٦٥.

الثاني أن يكون معنوياً لأن الضب ظالم لأولاده بأكله إياهم^(١)، وفي المثل «أعق من ضب» وقد حمل بعضهم على هذه اللغة ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾^(٢)، ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(٣) وحملهما على غير هذه اللغة أولى لضعفها، وقد جُوز في ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ أن يكون بدلاً من الواو في «وأسروا» أو مبتدأ خبره إما «وأسروا» أو قول محذوف عامل في جملة الاستفهام، أي يقولون: هل هذا، وأن يكون خبراً لمحذوف أي هم الذين، أو فاعلاً بـ«أسروا» والواو علامة كما قدمنا، أو بـ«يقول» محذوفاً، أو بدلاً من واو ﴿أَسْمَعُوهُ﴾^(٤) وأن يكون منصوباً على البدل من مفعول «يأتيهم» أو على إضممار أذم أو أعني، وأن يكون مجروراً على البدل من «الناس» في ﴿أَقْرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾^(٥) أو من «الهاء والميم» في ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾^(٥) فهذه أحد عشر وجهاً، وأما الآية الأولى فإذا قدرت الواو فيها علامتين، فالعاملان قد تنازعا الظاهر؛ فيجب حينئذ أن تقدر في أحدهما ضميراً مستتراً راجعاً إليه، وهذا من غرائب العربية، أعني وجوب استتار الضمير في فعل الغائين، ويجوز كون «كثير»^(٥) مبتدأ وما قبله خبراً، وكونه بدلاً من الواو الأولى مثل «اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم» فالواو الثانية حينئذ عائدة على متقدم رتبة، ولا يجوز العكس، لأن الأولى حينئذ لا مفسر لها.

ومنع أبو حيان أن يقال على هذه اللغة: «جاؤوني من جاءك» لأنها لم تسمع إلا مع ما لفظه جمع، وأقول: إذا كان سبب دخولها بيان أن الفاعل الآتي جمع كان لحاقها هنا أولى، لأن الجمعية خفية.

وقد أوجب الجميع علامة التأنيث في «قامت هند» كما أوجبوها في «قامت امرأة» وأجازوها في «غلبت القدر»، وانكسرت القوس كما أجازوها في «طلعت الشمس»، ونفعت الموعظة.

وجوز الزمخشري في ﴿لَا يَمْلِكُونَ الشَّفْعَةَ إِلَّا مَنْ أَخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾ [مریم: ٨٧] كون «من» فاعلاً والواو علامة.

(١) كذا في المخطوطتين والصواب: إياها. والمثل الآتي في مجمع الأمثال ٥٠٩/١.

(٢) ﴿وَحَبِيبًا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً فَعَمُوا وَصَمُوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللَّهُ بِصِيرٍ بِمَا يَكْمُلُونَ﴾ [المائدة: ٧١].

(٣) ﴿أَقْرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ﴾ ① مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ تُخَذِّبُ إِلَّا أَسْمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ② لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ الْيَوْحَىٰ وَتَنْشُرُونَهَا ③ [الأنبياء: ١٠-١٣].

(٤) تقدمت.

(٥) من الآية المذكورة.

وإذا قيل: «جاءوا زيد وعمرؤ وبكرؤ» لم يجز عند ابن هشام^(١) أن يكون من هذه اللغة، وكذا تقول في: «جاء زيد وعمرؤ» وقول غيره أولى، لما بينا من أن المراد بيان المعنى. وقد رد عليه بقوله:

٦٨١ - وقد أسلماه مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ^(٢)

وليس بشيء، لأنه إنما يمنع التخريج لا التركيب، ويجب القطع بامتناعها في نحو: «قام زيد أو عمرو» لأن القائم واحد، بخلاف «قام أخواك أو غلاماك» لأنه اثنان، وكذلك تمتنع في «قام أخواك أو زيد» وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾^(٣) فمن زعم أنه من ذلك فهو غلط، بل الألف ضمير الوالدين في ﴿وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾^(٤) وأحدهما أو كلاهما بتقدير يبلغه «أحدهما أو كلاهما»، أو أحدهما بدل بعض، وما بعده بإضمار فعل، ولا يكون معطوفاً، لأن بدل الكل لا يعطف على بدل البعض، لا تقول: «أعجبنى زيد وجهه وأخوك» على أن الأخ هو زيد، لأنك لا تعطف الميّن على المخصّص.

فإن قلت: «قام أخواك وزيد» جاز «قاموا» بالواو، إن قدرته من عطف المفردات؛ و «قاما» بالألف إن قدرته من عطف الجمل، كما قال السهيلي في: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] إن التقدير ولا يأخذه نوم.

١٣ - والثالث عشر: واو الإنكار، نحو: «ألرجلوه» بعد قول القائل: قام الرجل والصواب ألا تعدّه هذه، لأنها إشباع للحركة، بدليل «ألرجلاه» في النصب، و «ألرجليه» في الجر، ونظيرها الواو في «مئو» في الحكاية، وفي «أنظور» من قوله:

٦٨٢ - مِن حَوْثِمَا سَلَكُوا أَدْنُو فَاَنْظُرُ^(٥)

وواو القوافي كقوله:

٦٨٣ - سُقِيَتِ الْغَيْثُ أَيَّتْهَا الْخِيَامُ^(٥)

(١) هو الخضراوي المتقدم ذكره.

(٢) صدره «تولى قتال المارقين بنفسه» وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات «الديوان ١٩٦» في رثاء مصعب بن الزبير. المبعد والحميم: الغريب والصديق. ابن عقيل ١٦٩/١. سيتكرر برقم ٦٩٢.

(٣) ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِنَّمَا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَوْيَ وَلَا تُنْهَرُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ [الإسراء: ١٧: ٢٣].

(٤) صدره «وإنني حيثما يشي الهوى بصري» وهو في سر الصناعة ٣٠ وأسرار العربية ٤٥ والإنصاف «مسألة ٢» وشواهد التوضيح ٢٤ والسيوطي ٢٦٦ والخزانة ٥٨/١. ولم ينسبه أحد إلى قائل.

(٥) صدره «متى كان الخيام بذى طلوح» وقائله جرير، الديوان ٥١٢ وسيبويه ٢٩٨/٢. وهو مع الشاهد ١٥٢ من قصيدة واحدة.

١٤ - الرابع عشر: واو التذكر، كقول من أراد أن يقول: «يقوم زيد» فنسى «زيد» فأراد مدّ الصوت ليتذكر، إذ لم يرد قطع الكلام «يقومو» والصواب أن هذه كالتي قبلها.

١٥ - الخامس عشر: الواو المُبدلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها كقراءة قنبل^(١): «وإليه الشُّورُ وأمتُم»^(٢)، «قال فرعونُ وأمتُم بِهِ»^(٣) والصواب ألاّ تعد هذه أيضاً، لأنها مُبدلة، ولو صحَّ عدّها لصحَّ عدُّ الواو من أحرف الاستفهام.

وا: على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرف نداء مختصاً بباب الثدبة، نحو: «وازيداه» وأجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي.

والثاني: أن تكون اسماً لأعجب، كقوله:

٦٨٤ - وا، بأبي أنتِ وفؤكِ الأشنبُ كأنما دُرُّ عليه الزرنُبُ
أو زنجبيلٌ وهو عندي أطيبُ^(٤)
وقد يقال: «واها» كقوله:

٦٨٥ - واهاً لِسلمي ثُمَّ واهاً واهاً^(٥)
ووي كقوله:

٦٨٦ - وي، كأن من يكنّ له نشب يُحدِّب، وب، ومن يفتقر يعش عيش ضر^(٦)
وقد تلحق هذه كاف الخطاب كقوله:

٦٨٧ - ولقد شفى نفسي وأبرأ سقمها قيل الفوارس، ويك عنتر، أقدم^(٧)

(١) أبو عمر محمد بن عبد الرحمن المكي (٢٩١هـ) قارئ كان له فضل انتشار قراءة ابن كثير.

(٢) «هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ ﴿١٥﴾ ءَأَمِنُم مِّن فِي السَّمَاءِ أَن يَخِفَّفَ بِكُمْ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴿١٦﴾ [الملك ١٥: ١٦].

(٣) «قَالَ فِرْعَوْنُ ءَأَمِنْتُ بِهِ قَبْلَ أَن مَّادَنَ لَّكَ... ﴿١٢٣﴾ [الأعراف ٧: ١٢٣].

(٤) الرجز لبعض بني تميم. الزرنب: نبت طيب الرائحة.

(٥) بعده «هي المنى لو أننا نلناها» وهو رجز منسوب لرؤية ولأبي النجم «الفضل بن قدامة».

(٦) البيت لسعيد بن زيد الصحابي أحد الميسرين بالجنة، أو لأبيه زيد بن عمرو بن نفيل القرشي أشهر المخوذين في الجاهلية، وينسب أيضاً لثبيه بن الحجاج - وهو أخو منبه - والبيت في سيبويه ٢٩٠/١ والأغاني ٢٠٥/١٧ والسيوطي ٢٦٦ والخزانة ٩٥/٣ واللسان «وا» فيه: «قال الكسائي: هو ويك أدخل عليه أن، ومعناه ألم تر. وقال الخليل: هي وي مفعولة ثم تبتدىء فتقول كأن» اهـ.

(٧) من معلقة عنترة، الديوان ١٥٤ وشرح الزوزني ٢٨٤ والخزانة ١٠١/٣ و٩٥.

وقال الكسائي: أصل «ويك» ويلك، فالكاف ضمير مجرور، وأما «وَيَّ كَأَنَّ اللَّهَ»^(١) فقال أبو الحسن: وَيَّ: اسم فعل، والكاف: حرف خطاب، وَأَنَّ على إضمار اللام، والمعنى: أعجب لأن الله، وقال الخليل: وَيَّ وحدها كما قال:

٦٨٨ - وَيَّ كَأَنَّ مَنْ يَكُنْ البيت^(٢)
وكَأَنَّ للتحقيق كما قال:

٦٨٩ - كَأَنَّنِي حِينَ أَمْسِي لَا تُكَلِّمُنِي مُتَيْمٍ يَشْتَهِي مَا لَيْسَ مَوْجُوداً^(٣)
أي إنني حين أَمْسِي على هذه الحالة.

حرف الألف

والمراد هنا الحرف الهاوي الممتنع الابتداء به، لكونه لا يقبل الحركة، فأما الذي يراد به الهمزة فقد مر في صدر الكتاب.

وابن جني يرى أن هذا الحرف اسمه «لا» وأنه الحرف الذي يذكر قبل الياء عند عدّ الحروف، وأنه لما لم يمكن أن يتلفظ به في أول اسمه كما فعل في أخواته إذ قيل: صاد جيم تُوصَل إليه باللام كما توصل إلى اللفظ بلام التعريف بالألف حين قيل في الابتداء: «الغلام» ليتقارضا، وأن قول المعلمين لام ألف خطأ لأن كَأَنَّ من اللام والألف قد مضى ذكره، وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف، بل سرد أسماء الحروف البسائط.

ثم اعترض على نفسه بقول أبي النجم:

٦٩٠ - أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ كَالْخَرْفِ تَخْطُ رَجُلَايَ بِخَطِّ مُخْتَلَفٍ
تُكْتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَامٌ أَلِفٌ^(٤)

وأجاب بأنه لعله تلقاه من أفواه العامة، لأن الخط ليس له تعلق بالفصاحة.

وقد ذكر للألف تسعة أوجه:

(١) «وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيَكَذِّبُ اللَّهُ بِبَشَاطَةِ الرَّزْقِ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيَكَذَّبُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ» [القصص ٢٨: ٨٢].

(٢) هو الشاهد المتقدم.

(٣) قاله عمر بن أبي ربيعة. وفي الديوان ٣١٢:

كأنه يوم يمسي لا يكلمها
وينسب هذا البيت أيضاً ليزيد بن الحكم.

(٤) سيبويه ٣٤/٢ والخزانة ٤٨/١.

أحدها: أن تكون للإنكار، نحو: «أعمراه» لمن قال: لقيت عمراً.
 الثاني: أن تكون للتذكر كرايت الرجال، وقد مضى أن التحقيق ألا يُعدّ هذان.
 الثالث: أن تكون ضمير الاثنين نحو: «الزيدان قاما» وقال المازني: هي حرف، والضمير مستتر.

الرابع: أن تكون علامة الاثنين كقوله:

٦٩١ - أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا (١)
 وقوله:

٦٩٢ - وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ (٢)
 وعليه قول المتنبي:

٦٩٣ - وَرَمَى وَمَا رَمَتْ يَدَاهُ فَصَابَنِي سَهْمٌ يَعْدَبُ وَالسُّهَامُ تَرِيحٌ (٣)
 الخامس: الألف الكافة كقوله:

٦٩٤ - فَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ وَالْأَمْرُ أَمْرُنَا إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ سَوْقَةٌ لَيْسَ نُنْصَفُ (٤)
 وقيل: الألف بعض ما الكافة، وقيل: إشباع، وبين مضافة إلى الجملة، ويؤيده أنها قد أضيفت إلى المفرد في قوله:

٦٩٥ - بَيْنَا تَعَائِقُهُ الْكِمَاءُ وَرَوْغِهِ يَوْمًا أُتِيحَ لَهُ جَرِيٌّ سَلْفُ (٥)
 السادس: أن تكون فاصلة بين الهمزتين نحو: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ (٦) ودخولها جائز لا واجب، ولا فرق بين كون الهمزة الثانية مسهلة أو محققة.

السابع: أن تكون فاصلة بين النونين نون النسوة ونون التوكيد نحو: «اضربنَّ» وهذه واجبة.

الثامن: أن تكون لمد الصوت بالمنادى المستغاث، أو المتعجب منه، أو المندوب، كقوله:

(١) تمامه «أولى فأولى لك ذا واقية» والبيت لعمر بن ملقط وهو مع الشاهد ١٦٤ من قصيدة واحدة. في الشطر الأول تعبير بالهرب. أولى: كلمة تهديد. واقية: مصدر بمعنى وقاية. ذا: منصوب على الحال.
 (٢) تقدم برقم ٦٨١.

(٣) هو مما تركه السيوطي في شرحه لتأخر قائله والبيت في ديوانه ١٦٥/١.

(٤) تقدم برقم ٥٨٤.

(٥) هذا البيت مع الشاهدين ١٣٧ و ٤١٥ من مرثية أبي ذؤيب في أولاده. ديوان الهذليين ١٨/١. السلف: الجريء. والبيت في الخزانة ١٨٣/٣. سيتكرر برقم ٩١٨.

(٦) ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يس ٣٦: ١٠].

٦٩٦- يا يزيدا لآمل نيل عزٍّ وغنى بعد فاقة وهوان^(١)
وقوله:

٦٩٧- يا عجباً لهذه الفليقة هل تذهبن القوباء الريقة^(٢)
وقوله:

٦٩٨- حُمِلتُ أمراً عظيماً فاصطبرتُ له وقمتُ فيه بأمرِ الله يا عمراً^(٣)
التاسع: أن تكون بدلاً من نون ساكنة، وهي إما نون التوكيد أو تنوين المنصوب:
فالأول: نحو: ﴿لَسْتُمْ﴾^(٤)، ﴿وَلَيْكُونَا﴾^(٥)، وقوله:

٦٩٩- ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا^(٦)
ويحتمل أن تكون هذه النون من باب «يا حَرْسِي اضربا عُنْقَه»^(٧).

والثاني: كـ«رأيت زيدا»، في لغة غير ربيعة.

ولا يجوز أن تعد الألف المبدلة من نون إذن، ولا ألف التكرير كألف قبعثرى، ولا ألف
التأنيث كألف حُبلى، ولا ألف الإلحاق كألف أرطى، ولا ألف الإطلاق كالألف في قوله:
٧٠٠- من طَلَل كالأتحمي أنهباً^(٨)

ولا ألف التثنية كالزيدان، ولا ألف الإشباع الواقعة في الحكاية نحو: «منا» أو في غيرها
في الضرورة كقوله:

(١) لم نقف على قائل البيت، وهو في السيوطي ٢٦٧.

(٢) نسبة اللسان «قوب» إلى ابن قنان. الفليقة: الداهية. القوباء: داء تَقَشَّر الجلد. الريقة: الريق. وهو في
السيوطي ٢٦٨.

(٣) قاله جرير «الديوان ٣٠٤» في رثاء عمر بن عبد العزيز.

(٤) ﴿كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [العلق ٩٦: ١٥]. وقد تقدمت.

(٥) ﴿وَلَكِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا ءَامُرُو لَيَسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَا مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾ [يوسف ١٢: ٣٢] وقد تقدمت.

(٦) قال الأعشى:

فإياك والميتات لا تأكلنها ولا تأخذن سهماً حديداً لتفصدا

وذا النصب المنصوب لا تنسكته ولا تعبد الأوثان والله فاعبدا

هذه رواية الديوان ص ١٣٧ ولكن النحاة يروون الشاهد كما في سيبويه ١٤٩/٢:

فإياك والميتات لا تقرينها ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا

وهو مع الشاهد ٣٩٠ و٥٤٥ و٥٨٧ و٦٣٢ و١٠٥٢ من قصيدة واحدة.

(٧) أي من باب مخاطبة المفرد بصيغة المثني.

(٨) رجز للعجاج، وقبله: «ما هاج أحزاناً وشجواً قد شجا». الأنحامي: البرد المخطط. أنهب: بلي. وهو في
سيبويه ٢٩٩/١.

٧٠١-

أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْعِقْرَابِ^(١)

ولا الألف التي تبين بها الحركة في الوقف وهي ألف «أنا» عند البصريين، ولا ألف التصغير نحو: ذِيًا وَاللَّذِيَا، لما قَدَّمنا.

حرف الياء

الياء المفردة: تأتي على ثلاثة أوجه؛ وذلك أنها تكون ضميراً للمؤنثة نحو: «تقومين وقومي» وقال الأخفش والمازني: هي حرف تأنيث والفاعل مستتر، وحرف إنكار نحو: «أزيدنية»^(٢)، وحرف تذكار نحو: قدي. وقد تقدم البحث فيهما، والصواب ألا يُعدَّ كما لا تعد ياء التصغير، وياء المضارعة، وياء الإطلاق، وياء الإشباع، ونحوهنَّ، لأنهن أجزاء للكلمات، لا كلمات.

يا: حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة أو حكماً، وقد ينادى بها القريب تأكيداً، وقيل: هي مشتركة بين القريب والبعيد، وقيل: بينهما وبين المتوسط، وهي أكثر أحرف النداء استعمالاً، ولهذا لا يقدر عند الحذف سواها نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف: ٢٩] ولا ينادى اسم الله عز وجل والاسم المستغاث وأبها وأيتها إلا بها، ولا المندوب إلا بها أو بوا، وليس نصب المنادى بها، ولا بأخواتها أحرفاً، ولا بهن أسماء لـ «أدعو» متحملة لضمير الفاعل، خلافاً لزاعمي ذلك، بل بـ «أدعو» محذوفاً لزوماً، وقول ابن الطراوة «النداء» إنشاء، و«أدعو» خبر، سهو منه، بل أدعو المقدر إنشاء كـ «بعث وأقسمت».

وإذا ولي «يا» ما ليس بمنادى كالفعل في ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾^(٣) وقوله:

٧٠٢- أَلَا يَا اسْقِيَانِي قَبْلَ غَارَةِ سِنْجَالٍ^(٤)

والحرف في نحو: ﴿يَلْبِثَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾^(٥) [النساء: ٧٣] «يا رَبَّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة»^(٦) والجملة الاسمية كقوله:

(١) بعده «الشافات عقد الأذنان» ولم تقف على قائله.

(٢) هذا الاسم منون، وقد رسم تنوينه «نوناً» لدخول ياء الإنكار عليه ثم كسرت النون لالتقاء الساكنين.

(٣) ﴿أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ...﴾ [النمل: ٢٧: ٢٥] وما أورده ابن هشام هو قراءة أبي جعفر والكسائي ورويس كما في النشر ٣٣٧/٢ والإتحاف ٣٣٦ والبحر المحيط ٦٩/٧.

(٤) كذا في المخطوطتين وسيبويه ٣٠٧/٢ والسيوطي ٢٦٩. ورواية الأمير والدسوقي: «بعد غارة» وفي المفصل وشرحه ١١٤/٨: «ألا يا أصبحاني قبل...» وعجزه في سيبويه: «وقبل منايا قد حضرن وأجال»، وفي السيوطي «وأوجال». ويروى: «وقبل صروف عاديات وأجال» هامش المخطوطة الأولى ١٠٠/ب والبيت للشماخ.

(٥) ﴿وَلَمَّا أَصَابَكُمْ قَسْفٌ مِّنَ اللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُنْ يَنْتَكُمُ وَيَبْنَهُ مَوَدَّةٌ يَلْبِثَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤: ٧٣] وقد تقدمت.

(٦) البخاري: كتاب التهجد، وقد تقدم ذكر الحديث.

٧٠٣ - يا لعنة الله والأقوام كلهم والصالحين على سماع من جار^(١)
 فقيل: هي للنداء والمنادى محذوف، وقيل: هي لمجرد التنبيه لئلا يلزم الإجحاف بحذف
 الجملة كلها، وقال ابن مالك: إن وليها دعاء كهذا البيت أو أمر نحو: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾^(٢) فهي
 للنداء، لكثرة وقوع النداء قبلها نحو: ﴿وَبَقَادُمْ أَسْكَنْ﴾^(٣) ﴿يَنْوُحُ أَهِيْطُ﴾^(٤) ونحو: ﴿يَكْمَلُكَ لِقَاصِ
 عَلَيْنَا رُبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧] وإلا فهي للتنبيه.

والله تعالى أعلم.



- (١) لم نقف على قائله. وهو من شواهد سيبويه ٣٢٠/١ وابن يعيش ٢٤/٢ والسيوطي ٢٦٩.
 (٢) من الآية السابقة.
 (٣) ﴿وَقُلْنَا بِقَادُمْ أَسْكَنْ أَنْتَ وَرَبُّكَ الْجَنَّةَ...﴾ [البقرة: ٣٥].
 (٤) ﴿قِيلَ يَنْوُحُ أَهِيْطُ بِسَلْوِ رُبُّنَا وَبَرَكَتٍ عَلَيْكَ وَعَلَى أُمِّهِ مِمَّنْ مَعَكَ...﴾ [هود: ٤٨].

الباب الثاني

في تفسير الجملة، وذكر أقسامها وأحكامها
شرح الجملة وبيان أن الكلام أخص منها لا مرادف لها

الكلام: هو القول المفيد بالقصد. والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه.

والجملة: عبارة عن الفعل وفاعله، كـ «قام زيد» والمبتدأ وخبره، كـ «زيد قائم»، وما كان بمنزلة أحدهما نحو: «ضرب اللص» و «أقائم الزيدان» و «كان زيد قائماً» و «ظنته قائماً».

وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل؛ فإنه بعد أن فرغ من حدّ الكلام قال: ويسمى جملة، والصواب أنها أعم منه؛ إذ شرطه الإفادة، بخلافها، ولهذا تسميهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام.

وبهذا التقرير يتضح لك صحة قول ابن مالك في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ (٩٥) ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (٩٦) ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيِّنًا وَهُمْ يَقِيمُونَ﴾ [الأعراف: ٩٥ - ٩٧]: «إن الزمخشري حكم بجواز الاعتراض بسبع جمل، إذ زعم أن ﴿أَفَأَمِنَ﴾ معطوف على ﴿فَأَخَذْنَاهُمْ﴾ وردّ عليه من ظنّ أن الجملة والكلام مترادفان فقال: إنما اعترض بأربع جمل، وزعم أن من عند ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ﴾ إلى ﴿وَالْأَرْضِ﴾ جملة، لأن الفائدة إنما تتم بمجموعه.

وبعد، ففي القولين نظر.

أما قول ابن مالك فلائه كان من حقه أن يعدّها ثمانين جمل، إحداها: ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ وأربعة في حيّز لو - وهي «آمنوا، واتقوا، وفتحنّا» والمركبة من أنّ وصلتها مع ثبّت مقدراً، أو مع ثابت مقدراً، على الخلاف في أنها فعلية أو اسمية - والسادسة: ﴿وَلَٰكِن كَذَّبُوا﴾ والسابعة: ﴿فَأَخَذْنَاهُمْ﴾ والثامنة: ﴿بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾.

فإن قلت: لعله بنى ذلك على ما اختاره ونقله عن سيويه من كون أنّ وصلتها مبتدأ لا خبر له، وذلك لطوله وجريان الإسناد في ضمنه.

قلت: إنما مراده أن يبين ما لزم على إعراب الزمخشري، والزمخشري يرى أن «أن» وصلتها هنا فاعل بثبت.

وأما قول المعترض فلائه كان من حقه أن يعدها ثلاث جمل، وذلك لأنه لا يعد ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ جملة؛ لأنها حال مرتبطة بعاملها، وليست مستقلة برأسها، ويعد «لو» وما في حيزها جملة واحدة: إما فعلية إن قُدِّرَ «ولو ثبت أن أهل القرى آمنوا واتقوا»، أو اسمية إن قدر «ولو أن إيمانهم وتَقَوَّاهم ثابتن»، ويعد ﴿وَلَكِنْ كَذَّبُوا﴾ جملة، و ﴿فَأَخَذْنَهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ كله جملة، وهذا هو التحقيق، ولا ينافي ذلك ما قدمناه في تفسير الجملة؛ لأن الكلام هنا ليس في مطلق الجملة، بل في الجملة بقيد كونها جملة اعتراض، وتلك لا تكون إلا كلاماً تاماً.

انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية

فالاسمية: هي التي صَدْرُهَا اسم، كزيد قائم، وهيئات العقيق، وقائمُ الزيدان، عند من جَوَّزه وهو الأخفش والكوفيون.

والفعلية: هي التي صَدْرُهَا فعل، كقام زيد، وضرب اللص، وكان زيد قائماً، وظننته قائماً، ويقوم زيد، وقُم.

والظرفية: هي المُصَدَّرَةُ بظرف أو مجرور، نحو: «أَعِنْدَكَ زيد» و «أفي الدار زيد» إذا قدرت «زيداً» فاعلاً بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما، ومثَّلَ الزمخشريُّ لذلك بـ «في الدار» في قولك: «زيد في الدار» وهو مبني على أن الاستقرار المقدر فعل لا اسم، وعلى أنه حذف وحده وانتقل الضمير إلى الظرف بعد أن عمل فيه.

وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية، والصواب أنها من قبيل الفعلية لما سيأتي.

تفصيله: مرادنا بصَدْرِ الجملة المسندُ أو المسندُ إليه؛ فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف؛ فالجملة من نحو: «أقائم الزيدان، وَأَزِيدُ أخوك، ولعل أباك منطلق، وما زيد قائماً» اسمية، ومن نحو: «أقام زيد، وإن قام زيد، وَقَدْ قام زيد، وهلاً قُمتَ» فعلية.

والمعتبر أيضاً ما هو صَدْرٌ في الأصل، فالجملة من نحو: «كَيْفَ جاء زيد» ومن نحو: ﴿فَأَيُّ ءَايَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾^(١) ومن نحو: ﴿فَقَرِيحًا كَذَبْتُمْ وَقَرِيحًا تَقْتُلُونَ﴾^(٢) و ﴿خُشْعًا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾^(٣) فعلية؛ لأن هذه الأسماء في نية التأخير، وكذا الجملة في نحو: «يا عبد الله» ونحو:

(١) ﴿وَبَرِيحًا كَذَبْتُمْ وَقَرِيحًا تَقْتُلُونَ﴾ [غافر ٤٠: ٨١].

(٢) ﴿فَأَيُّ ءَايَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾ [البقرة ٢: ٨٧].

(٣) تمتها ﴿وَمِنَ الْآيَاتِ كَانَتْ جَرَادٌ مُّتَبَرِّجَةٌ﴾ [القمر ٥٤: ٧].

﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾^(١)، ﴿وَالْأَنْعَمَ خَلْقَهَا﴾^(٢)، ﴿وَالَّذِينَ إِذَا يَتَتَّبَعُونَ لَكَ الْأَمْثَلُ﴾^(٣)، وإن استجارك أحد، وخلق الأنعام، وأقسم والليل.

ما يجب على المسؤول [في المسؤول]^(٤) عنه أن يفصل فيه

لاحتماله الاسمية والفعلية؛ لاختلاف التقدير، أو لاختلاف النحويين.

ولذلك أمثلة:

أحدها: صَدُرَ الكلام من نحو: «إِذَا قَامَ زَيْدٌ فَأَنَا أَكْرِمُهُ» وهذا مبني على الخلاف السابق في عامل إذا، فإن قلنا جوابها فَصَدُرَ الكلام جملة اسمية، وإذا مُقَدَّمة من تأخير، وما بعد إذا مُتَمِّم لها؛ لأنه مضاف إليه، ونظير ذلك قولك: «يَوْمَ يُسَافِرُ زَيْدٌ أَنَا مُسَافِرٌ» وعكسه قوله:

٧٠٤ - فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَنَا^(٥)

إذا قَدَّرْتَ ألف بينا زائدة وبين مضافة للجملة الاسمية؛ فإن صدر الكلام جملة فعلية، والظرف مضاف إلى جملة اسمية، وإن قلنا العامل في إذا فعل الشرط، وإذا غير مضافة؛ فَصَدُرَ الكلام جملة فعلية قُدِّمَ ظرفها كما في قولك: «مَتَى تَقُمُ فَأَنَا أَقُومُ».

الثاني: نحو: «أَفِي الدَّارِ زَيْدٌ» و «أَعِنْدَكَ عَمْرُو» فإننا إن قدرنا المرفوع مبتدأ أو مرفوعاً بمبتدأ محذوف تقديره كائن أو مستقر؛ فالجملة اسمية ذات خبر في الأولى وذات فاعل مُغْنٍ عن الخبر في الثانية، وإن قدرناه فاعلاً بِاسْتَقَرَّ ففعلية، أو بالظرف فظرفية.

الثالث: نحو: «يومان» في نحو: «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ» فإن تقديره عند الأخفش والزجاج: بيني وبين لقائه يومان، وعند أبي بكر وأبي علي: أمد انتفاء الرؤية يومان، وعليهما فالجملة اسمية لا محل لها، ومنذ خبر على الأول ومبتدأ على الثاني، وقال الكسائي وجماعة: المعنى منذ كان يومان، فمنذ ظرف لما قبلها، وما بعدها جملة فعلية فعلها ماضٍ حذف فعلها، وهي في محل خفض، وقال آخرون: المعنى من الزمن الذي هو يومان، ومنذ مركبة من حرف الابتداء وذو الطائفة واقعة على الزمن، وما بعدها جملة اسمية حُذِفَ مبتدؤها، ولا محل لها لأنها صلة.

(١) تتمتها ﴿فَلْيَرَهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ اتَّبَعَهُ مَائِدَةً...﴾ [التوبة ٦: ٩].

(٢) تتمتها ﴿لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنْفَعٌ مِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ [النحل ١٦: ٥].

(٣) كذا في المخطوطتين والسياق يقتضي: أدعو عبد الله.

(٤) زيادة نقلناها عن الأمير والدسوقي.

(٥) تمامه «معلّق وفضية وزناد راع» وهو لرجل من قيس عيلان وينسب لنصيب وهو في ديوانه ١٠٤ وفي

سبويه ٨٧/١ الوفضة: المخلاة أو الجعية.

الرابع: «مَاذَا صَنَعْتَ» فإنه يحتمل معنيين: أحدهما: ما الذي صنعت؟ فالجملة اسمية قُدم خبرُها عند الأخفش ومبتدؤها عند سيبويه. والثاني: أي شيء صنعت، فهي فعلية قُدم مفعولُها، فإن قلت: «مَاذَا صَنَعْتَ» فعلى التقدير الأول الجملة بحالها، وعلى الثاني تحتمل الاسمى بأن تقدر «ماذا» مبتدأ، و «صنعت» الخبر، والفعلية بأن تقدره مفعولاً لفعل محذوف على شريطة التفسير، ويكون تقديره بعد ماذا؛ لأن الاستفهام له الصدر.

الخامس: نحو: ﴿أَبَشِّرْ يَهُودُونَ﴾ [التغابن: ٦] فالأرجح تقدير بشر فاعلاً ليهدي محذوفاً، والجملة فعلية، ويجوز تقديره مبتدأ، وتقدير الاسمى في ﴿أَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ﴾^(١) أرجح منه في ﴿أَبَشِّرْ يَهُودُونَ﴾ [التغابن: ٦] لمعادلتها للاسمية، وهي ﴿أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾^(١) وتقدير الفعلية في قوله:

٧٠٥ - فقلت: أهَي سِرْتُ أم عَادَنِي حِلْمٌ؟^(٢)

أكثر رجحاناً من تقديرها في ﴿أَبَشِّرْ يَهُودُونَ﴾ [التغابن: ٦] لمعادلتها الفعلية.

السادس: نحو: «قَامَا أَحْوَاكُ» فإن الألف إن قدرت حرف تثنية كما أن التاء حرف تأنيث في «قَامَتِ هُنْدٌ» أو اسماً وأحواك بدل منها فالجملة فعلية وإن قدرت اسماً وما بعدها مبتدأ فالجملة اسمية قدم خبرها.

السابع: نحو: «نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ» فإن قدر «نعم الرجل» خبراً عن زيد فاسمية، كما في «زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلِ» وإن قدر «زيد» خبراً لمبتدأ محذوف فجملتان فعلية وإسمية.

الثامن: جملة البسملة، فإن قدر: ابتدائي باسم الله، فاسمية، وهو قول البصريين، أو أبدأ باسم الله ففعلية، وهو قول الكوفيين، وهو المشهور في التفاسير والأعاريب، ولم يذكر الزمخشري غيره، إلا أنه يقدر الفعل مؤخراً ومناسباً لما جعلت البسملة مبتدأ له؛ فيقدر باسم الله أقرأ، باسم الله أحل، باسم الله أرتحل، ويؤيده الحديث: «باسمك ربّي وضعتُ جنبي»^(٣).

التاسع: قولهم: «ما جاءت حاجتك؟» فإنه يروى برفع حاجتك فالجملة فعلية، وينصبها فالجملة اسمية، وذلك لأن جاء بمعنى صار، فعلى الأول «ما» خبرها و «حاجتك» اسمها. وعلى الثاني «ما» مبتدأ واسمها ضمير ما وأنت حملاً على معنى ما^(٤)، و «حاجتك» خبرها.

ونظير «ما» هذه «ما» في قولك: «ما أنت وموسى» فإنها أيضاً تحتمل الرفع والنصب، إلا

(١) ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ﴾ ﴿أَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ﴾ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ [الواقعة ٥٦: ٥٨ و ٥٩].

(٢) تقدم برقم ٥٦.

(٣) صحيح البخاري: كتاب الدعوات.

(٤) وهو هنا: حاجة.

أن الرفع على الابتدائية أو الخبرية، على خلاف بين سيبويه والأخفش، وذلك إذا قدرت موسى عطفاً على أنت، والنصب على الخبرية أو المفعولية، وذلك إذا قدرته مفعولاً معه، إذ لا بد من تقدير فعل حيثئذ، أي ما تكون، أو ما تصنع.

ونظيرُ «ما» هذه في هذين الوجهين على اختلاف التقديرين «كيف» في نحو: «كيف أنت وموسى» إلا أنها لا تكون مبتدأ ولا مفعولاً به، فليس للرفع إلا توجيه واحد، وأما النصب فيجوز كونه على الخبرية^(١) أو الحالية.

العاشر: الجملة المعطوفة من نحو: «قعد عمرو وزيد قائم» فالأرجح الفعلية للتناسب، وذلك لازم عند مَنْ يوجب توافقَ الجملتين المتعاطفتين.

ومما يترجح فيه الفعلية نحو: «موسى أكرمه» ونحو: «زيد ليقيم وعمرو لا يذهب» بالجزم، لأن وقوع الجملة الطلبية خبراً قليلاً، وأما نحو: «زيد قام» فالجملة اسمية لا غير، لعدم ما يطلب الفعل. هذا قول الجمهور، وجوز المبرّد وابن العريف^(٢) وابن مالك فعليتها على الإضمار والتفسير، والكوفيون على التقديم والتأخير، فإن قلت: «زيد قام وعمرو قعد عنده» فالأولى اسمية عند الجمهور، والثانية محتملة لهما على السواء عند الجميع.

انقسام الجملة إلى صغرى وكبرى

الكبرى: هي الاسمية التي خبرها جملة نحو: «زيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم».

والصغرى: هي المبنية على المبتدأ، كالجملة المخبر بها في المثالين.

وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين، نحو: «زيد أبوه غلامه منطلق» فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، و«غلامه منطلق» صغرى لا غير، لأنها خبر، و«أبوه غلامه منطلق» كبرى باعتبار «غلامه منطلق» وصغرى باعتبار جملة الكلام، ومثله «لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي» [الكهف: ٣٨] إذ الأصل «لكن أنا هو الله ربي»، ففيها أيضاً ثلاثة مبتدآت إذا لم يقدر «هو» ضميراً له سبحانه ولفظ الجلالة بدل منه أو عطف بيان عليه كما جزم به ابن الحاجب، بل قدر ضمير الشأن وهو الظاهر، ثم حذفت همزة أنا حذفاً اعتباطياً، وقيل: حذفاً قياسياً بأن نقلت حركتها ثم حذفت، ثم أدغمت نون لكن في نون أنا.

تنبيهان:

الأول: ما فسرتُ به الجملة الكبرى هو مقتضى كلامهم، وقد يقال: كما تكون

(١) إذا قدرت «كيف تكون وموسى» وعلى الحالية إذا قدرت «كيف توجد وموسى».

(٢) هو أبو القاسم الحسين بن الوليد (٣٩٠هـ) نحوي أندلسي، أدب أولاد المنصور بن أبي عامر، له شرح جمل الزجاجي، وغيره.

مصدرة بالمبتدأ تكون مصدرة بالفعل نحو: «ظننت زيدا يقوم أبوه».

الثاني: إنما قلت صغرى وكبرى موافقة لهم، وإنما الوجه استعمال فعل على بأل أو بالإضافة، ولذلك لحن من قال:

٧٠٦ - كأنَّ صُغْرَى وكُبْرَى مِنْ فِقَاقِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الدَّهَبِ^(١)
وقول بعضهم إن «مِنْ» زائدة وإنهما مضافان على حد قوله:

٧٠٧ - بَيْنَ ذِرَاعَيْنِ وَجِبْهَةِ الْأَسَدِ^(٢)

يردُّه أن الصحيح أن «مِنْ» لا تقحم في الإيجاب، ولا مع تعريف المجرور، ولكن ربما استعمل أفعُل التفضيل الذي لم يُردَّ به المفاضلة مطاباً مع كونه مجرداً قال:

٧٠٨ - إِذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ الْعَيْنِ كُنْتُمْ كِرَاماً، وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ الْأَثَمُ^(٣)
أي لثام، فعلى هذا يتخرج البيت، وقولُ النحويين صغرى وكبرى، وكذلك قول العروضيين: فاصلة صغرى، وفاصلة كبرى^(٤).

وقد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها. ولهذا النوع أمثلة:

أحدها: نحو: ﴿أَنَا إِلَيْكَ بِهِ﴾^(٥) إذ يحتمل ﴿آتِيكَ﴾ أن يكون فعلاً مضارعاً ومفعولاً، وأن يكون اسم فاعل ومضافاً إليه مثل ﴿وَلِيْنَهُمْ عَاتِيَهُمْ عَذَابٌ﴾^(٦)، ﴿وَكُلُّهُمْ عَاتِيَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ قَرْدًا﴾ [مریم: ٩٥] ويؤيده أن أصل الخبر الأفراد، وأن همزه يُميلُ الألف من ﴿آتِيكَ﴾ وذلك ممتنع على تقدير انقلبها من الهمزة.

الثاني: نحو: «زيد في الدار» إذ يحتمل تقدير استقر وتقدير مستقر.

الثالث: نحو: «إنما أنت سيرا» إذ يحتمل تقدير تسير وتقدير سائر، وينبغي أن يجري هنا الخلاف الذي في المسألة قبلها.

الرابع: «زيد قائم أبوه» إذ يحتمل أن يقدر أبوه مبتدأ، وأن يقدر فاعلاً بقائم.

(١) هو لأبي نواس «الديوان ٧٢» وقد أهمله السيوطي لتأخر قائله.

(٢) صدره «يا من رأى عارضاً أسر به» وهو للفرزدق. الديوان ٢١٥، وسيبويه ٩٢/١، والخزانة ٣٦٩/١ و٢٤٦/٢. ذراعا الأسد وجهته من منازل القمر. العارض: السحاب المعترض. سيتكرر برقم ١٠٤٧.

(٣) هو للفرزدق وليس في ديوانه. أسود العين: اسم جبل.

(٤) الفاصلة الصغرى في العروض ثلاثة أحرف متحركة بعدها حرف ساكن مثل كتبنا. والكبرى أربعة أحرف متحركة بعدها حرف ساكن مثل كتبنا.

(٥) ﴿قَالَ أَلَيْسَ عِنْدَهُ عِلْمٌ مَنِ الْكَتَبَ أَنَا إِلَيْكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ...﴾ [النمل ٢٧: ٤٠].

(٦) تَمْتَتِهَا ﴿عَبْرُ مَرْدُوفٍ﴾ [هود ١١: ٧٦].

تفنييه: يتعين في قوله:

٧٠٩ - أَلَا عُمَرَوُلَى مُسْتَطَاعٌ رَجُوعُهُ (١)

تقدير رجوعه مبتدأ ومستطاع خبره والجملة في محل نصب على أنها صفة، لا في محل رفع على أنها خبر، لأن «ألا» التي للتمني لا خبر لها عند سيويه لفظاً ولا تقديرًا، فإذا قيل: «ألا ماء» كان ذلك كلاماً مؤلفاً من حرف واسم، وإنما تمّ الكلام بذلك حملاً على معناه وهو أتمنى ماء، وكذلك يمتنع تقدير مستطاع خبراً ورجوعه فاعلاً^(٢) لما ذكرنا، ويمتنع أيضاً تقدير مستطاع صفة على المحل، أو تقدير «مستطاع رجوعه» جملة في موضع رفع على أنها صفة على المحل إجراء لـ «ألا» مُجرى ليت في امتناع مراعاة محل اسمها، وهذا أيضاً قول سيويه في الوجهين، وخالفه في المسألتين المازني والمبرد.

انقسام الكبرى إلى ذات وجه، وذات وجهين

ذات الوجهين: هي اسمية الصّدر فعلية العجز، نحو: «زيدٌ يقوم أبوه» كذا قالوا، وينبغي أن يزداد عكس ذلك في نحو: «ظننتُ زيداً أبوه قائم» بناء على ما قدمنا.
وذات الوجه: نحو: «زيد أبوه قائم» ومثله على ما قدمنا نحو: «ظننتُ زيداً يقوم أبوه».

الجملة التي لا محل لها من الإعراب

وهي سبع^(٣)، وبدأنا بها لأنها لم تحل محلّ المفرد، وذلك هو الأصل في الجمل.

١ - فالأولى: الابتدائية، وتسمى أيضاً المستأنفة، وهو أوضح، لأن الجملة الابتدائية تُطلق أيضاً على الجملة المصدّرة بالمبتدأ، ولو كان لها محل، ثم الجمل المستأنفة نوعان: أحدهما: الجملة المُفتّحة بها النطق، كقولك ابتداءً: «زيدٌ قائم» ومنه الجمل المفتّح بها السور.

والثاني: الجملة المنقطعة عما قبلها نحو: «مات فلان، رحمه الله» وقوله تعالى: ﴿قُلْ سَأَتْلُوا عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا * إِنَّا مَكِّنَّا لَكَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الكهف: ٨٣ و٨٤] ومنه جملة العامل الملغى

(١) تقدم برقم ١٠٩.

(٢) كذا في المخطوطتين، والصواب: نائب فاعل.

(٣) أطال ابن هشام وأكثر من ذكر المسائل والتنبيهات، ونحن نورد - تسهيلاً على الطالب - أسماء الجمل السبع التي ذكرها وهي:

١ - الابتدائية أو المستأنفة ٢ - المعترضة ٣ - التفسيرية ٤ - المجاب بها القسم ٥ - الواقعة جواباً لشرط غير جازم أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية ٦ - الواقعة صلة لاسم أو حرف ٧ - التابعة لما لا محل له.

لتأخره نحو: «زيد قائم أظن» فأما العامل الملقى لتوسطه نحو: «زيد أظن قائم» فجملته أيضاً لا محل لها، إلا أنها من باب جمل الاعتراض.

ويخص البيانون الاستئناف بما كان جواباً لسؤال مقدر نحو: قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ صَيْفِ بْنِ كُفَيْلٍ﴾ (٢٤) إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَمًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ ﴿الذاريات: ٢٤ و ٢٥﴾ فإن جملة القول الثانية جواب لسؤال مقدر تقديره: فماذا قال لهم؟ ولهذا فصلت عن الأولى فلم تعطف عليها، وفي قوله تعالى: ﴿سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾ (الذاريات: ٢٥) جملتان حذف خبر الأولى ومبتدأ الثانية، إذ التقدير: سلام عليكم، أنتم قوم منكرون، ومثله في استئناف جملة القول الثانية ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَنْ صَيْفِ بْنِ كُفَيْلٍ﴾ (٥١) إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَمًا قَالَ إِنَّا مِنْكُمْ وَبِئْسَ مَا كُنْتُمْ تَفْعَلُونَ ﴿الحجر: ٥١ و ٥٢﴾ وقد استؤنفت جملتا القول في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَمًا قَالَ سَلَامٌ﴾ (هود: ٦٩) ومن الاستئناف البياني أيضاً قوله:

٧١٠ - رَعِمَ الْعَوَاذِلُ أَنَّنِي فِي غَمْرَةٍ صَدَقُوا، وَلَكِنْ غَمَرْتِي لَا تَنْجَلِي (١)
فإن قوله: «صدقوا» جواب لسؤال مقدر تقديره: أصدقوا أم كذبوا؟ ومثله قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ (٢) ﴿الرَّجَالِ﴾ (٣) فيمن فتح باء ﴿يُسَبِّحُ﴾.

تنبيهات:

الأول: من الاستئناف ما قد يخفى، وله أمثلة كثيرة:

أحدها: ﴿أَفَلَا يَسْمَعُونَ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَحَفِظْنَا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ﴾ (٧) لَا يَسْمَعُونَ إِلَى آلِهَا الْفَاعِلِ (٣) فإن الذي يتبادر إلى الذهن أنه صفة لكل شيطان، أو حال منه، وكلاهما باطل؛ إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع؛ وإنما هي للاستئناف النحوي، ولا يكون استئنافاً بيانياً لفساد المعنى أيضاً، وقيل: يحتمل أن الأصل «لئلا يسمعوا» ثم حذفت اللام، كما في «جئتكم أن تكرمني» ثم حذفت أن فارتفع الفعل كما في قوله:

٧١١ - ألا أيهذا الزاجري أحضر الرغى (٤)

فيمن رفع «أحضر» واستضعف الزمخشري الجمع بين الحذفين.

(١) لم يذكر قائله.

(٢) ﴿فِي بُرُوتٍ أَذُنَ اللَّهِ أَنْ تَرْفَعُ وَيَذْكُرَ فِيهَا أَسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ (٣٦) ﴿يَعَالَى لَأَنَّهُمْ بِخَبْرٍ وَأَنَّهُمْ لَا يَخِفُّ﴾ (٣٧) عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ ... ﴿[النور: ٣٦ و ٣٧].

(٣) ﴿إِنَّا رَزَقْنَاهُ أَلْمَاءَ الدُّنْيَا بِرِزْقِ الْكُوكِبِ﴾ (٦١) ﴿وَحَفِظْنَا ...﴾ [الصفات: ٦: ٣٧ - ٨].

(٤) تمامه «وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي» وهو من معلقة طرفة سيبويه ٤٥٢/١ وابن عقيل ١٢٨/٢ والخزانة ٥٧/١ و ٥٩٤/٣ و ٦٢٥، وشرح الزوزني ١٥٧. سيتكرر برقم ١٠٨٨.

فإن قلت: اجعلها خالاً مقدرة؛ أي وحفظاً من كل شيطان مارد مُقدراً: عدم سماعه، أي بعد الحفظ.

قلت: الذي يقدر وجوده معنى الحال هو صاحبها، كالمزور به في قولك: «مررت برجل معه صقر صائد به غداً» أي مقدراً حال المرور به أن يصيد به غداً، والشياطين لا يقدرُونَ عدم السماع ولا يريدونه.

الثاني: ﴿إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾^(١) بعد قوله تعالى: ﴿فَلَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ﴾^(١) فإنه ربما يتبادر إلى الذهن أنه محكي بالقول، وليس كذلك؛ لأن ذلك ليس مقولاً لهم.

الثالث: ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً﴾^(٢) بعد قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ﴾^(٢) وهي كالتي قبلها، وفي «جمال القراء» للسخاوي^(٣) أن الوقف على قولهم في الآيتين واجب، والصواب أنه ليس في جميع القرآن وقف واجب.

الرابع: ﴿ثُمَّ يُبْدِئُ﴾^(٤) بعد ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ﴾^(٤) لأن إعادة الخلق لم تقع بعد فيقرروا برؤيتها، ويؤيد الاستئناف فيه قوله تعالى على عقب ذلك: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾^(٤).

الخامس: زعم أبو حاتم أن من ذلك ﴿يُبْدِئُ الْأَرْضَ﴾^(٥) فقال: الوقف على ﴿ذُلُولٌ﴾ جيد ثم يبتدىء ﴿يُبْدِئُ الْأَرْضَ﴾ على الاستئناف، وردّه أبو البقاء بأن ﴿وَلَا﴾ إنما تعطف على النفي، وبأنها لو أثارت الأرض كانت ذلولاً، ويردّ اعتراضه الأول صحة «مررت برجل يصلي ولا يلتفت» والثاني: أن أبا حاتم زعم أن ذلك من عجائب هذه البقرة، وإنما وجه الرد أن الخبر لم يأت بأن ذلك من عجائبها، وبأنهم إنما كلفوا بأمر موجود، لا بأمر خارق للعادة، وبأنه كان يجب تكرار «لا» في «ذلول» إذ لا يقال: «مررت برجل لا شاعر» حتى تقول: «ولا كاتب» لا يقال قد تكررت بقوله تعالى: ﴿وَلَا سَمِعِي الْحَرْثَ﴾^(٥) لأن ذلك واقع بعد الاستئناف على زعمه.

الثاني: قد يحتمل اللفظ الاستئناف وغيره، وهو نوعان:

(١) ﴿فَلَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [يس ٣٦: ٧٦].

(٢) في المخطوطتين وحاشيتي الأمير والدسوقي «فلا يحزنك» والتلاوة بالواو، والآية: ﴿وَلَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً...﴾ [يونس ١٠: ٦٥].

(٣) كتاب «جمال القراء» وكمال الإقراء» لعلم الدين السخاوي علي بن محمد (٦٤٣هـ) في القراءات والتجويد والناسخ والمنسوخ والوقف والابتداء.

(٤) ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ ﴿قُلْ سِيرُوا فِي...﴾ [العنكبوت ١٩: ٢٠].

(٥) ﴿... إِنَّمَا بَقَرَةٌ لَا ذُلُولٌ يُبْدِئُ الْأَرْضَ وَلَا سَمِعِي الْحَرْثَ...﴾ [البقرة ٢: ٧١].

أحدهما: ما إذا حُوِّلَ على الاستئناف احتيج إلى تقدير جزء يكون معه كلاماً نحو: «زيد» من قولك: «نعم الرجل زيد».

والثاني: ما لا يحتاج فيه إلى ذلك؛ لكونه جملة تامة، وذلك كثير جداً نحو: الجملة المنفية وما بعدها في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾ [آل عمران: ١١٨] قال الزمخشري: الأحسن والأبلغ أن تكون مستأنفات على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة من دون المسلمين، ويجوز أن يكون ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ﴾ و ﴿قَدْ بَدَتِ﴾ صفتين، أي بطانة غير مانعتكم فساداً بادية بغضاؤهم. ومنع الواحدي هذا الوجه؛ لعدم حرف العطف بين الجملتين، وزعم أنه لا يقال: «لا تتخذ صاحباً يؤذك أحب مفارقتك» والذي يظهر أن الصفة تتعدد بغير عاطف وإن كانت جملة كما في الخبر نحو: ﴿الرَّحْمَنُ﴾ ﴿عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾ ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ﴾ ﴿عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ [الرحمن: ١ - ٤] وحصل للإمام فخر الدين في تفسير هذه الآية ^(١) سهو؛ فإنه سأل ما الحكمة في تقديم ﴿مِّن دُونِكُمْ﴾ على ﴿بَطَانَةً﴾ وأجاب بأن محط النهي هو ﴿مِّن دُونِكُمْ﴾ لا ﴿بَطَانَةً﴾، فلذلك قدم الأهم، وليست التلاوة كما ذكر، ونظير هذا أن أبا حيان فسر في سورة الأنبياء كلمة ﴿زُبْرًا﴾ بعد قوله تعالى: ﴿وَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ﴾ ^(٢) وإنما هي في سورة «المؤمنون»، وترك تفسيرها هناك، وتبعه على هذا السهو رجلان لخُصا من تفسيره إعراباً ^(٣).

الثالث: من الجمل ما جرى فيه خلاف، أمستأنف أم لا؟ وله أمثلة:

أحدها: «أقوم» من نحو: قولك: «إن قام زيد أقوم» وذلك لأن المبرد يرى أنه على إضمار الفاء، وسيبويه يرى أنه مؤخر من تقديم، وأن الأصل أقوم إن قام زيد، وأن جواب الشرط محذوف، ويؤيده التزامهم في مثل ذلك كون الشرط ماضياً. وينبغي على هذا مسألتان:

إحدهما: أنه هل يجوز «زيداً إن أتاني أكرمه» بنصب زيداً؟ فسيبويه يجيزه كما يجيز «زيداً أكرمه إن أتاني» والقياس أن المبرد يمنعه؛ لأنه في سياق أداة الشرط فلا يعمل فيما تقدم على الشرط، فلا يفسر عاملاً فيه.

(١) يعني آية آل عمران السابقة.

(٢) آية الأنبياء هي: ﴿وَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ كُلُّ إِلَهَةٍ بِحِجَابٍ مِّنْهُمُ﴾ [الأنبياء: ٢١: ٩٣]. أما الآية المشار إليها من سورة «المؤمنون» فهي ﴿وَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبْرًا﴾ [المؤمنون: ٢٣: ٥٣].

(٣) سبقت ترجمة أبي حيان الأندلسي في ص ٤٤، وتفسيره مطبوع في ٨ مجلدات باسم «البحر المحيط». أما الرجلان فهما السفاسقي إبراهيم بن محمد (٧٤٢هـ) والسمين الحلبي أحمد بن يوسف (٧٥٦هـ).

والثانية: أنه إذا جيء بعد هذا الفعل المرفوع بفعل معطوف، هل يُجْزَمُ أم لا؟ فعلى قول سيبويه لا يجوز الجزم، وعلى قول المبرد ينبغي أن يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل والجزم بالعطف على محل الفاء^(١) المقدرة وما بعدها.

الثاني^(٢): مذ ومنذ وما بعدهما في نحو: «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَآنِ» فقال السيرافي: في موضع نصب على الحال، وليس بشيء؛ لعدم الرابط، وقال الجمهور: مستأنفة جواباً لسؤال تقديره عند مَنْ قَدَّرَ مذ مبتدأ: ما أمد ذلك، وعند من قدرها خبراً: ما بينك وبين لقائه.

الثالث: جملة أفعال الاستثناء ليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشا، فقال السيرافي: حال؛ إذ المعنى قام القوم خالين عن زيد، وجوز الاستئناف، وأوجه ابن عصفور، فإن قلت: «جَاءَنِي رِجَالٌ لَيْسُوا زَيْدًا» فالجملة صفة، ولا يمتنع عندي أن يقال: «جاؤوني ليسوا زيدا» على الحال.

الرابع: الجملة بعد حتى الابتدائية كقوله:

٧١٢ - حَتَّى مَاءٍ دَجَلَةٌ أَشْكَلُ^(٣)

فقال الجمهور: مستأنفة، وعن الزجاج وابن دُرُسْتَوَيْه أنها في موضع جرّ بحتى، وقد تقدم.

٢ - الجملة الثانية^(٤): المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقويةً وتسديداً أو تحسیناً، وقد وقعت في مواضع:

أحدها: بين الفعل ومرفوعه كقوله:

٧١٣ - شَجَاكَ - أَظُنُّ - رِبْعُ الظَّاعِنِينَ^(٥)

ويروى بنصب ربع على أنه مفعول أول، و «شجأك» مفعوله الثاني، وفيه ضمير مستتر راجع إليه، وقوله:

٧١٤ - وقد أدركتني - والحوادث جمّة - أَسِنَّةٌ قَوْمٍ لَا ضِعَافٍ وَلَا عُزْلٍ^(٦) وهو الظاهر في قوله:

(١) يريد محل الجملة التي بعد الفاء، وفي حاشيتي الأمير والدسوقي أن هذا التعبير تسمح في إدخال الفاء في المحل كما يدخلون حرف الجر مع المعجور.

(٢) أي الثاني من أمثلة الجمل التي في استئنافها خلاف.

(٣) تقدم برقم ٢٠٧.

(٤) من الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

(٥) تمامه «ولم تعبأ بعذل العاذلينا» ولم يذكر قائله.

(٦) هو لجويرة بن زيد، وقيل: «حويرة بن بدر» من بني دارم. السيوطي ٢٧٣.

٧١٥ - أَلَمْ يَأْتِيكَ - وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي - بِمَا لَاقَتْ لَبَوْنُ بَنِي زِيَادٍ^(١)
على أن الباء زائدة في الفاعل، ويحتمل أن يأتي وتنمي تنازعا «ما» فأعمل الثاني وأضمر
الفاعل في الأول؛ فلا اعتراض ولا زيادة، ولكن المعنى على الأول أوجه، إذ الأنباء من شأنها
أن تنمي بهذا وبغيره.

الثاني: بينه وبين مفعوله كقوله:

٧١٦ - وَبُدِّلْتُ - وَالذَّهْرُ دُو تَبْدُلٍ - هَيْفًا دَبُورًا بِالصَّبَا وَالشَّمَالِ^(٢)

والثالث: بين المبتدأ وخبره كقوله:

٧١٧ - وَفِيهِنَّ - وَالْأَيَّامُ يَعْتَرْنَ بِالْفَتَى - نَوَادِبُ لَا يَمْلَنُهُ وَنَوَائِحُ^(٣)

ومنه الاعتراض بجملة الفعل المُلغى في نحو: «زَيْدٌ - أَظُنُّ - قائمٌ» وجملة الاختصاص
في نحو: قوله عليه الصلاة والسلام: «نَحْنُ - معاشرُ الأنبياء - لَا نُورِثُ»^(٤) وقول الشاعر:

٧١٨ - نَحْنُ - بَنَاتِ طَارِقٍ - نَمْشِي عَلَى التَّمَارِقِ^(٥)

وأما الاعتراض بكان الزائدة في نحو: قوله: «أَوْ نَبِيٍّ - كَانَ - مُوسَى» فالصحيح أنها لا
فاعل لها، فلا جملة.

والرابع: بين ما أصله المبتدأ والخبر كقوله:

٧١٩ - وَإِنِّي لَرَامِ نَظْرَةً قَبْلَ الَّتِي لَعَلِّي - وَإِنْ شَطَّطَتْ نَوَاهَا - أَزُورُهَا^(٦)

وذلك على تقدير أزورها خبر لعل وتقدير الصلة محذوفة، أي التي أقول لعلِّي، وكقوله:

٧٢٠ - لَعَلَّكَ - وَالْمَوْعُودُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ - بَدَا لَكَ فِي تِلْكَ الْقُلُوصِ بَدَاءُ^(٧)

وقوله:

(١) تقدم برقم ١٦٣.

(٢) هو مع الشاهد ٢٧٧ من أرجوزة واحدة لأبي النجم العجلي، والبيت الثاني كله أسماء رياح.

(٣) لمعن بن أوس المزني.

(٤) في مسند أحمد ٤٦٣/٢ س ٢٧: إنا معشر الأنبياء لا نورث، ما تركت بعد مؤونة عاملي ونفقة نسائي صدقة.

(٥) قيل: هو لهند بنت عتبة، أم معاوية بن أبي سفيان، وقيل: بل هو لهند بنت طارق بن بياضة الأيادية
تمثلت به أم معاوية من بعد في وقعة أحد. فعلى النسبة الأولى يكون المراد بالطارق: النجم، شبهت أباها
به لعلوه وشرفه. انظر السيوطي ٢٧٣.

(٦) هو للفرزدق وليس في ديوانه. الخزائن ٤٨١/٢ و ٥٥٩. سيتكرر برقم ٧٢٨ و ٩٩٣.

(٧) هو لمحمد بن بشير الخارجي قاله في رجل وعده بقلوص ثم مطلقه. الخزائن ٣٦/٤.

٧٢١ - يا لَيْتَ شعري - والمُنَى لا تنفع - هل أَعْدُونَ يوماً وأَمري مُجْمَعُ (١)
إذا قيل بأن جملة الاستفهام خبر على تأويل شعري بمشعوري، لتكون الجملة نفس المبتدأ
فلا تحتاج إلى رابط، وأما إذا قيل بأن الخبر محذوف أي موجود، أو إن لیت لا خبر لها هاهنا
إذ المعنى ليتني أشعر، فلا اعتراض بين الشعر ومعموله الذي عُلّق عنه بالاستفهام، وقول
الحماسي:

٧٢٢ - إِنَّ الثَّمَانِينَ - وُبُلْغَتْهَا - قد أحوجت سمعي إلى ترجُمان (٢)
وقول ابن هرمة:

٧٢٣ - إِنَّ سُلَيْمِي - وَاللَّهُ يَكْلُؤُهَا - ضُنْتُ بشيءٍ ما كَانَ يرزُؤُهَا (٣)
وقول رؤبة:

٧٢٤ - إِنِّي - وَأَسْطَارِ سَطْرَنَ سَطْرًا - لِقَائِلٍ يا نصرُ نصرُ نصرًا (٤)
وقول كثير:

٧٢٥ - واني - وتهيامي بعزة بعدما تَخَلَّيْتُ مَمَّا بَيْنَنَا وَتَخَلَّيْتُ - (٥)
لكالمُترجي ظل الغمامة كلَّما تبوأ منها للمقييل اضمحلَّت
قال أبو علي: تهيامي بعزة جملة معترضة بين اسم إن وخبرها، وقال أبو الفتح: يجوز أن
تكون الواو للقسمة كقولك: «إني وحُبُّك لَضَيْنُ بَك» فتكون الباء متعلقة بالتهيام لا بخبر محذوف.
الخامس: بين الشرط وجوابه، نحو: «وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا
يُرْسِلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ» [النحل: ١٠١]، ونحو: «فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ» (٦)

(١) لم يذكر قائله.

(٢) لم يرد البيت في أصل الحماسة ولكن التبريزي استشهد به في شرحه عليها، وهو لأبي المنهال عوف بن محلم
الخزاعي وقد أهمله السيوطي لتأخر قائله «مات ٢٢٠هـ»، فوات الوفيات ٢/ ٢٣٥. سيتكرر برقم ٧٣٨.

(٣) إبراهيم بن علي... بن هرمة (- نحو ١٧٠هـ) شاعر غزل مخضرم الدولتين وهو آخر من يحتج به من
الشعراء. والبيت مع الشاهد ٧٣٤ من قطعة واحدة. سيتكرر برقم ٧٣٩.

(٤) الرجز لرؤية في نصر بن سيار أمير خراسان، وكان للأمير حاجب يدعى نصرًا - وقيل: نصرًا - ويروى
البيت أيضاً بنصب «نصر» الثانية، وفي إعراب «نصر» الثانية والثالثة وجوه انظرها في السيوطي ٢٧٤
وحاشية الأمير ٥١/٢ والدسوقي ٤٦/٢ والخزانة ٣٢٥/١ والشذور ٤٣٧ وسيبويه ٣٠٤/١. سيتكرر
برقم ٧٤٠ و٨٢٧.

(٥) كثير بن عبد الرحمن الخزاعي (- ١٥٠هـ) شاعر عاشق عُرف بكثير عزة اتصل بعبد الملك بن مروان
فأكرمه. والبيتان في ديوانه ٥٧/١ وهما مع الشاهدين ٧٧١ و٨٤٩ من قصيدة واحدة.

(٦) تمتها «أَلَيْ وَفُودَهَا النَّاسُ وَلِيَجَارَهُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ» [البقرة: ٢٤].

ونحو: ﴿إِنْ يَكُنْ غَيْبًا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ﴾ [النساء: ١٣٥]، قاله جماعة منهم ابن مالك، والظاهر أن الجواب ﴿فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾^(١) ولا يردُّ ذلك تشية الضمير كما توهموا لأن «أو» هنا للتنويع، وحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة، نص عليه الأبدى، وهو الحق، أما قال ابن عصفور إن تشية الضمير في الآية شاذة فباطل كبطلان قوله مثل ذلك في أفراد الضمير في: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾^(٢) وفي ذلك ثلاثة أوجه أحدها: أن ﴿أَحَقُّ﴾ خبر عنهما، وسهل إفراد الضمير أمران: معنوي وهو أن إرضاء الله سبحانه إرضاءً لرسوله عليه الصلاة والسلام وبالعكس ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠]. ولفظي وهو تقديم أفراد أحق ووجه ذلك أن اسم التفضيل المجرد من ال والإضافة واجب الإفراء نحو: ﴿لِيُؤْسَفَ وَأَخُوهُ أَحَبُّ﴾^(٣) ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ﴾^(٤) إلى قوله: ﴿أَحَبُّ إِلَيْكُمْ﴾^(٥) والثاني: أن ﴿أَحَقُّ﴾ خبر عن اسم الله سبحانه، وحذف مثله خبراً عن اسمه عليه الصلاة والسلام، أو بالعكس. والثالث: أن ﴿أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ ليس في موضع جر أو نصب بتقدير بأن يرضوه، بل في موضع رفع بدلاً عن أحد الاسمين، وحذف من الآخر مثل ذلك، والمعنى وإرضاء الله وإرضاء رسوله أحق من إرضاء غيرهما.

والسادس: بين القسم وجوابه كقوله:

٧٢٦ - لَعَمْرِي وَمَا عَمْرِي عَلَيَّ بِهِيْنِ لَقَدْ نَطَقْتُ بِطَلَاءٍ عَلَيَّ الْأَقَارِعُ^(٥)
وقوله تعالى: ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ﴾ ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾^(٦) الأصل أقسم بالحق لأملأن وأقول الحق، فانتصب الحق الأول - بعد إسقاط الخافض - بأقسم محذوفاً، والحق الثاني بأقول، واعتراض بجملة «أقول الحق» وقدم معمولها للاختصاص، وقرئ برفعهما بتقدير فالحق قسمي والحق أقوله، وبجرهما على تقدير وإو القسم في الأول والثاني توكيداً كقولك: «والله والله لأفعلن»، وقال الزمخشري: جر الثاني على أن المعنى وأقول والحق، أي هذا اللفظ، فأعمل

(١) وفي شرح الأمير: «في الحقيقة هو دليل جواب محذوف، أي فلا تكتموا الشهادة رافة به لأن الله أولى...».

(٢) ﴿يُحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضَوْكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٩: ٦٢].

(٣) ﴿إِذْ قَالُوا لِيُؤْسَفَ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنَّا...﴾ [يوسف: ١٢: ٨].

(٤) تتمتها ﴿وَأَمَّا أَوْلَىٰ أَقْرَبَتُوهَا وَجَدَتْهُنَّ فَخَسَنَ كَسَادَهَا وَمَسْكَنُ رَضَوْنَهَا أَحَبُّ إِلَيْكُمْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ...﴾ [التوبة: ٩: ٢٤].

(٥) للناطقة الذبياني وهو في ديوانه ١١١ وسيبويه ٢٥٢/١ والأقارعة: بنو قريع بن عوف. والبيت مع الشواهد ٩١٠ و٩١٤ و٩٧٣ من قطعة واحدة.

(٦) تتمتها ﴿جَهَنَّمَ يَكُ مِنْكُمْ وَمِنْ يَمَكُ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٣٨: ٨٤ - ٨٥].

القول في لفظ واو القسم مع مجرورها على سبيل الحكاية، قال: وهو وجه حسن دقيق جائز في الرفع والنصب، اهـ. وقرئ برفع الأول ونصب الثاني، قيل: أي فالحق قسمي أو فالحق مني أو فالحق أنا، والأول أولى، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَا أَقْسَمُ بِمَوْقِعِ الْجُورِ﴾^(١) الآيات.

والسابع: بين الموصوف وصفته كآلية^(٢) فإن فيها اعتراضين: اعتراضاً بين الموصوف وهو «قسم» وصفته وهو «عظيم» بجملة «لو تعلمون»، واعتراضاً بين «أقسم بموقع الجور» وجوابه وهو «إنه لقراءان كريم» بالكلام الذي بينهما، وأما قول ابن عطية ليس فيها إلا اعتراض واحد وهو «لو تعلمون» لأن «وإنه لقسم...» عظيم» توكيد لا اعتراض فمردود؛ لأن التوكيد والاعتراض لا يتنافيان، وقد مضى ذلك في حد جملة الاعتراض.

والثامن: بين الموصول وصلته كقوله:

٧٢٨ - ذاك الذي - وأبيك - يعرف مالكا^(٣)
ويحتمله قوله:

٧٢٨ - وإنني لرام نظرة قبل التي لعلي وإن شطت نواها أزورها^(٤)
وذلك على أن تقدر الصلة «أزورها» وتقدر خبر لعل محذوفاً، أي لعلي أفعل ذلك.

والتاسع: بين أجزاء الصلة نحو: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَبْلُغَهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾^(٥) الآيات، فإن جملة «وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ» معطوفة على «كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ» فهي من الصلة، وما بينهما اعتراض بين به قدر جزائهم، وجملة «مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِرٍ» خبر، قاله ابن عصفور، وهو بعيد، لأن الظاهر أن «وَتَرْهَقُهُمْ» لم يؤت به لتعريف الذين فيعطف على صلته، بل جيء به للإعلام بما يصيبهم جزاء على كسبهم السيئات، ثم إنه ليس بمتعين، لجواز أن يكون الخبر «جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَبْلُغَهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ» فلا يكون في الآية اعتراض، ويجوز أن يكون الخبر جملة النفي كما ذكر، وما قبلها جملتان معترضتان، وأن يكون الخبر «كَانَمَا أَغْشَيْتِ» فالاعتراض بثلاث جمل، أو

(١) ﴿فَلَا أَقْسَمُ بِمَوْقِعِ الْجُورِ﴾ (٧٥) وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ (٧٦) إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ (٧٧) ... [الواقعة ٧٥: ٧٧].

(٢) تمامه «والحق يدمغ ترهات الباطل» وهو لجبرير. ورواية الديوان ٤٣٠ «... تعرف مالكا...».

(٣) تقدم برقم ٧١٩ وسيكرر برقم ٩٩٣.

(٤) ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا لِمَتَى ذُرِّيَّتُهُمْ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْمُنَى هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (٧٦) وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَبْلُغَهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِرٍ كَانَمَا أَغْشَيْتِ وَجُوهَهُمْ قَطَعًا مِنَ الْإِلِّ مَظْلَمًا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [يونس ٢٦: ٢٧].

﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ فالاعتراض بأربع جمل، ويحتمل - وهو الأظهر - إن الذين ليس مبتدأ، بل معطوف على الذين الأولى أي للذين أحسنوا الحسنى وزيادة، والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها، فمثلها هنا في مقابلة الزيادة هناك، ونظيرها في المعنى قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِّثْلَهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى الَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [القصص: ٨٤] وفي اللفظ قولهم: «في الدار زيد والحجرة عمرو» وذلك من العطف على معمولي عاملين مختلفين عند الأخفش، وعلى إضمار الجار عند سيبويه والمحققين، ومما يرجح هذا الوجه أن الظاهر أن الباء في «بمثلها» متعلقة بالجزاء، فإذا كان جزاء سيئة مبتدأ احتيج إلى تقدير الخبر، أي واقع، قاله أبو البقاء، أو «لهم» قاله الحوفي، وهو أحسن، لإغنائه عن تقدير رابط بين هذه الجملة ومبتدئها وهو «الذين» وعلى ما اخترناه يكون جزاء عطفاً على الحسنى، فلا يحتاج إلى تقدير آخر، وأما قول أبي الحسن وابن كيسان إن «بمثلها» هو الخبر، وإن الباء زيدت في الخبر كما زيدت في المبتدأ في «بحسبك درهم» فمردود عند الجمهور، وقد يؤنس قولهما بقوله: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠].

والعاشر: بين المتضايفين كقولهم: «هذا غلامٌ واللّه زيد» و «لا أخا - فاعلم - لزيد» وقيل: الأخ هو الاسم والظرف الخبر، وإن الأخ حيثّ جاء على لغة القصر، كقوله: «مكره أخاك لا بطل»^(١) فهو كقولهم: «لا عصا لك».

الحادي عشر: بين الجار والمجرور كقوله: «اشتريته باري ألف درهم».

الثاني عشر: بين الحرف الناسخ وما دخل عليه كقوله:

٧٢٩ - كأن - وقد أتى حول كميل - أثافيها حماماتٌ مُشول^(٢)

كذا قال قوم، ويمكن أن تكون هذه الجملة حالية تقدمت على صاحبها، وهو اسم كأن، على حد الحال في قوله:

٧٣٠ - كأن قلوب الطير رطباً ويابساً لدى وكرها العنّاب والحشف البالي^(٣)

الثالث عشر: بين الحرف وتوكيده كقوله:

٧٣١ - ليت - وهل ينفعُ شيئاً ليت - ليت شباباً بُوعَ فاشترى^(٤)

الرابع عشر: بين حرف التنفيس والفعل كقوله:

(١) تقدم ذكره، وأن الرواية في كتب الأمثال «مكره أخوك...».

(٢) هو لأبي الغول الطهوي.

(٣) تقدم برقم ٣٩٩ وسيكرر برقم ٨٠٧.

(٤) الرجز لرؤبة وهو في ابن عقيل ١/١٧٧.

٧٣٢ - وما أدري - وسوف - إخال - أدري - أقوم آل حصن أم نساء^(١)
وهذا الاعتراض في أثناء اعتراض آخر، فإن سوف وما بعدها اعتراض بين أدري وجملة الاستفهام.

الخامس عشر: بين قد والفعل كقوله:

٧٣٣ - أخالد قد - واللّه - أو طأت عشوّة^(٢)

السادس عشر: بين حرف النفي ومنفيه كقوله:

٧٣٤ - ولا - أراها - تزال ظالمة^(٣)

وقوله:

٧٣٥ - فلا - وأبي دهماء - زالت عزيزة^(٤)

السابع عشر: بين جملتين مستقلتين نحو: ﴿فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُطَهِّرِينَ﴾ * ﴿يَسْأَلُكُمْ رَبُّ لَكُمْ﴾^(٥) فإن ﴿يَسْأَلُكُمْ رَبُّ لَكُمْ﴾ تفسير لقوله تعالى: ﴿مَنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ أي إن المأتى الذي أكرمك الله به هو مكان الحرب، ودلالة على أن الغرض الأصلي في الإتيان طلب التسلل لا محض الشهوة، وقد تضمنت هذه الآية الاعتراض بأكثر من جملة، ومثلها في ذلك قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَلَدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهَنًا عَلَى وَهْنٍ وَفَصَّلَهُ فِي عَامَيْنِ أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلِوَلَدَيْكَ﴾ [لقمان: ١٤] وقوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي وَصَّعْتُ أُنثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ وَإِنِّي سَمِعْتُهَا مَرِيحًا﴾ [آل عمران: ٣٦] فيمن قرأ بسكون تاء «وضعت» إذ الجملتان المصدرتان بـ«إني» من قولها عليها السلام، وما بينهما اعتراض، والمعنى: وليس الذكر الذي طلبته كالأنثى التي وهبت لها، وقال الزمخشري: هنا جملتان معترضان كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسْرٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾^(٦) انتهى، وفي التنظير نظر، لأن الذي في الآية الثانية اعتراضان كل منهما بجملة، لا اعتراض واحد بجملتين.

وقد يعترض بأكثر من جملتين كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يَشْعُرُونَ

(١) تقدم برقم ٥٤ و ٢٣٧ وسيد مرة رابعة برقم ٧٤٣.

(٢) تقدم برقم ٣١١.

(٣) تمامه «تحدث لي نكبة وتنكؤها» والبيت لإبراهيم بن هرمة وهو مع الشاهد رقم ٧٢٣ من قصيدة واحدة.

(٤) تمامه «على قومها ما دام للزند قاذح» وهو مجهول القائل. الخزانة ٤٥/٤.

(٥) ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُطَهِّرِينَ﴾ * ﴿يَسْأَلُكُمْ رَبُّ لَكُمْ فَأَتُوا رَبَّكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ...﴾ [البقرة: ٢٢٢ و ٢٢٣].

(٦) الواقعة ٥٦: ٧٦ وقد تقدبت.

الضَّلَالَةَ وَيُرِيدُونَ أَنْ تَقُولُوا السَّبِيلَ ﴿٤٤﴾ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا ﴿٤٥﴾ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ ^(١) إِنْ قُدِّرَ ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ بيانا للذين أوتوا وتخصيصاً لهم إذ كان اللفظ عاماً في اليهود والنصارى والمراد اليهود، أو بيانا لأعدائكم، والمعترض به على هذا التقدير جملتان، وعلى التقدير الأول ثلاث جمل، وهي والله أعلم وكفى بالله مرتين، وأما يشتركون ويريدون فجملتا تفسير لمقدر؛ إذ المعنى ألم تر إلى قصة الذين أوتوا، وإن علقت من بنصيراً مثل ﴿وَصَفَرَتْهُ مِنَ الْقَوَى﴾ ^(٢) أو بخبر محذوف على أن ﴿يُحَرِّفُونَ﴾ صفة لمبتدأ محذوف، أي قوم يحرفون كقولهم: «منا ظعن ومنا أقام» أي منا فريق فلا اعتراض البتة، وقد مر أن الزمخشري أجاز في سورة الأعراف ^(٣) الاعتراض بسبع جمل على ما ذكر ابن مالك ^(٤).

وزعم أبو علي أنه لا يعترض بأكثر من جملة، وذلك لأنه قال في قول الشاعر:
 ٧٣٦ - أراني - ولا كفراناً لله أيةً لنفسى - قد طالبت غير منيل ^(٥)
 إن «أية» وهي مصدر «أويت له» إذا رحمته ورفقت به لا ينتصب بأويت محذوفة؛ لثلا يلزم الاعتراض بجملتين، قال: وإنما انتصابه باسم «لا» أي ولا أكفر الله رحمة مني لنفسى، ولزومه من هذا ترك تنوين الاسم المطول ^(٦)، وهو قول البغداديين أجازوا «لا طالع جبلاً» أجروه في ذلك مجرى المضاف كما أجري مجراه في الإعراب، وعلى قولهم يتخرج الحديث: «لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت» ^(٧) وأما على قول البصريين فيجب تنوينه، ولكن الرواية إنما جاءت بغير تنوين.

وقد اعترض ابن مالك قول أبي علي بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِيَ إِلَيْهِمْ فَتَلَوُا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ ^(٨) بِالْبَيْنِ وَالزُّبُرِ [النحل: ٤٣ و٤٤] ويقول زهير:
 ٧٣٧ - لعمرى - والخطوب مغيرات وفي طول المعاشرة التقالي - ^(٩)
 لقد باليت مظعن أم أوفى ولكن أم أوفى لا ثبالي
 وقد يجاب عن الآية بأن جملة الأمر دليل الجواب عند الأكثرين ونفسه عند قوم؛ فهي مع

(١) تمتها ﴿عَنْ مَوَاضِيهِ...﴾ [النساء: ٤٤ - ٤٦].

(٢) تمتها ﴿الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا...﴾ [الأنبياء: ٢١ - ٧٧].

(٣) يعني الآيات ٩٥ و٩٦ و٩٧ من سورة الأعراف وقد تقدمت.

(٤) تقدم ذكره.

(٥) لم يذكر قائله. وأصل «أية» هو أوية - بسكون الواو وفتح الباء.

(٦) هو الاسم العامل فيما بعده. وسأيت ذلك في الباب الخامس، الجهة الثانية، الثالث (ص ٧٠١).

(٧) صحيح البخاري: كتاب الأذان وكتاب الاعتصام.

(٨) شرح ديوان زهير ٣٤٢، وأم أوفى: امرأته.

جملة الشرط كالجملة الواحدة، وبأنه يجب أن يقدر للباء متعلق محذوف، أي أرسلناهم بالبينات؛ لأنه لا يستثنى بأداة واحدة شيثان، ولا يعمل ما قبل «إلا» فيما بعدها إلا إذا كان مستثنى نحو: «ما قام إلا زيد» أو مستثنى منه نحو: «ما قام إلا زيدا أحد» أو تابعاً له نحو: «ما قام أحد إلا زيدا فاضل».

مسألة: كثيراً ما تشبه المعترضة بالحالية، ويميزها منها أمور:

أحدها: أنها تكون غير خبرية كالأمرية في ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَن تَبِعَ وَبَنَّا عَلَىٰ يَدَيْهِ هُدًى﴾ ^(١) كذا مثل ابن مالك وغيره بناء على ﴿أَن يُؤْتِيَ أَحَدٌ﴾ متعلق بتؤمنوا، وإن المعنى ولا تظهروا تصديقكم بأن أحداً يؤتى من كتب الله مثل ما أوتيتم، وبأن ذلك الأحد يحاجونكم عند الله يوم القيامة بالحق فيغلبونكم، إلا لأهل دينكم؛ لأن ذلك لا يغير اعتقادهم بخلاف المسلمين؛ فإن ذلك يزيدهم ثباتاً، وبخلاف المشركين، فإن ذلك يدعوهم إلى الإسلام، ومعنى الاعتراض حينئذ أن الهدى بيد الله؛ فإذا قدره لأحد لم يضره مكرهم.

والآية محتملة لغير ذلك، وهي أن يكون الكلام قد تم عند الاستثناء، والمراد ولا تظهروا الإيمان الكاذب الذي توقعونه وجه النهار وتنقضونه آخره إلا لمن كان منكم كعبد الله بن سلام ^(٢) ثم أسلم، وذلك لأن إسلامهم كان أعيظ لهم ورجوعهم إلى الكفر كان عندهم أقرب، وعلى هذا فـ «أن يؤتى» من كلام الله تعالى، وهو متعلق بمحذوف مؤخر، أي لكرهية أن يؤتى أحد دبرتم هذا الكيد، وهذا الوجه أرجح لوجهين: أحدهما: أن الموافق لقراءة ابن كثير «أَن يُؤْتِيَ» بهمزتين، أي لكرهية أن يؤتى قلمت ذلك. والثاني: أن في الوجه الأول عمل ما قبل إلا فيما بعدها، مع أنه ليس من المسائل الثلاث المذكورة آنفاً.

وكالدعائية ^(٣) في قوله:

٧٣٨ - إِنَّ الثَّمَانِينَ - وَبَلَّغْتَهَا - قَدْ أُحْجِثَ سَمْعِي إِلَىٰ تَرْجَمَانٍ ^(٤)
وقوله:

٧٣٩ - إِنْ سُلِّمَ - وَاللَّهُ يَكْلُوهَا - ضَنْتُ بِشَيْءٍ مَا كَانَ يَرْزُوهَا ^(٥)

(١) تتمتها «أَوْ يُعَاجِزُكَ عِنْدَ رَيْبِكَ قُلْ إِنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ... ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ» [آل عمران ٣: ٧٣ و ٧٤].

(٢) إسرائيلي كان اسمه «الحصين» ثم قدم علي النبي في المدينة وأسلم فسماه النبي «عبد الله» شهد فتح القدس ومات سنة ٤٣ هـ.

(٣) عطف على قوله: كالأمرية، في أول المسألة.

(٤) تقدم برقم ٧٢٢.

(٥) تقدم برقم ٧٢٣.

وكالتسمية في قوله:

٧٤٠- إني - وأسطار سطرز سطرأ - البيت (١)

وكالتنزيهية في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾ [النحل: ٥٧] كذا مثل بعضهم.

وكالاستفهامية في قوله تعالى: ﴿فَاسْتَغْفِرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَقِفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا﴾ (٢) كذا مثل ابن مالك.

فأما الأولى (٣) فلا دليل فيها إذا قدر لهم خبراً، وما مبتدأ، والواو للاستئناف لا عاطفة جملة على جملة، وقدر الكلام تهديداً كقولك لعبدك: لك عندي ما تختار، تريد بذلك إيعاده أو التهكم به، بل إذا قدر «لهم» معطوفاً على «الله» و «ما» معطوفة على «البنات»، وذلك ممتنع في الظاهر؛ إذ لا يتعدى فعل الضمير المتصل إلى ضميره المتصل إلا في باب ظن وفقد وعدم نحو: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ يَمُوتُونَ قَرَارًا﴾ (٤) فيمن ضم الباء، ونحو: ﴿أَنْ رَأَاهُ اسْتَفْتَى﴾ (٥) ولا يجوز مثل «زيد ضربه» تريد ضرب نفسه، وإنما يصح في الآية (٣) العطف المذكور إذا قدر أن الأصل ولأنفسهم ثم حذف المضاف، وذلك تكلف، ومن العجب أن الفراء والزمخشري والحوافي قدروا العطف المذكور ولم يقدرُوا المضاف المحذوف، ولا يصح العطف إلا به.

وأما الثانية (٦) فنص هو وغيره على أن الاستفهام فيها بمعنى النفي، فالجملة خبرية.

وقد فهم مما أوردته من أن المعترضة تقع طلبية أن الحالية لا تقع إلا خبرية، وذلك بالإجماع وأما قول بعضهم في قول القائل:

٧٤١- اطلب ولا تضجر من مطلب (٧)

إن «الواو» للحال، وإن «لا» ناهية؛ فخطأ، وإنما هي عاطفة إما مصدراً يسبك من أن

(١) تقدم برقم ٧٢٤ وسيكرر برقم ٨٢٧.

(٢) ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَجَسَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَقِفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران ٣: ١٣٥].

(٣) يعني الآية المتقدمة من سورة النحل: ﴿وَجَعَلُونَ لِلَّهِ...﴾ [النحل ١٦: ٥٧].

(٤) التلاوة في الآية بالخطاب، وهي ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَانَا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ يَمُوتُونَ قَرَارًا﴾ [آل عمران ٣: ١٨٨] وبالخطاب قراءة عاصم وحمزة والكسائي... وأما للغائب فقرأه ابن كثير وأبي عمرو. وانظر إتحاف الفضلاء ١٨٣.

(٥) ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ﴾ [العلق ٦: ٩٦] و [٧].

(٦) أي الآية... ﴿وَمَنْ يَقِفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران ٣: ١٣٥] وقد تقدمت.

(٧) تمامه «أفافة الطالب أن يضجراً» لم يذكر قائله، وقد أهمله السيوطي، سيكرر برقم ٩٩٩.

والفعل على مصدر متوهم من الأمر السابق، أي ليكن منك طلب وعدم ضجر، أو جملة على جملة، وعلى الأول ففتحة تضجر إعراب، ولا نافية، والعطف مثله في قولك: «انتني ولا أجفوك» بالنصب وقوله:

٧٤٢ - فقلت ادعي وأدعو إن أندى لصوت أن ينادي داعيان^(١)
وعلى الثاني^(٢) فالفتحة للتركيب، والأصل ولا تضجر بنون التوكيد الخفيفة فحذفت للضرورة، و «لا» ناهية، والعطف مثله في قوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [النساء: ٣٦].

الثاني^(٣): أنه يجوز تصديرها بدليل استقبال كالتنفيس في قوله:

٧٤٣ - وما أدري - وسوف، إخال، أدري -^(٤)

وأما قول الحوفي في ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيِّدِينَ﴾ [الصفات: ٩٩]: إن الجملة الحالية فمردود، وك «لن» في ﴿وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾^(٥)، وكالشرط في ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [محمد: ٢٢]، ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا﴾ [البقرة: ٢٤٦]، ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ﴾ [النساء: ١٠٢]، ﴿إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [الأنعام: ١٥]، ﴿فَكَيْفَ تَنْفِقُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمًا﴾^(٦)، ﴿فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينٍ﴾ [٨٦] ﴿تَرْجِعُونَهَا﴾^(٧) وإنما جاز «لأضرته إن ذهب وإن مكث»؛ لأن المعنى لأضرته على كل حال؛ إذ لا يصح أن يشترط وجود الشيء وعدمه لشيء واحد.

والثالث: أنه يجوز اقترانها بالفاء كقوله:

٧٤٤ - واعلم - فعلم المرء ينفعه - أن سوف يأتي كل ما قُدر^(٨)
وكجملة ﴿فَاللَّهُ أَوَّلَىٰ بِهَمَّا﴾^(٩) في قول وقد مضى، وكجملة ﴿فَيَأْتِي أَلَاءَ رَبِّكُمَا﴾

(١) نسب هذا البيت للحطيئة وللأعشى - وليس في ديوانيهما - ولربيعة بن جشم ولدثار بن شيبان، وهو في سيبويه ٤٢٦/١ وابن عقيل ١٢٦/٢ والسيوطي ٢٨٠. وجاء في اللسان «لوم»: فقلت ادعي وأدع فإن... أي ادعي ولأدع.

(٢) أي على جعل الواو في الشاهد ٧٤١ عاطفة جملة على جملة.

(٣) أي الثاني من الأمور التي تميز الجملة المعترضة من الحالية.

(٤) تقدم برقم ٥٤ و ٢٣٧ و ٧٣٢.

(٥) ﴿إِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ...﴾ [البقرة: ٢٤: ٢] وقد تقدمت.

(٦) تمتها ﴿يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا﴾ [المزمل ١٧: ٧٣].

(٧) تمتها ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الواقعة ٥٦: ٨٦ و ٨٧].

(٨) لم يذكر قائله وهو في ابن عقيل ١٤٧/١. (٩) تقدمت.

تَكْذِبَانِ^(١) الفاصلة بين ﴿فَإِذَا انْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً^(١)﴾ وبين الجواب وهو ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِ إِنْسٌ^(١)﴾ والفاصلة بين ﴿وَمِنْ دُونِهِمَا جَنَّتَانِ^(٢)﴾ وبين ﴿فِيهِنَّ خَزَائِرُ حِسَانٍ^(٣)﴾ وبين صفتيهما، وهي ﴿مُدْهَامَتَانِ^(٢)﴾ في الأولى و ﴿حُورٌ مَقْصُورَاتٌ^(٤)﴾ في الثانية، ويحتملان تقدير مبتدأ؛ فتكون الجملة إما صفة وإما مستأنفة.

الرابع: أنه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت بقول المتنبي:

٧٤٥ - يا حاديي عيرها - وأحسبني أوجد ميتاً قُبيلَ أفقدها -^(٥)

ففا قليلاً بها علي؛ فلا أقل من نظرة أرودها

قوله: «أفقدتها» على إضمار أن، وقوله: «أقل» يروى بالرفع والنصب.

تفنييه: للبيانين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين، والزمخشري يستعمل بعضها كقوله في قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ لَكُمْ مُسْلِمُونَ^(٦)﴾: يجوز أن يكون حالاً من فاعل «نعبد» أو من مفعوله؛ لاشتغالها على ضميريهما، وأن تكون معطوفة على «نعبد» وأن تكون اعتراضية مؤكدة، أي ومن حالنا أنا مخلصون له التوحيد، ويرد عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كأبي حيان توهماً منه أنه لا اعتراض إلا ما يقوله النحوي وهو الاعتراض بين شيئين متطالين.

٣ - الجملة الثالثة: التفسيرية، وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه، وسأذكر لها أمثلة

توضحها:

أحدها: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣] فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى، وهل هنا للنفي، ويجوز أن تكون بدلاً منها إن قلنا: إن ما فيه معنى القول يعمل في الجمل، وهو قول الكوفيين، وأن تكون معمولة لقول محذوف، وهو حال مثل ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ * سَلَامٌ عَلَيْهِمْ﴾^(٧).

الثاني: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل

(١) ﴿فَإِذَا انْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ﴾^(١٧) ﴿فَإِنِّي ءَالَهُ رَبِّكَمَا تَكْذِبَانِ﴾^(١٨) [الرحمن: ٣٧ - ٣٩].

(٢) ﴿وَمِنْ دُونِهِمَا جَنَّتَانِ﴾^(١٩) ﴿فَإِنِّي ءَالَهُ رَبِّكَمَا تَكْذِبَانِ﴾^(٢٠) [الرحمن: ٦٢: ٥٥ - ٦٤].

(٣) ﴿فِيهِنَّ خَزَائِرُ حِسَانٍ﴾^(٢١) ﴿فَإِنِّي ءَالَهُ رَبِّكَمَا تَكْذِبَانِ﴾^(٢٢) [الرحمن: ٧٠: ٥٥ - ٧٢].

(٤) تقدمت في الحاشية السابقة.

(٥) شرح ديوان المتنبي ١/ ١٩٦ وقد تقدم البيت الثاني برقم ٤٣١.

(٦) ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهاً وَاحِداً وَنَحْنُ لَكَ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٣].

(٧) تمتها ﴿يَا صَبْرَتُمْ فِعْمَ عَقْبَى الدَّارِ﴾ [الرعد: ١٣: ٢٣ و ٢٤].

عمران: ٥٩] فخلقه وما بعده تفسير لمثل آدم، لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قُدِّر جسداً من طين ثم كَوَّن، بل باعتبار المعنى، أي إن شأن عيسى كشأن آدم في الخروج عن مستمر العادة وهو التولد بين أبوين.

والثالث: ﴿هَلْ أَذُكُّ عَلَىٰ مَحْزَرٍ يُنَجِّكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ * تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾^(١) فجملة تؤمنون تفسير للتجارة، وقيل: مستأنفة معناها الطلب، أي آمنوا، بدليل «يعفر» بالجزم كقولهم: «اتقى الله امرؤ فعل خيراً يثب عليه» أي ليتق الله وليفعل يثب، وعلى الأول فالجزم في جواب الاستفهام، تنزيلاً للسبب وهو الدلالة منزلة المسبب وهو الامتثال.

الرابع: ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُم مِّثْلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ وَزُلُّوا﴾^(٢) وجوز أبو البقاء كونها حالية على إضمار قد، والحال لا تأتي من المضاف إليه في مثل هذا.

الخامس: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٣) إن قَدَّرت «إذا» غير شرطية فجملة القول تفسير ليجادلونك، وإلا فهي جواب إذا، وعليهما فيجادلونك حال.

تفسيه: المفسرة ثلاثة أقسام: مجردة من حرف التفسير كما في الأمثلة السابقة، ومقرونة بأي كقوله:

٧٤٦ ـ وترمينني بالطرف أي أنت مذنب (٤)

ومقرونة بأن نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧] وقولك: «كتبْتُ إليه أن افعل» إن لم تقدر الباء قبل «أن».

السادس: ﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِن بَعْدِ مَا رَأَوُا آلَآيَاتِ لَيْسَجُنَّهُ﴾ [يوسف: ٣٥] فجملة ليسجنه قيل: هي مفسرة للضمير في بدا الراجع إلى البداء المفهوم منه، والتحقيق أنها جواب لقسم مقدر، وأن المفسر مجموع الجملتين، ولا يمنع من ذلك كون القسم إنشاء، لأن المفسر هنا إنما هو المعنى المتحصل من الجواب، وهو خبري لا إنشائي، وذلك المعنى هو سجنه عليه الصلاة والسلام، فهذا هو البداء الذي بدا لهم.

ثم اعلم أنه لا يمتنع كون الجملة الإنشائية مفسرة بنفسها، ويقع ذلك في موضعين:

(١) تتمتها ﴿وَرَسُولِهِ يُنْهَىٰ دُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَأْمُرُكُمْ وَأَنْفُسُكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ...﴾ [الصف ١٠: ٦١-١٢].

(٢) ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن نَّدْخُلُوا الْحَيَاةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ ... وَزُلُّوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [البقرة ٢: ٢١٤].

(٣) تتمتها ﴿وَإِنَّ كَذَّآءَ لَا أَتْلُوهُنَّ الْأَوَّلِينَ﴾ [الأنعام ٢٥: ٦].

(٤) تقدم برقم ١٢٢ وسيكرر برقم ٧٦٣.

أحدهما: أن يكون المفسرُ إنشاءً أيضاً، نحو: «أحسن إلى زيدٍ أعطه ألف دينار».

والثاني: أن يكون مفرداً مؤدياً معنى جملة نحو: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(١) الآية.

وإنما قلنا فيما مضى إن الاستفهام مرادٌ به النفي تفسيراً لما اقتضاه المعنى وأوجبته الصناعة لأجل الاستثناء المفرغ، لا أن التفسير أوجب ذلك. ونظيره «بلغني عن زيدٍ كلامٌ واللَّهِ لأفعلنَّ كذا».

ويجوز أن يكون ﴿لَيْسَ جُنْتُهُ﴾^(٢) جواباً لبدأ، لأن أفعال القلوب لإفادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم، قال:

٧٤٧ - ولقد علمتُ لتأتين منيتي (٣)

وقال الكوفيون: الجملة فاعل، ثم قال هشام وثعلب وجماعة: يجوز ذلك في كل جملة نحو: «يُعجبني تقوم» وقال الفراء وجماعة: جوازه مشروط بكون المسند إليها قلبياً، وباقتراحها بأداة معلقة نحو: «ظهر لي أقام زيدٌ، وعلم هل قعد عمرو» وفيه نظر، لأن أداة التعليق بأن تكون مانعة أشبه من أن تكون مجوزة، وكيف تعلق الفعل عما هو منه كالجزء؟ وبعد فعندي أن المسألة صحيحة، ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات، وعلى أن الإسناد إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة الأخرى، ألا ترى أن المعنى ظهر لي جواب أقام زيد، أي جواب قول القائل ذلك؟ وكذلك في «علم أقعد عمرو» وذلك لا بد من تقديره دفعا للتناقض، إذ ظهور الشيء والعلم به منافيان للاستفهام المقتضي للجهل به.

فإن قلت: ليس هذا مما تصح فيه الإضافة إلى الجمل.

قلت: قد مضى عن قريب أن الجملة التي يُراد بها اللفظ يحكم لها بحكم المفردات.

السابع: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾^(٤) زعم ابن عصفور أن البصريين يقدر

(١) [الأنبياء ٢١: ٣] وقد تقدمت.

(٢) من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنْتُهُ﴾ [يوسف ١٢: ٣٥] وقد تقدمت.

(٣) ذكر السيوطي ص ٢٨٠ ييتين، الأول:

ولقد علمت لتأتين منيتي
ولم يذكر قائله، والثاني:

صادفن منها غرة فأصبناها
إن المنايا لا تطيش سهامها
وهو من معلقة لبديص يصف ذئباً تهاجم بقرة وحشية «شرح الزوزني ٢٢٠».

وأنت ترى أن النحاة صنعوا من صدر الأول وعجز الثاني بيتاً ثم نسبوه للبيد. انظر الخزانة ١٣/٤ و ٣٣٢ وحاشية الأمير ٥٧/٢ والدسوقي ٥٧/٢ والأشموني ٣٠/٢ وسيبويه ٤٥٦/١. سيكرر برقم ٧٥٤.

(٤) تتمتها ﴿قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة ١١: ٢].

نائب الفاعل في «قيل» ضمير المصدر، وجملة النهي مفسرة لذلك الضمير، وقيل: الظرف نائب عن الفاعل، فالجملة في محل نصب، ويرد بأنه لا تتم الفائدة بالظرف، وبعده في «وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا»^(١) والصواب أن النائب الجملة، لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول، فكيف انقلبت مفسرة؟ والمفعول به متعين للنيابة، وقولهم: «الجملة لا تكون فاعلاً ولا نائباً عنه» جوابه: أن التي يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات، ولهذا تقع مبتدأ نحو: «لا حول ولا قوة إلا بالله كثر من كنوز الجنة»^(٢) وفي المثل «زعموا مطية الكذب»^(٣) ومن هنا لم يحتج الخبر إلى رابط في نحو: «قولي لا إله إلا الله» كما لا يحتاج إليه الخبر المفرد الجامد.

الثامن: «وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ» [المائدة: ٩] لأن وعد يتعدى لاثنين، وليس الثاني هنا «لَهُمْ مَغْفِرَةٌ»، لأن ثاني مفعولي كسا لا يكون جملة، بل هو محذوف، والجملة مفسرة له، وتقديره خيراً عظيماً أو الجنة، وعلى الثاني فوجه التفسير إقامة السبب مقام المسبب، إذ الجنة مسببة عن استقرار الغفران والأجر.

وقولي في الضابط «الفضلة» احتزرت به عن الجملة المفسرة لضمير الشأن، فإنها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به، ولها موضع بالإجماع، لأنها خبر في الحال أو في الأصل^(٤)، وعن الجملة المفسرة في باب الاشتغال في نحو: «زيداً ضربته» فقد قيل: إنها تكون ذات محل كما سيأتي، وهذا القيد أهملوه ولا بد منه.

مسألة: قولنا: إن الجملة المفسرة لا محل لها خالف فيه الشلوبين، فزعم أنها بحسب ما تفسره، فهي في نحو: «زيداً ضربته» لا محل لها، وفي نحو: «إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ» [القم: ٤٩] ونحو: «زيد الخبز يأكله» ينصب الخبز، في محل رفع، ولهذا يظهر الرفع إذا قلت: آكله، وقال: ٧٤٨ - فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ يَبْتَ وَهُوَ آمِنٌ^(٥)

فظهر الجزم، وكأن الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدل، ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة، وقد بينت أن جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح

(١) تتمتها «وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُمْ مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِنَّ نَسْفُتُ إِلَّا نَسْفًا...» [الجاثية ٤٥: ٣٢].

(٢) في صحيح البخاري، كتاب الدعوات: قال: يا عبد الله قل: لا حول ولا قوة إلا بالله فإنها كنز من كنوز الجنة. أو قال: ألا أدلك على كلمة هي كنز من كنوز الجنة؟ لا حول ولا قوة إلا بالله.

(٣) في اللسان: قال شريح «زعموا كنية الكذب». وروى أبو داود في باب الأدب أن صحابياً قال لآخر: ما سمعت رسول الله ﷺ يقول في «زعموا»؟ قال سمعته يقول: «بئس مطية الرجل زعموا». وقريب منه في مسند أحمد ١١٩/٤ و٤٠١/٥ وجامع الأصول ٣٤٤/١٢.

(٤) خبر في الحال نحو قل هو الله أحد، وخبر في الأصل نحو: ظننته زيداً قائم.

(٥) تمامه «ومن لا نجره يمس منا مفزعا» وهو لهشام المري. سيبويه ٤٥٨/١ والخزانة ٦٤٠/٣.

جملة مفسرة^(١) وإن حصل فيها تفسير، ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان، واختلف في المبدل منه، وفي البغداديات^(٢) لأبي علي أن الجزم في ذلك بأداة شرط مقدرة؛ فإنه قال ما ملخصه: إن الفعل المحذوف والفعل المذكور في نحو: قوله:

٧٤٩ - لا تجزعي إن مُنِفساً أهلكته (٣)

مجزومان في التقدير، وإن أنجزام الثاني ليس على البدلية؛ إذ لم يثبت حذف المبدل منه، بل على تكرير إن، أي إن أهلكت مُنِفساً إن أهلكته، وساغ إضمار إن وإن لم يجر إضمار لام الأمر إلا ضرورة لاتساعهم فيها؛ بدليل إيلائهم إياها الاسم، ولأن تقدمها مقو للدلالة عليها، ولهذا أجاز سيبويه «بِمَنْ تَمَرُّزْ أَمُرُّزْ» ومنع «مَنْ تضرب أنزل» لعدم دليل على المحذوف، وهو «عليه»، حتى تقول: «عليه» وقال فيمن قال: «مررتُ برجلٍ صالحٍ إن لا صالحٍ فطالحٍ» بالخفض: إنه أسهل من إضمار رُب بعد الواو، ورب شيء يكون ضعيفاً ثم يحسن للضرورة كما في «ضرب غلامه زيداً» فإنه ضعيف جداً، وحسن في نحو: «ضربوني وضربت قومك» واستغني بجواب الأولى عن جواب الثانية كما استغني في نحو: «أزيداً ظننته قائماً» بثاني مفعولي ظننت المذكورة عن ثاني مفعولي ظننت المقدرة.

٤ - الجملة الرابعة: المجاب بها القسم نحو: ﴿وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمَ﴾ (٢) ﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [يس ٣٦: ٢ - ٣] ونحو: ﴿وَقَالُوا لَا كِبَىٰ لَنَا أَنَّكَ أَصْنَعُكَ﴾ [الأنبياء: ٥٧] ومنه ﴿لَيَبْدَنَّ فِي الْخَطَمَةِ﴾ [الهمزة: ٤]، ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهِدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ﴾ (٤) يقدر لذلك ولما أشبهه القسم.

ومما يحتمل جواب القسم ﴿وَلَنْ يَنْفَكُوا إِلَّا وَارِدُهَا﴾ (٥) وذلك بأن تقدر الواو عاطفة على ﴿ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ﴾ (٥) فإنه وما قبله أجوبة لقوله تعالى: ﴿قَوْلِيكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ﴾ (٥) وهذا مراد ابن عطية من قوله: هو قسم، والواو تقتضيه، أي هو جواب قسم و«الواو» هي المحصلة لذلك لأنها عطفت، وتوهم أبو حيان عليه ما لا يتوهم على صغار الطلبة، وهي أن «الواو» حرف قسم، فرد عليه بأن يلزم منه حذف المجرور وبقاء الجار وحذف القسم مع كون الجواب منفياً بـ«إن».

(١) في أوضح المسالك للمؤلف ٥/٢: «لا محل له لأنه مفسر...».

(٢) مسائل في النحو أملاها أبو علي الفارسي في بغداد.

(٣) تقدم برقم ٢٩٩.

(٤) تتمتها ﴿لَا يُؤْتُونَ الْأَذْبَرُ...﴾ [الأحزاب ٣٣: ١٥].

(٥) ﴿قَوْلِيكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا﴾ (١٩) ﴿ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلَاً﴾ (٧٠) ﴿وَلَنْ يَنْفَكُوا إِلَّا وَارِدُهَا...﴾ [مريم: ٦٨ - ٧١].

تنبيه: من أمثلة جواب القسم ما يخفى نحو: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَنٌ عَلَيْنَا بَلِغَةُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾ [القلم: ٣٩]، ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾^(١)، ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ﴾^(٢) وذلك لأن أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف، قاله كثيرون منهم الزجاج، ويوضحه ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٨٧] وقال الكسائي والفراء ومن وافقهما: التقدير بأن لا تعبدوا إلا الله، وبأن لا تسفكوا، ثم حذف الجار، ثم أن فارتفع الفعل، وجوز الفراء أن يكون الأصل النهي، ثم أخرج مخرج الخبر، ويؤيده أن بعده ﴿وَقُولُوا﴾^(٣) ﴿وَأَقِيمُوا﴾^(٤) ﴿وَأَتُوا﴾^(٥).

ومما يحتمل الجواب وغيره قول الفرزدق:

٧٥٠ - تعش فإن عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذئب يصطحبان^(٦)

فجملة النفي إما جواب لعاهدتني كما قال:

٧٥١ - أرى مُحَرِّزاً عاهدته لِيُوافِقُنْ فكان كمن أغريته بخلاف^(٧)

فلا محل لها، أو حال من الفاعل أو المفعول أو كليهما فمحلها نصب، والمعنى شاهد للجوابية، وقد يحتج للحالية بقوله أيضاً:

٧٥٢ - ألم ترني عاهدتُ ربي وإنني لبيّن رتاج قائماً ومقام^(٨)

على حلفه لا أشتُم الدهر مسلماً ولا خارجاً من في زور كلام

وذلك أنه عطف «خارجاً» على محل جملة «لا أشتُم» فكانه قال: «حلفتُ غير شاتم ولا خارجاً» والذي عليه المحققون أن «خارجاً» مفعول مطلق، والأصل ولا يخرج خروجاً، ثم حذف الفعل وأتاب الوصف عن المصدر، كما عكس في قوله تعالى: ﴿إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكَ غَوْرًا﴾^(٩) لأن المراد أنه حلف بين باب الكعبة وبين مقام إبراهيم أنه لا يشتُم مسلماً في المستقبل ولا يتكلم بزور، لا أنه حلف في حال اتصافه بهذين الوصفين على شيء آخر.

(١) ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَيَالِ الَّذِينَ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالسُّكُونِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ (٨٢) وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِينِكُمْ ثُمَّ أَقْرَضْتُمْ... [البقرة: ٨٣، ٨٤].

(٢) ديوان الفرزدق ٨٧٠ وسيبويه ٤٠٤/١.

(٣) لم تقف على قائله، وقد أهمله السيوطي في شرحه.

(٤) ديوان الفرزدق ٧٦٩ والرواية فيه: «... رتاج قائم ومقام»، سيبويه ١٧٣/١.

(٥) ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكَ غَوْرًا فَهَلْ يَأْتِيَكُم بِمَاءٍ مَّعِينٍ﴾ [الملك: ٦٧: ٣٠].

مسألة: قال ثعلب: لا تقع جملة القسم خبراً، فقليل في تعليقه: لأن نحو: «لأفعلن» لا محل له، فإذا بني على مبتدأ قليل: «زيدٌ ليفعلن» صار له موضع، وليس بشيء؛ لأنه إنما منع وقوع الخبر جملة قسمية، لا جملة هي جواب القسم، ومراده أن القسم وجوابه لا يكونان خبراً؛ إذ لا تنفك إحداهما عن الأخرى، وجملتا القسم والجواب يمكن أن يكون لهما محل من الإعراب كقولك: «قال زيدٌ أقسم لأفعلن» وإنما المانع عنده إما كون جملة القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبراً؛ لأن الجملتين هاهنا ليستا كجملتي الشرط والجزاء؛ لأن الجملة الثانية ليست معمولة لشيء من الجملة الأولى، ولهذا منع بعضهم وقوعها صلة، وإما كون الجملة - أعني جملة القسم - إنشائية، والجملة الواقعة خبراً لا بد من احتمالها للصدق والكذب، ولهذا منع قوم من الكوفيين - منهم ابن الأنباري - أن يقال: «زيدٌ اضربه، وزيدٌ هل جاءك؟».

وبعد فعندي أن كلا من التعليين ملغى.

أما الأول: فلأن الجملتين مرتبطتان ارتباطاً صارتا به كالجملة الواحدة وإن لم يكن بينهما عمل، وزعم ابن عصفور أن السماع قد جاء بوصل الموصول بالجملة القسمية وجوابها، وذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا يُؤْفِكُكُمْ﴾^(١) قال: «فما» موصولة لا زائدة، وإلا لزم دخول اللام على اللام، انتهى. وليس بشيء؛ لأن امتناع دخول اللام على اللام إنما هو لأمر لفظي، وهو ثقل التكرار، والفصل يزيله ولو كان زائداً، ولهذا اكتفى بالألف فاصلة بين التونات في «اذهبنان» وبين الهمزتين في ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾^(٢) وإن كانت زائدة، وكان الجيد أن يستدل بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ﴾ [النساء: ٧٢] فإن قيل: تحتل من الموصوفية، أي لفريقاً ليبطئن، قلنا: وكذا «ما» في الآية، أي لقوم ليوفينهم، ثم إنه لا يقع صفة إلا ما يقع صلة، فالاستدلال ثابت وإن قدرت صفة، فإن قيل: فما وجهه والجملة الأولى إنشائية؟ قلت: جاز لأنها غير مقصودة، وإنما المقصود جملة الجواب، وهي خبرية، ولم يؤت بجملة القسم إلا لمجرد التوكيد لا للتأسيس.

وأما الثاني: فلأن الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسم الإنشاء، لا خبر المبتدأ، للاتفاق على أن أصله الأفراد، واحتمال الصدق والكذب إنما هو من صفات الكلام، وعلى جواز «أين زيد؟ وكيف عمرو؟» وزعم ابن مالك أن السماع ورد بما منعه ثعلب وهو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ﴾ [العنكبوت: ٩]، ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيُؤْتِنَهُمْ﴾^(٣)، ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ﴾^(٤) وقوله:

(١) ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا يُؤْفِكُكُمْ رَبُّكُمْ أَعْمَلَهُمْ﴾ [هود: ١١].

(٢) في سورة [البقرة ٦: ٢] وقد تقدم مراراً.

(٣) تمتها ﴿مَنْ الْجَنَّةِ عَرَفَا...﴾ [العنكبوت ٥٨: ٢٩].

(٤) تمتها ﴿سُبُلًا...﴾ [العنكبوت ٦٩: ٢٩].

٧٥٣ - جَشَأْتُ فَقُلْتُ اللَّذْ خَشِيتُ لِيَأْتِيَنَّ (١)

وعندي لما استدل به تأويل لطيف وهو أن المبتدأ في ذلك كله ضمَّن معنى الشرط وخبره منزل منزلة الجواب فإذا قدر قبله قسم كان الجواب له وكان خبر المبتدأ المشبه لجواب الشرط محذوفاً؛ للاستغناء بجواب القسم المقدَّر قبله، ونظيره في الاستغناء بجواب القسم المقدَّر قبل الشرط المجرد من لام التوطئة نحو: ﴿وَلِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾ (٢) التقدير: والله ليمسَّنَّ إن لم ينتهوا يمسس.

تفسيه: وقع لمكي وأبي البقاء وهم في جملة الجواب، فأعرباها إعراباً يقتضي أن لها موضعاً.

فأما مكي فقال في قوله تعالى: ﴿كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لِيَجْمَعَنَّكُمْ﴾ (٣) إن ليجمعنكم بدل من الرحمة، وقد سبقه إلى هذا الإعراب غيره، ولكنه زعم أن «اللام» بمعنى أن المصدرية وأن من ذلك ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِنَا لِيَسْجُذُنَّ﴾ (٤) أي أن يسجنوه، ولم يثبت مجيء اللام مصدرية، وخلط مكي فأجاز البدلية مع قوله: إن اللام لام جواب القسم، والصواب أنها لام الجواب، وأنها منقطعة مما قبلها إن قدر قسم، أو متصلة به اتصال الجواب بالقسم إن أجري «بدا» مجرى أقسم كما أجري علم في قوله:

٧٥٤ - وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي (٥)

وأما أبو البقاء فإنه قال في قوله: ﴿لَمَّا أَتَيْنَكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾ (٦) الآية: من فتح اللام ففي «ما» وجهان:

أحدهما: أنها موصولة مبتدأ، والخبر إما ﴿وَمِنْ كِتَابٍ﴾ أي للذي آتيتكموه من الكتاب،

(١) تمامه «وإذا أتاك فلات حين مناص» ولم يذكر قائله.

(٢) تتمتها ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المائدة ٥: ٧٣].

(٣) في طبعة محي الدين عبد الحميد وفي حاشيتي الأمير والدسوقي [كتب ربكم على نفسه الرحمة ليجمعنكم] وهو مزج بين آيتين: الأولى ﴿قُلْ لِمَنْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ لِلَّهِ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْفِتْنَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [الأنعام ١٢: ٦] وهي الآية المطلوبة للاستشهاد، والثانية ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنْهُمْ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا يَجْهَلُونَ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام ٥٤: ٦]. ولم يقع هذا المزج في المخطوطتين..

(٤) [يوسف ١٢: ٣٥] وقد تقدمت.

(٥) تقدم برقم ٧٤٧.

(٦) ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَّا أَتَيْنَكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾ [آل عمران ٨١: ٣].

أو «لَتُؤْمِنَنَّ بِهِ»، واللام جواب القسم؛ لأن أخذ الميثاق قسم، و «جاءكم» عطف على «آتيتكم»، والأصل: ثم جاءكم به، فحذف عائد ما، أو الأصل مصدق له، ثم ناب الظاهر عن المضمير، أو العائد ضمير «استقر» الذي تعلقت به مع.

والثاني: أنها شرطية، واللام موطئة، وموضع «ما» نصب بـ «آتيت»، والمفعول الثاني ضمير المخاطب، و «من كتاب» مثل من آية في «مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ»^(١) اهـ. ملخصاً وفيه أمور: أحدها: أن إجازته كون «من كتاب» خبراً، فيه الإخبار عن الموصول قبل كمال صلته؛ لأن «ثم جاءكم» عطف على الصلة.

الثاني: أن تجويزه كون «لَتُؤْمِنَنَّ» خبراً مع تقديره إياه جواباً لأخذ الميثاق يقتضي أن له موضعاً، وأنه لا موضع له، وإنما كان حقه أن يقدره جواباً لقسم محذوف، ويقدر الجملتين خبراً، وقد يقال: إنما أراد بقوله: «اللام جواب القسم لأن أخذ الميثاق قسم» أن أخذ الميثاق دال على جملة قسم مقدرة، ومجموع الجملتين الخبر، وإنما سُمي «لَتُؤْمِنَنَّ» خبراً؛ لأنه الدال على المقصود بالأصالة، لا أنه وحده هو الخبر بالحقيقة وأنه لا قسم مقدر، بل أخذ الله ميثاق النبيين هو جملة القسم، وقد يقال: لو أراد هذا لم يحصر الدليل فيما ذكره؛ للاتفاق على أن وجود المضارع مفتوحاً بلام مفتوحة مختتماً بنون مؤكدة دليل قاطع على القسم، وإن لم يذكر معه أخذ الميثاق أو نحوه.

والثالث: أن تجويزه كون العائد ضمير استقر يقتضي عود ضمير مفرد إلى شيئين معاً، فإنه عائد إلى الموصول.

والرابع: أنه جوز حذف العائد المجرور مع أن الموصول غير مجرور، فإن قيل: اكتفى بكلمة «به» الثانية فيكون كقوله:

٧٥٥ - ولو أن ما عالجت لين فؤادها فقسا استلين به لئلا الجنادل^(٢)

قلنا: قد جوز على هذا الوجه عود «به» المذكورة إلى الرسول، لا إلى ما.

والخامس: أنه سمي ضمير «آتيتكم» مفعولاً ثانياً، وإنما هو مفعول أول.

مسألة: زعم الأخفش في قوله:

٧٥٦ - إذا قال: قذني، قال: بالله حلفاً لثغني عني ذا إنائك أجمعاً^(٣)

(١) «مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسَخْ مِنْهَا أَوْ يُغَيِّرْ مِنْهَا أَوْ يُغَيِّرْ مِنْهَا...» [البقرة ١٠٦: ٢].

(٢) لم يذكر قائله.

(٣) تقدم برقم ٣٧٨.

أن «لتغني» جواب القسم، وكذا قال في: ﴿وَلْيَصْغَىٰ إِلَيْهِ أَفِيدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ﴾^(١) لأن قبله ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا﴾^(١) الآية، وليس فيه ما يكون ﴿وَلْيَصْغَىٰ﴾ معطوفاً عليه، والصواب خلاف قوله، لأن الجواب لا يكون إلا جملة، ولام كي وما بعدها في تأويل المفرد، وأما ما استدل به فمتعلق اللام فيه محذوف، أي لتشربن لتغني عني، وفعلنا ذلك لتصغى.

٥ - الجملة الخامسة: الواقعة جواباً لشرط غير جازم مطلقاً، أو جازم ولم تقترب بـ«الفاء» ولا بـ«إذا» الفجائية، فالأول جواب لو ولولا ولما وكيف. والثاني نحو: «إِنْ تَقُمْ أَقُمْ»، وإن قمت قمت» أما الأول: فلظهور الجزم في لفظ الفعل، وأما الثاني: فلأن المحكوم لموضعه بالجزم الفعل، لا الجملة بأسرها.

٦ - الجملة السادسة: الواقعة صلة لاسم أو حرف، فالأول نحو: «جاء الذي قام أبوه» فالذي في موضع رفع، والصلة لا محل لها، وبلغني عن بعضهم أنه كان يُلَقَّن أصحابه أن يقولوا: إن الموصول وصلته في موضع كذا، محتجاً بأنهما ككلمة واحدة، والحق ما قدمت لك، بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول في نحو: «ليقم أيهم في الدار، ولألزم أيهم عندك، وامرر بأيهم هو أفضل» وفي التنزيل ﴿رَبَّنَا آتِنَا الَّذَيْنِ أَصْلَاحًا﴾ [فصل: ٢٩] وقرىء: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾^(٢) بالنصب، وروي:

٧٥٧ - فسلم على أيهم أفضل^(٣)
بالخفض، وقال الطائي:

٧٥٨ - فحسبي من ذي عندهم ما كفاني^(٤)
وقال العجلي:

٧٥٩ - نحنُ الذُّونُ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا^(٥)

(١) ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطَانِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ ﴿وَلْيَصْغَىٰ إِلَيْهِ...﴾ [الأنعام ١١٢ و ١١٣].

(٢) ﴿ثُمَّ لَنَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْدِيَهُمْ أَشَدُّ عَلَى الْآخِزِينَ عَيْنًا﴾ [مريم ١٩: ٦٩].

(٣) تقدم برقم ١٢٤ وستكرر برقم ٩٥٣.

(٤) صدره «إيما كرام موسرون لقيتهم» وهو لمنظور بن سحيم الفقعسي الأسدي، مخضرم من شعراء الحماسة. وليس بنو أسد من طيء ولكنهم كانوا في جوارهم ثم غلبت طيء على أرض بني أسد والبيت في ابن عقيل ٤٠/١ و ٨٠.

(٥) بعده «يوم النخيل غارة ملحاحا» وينسب لأبي حرب الأعلم العجلي ولرؤبة الليلى الأخيلية والبيت في ابن عقيل ٧٨/١.

وقال الهذلي:

٧٦٠ - هُمُ اللَّائُونَ فَكُورَا الْغُلَّ عَنِي (١)

والثاني^(٢): نحو: «أعجبني أن قمت، أو ما قمت» إذا قلنا: بحرفية ما المصدرية، وفي هذا النوع يقال: الموصول وصلته في موضع كذا، لأن الموصول حرف فلا إعراب له لا لفظاً ولا محلاً، وأما قول أبي البقاء في «يَمَا كَاثُوا يَكْذِبُونَ»^(٣): إن ما مصدرية وصلتها «يكذبون» وحكمه مع ذلك بأن يكذبون في موضع نصب خبراً لكان، فظاهره متناقض، ولعل مراده أن المصدر إنما ينسبك من ما ويكذبون، لا منها ومن كان، بناء على قول أبي العباس وأبي بكر وأبي عليّ وأبي الفتح^(٤) وآخرين: إن كان الناقصة لا مصدر لها.

٧ - الجملة السابعة: التابعة لما لا محل له نحو: «قام زيد ولم يقم عمرو» إذا قدر الواء عاطفة، لا واء الحال.

الجملة التي لها محل من الإعراب

وهي أيضاً سبع^(٥):

١ - الجملة الأولى: الواقعة خبراً، وموضعها رفع في بابي المبتدأ وإن، ونصب في بابي كلن وكاد، واختلف في نحو: «زيد اضربه، وعمرو هل جاءك» ف قيل: محل الجملة التي بعد المبتدأ رفع على الخبرية، وهو صحيح، وقيل: نصب بقول مضمر هو الخبر، بناء على أن الجملة الإنشائية لا تكون خبراً وقد مر إبطاله.

٢ - الجملة الثانية: الواقعة حالاً، وموضعها نصب، نحو: «وَلَا تَمَنَّ تَسْكُرُ» [المندر: ٦] ونحو: «لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى» [النساء: ٤٣]، «قَالُوا أَنْزِلْ لَكَ وَأَنْبِطَكَ الْأَرْزُلُونَ» [الشعراء: ١١١] ومنه «مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ»^(٦) فجملة استمعه حال من مفعول يأتيهم، أو من فاعله، وقرئ «محدثاً» لأن الذكر مختص بصفته مع أنه

(١) لم تقف على تمة هذا البيت ولا قائله.

(٢) يعني الجملة الواقعة صلة لحرف.

(٣) «وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ يَمَا كَاثُوا يَكْذِبُونَ» [البقرة: ١٠].

(٤) هم على التوالي: المبرد وابن السراج والفارسي وابن جني.

(٥) وهي: ١ - الواقعة خبراً ٢ - الواقعة حالاً ٣ - الواقعة مفعولاً ٤ - المضاف إليها ٥ - الواقعة بعد الفاء أو إذا جواباً لشروط جازم ٦ - التابعة لمفرد ٧ - التابعة لجملة لها محل. ويلحق ابن هشام بهذه الجمل السبع جملتين هما المستثناة والمسند إليها.

(٦) تمتها «... وَهُمْ يَلْعَبُونَ * لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ...» [الأنبياء: ٢١ و ٢٣].

قد سبق بالنفي؛ فالحالان على الأول: - وهو أن يكون استمعوه حالاً من مفعول يأتيهم - مثلهما في قولك: «ما لقي الزيدان عمرو مضعداً إلا مُنحدرين» وعلى الثاني: - وهو أن يكون جملة استمعوه حالاً من فاعل يأتيهم - مثلهما في قولك: «ما لقي الزيدان عمرو راكباً إلا ضاحكاً» وأما ﴿وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ فحال من فاعل ﴿استمعوه﴾ فالحالان متداخلتان، و﴿لا هية﴾^(١): حال من فاعل «يلعبون» وهذا من التداخل أيضاً، أو من فاعل ﴿استمعوه﴾ فيكون من التعدد لا من التداخل.

ومن مثل الحالية أيضاً قوله عليه الصلاة والسلام: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد»^(٢) وهو من أقوى الأدلة على أن انتصاب «قائماً» في «ضربي زيدا قائماً» على الحال، لا على أنه خبر لكان محذوفة؛ إذ لا يقرن الخبر بالواو وقولك: «ما تكلم فلان إلا قال خيراً»، كما تقول: «ما تكلم إلا قائلاً خيراً»، وهو استثناء مفرغ من أحوال عامة محذوفة، وقول الفرزدق:

٧٦١ - بأيدي رجالٍ لم يشيموا سيوفهم ولم تكثر القتلى بها حين سلت^(٣)

لأن تقدير العطف مفسد للمعنى، وقول كعب رضي الله عنه:

٧٦٢ - صافٍ بأبطح أضحى وهو مشمول^(٤)

وأضحى تامة.

٣ - الجملة الثالثة: الواقعة مفعولاً، ومحلها النصب إن لم تثب عن فاعل، وهذه النيابة مختصة بباب القول نحو: ﴿ثُمَّ بَقِيَ هَذَا الَّذِي كُتِبَ بِهِ تَكَذُّبُونَ﴾ [المطففين: ١٧] لما قدمناه من أن الجملة التي يُراد بها لفظها تنزل منزلة الأسماء المفردة.

قيل: وتقع أيضاً في الجملة المقرونة بمعلّتي، نحو: «علم أقام زيداً» وأجاز هؤلاء وقوع هذه فاعلاً، وحملوا عليه ﴿وَنَبَّيْتَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥]، ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾^(٥)، ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آلَآيَاتِ لَيْسَ جُؤْنُهُ﴾^(٦) والصواب خلاف ذلك، وعلى قول هؤلاء فيزاد في الجمل التي لها محل الجملة الواقعة فاعلاً.

(١) تتمتها ﴿... وَهُمْ يَلْعَبُونَ * لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنبياء ٢١: ٢ و٣].

(٢) صحيح مسلم كتاب الصلاة.

(٣) تقدم برقم ٦٦٩.

(٤) صدره «شجت بذي شَبَم من ماء محنية» شجت: مزجت، أي الخمرة. الشبم: برودة الماء. مشمول: أصابته ريح الشمال. «شرح ديوان كعب ٧» وهو مع الشاهد ٣٥١ و٤٦٤ و٨٠٦ و١١٨٧ من قصيدة بانث سعاد.

(٥) تتمتها ﴿مَنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ﴾ [السجدة ٣٢: ٢٦].

(٦) [يوسف ١٢: ٣٥] وقد تقدمت.

فإن قلت: وينبغي زيادتها على ما قدمت^(١) اختياره من جواز ذلك مع الفعل القائي المعلق بالاستفهام فقط نحو: «ظهر لي أقام زيد».

قلت: إنما أجزت ذلك على أن المسند إليه مضاف محذوف، لا الجملة.

وتقع الجملة مفعولاً في ثلاثة أبواب:

أحدها^(٢): باب الحكاية بالقول أو مرادفه؛ فالأول: نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠]

وهل هي مفعول به أو مفعول مطلق نوعي كالقرفصاء في «قعد القرفصاء» إذ هي دالة على نوع خاص من القول؟ فيه مذهبان ثانيهما اختيار ابن الحاجب قال: والذي غر الأكثرين أنهم ظنوا أن تعلق الجملة بالقول كتعلقها بعلم في «علمت لزيد منطلق» وليس كذلك لأن الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فافتراقاً، اهـ. والصواب قول الجمهور؛ إذ يصح أن يخبر عن الجملة بأنها مقولة كما يخبر عن زيد من «ضربت زيدا» بأنه مضروب، بخلاف القرفصاء في المثال؛ فلا يصح أن يخبر عنها بأنها مقعودة؛ لأنها نفس القعود، وأما تسمية النحويين الكلام قولاً فكتسميتهم إياه لفظاً، وإنما الحقيقة أنه مقول وملفوظ. والثاني: نوعان: ما معه حرف التفسير كقوله:

٧٦٣ - وتَرمِينِي بِالطَّرْفِ أَي أَنْتَ مُذْنِبٌ . وَتَقْلِينَنِي لَكِنْ إِيَّاكَ لَا أَقْلِي^(٣)

وقولك: «كتبْتُ إليه أَنْ افْعَلْ» إذا لم تقدر باء الجر، والجملة في هذا النوع مفسرة للفعل فلا موضع لها، وما ليس معه حرف التفسير نحو: ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يٰبَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمُ الدِّينَ﴾^(٤) ونحو: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يٰبُنَيَّ أَتَعْصِي أَمْرًا﴾ [هود: ٤٢] وقراءة بعضهم ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ﴾^(٥) بكسر الهمزة وقوله:

٧٦٤ - رَجُلَانِ . مِنْ مَكَّةَ أَخْبَرَانَا إِنَّا رَأَيْنَا رَجُلًا غُرِيَانَا^(٦)

روي بكسر «إِنَّ» فهذه الجمل في محل نصب اتفاقاً، ثم قال البصريون: نصب بقول مقدر، وقال الكوفيون: بالفعل المذكور، ويشهد للبصريين التصريح بالقول في نحو: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِن أَهْلِي﴾ [هود: ٤٥] ونحو: ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ نِدَاءً خَفِيًّا﴾^(٧) قَالَ رَبِّ

(١) تقدم ذكره.

(٢) سيذكر في الباب الثاني.

(٣) تقدم برقم ١٢٢ و ٧٤٦.

(٤) تتمها ﴿فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ٢: ١٣٢].

(٥) ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرْ﴾ [القمر: ٥٤: ١٠].

(٦) لم يذكر قائله.

إِنِّي وَهَنَ الْعَظُمُ مِنِّي^(١) وقول أبي البقاء في قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١] إن الجملة الثانية في موضع نصب بيوصي، قال: لأن المعنى يفرض لكم أو يشرع لكم في أمر أولادكم، إنما يصح هذا على قول الكوفيين، وقال الزمخشري: إن الجملة الأولى إجمال، والثانية تفصيل لها، وهذا يقتضي أنها عنده مفسرة ولا محل لها، وهو الظاهر.

تفسيحات:

الأول: من الجمل المحكية ما قد يخفى؛ فمن ذلك في المحكية بعد القول: ﴿فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَا إِنَّا لَذَائِقُونَ﴾ [الصافات: ٣١] والأصل إنكم لذائقون عذابي، ثم عدل إلى التكلم؛ لأنهم تكلموا بذلك عن أنفسهم، كما قال:

٧٦٥ - ألم تر أنني يوم جؤسوقم بكيت فنادتني هنيده ماليا^(٢)

والأصل: مالك، ومنه في المحكية بعد ما فيه معنى القول: ﴿أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ﴾ [٣٧] إن لكم فيه لما تحرون [القلم: ٣٧ و ٣٨] أي تدرسون فيه هذا اللفظ، أو تدرسون فيه قولنا هذا الكلام، وذلك إما على أن يكونوا خطبوا بذلك في الكتاب على زعمهم، أو الأصل إن لهم لما يتخيرون، ثم عدل إلى الخطاب عند مواجهتهم، وقد قيل في قوله تعالى: ﴿يَدْعُوا لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾^(٣) إن يدعو في معنى يقول، مثلها في قول عترة:

٧٦٦ - يدعون عنتر والرماح كأنها أشطان بئر في لبان الأدهم^(٤)

فيمر رواه «عنتر» بالضم على النداء، وإن «من» مبتدأ، و «لَيْسَ الْمَوْلَى» خبره، وما بينهما جملة اسمية صلة، وجملة «من» وخبرها محكية بيدعو، أي إن الكافر يقول ذلك في يوم القيامة، وقيل: من مبتدأ حذف خبره: أي إلهه، وإن ذلك حكاية لما يقول في الدنيا، وعلى هذا فالأصل يقول: الوثن إلهه، ثم عبر عن الوثن بمن ضربه أقرب من نفعه، تشبيهاً على الكافر.

الثاني: قد يقع بعد القول ما يحتمل الحكاية وغيرها نحو: «أَتَقُولُ موسى في الدار» فلك أن تقدر موسى مفعولاً أول و «في الدار» مفعولاً ثانياً على إجراء القول مجرى الظن، ولك أن تقدرهما مبتدأ وخبراً على الحكاية كما في قوله تعالى: ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ

(١) تمتها «وَأَشْعَلَ الرَّأْسَ شَيْبًا...» [مريم: ١٩ و ٤].

(٢) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٨٩٥. جر سويقة: اسم موضع.

(٣) تمتها «لَيْسَ الْمَوْلَى وَلَيْسَ الْمَسِيرُ» [الحج: ٢٢ و ١٣].

(٤) البيت في ديوانه ١٥٣ وفي شرح الزوزني ٢٨٣ وسيبويه ٣٣/١. أشطان: حبال. لبان: صدر. الأدهم: فرس عترة.

وَأَسْحَقُ^(١) الآية، ألا ترى أن القول قد استوفى شروط إجرائه مجرى الظن ومع هذا جيء بالجملة بعده محكية.

الثالث: قد يقع بعد القول جملة محكية ولا عمل للقول فيها، وذلك نحو: «أولُ قولي إني أحمدُ الله» إذا كسرت إنَّ، لأن المعنى أول قولي هذا اللفظ، فالجملة خبر لا مفعول، خلافاً لأبي عليٍّ، زعم أنها في موضع نصب بالقول، فبقي المبتدأ بلا خبر فقدّر موجوداً أو ثابت، وهذا المقدّر يستغنى عنه، بل هو مفسد للمعنى، لأن «أول قولي إني أحمد الله» باعتبار الكلمات «إن» وباعتبار الحروف الهمزة فيفيد الكلام على تقديره الإخبار بأن ذلك الأول ثابت، ويقتضي بمفهومه أن بقية الكلام غير ثابت، اللهم إلا أن يقدر «أول» زائداً، والبصريون لا يجيزونه، وتبع الزمخشري أبا علي في التقدير المذكور، والصواب خلاف قولهما، فإن فتحت^(٢) فالمعنى حمد الله، يعني بأي عبارة كانت.

الرابع: قد تقع الجملة بعد القول غير محكية به، وهي نوعان:

محكية بقول آخر محذوف كقوله تعالى: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾^(٣) بعد ﴿قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ﴾ لأن قولهم تم عند قوله: ﴿مِنْ أَرْضِكُمْ﴾^(٣) ثم التقدير: فقال فرعون بدليل: ﴿قَالُوا أَزِيحَةٌ وَأَخَاهُ﴾^(٣) وقول الشاعر:

٧٦٧ - قالت له وهو بعيشِ ضنكٍ لا تكثري لومي وخلي عنك^(٤)
التقدير قالت له: أتذكر قولك لي إذ ألومك في الإسراف في الإنفاق: لا تكثري لومي، فحذف المحكية بالمذكور، وأثبت المحكية بالمحذوف.

وغير محكية، وهي نوعان: دالة على المحكية، كقولك: «قال زيدٌ لعمرٍو في حاتم، أتظن حاتمًا بخيلاً» فحذف المقول، وهو «حاتم بخيل» مدلولاً عليه بجملة الإنكار التي هي من كلامك دونه، وليس من ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحَرُ هَذَا﴾ [يونس: ٧٧] وإن كان الأصل والله أعلم أتقولون للحق لما جاءكم هذا سحر، ثم حذفت مقالتهن مدلولاً عليها بجملة الإنكار، لأن جملة الإنكار هنا محكية بالقول الأول، وإن لم تكن محكية

(١) تتمتها ﴿وَيَسْخَرُونَكَ وَأَنْتَ سَاهِكٌ﴾ كَانُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى قُلْ أَشْتَمُ أَعْلَمُ أَرَأَيْتُمْ أَفَعَالُ اللَّهِ^(١) [البقرة: ١٤٠].

(٢) أي: فإن فتحت همزة أني.

(٣) ﴿قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ﴾^(١) يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ^(٢) قَالُوا أَزِيحَةٌ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي الْمَدَائِنِ خَبِيرِينَ^(٣) [الأعراف: ١٠٩-١١١].

(٤) لم يذكر قائله.

بالقول الثاني. وغير دالة عليه نحو: ﴿وَلَا يَخْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْفِئَةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٦٥]، وقد مرّ البحث فيها^(١).

الخامس: قد يوصل بالمحكية غير محكي، وهو الذي يسميه المحدثون مُدرّجاً، ومنه ﴿وَكَذَلِكَ يَقَعْلُونَ﴾^(٢) بعد حكاية قولها، وهذه الجملة ونحوها مستأنفة لا يقدر لها قول.

الباب الثاني: من الأبواب التي تقع فيها الجملة مفعولاً: باب ظن وأعلم، فإنها تقع مفعولاً ثانياً لظن وثالثاً لأعلم وذلك لأن أصلهما الخبر ووقوعه جملة سائغ كما مر وقد اجتمع وقوع خبري كان وإن والثاني من مفعولي باب ظن جملة في قول أبي ذؤيب:

٧٦٨ - فإن تزعميني كنتُ أجهلُ فيكمُ فإنني شريتُ الحلمَ بعدكُ بالجهل^(٣)
الباب الثالث: باب التعليق، وذلك غير مختص بباب ظن، بل هو جائز في كل فعل قلبي، ولهذا انقسمت هذه الجملة إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: أن تكون في موضع مفعول مقيد بالجار، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَنْفَكُوا مَا يَصَاحِبُهُمْ مِنْ جِنَّةٍ إِنْ﴾ [الأعراف: ١٨٤]، ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾ [الكهف: ١٩]، ﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الذاريات: ١٢] لأنه يقال: تفكرت فيه، وسألت عنه، ونظرت فيه، ولكن علقت هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ إلى المفعول، وهي من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف.

وزعم ابن عصفور أنه لا يعلّق فعل غير عِلِمَ وظَنَّ حتى يضمن معناه، وعلى هذا فتكون هذه الجملة سادة مسددة للمفعولين.

واختلف في قوله تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ أَفْلَهِمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾^(٤) فقيل: التقدير ينظرون أيهم يكفل مريم، وقيل: يتعرّفون، وقيل: يقولون؛ فالجملة على التقدير الأول مما نحن فيه، وعلى الثاني في موضع المفعول به المُسَرَّح، أي غير المقيد بالجار، وعلى الثالث ليحت من باب التعليق البتة.

والثاني: أن تكون في موضع المفعول المسرح، نحو: «عَرَفْتُ مَنْ أَبُوكَ» وذلك لأنك تقول: عرفت زيدا، وكذا «عَلِمْتُ مَنْ أَبُوكَ» إذا أردت علم بمعنى عرف، ومنه قول بعضهم:

٧٦٩ - أما ترى أيّ برقي ها هنا

(١) تقدم ذكره.

(٢) «قَالَتْ إِنَّ الْمَلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةً أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ ﴿٣٤﴾ وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَاطِقَةٌ يَوْمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: ٢٧، ٣٤، ٣٥].

(٣) سيوريه ٦١/١ وديوان الهذليين ٣٦/١ وهذا البيت مع الشاهد ٤٩٧ من قصيدة واحدة.

(٤) «وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُ...» [آل عمران: ٤٤].

لأن رأى البصرية وسائر أفعال الحواس إنما تتعدى لواحد بلا خلاف، إلا «سمع» المعلقة باسم عين نحو: «سَمِعْتُ زَيْدًا يَقْرَأُ» فقول: «سمع» متعدية لاثنتين ثانيتهما الجملة، وقيل: إلى واحد والجملة حال، فإن عقلت بمسموع فتعدية لواحد اتفاقاً، نحو: «يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ بِالْحَقِّ» [ق: ٤٢].

وليس من الباب ﴿ثُمَّ لَنَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ آيَةً أَشَدَّ﴾^(١) خلافاً ليونس؛ لأن «نزع» ليس بفعل قلبي، بل أي موصولة لا استفهامية، وهي المفعول، وضممتها بناء لا إعراب، وأشد: خبر لهو محذوفاً، والجملة صلة.

والثالث: أن تكون في موضع المفعولين، نحو: «وَلَعَلَّكُمْ إِنِّي أَشَدُّ عَذَابًا» [طه: ٧١]، ﴿لَعَلَّكُمْ أَتَى الْهَزِيمَيْنِ أَحْسَنُ﴾^(٢)، ومنه «وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ» [الشعراء: ٢٢٧] لأن أيًا مفعول مطلق لينقلبون، لا مفعول به ليعلم؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، ومجموع الجملة الفعلية في محل نصب بفعل العلم.

ومما يوهمون في إنشاده وإعرابه:

٧٧٠- سَتَعْلَمَ لِيَأَى أَيِّ دِينٍ تَدَايَسَتْ وَأَيُّ غَرِيمٍ لِلتَّقَاضِي غَرِيمُهَا^(٣)
والصواب فيه نصب «أي» الأولى على حد انتصابها في «أَيُّ مُنْقَلَبٍ» إلا أنها مفعول به، لا مفعول مطلق، ورفُغ «أي» الثانية مبتدأ، وما بعدها الخبر، والعلم معلق عن الجملتين المتعاطفتين الفعلية والاسمية.

واختلف في نحو: «عَرَفْتُ زَيْدًا مَنْ هُوَ» فقول: جملة الاستفهام حال، ورُدَّ بأن الجمل الإنشائية لا تكون حالاً، وقيل: مفعول ثان على تضمين عَرَفَ معنى علم، ورُدَّ بأن التضمين لا ينقاس، وهذا التركيب مقيس، وقيل: بدل من المنصوب، ثم اختلف؛ فقول: بدل اشتمال، وقيل: بدل كل، والأصل عرفت شأن زيد، وعلى القول بأن عرف بمعنى علم فهل يقال: إن الفعل مُعَلَّقٌ أم لا؟ قال جماعة من المغاربة: إذا قلت: «عَلِمْتُ زَيْدًا لِأَبُوهُ قَائِمٌ» أو «ما أَبُوهُ قَائِمٌ» فالعامل معلق عن الجملة، وهو عامل في محلها النصب على أنها مفعول ثانٍ، وخالف في ذلك بعضهم؛ لأن الجملة حكمها في مثل هذا أن تكون في موضع نصب، وألا يؤثر العامل في لفظها وإن لم يوجد معلق، وذلك نحو: «عَلِمْتُ زَيْدًا أَبُوهُ قَائِمٌ» واضطرب في ذلك كلام الزمخشري فقال في قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوكُمْ أَيَكُذِّبُونَ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود: ٧] في سورة هود: إنما جاز تعليق فعل

(١) تنبتها ﴿عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا﴾ [مريم: ٦٩].

(٢) تنبتها ﴿لَنَا لِسْنَا أَمَّا﴾ [الكهف: ١٨].

(٣) لم يرد البيت في ديوان القيسين: ابن الملوح، وابن ذريح. سيتكرر برقم ٩٠٣.

البَلَوَى لما في الاختبار من معنى العلم؛ لأنه طريق إليه، فهو ملابس له، كما تقول: «انْظُرْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ وَجْهًا، وَاسْتَمِعْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ صَوْتًا» لأن النظر والاستماع من طرق العلم، اهـ. ولم أقف على تعليق النظر البصري والاستماع إلا من جهته، وقال في تفسير الآية في سورة الملك^(١): ولا يسمى هذا تعليقًا، وإنما التعليق أن يُوقَعَ بعد العامل ما يسدّ مسدّ منصوبيه جميعاً كـ «علمت أيهما عمرو» ألا ترى أنه لا يفترق الحال - بعد تقدم أحد المنصوبين - بين مجيء ما له الصدر وغيره؟ ولو كان تعليقاً لافترقا كما افترقا في «علمت زيدا منطلقاً، وعلمت أزيداً منطلقاً».

تفصيله: فائدة الحكم على محل الجملة في التعليق بالنصب ظهور ذلك في التابع؛ فتقول: «عَرَفْتُ مَنْ زَيْدٌ وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ أُمُورِهِ» واستدل ابن عصفور بقول كثير:

٧٧١ - وما كنت أدري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت^(٢)

بنصب «موجعات» ولك أن تدعي أن البكا مفعول، وأن «ما» زائدة، أو أن الأصل «ولا أدري موجعات» فيكون من عطف الجمل، أو أن الواو للحال وموجعات اسم لا، أي وما كنت أدري قبل عزة والحال أنه لا موجعات للقلب موجودة: ما البكاء، ورأيت بخط الإمام بهاء الدين بن النحاس^(٣) رحمه الله: أقيمت مدة أقول: القياس جواز العطف على محل الجملة المعلق عنها بالنصب، ثم رأيت منصوصاً، اهـ. وممن نص عليه ابن مالك، ولا وجه للتوقف فيه مع قولهم: إن المعلق عامل في المحل.

٤ - الجملة الرابعة: المضاف إليها، ومحلها الجر، ولا يضاف إلى الجملة إلا ثمانية:

أحدها: أسماء الزمان، ظرفاً كانت أو أسماء، نحو: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَى يَوْمٍ وُلِدْتُ﴾^(٤) ونحو: ﴿وَأَنْذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ﴾ [إبراهيم: ٤٤] ونحو: ﴿لِنُنْذِرَ يَوْمَ الْفَلَاقِ * يَوْمَ هُمْ بَرْزُورٌ﴾^(٥) ونحو: ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾ [المرسلات: ٣٥] ألا ترى أن «اليوم» ظرف في الأولى، ومفعول ثان في الثانية، وبديل منه في الثالثة، وخبر في الرابعة، ويمكن في الثالثة أن يكون ظرفاً ليخفى من قوله تعالى: ﴿لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ﴾^(٥).

ومن أسماء الزمان ثلاثة إضافتها إلى الجملة واجبة: إذ باتفاق، وإذا عند الجمهور، ولما

(١) يعني قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا...﴾ [الملك ٦٧: ٢].

(٢) هذا البيت مع الشاهدين ٧٢٥ و ٨٤٩ من قصيدة واحدة لكثير عزة «الديوان ٣٧/١ والخزانة ٣٧٨/٢».

(٣) أبو عبد الله محمد بن إبراهيم (٦٩٨ هـ) أخذ عن ابن عمرو وابن يعيش وبرع في التفسير والعربية. له شرح المقرب لابن عصفور.

(٤) تتمتها ﴿وَيَوْمَ أُمُوتُ وَيَوْمَ أُتْبِتُ حَيًّا﴾ [مريم: ١٩: ٣٣].

(٥) ﴿يَلْقَى الرُّوحَ مِنْ أَمْرِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ. لِنُنْذِرَ يَوْمَ الْفَلَاقِ * يَوْمَ هُمْ بَرْزُورٌ لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ...﴾ [غافر ٤٠: ١٥ و ١٦].

عند من قال باسميتها. وزعم بسيويه أن اسم الزمان المبهم إن كان مستقبلاً فهو كـ «إذا» في اختصاصه بالجمال الفعلية، وإن كان ماضياً فهو كـ «إذ» في الإضافة إلى الجملتين فتقول: «أتيتك زمن يقدم الحاج» ولا يجوز «زمن الحاج قادم» وتقول: «أتيتك زمن قدم الحاج، وزمن الحاج قادم» ورد عليه دعوى اختصاص المستقبل بالفعلية بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ بَكَرُؤُنَّ﴾^(١) ويقول الشاعر:

٧٧٢ - وَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا ذَوْ شَفَاعَةٍ بِمَعْنَى فِتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ^(٢)

وأجاب ابن عصفور عن الآية بأنه إنما يشترط حمل الزمان المستقبل على «إذا» إذا كان ظرفاً، وهي في الآية بدل من المفعول به لا ظرف، ولا يتأتى هذا الجواب في البيت، والجواب الشامل لهما أن يوم القيامة لما كان محقق الوقوع جعل كالماضي؛ فحمل على إذ، لا على إذا، على حدّ ﴿وَتُنْفَخُ فِي الصُّورِ﴾^(٣).

الثاني: حيث، وتختص بذلك عن سائر أسماء المكان، وإضافتها إلى الجملة لازمة، ولا يشترط لذلك كونها ظرفاً، وزعم المهدي^(٤) شارح الدرديدية وليس بالمهدي^(٥) المفسر المقرئ أن «حيث» في قوله:

٧٧٣ - ثُمَّ رَاحَ فِي الْمَلْبَيْنِ إِلَى حَيْثُ تَحْجِي الْمَازِمَانَ وَمَنِ^(٦)

لما خرجت عن الظرفية بدخول إلى عليها خرجت عن الإضافة إلى الجمل، وصارت الجملة بعدها صفة لها، وتكلف تقدير رابط لها، وهو «فيه»، وليس بشيء؛ لما قدمنا في أسماء الزمان.

(١) ﴿يَلْقَى الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ يُنْذِرُ يَوْمَ التَّلَاقِ * يَوْمَ هُمْ بَكَرُؤُنَّ لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ...﴾ [غافر ٤٠: ١٥ و ١٦].

(٢) البيت لسواد بن قارب الصحابي وهو في ابن عقيل ١٢٨/١. سيتكرر برقم ٩٨٨.

(٣) تمتتها ﴿جَمَعْنَهُمْ جَمْعًا﴾ [الكهف ١٨: ٩٩] النفخ في الصور سيقع في المستقبل، ولتحقق وقوعه عبر عنه بصيغة الماضي الموضوعية في الأصل لما وقع حقاً.

(٤) لعنه أبو عبد الله محمد بن جعفر القيرواني (ـ ٤١٢هـ) له شرح المقصورة، والجامع في اللغة، وضرائر الشعر، وما أخذ على المتنبي، وغيرها. وقول ابن هشام: «المهدي» نسبة إلى المهدي وهي من أعمال القيروان.

(٥) أبو العباس أحمد بن عمار «أو ابن محمد» (ـ ٤٤٠هـ) عالم بارع في النحو والقراءات والتفسير.

(٦) البيت لمحمد بن الحسن بن دريد صاحب الجهرة والاشتقاق، وقد أسقط السيوطي هذا البيت من شرحه لتأخر قائله. توفي ابن دريد ٣٢١هـ، والبيت من مقصورته المشهورة ص ٥٦. تحجى: أقام. المازمان: جبالان بين المزدلفة ومنى. ومن المقصورة أيضاً الشواهد ٧٩٦ و ٩٣٤ و ٩٣٥ و ١٠٣٨.

الثالث: آية بمعنى علامة، فإنها تضاف جوازاً إلى الجملة الفعلية المتصرف فعلها مثبتاً أو منفيّاً بما، كقوله:

٧٧٤ - بآية يُقَدِّمُونَ الْخَيْلَ شَعَثًا وقوله:

٧٧٥ - بآية ما كانوا ضعافاً ولا عُزْلاً (٢)

هذا قول سيبويه، وزعم أبو الفتح أنها إنما تضاف إلى المفرد نحو: ﴿ءَايَةً مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ﴾ (٣) وقال: الأصل بآية ما يقدمون، أي بآية إقدامكم كما قال:

٧٧٦ - بآية ما يَجِبُونَ الطَّعَامَ (٤) وفي حذف موصول حرفي غير «أن» وبقاء صلته، ثم هو غير متأت في قوله:

٧٧٧ - بآية ما كانوا ضعافاً ولا عُزْلاً (٢)

الرابع: ذو في قولهم: «أذهب بذى تسلم» و«الباء» في ذلك ظرفية، و«ذي» صفة لزمن محذوف، ثم قال الأكثرون: هي بمعنى صاحب؛ فالموصوف نكرة، أي أذهب في وقت صاحب سلامة «أي في وقت هو مظنة السلامة»، وقيل: بمعنى «الذي» فالموصوف معرفة، والجملة صلة فلا محل لها، والأصل: أذهب في الوقت الذي تسلم فيه، ويضعفه أن استعمال ذي موصولة مختص بطيء، ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم، وأن الغالب عليها في لغتهم البناء، ولم يسمع هنا إلا الإعراب، وأن حذف العائد المجرور هو والموصول بحرف متحد المعنى مشروط باتحاد المتعلق نحو: ﴿وَيَشْرِبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ (٥) والمتعلق هنا مختلف، وأن

(١) تمامه «كأن على سناكبها مُداماً» شبه ما يتصب من عرق الخيل ودمعها من الجهد والتعب بالمدام. وقد اختلفوا في نسبة هذا البيت: نسب للأعشى وليس في ديوانه ونسب لمجهول، ومنهم من جعل الشاهد ٧٧٦ سابقاً لهذا البيت ثم نسبهما ليزيد بن عمرو بن الصعق. والبيت في سيبويه ٤٦٠/١ وانظر الخزانة ٣/ ١٣٥ - ١٣٧ وحاشية الدسوقي ٧٥/٢، سكرر برقم ١٠٨٥.

(٢) صدره «ألكني إلى قومي السلام رسالة». ألاك: أبلغ، والبيت لعمرو بن شأس وهو في سيبويه ١٠١/١ سكرر برقم ٧٧٧.

(٣) ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ ءَايَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ ءَالُ مُوسَىٰ وَعَالُ هَارُونَ تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة ٢٤٨:٢].

(٤) صدره «ألا من مبلغ عني تميماً» وهو ليزيد بن عمرو بن الصعق يعبر تميمياً بحب الطعام. وهو في سيبويه ٤٦٠/١ ولهذا البيت قصة تجدها في حاشية الأمير ٦٧/٢ والكامل ١٤٧ والخزانة ٣/ ١٣٨ - ١٤٢ ومجمع الأمثال ٤٠٧/١ ويروى عجزه «بآية ذكرهم حب الطعام» ولا شاهد فيه حينئذ، سكرر برقم ١٠٨٦.

(٥) ﴿مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرِبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون ٢٣: ٣٣].

هذا العائد لم يذكر في وقت، وبهذا الأخير يضعف قول الأخفش في ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ﴾^(١) إن أياً موصولة والناس خبر لمحدوف، والجملة صلة وعائد، أي يا من هم الناس، على أنه قد حذف العائد حذفاً لازماً في نحو:

٧٧٨ - ولا سيما يوم..... (٢)

فيمن رفع، أي لا مثل الذي هو يوم، ولم يسمع في نظائره ذكر العائد؛ ولكنه نادر؛ فلا يحسن الحمل عليه.

والخامس والسادس: لَدُنْ وريث، فإنهما يضافان جوازاً إلى الجملة الفعلية التي فعلها متصرف، ويشترط كونه مثبتاً، بخلافه مع آية.

فأما لَدُنْ فهي اسم لمبدأ الغاية، زمانية كانت أو مكانية، ومن شواهدنا قوله:

٧٧٩ - لَزِمْنَا لَدُنْ سَالِمْتُمُونَا وَفَاقَكُم فَلَا يَكُ مِنْكُمْ لِلْخِلَافِ جَنُوحٌ^(٣)

وأما رَيْثُ فهي مصدر رَأَتْ إذا أَبْطَأَ، وعوملت معاملة أسماء الزمان في الإضافة إلى الجملة، كما عوملت المصادر معاملة أسماء الزمان في التوقيت كقولك: «جِئْتُكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ» قال:

٧٨٠ - خَلِيلِي رَفَقًا رَيْثُ أَقْضِي لِبَائَةٍ مِّنَ الْعَرَصَاتِ الْمَذْكُورَاتِ عُهُودًا^(٤)

وزعم ابن مالك في كافيته وشرحها أن الفعل بعدهما على إضمار أن، والأول قوله في التسهيل^(٥) وشرحه، وقد يعذر^(٦) في رَيْثُ؛ لأنها ليست زماناً، بخلاف لَدُنْ، وقد يجاب بأنها لما كانت لمبدأ الغايات مطلقاً لم تخلص للوقت، وفي «الغرة»^(٧) لابن الدهان أن سيبويه لا يرى جواز إضافتها إلى الجملة، ولهذا قال في قوله:

٧٨١ - مِّنْ لَّدُنْ شَوْلًا..... (٨)

(١) كثيراً ما ورد هذا النداء في القرآن ولا سيما في السور المكية. انظر الآيات: [يونس: ١٠ و٢٣ و٥٧ و١٠٤ و١٠٨ وفاطر: ٣ و٥ و١٥].

(٢) تقدم برقم ٢٤٠ و٢٤٢ و٥٩١.

(٣) لم نقف على قائله.

(٤) لم نقف على قائله.

(٥) في التسهيل ١٥٩ «ويشارك آية في الإضافة إلى المتصرف المثبت: لدن وريث. وقد تفصل لدن والحين ب: أن، وريث ب: ما» اهـ. وهذا يوافق الرأي الأول الذي ساقه ابن هشام.

(٦) في المخطوطة الأولى تعذر بتشديد الذال، وفي الثانية يُعَذَّرُ بالبناء للمجهول.

(٧) سبقت ترجمة ابن الدهان. والغرة كتاب له في شرح اللمع لابن جني.

(٨) تمامه «فإلى إلتائها» وهو رجز لا يعرف له تنمة ولا قائل. السيوطي ٢٨٣ - سيبويه ١ / ١٣٤ - الخزانة =

إن تقديره «من لد أن كانت شولاً» ولم يقدر «من لد كانت».

والسابع والثامن: قول وقائل كقوله:

٧٨٢ - قول «يَا لِرَجَالٍ يُنْهَضُ مِنَّا مَسْرَعِينَ الْكُهُولَ وَالشَّبَانَا»^(١)
وقوله:

٧٨٣ - وأَجِبْتُ قَائِلَ «كيف أنت» بـ «صالح» حتى مللتُ وملّني عَوَادِي^(٢)

٥ - والجملة الخامسة: الواقعة بعد الفاء أو إذا جواباً لشرط جازم؛ لأنها لم تصدر بفرد يقبل الجزم لفظاً كما في قولك: «إِنْ تَقُمْ أَقُمْ» أو محلاً كما في قولك: «إِنْ جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ».

مثال المقرونة بالفاء «مَنْ يُبَيِّلِ اللَّهَ فَكَلَا هَادِي لَمْ وَيَذَرُهُمْ»^(٣) ولهذا قرئ بجزم يذر عطفاً على المحل.

ومثال المقرونة بإذا «وَلَنْ تُصِبَّهُمْ سَيْتَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْطُرُونَ» [الروم: ٣٦] والفاء المقدرة كالموجودة كقوله:

٧٨٤ - من يفعل الحسناتِ الله يشكرها^(٤)

ومنه عند المبرد نحو: «إِنْ قَمْتُ أَقَوْمَ» وقول زهير:

٧٨٥ - وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِيمٌ^(٥)

وهذا أحد الوجهين عند سيبويه، والوجه الآخر أنه على التقديم والتأخير؛ فيكون دليل الجواب لا عينه، وحينئذ فلا يجزم ما عطف عليه، ويجوز أن يفسر ناصباً لما قبل الأداة، نحو: «زَيْدًا إِنْ أَتَانِي أَكْرَمُهُ» ومنع المبرد تقدير التقديم، محتجاً بأن الشيء إذا حلّ في موضعه لا يتوهم به غيره، وإلا لجاز «ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا» وإذا خلا الجواب الذي لم يجزم لفظه من الفاء وإذا، نحو: «إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو» فمحل الجزم محكوم به للفعل لا للجملة، وكذا القول في فعل الشرط، قيل: ولهذا جاز نحو: «إِنْ قَامَ وَيَقْعُدَا أَخَوَاكَ» على إعمال الأول، ولو كان محل الجزم للجملة بأسرها لزم العطف على الجملة قبل أن تكمل.

= ٨٤/٢ - ابن عقيل ١/ ١٢٤ - اللسان مادة شول. الشول: النوق التي جف لبنها وارتفع ضرعها ولا يعود إليها اللبن إلا إذا لاحت لتحمل من جديد. الإتلاء: مصدر أتلت الناقة إذا تبعها ولدها.

(١) لم نقف على قائله.

(٢) تتمتها «فِي طَفِينِهِمْ يَعْهَرُونَ» [الأعراف: ٧: ١٨٦].

(٣) تقدم برقم ٨٥ و ١٤٥ و ٢٣٨ و ٢٩٦ و ٤٢٦ وسيكرر برقم ٧٨٧ و ٩٠٨ و ١٠٧٦ و ١١٠٦.

(٤) شرح ديوان زهير ١٥٣. الخليل: الفقير. والبيت في ابن عقيل ١٣٢/٢ وسيبويه ٤٣٦/١.

تنبيه: قرأ غير أبي عمرو ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَكَ وَأَكُنْ﴾^(١) بالجزم، ف قيل: عطف على ما قبله على تقدير إسقاط الفاء، وجزم «أصدق» ويسمى العطف على المعنى، ويقال له في غير القرآن العطف على التوهم، وقيل: عطف على محل الفاء وما بعدها وهو «أصدق» ومحل الجزم؛ لأنه جواب التحضيض، ويجزم بأن مقدرة، وإنه كالعطف على ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهَ فَكَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾^(٢) بالجزم، وعلى هذا فيضاف إلى الضابط المذكور أن يقال: أو جواب طلب، ولا تنقيد هذه المسألة بالفاء؛ لأنهم أنشدوا على ذلك قوله:

٧٨٦ - فَأَبْلُونِي بِإِيَّتِكُمْ لَعَلِّي أَصَالِحُكُمْ وَأُسْتَدْرِجُ نَوِيًّا^(٣)

وقال أبو علي: عطف «أستدرج» على محل الفاء الداخلة في التقدير على لعلّي وما بعدها، قلت: فكأن هذا هنا بمنزلة:

٧٨٧ - مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا^(٤)

في باب الشرط، وبعد فالتحقيق أن العطف في الباب من العطف على المعنى؛ لأن المنصوب بعد الفاء في تأويل الاسم، فكيف يكون هو والفاء في محل الجزم؟ وسأوضح ذلك في باب أقسام العطف.

٦ - الجملة السادسة: التابعة لمفرد، وهي ثلاثة أنواع:

أحدها: المنعوت بها؛ فهي في موضع رفع في نحو: ﴿مَنْ قَبِلَ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمَ لَا بَيْعَ فِيهِ﴾^(٥)، ونصب في نحو: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾^(٦)، وجر في نحو: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ يَوْمَ لَا رَبَّ فِيهِ﴾ [آل عمران: ٩]. ومن مثل المنصوبة المحل ﴿رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا﴾^(٧)، ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾^(٨) الآية؛ فجملة ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا﴾ صفة

(١) ﴿وَأَتَّقُوا مِنْ مَّا رَزَقْتَكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَكَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقون ٦٣: ١٠].

(٢) تتمتها ﴿فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأعراف ٧: ١٨٦] وقد تقدمت.

(٣) أبلوني: أعطوني. البلية: الناقة تربط عند قبر صاحبها حتى تموت. نويًا: أصلها «نوي» والنوى: الجهة التي ينويها المسافر. وقد نسب هذا البيت في حاشية الدسوقي لرجل من هذيل، ونسبه السيوطي لأبي دؤاد. سيكرر برقم ٨٦٠.

(٤) تقدم برقم ٨٥ و ١٤٥ و ٢٣٨ و ٢٩٦ و ٤٢٦، و ٧٨٤ وسيكرر برقم ٩٠٨ و ١٠٧٦ و ١١٠٦.

(٥) ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَتَقُوا مِمَّا رَزَقْتَكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفْعَةٌ...﴾ [البقرة ٢٥٤: ٢].

(٦) تتمتها ﴿وَالِلَّهِ...﴾ [البقرة ٢: ٢٨١].

(٧) تتمتها ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَإِلَيْهِ مَرْجِعُ كُلِّ شَيْءٍ...﴾ [المائدة ٥: ١١٤].

(٨) تتمتها ﴿وَيُرْزَقُهُمْ عَلَيْهَا...﴾ [التوبة ٩: ١٠٣].

لمائدة، وجملة ﴿تَطَهَّرُهُمْ وَزَكَّاهُمْ﴾ صفة لصدقة، ويحتمل أن الأولى حال من ضمير مائدة المستتر في «من السماء» على تقديره صفة لها لا متعلقاً بأنزل، أو من «مائدة» على هذا التقدير؛ لأنها قد وصفت، وأن الثانية حال من ضمير «خذ»، ونحو: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا * يَرِيئِي﴾^(١) أي ولياً وارثاً، وذلك فيمن رفع «يرث» وأما من جزمه فهو جواب للدعاء، ومثل ذلك ﴿فَارْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾^(٢) قرىء برفع يصدق وجزمه.

والثاني: المعطوفة بالحرف، نحو: «زيد منطلق وأبوه ذاهب» إن قدرت الواو عاطفة على الخبر؛ فلو قدرت العطف على الجملة فلا موضع لها، أو قدرت الواو واو الحال فلا تبعية والمحل نصب.

وقال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا أُنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتَصَبَّحُ الْأَرْضُ خُضْرًا﴾ [الحج: ٦٣]: الأصلُ فهي تصبح، والضمير للقصة، و «تصبح» خبره، أو «تصبح» بمعنى أصبحت، وهو معطوف على «أنزل» فلا محل له إذن اهـ.

وفيه إشكالان: أحدهما: أنه لا محوج في الظاهر لتقدير ضمير القصة، والثاني: تقديره الفعل المعطوف على الفعل المخبر به لا محل له.

وجواب الأول: أنه قد يكون قدر الكلام مستأنفاً، والنحويون يقدرون في مثل ذلك مبتدأ كما قالوا في: «وتشرب اللبن»^(٣) فيمن رفع: إن التقدير: وأنت تشرب اللبن، وذلك إما لقصد إيضاح الاستئناف، أو لأنه لا يستأنف إلا على هذا التقدير، وإلا لزم العطف الذي هو مقتضى الظاهر.

وجواب الثاني: أن الفاء نزلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة، ولهذا اكتفى فيهما بضمير واحد، وحينئذ فالخبر مجموعهما كما في جملتي الشرط والجزاء الواقعتين خبراً، والمحل لذلك المجموع، وأما كل منهما فجزء الخبر؛ فلا محل له، فافهمه فإنه بديع.

ويجب على هذا أن يدعى أن الفاء في ذلك وفي نظائره من نحو: «زيد يطير الذباب فيغضب» قد أخلصت لمعنى السببية، وأخرجت عن العطف، كما أن الفاء كذلك في جواب الشرط، وفي نحو: «أحسن إليك فلان فأحسن إليه» ويكون ذكر أبي البقاء للعطف تجوزاً أو سهواً.

ومما يلحق بهذا البحث أنه إذا قيل: «قال زيد عبد الله منطلق وعمر مؤقتم» فليست

(١) تنمها ﴿وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ...﴾ [مريم: ١٩ و ٦٠].

(٢) [القصص: ٢٨: ٣٤]. والردء هو الناصر والمعين.

(٣) من قولهم: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن».

الجملة الأولى في محل نصب والثانية تابعة لها، بل الجملتان معاً في موضع نصب، ولا محل لواحدة منهما؛ لأن المقول مجموعهما، وكل منهما جزء للمقول، كما أن جزأي الجملة الواحدة لا محل لواحد منهما باعتبار القول فتأمله.

الثالث: المبدلة كقوله تعالى: ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾ [فصلت: ٤٣] فَإِنَّ وما عملت فيه بدل من ما وصلتها، وجاز إسناد يقال إلى الجملة كما جاز في ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾^(١) هذا كله إن كان المعنى ما يقول الله لك إلا ما قد قيل، فأما إن كان المعنى ما يقول لك كفار قومك من الكلمات المؤذية إلا مثل ما قد قال الكفار الماضون لأنبيائهم، وهو الوجه الذي بدأ به الزمخشري، فالجملة استئناف.

ومن ذلك ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى﴾^(٢) ثم قال الله تعالى: ﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السَّحَرَ﴾^(٣) قال الزمخشري: هذا في موضع نصب بدلاً من النجوى، ويحتمل التفسير، وقال ابن جني في قوله:

٧٨٨ - إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان؟^(٤)
جملة الاستفهام بدل من حاجة وأخرى، أي إلى الله أشكو حاجتين تعذر التقائهما.

٧ - الجملة السابعة: التابعة لجملة لها محل. ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصة.
فالأول: نحو: «زيد قام أبوه وقعد أخوه» إذا لم تقدر الواو للحال، ولا قدرت العطف على الجملة الكبرى.

والثاني: شرطه كون الثانية أوفى من الأولى بتأدية المعنى المراد نحو: ﴿وَأَنفِرُوا الْآلِيَّ أَمَّاكُمْ يَمَّا تَعْلَمُونَ﴾^(٥) أَمَّاكُمْ يَأْتِنِي وَيَنْبِي وَنَبِيٍّ وَحَنَّتِ وَعِيُونَ^(٤) فَإِنْ دلالة الثانية على نعم الله مفضلة، بخلاف الأولى، وقوله:

٧٨٩ - أقول له ارحل لا تُقيمَنَّ عندنا^(٥)

فإن دلالة الثانية على ما أراده من إظهار الكراهية لإقامته بالمطابقة، بخلاف الأولى.

قيل: ومن ذلك قوله:

(١) تتمها ﴿قُلْ مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا...﴾ [الجاثية ٤٥: ٣٢].

(٢) ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ...﴾ [الأنبياء ٢١: ٣].

(٣) تقدم برقم ٣٧٢.

(٤) [الشعراء ٢٦: ١٣٢ - ١٣٤] والآية هنا شاهد على كون الثاني أوضح لا على كونه تابعاً لجملة لها محل.

(٥) تمامه «ولا تكن في السر والجهر مسلماً» ولم يذكر قائله. سيتكرر برقم ٨٢٣.

٧٩٠ - ذكرْتُكَ والخطُّي يخطُرُ بيننا وقد نهلتُ منا المُثَقِّفَةُ السُّمُرُ^(١) فإنه أبدل «وقد نهلت» من قوله: «والخطي يخطر بيننا» بدل اشتمال، اهـ.

وليس متعيناً؛ لجواز كونه من باب النسق، على أن تقدر الواو للعطف، ويجوز أن تقدر واو الحال، وتكون الجملة حالاً، إما من فاعل ذكرت على المذهب الصحيح في جواز تراؤف الأحوال، وإما من فاعل يخطر فتكون الحالان متداخلتين، والرباط على هذا الواو، وإعادة صاحب الحال بمعناه، فإنَّ المُثَقِّفَةُ السُّمُرُ هي الرماح.

ومن غريب هذا الباب قولك: «قلت لهم: قوموا أولكم وآخركم» زعم ابن مالك أن التقدير: ليقيم أولكم وآخركم، وأنه من باب بدل الجملة من الجملة لا المفرد من المفرد، كما قال في العطف في نحو: ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥ والأعراف: ١٩] و ﴿لَا تُخْلِفُهُمْ حَتَّىٰ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سَوِيًّا﴾^(٢) و ﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَهُ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

تنبيهه: هذا الذي ذكرته - من انحصار الجمل التي لها محل في سبع - جارٍ على ما قرروا، والحق أنها تسع، والذي أهملوه: الجملة المستثناة، والجملة المسند إليها.

أما الأولى: فنحو: ﴿لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُضَيِّطٍ﴾^(٣) إِلَّا مَنْ تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ * فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ^(٤) قال ابن خروف: من مبتدأ، ويعذبه الله الخبر، والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع، وقال الفراء في قراءة بعضهم ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾^(٥): إن «قليل» مبتدأ حذف خبره أي لم يشربوا، وقال جماعة في ﴿إِلَّا أَمْرًا نَكَّ﴾^(٥) بالرفع: إنه مبتدأ والجملة بعده خبر. وليس من ذلك نحو: «ما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه» لأن الجملة هنا حال من أحد باتفاق، أو صفة له عند الأخفش، وكل منهما قد مضى ذكره، وكذلك الجملة في ﴿إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾^(٦) فإنها حال، وفي نحو: «ما علمت زيدا إلا يفعل الخير» فإنها مفعول، وكل ذلك قد ذكر.

(١) البيت لأبي عطاء السندي «أفلح بن يسار».

(٢) ﴿فَجَعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا نُخْلِفُهُ...﴾ [طه ٥٨: ٢٠].

(٣) تمتها ﴿الَّذَابِ الْأَكْبَرِ﴾ [الغاشية ٨٨: ٢٢ - ٢٤].

(٤) ﴿قَالَ إِنَّكَ اللَّهُ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ كَعَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً يَكُودُهُ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ [البقرة ٢٤٩: ٢] وقرأها ابن مسعود وغيره برفع «قليل» كما في البحر ٢٦٦/٢. وانظر معاني القرآن للفراء ١٦٦/١.

(٥) ﴿فَأَنشَرْنَا بِهَٰلِكَ يَفْطَحُ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتُ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا نَكَّ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ...﴾ [هود ٨١: ١١].

(٦) ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَشْرَبُونَ فِي الْآسَاقِ...﴾ [الفرقان ٢٠: ٢٥].

وأما الثانية: فنحو: ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾^(١) الآية إذا أعرب سواء خبراً، وأنذرتهم مبتدأ، ونحو: «تسمع بالمعديني خير من أن تراه»^(٢) إذا لم تقدر الأصل أن تسمع، بل يقدر تسمع قائماً مقام السماع، كما أن الجملة بعد الظرف في نحو: ﴿وَيَوْمَ نُسِرُّ الْجِبَالَ﴾^(٣) وفي نحو: «أنذرتهم»^(٤) في تأويل المصدر، وإن لم يكن معها حرف ساكن.

واختلف في الفاعل ونائبه هل يكونان جملة أم لا؟ فالمشهور المنع مطلقاً، وأجازه هشام وثعلب مطلقاً نحو: «يعجبني قام زيد» وفصل الفراء وجماعة ونسبوه لسيبويه فقالوا: إن كان الفعل قليلاً ووجد مُعلّق عن العمل نحو: «ظهر لي أقام زيد» صحّ، وإلا فلا، وحملوا عليه ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آلَآدِثَ لَيْسَ جُثَّةٌ حَتَّىٰ حِينٍ﴾^(٥) ومنعوا «يعجبني يقوم زيد» وأجازهما هشام وثعلب، واحتجوا بقوله:

٧٩١ - وما راعني إلا يسيرُ بشرطية^(٥)

ومنع الأكثرون ذلك كله، وأولوا ما ورد مما يوهمه، فقالوا: في بدا ضمير البدء، وتسمع ويسير على إضمار أن.

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾^(٦) وقوله عليه الصلاة والسلام: «لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة»^(٧) وقول العرب: «زعموا مطية الكذب»^(٧) فليس من باب الإسناد إلى الجملة؛ لما بيّنا في غير هذا الموضع.

حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات

يقول المعربون على سبيل التقريب: الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال. وشرح المسألة مستوفاة أن يقال: الجمل الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها إن كانت مرتبطة بنكرة محضة، فهي صفة لها، أو بمعرفة محضة فهي حال عنها، أو بغير المحضة منهما فهي محتملة لهما، وكل ذلك بشرط وجود المقتضي وانقضاء المانع.

مثال النوع الأول: وهو الواقع صفة لا غير لوقوعه بعد النكرات المحضة، قوله تعالى:

(١) ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة ٦: ٢].

(٢) تقدم المثل.

(٣) تتمتها ﴿وَرَبَّى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ تُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف ١٨: ٤٧].

(٤) [يوسف ١٢: ٣٥] وقد سبقت.

(٥) تمامه «وعهدي به قيناً يسير بكير» ولم يسم قائله.

(٦) تتمتها ﴿قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة ١١: ٢] وقد تقدمت.

(٧) تقدم ذكره فراجع.

﴿حَتَّى تَنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُؤُكُمْ﴾^(١)، ﴿لَمْ يَعْظُونُ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٦٤] ﴿يَنْ قَبِيلٍ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ﴾^(٢)، ومنه ﴿حَتَّى إِذَا أَتَى أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعَمَا أَهْلُهَا﴾ [الكهف: ٧٧] وإنما أعيد ذكر الأهل لأنه لو قيل: استطعماهم مع أن المراد وصف القرية لزم خلو الصفة من ضمير الموصوف، ولو قيل: استطعماها كان مجازاً، ولهذا كان هذا الوجه أولى من أن تقدر الجملة جواباً لـ «إذا»؛ لأن تكرار الظاهر يعرى حيثئذ عن هذا المعنى، وأيضاً فلأن الجواب في قصة الغلام ﴿قَالَ أَفَلَنْتَ﴾^(٣) لا قوله: ﴿فَقَتَلَهُ﴾^(٤) لأن الماضي المقرون بالفاء^(٥) لا يكون جواباً، فليكن ﴿قَالَ﴾ في هذه الآية أيضاً جواباً.

ومثال النوع الثاني: - وهو الواقع حالاً لا غير لوقوعه بعد المعارف المحضة - ﴿وَلَا تَسْتَكْبِرُوا﴾ [المدثر: ٦]، ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ [النساء: ٤٣].

ومثال النوع الثالث: - وهو المحتمل لهما بعد النكرة - ﴿وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ﴾ [الأنبياء: ٥٠] فلك أن تقدر الجملة صفة للنكرة وهو الظاهر، ولك أن تقدرها حالاً منها لأنها قد تخصصت بالوصف وذلك يقربها من المعرفة، حتى إن أبا الحسن أجاز وصفها بالمعرفة فقال في قوله تعالى: ﴿فَلَاخِرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَئِينَ﴾ [المائدة: ١٠٧] إن ﴿الْأُولَئِينَ﴾ صفة لآخران لوصفه بيقومان، ولك أن تقدرها حالاً من المعرفة وهو الضمير في ﴿مُبَارَكٌ﴾ [الأنبياء: ٥٠] إلا أنه قد يضعف من حيث المعنى وجها الحال؛ أما الأول: فلأن الإشارة إليه لم تقع في حالة الإنزال كما وقعت الإشارة إلى البعل في حالة الشيخوخة في ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾^(٥)، وأما الثاني: فلاقتضائه تقييد البركة بحالة الإنزال، وتقول: «ما فيها أحد يقرأ» فيجوز الوجهان أيضاً؛ لزوال الإبهام عن النكرة بعمومها.

ومثال النوع الرابع: - وهو المحتمل لهما بعد المعرفة - ﴿كَمَثَلِ الْجَمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾^(٦) فإن المعارف الجنسي يقرب في المعنى من النكرة، فيصح تقدير ﴿يَحْمِلُ﴾ حالاً أو وصفاً ومثله ﴿وَأَيُّهُ لَهُمْ أَيْلُ نَسْلُحٌ مِنْهُ النَّهَارُ﴾ [يس: ٣٧] وقوله:

٧٩٢ - ولقد أمر على اللثيم يسبني (٧)

(١) ﴿وَلَنْ نُؤْمِنَ بِرُؤْيَاكَ حَتَّى نُنْزِلَ...﴾ [الإسراء: ١٧: ٩٣].

(٢) ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ...﴾ [البقرة: ٢: ٢٥٤].

(٣) ﴿فَأَنْطَلَقَا حَتَّى إِذَا لَبَيَا غُلَامًا فَقَتَلَهُ قَالَ أَقْتَلْتُمْ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ...﴾ [الكهف: ١٨: ٧٤].

(٤) كذا في المخطوطة الثانية، وفي المخطوطة الأولى وحاشيتي الأمير والدسوقي «المقرون بقد».

(٥) ﴿قَالَتْ يَوْنَتْنِي مَالِدٌ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا...﴾ [هود: ١١: ٧٢].

(٦) ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِلُوا الصَّالِاتِ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ...﴾ [الجمعة: ٦٢: ٥].

(٧) تقدم برقم ١٥١ وسيكرر برقم ١١٠٣.

وقد اشتمل الضابط المذكور على قيود:

أحدها: كون الجملة خبرية، واحترزت بذلك من نحو: «هذا عبدٌ بعثك» تريد بالجملة الإنشاء «وهذا عبي بعثك» كذلك، فإن الجملتين مستأنفتان، لأن الإنشاء لا يكون نعتاً ولا حالاً، ويجوز أن يكونا خبرين آخرين إلا عند من منع تعدد الخبر مطلقاً، وهو اختيار ابن عصفور، وعند من منع تعدده مختلفاً بالافراد والجملة، وهو أبو علي، وعند من منع وقوع الإنشاء خبراً، وهم طائفة من الكوفيين.

ومن الجمل ما يحتمل الإنشائية والخبرية فيختلف الحكم باختلاف التقدير، وله أمثلة: منها: قوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾ [المائدة: ٢٣] فإن جملة ﴿أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾ تحتمل الدعاء فتكون معترضة، والإخبار فتكون صفة ثانية، ويضعف من حيث المعنى أن تكون حالاً، ولا يضعف في الصناعة لوصفها بالظرف.

ومنها: قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾^(١) فذهب الجمهور إلى أن ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ جملة خبرية، ثم اختلفوا فقال جماعة منهم الأخفش: هي حال من فاعل جاء على إضمار قد، ويؤيده قراءة الحسن: ﴿حصرة صدورهم﴾ وقال آخرون: هي صفة؛ لثلا يحتاج إلى إضمار قد، ثم اختلفوا فقيل: الموصوف منصوب محذوف، أي قوماً حصرت صدورهم، ورأوا أن إضمار الاسم أسهل من إضمار حرف المعنى، وقيل: مخفوض مذكور وهم قوم المتقدم ذكرهم، فلا إضمار البتة، وما بينهما اعتراض، ويؤيده أنه قرئ بإسقاط ﴿أَوْ﴾ وعلى ذلك فيكون ﴿جَاءُوكُمْ﴾ صفة لقوم، ويكون ﴿حَصِرَتْ﴾ صفة ثانية، وقيل: بدل اشتمال من ﴿جَاءُوكُمْ﴾ لأن المجيء مشتمل على الحصر، وفيه بعد، لأن الحصر من صفة الجائين، وقال أبو العباس المبرد: الجملة إنشائية معناها الدعاء، مثل ﴿غَلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾^(٢) فهي مستأنفة، ورد بأن الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا يتجه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥] فإنه يجوز أن تقدر «لا» ناهية ونافية، وعلى الأول فهي مقولة لقول محذوف هو الصفة، أي فتنه مقولاً فيها ذلك، ويرجح أنه تأكيد الفعل بالنون بعد لا الناهية قياساً نحو: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهُ غَفِلاً﴾^(٣) وعلى الثاني فهي صفة لفتنة، ويرجح سلامته من تقدير.

(١) تتمها ﴿أَنْ يُقِيلُوا أَوْ يُقِيلُوا قَوْمَهُمْ...﴾ [النساء: ٩٠].

(٢) ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَعْلُوءَةٌ غَلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلَكِنَّا بِلَ يَدِ اللَّهِ مَبْشُورُونَ...﴾ [المائدة: ٦٤].

(٣) تتمها ﴿عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾ [إبراهيم: ٤٢].

القيد الثاني: صلاحيتها للاستغناء عنها، وخرج بذلك جملة الصلة، وجملة الخبر، والجملة المحكية بالقول؛ فإنها لا يستغنى عنها، بمعنى أن معقولية القول متوقفة عليها وأشباه ذلك.

القيد الثالث: وجود المقتضي، واحترزت بذلك عن نحو: ﴿فَعَلُوهُ﴾ [الأنبياء: ٢٣] من قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ [القمر: ٥٢] فإنه صفة لكل أو لشيء، ولا يصح أن يكون حالاً من «كل» مع جواز الوجهين في نحو: «أكرم كل رجل جاءك» لعدم ما يعمل في الحال، ولا يكون خبراً، لأنهم لم يفعلوا كل شيء، ونظيره قوله تعالى: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ﴾ (١) يتعين كون ﴿سَبَقَ﴾ صفة ثانية، لا حالاً من الكتاب، لأن الابتداء لا يعمل في الحال، ولا من الضمير المستتر في الخبر المحذوف، لأن أبا الحسن حكى أن الحال لا يذكر بعد لولا كما لا يذكر الخبر، ولا يكون خبراً لما أشرنا إليه، ولا ينقض الأول بقوله: «لَوْلَا رَأْسُكَ مَذْهُوناً» ولا الثاني بقول الزبير رضي الله عنه:

٧٩٣ - ولولا بنوها حولها لخطبها (٢)

لندورهما، وأما قول ابن الشعري في ﴿وَلَوْلَا فَضَّلَ اللَّهُ عَلَيْكَ﴾ (٣): إن عليكم خبر، فمردود، بل هو متعلق بالمبتدأ، والخبر محذوف.

القيد الرابع: انتفاء المانع، والمانع أربعة أنواع أحدها: ما يمنع حالية كانت متعينة لولا وجوده، ويتعين حينئذ الاستثناؤه نحو: «زارني زيد سأكافئه» أو «لن أنسى له ذلك» فإن الجملة بعد المعرفة المحضة حال، ولكن السين ولأن مانعاً، لأن الحالية لا تصدر بدليل استقبال، وأما قول بعضهم في ﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَيْ رَبِّي سَيِّدِينَ﴾ [الصافات: ٩٩]: إن ﴿سَيِّدِينَ﴾ حال كما تقول: «سأذهب مهدياً» فسهو. والثاني: ما يمنع وصفه كانت متعينة لولا وجود المانع، ويمتنع فيه الاستثناؤه، لأن المعنى على تقييد المتقدم، فيتعين الحالية بعد أن كانت متمتعة، وذلك نحو: ﴿وَعَسَى أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦]، ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْبَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩] وقوله:

٧٩٤ - مَضَى زَمَنٌ وَالنَّاسُ يَسْتَشْفِعُونَ بِي (٤)

(١) تتمتها ﴿لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [الأنفال: ٨: ٦٨].

(٢) تمامه «كخبطة عصفور ولم أتلعثم» والبيت للزبير بن العوام الصحابي المبشر وكان بنوه يمنعون من ضرب أمهم أسماء بنت الصديق.

(٣) ﴿وَلَوْلَا فَضَّلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتَهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ [النور: ٢٤: ١٠].

(٤) تمامه «فهل لي إلى لبثي الغداة شفيغ» والبيت لقيس بن ذريح، ديوانه ١١٤.

والمعارض فيهن الواو؛ فإنها لا تعترض بين الموصوف وصفته، خلافاً للزمخشري ومن وافقه. والثالث: ما يمنعهما معاً، نحو: ﴿وَحَفَظًا مِّنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ﴾ (٧) لَا يَسْمَعُونَ (١) وقد مضى البحث فيها. والرابع: ما يمنع أحدهما دون الآخر ولولا المانع لكانا جائزين، وذلك نحو: «ما جاءني أحد إلا قال خيراً» فإن جملة القول كانت قبل وجود «إلا» محتملة للوصفية والحالية، ولما جاءت إلا امتنعت الوصفية. ومثله: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيْبَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٨] وأما ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيْبَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤] فللوصفية مانعان الواو وإلا، ولم ير الزمخشري وأبو البقاء واحداً منهما مانعاً، وكلام النحويين بخلاف ذلك، قال الأخفش: لا تفصل «إلا» بين الموصوف وصفته، فإن قلت: «ما جاءني رجل إلا راكب» فالتقدير إلا رجل راكب، يعني أن راكباً صفة لبدل محذوف، قال: وفيه قبح، لجعلك الصفة كالاسم، يعني في إيلائك إياها العامل، وقال الفارسي: لا يجوز «ما مررت بأحد إلا قائم» فإن قلت: «إلا قائماً» جاز، ومثل ذلك قوله:

٧٩٥ - وَقَائِلَةٌ تَخْشَى عَلِيًّا: أَظُنُّهُ سَيُودِي بِوَرَحَالِهِ وَجَعَائِلِهِ (٢)
فإن جملة «تخشى علي» حال من الضمير في قائلة، ولا يجوز أن يكون صفة لها، لأن اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل والله أعلم.

(١) ﴿إِنَّا رَزَقْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا زَيْتَوِ الْكَوْكَبِ﴾ (٦) وَحَفَظًا... [الصفافات ٣٧: ٦ - ٨].

(٢) لم يذكر قائله، والجمعائل جمع جمالة وهي ما يدفعه من فُرْض عليه الغزو إلى غيره ليغزو عنه، وقد ذكر السيوطي هذا البيت بلفظ: «تجني علي» بدل تخشى، ولفظ: «حوائله» بدل جعائله.

الباب الثالث

في ذكر أحكام ما يشبه الجملة، وهو الظرف والجار والمجرور

ذكر حكمهما في التعلق

لا بد من تعلقهما بالفعل، أو ما يشبهه، أو ما أول بما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه؛ فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجوداً قُدِّرَ، كما سيأتي.

وزعم الكوفيون وابنا طاهر وخروف أنه لا تقدير في نحو: «زيد عندك، وعمرو في الدار» ثم اختلفوا؛ فقال ابنا طاهر وخروف: الناصب المبتدأ^(١)، وزعموا أنه يرفع الخبر إذا كان عيَّنه نحو: «زيد أخوك» وينصبه إذا كان غيره، وأن ذلك مذهب سيويه. وقال الكوفيون: الناصب أمر معنوي، وهو كونهما مخالفين للمبتدأ.

ولا مَعْوَلٌ على هذين المذهبين.

مثال التعلق بالفعل وبشبهه قوله تعالى: «أَنصَتَ عَلَيْهِمْ غَيْرَ الْمَقْصُوبِ عَلَيْهِمْ»^(٢) وقول ابن دريد:

٧٩٦ - واشتعل المبيض في مُسَوِّدِهِ مثل اشتعال النار في جزل الغضى^(٣)

وقد تقدر «في» الأولى متعلقة بالمبيض، فيكون تعلق الجارين بالاسم، ولكن تعلق الثاني بالاشتعال يرجح تعلق الأول بفعله، لأنه أتم لمعنى التشبيه، وقد يجوز تعلق «في» الثانية بكون محذوف حالاً من النار، ويبعده أن الأصل عدم الحذف.

ومثال التعلق بما أول بمشبه الفعل قوله تعالى: «وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ» [الزخرف: ٨٤] أي وهو الذي هو إله في السماء؛ ففي متعلقة بإله، وهو اسم غير صفة، بدليل أنه يوصف فتقول: «إله واحد» ولا يوصف به لا يقال: «شيء إله» وإنما صح التعلق به لتأوله بمعبود، وإله خبر لهو محذوفاً، ولا يجوز تقدير إله مبتدأ مخبراً عنه بالظرف أو فاعلاً بالظرف

(١) أي إن المبتدأ زيد هو ناصب الظرف: عندك.

(٢) «أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ» صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ... [الفاتحة ٦: ١ و ٧].

(٣) ابن دريد هو أبو بكر محمد بن الحسن (٣٢١هـ) إمام في اللغة والأدب، له الاشتقاق والجمهرة والملاحن وديوان شعر، والبيت من مقصورته ص ٢٠، ومنها أيضاً الشواهد ٧٧٣ و ٩٣٤ و ٩٣٥ و ١٠٣٨. الجزل: ما غلظ من الحطب. الغضى: شجر شديد الاحتراق. سيتكرر هذا الشاهد برقم ١١١٢.

لأن الصلة حينئذٍ خالية من العائد، ولا يحسن تقدير الظرف صلة وإله بدلاً من الضمير المستتر فيه، وتقدير ﴿وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾ معطوفاً كذلك، لتضمنه الإبدال من ضمير العائد مرتين، وفيه بعد، حتى قيل بامتناعه، ولأن الحمل على الوجه البعيد ينبغي أن يكون سببه التخلص به من محذور، فأما أن يكون هو موقِعاً فيما يحوج إلى تأويلين فلا، ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون ﴿وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾ مبتدأ وخبراً، لئلا يلزم فساد المعنى إن استؤنف، وخلو الصلة من عائد إن عطف.

ومن ذلك أيضاً قوله:

٧٩٧- وإن لِسَانِي شَهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ عَلَقَمُ^(١)
أصله «علقم عليه» فعلى المحذوفة متعلقة بصبه، والمذكورة متعلقة بعلقم، لتأوله بصعب، أو شاق، أو شديد. ومن هنا كان الحذف شاذاً، لاختلاف متعلقي جار الموصول وجار العائد.

ومثال التعلق بما فيه رائحته قوله:

٧٩٨- أنا أبو المنهال بَعْضَ الْأَحْيَانِ^(٢)

وقوله:

٧٩٩- أنا ابنُ ماوِيَةَ إذْ جَدَّ النَّقْرُ^(٣)

فتعلق بعض وإذ بالاسمين العلمين، لا لتأولهما باسم يشبه الفعل، بل لما فيهما من معنى قولك: الشجاع أو الجواد. وتقول: «فلان حاتم في قومه» فتعلق الظرف بما في حاتم من معنى الجود، ومن هنا رُدَّ على الكسائي في استدلاله على إعمال اسم الفاعل المصغر بقول بعضهم: «أظنني مُرْتَجِلاً وَسُوَيْراً فَرْسَخاً» وعلى سيبويه في استدلاله على إعمال فَعِيلٍ بقوله:

٨٠٠- حتى شأها كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ^(٤)

(١) البيت لشاعر من بني همدان ولغتهم تشديد واو «هو» وياء «هي»، وهو في الخزانة ٤٠٠/٢.

(٢) هذا البيت من مشطور السريع وهو لابن دارة «سالم بن مسافع» وبعده: «ليس عليَّ حَسْبِي بَضُولَان» أي بضيل. سيكرر برقم ٩٠١.

(٣) بعده «وجاءت الخيل أثابني زمر» والرجز لفدكي بن أعبد المنقري أو لعبد الله بن ماوية الطائي أو لبعض بني سعد، وهو في سيبويه ٢٨٤/٢ وفي السيوطي ٢٨٥ واللسان مادة «نقر». وأصله «جد النقر» بسكون القاف ولكنه لما وقف عليه بالسكون نقل الضمة إلى القاف، والنقر صوت تزجي به الفرس، ويكون بأن يلصق اللسان بأعلى الحنك ثم يفتح بنبرة. والأثابي: الجماعات.

(٤) تمامه «باتت طراباً وبات الليل لم ينم» والبيت لساعدة بن جؤية وهو مع الشواهد ٦٧ و٣٨٨ و٦١٥ =

وذلك أن «فرسخا» ظرف مكان و «مَوْهنا» ظرف زمان، والظرف يعمل فيه روائح الفعل، بخلاف المفعول به، ويوضح كون الموهن ليس مفعولاً به أن كليلاً من كل، وفعله لا يتعدى، واعتذر عن سيبويه بأن كليلاً بمعنى مكل، وكان البرق يكل الوقت بدوامه فيه، كما يقال: «أُتِعتَ يَوْمَكَ» أو بأنه إنما استشهد به على أن فاعلاً يُعَدَّل إلى فيعل للمبالغة، ولم يستدل به على الأعمال، وهذا أقرب؛ فإن في الأول حمل الكلام على المجاز مع إمكان حمله على الحقيقة، وقال ابن مالك في قول الشاعر:

٨٠١ - وَنَعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانٍ^(١)

يجوز كون «مَنْ» موصولة فاعلة بنعم، و «هو» مبتدأ خبره «هو» أخرى مقدرة، و «في» متعلقة بالمقدرة، لأن فيها معنى الفعل، أي الذي هو مشهور، انتهى. والأولى أن يكون المعنى الذي هو مُلَازِم لحالة واحدة في سرٍّ وإعلان. وقدّر أبو علي «مَنْ» هذه تمييزاً، والفاعل مستتر. وقد أجزى في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ فِي الْأَرْضِ﴾^(٢) تعلقه باسم الله تعالى وإن كان علماً، على معنى وهو المعبود أو وهو المسمى بهذا الاسم، وأجزى تعلقه بـ ﴿يَعْلَمُ﴾، وبـ ﴿سِرِّكُمْ﴾ و﴿جَهْرَكُمْ﴾، وبخبر محذوف قدره الزمخشري بـ «عالم»، ورد الثاني بأن فيه تقديم معمول المصدر وتنازع عاملين في متقدم، وليس بشيء، لأن المصدر هنا ليس مقدراً بحرف مصدري وصلته، ولأنه قد جاء نحو: ﴿يَا مُؤْمِنِينَ رَوْفٌ رَجِيمٌ﴾^(٣) والظرف متعلق بأحد الوصفين قطعاً؛ فكذا هنا، ورد أبو حيان الثالث بأن «في» لا تدل على عالم ونحوه من الأكوان الخاصة، وكذا ردّ على تقديرهم في ﴿فَطَلَقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾^(٤) مستقبلات لعدتهن، وليس بشيء، لأن الدليل ما جرى في الكلام من ذكر العلم، فإن بعده ﴿يَعْلَمُ سِرِّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾^(٥) وليس الدليل

= من القصيدة التي أشرنا إليها عند تعليقنا على الشاهد ٣٨٨ «ديوان الهذليين ١٩٨/١ وسيبويه ٥٨/١ والخزانة ٤٥٠/٣ واللسان مادة شأو». شأها: شاقها والضمير يعود إلى بقر الوحش. كليل أي برق كليل أضعفه بعد المسافة. الموهن: منتصف الليل. عمل - بكسر الميم - أي دائب العمل، والضمير في «باتت» يعود إلى بقر الوحش أيضاً، أما الضمير في «بات» وفي «لم ينم» فهو يعود إلى البرق الكليل، ومعنى البيت أن بقر الوحش هذه - بعد أن وصفها الشاعر في الشاهد ٦١٥ بالعطش ويتبع مواقع المطر - قد شاقها وميض البرق الكليل من بعد، فاتجهت إليه، وباتت طراباً لتزول المطر، وبات البرق يلعب طوال الليلة.

(١) تقدم برقم ٦٠٩ وسيكرر برقم ٨٠٣.

(٢) ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ فِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرِّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام ٣: ٦].

(٣) ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ...﴾ [التوبة ١٢٨: ٩].

(٤) ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ...﴾ [الطلاق ١: ٦٥].

(٥) تقدم ذكرها.

حرف الجر، ويقال له: إذا كنت تجيز الحذف للدليل المعنوي مع عدم ما يسد مسده فكيف تمنعه مع وجود ما يسد؟ وإنما اشترطوا الكون المطلق لجوب الحذف، لا لجوازه.

ومثال التعلق بالمحذوف ﴿وَلَيْكَ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا﴾ [الأعراف: ٧٣ وهو: ٦١] بتقدير وأرسلنا ولم يتقدم ذكر الإرسال، ولكن ذكر النبي والمرسل إليهم يدل على ذلك. ومثله ﴿فِي تَبَعِ مَاكِتِ إِلَىٰ قِرْعَانَ﴾^(١) ففي وإلى متعلقان بـ«أذهب» محذوفاً ﴿وَيَا زُلَيْخَةَ﴾^(٢) أي وأحسنوا بالوالدين إحساناً مثل ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾ [يوسف: ١٠٠] أو: وصيئاهم بالوالدين إحساناً مثل ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِسْمَٰنَ بِوَلَدَيْهِ حُسْنًا﴾ [النبيوت: ٨] ومنه باء البسمة.

هل يتعلقان بالفعل الناقص؟

مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْحَدِثِ مَنَعٌ مِنْ ذَلِكَ، وَهَمُ الْمِرْدُ فَالْفَارِسِيُّ فَابِنُ جَنِي فَالْجَرَجَانِيُّ فَابِنُ بَرَهَانَ ثُمَّ الشَّلُوبِيِّينَ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا كُلُّهَا دَالَّةٌ عَلَيْهِ إِلَّا لَيْسَ.

واستدل لمثبتي ذلك التعلق بقوله تعالى: ﴿أَكَاكَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا﴾^(٣) فإن اللام لا تتعلق بعجباً لأنه مصدر مؤخر، ولا بأوحينا لفساد المعنى، ولأنه صلة لأن، وقد مضى عن قريب أن المصدر الذي ليس في تقدير حرف موصول ولا صلته لا يمتنع التقديم عليه، ويجوز أيضاً أن تكون متعلقة بمحذوف هو حال من عجباً على حد قوله:

٨٠٢ - لَمِئَةً مُّوَحَّشًا طُلُّ^(٤)

هل يتعلقان بالفعل الجامد؟

زعم الفارسي في قوله:

٨٠٣ - وَنَعَمَ مَرْكَأً مِّنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ وَنَعَمَ مَنَ هُوَ فِي سَرٍّ وَإِعْلَانٍ^(٥)
 أَنَّ «مَنْ»^(٦) نكرة تامة تميز لفاعل نعم مستتراً، كما قال هو وطائفة في: «ما» من نحو:
 ﴿فَنِعْمًا هِيَ﴾^(٧)، وأن الظرف متعلق بنعم، وزعم ابن مالك أنها موصولة فاعل، وأن هو مبتدأ خبره هو أخرى مقدرة على حد:

(١) ﴿وَأَدْخَلَ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ فَخَرَجَ يَغْلِبَةً مِنْ غَيْرِ مَوَدٍّ فِي تَبَعِ مَاكِتِ إِلَىٰ قِرْعَانَ وَفَرِيَةً﴾ [النمل: ٢٧: ١٢].

(٢) ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَيَا زُلَيْخَةَ إِحْسَانًا...﴾ [البقرة: ٨٣: ٢] ومثلها: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَيَا زُلَيْخَةَ إِحْسَانًا﴾ [النساء: ٣٦: ٤]. وكذلك [الأنعام: ١٥١: ٦].

(٣) تتمتها ﴿إِلَىٰ رَجُلٍ يَنْتَهُمُ أَنْ أَذِيرَ النَّاسَ وَيُخَيِّرَ الَّذِينَ آمَنُوا...﴾ [يونس: ٢: ١٠].

(٤) تقدم برقم ١٣٢ وسيتكرر برقم ١١١٩.

(٥) تقدم برقم ٦٠٩ و٨٠١.

(٦) التي في الشطر الثاني.

(٧) ﴿إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَتِ فَنِعْمًا هِيَ...﴾ [البقرة: ٢٧١: ٢].

٨٠٤ -

..... وشعري شعري^(١)

وأن الظرف متعلق بـ«هو» المحذوفة لتضمنها معنى الفعل، أي ونعم الذي هو باقٍ على وده في سره وإعلانه، وأن المخصوص محذوف، أي بشر بن مروان^(٢). وعندى أن يقدر المخصوص هو، لتقدم ذكر بشر في البيت قبله، وهو:

وكيف أَرَهَبُ أَمْرًا أو أَرَأُ بِهِ وقد زكأتُ إلى بشر بن مروان^(٣)

فيبقى التقدير حيثئذ: هو هو هو.

هل يتعلقان بأحرف المعاني؟

المشهور منع ذلك مطلقاً، وقيل: بجوازه مطلقاً، وفصل بعضهم فقال: إن كان نائباً عن فعل حذف جاز ذلك على سبيل النيابة لا الأصالة، وإلا فلا. وهو قول أبي علي وأبي الفتح، زعما في نحو: «يا لزيد» أن اللام متعلقة بـ«يا»، بل قالوا في «يا عبد الله» إن النصب بـ«يا»، وهو نظير قولهما في قوله:

٨٠٥ - أبا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ^(٤)

إن «ما»^(٥) الزائدة هي الرافعة الناصبة، لا كان المحذوفة.

وأما الذين قالوا بالجواز مطلقاً فقال بعضهم في قول كعب بن زهير رضي الله تعالى عنه:

٨٠٦ - وما سَعَادُ غَدَاةِ الْبَيْنِ إِذْ رَحَلُوا إِلَّا أَعْنُ غَضِيضُ الطَّرْفِ مَكْحُولٌ^(٦)

غداة البين: ظرف للنفي، أي انتفى كونها في هذا الوقت إلا كـ«أعْن». وقال ابن الحاجب في «وَلَكِنْ يَنْفَعُكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ»^(٧) إذ: بدل من اليوم، واليوم إما ظرف للنفع المنفي، وإما لما في «لن» من معنى النفي، أي انتفى في هذا اليوم النفع، فالمنفي نفع مطلق، وعلى الأول نفع مقيد باليوم. وقال أيضاً: إذا قلت: «ما ضربته للتأديب» فإن قصدت نفي ضرب معلن

(١) تقدم برقم ٦١٠ وسيكرر برقم ١١١٨.

(٢) أمير أموي جواد ولي البصرة والكوفة في عهد أخيه عبد الملك. مات شاباً سنة ٧٥هـ.

(٣) زكاً إليه: لجأ، والبيت مع الشاهد ٦٠٩ من قطعة تنسب للفرزدق وليسا في ديوانه. انظر الخزائن ٤/ ١١٥ وشواهد السيوطي ٢٥٢ واللسان مادة زكاً.

(٤) تقدم برقم ٤٤ و ٨٦ وسيكرر برقم ١١٨٢.

(٥) الأصل: «لأن كنت ذا نفر» فحذفت لام التعليل، وحذفت «كان» وعوض عنها بـ«ما» التي جعلها الفارسي وابن جني زائدة، وانفصل الضمير المتصل.

(٦) أعْن: أي ظلي أعْن في صوته غنة. غضيض الطرف: فاطر الطرف. والبيت مع الشاهد ٣٥١ و ٤٦٤ و ٧٦٢ و ١١٨٧ من قصيدة «بانت سعاد» شرح ديوان كعب ٦.

(٧) تتمتها «أَكْثَرُ فِي الْمَذَابِ مُشْتَرِكُونَ» [الزخرف ٤٣: ٣٩] وقد تقدم الحديث عنها.

بالتأديب، فاللامُ متعلقة بالفعل، والمنفي ضرب مخصوص، وللتأديب: تعليل للضرب المنفي، وإن قصدت نفي الضرب على كل حال فاللام متعلقة بالنفي والتعليل له، أي إن انتفاء الضرب كان لأجل التأديب، لأنه قد يؤدّب بعضُ الناس بترك الضرب. ومثله في التعلق بحرف النفي «ما أكرمتُ المسيء لتأديبه، وما أهنتُ المحسن لمكافأته»، إذ لو علق هذا بالفعل فسد المعنى المراد، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ [الفلم: ٢] الباء متعلقة بالنفي، إذ لو علقَت بمجنون لأفاد نفي جنون خاص، وهو الجنون الذي يكون من نعمة الله تعالى، وليس في الوجود جنون هو نعمة، ولا المراد نفي جنون خاص، اهـ ملخصاً وهو كلام بديع، إلا أن جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحرف، فينبغي على قولهم أن يقدر أن التعلق بفعل دل عليه النافي، أي انتفى ذلك بنعمة ربك.

وقد ذكرت في شرحي لقصيدة كعب رضي الله تعالى عنه أن المختار تعلق الظرف بمعنى التشبيه الذي تضمنه البيت، وذلك على أن الأصل: وما كُساد إلا ظبيٌّ أغرٌّ، على التشبيه المعكوس للمبالغة، لئلا يكون الظرف متقدماً في التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه، وهذا الوجه هو اختيار ابن عمرو، وإذا جاز لحرف التشبيه أن يعمل في الحال في نحو: قوله: ٨٠٧ - كأنَّ قلوبَ الطيرِ رطباً وبابساً لدى وكرها العُناّب والحشفُ البالي^(١) مع أن الحال شبيهة بالمفعول به، فعمله في الظرف أجدر.

فإن قلت: لا يلزم من صحة إعمال المذكور صحة إعمال المقدر، لأنه أضعف.

قلت: قد قالوا: «زيدٌ زهيرٌ شعراً وحاتمٌ جوداً» وقيل في المنصوب فيهما: إنه حال أو تمييز، وهو الظاهر، وأياً كان فالحجة قائمة به، وقد جاء أبغ من ذلك، وهو إعماله في الحاليين وذلك في قوله:

٨٠٨ - تُعَيِّرُنَا أَنَا عَالَةً وَنَحْنُ صَعَالِيكَ أَنْتُمْ مُلُوكَا^(٢)

إذ المعنى تعيرنا أننا فقراء، ونحن في حال صعلكتنا مثلكم في حال ملككم.

فإن قلت: قد أوجبت في بيت كعب بن زهير رضي الله عنه أن يكون من عكس التشبيه لئلا تتقدم الحال على عاملها المعنوي، فما الذي سوغ تقدم صعاليك هنا عليه؟

قلت: سوغه الذي سوغ تقدم بُسرأ في «هذا بُسرأ أطيب منه رُطباً» وإن كان معمول اسم

(١) تقدم برقم ٣٩٩ و ٧٣٠.

(٢) لم نقف على قائله. عالة: فقراء «نحن أنتم» مبتدأ وخبر، «صعاليك ملوكا» حالان.

التفضيل لا يتقدم عليه في نحو: «لهو أكفؤهم ناصراً» وهو خشية اختلاط المعنى، إلا أن هذا مطرد ثم لقوة التفضيل، ونادر هنا لضعف حرف التشبيه.

وهذا الذي ذكرته في البيت أجود ما قيل فيه، وفيه قولان آخران، أحدهما: ذكره السخاوي في كتابه سفر السعادة^(١)، وهو أن عالةً من «عالي الشيء» إذا أثقلني، و «ملوكاً» مفعول، أي إننا نُثْقِلُ الملوكَ بطرح كلنا عليهم، ونحن أنتم أي مثلكم في هذا الأمر، فالإخبار هنا مثله في «وَأَزْوَاجَهُمْ أَهْلَهُمْ»^(٢). والثاني: قاله الحريري وقد سئل عن البيت، وهو أن التقدير: إنا عالة صعاليك نحن وأنتم، وقد خطئ في ذلك، وقيل: إنه كلام لا معنى له، وليس كذلك بل هو مُتَّجِه على بعد فيه، وهو أن يكون صعاليك مفعول عالة، أي إنا نُعُولُ صعاليك، ويكون نحن توكيداً لضمير عالة، وأنتم توكيد لضمير مستتر في صعاليك، وحصل في البيت تقديم وتأخير للضرورة، ولم يتعرض لقوله: «ملوكاً» وكأنه عنده حال من ضمير عالة، والأولى على قوله: أن يكون صعاليك حالاً من محذوف، أي نُعُولُكم صعاليك ويكون الحالان بمنزلة ما في «لَقِيتَهُ مُصْعِداً مُنْحَدِراً» فإنهم نصوا على أنه يكون الأول للثاني والثاني للأول، لأن فصلاً أسهل من فصلين، ويكون أنتم توكيداً للمحذوف، لا لضمير صعاليك لأنه ضمير غيبة، وإنما جوزناه أولاً لأن الصعاليك هم المخاطبون، فيحتمل كونه راعى المعنى.

ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر

يسئني من قولنا: «لا بد لحرف الجر من متعلق» ستة أمور:

أحدها: الحرف الزائد كـ «الباء» و «من» في «كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً» [الرعد: ٤٣]، «هَلْ مِنْ خَلْقٍ عِزُّ اللَّهِ»^(٣)، وذلك لأن معنى التعلق الارتباط المعنوي، والأصل أن أفعلاً قُصِرَتْ عن الوصول إلى الأسماء فأعينت على ذلك بحروف الجر، والزائد إنما دخل في الكلام تقوية له وتوكيداً، ولم يدخل للربط.

وقول الحوفي إن «الباء» في «أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعَزَّ الْكَافِرِينَ» [التين: ٨] متعلقة وهم، نعم يصح

(١) في كشف الظنون ٩٩١ و ١٧٧٥ أن «سفر السعادة وسفير الإفادة» شرح للمفصل ولكن لدى الرجوع إلى مخطوطته في الظاهرية وجدته كتاباً أورد فيه مؤلفه من المفصل ألفاظاً على حروف المعجم وذكر معانيها وأبنيته (ففي الهمزة: الله - إبريق - إبليس... وفي الباء: بيه - بداد - بدري...) وختمه بعشر مسائل سئل عنها أبو نزار ملك النحاة فأجاب، ثم كلام في المبنيات وعلم القوافي. وقد تقدمت ترجمة السخاوي.

(٢) «الَّذِي أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُمْ أَهْلَهُمْ»... [الأحزاب: ٣٣: ٦].

(٣) تتمتها «يَرْزُقُكُمْ مِنْ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ»... [فاطر: ٣: ٣٥].

في اللام المقوية أن يقال: إنها متعلقة بالعامل المقوى نحو: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾^(١) و ﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾^(٢) و ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرِّيَاسَةِ تَعِبْرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣] لأن التحقيق أنها ليست زائدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزل منزلة القاصر، ولا معدية محضة لاطراد صحة إسقاطها، فلها منزلة بين المنزلتين.

الثاني: «لعل» في لغة عَظِيم، لأنها بمنزلة الحرف الزائد، ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع على الابتداء، بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية، قال:

٨٠٩ - لعل أبي المغوار منك قريب^(٣)

ولأنها لم تدخل لتوصيل عامل، بل لإفادة معنى التوقع، كما دخلت «ليت» لإفادة معنى التمني، ثم إنهم جروا بها منبهة على أن الأصل في الحروف المختصة بالاسم أن تعمل الإعراب المختص به كحروف الجر.

والثالث: «لولا» فيمن قال: «لولا، ولولاك، ولولاه» على قول سيبويه: إن «لولا» جارة للضمير، فإنها أيضاً بمنزلة «لعل» في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء، فإن «لولا» الامتناعية تستدعي جملتين كسائر أدوات التعليق. وزعم أبو الحسن أن «لولا» غير جارة، وأن الضمير بعدها مرفوع، ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع، كما عكسوا في قولهم: «ما أنا كَأَنْتَ» وهذا كقوله في: «عسائي» ويردّهما أن نيابة ضمير عن ضمير يخالفه في الإعراب إنما ثبتت في المنفصل، وإنما جاءت النيابة في المتصل بثلاثة شروط: كون المثنوب عنه منفصلاً، وتوافقهما في الإعراب، وكون ذلك في الضرورة كقوله:

٨١٠ - ألا يُجاوِزنا إلّاك ديار^(٤)

وعليه خرّج أبو الفتح قوله:

٨١١ - نحن بغرس الوديّ أعلمنا مئاً بركض الجياد في السّدْف^(٥)

(١) ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا تَقُولُوا نَحْنُ مُؤْمِنُونَ بِمَا أَنزَلَ عَلَيْنَا وَنَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ...﴾ [البقرة ٩١: ٢].

(٢) ﴿... إِنَّ رَبَّكَ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود ١١: ١٠٧].

(٣) تقدم برقم ٥٢٥.

(٤) صدره «وما نبالي إذا ما كنت جارتنا» والبيت مجهول وهو في ابن عقيل ٥٩/١ وفي الخزانة ٤٠٥/٢ ويروى: سواك ديار، ولا شاهد فيه حيثئذ.

(٥) ينسب البيت لقيس بن الخطيم - ديوانه ١٧٠ - ولسعد القرقر. الودي: صغار النخل. السّدْف ج سدفة كالظلم ج ظلمة وزناً ومعنى.

فادّعى أن «نا» مرفوع مؤكّد للضمير في «أعلم»، وهو نائب عن «نحن»، ليتخلص بذلك من الجمع بين إضافة أفعل وكونه بمن، وهذا البيت أشكل على أبي علي حتى جعله من تخطيط الأعراب.

والرابع: «رُبَّ» في نحو: «رُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيْتُهُ، أو لَقِيْتُ»، لأن مجرورها مفعول في الثاني، ومبتدأ في الأول، أو مفعول على حد: «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار، لأن «رُبَّ» لها الصدر من بين حروف الجر، وإنما دخلت في المثالين لإفادة التأكيد أو التقليل، لا لتعدية عامل. هذا قول الرمانى وابن طاهر. وقال الجمهور: هي فيهما حرف جر مُعَدِّ، فإن قالوا إنها عدّت العامل المذكور فخطأ، لأنه يتعدى بنفسه، ولاستيفائه معموله في المثال الأول، وإن قالوا عدّت محذوفاً تقديره حصل أو نحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير لما معنى الكلام مستغن عنه ولم يُلفظ به في وقت.

الخامس: «كاف التشبيه»، قاله الأخفش وابن عصفور، مستدلّين بأنه إذا قيل: «زَيْدٌ كَعَمْرٍو» فإن كان المتعلق استقر فـ«الكاف» لا تدل عليه، بخلاف نحو: «في» من: «زَيْدٌ فِي الدَّارِ» وإن كان فعلاً مناسباً للكاف - وهو أشبه - فهو متعد بنفسه لا بالحرف.

والحق أن جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار.

السادس: «حرف الاستثناء»، وهو «خلا وعدا وحاشا»، إذا خُفِضَ، فإنهن لتنحية الفعل عما دخلن عليه، كما أن «إلا» كذلك، وذلك عكس معنى التعدية الذي هو إيصال معنى الفعل إلى الاسم، ولو صح أن يقال: إنها متعلقة لصح ذلك في «إلا»، وإنما خُفِضَ بهن المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بـ«إلا» لثلا يزول الفرق بينهما أفعالاً وأحرفاً.

حكمهما بعد المعارف والنكرات

حكمهما بعدهما حكم الجملة، فهما صفتان في نحو: «رَأَيْتُ طَائِراً فَوْقَ غُصْنٍ، أو على غُصْنٍ»، لأنهما بعد نكرة محضة، وحالان في نحو: «رَأَيْتُ الْهَيْلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ، أو فِي الْأَفْقِ»، لأنهما بعد معرفة محضة، ومحتملان لهما في نحو: «يُعْجِبُنِي الزَّهْرُ فِي أَكْمَامِهِ، وَالثَّمَرُ عَلَى أَغْصَانِهِ»، لأن المعرفة الجنسي كالنكرة، وفي نحو: «هَذَا ثَمَرٌ يَانِعٌ عَلَى أَغْصَانِهِ»، لأن النكرة الموصوفة كالمعرفة.

حكم المرفوع بعدهما

إذا وقع بعدهما مرفوع، فإن تقدمهما نفي أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال نحو: «مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ» و: «أَفِي الدَّارِ زَيْدٌ» و: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ» و: «جَاءَ الَّذِي فِي الدَّارِ أَبُوهُ» و: «زَيْدٌ عِنْدَكَ أَخُوهُ» و: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ عَلَيْهِ جَبَّةٌ» ففي المرفوع

ثلاثة مذاهب:

أحدها: أن الأَرْجَحَ كونه مبتدأ مخبراً عنه بالظرف أو المجرور، ويجوز كونه فاعلاً.
والثاني: أن الأرجح كونه فاعلاً، واختاره ابن مالك، وتوجيهه أن الأصل عدم التقديم والتأخير.

والثالث: أنه يجب كونه فاعلاً، نقله ابن هشام عن الأكثرين.

وحيث أعرب فاعلاً فهل عامله الفعل المحذوف أو الظرف أو المجرور لنيابتهما عن استقر وقربهما من الفعل لاعتمادهما؟ فيه خلاف، والمذهب المختار: الثاني لدليلين: أحدهما: امتناع تقديم الحال في نحو: «رُيِدَ فِي الدَّارِ جَالِساً» ولو كان العاملُ الفعلُ لم يمتنع، ولقوله (١):

٨١٢ - فَإِنَّ فَوَادِي عِنْدَكَ الدَّهْرَ أَجْمَعُ (٢)

فأكد الضمير المستتر في الظرف، والضمير لا يستتر إلا في عامله، ولا يصح أن يكون توكيداً لضمير محذوف مع الاستقرار، لأن التوكيد والحذف متنافيان، ولا لاسم «إِنَّ» على مَحَلِّهِ من الرفع بالابتداء، لأن الطالب للمحل قد زال.

واختار ابن مالك المذهب الأول، مع اعترافه بأن الضمير مستتر في الظرف، وهذا تناقض، فإن الضمير لا يستكنُّ إلا في عامله.

وإن لم يعتمد الظرف أو المجرورُ نحو: «في الدار - أو عندك - زيد» فالجمهور يوجبون الابتداء، والأخفش والكوفيون يجيزون الوجهين، لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط، ولذا يجيزون في نحو: «قائم زيد» أن يكون قائم مبتدأ وزيد فاعلاً، وغيرهم يوجب كونهما على التقديم والتأخير.

تنبيهات: يحتمل قول المتنبي يذكر دار المحبوب:

٨١٣ - ظَلَّتْ بِهَا تَنْطَوِي عَلَى كَبِدٍ نَضِيجَةٍ فَوْقَ خَلْبِهَا يَدُهَا (٣)

أن تكون اليدُ فيه فاعلة بنضيجة، أو بالظرف، أو بالابتداء، والأول أبليغ، لأنه أشد للحرارة، والخلب: زيادة الكبد، أو حجاب القلب، أو ما بين الكبد والقلب، وأضاف اليد إلى الكبد للملازمة بينهما، فإنهما في الشخص.

(١) هذا هو الدليل الثاني.

(٢) صدره «فإن يك جثمانى بأرض سواكم» وهو لجميل بثينة. الديوان ١١٨، الخزائن ١/١٩٠.

(٣) في قوله: ظلت: يخاطب الشاعر نفسه. بها أي بدار المحبوب والبيت في شرح الديوان ١/١٩٥ والمعنى أنه وضع يده على كبده الحري فنضجت. وقد أضاف اليد إلى ضمير الكبد كأنه لطول ما وضع يده على كبده غدت اليد يدها هي أي يد الكبد.

ولا خلاف^(١) في تعيين الابتداء في نحو: «في داره زيد» لثلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

فإن قلت: «في داره قيام زيد» لم يجزها الكوفيون البتة، أما على الفاعلية فلما قدمنا، وأما على الابتدائية فلأن الضمير لم يعد على المبتدأ، بل على ما أضيف إليه المبتدأ، والمستحق للتقديم إنما هو المبتدأ، وأجازه البصريون على أن يكون المرفوع مبتدأ لا فاعلاً، كقولهم: «في أكفأه درج الميت» وقوله:

بِمَسْعَاتِهِ هُلِكَ الْقَتَى أَوْ نَجَاتُهُ^(٢) - ٨١٤

وإذا كان الاسم في نية التقديم كان ما هو من تمامه كذلك.

والأرجح^(٣) تعيين الابتدائية في نحو: «هل أفضل منك زيد» لأن اسم التفضيل لا يرفع الفاعل الظاهر عند الأكثر على هذا الحد، وتجاوز الفاعلية في لغة قليلة. ومن المشكل^(٤) قوله:

٨١٥ - فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ^(٥)

لأن قوله: «نحن» إن قدر فاعلاً لزم إعمال الوصف غير معتمد، ولم يثبت، وعمل أفعل في الظاهر في غير مسألة الكحل وهو ضعيف، وإن قدر مبتدأ لزم الفصل به وهو أجنبي بين أفعل وبين، وخَرَجَ أبو علي - وتبعه ابن خروف - على أن الوصف خبر لنحن محذوفة وقدر نحن المذكورة توكيداً للضمير في أفعل.

ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف

وهو ثمانية:

أحدها: أن يقعاً صفة نحو: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾^(٦).

الثاني: أن يقعاً حالاً نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ [القصص: ٧٩] وأما قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ﴾^(٧) فزعم ابن عطية أن «مستقراً» هو المتعلق الذي يقدر في أمثاله

(١) هذا هو التنبيه الثاني.

(٢) لم نقف على تمامه ولا على قائله.

(٣) هذا هو التنبيه الثالث.

(٤) هذا هو التنبيه الرابع.

(٥) تقدم برقم ٤٠٠.

(٦) ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمٌ وَرَعْدٌ وَرَقٌّ...﴾ [البقرة: ١٩].

(٧) تمتها ﴿قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي...﴾ [النمل: ٢٧].

قد ظهر، والصواب ما قاله أبو البقاء وغيره من أن هذا الاستقرار معناه عدم التحرك، لا مطلق الوجود والحصول، فهو كون خاص.

الثالث: أن يقعا صلة نحو: ﴿وَلَمْ يَكُنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾^(١).

الرابع: أن يقعا خبراً، نحو: «زيد عندك، أو في الدار» وربما ظهر في الضرورة كقوله:

٨١٦ - لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عِزٌّ وَإِنْ يُهِنُ فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنُ^(٢)

وفي شرح ابن يعيش^(٣): متعلق الظرف الواقع خبراً، صرح ابن جني بجواز إظهاره، وعندي أنه إذا حُذِفَ ونقل ضميره إلى الظرف لم يجز إظهاره، لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً، فأما إن ذكرته أولاً فقلت: «زيد استقر عندك» فلا يمنع مانع منه، اهـ. وهو غريب.

الخامس: أن يرفعا الاسم الظاهر نحو: ﴿أَفَى اللَّهِ شَكٌّ﴾^(٤) ونحو: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمٌ﴾^(٥) ونحو: «أعندك زيد».

والسادس: أن يستعمل المتعلق محذوفاً في مثل أو شبهه، كقولهم لمن ذكر أمراً قد تقادم عهده: «حيثُ الآن» أصله: كان ذلك حيثُذ واسمع الآن، وقولهم للمُعَرِّس: «بالرفاء والبنين»^(٦) بإضمار أعرست.

والسابع: أن يكون المتعلق محذوفاً على شريطة التفسير نحو: «أيوم الجمعة ضُمَّتْ فِيهِ»، ونحو: «يزيد مررت به» عند من أجازاه مستدلاً بقراءة بعضهم: ﴿وَلِلظَّالِمِينَ أَعْدَاءُ لَهُمْ﴾^(٧) والأكثرون يوجبون في مثل ذلك إسقاط الجار، وأن يرفع الاسم بالابتداء أو ينصب بإضمار جاوزت أو نحوه، وبالوجهين قرئ في الآية، والنصب قراءة الجماعة، ويرجحها العطف على الجملة الفعلية، وهل الأولى أن يقدر المحذوف مضارعاً، أي ويعذب، لمناسبة ﴿يُدْخِلُ﴾^(٧) أو ماضياً، أي وعذب، لمناسبة المفسر؟ فيه نظر. والرفع بالابتداء، وأما القراءة بالجر فمن تأكيد الحرف بإعادته داخلاً على ضمير ما دخل عليه المؤكِّد، مثل: «إنَّ زيدا إنه فاضلٌ» ولا يكون الجار والمجرور تأكيداً للجار والمجرور، لأن الضمير لا يؤكد الظاهر، لأن الظاهر أقوى، ولا

(١) تمتها ﴿عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحِيرُونَ﴾ [الأنبياء ٢١: ١٩].

(٢) لم يسم قائله. ابن عقيل ١٠٢/١.

(٣) تقدمت ترجمته في ٣٧٨، والكلام الآتي في شرح المفصل ٩٠/١.

(٤) ﴿قَالَتْ رَسُولُهُمْ أَفَى اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ...﴾ [إبراهيم ١٤: ١٠].

(٥) تقدمت الآية.

(٦) مجمع الأمثال ١٠٦/١. الرفاء: الالتحام والاتفاق.

(٧) ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان ٧٦: ٣١].

يكون المجرور بدلاً من المجرور بإعادة الجار، لأن العرب لم تبدل مضمراً من مظهر، لا يقولون: «قام زيد هو» وإنما جوز ذلك بعض النحويين بالقياس.

والثامن: القسم بغير الباء نحو: ﴿وَالَيْلِ إِذَا يَفْتُنِي﴾ [الليل: ١]، ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٧] وقولهم: «الله لا يؤخر الأجل» ولو صرح في ذلك بالفعل لوجب الباء.

هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف؟

لا خلاف في تعيين الفعل في بابي القسم والصلة، لأن القسم والصلة لا يكونان إلا جملتين. قال ابن يعيش: وإنما لم يجر في الصلة أن يقال: إن نحو: «جاء الذي في الدار» بتقدير مستقر على أنه خبر لمحذوف على حد قراءة بعضهم ﴿تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾^(١) بالرفع، لقلة ذاك واطراد هذا، اهـ.

وكذلك يجب في الصفة في نحو: «رجل في الدار فله درهم» لأن الفاء تجوز في نحو: «رجل يأتيه فله درهم» وتمتنع في نحو: «رجل صالح فله درهم» فأما قوله:

٨١٧ - كُلُّ أَمْرٍ مُبَاعَدٌ أَوْ مُدَانٍ فَمُتَوَطِّعٌ بِحُكْمِ الْمُتَعَالِي^(٢) فنادر.

واختلف في الخبر والصفة والحال، فمن قدر الفعل - وهم الأكثرون - فلأنه الأصل في العمل، ومن قدر الوصف فلأن الأصل في الخبر والحال والنعت الأفراد، ولأن الفعل في ذلك لا بد من تقديره بالوصف، قالوا: ولأن تقليل المقدر أولى، وليس بشيء، لأن الحق أننا لم نحذف الضمير، بل نقلناه إلى الظرف، فالمحذوف فعل أو وصف، وكلاهما مفرد. وأما في الاشتغال فيقدر بحسب المفسر فيقدر الفعل في نحو: «أيوم الجمعة تعتكف فيه» والوصف في نحو: «أيوم الجمعة أنت معتكف فيه» والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسماً ولا فعلاً، بل بحسب المعنى كما سأتيته.

كيفية تقديره باعتبار المعنى

أما في القسم فتقديره أقسم، وأما في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به نحو: «يوم الجمعة صمت فيه».

واعلم أنهم ذكروا في باب الاشتغال أنه يجب ألا يقدر مثل المذكور إذا حصل مانع صناعي كما في: «زيداً مررت به» أو معنوي كما في: «زيداً ضربت أخاه» إذ تقدير المذكور

(١) ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلاً لِّكُلِّ شَيْءٍ...﴾ [الأنعام: ١٥٤: ٦].

(٢) لا يعرف قائله.

يقتضي في الأول تعدي القاصر بنفسه، وفي الثاني خلاف الواقع، إذ الضرب لم يقع بزيد، فوجب أن يقدر جاوزت في الأول، وأهنت في الثاني، وليس المانعان مع كل متعد بالحرف، ولا مع كل سببي، ألا ترى أنه لا مانع في نحو: «زيداً شكرتُ له» لأن شكر يتعدى بالجار وينفسه، وكذلك الظرف نحو: «يوم الجمعة صمت فيه» لأن العامل لا يتعدى إلى ضمير الظرف بنفسه، مع أنه يتعدى إلى ظاهره بنفسه، وكذلك لا مانع في نحو: «زيداً أهنتُ أخاه» لأن إهانة أخيه إهانة له، بخلاف الضرب.

وأما في المثل فيقَدَّرُ بحسب المعنى^(١)، وأما في البواقي نحو: «زيدٌ في الدار» فيقدر كوناً مطلقاً وهو كائن أو مستقر أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال نحو: «الصومُ اليوم» أو: «في اليوم» و: «الجزاء غداً» أو: «في الغد» ويقدر كان أو استقر أو وصفهما إن أريد الماضي، هذا هو الصواب، وقد أغفلوه مع قولهم في نحو: «ضربي زيداً قائماً»: إن التقدير: «إذ كان» إن أريد الماضي أو: «إذا كان» إن أريد به المستقبل، ولا فرق. وإذا جهلت المعنى فقدر الوصف فإنه صالح في الأزمنة كلها وإن كانت حقيقته الحال، وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿أَفَأَنْتَ تُنْفِذُ مَن فِي النَّارِ﴾^(٢) إنهم جعلوا في النار الآن لتحقيق الموعود به، ولا يلزم ما ذكره لأنه لا يمتنع تقدير المستقبل، ولكن ما ذكره أبلغ وأحسن.

ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقائم وجالس إلا للدليل، ويكون الحذف حينئذ جائزاً لا واجباً، ولا ينتقل ضمير من المحذوف إلى الظرف والمجرور، وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص، ويُبطله أنا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معمول، فكيف يكون وجود المعمول مانعاً من الحذف مع أنه إما أن يكون هو الدليل أو مقوياً للدليل؟ واشترط النحويين الكون المطلق إنما هو لوجوب الحذف، لا لجوازه.

ومما يتخرج على ذلك قولهم: «مَنْ لِي بِكَذَا» أي من يتكفل لي به؟ وقوله تعالى: ﴿فَطَلَفُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾^(٣) أي مستقبلات لعدتهن، كذا فسر جماعة من السلف، وعليه عوّل الزمخشري، وردّه أبو حيان توهماً منه أن الخاص لا يحذف، وقال: الصواب أن «اللام» للتوقيت، وأن الأصل لاستقبال عدتهن، فحذف المضاف، اهـ. - وقد بينا فساد تلك الشبهة. ومما يتخرج على التعلق بالكون الخاص قوله تعالى: ﴿الْمُزُجَّجَاتُ بِالْحَرِّ وَالْمُزُجَّجَاتُ بِالْمَبَدِّ وَالْأُنثَى بِالْأُنثَى﴾^(٤)

(١) وقد تقدم ذكر ذلك في - بالرفاء والبنين -.

(٢) ﴿أَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَيْمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْفِذُ مَن فِي النَّارِ﴾ [الزمر ٣٩: ١٩].

(٣) ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ...﴾ [الطلاق ١: ٦٥].

(٤) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ أَلَمَّا يَلْهُوْا بِالْخَمْرِ...﴾ [البقرة ١٧٨: ٢].

التقدير مقتول أو يقتل، لا كائن، اللهم إلا أن تقدر مع ذلك مضافين، أي قتل الحر كائن بقتل الحر، وفيه تكلف تقدير ثلاثة: الكون والمضافان، بل تقدير خمسة، لأن كلاً من المصدرين لا بد له من فاعل، ومما يبعد ذلك أيضاً أنك لا تعلم معنى المضاف الذي تقدره مع المبتدأ إلا بعد تمام الكلام، وإنما حسن الحذف أن يعلم عند موضع تقديره نحو: ﴿وَسَلَّى الْقَرْيَةَ﴾^(١) ونظير هذه الآية قوله تعالى: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾^(٢) الآية، أي إن النفس مقتولة بالنفس، والعين مفقوءة بالعين، والأنف مجدوع بالأنف، والأذن مصلومة بالأذن، والسن مقلوعة بالسن، هذا هو الأحسن، وكذلك الأرجح في قوله تعالى: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ [الرحمن: ٥] أن يقدر يجران، فإن قدرت الكون قدرت مضافاً، أي جريان الشمس والقمر كائن بحسبان، وقال ابن مالك في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا يَمْلِكُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]: إن الظرف ليس متعلقاً بالاستقرار، لاستلزامه إما الجمع بين الحقيقة والمجاز، فإن الظرفية المستفادة من «في» حقيقة بالنسبة إلى غير الله سبحانه وتعالى ومجاز بالنسبة إليه تعالى، وإما حمل قراءة السبعة على لغة مرجوحة، وهي إبدال المستثنى المنقطع كما زعم الزمخشري، فإنه زعم أن الاستثناء منقطع، والمخلص من هذين المحذورين أن يقدر: قل لا يعلم من يذكر في السموات والأرض، ومن جوز اجتماع الحقيقة والمجاز في كلمة واحدة واحتج بقولهم: «القلم أحد اللسانين»^(٣) ونحوه لم يحتج إلى ذلك، وفي الآية وجه آخر، وهو أن يقدر «مَنْ» مفعولاً به، و«الغيب» بدل اشتمال، و«الله» فاعل، والاستثناء مفرغ.

تعيين موضع التقدير

الأصل أن يقدر مقدماً عليهما كسائر العوامل مع معمولاتها، وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخراً، وما يقتضي إيجابه.

فالأول: نحو: «في الدار زيد» لأن المحذوف هو الخبر، وأصله أن يتأخر عن المبتدأ.

والثاني: نحو: «إن في الدار زيدا» لأن «إن» لا يليها مرفوعها.

ويلزم من قدر المتعلق فعلاً أن يقدره مؤخراً في جميع المسائل، لأن الخبر إذا كان فعلاً لا يتقدم على المبتدأ.

(١) ﴿وَسَلَّى الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا...﴾ [يوسف ١٢: ٨٢].

(٢) ﴿وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنفَ بِالْأَنفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ...﴾ [المائدة ٤٥: ٥].

(٣) التمثيل والمحاضرة ١٥٥. وفي مجمع الأمثال ٧٦/٢: القلم أحد الكاتنين.

تنبيه: رد جماعة منهم ابن مالك على مَنْ قدر الفعل بنحو: قوله تعالى: ﴿إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا﴾^(١) وقولك: «أما في الدار فزيد» لأن «إذا» الفجائية لا يليها الفعل، و «أما» لا يقع بعدها فعل إلا مقروناً بحرف الشرط نحو: ﴿فَلَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾^(٢)، وهذا على ما بيناه غير وارد، لأن الفعل يقدر مؤخراً.

(١) ﴿وَإِذَا آتَيْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِنْ بَعْدِ ضَرَلَةٍ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ...﴾ [يونس ١٠: ٢١].

(٢) تتمتها ﴿فَرُوحٌ وَرِيحَانٌ رَجَنَتْ يَوْمَ﴾ [الواقعة ٥٦: ٨٨ و ٨٩].

الباب الرابع

في ذكر أحكام يكثر دَوْرُها
ويقبح بالمعرب جهلها، وعدم معرفتها على وجهها

فمن ذلك ما يعرف به المبتدأ من الخبر

يجب الحكم بابتدائية المقدم من الاسمين في ثلاث مسائل:

إحداها: أن يكونا معرفتين، تساوت رتبتهما نحو: «اللَّهُ ربنا»، أو اختلفت نحو: «زيدُ الفاضلُ، والفاضلُ زيدُ»، هذا هو المشهور، وقيل: يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً، وقيل: المشتق خير وإن تقدم نحو: «القائمُ زيدُ».

والتحقيق أن المبتدأ ما كان أعرف كـ«زيد» في المثال، أو كان هو المعلوم عند المخاطب كأن يقول: من القائم؟ فتقول: «زيدُ القائم» فإن علمهما وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ. الثانية: أن يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما نحو: «أفضلُ منك أفضلُ مني».

الثالثة: أن يكونا مختلفين تعريفاً وتنكيراً والأول هو المعرفة كـ«زيدُ قائم» وأما إن كان هو النكرة فإن لم يكن له ما يُسَوِّغُ الابتداء به فهو خبر اتفاقاً نحو: «خزُّ ثوبك» و: «ذهبَ خاتمك» وإن كان له مسوغ فكذاك عند الجمهور، وأما سيبويه فيجعل المبتدأ نحو: «كم مائلك» و: «خيرُ منك زيدُ» و: «حسبنا الله» ووجهه أن الأصل عدمُ التقدير والتأخير، وأنهما شبهان بمعرفتين تأخر الأخص منهما نحو: «الفاضل أنت» ويتجه عندي جواز الوجهين إعمالاً للدليلين، ويشهد لابتدائية النكرة قوله تعالى: ﴿فَإِنَّكَ حَسْبُكَ اللَّهُ﴾^(١)، ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾ [آل عمران: ٩٦] وقولهم: «إنَّ قريباً منك زيد» وقولهم: «بحسبك زيد» و«الباء» لا تدخل في الخبر في الإيجاب، ولخبريتها قولهم: «ما جاءك حاجتك» بالرفع، والأصل ما حاجتك، فدخل الناسخ بعد تقدير المعرفة مبتدأ، ولولا هذا التقدير لم يدخل، إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله، وأما مَنْ نصب فالأصل ما هي حاجتك، بمعنى أي حاجة هي حاجتك، ثم دخل الناسخ على الضمير فاستتر فيه، ونظيره أن تقول: «زيدُ هو الفاضلُ» وتقدر «هو» مبتدأ ثانياً لا فصلاً ولا تابعاً؛ فيجوز لك حيثنذ أن تُدخلَ عليه كان فتقول: «زيدُ كانَ الفاضلُ».

(١) ﴿وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ...﴾ [الأنفال ٨: ٦٢].

ويجب الحكم بابتدائية المؤخر في نحو: «أبو حنيفة أبو يوسف»^(١) و

٨١٨ - بنونا بنو أبنائنا..... بنونا بنو أبنائنا.....^(٢)

رعياً للمعنى، ويضعف أن تقدر الأول مبتدأ بناء على أنه من التشبيه المعكوس للمبالغة، لأن ذلك نادر الوقوع، ومخالف للأصول، اللهم إلا أن يقتضي المقام المبالغة، والله أعلم.

ما يعرف به الاسم من الخير

اعلم أن لهما ثلاث حالات:

إحداها: أن يكونا معرفتين، فإن كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر؛ فيقال: «كان زيد أخا عمرو» لمن علم زيدا وجهل أخوته لعمرو، و: «كان أخو عمرو زيدا» لمن يعلم أخا لعمرو ويجهل أن اسمه زيد، وإن كان يعلمهما ويجهل انتساب أحدهما إلى الآخر فإن كان أحدهما أعرف فالمختار جعله الاسم؛ فتقول: «كان زيد القائم» لمن كان قد سمع بزيد وسمع برجل قائم، فعرف كلا منهما بقلبه، ولم يعلم أن أحدهما هو الآخر، ويجوز قليلاً: «كان القائم زيدا». وإن لم يكن أحدهما أعرف فأنت مخير نحو: «كان زيد أخا عمرو، وكان أخو عمرو زيدا» ويستثنى من مختلفي الرتبة نحو: «هذا» فإنه يتعين للاسمية لمكان التنبيه المتصل به، فيقال: «كان هذا أخاك، وكان هذا زيدا» إلا مع الضمير، فإن الأفصح في باب المبتدأ أن تجعله المبتدأ وتدخل التنبيه عليه، فتقول: «ها أنذا» ولا يتأتى ذلك في باب الناسخ، لأن الضمير متصل بالعامل، فلا يتأتى دخول التنبيه عليه، على أنه سمع قليلاً في باب المبتدأ «هذا أنا».

واعلم أنهم حكموا لـ «أن» و «أن» المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير، لأنه لا يوصف كما أن الضمير كذلك، فلهذا قرأت السبعة: ﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(٣)، ﴿فَمَا كَانَتْ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(٤) والرفع ضعيف كضعف الإخبار بالضمير عما دونه في التعريف.

(١) أبو حنيفة هو النعمان بن ثابت (١٥٠هـ) إمام أهل الرأي والقياس وصاحب المذهب الفقهي المشهور. وأبو يوسف صاحبه وتلميذه وقد سبقت ترجمته.

(٢) تمامه

«بنونا بنو أبنائنا، وبناتنا بنوهن أبنااء الرجال الأبعاد»

ينسب للفردق وهو في الديوان ٢١٧ وابن عقيل ١٠٨/١ والخزانة ٢١٣/١ والمعنى أن أولاد أبنائنا هم بنونا، أما بناتنا فإن بنيهن هم أبناء الرجال الأبعاد.

(٣) ﴿وَإِذَا نَادَى عَلَيْهِمْ إِبْرَاهِيمُ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَهُمْ قَوْلًا لِّئَلَّا يَقُولُوا أَنَّهُمْ كَافِرُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٠].

(٤) ﴿أَخْرِجُوا آلَ لُوطٍ مِّنْ قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَّظْهَرُونَ﴾ [النمل: ٢٧].

الحالة الثانية: أن يكونا نكرتين؛ فإن لكل منهما مُسَوِّغٌ للإخبار عنها فأنت مخير فيما تجعله منهما الاسم وما تجعله الخبر، فتقول: «كان خيرٌ مِنْ زيدٍ شراً مِنْ عمرو» أو تعكس، وإن كان المسوِّغ لإحدهما فقط جعلتها الاسم نحو: «كَانَ خَيْرٌ مِنْ زيدٍ امرأةً».

الحالة الثالثة: أن يكونا مختلفين، فتجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر، نحو: «كان زيدٌ قائماً» ولا يعكس إلا في الضرورة كقوله:

٨١٩ - ولا يَكُ موقفٌ منكِ الوداعا^(١)

وقوله:

٨٢٠ - يَكُونُ مزاجها عسلٌ وماء^(٢)

وأما قراءة ابن عامر ﴿أَوْ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ﴾^(٣) بتأنيث «تكن» ورفع آية، فإن قدرت «تكن» تامة فاللام متعلقة بها و«آية» فاعلها، و «أن يعلمه» بدل من «آية»، أو خبر لمحدوف أي هي أن يعلمه، وإن قدرتها ناقصة فاسمها ضمير القصة، و «أن يعلمه» مبتدأ وآية خبره، والجملة خبر كان؛ أو آية اسمها؛ ولهم خبرها، و «أن يعلمه» بدل أو خبر لمحدوف، وأما تجويز الزجاج كون آية اسمها و «أن يعلمه» خبرها فردوه لما ذكرنا، واعتذر له بأن النكرة قد تخصصت بلهم.

ما يعرف به الفاعل من المفعول

وأكثر ما يشبه ذلك إذا كان أحدهما اسماً ناقصاً^(٤) والآخر اسماً تاماً.

وطريق معرفة ذلك أن تجعل في موضع التام إن كان مرفوعاً ضمير المتكلم المرفوع، وإن كان منصوباً ضميره المنصوب، وتُبدل من الناقص اسماً بمعناه في العقل وعدمه؛ فإن صححت المسألة بعد ذلك فهي صحيحة قبله، وإلا فهي فاسدة؛ فلا يجوز: «أعجب زيدٌ ما كره عمرو» إن أوقعت «ما» على ما لا يعقل؛ لأنه لا يجوز: «أعجب الثوب» ويجوز النصب، لأنه يجوز: «أعجبني الثوب» فإن أوقعت «ما» على أنواع من يعقل جاز، لأنه يجوز «أعجب النساء» وإن كان الاسم الناقص «من» أو «الذي» جاز الوجهان أيضاً.

(١) صدره كما في سيبويه ٣٣١/١ «ففي قبل التفرق يا ضباعا» والبيت للقطامي عمير بن شسيم. وهو في الخزانة ٣٩١/١ و ٦٤/٤ ضباعاً: مرخم ضباعة.

(٢) صدره «كأن خبيثة من بيت رأس» الخبيثة: الخمرة. بيت رأس: بلدة في الأردن عرفت بخمرها، والبيت لحسان قبل تحريم الخمر وهو في ديوانه ٨ وفي الخزانة ٤٠/٤ و ٦٣ وسيبويه ٢٣/١ وهو مع الشاهد ١٠٥٤ من قطعة واحدة سيتكرر برقم ١١٨٣.

(٣) ﴿أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَيْتٍ إِسْرَءِيلَ﴾ [الشعراء ١٩٧: ٢٦].

(٤) يريد بالناقص الاسم الموصول مثل «ما» أو الاسم الموصوف لحاجة الأول إلى الصلة وحاجة الثاني إلى الصفة.

فروع

تقول: «أمكنَ المُسافرُ السفرَ» بنصب المسافر، لأنك تقول: «أمكنني السفر» ولا تقول: «أمكنك السفر» وتقول: «ما دعا زيداً إلى الخروج» و «ما كره زيدٌ من الخروج» بنصب زيد في الأولى مفعولاً والفاعل ضمير «ما» مستتراً، ويرفعه في الثانية فاعلاً والمفعول ضمير «ما» محذوفاً، لأنك تقول: «ما دعاني إلى الخروج» و «ما كرهت منه» ويمتنع العكس، لأنه لا يجوز: «دعوتُ الثوبَ إلى الخروج» و: «كره من الخروج»^(١) وتقول: «زيدٌ في رزقي عمرو عشرون ديناراً» برفع العشرين لا غير، فإن قدمت عمراً قلت: «عمرو زيدٌ في رزقه عشرون» جاز رفع العشرين ونصبه، وعلى الرفع فالفعل خالٍ من الضمير؛ فيجب توحيد مع المثني والمجموع، ويجب ذكر الجار والمجرور لأجل الضمير الراجع إلى المبتدأ، وعلى النصب فالفعل متحمل للضمير، فيبرز في التثنية والجمع، ولا يجب ذكر الجار والمجرور.

ما اختلف فيه عطف البيان والبدل

وذلك ثمانية أمور:

أحدها: أن العطف لا يكون مضمراً ولا تابعاً لمضمراً، لأنه في الجوامد نظير النعت في المشتق، وأما إجازة الزمخشري في «أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ»^(٢) أن يكون بياناً للهاء من قوله تعالى: «إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ»^(٣) فقد مضى رده^(٣)، نعم أجاز الكسائي أن يُنعت الضمير بنعت مدح أو ذم أو ترحم، فالأول: نحو: «لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ»^(٤) ونحو: «قُلْ إِنْ رَقِيَ يَقْدَفْ يَلْحَقْ عَلَّمَ الْغُيُوبِ» [سأ: ٤٨] وقولهم: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ» والثاني: نحو: «مررت به الخبيث» والثالث: نحو: قوله:

فَلَا تَلْمُهُ أَنْ يَنَامَ الْبَائِسُ^(٥) - ٨٢١ -

وقال الزمخشري في «جَعَلَ اللَّهُ الْكُتُبَ الْبَيِّنَاتِ الْحَرَامَ»^(٦): إن «الْبَيِّنَاتِ الْحَرَامَ» عطف بيان

(١) كذا في المخطوطتين. وجاء في حاشية الأمير ٨٥/٢: في «كره» ضمير الثوب، ولو قال: كرهني الثوب

من الخروج كان أوضح. ومثل ذلك في حاشية الدسوقي ١٠٤/٢.

(٢) «مَا قُلْتُ لَكُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ...» [المائدة ١١٧: ٥].

(٣) في كلامه.

(٤) «وَاللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ» [البقرة ١٦٣: ٢].

(٥) قبله «قد أصبحت بقرقرى كوانسا» ولم يذكر قائله. وهو في سيبويه ٢٥٥/١. قرقرى: اسم موضع.

البائس: صفة للهاء في تلمه. وسيتكرر برقم ٨٧٨.

(٦) تتمتها «فَيَسِّرُ لِّلنَّاسِ وَالشَّهَرِ الْحَرَامَ وَالْهَدْيَ وَالْقَلْبَدَّ» [المائدة ٩٧: ٥].

على جهة المدح كما في الصفة، لا على جهة التوضيح، فعلى هذا لا يمتنع مثل ذلك في عطف البيان على قول الكسائي.

وأما البدل فيكون تابعا للمضممر بالاتفاق نحو: ﴿وَرِثْتُهُ مَا يَقُولُ﴾^(١)، ﴿وَمَا أَسْأَلُنِي إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَ﴾ [الكهف: ٦٣] وإنما امتنع الزمخشري من تجويز كون ﴿أَنْ أَصْبِرُ عَلَى اللَّهِ﴾^(٢) بدلا من الهاء في «به» توهمًا منه أن ذلك يخلُ بعائد الموصول، وقد مضى رده^(٣).

وأجاز النحويون أن يكون البدل مضمرا تابعا لمضممر كـ «رأيتُه إياه» أو لظاهر كـ «رأيتُ زيداً إياه» وخالفهم ابن مالك فقال: إن الثاني لم يسمع، وإن الصواب في الأول قول الكوفيين: إنه توكيد كما في: «قمت أنت».

الثاني: أن البيان لا يخالف متبوعه في تغريقه وتنكيره، وأما قول الزمخشري: إن «مقام إبراهيم»^(٤) عطف على «آيات بينات»^(٥) فسهو، وكذا قال في: «إِنَّمَا أَعْطَكُم بَوَاحِدَةً أَنْ تَقُومُوا»^(٥): إن «أَنْ تَقُومُوا» عطف على «بَوَاحِدَةً» ولا يختلف في جواز ذلك في البدل، نحو: ﴿إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * صِرَاطِ اللَّهِ﴾^(٦) ونحو: ﴿بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ﴾^(٧).

الثالث: أنه لا يكون جملة، بخلاف البدل نحو: ﴿مَا يَقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾ [فصلت: ٤٣] ونحو: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣] وهو أصح الأقوال في: «عرفت زيدا أبو من هو»، وقال:

٨٢٢ - لقد أذهلتني أم عمرو بكلمة أتصبر يوم البين أم لست تصبر؟^(٨)

الرابع: أنه لا يكون تابعا لجملة، بخلاف البدل، نحو: ﴿اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ * اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا﴾ [يس: ٢٠ و ٢١] ونحو: ﴿أَمَذْكُرُ بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَذْكُرُ بِأَنفَعِهِ وَبَيْنَ﴾ [الشعراء: ١٣٢ و ١٣٣] وقوله:

(١) تمتها ﴿وَأَيْنَا فَرَدًا﴾ [مريم: ١٩].

(٢) تقدمت.

(٣) تقدم.

(٤) ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ﴾ فيه ما كنت بينك مقام إبراهيم... [آل عمران ٩٦: ٣ و ٩٧].

(٥) ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعْطَكُم بَوَاحِدَةً أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مَشَىٰ وَفَرَدَىٰ...﴾ [سبا ٤٦: ٣٤].

(٦) ﴿وَالَّذِي لَهْدَىٰ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * صِرَاطِ اللَّهِ...﴾ [الشورى ٥٢: ٤٢ و ٥٣].

(٧) ﴿كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعْنَا بِالنَّاصِيَةِ﴾ ناصية كذبة خاطئة [العلق ٩٦: ١٥ و ١٦].

(٨) لم يذكر قائله.

٨٢٣ - أقولُ له: ارحلْ لا تقيمَنَّ عندنا (١)

الخامس: أنه لا يكون فعلاً تابعاً لفعل، بخلاف البدل، نحو: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾ [الفرقان: ٦٨ و٦٩].

السادس: أنه لا يكون بلفظ الأول، ويجوز ذلك في البدل بشرط أن يكون مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب^(٢) ﴿وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَائِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا﴾^(٣) بنصب «كل» الثانية، فإنها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو، وكقول الحماسي:

٨٢٤ - رويدَ بني شيبانَ بعضَ وعيدِكُم تلاقوا غداً خيلي على سفوان^(٤)

تلاقوا جياداً لا تحيدُ عن الوعى إذا ما غدت في المأزق المتمدني
تلاقوهم فتعرفوا كيف صبرهم على ما جئت فيهم يدُ الحدثان

وهذا الفرق إنما هو على ما ذهب إليه ابن الطراوة من أن عطف البيان لا يكون من لفظ الأول، وتبعه على ذلك ابن مالك وابنه، وحثهم أن الشيء لا يبين بنفسه، وفيه نظر من أوجه: أحدها: أن يقتضي أن البدل ليس مبيناً للمبدل منه، وليس كذلك، ولهذا منع سيبويه «مررت بي المسكين وبك المسكين» دون «به المسكين» وإنما يفارق البدل عطف البيان في أنه بمنزلة جملة استؤنفت للتبيين، والعطف تبيين بالمفرد المحض. والثاني: أن اللفظ المكرر إذا اتصل به ما لم يتصل بالأول كما قدمنا اتجه كونُ الثاني بياناً بما فيه من زيادة الفائدة، وعلى ذلك أجازوا الوجهين في نحو: قوله:

٨٢٥ - يا زيدُ زيدَ اليعملاتِ الذُّبُلِ^(٥)

.....
٨٢٦ - يا تيمُ تيمَ عديي (٦)

(١) تقدم برقم ٧٨٩.
(٢) يعقوب بن إسحاق الحضرمي (٢٠٥هـ) إمام أهل البصرة وأحد القراء العشرة وأعلم أهل زمانه بالقراءات والعربية.
(٣) [الجاثية ٤٥: ٢٨]. والقراءة فيها بضم (كل) الثانية.
(٤) الأبيات في الحماسة لوداك بن ثميل وقيل ابن سنان بن ثميل. سفوان: ماء قرب البصرة.
(٥) بعده «تطاول الليل هديت فانزل» والرجز لعبد الله بن رواحة يخاطب زيد بن أرقم. اليعملة: الناقة العاملة القوية، وقد أضاف «زيد» إلى اليعملات لأنه يحدو بها فيضبطها. الذبل: جمع ذابل وهو الضامر، والبيت في سيبويه ٣١٥/١ والخزانة ٣٦٢/١ وابن عقيل ٨٤/٢. سيتكرر برقم ١٠٤٦ و١٠٤٨.
(٦) تمامه

«ياتيم تيم عدي لا أبالكُم لا يوقعكُم في سوءِ عَمَرٍ»
وهو لجرير يهجو عمر بن لجا وينصح تيماً ألا تصغي إلى عمر وإلا أوقعها في سوء. وقد أضاف =

إذا ضمنت المنادى فيهما. والثالث: أن البيان^(١) يتصور مع كون المكرر مجرداً، وذلك في مثل قولك: «يا زيدُ زيدٌ» إذا قلته وبحضرتك اثنان اسم كل منهما زيد، فإنك حين^(٢) تذكر الأول يتوهم كل منهما أنه المقصود، فإذا كررته تكرر خطابك لأحدهما وإقبالك عليه فظهر المراد، وعلى هذا يتخرج قول^(٣) النحويين في قول رؤبة:

٨٢٧ - لقائل يا نصرُ نصرُ نصرٍ نصر^(٤)

إن الثاني والثالث عطفان على اللفظ وعلى المحل، وخُرْجه هؤلاء على التوكيد اللفظي فيهما أو في الأول فقط، فالثاني إما مصدر دُعائي مثل: «سقياً لك» أو مفعول به بتقدير «عليك»، على أن المراد إغراء نصر بن سيار^(٥) بحاجب له اسمه نصر على ما نقل أبو عبيدة، وقيل: لو قُدِّر أحدهما توكيداً لضمّاً بغير تنوين كالمؤكد.

السابع^(٦): أنه ليس في نية إحلاله محل الأول، بخلاف البذل، ولهذا امتنع البذل وتعين البيان في نحو: «يا زيد الحارث» وفي نحو: «يا سعيدُ كرزٌ» بالرفع أو «كرزاً» بالنصب، بخلاف: «يا سعيدُ كرزٌ» بالضم فإنه بالعكس، وفي نحو: «أنا الضاربُ الرجلِ زيدٌ» وفي نحو: «زيد أفضل الناسِ الرجالِ والنساءِ، أو النساءِ والرجالِ» وفي نحو: «يا أيها الرجلُ غلامُ زيدٍ» وفي نحو: «أيُّ الرجلين زيد وعمرو جاءك» وفي نحو: «جاءني كلا أخويك زيد وعمرو».

الثامن: أنه ليس في التقدير من جملة أخرى، بخلاف البذل، ولهذا امتنع أيضاً البذل وتعين البيان في نحو: قولك: «هتدُ قام عمرو أخوها» ونحو: «مررتُ برجلٍ قام عمرو أخوه» ونحو: «زيدُ ضربتُ عمرو أخاه».

ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة

وذلك أحد عشر أمراً:

= «قيم» إلى «عدي» تمييزاً لها عن بطون عدة تدعى تيماً. والبيت في ديوان جرير ٢٨٥ وسيبويه ٢٦/١ و٣١٤ والخزانة ٣٥٩/١ و١١٦/٢ و٢٧٣/٤ وابن عقيل ٨٤/٢.

(١) في المخطوطة الثانية: أن الثاني يتصور...

(٢) في المخطوطتين «لما» وليس هذا موضعها.

(٣) في المخطوطة الأولى: ... فظهر المراد. وهذا مخالف لقول النحويين...

(٤) تقدم برقم ٧٢٤ و٧٤٠.

(٥) والي خراسان أيام هشام بن عبد الملك، حذر الأمويين من فشوّ الدعوة العباسية فلم يأبهاوا. كان داهية حكيماً شجاعاً خطيباً شاعراً. مات في ١٣١هـ.

(٦) يعني مما افترق فيه عطف البيان والبذل.

أحدها: أنه يُصاغ من المتعدي والقاصر كضارب وقائم ومستخرج ومستكبر، وهي لا تصاغ إلا من القاصر كحسن وجميل.

الثاني: أنه يكون للأزمنة الثلاثة، وهي لا تكون إلا للحاضر، أي الماضي المتصل بالزمن الحاضر.

الثالث: أنه لا يكون إلا مجارياً للمضارع في حركاته وسكناته كضارب ويضرب ويُنتقل وينطلق، ومنه يَقُوم وقائم، لأن الأصل يَقُوم، بسكون القاف وضم الواو، ثم نَقَلُوا، وأما توافق أعيان الحركات فغير معتبر، بدليل ذَاهِبَ وَيَذْهَبُ وقَاتِلَ وَيَقْتُلُ ولهذا قال ابن الخشاب: هو وزن عروضي لا تصريفي. وهي تكون مجارية له كمنطلق اللسان ومطمئن النفس وطاهر العرض، وغير مجارية وهو الغالب نحو: ظريف وجميل، وقول جماعة: «إنها لا تكون إلا غير مجارية» مردودٌ باتفاقهم على أن منها قوله:

٨٢٨- مِنْ صَدِيقٍ أَوْ أَخِي ثَقَةٍ أَوْ عَدُوٍّ شَاحِطٍ دَاراً^(١)
الرابع: أن منصوبه يجوز أن يتقدم عليه نحو: «زيدٌ عمرًا ضارب» ولا يجوز: «زيدٌ وجهه حسن».

الخامس: أن معموله يكون سبباً وأجنيباً نحو: «زيدٌ ضاربٌ غُلامُهُ وعمرًا» ولا يكون معمولها إلا سبباً تقول: «زيدٌ حسنٌ وجهه» أو «الوجه» ويمتنع: «زيدٌ حسنٌ عمرًا».

السادس: أنه لا يخالف فعله في العمل، وهي تخالفه؛ فإنها تنصب مع قصور فعلها؛ تقول: «زيدٌ حسنٌ وجهه» ويمتنع «زيدٌ حسنٌ وجهه» بالنصب، خلافاً لبعضهم، فأما الحديث: «أن امرأة كانت تُهراقُ الدماء»^(٢) فالدماء تمييز على زيادة «أل»، قال ابن مالك: أو مفعول على «أن» الأصل تُهريق ثم قلبت الكسرة فتحة والياء ألفاً كقولهم: جاريةٌ وناصاةٌ وبقي، وهذا مردود، لأن شرط ذلك تحرك الياء كجارية وناصية وبقي.

السابع: أنه يجوز حذفه وبقاء معموله، ولهذا أجازوا: «أنا زيداً ضاربه» و«هذا ضارب زيدٌ وعمرًا» بخفض زيد ونصب عمرو بإضمار فعل أو وصف متون، وأما العطف على محل المخفوض فممتنع عند مَنْ شرط وجود المحرز^(٣) كما سيأتي، ولا يجوز: «مررتُ برجلٍ حسن

(١) لعدي بن زيد العبادي والشاهد فيه أن «شاحط» صفة مشبهة وقد جاءت مجارية للفعل المضارع يشحط في الحركة والسكون. والشاحط: البعيد. وهو في سيبويه ١٠٢/١.

(٢) سنن أبي داود: كتاب الطهارة. والرواية فيه «أن امرأة كانت تهراق الدم...».

(٣) المحرز هنا كون اسم الفاعل منوئاً أو محلياً بـ «أل» حتى يصح عمله في المفعول وهو مقفود في المثال المذكور.

الوجه والفعل» بخفض الوجه ونصب الفعل، ولا: «مررت برجل وجهه حسنه» بنصب الوجه وخفض الصفة، لأنها لا تعمل محذوفة، ولأن معمولها لا يتقدمها، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

الثامن: أنه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل وإضافته إلى مضاف إلى ضميره نحو: «مررت بقاتل أبيه» ويقبح: «مررت بحسن وجهه».

التاسع: أنه يفصل مرفوعه ومنصوبه، كـ «زيد ضارب في الدار أبوه عمراً» ويمتنع عند الجمهور: «زيد حسن في الحرب وجهه» رفعت أو نصبت.

العاشر: أنه يجوز إتباع معموله بجميع التوابع، ولا يتبع معمولها بصفة. قاله الزجاج ومتأخرو المغاربة، ويشكل عليهم الحديث في صفة الدجال: «أعور عينه اليمنى»^(١).

الحادي عشر: أنه يجوز إتباع مجروره على المحل عند من لا يشترط المحرز^(٢)، ويحتمل أن يكون منه: «وَجَعَلَ أَيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ»^(٣) ولا يجوز: «هو حسن الوجه والبدن» بجر الوجه ونصب البدن، خلافاً للفرء، أجاز: «هو قوي الرجل واليد» برفع المعطوف، وأجاز البغداديون إتباع المنصوب بمجرور في البابين كقوله:

٨٢٩ - فظلاً طهأة اللحم ما بين منضج صفيف شواء أو قدير معجل^(٤)

القدير: المطبوخ في القدر، وهو عندهم عطف على صفيف، وخُرج على أن الأصل «أو طابخ قدير» ثم حذف المضاف وأبقى جر المضاف إليه كقراءة بعضهم: «والله يريد الآخرة» [الأفال: ٦٧] بالخفض، أو أنه عطف على صفيف ولكن خفض على الجوار، أو على توهم أن الصفيف مجرور بالإضافة كما قال:

(١) البخاري: بدء الخلق - ويرى الحديث بجر «عينه» وضمها. وانظر إعرابه في فتح الباري ٣١٢/٦ وأماله السهيلي ١١٥-١١٨.

(٢) انظر الصفحة السابقة ح ٢.

(٣) الآية «فَالَّذِي أَلْصَقَ وَجَعَلَ أَيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا...» [الأنعام ٩٦: ٦] وفي جامع أحكام القرآن: «وقال النحاس: وقد قرأ يزيد بن قطيب السكوني: (وجاعل الليل سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا) بالخفض عطفاً على اللفظ... قال القرطبي: وقرأ يعقوب في رواية رويس عنه: (وجاعل الليل سَكَنًا) وأهل المدينة: (وجاعل الليل سَكَنًا) أي محلاً للسكون» الجامع لأحكام القرآن ٤٤/٧ وانظر سيبويه ١/ ١٧٨ والرماني النحوي ٢٠٢.

(٤) من معلقة امرئ القيس. الديوان ١٥٦ - شرح الزوزني ١٢٢. سيتكرر برقم ٨٥٢.

٨٣٠ - ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً^(١)

ما افترق فيه الحال والتمييز، وما اجتمعا فيه

اعلم أنهما قد اجتمعا في خمسة أمور، واختلفا في سبعة.

فأوجه الاتفاق أنهما: اسمان، نكرتان، فصلتان، منصوبتان، رافعتان للإبهام.

وأما أوجه الافتراق: فأحدها: أن الحال يكون جملة كـ «جاء زيد يضحك» وظرفاً نحو: «رأيت الهلال بين السحاب» وجاراً ومجروراً نحو: «فخرج على قومه في زينة»^(٢) والتمييز لا يكون إلا اسماً.

والثاني: أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها كقوله تعالى: «ولا تمش في الأرض مرحاً» [الإسراء: ٣٧ ولقمان: ١٨]، «لا تقربوا الصلوة وأنت سكران» [النساء: ٤٣] وقال:

٨٣١ - إنما الميت من يعيش كئيباً كاسفاً بأله قليل الرجاء^(٣)
بخلاف التمييز.

والثالث: أن الحال مبينة للهيئات، والتمييز مبين للذوات.

والرابع: أن الحال تتعدد كقوله:

٨٣٢ - عليّ إذا ما زرت ليلى بخفية زيارة بيت الله رجلاً حافياً^(٤)
بخلاف التمييز، ولذلك كان خطأ قول بعضهم في:

٨٣٣ - تبارك رحماناً رحيماً ومؤيلاً^(٥)

إنهما تمييزان، والصواب أن رحماناً بإضمار أخض أو أمدح، ورحيماً حال منه، لا نعت له، لأن الحق قول الأعلام وابن مالك: إن الرحمن ليس بصفة بل علم، وبهذا أيضاً يبطل كونه تمييزاً، وقول قوم إنه حال.

وأما قول الزمخشري: إذا قلت: «الله رحمن» أتصرفه أم لا؟ وقول ابن الحاجب: إنه اختلف في صرفه، فخارج عن كلام العرب من وجهين، لأنه لم يستعمل صفة ولا مجرداً من أل، وإنما حذفت في البيت للضرورة، وينبغي على علميته أنه في البسمة ونحوها بدل لا نعت،

(١) تقدم برقم ١٤٣ و ٥٣١ وسيكرر برقم ٨٥٧ و ٨٦٢ و ٩٤٩ و ١١٤٥.

(٢) [القصص ٢٨: ٧٩] وقد تقدمت.

(٣) البيت لعدي بن الرعاء وهو مع الشاهد ٢٣٣ من قصيدة واحدة.

(٤) ديوان مجنون ليلى ٣٠١ و ٣٠٦.

(٥) تقدم برقم ٧٨.

وأن الرحيم بعده نعت له، لا نعت لاسم الله سبحانه وتعالى، إذ لا يتقدم البدل على النعت، وأن السؤال الذي سألته الزمخشري وغيره لم يقدّم الرحمن مع أن عادتهم تقديم غير الأبلغ كقولهم: عالم نحير، وجواد قياض، غير متجه.

ومما يوضح لك أنه غير صفة مجيئه كثيراً غير تابع نحو: ﴿الرَّحْمَنُ ۝ عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾ [الرحمن: ١ و ٢] ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ ۝ (١)﴾، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ﴾ [الفرقان: ٦٠].

والخامس: أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً، أو وصفاً يشبهه نحو: ﴿خُشَعًا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ (٢) وقوله:

٨٣٤ - نَجَوْتُ وَهَذَا تَحْمِيلِينَ طَلِيقٌ (٣)
أي وهذا طليق محمولاً لك، ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح، فأما استدلال ابن مالك على الجواز بقوله:

٨٣٥ - رَدَدْتُ بِمِثْلِ السَّيِّدِ نَهْدٍ مُقْلَصٍ كَمِيشٍ إِذَا عَطْفَاهُ مَاءَ تَحْلَبَا (٤)
وقوله:

٨٣٦ - إِذَا الْمَرْءُ عَيْنًا قَرَّ بِالْعَيْشِ مُثْرِيًا وَلَمْ يُعْنِ بِالْإِحْسَانِ كَانَ مُذْمُومًا (٥)
فسهوه، لأن «عطفاه» و «المرء» مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور، والناصب للتمييز هو المحذوف، وأما قوله:

٨٣٧ - وَمَا ارْعَوَيْتُ وَشَيْبًا رَأْسِي اشْتَعَلَا (٦)
وقوله:

(١) تتمتها ﴿إِنَّمَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١٧: ١١٠].

(٢) تتمتها ﴿مِنَ الْأَجْدَاثِ كَانَهُمْ جَرَادٌ سُتِيرٌ﴾ [القمر: ٥٤: ٧].

(٣) صدره «عَدَسٌ»، ما لعباد عليك إمارة» وهو ليزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري. عدس: كلمة زجل للبالغ. عباد: هو عباد بن زياد بن أبيه أمير سجستان وكان قد سجن الشاعر لشعر قاله، إلا أن اليمانية كلموا معاوية بشأنه فأرسل بريدأ خاصاً يحمل أمراً بإطلاقه، ولما قدم له أحد بغال البريد قال هذا البيت في جملة أبيات تجدها في الخزانة ٥١٥/٢ والسيوطي ٢٩١ وحاشية الأمير ٨٩/٢ والأغاني ١٩٦/١٨ «دار الثقافة» وقال الكوفيون «هذا»: اسم موصول بمعنى الذي ولا حجة في البيت حيثئذ.

(٤) لربيعة بن مقروم. السيد: الذئب. نهدي: عال وهي صفة ل «فرس» المحذوف إذ بالتقدير: رددت خيل عدوي بفرس مثل السيد نهدي. مقلص: طويل القوائم. كميش: سريع. عطفاه: جانباه. ماء: تمييز.

(٥) لم نقف على قائله.

(٦) صدره «ضيعت حزمي في أبعادي الأملا» ولم نقف على قائله وهو في ابن عقيل ٢٣٥/١.

٨٣٨ - أَنْفَسَا تَطِيبُ بَنِيْلِ الْمُنَى وَدَاعِي الْمُنُونِ يَنَادِي جِهَارًا^(١)
فضرورتان.

السادس: أن حق الحال الاشتقاق، وحق التمييز الجمود، وقد يتعاكسان فتقع الحال جامدة نحو: «هَذَا مَالُكَ ذَهَبًا»، ﴿وَلَتَجِدُنَّ أَلْجِبَالَ جُبُوتًا﴾ [الأعراف: ٧٤] ويقع التمييز مشتقاً نحو: «لَلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا» وقولك: «كَرُمَ زَيْدٌ ضَيْفًا» إذا أردت الثناء على ضيف زيد بالكرم، فإن كان زيد هو الضيف احتمل الحال والتمييز، والأحسن عند قصد التمييز إدخال من عليه، واختلف في المنصوب بعد «حبذا» فقال الأخفش والفارسي والرعي: حال مطلقاً، وأبو عمرو بن العلاء: تمييز مطلقاً، وقيل: الجامد تمييز والمشتق حال، وقيل: الجامد تمييز والمشتق إن أريد تقييد المدح به كقوله:

٨٣٩ - يَا حَبِذَا الْمَالِ مَبْذُولًا بِلا سَرْفٍ^(٢)
فحال، وإلا فتمييز نحو: «حبذا راكباً زيد».

السابع: أن الحال تكون مؤكدة لعاملها نحو: ﴿وَلَيْ مَذْبُوحٌ﴾ [النمل: ١٠] والقصص: [٣١]، ﴿فَنَبَسَرْ صَاحِبَكَا﴾ [النمل: ١٩] ﴿وَلَا تَعْتَوُا فِي الْأَرْضِ مُمْسِدِينَ﴾^(٣) ولا يقع التمييز كذلك، فأما: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦] فشهراً: مؤكد لما فهم من ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ﴾ وأما بالنسبة إلى عامله وهو اثنا عشر فمبين، وأما إجازة المبرد ومن وافقه: «نعم الرجلُ زَيْدٌ» فمردودة^(٤)، وأما قوله:

٨٤٠ - تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنَعَمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا^(٥)

فالصحيح أن «زاداً» معمول لتزود: إما مفعول مطلق إن أريد به التزود، أو مفعول به إن أريد به الشيء الذي يتزوده من أفعال البر، وعليهما فمثل نعت له تقدم فصار حالاً، وأما قوله:

٨٤١ - نَعَمَ الْفَتَاةُ فِتَاةٌ هُنْدٌ لَوْ بَدَلْتُ رَدَّ التَّحِيَةِ نُطْقاً أَوْ بِلِيْمَاءٍ^(٦)

ففتاة: حال مؤكدة.

(١) لم نقف على قائله. (٢) لم نقف على تمام هذا البيت ولا على قائله.

(٣) [البقرة: ٢٠٦ والأعراف: ٧٤: ٧٥ وهود: ١١: ٨٥... الخ].

(٤) لأن التمييز تبين، و«رجلاً» نكرة، والنكرة لا تبين المعرفة، فالتركيب غير صحيح. انظر حاشية الدسوقي ١١٢/٢.

(٥) لجرير يمدح عمر بن عبد العزيز، ويقصد بقوله: «أبيك» عمر بن الخطاب رضي الله عنه إذ المعروف أن ابن عبد العزيز من نسله. والبيت في الديوان ١٣٥ وفي الخزائن ٤/١٠٨ وفي ابن عقيل ٢/٤٧، وهو مع الشاهد ١٥ من قصيدة واحدة.

(٦) لم يسم قائله.

أقسام الحال

تنقسم باعتبارات:

١ - الأول: انقسامها باعتبار انتقال معناها ولزومه إلى قسمين: منتقلة وهو الغالب، وملازمة، وذلك واجب في ثلاث مسائل:

إحداها: الجامدة غير المؤولة بالمشتق، نحو: «هَذَا مَالِكٌ ذَهَبًا» و «هَذِهِ جُبَيْتُكَ خَزًّا» بخلاف نحو: «بَعْتُهُ يَدًا بَيْدًا» فإنه بمعنى متقابضين، وهو وصف منتقل، وإنما لم يؤول في الأول، لأنها مستعملة في معناها الوضعي، بخلافها في الثاني، وكثير يتوهم أن الحال الجامدة لا تكون إلا مؤولة بالمشتق، وليس كذلك.

الثانية: المؤكدة نحو: «وَلَيْ مُذْرِبًا»^(١) قالوا: ومنه «هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا»^(٢) لأن الحق لا يكون إلا مصدقًا، والصواب أنه يكون مصدقًا ومكذبًا، وغيرهما، نعم إذا قيل: «هُوَ الْحَقُّ صَادِقًا» فهي مؤكدة.

الثالثة: التي دلَّ عاملها على تجدد صاحبها، نحو: «وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا» [النساء: ٢٨] ونحو: «خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدِيهَا أَطْوَلُ مِنْ رِجْلَيْهَا» الحال «أطول» و «يديها» بدل بعض، قال ابن مالك بدر الدين: ومنه «وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا» [الأنعام: ١١٤] وهذا سهو منه، لأن الكتاب قديم.

وتقع الملازمة في غير ذلك بالسمع، ومنه «قَائِمًا بِالْقِسْطِ»^(٣) إذا أعرب حالاً، وقول جماعة إنها مؤكدة وهم، لأن معناها غير مستفاد مما قبلها.

٢ - الثاني: انقسامها بحسب قصدها لذاتها وللتوطئة بها إلى قسمين: مقصودة وهو الغالب، وموطئة وهي الجامدة الموصوفة نحو: «فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا» [مريم: ١٧] فإنما ذكر «بشرًا» توطئة لذكر «سويًا»، وتقول: «جاءني زيد رجلًا محسنًا».

٣ - الثالث: انقسامها بحسب الزمان إلى ثلاثة: مقارنة، وهو الغالب، نحو: «وَهَذَا بَعْلِي سَيِّحًا» [هود: ٧٢] ومقدرة، وهي المستقبلية كـ «مررتُ برجل معه صقرٌ صائدٌ به غداً»، أي مقدراً ذلك، ومنه «فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ»^(٤)، «لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ

(١) [النمل: ٢٧] و [القصص: ٢٨: ٣١].

(٢) «وَالَّذِي أَرْحَمًا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ...» [فاطر: ٣٥: ٣١].

(٣) «شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْأَلْبَانِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ...» [آل عمران: ٣: ١٨].

(٤) «وَيَسِيقَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ» [الزمر: ٣٩: ٧٣].

وَمُقَصِّرِينَ ﴿[الفتح: ٢٧] ومحكية، وهي الماضية نحو: «جاء زيد أمس ركباً».

٤ - الرابع: انقسامها بحسب التبيين والتوكيد إلى قسمين: مبينة، وهو الغالب، وتسمى مؤسسة أيضاً، ومؤكدة، وهي التي يستفاد معناها بدونها، وهي ثلاثة: مؤكدة لعاملها نحو: ﴿وَلَىٰ مَذِيرٌ﴾^(١) ومؤكدة لصاحبها نحو: «جاء القوم طراً» ونحو: ﴿لَأَمِّنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جِزَاءً﴾^(٢) ومؤكدة لمضمون الجملة نحو: «زيد أبوك عطوفاً» وأهمل النحويون المؤكدة لصاحبها، ومثل ابن مالك ولده بتلك الأمثلة للمؤكدة لعاملها، وهو سهو.

ومما يشكل قولهم في نحو: «جاء زيد والشمس طالعة»: إن الجملة الاسمية حال، مع أنها لا تنحل إلى مفرد، ولا تبين هيئة فاعل ولا مفعول، ولا هي حال مؤكدة، فقال ابن جني: تأويلها «جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه»، يعني فهي كالحال والنعت السببي كـ «مررت بالدار قائماً سكأنها، وبرجل قائم غلمانها» وقال ابن عمرو: هي مؤولة بقولك: مُبَكِّراً، ونحوه، وقال صدر الأفاضل^(٣) تلميذ الزمخشري: إنما الجملة مفعول معه، وأثبت مجيء المفعول معه جملة، وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ [لقمان: ٢٧] في قراءة من رفع البحر: هو كقوله:

٨٤٢ - وقد أغتدي والطير في وكناتها (٤)

و «جئت والجيش مُصْطَفً» ونحوهما من الأحوال التي حكمها حكم الظروف، فلذلك عرِث عن ضمير ذي الحال، ويجوز أن يقدر «وبحرها» أي وبحر الأرض.

إعراب أسماء الشرط والاستفهام ونحوها

اعلم أنها إن دخل عليها جار أو مضاف فمحلها الجرُّ نحو: ﴿عَمَّ يَسَاءُ لَوْ﴾ [النبا: ١] ونحو: «صبيحة أي يوم سفرك» و «غلام من جاءك» ولا فإن وقعت على زمان نحو: ﴿إِنَّا نَبْعَثُوكَ﴾^(٥) أو مكان نحو: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦] أو حدثٍ نحو: ﴿أَيُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾^(٦) فهي منصوبة

(١) [النمل ٢٧: ١٠].

(٢) ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ...﴾ [يونس ٩٩: ١٠].

(٣) هو القاسم بن الحسين الخوارزمي فقيه حنفي عالم بالعربية. له ثلاثة شروح على المفصل للزمخشري، وشرح النموذج والأحاجي وهما للزمخشري أيضاً، وشرح سقط الزند للمعري، وغيرها. قتله التتار سنة ٦١٧هـ.

(٤) تمامه «بمنجرد قيد الأوابد هيكلاً» وهو من معلقة امرئ القيس. الديوان ١٥٣، شرح الزوزني ١١٢ الخزانة ١/٥٠٧ و ١٧٩/٢.

(٥) ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النمل ٢١: ١٦] والنمل ٢٧: ٦٥.

(٦) ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ...﴾ [الشعراء ٢٦: ٢٢٧].

مفعولاً فيه ومفعولاً مطلقاً، وإلا فإن وقع بعدها اسم نكرة نحو: «مَنْ أَبْ لَكَ» فهي مبتدأة، أو اسم معرفة نحو: «مَنْ زَيْدٌ» فهي خبر أو مبتدأ على الخلاف السابق، ولا يقع هذان النوعان في أسماء الشرط، وإلا فإن وقع بعدها فعل قاصر فهي مبتدأة نحو: «مَنْ قَامَ» ونحو: «مَنْ يَقُمْ أَقُمْ معه» والأصح أن الخبر فعل الشرط لا فعل الجواب، وإن وقع بعدها فعل متعد فإن كان واقعاً عليها فهي مفعول به نحو: ﴿فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾ [غافر: ٨١] ونحو: ﴿أَيُّ مَا تَدْعُونَ﴾^(١) ونحو: ﴿مَنْ يُضِلِلْ اللَّهُ فَمَا لَهُدَى لَمْ يَكُنْ لَهُ الْإِتْرَافُ﴾ [الأعراف: ١٨٦] وإن كان واقعاً على ضميرها نحو: «مَنْ رَأَيْتَهُ» أو متعلقها نحو: «مَنْ رَأَيْتَ أَخَاهُ» فهي مبتدأة أو منصوبة بمحذوف مُقَدَّرٌ بعدها يفسره المذكور.

تنبيه: وإذا وقع اسم الشرط مبتدأ فهل خبره فعل الشرط وحده لأنه اسم تام، وفعل الشرط مشتمل على ضميره، فقولك: «مَنْ يَقُمْ» لو لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك: «كل من الناس يقوم؟» أو فعل الجواب لأن الفائدة به تمت، ولالتزامهم عود ضمير منه إليه على الأصح، ولأن نظيره هو الخبر في قولك «الذي يأتيني فله درهم؟» أو مجموعهما لأن قولك «مَنْ يَقُمْ أَقُمْ معه» بمنزلة قولك: «كل من الناس إن يقم أقم معه؟» والصحيح الأول، وإنما توقفت الفائدة على الجواب من حيث التعلق فقط، لا من حيث الخبرة.

مسوغات الابتداء بالنكرة

لم يُعَوَّلَ المتقدمون في ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة، ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة، فتبعوها، فمن مُقَلِّ مُخَلٍّ، ومن مُكْثَر مُورَدٍ ما لا يصلح أو معدّد لأمر متداخلة، والذي يظهر لي أنها منحصرة في عشرة أمور:

أحدها: أن تكون موصوفة (لفظاً أو تقديرًا أو معنى) فالأول: نحو: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾ [الأنعام: ٢٢]، ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١] وقولك: «رجل صالح جاءني» ومن ذلك قولهم: «ضعيف عادٌّ بقرملة»^(٢) إذ الأصل: رجل ضعيف، فالمبتدأ في الحقيقة هو المحذوف، وهو موصوف، والنحويون يقولون: يتبدأ بالنكرة إذا كانت موصوفة أو خلفاً من موصوف، والصواب ما بيئت. وليست كل صفة تُحَصِّلُ الفائدة، فلو قلت: «رجل من الناس جاءني» لم يجز. والثاني^(٣): نحو: قولهم: «السَّمْنُ متوانٍ بدرهم» أي متوان منه بدرهم، وقولهم: «شرّ أهر ذا ناب»^(٤) و:

(١) تقدمت.

(٢) القرملة: شجر ضعيف لا شوك له، وهو مثل يضرب لمن التجأ إلى ضعيف. وهو في مجمع الأمثال ١/ ٢٩٠: دليل عاد...

(٣) يعني النكرة الموصوفة تقديرًا.

(٤) مجمع الأمثال ١/ ٣٨٤.

٨٤٣- قَدَرُ أَحَلَّكَ ذَا الْمَجَازِ..... (١)

إذ المعنى شر أي شرٌّ وقدر لا يغالب: ^(٢) والثالث ^(٢) نحو: «رُجِيلٌ جَاءَنِي» لأنه في معنى رجل صغير، وقولهم: «ما أحسنَ زيداً» لأنه في معنى شيء عظيم حسنَ زيداً، وليس في هذين النوعين صفة مقدرة فيكونا من القسم الثاني.

والثاني: أن تكون عاملة: إما رفعاً نحو: «قائمُ الزيدان» عند من أجازها، أو نصباً نحو: «أمرٌ بمَعْرُوفٍ صدقة» ^(٣) و «أفضلُ منك جاءني» إذ الظرف ^(٤) منصوب المحل بالمصدر والوصف أو جراً نحو: «غلامُ امرأةٍ جاءني» و «خمسُ صلواتٍ كتبهنَّ الله» ^(٥) و شرط هذه: أن يكون المضاف إليه نكرة كما مثلنا، أو معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالإضافة نحو: «مثلك لا يبخل» و «غيرك لا يجود» وأما ما عدا ذلك فإن المضاف إليه فيه معرفة لا نكرة.

والثالث: العطف بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به نحو: «طاعةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ» [محمد: ٢١] أي أمثل من غيرهما، ونحو: «قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنَ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى» [البقرة: ٢٦٣] وكثير منهم أطلق العطف وأهمل الشرط، منهم ابن مالك، وليس من أمثلة المسألة ما أنشده من قوله:

٨٤٤- عندي اصطبارٌ، وشكوى عند قاتلتي فهل بأعجبٍ من هذا امرؤ سمعاً؟ ^(٦)

إذ يحتمل أن الواو هنا للحال، وسيأتي أن ذلك مسوغ، وإن سلم العطف فثم صفة مقدرة يقتضيها المقام، أي وشكوى عظيمة، على أنا لا نحتاج إلى شيء من هذا كله، فإن الخبر هنا ظرف مختص، وهذا بمجرد مسوغ كما قدمنا، وكأنه توهم أن التسويغ مشروط بتقدمه على النكرة، وقد أسلفنا أن التقديم إنما كان لدفع توهم الصفة، وإنما لم يجب هنا لحصول

(١) تمامه

«..... وقد أرى وأبي مَالِكٌ ذُو الْمَجَازِ بدار»

وهو لمؤرج السلمي كما في الخزانة ٢٧٢/٢ والمعنى: أن قدراً لا يغالب هو الذي أحلك ذا المجاز ولكن أقسم بأبي أن ليس ذو المجاز بدار لك.

(٢)

يعني كون النكرة موصوفة معنى.

(٣)

في صحيح مسلم: صلاة المسافرين: استحباب صلاة الضحى «... وأمر بالمعروف صدقة، ونهي عن المنكر صدقة...».

(٤)

يطلقون «الظرف» على الجار والمجرور أيضاً كما هنا، والقصد أن «بمعروف» في محل نصب للمصدر «أمر»، و«منك» في محل نصب للوصف «أفضل».

(٥)

في الموطأ: صلاة الليل: الأمر بالوتر: «خمس صلوات كتبهن الله عز وجل على العباد فمن جاء بهن...».

(٦)

لم نقف على قائله.

الاختصاص بدونه، وهو ما قدمناه من الصفة المقدرة، أو الوقوع بعد واو الحال، فلذلك جاز تأخر الظرف كما في قوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدِي﴾ (١).

فإن قلت: لعل الواو للعطف، ولا صفة مقدرة، فيكون العطف هو المسوغ. قلت: لا يسوغ ذلك، لأن المسوغ عطف النكرة، والمعطوف في البيت الجملة لا النكرة.

فإن قيل: يحتمل أن الواو عطف اسماً وظرفاً على مثليهما، فيكون من عطف المفردات. قلنا: يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين، إذ الاصطبار معمول للابتداء، والظرف معمول للاستقرار.

فإن قيل: قدر لكل من الظرفين استقراراً، واجعل التعاطف بين الاستقرارين لا بين الظرفين.

قلنا: الاستقرار الأول خبر، وهو معمول للمبتدأ نفسه عند سيبويه، واختاره ابن مالك، فرجع الأمر إلى العطف على معمولي عاملين.

والرابع: أن يكون خبرها ظرفاً أو مجروراً، قال ابن مالك: أو جملة، نحو: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥] و ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد: ٣٨] و ﴿قَصْدَكَ غُلَامُهُ رَجُلٌ﴾ و شرط الخبر فيهن الاختصاص، فلو قيل: «في دار رجل» لم يجز، لأن الوقت لا يخلو عن أن يكون فيه رجل ما في دار ما، فلا فائدة في الإخبار بذلك، قالوا: والتقديم، فلا يجوز «رجل في الدار» وأقول: إنما وجب التقديم هنا لدفع توهم الصفة، واشترطه هنا يوهم أن له مَدْخَلاً في التخصيص، وقد ذكروا المسألة فيما يجب فيه تقديم الخبر، وذاك موضعها.

والخامس: أن تكون عامة: إما بذاتها كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام، أو بغيرها نحو: «ما رَجُلٌ في الدار» و «هل رَجُلٌ في الدار؟» و ﴿أَوَّلَهُ مَعَ اللَّهِ﴾ (٢) وفي شرح منظومة ابن المحجب (٣) له أن الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بـ «أم» نحو: «أَرَجُلٌ في الدار أم امرأة؟» كما مثل به في الكافية، وليس كما قال.

والسادس: أن تكون مُراداً بها صاحب (٤) الحقيقة من حيث هي، نحو: «رَجُلٌ خَيْرٌ مِنْ

(١) [الأنعام ٢: ٢] وقد تقدمت.

(٢) [النمل ٢٧: ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤].

(٣) وضع ابن المحجب كتابه «الكافية» ثم نظمه وسماه «الوافية في نظم الكافية» ثم شرح منظومته هذه.

(٤) كذا في المخطوطتين. ولكن يرى الأمير والدسوقي أن تحذف هنا كلمة «صاحب».

امرأة» و «تمرة خير من جرادة»^(١).

والسابع: أن تكون في معنى الفعل، وهذا شامل لنحو: «عجب لزيد» وضبطوه بأن يراد بها التعجب، ونحو: «سَلَّمُ عَلَى إِبْنِ يَاسِينَ» [الصفات: ١٣٠] و «وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ» [المطففين: ١] وضبطوه بأن يراد بها الدعاء، ونحو: «قَائِمُ الزَّيْدَانِ» عند من جوزها، وعلى هذا ففي نحو: «ما قائم الزيدان» مُسَوِّغان كما في قوله تعالى: «وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ» [ق: ٤] مسوغان، وأما منع الجمهور لنحو: «قائم الزيدان» فليس لأنه لا مسوغ فيه للابتداء، بل إما لفوات شرط العمل وهو الاعتماد^(٢)، أو لفوات شرط الاكتفاء بالفاعل عن الخبر وهو تقدم النفي أو الاستفهام، وهذا أظهر لوجهين: أحدهما: أنه لا يكفي مُطلق الاعتماد، فلا يجوز في نحو: «زيد قائم أبوه» كون «قائم» مبتدأ وإن وجد الاعتماد على المخبر عنه. والثاني: أن اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنما هو للعمل في المنصوب، لا لمطلق العمل، بدليلين: أحدهما: أنه يصح «زيد قائم أبوه أمس» والثاني: أنهم لم يشترطوا لصحة نحو: «قائم الزيدان» كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال.

والثامن: أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة، نحو: «شَجَرَةٌ سَجَدَتْ» و «بقرة تكلمت» إذ وقوع ذلك من أفراد هذا الجنس غير معتاد، ففي الإخبار به عنها فائدة، بخلاف نحو: «رجل مات» ونحوه.

والتاسع: أن تقع بعد إذا الفجائية نحو: «خرجت فإذا أسد أو رجل بالباب»، إذ لا توجب العادة ألا يخلو الحال من أن يفاجئك عند خروجك أسد أو رجل. والعاشر: أن تقع في أول جملة حالية كقوله:

٨٤٥ - سريننا ونجم قد أضاء، فمُذْ بدا مُحِيَاكُ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقٍ^(٣)
وعلة الجواز ما ذكرناه في المسألة قبلها، ومن ذلك قوله:

٨٤٦ - الذُّئْبُ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً وَكُلَّ يَوْمٍ تَرَانِي مُذِيَّةً بِيَدِي^(٤)

(١) في الموطأ: الحج: فدية من أصاب شيئاً... «أن رجلاً جاء إلى عمر بن الخطاب فسأله عن جرادات قتلها وهو محرم فقال عمر لكعب: تعال حتى نحكم، فقال لكعب: درهم. فقال عمر لكعب: إنك لتجد الدراهم، لتمرة خير من جرادة».

(٢) أن يسبق بنفي أو استفهام أو مبتدأ أو موصوف أو صاحب حال.

(٣) لم يسم قائله وهو في ابن عقيل ١/١٠٤.

(٤) قبله:

«تركت ضائني تود الذئب راعيها وأنها لا تراني آخر الأبد»
ولا يعلم قائله والشاهد في البيت جواز كون المبتدأ «مدية» نكرة لأنه واقع في أول جملة حالية.

وبهذا يعلم أن اشتراط التحوين وقوع النكرة بعد «واو» الحال ليس بلازم.

ونظير هذا الموضع قول ابن عصفور في شرح الجمل: تكسر «إن» إذا وقعت بعد واو الحال، وإنما الضابط أن تقع في أول جملة حالية، بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٢٠] ومن روى «مُدِيَّة» بالنصب فمفعول لحال محذوفة أي حاملاً أو ممسكاً، ولا يحسن أن يكون بدلاً من الباء، ومثل ابن مالك بقوله تعالى: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾ (١) وقول الشاعر:

٨٤٧ - عرضنا فسلمنا فسلم كارهاً علينا وتبريح من الوجد خانقه (٢)

ولا دليل فيهما، لأن النكرة موصوفة بصفة مذكورة في البيت ومقدرة في الآية، أي: وطائفة من غيركم، بدليل: ﴿يَعْتَشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ﴾ (٣).

ومما ذكروا من المسوغات: أن تكون النكرة محصورة نحو: «إنما في الدار رجل» أو للتفصيل نحو: «الناس رجلان رجل أكرمه ورجل أهنته» وقوله:

٨٤٨ - فأقبلت زحفاً على الركبتين فثوبٌ نسيْتُ وثوبٌ أُجِرُ (٤)

وقولهم: «شهر ثرى، وشهر ترى، وشهر مرعى» (٥) أو بعد فاء الجزاء نحو: «إن مضي غير فعير في الرباط» (٦).

وفيهن نظر، أما الأولى: فلأن الابتداء فيها بالنكرة صحيح قبل مجيء إنما، وأما الثانية: فلاحتمال رجل الأول للبداية والثاني عطف عليه، كقوله:

٧٤٩ - وكنت كذي رجلين رجلٍ صحيحةٍ ورجل رمى فيها الزمان فسلَّت (٧)

(١) ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَدَدٍ أَمَنَةٍ مُطَاعًا يَعْتَشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ...﴾ [آل عمران ١٥٤].

(٢) لعبد الله بن الدمينه - الديوان ٥٣.

(٣) تقدمت.

(٤) لامرئ القيس بن حجر وهو في سيبويه ٤٤/١ والخزانة ١٨٠/١ وابن عقيل ١٠٤/١ والسيوطي ٢١٧، ورواية الديوان ٩٦ هي:

«فلما دنوت تسديتها فثوباً نسيْتُ وثوباً أُجِرُ»

ولا حجة في البيت على هذه الرواية. سيتكرر برقم ١٠٧٤.

(٥) مجمع الأمثال ٣٨٤/١. والمثل لرؤبة وهو يلخص حال أشهر الربيع الثلاثة: مطر على ثرى، فعشب يرى، فأنعام ترعى.

(٦) مجمع الأمثال ٢٧/١ والتمثيل والمحاضرة ٣٤٤ والمستقصى: «إن ذهب غير...» ويروى كما في المستقصى أيضاً: «إن فر غير...» وفي جمهرة الأمثال ٢٧: «إن هلك غير...». العير: الحمار.

(٧) البيت من تائية كثير عزة التي منها الشاهدان ٧٢٥ و٧٧١، وهو في ديوانه ٤٦/١ وسيبويه ١١٥/١ والخزانة ٣٧٦/٢.

ويسمى بدل التفصيل، ولاحتمال شهر الأول الخيرية، والتقدير: أشهر الأرض الممطرة شهر ذو ثرى، أي ذو تراب ندي، وشهر ترى فيه الزرع، وشهر ذو مرعى، ولاحتمال نسيت وأجرٌ للوصفية والخبر محذوف أي «فمنها ثوب نسيته، ومنها ثوب أجره»، ويحتمل أنهما خبران وثم صفتان مقدرتان، أي فتوب لي نسيته وثوب لي أجره، وإنما نسي ثوبه لشغل قلبه بها كما قال:

لُعُوبٌ تَنْسِينِي إِذَا قُمْتُ سِرْبَالِي^(١)

وإنما جر الآخر ليعني الأثر عن القافة^(٢)، ولهذا زحف على ركبتيه، وأما الثالثة: فلأن المعنى فعير آخر، ثم حذفت الصفة. ورأيت في كلام محمد بن حبيب^(٣) - وحبيب ممنوع من الصرف لأنه اسم أمه - قال يونس: قال رؤية: المظهر شهر ثرى إلخ، وهذا دليل على أنه خبر، ولا بد من تقدير مضاف قبل المبتدأ^(٤) لتصحيح الإخبار عنه بالزمان.

أقسام العطف

وهي ثلاثة:

١ - أحدها: العطف على اللفظ، وهو الأصل، نحو: «ليس زيد بقائم ولا قاعد» بالخفض، وشرطه إمكان توجه العامل إلى المعطوف، فلا يجوز في نحو: «ما جاءني من امرأة ولا زيد» إلا الرفع عطفاً على الموضع، لأن «من» الزائدة لا تعمل في المعارف. وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعاً، نحو: «ما زيد قائماً لكن أو بل قاعد» لأن في العطف على اللفظ إعمال «ما» في الموجب، وفي العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول التاسخ، والصواب الرفع على إضمار مبتدأ.

٢ - والثاني: العطف على المحل، نحو: «ليس زيد بقائم ولا قاعداً» بالنصب، وله عند المحققين ثلاثة شروط:

أحدها: إمكان ظهوره في الفصيح، ألا ترى أنه يجوز في «ليس زيد بقائم» و «ما جاءني من امرأة» أن تسقط الباء فتنصب، و «من» ترفع، وعلى هذا فلا يجوز «مرتت بزيد وعمراً» خلافاً لابن جني، لأنه لا يجوز «مرتت زيدا» وأما قوله:

(١) صدره «ومثلك بيضاء العوارض طفلة» وهو في ديوان امرئ القيس ص ١٦٠ وقد أسقطه السيوطي من شرحه لأنه لم يذكر هنا لشاهد نحوي فيه بل ذكر مثلاً لتسيان الملابس إن كان القلب مشغولاً.

(٢) جمع قائف وهو الذي يعرف الآثار.

(٣) أبو جعفر البغدادي (- ٢٤٥هـ) علامة بالأنساب والأخبار واللغة والشعر. أخذ عنه السكري والمرزباني. له تصانيف كثيرة منها: السُخْبَر، وأنساب الشعراء، وغريب الحديث.

(٤) مثل: أشهر المطر شهر... إلخ.

ذاهبان» وأجيب عن الآية بأمرين: أحدهما: أن خبر «إن» محذوف، أي مأجورون أو آمنون أو فرحون، و«الصابئون» مبتدأ، وما بعده الخبر، ويشهد له قوله:

٨٥٣ - خَلِيلِي هَلْ طِبُّ، فَإِنِّي وَأَنْتُمَا وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهُوَى دَنْفَان؟^(١)
ويضعفه أنه حذف من الأول لدلالة الثاني، وإنما الكثير العكس، والثاني: أن الخبر المذكور لـ«إن» وخبر «الصابئون» محذوف، أي كذلك، ويشهد له قوله:

٨٥٤ - فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقِيَارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ^(٢)
إذ لا تدخل اللام في خبر المبتدأ حتى يقدم نحو: «لقائم زيد» ويضعفه تقديم الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها.

وعن المثال بأمرين^(٣) أحدهما: أنه عطف على توهم عدم ذكر إن. والثاني: أنه تابع لمبتدأ محذوف، أي «إنك أنت وزيد ذاهبان» وعليهما خرج قولهم: «إنهم أجمعون ذاهبون». المسألة الثالثة: «هذا ضاربُ زيد وعمرأ» بالنصب.

المسألة الرابعة: «أعجبني ضربُ زيد وعمرؤ» بالرفع أو «وعمرأ» بالنصب، منعهما الحدائق، لأن الاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون بآل أو متوناً أو مضافاً، وأجازهما قوم تمسكاً بظاهر قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ أَلِيلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾^(٤) وقول الشاعر:

٨٥٥ - فَلَمْ تَخُلْ مِنْ تَمْهِيدٍ مَجْدٍ وَسُودْدَا^(٥)

وأجيب بأن ذلك على إضمار عامل يدل عليه المذكور، أي وجعل الشمس، ومهدت سودداً، أو يكون سودداً مفعولاً معه، ويشهد للتقدير في الآية أن الوصف فيها بمعنى الماضي، والماضي المجرد من «أل» لا يعمل النصب ويوضح لك مضيئه قوله تعالى: ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ﴾^(٦) الآية، وجوز الزمخشري كون «الشمس» معطوفاً على محل

(١) لم يسم قائله وسيكرر برقم ١٠٥٠. الأصل: فَإِنِّي دَنْفٍ وَأَنْتُمَا دَنْفَان.

(٢) البيت لضابي بن الحارث البرجمي وهو في الخزائن ٣٢٣/٤ والشاهد فيه أن خبر «إني» مذكور «الغريب»، وخبر المبتدأ «قيار» محذوف. ويروى البيت «وقياراً» وقيار: هو فرس الشاعر أو غلامه. والمعنى: فمن يك مقيماً بالمدينة فلست على صفته وإني غريب عنها. سيكرر هذا الشاهد برقم ١٠٥١.

(٣) أي: وأجيب عن المثال «إنك وزيد ذاهبان» بأمرين. انظر المثال في السطر ١٤ من الصفحة السابقة.

(٤) تقدمت.

(٥) صدره «هويت ثناء مستطاباً مجدداً» ولم نقف على قائله.

(٦) تمتها ﴿وَلْيَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ، وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [القصص ٢٨: ٧٣].

الليل، وزعم مع ذلك أن الجعل مراد منه فعل مستمر في الأزمنة لا في الزمن الماضي بخصوصيته مع نصه في ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] على أنه إذا حمل على الزمن المستمر كان بمنزلة إذا حمل على الماضي في أن إضافته محضة، وأما قوله:

٨٥٦ - قَدْ كُنْتُ دَايِنْتُ بِهَا حَسَانًا مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيْثَانَا^(١)

فيجوز أن يكون «الليثانا» مفعولاً معه، وأن يكون معطوفاً على «مخافة» على حذف مضاف، أي ومخافة الليان، ولو لم يقدر المضاف لم يصح، لأن الليان فعل لغير المتكلم، إذ المراد أنه دايّن حساناً خشيةً من إفلاس غيره ومطله، ولا بدّ في المفعول له من موافقته لعامله في الفاعل.

ومن الغريب قول أبي حيان: إن من شرط العطف على الموضع أن يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع، فجعل صورة المسألة شرطاً لها، ثم إنه أسقط الشرط الأول الذي ذكرناه ولا بد منه.

٣ - والثالث: العطف على التوهم نحو: «ليس زيد قائماً ولا قاعداً» بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر، وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك، ولهذا حسن قول زهير:

٨٥٧ - بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِياً^(٢)
وقول الآخر:

٨٥٨ - مَا الْحَازِمُ الشَّهْمُ مُقَدِّمًا وَلَا بَطْلٌ إِنَّ لَمْ يَكُنْ لِلْهَوَى بِالْحَقِّ غَلَاباً^(٣)
ولم يحسن قول الآخر:

٨٥٩ - وَمَا كُنْتُ ذَا نَسِيرٍ فِيهِمْ وَلَا مُنْمِشٍ فِيهِمْ مُنْمِلٌ^(٤)
لقلة دخول الباء على خبر كان، بخلاف خبري ليس وما، والنيرب: النيمة، والمنمل: الكثير النيمة، والمنمش: المفسد ذات البين.

وكما وقع هذا العطف في المجرور وقع في أخيه المجزوم، ووقع أيضاً في المرفوع اسماً، وفي المنصوب اسماً وفعلاً، وفي المركبات.

(١) الرجز لزياد العبدي أو لرؤية. قوله: «بها» أي بالقينة، ودأبته بها أي أخذتها بدلاً عن دين لي عليه... ومعنى الليان: المماطلة. والرجز في سيبويه ٩٨/١ وابن عقيل ٢٧/٢.

(٢) تقدم ذكره برقم ١٤٣ و ٥٣١ و ٨٣٠ وإن هذه الرواية محرفة وسيكرر برقم ٨٦٢ و ٩٤٩ و ١١٤٥.

(٣) لم نقف على قائله.

(٤) النيرب والإنماش والنيمة بمعنى واحد هو النيمة، ولم نقف على قائل البيت.

فأما المجزوم فقال به الخليل وسيبويه في قراءة غير أبي عمرو: ﴿لَوْلَا أَخْرَجْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ﴾^(١) فإن معنى: «لولا أخرتني فأصدق» ومعنى: «إن أخرتني أصدق» واحد، وقال السيرافي والفارسي: هو عطف على محل فأصدق كقول الجميع في قراءة الأخوين^(٢): ﴿مَنْ يُضِلِّلِ اللَّهَ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾^(٣) بالجزم، ويرد أنهما يسلمان أن الجزم في نحو: «أنتني أكرمك» بإضمار الشرط، فليست الفاء هنا وما بعدها في موضع جزم، لأن ما بعد الفاء منصوب بأن مضمرة، وأن والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم مما تقدم، فكيف تكون الفاء مع ذلك في موضع الجزم؟ وليس بين المفردين المتعاطفين شرط مقدر، ويأتي القولان في قول الهذلي:

٨٦٠ - فَأَبْلُونِي بَلِيَّتَكُمْ لِعَلِّي أَصَالِحَكُمْ وَأَسْتَدْرَجُ نَوِيًّا^(٤)
أي نواي، وكذلك اختلف في نحو: «قام القوم غير زيد وعمراً» بالنصب، والصواب أنه على التوهم، وأنه مذهب سيبويه، لقوله: لأن «غير زيد» في موضع «إلا زيدا» ومعناه فشبوه بقولهم:

٨٦١ - فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ^(٥)

وقد استنبط مَنْ ضَعُفَ فَهْمُهُ مِنْ إنشاده هذا البيت هنا أنه يراه عطفاً على المحل ولو أراد ذلك لم يقل إنهم شبوه به.

رجع القول إلى المجزوم - وقال به الفارسي في قراءة قُنبُل: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ﴾^(٦) بإثبات الياء في «يتقي» وجزم «يصبر» فزعم أن «مَنْ» موصولة، فلهذا ثبتت «ياء» يتقي، وأنها ضمنت معنى الشرط، ولذلك دخلت الفاء في الخبر، وإنما جزم «يصبر» على توهم معنى مَنْ، وقيل: بل وصل «يصبر» بنية الوقف كقراءة نافع: ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾^(٧) بسكون ياء

(١) تتمتها ﴿وَأَكْنَ مِنْ الضَّالِّينَ﴾ [المنافقون ٦٣: ١٠].

(٢) هما: حمزة والكسائي تقدمت ترجمتهما.

(٣) الآية ﴿مَنْ يُضِلِّلِ اللَّهَ فَكَلاَ هَادِيَ لَهُمْ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأعراف ٧: ١٨٦].

(٤) تقدم برقم ٧٨٦.

(٥) صدره «معاوي إننا بشر فأسجح» وهو لعقبة بن الحارث يخاطب معاوية بن أبي سفيان. أسجح: أرفق. ويروي هذا البيت بنصب «الحديدا» وجره، أما رواته بالنصب فقد ذكروا بعده بيتاً ينتهي بالبدال المفتوحة وألف الإطلاق، وأما رواته بالجر فقد ذكروا بعده أربعة أبيات تنتهي بالبدال المكسورة، ولعل رواية الجر هي الصحيحة، ولا شاهد في البيت حينئذ. انظر شرح السيوطي ٢٩٤ وحاشية الأمير ٩٧/٢ والخزانة ١/٣٤٣ و٢/١٤٣ وسيبويه ١/٣٤ و٣٥٢ و٣٧٥ و٤٤٨.

(٦) تتمتها ﴿لَا يُضِلُّهُمُ أَجْرُ الْمُتَحِينَ﴾ [يوسف ١٢: ٩٠].

(٧) ﴿قُلْ إِن صَلَائِي وَمِشْيِيَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام ٦: ١٦٢].

«محيائي» وصلّا، وقيل: بل سكن لتوالي الحركات في كلمتين كما في ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾^(١) و ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾^(٢) وقيل: مَنْ شرطية، وهذه الياء إشباع، ولام الفعل حذفت للجواز، أو هذه الياء لام الفعل، واكتفى بحذف الحركة المقدرة.

وأما المرفوع فقال سيبويه: واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: «إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان» وذلك على أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال: هم، كما قال: ٨٦٢ - بدا لي أنني لستُ مُدرك ما مضى البيت^(٣) اهـ

ومراده بالغلط ما عبر عنه غيره بالتوهم، وذلك ظاهر من كلامه، ويوضحه إنشاده البيت، وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ فاعترض عليه بأن متى جَوَزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم، وامتنع أن نثبت شيئاً نادراً لإمكان أن يقال في كل نادر: إن قائله غلط. وأما المنصوب اسماً فقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبُ﴾^(٣) فيمن فتح الباء: كأنه قيل: ووهبنا له إسحاق من وراء إسحاق يعقوب، على طريقة قوله:

٨٦٣ - مشائيم ليسوا مُصلحينَ عشيرةً ولا ناعبٍ إلا بيمينِ غرابِها^(٤) اهـ
وقيل: هو على إضمار وَهَبْنَا، أي ومن وراء إسحاق وَهَبْنَا يَعْقُوبَ، بدليل ﴿فَبَشَّرْنَاهَا﴾^(٣) لأن البشارة من الله تعالى بالشيء في معنى الهبة، وقيل: هو مجرور عطفاً على «إسحاق»، أو منصوب عطفاً على محله، ويردُّ الأولُ أنه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف على المجرور كـ «مررت بزید واليوم عمرو»، وقال بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَحَفِظْنَا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ﴾^(٥) إنه عطف على معنى ﴿إِنَّا زَيْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا﴾^(٥) وهو إنا خلقنا الكواكب في السماء الدنيا زينةً للسماء كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ زَيْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحٍ وَجَعَلْنَاهَا رُجُومًا﴾^(٦) ويحتمل أن يكون مفعولاً لأجله، أو مفعولاً مطلقاً، وعليهما فالعامل محذوف، أي وحفظاً من كل شيطان زينها بالكواكب، أو وحفظناها حفظاً.

(١) تقدمت.

(٢) تقدم ذكره برقم ١٤٣ و ٥٣١ و ٨٣٠ و ٨٥٧ وأن الرواية المقصودة هنا محرفة وسيكرر برقم ٩٤٩ و ١١٤٥.

(٣) ﴿وَأَمْرًا ثُمَّ قَالِمَةً فَصَحَّكَتُ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبُ﴾ [هود ٧١: ١١].

(٤) هو للأخوص الرياحي اليربوعي «زيد بن عمرو»، وينسب خطأ إلى أبي ذؤيب، ويروى البيت بنصب «ناعب» كما في سيبويه ٨٣/١ ولا شاهد فيه هنا على تلك الرواية، وهو في سيبويه أيضاً ١٥٤/١ و ٤١٨

والخزانة ١٤٠/٢ والسيوطي ٢٩٥. سيكرر برقم ٩٥٥.

(٥) ﴿إِنَّا زَيْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةِ الْكَوَكِبِ﴾ [الصافات ٣٧: ٦ و ٧].

(٦) تتمها ﴿لِلشَّيَاطِينِ﴾ [الملك ٦٧: ٥].

وأما المنصوب فعلاً فكقراءة بعضهم ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا﴾^(١) حملاً على معنى «ودوا أن تدهن»، وقيل في قراءة حفص: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَتَأْتِي السَّمَاءَ فَأَطْلِعُ﴾^(٢) بالنصب: إنه عطف على معنى «لعلِّي أبليغ»، وهو «لعلِّي أن أبليغ»، ف«إن» خبر لعل يقترب «أن» كثيراً، نحو: الحديث «فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض»^(٣) ويحتمل أنه عطف على الأسباب على حدّ

٨٦٤ - لَلْبَسُ عِبَاءَةٍ وَتَقَرُّ عَيْنِي^(٤)

ومع هذين الاحتمالين فيندفع قول الكوفي: إن هذه القراءة حجة على جواز النصب في جواب الترجي حملاً له على التمني.

وأما في المركبات فقد قيل في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ مُبَشِّرَاتٍ وَلِيُذِيقَكُمْ﴾^(٥) إنه على تقدير ليسركم وليذيقكم، ويحتمل أن التقدير: وليذيقكم ويكون كذا وكذا أرسلها، وقيل في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ﴾^(٦) إنه على معنى «أرأيت كالذي حاج أو كالذي مر». ويجوز أن يكون على إضمار فعل، أي «أرأيت مثل الذي»، فحذف لدلالة «ألم تر إلى الذي حاج»^(٧) عليه، لأن كليهما تعجب، وهذا التأويل هنا وفيما تقدم أولى، لأن إضمار الفعل لدلالة المعنى عليه أسهل من العطف على المعنى، وقيل: الكاف زائدة، أي «ألم تر إلى الذي حاج أو الذي مر»، وقيل: الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على الذي، أي «ألم تنظر إلى الذي حاج أو إلى مثل الذي مر».

تفصيله: من العطف على المعنى على قول البصريين نحو: «لألزمنك أو تقضيني حقي» إذ النصب عندهم بإضمار أن، وأن والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم، أي «ليكونن لزوم مني أو قضاء منك لحقي»، ومنه «تقاتلونهم أو يسلموا»^(٨) في قراءة أبي بحذف النون، وأما قراءة الجمهور بالنون فبالعطف على لفظ تقاتلونهم، أو على القطع بتقدير أو هم

(١) الآية ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا﴾ [القم ٩: ٦٨].

(٢) ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَهْدِيكُمْ آيِنَ لِي صَرِيحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ (٣٦) ﴿أَسْبَبَ السَّمَوَاتِ فَأَطْلَعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى...﴾ [غافر ٣٦: ٤٠ و ٣٧].

(٣) صحيح البخاري: كتاب الأحكام.

(٤) تقدم برقم ٤٧١ و ٥١٦ و ٦٧٠ وستكرر برقم ٩٤٨.

(٥) تمتها ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ...﴾ [الروم ٤٦: ٣٠].

(٦) ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (١٥٨) ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا...﴾ [البقرة ٢٥٨: ٢ و ٢٥٩].

(٧) مرّت في الحاشية السابقة.

(٨) ﴿قُلْ لِلْمُحَلِّدِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سَعَدَ وَعْدٌ إِلَى قَوْمٍ أُولَى بَأْسٍ شَدِيدٍ فَتَقِيلُونَهُمْ أَوْ يُسْلَمُونَ﴾ [الفتح ١٦: ٤٨].

يسلمون، ومثله «ما تأتينا فتحدثنا» بالنصب، أي «ما يكون منك إتيان فحديث»، ومعنى هذا نفي الإتيان فيستفي الحديث، أي «ما تأتينا فكيف تحدثنا»، أو نفي الحديث فقط حتى كأنه قيل: «ما تأتينا محدثاً»، أي «بل غير محدث»، وعلى المعنى الأول جاء قوله سبحانه وتعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمَؤُتُوا﴾^(١) أي «كيف يموتون»، ويمتنع أن يكون على الثاني، إذ يمتنع أن يقضي عليهم ولا يموتون، ويجوز رفعه فيكون إما عطفاً على تأتينا، فيكون كل منهما داخلاً عليه حرف النفي، أو على القطع فيكون موجباً، وذلك واضح في نحو: «ما تأتينا فتجهل أمرنا» و «لم تقرأ فتنسى» لأن المراد إثبات جهله ونسيانه، ولأنه لو عطف لعزم تنسى وفي قوله:

٨٦٥ - غير أنا لم يأتنا بيقين فترجي ونكسر التأميلاً^(٢)

إذ المعنى أنه لم يأت باليقين فنحن نرجو خلاف ما أتى به لانتفاء اليقين عما أتى به، ولو جزمه أو نصبه لفسد معناه، لأنه يصير منفيّاً على حدته كالأول إذا جزم، ومنفيّاً على الجمع إذا نصب، وإنما المراد إثباته، وأما إجازتهم ذلك في المثال السابق فمشكلة، لأن الحديث لا يمكن مع عدم الإتيان، وقد يوجه قولهم بأن يكون معناه: «ما تأتينا في المستقبل فأنت تحدثنا الآن عوضاً عن ذلك»، وللاستئناف وجه آخر، وهو أن يكون على معنى السببية وانتفاء الثاني لانتفاء الأول، وهو أحد وجهي النصب، وهو قليل، وعليه قوله:

٨٦٦ - فلقد تركت صبيّةً مرخومةً لم تدر ما جزع عليك فتجزع^(٣)

أي لو عرفت الجزع لجزعت، ولكنها لم تعرفه فلم تجزع، وقرأ عيسى بن عمر ﴿فيموتون﴾^(٤) عطفاً على ﴿يُقْضَىٰ﴾، وأجاز ابن خروف فيه الاستئناف على معنى السببية كما قدمنا في البيت، وقرأ السبعة ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات: ٣٦] وقد كان النصب ممكناً مثله في ﴿فيموتوا﴾^(٤) ولكن عدل عنه لتناسب القواصل، والمشهور في توجيهه أنه لم يقصد إلى معنى السببية، بل إلى مجرد العطف على الفعل وإدخاله معه في سلك النفي، لأن المراد بـ ﴿لَا يُؤْذَنُ لَهُمْ﴾ نفي الإذن في الاعتذار، وقد نهوا عنه في قوله تعالى: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ﴾ [التحریم: ٧] فلا يتأتى العذر منهم بعد ذلك، وزعم ابن مالك بدر الدين أنه مستأنف بتقدير: فهم يعتذرون، وهو مشكل على مذهب الجماعة، لاقتضائه ثبوت الاعتذار مع انتفاء الإذن كما في قولك: «ما تؤذينا

(١) ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمَؤُتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا...﴾ [فاطر ٣٥: ٣٦].

(٢) لا يعرف قائله ونسبه سيبويه ٤١٩/١ لبعض الحارثيين وهو في الخزنة ٦٠٦/٣ و٦١٥.

(٣) قائله مويك المزموم - بالزاي - من قولك زمت الناقة إذا وضعت زمامها. والخطاب فيه لامرأته وقد ماتت انظر الخزنة ٦٠٤/٣.

(٤) من الآية المتقدمة.

فنجبُك» بالرفع، ولصحة الاستئناف يحمل ثبوت الاعتذار مع مجيء ﴿لَا نَعْتَذِرُكَ الْيَوْمَ﴾ [التحریم: ٧] على اختلاف المواقف، كما جاء ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ﴾ [الرحمن: ٣٩]، ﴿وَقَفُّهُمْ لَهُمْ مَسْئُولُونَ﴾ [الصفات: ٢٤]، وإليه ذهب ابن الحاجب، فيكون بمنزلة «ما تأتينا فتجهل أمورنا» ويردُّه أن الفاء غير العاطفة للسببية، ولا يتسبب الاعتذار في وقتٍ عن نفي الإذن فيه في وقت آخر، وقد صح الاستئناف بوجه آخر يكون الاعتذار معه منفياً، وهو ما قدمناه ونقلناه عن ابن خروف من أن المستأنف قد يكون على معنى السببية، وقد صرح به هنا الأعلام، وأنه في المعنى مثل ﴿لَا يَقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾^(١) وردّه ابن عصفور بأن الإذن في الاعتذار قد يحصل ولا يحصل اعتذار، بخلاف القضاء عليهم، فإنه يتسبب عنه الموت جزماً، وردُّه عليه ابن الضائع بأن النصب على معنى السببية في «ما تأتينا فتحدثنا» جائز بإجماع، مع أنه قد يحصل الإتيان ولا يحصل التحديث، والذي أقول: إن مجيء الرفع بهذا المعنى قليل جداً، فلا يحسن حمل التنزيل عليه.

تذليله: «لا تأكل سمكاً وتشرب لبناً» إن جزمت فالعطف على اللفظ، والنهي عن كل منهما، وإن نصبت فالعطف عند البصريين على المعنى، والنهي عند الجميع عن الجمع، أي لا يكن منك أكل سمك مع شرب لبن، وإن رفعت فالمشهور أنه نهى عن الأول وإباحة للثاني، وأن المعنى: ولك شرب اللبن، وتوجيهه أنه مستأنف، فلم يتوجه إليه حرف النهي، وقال بدر الدين بن مالك: إن معناه كمعنى وجه النصب، ولكنه على تقدير لا تأكل السمك وأنت تشرب اللبن، اهـ. وكأنه قدر الواو للحال، وفيه بُعد، لدخولها في اللفظ على المضارع المثبت، ثم هو مخالف لقولهم، إذ جعلوا لكل من أوجه الإعراب معنى.

عطف الخبر على الإنشاء، وبالعكس

منعه البيانون، وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل، وابن عصفور في شرح الإيضاح، ونقله عن الأكثرين، وأجازه الصفار - بالفاء - تلميذ ابن عصفور، وجماعة، مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَيَبِّسْ أَلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾^(٢) في سورة البقرة، ﴿وَيَبِّسِ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٣) في سورة الصف، قال أبو حيان: وأجاز سيبويه «جاعني زيدٌ ومن عمرو العاقلان»

(١) تقدمت.

(٢) ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا زَكَّيْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (٢٢) ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَأْزَنَّا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ (٢٣) ﴿وَيَبِّسِ أَلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنْ لَمْ جَنَّتْ تَجْرَىٰ مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ...﴾ [البقرة: ٢٣ - ٢٥].

(٣) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا هَلْ أَذْكَرُ عَلَىٰ عَيْتِكُمْ تُجِيبُونَ عَنِ اللَّهِ رَسُولُهُ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ =

على أن يكون العاقلان خبيراً لمحذوف، ويؤيده قوله:

٨٦٧ - وَإِنَّ شِفَائِي عَبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ وهل عند رسمٍ دارسٍ مِنْ مُعَوَّلٍ؟^(١)
وقوله:

٨٦٨ - تُنَاغِي غَزَالاً عِنْدَ بَابِ ابْنِ عَامِرٍ وَكَحْلُ أَمَايِكَ الْحِسَانُ بِإِثْمٍ^(٢)
واستدل الصغار بهذا البيت، وقوله:

٨٦٩ - وَقَائِلَةٌ خَوْلَانُ فَانْكِيخَ فَتَاتَهُمْ^(٣)
فإن تقديره عند سيبويه: هذه خولان.

وأقول: أما آية البقرة^(٤) فقال الزمخشري: ليس المعتمد بالعطف الأمر حتى يطلب له مُشاكل، بل المراد عطف جملة ثَوَابِ الْمُؤْمِنِينَ على جملة عذاب الكافرين، كقولك: «زيدٌ يُعَاقَبُ بِالْقَيْدِ وَبَشْرٌ فَلَاناً بِالْإِطْلَاقِ» وجوز عطفه على «اتقوا» وأتم من كلامه في الجواب الأول: أن يقال: المعتمد بالعطف جملة الثواب كما ذكر، ويزاد عليه فيقال: والكلام منظور فيه إلى المعنى الحاصل منه، وكأنه قيل: والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات فبشرهم بذلك، وأما الجواب الثاني: ففيه نظر، لأنه لا يصح أن يكون جواباً للشرط، إذ ليس الأمر بالتبشير مشروطاً بعجز الكافرين عن الإتيان بمثل القرآن، ويجاب بأنه قد علم أنهم غير المؤمنين، فكأنه قيل: فإن لم يفعلوا فبشر غيرهم بالجنات، ومعنى هذا فبشر هؤلاء المعاندين بأنه لا حظ لهم من الجنة.

وقال في آية الصف^(٥): إن العطف على «تؤمنون» لأنه بمعنى آمنوا، ولا يقدح في ذلك أن المخاطب بـ «تؤمنون» المؤمنون، وبـ «بشّر» النبي عليه الصلاة والسلام، ولا أن يقال في «تؤمنون»: إنه تفسير للتجارة لا طلب، وإن «يعفر لكم» جواب الاستفهام تنزيلاً لسبب السبب

= وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ مِثْلُ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَسَكَتٌ طَبِيعَةٌ فِي جَنَّتٍ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١٢﴾ وَأُخْرَى يُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِيرٌ الْمُؤْمِنِينَ [الصف ٦١: ١٠ - ١٣].

(١) تقدم برقم ٦٥٣ وسيكرر برقم ٨٧٠.

(٢) قال الدسوقي في حاشيته: قوله تناعي... أي تناعي المرأة صبيها أي تكلمه بما يحبه ويعجبه. وقال حسان بن ثابت «الديوان ٧٣» يهجو قيس بن الخطيم:

«فناغ لدى الأبواب حوراً نواعماً وكحل مآقيك الحسان بإثم»

وسيكرر برقم ٨٧١.

(٣) تقدم برقم ٢٩٧ وسيذكر.

(٤) وهي الآية المتقدمة.

(٥) وهي الآية المذكورة المتقدمة.

منزلة السبب كما مر في بحث الجمل المفسرة، لأن تخالف الفاعلين لا يقدح، تقول: «قوموا وافْعُدْ يا زيد» ولأن «تؤمنون» لا يتعين للتفسير، سَلَمْنَا، ولكن يحتمل أنه تفسير مع كونه أمراً، وذلك بأن يكون معنى الكلام السابق اتجروا تجارة تُنجيكم من عذاب أليم كما كان ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوُونَ﴾^(١) في معنى انتهوا، أو بأن يكون تفسيراً في المعنى دون الصناعة، لأن الأمر قد يُساق لإفادة المعنى الذي يتحصّل من المفسرة، يقول: «هل أدلك على سبب نجاتك؟ آمِنْ بالله»، كما تقول: «هو أن تؤمن بالله»، وحينئذ فيمتنع العطف لعدم دخول التبشير في معنى التفسير.

وقال السكاكي: الأمران معطوفان على «قُلْ» مقدرة قبل «يا أيها»، وحذف القول كثير، وقيل: معطوفان على أمر محذوف تقديره في الأولى: فأُنذر، وفي الثانية: فأبشر، كما قال الزمخشري في ﴿وَأَهْجُرْني مَلِيّاً﴾^(٢): إن التقدير فاحذرنى واهجرني لدلالة ﴿لَا رَحْمَتَكَ﴾^(٣) على التهديد. وأما:

٨٧٠ - وهل عند رسم دارس من معول^(٣)

فهل فيه نافية، مثلها في ﴿فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥].

وأما: «هذِهِ خَوْلَان»^(٤) فمعناه تنبه لخولان، أو الفاء لمجرد السببية مثلها في جواب الشرط؛ وإذا قد استدلا بذلك فهلا استدلاً بقوله تعالى: ﴿إِنَّا آتَيْنَاكَ الْكِتَابَ الْكَوْثَرَ﴾^(٥) فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَخْلَصْ [الكوثر: ١ و ٢] ونحوه في التنزيل كثير. وأما:

٨٧١ - وكحل أمأقيك.....^(٥)

فيتوقف على النظر فيما قبله من الأبيات، وقد يكون معطوفاً على أمر مقدر يدل عليه المعنى، أي فافعل كذا وكحل، كما قيل في: ﴿وَأَهْجُرْني مَلِيّاً﴾^(٦).

وأما ما نقله أبو حيان عن سيبويه فغلط عليه، وإنما قال: واعلم أنه لا يجوز «من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين» رفعت أو نصبت، لأنك لا تنهي إلا على من أثبتته وعلمته، ولا

(١) ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَيْرِ وَالْبَرِّ وَالْعَافِيَةِ وَيَصُدُّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوُونَ﴾ [المائدة: ٩١].

(٢) ﴿قَالَ أَرَأَيْتَ أَنْتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَكْفُرُهُمْ إِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَأَهْجُرْني مَلِيّاً﴾ [مريم: ١٩: ٤٦].

(٣) تقدم برقم ٦٥٣ و ٨٦٧.

(٤) انظر الشاهد ٨٦٩.

(٥) تقدم برقم ٨٦٨.

(٦) تقدمت.

يجوز أن تخلط مَنْ تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة، وقال الصفار: لما منعها سيويه من جهة النعت علم أن زوال النعت يصححها، فتصرف أبو حيان في كلام الصفار فوجهم فيه، ولا حجة فيما ذكر الصفار، إذ قد يكون للشيء مانعان ويقتصر على ذكر أحدهما لأنه الذي اقتضاه المقام. والله أعلم.

عطف الاسمية على الفعلية، وبالعكس

فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: الجواز مطلقاً، وهو المفهوم من قول النحويين في باب الاشتغال في مثل «قام زيدٌ وعمراً أكرمه» إن نصب عمراً أرجح لأن تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما.

والثاني: المنع مطلقاً، حكى عن ابن جني أنه قال في قوله:

٨٧٢ - عَاضَهَا اللّهُ غُلَاماً بَعْدَ مَا شَابَتِ الْأَضْدَاعُ وَالضُّرْسُ نَقْدٌ^(١)

إن الضرس فاعل بمحذوف يفسره المذكور، وليس بمبتدأ، ويلزمه إيجاب النصب في مسألة الاشتغال السابقة، إلا إن قال: أقدر الواو للاستئناف.

والثالث: لأبي علي، أنه يجوز في الواو فقط، نقله عنه أبو الفتح في سر الصناعة^(٢)، وبني عليه منع كون الفاء في «خرجت فإذا الأسد حاضر» عاطفة.

وأضعف الثلاثة القول الثاني، وقد لهج به الرازي في تفسيره^(٣)، وذكر في كتابه في مناقب الشافعي^(٤) رضي الله عنه أن مجلساً جمعه وجماعة من الحنفية، وأنهم زعموا أن قول الشافعي: «يحلُّ أكلُ متروك التسمية» مردودٌ بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١] فقال: فقلت لهم: لا دليل فيها، بل هي حجة للشافعي، وذلك لأن الواو ليست للعطف، لتخالف الجملتين بالاسمية والفعلية، و«لا» للاستئناف، لأن أصل الواو أن تربط ما بعدها بما قبلها، فبقي أن تكون للحال، فتكون جملة الحال مقيدة للنهي، والمعنى: لا تأكلوا منه في حالة كونه فسقاً، ومفهومه جواز الأكل إذا لم يكن فسقاً، والفسق قد فسرهُ الله تعالى بقوله: ﴿أَوْ فَسَقًا أَهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ يَدْعُونَ﴾^(٥) فالمعنى «لا تأكلوا منه إذا سمي عليه غيرُ الله»، ومفهومه

(١) نقد: تكسر. ولم نقف على قائل البيت.

(٢) يعني ابن جني في كتابه سر الصناعة، وقد طبع الجزء الأول منه باسم «سر صناعة الإعراب».

(٣) سماه «مفاتيح الغيب» وقد طبع في ٨ مجلدات.

(٤) كتاب «مناقب الإمام الشافعي» للفرخ الرازي. وقد سبقت ترجمة الشافعي والرازي.

(٥) ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مَحْزَماً عَلَى مَلَأَةٍ يَنْهَوْنَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ...﴾ [الأنعام: ١٤٥].

«كلوا منه إذا لم يسمَّ عليه غير الله»، امر ملخصاً موضحاً. ولو أبطل العطف لتخالف الجملتين بالإنشاء والخبر لكان صواباً.

العطف على معمولي عاملين

وقولهم: «على عاملين» فيه تجوُّز، أجمعوا على جواز العطف على معمول عامل واحد، نحو: «إن زيدا ذاهب وعمراً جالس» وعلى معمولات عامل نحو: «أعلم زيداً عمراً بكرةً جالساً وأبو بكرٍ خالداً سعيداً منطلقاً» وعلى منع العطف على معمولي أكثر من عاملين نحو: «إن زيدا ضارب أبوه لعمره، وأخاك غلامه بكر» وأما معمولوا عاملين، فإن لم يكن أحدهما جاراً فقال ابن مالك: هو ممتنع إجماعاً نحو: «كان آكلاً طعامك عمرو وتمرك بكر» وليس كذلك، بل نقل الفارسي الجواز مطلقاً عن جماعة، وقيل: إن منهم الأخفش، وإن كان أحدهما جاراً فإن كان الجار مؤخراً نحو: «زيد في الدار والحجرة عمرو، أو وعمرو الحجرة» فنقل المهدوي أنه ممتنع إجماعاً، وليس كذلك، بل هو جائز عند من ذكرنا، وإن كان الجار مقدماً نحو: «في الدار زيد والحجرة عمرو» فالمشهور عن سيبويه المنع، وبه قال المبرد وابن السراج وهشام، وعن الأخفش الإجازة، وبه قال الكسائي والفراء والزجاج، وفصل قوم - منهم الأعلام - فقالوا: إن ولي المخفوض العاطف كالمثال جاز، لأنه كذا سمع، ولأن فيه تعادل المتعاطفات، وإلا امتنع نحو: «في الدار زيد وعمرو الحجرة».

وقد جاءت مواضع يدل ظاهرها على خلاف قول سيبويه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ (٢) وفي خلقكم وما بيئت من دابةٍ آياتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ واختلف أئيل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأخبا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آياتٌ لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٥﴾ [الجاثية: ٣ - ٥] آيات الأولى منصوبة إجماعاً، لأنها اسم «إن»، والثانية والثالثة قرأهما الأخوان^(١) بالنصب، والباقيون بالرفع، وقد استدل بالقراءتين في «آيات» الثالثة على المسألة، أما الرفع فعلى نيابة الواو مناب الابتداء «وفي»، وأما النصب فعلى نيابتها مناب «إن وفي».

وأجيب بثلاثة أوجه:

أحدها: أن «في» مقدرة، فالعمل لها، ويؤيد أن في حرف^(٢) عبد الله التصريح بـ«في»، وعلى هذا الواو نائبة مناب عامل واحد، وهو الابتداء أو إن.

والثاني: أن انتصاب «آيات» على التوكيد للأولى، ورفعها على تقدير مبتدأ، أي هي آيات، وعليهما فليست «في» مقدرة.

(١) هما حمزة والكسائي.

(٢) أي في قراءة عبد الله بن مسعود.

والثالث: يخص قراءة النصب، وهو أنه على إضمار «إنّ وفي»، ذكره الشاطبي وغيره، وإضمار «إنّ» بعيد.

ومما يشكل على مذهب سيبويه قوله:

٨٧٣- هُوَنَّ عَلَيْكَ، فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مُقَادِيرُهَا^(١)

فليس بآتيك منهيها ولا قاصر عنك مأمورها لأن «قاصر» عطف على مجرور الباء، فإن كان مأمورها عطفاً على مرفوع ليس لزم العطف على معمولي عاملين، وإن كان فاعلاً بقاصر لزم عدم الارتباط بالمخبر عنه، إذ التقدير حينئذٍ فليس منهيها بقاصر عنك مأمورها.

وقد أجيب عن الثاني بأنه لما كان الضمير في مأمورها عائداً على الأمور كان كالعائد على المنهيات، لدخولها في الأمور.

واعلم أن الزمخشري ممن منع العطف المذكور، ولهذا اتجه له أن يسأل في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَائِهِمْ أَتَقَرَّبُونَ﴾^(٢) الآيات، فقال: فإن قلت: نصب إذا مفضل، لأنك إن جعلت الواو عاطفة وقعت في العطف على عاملين، يعني أنّ «إذا» عطف على «إذا» المنصوبة بـ«أقسم»، والمخفوضات عطف على الشمس المخفوضة بـ«أو القسم»، قال: وإن جعلتهن للقسم وقعت فيما اتفق الخليل وسيبويه على استكراهه، يعني أنهما استكراه ذلك لثلا يحتاج كل قسم إلى جواب يخصه، ثم أجاب بأن فعل القسم لما كان لا يذكر مع «أو القسم» بخلاف الباء صارت كأنها هي الناصبة الخافضة فكان العطف على معمولي عامل.

قال ابن الحاجب: وهذه قوة منه واستنباط لمعنى دقيق، ثم اعترض عليه بقوله تعالى: ﴿فَلَا أَقِيمُ بِالْحَنِينِ ١٥ الْجَوَارِ الْكُنِينِ ١٦ وَالْأَيْلِ إِذَا عَسَسَ ١٧ وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾ [التكوير: ١٥ - ١٨] فإن الجار هنا الباء، وقد صرح معه بفعل القسم، فلا تنزل الباء منزلة الناصبة الخافضة، اهـ.

وبعد، فالحق جواز العطف على معمولي عاملين في نحو: «في الدار زيد والحجرة عمرو» ولا إشكال حينئذٍ في الآية.

وأخذ ابن الخباز جواب الزمخشري فجعله قولاً مستقلاً فقال في كتاب النهاية^(٣): وقيل: إذا كان أحد العاملين محذوفاً فهو كالمععدم، ولهذا جاز العطف في نحو: ﴿وَالْأَيْلِ إِذَا يَغْشَى ١﴾

(١) تقدم برقم ٢٥٥ وسيكرر برقم ٩٣٠.

(٢) ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَائِهِمْ أَتَقَرَّبُونَ ١﴾ وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَّهَا ٢ وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّهَا ٣ وَالْأَيْلِ إِذَا يَغْشَى ٤ وَالسَّمَاءَ وَمَا بَيْنَهَا ٥ وَالْأَرْضَ وَمَا طَحَّهَا ٦ وَتَنَفَّسَ وَمَا سَوَّهَا ٧... [الشمس ١: ٩١ - ٧].

(٣) تقدم ذكره.

وَالنَّهَارَ إِذَا تَجَلَّى ﴿الليل: ١ و ٢﴾ وما أظنه وقف في ذلك على كلام غير الزمخشري، فينبغي له أن يقيد الحذف بالوجوب.

المواضع التي يعود الضمير فيها على ما تأخر لفظاً ورتبةً

وهي سبعة:

١ - أحدها: أن يكون الضمير مرفوعاً بـ«نعم» أو بئس، ولا يفسر إلا بالتمييز، نحو: «نعم رجلاً زيد، وبئس رجلاً عمرو» ويلتحق بهما فعل الذي يُراد به المدح والذم نحو: «سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ»^(١) و «كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ»^(٢) و «ظُرِفَ رجلاً زيد» وعن الفراء والكسائي أن المخصوص هو الفاعل، ولا ضمير في الفعل، ويرده «نعم رجلاً كان زيد» ولا يدخل الناسخ على الفاعل، وأنه قد يحذف نحو: «بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا» [الكهف: ٥٠].

٢ - الثاني: أن يكون مرفوعاً بأول المتنازعين المعمل ثانيهما نحو: قوله:

٨٧٤ - جفوني ولم أجف الأخلاء، إنني لغير جميل من خليلي مُهْمَلٌ^(٣)
والكوفيون يمنعون من ذلك، فقال الكسائي: يحذف الفاعل، وقال الفراء: يضم ويؤخر عن المفسر، فإن استوى العاملان في طلب الرفع وكان العطف بالواو نحو: «قام وقعد أخواك» فهو عنده فاعل بهما.

٣ - الثالث: أن يكون مخبراً عنه فيفسره خبره نحو: «إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا» [الأنعام: ٢٩] قال الزمخشري: هذا الضمير لا يعلم ما يعنى به إلا بما يتلوه، وأصله: «إِنَّ الْحَيَاةَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا»، ثم وضع «هي» موضع الحياة لأن الخبر يدل عليها ويبينها، قال: ومنه:

٨٧٥ - هي النفس تحمَلُ ما حُمِلَتْ^(٤)

و «هي العرب تقول ما شاءت» قال ابن مالك: وهذا من جيد كلامه، ولكن في تمثيله بـ«هي» النفس وهي العرب ضعف، لإمكان جعل النفس والعرب بدلين و «تحمل» و «تقول» خبرين، وفي كلام ابن مالك أيضاً ضعف، لإمكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره، وهو كون «هي» ضمير القصة، فإن أراد الزمخشري أن المثالين يمكن حملهما على ذلك لا أنه متعين فيهما فالضعف في كلام ابن مالك وحده.

(١) «سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا بِظُلْمٍ» [الأعراف: ١٧٧].

(٢) تمتها «مِنْ أَمْرِهِمْ»... [الكهف: ٥٠].

(٣) لم يسم قائله.

(٤) لم نقف على تمام هذا الشطر ولا على قائله.

٤ - الرابع: ضمير الشأن والقصة نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] ونحو: ﴿قَالُوا هِيَ شَخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧] والكوفي يسميه ضمير المجهول. وهذا الضمير مخالف للقياس من خمسة أوجه:

أحدها: عودته على ما بعده لزوماً إذ لا يجوز للجملة المفسرة له أن تتقدم هي ولا شيء منها عليه، وقد غلط يوسف بن السيرافي^(١) إذ قال في قوله:

٨٧٦ - أَسْكُرَانُ كَانَ ابْنُ الْمَرَاغَةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًا بِجَوِّ الشَّامِ أَمْ مُتَسَاكِرٌ؟^(٢) فيمن رفع سكران وابن المراغة: إن كان شأنية، وابن المراغة سكران: مبتدأ وخبر، والجملة خبر كان. والصواب أن كان زائدة، والأشهر في إنشاده نصب «سكران» ورفع «ابن المراغة»؛ فارتفاع متساكر على أنه خبر لهو محذوفاً، ويروى بالعكس^(٣)؛ فاسم كان مستتر فيها.

والثاني: أن مفسره لا يكون إلا جملة، ولا يشاركه في هذا ضمير، وأجاز الكوفيون والأخفش تفسيره بمفرد له مرفوعٌ نحو: «كان قائماً زَيْدٌ، وظننته قائماً عمرو» وهذا إن سمع خرج على أن المرفوع مبتدأ، واسم كان وضمير ظننته راجعان إليه لأنه في نية التقديم، ويجوز كون المرفوع بعد كان اسماً لها، وأجاز الكوفيون «إنه قام» و «إنه ضرب» على حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبنياً للفاعل أو للمفعول، وفيه فسادان: التفسير بالمفرد، وحذف مرفوع الفعل.

والثالث: أنه لا يتبع بتابع؛ فلا يؤكد، ولا يعطف عليه، ولا يبدل منه.

والرابع: أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه.

والخامس^(٤): أنه ملازم للأفراد، فلا يثنى ولا يجمع، وإن فسر بحدِيثين أو أحاديث. وإذا تقرر هذا علم أنه لا ينبغي الحمل عليه إذا أمكن غيره، ومن ثم ضعف قول الزمخشري في: ﴿إِنَّهُ يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَفِيْلَهُ﴾^(٥) إن اسم «إن» ضمير الشأن، والأولى كونه ضمير الشيطان، ويؤيده أنه قرئ: ﴿وَفِيْلَهُ﴾ بالنصب، وضمير الشأن لا يعطف عليه، وقول كثير من النحويين: إن اسم أن المفتوحة المخففة ضمير شأن، والأولى أن يعاد على غيره إذا أمكن، ويؤيده قول سيبويه في: ﴿أَنْ

(١) يوسف بن الحسن بن عبد الله السيرافي (٣٨٥هـ) قرأ على أبيه وبرع في العربية، له شرح أبيات سيبويه وأبيات إصلاح المنطق وغيرهما.

(٢) البيت للفرزدق والرواية في الديوان ٤٨١ وفي سيبويه ٢٣/١ والخزانة ٦٥/٤: «بجوف الشام». والمراغة: لقب أطلقه الأخطل على أم جرير وهو مأخوذ من تمرغ الرجال.

(٣) أي برفع «سكران» ونصب «ابن» وحيثئذ تكون جملة «كان» خبر «سكران».

(٤) أي من أوجه مخالفة ضمير الشأن للقياس.

(٥) تتمها ﴿وَمِنْ حَيْثُ لَا رُفْعَ لَهُمْ...﴾ [الأعراف: ٢٧].

يَكْتَابِرُهُ * قَدْ صَدَقَتِ الرُّؤْيَا^(١)، إن تقديره أنك، وفي «كُتِبْتُ إِلَيْهِ أَنْ لَا تَفْعَلَ» إنه يُجْزَمُ عَلَى النَّهْيِ، وينصب على معنى لئلا، ويرفع على أنك^(٢).

٥ - الخامس^(٣): أن يجر برب مُقْسَرًا بتمييز، وحكمه حكم ضمير «نعم وبئس» في وجوب كون مفسره تمييزاً وكونه هو مفرداً، قال:

٨٧٧ - رَبُّهُ فَثِيَّةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يَوْرُثُ الْمَجْدَ دَائِباً فَأَجَابُوا^(٤)

ولكنه يلزم أيضاً التذكير؛ فيقال: «رَبُّهُ امْرَأَةٌ» لا رَبُّهَا، ويقال: «نعمت امرأة هند» وأجاز الكوفيون مطابقتها للتمييز في التأنيث والتثنية والجمع، وليس بمسموع.

وعندي أن الزمخشري يفسر الضمير بالتمييز في غير بابي «نعم ورُبَّ»، وذلك أنه قال في تفسير: ﴿فَسَوَّيْنَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾^(٥) الضمير في «فسواهن» ضمير مبهم، وسبع سموات تفسيره، كقولهم: «ربه رجلاً» وقيل: راجع إلى السماء، والسماء في معنى الجنس، وقيل: جمع سماء. والوجه العربي هو الأول، اهـ. وتؤول على أن مراده أن سبع سموات بدل، وظاهر تشبيهه بـ «ربه رجلاً» يأباه.

٦ - السادس: أن يكون مبدلاً منه الظاهر المفسر له، كـ «ضربته زيداً» قال ابن عصفور: أجازته الأخفش ومنعه سيويه، وقال ابن كيسان: هو جائز بإجماع، نقله عنه ابن مالك، ومما خَرَجُوا عَلَى ذَلِكَ قولهم: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ» وقال الكسائي: هو نعت، والجماعة يأبون نعت الضمير، وقوله:

٨٧٨ - قَدْ أَصْبَحْتَ بِقَرْقَرَى كَوَانِسَا فَلَا تَلْمُهُ أَنْ يَنَامَ الْبَائِسَا^(٦)

وقال سيويه: هو بإضمار أذم، وقولهم: «قاما أخواك»، وقاموا إخوتك، وقُفِرَ نَسَوْتُكَ وقيل: على التقديم والتأخير، وقيل: الألف والواو والنون أحرف كالتاء في «قامت هند» وهو المختار.

٧ - والسابع: أن يكون متصلاً بفاعل مقدم، ومفسره مفعول مؤخر كـ «ضرب غلامه زيداً» أجازته الأخفش وأبو الفتح وأبو عبد الله الطوال^(٧) من الكوفيين، ومن شواهد قول حسان:

(١) ﴿وَلَدَيْتَهُ أَنْ يَكْتَابِرَهُ...﴾ [الصافات ٣٧: ١٠٤ و ١٠٥].

(٢) عن سيويه ٤٨١/١ باختصار.

(٣) من المواضع السبعة التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة.

(٤) لم يسم قائله.

(٥) ﴿... ثُمَّ أَسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّيْنَهُنَّ...﴾ [البقرة ٢: ٢٩].

(٦) تقدم برقم ٨٢١.

(٧) محمد بن أحمد (- ٢٤٣هـ) نحوي من أصحاب الكسائي.

٨٧٩ - ولو أن مجداً أخلد الدهر واحداً من الناس أبقى مجده الدهر «مطعماً»^(١) وقوله:

٨٨٠ - كسا حلمه ذا الحلم أثواب سُودِدِ ورقى نداهُ ذا الندى في ذرا المجد^(٢) والجمهور يوجبون في ذلك في النثر تقديم المفعول، نحو: ﴿وَلَا تَنْتَكِرْ إِيَّاهُمْ زَيْدٌ﴾^(٣) ويمتنع بالإجماع نحو: «صاحبها في الدار» لاتصال الضمير بغير الفاعل، ونحو: «ضرب غلامها عبد هند» لتفسيره بغير المفعول، والواجب فيهما تقديم الخبر والمفعول، ولا خلاف في جواز نحو: «ضرب غلامه زيد» وقال الزمخشري في: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوَاهُمْ﴾^(٤) الآية في قراءة أبي عمرو ﴿فَلَا يَحْسِبُهُمْ﴾^(٥) بالغية وضم آخر الفعل: إن الفعل مسند للذين يفرحون واقعاً على ضميرهم محذوفاً، والأصل «لا يحسبهم الذين يفرحون بمفازة»، أي «لا يحسب أنفسهم الذين يفرحون فائزين»، و «فلا يحسبهم» تأكيد، وكذا قال في قراءة هشام: ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتاً﴾^(٥) بالغية: إن التقدير «ولا يحسبهم»، والذين فاعل، ورده أبو حيان باستلزامه عود الضمير على المؤخر، وهذا غريب جداً، فإن هذا المؤخر مقدم في الرتبة، ووقع له نظير هذا في قول القائل: «مررت برجل ذاهبة فرسه مكسوراً سرجه» فقال: تقديم الحال هنا على عاملها وهو ذاهبة ممتنع، لأن فيه تقديم الضمير على مفسره، ولا شك أنه لو قدم لكان كقولك: «غلامه ضرب زيد» ووقع لابن مالك سهو في هذا المثال من وجه غير هذا، وهو أنه منع من التقديم لكون العامل صفة، ولا خلاف في جواز تقديم معمول الصفة عليها بدون الموصوف، ومن الغريب أن أبا حيان صاحب هذه المقالة وقع له أنه منع عود الضمير إلى ما تقدم لفظاً، وأجاز عوده إلى ما تأخر لفظاً ورتبة، أما الأول: فإنه منع في قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلْتَ مِنْ شَيْءٍ تَوَدُّ﴾^(٦) كون «ما» شرطية، لأن «تود» حيثئذ يكون دليل الجواب،

(١) الرواية في ديوان حسان ٢٣٩.

«فلو كان مجد يخلد اليوم واحداً من الناس، أبقى مجده اليوم مطعماً» وهو في رثاء مطعم بن عدي، والهاء في مجده عائدة إلى مطعم. والبيت في ابن عقيل ١٧٥/١ وشواهد السيوطي ٢٩٦.

(٢) لم يسم قائله وهو في ابن عقيل ١٧٥/١.

(٣) تمتها ﴿يَكْتَنِرُ فَاتَّهَنُ...﴾ [البقرة: ١٢٤].

(٤) ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوَاهُمْ وَأَنَّهُمْ يُفْلِحُونَ أَن يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران ١٨٨].

(٥) الآية ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتاً بَلْ أَحْيَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران ١٦٩].

(٦) ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ شَيْءٍ مُّضْمَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ شَيْءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا...﴾ [آل عمران ٣: ٣٠].

لا جواباً، لكونه مرفوعاً، فيكون في نية التقديم، فيكون حينئذ الضمير في «بينه» عائداً على ما تأخر لفظاً ورتبة، وهذا عجيب. فإن الضمير الآن عائد على متقدم لفظاً، ولو قدم «تود» لغير التركيب، ويلزمه أن يمنع «ضرب زيداً غلامه» لأن زيداً في نية التأخير، وقد استشعر ورود ذلك، وفرق بينهما بما لا معول عليه، وأما الثاني: فإنه قال في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِن بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِنَا لَيْسَ جُذُوءُهُ﴾ [يوسف: ١٢: ٣٥] إن فاعل «بدأ» عائد على السجن المفهوم من «ليسجنته».

شرح حال الضمير المسمى فصلاً وعماداً

والكلام فيه في أربع مسائل:

الأولى: في شروطه، وهي ستة، وذلك أنه يشترط فيما قبله أمران:

أحدهما: كونه مبتدأ في الحال أو في الأصل، نحو: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّابِرُونَ﴾ [الصافات: ٣٧: ١٦٥] الآية، ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾^(١)، ﴿يَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾^(٢)، ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾^(٣)، وأجاز الأخفش وقوعه بين الحال وصاحبها كـ «جاء زيد هو صاحبك»، وجعل منه ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [هود: ١١: ٧٨] فيمن نصب «أطهر»، ولحن أبو عمرو من قرأ بذلك، وقد خرجت على أن ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي﴾ جملة، و ﴿هن﴾ إمّا تأكيد لضمير مستتر في الخبر، أو مبتدأ و ﴿لكم﴾ الخبر، وعليهما فـ «أطهر» حال، وفيهما نظر، أما الأول: فلأن بناتي جامد غير مؤول بالمشق، فلا يتحمل ضميراً عند البصريين، وأما الثاني: فلأن الحال لا تتقدم على عاملها الظرفي عند أكثرهم.

والثاني: كونه معرفة كما مثلنا، وأجاز الفراء وهشام ومن تابعهما من الكوفيين كونه نكرة نحو: «ما ظننت أحداً هو القائم» و «كان رجل هو القائم» وحملوا عليه ﴿أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ﴾ [النحل: ٩٢] ففقدوا ﴿أربى﴾ منصوباً.

ويشترط فيما بعده أمران:

كونه خبراً لمبتدأ في الحال أو في الأصل.

وكونه معرفة أو كالمعرفة في أنه لا يقبل «أل» كما تقدم في ﴿خيراً﴾^(٤) و ﴿أقل﴾^(٥)، وشرط الذي كالمعرفة: أن يكون اسماً كما مثلنا، وخالف في ذلك الجرجاني فألحق المضارع

(١) ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ...﴾ [المائدة: ١١٧].

(٢) ﴿وَمَا نَقَمُوا إِلَهُكَ إِنَّمَا تَرَدُّوا عَنْكَ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَقْطَعُ آمْرًا﴾ [المزمل: ٧٣: ٢٠].

(٣) ﴿...وَلَدًا قَمَسَى رَجُلٌ أَنْ يُؤَيِّنَ خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ...﴾ [الكهف: ١٨: ٣٩ و ٤٠].

(٤) من الآية السابقة.

(٥) من الآية السابقة.

بالاسم لتشابههما، وجعل منه ﴿إِنَّهُ هُوَ بَدِئٌ وَيُعِيدُ﴾ [البروج: ١٣] وهو عند غيره تأكيد، أو مبتدأ، وتبع الجرجاني أبو البقاء، فأجاز الفصل في ﴿وَمَكَرُ أُولَئِكَ هُوَ يُؤْرَ﴾ [فاطر: ١٠] وابن الخباز فقال في شرح الإيضاح: لا فرق بين كون امتناع «أل» لعارض كأفعل من، والمضاف كمثلك و غلام زيد، أو لذاته كالفعل المضارع، اهـ. وهو قول السهيلي، قال في قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ هُوَ أَصْحَابُ﴾ [النجم: ٤٣ - ٤٥]: وإنما أتى بضمير الفصل في الأولين دون الثالث، لأن بعض الجهال قد ثبت هذه الأفعال لغير الله كقول نمرود: أنا أحيي وأميت، وأما الثالث: فلم يدعه أحد من الناس، اهـ.

وقد يستدل لقول الجرجاني بقوله تعالى: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ وَيَهْدِي﴾^(١) فعطف «يهدي» على «الحق» الواقع خبراً بعد الفصل، اهـ. ويشترط له في نفسه أمران:

أحدهما: أن يكون بصيغة المرفوع، فيمتنع «زيد إياه الفاضل، وأنت إياك العالم» وأما «إنك إياك الفاضل» فجائر على البدل عند البصريين، وعلى التوكيد عند الكوفيين.

والثاني: أن يطابق ما قبله، فلا يجوز «كنت هو الفاضل» فأما قول جرير بن الخطفي:

٨٨١ - وكائن بالأباطيح من صديق يراني لو أصبت هو المصائب^(٢)

وكان قياسه «يراني أنا» مثل ﴿إِنْ تَرَوْا أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ﴾^(٣) فقل: ليس هو فصلاً، وإنما هو تأكيد للفاعل، وقيل: بل هو فصل، فقل: لما كان عند صديقه بمنزلة نفسه حتى كان إذا أصيب كأنه صديقه هو قد أصيب فجعل ضمير الصديق بمنزلة ضميره، لأنه نفسه في المعنى، وقيل: هو على تقدير مضاف إلى الياء، أي يرى مصابي، والمصائب حينئذ مصدر كقولهم: «جبر الله مصابك» أي مصيبتك، أي يرى مصابي هو المصائب العظيم، ومثله في حذف الصفة ﴿أَلْقَنَ حِجَّتَ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١] أي الواضح، وإلا لكرهوا بمفهوم الظرف ﴿فَلَا تُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَزَنًا﴾ [الكهف: ١٠٥] أي نافعاً، لأن أعمالهم توزن، بدليل ﴿وَمَنْ حَقَّتْ مَوَازِينُهُ﴾^(٤) الآية، وأجازوا «سير بزيد سير» بتقدير الصفة، أي واحد؛ وإلا لم يُقد، وزعم ابن الحاجب أن الإنشاد «لو أصيب» بإسناد الفعل إلى ضمير الصديق، وأن «هو» تأكيد له، أو لضمير يرى، قال: إذ لا يقول عاقل: يراني مصاباً إذا أصابني مصيبة، اهـ. وعلى ما قدمناه من تقدير الصفة لا يتجه الاعتراض، ويروى

(١) تتمتها ﴿إِلَّا صِرَطَ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ [سبا ٣٤: ٦].

(٢) البيت في ديوان جرير ١٧ وفي الخزانة ٤٥٤/٢، ورواه الأخفش - كما سيأتي - «يراه» أي يرى نفسه.

(٣) تقدمت.

(٤) تتمتها ﴿فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ...﴾ [الأعراف ٩: ٧] والمؤمنون ٢٣: ١٠٣.

«يراه» أي يرى نفسه، و «تراه» بالخطاب، ولا إشكال حينئذ ولا تقدير، والمصাব حينئذ مفعول لا مصدر، ولم يطلع على هاتين الروایتين بعضهم فقال: ولو أنه قال: يراه لكان حسناً، أي يرى الصديق نفسه مصاباً إذا أصبت.

المسألة الثانية: في فائدته، وهي ثلاثة أمور:

أحدها: لفظي، وهو الإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا تابع، ولهذا سمي فصلاً، لأنه فصل بين الخبر والتابع، وعماداً، لأنه يعتمد عليه معنى الكلام، وأكثر النحويين يقتصر على ذكر هذه الفائدة، وذكر التابع أولى من ذكر أكثرهم الصفة، لوقوع الفصل في نحو: ﴿كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾^(١) والضمائر لا توصف.

والثاني: معنوي، وهو التوكيد، ذكره جماعة، وبنوا عليه أنه لا يجامع التوكيد، فلا يقال: «زيد نفسه هو الفاضل» وعلى ذلك سماه بعض الكوفيين دعامه، لأنه يُدعم به الكلام، أي يُقوّي ويُؤكد.

والثالث: معنوي أيضاً، وهو الاختصاص، وكثير من البيانين يقتصر عليه، وذكر الزمخشري الثلاثة في تفسير ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(٢) فقال: فائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره.

المسألة الثالثة: في محله.

زعم البصريون أنه لا محل له، ثم قال أكثرهم: إنه حرف، فلا إشكال، وقال الخليل: اسم، ونظيره على هذا القول أسماء الأفعال فيمن يراها غير معمولة لشيء، وأل الموصولة، وقال الكوفيون: له محل، ثم قال الكسائي: محله بحسب ما بعده، وقال الفراء: بحسب ما قبله، فمحله بين المبتدأ والخبر رفع، وبين معمولي ظن نصب، وبين معمولي كان رفع عند الفراء، ونصب عند الكسائي، وبين معمولي إن بالعكس.

المسألة الرابعة: فيما يحتمل من الأوجه.

يحتمل في نحو: ﴿كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾^(٣) ونحو: ﴿إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْعَلِيلِينَ﴾^(٤) الفصلية والتوكيد، دون الابتداء لانتصاب ما بعده، وفي نحو: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ﴾^(٥) ونحو:

(١) تقدمت.

(٢) [البقرة ٥: ٢ وآل عمران ١٠٤: ٣ والتوبة ٨٨: ٩ والنور ٥١: ٢٤... إلخ.]

(٣) [المائدة ١١٧: ٥] وقد تقدمت.

(٤) ﴿قَالُوا إِنَّكَ لَنَا لَأَجْرًا إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْعَلِيلِينَ﴾ [الأعراف ١١٣: ٧ والشعراء ٤١: ٢٦].

(٥) [الصافات ١٦٥: ٣٧] وقد تقدمت.

«زيد هو العالم، وإن عمراً هو الفاضل» الفصلية والابتداء، دون التوكيد لدخول اللام في الأولى ولكون ما قبله ظاهراً في الثانية والثالثة، ولا يؤكد الظاهر بالمضمير لأنه ضعيف والظاهر قوي، ووهم أبو البقاء، فأجاز في: ﴿إِنَّكَ شَانِئُكَ هُوَ الْآبَتُ﴾ [الكوثر: ٣] التوكيد، وقد يريد أنه توكيد لمضمير مستتر في «شانتك» لا لنفس شانتك، ويحتمل الثلاثة في نحو: «أنت أنت الفاضل» ونحو: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمُ الْقُيُوبِ﴾^(١) ومن أجاز إبدال المضمير من الظاهر أجاز في نحو: «إن زيدا هو الفاضل» البدلية، ووهم أبو البقاء، فأجاز في ﴿يَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾^(٢) كونه بدلاً من المضمير المنصوب.

ومن مسائل الكتاب «قد جربتُك فكنْتُ أنت أنت» الضميران مبتدأ وخبر، والجملة خبر كان، ولو قدرت الأول فصلاً أو توكيداً لقلت: «أنت إياك».

والضمير في قوله تعالى: ﴿أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ﴾^(٣) مبتدأ، لأن ظهور ما قبله يمنع التوكيد، وتكريره يمنع الفصل.

وفي الحديث «كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه»^(٤) إن قدر في «يكون» ضمير لـ «كل» فأبواه مبتدأ، وقول: «هما» إما مبتدأ ثانٍ وخبره اللذان والجملة خبر أبواه، وإما فصل، وإما بدل من أبواه إذا أجزنا إبدال المضمير من الظاهر، واللذان خبر أبواه، وإن قدر «يكون» خالياً من الضمير فأبواه اسم يكون، و «هما» مبتدأ أو فصل أو بدل، وعلى الأول فاللذان بالالف، وعلى الأخيرين هو بالياء.

روابط الجملة بما هي خبر عنه

وهي عشرة:

١ - أحدها: الضمير، وهو الأصل، ولهذا يربط به مذكوراً كـ «زيد ضربته»، ومحذوفاً مرفوعاً نحو: ﴿إِنَّ هَٰلَٰكَ لَسَّحَرِينَ﴾ [طه: ٦٣] إذا قدر: «لهما ساحران»، ومنصوباً كقراءة ابن عامر في سورة الحديد: ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾^(٥) ولم يقرأ بذلك في سورة النساء، بل قرأ بنصب «كل» كالجماعة، لأن قبله جملة فعلية وهي ﴿فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ﴾^(٦) فساوى بين الجملتين في

(١) [المائدة: ١٠٩: ٥ و ١١٦].

(٢) [المزمل: ٧٣: ٢٠] وقد تقدمت الآية.

(٣) [النحل: ١٦: ٩٢] وقد تقدمت.

(٤) تقدم الحديث.

(٥) ﴿... وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [الحديد: ١٠: ٥٧].

(٦) ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاتِلُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاتِلِينَ دَرَجَةً وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاتِلِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٥: ٤].

الفعلية، بل بين الجمل، لأن بعده ﴿وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ﴾ وهذا مما أغفلوه، أعني الترجيح باعتبار ما يعطف على الجملة، فإنهم ذكروا رجحان النصب على الرفع في باب الاشتغال في نحو: «قام زيد وعمراً أكرمته» للتناسب، ولم يذكروا مثل ذلك في نحو: «زيد ضربته وأكرمت عمراً» ولا فرق بينهما، وقول أبي النجم:

٨٨٢ - كَلَهُ لَمْ أَصْنَعْ^(١)

ولو نصب «كل» على التوكيد لم يصح، لأن «ذنباً» نكرة، أو على المفعولية كان فاسداً معني، لما بيناه في فصل كل، وضعيفاً صناعة، لأن حق «كل» المتصلة بالضمير ألا تستعمل إلا توكيداً أو مبتدأ نحو: ﴿إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤] قرئ بالنصب والرفع، وقراءة جماعة ﴿أَفَحُكُّمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ [المائدة: ٥٠] بالرفع، ومجروراً^(٢) نحو: «السُّنُّ مَنَوانٍ بدرهم» أي منه، وقول امرأة: «زوجي المس مسُّ أرنبٍ والريخ ريخُ زرنبٍ»^(٣) إذا لم نقل: إن «ال» نائبة عن الضمير، وقوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [الشورى: ٤٣] أي إن ذلك منه، ولا بد من هذا التقدير، سواء أقدَرنا اللام للابتداء و«مَنْ» موصولة أو شرطية، أم قدرنا اللام مُوطئة وَمَنْ شرطية^(٤)، أما على الأول: فلأن الجملة خبر، وأما على الثاني: فلأنه لا بد في جواب اسم الشرط المرتفع بالابتداء من أن يشتمل على ضميرة، سواء قلنا: إنه الخبر أو إن الخبر فعل الشرط وهو الصحيح، وأما على الثالث فلأنها جواب القسم في اللفظ، وجواب الشرط في المعنى، وقول أبي البقاء والحوافي: «إن الجملة جواب الشرط» مردود، لأنها اسمية، وقولهما: «إنها على إضمار الفاء» مردود، لاختصاص ذلك بالشعر، ويجب على قولهما: أن تكون اللام للابتداء، لا للتوطئة.

تفصيله: قد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل الربط، وذلك في ثلاث مسائل:

إحداها: أن يكون معطوفاً بغير الواو، نحو: «زيد قام عمرو فهو» أو «ثم هو».

والثانية: أن يعاد العامل، نحو: «زيد قام عمرو وقام هو».

والثالثة: أن يكون بدلاً نحو: «حَسُنَ الجارية الجارية أعجبتني هو» فهو: بدل اشتمال من الضمير المستتر العائد على الجارية، وهو في التقدير كأنه من جملة أخرى، وقياس قول مَنْ جعل العامل في البدل نفس العامل في المبدل منه أن تصح المسألة، ونحو: ذلك مسألة

(١) تقدم برقم ٣٦٤ وسيكرر برقم ١٠٣٢ و١٠٧٣.

(٢) معطوف على قوله في أول الفصل: «مرفوعاً» و«منصوباً». يعني الضمير الرابط لجملة الخبر بالمبتدأ.

(٣) صحيح البخاري كتاب النكاح باب حسن المعاشرة، وصحيح مسلم: فضائل الصحابة: حديث أم زرع. الزرنب: شجر طيب الرائحة.

(٤) ولم تكثر الجملة الاسمية ﴿إِنَّ ذَلِكَ...﴾ [الشورى ٤٢: ٤٣] بالفاء لأن أداة القسم تقدمت فالجواب لها.

الاشتغال، فيجوز النصب والرفع في نحو: «زيد ضربت عمراً وأباه» ويمتنع الرفع والنصب مع الفاء وثم، ومع التصريح بالعامل، وإذا أبدلت «أخاه» ونحوه من عمرو لم يجوز، على ما مر من الاختلاف في عامل البدل، فإنه قدرته بياناً جاز باتفاق [أو بدلاً لم يجر] ^(١) ويجوز بالاتفاق «زيد ضربت رجلاً يحبه» رفعت زيدا أو نصيبته، لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد.

٢ - الثاني: الإشارة، نحو: ﴿وَالَّذِينَ كَذَبُوا بِعَايِنِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [الأعراف: ٣٦]، ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٤٢]، ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦] ويحتمله ﴿وَلِبَاسُ الْقَوَىٰ ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦] وخَصَّ ابن الحاج المسألة بكون المبتدأ موصولاً أو موصوفاً والإشارة إشارة البعيد، فيمتنع نحو: «زيد قام هذا» لمانعين، و «زيد قام ذلك» لمانع، والحجة عليه في الآية الثالثة ^(٢)، ولا حجة عليه في الرابعة ^(٣)، لاحتمال كون «ذلك» فيها بدلاً أو بياناً، وجوز الفارسي كونه صفةً، وتبعه جماعة منهم أبو البقاء، وردّه الحوفي بأن الصفة لا تكون أعرف من الموصوف.

٣ - الثالث: إعادة المبتدأ بلفظه، وأكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم، نحو: ﴿لَمَّا قُتِلَ مَا لَمَّا قُتِلَ﴾ [الحاقة: ١ و ٢]، ﴿وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ﴾ [الواقعة: ٢٧] وقال:

٨٨٣ - لا أرى الموت يسبق الموت شيء نغص الموت ذا الغنى والفقير ^(٤)

٤ - والرابع: إعادته بمعناه، نحو: «زيد جاءني أبو عبد الله» إذا كان أبو عبد الله كنية له، أجازهُ أبو الحسن مستدلاً بنحو: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤَسِّسُونَ بِالْكُتُبِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ ^(٥) وأجيب بمنع كون الذين مبتدأ، بل مجرور بالعطف على ﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ﴾ ولئن سلم فالرابط العموم، لأن المصلحين أعم من المذكورين، أو ضمير محذوف، أي منهم، وقال الحوفي: الخبر محذوف، أي مأجورون، والجملة دليله.

٥ - والخامس: عموم يشمل المبتدأ نحو: «زيد نعم الرجل» وقوله:

(١) سقطت هذه الجملة من المخطوطة الثانية ومن حاشية الدسوقي.

(٢) يعني آية الإسراء المتقدمة ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ...﴾ [الإسراء: ١٧ و ٣٦].

(٣) يعني آية الأعراف ﴿وَلِبَاسُ الْقَوَىٰ ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦ و ٢٧].

(٤) هو لعدي بن زيد العبادي وينسب لسودة بن عدي ولأمية بن أبي الصلت وقد كرر ذكر الموت للتهويل وكان عليه أن يقول: «لا أرى الموت يسبقه شيء» وليس في البيت مبتدأ ولكن «الموت» أصله مبتدأ قبل دخول أرى عليه. والبيت في سيبويه ٣٠/١ والخزانة ١٨٣/١ و ٥٣٤/٢ و ٥٥٢/٤.

(٥) قبلها ﴿وَالَّذِينَ كَذَبُوا بِعَايِنِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [الأعراف: ٧ و ١٦٩ و ١٧٠].

٨٨٤ - فأمّا الصبرُ عنها فلا صبراً^(١)

كذا قالوا، ويلزمهم أن يجيزوا «زيدٌ مات الناس، وعمرو كل الناس يموتون، وخالد لا رجلٌ في الدار» أما المثالُ فقيل: الرابطُ إعادةُ المبتدأ بمعناه على قول أبي الحسن في صحة تلك المسألة، وعلى القول بأن «ال» في فاعلي «نعم وبش» للعهد لا للجنس، وأما البيتُ فالرابطُ فيه إعادةُ المبتدأ بلفظه، وليس العموم فيه مراداً، إذ المراد أنه لا صبر له عنها، لأنه لا صبر له عن شيء.

٦ - والسادس: أن يعطف بقاء السببية جملةً ذات ضمير على جملة خالية منه أو بالعكس، نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣] وقوله:

٥٨٨ - وإنسانٌ عيني يحسُرُ الماءَ تارةً فيبُدُو، وتاراتٍ يَجُمُ فيغرقُ^(٢)

كذا قالوا، والبيت محتمل لأن يكون أصله يحسر الماء عنه، أي ينكشف عنه، وفي المسألة تحقيق تقدم في موضعه.

٧ - والسابع: العطف بالواو، أجازته هشام وحده نحو: «زيدٌ قامت هندٌ وأكرمها» ونحو: «زيدٌ قام وقعدت هندٌ» بناءً على أن الواو للجمع، فالجملتان كالجمله كمسألة الفاء، وإنما الواو للجمع في المفردات لا في الجمل، بدليل جواز: «هذان قائمٌ وقاعدٌ» دون «هذان يقوم وقعد».

٨ - والثامن: شرطٌ يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر، نحو: «زيدٌ يقوم عمرو إن قام».

٩ - والتاسع: «ال» النابتة عن الضمير، وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين ومنه: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾ [التازعات: ٤٠، ٤١] الأصل مأواه، وقال المانعون: التقدير هي المأوى له.

١٠ - والعاشر: كونُ الجملة نفسَ المبتدأ في المعنى، نحو: «هَجِيرِي^(٣) أبي بكر لا إله إلا الله» ومن هذا أخبار ضمير الشأن والقصة، نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] ونحو: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧].

(١) صدره:

«ألا ليت شعري هل إلى أم جحدر سبيل.....»

والبيت لابن ميادة «الرماح بن أبرد» وهو في سيبويه ١٩٣/١.

(٢) البيت لذي الرمة «الديوان ٣٩١» يحسر: ينكشف. يجم: يكثر. والشاهد فيه عطف جملة يبدو المتضمنة ضميراً يعود إلى الإنسان، على جملة يحسر الخالية من مثل هذا الضمير فصارت الجملتان كالشيء الواحد ولذلك صح إعراب جملة يحسر خبراً للإنسان.

(٣) هجيرى فلان: كلامه ودأبه وشأنه.

تنبيه: الرابط في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ﴾^(١) إما النون على أن الأصل وأزواج الذين، وإما كلمة هم مخفوضة محذوفة هي وما أضيف إليه على التدرج، وتقديرهما إما قبل يترَبَّصْنَ، أي أزواجهم يترَبَّصْنَ، وهو قول الأخفش، وإما بعده، أي يترَبَّصْنَ بعدهم، وهو قول الفراء، وقال الكسائي - وتبعه ابن مالك -: الأصل يترَبَّصُ أزواجهم، ثم جيء بالضمير مكان الأزواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير، لأن النون لا تصاف لكونها ضميراً، وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف للضمير.

الأشياء التي تحتاج إلى الرابط

وهي أحد عشر:

أحدها: الجملة المخبر بها، وقد مضت، ومن ثم كان مردوداً قول ابن الطراوة في «لولا زيد لأكرمته»: إن لأكرمته هو الخبر، وقول ابن عطية في: «فألحق وألحق أقول» * لأملأ»^(٢) إن لأملأ خبر الحق الأول فيمن قرأه بالرفع، وقوله: إن التقدير «أن أملأ» مردود، لأن «أن» تُصير الجملة مفرداً، وجواب القسم لا يكون مفرداً، بل الخبر فيهما محذوف، أي لولا زيد موجود، والحق قسمي، كما في «لعمرك لأفعلن».

الثاني: الجملة الموصوف بها، ولا يربطها إلا الضمير: إما مذكوراً نحو: «حتى تُزِلَّ عَلَيْنَا كِنَانًا نُقْرُوهُ»^(٣) أو مقدراً إما مرفوعاً كقوله:

٨٨٦ - إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عاراً عليك؟ وزب قتل عار^(٤)
أي هو عار، أو منصوباً كقوله:

٨٨٧ - وما شيء حميت بمُستباح^(٥)

أي حميته، أو مجروراً نحو: «وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزَى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ» [البقرة: ٤٨] فإنه على تقدير «فيه» أربع مرات، وقراءة الأعمش^(٦)

(١) تتمتها ﴿بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغَ أَجَلُهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ...﴾ [البقرة: ٢٣٤].

(٢) «... لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ» [ص ٣٨ - ٨٤ - ٨٥].

(٣) «وَلَنْ نُؤْمِنَ بِرُبِّكَ حَتَّىٰ» [الإسراء: ٩٣].

(٤) تقدم برقم ٣٠ و ٢٢٠.

(٥) صدره: «ابحث حمى تهامة بعد نجد» والبيت لجريز «الديوان ٩٩ وسبويه ٤٥/١ و ٦٦، وهو مع الشاهد ١٠ من قصيدة واحدة. سيتكرر برقم ١٠٣٥ و ١٠٧٢.

(٦) أبو محمد سليمان بن مهران (١٤٨هـ) كوفي تابعي إمام في علوم القرآن والحديث والفرائض.

﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾^(١) على تقدير فيه مرتين، وهل حُذِفَ الجار والمجرور معاً أو حُذِفَ الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل كما قال:

٨٨٨ - يوماً شهدناه سليماً وعامراً (٢)

أي شهدنا فيه، ثم حُذِفَ منصوباً؟ قولان: الأول: عن سيبويه، والثاني: عن أبي الحسن، وفي أمالي ابن الشجري قال الكسائي: لا يجوز أن يكون المحذوف إلا الهاء، أي إن الجار حُذِفَ أولاً، ثم حُذِفَ الضمير، وقال آخر: لا يكون المحذوف إلا فيه، وقال أكثر النحويين منهم سيبويه والأخفش: يجوز الأمران، والأقيس عندي الأول، اهـ. وهو مخالف لما نقل غيره، وزعم أبو حيان أن الأولى ألا يقدر في الآية الأولى ضمير، بل يقدر أن الأصل يوماً يوم لا تجزي، يبدال يوم الثاني من الأول، ثم حُذِفَ المضاف، ولا يعلم أن مضافاً إلى جملة حُذِفَ، ثم إن ادعى أن الجملة باقية على محلها من الجر فشا، أو أنها أنبت عن المضاف، فلا تكون الجملة مفعولاً في مثل هذا الموضع.

الثالث: الجملة الموصول بها الأسماء، ولا يربطها غالباً إلا الضمير: إما مذكوراً نحو: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾^(٣) ونحو: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [آيس: ٣٥]، ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ﴾ [الزخرف: ٧١] ونحو: ﴿يَأْكُلُ وَمَا تَأْكُلُونَ مِنْهُ﴾^(٤) وإما مقدراً نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾^(٥) ونحو: ﴿وما عملت أيديهم﴾^(٦) ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ﴾^(٧) ونحو: ﴿وَشَرِبَ وَمَا تَشْرَبُونَ﴾^(٨) والحذف من الصلة أقوى منه من الصفة، ومن الصفة أقوى منه من الخبر.

وقد يربطها ظاهرٌ يخلف الضمير كقوله:

٨٨٩ - فيا رب ليلى أنت في كل موطن وأنت الذي في رحمة الله أطمع^(٨)

(١) ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ٣٠: ١٧].

(٢) تمامه: «قليلاً سوى الطعن النihal نوافله» ذكر الأمير أنه لرجل من بني عامر ولم نقف على قائله وهو في سيبويه ٩٠/١ سليماً: مفعول به لشهدنا. قليلاً: صفة يوماً. نوافله: فاعل قليلاً. النihal: صفة تطلق على الرماح لأنها تنهل الدماء. والمعنى: ويوماً شهدنا فيه حرب سليم وعامر، فكانت نوافل العطاء فيه قليلة اللهم إلا الطعن طعن الرماح النihal الذي كان كثيراً.

(٣) ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ...﴾ [البقرة ٢: ٢ و ٣] ومثلها في صحة الاستشهاد هنا [البقرة ٤: ٢ والأنعام ٥٤: ٦].

(٤) ﴿مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يَأْكُلُ وَمَا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ وَمَا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون ٢٣: ٣٣].

(٥) ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَهْبًا أَشَدَّ عَلَى الْآخِزِينَ عِيًا﴾ [مريم ١٩: ٦٩].

(٦) هي الآية المتقدمة ولكن على قراءة من أسقط الضمير.

(٧) هي الآية المتقدمة ولكن على قراءة من أسقط الضمير.

(٨) تقدم برقم ٣٧٧ وسيكرر برقم ٩٤٥.

وهو قليل، قالوا: وتقديره وأنت الذي في رحمته، وقد كان يمكنهم أن يقدروا في رحمتك، كقوله:

٨٩٠ - وأنت الذي أخلفتني ما وعدتني (١)

وكانهم كرهوا بناء قليل على قليل، إذ الغالب «أنت الذي فعل» وقولهم: «فعلت» قليل، ولكنه مع هذا مقيس، وأما «أنت الذي قام زيد» فقليل غير مقيس، وعلى هذا فقول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَقُولُونَ﴾ [الأنعام: ١]: إنه يجوز كون العطف بـ«ثم» على الجملة الفعلية، ضعيف، لأنه يلزمه أن يكون من هذا القليل، فيكون الأصل كفروا به، لأن المعطوف على الصلة صلة، فلا بد من رابط، وأما إذا قدر العطف على الحمد لله وما بعده فلا إشكال.

الرابع: الواقعة حالاً، ورابطها إما الواو والضمير نحو: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ [النساء: ٤٣] أو الواو فقط نحو: ﴿لَنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ (٢) ونحو: «جاء زيد والشمس طالعة» أو الضمير فقط نحو: ﴿تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠] وزعم أبو الفتح في الصورة الثانية أنه لا بد من تقدير الضمير، أي طالعة وقت مجيئه، وزعم الزمخشري في الثالثة أنها شاذة نادرة، وليس كذلك لورودها في مواضع من التنزيل نحو: ﴿أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة: ٣٦ والأعراف: ٢٤] ﴿فَنَبِّذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَانَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (٣)، ﴿وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ﴾ [الرعد: ٤١] ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَبَاكُوتَ الطُّعْمِ﴾ [الفرقان: ٢٠]، ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠] وقد يخلو منهما لفظاً فيقدر الضمير نحو: «مررت بالبئر فقيرٌ بدرهم» أو الواو كقوله يصف غائصاً لطلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدري ما حاله:

٨٩١ - نصف النهار الماء غامرة ورقيقه بالغيب لا يدري (٤)

(١) تمامه: «أوشمت بي من كان فيك يلوم» وهو لأميمة صاحبة ابن الدمينه، ديوانه ٤٢، ويروى لليلى صاحبة المجنون.

(٢) ﴿قَالُوا لَنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذًا لَّخَيْرُونَ﴾ [يوسف: ١٢: ٩٤].

(٣) مزج ابن هشام هنا بين آيتين، الأولى - وهي موضع الاستشهاد - ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَانَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠١: ٢] فجملة «كانهم لا يعلمون» حال. أما الآية الثانية فهي: ﴿فَنَبِّذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاسْتَوُوا بِهِ ثُمَّ لَا يُغْنِي عَنْهُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً وَلَا يَنْصُرُوهُمْ﴾ [آل عمران: ٣: ١٨٧] وهذا المزج واقع في المخطوطتين.

(٤) البيت للمسيب بن علس، وهو في الخزانة ١/ ٥٤٢. نصف: انتصف. والشاهد فيه تقدير واو الحال قبل الماء. سيكرر برقم ١٠٧٧.

الخامس: المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه نحو: «زيداً ضربته، أو ضربت أخاه، أو عمراً وأخاه، أو عمراً أخاه» إذا قدرت الأخ بياناً، فإن قدرته بدلاً لم يصح نصب الاسم على الاشتغال، ولا رفعه على الابتداء، وكذا لو عطف بغير الواو، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمْ﴾ [محمد: ٨] الذين: مبتدأ، وتعساً: مصدر لفعل محذوف هو الخبر، ولا يكون الذين منصوباً بمحذوف يفسره تعساً كما تقول: «زيداً ضرباً إياه» وكذا لا يجوز «زيداً جدهاً له» ولا «عمراً سقياً له» خلافاً لجماعة منهم أبو حيان، لأن اللام متعلقة بمحذوف، لا بالمصدر لأنه لا يتعدى بالحرف، وليست لام التقوية لأنها لازمة، ولام التقوية غير لازمة، وقوله تعالى: ﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَءِيلَ كَمَا ءَاتَيْنَهُمْ مِّنْ ءَايَةٍ﴾ [البقرة: ٢١١] إن قدرت «من» زائدة فكم مبتدأ أو مفعول لاتينا مقدراً بعده، وإن قدرتها بياناً لـ «كم» كما هي بيان لـ «ما» في ﴿مَا نَسَخَ مِّنْ ءَايَةٍ﴾^(١) لم يجز واحد من الوجهين، لعدم الرجوع حيثئذ إلى «كم»، وإنما هي مفعول ثان مقدّم، مثل «أعشرين درهماً أعطيتك؟» وجوز الزمخشري في «كم»: «الخبيرة والاستفهامية»، ولم يذكر النحويون أن «كم» الخبرية تعلق العامل عن العمل، وجوز بعضهم زيادة «من» كما قدمنا، وإنما تزداد بعد الاستفهام بـ «هل» خاصة، وقد يكون تجويزه ذلك على قول من لا يشترط كون الكلام غير موجب مطلقاً، أو على قول من يشترطه في غير باب التمييز، ويرى أنها في: «رطل من زيت، وخاتم من حديد» زائدة لا مبينة للجنس.

السادس والسابع: بدلا البعض والاشتمال، ولا يربطهما إلا الضمير: ملفوظاً نحو: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾^(٢)، ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الثَّوَاءِ فَقَالَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧] أو مقدراً نحو: ﴿مَنِ اسْتَطَاعَ﴾^(٣) أي منهم، ونحو: ﴿قِيلَ أَحَبُّ الْأَخْدُودِ ۖ النَّارُ﴾^(٤) أي فيه، وقيل: إن «ال» خلف عن الضمير، أي ناره، وقال الأعشى:

٨٩٢ - لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءٍ ثَوِيَّتُهُ تَقْضِي لُبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمٌ^(٥)
أي ثويته فيه، فالهاء من «ثويته» مفعول مطلق، وهي ضمير الثواء، لأن الجملة صفته، والهاء رابط الصفة، والضمير المقدر رابط للبدل - وهو ثواء - بالمبدل منه وهو حَوْل، وزعم

(١) ﴿مَا نَسَخَ مِّنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ يُلْهِكَ﴾ [البقرة: ١٠٦].

(٢) ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً فَمَنُوا وَصَمُوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ...﴾ [المائدة: ٧١: ٥].

(٣) ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧] وسيأتي الحديث عنها مفصلاً في الباب الخامس.

(٤) تنسها ﴿ذَاتِ الْوُتُوذِ...﴾ [البروج: ٨٥: ٤٠].

(٥) ديوان الأعشى ٧٧ وسيبويه ٤٢٣/١ والمعنى: كان في ثواء حول...

ابن سيدة أنه يجوز كون الهاء من ثبوته للحول على الاتساع في ضمير الظرف بحذف كلمة «في»، وليس بشيء، لخلو الصفة حينئذ من ضمير الموصوف، ولاشترط الرابط في بدل البعض وجب في نحو: قولك: «مررت بثلاثة زيد وعمر» القطع بتقدير منهم، لأنه لو أتبع لكان بدل بعض من غير ضمير.

تنبيه: إنما لم يحتج بدل الكل إلى رابط لأنه نفس المبدل منه في المعنى، كما أن الجملة التي هي نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابط لذلك.

الثامن: معمول الصفة المشبهة، ولا يربطه أيضاً إلا الضمير: إما ملفوظاً به نحو: «زيد حسن وجهه» أو «وجهاً منه» أو مقدراً نحو: «زيد حسن وجهاً» أي منه واختلف في نحو: «زيد حسن الوجه» بالرفع، فقيل: التقدير منه، وقيل: «ال» خلف عن الضمير، وقال تعالى: ﴿وَالْمُتَّقِينَ لَحَسَنَ مَكَابٍ * جَنَّاتٍ عَدْنٍ مَّفْتَحَةٌ هُمُ الْأَبْوَابُ﴾ [ص: ٤٩ و ٥٠] جنات بدل أو بيان، والثاني: يمنعه البصريون، لأنه لا يجوز عندهم أن يقع عطف البيان في النكرات، وقول الزمخشري: إنه معرفة لأن عدناً علم على الإقامة بدليل: ﴿جَنَّاتٍ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ﴾ [مريم: ٦١] لو صح تعينت البدلية بالاتفاق، إذ لا تبين المعرفة النكرة، ولكن قوله ممنوع، وإنما عدن مصدر عدن، فهو نكرة، والتي في الآية بدل لا نعت، و«مفتحة» حال من جنات لاختصاصها بالإضافة، أو صفة لها، لا صفة لحسن، لأنه مذكر، ولأن البدل لا يتقدم على النعت، و«الأبواب» مفعول ما لم يسم فاعله أو بدل من ضمير مستتر، والأول أولى، لضعف مثل: «مررت بامرأة حسنة الوجه» وعليهما فلا بد من تقدير أن الأصل الأبواب منها أو أبوابها، ونابت «ال» عن الضمير، وهذا البدل بدل بعض لا اشتمال خلافاً للزمخشري.

التاسع: جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء، ولا يربطه أيضاً إلا الضمير: إما مذكوراً نحو: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدَ مِنْكُمْ فَإِنَّ أَهْلَهُ﴾^(١) أو مقدراً أو منوباً عنه نحو: ﴿فَمَنْ قَرَضَ فِيهِمْ الْحَجَّ فَلَا رَفْتَ وَلَا شُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧] أي منه، أو الأصل في حجه، وأما قوله تعالى: ﴿بَلَى مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ وَاتَّقَى فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ٧٦]، ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ [المائدة: ٥٦] وقول الشاعر:

٨٩٣ - فمن تكن الحضارة أعجبتهُ فأَيُّ رجالٍ بادية ترانا^(٢)

فقال الزمخشري في الآية الأولى: إن الرابط عموم المتقين، والظاهر أنه لا عموم فيها، وأن المتقين مساوون لمن تقدم ذكره، وإنما الجواب في الآيتين والبيت محذوف وتقديره في

(١) تتمتها ﴿عَذَابًا لَا أَهْلُهُ أَهْلًا مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ [المائدة: ١١٥].

(٢) البيت للقطامي «عمير بن شسيم».

الآية الأولى: يحبه الله، وفي الثانية: يغلب، وفي البيت: فلسنا على صفته.

العاشر: العاملان في باب التنازع، فلا بد من ارتباطهما إما بعاطف كما في: «قاما وقعد أخواك» أو عمل أولهما في ثانيهما نحو: «وَأَنْتُمْ كَانُوا يَقُولُونَ سَفِينًا عَلَى اللَّهِ سَطَطًا» [الجن: ٤]، «وَأَنْتُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا» [الجن: ٧] أو كون ثانيهما جواباً للأول، إما جوابية الشرط نحو: «تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ» [المنافقون: ٥] ونحو: «أَتُوفِي أُنْفِرَ عَلَيْهِ قَطْرًا» [الكهف: ٩٦] أو جوابية السؤال نحو: «يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ» [النساء: ١٧٦] أو نحو: ذلك من أوجه الارتباط، ولا يجوز «قام قعد زيد» ولذلك بطل قول الكوفيين إن من التنازع قول امرئ القيس:

٨٩٤ - كفاني، ولم أطلب قليل من المال^(١)

وإنه حجة على رجحان اختيار إعمال الأول، لأن الشاعر فصيح، وقد ارتكبه مع لزوم حذف مفعول الثاني، وترك إعمال الثاني مع تمكنه منه وسلامته من الحذف. والصواب: أنه ليس من التنازع في شيء، لاختلاف مطلوبي العاملين، فإني كفاني طالب للقليل، وأطلب طالب للملك محذوفاً للدليل، وليس طالباً للقليل، لثلا يلزم فساد المعنى، وذلك لأن التنازع يوجب تقدير قوله ولم أطلب معطوفاً على كفاني، وحينئذ يلزم كونه مثبتاً، لأنه حينئذ داخل في حيز الامتناع المفهوم من «لو»، وإذا امتنع النفي جاء الإثبات، فيكون قد أثبت طلبه للقليل بعد ما نفاه بقوله:

ولو أنما أسعى لأدنى معيشة^(٢)

وإنما لم يجوز أن يقدر مستأنفاً لأنه لا ارتباط حينئذ بينه وبين كفاني، فلا تنازع بينهما.

فإن قلت: لم لا يجوز التنازع على تقدير الواو للحال، فإنك إذا قلت: «لو دعوته لأجابني غير متوانٍ» أفادت «لو» انتفاء الدعاء والإجابة دون انتفاء عدم التواني حتى يلزم إثبات التواني؟ قلت: أجاز ذلك قوم منهم ابن الحاجب في شرح النفاصل، ووجه به قول الفارسي والكوفيين إن البيت من التنازع وإعمال الأول، وفيه نظر، لأن المعنى حينئذ لو ثبت أنني أسعى لأدنى معيشة لكفاني القليل في حالة أنني غير طالب له، فيكون انتفاء كفاية القليل المقيّدة بعدم طلبه موقوفاً على طلبه له، فيتوقف عدم الشيء على وجوده.

ولهذه القاعدة أيضاً بطل قول بعضهم في: «فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» [البقرة: ٢٥٩]: إن فاعل تبين ضمير راجع إلى المصدر المفهوم من أن وصلت بها بناء على أن

(١) تقدم برقم ٤٥٧ و ٤٨١.

(٢) هو صدر الشاهد السابق.

«تبيين وأعلم» قد تنازعا كما في «ضربني وضربت زيدا»، إذ لا ارتباط بين «تبيين وأعلم»، على أنه لو صحَّ لم يحسن حمل التنزيل عليه، لضعف الإضمار قبل الذكر في باب التنازع، حتى إن الكوفيين لا يجيزونه البتة، وضعف حذف مفعول العامل الثاني إذا أهمل كـ «ضربني وضربت زيد» حتى إن البصريين لا يجيزونه إلا في الضرورة.

والصواب: أن مفعول أطلب^(١) «الملك» محذوفاً كما قدمنا، وأن فاعل «تبيين»^(٢) ضمير مستتر: إما للمصدر، أي فلما تبين له تبين كما قالوا في: «ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِنَا لَيْسَ جُنتُهُمْ» [يوسف: ٣٥] أو لشيء دلَّ عليه الكلام، أي فلما تبين له الأمر أو ما أشكل عليه، ونظيره: «إِذَا كَانَ غَدًا فَأَتْنِي» أي إذا كان هو، أي ما نحن عليه من سلامة.

الحادي عشر: ألفاظ التوكيد الأول، وإنما يربطها الضمير الملفوظ به نحو: «جاء زيد نفسه، والزيدان كلاهما، والقوم كلهم» ومن ثمَّ كان مردوداً قول الهروي^(٣) في «الذخائر»: تقول: «جاء القوم جميعاً» على الحال، و «جميع» على التوكيد. وقول بعض^(٤) مَنْ عاصرناه في قوله تعالى: «هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا» [البقرة: ٢٩]: إن «جميعاً» توكيد لـ «ما»، ولو كان كذا لقل جميعه، ثم التوكيد بجميع قليل، فلا يحمل عليه التنزيل، والصواب أنه حال، وقول الفراء والزمخشري في قراءة بعضهم «إِنَّا كَلَّا فِيهَا»^(٥): إن «كللاً» توكيد، والصواب أنها بدل، وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائر إذا كان مفيداً للإحاطة، نحو: «قمتُم ثلاثكم» وبدل الكل لا يحتاج إلى ضمير، ويجوز لـ «كل» أن تلي العوامل إذا لم تتصل بالضمير، نحو: «جاءني كل القوم» فيجوز مجيئها بدلاً، بخلاف «جاءني كلهم» فلا يجوز إلا في الضرورة، فهذا أحسن ما قيل في هذه القراءة، وخَرَّجها ابن مالك على أن كلاً حال، وفيه ضعفان: تنكير «كل» بقطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى، وهو نادر، كقول بعضهم: «مررت بهم كلاً» أي جميعاً، وتقديم الحال على عاملها الظرفي.

واحتُرزت بذكر الأول عن أجمع وأخواته، فإنها إنما تؤكد بعد كل، نحو: «فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ» [الحجر: ٣٠ وص: ٧٣].

(١) أي في الشاهد ٨٩٤.

(٢) في الآية السابقة.

(٣) سبقت ترجمته.

(٤) هو ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن (٧٦٩هـ) أحد شراح الألفية.

(٥) «قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُلٌّ فِيهَا إِنَّكَ اللَّهُ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ» [غافر: ٤٠: ٤٨].

الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة

وهي أحد عشر:

أحدها: التعريف، نحو: «غلام زيد».

الثاني: التخصيص، نحو: «غلام امرأة» والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف، فإن «غلام رجل» أخص من غلام، ولكنه لم يتميز بعينه كما يتميز «غلام زيد».

الثالث: التخفيف، كـ «ضارب زيد، وضارب عمرو، وضاربو بكر» إذا أردت الحال أو الاستقبال، فإن الأصل فيهن أن يعملن النصب، ولكن الخفض أخف منه، إذ لا تنوين معه ولا نون، ويدل على أن هذه الإضافة لا تفيد التعريف قولك: «الضارب زيد والضاربو زيد» ولا يجتمع مع الاسم تعريفان، وقوله تعالى: ﴿هَذَا بَلَّغَ الْكَتَبِ﴾ [المائدة: ٩٥] ولا توصف النكرة بالمعرفة، وقوله تعالى: ﴿ثَلَاثَ عِطْفَةٍ﴾^(١) وقول أبي كبير:

٨٩٥ - فأتت به حوش الفؤاد مبطناً (٢)

ولا تتصب المعرفة على الحال، وقول جرير:

٨٩٦ - يا رُب غابطنا لو كان يطلبكم (٣)

ولا تدخل «رب» على المعارف. وفي «التحفة»^(٤): أن ابن مالك رد على ابن الحاجب في قوله: «ولا تفيد إلا تخفيفاً» فقال: بل تفيد أيضاً التخصيص، فإن «ضارب زيد» أخص من «ضارب». وهذا سهو؛ فإن «ضارب زيد» أصله «ضارب زيدا» بالنصب، وليس أصله ضارباً فقط، فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل أن تأتي الإضافة.

فإن لم يكن الوصف بمعنى الحال والاستقبال فإضافته محضة تفيد التعريف والتخصيص

(١) ﴿وَمِنَ الثَّلَاثِ مَنْ يَجِدُ فِي اللَّهِ يَغْفِرَ عَلَيْهِ وَلَا هُدَى وَلَا كِتَابَ تُبَيِّرُ﴾ (٨) ثَلَاثَ عِطْفَةٍ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ... [الحج ٨: ٢٢ و ٩].

(٢) تمامه «شهداً إذا ما نام ليل الهوجل» والبيت مع الشاهد ١١٦٢ من قطعة له في ديوان الهذليين ٩٢/٢ وشواهد السيوطي ٨١. وأبو كبير هو عامر بن الحليس الهذلي شاعر جاهلي فحل أدرك النبي وأسلم. حوش الفؤاد: ذكي الفؤاد. مبطن: ضامر البطن. سهد: لا ينام. الهوجل: الأحمق.

(٣) تمامه «لاقي مباحدة منك وحرمانا» والبيت في ديوانه ٥٩٥ وسبويه ٢١٢/١ وهو مع الشاهد ٥٥٨ من قصيدة واحدة ونقل السيوطي في شواهد ٢٤٢: قال الزمخشري: أي رب إنسان يغبطني بمحبتتي لك ويظن أنك تجازيني بها ولو كان مكاني للآقي ما لآقته من المباحدة والحرمان.

(٤) هو «التحفة الواقية» كما في كشف الظنون ١٣٧٦/٢، أو «التحفة الشافية» كما في طبقات ابن قاضي شهابية ١٣٩، وهو شرح كافية ابن الحاجب لتقي الدين إبراهيم بن الحسين الطائي النيلي الضرير وله أيضاً شرح ألفية ابن معطي.

لأنها ليست في تقدير الانفصال. وعلى هذا صح وصف اسم الله تعالى بـ ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾^(١)، قال الزمخشري: أريد باسم الفاعل هنا إما الماضي، كقولك: «هو مالك عبيده أمس» أي ملك الأمور يوم الدين على حد: ﴿وَنَادَىٰ أَحَبُّ الْجَنَّةِ﴾^(٢) ولهذا قرأ أبو حنيفة ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾ وإما الزمان المستمر كقولك: «هو مالك العبيد» فإنه بمنزلة قولك: مولى العبيد، اهـ ملخصاً.

وهو حسن، إلا أنه نقض هذا المعنى الثاني عندما تكلم على قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ﴾^(٣) فقال: قرىء بحر الشمس والقمر عطفاً على الليل، وينصبهما بإضمار «جعل» أو عطفاً على محل الليل، لأن اسم الفاعل هنا ليس في معنى الماضي فتكون إضافته حقيقية، بل هو دال على جعل مستمر في الأزمنة المختلفة، ومثله: ﴿فَالْيَوْمِ الْحَيِّ وَالنَّوَىٰ﴾^(٤) و ﴿فَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾^(٥) كما تقول: «زيد قادر عالم» ولا تقصد زماناً دون زمان، اهـ.

وحاصله: أن إضافة الوصف إنما تكون حقيقية إذا كان بمعنى الماضي، وأنه إذا كان لإفادة حدث مستمر في الأزمنة كانت إضافته غير حقيقية، وكان عاملاً. وليس الأمر كذلك.

الرابع: إزالة القبح أو التجوز، كـ «مَرَزْتُ بالرجل الحسن الوجه» فإن الوجه إن رُفِع قُبِح الكلام، لخلو الصفة لفظاً عن ضمير الموصوف، وإن نُصِب حصل التجوز بإجرائك الوصف القاصر مجرى المتعدي.

الخامس: تذكير المؤنث بقوله:

٨٩٧ - إنارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداذ تنويراً^(٥)
ويحتمل أن يكون منه: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦] ويعبده ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾^(٦) فذكر الوصف حيث لا إضافة، ولكن ذكر الفراء أنهم التزموا التذكير في «قريب» إذا لم يُرَدِّ قرب النسب، قصداً للفرق. وأما قول الجوهري: «إن التذكير لكون التأنيث مجازياً» فوهم، لوجوب التأنيث في نحو: «الشمس طالعة، والموعظة نافعة» وإنما يفترق حكم المجازي والحقيقي الظاهرين، لا المضميرين.

السادس: تأنيث المذكور، كقولهم: «قُطِعَتْ بعض أصابعه» وقرىء ﴿تَلْتَلِطُهُ بَعْضُ

(١) ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (١) الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ (٢) مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ ... ﴿[الفاتحة ١: ٢ - ٤].

(٢) ﴿وَنَادَىٰ أَحَبُّ الْجَنَّةِ أَحَبُّ النَّارِ أَنْ قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبَّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا ...﴾ [الأعراف ٤٤: ٧].

(٣) [الأنعام ٦: ٩٥]. (٤) [الأنعام ٦: ٩٦].

(٥) قال الميني في شواهد «هامش الخزانة ٣/ ٣٩٦» قيل: إن قائله من المولدين.

(٦) ﴿وَمَا يَذْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ ...﴾ [الشورى ٤٢: ١٧].

السيارة^(١) ويحتمل أن يكون منه: ﴿قَلْبُهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا^(٢)﴾، ﴿وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا^(٣)﴾ [آل عمران: ١٠٣] أي من الشفا، ويحتمل أن الضمير للنار، وفيه بُعد، لأنهم ما كانوا في النار حتى يُنقذوا منها، وأن الأصل فله عشر حسنات أمثالها، فالمعدود في الحقيقة الموصوف المحذوف، وهو مؤنث، وقال:

٨٩٨ - طول الليالي أسرع في نقضي. نقضن كلي ونقضن بعضي^(٣)
وقال:

٨٩٩ - وما حُبِّ الديارِ شغفن قلبي وأنشد سيويه:

٩٠٠ - وتشرق بالقول الذي قد أذعته كما شربت صدر القناة من الدم^(٥)
والى هذا البيت يشير ابن حزم الظاهري في قوله:

تجنب صديقاً مثل «ما»، واحذر الذي يكون كعمرو بين عرب وأعجم^(٦)

فإن صديق السوء يُزري، وشاهدي «كما شربت صدر القناة من الدم»

ومراده بـ «ما» الكناية عن الرجل الناقص كنقص «ما» الموصولة، وعمرو الكناية عن الرجل المرید أخذ ما ليس له كأخذ عمرو الواو في الخط.

وشرط هذه المسألة والتي قبلها صلاحية المضاف للاستغناء عنه؛ فلا يجوز «أمة زيد جاء»

(١) «قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ لَا تَقْتُلُوا يُوسُفَ وَأَلْقُوهُ فِي غَيَابَتِ الْجُبِّ يَلْقَاهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ...» [يوسف ١٠: ١٢].

(٢) «مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا...» [الأنعام ١٦٠: ٦].

(٣) الرجز للأعرب العجلي كما في المعمرين ١٠٨ والأغاني ٣٠/٢١ والعيني ٣٩٥/٣ والخزانة ١٦٨/٢ ولكن سيويه والأعلم ٢٦/١ نسباه للعجاج. ويروى البيت الأول: «إن الليالي أسرع...» رواه الجاحظ في البيان ٦٠/٤ «أرى الليالي أسرع...» ولا شاهد فيه بهاتين الروايتين. ويروى البيت الثاني: «أخذن بعضي وتركن بعضي».

(٤) تمامه: «ولكن حب من سكن الديارا» والبيت لمجنون ليلى: الديوان ١٧٠ والخزانة ١٦٩/٢ و٢٣٦.

(٥) البيت للأعشى: ديوانه ١٢٣ وسيويه ٢٥/١. يصف عدوه بأنه سيشرق بأقواله ويندم على ما أذاع في الناس. ومعنى عجزه: أن الدم يجمد على صدر الرمح فيراه كل راء.

(٦) ابن حزم الأندلسي أبو محمد علي بن أحمد (- ٤٥٦ هـ) إمام المذهب الظاهري كان فقيهاً حافظاً عالماً زاهداً في المناصب. له «الإحكام لأصول الأحكام» و«إبطال القياس» و«طوق الحمامة» و«جمهرة أنساب العرب» وكتب كثيرة. وليس في هذين البيتين - كما ترى - شاهد نحوي. ومعنى الثاني: أن لفظ «صدر» المذكر لما صادق - أي أضيف إلى - لفظ «القناة» المؤنث أصابه السوء والزراية من هذا الصديق فجاء الفعل الذي أسند إليه مؤنثاً وهو «شرقت».

ولا «غلامٌ هنديٌّ ذهبٌ» ومن ثم ردَّ ابنُ مالك في التوضيح^(١) قولَ أبي الفتح في توجيهه قراءةَ أبي العالية^(٢) ﴿لَا تَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا﴾^(٣) بتأنيث الفعل: إنه من باب «قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ» لأن المضاف لو سَقَطَ هنا لقليل: نفساً لا تنفع بتقديم المفعول ليرجع إليه الضمير المستتر المرفوع الذي ناب عن الإيمان في الفاعلية، ويلزم من ذلك تعدي فعل الضمير المتصل إلى ظاهره نحو: قولك: «زيداً ظلم» تريد أنه ظلم نفسه، وذلك لا يجوز.

السابع: الظرفية، نحو: ﴿تُؤْتِي أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾^(٤) وقوله:

٩٠١ - أنا أبو المنهال بعض الأحيان^(٥)

وقال المتنبّي:

٩٠٢ - أيّ يومٍ سررتني بوصولٍ لم تسؤني ثلاثة

و «أي» في البيت استفهامية يراد بها النفي، لا شرطية، لأنه لو قيل مكان ذلك: «إن سررتني» انعكس المعنى، لا يقال: يدلُّ على أنها شرطية أن الجملة المنفية إن استؤنفت ولم تربط بالأولى فسد المعنى. لأننا نقول: الرِّبْطُ حاصل بتقديرها صفة لوصول، والرباط محذوف، أي لم ترعني بعده، ثم حذفنا دفعة أو على التدرّج، أو حالاً من تاء المخاطب، والرباط فاعلها، وهي حال مقدرة، أو معطوفة بفاء محذوفة فلا موضع لها، أي ما سررتني غير مقدر أنك تروعني، ومن روى «ثلاثة» بالرفع فالحالية ممتنعة، لعدم الرباط.

الثامن: المصدرية، نحو: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧] ف«أي»: مفعول مطلق، ناصبه ينقلبون، و «يعلم»: معلقة عن العمل بالاستفهام، وقال:

٩٠٣ - ستعلمُ ليلى أيّ دينٍ تدأينث وأيّ غريمٍ للتقاضي غريمُها^(٦)

«أيّ» الأولى واجبة النصب بما بعدها كما في الآية. إلا أنها هنا مفعول به، كقولك:

(١) «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» ص ٨٥ و ٨٦. ويتضمن هذا الكتاب توجيه ما في الجامع الصحيح للبخاري من مشكلات نحوية.

(٢) رفيع بن مهران الرياحي (٩٠ هـ) قارئ بصري أخذ القرآن عن أبي بن كعب وزيد بن ثابت وابن عباس، وقرأه على عمر بن الخطاب ثلاث مرات.

(٣) ﴿...يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ أُولَئِكَ لَا يَفْعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَوْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ...﴾ [الأنعام ١٥٨: ٦].

(٤) ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ صَرَّبَ اللَّهُ مَثَلًا كَيْفَةً طَيِّبَةً كَسَجَرٍو طَيِّبَةً أَصْلُهَا ثَائِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ﴾ (٢٤) تُؤْتِي أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا... [إبراهيم ١٤: ٢٤ و ٢٥].

(٥) تقدم برقم ٧٩٨.

(٦) تقدم برقم ١٢٥.

(٧) تقدم برقم ٧٧٠.

«تداينت مالا» لا مفعول مطلق، لأنها لم تضاف لمصدر، والثانية واجبة الرفع بالابتداء مثلها في: ﴿لَتَعْلَمَنَّ أَيُّ الْحَرْزَيْنِ أَحْصَى﴾^(١)، ﴿وَلَتَعْلَمَنَّ إِنَّا أَشَدُّ عَذَابًا﴾ [طه: ٧١].

التاسع: وجوب التصدير^(٢) ولهذا وجب تقديم المبتدأ في نحو: «غلام من عندك؟» والخبر في نحو: «صبيحة أي يوم سفرُك؟» والمفعول في نحو: «غلام أيهم أكرمت؟» ومن ومجرورها في نحو: «من غلام أيهم أنت أفضل؟» ووجب الرفع في نحو: «علمت: أبو من زيد؟» وإلى هذا يشير قول بعض الفضلاء:

عليك بأرباب الصدور فمن غدا مضافاً لأرباب الصدور تصدراً^(٣)
وإنك أن ترضى صحابة ناقص فتتخط قدراً من غلاك وتحقراً
فرفع «أبو من» ثم خفض «مزمل» يبين قولي مغرياً ومحذراً

والإشارة بقوله: «ثم خفض مُزْمَل» إلى قول امرئ القيس:

٩٠٤ - كأن أبانا في عرانيين وبليه كبير أناس في بجاد مزمل^(٤)
وذلك أن مُزْمَلاً صفة لكبير، فكان حقه الرفع، ولكنه خفض لمجاورته للمخفوض.
والعاشر: [الإعراب، نحو: «هذه خمسة عشر زيد» فيمن أعربه، والأكثر البناء.
والحادي عشر: ^(٥) البناء، وذلك في ثلاثة أبواب:

أحدها: أن يكون المضاف مبهماً كـ «غير ومثل ودون»، وقد استدل على ذلك بأمور: منها قوله تعالى: ﴿وَجِلَّ بَيْنَهُمْ وَيَنَّ مَا يَشْتَهُونَ﴾ [سبا: ٥٤]، ﴿وَمَنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾^(٦) قاله الأخفش، وخولف، وأجيب عن الأول: بأن نائب الفاعل ضمير المصدر، أي وجيل هو، أي الحول، كما في قوله:

٩٠٥ - وقالت: متى يُبخل عليك ويُعتلن يسؤك، وإن يُكشِف غرامك تدرِب^(٧)

(١) تمتها... أَحْصَى لِمَا لَيْتُوا أَمَدًا [الكهف: ١٨: ١٢].

(٢) كذا في المخطوطتين، وفي حاشيتي الأمير والدسوقي: التصدير.

(٣) ليس في هذه الآيات شاهد نحوي، وهي لأمين الدين المحلي (٦٧٣هـ).

(٤) من معلقة امرئ القيس شرح الزوزني ١٢٦، الخزانة ٣٢٧/٢ والرواية فيهما «ثبيراً» بدل «أباناً» ورواية الديوان ١٥٨: «كأن أباناً في أفانين ودقه». أبان وثبير: جبلان. العرنيين: مقدم الأنف وقد شبه به أوائل المطر. البجاد: الكساء المخطط. سيتكرر برقم ١١٥٩.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة الثانية الورقة ١٤٤، موجود في الأولى الورقة ١٣٩.

(٦) وَأَنَا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمَنَا دُونَ ذَلِكَ... [الجن: ٧٢: ١١].

(٧) نسبه السيوطي في شواهد لامرئ القيس ص ٣٤ وجعله شارح ديوان امرئ القيس «حسن» =

أي ويعتدل هو، أي الاعتلال، ولا بد عندي من تقدير «عليك» مدلولاً عليها بالمذكورة، وتكون حالاً من المضمر، ليتقيد بها فتفيد ما لم يفده الفعل، وعن الثاني: بأنه على حذف الموصوف، أي ومنا قومٌ دون ذلك كقولهم: «منا ظعنٌ ومنا أقام» أي منا فريق ظعن ومنا فريق أقام، ومنها قوله تعالى: ﴿لَقَدْ نَقَطَ بَيْنَكُمْ﴾^(١) فيمن فتح بيننا، قاله الأخفش، ويؤيده قراءة الرفع، وقيل: بين ظرف، والفاعل ضمير مستتر راجع إلى مصدر الفعل، أي لقد وقع التقطع، أو إلى الوصل، لأن: ﴿وَمَا تَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمْ﴾^(١) يدل على التهاجر، وهو يستلزم عدم التواصل، أو إلى: ﴿مَا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾^(١) على أن الفعلين تنازعا، ويؤيد التأويل قوله:

٩٠٦ - أُمِّمَ بِأَمْرِ الْحَزْمِ لَوْ أَسْتَطِيعُهُ وَقَدْ حِيلَ بَيْنَ الْعَيْرِ وَالنَّزْوَانِ^(٢)
يفتح «بين» مع إضافته لمعرب، ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَّا أَنتُمْ نَاطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣] فيمن فتح مثلاً، وقراءة بعض السلف: ﴿أَن يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَّا أَصَابَ﴾^(٣) بالفتح، وقول الفرزدق:

٩٠٧ - إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذَا مَا مَثَلَهُمْ بَشَرٌ^(٤)

وزعم ابن مالك أن ذلك لا يكون في «مثل» لمخالفتها للمبهمات، فإنها تنثني وتجمع كقوله تعالى: ﴿إِلَّا أُمِّمَ أَثْلُكُمْ﴾^(٥) وقول الشاعر:

٩٠٨ - وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ^(٦)

وزعم أن «حقاً» اسمُ فاعلٍ من «حقَّ يحقُّ» وأصله حاقٌّ فقُصِرَ، كما قيل: «برٌّ وسرٌّ ونَمٌّ»، ففيه ضمير مستتر، ومثل: حال منه، وأن فاعل يصيبكم ضميره تعالى لتقدمه في: ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ﴾^(٣) ومثل: مصدر، وأما بيت الفرزدق ففيه أجوبة مشهورة. ومنها قوله:

= السندوبي ص ٥٩ ضمن قصيدة علقمة الفحل. يعتدل: يعتذر. تدرّب: من الدربة وهي الضراوة أو العادة ولعل المعنى الأول أنسب هنا، وقد روى الدسوقي والأمير في حاشيتهما «تدرّب» بالذال، والذي أثبتناه هو رواية المخطوطتين.

(١) ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فَرَادَىٰ كَمَا خَلَقْتُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَرَكَّبْتُمْ مَا حَوَّلْنَاهُ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ لَقَدْ نَقَطَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٩٤:٦].

(٢) أهمله السيوطي، وقائله صخر أخو الخنساء. العير: الحمار. النزوان: وثوبه على أثنائه.

(٣) «... إِن أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ * وَتَقْوَىٰ لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ﴾ [هود: ٨٨: ٨٩].

(٤) تقدم برقم ١٢٧ و ٦٧٧ وستكرر برقم ١٠١٩.

(٥) ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا ظَلِيمٍ يَخَافُ إِلَّا أُمِّمَ أَثْلُكُمْ...﴾ [الأنعام: ٣٨:٦].

(٦) تقدم برقم ٨٥ و ١٤٥ و ٢٣٨ و ٢٩٦ و ٤٢٦ و ٧٨٤ و ٧٨٧ وستكرر برقم ١٠٧٦ و ١١٠٦.

٩٠٩ - لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أوقال^(١) فغير: فاعل «لمنع» وقد جاء مفتوحاً، ولا يأتي فيه بحث ابن مالك، لأن قولهم: «غيران وأغيار» ليس بعربي.

ولو كان المضاف غير مبهم لم يُبَيَّن، وأما قول الجرجاني وموافقيه: إن «غلامي» ونحوه مبني فمردود، ويلزمهم بناء «غلامك، وغلامه» ولا قائل بذلك.

الباب الثاني: أن يكون المضاف زماناً مبهماً، والمضاف إليه «إذ» نحو: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾^(٢) و ﴿مِنْ عَذَابٍ يَوْمِئِذٍ﴾^(٣) يقرءان بجر يوم وفتحه.

الثالث: أن يكون زماناً مبهماً والمضاف إليه فعل مبني، بناء أصلياً كان البناء كقوله:

٩١٠ - على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت: ألمّا أصح والشيب وازع^(٤) أو بناء عارضاً كقوله:

٩١١ - لأجتذبن منهن قلبي تحلماً على حين يستصبين كل حليم^(٥) رؤيا بالفتح، وهو أرجح من الإعراب عند ابن مالك، ومرجوح عند ابن عصفور.

فإن كان المضاف إليه فعلاً معرباً أو جملة اسمية، فقال البصريون: يجب الإعراب، والصحيح جواز البناء، ومنه قراءة نافع: ﴿هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ﴾^(٦) بفتح يوم، وقراءة غير أبي عمرو وابن كثير: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ﴾^(٧) بالفتح، وقال:

٩١٢ - إذا قلت: «هذا حين أسلو» يهيجني نسيماً الصبا من حيث يطلع الفجر^(٨) وقال آخر:

٩١٣ - ألم تعلمي يا عمرك الله أنني كريم على حين الكرام قليل^(٩)

(١) تقدم برقم ٢٨٤.

(٢) ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَحْنُ صَالِحُونَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ رَحِمُوا مَكَاتٍ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ...﴾ [هود ١١: ٦٦].

(٣) ﴿يَصْرُوهُ يَوْمَئِذٍ الْمُجْرِمُ لَوْ يَقْدِرُ مِنْ عَذَابٍ يَوْمِئِذٍ يَنْبِئُوهُ﴾ [المعارج ١١: ٧٠].

(٤) هو للناطقة الذبياني، وزعه: كفع. والبيت في ديوانه ١١٠ وفي سيبويه ٣٦٩/١ وابن عقيل ١٢/٢ والخزانة ١٥١/٣ وهو مع الشواهد ٧٢٦ و ٩١٤ و ٩٧٣ من قصيدة واحدة.

(٥) مجهول القائل وهو في العيني ٤١٠/٣. التحلم: تكلف الحلم.

(٦) ﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ...﴾ [المائدة ٥: ١١٩].

(٧) ﴿ثُمَّ مَا آذَنَّاكَ مَا يَوْمَ الْآزِفِ﴾ (١٨) ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ لِلَّهِ﴾ [الأنفطار ٨٢: ١٨ و ١٩].

(٨) البيت لأبي صخر الهذلي «عبد الله بن سلمة» وهو مع الشاهد ٧٩ من قصيدة واحدة. حين: مبني على الفتح في محل رفع خبر هذا.

(٩) هما لمبشر بن الهذيل أو لمويال بن جهم المذحجي «ولعله تصحيف مويلاك» والبيتان في العيني ٤١٢/٣.

وَأَنْتِي لَا أَخْزَى إِذَا قِيلَ مُمْلِقٌ سَخِيٌّ وَأَخْزَى أَنْ يُقَالَ بَخِيلٌ
رويا بالفتح.

ويحكى أن ابن الأخضر^(١) سئل بحضرة ابن الأبرش^(٢) عن وجه النصب في قول النابغة:
٩١٤ - أَتَانِي أَبَيْتَ اللَّعْنِ أَنْكَ لُمْتَنِي وتلك التي تستك منها المسماع^(٣)
مقالةً أَنْ قَدْ قُلْتَ: سَوْفَ أَنَالُهُ وذلك من تلقاء مثلك رائع
فقال:

..... ولا تصحب الأردى فتردى مع الردي^(٤)

ف قيل له: الجواب؟، فقال ابن الأبرش: «قد أجاب» يريد أنه لما أضيف إلى المبني اكتسب منه البناء، فهو مفتوح لا منصوب، ومحلّه الرفع بدلاً من «أنك لمتني» وقد روي بالرفع، وهذا الجواب عندي غير جيد، لعدم إبهام المضاف، ولو صحَّ لصح البناء في نحو: «غلامك، وفرسه» ونحو: هذا مما لا قائل به، وقد مضى أن ابن مالك منع البناء في «مثل» مع إبهامها لكونها تشني وتجمع، فما ظنك بهذا؟ وإنما هو منصوب على إسقاط الباء، أو بإضمار أعني، أو على المصدرية، وفي البيت إشكال لو سأل السائل عنه لكان أولى، وهو إضافة «مقالة» إلى «أَنْ قَدْ قُلْتَ» فإنه في التقدير: مقالة قولك، ولا يضاف الشيء إلى نفسه، وجوابه: أن الأصل مقالة حذف التنوين للضرورة لا للإضافة، وأن وصلتها بدل من مقالة، أو من «أنك لمتني» أو خبرٍ لمحذوف، وقد يكون الشاعر إنما قاله: «مقالة أن» بإثبات التنوين ونقل حركة الهمزة، فأشده الناس بتحقيقها، فاضطروا إلى حذف التنوين، ويروى «ملامة» وهو مصدر لـ «لُمتني» المذكورة، أو لأخرى محذوفة.

الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصراً^(٥)

وهي عشرون:

أحدها: كونه على فعل بالضم كـ «ظُرفَ وشُرفَ»، لأنه وقف على أفعال السجايا وما

(١) علي بن عبد الرحمن الأشبيلي (٥١٤هـ) عالم بالعربية والأدب. له شرح الحماسة وديوان أبي تمام.

(٢) خلف بن يوسف الشنتريني (٥٣٢هـ) أديب ونحوي متمكن له حظ من الحديث والفقه.

(٣) البيتان مع الشواهد ٧٢٦ و ٩١٠ و ٩٧٣ من قصيدة واحدة. الديوان ١١١، والشاهد فيه بناء «مقالة» على الفتح مع أنها في محل رفع.

(٤) صدره «إذا كنت في قوم فصاحب خيارهم» ينسب لعدي بن زيد العبادي، وليس فيه شاهد نحوي ولكنه إجابة غير مباشرة للسؤال المتقدم.

(٥) أي لازماً غير متعد.

أشبهها مما يقوم بفاعله ولا يتجاوزُه، ولهذا يتحوَّل المتعدِّي قاصراً إذا حوِّل وزنه إلى فَعْل لغرض المبالغة والتعجب، نحو: ضَرَبَ الرجلُ وفَهَمَ بمعنى ما أَضْرَبَهُ وأفْهَمَهُ، وسَمِعَ «رَحِبْتُكُمْ الطاعة» و «إن بشراً طَلَعَ اليَمَنَ» ولا ثالث لهما، ووجههما أنهما ضُمْنَا معنى «وسيع وبلغ».

الثاني والثالث: كونه على «فَعْل» بالفتح أو «فِعْل» بالكسر ووصفهما على فِعِل، نحو: «ذَلَّ وقوي».

الرابع: كونه على أَفْعَل بمعنى صار ذا كذا نحو: «أَعَدَّ البعيرُ، وأَحْصَدَ الزرع» إذا صاراً ذوي غُدَّة وحصاد.

الخامس: كونه على «افْعَلَّ» كـ«اقشعرَّ واشمأزَّ».

السادس: كونه على «افْوَعَلَّ» كـ«آلوهْدَّ» الفرخُ إذا ارتعد.

السابع: كونه على «افْعَنَلَّ» بأصالة اللَّامِين كـ«احرنجم» بمعنى اجتمع.

الثامن: كونه على «افْعَنَلَّ» بزيادة أحد اللَّامِين كـ«اقعنسس» الجملُ إذا أبى أن ينقاد.

التاسع: كونه على افْعَنَلَّ كـ«احرنى» الديكُ إذا انتفش، وشدَّ قوله:

٩١٥ - قَدْ جَعَلَ السُّعَاسُ يَغْرَنْدِينِي أَطْرُدُهُ عُنِّي وَيَسْرَنْدِينِي^(١)

ولا ثالث لهما، ويغرنديني - بالغين المعجمة - يعلوني ويغلبني، وبمعناه يسرنديني.

الحاشر: كونه على «استفعل» وهو دال على التحوُّل كـ«استحجر» الطينُ، وقولهم: «إن

البَغَاتُ بأَرْضنا يَسْتَنْسِرُ»^(٢).

الحادي عشر: كونه على وزن «انفعل» نحو: انطلق وانكسر.

الثاني عشر: كونه مُطَاوَعاً لمتعدِّ إلى واحد نحو: كسرتُه فانكسرَ وأزعجته فانزعج.

فإن قلت: قد مضى عدُّ انفعل.

قلت: نعم لكن تلك علامة لفظية وهذه معنوية، وأيضاً فالمطاوَع لا يلزم وزن انفعل، تقول: ضاعفتُ الحسنات فتضاعفتُ، وعَلِمْتُهُ فتعلَّم، وتَلِمْتُهُ فتثلَّم، وأصله أن المطاوَع ينقص عن المطاوَع درجةً كـ«ألبستُهُ الثوبَ فلبسه»، وأَقَمْتُهُ فقام، وزعم ابن بري أن الفعل ومطاوَعه قد يتفقان في التعدِّي لاثنتين نحو: استخبرته الخبرُ فأخبرني الخبرُ، واستفهمته الحديثُ فأفهمني الحديثُ، واستعطيته درهماً فأعطاني درهماً، وفي التعدِّي لواحد نحو: استفتيته فأفتاني، واستصحبته فنصحبني، والصواب ما قدمته لك، وهو قول النحويين، وما ذكره ليس من باب

(١) لم تقف له على قائل، وفي تاج العروس «غرندي» أن الزبيدي قال: هو مصنوع.

(٢) جمهرة الأمثال ٦٢ ومجمع الأمثال ١٢/١. البغات: ضعاف الطير، تصاد ولا تصيد.

المطاوعة، بل من باب الطلب والإجابة^(١)، وإنما حقيقة المطاوعة أن يدل أحد الفعلين على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير.

الثالث عشر: أن يكون رباعياً مزيداً فيه نحو: تدحرج واحرنجم واقشعر واطمأن.

الرابع عشر: أن يُضمَّن معنى فعل قاصر نحو: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ [الكهف: ٢٨]، ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾^(٢)، ﴿أَدْعَاؤُهُ يَهُ﴾^(٣)، ﴿وَأَصْلَحَ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾ [الأحقاف: ١٥]، ﴿لَا يَسْمَعُونَ إِلَى آلِمَالِ الْأَعْلَى﴾^(٤) وقولهم: «سمع الله لمن حمده»^(٥) وقوله:

٩١٦ - يجرح في عراقيبها نصلي^(٦)

فإنها ضُمَّت معنى ولا تنب، ويخرجون، وتحدثوا، وبارك، ولا يُصغون، واستجاب، ويعث أو يُقصد.

والسنة الباقية: أن يدل على سجية كـ«لؤم وجبن وشجع».

أو على عرض كـ«فرح وبطر وأشير وحزن وكسل».

أو على نظافة كـ«طهر ووضؤ».

أو دنس كـ«نجس ورجس وأجنب».

أو على لون كـ«احمر واخضر وأدم واحمار واسواد».

أو حلية كـ«دعج وكجل وشنب وسمن وهزل».

فتنبیه: في فصيح ثعلب^(٧) في باب المشدد فلان يتعهد ضيعته، قال ابن درستويه: ولا يجوز عنده يتعاهد، لأنه لا يكون عند أصحابه إلا من اثنين، ولا يكون متعدياً، ويرده قوله:

٩١٧ - تجاوزت أحراساً إليها ومعشراً^(٨)

(١) كذا في المخطوطتين والدسوقي، وفي حاشية الأمير: والإباحة.

(٢) تمتها ﴿أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٢٤: ٦٣].

(٣) ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدْعَاؤُهُ يَهُ...﴾ [النساء: ٨٣].

(٤) ﴿إِنَّا زَيْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِرَبِّكَ الْكَوْكَبِ﴾ ﴿وَحَفَظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ﴾ ﴿لَا يَسْمَعُونَ إِلَى آلِمَالِ الْأَعْلَى وَيُقَدَّرُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ﴾ [الصفوات: ٣٧: ٦ - ٨].

(٥) صحيح مسلم كتاب الصلاة باب استحباب رفع اليدين.

(٦) صدره:

«وإن تعتذر بالمحل من ذي ضروعها إلى الضيف يجرح...»

وهو لذي الرمة، الديوان ٤٩٠، والخزانة ٢٨٤/١، ذو ضروعها: لبناها. والضمير يعود إلى الناقة.

(٧) «الفصيح» كتاب تخير فيه ثعلب الفصيح من كلام العرب مما يجري في كلام الناس.

(٨) تقدم برقم ٤٧٠.

وأجاز الخليلُ يتعاهد، وهو قليل، وسأل الحكم بن قنبر^(١) أبا زيد عنها فمنعها، وسأل يونس فأجازها، فجمع بينهما، وكان عنده ستة من فصحاء العرب، فسئلوا عنها فامتنعوا من يتعاهد، فقال يونس: «يا أبا زيد، كم من علم استفدناه كنت أنت سبيه»، ونقل ابن عصفور عن ابن السَّيد أنه قال في قول أبي ذؤيب:

٩١٨ - بينا تعائقه الكُمة وروعه يوماً أتبع له جزيء سلفع^(٢)
 إن من رواه بجر التعائق مُخطيء، لأن تفاعل لا يتعدى، ثم رد عليه بأنه إن كان قبل دخول التاء متعدياً إلى اثنين فإنه يبقى بعد دخولها متعدياً إلى واحد، نحو: «عاطيته الدراهم وتعاطينا الدراهم»، وإن كان متعدياً إلى واحد فإنه يصير قاصراً، نحو: «تضارب زيد وعمرو، إلا قليلاً» نحو: «جاوزتُ زيداً وتجاوزته، وعانقته وتعانقته»، اهـ. وإنما ذكر ابن السَّيد أن تعانق لا يتعدى، ولم يذكر أن تفاعل لا يكون متعدياً، وأيضاً فلم يخصّ الرد برواية الجر، ولا معنى لذلك.

الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر

وهي سبعة:

أحدها: همزة أفعل نحو: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيْبَكُمْ﴾^(٣)، ﴿رَبَّنَا آتِنَا اثْنَيْنِ وَأَحْيِيْنَا اثْنَيْنِ﴾ [غافر: ١١]، ﴿وَاللَّهُ أَلْبَنُّكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ ﴿٧٧﴾ ثُمَّ يُبْدِكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا﴾ [نوح: ١٧ و ١٨] وقد ينقل المتعدي إلى واحد بالهمزة إلى التعدي إلى اثنين نحو: «ألبستُ زيداً ثوباً، وأعطيته ديناراً» ولم ينقل متعد إلى اثنين بالهمزة إلى التعدي إلى ثلاثة إلا في «رأى»، و «علم»، وقاسه الأخفش في أخواتهما الثلاثة القلبية نحو: «ظن وحسب وزعم»، وقيل: النقل بالهمزة كله سماعي، وقيل: قياسي في القاصر والمتعدي إلى واحد، والحق أنه قياسي في القاصر، سماعي في غيره، وهو ظاهر مذهب سيويه.

الثاني: ألف المفاعلة، تقول في جلس زيد ومشى وسار: «جالست زيداً، وماشيته، وسأيرته».

الثالث: صوغه على فعَلْتُ بالفتح أفْعَلُ بالضم لإفادة الغلبة، تقول: «كرمْتُ زيداً» بالفتح أي غلبته في الكرم.

(١) هو الحكم بن محمد بن قنبر شاعر بصري من القرن الثاني عاصر مسلم بن الوليد وهاجاء. وهذه القصة في أخبار التحوين البصريين ص ٤٢.

(٢) تقدم برقم ٦٩٥.

(٣) ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيْبَكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا﴾ [الأحقاف ٤٦: ٢٠].

الرابع: صوغه على استفعال للطلب أو النسبة إلى الشيء كـ «استخرجت المال، واستحسنيت زيدا»، واستقبحت الظلم» وقد ينقل ذو المفعول الواحد إلى اثنين، نحو: «استكتبته الكتاب واستغفرت الله الذنب»، وإنما جاز «استغفرت الله من الذنب» لتضمنه معنى استبث، ولو استعمل على أصله لم يجز فيه ذلك، وهذا قول ابن الطراوة وابن عصفور، وأما قول أكثرهم: إن استغفر من باب اختار فمردود.

والخامس: تضعيف العين، تقول في فرح زيد «فرحته» ومنه «قَدْ أَفْلَحَ مَنْ رَزَّهَا» [الشمس: ٤٩]، «هُوَ الَّذِي يُسِرُّكُمْ»^(١) وزعم أبو علي أن التضعيف في هذا للمبالغة لا للتعدية، لقولهم: «سرت زيدا» وقوله:

٩١٩ - فَأَوَّلُ رَاضٍ سِئَةٍ مِنْ يَسِيرِهَا^(٢)

وفيه نظر، لأن «سرت» قليل، وسيرته كثير، بل قيل: إنه لا يجوز «سرت» وإنه في البيت على إسقاط الباء توسعاً، وقد اجتمعت التعدية بالهمزة^(٣) والتضعيف في قوله تعالى: «نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ»^(٤) مِنْ قَبْلُ هَذِهِ لِلثَّانِي وَأَنزَلَ الْفُرْقَانَ [آل عمران: ٣ و٤] وزعم الزمخشري أن بين التعديتين فرقاً، فقال: لما نزل القرآن منجماً والكتابان جملة واحدة جيء بـ «نزل» في الأول وأنزل في الثاني، وإنما قال هو في خطبة الكشف: «الحمد لله الذي أنزل القرآن كلاماً مؤلفاً منظماً، ونزله بحسب المصالح منجماً» لأنه أراد بالأول: أنزله من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا وهو الإنزال المذكور في: «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ» [القدر: ١] وفي قوله تعالى: «شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ» [البقرة: ١٨٥] وأما قول القفال^(٥): إن المعنى: الذي أنزل في وجوب صومته أو الذي أنزل في شأنه فتكلفت لا داعي إليه، وبالثاني: تنزيهه من السماء الدنيا إلى رسول الله ﷺ نجوماً في ثلاث وعشرين سنة.

ويشكل على الزمخشري قوله تعالى: «وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً» [الفرقان: ٣٢] فقرن نزل بجملة واحدة، وقوله تعالى: «وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ

(١) تتمتها «فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ...» [يونس: ١٠: ٢٢].

(٢) صدره «فلا تجزعن من سيرة أنت سرتها» وهو لخالد بن زهير وكان أبو ذؤيب قد أرسله إلى صديقة له فأفسدها عليه، أما الصديقة فقد كانت لعبد عمرو بن مالك فأفسدها عليه، أبو ذؤيب، انظر ديوان الهذليين ١٥٦/١ فالرواية فيه «راضي سنة» على الإضافة.

(٣) في المخطوطتين: بالباء، وهو سهو.

(٤) هو محمد بن علي بن إسماعيل، أبو بكر الشاشي المعروف بالقفال الكبير (٣٦٥هـ) مفسر محدث فقيه لغوي، من كتبه تفسير القرآن الكريم نصر فيه مذهب المعتزلة.

ءَايَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا^(١) وذلك إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي ءَايَاتِنَا^(٢)﴾ الآية، وهي آية واحدة.

والنقل بالتضعيف سماعي في القاصر كما مثلنا، وفي المتعدي لواحد نحو: «علمته الحساب، وفهمته المسألة» ولم يسمع في المتعدي لاثنين، وزعم الحريري أنه يجوز في عَلِمَ المتعدية لاثنين أن ينقل بالتضعيف إلى ثلاثة، ولا يشهد له سماع ولا قياس، وظاهر قول سيبويه: أنه سماعي مطلقاً، وقيل: قياسي في القاصر والمتعدي إلى واحد.

السادس: التضمين، فلذلك عدي «رُحِبَ» و «طُلِعَ» إلى مفعول لما تضمننا معنى «وسع» و «بلغ»، وقالوا: فرقْ زيداً، و «سَفِهَ نَفْسَهُ»^(٣) لتضمنهما معنى خاف، وامتنع أو أهلك.

ويختص التضمين عن غيره من المعديات بأنه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة، ولذلك عدي «أَلُوْتُ» بقصر الهمزة بمعنى قصرت إلى مفعولين بعد ما كان قاصراً، وذلك في قولهم: «لا آلوك نُصْحاً ولا آلوك جهداً» لما ضمن معنى «لا أمتعك»، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَأْلُوْنَكُمْ حَبَالاً﴾^(٤) وعدي «أخبر وخبر وحدث وأنباً ونبأ» إلى ثلاثة لما ضمنت معنى «أعلم وأرى» بعد ما كانت متعدية إلى واحد بنفسها وإلى آخر الجار، نحو: ﴿أَتَيْنَهُمْ بِأَنْبَاءِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَنْبَاءِهِمْ﴾^(٥) ﴿يَتَغَوْنِي بِعِلْمِي﴾^(٦).

السابع: إسقاط الجار توسعاً نحو: ﴿وَلَكِنْ لَا تُؤَاعِدُوْهُنَّ سِرًّا﴾ [البقرة: ٢٣٥] أي على سر، أي نكاح، ﴿أَعَجَلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٠] أي عن أمره، ﴿وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ﴾ [التوبة: ٥] أي عليه، وقول الزجاج: إنه ظرف رده الفارسي بأنه مختص بالمكان الذي يرصد فيه، فليس مبهماً، وقوله:

٩٢٠ - كما غسل الطريق الثعلب^(٧)

أي في الطريق، وقول ابن الطراوة: «إنه ظرف» مردود أيضاً بأنه غير مبهم، وقوله: «إنه

(١) تمتها ﴿وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَرِيبٍ...﴾ [النساء: ٤: ١٤٠].

(٢) تمتها ﴿فَلَا تَقْرَأُ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَرِيبٍ...﴾ [الأنعام: ٦: ٦٨].

(٣) ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ...﴾ [البقرة: ٢: ١٣٠].

(٤) ﴿يَتَّخِذُ الَّذِينَ آمَنُوا بَلَاءَهُ مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً...﴾ [آل عمران: ٣: ١١٨].

(٥) ﴿قَالَ يَتْلُوا آيَاتِهِمْ بِأَنْبَاءِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَنْبَاءِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ الْغَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ...﴾ [البقرة: ٢: ٣٣].

(٦) تمتها ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الأنعام: ٦: ١٤٣].

(٧) تقدم برقم ٢ وسيكرر برقم ٩٧٦.

اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع «منازع فيه، بل هو اسم لما هو مستطرق».

ولا يحذف الجار قياساً إلا مع «أَنْ وَأَنَّ»، وأهمل النحويون هنا ذكر كي مع تجويزهم في نحو: «جئت كي تكرمني» أن تكون «كي» مصدرية و«اللام» مقدرة والمعنى «لكي تكرمني»، وأجازوا أيضاً كونها تعليلية وأن مضمرة بعدها، ولا يحذف مع «كي» إلا «لام» العلة، لأنها لا يدخل عليها جار غيرها، بخلاف أختيها، قال الله تعالى: ﴿وَيَسِّرْ لَّيْسَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ﴾ (١) [البقرة: ٢٥]، ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨] أي بأن لهم وبأنه، ﴿وَرَعِبُونَ أَن تَكْفُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧] أي في «أن»، أو «عن»، على خلاف في ذلك بين المفسرين. ومما يحتملها قوله:

٩٢١ - ويرغب أن يبني المعالي خالد ويرغب أن يرضى صنيع الألائم (٢)
أنشده ابن السيد فإن قدر «في» أولاً و«عن» ثانياً فمدح، وإن عكس قدم، ولا يجوز أن يقدر فيهما معاً «في» أو «عن»، للتناقض.

ومحل أَنْ وَأَنَّ وصلتهما بعد حذف الجار نصب عند الخليل وأكثر النحويين حملاً على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب مما حذف منه، وجوز سيبويه أن يكون المحل جرأ، فقال بعدما حكى قول الخليل: ولو قال: إنسان إنه جرّ لكان قولاً قوياً، وله نظائر نحو: قولهم: «لا إله إلا الله» وأما نقل جماعة منهم ابن مالك أن الخليل يرى أن الموضع جر وأن سيبويه يرى أنه نصب فسهو.
ومما يشهد لمدعي الجر قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الحج: ١٨] [وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ] (٣) أصلهما: لا تدعوا مع الله أحداً لأن المساجد لله، و: فاعبدون لأن هذه...

ولا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه إذا كان «أَنَّ» وصلتها، لا تقول: «أنتك فاضل عرفت» وقوله:

٩٢٢ - وما زرت ليلي أن تكون حبيبة إلي، ولا دين بها أنا طالب (٤)

(١) تتمتها «تَجَرَّى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ...» [البقرة: ٢٥].

(٢) لم تنف على قائله.

(٣) مزج ابن هشام هنا بين آيتين، الأولى - وهي المستشهد بها - «وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ» [المؤمنون ٥٢: ٢٣]. والثانية: «إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ» [الأنبياء ٩٢: ٢١]

وهذا المزج واقع في المخطوطتين.

(٤) ديوان الفرزدق ٩٣/١ وسيبويه ٤١٨/١.

روَوْهُ بخفض «دين» عطفاً على محل «أن تكون»، إذ أصله: لأن تكون، وقد يجاب بأنه عطف على توهم دخول اللام، وقد يعترض بأنَّ الحمل على العطف على المحل أظهر من الحمل على العطف على التوهم، ويجب أن القواعد لا تثبت بالمحتملات.

وهنا مُعَدُّ ثامن ذكره الكوفيون، وهو تحويل حركة العين، يقال: «كسي زيد»، بوزن فرح، فيكون قاصراً قال:

٩٢٣ - وأن يعرين أن كسي الجواري فتنبؤ العين عن كرم عجاف^(١)
فإذا فتحت السين صار بمعنى ستر وغطى، وتعدى إلى واحد، كقوله:

٩٢٤ - وأركب في الروع خيفانة كسا وجهها سَعَفٌ منتشر^(٢)
أو بمعنى أعطى كسوة وهو الغالب، فيتعدى إلى اثنين، نحو: كسوتُ زيداً جبة، قالوا: وكذلك شترت عينه بكسر التاء قاصر بمعنى انقلب جفنها، وشتر الله عينه بفتحها متعد بمعنى قلبها، وهذا عندنا من باب المطاوعة، يقال: شتره فشتر كما يقال: «ثَرَمه فثَرِم وثلمه فثَلِم»، ومنه كسوته الثوب فكسيه، ومنه البيت، ولكن حذف فيه المفعول.

(١) هو ليسي بن فاتك كما في الوحشيات ٩٠ أو لأبي خالد القناني كما في الكامل ٨٩٥، وقيله: أحاذر أن يذقن البرؤس بعدي وأن يشربن رنقاً بعد صاف ونون النسوة تعود إلى بناته. العجاف: الهزيلات. الكرم: وصف للمفرد والمثنى والجمع مذكراً أو مؤنثاً لأنه وصف بلفظ المصدر. انظر اللسان مادة كرم.

(٢) لامرىء القيس «الديوان ٩٧» وينسب لربيعة بن جشم وهو مع الشاهد ٣٥٥ و٤٥٤ من قصيدة واحدة، خيفانة: جرادة، شبه فرسه بها. ثم شبه شعر ناصيتها بسعف النخيل.

الباب الخامس

في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها

وهي عشرة:

الجهة الأولى: أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى، وكثيراً ما تزل الأقدام بسبب ذلك.

وأول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه، مفرداً أو مركباً، ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنها من المتشابه الذي استأثر الله تعالى بعلمه.

ولقد حكى لي أن بعض مشايخ الإقراء أعرب لتلميذ له بيت «المفصل»:

٩٢٥ - لَا يُبْعِدُ اللَّهَ التَّلْبَبَ وَالْغَارَاتِ إِذْ قَالَ الْخَمِيسُ: نَعَمْ^(١)

فقال: «نعم» حرف جواب، ثم طلبا محل الشاهد في البيت، فلم يجدها، فظهر لي حينئذ حسن لغة كنانة في «نعم» الجوابية وهي نعم بكسر العين، وإنما «نعم» هنا واحد الأنعام، وهو خبر لمحدوف، أي هذه نعم، وهو محل الشاهد.

وسألني أبو حيان - وقد عرض اجتماعنا - علام عطف «بحقلد» من قول زهير:

٩٢٦ - تَقِيْ نَقِيٍّ لَمْ يَكُنْ غَنِيْمَةً بَنَاهُكَ ذِي قَرْبَى وَلَا بِحَقْلٍ^(٢)

فقلت: حتى أعرف ما الحقلد؟ فنظرناه فإذا هو سيء الخلق، فقلت: هو معطوف على شيء متوهم إذ المعنى ليس بمكثر غنيمة، فاستعظم ذلك.

وقال الشلوين: حكى لي أن نحويّاً من كبار طلبة الجزولي^(٣) سئل عن إعراب «كلالة» من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُّورَثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً﴾^(٤) فقال: أخبروني ما الكلالة؟ فقالوا

(١) هو للمرقش الأكبر «عمرو بن سعد». التلبب: لبس السلاح. الخميس: الجيش. والمعنى: لا قطع الله عهدي بلبس السلاح وبالإغارة عندما يقول الجيش: هذه نعم فأغيروا عليها.

(٢) شرح ديوان زهير ٢٣٤ والمعنى أنه لا يكثر ماله بانتهاك ذي القربى وظلمه، والبيت مع الشاهد ٤٥٨ من قصيدة واحدة.

(٣) سبقت ترجمته.

(٤) تتمتها ﴿وَلَهُ أُنْثَىٰ أَوْ أُخْتُ فَيَكُلُّ وَنَجِدُ مِنْهُمَا السُّدُسَ...﴾ [النساء ٤: ١٢].

له: الورثة إذا لم يكن فيهم أبٌ فما علا ولا ابنٌ فما سفل، فقال: فهي إذن تمييز، وتوجيه قوله أن يكون الأصل: وإن كان رجل يرثه كلاله، ثم حذف الفاعل وبني الفعل للمفعول فارتفع الضمير واستتر، ثم جيء بكلالة تمييزاً، وقد أصاب هذا النحوي في سؤاله، وأخطأ في جوابه، فإن التمييز بالفاعل بعد حذفه نقض للغرض الذي حذف لأجله، وتراجع عما بنيت الجملة عليه من طي ذكر الفاعل فيها، ولهذا لا يوجد في كلامهم مثل ضرب أخوك رجلاً، وأما قراءة من قرأ: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ (١) رَجَالٌ (٢) بفتح الباء، فالذي سوغ فيها أن يذكر الفاعل بعدما حذف أنه إنما ذكر في جملة أخرى غير التي حذف فيها.

وكإعراب هذا المعرب كلاله تمييزاً قول بعضهم في هذا البيت:

٩٢٧ - يبسط للأضياف وجهاً رخبا بسط ذراعيه لعظم كلباً (٢)
إن الأصل كما بسط كلب ذراعيه، ثم جيء بالمصدر وأسند للمفعول فرفع، ثم أضيف إليه، ثم جيء بالفاعل تمييزاً.

والصواب في الآية أن «كلاله» بتقدير مضاف، أي «ذا كلاله»، وهو إما حال من ضمير «يورث» فكان ناقصة، ويورث خبر، أو تامة فيورث صفة، وإما خبر فيورث صفة، ومن فسر الكلاله بالميت الذي لم يترك ولداً ولا والدأ فهي أيضاً حال أو خبر، ولكن لا يحتاج إلى تقدير مضاف، ومن فسرها بالقربة فهي مفعول لأجله.

وأما البيت فتخريجه على القلب، وأصله كما بسط ذراعه كلباً، ثم جيء بالمصدر للفاعل المقلوب عن المفعول، وانتصب كلباً على المفعول المقلوب عن الفاعل.

وها أنا موردٌ بعون الله أمثلة متى بُني فيها على ظاهر اللفظ ولم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد، وبعض هذه الأمثلة وقع للمعربين فيه وهم بهذا السبب، وسترى ذلك معيناً.
فأحدها: قوله تعالى: ﴿أَصْلَازُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشْتَوُا﴾ [هود: ٨٧] فإنه يتبادر إلى الذهن عطف «أن نفعل» على «أن نترك»، وذلك باطل، لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون، وإنما هو عطف على «ما»، فهو معمول للترك، والمعنى أن نترك أن نفعل، نعم من قرأ «تفعل» و «تشاء» - بالتاء لا بالنون - فالعطف على «أن نترك»، وموجب الوهم المذكور أن المعرب يرى أن والفعل مرتين، وبينهما حرف العطف.
ونظير هذا سواء أن يتوهم في قوله:

(١) ﴿فِي يُؤْتِي آيَاتَهُ أَنْ تَرَفَعَ وَتُنْكَرَ فِيهَا أَسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ (٢) رَجَالٌ لَا لَتَلِيهِمْ يَحْدَتُهُ وَلَا يَسْبَحُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ... [النور ٣٦: ٢٤ و ٣٧].

(٢) لم تنف على قائل الرجز.

٩٢٨ - لَنْ، مَا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا، أَدَعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ^(١)
 أَنَّ الْفَعْلَيْنِ مُتَعَاظِفَانِ، حِينَ يَرَى فَعْلَيْنِ مُضَارِعَيْنِ مَنْصُوبَيْنِ، وَقَدْ بَيَّنْتُ فِي فِصْلٍ «لَمَّا» أَنَّ
 ذَلِكَ خَطَأٌ، وَأَنَّ «أَدَعَ» مَنْصُوبٌ بِ«لَنْ»، و«أَشْهَدَ» مَعْطُوفٌ عَلَى «الْقِتَالِ».

الثاني: قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَأْيِ﴾ [مريم: ٥] فَإِنَّ الْمَتْبَادَ تَعْلُقُ مِنْ
 بِ«خِفْتُ»، وَهُوَ فَاسِدٌ فِي الْمَعْنَى، وَالصَّوَابُ تَعْلُقُهُ بِالْمَوَالِي لَمَّا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْوَلَايَةِ، أَيْ «خِفْتُ
 وَلَايَتَهُمْ مِنْ بَعْدِي وَسُوءَ خِلَافَتِهِمْ»، أَوْ بِمَحْذُوفٍ هُوَ حَالُ مِنَ الْمَوَالِي أَوْ مُضَافٍ إِلَيْهِمْ، أَيْ
 «كَائِنِينَ مِنْ وَرَائِي»، أَوْ «فَعَلَ الْمَوَالِي مِنْ وَرَائِي»، وَأَمَّا مَنْ قَرَأَ «خَفْتُ» بِفَتْحِ الْخَاءِ وَتَشْدِيدِ الْفَاءِ
 وَكَسَرَ التَّاءِ فَ«مِنْ» مُتَعَلِّقَةٌ بِالْفِعْلِ الْمَذْكُورِ.

الثالث: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْمُؤُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٢] فَإِنَّ
 الْمَتْبَادَ تَعْلُقُ إِلَىٰ بِ«تَكْتُبُوهُ»، وَهُوَ فَاسِدٌ، لِاقْتِضَائِهِ اسْتِمْرَارَ الْكِتَابَةِ إِلَىٰ أَجْلِ الدِّينِ، وَإِنَّمَا هُوَ
 حَالٌ، أَيْ مُسْتَقَرًّا فِي الذِّمَّةِ إِلَىٰ أَجَلِهِ.

ونظيره قوله تعالى: ﴿فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ﴾^(٢) فَإِنَّ الْمَتْبَادَ انْتِصَابٌ مِثْلُ بِأَمَاتَهُ، وَذَلِكَ
 مُمْتَنِعٌ مَعَ بَقَائِهِ عَلَىٰ مَعْنَاهُ الْوَضْعِيِّ، لِأَنَّ الْإِمَاتَةَ سَلْبُ الْحَيَاةِ وَهِيَ لَا تَمْتَدُّ، وَالصَّوَابُ أَنْ يَضْمَنَّ
 «أَمَاتَهُ» مَعْنَى «الْبُتْهُ»، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: «فَأَلْبِثْهُ اللَّهُ بِالْمَوْتِ مِئَةَ عَامٍ»، وَحَيْثُ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الظَّرْفُ بِمَا فِيهِ
 مِنَ الْمَعْنَى الْعَارِضِ لَهُ بِالتَّضْمِينِ، أَيْ مَعْنَى اللَّبْثِ لَا مَعْنَى الْإِلْبَاطِ، لِأَنَّهُ كَالْإِمَاتَةِ فِي عَدَمِ
 الْإِمْتِدَادِ، فَلَوْ صَحَّ ذَلِكَ لَحُلُقْنَاهُ بِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَاهُ الْوَضْعِيِّ، وَيَصِيرُ هَذَا التَّعْلُقُ بِمَنْزِلَتِهِ فِي قَوْلِهِ
 تَعَالَى: ﴿قَالَ لَيْسَتْ يَوْمًا أَوْ بَعْضُ يَوْمٍ قَالَ بَلْ لَيْسَتْ مِائَةَ عَامٍ﴾^(٣).

وفائدة التَّضْمِينِ: أَنْ يُدَلَّ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ عَلَىٰ مَعْنَى كَلِمَتَيْنِ، يَدُلُّ عَلَىٰ ذَلِكَ أَسْمَاءُ الشَّرْطِ
 وَالِاسْتِفْهَامِ.

ونظيره أيضاً قوله عليه الصلاة والسلام: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّىٰ يَكُونَ أَبَوَاهُ هُمَا
 اللَّذَانِ يَهُودَانِهِ أَوْ يَنْصَرَانِهِ»^(٣) لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ «حَتَّىٰ» بِ«يُولَدُ»، لِأَنَّ الْوِلَادَةَ لَا تَسْتَمِرُّ إِلَىٰ هَذِهِ
 الْغَايَةِ، بَلِ الَّذِي يَسْتَمِرُّ إِلَيْهَا كَوْنُهُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَالْصَّوَابُ تَعْلِيلُهَا بِمَا تَعَلَّقَتْ بِهِ «عَلَىٰ»، وَأَنَّ
 «عَلَىٰ» مُتَعَلِّقَةٌ بِكَائِنٍ مَحْذُوفٍ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ فِي «يُولَدُ»، وَيُولَدُ خَيْرٌ «كُلِّ».

الرابع: قول الشاعر:

(١) تقدم برقم ٥١٤ وسيكرر برقم ١١٧٨.

(٢) ﴿أَوْ كَأَلَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُغْنِي عَنْهُ اللَّهُ بِئِدْمَةً فَمَا تَأْتِيهِ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ يَضَعُهَا﴾
 قَالَ كَمْ لَيْسَتْ يَوْمًا أَوْ بَعْضُ يَوْمٍ... [البقرة: ٢٥٩: ٢].

(٣) تقدم.

٩٢٩ - تركت بنا لوحاً، ولو شئت جادنا بُعيدَ الكرى ثلجُ بكرمانٍ ناصح^(١)

فإن المتبادر تعليق بعيد الكرى بـ«جاد»، والصواب تعليقه بما في ثلج من معنى بارد، إذ المراد وصفها بأن ريقها يوجد عقب الكرى بارداً، فما الظن به في غير ذلك الوقت؟ لا أنه يتمنى أن تجود له به بعيد الكرى دون ما عداه من الأوقات، واللوح - بفتح اللام - العطش.

الخامس: قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾^(٢) فإن المتبادر تعلق مع بـ«بلغ»، قال الزمخشري: أي فلما بلغ أن يسعى مع أبيه في أشغاله وحوائجه، قال: ولا يتعلق مع بـ«بلغ»، لاقتضائه أنهما بلغا معاً حد السعي، ولا بالسعي، لأن صلة المصدر لا تتقدم عليه، وإنما هي متعلقة بمحذوف على أن يكون بياناً، كأنه قيل: فلما بلغ الحد الذي يقدر فيه على السعي، فقيل: مع من؟ فقيل: مع أعطف الناس عليه وهو أبوه، أي إنه لم يستحكم قوته بحيث يسعى مع غير مشفق.

السادس: قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤] فإن المتبادر أن حيث ظرف مكان، لأنه المعروف في استعمالها، ويرده أن المراد أنه تعالى يعلم المكان المستحق للرسالة، لا أن علمه في المكان، فهو مفعول به، لا مفعول فيه، وحيث لا يتصب بأعلم إلا على قول بعضهم بشرط تأويله بعالم، والصواب انتصابه بـ«يعلم» محذوفاً دل عليه «أعلم».

السابع: قوله تعالى: ﴿فَخَذَ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصَرَّهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٢٦٠] فإن المتبادر تعلق «إلى» بـ«صرن»، وهذا لا يصح إذا فسر «صرن» بـ«قطعن»، وإنما تعلقه بـ«خذ»، وأما إن فسر بأملهن فالتعلق به، وعلى الوجهين يجب تقدير مضاف، أي إلى نفسك، لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل إلا في باب ظن نحو: ﴿أَنْ رَأَاهُ اسْتَفْقَى﴾^(٣)، ﴿فَلَا يَحْسِبُنَّهُمْ بِمَقَارَةٍ﴾^(٤) فيمن ضم الباء، ويجب تقدير هذا المضاف في نحو: ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ﴾^(٥)، ﴿وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ﴾ [النقص: ٣٢] ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧] وقوله:

٩٣٠ - هوُّ عليك فإن الأمور بكف الإله مقاديرها^(٦)

وقوله:

(١) ديوان جرير ١٠٠، اللوح: العطش. الناصح: الناصع، شبه ثغرها لبياضه بثلج كرمان، المعروفة بثلجها.

(٢) تتمتها ﴿قَالَ يَبْنَئِي إِيَّيْ أَرَى فِي الْمَنَارِ آيَاتِ الذِّبْحِ﴾ [الصافات ١٠٢: ٣٧].

(٣) ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظٍ ۚ ﴿١﴾ أَنْ رَأَاهُ اسْتَفْقَى﴾ [العلق ٩٦: ٦ و ٧].

(٤) ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُفَخِّحُونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسِبَنَّهُمْ بِمَقَارِفٍ مِنَ الْمَدَائِدِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران ٣: ١٨٨].

(٥) تتمتها ﴿سَلْقِطَ عَلَيْكَ رَطْبًا جَنِينًا﴾ [مريم ١٩: ٢٥].

(٦) تقدم برقم ٢٥٥ و ٨٧٣.

٩٣١ - ودغ عثك نهباً صيح في حجراته (١)

قوله: «حجراته» بفتحيتين أي نواحيه، وقول ابن عصفور: إن «عن وعلى» في ذلك اسمان كما في قوله:

٩٣٢ - غدت من عليه بعد ماتم ظموها (٢)
وقوله:

٩٣٣ - فلقذ أراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وأمامي (٣)
دفعاً للمحذور المذكور وهم، لأن معنى «على» الاسمية «فوق»، ومعنى «عن» الاسمية «جانب»، ولا يتأتیان هنا، ولأن ذلك لا يتأتى مع «إلى»، لأنها لا تكون اسماً.

الثامن: قوله تعالى: ﴿يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنْ التَّعَفُّفِ﴾ [البقرة: ٢٧٣] فإن المتبادر تعلق «من» بـ «أغنياء» لمجاورته له، ويفسده أنهم متى ظنهم إظان قد استغنوا من تعففهم علم أنهم فقراء من المال، فلا يكون جاهلاً بجاهلهم، وإنما هي متعلقة بـ «يحسب»، وهي للتعليل.

التاسع: قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَكِ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا﴾ (٤) فإن المتبادر تعلق «إذ» بفعل الرؤية، ويفسده أنه لم ينته علمه أو نظره إليهم في ذلك الوقت، وإنما العامل مضاف محذوف، أي ألم تر إلى قصتهم أو خبرهم، إذ التعجب إنما هو من ذلك، لا من ذواتهم.

العاشر: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً﴾ (٥) فإن المتبادر تعلق الاستثناء بالجملة الثانية، وذلك فاسد، لاقتضائه أن من اغترف غرفة بيده ليس منه، وليس كذلك، بل ذلك مباح لهم، وإنما هو مستثنى من الأولى، وهم أبو البقاء تجويزه كونه مستثنى من الثانية، وإنما سهل الفصل بالجملة الثانية لأنها مفهومة من الأولى المفصلة، لأنه إذا ذكر أن الشارب ليس منه اقتضى مفهومه أن «من لم يطعمه» منه، فكان الفصل به كلا فصل.

الحادي عشر: قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ (٦) فإن المتبادر تعلق

(١) تقدم برقم ٢٦٥.

(٢) تقدم برقم ٢٥٤.

(٣) تقدم برقم ٢٦٣.

(٤) ﴿لَتَجِزِيَنَّهُمْ أَجْرُهُمْ أَمَّا مَلِكُكُمْ فَبَدَّلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ...﴾ [البقرة: ٢٤٦].

(٥) ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّكُمْ مُجْتَبَوْنَ مِنْكُمْ فَأَخِذُوا بِأَسْلِحَتِكُمْ فَمَنْ شَرِبَ...﴾ [البقرة: ٢٤٩].

(٦) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا...﴾ [المائدة: ٦].

«إلى» بـ«اغسلوا»، وقد ردّه بعضهم بأن ما قبل الغاية لا بدّ أن يتكرر قبل الوصول إليها، تقول: «ضربته إلى أن مات» ويمتنع «قتلته إلى أن مات» وغسلُ اليد لا يتكرر قبل الوصول إلى المرفق، لأن اليد شاملة لرؤوس الأناامل والمناكب وما بينهما، قال: فالصواب تعلق «إلى» بأسقطوا محذوفاً، ويستفاد من ذلك دخول المرافق في الغسل، لأن الإسقاط قام الإجماع على أنه ليس من الأناامل، بل من المناكب، وقد انتهى إلى المرافق، والغالب أن ما بعد إلى يكون غير داخل، بخلاف حتى، وإذا لم يدخل في الإسقاط بقي داخلًا في المأمور بغسله، وقال بعضهم: الأيدي في عُرف الشرع اسمٌ للأكف فقط، بدليل آية السرقة^(١)، وقد صح الخبر باقتصاره ﷺ في التيمم على مسح الكفين، فكان ذلك تفسيراً للمراد بالأيدي في آية التيمم^(٢). قال: وعلى هذا فـ«إلى» غاية للغسل، لا للإسقاط، قلت: وهذا وإن سلّم فلا بد من تقدير محذوف أيضاً، أي ومُدّوا الغسل إلى المرافق، إذ لا يكون غسل ما وراء الكف غاية لغسل الكف.

الثاني عشر: قول ابن دُرَيْد:

٩٣٤ - إِنَّ امراً القيس جَرى إلى مَدَى فاعتاقه حمامه دُونَ المَدَى^(٣)
فإن المتبادر تعلق إلى بجري، ولو كان كذلك لكان الجري قد انتهى إلى ذلك المَدَى، وذلك مناقض لقوله:

فاعتاقه حمامه دُونَ المَدَى^(٣)

وإنما «إلى مَدَى» متعلق بكون خاص منصوب على الحال، أي طالباً إلى مَدَى، ونظيره قوله أيضاً يصف الحاج:

٩٣٥ - ينوي التي فضّلها ربُّ العُلا لما دحا ثربتها على البنى^(٤)
فإن قوله: «على البنى» متعلق بأبعد الفعلين، وهو فضّل، لا بأقربهما وهو دحا بمعنى بسط، لفساد المعنى.

الثالث عشر: ما حكاه بعضهم من أنه سمع شيخاً يُعرب لتلميذه «قيما» من قوله تعالى:

(١) «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا كِتَاباً مِّنْ اللَّهِ...» [المائدة ٥: ٣٨].

(٢) «... ذَنَبْنَاهُ صَعِيداً طَيِّباً فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ...» [النساء ٤: ٤٣].

(٣) شرح مقصورة ابن دريد ص ٣٤ ومن المقصورة أيضاً الشواهد ٧٧٣ و ٧٩٦ و ٩٣٥ و ١٠٣٨ وفي البيت إشارة إلى رحلة امرئ القيس إلى قيصر مستنجداً به وقد أسقط السيوطي من شواهد هذا البيت والذي يليه لأن ابن دريد متأخر «توفي ٣٢١».

(٤) من مقصورة ابن دريد أيضاً ص ٥٤، ينوي: يقصد. ويريد بـ«التي»: مكة. دحا: بسط.

قوله تعالى: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَاثِرٍ مِّن مَّيِّينٍ﴾^(١) أي ولهم حور، وأما قراءة السبعة ﴿وَجَنَّتِ﴾ بالنصب فبالعطف على ﴿بَكَاتٍ كُلِّ شَيْءٍ﴾ وهو من باب ﴿رَبَّنَا كُنْ بِرُسُلِهِ وَرُسُلِهِ وَجَنَّتِ وَمِيكَالَ﴾^(٢).

السادس عشر: قول ابن السيد في قوله تعالى: ﴿مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(٣) إن «مَنْ» فاعل بالمصدر، ويرده أن المعنى حينئذ والله على الناس أن يحجَّ المستطيع، فيلزم تأنيث جميع الناس إذا تخلَّف مستطيع عن الحج، وفيه مع فساد المعنى ضعف من جهة الصناعة، لأن الإتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول شاذ، حتى قيل: إنه ضرورة كقوله:

٩٣٦ - أفنى تلادي وما جمعت من نسب قرع القواقيز أفواه الأباريق^(٤)

فيمن رواه برفع أفواه، والحق جواز ذلك في النثر، إلا أنه قليل، ودليل الجواز هذا البيت، فإنه روي بالرفع مع التمكن من النصب وهي الرواية الأخرى، وذلك على أن القواقيز الفاعل، والأفواه مفعول، وصح الوجهان لأن كلا منهما قارع ومقروع، ومن مجيئه في النثر الحديث «وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً»^(٥) ولا يتأتى فيه ذلك الإشكال، لأنه ليس فيه ذكر الوجوب على الناس، والمشهور في «مَنْ» في الآية أنها بدل من الناس بدل بعض، وجوز الكسائي كونها مبتدأ، فإن كانت موصولة فخيرها محذوف، أو شرطية فالمحذوف جوابها، والتقدير عليهما: من استطاع فليحج، وعليهن فالعموم مخصص إما بالبدل أو بالجملة.

السابع عشر: قول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿يَوَلِّيْكَ أَعْجَزْتَ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغَرَابِ فَأُورَى سَوْدَةً أَخِي﴾ [المائدة: ٣١] «أن» انتصاب «أواري» في جواب الاستفهام، ووجه فساده أن جواب الشيء مسبب عنه، والمواراة لا تتسبب عن العجز وإنما انتصابه بالعطف على «أكون» ومن هنا امتنع نصب «تصبح» في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً﴾ [الحج: ٦٣] لأن إصباح الأرض مخضرة لا يتسبب عن رؤية إنزال المطر، بل عن الإنزال نفسه، وقيل: إنما لم ينصب لأن «ألم تر» في معنى «قد رأيت»، أي إنه استفهام تقرير

(١) هذه الآية في سورة [الصفافات ٤٥: ٣٧] والصواب أن يذكر آية سورة الواقعة ﴿يُطَوَّفُ عَلَيْهِمْ وَلَنْ تَخْلُدُونَ﴾ [الواقعة ٥٦: ١٧] المذكورة في الحاشية السابقة.

(٢) يريد عطف الخاص على العام كقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَرُسُلِهِ وَجَنَّتِ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة ٩٨: ٢].

(٣) ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران ٩٧: ٣] وقد ذكرت.

(٤) هو للأقيشر الأسدي «المغيرة بن الأسود». التلاد: المال القديم. النسب: المال والعقار. القواقيز: جمع قاقوزة وهي آنية تشرب فيها الخمرة. والبيت في الخزانة ٢/ ٢٨٢.

(٥) صحيح مسلم كتاب الإيمان باب السؤال عن أركان الإسلام. والرواية فيه «... أن علينا حج البيت...».

مثل ﴿أَلَمْ تَشْرَحْ﴾^(١) وقيل: النصب جائز كما في قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ﴾^(٢) ولكن قصد هنا إلى العطف على «أنزل» على تأويل «تصبح بأصبحت»، والصواب القول الأول، وليس «ألم تر» مثل «أفلم يسيرا» لما بيناه.

الثامن عشر: قول بعضهم في: ﴿فَلَوْلَا نَصْرُهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً﴾ [الأحقاف: ٢٨] إن الأصل اتخذوهم قرباناً، وإن الضمير وقرباناً مفعولان، وآلهة بدل من قرباناً، وقال الزمخشري: إن ذلك فاسد في المعنى، وإن الصواب أن آلهة هو المفعول الثاني، وأن قرباناً حال، ولم يبين وجه فساد المعنى، ووجهه أنهم إذا ذموا على اتخاذهم قرباناً من دون الله اقتضى مفهومه الحث على أن يتخذوا الله سبحانه قرباناً، كما أنك إذا قلت: «اتخذ فلاناً معلماً دوني؟» كنت آمراً له أن يتخذك معلماً له، والله تعالى يتقرب إليه بغيره، ولا يتقرب به إلى غيره، سبحانه.

التاسع عشر: قول المبرد في قوله: ﴿أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾^(٣) إن جملة ﴿حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ جملة دعائية، وردة الفارسي بأنه لا يدعى عليهم بأن تحصر صدورهم عن قتال قومهم، ولك أن تجيب بأن المراد الدعاء عليهم بأن يسلبوا أهلية القتال حتى لا يستطيعوا أن يقاتلوا أحداً البتة.

المتتم العشرين: قول أبي الحسن في قوله تعالى: ﴿وَلْيَتُوبَا فِي كَهْفِهِمَا ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾^(٤) فيمن نون مئة: إنه يجوز كون سنين منصوباً بدلاً من ثلاث، أو مجروراً بدلاً من مئة، والثاني مردود، فإنه إذا أقيم مقام مئة فسد المعنى.

الحادي والعشرون: قول المبرد في ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(٥): إن اسم الله تعالى بدل من آلهة، ويرده أن البديل في باب الاستثناء مستثنى موجب له الحكم، أما الأول: فلأن الاستثناء إخراج، و«ما قام أحد إلا زيد» مفيد لإخراج زيد، وأما الثاني: فلأنه كلما صدق «ما قام أحد إلا زيد» صدق «قام زيد» واسم الله تعالى هنا ليس بمستثنى، ولا موجب له الحكم، أما الأول: فلأن الجمع المنكر لا عموم له فيستثنى منه، ولأن المعنى حينئذ: «لو كان فيهما آلهة مستثنى منهم الله لفسدتا» وذلك يقتضي أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا، وإنما المراد أن الفساد يترتب على تقدير التعدد مطلقاً، وأما أنه ليس بموجب له الحكم فلأنه لو قيل: لو كان

(١) ﴿أَلَمْ تَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح ١: ٩٤].

(٢) تتمتها ﴿يَقُولُونَ يَا أَوْءَانٌ سَمِعُونَ بِهَا...﴾ [الحج ٢٢: ٤٦].

(٣) تتمتها ﴿أَنْ يُقِيلُواكُمْ أَوْ يُقِيلُوا قَوْمَهُمْ...﴾ [النساء ٩٠: ٤].

(٤) تتمتها ﴿وَأَرَادُوا تَبْعًا﴾ [الكهف ١٨: ٢٥].

(٥) [الأنبياء ٢١: ٢٢]. وانظر سيبويه ٣٧٠/١.

فيهما الله لفسدتا لم يستقم. وهذا البحث يأتي في مثال سيبويه «لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا»^(١) لأن رجلاً ليس بعام فيستثنى منه، ولأنه لو قيل: «لو كان معنا جماعة مستثنى منهم زيد لغلبنا» اقتضى أنه لو كان معهم جماعة فيهم زيد لم يغلبوا، وهذا وإن كان معنى صحيحاً إلا أن المراد إنما هو أن زيداً وحده كافٍ.

فإن قيل: لا نسلم أن الجمع في الآية والمفرد في المثال غير عامين، لأنهما واقعان في سياق «لو»، وهي للامتناع، والامتناع انتفاء.

قلت: لو صح ذلك لصح أن يقال: «لو كان فيهما من أحد»، و«لو جاءني دينار»، و«لو جاءني فأكرمه» بالنصب لكان كذا وكذا، واللازم ممتنع.

الثاني والعشرون: قول أبي الحسن الأخفش في «كلمته فاه إلى في» إن انتصاب فاه على إسقاط الخافض، أي «من فيه»، ورده المبرد فقال: إنما يتكلم الإنسان من في نفسه لا من في غيره، وقد يكون أبو الحسن إنما قال ذلك في: «كلمني فاه إلى في» أو قاله في ذلك وحمله على القلب لفهم المعنى، فلا يرد عليه سؤال أبي العباس، فلنعدل إلى مثال غير هذا.

حكى عن اليزيدي أنه قال في قول العرجي:

٩٣٧ - أَظْلُومٌ إِنْ مُصَابِكُمْ رَجُلًا رَدَّ السَّلَامَ تَحِيَّةً ظَلَمُ^(٢)

إن الصواب رجل بالرفع خبراً لـ «إن»، وعلى هذا الإعراب يفسد المعنى المراد في البيت، ولا يتحصل له معنى البتة، وله حكاية مشهورة بين أهل الأدب:

رووا عن أبي عثمان المازني أن بعض أهل الذمة بذل له مئة دينار على أن يقرئه كتاب سيبويه، فامتنع من ذلك مع ما كان به من شدة احتياج، فلامه تلميذه المبرد، فأجابه بأن الكتاب مشتمل على ثلاثمائة وكذا كذا آية من كتاب الله تعالى، فلا ينبغي تمكين ذمي من قراءتها. ثم قدر أن غنث جارية بحضرة الواصل^(٣) بهذا البيت، فاختلف الحاضرون في نصب رجل ورفعها، وأصرّت الجارية على النصب، وزعمت أنها قرأتها على أبي عثمان كذلك، فأمر الواصل بإشخاصه من البصرة، فلما حضر أوجب النصب، وشرحه بأن «مصابكم» بمعنى «إصابتكم»، و«رجلاً»

(١) انظر سيبويه ٣٧٠/١.

(٢) العرجي هو عبد الله بن عمر (- ١٢٠هـ) شاعر غزل فارس، ولكن العيني نسب البيت في ٥٠٢/٣ للحارث بن خالد من أحفاد هشام بن المغيرة. قوله: «أظلم» قيل: صوابه «أظلم» وهو مرخم ظليمة تصغير ظلمة، وظليمة هو اسم المرأة المشيب بها. سيتكرر برقم ١١٣٤.

(٣) الواصل بالله هارون بن محمد «المعتصم» بن هارون «الرشيد» ولي الخلافة سنة ٢٢٧هـ ومات بسامراء ٢٣٢هـ.

مفعوله، و«ظلم» الخبر، ولهذا لا يتم المعنى بدونه، قال: فأخذ اليزيدي في معارضتي، فقلت له: هو كقولك: «إن ضربك زيدا ظلم» فاستحسنه الواصل، ثم أمر له بألف دينار، وردّه مكرماً، فقال للمبرد: تركنا لله مئة دينار فعوضنا ألفاً.

الجهة الثانية: أن يراعي المعرب معنى صحيحاً، ولا ينظر في صحته في الصناعة، وها أنا مورد لك أمثلة من ذلك:

أحدها: قول بعضهم في: «وَتُمُوداً فَمَا أُبْقَى»^(١) إن تُمُوداً مفعول مقدم، وهذا ممتنع لأن لـ «ما» النافية الصِّدْرَ، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإنما هو معطوف على «عاداً» أو هو بتقدير: وأهلك تُمُوداً، وإنما جاء:

وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا^(٢) - ٩٣٨

لأنه شعر، مع أن المعمول ظرف، وأما قراءة عمرو بن فائد^(٣) «مِنْ سَرٍّ مَا حَلَقَ»^(٤) بتنوين سرٍّ، فـ «ما» بدل من سرٍّ، بتقدير مضاف، أي من سرٍّ شرٍّ ما خلق، وحذف الثاني لدلالة الأول.

الثاني: قول بعضهم في «إذ» من قوله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَتَادَوْنَ لَمَقَاتِ اللَّهِ أَكْبَرَ مِنْ مَقَاتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ» [غافر: ١٠] إنها ظرف للمقت الأول، أو الثاني، وكلاهما ممنوع؛ أما امتناع تعليقه بالثاني فلفساد المعنى، لأنهم لم يمتقتوا أنفسهم ذلك الوقت، وإنما يمتقونها في الآخرة، ونظيره قول من زعم في «يَوْمَ تَجِدُ»^(٥) إنه ظرف ليحذركم، حكاة مكّي، قال: وفيه نظر، والصواب الجزم بأنه خطأ، لأن التحذير في الدنيا لا في الآخرة، ولا يكون مفعولاً به لـ «يحذركم» كما في «وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ» [غافر: ١٨] لأن يحذر قد استوفى مفعوليته، وإنما هو نصب بمحذوف تقديره اذكروا أو احذروا، وأما امتناع تعليقه بالأول - وهو رأي جماعة منهم الرمخشري - فلاستلزامه الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي، ولهذا قالوا في قوله: ٩٣٩ - وَهُنَّ وَقُوفٌ يَنْتَظِرْنَ قَضَاءَهُ بِضَاحِي غَدَاةٍ أَمْرَهُ وَهُوَ ضَامِرٌ^(٦)

(١) «وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى» [١٥] وَتُمُودًا فَمَا أُبْقَى [النجم ٥٣: ٥١] وقرئ: (وَتُمُودًا) على معنى الجد لا القبيلة.

(٢) تقدم برقم ١٤٦ و ٤٨٠ و ٥٩٦ وستكرر برقم ١١٨١.

(٣) هو أبو علي الأسواري، من قراء البصرة في القرن الثاني الهجري كان معتزلياً وله تفسير كبير.

(٤) «قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ» [١] مِنْ سَرٍّ مَا حَلَقَ [الفلق ١: ٢].

(٥) «يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مِمَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُخَصَّرًا وَمِمَّا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ» [آل عمران: ٣: ٣٠].

(٦) البيت للشماع. الضمير في هن وينتظرن: لأذن الوحش، والضمير في قضاء وأمره وهو: للحمار. الضامر: الساكت عن النهيق.

إن «الباء» متعلقة بـ«قضاءه» لا بوقوف ولا ينتظرن، لئلا يفصل بين «قضاءه» و «أمره» بالأجنبي، ولا حاجة إلى تقدير ابن السجري وغيره أمره معمولاً لقضى محذوفاً لوجود ما يعمل. ونظير ما لزم الزمخشري هنا ما لزمه إذ علق ﴿يَوْمَ تَبْيَأُ السَّرَائِرُ﴾^(١) بالرجع من قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجِيءٍ لَقَادِرٌ﴾^(٢) وإذ علق أياماً بالصيام من قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ * أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ١٨٣، ١٨٤] فإن في الأولى: الفصل بخبر إن وهو لقادر، وفي الثاني: الفصل بمعمول كتب وهو «كما كتب».

فإن قيل: لعله يقدر «كما كتب» صفة للصيام، فلا يكون متعلقاً بـ«كتب».

قلنا: يلزم محذور آخر، وهو اتباع المصدر قبل أن يكمل معموله، ونظير اللازم له على هذا التقدير ما لزمه إذ قال في قوله تعالى: ﴿وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾^(٣): إن المسجد عطف على سبيل الله، وإنه حينئذ من جملة معمول المصدر، وقد عطف «كفر» على المصدر قبل مجيئه.

والصواب: أن الظروف الثلاثة متعلقة بمحذوف، أي مَقْتَكُم إِذ تُدْعُونَ، وصوموا أياماً، وَيَرْجِعُهُ يَوْمَ تَبْلَى السَّرَائِرَ، ولا ينتصب يوم بقادر، لأن قدرته تعالى لا تنقيد بذلك اليوم ولا غيره. ونظيره في التعلق بمحذوف ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٢٢] ألا ترى أن اليوم لو علق ببشرى لم يصح من وجهين: أنه مصدر وأنه اسم لـ«لا»، وأما ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨] فعلى الخلاف في جواز تقدّم منصوب «ليس» عليها.

والصواب: أن خفض «المسجد»^(٤) بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها، لا بالعطف، ومجموع الجار والمجرور عطف على «به»، ولا يكون خفض المسجد بالعطف على الهاء، لأنه لا يعطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض.

ومن أمثلة ذلك قول المتنبي:

٩٤٠ - وفاؤكما كالربيع أشجاء طاسمه بأن تُسعيدا والدَّمْعُ أشفاهُ ساجمه^(٥)

وقد سأل أبو الفتح المتنبي عنه، فأعرب «وفاؤكما كالربيع» مبتدأ وخبره، وعلق الباء بوفاؤكما فقال له: كيف تخبر عن اسم لم يتم؟ فأنشده قول الشاعر:

(١) ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجِيءٍ لَقَادِرٌ﴾ [٨] يَوْمَ تَبْيَأُ السَّرَائِرُ [الطارق ٨: ٨٦ و ٩].

(٢) ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ وَآلِ فِيهِ قُلْ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ...﴾ [البقرة ٢: ٢١٧].

(٣) شرح ديوان المتنبي ٢/ ٢٣٢. وسيشرح ابن هشام معنى البيت بعد سطور.

٩٤١ - لَسْنَا كَمَنْ جَعَلْتَ إِيَادَ دَارَهَا تَكَرَّيْتَ تَمْنَعُ حَبَّهَا أَنْ يُحْصَدَا^(١)

أي إن «إياد» بدل من «مَنْ» قبل مجيء معمول جعلت وهو دارها، والصواب تعليق دارها وبأن تسعدا بمحذوف، أي جَعَلْتَ^(٢)، ووفيتما، ومعنى البيت وفاؤكما يا صاحبي بما وعدتmani به من الإسعاد بالكاء عند ربع الأجرة إنما يُسليني إذا كان بدمع ساجم، أي هامل، كما أن الربع إنما يكون أبعث على الحزن إذا كان دارساً.

الثالث: تعليق جماعة الظروف من قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾^(٣) ﴿لَا تَتَرَبَّصَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾ [يوسف: ٩٢] ومن قوله عليه الصلاة والسلام: «لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعَتْ»^(٤) باسم لا، وذلك باطل عند البصريين لأن اسم لا حينئذ مطول، فيجب نصبه وتنوينه، وإنما التعليق في ذلك بمحذوف إلا عند البغداديين^(٥)، وقد مضى.

الرابع: وهو عكس ذلك: تعليق بعضهم الظرف من قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾^(٦) بمحذوف، أي كائن عليكم، وذلك ممتنع عند الجمهور، وإنما هو متعلق بالمذكور وهو الفضل، لأن خبر المبتدأ بعد «لولا» واجب الحذف، ولهذا لُحْن المعري في قوله:

٩٤٢ - فَلَوْلَا الْغَمْدُ يَمْسِكُهُ لَسَالَا^(٧)

الخامس: قول بعضهم في ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةٌ مُسْلِمَةٌ لَكَ﴾^(٨): إن الظرف كان صفة لـ «أمة» ثم قدم عليها فانتصب على الحال، وهذا يلزم منه الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال، وأبو علي لا يجيزه بالظرف، فما الظن بالحال التي هي شبيهة بالمفعول به^(٩)؟ ومثله قول أبي حيان في ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠] إن «أشد» حال كان في الأصل صفة للذكر.

(١) لم نقف على قائله. تكرت: بلدة. والبيت في ذم إياد بالبخل.

(٢) شرح الدسوقي رأي ابن هشام بأن «جعلت» المذكورة فعل لازم، و«دارها» معمول لـ «جعلت» مقدرة، تفادياً للإيذاء من الموصول قبل تمام صلته. ولكن يبقى التكلف ظاهراً.

(٣) تمتها ﴿إِلَّا مَنْ رَجَعُ...﴾ [هود: ٤٣].

(٤) تقدم الحديث.

(٥) تقدم رأيهم.

(٦) تمتها ﴿وَرَحْمَتُ رَبِّيَ أَكْبَرُ﴾ [النساء: ٨٣].

(٧) تقدم برقم ٤٩٣.

(٨) ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةٌ مُسْلِمَةٌ لَكَ...﴾ [البقرة: ٢: ١٢٨].

(٩) لم يذكر المصنف التقدير الصحيح هنا، وهو: واجعل من ذريتنا أمة...

السادس: قول الحوفي: إن الباء من قوله تعالى: ﴿فَنَظَرُوا بِمَ رَجَعُ الْمُرْسَلُونَ﴾^(١) متعلقة بـ «ناظرة»، ويردّه أن الاستفهام له الصدر، ومثله قول ابن عطية في ﴿فَلَلَهُمُ اللَّهُ أَكْبَرُ﴾ [التوبة: ٣٠ والمنافقون: ٤]: إِنَّ «أَتَى» ظرفٌ لـ «قاتلهم»، وأيضاً فيلزم كون يؤفكون لا موقع لها حيثئذٍ، والصوابُ تعلقهما بما بعدهما.

ونظيرهما قول المفسرين في: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُم تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥] إن المعنى إذا أنتم تخرجون من الأرض، فعلقوا ما قبل إذا بما بعدها، حكى ذلك عنهم أبو حاتم في كتاب الوقف والابتداء، وهذا لا يصح في العربية.

وقول بعضهم في ﴿مَلْعُونَتٌ أَتَيْنَا ثِقَفُوا أُخْذُوا﴾^(٢): إن «ملعونين» حال من معمول «ثقفوا» أو «أخذوا»، ويردّه أن الشرط له الصدر. والصواب أنه منصوب على الذم، وأما قول أبي البقاء: إنه حال من فاعل ﴿يُجَاوِزُونَكَ﴾ فمردودٌ، لأن الصحيح أنه لا يستثنى بأداة واحدة دون عطفٍ شيثان.

وقول آخر في ﴿وَكَاثُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠]: إن «في» متعلقة بـ «زاهدين» المذكور، وهذا ممتنع إذا قدرت ال موصولة وهو الظاهر، لأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول، فيجب حينئذٍ تعلقها بأعني محذوفة، أو بزاهدين محذوفاً مدلولاً عليه بالمذكور، أو بالكون المحذوف الذي تعلق به من الزاهدين، وأما إن قدرت ال للتعريف فواضح^(٣).

السابع: قول بعضهم في بيت المتنبي يخاطب الشيب:

- ٩٤٣ - ابْعَدْ بَعْدَتْ بِيَاضاً لَا بِيَاضَ لَهُ لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ^(٤)
 إن من متعلقة بـ «أسود»، وهذا يقتضي كونه اسم تفضيل، وذلك ممتنع في الألوان، والصحيح أن «من الظلم» صفة «لأسود»، أي أسود كائن من جملة الظلم، وكذا قوله:
 ٩٤٤ - يَلْقَاكَ مُرْتَدِياً بِأَحْمَرٍ مِّنْ دَمٍ ذَهَبَتْ بِخَضْرَاهِ الطَّلَى وَالْأَكْبَدُ^(٥)

(١) ﴿وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَظَرُوا...﴾ [النمل ٢٧: ٣٥].

(٢) ﴿لَئِنْ لَّرَبُّنَا الْمُنْفِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا﴾ [١١] مَلْعُونَتٌ أَتَيْنَا ثِقَفُوا أُخْذُوا وَقَتَلُوا قَتِيلًا [الأحزاب ٣٣: ٦٠ و ٦١].

(٣) أي: فواضح أنه جائز، وهو الوجه.

(٤) شرح الديوان ٣١٠/٢. بعد يبعد بعداً على وزن: فرح يفرح فرحاً معناه هلك.

(٥) شرح ديوان المتنبي ٢١٧/١. بأحمر: أي بسيف أحمر، والخضرة هنا: السمرة أو غبرة تخالطها دهمه يريد بها: لون السيف. الطلى: جمع طلية وهي العنق. والمعنى: يلقاك هذا الرجل متشحاً بسيف أحمر وقد ذهب بلونه دماء الأعناق والأكباد التي بترها.

«من دم» إما تعليل، أي أحمر من أجل التباسه بالدم، أو صفة كأن السيف لكثرة التباسه بالدم صار دماً.

الثامن: قول بعضهم في: «سقياً لك» إن اللام متعلقة بـ«سقياً»، ولو كان كذا لقليل: سقياً إياك، فإن سقى يتعدى بنفسه.

فإن قيل: اللام للتقوية مثل ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾^(١).

فلام التقوية لا تلزم، ومن هنا امتنع في ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمْ﴾ [محمد: ٨] كون «الذين» نصباً على الاشتغال، لأن لهم ليس متعلقاً بالمصدر^(٢).

التاسع: قول الزمخشري في: ﴿وَمِنْ ءَايَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَابْتِغَاؤُكُمْ مِنْ قُضِيِّهِ﴾ [الروم: ٢٣] إنه من اللف والنشر، وإن المعنى «منامكم وابتغاءكم من فضله بالليل والنهار»، وهذا يقتضي أن يكون النهار معمولاً للابتغاء مع تقديمه عليه، وعطفه على معمول منامكم وهو بالليل، وهذا لا يجوز في الشعر، فكيف في أفصح الكلام؟

وزعم عصري^(٣) في تفسير له على سورتي البقرة وآل عمران في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْنَعًا فِي ءَاذَانِهِمْ مِنَ الْقَوَاسِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩] أن «من» متعلقة بـ«حذر» أو «بالموت»، وفيهما تقديم معمول المصدر، وفي الثاني أيضاً تقديم معمول المضاف إليه على المضاف وحامله على ذلك أنه لو علّقه بـ﴿يَجْعَلُونَ﴾ وهو في موضع المفعول له لزم تعدد المفعول له من غير عطف، إذ كان ﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ مفعولاً له، وقد أجيب بأن الأول: تعليل للجعل مطلقاً، والثاني: تعليل له مقيداً بالأول، والمطلق والمقيد غيران، فالمعلل متعدد في المعنى، وإن اتحد في اللفظ، والصواب أن يحمل على أن المنام في الزمانين والابتغاء فيهما.

العاشر: قول بعضهم في ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٨٨]: إن «ما» بمعنى «من»، ولو كان كذلك لرفع قليل على أنه خبر.

الحادي عشر: قول بعضهم في ﴿وَمَا هُوَ بِمُرْخِزِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ﴾^(٤): إن هو ضمير الشأن، وأن يعمر: مبتدأ، وبمرزحه: خبر، ولو كان كذلك لم يدخل الباء في الخبر.

(١) ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا تِلْكَ نَزْلَاتُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [البقرة: ٢: ٩١].

(٢) بل هو من جملة ثانية، كان السامع سأل «لمن التعس؟» فأجيب: لهم. وكذلك: سقياً له.

(٣) هو ابن عقيل.

(٤) ﴿يَوْمَ أُخْرِجْتُمْ لَوْ يَسَعُ الْكَفَّ ثَمَنُكُمْ﴾ [البقرة: ٢: ٩٦].

ونظيره قول آخر في حديث بدء الوحي «ما أنا بقارىء»^(١): إن «ما» استفهامية مفعولة لقارىء، ودخول الباء في الخبر يأبى ذلك.

الثاني عشر: قول الزمخشري في: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ﴾^(٢) فيمن رفع يدرك: إنه يجوز كون الشرط متصلاً بما قبله، أي ولا تظلمون قليلاً أينما تكونوا، يعني فيكون الجواب محذوفاً مدلولاً عليه بما قبله، ثم يتبدى ﴿يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشِيدَةٍ﴾ وهذا مردود بأن سيويه وغيره من الأئمة نصوا على أنه لا يحذف الجواب إلا وفعل الشرط ماضٍ، تقول: «أنت ظالم إن فعلت» ولا تقول: «أنت ظالم إن تفعل» إلا في الشعر، وأما قول أبي بكر في كتاب الأصول^(٣): إنه يقال: «آتيك إن تأتني» نقله من كتب الكوفيين، وهم يجيزون ذلك، لا على الحذف، بل على أن المتقدم هو الجواب، وهو خطأ عند أصحابنا، لأن الشرط له الصدر.

الثالث عشر: قول بعضهم في ﴿بِالْآخِرِينَ أَعْمَلًا﴾^(٤): إن ﴿أَعْمَلًا﴾ مفعول به، ورده ابن خروف بأن خسر لا يتعدى كنفیضه ربح، ووافقه الصفار مستدلاً بقوله تعالى: ﴿كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ﴾^(٥) إذ لم يرد أنها خسرت شيئاً، وثلاثهم ساهون، لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به، ولأن خسر متعد، ففي التنزيل ﴿الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾^(٦)، ﴿خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ﴾ [الحج: ١١] وأما خاسرة فكانه على النسب، أي ذات خسر، وربح أيضاً يتعدى فيقال: ربح ديناراً، وقال سيويه: أعمالا مشبه بالمفعول به، ويردّه أن اسم التفضيل لا يشبه باسم الفاعل، لأنه لا تلحقه علامات الفروع^(٧) إلا بشرط، والصواب أنه تمييز.

الجهة الثالثة: أن يخرج على ما لم يثبت في العربية، وذلك إنما يقع عن جهل أو غفلة، فلنذكر منه أمثلة:

- (١) صحيح البخاري كتاب بدء الوحي وفي تفسير سورة العلق.
- (٢) ﴿... وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ الْقِيَّ وَلَا تظلمون قَلِيلًا ۖ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشِيدَةٍ وَإِنْ﴾ [النساء: ٧٧ و ٧٨].
- (٣) أبو بكر هو ابن السراج وقد سبقت ترجمته. و«أصول النحو» علم يبحث في أدلة النحو الإجمالية كالسماع والقياس...
- (٤) ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْآخِرِينَ أَعْمَلًا﴾ [الكهف: ١٨ و ١٩].
- (٥) ﴿قَالُوا يَكُفُّ إِذَا كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ﴾ [النازعات: ٧٩ و ٨٠].
- (٦) ذكرت في [الأنعام: ٦ و ٧] وهود: ١١ و ٢١ والمؤمنون: ٢٣ و ١٠٣ والزمر: ٣٩ و ١٥ والشورى: ٤٢ و ٤٣.
- (٧) التأنيث والتثنية والجمع.

أحدها: قول أبي عبيدة في ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ﴾^(١): إن الكاف حرف قسم، وإن المعنى: الأنفال لله والرسول والذي أخرجك، وقد شُئ على الشجري على مكي في حكايته هذا القول وسكوته عنه، قال: ولو أن قائلًا قال: «كأنه لأفعلن» لاستحق أن ييصق في وجهه.

ويبطل هذه المقالة أربعة أمور: أن الكاف لم تجيء بمعنى واو القسم، وإطلاق «ما» على الله سبحانه وتعالى، وربط الموصول بالظاهر وهو فاعل أخرج، وباب ذلك الشعر كقوله:

وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ^(٢) ٩٤٥

ووصله بأول السورة مع تباعد ما بينهما.

وقد يجاب عن الثاني: بأنه قد جاء نحو: ﴿وَالسَّمَاءَ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ [الشمس: ٥] وعنه أنه قال: الجواب ﴿يُجِيدُونَكَ﴾^(١) ويردّه عدم توكيده، وفي الآية أقوال آخر، ثانيها: أن الكاف مبتدأ، وخبره ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ﴾^(٢)، ويفسده اقتراؤه بالفاء، وحلوه من رابط، وتباعد ما بينهما. وثالثها: أنها نعت مصدر محذوف، أي يجادلونك في الحق الذي هو إخراجك من بيتك جدالاً مثل جدال إخراجك، وهذا فيه تشبيه الشيء بنفسه، ورابعها: - وهو أقرب مما قبله - أنها نعت مضدر أيضاً، ولكن التقدير: قل: الأنفال ثابتة لله والرسول مع كراهيتهم ثبوتاً مثل ثبوت إخراج ربك إياك من بيتك وهم كارهون، وخامسها: - وهو أقرب من الرابع - أنها نعت لاحقاً، أي أولئك هم المؤمنون حقاً كما أخرجك، والذي سهّل هذا تقاربهما، ووصف الإخراج بالحق في الآية، وسادسها: - وهو أقرب من الخامس - أنها خبر لمحذوف، أي هذه الحال كحال إخراجك، أي إن حالهم في كراهية ما رأيت من تنفيلك الغزاة مثل حالهم في كراهية خروجك من بيتك للحرب، وفي الآية أقوال آخر متشعبة.

المثال الثاني: قول ابن مهران^(٣) في كتاب الشواذ فيمن قرأ: ﴿إِنَّ الْبَقْرَ تَشَابِهَتْ﴾^(٤) بتشديد التاء إن العرب تزيد تاء على التاء الزائدة في أول الماضي، وأنشد:

(١) ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (١) إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ (٢) الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ (٣) أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا هُمْ دَرَجَتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ (٤) كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَرِهُونَ (٥) يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا بَيَّنَّ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ﴾ [الأنفال ٨: ١ - ٦].

(٢) تقدم برقم ٣٧٧ و ٨٨٩.

(٣) أحمد بن الحسين بن مهران النيسابوري (٣٨١هـ) شيخ القراء في عصره، له تصانيف في القراءات منها «غرائب القراءات» ولعله هو «الشواذ».

(٤) ﴿قَالُوا أَنْعِنَا رَبُّكَ لَنَا مَا هِيَ إِنَّ الْبَقْرَ تَشَبَهَ عَلَيْنَا...﴾ [البقرة ٢: ٧٠].

٩٤٦ - تتقطعت بي دُونَكَ الْأَسْبَابُ^(١)

ولا حقيقة لهذا البيت ولا لهذه القاعدة، وإنما أصل القراءة ﴿إِنَّ الْبَقْرَةَ﴾ بناء الوحدة، ثم ادغمت في تاء تشابهت، فهو إدغام من كلمتين.

الثالث: قول بعضهم في (وما لنا أن لا نقاتل في سبيل الله)^(٢): إن الأصل: وما لنا وأن لا نقاتل أي مالنا وترك القتال كما تقول: «مالك وزيداً» ولم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه.

الرابع: قول محمد بن مسعود^(٣) الزكي في كتابه البديع - وهو كتاب خالف فيه أقوال النحويين في أمور كثيرة -: إن الذي وأن المصدرية يتقارضان، فتقع الذي مصدرية كقوله:

٩٤٧ - أَتَقْرَحُ أَكْبَادَ الْمُحِبِّينَ كَالَّذِي أَرَى كَيْدِي مِنْ حُبِّ مَيَّةَ تَفْرَحُ^(٤)

وتقع «أن» بمعنى «الذي» كقولهم: «زَيْدٌ أَعْقَلَ مِنْ أَنْ يَكْذِبَ» أي: «من الذي يكذب»، اهـ.

فأما وقوع «الذي» مصدرية فقال به يونس والفراء والفرسي، وارتضاه ابن خروف وابن مالك، وجعلوا منه ﴿ذَلِكَ الَّذِي يَنْبَرُ اللَّهُ عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٣]. ﴿وَحُضْمٌ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة: ٦٩].

وأما عكسه فلم أعرف له قائلاً، والذي جرأه عليه إشكال هذا الكلام، فإن ظاهره تفضيل زيد في العقل على الكذب، وهذا لا معنى له، ونظائر هذا التركيب كثيرة مشهورة الاستعمال، وقيل من يتنبه لإشكاليها، وظهر لي فيها ترجيحان، أحدهما: أن يكون في الكلام تأويل على تأويل، فيؤول أن والفعل بالمصدر، ويؤول المصدر بالوصف، فيؤول إلى المعنى الذي أرادته، ولكن بتوجيه يقبله العلماء، ألا ترى أنه قيل في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى﴾^(٥): إن التقدير «ما» كان افتراء، ومعنى هذا ما كان مُفْتَرَى. وقال أبو الحسن في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾^(٦): إن المعنى ثم يعودون للقول، والقول في تأويل المقول، أي يعودون

(١) لا نعرف له صدى ولا قائلاً.

(٢) ﴿قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أَخْرَجَنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَاءِنَا...﴾ [البقرة: ٢٤٦].

(٣) تقدمت ترجمته.

(٤) البيت لجميل والرواية في ديوانه ص ٤٧: بثنة عوضاً عن مية. والشاهد فيه جعل «الذي» مصدرية. أما إذا قدرناه «أتقرح أكباد المحبين فرحاً كالذي أرى كيدي تفرحه» فإنها اسم موصول.

(٥) تسمتها ﴿وَمِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ نَصْرِي الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ٣٧].

(٦) ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ بَنَاتِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّ...﴾ [المجادلة: ٥٨: ٣].

للمقول فيهن لفظ الظهار، وذلك هو الموافق لقول جمهور العلماء: إِنَّ الْعَوْدَ الْمَوْجِبَ لِلْكَفَارَةِ الْعَوْدُ إِلَى الْمَرْأَةِ، لَا الْعَوْدُ إِلَى الْقَوْلِ نَفْسَهُ، كما يقول أهل الظاهر، وبعدُ فهذا الوجهُ عندي ضعيف، لأن التفضيل على الناقض لا فضل فيه، وعليه قوله:

إِذَا أَنْتَ فَضَّلْتَ امْرَأًا ذَا بَرَاعَةٍ عَلَى نَاقِصٍ كَانَ الْمَدِيحُ مِنَ النَّقْصِ^(١)

التوجيه الثاني: أَنَّ «أَعْلَلَ» ضَمَّنَ معنى أبعد، فمعنى المثال «زَيْدٌ أَبْعَدُ النَّاسِ مِنَ الْكَذْبِ لِفَضْلِهِ مِنْ غَيْرِهِ»، «فَمِنْ» المذكورة ليست الجارة للمفضول، بل متعلقة بأفعل، لما تضمنه من معنى البعد، لا ما فيه من المعنى الوضعي، والمفضل عليه متروك أبداً مع أفعل هذا لقصد التعميم، ولولا خشية الإسهاب لأوردت لك أمثلة كثيرة من هذا الباب لتقف منها على العجب العجائب.

الجهة الرابعة: أن يخرج على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة، ويترك الوجه القريب والقوي، فإن كان لم يظهر له إلا ذاك فله عذر، وإن ذكر الجميع فإن قَصَدَ بيان المحتمل أو تدريب الطالب فحسن، إلا في ألفاظ التنزيل، فلا يجوز أن يخرج إلا على ما يغلب على الظن إرادته، فإن لم يغلب شيء فليذكر الأوجه المحتملة من غير تعسف، وإن أراد مجرد الإغراب على الناس وتكثير الأوجه فصعب شديد، وسأضرب لك أمثلة مما خرَّجوه على الأمور المستبعدة لتجتنبها وأمثالها.

أحدها: قول جماعة في «رَقِيلِيَّةٍ»^(٢): إِنَّهُ عَطَفَ عَلَى لَفْظِ «السَّاعَةِ»^(٣) فِيمَنْ خَفَضَ، وَعَلَى مَحَلِّهَا فِيمَنْ نَصَبَ، مَعَ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّبَاعَدِ.

وأبعدُ منه قولُ أَبِي عَمْرٍو فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ﴾^(٤): إِنْ خَبِرَهُ «أُولَئِكَ يَنَادُونَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ»^(٥).

(١) لم تقف على قائل هذا البيت، وليس فيه شاهد نحوي ولكنه دعم لوجه النظر السابقة.

(٢) «أَمْ يَحْسِبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلْ وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُمُونَ»^(٦)... وَتَبَارَكَ الَّذِي لَمْ يَكُنْ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ^(٧) وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَعَةَ إِلَّا مَنْ شِئَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ^(٨) وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قَالَ يَوْفُكُونَ^(٩) وَرَقِيلِيَّةٌ يَنْتَرِبُ إِنَّ هَذَا لَوْمَةٌ لَا يُؤْمِنُونَ^(١٠) [الزخرف ٨٣: ٨٥ و ٨٨].

(٣) ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا أَفَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي بِلَايَةٍ مِمَّا أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُمْ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾^(١١) إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَكِنْتُ عَزِيْزٌ^(١٢) لَا يَأْتِيهِ الْبُطُلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ^(١٣) مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ^(١٤) وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا نَجْمًا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَجْعَلُ وَعْرِي قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَبَيِّنَاتٌ وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى أُولَئِكَ يُنَادَوْنَ مِنْ مَّكَانٍ بَعِيدٍ [فصلت ٤١: ٤٠ - ٤٤].

وأبعد من هذا قول الكوفيين والزجاج في قوله تعالى: ﴿صَّ وَالْقُرْآنَ ذِي الذِّكْرِ﴾^(١): إن جوابه ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ﴾^(١).

وقول بعضهم في ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾^(٢) إنه عطف على ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ﴾^(٣).
وقول الزمخشري في: ﴿وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقَرٌّ﴾^(٣) فيمن جر «مستقر»: إن «كلًا» عطف على ﴿السَّاعَةِ﴾^(٣).

وأبعد منه قوله في ﴿وَفِي مُوسَى إِذْ أَرْسَلْنَاهُ﴾^(٤): إنه عطف على ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ﴾^(٤).
وأبعد من هذا قوله في ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَّيْكَ الْبَنَاتُ﴾^(٥): إنه عطف على ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ أَهَمْ أَشَدُّ خَلْقًا﴾^(٥) قال: هو معطوف على مثله في أول السورة وإن تباعدت بينهما المسافة، انتهى.
والصواب خلاف ذلك كله.

فأما ﴿وَقِيلِهِ﴾^(٦) فيمن خفض، فقليل: الواو للقسم وما بعده الجواب، واختاره الزمخشري، وأما من نصب، فقليل: عطف على ﴿سِرَّهُمْ﴾^(٦) أو على مفعول محذوف معمول لـ ﴿يَكْتُبُونَ﴾^(٦) أو لـ ﴿يَعْلَمُونَ﴾^(٦)، أي يكتبون ذلك، أو يعلمون الحق، أو أنه مصدر لِقَالَ

(١) ﴿صَّ وَالْقُرْآنَ ذِي الذِّكْرِ﴾ (١) بِلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزِّ وَبِقَاقِ (٢) كَرِ أَهْلَكَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوا وَلَا تَجِئْ مَنَّا وَبِقَاقِ أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذَرٌ مِنْهُمْ وَكَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا سِحْرٌ كَذَّابٌ (٣) ... إِنَّ كُلَّ إِلَّا كَذَّابٌ أَرْسَلَ فَحَقَّ عِقَابُ (٤) ... إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَافُ أَهْلَ النَّارِ [ص ١: ٣٨ - ٤ و ١٤ و ٦٤]. فابن هشام ينكر على الكوفيين والزجاج أن تكون الآية الأخيرة جواباً للآية الأولى.

(٢) ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ (٣٨) ... وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّيْكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ (٣٩) ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلاً لِكُلِّ شَيْءٍ وَهَدَى وَجْهَهُ لِمَنْ يَلَهُمْ يَلْقَاءُ رَبَّهُمْ زُبُحُونَ [الأنعام ٨٤: ٦ و ١٥٣ و ١٥٤]. فابن هشام ينكر أن تكون الآية الأخيرة معطوفة على الآية الأولى.

(٣) ﴿أَفَذَرَيْتَ السَّاعَةَ وَاتَّقَى الْفَقْرَ﴾ (١) وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُسْتَعْتَبٌ (٢) وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقَرٌّ (٣) وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنَ الْأُنْبِيَاءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ (٤) حِكْمَةٌ بَلِيغَةٌ فَمَا تُخِنُّ الزُّنُورَ [القمر ١: ٥٤ - ٥].

(٤) ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ﴾ (١) ... وَرَبُّكَ فِيهَا بِآيَةٍ يُخَوِّفُونَ الْفُلُوحَ الْأَكْلِمَ (٢) وَفِي مُوسَى إِذْ أَرْسَلْنَاهُ إِلَى فِرْعَوْنَ بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ [الذاريات ٢٠: ٥١ و ٣٧ و ٣٨]. فابن هشام ينكر على الزمخشري أن تكون الآية الأخيرة معطوفة على الآية الأولى.

(٥) ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ أَهَمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ مَنْ خَلَقْنَا إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ طِينٍ لَازِبٍ﴾ (١) ... فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَّيْكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبُتُونَ [الصافات ١١: ٣٧ و ١٤٩]. فابن هشام ينكر على الزمخشري أيضاً أن تكون الآية ١٤٩ معطوفة على الآية ١١، إلا أنه عقب هذا الإنكار لا يبيد في المسألة رأياً.

(٦) تقدمت.

محذوفاً، أو نصب على إسقاط حرف القسم، واختاره الزمخشري.

وأما ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ﴾^(١) فقليل: الذين بدل من الذين في ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ﴾^(١) والخبر ﴿لَا يَخْفَوْنَ﴾^(١) واختاره الزمخشري، وقيل: مبتدأ خبره مذكور، ولكن حذف رابطته، ثم اختلف في تعيينه، فقليل: هو ﴿مَا يُقَالُ لَكَ﴾^(١) أي في شأنهم، وقيل: هو ﴿لَمَّا جَاءَهُمْ﴾^(١) أي كفروا به، وقيل: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ﴾^(١) أي لا يأتيه منهم، وهو بعيد، لأن الظاهر أن ﴿لَا يَأْتِيهِ﴾ من جملة خبر إنه.

وأما ﴿صَّ وَالْقُرْآنِ﴾^(٢) الآية، فقليل: الجواب محذوف، أي «إنه لمعجز» بدليل الشاء عليه بقوله: ﴿ذِي الذِّكْرِ﴾^(٢) أو «إنك لمن المرسلين» بدليل ﴿وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ﴾^(٢) أو «ما الأمر كما زعموا» بدليل ﴿وَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا سِحْرٌ كَذَّابٌ﴾^(٣) وقيل: مذكور، فقال الأخفش: ﴿إِنْ كُلُّ إِلَّا كَذَّبَ الرَّسْلَ﴾^(٣)، وقال الفراء وتعلب: ﴿صَّ﴾ لأن معناها صدق الله، ويرده أن الجواب لا يتقدم، فإن أريد أنه دليل الجواب ف قريب، وقيل: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾^(٣) الآية، وحذفت اللام للطول.

وأما ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا﴾^(٤) فعطف على ﴿ذَلِكَ وَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ بِهِ﴾^(٥) و ثم لترتيب الإخبار، لا لترتيب الزمان، أي ثم أخبركم بأننا آتيناه موسى الكتاب.

وأما ﴿وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقَرٌّ﴾^(٥) فمبتدأ حذف خبره، أي وكل أمر مستقر عند الله واقع، أو ذكر وهو ﴿حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ﴾^(٦) وما بينهما اعتراض، وقول بعضهم: الخبر «مستقر» وخفض على الجوار حمل على ما لم يثبت في الخبر.

وأما ﴿وَفِي مُوسَى﴾^(٦) فعطف على «فيها» من ﴿وَوَكَّلْنَا فِيهَا ءَاتِيَةً لِلَّذِينَ يَخَافُونَ الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾^(٧).

الثاني: قول بعضهم في ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾^(٧): إن الوقف على «فلا جناح» وإن ما بعده إغراء ليفيد صريحاً مطلوبة التطوف بالصفة والمروءة، ويرد أنه إغراء الغائب ضعيف كقول بعضهم وقد بلغه أن إنساناً يهدده: «عليه رجلاً ليسني» أي ليلزم رجلاً غريباً،

(١) تقدمت.

(٢) تقدمت.

(٣) تقدمت.

(٤) تقدمت.

(٥) تقدمت.

(٦) تقدمت.

(٧) ﴿إِنَّ الصَّبَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ سَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ...﴾ [البقرة ٢: ١٥٨].

والذي فسرت به عائشة رضي الله عنها خلاف ذلك، وقصتها مع عروة بن الزبير رضي الله تعالى عنهم في ذلك مسطورة في صحيح البخاري^(١). ثم الإيجاب لا يتوقف على كون «عليه» إغراء، بل كلمة «على» تقتضي ذلك مطلقاً.

وأما قول بعضهم في ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً﴾^(٢): إن الوقف قبل «عليكم» وإن «عليكم» إغراء فحسن، وبه يتخلص من إشكال ظاهر في الآية مُحوج للتأويل.

الثالث: قول بعضهم في ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾^(٣): إن «أهل» منصوب على الاختصاص، وهذا ضعيف لوقوعه بعد ضمير الخطاب مثل «بِكَ اللَّهُ نَرْجُو الْفَضْلَ» وإنما الأكثر أن يقع بعد ضمير التكلم كالحديث: «نَحْنُ مُعَاشِرُ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورِثُ»^(٤) والصواب أنه مُنادى.

الرابع: قول الزمخشري في ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَاداً﴾^(٥): إنه يجوز كون «تجعلوا» منصوباً في جواب الترجي أعني ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾^(٥) على حدّ النصب في قراءة حفص: ﴿فَاطْلِعْ﴾^(٦) وهذا لا يجيزه بصري، ويتأولون قراءة حفص: إما على أنه جواب للأمر وهو ﴿أَبْنِ لِي صَرِيحاً﴾^(٦) أو على العطف على الأسباب، على حدّ قوله:

٩٤٨ - ولبس عباءة وتقر عيني (٧)

أو على معنى ما يقع موقع أبلغ، وهو أن أبلغ، على حدّ قوله:

(١) البخاري، تفسير البقرة. وعروة بن الزبير بن العوام (- ٩٣هـ) هو أخو عبد الله بن الزبير. وموجز القصة أنه فهم من الآية السابقة جواز الطواف وعدمه فقالت له: كلا، لو كانت كما تقول كانت: «فلا جناح عليه ألا يطوف بهما». أي إن قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ﴾ [البقرة ٢: ١٥٨] ليس نفيًا لوجوب الطواف بل هو نفي للإثم الذي توقعه الأنصار إذا طافوا بالصفاء والمروة بعد أن كان عليهما في الجاهلية صنمان.

(٢) [الأنعام ٦: ١٥١]. ارجع إلى كلام المصنف عليها في حرف «لا».

(٣) تنمتها ﴿وَيُظْهِرُكَ تَطْهِيراً﴾ [الأحزاب ٣٣: ٣٣].

(٤) تقدم الحديث.

(٥) ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [٢١] الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ رِزْقًا وَالسَّمَاءَ بَنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ [٢٢] [البقرة ٢: ٢١ و ٢٢].

(٦) ﴿وَقَالَ رِيعُونَ بِهَذَا آيِنٌ لِي صَرِيحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ [٢٣] أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَاطْلِعْ إِلَيَّ إِلَهِي مُوسَى... [غافر ٤٠: ٣٦ و ٣٧] وانظر ما سبق.

(٧) تقدم برقم ٤٧١ و ٥١٦ و ٦٧٠ و ٨٦٤.

٩٤٩ - ولا سابق شيئا..... (١)

ثم إن ثبت قول الفراء إن جواب الترجى منصوب كجواب التمني فهو قليل، فكيف تخرج عليه القراءة المجمع عليها؟

وهذا كتخريجه قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ (٢) على أن الاستثناء منقطع، وأنه جاء على البديل الواقع في اللغة التميمية، وقد مضى البحث فيها (٣).

ونظير هذا على العكس قول الكرمانى (٤) في ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ (٥) إن «من» نصب على الاستثناء و «نفسه» توكيد، فحمل قراءة السبعة على النصب في مثل «ما قام أحد إلا زيدا» كما حمل الزمخشري قراءتهم على البديل في مثل «ما فيها أحد إلا حمار» وإنما تأتي قراءة الجماعة على أفصح الوجهين، ألا ترى إلى إجماعهم على الرفع في ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ (٦) وأن أكثرهم قرأ به في ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ (٧) وأنه لم يقرأ أحد بالبديل في ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُمْ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا أَتْيَاءٌ وَجْهٌ رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾ (٨) [الليل: ١٩ و ٢٠] لأنه منقطع؟ وقد قيل: إن بعضهم قرأ به في ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعُ الظَّنِّ﴾ (٩) وإجماع الجماعة على خلافه.

ونظير حمل الكرمانى النفس (١٠) على التوكيد في موضع لم يحسن فيه ذلك قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَقَاتُ يَرْصِدْنَ أَنْفُسَهُنَّ﴾ (١١): إن الباء زائدة، و «أنفسهن» توكيد للنون، وإنما لغة الأكثرين في توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين أن يكون بعد التوكيد بالمنفصل نحو: «فمتم أنتم أنفسكم».

الخامس: قول بعضهم في ﴿لَسْتُمْ عَلَى ظُهُورِهِ﴾ (١٢): إن اللام للأمر، والفعل مجزوم،

(١) تقدم برقم ١٤٣ و ٥٣١ و ٨٣٠ و ٨٥٧ و ٨٦٢ وستكرر برقم ١١٤٥.

(٢) [النمل ٢٧: ٦٥] وقد تقدم الكلام عليها.

(٣) هو محمود بن حمزة (بعد ٥٥٠ هـ) نحوي قارىء له: لباب التفسير، والإيجاز في النحو، وغيرهما.

(٤) [البقرة ٢: ١٣٠] وقد تقدمت.

(٥) ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَتَهَنَّدَ أَحَدُكُمْ أَنَّ تِهَادَاتِهِنَّ لَهُنَّ أَنْفُسُهُنَّ﴾ [النور

٦٦: ٢٤] والآية مما استشهد به سيبويه في الكتاب ١/ ٣٦٠.

(٦) ﴿وَلَوْ أَنَّا كُنْتُمْ عَلَيْنَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْفُسُكُمْ أَوْ أَخْرَجُوا مِنْ دِينِكُمْ مَا فَعَلُوهُ...﴾ [النساء ٤: ٦٦].

(٧) [النساء ٤: ١٥٧]. وهي مما استشهد به سيبويه في الكتاب ١/ ٣٦٥.

(٨) في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة ٢: ١٣٠] وقد تقدمت.

(٩) تتمتها ﴿فَلَكِنَّ قُرُوءَ﴾ [البقرة ٢: ٢٢٨].

(١٠) ﴿وَالَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا وَجَعَلَ لَكُمُ الْفَلَاحَ وَالْأَنْفَعُ مَا تَكُونُونَ﴾ [النور ١٧] لَسْتُمْ عَلَى ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذَكَّرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ

إِذَا أَسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ... [الزخرف ٤٣: ١٢ و ١٣].

والصواب أنها لام العلة والفعل منصوب، لضعف أمر المخاطب باللام كقوله:

٩٥٠ - لَتَقُمْ أَنْتَ يَا بْنَ خَيْرٍ قَرِيشٍ فَلْتَقْضِي حَوَائِجَ الْمُسْلِمِينَ^(١)

السادس: قول التبريزي في قراءة يحيى بن يعمر^(٢) ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾^(٣) بالرفع: إن أصله أَحْسَنُوا، فحذفت الواو اجتزاء عنها بالضمة، كما قال:

٩٥١ - إِذَا مَا شَاءَ ضَرُّوا مِنْ أَرَادُوا وَلَا يَأْلُوهُمْ أَحَدٌ ضَرَّارًا^(٤)

واجتماع حذف الواو وإطلاق الذي على الجماعة كقوله:

٩٥٢ - وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ^(٥)

ليس بالسهل، والأولى قول الجماعة: إنه بتقدير مبتدأ، أي هو أحسن، وقد جاءت منه مواضع، حتى إن أهل الكوفة يقيسونه، والاتفاق على أنه قياس مع أي كقوله:

٩٥٣ - فَسَلَّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ^(٦)

وأما قول بعضهم في قراءة ابن محيصن ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾^(٧): إن الأصل أن يتموا بالجمع فحسّن، لأن الجمع على معنى مَنْ، مثل ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَعِينُ﴾^(٨) ولكن أظهر منه قول الجماعة: إنه قد جاء على إهمال «أن» الناصبة حملا على أختها «ما» المصدرية.

السابع: قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾ [آل عمران: ١٢٠] فيمن قرأ بتشديد الراء وضمها: إنه على حد قوله:

٩٥٤ - إِنَّكَ إِنْ يُصْرَغَ أَخُوكَ تُصْرَغُ^(٩)

(١) تقدم برقم ٤١٢، والياء في فعل «فلتقضي» ضرورة.

(٢) تابعي بصري قارئ فقيه أخذ النحو عن أبي الأسود وتولى قضاء خراسان ومات ١٢٩هـ.

(٣) ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّعَلَّهُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام ١٥٤: ٦]. وانظر ما تقدم.

(٤) لم نقف على قائله. والشاهد فيه حذف واو الجماعة وبقاء الضمة في «شاء» ولكنه يروى: «إذا شأوا» أضروا... ولا شاهد فيه حيثئذ. لا يألوا: لا يستطيع.

(٥) تقدم برقم ٣٤٥ ويروى: وإن الآلى... فلا شاهد فيه حيثئذ.

(٦) تقدم برقم ١٢٤ و ٧٥٧.

(٧) ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة ٢: ٢٣٣].

(٨) ﴿أَفَأَنْتَ شَبِيعٌ أَلْضَمُّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ﴾ [يونس ٤٢: ١٠].

(٩) قبله «يا أقرع بن حابس يا أقرع» وينسب لعمر بن خثارم ولجربير بن عبد الله البجلي الصحابي وهو غير جربير بن عطية المشهور. أما الأقرع بن حابس فهو أحد السادات العرب ثم كان من الصحابة وهو الذي نادى الرسول من وراء الحجرات. انظر الإصابة: الترجمة ٢٣١، والكشاف ٢٨٤/٤ والرجز =

فخرج القراءة المتواترة على شيء لا يجوز إلا في الشعر، والصواب أنه مجزوم، وأن الضمة اتباع كالضمة في قولك: لم يشد ولم يزد وقوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا أَهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥] إذا قدر «لا يضرركم» جواباً لاسم الفعل، فإن قدر استئنافاً فالضمة إعراب، بل قد امتنع الزمخشري من تخريج التنزيل على رفع الجواب مع مضي فعل الشرط فقال في قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلْتَ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ﴾ ^(١) لا يجوز أن تكون ما شرطية لرفع تود، هذا مع تصريحه في «المفصل» بجواز الوجهين في نحو: «إن قام زيد أقوم» ولكنه لما رأى الرفع مرجوحاً لم يستسهل تخريج القراءة المتفق عليها عليه، يوضح لك هذا أنه جوز ذلك في قراءة شاذة مع كون فعل الشرط مضارعاً، وذلك على تأويله بالماضي، فقال: قرئ: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يَدْرُكُكُمْ﴾ ^(٢) برفع يدرك، فقيل: هو على حذف الفاء، ويجوز أن يقال: إنه محمول على ما يقع موقعه، وهو أينما كنتم، كما حمل:

٩٥٥ - ولا ناعب ^(٣)

على ما يقع موقع:

..... ليسوا مصلحين ^(٣)

وهو ليسوا بمصلحين، وقد يرى كثير من الناس قول الزمخشري في هذه المواضع متناقضاً، والصواب ما بينت لك، قال: ويجوز أن يتصل بقوله: ﴿وَلَا تَظْلُمُونَ﴾ ^(٤) اه، وقد مضى رده.

الثامن: قول ابن حبيب: إن ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ ^(٥) خبر، و﴿الْحَمْدُ﴾ مبتدأ، و﴿لِلَّهِ﴾ حال، والصواب أن ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ مبتدأ وخبر، و﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ على ما تقدم في إعرابها.

التاسع: قول بعضهم إن أصل «بسم» كسر السين أو ضمها على لغة من قال سِم أو سُم، ثم سكنت السين، لثلاثا يتوالى كسرات، أو لثلاثا يخرجوا من كسر إلى ضم، والأولى قول

= في سيبويه ٤٣٦/١ وابن عقيل ١٣٢/٢ والخزانة ٣٩٦/٣ و٦٤٣ و٥٤١/٤ والمعنى: أنا من قومك يا أفرع فإن لم تحكم لي في منافرتي مع فلان صرعت وصرعت معي.

(١) ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾ [آل عمران ٣: ٣٠] وقد تقدمت.

(٢) [النساء: ٧٨] وقد تقدمت.

(٣) تقدم البيت برقم ٨٦٣ وتماه:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب إلا ببين غرابها

(٤) تقدمت.

(٥) ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ [الفاتحة ١: ١ و٢].

الجماعة إن السكون أصل، وهي لغة الأكثرين، وهم الذين يبتدون اسماً بهمز الوصل.

العاشر: قول بعضهم في ﴿الرَّحِيمِ﴾ من البسمة: إنه وصل بنية الوقف فالتقى ساكنان الميم ولام الحمد^(١) فكسرت الميم لالتقائهما. وممن جوز ذلك ابن عطية، ونظير هذا قول جماعة منهم المبرد: إن حركة راء «أكبر» من قول المؤذن «الله أكبر، الله أكبر» فتحة، وإنه وصل بنية الوقف، ثم اختلفوا، فقليل: هي حركة الساكنين، وإنما لم يكسروا حفظاً لتفخيم اللام كما في ﴿الْمَ﴾ ﴿الله﴾^(٢) وقليل: هي حركة الهمزة نقلت، وكل هذا خروج عن الظاهر لغير داع، والصواب أن كسرة الميم إعرابية، وأن حركة الراء ضمة إعرابية، وليس لهمزة الوصل ثبوت في الدرَج فتنتقل حركتها إلا في ندور.

الحادي عشر: قول الجماعة في قوله تعالى: ﴿تَبَيَّنَتِ الْجُنُودُ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِئُوا فِي الْمَذَابِ الْغُلْجِينَ﴾ [سبا: ١٤]: إن فيه حذف مضافين، والمعنى علمت ضعفاء الجن أن لو كان رؤساؤهم، وهذا معنى حسن، إلا أن فيه دعوى حذف مضافين لم يظهر الدليل عليهما، والأولى أن «تبين» بمعنى وضح، وأن وصلتها بدل اشتغال من الجن، أي وضح للناس أن الجن لو كانوا إلخ.

الثاني عشر: قول بعضهم في ﴿عَيْنًا فِيهَا تُسْمَنُ﴾^(٣): إن الوقف على «تسمى» هنا أي عيناً سمسة معروفة، وإن ﴿سَلَسِيلاً﴾^(٤) جملة أمرية أي: أسأل طريقاً موصلة إليها. ودون هذا في البعد قول آخر: إنه علم مركب كـ «تأبط شراً»، والأظهر أنه اسم مفرد مبالغة في السلسال، كما أن السلسال مبالغة في السلس، ثم يحتمل أنه نكرة، ويحتمل أنه علم منقول وصرف لأنه اسم لماء، وتقدم ذكر العين لا يوجب تأنيثه كما تقول: «هذه واسيط» بالصرف، ويبعد أن يقال: صرف للتناسب^(٥) كـ ﴿قَوَارِيراً﴾^(٦) لاتفاقهم على صرفه.

الثالث عشر: قول مكي وغيره في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعَتْ بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾^(٧): إن زهرة حال من الهاء في به أو من «ما»، وإن التثنية حذف للساكنين مثل قوله:

(١) ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة ١: ١ و ٢].

(٢) ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾... [آل عمران ١: ٣ و ٢].

(٣) ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِبَنَاتٍ مِّنْ فَسْوَىٰ وَكَأَنَّهُنَّ كَوْنٌ قَوَارِيرًا﴾ [قارن ١٥] ﴿وَيُسْقَوْنَ فِيهَا كَأْسًا كَانَ مِزَاجُهَا زَجْجًا﴾ [١٦] ﴿عَيْنًا فِيهَا تُسْمَنُ سَلَسِيلاً﴾ [الإنسان ١٥: ٧٦ - ١٨].

(٤) أي لتناسب الفواصل القرآنية.

(٥) تسمتها ﴿لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَرِثَةُكَ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾ [طه ١٣١: ٢٠].

٩٥٦ - وَلَا ذَاكَرَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا^(١)

وإن جر الحياة على أنه بدل من «ما»، والصواب أن «زهرة» مفعول بتقدير جعلنا لهم أو آتيناهم، ودليل ذلك ذكر التمتع، أو بتقدير أذم، لأن المقام يقتضيه، أو بتقدير أعني بياناً لـ«ما» أو للضمير، أو بدل من أزواج، إما بتقدير ذوي زهرة، أو على أنهم جعلوا نفس الزهرة مجازاً للمبالغة، وقال الفراء: هو تمييز لـ«ما» أو للهاء، وهذا على مذهب الكوفيين في تعريف التمييز، وقيل: بدل من «ما»، وَرَدُّ بَأَن «لِنَفْتِنَهُمْ»^(٢) من صلة «مَتَّعْنَا» فيلزم الفصل بين أبعاض الصلة بأجنبي، وبأن الموصول لا يتبع قبل كمال صلتها، وبأنه لا يقال: «مررت بزيد أخاك» على البديل، لأن العامل في المبدل منه لا يتوجه إليه بنفسه، وقيل: من الهاء، وفيه ما ذكر، وزيادة الإبدال من العائد، وبعضهم يمنعه بناء على أن المبدل منه في نية الطرح فيبقى الموصول بلا عائد في التقدير، وقد مر أن الزمخشري منع في «أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ»^(٣) أن يكون بدلاً من الهاء في «أَمَرْتَنِي بِهِ» ورددناه عليه^(٤)، ولو لزم إعطاء منوي الطرح حكم المطروح لزم إعطاء منوي التأخير حكم المؤخر، فكان يمتنع «ضَرَبَ زَيْدًا غُلَامُهُ» ويرد ذلك قوله تعالى: «وَإِذْ أَمَرْنَا إِبْرَاهِيمَ رَجُلًا»^(٥) والإجماع على جوازه.

تفسيه: وقد يكون الموضع لا يتخرج إلا على وجه مرجوح، فلا حرج على مخترجه، كقراءة ابن عامر وعاصم «وَكَذَلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ»^(٦) فقيل: الفعل ماض مبني للمفعول، وفيه ضعف من جهات: إسكان آخر الماضي، وإنابة ضمير المصدر مع أنه مفهوم من الفعل، وإنابة غير المفعول به مع وجوده، وقيل: مضارع أصله ننجي بسكون ثانيه، وفيه ضعف، لأن النون عند العجم تخفى ولا تدغم، وقد زعم قوم أنها أدغمت فيها قليلاً وأن منه أترج وإجاصة وإجانة، وقيل: مضارع وأصله ننجي بفتح ثانيه وتشديد ثالثه ثم حذفت النون الثانية، ويضعفه أنه لا يجوز في مضارع «نَبَأْتُ وَنَقَيْتُ وَنَزَلْتُ» ونحوهن إذا ابتدأت بالنون أن تحذف النون الثانية إلا في ندور كقراءة بعضهم «وَزُلِ الْمَلَكُ تَنْزِيلًا»^(٧).

(١) صدره «فَأَلْقَيْتَهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ» وهو لأبي الأسود الدؤلي كما في سيبويه ٨٥/١ والخزانة ٥٥٤/٤، وفيها أن التنوين حذف لضرورة الشعر لا لالتقاء الساكنين كما ذكر ابن هشام. سيتكرر برقم ١١٠٢.

(٢) تقدمت.

(٣) «مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ...» [المائدة ٥: ١١٧].

(٤) تقدم ذلك.

(٥) تتمتها «يَكُونَنَّ فَتَدْعُهُنَّ...» [البقرة ٢: ١٢٤].

(٦) «فَأَسْتَجِبْنَا لَهُ وَجَبَّتْهُ مِنَ الْعَذَابِ وَكَذَلِكَ نُنشِئُ الْمُؤْمِنِينَ» [الأنبياء ٢١: ٨٨].

(٧) «وَيَوْمَ تَشْقَى السَّمَاءُ بِالْغَمِّمْ وَزُلِ الْمَلَكُ تَنْزِيلًا» [الفرقان ٢٥: ٢٥].

الجهة الخامسة: أن يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهرة. ولنورد مسائل من ذلك ليتمرن بها الطالب مرتبة على الأبواب ليسهل كشفها:

باب المبتدأ

مسألة: يجوز في الضمير المنفصل من نحو: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٧] وآل عمران: ٣٥] ثلاثة أوجه: الفصل وهو أرجحها، والابتداء وهو أضعفها، ويختص بلغة تميم، والتوكيد.

مسألة: يجوز في الاسم المفتوح به من نحو: قوله: «هَذَا أَكْرَمُهُ» الابتداء والمفعولية، ومثله «كَمْ رَجُلٍ لَقِيْتَهُ» و «مَنْ أَكْرَمْتُهُ؟» لكن في هاتين يقدر الفعل مؤخراً، ومثلهما «رُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيْتَهُ».

مسألة: يجوز في المرفوع من نحو: ﴿أَفَى اللَّهِ شَكٌّ﴾^(١) و «ما في الدار زَيْدٌ» الابتدائية والفاعلية، وهي أرجح لأن الأصل عدم التقديم والتأخير، ومثله كلمتا ﴿عُرْفَةٌ﴾^(٢) في سورة الزمر، لأن الظرف الأول: معتمد على المخبر عنه، والثاني: على الموصوف، إذ «الغرف» الأولى موصوفة بما بعدها، وكذا «نار» في قول الخنساء:

٩٥٧ - كَأَنَّهُ عَلِمَ فِي رَأْسِهِ نَارُ^(٣)

ومثله الاسم التالي للوصف في نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ» و «أَقَائِمُ زَيْدٌ» لما ذكرنا ولأن الأب إذا قدر فاعلاً كان خبر زيد مفرداً، وهو الأصل في الخبر، ومثله ﴿ظَلُمْتُمْ﴾ من قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ﴾ [البقرة: ١٩] لأن الأصل في الصفة الإفراد، فإن قلت: «أَقَائِمُ أَنْتَ» فكذلك عند البصريين، وأوجب الكوفيون في ذلك الابتدائية، ووافقهم ابن الحاجب، ووهم إذ نقل في أماليه الإجماع على ذلك، وحجتهم أن المضممر المرتفع بالفعل لا يجاوره منفصلاً عنه، لا يقال: «قام أنا» والجواب أنه إنما انفصل مع الوصف لثلا يجهل معناه، لأنه يكون معه مستتراً، بخلافه مع الفعل فإنه يكون بارزاً كـ «قَمْتُ أَوْ قَمْتُ»، ولأن طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل، فلذلك احتل مع الفصل، ولأن المرفوع بالوصف سد في اللفظ مسد واجب الفصل وهو الخبر، بخلاف فاعل الفعل، ومما يقطع به على بطلان مذهبهم قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْبُ أَنْتَ عَنِ الْهَيْتِ﴾^(٤) وقول الشاعر:

(١) «قَالَتْ رَسُولُهُمْ أَفَى اللَّهِ شَكٌّ...» [إبراهيم: ١٤: ١٠].

(٢) «لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ هُمْ عُرْفٌ مِّنْ قَوْفِهَا عُرْفٌ مَّيْبُتَةٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ...» [الزمر: ٣٩: ٢٠].

(٣) صدره «وإن صخرأ لتأتهم الهداة به» ديوانها ص ٢٧. صخر: أخوها، العلم: الجبل.

(٤) تمتها «يَكَايِرُهُمْ...» [مريم: ١٩: ٤٦].

٩٥٨ - خَلِيلِي مَا وَا فِي بَعْدِي أَنْتُمَا (١)

فإن القول بأن الضمير مبتدأ كما زعم الزمخشري في الآية مؤد إلى فصل العامل من معموله بالأجنبي، والقول بذلك في البيت مؤد إلى الإخبار عن الاثنين بالواحد، ويجوز في نحو: «ما في الدار زيد» وجه ثالث عند ابن عصفور، ونقله عن أكثر البصريين، وهو أن يكون المرفوع اسماً لـ «ما» الحجازية، والظرف في موضع نصب على الخبرية، والمشهور وجوب بطلان العمل عند تقدم الخبر ولو ظرفاً.

مسألة: يجوز في نحو: «أخوه» من قولك: «زيد ضرب في الدار أخوه» أن يكون فاعلاً بالظرف، لاعتماده على ذي الحال وهو ضمير زيد المقدر في «ضرب»، وأن يكون نائباً عن فاعل ضرب على تقديره خالياً من الضمير، وأن يكون مبتدأ خبره الظرف^(٢) والجملة حال، والفراء والزمخشري يريان هذا الوجه شاذاً رديئاً، لخلو الجملة الاسمية الحالية من الواو، ويوجبان الفاعلية في نحو: «جاء زيد عليه جية» وليس كما زعما، والأوجه الثلاثة في قوله تعالى: ﴿وَكَايْنِ مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾^(٣) قيل: وإذا قرئ بتشديد قتل لزم ارتفاع ربيون بالفعل، يعني لأن التكثير لا ينصرف إلى الواحد، وليس بشيء، لأن النبي هنا متعدّد لا واحد بدليل كائين، وإنما أفرد الضمير بحسب لفظها.

مسألة: «زيد نعم الرجل» يتعين في زيد الابتداء، و «نعم الرجل زيد» قيل: كذلك، وعليهما فالرابط العموم، أو إعادة المبتدأ بمعناه، على الخلاف في الألف واللام للجنس هي أم للعهد، وقيل: يجوز أيضاً أن يكون خبراً لمحذوف وجوباً، أي الممدوح زيد، وقال ابن عصفور: يجوز فيه ثالث وهو أن يكون مبتدأ حذف خبره وجوباً، أي زيد الممدوح، وزد بأنه لم يسد شيء مسدّه.

مسألة: «حبذا زيد» يحتمل زيد - على القول بأن «حب» فعل و«ذا» فاعل - أن يكون مبتدأ مخبراً عنه بـ «حبذا»، والرابط الإشارة، وأن يكون خبراً لمحذوف، ويجوز على قول ابن عصفور السابق أن يكون مبتدأ حذف خبره، ولم يقل به هنا، لأنه يرى أن «حبذا» اسم، وقيل: بدل من «ذا»، ويرده أنه لا يحل محل الأول، وأنه لا يجوز الاستغناء عنه، وقيل: عطف بيان، ويرده قوله:

(١) تمامه «إذا لم تكونا لي على من أقاطع» ولا يعرف له قائل.

(٢) والمضروب حيثئذ: زيد.

(٣) ﴿وَكَايْنِ مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّادِقِينَ [آل عمران: ١٤٦].

٩٥٩ - وحَبِذا نَفَحَاتٌ مِّن يَّمَانِيَةٍ (١)

ولا تبين المعرفة بالنكرة باتفاق، وإذا قيل: حبذا اسم للمحسوب فهو مبتدأ وزيد: خبر، أو بالعكس عند مَنْ يجيز في قولك: «زيدُ الفاضلُ» وجهين وإذا قيل: بأن «حبذا» كله فعل ف«زيد»: فاعل، وهذا أضعف ما قيل، لجواز حذف المخصوص كقوله:

٩٦٠ - أَلَا حَبِّذا لَوْلَا الْحَيَاءُ وَرَبِّمَا مَنَحْتُ الْهُوَى مَا لَيْسَ بِالْمَتَقَارِبِ (٢)
والفاعل لا يحذف.

مسألة: يجوز في نحو: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨] ابتدائية كل منهما وخبرية الآخر، أي شأني صبر جميل، أو صبر جميل أمثل من غيره.

باب كان وما جرى مجراها

مسألة: يجوز في كان من نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِّمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾ (٣) ونحو: «زيد كان له مال» نقصان كان، وتامها، وزيادتها وهو أضعفها، قال ابن عصفور: باب زيادتها الشعر، والظرف متعلق بها على التمام، وباستقرار محذوف مرفوع على الزيادة، ومنصوب على النقصان، إلا إن قدرت الناقصة شأنية فلا استقرار مرفوع لأنه خبر المبتدأ.

مسألة: ﴿فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مُّكْرِهِمْ﴾ [النمل: ٥١] يحتمل في كان الأوجه الثلاثة، إلا أن الناقصة لا تكون شأنية، لأجل الاستفهام، ولتقدم الخبر، وكيف: حال على التمام، وخبر لكان على النقصان، وللمبتدأ على الزيادة.

مسألة: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ (٤) تحتل «كان» الأوجه الثلاثة، فعلى الناقصة: الخبر إما لبشر، و«وحياً» استثناء مفرغ من الأحوال، فمعناه موحياً أو موحى، أو من وراء حجاب، بتقدير: أو موصلاً ذلك من وراء حجاب، وأو يرسل بتقدير أو إرسالاً، أي أو ذا إرسال، وإما وحياً والتفريع في الأخبار، أي ما كان تكليمهم إلا إحياء أو إيصالاً من وراء حجاب أو إرسالاً، وجعل ذلك تكليماً على حذف مضاف، و«لبشر» على هذا تبين، وعلى التمام والزيادة فالتفريع في الأحوال المقدرة في الضمير المستتر في «لبشر».

(١) تمامه «تأتيك من قبل الريان أحيانا» ديوان جرير ص ٥٩٦، يمانية: رياح الجنوب، الريان: جبل.

(٢) قائله مرار بن مياس أو مرداس بن هماس، انظر معجم الشعراء ٤٤٥ وهامش الخزانة ٢٤/٤ ومعناه: ألا حبذا ذكر الأحبة لولا حيائي من ذلك وربما منحت قلبي من ليس ينصفني.

(٣) تتمتها ﴿أَوْ أَلْقَى السَّعَى وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [ق: ٥٠: ٣٧].

(٤) تتمتها ﴿فَيُوحِي بِأَذْنِهِ مَا يَشَاءُ﴾ [الشورى ٥١: ٤٢].

مسألة: «أَيْنَ كَانَ زَيْدٌ قَائِماً» يحتمل الأوجه الثلاثة، وعلى النقصان فالخبر إما قائماً و«أَيْنَ» ظرف له، أو «أَيْنَ» فيتعلق بمحذوف و«قائماً» حال، وعلى الزيادة والتمام ف«قائماً» حال، و«أَيْنَ» ظرف له، ويجوز كونه ظرفاً لكان إن قدرت تامة.

مسألة: يجوز في نحو: «زيد عسى أن يقوم» نقصان عسى فاسمها مستتر، وتمامها فأن والفعل مرفوع المحل بها.

مسألة: يجوز الوجهان في «عسى أن يقوم زيد» فعلى النقصان «زيد» اسمها وفي «يقوم» ضميره، وعلى التمام لا إضمار، وكل شيء في محله، ويتعين التمام في نحو: «عسى أن يقوم زيد في الدار» و«عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا» [الإسراء: ٧٩] لثلا يلزم فصل صلة أن من معمولها بالأجنبي وهو اسم عسى.

مسألة: «وَمَا رَبُّكَ بِغَفِيلٍ»^(١) تحتمل «ما» الحجازية والتميمية، وأوجب الفارسي والزمخشري الحجازية ظناً أن المقتضي لزيادة الباء نصب الخبر، وإنما المقتضي نفيه، لامتناع الباء في «كان زيد قائماً» وجوازها في:

٩٦١ - لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ^(٢)

وفي «ما إن زيد بقائم».

مسألة: «لا رجل ولا امرأة في الدار» إن رفعت الاسمين فهما مبتدآن على الأرجح، أو اسمان ل «لا» الحجازية، فإن قلت: «لا زيد ولا عمرو في الدار» تعين الأول، لأن «لا» إنما تعمل في النكرات، فإن قلت: «لا رجل في الدار» تعين الثاني، لأن «لا» إذا لم تتكرر يجب أن تعمل، ونحو: «فَلَا رَفَتْ وَلَا سُوفَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَقِّ»^(٣) إن فتحت الثلاثة فالظرف خبر للجميع عند سيبويه، ولو واحد عند غيره، ويقدر للآخرين ظرفان، لأن «لا» المركبة عند غيره عاملة في الخبر، ولا يتوارد عاملان على معمول واحد، فكيف عوامل؟ وإن رفعت الأولين فإن قدرت «لا» معهما حجازية تعين عند الجميع إضمار خبرين إن قدرت «لا» الثانية كالأولى وخبراً واحداً إن قدرتها مؤكدة لها وقدرت الرفع بالعطف، وإنما وجب التقدير في الوجهين لاختلاف خبري الحجازية والتبرئة بالنصب والرفع، فلا يكون خبر واحد لهما، وإن قدرت الرفع بالابتداء

(١) تتمتها «عَمَّا يَمْلُوكُ» [الأنعام ١٣٢: ٦ وهود ١٢٣: ١١ والنمل ٩٣: ٢٧].

(٢) تمام البيت:

«وإن مُدَّتْ الأيدي إلى الزاد لم أكن بأَعْجَلِهِمْ إذ أجشعُ القوم أعجلُ»

وهو من لامية العرب للشنفرى الأزدي. ابن عقيل ١٢٨/١.

(٣) «الْحَقُّ أَشْهَرُ مَمْلُوكَتٍ مِمَّنْ وَضَّ فِيهِكَ الْفَجَّ فَلَا رَفَتْ...» [البقرة ١٩٧: ٢].

فيهما - على أنهما مهملتان - قدرت عند غير سيبويه خيراً واحداً للأولين أو للثالث كما تقدر في «زيد وعمرو قائم» خيراً للأول أو للثاني، ولم يحتج لذلك عند سيبويه.

باب المنصوبات المتشابهة

ما يحتمل المصدرية والمفعولية - من ذلك نحو: ﴿وَلَا تَظْلَمُونَ قَبِيلًا﴾ [النساء: ٧٧]، ﴿وَلَا يَظْلَمُونَ قَبِيلًا﴾ [النساء: ١٢٤] أي ظلماً ماً أو خيراً ماً، أي لا يُنقصونه مثل ﴿وَلَمْ تَظْلِمُوا شَيْئًا﴾ [الكهف: ٣٣] ومن ذلك ﴿ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا﴾^(١) أي نقصاً أو خيراً، وأما ﴿وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا﴾^(٢) فمصدر، لاستيفاء ضرٍّ مفعوله، وأما ﴿فَمَنْ عَنَى لَكُمْ مِنْ أَخِيهِ شَيْئًا﴾^(٣) «فشيء» قبل ارتفاعه مصدر أيضاً، لا مفعول به، لأن «عفا» لا يتعدى.

ما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية - من ذلك «سرتُ طويلاً» أي سيراً طويلاً، أو زمناً طويلاً، أو سرته طويلاً، ومنه ﴿وَأَزَلَفْتِ الْجَنَّةَ لِلْمُنَاقِبِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ [لق: ٣١] أي إزلاًفاً غير بعيد أو زمناً غير بعيد، أو أزلفتها الجنة - أي الإزلاف - في حالة كونه غير بعيد، إلا أن هذه الحال مؤكدة، وقد يجعل حالاً من الجنة فالأصل غير بعيدة، وهي أيضاً حال مؤكدة، ويكون التذكير على هذا مثله في ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾^(٤).

ما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية - «جاء زيد ركضاً» أي يركض ركضاً، أو عامله «جاء» على حد «قعدت جلوساً» أو التقدير جاء راكضاً، وهو قول سيبويه، ويؤيده قوله تعالى: ﴿أَذِنًا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾^(٥) فجاءت الحال في موضع المصدر السابق ذكره.

ما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لأجله - من ذلك ﴿يُرِيكُمْ آلِبَرَفٍ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾^(٦) أي فتحافون خوفاً وتطمعون طمعاً، وابن مالك يمنع حذف عامل المصدر المؤكد إلا فيما استثنى، أو خائفين وطامعين، أو لأجل الخوف والطمع، فإن قلنا: «لا يشترط اتحاد فاعلي الفعل والمصدر المعلل» وهو اختيار ابن خروف، فواضح، وإن قيل: باشرطه فوجهه أن «يريككم» بمعنى يجعلكم ترون، والتعليل باعتبار الرؤية لا الإراءة، أو الأصل إخافة وإطماعاً، وحذف الزوائد.

(١) ﴿...إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا...﴾ [التوبة: ٩: ٤].

(٢) ﴿إِلَّا نَنْصِفُوا بِعَذَابِكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلُ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا...﴾ [التوبة: ٩: ٣٩].

(٣) تتمتها ﴿فَالْيَاغُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَذْنًا إِلَيْهِ يَخْسَرُنِي﴾ [البقرة: ٢: ١٧٨].

(٤) ﴿وَمَا يَدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ٤٢: ١٧].

(٥) ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ أَتَيْنَا...﴾ [فصلت: ٤١: ١١].

(٦) ﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ آلِبَرَفٍ...﴾ [الرعد: ١٣: ١٢].

وتقول: «جاء زيد رغبةً» أي يرغب رغبة، أو مجيء رغبة، أو راغباً، أو للرغبة، وابن مالك يمنع الأول، لما مر، وابن الحاجب يمنع الثاني، لأنه يؤدي إلى إخراج الأبواب عن حقائقها، إذ يصح في «ضربته يوم الجمعة» أن يقدر ضرب يوم الجمعة، قلت: وهو حذف بلا دليل، إذ لم تدع إليه ضرورة، وقال المتنبّي:

٩٦٢ - أبلى الهوى أسفاً يوم التوى بدني (١)

والتقدير أسف أسفاً، ثم اعترض بذلك بين الفاعل والمفعول به، أو إيلاء أسف، أو لأجل الأسف، فمن لم يشترط اتحاد الفاعل فلا إشكال، وأما من اشترطه فهو على إسقاط «لام» العلة توسعاً، كما في قوله تعالى: ﴿وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ (٢) أو الاتحاد موجود تقديرًا، إما على أن الفعل المعلّل مطاوع أبلى محذوفاً، أي فبليت أسفاً، ولا تقدر فبلي بدني، لأن الاختلاف حاصل، إذ الأسف فعل النفس لا البدن، أو لأن الهوى لما حصل بتسبيه كان كأنه قال: «أبليت بالهوى بدني».

ما يحتمل المفعول به والمفعول معه - نحو: «أكرمك زيداً» يجوز كونه عطفاً على المفعول به وكونه مفعولاً معه، ونحو: «أكرمك وهذا» يحتملها وكونه معطوفاً على الفاعل، لحصول الفصل بالمفعول، وقد أجز في «حسبك زيداً درهم» كون «زيد» مفعولاً معه، وكونه مفعولاً به بإضمار يحسب، وهو الصحيح، لأنه لا يعمل في المفعول معه إلا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به؛ ويجوز جره، فقل: بالعطف، وقيل: بإضمار حسب أخرى وهو الصواب، ورفعته بتقدير حسب فحذفت وخلفها المضاف إليه وزووا بالأوجه الثلاثة قوله:

٩٦٣ - إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا فحسبك والضحاك سيف مهذ (٣)

باب الاستثناء

يجوز في نحو: «ما ضربت أحداً إلا زيد بدلاً من المستثنى منه، وهو أزعجها، وكونه منصوباً على الاستثناء، وكون إلا وما بعدها نعتاً، وهو أضعفها، ومثله «ليس زيد شيئاً إلا شيئاً لا يُعبأ به» فإن جئت بـ «ما» مكان «ليس» بطل كونه بدلاً، لأنها لا تعمل في الموجب (٤).

مسألة: يجوز في نحو: «قام القوم حاشاك، وحاشاه» كون الضمير منصوباً، وكونه

(١) تمامه «وفرق الهجر بين الجفن والوسن» شرح الديوان ٢/٤٣٣.

(٢) ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ * الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَفُورُونَ﴾ [هود ١٨: ١٩] أي يبغون لها عوجاً.

(٣) لم نقف على قائله. «كانت» فعل تام. الهيجاء: الحرب. انشقت العصا: تفرقت الجماعة.

(٤) بيان ذلك أن نفى «ما» انتقض بـ «إلا» فبطل عملها. إذ لا يقال «ما زيد إلا شيئاً» بل: ما زيد إلا شيء.

مجروراً، فإن قلت: «حاشاي» تعين الجر، أو «حاشاني» تعين النصب، وكذا القول في خلا وعدا.

مسألة: يجوز في نحو: «ما أحدٌ يقولُ ذلكَ إلا زيد» كون زيد بدلاً من أحد وهو المختار وكونه بدلاً من ضميره، وأن ينصب على الاستثناء، فارتفاعه من وجهين، وانتصابه من وجه، فإن قلت: «ما رأيتُ أحداً يقولُ ذلكَ إلا زيد» فبالعكس^(١)، ومن مجيئه مرفوعاً قوله:

٩٦٤ - في ليلة لا نرى بها أحداً يحكي علينا إلا كواكبها^(٢) و«على» هنا بمعنى «عن»، أو ضمّن يحكي معنى «يَنمُّ أو يُشنع».

ما يحتمل الحالية والتمييز - من ذلك «كُرمُ زيدٍ ضيفاً» إن قدرت أن الضيف غير زيد فهو تمييز محول عن الفاعل، يمتنع أن تدخل عليه من، وإن قدر نفسه احتمال الحال والتمييز، وعند قصد التمييز فالأحسن إدخال من، ومن ذلك «هذا خاتمٌ حديد» والأرجح التمييز للسلامة به من جمود الحال، ولزومها، أي عدم انتقالها، ووقوعها من نكرة، وخيرُ منهُما الخفضُ بالإضافة.

من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول - نحو: «ضربتُ زيدا ضاحكاً» ونحو: «وَقَنِيْلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً»^(٣) وتجوز الزمخشري الوجهين في «ادْخُلُوا فِي السِّلْرِ كَافَّةً»^(٤) وهم، لأن كافة مختص بمن يعقل، ووهمه في قوله تعالى: «وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ»^(٥) إذ قدر «كافة» نعتاً لمصدر محذوف - أي إرسالة كافة - أشد، لأنه أضاف إلى استعماله فيما لا يعقل إخراجاً عما التزم فيه من الحالية، ووهمه في خطبة المفصل إذ قال: «محيط بكافة الأبواب» أشد وأشد، لإخراج إياه عن النصب البتة.

من الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين - نحو: «وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا»^(٦) يحتمل أن عامله معنى التنبيه أو معنى الإشارة، وعلى الأول فيجوز «ها قائماً ذا زيد» قال:

٩٦٥ - هَا بَيْنَا دَا صَرِيحُ النَّصِيحِ فَاضْغُ لَهُ^(٧)

وعلى الثاني يمتنع، وأما التقديم عليهما معاً فيمتنع على كل تقدير.

(١) ارتفاعه من وجه واحد هو إيداله من فاعل «يقول». وانتصابه من وجهين.

(٢) تقدم برقم ٢٤٧ وسيكرر برقم ١١٤٣.

(٣) تمتها «كَمَا يَقْنِيْلُونَكُمْ كَافَّةً...» [التوبة ٣٦: ٩].

(٤) «يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَسُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْرِ كَافَّةً...» [البقرة ٢٠٨: ٢].

(٥) تمتها «نَشِيرًا وَكَذِبًا...» [سبا ٢٨: ٣٤].

(٦) «قَالَتْ يَوْنُسُ ءَالِدٌ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا...» [هود ٧٢: ١١].

(٧) تمامه «وطغ فطاعة مهدي نصحه رشد» ولم نقف على قائله. سيكرر برقم ١١٢٠.

من الحال ما يحتمل التعدد والتداخل - نحو: «جاء زيدٌ ركباً ضاحكاً» فالتعدد على أن يكون عاملهما جاء، وصاحبهما زيد، والتداخل على أن الأولى من زيد وعاملها جاء، والثانية من ضمير الأولى وهي العامل، وذلك واجب عند مَنْ مَنَعَ تعدد الحال، وأما «لقيته مُضِعِداً مُتَحِدِراً» فمن التعدد، لكن مع اختلاف الصاحب، ويستحيل التداخل، ويجب كون الأولى من المفعول والثانية من الفاعل تقيلاً للفضل، ولا يحمل على العكس إلا بدليل كقوله:

٩٦٦ - خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجُرُّ ورائنا (١)
ومن الأول قوله:

٩٦٧ - عَهَدْتُ سُعَادَ دَاتِ هَوَى مُعَشَى فَرِذْتُ، وَعَادَ سُلُوناً هَوَاهَا (٢)

باب إعراب الفعل

مسألة: «ما تأتينا فتحدثنا» لك رفع تحدثت على العطف فيكون شريكاً في النفي، أو الاستئناف فتكون مثبتاً، أي فأنت تحدثنا الآن بدلاً عن ذلك، ونصبه بإضمار «أن»، وله معنيان: نفي السبب فينتفي السبب، ونفي الثاني فقط، فإن جئت بـ «لَنْ» مكان «ما» فللنصب وجهان: إضمار «أن» والعطف، وللرفع وجه وهو القطع، وإن جئت بـ «لَمْ» فللنصب وجه وهو إضمار «أن»، وللرفع وجه وهو الاستئناف ولكل الجزم بالعطف، فإن قلت: «ما أنت آتٍ فتحدثنا» فلا جزم ولا رفع بالعطف، لعدم تقدم الفعل، وإنما هو على القُطْع.

مسألة: «هل تأتيني فأكرمك» الرفع على وجهين، والنصب على الإضمار، و «هل زيد أخوك فتكرمه» لا يرفع على العطف، بل على الاستئناف، و «هل لك التفات إليه فتكرمه» الرفع على الاستئناف، والنصب إما على الجواب أو على العطف على التفات، وإضمار «أن» واجب على الأول وجائز على الثاني، وكالمثال سواء ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ﴾ (٣) إن سُلِمَ كون «لو» للتمني.

مسألة: «ليتني أجدُ مالاَ فأنفق منه» الرفع على وجهين، والنصب على إضمار «أن»، و «ليت لي مالاَ فأنفق منه» يمتنع الرفع على العطف.

مسألة: «ليُثِمَ زَيْدٌ فَتُكْرِمَهُ» الرفع على القطع، والجزم بالعطف والنصب على الإضمار.

(١) تمامه «على أثرنا ذيل مرط مرحل» وهو من معلقة امرئ القيس. الديوان ١٤٩ وشرح الزوزني ٩٦. المرط: كساء. مرحل: منقش.

(٢) مجهول القائل.

(٣) تتمتها ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء ٢٦: ١٠٢].

مسألة: نحو: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا﴾^(١) يحتمل الجزم بالعطف، والنصب على الإضمار، مثل ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ﴾^(٢) ونحو: ﴿وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أَجْرَكُمْ﴾ [محمد: ٣٦] يحتمل «تتقوا» الجزم بالعطف، وهو الراجح، والنصب بإضمار «أَنْ» على حد قوله: ٩٦٨ - وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيُخْضَعْ نُؤْوِهِ^(٣)

باب الموصول

مسألة: يجوز في نحو: «ماذا صَنَعْتَ، وماذا صَنَعْتَهُ» ما مضى شرحه^(٤)، وقوله تعالى: ﴿مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٦٥] ماذا: مفعول مطلق، لا مفعول به، لأن أجاب لا يتعدى إلى الثاني بنفسه بل بالباء، وإسقاط الجار ليس بقياس، ولا يكون «ماذا» مبتدأ وخبراً، لأن التقدير حينئذ: «ما الذي أجبتكم به»، ثم حذف العائد المجرور من غير شرط حذفه، والأكثر في نحو: «مَنْ ذَا لَقِيتَ» كون «ذا» للإشارة خبراً، و «لَقِيتَ»: جملة حالية، ويقال كون «ذا» موصولة، و «لَقِيتَ» صلة، وبعضهم لا يجيزه، ومن الكثير ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ؟﴾^(٥) إذ لا يدخل موصول على موصول إلا شاذاً كقراءة زيد بن علي ﴿وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾^(٦) بفتح الميم واللام.

مسألة: ﴿فَأَصْبَحَ يَمَآ تُوْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤] «ما» مصدرية، أي بالأمر، أو موصول اسمي أي بالذي تؤمره على حد قولهم:

٩٦٩ - أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ.....^(٧)

وأما من قال: «أمرتك بكذا» وهو الأكثر فيشكل، لأن شرط حذف العائد المجرور بالحرف أن يكون الموصول مخفوضاً بمثله معنى ومتعلقاً نحو: ﴿وَشَرِبَ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾^(٨) أي منه، وقد يقال: إن «اصدع» بمعنى أوامر، وأما ﴿فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا﴾^(٩) في الأعراف فيحتمل أن يكون الأصل بما كذبوه فلا إشكال، أو بما كذبوا به، ويؤيده التصريح به

(١) تتمتها ﴿كَيْفَ كَانَتْ عَقِيبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ...﴾ [يوسف: ١٢: ١٠٩].

(٢) تتمتها ﴿يَعْقِلُونَ يَهَا أَوْ هَاذَانِ يَسْمَعُونَ يَهَا...﴾ [الحج: ٢٢: ٤٦].

(٣) مجهول القائل وتامه «ولا يخش ظملاً ما أقام ولا هضمًا» وهو في ابن عقيل ١٣٤/٢.

(٤) انظر فصل «ماذا».

(٥) تتمتها ﴿إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢: ٢٥٥].

(٦) ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢: ٢١] وتقدمت.

(٧) تقدم برقم ٥٩٤.

(٨) ﴿مَا هَذَا إِلَّا بِئْسَ يَنْتَكِرُ الْإَكْلَ وَمَا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٣: ٣٣].

(٩) ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا مِنْ قَبْلُ﴾ [الأعراف: ٧: ١٠١].

في سورة يونس^(١)، وإنما جاز مع اختلاف المتعلق، لأن ﴿فَمَا كَانُوا يَلْمِزُونَا﴾ بمنزلة كذبوا في المعنى، وأما ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَيِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ﴾^(٢) فقليل: «الذي» مصدرية، أي ذلك تبشير الله، وقيل: الأصل يبشر به، ثم حذف الجار توسعاً فاتصّب الضمير ثم حذف.

مسألة: يجوز في نحو: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾^(٣) كون الذي موصولاً اسماً فيحتاج إلى تقدير عائد، أي زيادة على العلم الذي أحسنه، وكونه موصولاً حرفياً، فلا يحتاج لعائد، أي تماماً على إحسانه، وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج إلى صلة، ويكون «أحسن» حينئذ اسم تفضيل، لا فعلاً ماضياً، وفتحته إعراب لا بناء، وهي علامة الجر، وهذان الوجهان كوفيان، وبعض البصريين يوافق على الثاني.

مسألة: نحو: «أعجبني ما صنعت» يجوز فيه كون «ما» بمعنى «الذي»، وكونها نكرة موصوفة، وعليهما فالعائد محذوف، وكونها مصدرية فلا عائد، ونحو: ﴿حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾^(٤) يحتمل الموصولة والموصوفة دون المصدرية، لأن المعاني لا ينفق منها، وكذا ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾^(٥) فإن ذهب إلى تأويل «ما تحبون» و «ما رزقناهم» بالحب والرزق وتأويل هذين بالمحجوب والمرزوق فقد تعسفت عن غير محجوج إلى ذلك، وقال أبو حيان: لم يثبت مجيء «ما» نكرة موصوفة، ولا دليل في «مررت بما أعجب لك» لاحتمال الزيادة، ولو ثبت نحو: «سررتي ما أعجب لك» لثبت ذلك، انتهى. ولا أعلمهم زادوا «ما» بعد الباء إلا ومعناها السببية، نحو: ﴿فِيمَا نَقُصُّهُمْ وَيُثَبِّتُ لَهُمْ لَعْنَهُمْ﴾ [المائدة: ١٣]، ﴿فِيمَا رَحِمَهُم مِّنَ اللَّهِ لَئِنَّ لَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٩].

مسألة: إذا قلت: «أعجبني من جاءك» احتمل كون من موصولة أو موصوفة، وقد جُوزا في ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ﴾^(٦) وضعف أبو البقاء الموصولة، لأنها تتناول قوماً بأعيانهم، والمعنى على الإبهام، وأجيب بأنها نزلت في عبد الله بن أبي^(٧) وأصحابه.

(١) ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِ رَسُولًا إِلَى قَوْمِهِمْ فَجَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانُوا يَلْمِزُونَا بِمَا كَذَّبُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ﴾ [يونس: ١٠: ٧٤].

(٢) ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فِي رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ * ذَلِكَ الَّذِي يُبَيِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ...﴾ [الشورى: ٤٢: ٢٣].

(٣) ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلاً لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٤: ٦] وقد تقدمت.

(٤) ﴿لَن تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ...﴾ [آل عمران: ٩٢: ٣].

(٥) [البقرة: ٣: ٢] والأنفال: ٣: ٨ والحج: ٣٥: ٢٢... إلخ.

(٦) ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَاذَرُوا الْآخِرَ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨: ٢].

(٧) عرف بابن سلول، أظهر إسلامه بعد بدر. وكان رأس المنافقين ومات ٥٩ هـ.

باب التوابع

مسألة: نحو: ﴿ءَامَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ﴾^(١) يحتمل بدل الكل من الكل، وعطف البيان، ومثله ﴿تَعْبُدُ إِلَهَكَ وَاللَّهُ أَبَاكَ إِذْ رَعِمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾ [البقرة: ١٣٣]، ﴿فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَتْ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَا دَمَرْنَاهُمْ﴾^(٢) فيمن فتح الهمزة، ويحتمل هذا تقدير مبتدأ أيضاً، أي هي أَنَا دمرناهم.

مسألة: نحو: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١] يجوز فيه كون «الأعلى» صفة للاسم أو صفة للرب، وأما نحو: «جاءني غلامٌ زيدٌ الظريف» فالصفة للمضاف، ولا تكون للمضاف إليه إلا بدليل، لأن المضاف إليه إنما جيء به لغرض التخصيص ولم يؤت به لذاته وعكسه.

٩٧٠ - وكلُّ فتى يتَّقِي فائز^(٣)

فالصفة للمضاف إليه، لأن المضاف إنما جيء به لقصد التعميم، لا للحكم عليه، ولذلك ضعف قوله:

٩٧١ - وكلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أخوه لعمُر أبيك إلا الفرقدان^(٤)

مسألة: نحو: ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾^(٥) و «مررت بالرجل الذي فعل» يجوز في الموصول أن يكون تابعا أو بإضمار أعني أو أمدح أو هو، وعلى التبعة فهو نعت لا بدل إلا إذا تعذر، نحو: ﴿وَبَلِّغْ أَكْثَرَ هُزْنٍ لَمَزَةٍ ۖ الَّذِي جَمَعَ مَالًا﴾^(٦) لأن النكرة لا توصف بالمعرفة.

باب حروف الجر

مسألة: نحو: «زيدٌ كعمرو» تحتمل الكاف فيه عند المعربين الحرفية فتتعلق باستقرار، وقيل: لا تتعلق.

والاسمية فتكون مرفوعة المحل وما بعدها جر بالإضافة ولا تقدير بالاتفاق.

ونحو: «جاء الذي كزيد» تتعين الحرفية، لأن الوصل بالتضايقين ممتنع.

مسألة: «زيدٌ على السطح» يحتمل «على» الوجهين^(٧)، وعليهما فهي متعلقة باستقرار محذوف.

(١) [الأعراف ١٢١: ٧ و ١٢٢ والشعراء ٤٦: ٢٦ و ٤٧].

(٢) تتمتها ﴿وَقَوْمَهُمْ أَتَمِّينَ﴾ [النمل ٥١: ٢٧].

(٣) هذا شطر من البحر المتقارب لم نقف له على تمة ولا قائل.

(٤) تقدم برقم ١١٤.

(٥) ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ۝ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ...﴾ [البقرة ٢: ٢ و ٣].

(٦) ﴿... الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَ﴾ [الهمزة ١٠٤: ١ و ٢].

(٧) في شرح الأمير: لأن «على» إما حرف جر، أو ظرف.

مسألة: قيل في نحو: ﴿وَالضُّحَىٰ ۝ وَاللَّيْلِ ۝﴾^(١): إن الواو تحتمل العاطفة والقسمية، والصواب الأول، وإلا لاحتاج كل إلى الجواب، ومما يوضحه الفاء في أوائل سورتي المرسلات^(٢) والنازعات^(٣).

باب في مسائل مفردة

مسألة: نحو: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾^(٤) فيمن فتح الباء يحتمل كون النائب عن الفاعل الظرف الأول - وهو الأولى - أو الثاني أو الثالث، ونحو: ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ﴾ [الزمر: ٦٨] النائب الظرف أو الوصف، وفي هذا ضعف، لضعف قولهم: «سير عليه طويل».

مسألة: «تجلى الشمس» يحتمل كون تجلى ماضياً تركت التاء من آخره لمجازية التأنيث، وكونه مضارعاً أصله تتجلى ثم حذفت إحدى التائين على حد قوله تعالى: ﴿نَارًا تَلَطَّىٰ﴾^(٥) ولا يجوز في هذا كونه ماضياً، وإلا لقليل: «تلطت»، لأن التأنيث واجب مع المجازي إذا كان ضميراً متصلاً، وبما ذكرنا من الوجهين في المثال الأول تعلم فساد قول من استدل على جواز نحو: «قام هند» في الشعر بقوله:

٩٧٢ - تمئى ابتئى أن يعيش أبوهما (٦)

لجواز أن يكون أصله تمنئى.

الجهة السادسة: ألا يراعي الشروط المختلفة بحسب الأبواب، فإن العرب يشترطون في باب شيئاً ويشترطون في آخر تقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح أقيستهم، فإذا لم يتأمل المعرب اختلطت عليه الأبواب والشرائط.

فلنورد أنواعاً من ذلك مشيرين إلى بعض ما وقع فيه الهم للمعربين:

النوع الأول: اشتراطهم الجمود لعطف البيان، والاشتقاق للنع.

- (١) تمتها ﴿إِذَا سَجَى...﴾ [الضحى ١: ٩٣].
- (٢) ﴿وَالْمُرْسَلَتِ عُرَا ۝ وَالْمُصَنِّتِ عَصَا ۝...﴾ [المرسلات ١: ٧٧ و ٢].
- (٣) ﴿وَالنَّازِعَتِ عُرَا ۝ وَالنَّشِيطِ نَشَا ۝ وَالنَّهِيحِ سَبَا ۝ وَالْمُصَنِّتِ سَبَا ۝﴾ [النازعات ١: ٧٩ - ٤].
- (٤) ﴿فِي يَوْمٍ أَوَّاهٌ أَنَّ تَرَفَّعَ وَتَذَكَّرَ فِيهَا أَسْمُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ۝ يَكَا لَا لَّهُمْ حِجْرَةٌ وَلَا يَجْعَلُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ...﴾ [النور ٣٦: ٢٤] وقد تقدمت..
- (٥) ﴿فَأَنذَرْتُكَ نَارًا تَلَطَّىٰ﴾ [الليل ١٤: ٩٢].
- (٦) تمامه «وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر» قاله لبيد بن ربيعة وهو في ديوانه ٢١٣ وفي الخزانة ٤/ ٤٢٤ و ٢/ ٢١٩ وانظر شرح المعلقات للوزني ص ٢٠١. ومعنى الشطر الثاني: لم يخلد أحد من ربيعة أو مضر قبلي فلا بد أن يدركني الموت كما أدركهم. سيتكرر برقم ١١٢٩.

ومن الوهم في الأول قول الزمخشري في ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ (٢) ﴿إِلَهُ النَّاسِ﴾ (١) إنهما عطفًا بيان، والصواب أنهما نعتان، وقد يجاب بأنهما أجريا مجرى الجوامد، إذ يستعملان غير جاريتين على موصوف وتجري عليهما الصفات، نحو: قولنا: «إله واحد وملك عظيم».

ومن الخطأ في الثاني قول كثير من النحويين في نحو: «مررت بهذا الرجل» إن الرجل نعت، قال ابن مالك: أكثر المتأخرين يقلّد بعضهم بعضاً في ذلك، والحامل لهم عليه توهّمهم أن عطف البيان لا يكون إلا أخص من مثبوعه، وليس كذلك، فإنه في الجوامد بمنزلة النعت في المشتق، ولا يمتنع كون المنعوت أخص من النعت، وقد هُدي ابن السّيد إلى الحق في المسألة فجعل ذلك عطفًا لا نعتًا، وكذا ابن جني، اه. قلت: وكذا الزجاج والسهيلي، قال السهيلي: «وأما تسمية سيويه له نعتًا فتسامح، كما سمي التوكيد وعطف البيان صفة» وزعم ابن عصفور أن النحويين أجازوا في ذلك الصفة والبيان، ثم استشكله بأن البيان أعرف من المبين وهو جامد، والنعت دون المنعوت أو مساو له وهو مشتق أو في تأويله، فكيف يجتمع في الشيء أن يكون بيانًا ونعتًا؟ وأجاب بأنه إذا قدر نعتًا فاللام فيه للعهد والاسم مؤول بقولك: الحاضر أو المشار إليه، وإذا قدر بيانًا فاللام لتعريف الحضور، فيساوي الإشارة بذلك ويزيد عليها بإفادته الجنس المعين فكان أخص، قال: وهذا معنى قول سيويه اه. وفيما قاله نظر، لأن الذي يؤوله النحويون بالحاضر والمشار إليه إنما هو اسم الإشارة نفسه إذا وقع نعتًا كـ «مررت بزيد هذا» فأما نعت اسم الإشارة فليس ذلك معناه، وإنما هو معنى ما قبله، فكيف يجعل معنى ما قبله تفسيراً له؟

وقال الزمخشري في ﴿ذَلِكَمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ (٢): يجوز كون اسم الله تعالى صفة للإشارة أو بيانًا، و «ربكم» الخبر، فجوز في الشيء الواحد البيان والصفة، وجوز كون العلم نعتًا، وإنما العلم يُنعت ولا ينعت به، وجوز نعت الإشارة بما ليس معرفًا بلام الجنس، وذلك مما أجمعوا على بطلانه.

النوع الثاني: اشتراطهم التعريف لعطف البيان ولنعت المعرفة، والتكثير للحال والتمييز، وأفعل من، ونعت النكرة.

ومن الوهم في الأول قول جماعة في صديد من ﴿مَاءٍ صَدِيدٍ﴾ (٣) وفي طعام مساكين من ﴿كَفَرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ (٤) فيمن نون كفارة: إنهما عطفًا بيان، وهذا إنما هو معترض على قول

(١) ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ (١) ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ (٢) ﴿إِلَهُ النَّاسِ﴾ (الناس ١: ١١٤ - ٣).

(٢) [الأنعام ١٠٢: ٦ ويونس ٣: ١٠ وفاطر ١٣: ٣٥... إلخ.

(٣) ﴿... وَنَسَقَى مِنْ مَّاءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم ١٦: ١٤].

(٤) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مَتَعِدًا نَجْرًا يَبْدَأُ بِهِ قَتْلَ مَنْ أَلَمَ بِهِ دَرًا عَدْلًا يَنْتَهِمْ هَذَا يَبْلُغُ الْكَفَرَةَ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقُوا وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا...﴾ [المائدة ٩٥: ٥].

البصريين ومن وافقهم، فيجب عندهم في ذلك أن يكون بدلاً، وأما الكوفيون فيرون أن عطف البيان في الجوامد كالنعت في المشتقات، فيكون في المعارف والنكرات، وقول بعضهم في «ناقع» من قول النابغة:

٩٧٣ - من الرُقش في أنيابها السم نافع^(١)

إنه نعت للسم، والصواب أنه خبر للسم، والظرف متعلق به، أو خبر ثان.

وليس من ذلك قول الزمخشري في «شديد العقاب»^(٢)، إنه يجوز كونه صفة لاسم الله تعالى في أوائل سورة المؤمن، وإن كان من باب الصفة المشبهة، وإضافتها لا تكون إلا في تقدير الانفصال، ألا ترى أن «شديد العقاب» معناه شديد عقابه، ولهذا قالوا: كل شيء إضافته غير مخضة فإنه يجوز أن تصير إضافته مخضة، إلا الصفة المشبهة، لأنه جعله على تقدير «ال»، وجعل سبب حذفها إرادة الأزواج، وأجاز وصفته أيضاً أبو البقاء، لكن على أن «شديداً» بمعنى مشدد كما أن الأذنين في معنى المؤذن، فأخرجه بالتأويل من باب الصفة المشبهة إلى باب اسم الفاعل، والذي قدمه الزمخشري أنه وجميع ما قبله أبدال، أما أنه بدل فلتنكيره، وكذا المضافان قبله وإن كانا من باب اسم الفاعل، لأن المراد بهما المستقبل وأما البواقي فالتناسب، ورد على الزجاج في جعله «شديد العقاب» بدلاً وما قبله صفات، وقال: في جعله بدلاً وحده من بين الصفات نبؤ ظاهر.

ومن ذلك^(٣) قول الجاحظ^(٤) في بيت الأعشى:

٩٧٤ - وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصِي^(٥)

إنه يُبطل قول النحويين (لا تجتمع «ال ومن» في اسم التفضيل) فجعل كلا من «ال ومن» معتداً به جارياً على ظاهره، والصواب أن تقدر «ال» زائدة، أو معرفة و«من» متعلقة بـ«أكثر» منكرأ محذوفاً مبدلاً من المذكور أو بالمذكور على أنها بمنزلتها في قولك: «أنت منهم الفارس البطل» أي أنت من

(١) صدره «فبت كأني ساورتني ضئيلة» ديوان النابغة الذبياني ١١٠ وسيبويه ٢٦١/١، ساورتني: واثبتني، ضئيلة: حية دقيقة. الرقش: جمع رقشاء وهي الحية المنقطعة، ومن القصيدة نفسها الشواهد ٧٢٦ و ٩١٠ و ٩١٤.

(٢) ﴿حَمَّ﴾ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنْ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴿٣﴾ غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الْقَوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِلَهُ الْمَصِيرِ [غافر ١: ٤٠ - ٣].

(٣) نبه الأمير في حاشيته أن الصواب: «ومن الوهم في الثاني - أي ما اشترط فيه التنكير - قول الجاحظ وقول مكّي» ومثله في حاشية الدسوقي وحواشي المخطوطة الأولى.

(٤) هو أبو عثمان عمرو بن بحر (٢٥٥هـ) اشتهر بأسلوبه وسعة ثقافته، له كتب كثيرة أشهرها البيان والتبيين، والحيوان.

(٥) تمامه «وإنما العزة للكاثر» ديوان الأعشى ١٤٣، ابن عقيل ٥١/٢، الخزانة ٤٨٩/٣.

بينهم، وقول بعضهم: إنها متعلقة بـ«ليس» قد يراد بأنها لا تدل على الحدوث عند من قال في أحوالها: إنها تدل عليه، ولأن فيه فضلاً بين أفعل وتمييزه بالأجنبي، وقد يجاب بأن الظرف يتعلق بالوهم، وفي «ليس» رائحة قولك: «انتفى»، وبأن فضل التمييز قد جاء في الضرورة في قوله:

٩٧٥ - على أنني بغد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولاً كميلاً^(١)

و «أفعل» أقوى في العمل من «ثلاثون».

ومن الوهم في الثاني قول مكّي في قراءة ابن أبي عبلة^(٢) ﴿فَإِنَّهُ أَيْمٌ قَلْبُهُ﴾^(٣) بالنصب: إن «قلبه» تمييز، والصواب أنه مشبه بالمفعول به كـ«حسن وجهه»، أو بدل من اسم «إن» وقول الخليل والأخفش والمازني في «إياي، وإياك، وإياه»: إن «إيا» ضمير أضيف إلى ضمير، فحكموا للضمير بالحكم الذي لا يكون إلا للنكرات وهو الإضافة. وقول بعضهم في: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [الصفات: ٣٥ ومحمد: ١٩] إن اسم الله سبحانه وتعالى خبر «لا» التبرئة، ويردّه أنها لا تعمل إلا في نكرة منفية واسم الله تعالى معرفة موجبة، نعم يصح أن يقال: إنه خبر لـ«لا» مع اسمها فإنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وزعم أن المركبة لا تعمل في الخبر، لضعفها بالتركيب عن أن تعمل فيما تباعد منها وهو الخبر، كذا قال ابن مالك. والذي عندي أن سيبويه يرى أن المركبة لا تعمل في الاسم أيضاً، لأن جزء الشيء لا يعمل فيه، وأما «لا رجُلَ ظريفاً» بالنصب فإنه عند سيبويه مثل «يا زيدُ الفاضلُ» بالرفع^(٤)، وكذا البحث في ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾^(٥) للتعريف والإيجاب أيضاً، وفي «لا إله إلا إله واحد» للإيجاب، وإذا قيل: «لا مستحقاً للعبادة إلا إله واحد، أو إلا الله» لم يتجه الاعتذار المتقدم، لأن «لا» في ذلك عاملة في الاسم والخبر لعدم التركيب، وزعم الأكثرون أن المرتفع بعد «إلا» في ذلك كله بدل من محل اسم لا، كما في قولك: «ما جاءني من أحدٍ إلا زيدٌ» ويشكل على ذلك أن البدل لا يصلح هنا لحلوله محل الأول، وقد يجاب بأنه بدلٌ من الاسم مع لا، فإنهما كالشيء الواحد، ويصح أن يخلفهما، ولكن يذكر الخبر حينئذ فيقال: «الله موجود» وقيل: هو بدل من ضمير الخبر المحذوف، ولم يتكلم الزمخشري في كشفه على المسألة اكتفاء بتأليف مفرد له فيها، وزعم فيه أن الأصل «الله إله» المعرفة مبتدأ، والنكرة خبر، على القاعدة، ثم قدّم للخبر، ثم أدخل النقي على الخبر

(١) للعباس بن مرداس وانظر الخزانة ٥٧٣/١ و ١١٩/٣ وسيبويه ٢٩٢/١.

(٢) إبراهيم بن شمر أبي عبلة (١٥٢هـ) تابعي قاريء روى عن أم الدرداء الصغرى وغيرها.

(٣) ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آيْمٌ قَلْبُهُ﴾ [البقرة ٢: ٢٨٣].

(٤) يعني هو مثله في مراعاة حركة النعت الإعرابية لحركة المنعوت العارضة.

(٥) [البقرة ٢: ١٦٣] وفي مواضع كثيرة من القرآن.

والإيجاب على المبتدأ، وركبت «لا» مع الخبر، فيقال له: فما تقول في نحو: «لا طَالِعاً جَبَلًا إلا زيد» لِمَ انتصب خبر المبتدأ؟ فإن قال: إن «لا» عاملة عمل «ليس»، فذلك ممتنع لتقدم الخبر ولا تنقاض النفي ولتعريف أحد الجزأين. فأما قوله: «يجب كون المعرفة المبتدأ» فقد مر أن الإخبار عن النكرة المخصصة المقدمة بالمعرفة جائز نحو: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾ (١).

ومن ذلك قول الفارسي في «مرزت برجل ما شئت من رجل»: إن «ما» مصدرية، وإنها وصلتها صفة لرجل، وتبعه على ذلك صاحب الترشيع (٢)، قال: ومثله قوله تعالى: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ (٣) أي في أي صورة مشيئة أي يشاؤها، وقول أبي البقاء في ﴿تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَّامٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ أَلَّا تَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ﴾ (٤): إنَّ أَنْ وصلتها بدل من سواء، وبدل الصفة صفة، والحرف المصدرية وصلتها في نحو: ذلك معرفة، فلا يقع صفة للنكرة، وقول بعضهم في ﴿وَبَلَّ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ (٥) الَّذِي جَمَعَ (٦): إن «الذي» صفة.

والصواب أن «ما» في المثال (٦) شرطية حذفت جوابها، أي فهو كذلك والصفة الجملتان معاً.

وأما الآية الأولى (٧): فقال أبو البقاء: «ما» شرطية أو زائدة، وعليهما فالجمله صفة لصورة والعائد محذوف، أي عليها، و «في» متعلقة بـ «ركبك»، انتهى كلامه.

وكان حقه إذ علّق «في» بـ «ركبك» وقال: «الجمله صفة» أن يقطع بأن «ما» زائدة، إذ لا يتعلق الشرط الجازم بجوابه، ولا تكون جملة الشرط وحدها صفة، والصواب أن يقال: إن قدرت «ما» زائدة فالصفة جملة شاء وحدها. والتقدير شاءها، و «في» متعلقة بـ «ركبك»، أو باستقرار محذوف هو حال من مفعوله، أو بـ «عدلك»، أي وضعك في صورة أي صورة. وإن قدرت «ما» شرطية فالصفة مجموع الجملتين، والعائد محذوف أيضاً، وتقديره: «عليها» وتكون في حينئذ متعلقة بـ «عدلك»، أي عدلك في صورة أي صورة، ثم استؤنف ما بعده.

(١) تتمتها ﴿مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْمُتْلِينَ﴾ [آل عمران ٣: ٩٦].

(٢) الترشيع: كتاب في النحو لخطاب بن يوسف القرطبي. وقد سبقت ترجمته.

(٣) ﴿... خَلَقَكَ فَسَوَّاهُ فَعَدَلَكَ﴾ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ [الأنفطار ٨٢: ٧ و ٨].

(٤) ﴿قَدْ يَتَأَمَّلُ الْكِتَابَ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ...﴾ [آل عمران ٣: ٦٤].

(٥) تتمتها ﴿مَالًا وَعَدَدُوْهُ﴾ [الهمزة ١٠٤: ١ و ٢] وقد تقدمت.

(٦) يعني في «مررت برجل ما شئت من رجل» وقد تقدم.

(٧) يعني قوله تعالى: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ [الأنفطار ٨٢: ٨] وقد تقدمت.

والصواب في الآية الثانية^(١): أنها على تقدير مبتدأ، و «في» الثالثة^(٢): أن «الذي» بدل، أو صفة مقطوعة بتقدير «هو أو أذم أو أعني»، هذا هو الصواب، خلافاً لمن أجاز وصف النكرة بالمعرفة مطلقاً، ولمن أجازها بشرط وصف النكرة أولاً بنكرة، وهو قول الأخفش زعم أن «الأوليان» صفة لآخران في «فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا»^(٣) الآية، لوصفهما بـ«يقومان»، وكذا قال بعضهم في قوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا الَّذِينَ يَبْخُلُونَ»^(٤).

ومن ذلك قول الزمخشري في «إِنَّمَا أُعْطِكُمْ بِوَجْدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ»^(٥): إن «أن تقوموا» عطف بيان على واحدة، وفي «مَقَامٍ إِبْرَاهِيمَ»^(٦): إنه عطف بيان على «ءَايَاتٍ بَيِّنَاتٍ» مع اتفاق النحويين على أن البيان والمبين لا يتخالفان تعريفاً وتنكيراً وقد يكون عبر عن البدل بعطف البيان لتأخيها، ويؤيده قوله في «أَتَكُونُونَ مِنْ حَيْثُ سَكَنَ مِنْ وَجْدِكُمْ» [الطلاق: ٦]: إن «من وجدكم» عطف بيان لقوله تعالى: «مِنْ حَيْثُ سَكَنَ» وتفسير له، قال: «ومن»: تبعضية حذف مبعضا، أي أسكنوهم مكاناً من مساكنكم مما تطيقون، اهـ. وإنما يريد البدل، لأن الخافض لا يُعاد إلا معه، وهذا إمام الصناعة سبوية يسمي التوكيد صفة وعطف البيان صفة كما مر.

النوع الثالث: اشتراطهم في بعض ما التعريف شرطه تعريفاً خاصاً، كمنع الصرف اشتراطوا له تعريف العلمية أو شبهها كما في أجمع، وكنغت الإشارة وأتي في النداء، اشتراطوا لهما تعريف اللام الجنسية، وكذا تعريف فاعلي «نعم وبس»، لكنها تكون مباشرة له أو لما أضيف إليه، بخلاف ما تقدم فشرطها المباشرة له.

ومن الوهم في ذلك قول الزمخشري في قراءة ابن أبي عبله «إِنَّ ذَلِكَ لَحَقُّ تَخَاصُمِ أَهْلِ النَّارِ» [ص: ٦٤] ينصب تخاصم: إنه صفة للإشارة، وقد مضى أن جماعة من المحققين اشتراطوا في نعت الإشارة الاشتقاق كما اشتراطوه في غيره من النعوت، ولا يكون التخاصم أيضاً عطف بيان، لأن البيان يُشبه الصفة، فكما لا توصف الإشارة إلا بما فيه «ال» كذلك ما يُعطف عليها،

(١) أي قوله تعالى: «سَأَلُوا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ إِلَّا تَسْبُّ إِلَّا اللَّهَ...» [آل عمران ٣: ٦٤].

(٢) أي قوله تعالى: «وَبَلِّغْ لِكُلِّ هُمْزٍ لَمْرَهُ ۖ وَلِلَّهِ جَمْعٌ...» [الهمزة ١: ١٠٤ و٢].

(٣) «فَإِنْ عَرَّ عَلَىٰ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَانِ فَيَقْسَمَانِ ۖ وَاللَّهُ لَشَدِيدٌ عَلَنَآ أَحَقُّ مِنْ شَهِدَتِيهِمَا...» [المائدة ١٠٧: ٥].

(٤) تتمتها «وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبَحْلِ وَيَكْثُرُونَ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ۖ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا» [النساء ٣٦: ٤ و٣٧].

(٥) «فَلَّ إِنَّمَا أُعْطِكُمْ بِوَجْدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مَتَىٰ وَفَرَدَىٰ ثُمَّ نَنفَكُوا مَا يُصَاحِبُكُمْ مِنْ حَيْثُ» [سبأ ٣٤: ٤٦] وانظر ما تقدم.

(٦) «... فِيهِ ءَايَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ...» [آل عمران ٣: ٩٧] وانظر ما تقدم.

ولهذا منع أبو الفتح في ﴿وهذا بعلي شيخ﴾^(١) في قراءة ابن مسعود برفع شيخ كَوْن «بعلي» عطف بيان، وأوجب كونه خبراً، وشيخ: إما خبر ثان، أو خبر لمحدوف، أو بدل من بعلي، أو بعلي بدل وشيخ الخبر، ونظير منع أبي الفتح ما ذكرنا منع ابن السيد في كتاب المسائل والأجوبة^(٢) وابن مالك في التسهيل كَوْن عطف البيان تابعاً للمضمر، لامتناع ذلك في النعت، ولكن أجاز سيويه «يا هذان زيد وعمرو» على عطف البيان، وتبعه الزيايدي^(٣)، فأجاز «مررت بهذين الطويل والقصير» على البيان، وأجازه على البديل أيضاً، ولم يجزه على النعت، لأن نعت الإشارة لا يكون إلا طبقها في اللفظ، وممن نص على منع النعت في هذا سيويه والمبرد والزجاج، وهو مقتضى القياس. ومنع سيويه فيها مخالف لإجازته في النداء.

النوع الرابع: اشتراط الإبهام في بعض الألفاظ كظروف المكان، والاختصاص في بعضها كالمبتدئات وأصحاب الأحوال.

ومن الوهم في الأول: قول الزمخشري في ﴿فَاسْتَبِقُوا الصِّرَاطَ﴾^(٤) وفي ﴿سَعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى﴾ [طه: ٢١] وقول ابن الطراوة في قوله:

٩٧٦ - كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الشَّعْلَبَ^(٥)

وقول جماعة في «دَخَلْتُ الدَّارَ، أو المسجد، أو السُّوقَ» إن هذه المنصوبات ظروف، وإنما يكون ظرفاً مكانياً ما كان مُبْهِماً، ويعرف بكونه صالحاً لكل بقعة كـ «مكان وناحية وجهة وجانب وأمام وخلف».

والصواب أن هذه المواضع على إسقاط الجار توسعاً، والجار المقدر «إلى» في ﴿سَعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى﴾ و «في» في البيت، وفي أو إلى في الباقي، ويحتمل أن «استبقوا» ضَمَّنَ معنى تبادروا، وقد أجزى الوجهان في ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾^(٦) ويحتمل «سيرتها» أن يكون بدلاً من ضمير المفعول بدل اشتمال، أي سعيدها طريقته.

ومن ذلك قول الزجاج في ﴿وَأَعُوذُوا لَهُمْ كُلَّ مَرَّصِدٍ﴾ [التوبة: ٥] إن كلاً ظرف، ورده أبو

(١) ﴿...أَلَدُّ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي سَيِّئًا...﴾ [هود: ١١: ٧٢] وقد تقدمت.

(٢) كتاب ضمنه جوابه عن مسائل كثيرة سئل عنها فأجاب، في النحو واللغة والأدب والتفسير والأصول. وقد سبقت ترجمة ابن السيد.

(٣) أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان (٢٤٩هـ) نحوي لغوي قرأ على سيويه وروى عن الأصمعي.

(٤) ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَطَمَسْنَا عَلَى أَعْيُنِهِمْ فَاسْتَبَقُوا الصِّرَاطَ فَأَنَّى يُبْصِرُونَ﴾ [يس: ٣٦: ٦٦].

(٥) تقدم برقم ٢ و ٩٢٠.

(٦) ﴿وَلِكُلِّ وِجْهٍ هُوَ مَوْجِبٌ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ [البقرة: ١٤٨: ٢].

علي في الأغفال^(١) بما ذكرنا، وأجاب أبو حيان بأن «أَقْعُدُوا» ليس على حقيقته، بل معناه أرصدوهم كل مرصد، ويصح أرصدوهم كل مرصد، فكذا يصح قعدت كل مرصد، قال: ويجوز «قعدت مجلس زيد»، كما يجوز «قعدت مقعده»، اهـ.

وهذا مخالف لكلامهم، إذ اشترطوا توافق مادتي الظرف وعامله، ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما في المصدر، والفرق أن انتصاب هذا النوع على الظرفية على خلاف القياس لكونه مختصاً، فينبغي ألا يتجاوز به محل السماع، وأما نحو: «قعدت جلوساً» فلا دافع له من القياس وقيل: التقدير اقعّدوا لهم على كل مرصد، فحذفت، على، كما قال:

٩٧٧ - وأخفي الذي لولا الأسى لقضاني^(٢)

أي لقضى علي، وقياس الزجاج أن يقول في: «لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ»^(٣) مثل قوله في: «وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ»^(٤) والصواب في الموضعين أنهما على تقدير على، كقولهم: «ضرب زيد الظهر والبطن» فيمن نصبهما، أو أن «لأقعدن، واقعدوا» ضمنا معنى «لألزمن، والزموا».

ومن الوهم في الثاني: قول الحوفي في «ظلمتُ بعضُها فوق بعض»^(٥): إن «بعضُها فوق بعض» جملة مخبر بها عن ظلمات، وظلمات غير مختص، فالصواب قول الجماعة إنه خبر لمحدوف، أي تلك ظلمات، نعم إن قدر أن المعنى ظلمات أي ظلمات بمعنى ظلمات عظام أو متكاثفة وتركت الصفة لدلالة المقام عليها كما قال:

٩٧٨ - لَهُ حَاجِبٌ فِي كُلِّ أَمْرٍ يَشِئُهُ^(٦)

(١) الأغفال كتاب في معاني القرآن لأبي علي الفارسي ذكر فيه ما أغفله أبو إسحاق الزجاج في كتابه معاني القرآن وإعرابه.

(٢) تقدم برقم ٢٤٤.

(٣) «قَالَ فِيمَا أَعْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ» [الأعراف ١٦: ٧].

(٤) [التوبة ٥: ٩] وقد سبقت.

(٥) «أَزْ كُظُلْمَتِي فِي بَحْرِ لُجِّي يَفْشُهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ، مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ، مَحَابُّ ظُلْمَتِي بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ...» [النور ٤٠: ٢٤].

(٦) تمامه «وليس له عن طالب العرف حاجب» قال السيوطي في شواهد: إن القالي عزاه في أماليه لابن أبي حفصة. ورأيت في الأمالي ٢٣٦/١ غير منسوب ورواية الصدر فيها: «له حاجب عن كل ما يصم الفتى» ثم رأيت في معاهد التنصيص ١٢٧/١ معزوا لابن أبي السمط. وأبو السمط كنية لمروان بن أبي حفصة الأكبر ولحفيدة.

صَحَّ، وقول الفارسي في ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾^(١): إنه من باب «زيداً ضربته» واعترضه ابن الشجري بأن المنصوب في هذا الباب شرطه أن يكون مختصاً ليصح رفعه بالابتداء، والمشهور أنه عطف على ما قبله، و «ابتدعوها»: صفة، ولا بد من تقدير مضاف، أي وَحُبَّ رَهْبَانِيَّةٍ، وإنما لم يحمل أبو علي الآية على ذلك لاعتزاله، فقال: لأن ما يبتدعونه لا يخلقه الله عز وجل، وقد يُتَخَيَّلُ ورودُ اعتراض ابن الشجري على أبي البقاء في تجويزه في ﴿وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا﴾^(٢) كونه كـ «زيداً ضربته»، ويجب أن الأصل «وصفة أخرى» ويجوز كون «تحبونها» صفة، والخبر إما نَصْرٌ، وإما محذوف، أي ولكم نعمة أخرى، و «نصر»: بدل، أو خبر لمحذوف، وقول ابن مالك بدر الدين في قول الحماسي:

٩٧٩ - فَارِسًا مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا (٣)

إنه من باب الاشتغال كقول أبي علي في الآية^(٤)، والظاهر أنه نصب على المدح لما قدمنا، و «ما» في البيت زائدة، ولهذا أمكن أن يدعى أنه من باب الاشتغال.

النوع الخامس: اشتراطهم الإضمار في بعض المعمولات، والإظهار في بعض، فمن الأول: مجرور لولا ومجرور وحد، ولا يختصان بضمير خطاب ولا غيره، تقول: «لولاك ولولاءك، وولولاء، ووحدي، ووحدك، ووحدك»، ومجرور ليّ وسعدني وحناني، ويشترط لهن ضمير الخطاب، وشذ نحو قوله:

٩٨٠ - فَيَا لَبِيٍّ إِذَا هَدَرْتُ لَهُمْ (٥)

وقول آخر:

(١) ﴿... وَفَقِينَا يَيسَى ابْنَ مَرْيَمَ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا...﴾ [الحديد ٥٧: ٢٧].

(٢) ﴿... يَقْفَرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلُكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَسُكُنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتٍ عِدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ (١١) وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِنْ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ...﴾ [الصف ١٢: ٦١ و ١٣].

(٣) تمامه «غير زميل ولا نكس وكل» وهو مع الشاهد ٤٨٦ من مقطوعة واحدة تنسب لامرأة حارثية، ولعلقة، والبيت في السيوطي ٢٢٨ وفي ابن عقيل ١٨٥/١، ويروى «فارس» بالرفع على الإخبار. ملحوم: طعمة السباع والطيور. زميل: ضعيف. النكس: المقصر في المروءة والكرم.

(٤) يعني قوله تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾ [الحديد ٥٧: ٢٧] وقد مرت.

(٥) كمال البيت:

«دعوني فيا لبيبي إذ هدرت لهم شقاشق أقوام فأسكنها هدري»

ولم نقف على قائله، الشقاشق: جمع شقشقة وهي أن يكثر الخطيب الكلام حتى كأنه يعير يرغب ويهدر. والمعنى: لقد دعاني المستجدون بي فلبيت عندما أرغى أعداؤهم لهم فأسكنهم بهدري وبلاغي وبياني.

٩٨١ - لَقُلْتُ لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِي^(١)

كما شذت إضافتها إلى الظاهر في قوله:

٩٨٢ - فَلَبَّيْ، فَلَبَّيْ يَدِي مِسْوَراً^(٢)

ومن ذلك مرفوع خبر كاد وأخواتها إلا عسى، فتقول: «كاد زيد يموت»، ولا تقول: يموت أبوه، ويجوز «عسى زيد أن يقوم»، أو يقوم أبوه، فيرفع السبي، ولا يجوز رفعه الأجنبي نحو: «عسى زيد أن يقوم عمرو عنده».

ومن ذلك مرفوع اسم التفضيل في غير مسألة الكحل، وهذا شرطه - مع الإضمار - الاستتار، وكذا مرفوع نحو: «قم وأقوم وتقوم وتقوم».

ومن الثاني: تأكيد الاسم المظهر، والنعت والمنعوت، وعطف اليان والمبين.

ومن الوهم في الأول: قول بعضهم في «لولاى وموسى»: إن موسى يحتمل الجر، وهذا خطأ، لأنه لا يعطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، ولأن «لولا» لا تجر الظاهر، فلو أعيدت لم تعمل الجر فكيف ولم تعد؟ وهذه مسألة يحتاج بها فيقال: ضمير مجرور لا يصح أن يعطف عليه اسم مجرور أعدت الجار أم لم تعده، وقولي «مجرور» لأنه يصح أن تعطف عليه اسماً مرفوعاً لأن «لولا» محكوم لها بحكم الحروف الزائدة والزائد لا يقدح في كون الاسم مجرداً من العوامل اللفظية، فكذا ما أشبه الزائد، وقول جماعة في قول هذبة^(٣):

٩٨٣ - عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب

إن «فرجا» اسم كان، والصواب أنه مبتدأ خبره الظرف، والجملة خبر كان، واسمها ضمير الكرب، وأما قوله:

(١) قبله:

«إنك لو دعوتني ودوني زوراء ذات منزع بيون»

هكذا ورد في اللسان مادة بين. والزوراء: الأرض البعيدة. المنزع: تجويف البئر. البيون: صفة البئر الواسعة العميقة. والرواية في ابن عقيل ٩/٢ «ذات مترع»، وقال الخضري: «المترع: البحر» وقال العيني ٣/٣٨٣ إنه لم يقف على قائله.

(٢) صدره «دعوت لما نابني مسوراً» وهو لأعرابي من بني أسد، ومسور اسم رجل. «سبويه ١٧٦/١ والخزانة ١/٢٦٨، وابن عقيل ٩/٢ واللسان لبى». قوله: «فلبى» أي دعوته فلباني.

(٣) هذبة بن خشرم (هـ ٥٠) شاعر فصيح كان راوية للحطيفة، وكان جميل بن معمر راوية له. وهذا الشاهد تقدم برقم ٢٧٠.

٩٨٤ - وقد جعلتُ إذا ما قُمتُ يُثقلني ثوبي فأنهضُ نهضَ الشاربِ الثمل^(١)

فثوبي: بدل اشتمال من تاء جعلتُ، لا فاعل يثقلني.

ومن الوهم في الثاني: قولُ أبي البقاء في ﴿إِنَّكَ شَانِئُكَ هُوَ الْآبَتَرُ﴾ [الكور: ٣]: إنه يجوز كون هو توكيداً وقد مضى، وقولُ الزمخشري في قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ عَبُدُوا اللَّهَ﴾^(٢) إذا قدرت «أَنْ» مصدرية، «فَأَنْ» وصلتها عطفُ بيان على الهاء، وقولُ النحويين في نحو: ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥ والأعراف: ١٩]: إن العطفَ على الضمير المستتر، وقد ردَّ ذلك ابن مالك وجعله من عطف الجمل، والأصل «ولتسكن زوجك»، وكذا قال في ﴿لَا تُخْلِفُهُمْ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ﴾^(٣): إن التقدير ولا تخلفه أنت، لأنَّ مرفوعَ فعلِ الأمر لا يكون ظاهراً، ومرفوع الفعل المضارع ذي النون لا يكون غير ضمير المتكلم، وجوز في قوله:

٩٨٥ - نُطَوِّفُ مَا نُطَوِّفُ ثُمَّ نَأْوِي ذُوو الْأَمْوَالِ مِنَّا وَالْعَدِيمُ^(٤)

إِلَى حُفْرِ أَسَافِلِهِنَّ جَوْفَ وَأَعْلَاهُنَّ صُفَاخَ مُقِيمٍ

كون ذوو فاعلاً بفعل غيبة محذوف، أي يأوي ذوو الأموال، وكونه وما بعده توكيداً على حد «ضرب زيد الظهر والبطن».

تنبيه: من العوامل ما يعمل في الظاهر، وفي المضمَر بشرط استتاره وهو «نعم وبش»، تقول: «نِعَمَ الرَّجُلَانِ الزَّيْدَانِ، ونِعَمَ رَجُلَيْنِ الزَّيْدَانِ» ولا يقال: «نعما» إلا في لغية، أو بشرط إفراده وتذكيره وهو «رُبَّ» في الأصح.

النوع السادس: اشتراطهم المفردَ في بعض المعمولات، والجملة في بعض.

فمن الأول: الفاعل ونائبه وهو صحيح، فأما ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آلَآيَاتِ لَيْسَ جُثَّةٌ﴾^(٥)، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾^(٦) فقد مرَّ البحث فيهما.

(١) نسب البيت في الخزانة ٩٣/٤ لعمرو بن أحمر الباهلي من مقطوعة رائية خمسة أبيات قافية الشاهد فيها: «السكر». وقال السيوطي ص ٣٠٨: ينسب البيت لأبي حية وللحكم بن عبدل. ورواه الجاحظ في البيان ٧٦/٣:

«وقد جعلتُ إذا ما نمت أوجعني ظهري وقمتُ قيامَ الشارفِ الظهير»

ونسبه لأبي ضبة، محرفاً عن أبي حية.

(٢) [المائدة ٥: ١١٧] وقد تقدمت.

(٣) ﴿فَأَجْعَلِ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا تُخْلِفُهُمْ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سَوِيًّا﴾ [طه ٢٠: ٥٨].

(٤) البيتان للبرج بن مُسهر الطائي وهما مع الشاهد ١٤١ من قصيدة واحدة. ذوو: توكيد لفاعل تأوي المستتر. الحفر: القبور. الصفاح: الحجارة العريضة.

(٥) [يوسف ١٢: ٣٥] وقد سبقت عدة مرات.

(٦) تنمها: ﴿قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُبْطِلُونَ﴾ [البقرة ٢: ١١] وقد مرت.

ومن الثاني: خبر أن المفتوحة إذا خففت.

وخبر القول المحكي نحو: «قولي لا إله إلا الله» وخرج بذكر المحكي قولك: «قولي حق».

وكذلك خبر ضمير الشأن، وعلى هذا فقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾^(١) إذا قدر ضمير إنه للشأن لزم كون آثم خبراً مقدماً وقلبه مبتدأ مؤخرًا، وإذا قدر راجعاً إلى اسم الشرط جاز ذلك، وأن يكون آثم الخبر وقلبه فاعل به.

وخبر أفعال المقاربة، ومن الوهم قول بعضهم في ﴿فَطَفِقَ مَسَاحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ [ص: ٣٣] إن «مساحاً» خبر طفق، والصواب أنه مصدر لخبر محذوف، أي يسمح مسحاً.

وجواب الشرط، وجواب القسم، ومن الوهم قول الكسائي وأبي حاتم في نحو: ﴿يَخْلُقُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُضْرَكُمْ﴾ [التوبة: ٦٢] إن اللام وما بعدها جواب، وقد مر البحث في ذلك، وقول بدر الدين بن مالك في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَأَاهُ حَسَنًا﴾^(٢) إن جواب الشرط محذوف، وإن تقديره: ذهبت نفسك عليهم حسرة، بدليل ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَتٍ﴾^(٢) أو كمن هداه الله، بدليل ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾^(٢)، والتقدير الثاني باطل، ويجب عليه كون «من» موصولة، وقد يتوهم أن مثل هذا قول صاحب اللوامح - وهو أبو الفضل الرازي^(٣) - فإنه قال في قوله تعالى: ﴿أَمَنْ خَلَقَ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضَ﴾^(٤) لا بد من إضمار جملة معادلة، والتقدير كمن لا يخلق - اهـ. وإنما هذا مبني على تسمية جماعة منهم الزمخشري في مفضله الظرف من نحو: «زيد في الدار» جملة ظرفية، لكونه عندهم خلفاً عن جملة مقدرة، ولا يعتذر بمثل هذا عن ابن مالك، فإن الظرف لا يكون جواباً، وإن قلنا إنه جملة.

النوع السابع: اشتراط الجملة الفعلية في بعض المواضع، والاسمية في بعض.

(١) [البقرة ٢: ٢٨٣] وقد تقدمت.

(٢) تتمتها ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَتٍ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ [فاطر ٨: ٣٥].

(٣) عبد الرحمن بن أحمد المجلي (٤٥٤هـ) مقررء نحوي أديب شديد الورع كثير التجوال في البلاد. له «اللوامح» في القراءات، نقل عنه ابن الجزري.

(٤) ﴿قُلْ لِمَنْدَلِكُمْ يَلَهُ وَسَلَّمْ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰ اللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل ٥٩: ٢٧ و ٦٠].

ومن الأول: جملة الشرط غير لولا وجملة جواب لو ولولا ولو ما، والجملتان بعد لَمَّا، والجملة التالية أَحْرَفَ التحضيض، وجملة أخبار أفعال المقاربة، وخبر أن المفتوحة بعد لو عند الزمخشري ومتابعيه نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا﴾^(١).

ومن الثاني: الجملة بعد «إذا» الفجائية، و «ليتما» على الصحيح فيهما.

ومن الوهم في الأول: أن يقول مَنْ لا يذهب إلى قول الأخفش والكوفيين في نحو: ﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾^(٢)، ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾^(٣) و ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١]: إن المرفوع مبتدأ، وذلك خطأ، لأنه خلاف قول من اعتمد عليهم، وإنما قاله سهواً، وأما إذا قال ذلك الأخفش أو الكوفي فلا يُعَدُّ ذلك الإعراب خطأ، لأن هذا مذهب ذهبوا إليه ولم يقولوه سهواً عن قاعدة. نعم، الصواب خلاف قولهم في أصل المسألة، وأجازوا أن يكون المرفوع محمولاً على إضمار فعل كما يقول الجمهور، وأجاز الكوفيون وجهاً ثالثاً، وهو أن يكون فاعلاً بالفعل المذكور على التقديم والتأخير، مستبدلين على جواز ذلك بنحو: قول الزباء:

- ٩٨٦

مَا لِلْجَمَالِ مَشِيْهَا وَثِيْدَا^(٤)

فيمن رفع «مشيها»، وذلك عند الجماعة مبتدأ حذف خبره وبقي معمول الخبر، أي مشيها يكون وثيداً أو يوجد وثيداً، ولا يكون بدل بعض من الضمير المستتر في الظرف كما كان فيمن جره بدل اشتمال من الجمال، لأنه عائد على «ما» الاستفهامية، ومتى أبدل اسم من اسم استفهام وجب اقتران البدل بهمزة الاستفهام، فكذاك حكم ضمير الاستفهام، ولأنه لا ضمير فيه راجع إلى المبدل منه.

ومن ذلك قول بعضهم في بيت «الكتاب»:

(١) تمتها ﴿وَأَقْبُوا لِمُؤَيَّةٍ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ حَزْرٌ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢: ١٠٣].

(٢) ﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَوْلِهَا نُسُورًا أَوْ إِعْرَاصًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهَا أَنْ يُصْلِحَ بَيْنَهُمَا صُلْحًا...﴾ [النساء: ١٢٨: ٤].

(٣) تمتها ﴿فَاجِرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ...﴾ [التوبة: ٩: ٦].

(٤) بعده «أجندلاً يحملن أم حديدا» والرجز منسوب للزباء في قصة طويلة تجدها في حاشية الأمير ١٤٥/٢، وجاء في الأغاني ٢٥٦/١٥ أن البيت مصنوع منسوب إليها والزباء بنت عمرو ملكة تدمر ويسمى الرومان زيثوبيا. قال الكوفيون: وثيداً: حال من الجمال، ومشيا فاعل وثيداً متقدم عليه، وقال البصريون ما قاله ابن هشام، وقال أبو علي الفارسي: مشيا: مبتدأ، ووثيدا حال سدت مسد الخبر. ومن قرأ: «مشيها» بالنصب أعربه مفعولاً مطلقاً بتقدير: تمشي مشيها، ومن قرأه بالجر أعربه بدل اشتمال من الجمال السيوطي ٣٠٨ وأوضح المسالك ٣٣٨/١.

٩٨٧ - وصالٌ على طول الصُّدود يدُومُ^(١)

إن «وصال» مبتدأ، والصواب أنه فاعل بـ «يدوم» محذوفاً مفسراً بالمذكور، وقول آخر في نحو: «أتيتك يوم زيداً تلقاه»: إنه يجوز في زيد الرفع بالابتداء، وذلك خطأ عند سيبويه، لأن الزمن المبهم المستقبل يحمل على «إذا» في أنه لا يضاف إلى الجملة الاسمية، وأما قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ بَرْزُورٌ﴾^(٢) فقد مضى أن الزمن هنا محمول على «إذ»، لا على «إذا»، وأنه لتحقيقه نزل منزلة الماضي، وأما جواب ابن عصفور عن سيبويه بأنه إنما يوجب ذلك في الظروف، واليوم هنا بدل من المفعول به وهو ﴿يَوْمَ التَّلَاقِ﴾^(٣) في قوله تعالى: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ﴾^(٤) فمردود، وإنما ذلك في اسم الزمان ظرفاً كان أو غيره، ثم هذا الجواب لا يتأتى له في قوله:

٩٨٨ - وَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا دُوشَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ^(٥)

ومن الوهم أيضاً قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ﴾^(٥) بعدما جزم بأن «من» شرطية: إنه يجوز كون الجملة الاسمية معطوفة على «كان» وما بعدها، ويرده أن جملة الشرط لا تكون اسمية، فكذا المعطوف عليها، على أنه لو قدر «من» موصولة لم يصح قوله أيضاً، لأن الفاء لا تدخل في الخبر إذا كانت الصلة جملة اسمية، لعدم شبهه حيثئذ باسم الشرط، وقول ابن طاهر في قوله:

٩٨٩ - فَإِنْ لَا مَالَ أَعْطِيهِ فَإِنِّي صَدِيقٌ مِنْ غَدُوٍّ أَوْ رَوَاحٍ^(٦)

وقول آخرين في قول الشاعر:

٩٩٠ - وَتُبْتُ لِيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةِ إِلَيَّ، فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا^(٧)

إن ما بعد «إن لا» و«هلاً» جملة اسمية نابتة عن الجملة الفعلية، والصواب أن التقدير في الأولى: فإن أكن، وفي الثانية: فهلاً كان، أي الأمر والشأن، والجملة الاسمية فيهما خبر.

ومن ذلك قول جماعة منهم الزمخشري في ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَآتَقَوْا لِمَثُوبَةٍ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ

(١) تقدم برقم ٥٧١ وسيكرر برقم ١٠٠٦.

(٢) ﴿يَلْقَى الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ﴾ (١٥) يَوْمَ هُمْ بَرْزُورٌ لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ ﴿ غافر ١٥: ١٦.]

(٣) انظر الحاشية السابقة.

(٤) تقدم برقم ٧٧٢.

(٥) تَمَتَّهَا ﴿فَيَذَرُهَا مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ مُسْتَوٍ...﴾ [البقرة ١٩٦: ٢].

(٦) لم نقف على قائله.

(٧) تقدم برقم ١١٧ و ٤٧٧ و ٥٧٢.

حَيْرٌ^(١): إن الجملة الاسمية جواب «لو»، والأولى أن يقدر الجواب محذوفاً، أي لكان خيراً لهم، أو أن يقدر «لو» بمنزلة ليت في إفادة التمني، فلا تحتاج إلى جواب.

ومن ذلك قول جماعة منهم ابن مالك في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغْنَهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ﴾ [لقمان: ٣٢]: إن الجملة جواب «لما»، والظاهر أن الجواب جملة فعلية محذوفة، أي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك، ويؤيد هذا أن جواب «لما» لا يقترن بالفاء.

ومن الوهم في الثاني: تجويز كثير من النحويين الاشتغال في نحو: «خَرَجْتُ إِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو» ومن العجب أن ابن الحاجب أجاز ذلك في كافيته مع قوله فيها في بحث الظروف: وقد تكون للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها، وأجاز ابن أبي الربيع في «ليتما زيداً أضربه» أن يكون انتصاب «زيداً» على الاشتغال كالنصب في «إنما زيداً أضربه» والصواب أن انتصابه بليت، لأنه لم يسمع نحو: «ليتما قام زيد» كما سمع «إنما قام زيد».

تنبيه: اعترض الرازي على الزمخشري في قوله في ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾^(٢): إن الجملة معطوفة على ﴿وَيَسْجَىٰ اللَّهُ الَّذِينَ أَتَقَوَّا﴾^(٣): بأن الاسمية لا تعطف على الفعلية. وقد مر أن تخالف الجملتين في الاسمية والفعلية لا يمنع التعاطف. وقال بعض المتأخرين في تجويز أبي البقاء في قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾^(٤): إنه يجوز كون الجملة الاسمية بدلاً من ﴿فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾: هذا مردود، لأن الاسمية لا تبدل من الفعلية، اهـ. ولم يقدّم دليل على امتناع ذلك.

النوع الثامن: اشتراطهم في بعض الجمل الخبرية، وفي بعضها الإنشائية.

فالأول: كثير كالصلة والصفة والحال والجملة الواقعة خبراً لكان أو خبراً لإن أو لضمير الشأن، قيل: أو خبراً للمبتدأ أو جواباً للقسم غير الاستعطافي.

ومن الثاني: جواب القسم الاستعطافي كقوله:

٩٩١ - بِرَبِّكَ هَلْ ضَمَمْتَ إِلَيْكَ لَيْلَى^(٥)

(١) [البقرة: ٢: ١٠٣] وقد تقدمت.

(٢) ﴿وَيَسْجَىٰ اللَّهُ الَّذِينَ أَتَقَوَّا بِمَا نَزَّلْنَا لَا يَمَسُّهُمْ الشَّوْءُ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [٦١] اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ [٦٢] لَهُ مَقَالِدُ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ [الزمر: ٣٩: ٦١] - [٦٣].

(٣) ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا بِضَعْفِهِمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِنْهُمْ مِّنْ كَلَمٍ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَةً...﴾ [البقرة: ٢: ٢٥٣].

(٤) البيت لمجنون ليلى. وتامه كما في ديوانه ٢٨٦ «قبيل الصبح أو قبلت فاها»، وروي في الخزانة ٢١٠/٤ «بدينك هل..... وهل قبلت قبل الصبح فاها» والخطاب في البيت لزوج ليلى.

وقوله:

٩٩٢ - بعيشك يا سلمى أرزحي ذا صبابية (١)

وما ورد على خلاف ما ذكر مؤول، فمن الأول: قوله:

٩٩٣ - وإنني لرازج نظرة قبل التي لعلي - وإن شطت نواها - أزورها (٢)

وتخريجه على إضمار القول، أي «قبل التي أقول لعلي»، أو على أن الصلة أزورها وخبر لعل محذوف والجملة معترضة، أي لعلي أفعل ذلك، وقوله:

٩٩٤ - جاؤوا بمذقي هل رأيت الذئب قط (٣)

وقوله:

٩٩٥ - فإنما أنت أخ لا نعدمه (٤)

وتخريجهما على إضمار القول، أي أخ مقول فيه لا جعلنا الله نعدمه، وبمذق مقول عند رؤيته ذلك، وقول أبي الدرداء رضي الله عنه «وجدت الناس أخبر ثقلي» أي صادفت الناس مقولاً فيهم ذلك، وقوله:

٩٩٦ - وكوني بالمكارم ذكريني ودلي دل ماجدة صناع (٥)

والجملة في هذا مؤولة بالجملة الخبرية، أي وكوني تذكريني، مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدَدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥] أي فيمد، وقوله:

٩٩٧ - إن الذين قتلتم أمس سيدهم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما (٦)

وقوله:

٩٩٨ - إني إذا ما القوم كأثوا أنجيه واضطرب القوم اضطراب الأرشية

هناك أوصيني ولا توصي بيه (٧)

(١) تمامه «أبي غير ما يرضيك في السر والجهر» ولم نقف على قائله.

(٢) تقدم برقم ٧١٩ و٧٢٨.

(٣) تقدم برقم ٤٤٧.

(٤) بعده: «فأبلىنا منك بلاء نعلمه» والرجز لأبي محمد الحذلمي.

(٥) لرجل من بني نهشل وهو في الخزانة ٥٧/٤.

(٦) البيت لأبي مكبت «مقذ بن حنيس» من بني سعد بن مالك.

(٧) الأرشية: جمع نجي - بتشديد الياء - وهو الذي تناجيه. والأرشية: جمع رشاء وهو حبل الدلو والمعنى: إذا تناجى القوم في أمورهم واضطربت آراؤهم كاضطراب الحبال في البئر أكون ثابت الرأي سديده وبهذا استحققت أن أكون وصياً على غيري لا أن بوصى علي. والرجز لسحيم بن وثيل.

وينبغي أن يستثنى من منع ذلك في خبري إنَّ وضمير الشأن خبرٌ أن المفتوحة إذا خُففت، فإنه يجوز أن يكون جملة دعائية كقوله تعالى: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾^(١) في قراءة من قرأ «أَنَّ» بالتخفيف وغَضِبَ بالفعل والله فاعل، وقولهم: «أما أن جرَّك الله خيراً» فيمن فتح الهمزة. وإذا لم نلتزم قول الجمهور في وجوب كون اسم «أَنَّ» هذه ضمير شأنٍ فلا استثناء بالنسبة إلى ضمير الشأن، إذ يمكن أن يقدر «والخامسة أنها» و «أما أنك». وأما ﴿ثَوِيَّ أَنْ بُورِكَ مَن فِي النَّارِ﴾ [النمل: ٨] فيجوز كون «أَنَّ» تفسيرية.

ومن الوهم في هذا الباب قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ تُنْشِئُهَا﴾^(٢): إن جملة الاستفهام حال من العظام، والصواب أن كيف وحدها حال من مفعول ننشئ، وأن الجملة بدل من العظام، ولا يلزم من جواز كون الحال المفردة استفهاماً جواز ذلك في الجملة، لأن الحال كالخبر وقد جاز بالاتفاق نحو: «كَيْفَ زَيْدٌ» واختلف في نحو: «زَيْدٌ كَيْفَ هُوَ» وقول آخرين: إن جملة الاستفهام حال في نحو: «عَرَفْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ» وقد مر.

واعلم أن النظر البصريَّ يعلِّق فعله كالنظر القلبي، قال تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرْ آيَاتًا أَزْكًى طَعَامًا﴾^(٣)، وقال سبحانه وتعالى: ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾^(٤).

ومن ذلك قول الأمين المحلي^(٥) فيما رأيت بخطه: إن الجملة التي بعد الواو من قوله:

٩٩٩ - اطلُبْ ولا تَضَجِرْ مِنْ مَطْلَبٍ^(٦)

حالية، وإن «لا» ناهية، والصواب أن الواو للعطف، ثم الأصح أن الفتحة إعراب مثلها في «لا تأكل السمك وتَشْرَبِ اللبن» لا بناء لأجل نون تأكيد خفيفة محذوفة.

النوع التاسع: اشتراطهم لبعض الأسماء أن يوصف، ولبعضها ألا يوصف، فمن الأول: مجرور رُبَّ إذا كان ظاهراً، وأي في النداء، والجماء في قولهم: «جاؤوا الجماء الغفير» وما وُطِئ به من خبر أو صفة أو حال، نحو: «زَيْدٌ رَجُلٌ صَالِحٌ، ومرزئُ بزيْدِ الرجلِ الصالح» ومنه ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ﴾ [النمل: ٤٧]، ﴿وَلَقَدْ صَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ﴾^(٧) إلى قوله تعالى:

(١) ﴿وَيَذُرُّهَا عَنْهَا الْعَذَابُ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ (٨) وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ [النور: ٢٤: ٨ و ٩].

(٢) [البقرة: ٢٥٩: ٢] ننشرها: نحییها.

(٣) تتمتها ﴿فَلْيَأْتِكُمْ بِرُوقٍ مِّنْهُ...﴾ [الكهف: ١٨: ١٩].

(٤) تتمتها ﴿وَلَا خَيْرَ أَكْبَرَ دَرَجَتٍ وَأَكْبَرَ تَفْصِيلًا﴾ [الإسراء: ١٧: ٢١].

(٥) هو أبو بكر محمد بن علي (- ٦٧٣ هـ) نحوي مصري من أهل المحلة.

(٦) تقدم برقم ٧٤١.

(٧) تتمتها ﴿مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَّهُمْ يَذْكُرُونَ﴾ (٢٧) قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِجَجٍ... [الزمر: ٣٩: ٢٧ و ٢٨].

﴿فَرَأَانَا عَرِيًّا﴾ وقول الشاعر:

١٠٠٠ - أَكْرَمَ مِنْ لَيْلَى عَلَيَّ فَتَبْتَغِي بِهِ الْجَاةَ أَمْ كُنْتُ امْرَأًا لَا أَطِيعُهَا؟^(١)
ومن ثم أبطل أبو علي كَوْنَ الظرف من قول الأعشى:

١٠٠١ - رَبُّ رَفْدٍ هَرَقَتْهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْيَالٍ^(٢)
متعلقاً بـ«أسرى»، لثلا يخلو ما عطف على مجرور رب من صفة، قال: وأما قوله:

١٠٠٢ - فَيَارُبُّ يَوْمٍ قَذْلَهُوْثٌ وَلَيْلَةٍ بَأْنَسَةٍ كَأَنَّهَا خَطُ تَمْثَالٍ^(٣)
فعلى أن صفة الثاني محذوفة مدلول عليها بصفة الأول، ولا يتأتى ذلك هنا. وقد يجوز ذلك هنا، لأن الإِراقة إتلاف، فقد تجعل دليلاً عليه.

ومن الثاني: فاعلا «نعم وبس»، والأسماء المتوغلة في شبه الحرف إلا «مَنْ وما» النكرتين فإنهما يوصفان نحو: «مَرَزْتُ بِمَنْ مُعْجِبٍ لَكَ، وبِمَا مُعْجِبٍ لَكَ» وَالْحَقُّ بِهِمَا الْأَخْفَشُ «أَيًّا» نحو: «مَرَرْتُ بِأَيِّ مُعْجِبٍ لَكَ» وهو قوي في القياس، لأنها معربة، ومن ذلك الضمير، وجوز الكسائي نعتَه إن كان لغائب والنعت لغير التوضيح، نحو: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَٰمُ الْفُتُوبِ﴾ [سبأ: ٤٨] ونحو: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣] فقدر «علام» نعتاً للضمير المستتر في ﴿يَقْذِفُ بِالْحَقِّ﴾ و ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ نعتين لـ«هو»، وأجاز غير الفارسي وابن السراج نعتَ فاعلي «نعم وبس» تمسكاً بقوله:

١٠٠٣ - نِغَمَ الْفَتَى الْمُرِيَّ أَنْتَ إِذَا هُمْ حَضَرُوا لَدَى الْحُجَرَاتِ نَارَ الْمَوْقِدِ^(٤)
وحمله الفارسي وابن السراج على البذل، وقال ابن مالك: يمتنع نعتَه إذا قصد بالنعت التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس، لأن تخصيصه حينئذٍ منافٍ لذلك القصد، فأما إذا تَوَلَّى بالجامع لأكمل الخصال فلا مانع من نعتَه حينئذٍ، لإمكان أن ينوي في النعت ما نوي في المنعوت، وعلى هذا يحمل البيت، اهد. وقال الزمخشري وأبو البقاء في ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِّنَ

(١) ينسب هذا البيت لقيس بن الملوح «ديوانه ص ١٩٥» ولعبد الله بن الدمينه «ديوانه ٢٠٧» وللصمة القشيري وهو مع الشاهد ١١٧ من مقطوعة واحدة.

(٢) روي في ديوانه ص ١٣ «أقتال»: جمع قتل - بكسر القاف - وهو النظر، أو العدو المقاتل. أما «الأقيال» فمعناها: الملوك، والرقد: القَدَح الضخم، وقد كنى عن القتل بإِراقة الأقداح - انظر أساس البلاغة مادة رقد - والبيت في الخزانة ١٧٦/٤.

(٣) تقدم برقم ٢٢١.

(٤) البيت لزهير وهو في شرح ديوانه ٢٧٥ وفي الخزانة ١١٢/٤، وعجز البيت كناية عن الشتاء فصل الجذب.

قَرْنَهُمْ أَحْسَنُ^(١): إن الجملة بعد «كم» صفة لها، والصواب أنها صفة لقرن، وجمع الضمير حملاً على معناه، كما جُمِعَ وصف جميع في «وإن كُلُّ لَمَّا يَجِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ» [يس: ٣٢].

النوع العاشر: تخصيصهم جواز وصف بعض الأسماء بمكان دون آخر، كالعامل من وصف ومصدر، فإنه لا يوصف قبل العمل ويوصف بعده، وكالموصول فإنه لا يوصف قبل تمام صلتها ويوصف بعد تمامها، وتعميمهم الجواز في البعض، وذلك هو الغالب.

ومن الوهم في الأول: قول بعضهم في قول الحطيئة:

١٠٠٤ - أزمعتُ يأساً مُبيناً من نوالكم ولن ترى طارداً للحر كالْيَاسِ^(٢)

إن «من» متعلقة بـ«يأساً»، والصواب أن تعلقها بيئست محذوفاً، لأن المصدر لا يوصف قبل أن يأتي معموله.

وقال أبو البقاء في «وَلَا آمِينَ أَلَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلاً»^(٣): لا يكون «يبتغون» نعتاً لآمين، لأن اسم الفاعل إذا وصف لم يعمل في الاختيار، بل هو حال من آمين^(٤)، اهـ. وهذا قول ضعيف، والصحيح جواز الوصف بعد العمل.

النوع الحادي عشر: إجازتهم في بعض أخبار النواسخ أن يتصل بالناسخ نحو: «كَانَ قائماً زيد» ومنع ذلك في البعض نحو: «إن زيدا قائم».

ومن الوهم في هذا قول المبرد في قولهم: «إن من أفضليهم كان زيدا» إنه لا يجب أن يُحمَلَ على زيادة كان كما قال سيويه، بل يجوز أن تقدر كان ناقصة، واسمها ضمير زيد، لأنه متقدم رتبة، إذ هو إسم «إن»، ومن أفضليهم: خبر كان، وكان ومعمولاها خبر «إن»، فلزمه تقديم خبر «إن» على اسمها مع أنه ليس ظرفاً ولا مجروراً، وهذا لا يجيزه أحد.

النوع الثاني عشر: إيجابهم لبعض معمولات الفعل وشبهه أن يتقدم كالاستفهام والشرط وكم الخبرية نحو: «فَأَيُّ عَائِدَةٍ أَلَّهِ تُنْكِرُونَ» [غافر: ٨١]، «وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْفَلِتُونَ» [الشعراء: ٢٢٧]، «أَيُّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ»^(٥) ولهذا قدر ضمير الشأن في قوله:

(١) تتمها... أَتَيْنَا وَرَبَّنَا [مريم: ١٩: ٧٤].

(٢) الحطيئة هو أبو مليكة جَزُول بن أوس العبسي (- ٣٠ هـ) شاعر مخضرم جيد الشعر مَزَّ الهجاء. والبيت في ديوانه ٢٨٣.

(٣) تتمها... مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَانًا [المائدة: ٥: ٢].

(٤) أي حال من الضمير في آمين.

(٥) «أَيُّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَةَ عَلَيَّ...» [القصص: ٢٨: ٢٨].

١٠٠٥ - إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَاذِرًا وَظَبَاءً^(١) ولبعضها أن يتأخر: إِمَّا لِدَاتِهِ كَالْفَاعِلِ وَنَائِبِهِ وَمُشَبِّهِهِ^(٢)، أو لضعف الفعل كمفعول التعجب نحو: «مَا أَحْسَنَ زَيْدًا» أو لعارضٍ معنويٍّ أو لفظيٍّ وذلك كالمفعول في نحو: «ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى» فإن تقديمه يوهم أنه مبتدأ وأن الفعل مسند إلى ضميره، وكالمفعول الذي هو «أَيُّ» الموصولة نحو: «سَأَكْرُمُ أَيُّهُمْ جَاءَنِي» كأنهم قصدوا الفرق بينها وبين «أَيِّ» الشرطية والاستفهامية، والمفعول الذي هو «أَنَّ» وصلتها نحو: «عَرَفْتُ أَنَّكَ فَاضِلٌ»، كرهوا الابتداء «بِأَنَّ» المفتوحة لثلاث يلتبس بأن التي بمعنى «لعل» - وإذا كان المبتدأ الذي أصله التقديم يجب تأخره إذا كان «أَنَّ» وصلتها نحو: «وَأَيُّهُ هُمَ أَنَا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ»^(٣) فَأَنْ يَجِبَ تَأْخُرُ الْمَفْعُولِ الَّذِي أَصْلُهُ التَّأْخِيرُ نَحْوُ: «وَلَا تَخَافُوتُ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ»^(٤) أَحَقُّ وَأَوْلَى - وكمفعول عاملٍ اقترن^(٥) بلام الابتداء أو القسم، أو حرف الاستثناء، أو «ما» النافية، أو «لا» في جواب القسم.

ومن الوهم في الأول^(٦): قول ابن عصفور في «أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا»^(٧): إن «كم» فاعل يَهْدِ، فإن قلت: خرجه على لغة حكاها الأَخْفَشُ، وهي أن بعض العرب لا يلتزم صَدْرِيَّة كَمِ الْخَبْرِيَّةِ، قلت: قد اعترف برداءتها، فتخريج التنزيل عليها بعد ذلك رداءة، والصواب أن الفاعل مستتر راجع إلى الله سبحانه وتعالى، أي أو لم يبين الله لهم، أو إلى الهدى، والأول: قول أبي البقاء، والثاني: قول الزجاج، وقال الزمخشري: الفاعل الجملة، وقد مرَّ أن الفاعل لا يكون جملة، و «كم» مفعول أهلكنا، والجملة مفعول يهد، وهو معلق عنها، وكَمِ الْخَبْرِيَّةِ تَعْلَقُ خِلَافًا لِأَكْثَرِهِمْ.

ومن الوهم في الثاني^(٨): قول بعضهم في بيت «الكتاب»:

١٠٠٦ - وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ^(٩)

(١). تقدم برقم ٤٩.

(٢) اسم كان وأخواتها.

(٣) تتمتها ﴿فِي أَلْفَلِكٍ الْمَشْحُونِ﴾ [يس ٣٦: ٤١].

(٤) ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا...﴾ [الأنعام ٨١: ٦].

(٥) لأن الأدوات الآتية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

(٦) أي في المعمولات التي أوجبوا تقديمها.

(٧) تتمتها ﴿مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ...﴾ [السجدة ٣٢: ٢٦].

(٨) أي في المعمولات التي أوجبوا تأخيرها.

(٩) تقدم برقم ٥٧١ و ٩٨٧.

إن «وصال» فاعل بـ «يدوم»، وفي بيت «الكتاب» أيضاً:

١٠٠٧ - أَظْبِي كَانَ أَمَّكَ أَمْ حَمَارُ^(١)

إن «ظبي» اسم كان. والصواب أن «وصال» فاعل يدوم محذوفاً مدلولاً عليه بالمذكور، وأن «ظبي» اسم لـ «كان» محذوفة مفسرة بـ «كان» المذكورة، أو مبتدأ، والأول: أولى، لأن همزة الاستفهام بالجمل الفعلية أولى منها بالاسمية، وعليهما فاسم كان ضمير راجع إليه، وقول سيبويه: «إنه أخبر عن النكرة بالمعرفة» واضح على الأول، لأن ظبياً المذكور اسم كان، وخبره «أملك» وأما على الثاني: فخير ظبي إنما هو الجملة، والجملة نكرات، ولكن يكون محل الاستشهاد قوله: «كان أملك» على أن ضمير النكرة عنده نكرة، لا على أن الاسم مقدم...

وقول بعضهم في قوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]: إن «عنه» مرفوع المحل بـ «مسؤولاً»، والصواب أن اسم كان ضمير المكلف وإن لم يجر له ذكر، وأن المرفوع بمسؤولاً مستتر فيه راجع إليه أيضاً. وأن «عنه» في موضع نصب. وقول بعضهم في قوله:

١٠٠٨ - أَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ^(٢)

إنه من باب الاشتغال، لا على إسقاط «على» كما قال سيبويه، وذلك مردود، لأن «أطعمه» بتقدير لا أطعمه.

وقول الفراء في: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لَيُؤْفِقْنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود: ١١١] فيمن خفف إن: إنه أيضاً من باب الاشتغال مع قوله: إن «اللام» بمعنى «إلا»، و «إن» نافية: ولا يجوز بالإجماع أن يعمل ما بعد إلا فيما قبلها، على أن هنا مانعاً آخر وهو لام القسم، وأما قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ إِذَا مَا مِثٌ لَسَوْفَ أَخْرِجُ حَيًّا﴾ [مريم: ٦٦] فإن إذا ظرف لـ «أخرج»، وإنما جاز تقدير الظرف على لام القسم لتوسعهم في الظرف، ومنه قوله:

١٠٠٩ - رَضِيعِي لِبَانٍ ثَدِي أَمْ تَحَالِفَا بِأَسْحَمٍ دَاجٍ عَوْضٌ لَا نَتَفَرَّقُ^(٣)

أي لا نتفرق أبداً، ولا النافية لها الصدر في جواب القسم، وقيل: العامل محذوف، أي «إذا ما مت أبعث لسوف أخرج».

(١) صدره «فإنك لا تبالي بعد حول» نسبة سيبويه ٢٣/١ والسيوطي ٣١٠ لخداش بن زهير، ونسبه صاحب الخزانة ٢٣٠/٣ و٦٧/٤ لثروان بن فزارة العامري. وقال الأمير ١٤٩/٢: ويرى «أظبي» كان خالك أم حمار».

(٢) تقدم برقم ١٤٨ و٤٤٥ وسيكرر برقم ١٠٢٢.

(٣) تقدم برقم ٢٦٧ و٣٧٦.

النوع الثالث عشر: منهم من حذف بعض الكلمات، وإيجابهم حذف بعضها.

فمن الأول: الفاعل، ونائبه، والجار الباقي عمله، إلا في مواضع نحو: قولهم: «اللَّهُ لأفعلن» و «بكم درهم اشتريت» أي والله، وبكم من درهم. ومن الثاني: أحد معمولي «لات».

ومن الوهم في الأول: قول ابن مالك في أفعال الاستثناء نحو: «قاموا ليس زيداً، ولا يكونُ زيداً، وما خلا زيداً»: إن مرفوعهن محذوف، وهو كلمة بعض مضافة إلى ضمير مَنْ تقدم، والصواب أنه مضمّر عائِدٌ إما على البعض المفهوم من الجمع السابق كما عاد الضمير من قوله تعالى: «فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً»^(١) على البنات المفهومة من الأولاد في «يُؤْمِسُكُمْ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ» وإما على اسم الفاعل المفهوم من الفعل، أي لا يكون هو - أي القائم - زيداً كما جاء: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن»^(٢) وإما على المصدر المفهوم من الفعل، وذلك في غير ليس ولا يكون، تقول: «قاموا خلا زيداً» أي جانب هو - أي قيامهم - زيداً.

ومن ذلك قول كثير من المعربين والمفسرين في فواتح السور: إنه يجوز دونها في موضع جر بإسقاط حرف القسم.

وهذا مردود بأن ذلك مختص عند البصريين باسم الله سبحانه وتعالى، وبأنه لا أجوبة للقسم في سورة البقرة^(٣) وآل عمران^(٤) ويونس^(٥) وهود^(٦) ونحوهن، ولا يصح أن يقال: قدّر «ذَلِكَ الْكِتَابُ»^(٣) في البقرة، و «اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ»^(٤) في آل عمران جواباً، وحذفت اللام من الجملة الاسمية كحذفها في قوله:

١٠١٠ - وَرَبُّ السَّمُوتِ الْعُلَا وَبِرُوجِهَا وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهَا: الْمَقْدَرُ كَائِنْ^(٧)
وقول ابن مسعود «والله الذي لا إله غيره هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة»^(٨) لأن

(١) «يُؤْمِسُكُمْ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ...» [النساء ١١: ٤].

(٢) تقدم الحديث.

(٣) «الْم - ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ» [البقرة ١: ٢ و ٢].

(٤) «الْم - اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ»... [آل عمران ١: ٣ و ٢].

(٥) «الرَّ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ»... [يونس ١: ١٠ و ٢].

(٦) «الرَّ كِتَابٌ أُنْكُتْ مِنْهُ مَوْتٌ ثُمَّ قُتِلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ» [هود ١: ١١].

(٧) لم نقف على قائله.

(٨) صحيح مسلم كتاب الحج، والرواية فيه: «هذا والله الذي لا إله غيره مقام الذي...».

ذلك - على قلته - مخصوصٌ باستطالة القسم.

ومن الوهم في الثاني: قول ابن عصفور في قوله:

١٠١١ - حَنَّتْ نَوَارٌ وَلَاتٌ هُنَّا حَنَّتِ (١)

إن هُنَّا اسم لات، وحَنَّتْ خبرها بتقدير مضاف، أي وقت حنت، فاقتضى إعرابه الجمع بين معموليها، وإخراج هُنَّا عن الظرفية، وإعمال لات في معرفة ظاهرة وفي غير الزمان وهو الجملة الناقبة عن المضاف، وحذف المضاف إلى الجملة، والأولى: قول الفارسي: إن «لات» مُهملة، وهُنَّا خبر مقدم، وحنت مبتدأ مؤخر بتقدير أن مثل «تسمع بالمُعيدي خير من أن تراه» (٢).

النوع الرابع عشر: تجويزهم في الشعر ما لا يجوز في النثر، وذلك كثير، وقد أفرد بالتصنيف، وعكسه، وهو غريب جداً، وذلك بدلا القلط والنسيان، زعم بعض القدماء أنه لا يجوز في الشعر، لأنه يقع غالباً عن تروؤ وفكر.

النوع الخامس عشر: اشتراطهم وجودَ الرابط في بعض المواضع، وفقده في بعض فالأول: قد مضى مشروحاً (٣). والثاني: الجملة المضاف إليها نحو: «يومَ قام زيد» فأما قوله:

١٠١٢ - وتَسْخُنُ لَيْلَةٌ لَا يَسْتَطِيعُ نُبَاحُهَا الْكَلْبُ إِلَّا هَرِيرًا (٤)
وقوله:

١٠١٣ - مَضَتْ سَنَةٌ لَعَامٍ وَلِدَتْ فِيهِ عَشْرٌ بَعْدَ ذَاكَ وَجِجَتَانِ (٥)
فنادر، وهذا الحكم خفي على أكثر النحويين، والصواب في مثل قولك: «أعجبني يوم

(١) تمامه «وبدا الذي كانت نوار أجنت» قيل: هو لشبيب بن جعيل حين وقع في الأسر مع أمه نوار بنت عمرو بن كلثوم، وقيل: بل هو لحجل بن نضلة حين أسر «نوار» وفر بها إلى المفاوز. ولك في «نوار» وجهان: الرفع مع المنع من الصرف، والبناء على الكسر مثل حذام. أجنت: سترت وأخفت. أما «هنا» فهي لغة في «هنا» - بضم الهاء وترك التشديد - وهي في الأصل اسم إشارة للمكان، ولكنهم - في هذا البيت - توسعوا فيها واستعملوها للزمان فخرجت عن كونها اسم إشارة، فصح لديهم إعرابها خبر لات، وإضافتها إلى الجملة بعدها. وقد أفاض صاحب الخزائن في الحديث عن هذا الشاهد ١٥٦/٢ و ٤٨٠/٢ أما الآمدي في المؤلف ص ١١٥ فقد رواه «حنت نوار وأي حين حنت» ولا شاهد فيه حيثئذ.

(٢) تقدم المثل.

(٣) تقدم.

(٤) فاعل تسخن يعود إلى المرأة، وهرير الكلب هو ما كان دون النباح وإنما يفعل ذلك في الليلة الباردة. ولم نقف على قائل البيت.

(٥) هكذا في المخطوطتين والأمير والدسوقي ولكن الرواية في ابن سلام ١٠٤ وديوان النابغة الجعدي ١٦١: «مضت مئة...» وهي الصواب.

ولدت فيه» تنوين اليوم، وجعل الجملة بعده صفة له، وكذلك «أجمع» وما يتصرف منه في باب التوكيد، يجب تجريده من ضمير المؤكد، وأما قولهم: «جاء القوم بأجمعهم» فهو بضم الميم لا بفتحها، وهو جمع لقولك: جمع، على حد قولهم: «فلس وأفلس»، والمعنى جاؤوا بجماعتهم، ولو كان توكيداً لكانت الباء فيه زائدة مثلها في قوله:

١٠١٤ - هذا وجدكم الصغار بعينه (١)

فكان يصح إسقاطها.

النوع السادس عشر: اشتراطهم لبناء بعض الأسماء أن تقطع عن الإضافة «كقبل وبعد وغير»، ولبناء بعضها أن تكون مضافة، وذلك أي الموصولة، فإنها لا تُبنى إلا إذا أضيفت وكان صدرُ صلتها ضميراً محذوفاً نحو: «أَيُّهُمْ أَشَدُّ» (٢).

ومن الوهم في ذلك قول ابن الطراوة «هم أشد» مبتدأ وخبر، و«أي» مبنية مقطوعة عن الإضافة، وهذا مخالف لرسم المصحف وإجماع النحويين.

الجهة السابعة: أن يحمل كلاماً على شيء، ويشهد استعمال آخر في نظير ذلك الموضع بخلافه، وله أمثلة:

أحدها: قول الزمخشري في: «وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ» (٣) إنه عطف على «فَالِقُ الْغَيْبِ وَالنَّوَى» ولم يجعله معطوفاً على «يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ» لأن عطف الاسم على الاسم أولى، ولكن مجيء قوله تعالى: «يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ» (٤) بالفعل فيهما يدل على خلاف ذلك.

الثاني: قول مكي وغيره في قوله تعالى: «مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهِذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا» (٥): إن جملة «يضل» صفة لـ «مثلاً» أو مستأنفة، والصواب الثاني، لقوله تعالى في سورة المدثر:

(١) تمامه «لا أم لي إن كان ذاك ولا أب» نسب البيت في الباب الثامن والأربعين من حسانة البحري لعامر بن جوين ولمنقذ بن مرة، ونسبه العدوي شارح شواهد ابن عقيل لعمر بن الغوث ونسبه السيوطي ص ٣١١: لرجل من مذحج ولهمام بن مرة ولضمرة بن ضمرة ولابن أحمر ولرجل من عبد مناة، والبيت في سيبويه ٣٥٢/١ وفي ابن عقيل ١٥٢/١.

(٢) «ثُمَّ لَنَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْدِيَهُمْ أَشَدُّ عَلَى الْإِيمَانِ عَيْنًا» [مريم ٦٩: ١٩].

(٣) «إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْغَيْبِ وَالنَّوَى» يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ... [الأنعام ٩٥: ٦].

(٤) «قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدِيرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ...» [يونس ٣١: ١٠].

(٥) تتمتها «وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ» [البقرة ٢٦: ٢].

﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ﴾ (١).

الثالث: قول بعضهم في ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ﴾ (٢): إن الوقف هنا على «رب» وابتداء «فيه هدى» ويدل على خلاف ذلك قوله تعالى في سورة السجدة: ﴿الَّذِي تَنزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [السجدة: ١ و ٢].

الرابع: قول بعضهم في ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [الشورى: ٤٣]: إن الرابط الإشارة، وإن الصابر والغافر جعلا عن عزم الأمور مبالغة، والصواب أن الإشارة للصبر والغفران، بدليل ﴿وَأَن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [آل عمران: ١٨٦] ولم يقل إنكم.

الخامس: قولهم في ﴿أَن شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الفصص: ٦٢]: إن التقدير تزعمونهم شركاء، والأولى أن يقدر تزعمون أنهم شركاء، بدليل ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ﴾ [الأنعام: ٩٤] ولأن الغالب على «زعم» ألا يقع على المفعولين صريحا، بل على أن وصلتها، ولم يقع في التنزيل إلا كذلك.

ومثله في هذا الحكم «تعلم» كقوله:

١٠١٥ - تعلم رسول الله أنك مدركي (٣)
ومن القليل فيهما قوله:

١٠١٦ - زعمتني شيخاً ولست بشيخ (٤)
وقوله:

١٠١٧ - تعلم شفاء النفس قهر عدوها (٥)
وعكسهما في ذلك هب بمعنى ظن، فالغالب تعديه إلى صريح المفعولين كقوله:

١٠١٨ - فقلت: أجزني أبا خالد وإلا فهبني امرأ هالكا (٦)

(١) ﴿وَيَقُولَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرِيضٌ وَالْكَاذِبُونَ مَاذَا...﴾ [المدثر: ٧٤: ٣١].

(٢) ﴿الَّذِي تَنزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢: ١ و ٢].

(٣) تمامه «وأن وعيدا منك كالأخذ باليد» وهو لسارية بن زنيم.

(٤) تمامه «إنما الشيخ من يدب ديبيا» وهو لأوس الحنفي.

(٥) تمامه «فبالغ بلطف في التحيل والمكر» وهو لزياد بن يسار، والمعنى: إن شفاء النفس بقهرها عدوها فاعرف كيف تحتال عليه. والبيت في ابن عقيل ١٥٦/١.

(٦) البيت لعبد الله بن همام السلولي ويروى «أبا مالك» وهو في ابن عقيل ١٥٨/١.

ووقوعه على أن وصلتها نادر، حتى زعم الحريري أن قول الخواص^(١): «هَبْ أَنْ زِيداً قائم» لحن، وذهل عن قول القائل: «هَبْ أَنْ أَبَانَا كَانَ حِمَاراً»^(٢) ونحوه.

السادس: قولهم في: «سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ»^(٣) إن «لا يؤمنون» مستأنف، أو خبر لـ«إن»، وما بينهما اعتراض، والأولى الأول، بدليل «وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ» [يس: ١٠].

السابع: قولهم في نحو: «وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ»^(٤)، «وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ»^(٥): إن المجرور في موضع نصب أو رفع على الخجازية والتميمية، والصواب الأول، لأن الخبر بعد «ما» لم يجيء في التنزيل مجرداً من الباء إلا وهو منصوب نحو: «مَا هُنَّ أَهْنُهُنَّ»^(٦) «مَا هَذَا بَشَرًا» [يوسف: ٣١].

الثامن: قول بعضهم في «وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ» [الزخرف: ٨٧]: «إن» اسم الله سبحانه وتعالى مبتدأ أو فاعل، أي الله خلقهم أو خلقهم الله. والصواب الحمل على الثاني، بدليل «وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ» [الزخرف: ٩].

التاسع: قول أبي البقاء في «أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى»^(٧): إن الظرف حال أي على قصد تقوى، أو مفعول أسس، وهذا الوجه هو المعتمد عليه عندي، لتعينه في «لَمَسَّجِدُ أَيُّسَسَ عَلَى التَّقْوَى»^(٧).

تفصيله: وقد يحتمل الموضع أكثر من وجه، ويوجد ما يرجح كلا منها، فينظر في أولاها كقوله تعالى: «فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا»^(٨) فإن الموعد محتمل للمصدر، ويشهد له «لَا تُخْلِفُهُ»

(١) أي في كتابه «درة الغواص في أوام الخواص».

(٢) هذا من «المسألة الحمارية» في إرث زوج وأم وأخوين لأم وأخوين لأب وأم. حكم فيها عمر: بالنصف للزوج، والسدس للأم، والثالث للأخوين لأم، وترك الأخوين لأب وأم، فقالا له: هب أن أبانا كان حماراً، فأشركنا بقرابة أمنا. ففعل.

(٣) «إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ...» [البقرة ٢: ٦].

(٤) «مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَمِيدِ» [فصلت ٤١: ٤٦].

(٥) تتمتها «عَمَّا تَعْمَلُونَ» [البقرة ٢: ٧٤ و ٨٥ و ١٤٠...].

(٦) «الَّذِينَ يَظَاهَرُونَ مِنْكُمْ بَيْنَ يَسَائِرِهِمْ مَا هُنَّ أَهْنُهُنَّ إِنْ أَهْنُهُنَّ إِلَّا الْكِبَى وَلَذَنَّهُمْ...» [المجادلة ٥٨: ٢].

(٧) «لَمَسَّجِدُ أَيُّسَسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ رَبِّالْ يُحْيُونَ أَنْ يَظَاهَرُوا وَاللَّهُ يُحْيِي الْمَظْهَرِينَ» (١١٨) أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى رِبِّكَ اللَّهُ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شَقَا جُرْمِي هَكَذَا فَتَنَاهُ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ...» [التوبة ٩: ١٠٨ و ١٠٩].

(٨) تتمتها «لَا تُخْلِفُهُ عَنْ وَلَا أَنْتَ مَكَا سَوَى» (٢١) قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ وَأَنْ يُخَشِّرَ النَّاسَ صُنًى [طه ٥٨: ٥٩].

نَحْنُ وَلَا أَنْتَ ﴿ ولِلزَّمانِ وَيَشْهَدُ لَهُ ﴾ قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ ﴿ ولِلْمَكَانِ وَيَشْهَدُ لَهُ ﴾ مَكَانًا سُوءًا ﴿ وإذا أعرب «مكانًا» بدلاً منه لا ظرفاً لنخلفه تعين ذلك .

الجهة الثامنة: أن يخمل المعرب على شيء، وفي ذلك الموضع ما يدفعه. وهذا أصعب من الذي قبله، وله أمثلة:

أحدها: قول بعضهم في ﴿إِنْ هَٰذَا لَسَكْرَانٌ﴾^(١): إنهما إن واسمها، أي إن القصة، و«ذان»: مبتدأ، وهذا يدفعه رسم إن منفصلة، وهذان متصلة.

والثاني: قول الأخفش وتبعه أبو البقاء في ﴿وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾^(٢): إن اللام للابتداء، والذين: مبتدأ، والجملة بعده خبره، ويدفعه أن الرسم «ولا» وذلك يقتضي أنه مجرور بالعطف على ﴿الذين يعملون السيئات﴾^(٣) لا مرفوع بالابتداء، والذي حملهما على الخروج عن ذلك الظاهر أن من الواضح أن الميت على الكفر لا توبة له لفوات زمن التكليف. ويمكن أن يدعى لهما أن الألف في «لا» زائدة كالألف في ﴿لَا أَذْبَحْتَهُ﴾^(٤) فإنها زائدة في الرسم، وكذا في ﴿لَا أَوْضَعُوا﴾^(٥) والجواب أن هذه الجملة لم تذكر ليفاد معناها بمجرد بل ليسوى بينها وبين ما قبلها، أي إنه لا فرق في عدم الانتفاع بالتوبة بين من أخرها إلى حضور الموت وبين من مات على الكفر، كما نفى الإثم عن المتأخر في ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٢٠٣] مع أن حكمه معلوم لأنه أخذ بالعزيمة، بخلاف المتعجل فإنه أخذ بالرخصة، على معنى يستوي في عدم الإثم من يتعجل ومن لم يتعجل، وحمل الرسم على خلاف الأصل مع إمكانه غير سديد.

والثالث: قول ابن الطراوة في ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾^(٥) هم أشد: مبتدأ وخبر، وأي مضافة لمحذوف، ويدفعه رسم أيهم متصلة، وأن «أيا» إذا لم تُصَفَّ أعربت باتفاق.

- (١) ﴿قَالُوا إِنْ هَٰذَا لَسَكْرَانٌ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكَ مِنْ أَرْضِكَ بِسَخِرَٰمَآ﴾ [طه ٢٠: ٦٣].
- (٢) ﴿وَلَيْسَتْ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي بُتِّيتُ التَّنَّ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَٰئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [النساء ٤: ١٨].
- (٣) ﴿وَتَقَعَّدَ الظَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهَدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْفَاسِيَيْنِ﴾ ⑤ ﴿لَأَعَذِّبَنَّ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَا أَذْبَحْتُهُ أَوْ لَا أَتَيْتِي بِسُلْطَانِي مُبِينٍ﴾ [النمل ٢٧: ٢٠ و ٢١] وانظر الحاشية التالية.
- (٤) ﴿لَوْ خَرَجُوا فِكرَ مَا رَأَوْكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَا أَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِكرَ سَمْعُونَهُمْ وَاللَّهُ عَلَيْهِمْ بِالظَّالِمِينَ﴾ [التوبة ٩: ٤٧] قال الزمخشري في الكشاف ٢/ ٢١٧: [فإن قلت: كيف خط في المصحف، ولا أوضعوا، بزيادة ألف؟ قلت: كانت الفتحة تكتب ألفاً قبل الخط العربي، والخط العربي اخترع قريباً من نزول القرآن، وقد بقي من ذلك الألف أثر في الطباع، فكتبوا صورة الهمزة ألفاً، وفتحها ألفاً أخرى ونحو: أو لا أذبحته].
- (٥) تقدمت.

والرابع: قول بعضهم في ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: ٣]: إن «هم» الأولى: ضمير رفع مؤكد للواو والثانية: كذلك، أو مبتدأ وما بعده خبره، والصواب أن «هم» مفعول فيهما لرسم الواو بغير ألف بعدها، ولأن الحديث في الفعل لا في الفاعل، إذ المعنى إذا أخذوا من الناس استوفوا، وإذا أعطوهم أخسروا، وإذا جعلت الضمير للمطففين صار معناه إذا أخذوا استوفوا وإذا تولوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص أخسروا، وهو كلام متنافر، لأن الحديث في الفعل لا في المباشر.

الخامس: قول مكي وغيره في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ جَنَّتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [فاطر: ٣٢ و٣٣] إن جنات بدل من الفضل، والأولى أنه مبتدأ، لقراءة بعضهم بالنصب على حد «زيداً ضربته».

السادس: قول كثير من النحويين في قوله تعالى ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ﴾^(١): إنه دليل على جواز استثناء الأكثر من الأقل، والصواب أن المراد بالعباد المخلصون لا عموم المملوكين، وأن الاستثناء منقطع، بدليل سقوطه في آية سبحان ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ وَكِيلًا﴾^(٢) ونظيره المثال الآتي.

السابع: قول الزمخشري في ﴿وَلَا يَلْفُتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرُكَ﴾^(٣): إن من نصب قدر الاستثناء من ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ ومن رفع قدره من ﴿وَلَا يَلْفُتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾. ويرد باستلزامه تناقض القراءتين، فإن المرأة تكون مُسَرَّى بها على قراءة الرفع، وغير مُسَرَّى بها على قراءة النصب، وفيه نظر، لأن إخراجها من جملة النهي لا يدل على أنها مسرّى بها بل على أنها معهم، وقد روي أنها تبعهم، وأنها التفتت فرأت العذاب فصاحت فأصابها حجر فقتلها، وبعد فقول الزمخشري في الآية خلاف الظاهر، وقد سبقه غيره إليه، والذي حملهم على ذلك أن النصب قراءة الأكثرين، فإذا قُدر الاستثناء من «أحد» كانت قراءتهم على الوجه المرجوح، وقد التزم بعضهم جواز مجيء قراءة الأكثر على ذلك، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩] فإن النصب فيها عند سيبويه على حد قولهم: «زيداً ضربته» ولم ير خوف لباس المفسر بالصفة مرجحاً كما رآه بعض المتأخرين، وذلك لأنه يرى في نحو: «خِفْتُ» بالكسر و «طَلْتُ» بالضم، أنه محتمل لفعلي الفاعل والمفعول، ولا خلاف أن نحو: «تضارَّ»

(١) تمتها ﴿وَمِنَ الْغَايِينَ﴾ [الحجر ١٥: ٤٢].

(٢) [الإسراء ١٧: ٦٥]. وقال: آية سبحان، لأن أول سورة الإسراء قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا

مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا...﴾

(٣) ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْفُتْ...﴾ [هود ٨١: ٨١].

محتمل لهما وأن نحو: «مختار» محتمل لوصفهما، وكذلك نحو: «مشتري» في النسب^(١)، وقال الزجاج في ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَتُهُمْ﴾^(٢): إن النحويين يجيزون كون الأول: اسماً والثاني: خبراً والعكس. وممن ذكر الجواز فيهما الزمخشري، قال ابن الحاج: وكذا نحو: «ضرب موسى عيسى» كل من الاسمين محتمل للفاعلية والمفعولية، والذي التزم فاعلية الأول إنما هو بعض المتأخرين، والإلباس واقع في العربية، بدليل أسماء الأجناس والمشتركات. اهـ.

والذي أجزم به أن قراءة الأكثرين لا تكون مرجوحة، وأن الاستثناء في الآية من جملة الأمر على القراءتين، بدليل سقوط ﴿وَلَا يَلْفُتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾^(٣) في قراءة ابن مسعود، وأن الاستثناء منقطع، بدليل سقوطه في آية الحجر^(٤)، ولأن المراد بالأهل المؤمنون وإن لم يكونوا من أهل بيته، لا أهل بيته وإن لم يكونوا مؤمنين، ويؤيده ما جاء في ابن نوح عليه السلام ﴿يَسْتَوْحِ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُمْ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾^(٥) ووجه الرفع أنه على الابتداء، وما بعده الخبر، والمستثنى الجملة ونظيره ﴿لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّطٍ﴾^(٦) إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ ﴿فَعَذَابُ اللَّهِ﴾^(٦) واختار أبو شامة ما اخترته من أن الاستثناء منقطع، ولكنه قال: وجاء النصب على اللغة الحجازية والرفع على التميمية، وهذا يدل على أنه جعل الاستثناء من جملة النهي، وما قدمته أولى لضعف اللغة التميمية، ولما قدمت من سقوط جملة النهي في قراءة ابن مسعود حكاهما أبو عبيدة وغيره.

الجهة التاسعة: ألا يتأمل عند وجود المشتبهات، ولذلك أمثلة:

أحدها: نحو: «زيد أحصى ذهناً، وعمرو أحصى مالاً» فإن الأول: على أن أحصى اسم تفضيل، والمنصوب تمييز مثل «أحسن وجهاً» والثاني: على أن أحصى فعل ماض، والمنصوب مفعول مثل ﴿وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ [الجن: ٢٨].

ومن الوهم قول بعضهم في ﴿أَحْصَى لِمَا لَيْسُوا أَمَدًا﴾^(٧): إنه من الأول، فإن الأمد ليس

(١) تكون نسبة لاسم الفاعل «المشتري» ولاسم المفعول «المشتري».

(٢) تتمتها ﴿حَتَّى جَعَلْنَاهُمْ حَصِيدًا خَبِيرِينَ﴾ [الأنبياء ٢١: ١٥].

(٣) من الآية المتقدمة.

(٤) ﴿فَأَمَّا بِأَهْلِكَ يَقْطَعُ مِنَ النَّارِ وَالَّذِينَ أَدْبَرْتُمْ وَاذْكُرْتُمْ وَلَا يَلْفُتْ مِنْكُمْ أَمَدٌ وَأَمْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾ [الحجر ١٥: ٦٥].

(٥) ﴿وَكَادَى نُوْحٌ رَبِّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي آتِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَكْبَرُ الْحَكِيمِينَ﴾ [هود ٤٥: ١١ و٤٦].

(٦) تتمتها ﴿الَّذَابِ الْأَكْبَرِ﴾ [الغاشية ٨٨: ٢٢ - ٢٤].

(٧) ﴿ثُمَّ بَشَّرْنَاهُمْ بِمَلَائِكَةٍ أَوْ لَحْزَيْنٍ أَوْ لَحْزَيْنٍ أَحْصَى لِمَا لَيْسُوا أَمَدًا﴾ [الكهف ١٨: ١٢].

مُحْصِيًا بِلِ مُحْصَى، وشرط التمييز المنصوب بعد أَفْعَلَ كونه فاعلاً في المعنى كـ «زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالاً» بخلاف «مَالُ زَيْدٍ أَكْثَرُ مَالٍ».

الثاني: نحو: «زَيْدٌ كَاتِبٌ شَاعِرٌ» فإن الثاني: خبر أو صفة للخبر، ونحو: «زَيْدٌ رَجُلٌ صَالِحٌ» فإن الثاني: صفة لا غير، لأن الأول: لا يكون خبراً على انفراده لعدم الفائدة، ومثلها «زَيْدٌ عَالِمٌ يَفْعُلُ الْخَيْرَ، وَزَيْدٌ رَجُلٌ يَفْعُلُ الْخَيْرَ» وزعم الفارسي أن الخبر لا يتعدد مختلفاً بالافراد والجملة، فيتعين عنده كون الجملة الفعلية صفة فيهما، والمشهور فيهما الجواز، كما أن ذلك جائز في الصفات، وعليه قول بعضهم في «فَإِذَا هُمْ فِي مَكَانٍ يَخْتَصِمُونَ»^(١): «إِنْ يَخْتَصِمُونَ» خبر ثانٍ أو صفة، ويحتمل الحالية أيضاً، أي فإذا هم مفترقون مختصمين، وأوجب الفارسي في «كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ»^(٢) كَوْنٌ خَاسِئِينَ خبراً ثانياً، لأن جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل.

الثالث: «رَأَيْتُ زَيْدًا فَقِيهًا، وَرَأَيْتُ الْهَلَالَ طَالِعًا» فإن رأى في الأول: علمية، وفتقياً مفعول ثانٍ، وفي الثاني: بصرية، وطالِعاً حال، وتقول: «تَرَكْتُ زَيْدًا عَالِمًا» فإن فسرت تركت بصيرت فـ «عَالِمًا» مفعول ثانٍ، أو بَخَلَّفْتُ فحال، وإذا حمل قوله تعالى: «وَرَكَّبَهُمْ فِي طُلُوعِ لَا يُبْصِرُونَ»^(٣) على الأول: فالظرف ولا يبصرون مفعول ثانٍ تكرر كما يتكرر الخبر، أو الظرف مفعول ثانٍ والجملة بعده، حال، أو بالعكس، وإن حمل على الثاني: فحالان.

الرابع: «أَعْرَفَ عُرْفَةً يَكْرَهُ»^(٤) إن فتحت الغين فمفعول مطلق، أو ضممتها فمفعول به، ومثلها «حَسُوتُ حَسُوءَةً، وَحُسُوءَةً».

الجهة العاشرة: أن يخرج على خلاف الأصل أو على خلاف الظاهر لغير مقتضى كقول مكِّي في: «لَا تُبْطِلُوا صِدْقَتَكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي»^(٥) الآية: إن الكاف نعت لمصدر محذوف، أي إبطالاً كالذي، ويلزمه أن يقدر إبطالاً كإبطال إنفاق الذي ينفق، والوجه أن يكون «كالذي» حالاً من الواو، أي لا تبطلوا صدقاتكم مُشْبِهِينَ الذي ينفق، فهذا الوجه لا حذف فيه. وقول بعض العصريين^(٦) في قول ابن الحاجب «الكلمة لفظ» أصله الكلمة هي لفظ،

(١) «وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا أَنْ اقْبُدُوا اللَّهَ فَإِذَا هُمْ...» [النمل ٢٧: ٤٥].

(٢) [البقرة ٢: ٦٥ والأعراف ٧: ١٦٦]. وانظر الخصائص ١٥٨: ٢ - ١٥٩ فيه تفصيل شاف.

(٣) «... مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَرَكَعَهُمْ فِي...» [البقرة ٢: ١٧].

(٤) «... إِنَّكَ اللَّهُ بِمَبْلِكِكُمْ يَنْهَكَ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اعْتَرَفَ...» [البقرة ٢: ٢٤٩].

(٥) تتمها «يُنْفِقُ مَالَهُ رِقَاةً النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ...» [البقرة ٢: ٢٦٤].

(٦) هو محمد بن إبراهيم ويعرف بابن الأكتفاني الحكيم (٧٤٩هـ) باحث له عناية وتأليف في الطب والرياضيات والأدب.

ومثله قول ابن عصفور في شرح الجمل: إنه يجوز في «زيد هو الفاضل» أن يحذف، مع قوله وقول غيره: أنه لا يجوز حذف العائد في نحو: «جاء الذي هو في الدار» لأنه لا دليل حينئذ على المحذوف، وردّه على من قال في بيت الفرزدق:

١٠١٩ - فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر^(١)

إن بشر مبتدأ، ومثلهم: نعت لمكان محذوف خبره، أي وإذ ما بشر مكاناً مثل مكانهم، بأن «مثلاً» لا يختص بالمكان، فلا دليل حينئذ.

وكقول الزمخشري في قوله:

١٠٢٠ - لا نسب اليوم ولا خلّة (٢)

إن النصب بإضمار فعل، أي ولا أرى، وإنما النصب مثله في «لا حول ولا قوة»^(٣)

وقول الخليل في قوله:

١٠٢١ - ألا رجلاً جزاء الله خيراً (٤)

إن التقدير «ألا تُروني رجلاً» مع إمكان أن يكون من باب الاشتغال، وهو أولى من تقدير فعل غير مذكور، وقد يجاب عن هذا بثلاثة أمور:

أحدها: أن رجلاً نكرة، وشرط المنسوب على الاشتغال أن يكون قابلاً للرفع بالابتداء، ويجاب بأن النكرة هنا موصوفة بقوله:

..... يدل على محصلة تبیت^(٤)

الثاني: أن نصبه على الاشتغال يستلزم الفصل بالجملة المفسرة بين الموصوف والصفة، ويجب أن ذلك جائز كقوله تعالى: ﴿... إِنَّ أَمْرًا هَٰكَ لَيْسَ لَكَ وَلَدٌ﴾^(٥).

الثالث: أن طلب رجل هذه صفته أهم من الدعاء له، فكان الحمل عليه أولى.

وأما قول سيبويه في قوله:

١٠٢٢ - أليت حب العراق الدهر أطعمه (٦)

(١) تقدم برقم ١٢٧ و ٦٧٧ و ٩٠٧.

(٢) تقدم.

(٣) تقدم في ص ٣١٤ و ٥٢٥ و ٥٥٩.

(٤) تقدم برقم ١١١ و ٤٥٦.

(٥) تمتها ﴿وَلَكِنْ أَخْتُ فَلَهَا يَصِفُ مَا تَرَكَ...﴾ [النساء ٤: ١٧٦].

(٦) تقدم برقم ١٤٨ و ٤٤٥ و ١٠٠٨.

إن أصله آليت على حب العراق، مع إمكان جعله على الاشتغال، وهو قياسي بخلاف حذف الجار، فجوابه أن «أطعمه» بتقدير لا أطعمه، ولا النافية في جواب القسم لها الصدر، لحلولها محل أدوات الصدور، كـ«لام» الابتداء و«ما» النافية، وماله الصدر لا يعمل ما بعده فيما قبله، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

وإنما قال في ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(١): إنه على تقدير «يا»، ولم يجعله صفة على المحل، لأن عنده أن اسم الله سبحانه وتعالى لما اتصل به الميم المعوضة عن حرف النداء أشبه الأصوات، فلم يجوز نعته.

وإنما قال في قوله:

١٠٢٣ - اعتاذ قلبك من سلمى عوائده وهاج أحزائك المكنونة الطلل^(٢)

رُبْعٌ قَوَاءٌ أَذَاعَ الْمُعْصِرَاتُ بِهِ وَكُلُّ حَيْرَانَ سَارِ مَأْوُهُ خَضِلٌ

إن التقدير هو «ربع»، ولم يجعله على البدل من الطلل، لأن الربع أكثر منه، فكيف يبدل الأكثر من الأقل؟ ولئلا يصير الشعر معيياً لتعلق أحد البيتين بالآخر، إذ البدل تابع للمبدل منه ويُسمي ذلك علماء القوافي تضميناً، ولأن أسماء الديار قد كثر فيها أن تحمل على عامل مضمّر، يقال: دار مية، وديار الأحباب، رفعاً بإضمار هي، ونصباً بإضمار «اذكر»، فهذا موضع أُلِفَ فيه الحذف.

وإنما قال الأخفش في: «ما أحسنَ زَيْدًا» إن الخبر محذوف بناء على أن «ما» معرفة موصولة أو نكرة موصوفة، و«ما» بعدها صلة أو صفة، مع أنه إذا قدر «ما» نكرة تامة والجملة بعدها خبراً - كما قال سيويه - لم يحتج إلى تقدير خبر، لأنه رأى أن «ما» التامة غير ثابتة أو غير فاشية، وحذف الخبر فاشٍ، فترجح عنده الحمل عليه.

وإنما أجاز كثير من النحويين في نحو: قولك: «نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ» كونَ زيد خبراً لمحذوف مع إمكان تقديره مبتدأ والجملة قبله خبراً، لأن «نعم ويُس» موضوعان للمدح والذم العامين، فناسب مقامهما الإطناب بتكثير الجمل، ولهذا يجوزون في نحو: ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾^(٣) أن يكون «الذين» نصباً بتقدير أمدح، أو رفعاً بتقدير «هم»، مع إمكان كونه صفة

(١) تتمتها ﴿عَلَّمَ الْغَيْبِ وَالْقَهْدَةِ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ﴾ [الزمر ٤٦: ٣٩].

(٢) لم نقف على قائل البيتين وهما في سيويه ١/ ١٤٢. المعصرات: السحب تعتصر الماء، ومراده بالحياران الساري: السحاب الثقيل وكأنه لبطله حائر في أي اتجاه يسير. «كل» معطوفة على المعصرات، ومفعول «أذاع» محذوف، تقديره: أذاعت الخصب بالربع.

(٣) ﴿الْعَرَّ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة ١: ٢ - ٣].

تابعة، على أن التحقيق الجزم بأن المخصوص مبتدأ وما قبله خبر، وهو اختيار ابن خروف وابن الباذش، وهو ظاهر قول سيبويه^(١): «وأما قولهم: نَعَمْ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ، فهو بمنزلة: ذهب أخوه عبد الله» مع قوله: «وإذا قال: عبد الله نعم الرجل، فهو بمنزلة: عبد الله ذهب أخوه» فسوّى بين تأخير المخصوص وتقديمه، والذي غرّ أكثر النحويين أنه قال: «كأنه قال: نعم الرجل، فقليل له: مَنْ هو؟ فقال: عبد الله» ويردّ عليهم أنه قال أيضاً: «وإذا قال: عبد الله، فكأنه قيل له: ما شأنه؟ فقال: نعم الرجل» فقال: مثل ذلك مع تقدم المخصوص، وإنما أراد أن تعلق المخصوص بالكلام تعلق لازم، فلا تحصل الفائدة إلا بالمجموع قدّمت أو أخرت، وجوز ابن عصفور في المخصوص المؤخّر أن يكون مبتدأ حذف خبره، ويردّ أن الخبر لا يحذف وجوباً إلا إن سدّ شيء مسدّه، وذلك وارد على الأخفش في «ما أحسن زيدا».

وأما قول الزمخشري في قول الله عز وجل: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشَفَاءٌ وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِيْءَ آذَانِهِمْ وَقْرٌ﴾^(٢): إنه يجوز أن يكون تقديره: هو في آذانهم وقر، فحذف المبتدأ، أو في آذانهم منه وقر، والجملة خبر الذين، مع إمكان أن يكون لا حذف فيه، فوجهه أنه لما رأى ما قبل هذه الجملة وما بعدها حديثاً في القرآن قدّر ما بينهما كذلك، ولا يمكن أن يكون حديثاً في القرآن إلا على ذلك، اللهم إلا أن يقدر عطف الذين على الذين، و «وقر» على «هدى»، فيلزم العطف على معمولي عاملين، وسيبويه لا يجيزه، وعليه فيكون ﴿فِيْءَ آذَانِهِمْ﴾ نعتاً لو قر قدم عليه فصار حالاً.

وأما قول الفارسي في: «أول ما أقول إني أحمد الله» فيمن كسر الهمزة: إن الخبر محذوف تقديره ثابت، فقد خولف فيه، وجعلت الجملة خبراً، ولم يذكر سيبويه المسألة، وذكرها أبو بكر في أصوله، وقال: الكسر على الحكاية، فتوهم الفارسي أنه أراد الحكاية بالقول المذكور. فقدّر الجملة منصوبة المحل فبقي له المبتدأ بلا خبر فقدّره، وإنما أراد أبو بكر أنه حكى لنا اللفظ الذي يفتتح به قوله.

خاتمة

وإذ قد انجرّ بنا القول إلى ذكر الحذف فلنوجه القول إليه، فإنه من المهمات، فنقول:

ذكر شروطه، وهي ثمانية:

١ - أحدها: وجود دليل حاليّ كقولك لمن رَفَعَ سوطاً: «زيداً» بإضمار: اضرب، ومنه

(١) ٣٠٠/١.

(٢) تتمها ﴿وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى أُولَئِكَ يُنَادَوْنَ مِنْ مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾ [فصلت ٤١: ٤٤].

﴿قَالُوا سَلَامًا﴾^(١)، أي سلمنا سلاماً، أو مقالتي كقولك لمن قال: مَنْ أَضْرَبَ؟ «زَيْدًا» ومنه [وإذا قِيلَ لَهُمْ: مَاذَا أُنْزِلَ رَبُّكُمْ؟ قالوا: خيراً]^(٢) وإنما يحتاج إلى ذلك إذا كان المحذوف الجملة بأسرها كما مثلنا، أو أحد ركنيها نحو: ﴿قَالَ سَلَّمَ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾^(٣) أي سلام عليكم أتم قوم منكرون، فحذف خبر الأولى ومبتدأ الثانية، أو لفظاً يفيد معنى فيها هي مبنية عليه نحو: ﴿تَأَلَّوْا تَقْتَوُا﴾^(٤) أي لا تفتأ، وأما إذا كان المحذوف فضلة فلا يشترط لحذفه وجدان الدليل، ولكن يشترط ألا يكون في حذفه ضرر معنوي كما في قولك: «ما ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا» أو صناعي كما في قولك: «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ» وقولك: «ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا» وسيأتي شرحه.

ولاشترط الدليل فيما تقدم امتنع حذف الموصوف في نحو: «رَأَيْتُ رَجُلًا أَيْضًا» بخلاف نحو: «رَأَيْتُ رَجُلًا كَاتِبًا» وحذف المضاف في نحو: «جَاءَنِي غُلَامٌ زَيْدٌ» بخلاف نحو: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾^(٥) وحذف العائد في نحو: «جاء الذي هو في الدار» بخلاف نحو: ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩] وحذف المبتدأ إذا كان ضمير الشأن لأن ما بعده جملة تامة مستغنية عنه، ومن ثم جاز حذفه في باب إنَّ نحو: «إِنَّ بِكَ زَيْدٌ مَأْخُوذٌ» لأن عدم المنصوب دليل عليه، وحذف الجار في نحو: «رَغِبْتُ فِي أَنْ تَفْعَلَ» أو «عَنْ أَنْ تَفْعَلَ» بخلاف «عَجِبْتُ مِنْ أَنْ تَفْعَلَ» وأما ﴿وَرَبَّعُونَ أَنْ تَكْثُرْهُنَّ﴾^(٦) فإنما حذف الجار فيها لقرينة، وإنما اختلف العلماء في المقدّر من الحرفين في الآية لاختلافهم في سبب نزولها، فالخلاف في الحقيقة في القرينة.

وكان مردوداً قول أبي الفتح: إنه يجوز «جَلَسْتُ زَيْدًا» بتقدير مضاف، أي جلوس زيد، لاحتمال أن المقدّر كلمة إلى، وقول جماعة: إن بني تميم لا يثبتون خبر لا التبرئة، وإنما ذلك عند وجود الدليل، وأما نحو: «لَا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ»^(٧) وقولك: مبتدأ من غير قرينة «لَا رَجُلٌ يَفْعَلُ كَذَا» فإثبات الخبر فيه إجماع، وقول الأكثرين: إن الخبر بعد «لولا» واجب الحذف، وإنما

(١) ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبَشَرِ قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾ [هود: ٦٩].

(٢) مزج ابن هشام هنا بين آيتين من سورة النحل، الأولى، وهي المستشهد بها: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَبَرٌ﴾ [النحل: ١٦: ٣٠] والثانية هي ﴿وَأِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسْطُورٌ الْأَوَّلِيَّةُ﴾ [النحل: ١٦: ٢٤] وهذا المزج واقع في المخطوطتين.

(٣) ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثٌ صَبِيحَ الْبُكْرِينَ ۖ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٥١: ٢٤ و ٢٥].

(٤) ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَقْتَوُا تَذَكَّرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَمًا أَوْ تَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ﴾ [يوسف: ١٢: ٨٥].

(٥) ﴿كَلَّا إِذَا دُخِيَ الْأَرْضُ دُخِيَ ۖ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا﴾ [الفجر: ٨٩: ٢١ و ٢٢].

(٦) ﴿وَرَبَّعْتَ فِي الْبَيْتِ ۖ لِيُفْتَبِحَ فِيهِنَّ وَمَا يَتَلَّى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتْلَى الْبَيْتِ ۖ لَا تَوَدُّنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَرَبَّعُونَ أَنْ تَكْثُرْهُنَّ﴾ [النساء: ٤: ١٢٧].

(٧) تتمّة الحديث: «ولذلك حَرَّمَ الفواحش» وهو في صحيح مسلم: كتاب التوبة.

ذلك إذا كان كَوْنًا مطلقاً نحو: «لولا زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا» يريد لولا زيد موجود أو نحوه، وأما الأكوان الخاصة التي لا دليل عليها لو حذفت فواجبة الذكر، نحو: «لولا زَيْدٌ سَأَلْنَا مَا سَلِمَ» ونحو: قوله عليه الصلاة والسلام: «لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُوا عَهْدَ الْإِسْلَامِ لَأَسْسَتْ الْبَيْتُ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ»^(١) وقال الجمهور: لا يجوز «لَا تَدُنْ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ» بالعزم، لأن الشرط المقدر إن قدر مثبتاً - أي فإن تدن - لم يناسب فعل النهي الذي جعل دليلاً عليه، وإن قدر منفيّاً - أي فلا تَدُنْ - فسد المعنى، بخلاف «لَا تَدُنْ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمُ» فإن الشرط المقدر منفي، وذلك صحيح في المعنى والصناعة، ولك أن تجيب عن الجمهور بأن الخبر إذا كان مجهولاً وَجَبَ أن يجعل نَفْسَ المخبر عنه عند الجميع في باب «لولا»، وعند تميم في باب «لا»، فيقال: «لولا قيام زيد» و «لا قيام» أي موجود، ولا يقال: «لولا زيد» ولا «لا رَجُلٌ» ويراد قائم، لئلا يلزم المحذور المذكور، وأما «لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُوا عَهْدَ» فلعله مما يروى بالمعنى^(٢)، وعن الكسائي في إجازته العزم بأنه يقدر الشرط مثبتاً مدلولاً عليه بالمعنى لا باللفظ، ترجيحاً للقرينة المعنوية على القرينة اللفظية وهذا وجه حسن إذا كان المعنى مفهوماً.

تفصيلها:

أحدهما: إن دليل الحذف نوعان، أحدهما: غير صناعي، وينقسم إلى حالي ومقالي كما تقدم، والثاني: صناعي، وهذا يختص بمعرفة النحويون، لأنه إنما عرف من جهة الصناعة، وذلك كقولهم في قوله تعالى: ﴿لَا أَقْسِمُ بِبَوَاقِ الْغَيْثِ﴾ [القيامة: ١] إن التقدير: لأننا أقسم، وذلك لأن فعل الحال لا يقسم عليه في قول البصريين: وفي «قَمْتُ وَأَصْلُ عَيْنِهِ» إن التقدير: وأنا أصك، لأن واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت الخالي من قد، وفي «إنها لإيل أم شاء» إن التقدير: أم هي شاء، لأن أم المنقطعة لا تعطف إلا الجمل، وفي قوله:

١٠٢٤ - إِنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنِي بَشْتٍ حَسًّا نَ أَلْمَهُ وَأَعَصِهِ فِي الْخَطُوبِ^(٣)

إن التقدير: إنه أي الشأن، لأن اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله، ومثله قول المتنبي:

١٠٢٥ - وَمَا كُنْتُ مِمَّنْ يَدْخُلُ الْعِشْقُ قَلْبَهُ وَلَكِنْ مَنْ يُبَصِّرُ جُفُونَكَ يَعِشُ^(٤)

(١) تقدم الحديث وتخريجه فانظره.

(٢) انظر الحاشية السابقة.

(٣) البيت للأعشى «ميمون بن قيس» وهو في سيبويه ٤٣٩/١ والخزانة ٤٦٣/٢ و ٦٥٤/٣ و ٣٨٠/٤، ورواية الديوان ٣٣٥: «من يلمني على بني ابنة...» ولا شاهد فيه حينئذ. حسان: أحد تبايعه اليمن القدماء، وبيته يتصل نسب ممدوح الأعشى في هذا البيت، وهو قيس بن معديكرب.

(٤) تقدم برقم ٥٤١.

وفي ﴿وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ﴾^(١) إن التقدير: ولكن كان رسول الله، لأن ما بعد لكن ليس معطوفاً بها لدخول الواو عليها، ولا بالواو لأنه مثبت وما قبلها منفي، ولا يعطف بالواو مفرد على مفرد إلا وهو شريكه في النفي والإثبات، فإذا قدر ما بعد الواو جملة صح تخالفهما كما تقول: «ما قام زيد وقام عمرو» وزعم سيبويه في قوله:

١٠٢٦ - وَلَسْتُ بِحَلَّالِ التَّلَاحِ مَخَافَةً وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَرْفِدِ^(٢)

أن التقدير: ولكن أنا. ووجهه بأن لكن تشبه الفعل فلا تدخل عليه. وبيان كونها داخلة عليه أن «متى» منصوبة بفعل الشرط، فالفعل مُقَدَّم في الرتبة عليه. وردّه الفارسي بأن المشبه بالفعل هو لكنّ المشددة لا المخففة، ولهذا لم تعمل المخففة لعدم اختصاصها بالأسماء، وقيل: إنما يحتاج إلى التقدير إذا دخلت عليها الواو، لأنها حينئذ تخلص لمعناها، وتخرج عن العطف.

التنبيه الثاني: شرط الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف، فلا يجوز «زَيْدٌ ضَارِبٌ وعمرو» أي ضارب، وتريد بضارب المحذوف معنى يخالف المذكور: بأن يقدر أحدهما بمعنى السفر من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾^(٣) والآخر بمعنى الإيلاء المعروف، ومن ثم أجمعوا على جواز «زَيْدٌ قائم وعمرو» وإن زيدا قائم وعمرو» وعلى منع «ليت زيدا قائم وعمرو» وكذا في «لعل وكأن»، لأن الخبر المذكور مُتَمْنَى أو مترجى أو مشبه به، والخبر المحذوف ليس كذلك، لأنه خبر المبتدأ.

فإن قلت: فكيف تصنع بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦] في قراءة مَنْ رُفِعَ، وذلك محمول عند البصريين على الحذف من الأول لدلالة الثاني، أي إن الله يصلي وملائكته يصلون. وليس عطفاً على الموضع يصلون خبراً عنهما، لثلاً يترادف عاملان على معمول واحد، والصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار، والمحذوفة بمعنى الرحمة، وقال الفراء في قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُجَمَعَ عِظَامُهُ﴾^(٤) بَلَى قَدِيرِينَ إن التقدير: بلى ليحسبنا قادرين، والحسبان المذكور بمعنى الظن، والمحذوف بمعنى العلم، إذ التردد في الإعادة كفر، فلا يكون مأموراً به، وقال بعض العلماء في بيت الكتاب:

(١) ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ...﴾ [الأحزاب ٣٣: ٤٠].

(٢) البيت من معلقة طرفة بن العبد وهو في ديوانه ٢٩ وفي شرح الزوزني ١٥٤ وفي سيبويه ٤٤٢/١ والخزانة ٦٥٠/٣ وقد سقط شطره الأول من المخطوطة الأولى.

(٣) تتمتها ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ...﴾ [النساء ١٠١: ١].

(٤) تتمتها ﴿عَلَى أَنْ تُسْأَلَ بِأَنَّهُ﴾ [القيامة ٧٥: ٣] والتقدير: نجمها قادرين.

١٠٢٧ - لن تراها - ولو تأملت - إلا ولها في مفارق الرأس طيباً^(١) إن «تري» المقدرة الناصبة لطيباً قلبية لا بصرية، لثلا يقتضي كون الموصوفة مكشوفة الرأس، وإنما تمدح النساء بالخفر والتصون، لا بالتبذل، مع أن «رأى» المذكورة بصرية.

قلت: الصواب عندي أن الصلاة لغة بمعنى واحد، وهو العطف، ثم العطف بالنسبة إلى الله سبحانه وتعالى الرحمة، وإلى الملائكة الاستغفار، وإلى الآدميين دعاء بعضهم لبعض، وأما قول الجماعة فيعيد من جهات: إحداها: اقتضاؤه الاشتراك والأصل عدمه لما فيه من الإلباس، حتى إن قوماً نفّوه، ثم المثبتون له يقولون: متى عارضه غيره مما يخالف الأصل كالمجاز قُدم عليه. والثانية: أنا لا نعرف في العربية فعلاً واحداً يختلف معناه باختلاف المسند إليه إذا كان الإسناد حقيقياً. والثالثة: أن الرحمة فعلها مُتَعَدِّ والصلاة فعلها قاصر، ولا يحسن تفسير القاصر بالمتعدي. والرابعة: أنه لو قيل: مكان «صلى عليه» «دعا عليه» انعكس المعنى، وحق المترادفين صحة حلول كل منهما محل الآخر.

وأما آية القيامة^(٢) فالصواب فيها قول سيويه إن «قادرين» حال، أي بلى نجمعها قادرين، لأن فعل الجمع أقرب من فعل الحسبان، ولأن بلى إيجاب للمنفى وهو في الآية فعل الجمع، ولو سلم قول الفراء: فلا يسلم أن الحسبان في الآية ظن، بل اعتقاد وجزم، وذلك لإفراط كفرهم.

وأما قول المعرب في البيت فمردود، وأحوال الناس في اللباس والاحتشام مختلفة، فحال أهل المدر يخالف حال أهل الوبر، وحال أهل الوبر مختلف، وبهذا أجاب الزمخشري عن إرسال شعيب^(٣) عليه الصلاة والسلام ابنته لسقي الماشية، وقال: العادات في مثل ذلك متباينة، وأحوال العرب خلاف أحوال العجم.

٢ - الشرط الثاني: ألا يكون ما يحذف كالجزم، فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا مُشَبَّهه^(٤)، وقد مضى الرد على ابن مالك في مرفوع أفعال الاستثناء، وقال الكسائي وهشام والسهيلي في نحو: «ضربني وضربت زيدا»: إن الفاعل محذوف لا مضمّر، وقال ابن عطية في ﴿يَسْ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا﴾^(٥): إن التقدير بئس المثل مثل القوم، فإن أراد أن الفاعل لفظ

(١) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات وهو في ديوانه ١٧٦ وسيويه ١٤٤/١.

(٢) يعني الآية السابقة.

(٣) هو النبي العربي الذي ظهر في بني مَدْيَنَ قبيل موسى عليه السلام وفي القرآن ذكر له ولقومه.

(٤) اسم كان وأخواتها.

(٥) تتمتها ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الجمعة ٦٢: ٥].

المثل محذوفاً فمردود، وإن أراد تفسير المعنى وأن في «بش» ضمير المثل مستتراً فأين تفسيره، وهذا لازم للزمخشري فإنه قال في تقديره: بش مثلاً! وقد نص سيبويه على أن تمييز فاعل «نعم وبش» لا يحذف، والصواب أن **﴿مَثَلُ الْقَوْرِ﴾** فاعل، وحذف المخصوص، أي مثل هؤلاء، أو مضاف أي مثل الذين كذبوا، ولا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله نحو: **﴿قَالُوا خَيْرًا﴾** (١) و «يا عبد الله» و «زيداً ضربته».

٣ - الثالث: ألا يكون مؤكداً، وهذا الشرط أول من ذكره الأخفش، منع في نحو: «الذي رأيت زيد» أن يؤكد العائد المحذوف بقولك: «نفسه»، لأن المؤكد مُريدٌ للطول، والحذف مرید للاختصار، وتبعه الفارسي، فرد في كتاب «الأغفال» قول الزجاج في **﴿إِنَّ هَٰذَيْنِ لَسَجِرَيْنِ﴾** (٢) إن التقدير: إن هذان لهما ساحران، فقال: الحذف والتوكيد باللام متنافيان، وتبع أبا علي أبو الفتح، فقال في الخصائص (٣): لا يجوز «الذي ضربت نفسه زيد» كما لا يجوز إدغام نحو: **﴿أَفْعُسُسْ﴾**، لما فيهما جميعاً من نقض الغرض (٤)، وتبعهم ابن مالك فقال: لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد كـ «ضربت ضرباً» لأن المقصود به تقوية عامله وتقرير معناه، والحذف مناف لذلك، وهؤلاء كلهم مخالفون للخليل وسيبويه أيضاً، فإن سيبويه سأل الخليل عن نحو: «مررتُ بزيد وأتاني أخوه أنفسهما» كيف ينطق بالتوكيد؟ فأجابه بأنه يرفع بتقدير: «هما صاحباي أنفسهما»، وينصب بتقدير: «أعنيهما أنفسهما»، ووافقهما على ذلك جماعة، واستدلوا بقول العرب:

١٠٢٨ - **إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُرْتَحَلًا** (٥)

و «إِنَّ مَالاً وَإِنَّ ولداً» فحذفوا الخبر مع أنه مؤكد بـ «إِنَّ»، وفيه نظر، فإن المؤكد نسبة الخبر إلى الاسم، لا نفس الخبر، وقال الصفار: إنما قرأ الأخفش من حذف العائد في نحو: «الذي رأيت نفسه زيد» لأن المقتضي للحذف الطول، ولهذا لا يحذف في نحو: «الذي هو قائم زيد» فإذا فروا من الطول فكيف يؤكدون؟ وأما حذف الشيء لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما، لأن المحذوف للدليل كالثابت، ولبدر الدين بن مالك مع والده في المسألة بحث أجاد فيه.

٤ - الرابع: ألا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر، فلا يحذف اسم الفعل دون معموله، لأنه اختصار للفعل، وأما قول سيبويه في: «زيداً فاقتله» وفي «شأنك والحج» وقوله:

(١) **﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّبَعُوا مَاذَا أَزَلَّ بِكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾** [النحل ٣٠: ١٦] وقد تقدمت.

(٢) **﴿قَالُوا إِنَّ هَٰذَيْنِ لَسَجِرَيْنِ يَرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكَ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسَخَرٍ مِّنْ دُونِكُمْ﴾** [طه ٢٠: ٦٣].

(٣) كتاب جليل (٣ أجزاء) يبحث في موضوعات من فقه اللغة وأصول النحو والصرف وغير ذلك.

(٤) الغرض في الأول التطويل، وفي الثاني إلحاقه بـ «أحر نجم» - حاشية الدسوقي ٢/ ٢٤١.

(٥) تقدم برقم ١٢٨ و ٤٣٢ وستكرر برقم ١٠٦٦.

١٠٢٩ -

يا أَيُّهَا المَائِجُ، دلوي دُونُكَ^(١)

إن التقدير: «عليك زيداً، وعليك الحجّ، ودونك دلوي»، فقالوا: إنما أراد تفسير المعنى لا الإعراب، وإنما التقدير: «خُذْ دلوي، والزم زيداً، والزم الحجّ»، ويجوز في دلوي أن يكون مبتدأ ودونك خبره.

٥ - الخامس: ألا يكون عاملاً ضعيفاً، فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل، إلا في مواضع قوية فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل، ولا يجوز القياس عليها.

٦ - السادس: ألا يكون عوضاً عن شيء، فلا تحذف «ما» في «أَمَا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ» ولا كلمة «لا» من قولهم: «افْعَلْ هَذَا إِمَّا لَا» ولا التاء من عِدَّة وإقامة واستقامة، فأما قوله تعالى: ﴿وَلَقَامَ الصَّالِيَةَ﴾^(٢) فمما يجب الوقوف عنده، ومن هنا لم يحذف خبر كان لأنه عوض أو كالعوض من مصدرها، ومن ثم لا يجتمعان، ومن هنا قال ابن مالك: إن العرب لم تقدر أحرف النداء عوضاً من أدعو وأنادي، لإجازتهم حذفها.

٧ و ٨ - السابع والثامن: ألا يؤدي حَذْفُهُ إلى تهينة العامل للعمل وقطعه عنه، ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي، وللأمر الأول: منع البصريون حَذْفَ المفعول الثاني: من نحو: «ضَرَبَنِي وضربته زيد» لثلاث تسليط على زيد ثم يقطع عنه برفعه بالفعل الأول، ولا اجتماع الأمرين امتنع عند البصريين أيضاً حَذْفُ المفعول في نحو: «زَيْدٌ ضربته» لأن في حذفه تسليط ضرب على العمل في زيد مع قطعه عنه وإعمال الابتدء مع التمكن من إعمال الفعل، ثم حملوا على ذلك «زيد ما ضربته، أو هل ضربته» فمنعوا الحذف وإن لم يؤدّ إلى ذلك، وكذلك منعوا رفع رأسها في «أَكَلْتُ السمكة حتى رأسها» إلا أن يذكر الخبر فتقول: مأكول، ولا اجتماعهما مع الإلباس مَنَعَ الجميع تقديم الخبر في نحو: «زيد قام»، ولا تنفاء الأمرين جاز عند البصريين وهشام تقديم معمول الخبر على المبتدأ في نحو: «زَيْدٌ ضرب عمراً»^(٣) وإن لم يعجز تقديم الخبر، فأجازوا «زيداً أَجَلُهُ أحرز» وقال البصريون في قوله:

١٠٣٠ - بما كان إِيَّاهُمْ عَطِيَّةٌ عَوْدًا^(٤)

(١) بعده «إني رأيت الناس يحمدونك» وهو لجارية من الأنصار. المائح: من ينزل إلى البئر - وقد قل ماوها - ليملاً للدلو بيده. سيكرر برقم ١٠٤١.

(٢) ﴿يَجَالُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَلَا يَمُوتُ وَلَا يَنُوبُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقْرَارِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ﴾ [النور ٢٤: ٣٧].

(٣) فأجازوا: عمراً زَيْدٌ ضَرَبَ.

(٤) صدره كما في ديوان الفرزدق ٢١٤

«قنافذ دراجون خلف جحاشهم لما كان.....» =

إن عطية: مبتدأ، وإياهم مفعول عود، والجملة خبر كان، واسمها ضمير الشأن، وقد خفيت هذه النكتة على ابن عصفور فقال: هربوا من محذور - وهو أن يفصلوا بين كان واسمها بمعمول خبرها - فوقعوا في محذور آخر، وهو تقديم معمول الخبر حيث لا يتقدم خبر المبتدأ، وقد بينا أن امتناع تقديم الخبر في ذلك لمعنى مفقود في تقديم معموله، وهذا بخلاف علة امتناع تقديم المفعول على «ما» النافية في نحو: «ما ضربت زيدا» فإنه لنفس العلة المقتضية لامتناع تقديم الفعل عليها، وهو وقوع «ما» النافية فيه حشواً.

تنبيه: ربما خولف مقتضى هذين الشرطين أو أحدهما في ضرورة أو قليل من الكلام. فالأول: كقوله:

١٠٣١ - وخالدٌ يَحْمَدُ ساداتنا (١)
وقوله:

١٠٣٢ - كُله لم أصنع (٢)
وقيل: هو في صيغ العموم أسهل، ومنه قراءة ابن عامر ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [الحديد: ٥٧].

والثاني: كقوله:

١٠٣٣ - بِعُكَاظٍ يُغْشِي النَّاطِرَ - إذا هم لمحووا - شعاعه (٣)
فإن فيه تهية «لمحووا» للعمل في «شعاعه» مع قطفه عن ذلك بإعمال «يغشي» فيه، وليس فيه إعمال ضعيف دون قوي، وذكر ابن مالك في قوله:
١٠٣٤ - عَمْنَهُمْ بِاللَّيْ حَتَّى غَوَاتُهُمْ فَكُنْتَ مَالِكٌ ذِي غَيٍّ وَذِي رَشْدٍ (٤)

= وكما في الخزائن ٥٣/٤ وابن عقيل ١٢٢/١:

«قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان.....»

عطية هو والد جرير الشاعر. والمعنى على الرواية الثانية أنهم يتسللون إلى البيوت للسرقة أو الفجور بسبب ما كان والدهم عطية قد عودهم من قبل.

(١) تمامه «بالحق»، لا يحمد بالباطل» وهو من البحر السريع ولم نقف على قائله. حقه أن يقول: «يحمده ساداتنا» ولكنه خالف الشرطين السابع والثامن - من شروط الحذف - فحذف مفعول يحمد ورفع خالد. وتفصيل ذلك أن حذف الهاء من «يحمده» يعطي الحق لفعل «يحمد» أن يتسلط على «خالد» فينصبه على أنه مفعول به مقدم، ولكنه رفع «خالد» بالابتداء وقطع تسلط الفعل يحمد عليه، وهذا ما عنيته بمخالفة الشرط السابع، أما مخالفة الثامن فهي أنه أعمل «الابتداء» في «خالد» مع إمكان إعمال «يحمد» فيه.

(٢) تقدم برقم ٣٦٤ و ٨٨٢ وسيكرر برقم ١٠٧٣.

(٣) البيت لعاتكة بنت عبد المطلب تصف بريق السلاح في سوق عكاظ، وهو في ابن عقيل ١٩٣/١.

(٤) تقدم برقم ٢١١.

إنه يروى «عَوَاتِهِمْ» بالأوجه الثلاثة، فإن ثبتت رواية الرفع فهو من الوارد في النوع الأول في الشذوذ، إذ لا ضرورة تمنع من الجر والنصب، وقد روي.

بيان أنه قد يظن أن الشيء من باب الحذف، وليس منه

جَرَتْ عادة النحويين أن يقولوا: يحذف المفعول اختصاراً واقتصاراً، ويريدون بالاختصار الحذف للدليل، وبالاقتصار الحذف لغير دليل ويمثلونه بنحو: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾^(١) أي أوقعوا هذين الفعلين، وقول العرب فيما يتعدى إلى اثنين: «مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ»^(٢) أي تكن منه خيلة.

والتحقيق أن يقال: إنه تارة يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين مَنْ أوقعه أو من أوقع عليه، فيجاء بمصدره مُسْتَدّاً إلى فعل كون عام، فيقال: حصل حريقٌ أو نهبٌ.

وتارة يتعلق بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل، فيقتصر عليهما، ولا يذكر المفعول، ولا ينوى، إذ المنوي كالثابت، ولا يسمى محذوفاً، لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له، ومنه ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُعْجِبُ وَيُمِيتُ﴾^(٣)، ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩]، ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ [الأعراف: ٣١] ﴿وَإِذَا رَأَيْتُمْ نَمَّ﴾^(٤) إذ المعنى: ربي الذي يفعل الإحياء والإماتة؛ وهل يستوي من يتصف بالعلم ومن يتنفي عنه العلم، وأوقعوا الأكل والشرب، وذروا الإسراف، وإذا حصلت منك رؤية هنالك، ومنه على الأصح ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ﴾^(٥) الآية، ألا ترى أنه عليه الصلاة والسلام إنما رحمهما إذ كانتا على صفة الذيادة وقومهما على السقي، لا لكون مذودهما غنماً ومسقيهم إبلاً، وكذلك المقصود من قولهما: ﴿لَا تَسْقِي﴾^(٥) السقي، لا المسقي، ومن لم يتأمل قدر: يَسْقُونَ إِبْلَهُمْ، وتذودان غَنَمَهُمَا، ولا نَسْقِي غَنَمَنَا.

وتارة يقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله، فيذكران نحو: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَرْبَابًا﴾^(٦) ﴿وَلَا تَقْرَبُوا أَرْبَابًا﴾^(٧)، وقولك: «ما أحسن زيدا» وهذا النوع إذا لم يذكر مفعوله قيل: محذوف،

(١) البقرة ٢: ٦٠ والطور ٥٢: ١٩ والهاقة ٦٩: ٢٤ والمرسلات ٧٧: ٤٣.

(٢) مجمع الأمثال ٢/ ٢٥٥ ومعناه: من يسمع أخبار الناس ومعاييرهم يظن بهم سوء.

(٣) ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُعْجِبُ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُعْجِبُ وَأُمِيتُ...﴾ [البقرة ٢: ٢٥٨].

(٤) ﴿وَإِذَا رَأَيْتُمْ نَمَّ رَأَيْتُمْ نَمًا وَمَلَكًا كَبِيرًا﴾ [الإنسان ٧٦: ٢٠].

(٥) ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا تَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ [القصص ٢٨: ٢٣].

(٦) تتمتها ﴿أَضْعَفْنَا مُلْكُكُمْ وَأَنْتُمْ تَلْعَنُونَ﴾ [آل عمران ٣: ١٣٠].

(٧) تتمتها ﴿إِنَّكَ كَانَتْ فَحِشَةً وَسَاءَ سَيْلًا﴾ [الإسراء ١٧: ٣٢].

نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى: ٣] وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره، نحو: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١] ﴿وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسَيْنَ﴾ [الحديد: ١٠] ١٠٣٥ - وما شيء حميت بمسْتَبَاحٍ (١)

بيان مكان المقدر

القياس أن يقدر الشيء في مكانه الأصلي، لئلا يخالف الأصل من وجهين: الحذف، ووضع الشيء في غير محله.

فيجب أن يقدر المفسر في نحو: «زيداً رأيته» مقدماً عليه، وجوز البيانون تقديره مؤخراً عنه، وقالوا: لأنه يفيد الاختصاص حيثئذ، وليس كما توهموا، وإنما يرتكب ذلك عند تعذر الأصل، أو عند اقتضاء أمر معنوي لذلك.

فالأول: نحو: «أيّهم رأيته» إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله، ونحو: ﴿وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ (٢) فيمن نصب، إذ لا يلي «أما» فعل، وكنا قدمنا في نحو: «في الدار زيد» أن متعلق الظرف يقدر مؤخراً عن زيد، لأنه في الحقيقة الخبر، وأصل الخبر أن يتأخر عن المبتدأ، ثم ظهر لنا أنه يحتمل تقديره مقدماً لمعارضة أصل آخر، وهو أنه عامل في الظرف، وأصل العامل أن يتقدم على المعمول، اللهم إلا أن يقدر المتعلق فعلاً فيجب التأخير، لأن الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ في مثل هذا، وإذا قلت: «إِنَّ خَلْفَكَ زَيْدًا» وجب تأخير المتعلق، فعلاً كان أو اسماً، لأن مرفوع إن لا يسبق منصوبها، وإذا قلت: «كَانَ خَلْفَكَ زَيْدًا» جاز الوجهان ولو قدرته فعلاً، لأن خبر كان يتقدم مع كونه فعلاً على الصحيح، إذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية.

والثاني: نحو: متعلق بآء البسملة الشريفة، فإن الزمخشري قدره مؤخراً عنها، لأن قريشاً كانت تقول: باسم اللات والعزى نفعل كذا، فيؤخرون أفعالهم عن ذكر ما اتخذوه معبوداً لهم تفخيماً لشأنه بالتقديم، فوجب على الموحّد أن يعتقد ذلك في اسم الله تعالى فإنه الحقيق بذلك، ثم اعترض بـ ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ (٣) وأجاب بأنها أول سورة أنزلت، فكان تقديم الأمر بالقراءة فيها أهم، وأجاب عنه السكاكي بتقديرها متعلقة بـ ﴿أَقْرَأْ﴾ (٣) الثاني. واعترضه بعض العصريين (٤) باستلزامه الفصل بين المؤكد وتأكيده بمعمول المؤكد. وهذا سهو منه، إذ لا توكيد هنا، بل أمر

(١) تقدم برقم ٨٨٧ وسيكرر برقم ١٠٧٢.

(٢) تتمتها ﴿فَاسْتَجِبُوا أَلْعَمَى عَلَى الْهَدْيِ...﴾ [فصلت: ٤١: ١٧].

(٣) ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾ ﴿أَقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾ [العلق ١: ٩٦ - ٣].

(٤) هو أحمد بن يوسف الحلبي المعروف بالسمين (٧٥٦هـ) مفسر عالم بالعربية والقراءات. له: تفسير القرآن، والدر المصون في إعراب القرآن، وشرح الشاطبية، وغيرها.

أولاً: بإيجاد القراءة، وثانياً: بقراءة مقيدة، ونظيره ﴿الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ﴾^(١) ومثل هذا لا يسميه أحد توكيداً. ثم هذا الإشكال لازم له على قوله: إن الباء متعلقة بـ«اقرأ» الأول لأن تقييد الثاني إذا منع من كونه توكيداً فكذا تقييد الأول، ثم لو سلم ففضل الموصوف من صفته بمعمول الصفة جائز باتفاق، كـ«مررت برجل عمرأ ضارب» فكذا في التوكيد، وقد جاء الفضل بين المؤكد والمؤكد في ﴿وَلَا يَحْزَنُ وَيَرْضَى بِمَا آتَيْنَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾^(٢) مع أنهما مفردان، والجمل أحمل للفضل، وقال الراجز:

١٠٣٦ - إذن ظِلْتُ الدَّهْرَ أبكي أجمعاً^(٣)

تفسيه: ذكروا أنه إذا اعترض شرط على آخر نحو: «إِنْ أَكَلْتُ إِنْ شَرِبْتُ فَأَنْتَ طَالِقٌ» فإن الجواب المذكور للسابق منهما، وجواب الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط الأول وجوابه، كما قالوا في الجواب المتأخر عن القسم والشرط ولهذا قال محققو الفقهاء في المثال المذكور: إنها لا تطلق حتى تقدم المؤخر وتؤخر المقدم، وذلك لأن التقدير حيث إن شربت فإن أكلت فأنت طالق، وهذا كله حسن، ولكنهم جعلوا منه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤] وفيه نظر، إذ لم يتوال شرطان وبعدهما جواب كما في المثال، وكما في قول الشاعر:

١٠٣٧ - إِنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا إِنْ تَذَعُرُوا تَجِدُوا مَنَا مَعَايِلَ عَزَّ زَانَهَا كَرَمٌ^(٤)
وقول ابن دريد:

١٠٣٨ - فَإِنْ عَشَرْتُ بَعْدَهَا إِنْ وَالَتْ نَفْسِي مِنْ هَاتَا فَقُولَا: لَالَعَا^(٥)

إذ الآية الكريمة لم يذكر فيها جواب، وإنما تقدم على الشرطين ما هو جواب في المعنى للشرط الأول، فينبغي أن يُقدَّر إلى جانبه، ويكون الأصل: إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ فَلَا يَنْفَعُكُمْ

(١) ﴿أَفَرَأَى بِأَيْدِي رَبِّكَ الْبَاطِلَ الَّذِي خَلَقَ ۖ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ۚ قَرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾ [العلق ١: ٩٦ - ٣].

(٢) ﴿وَلَا يَحْزَنُ وَلَا يَحْزَنُ...﴾ [الأحزاب ٣٣: ٥١].

(٣) قبله «يا ليتني كنت صبياً مرضعاً - تحملني الذلفاء حولاً أكتما - إذا بكيت قبلتني أربعاً» والرجز مجهول القائل، وهو في الخزنة ٣٥٧/٢ وابن عقيل ٦٢/٢، وروي في اللسان «كتع» وفي العقد الفريد ٤٦٠/٣ «فلا أزال الدهر...» والشاهد فيه: الفصل بين المؤكد والتأكيد بجمله «أبكي» الحول الأكتع: التام. والذلفاء اسم امرأة، والذلف: صغر الأنف مع استواء الأرنبة.

(٤) لم نقف على قائله.

(٥) البيت في شرح مقصورة ابن دريد ص ٣٣ وفي الخزنة ٥٤٨/٤. وألت: نجت. لعاً: كلمة تقال للعائر دعاء له بالسلامة من عشرته، والمعنى: إن نجوت من هذه القصة، ثم إن عشرت ثانية فقولا لي: لا لعاً أي لا نجاة. ومن مقصودته أيضاً الشواهد ٧٧٣ و ٧٩٦ و ٩٣٤ و ٩٣٥.

نصحي إن كان الله يريد أن يغويكم، وأما أن يُقدَّرَ الجوابُ بعدهما ثم يقدر بعد ذلك مقدماً إلى جانب الشرط الأول فلا وَجْهَ له، والله أعلم.

بيان مقدار المُقدَّر

ينبغي تقليله ما أمكن لتقليل مخالفة الأصل.

ولذلك كان تقدير الأخفش في «ضربي زيداً قائماً»: ضربه قائماً، أولى من تقدير باقي البصريين: حاصل إذا كان - أو إذ كان - قائماً، لأنه قدَّر اثنين وقدروا خمسة، ولأن التقدير من اللفظ أولى.

وكان تقديره في «أنت مئى فرسخان» بُعدك مني فرسخان، أولى من تقدير الفارسي «أنت مني ذو مسافة فرسخين»، لأنه قدر مضافاً لا يحتاج معه إلى تقدير شيء آخر يتعلق به الظرف، والفارسي قدر شيئين يحتاج معهما إلى تقدير ثالث.

وضعف قول بعضهم في «وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْمَجَلَّ» [البقرة: ٩٣] إن التقدير: حبُّ عبادة العجل، والأولى تقدير الحب فقط.

وضعف قول الفارسي ومن وافقه في «وَأَلَّتِي يَسِّنْ» ^(١) الآية: إن الأصل: «واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر»، والأولى أن يكون الأصل: «واللائي لم يحضن كذلك».

وكذلك ينبغي أن يقدر في نحو: «زَيْدٌ صَنَعَ بِعَمْرٍو جَمِيعاً وَبِخَالِدٍ سَوْءاً، وَبِكُرٍّ أَيْ كَذَلِكَ، وَلَا يَقْدَرُ عَيْنُ الْمَذْكُورِ تَقْلِيلاً لِلْمَحْذُوفِ، وَلَأنَّ الْأَصْلَ فِي الْخَبَرِ الْإِفْرَادَ، وَلَأنَّهُ لَوْ صُرِّحَ بِالْخَبَرِ لَمْ يَحْسَنْ إِعَادَةُ ذَلِكَ الْمُبْتَدَأِ لِثِقَلِ التَّكْرَارِ.

ولك ألا تقدر في الآية شيئاً البتة، وذلك بأن تجعل الموصول معطوفاً على الموصول، فيكون الخبر المذكور لهما معاً، وكذا تصنع في نحو: «زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَعَمْرٌو»، ولا يتأتى ذلك في المثال السابق لأن أفراد فاعل الفعل يأباه، نعم لك أن تسلم فيه من الحذف، بأن تقدّر العطف على ضمير الفعل لحصول الفضل بينهما.

فإن قلت: لو صح ما ذكرته في الآية والمثال السابق لصح «زَيْدٌ قَائِمَانِ وَعَمْرٌو» بتقدير: «زيد وعمرو قائمان».

قلت: إن سلم منعه فلقبح اللفظ، وهو متف في ما نحن بصدد، ولكن يشهد للجواز قوله:

(١) «وَأَلَّتِي يَسِّنْ مِنَ الْمَجِيزِ مِنْ لِسَانِكُمْ إِنْ أَرَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَأَلَّتِي لَمْ يَحْضَنْ وَأُولَئِكَ الْأَمْثَالُ أَسْلَمُ أَنْ يَصْنَعْنَ حَمَلَهُنَّ...» [الطلاق ٤: ٦٥].

١٠٣٩ - وَلَسْتُ مُقِرّاً لِلرَّجَالِ ظُلَامَةً أَبَى ذَاكَ عُمِّي الْأَكْرَمَانِ وَخَالِيَا^(١)
وقد جوزوا في «أنت أعلم وزيد» كَوْنُ زيد مبتدأ حذف خبره، وكونه عطفاً على أنت،
فيكون خبراً عنهما.

بيان كيفية التقدير

إذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضايقة، أو موصوف وصفة مضافة، أو جار ومجرور
مضممر عائد على ما يحتاج إلى الرابط، فلا يقدر أن ذلك حذف دفعة واحدة، بل على التدرج.
فالأول: نحو: ﴿كَأَلَيْ يُمَتْنِي عَلَيْهِ﴾^(٢) أي كدوران عين الذي.

والثاني: كقوله:

١٠٤٠ - إِذَا قَامَتَا تَضَوُّعَ الْمِسْكِ مِنْهُمَا نَسِيمَ الصَّبَا جَاءَتْ بِرَبِّمَا الْقَرْنُفُلِ^(٣)
أي تَضَوُّعاً مثل تَضَوُّعِ نَسِيمِ الصَّبَا.

والثالث: كقوله تعالى: ﴿وَأَنْقُوا يَوْمًا لَا يَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾^(٤) أي لا تجزي فيه، ثم
حذفت «في» فصار لا تجزيه، ثم حذف الضمير منصوباً لا مخفوضاً، هذا قول الأخفش، وعن
سيبويه أنهما حذفاً دفعة. ونقل ابن الشجري القول الأول: عن الكسائي، واختاره، قال:
والثاني: قول نحوي آخر، وقال أكثر أهل العربية منهم سيبويه والأخفش: يجوز الأمران، اهـ.
وهو نقل غريب.

ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن

فيقدر في «ضربي زيداً قائماً»: ضربه قائماً، فإنه من لفظ المبتدأ وأقل تقديره، دون «إذ
كان، أو إذا كان» ويقدر «اضرب» دون أين في «زيداً اضربه».

فإن منع من تقدير المذكور معنى أو صناعة قدر ما لا مانع له، فالأول نحو: «زيداً اضرب
أخاه» يقدر فيه أين دون اضرب، فإن قلت: «زيداً أين أخاه» قدرت أين. والثاني: نحو: «زيداً
امرؤ به» تقدر فيه جاوز دون امرؤ، لأنه لا يتعدى بنفسه نعم إن كان العامل مما يتعدى تارة بنفسه
وتارة بالجار نحو: نصح في قولك: «زيداً نصحت له» جاز أن يقدر نصحت زيداً، بل هو أولى
من تقدير غير الملقوظ به.

(١) لم نقف على قائله. الأكرمان: صفة للعلم والخال.

(٢) ﴿فَإِذَا جَاءَ الْحَوْثُ رَأَيْتَهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْتَنَّى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾ [الأحزاب ٣٣: ١٩].

(٣) البيت من معلقة امرئ القيس، الديوان ١٤٥، وشرح الزوزني ٨٢، والخزانة ٦٥/٢.

(٤) [البقرة ٢: ٤٨] ومثلها الآية ١٢٣ من السورة نفسها.

ومما لا يقدر فيه مثل المذكور لمانع صناعي قوله:

١٠٠ - يا أيُّها المَئاحُ، دَلوي دُونكَ^(١)

إذا قدر دلوي منصوباً فالمقدر حُذ، لا دُونكَ، وقد مضى، وقوله:

١٠٤٢ - وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا^(٢)

الناصبُ فيه للقوانس فعلٌ محذوف، لا اسمٌ تفضيل محذوف لأننا فررنا بالتقدير من أعمال اسم التفضيل المذكور في المفعول، فكيف يعمل فيه المقدر؟ وقولك: «هذا مُعْطِي زَيْدٍ أَمْسٍ دِرْهَمًا» التقديرُ أعطاه، ولا يقدر اسم فاعل، لأنك إنما فررت بالتقدير من أعمال اسم الفاعل الماضي المجرد من ال، وقال بعضهم في قوله تعالى: ﴿لَنْ نُؤْثِرَكَ عَلَى مَا جَاءَنَا مِنَ الْيَتْنِ وَالَّذِي فَطَرَنَا﴾ [طه: ٧٢]: إن الواو للقسم، فعلى هذا دليلُ الجواب المحذوف جملةُ النفي السابقة، ويجب أن يقدر: والذي فطرنا لا نُؤْثِرَكَ؟ لأن القسم لا يجاب بـ«لَنْ» إلا في الضرورة كقول أبي طالب:

١٠٤٣ - وَاللَّهِ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ - حَتَّى أَوْسَدَ فِي الثَّرَابِ دَفِينَا^(٣)

وقال الفارسي ومتابعوه في «وَأَلَيْكَ لَمْ يَحْضَنْ»^(٤) التقدير: فعدتهن ثلاثة أشهر، وهذا لا يحسن وإن كان ممكناً، لأنه لو صُرح به اقتضت الفصاحة أن يقال: كذلك، ولا تعاد الجملة الثانية.

إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأً وكونه خبراً فأيهما أولى؟

قال الواسطي^(٥): الأولى كونُ المحذوف المبتدأ، لأن الخبر محطُ الفائدة وقال

(١) تقدم برقم ١٠٢٩.

(٢) صدره: «أَكْرَ وَأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ» والبيت لعباس بن مرداس قبل إسلامه وهو في الخزنة ٥١٧/٣. الحقيقة: كل ما يحق على الرجل حمايته. القوانس: جمع قونس وهو ما بين أذني الفرس، أو مقدم رأس الرجل، أو أعلى البيضة من الحديد، وقبل هذا البيت:

«فلم أر مثل الحي حياً مصباحاً ولا مثلنا يوم التقينا فوارساً»

يريد بالحي المصباح أعداء الذين صبحهم بالإغارة، وعلى ذلك فقوله: «أكر وأحمى»: وصف لهم بحسن الكر والحماية. وقوله: «وأضرب» وصف لقومه بحسن الضرب بالسيف، أي لم أر أكر منهم ولا أضرب مناً، وبهذه الشهادة في أعدائه سميت القصيدة بالمنصفة. ومما قيل في إعراب القوانس أنها نصبت بنزع الخافض والتقدير «أضرب مناً للقوانس» وبذلك يشمل التفضيل في البيت ضرب القوانس.

(٣) تقدم برقم ٥١٨.

(٤) [الطلاق ٤: ٦٥] وقد تقدمت.

(٥) هو أبو محمد القاسم بن القاسم (٦٢٦هـ) له شرح اللمع وشرح التصريف الملوكي لابن جني وغيرهما.

العبدى^(١): الأولى كونه الخبر، لأن التجوز أواخر الجملة أسهل، نقل القولين ابن إياز^(٢).

ومثال المسألة ﴿قَصَبٌ جَمِيلٌ﴾^(٣) أي: شأني صبر جميل، أو صبر جميل أمثل من غيره، ومثله ﴿طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ﴾^(٤) أي الذي يطلب منكم طاعة معلومة لا يُرتاب فيها، لا إيمان باللسان لا يواطئه القلب، أو طاعتكم معروفة، أي عُرف أنها بالقول دون الفعل، أو طاعة معروفة أمثل بكم من هذه الأيمان الكاذبة.

ولو عَرَضَ ما يوجب التعيين عُمِلَ به، كما في «نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ» على القول بأنهما جملتان، إذ لا يحذف الخبر وجوباً إلا إذا سَدَّ شيء مَسَدَهُ، ومثله «حَبْدًا زَيْدٌ» إذا حمل على الحذف، وجزم كثير من النحويين في نحو: «عَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ» و «أَيُّمُنُ اللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ» بأن المحذوف الخبر، وجوز ابن عصفور كونه المبتدأ، ولذلك لم يَعُدَّ فيما يجب فيه حذف الخبر، لعدم تعيينه عنده لذلك، قال: والتقدير إما قَسَمِي أَيُّمُنُ اللَّهِ، أو أَيُّمُنُ اللَّهِ قَسَمَ لي، اهـ. ولو قدرت أَيُّمُنُ اللَّهِ قسَمي، لم يمتنع، إذ المعرفة المتأخرة عن معرفة يجب كونها الخبر على الصحيح.

إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً والباقي فاعلاً

وكونه مبتدأ والباقي خبراً، فالثاني أولى

لأن المبتدأ عين الخبر، فالمحذوف عين الثابت، فيكون الحذف كلاً فأمّا الفعل فإنه غير الفاعل.

اللهم إلا أن يعتضد الأول برواية أخرى في ذلك الموضع، أو بموضع آخر يُشبهه، أو بموضع آت على طريقته.

فالأول: كقراءة شُعْبَةَ: ﴿يَسْبَحُ لَهُ فِيهَا﴾^(٥) بفتح الباء، وكقراءة ابن كثير ﴿وَكَذَلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ، اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾^(٦) بفتح الحاء، وكقراءة بعضهم ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ، شُرَكَاءَهُمْ﴾^(٧) ببناء زَيْنَ للمفعول، ورفع القتل والشركاء، وكقوله:

(١) هو أبو طالب أحمد بن بكر (٤٠٦هـ) نحوي بارع أخذ عن السيرافي والفارسي والرماني.

(٢) هو أبو محمد الحسين بن بدر (٦٨١هـ) بغدادى من أعلام عصره في النحو والصرف له: المحصول في شرح الفصول لابن معيط.

(٣) ﴿قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ...﴾ [يوسف: ١٨: ١٨٣].

(٤) ﴿وَأَتَسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَمَّا نَذَرْنَا لَهُمْ لَمَّا كَانُوا ظَالِمِينَ﴾ [النور: ٥٣: ٢٤].

(٥) ﴿فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّذِينَ يُبْتَغَى الْوَعْدُ مِنْهُمْ وَأَنْ يُقِيمُوا فِيهَا بِالنَّذْرِ وَالْأَصْلَاحِ﴾ [النور: ٣٦: ٢٤] ﴿وَلَا يَجْعَلْ لَكُمْ فِيهَا مَسَاجِدَ لِلَّذِينَ يُبْتَغَى الْوَعْدُ مِنْهُمْ﴾ [النور: ٣٦: ٢٤].

(٦) ﴿كَذَلِكَ يُرْسَى إِلَيْكَ...﴾ [الشورى: ٤٢: ٣].

(٧) ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ...﴾ [الأنعام: ٦: ١٣٧].

١٠٤٤ - لِيُنِكَ يَزِيدُ، ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ (١)

فيمن رواه مبنياً للمفعول، فإن التقدير: يُسَبِّحُهُ رجال، وَيُوجِّهِهُ الله، وَزَيَّنَهُ شركاؤهم، وَيُنِكَهُ ضَارِعٌ، ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدآت حذفت أخبارها، لأن هذه الأسماء قد ثبتت فاعليتها في رواية مَنْ بَنَى الْفَعْلَ فِيهِنَّ لِلْفَاعِلِ.

والثاني: كقوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧] فلا يقدر «ليقولن» الله خلقهم» بل «خلقهم الله» لمجيء ذلك في شبه هذا الموضع، وهو: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولَنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩] وفي مواضع آتية على طريقته نحو: ﴿قَالَتْ مَنْ أَتَاكَ هَذَا قَالَ نَبَاتِي الْعَلِيمُ الْخَيْرُ﴾ [التحریم: ٣] ﴿قَالَ مَنْ يُعْجِ الْعَظَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ يُخَيِّبُهَا الذِّئْبُ أَشْأَاهَا﴾ (٢).

إذا ناز الأمر بين كون المحذوف أولاً، أو ثانياً، فكونه ثانياً أولى

وفيه مسائل:

إحداها: نون الوقاية في نحو: ﴿أَتَحَاجُونِي﴾ (٣) و ﴿تَأْمُرُونِي﴾ (٤) فممن قرأ بنون واحدة، وهو قول أبي العباس وأبي سعيد وأبي علي وأبي الفتح (٥) وأكثر المتأخرين، وقال سيبويه واختاره ابن مالك: إن المحذوف الأولى.

الثانية: نون الوقاية مع نون الإناث في نحو: قوله:

١٠٤٥ - يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَيْنِي (٦)

(١) تمامه «ومختبب مما تطيح الطوائح» ينسبط البيت للبيد ومزرد - وليس في ديوانيهما - ولنهشل بن حري والحارث بن نهيك والحارث بن ضرار وآخرين. وهو في سيبويه ١٤٥/١ و ١٨٣ و ١٩٩ وفي شرح الأنبيات المشككة الإعراب ٧٦ وفي أوضح المسالك ٣٤٢/١ وفي الخزانة ١٤٧/١ و ٤٤٣/٣ والدسوقي ٢٥١/٢.

الضارع: الذليل. المختبب: طالب الحاجة من غير وسيلة لها. تطيح: تهلك. والمعنى: يبكي عليه اثنان: مظلوم وطالب حاجة. أما من بنى «ليك» للمعلوم وأعرب ضارع فاعلاً، فأعراب يزيد عندئذ منادى محذوف الأداة.

(٢) تتمتها: ﴿أَوَّلَ... مَرَّةً وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس: ٧٨ و ٧٩].

(٣) ﴿وَحَاجُّهُمْ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِي﴾ [الأنعام: ٦: ٨٠].

(٤) ﴿قُلْ أَفَعَزَّ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبِدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾ [الزمر: ٣٩: ٦٤].

(٥) هم على التوالي: المبرد والسيرافي والفارسي وابن جني.

(٦) صدره: «تراه كالنظام يعل مسكاً» وهو لعمر بن معديكرب كما في سيبويه ١٥٤/٢ والخزانة ٤٤٥/٢، والهاء في «تراه» للشيب. الثغام: نبت إذا يبس صار أبيض. يعل مسكاً: يسقى المسك مرة بعد مرة. الفاليات: مخرجات القمل من الرأس، وهي مفعول به ليسوء.

هذا هو الصحيح، وفي البسيط أنه مُجمع عليه لأن نون الفاعل لا يليق بها الحذف، ولكن في التسهيل أن المحذوف الأولى، وأنه مذهب سيويه.

الثالثة: تاء الماضي مع تاء المضارع في نحو: ﴿نَارًا تَلْظَنُ﴾^(١) وقال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ قَوْلُوا فَإِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِالْمُفِيدِينَ﴾ [آل عمران: ٦٣] يضعف كون «تولوا» فعلاً مضارعاً، لأن أحرف المضارعة لا تحذف، اهـ. وهذا فاسد، لأن المحذوف الثانية، وهو قول الجمهور، والمخالف في ذلك هشام الكوفي، ثم إن التنزيل مشتمل على مواضع كثيرة من ذلك لا شك فيها نحو: ﴿نَارًا تَلْظَنُ﴾^(٢)، ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ﴾^(٣).

الرابعة: نحو: مقول ومبيع، المحذوف منهما واو مفعول، والباقي عين الكلمة، خلافاً للأخفش.

الخامسة: نحو: إقامة واستقامة، والمحذوف منهما ألف الإفعال والاستفعال، والباقي عين الكلمة، خلافاً للأخفش أيضاً.

السادسة: نحو:

١٠٤٦ - يا زيدَ زيدَ اليعملاتِ الذُّبْلُ^(٤)

بفتحهما، و:

١٠٤٧ - بينَ ذراعي وجبهة الأسد^(٥)

وهذا هو الصحيح، خلافاً، للمبرد.

السابعة: نحو: «زيد وعمر وقائم» ومذهب سيويه أن الحذف فيه من الأول لسلامته من الفصل، ولأن فيه إعطاء الخبر للمجاور، مع أن مذهبه في نحو:

١٠٤٨ - يا زيدَ زيدَ اليعملاتِ^(٦)

أن الحذف من الثاني، قال ابن الحاجب: إنما اعترض بالمُضاف الثاني بين المتضايقين

(١) ﴿فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلْظَنُ﴾ [الليل ١٤: ٩٢].

(٢) تقدمت.

(٣) تمتها ﴿مَنْ قَبِلَ أَنْ تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ﴾ [آل عمران ١٤٣: ٣].

(٤) تقدم برقم ٨٢٥ وسيكرر بعد أسطر.

(٥) تقدم برقم ٧٠٧.

(٦) تقدم برقم ٨٢٥ و ١٠٤٦ وهو يعني أن المضاف إليه المذكور «اليعملات» و«الأسد» إنما هو للمضاف الأول «زيد» و«ذراعي». أما المضاف الثاني فقد حذف بعده المضاف إليه، والأصل «يا زيد اليعملات زيد اليعملات» و«ذراعي الأسد وجهته».

ليبقى المضاف إليه المذكور في اللفظ عوضاً مما ذهب. وأما هنا فلو كان قائم خبراً عن الأول لوقع في موضعه، إذ لا ضرورة تدعو إلى تأخيره، إذ كان الخبر يحذف بلا عوض نحو: «زيد قائم وعمرو» من غير قبح في ذلك، اهـ. وقيل أيضاً: كل من المبتدئين عامل في الخبر، فالأولى إعمال الثاني لقربه، ويلزم من هذا التعليل أن يقال بذلك في مسألة الإضافة.

تفصيله: الخلاف إنما هو عند التردد، وإلا فلا تردد في أن الحذف من الأول: في قوله:

١٠٤٩ - نحن بما عندنا، وأنت بما عندك راضٍ، والرأي مختلف^(١)
وقوله:

١٠٥٠ - خليلي هل طب؟ فإني وأنثما وإن لم تبوحا بالهوى دنفان^(٢)
وفي الثاني: في قوله تعالى ﴿قُلْ لِّينِ اجْتَمَعَتِ آلِيْنِ وَالْحِجْ عَلَيَّ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾^(٣) إذ لو كان الجواب للثاني لجزم، فقلنا بذلك في نحو: «إن أكلت إن شربت فأنت طالق» وفي ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُفْرِينَ﴾^(٤) ونحو: ﴿وَلَوْ لَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ﴾^(٥) ثم قال تعالى: ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَبْنَا﴾ وبنى على ذلك المثال أنها لا تطلق حتى تؤخر المقدم وتقدم المؤخر، إذ التقدير: «إن أكلت فأنت طالق إن شربت»، وجواب الثاني في هذا الكلام من حيث المعنى هو الشرط الأول وجوابه، كما أن الجواب من حيث المعنى في «أنت ظالم إن فعلت» ما تقدم على الشرط^(٦)، بل قال جماعة: إنه الجواب في الصناعة أيضاً.
ومن ذلك قوله:

١٠٥١ - فإني - وقيار بها - لغريب^(٧)

وقد تكلف بعضهم في البيت الأول، فزعم أن «نحن» للمعظم نفسه، وأن «راضٍ» خبر عنه، ولا يحفظ مثل «نحن قائم» بل يجب في الخبر المطابقة نحو: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ﴾^(٨) وإنا

(١) البيت من المنسرح وهو في ابن عقيل ١١١/١ وقد نسب في الخزانة ١٩٠/٢ واللسان «فجر» لعمر بن امرئ القيس الأنصاري، وفي سيبويه ٣٨/١ وشرح شواهد ابن عقيل ٤٠ لقيس بن الخطيم. الديوان ١٧٣.

(٢) تقدم برقم ٨٥٣.

(٣) تتمتها ﴿وَلَوْ كَانَتْ بِقَعْنِهِمْ يَمِينٌ ظَهيراً﴾ [الإسراء ١٧: ٨٨].

(٤) تتمتها ﴿وَرِجَالٌ وَجَعَتْ نَجِيرٌ﴾ [الواقعة ٥٦: ٨٨ و ٨٩].

(٥) تتمتها ﴿وَيَسَاءَ مُؤْمِنَةٌ لَّوْ تَعْلَمُوهُمْ أَنْ تَطَافُوهُمْ فَيُضَيِّبُكُمْ مِنْهُمْ مَعَرَّةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ لِّيُدْخِلَ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيماً﴾ [الفتح ٤٨: ٢٥].

(٦) في المخطوطتين: «... على اسم الشرط...» وهو سهو.

(٧) تقدم برقم ٨٥٤.

لَنَحْنُ الْمُسِيحُونَ ﴿الصافات: ١٦٥ و ١٦٦﴾ وأما ﴿قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾^(١) فأفرد ثم جمع لأن غير المبتدأ والخبر لا يجب لهما من التطابق ما يجب لهما.

ذكر أما كن من الحذف يتمرن بها المغرب

حذف الاسم المضاف - ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾^(٢)، ﴿فَأَنفَ اللَّهُ بَيْنَهُمْ﴾^(٣) أي أمره، لاستحالة الحقيقي، فأما ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾^(٤) فالباء للتعدية، أي أذهب الله نورهم.

ومن ذلك ما نسب فيه حكم شرعي إلى ذات، لأن الطلب لا يتعلق إلا بالأفعال نحو: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُنْهَاسُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] أي استمتاعهن، ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْبَسَةُ﴾ [المائدة: ٣] أي أكلها، ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ طَبِيبَتِ﴾^(٥) أي تناولها، لا أكلها، ليتناول شرب ألبان الإبل، ﴿حُرِّمَتْ طُهُورُهَا﴾^(٦) أي منافعها، ليتناول الركوب والتحميل، ومثله ﴿وَأُحِلَّتْ لَكُمْ الْآنَتُمْ﴾ [الحج: ٣٠].

ومن ذلك ما علق فيه الطلب بما قد وقع نحو: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾^(٧)، ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ﴾^(٨) فإنهما قولان قد وقعا فلا يتصور فيهما نقض ولا وفاء، وإنما المراد الوفاء بمقتضاهما، ومنه ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَنِي فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢] إذ الذوات لا يتعلق بها لوم، والتقدير «في حبه» بدليل ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾^(٩)، أو في مرادوته بدليل ﴿تُرْوَدُ فَنَظَاهَا﴾^(٩) وهو أولى لأنه فعلها بخلاف الحب، ﴿وَسُئِلَ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِمْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢] أي أهل القرية وأهل العير، ﴿وَالِإِنْ مَدِينَتٌ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾^(١٠) أي وإلى أهل مدين مدين بدليل «أخاهم» وقد ظهر في «وما

(١) ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ [٢٩] لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ... ﴿[المؤمنون ٢٣: ٩٩ و ١٠٠].

(٢) [الفجر: ٨٩: ٢٢٢].

(٣) ﴿قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَلَمَّا أَنفَ اللَّهُ بَيْنَهُمْ مِنَ الْفَوَائِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِن قَوْنِهِمْ... ﴿[النحل: ١٦: ٢٦٦].

(٤) [البقرة: ٢: ١٧].

(٥) ﴿فَيُظْهِرُ مِنَ الذَّيْتِ مَا دُمَا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَبِيبَتِ أُحِلَّتْ لَهُمْ... ﴿[النساء: ٤: ١٦٠].

(٦) ﴿وَقَالُوا هَذِهِ أَمْثَلُ الَّذِي كُنَّا فِيهَا لَا يَطْعَمُهَا إِلَّا مَنْ نَشَاءُ بِرِغْمِهِمْ وَأَنْتُمْ طُهُورُهَا وَأَنْتُمْ لَا يَذْكُرُونَ أَسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا أَفْرَاءَ عَلَيْهِمْ... ﴿[الأنعام: ٦: ١٣٨].

(٧) ﴿يَأْتِيهَا الذَّيْتُ مَأْمُونًا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴿[المائدة: ١٠: ١].

(٨) تتمتها ﴿إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَيْلًا ﴿[النحل: ١٦: ٩١].

(٩) ﴿وَقَالَ يَسُوهُ فِي الْمَدِينَةِ أَمْرًا تَزِيدُ فَنَظَاهَا عَنِ نَفْسِهِ. قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا... ﴿[يوسف: ١٢: ٣٠].

(١٠) [الأعراف: ٧: ٨٥ و هود: ١١: ٨٤ والعنكبوت: ٢٩: ٣٦].

كُنْتَ تَأْوِيًا فِي أَهْلِ مَدِينَةٍ ﴿١﴾ وَأَمَّا ﴿وَكَمْ مِنْ قَرَبٍ أَمْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأَسْنَاءٍ﴾ (٢) فَقَدَّرَ النَحْوِيُّونَ الْأَهْلَ بَعْدَ «مِنْ» وَ «أَمْلَكْنَا» وَ «جَاءَ»، وَخَالَفَهُمُ التَّرْمِخَشَرِيُّ فِي الْأَوَّلَيْنِ، لِأَنَّ الْقَرِيَةَ تَهْلِكُ، وَوَأَفْقَهُمْ فِي «فَجَاءَ» لِأَجْلِ ﴿أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ (٣)، ﴿إِذَا لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ﴾ (٤) أَيِ ضِعْفِ عَذَابِ الْحَيَاةِ وَضِعْفِ عَذَابِ الْمَمَاتِ، ﴿لَمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ﴾ (٥) أَيِ رَحْمَتِهِ، ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ﴾ [النحل: ٥٠] أَيِ عَذَابِهِ، بِدَلِيلِ ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾ [الإسراء: ٥٧]، ﴿يُضَاهِيُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (٦) أَيِ يَضَاهِي قَوْلَهُمْ: قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا، وَقَالَ الْأَعْمَشِيُّ: ١٠٥٢ - أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا (٧)

فَحَذَفَ الْمِضَافَ إِلَى لَيْلَةٍ وَالْمِضَافَ إِلَيْهِ لَيْلَةً وَأَقَامَ صِفَتَهُ مَقَامَهُ، أَيِ اغْتِمَاضَ لَيْلَةِ رَجُلٍ أَرْمَدَ، وَعَكْسَهُ نِيَابَةَ الْمَصْدَرِ عَنِ الزَّمَانِ «جِئْتُكَ طُلُوعَ الشَّمْسِ» أَيِ وَقْتُ طُلُوعِهَا، فَتَابَ الْمَصْدَرُ عَنِ الزَّمَانِ، وَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ «جِئْتُكَ مُقَدِّمَ الْحَاجِّ» خِلَافًا لِلزَّمَانِ، بَلِ الْمَقْدَمُ اسْمٌ لَزِمَ الْقُدُومَ.

تَقْيِيهِ: إِذَا احتاج الكلام إلى حذف مضاف يمكن تقديره مع أول الجزأين ومع ثانيهما فتقديره مع الثاني أولى، نحو: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ﴾ (٨) ونحو: ﴿وَلَكِنَّ الْآلِ مَنْ ءَامَنَ﴾ (٩) فيكون التقدير، الحجُّ حجُّ أشهر، والبرُّ برُّ من آمن، أولى من أن يقدر: أشهر الحجِّ أشهر، وذا البرُّ من آمن، لأنك في الأول قدِّرت عند الحاجة إلى التقدير، ولأن الحذف من آخر الجملة أولى.

(١) تَمَتَّعُوا عَلَيْهِمْ مَا بَيْنَنَا وَلَكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴿[القصص ٢٨: ٤٥].

(٢) تَمَتَّعُوا بَيْنَنَا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴿[الأعراف ٧: ٤].

(٣) انظر الحاشية السابقة.

(٤) وَلَوْ لَا أَنَّ كُتُبَنَا لَقَدْ كِدْتَ تَرَكَنْ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا ﴿٧١﴾ إِذَا لَأَذَقْنَاكَ ... ﴿[الإسراء ١٧: ٧٤] و٧٥].

(٥) لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ ... ﴿[الأحزاب ٣٣: ٢١].

(٦) وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ وَأَنزَلْنَاهُمْ يَتْلُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قُلْ لَّهُمْ اللَّهُ أَفَنُؤْفِكُونَ ﴿[التوبة ٩: ٣٠].

(٧) تمامه: «وعادكم ما عاد السليم المسهدا» وهو مطلع قصيدة قالها في مدح النبي، وقد مر بنا عدد من أبياتها «الشواهد ٣٩٠ و٥٤٥ و٥٨٧ و٦٣٢ و٦٩٩» وهي في ديوانه ص ١٣٥. السليم: المملوغ، سمي بذلك تفاؤلاً بسلامته.

(٨) الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَةٌ ... ﴿[البقرة ٢: ١٩٧] وقد تقدمت الآية.

(٩) لَيْسَ الْآلِ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِيلَ الْمَشْرِيقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْآلِ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ ... ﴿[البقرة ٢: ١٧٧].

حذف المضاف إليه

يكثر في ياء المتكلم مضافاً إليها المنادى نحو: ﴿رَبِّ أَغْفِرْ لِي﴾^(١) وفي الغايات نحو: ﴿لِلَّهِ الْأَسْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾^(٢) أي من قبل الغلب ومن بعده، وفي: «أَيُّ وَكُلٍّ وِبَعْضٍ وَغَيْرِ» بعد «ليس» وربما جاء في غيرهن، نحو: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾^(٣) فيمن ضم ولم ينون، أي فلا خوف شيء عليهم، وسمع: «سلام عليكم» فيحتمل ذلك، أي سلام الله، أو إضمامار آل.

حذف اسمين مضافين

﴿فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾^(٤) أي فإن تعظيمها من أفعال ذوي تقوى القلوب، ﴿فَبَضْكَ مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾^(٥) أي من أثر حافر فرس الرسول، ﴿كَأَلَدَى يُعْشَى عَلَيْهِ﴾^(٦) أي كدوران عين الذي يغشى، وقال:

١٠٥٣ - وقد جعلتني من «حزيمة» إصبعا^(٧)
أي ذا مسافة إصبع.

حذف ثلاث متضافات

﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ﴾^(٨) أي فكان مقدار مسافة قربه مثل قَابِ قَوْسَيْنِ، فحذفت ثلاثة من اسم كان، وواحد من خبرها، كذا قدره الزمخشري.

تقريبه: للقَابِ معنيان: القدر، وما بين مقبض القوس وطرفها، وعلى تفسير الذي في الآية

- (١) [الأعراف ١٥١: ٧ وص ٣٥: ٣٨ ونوح ٢٨: ٧١].
- (٢) ﴿الرَّ ۝ غَلَبَتْ الرُّومُ ۝ فِي أَذَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَلَيْهِمْ مُسَيِّئُونَ ۝﴾ في وضع سينك لله ... [الروم ١: ٣٠ - ٤].
- (٣) [المائدة ٦٩: ٥ والأنعام ٤٨: ٦ والأعراف ٣٥: ٧].
- (٤) ﴿وَمَنْ يُعْطَمْ شَعْرَكَ اللَّهُ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج ٣٢: ٢٢].
- (٥) ﴿قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا وَكَذَلِكَ سَوَّلَتْ لِي نَفْسِي﴾ [طه ٩٦: ٢٠].
- (٦) ﴿... فَإِذَا جَاءَ الْخَوْفُ رَأَيْتَهُمْ يَقْظُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُعْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْوَبْ ۝﴾ [الأحزاب ١٩: ٣٣].
- (٧) صدره «فأدرك إبقاء العرادة ظلها» وهو للكلحية العربي البرعوي كما في الخزانة ٢٤٥/٢ والمفضليات ٣٢، وجاء في نسختي الأمير والدسوقي: «وقال رؤية: فأدرك...» وليس ذلك بصحيح ولا رأينا مثله في المخطوطتين، أما شارح المفصل ٣١/٣ فقد نسبهُ للأسود بن يعفر وليس بصحيح أيضاً.
- (٨) العرادة: اسم فرسه. الطلح: العرج. إبقاء العرادة: ما بقيه وتدخره من نشاطها، ويروى «إرقال العرادة» وهو نوع من السير.
- (٨) ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ۝ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ [النجم ٨: ٥٣ و٩].

بالثاني فقليل: هي على القلب، والتقدير قابي قوس، ولو أريد هذا لأغنى عنه ذكر القوس.

حذف الموصول الاسمي

ذهب الكوفيون والأخفش إلى إجازته، وتبعهم ابن مالك، وشرط في بعض كتبه كونه معطوفاً على موصول آخر، ومن حجتهم: ﴿ءَامَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ﴾^(١)، وقول حسان:

١٠٥٤ - أَمِنْ يَهْجُورُ رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سِوَاهُ^(٢)
وقول آخر:

١٠٥٥ - مَا الَّذِي دَأْبُهُ احْتِيَاظٌ وَحَزْمٌ وَهَوَاهُ أَطَاعَ يَسْتَوِيَانِ^(٣)
أي «والذي أنزل»، «ومن يمدحه»، «والذي أطاع هواه».

حذف الصلة

يجوز قليلاً لدلالة صلة أخرى، كقوله:

١٠٥٦ - وَعِنْدَ الَّذِي وَاللَّاتِ عُذْنُكَ إِحْنَةٌ عَلَيْكَ، فَلَا يَغْرُرُكَ كَيْدُ الْعَوَائِدِ^(٤)
أي الذي عادك، أو دلالة غيرها كقوله:

١٠٥٧ - نَحْنُ الْأَلَى فَاجْمَعْ جُمُوعَكَ ثُمَّ وَجَّهْهُمْ إِلَيْنَا^(٥)
أي نحن الألى عرفوا بالشجاعة، وقال:

١٠٥٨ - بَعْدَ اللَّتْيَا وَاللَّتْيَا وَالتِّي إِذَا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتْ^(٦)
فقليل: يقدر مع اللتيا فيهما نظير الجملة الشرطية المذكورة، وقيل: يقدر اللتيا دقت واللتيا دقت، لأن التصغير يقتضي ذلك، وصلة الثالثة الجملة الشرطية، وقيل: يقدر مع اللتيا فيهما: عظمت، لا دقت، وإنه تصغير تعظيم كقوله:

(١) ﴿وَقُولُوا ءَامَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ...﴾ [العنكبوت ٢٩: ٤٦]، وجاء في المخطوطتين ونسختي الدسوقي والأمير: «آمنوا بالذي...» وهو سهو من ابن هشام، أساسه المزج بين هذه الآية والآية ٧٢ من سورة آل عمران إذ قال تعالى: ﴿وَقُولُوا بِالَّذِي أُنْزِلَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا...﴾ [آل عمران ٣: ٧٢].

(٢) ديوان حسان ٩ وهو مع الشاهد ٨٢٠ من قصيدة واحدة.

(٣) لم نقف على قائله. هواه: مفعول به مقدم لأطاع.

(٤) لم نقف على قائله. اللات لغة في اللاتي. إحنة: مبتدأ مؤخر، خبره «عند الذي...».

(٥) تقدم برقم ١٣٤.

(٦) الرجز للعجاج كما في سيبويه ٣٧٦/١ و١٤٠/٢ والمراد باللتيا والتي: الدواهي الصغيرة والكبيرة. وفي مجمع الأمثال ٩٧/١: بعد اللتيا والتي.

١٠٥٩ - دُوبِهِيَّةٌ تَصْفَرُ مِنْهَا الْأَنَامِلُ^(١)

حذف الموصوف

قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُمْ قَصْرِثٌ أَلْطَرَفِ﴾ [الصفات: ٤٨ وص: ٥٢] أي حُورٌ قاصرات ﴿وَأَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ^(٢)﴾ [سبا: ١٠ و١١] أي دُرُوعاً سابغات ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً﴾ [التوبة: ٨٢] أي ضحكاً قليلاً وبكاءً كثيراً، كذا قيل، وفيه بحث سيأتي، ﴿وَذَلِكَ رِبْنُ الْقَيْمَةِ﴾ [البينة: ٥] أي دين الملة القيمة ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾ [يوسف: ١٠٩ والنحل: ٣٠] أي ولد دار الساعة الآخرة، قاله المبرد، وقال ابن الشجري: الحياة الآخرة، بدليل: ﴿وَمَا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَّعُ الْفُورِ﴾ [آل عمران: ١٨٥ والحديد: ٢٠] ومنه: ﴿وَحَبَّ الْحَصِيدِ^(٣)﴾ أي حب النبت الحصيد، وقال سحيم:

١٠٦٠ - أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَاغُ الثَّنَايَا^(٣)

قيل: تقديره أنا ابن رجل جلا الأمور، وقيل: جلا علم محكي على أنه منقول من نحو: قولك: «زيد جلا» فيكون جملة، لا من قولك: جلا زيد، ونظيره قوله:

١٠٦١ - نُبِئْتُ أَخَوَالِي بَنِي يَزِيدَ ظُلُمًا، عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ^(٤)

فيزيد: منقول من نحو: قولك: «المال يزيد» لا من قولك: يزيد المال، وإلا لأعرب غير منصرف، فكان يفتح لأنه مضاف إليه.

واختلف في المقدر مع الجملة في نحو: «منا ظعنٌ ومنا أقام» فأصحابنا يقدرون موصوفاً: أي فريق، والكوفيون يقدرون موصولاً، أي: الذي أو من، وما قدرناه أقيس، لأن اتصال الموصول بصلته أشد من اتصال الموصوف بصفته، لتلازمهما. ومثله: «ما منهما مات حتى لقيته» قدره بأحد، ويقدرونه بمن: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾ [النساء: ١٥٩] أي إلا إنسان، أو إلا من، وحكى الفراء عن بعض قدامائهم أن الجملة القسمية لا تكون صلة، ورده بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ لَمَنْ يُبْطِلَنَّ﴾ [النساء: ٧٢].

حذف الصفة

﴿يَأْخُذُ كُلُّ سَفِينَةٍ عَصَبًا^(٥)﴾ أي صالحة، بدليل أنه قرئ كذلك، وأن تعييبها لا يخرجها

(١) تقدم برقم ٦٦ و ٢٢٦ و ٣٥٦.

(٢) ﴿وَنَزَّلْنَا مِنْ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكًا فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾ [ق: ٥٠].

(٣) تقدم برقم ٢٨٧ و ٦٢٦ وهو لسحيم بن وثيل الرياحي (- نحو ٦٠هـ) شاعر مخضرم في الطبعة الثالثة من الإسلاميين.

(٤) الرجز مجهول القائل وينسب لرؤبة، الخزاعة ١/ ١٣٠. فديد: صوت - أخوالي: مفعول به ثان. بني يزيد: يدل من أخوالي. «لهم علينا فديد»: جملة اسمية مفعول به ثالث. ظلماً: مفعول لأجله أو حال.

(٥) ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرْدَتْ أَنْ أُبْيَسَ وَكَانَ رَبُّهُمْ بَيْنَ يَدَيْهَا يُخْذُ كُلَّ الْكُفِّ ١٨﴾ [الكهف: ١٨].

عن كونها سفينة، فلا فائدة فيه حينئذ، ﴿تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾^(١) أي سلطت عليه، بدليل: ﴿مَا نَذُرُ مِنْ شَيْءٍ أَنْتَ عَلَيْهِ﴾^(٢) الآية، ﴿قَالُوا أَفَلَنْ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١] أي الواضح، وإلا كان مفهومه كفرًا، ﴿وَمَا تُرِيدُهُمْ مِنْ آيَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا﴾ [الزخرف: ٤٨] وقال:

١٠٦٢ - فلم أعط شيئاً ولم أُمْنِع^(٣)

وقال:

١٠٦٣ - وليست دارنا هاتبا بدار^(٤)

أي من أختها السابقة، ودار طائلة، ولم أعط شيئاً طائلاً، دفعاً للتناقض فيهن، ﴿قُلْ يَتَاهَكُمُ الْكِتَابُ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ﴾^(٥) أي نافع، ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾^(٦) أي ضعيفاً.

حذف المعطوف

ويجب أن يتبعه العاطف نحو: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلٍ﴾^(٧) أي ومن أنفق من بعده، دليل التقدير أن الاستواء إنما يكون بين شيئين، ودليل المقدر: ﴿أُولَئِكَ أَعْطَمَ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَتْلُوا﴾^(٧).

﴿لَا تَفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥] ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ﴾^(٨) أي بين أحدٍ وأحدٍ منهم، وقيل: أحد فيهما ليس بمعنى «واحد» مثله في ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١١٢]، بل هو الموضوع للعموم، وهمزته أصلية لا مبدلة من «الواو»، فلا تقدير، وردّ بأنه يقتضي حينئذ أن المعروض بهم وهم الكافرون فرّقوا بين كل الرسل، وإنما فرقوا

(١) ﴿... رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (٢٤) ﴿تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف: ٤٦ و ٢٥].

(٢) ﴿وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾ (٦١) ﴿مَا نَذُرُ مِنْ شَيْءٍ أَنْتَ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلْتَهُ كَلْزِيمًا﴾ [الذاريات: ٥١ و ٤٢].

(٣) صدره «وقد كنت في الحرب ذا ثدرا» وهو للعباس بن مرداس من قطعة يعاتب فيها النبي أنه أعطى غيره من المؤلفة قلوبهم أكثر مما أعطاه. التدرأ - يضم فسكون ففتح - العدة والقوة.

(٤) صدره «وليس لعيشنا هذا مهاه» وهو لعمران بن حطان كما في سيبويه ١٣٩/٢ واللسان «مهه» المهاه: الحسن. قوله: «دارنا» أي الدنيا ويروى «وليست دارنا الدنيا بدار».

(٥) تتمتها ﴿حَتَّى تَقِيمُوا التَّوْبَةَ وَالْإِحْسَانَ وَمَا أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رِيبِكُمْ﴾ [المائدة: ٦٨: ٥].

(٦) ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْ مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُتَّقِينَ﴾ [الجاثية: ٤٥ و ٣٢].

(٧) ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلٍ أُولَئِكَ أَعْطَمَ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَتْلُوا وَلَا وَعْدَ اللَّهِ لَسْتُ...﴾ [الحديد: ٥٧].

(٨) تتمتها ﴿أُولَئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرَهُمْ...﴾ [النساء: ١٥٢].

بين محمد عليه الصلاة والسلام وبين غيره في النبوة، وفي لزوم هذا نظر. والذي يظهر لي وجه التقدير، وأن المقدر «بين أحد وبين الله»، بدليل: ﴿وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ [النساء: ١٥٠].

ونحو: ﴿سَرَّيْلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾^(١) أي والبرد، وقد يكون اكتفى عن هذا بقوله سبحانه وتعالى في أول السورة: ﴿لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ﴾^(٢).

﴿وَلَكُمْ مَا سَكَنَ﴾^(٣) أي وما تحرك، وإذا فسر سكن باستقر لم يحتاج إلى هذا.

﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾^(٤) أي فإن أحصرتم فحللتهم.

﴿فَإِنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ﴾^(٥) أي «فحلق فدية».

﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام: ١٥٨] أي إيمانها وكسبها، والآية من اللف والنشر، وبهذا التقدير تندفع شبهة المعتزلة كالزمخشري وغيره، إذ قالوا: سوى الله تعالى بين عدم الإيمان وبين الإيمان الذي لم يقتضِ بالعمل الصالح في عدم الانتفاع به، وهذا التأويل ذكره ابن عطية وابن الحاجب.

ومن القليل حذف «أم» ومعطوفها كقوله:

١٠٦٤ - فما أدري أرشد طلابها^(٥)

أي أم غي، وقد مر البحث فيه.

حذف المعطوف عليه

[أَنْ أَضْرِبَ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ]^(٦) أي «فضرب فانفجرت» وزعم ابن عصفور أن الفاء في «فانفجرت» هي فاء فضرب، وأن فاء «فانفجرت» حذفت، ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه، وليس بشيء، لأن لفظ الفاءين واحد، فكيف يحصل الدليل؟ وجوز الزمخشري

(١) ﴿وَجَعَلَ لَكُم سَرَّيْلَ...﴾ [النحل ١٦: ٨١].

(٢) ﴿وَالْأَنْتَدَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنْفَعٌ مِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ [النحل ١٦: ٥].

(٣) ﴿وَلَكُمْ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُوَ السَّيِّعُ الْغَلِيظُ﴾ [الأنعام ٦: ١٣].

(٤) ﴿وَأَتَيْنَا الْمَجَّ وَالْمَمْرَةَ بِإِذْنِ اللَّهِ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِفُوا بِرُءُوسِكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَيَكُنْ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ...﴾ [البقرة ٢: ١٩٦].

(٥) تقدم برقم ٤ و ٥٩.

(٦) مزج ابن هشام هنا بين آيتين: الأولى هي: ﴿أَنْ أَضْرِبَ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ﴾ [الأعراف ١٦٠: ٧] والثانية - بغير «أن» - وهي: ﴿أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ﴾ [البقرة ٢: ٦٠] وبكل منهما يصح الاستشهاد. وقد وقع هذا المزج في المخطوطتين.

وَمَنْ تَبِعَهُ أَنْ تَكُونَ فَأَ الْجَوَابِ، أَي: فَإِنْ ضَرَبْتَ فَقَدْ انْفَجَرَتْ، ويردُّه أَنْ ذَلِكَ يَقْتَضِي تَقْدِمَ الانفجار على الضرب مثل: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِنْ قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧] إلا إن قيل: المراد: «فقد حكمنا بترتب الانفجار على ضربك»، وقيل في: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ﴾^(١): إن أم متصلة، والتقدير: أعلمتم أن الجنة حُفَّتْ بالمكاره أم حسبتم.

حذف المبدل منه

قيل في: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا نَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ﴾^(٢) وفي: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ﴾^(٣): إن الكذب بدل من مفعول «نصف» المحذوف، أي لما تصفه، وكذلك في «رسولا» بناء على أن «ما» في «كما» موصول اسمي، ويردُّه أن فيه إطلاق «ما» على الواحد من أولي العلم، والظاهر أن «ما» كافة، وأظهر منه أنها مصدرية، لإبقاء الكاف حيثنَّ على عمل الجر، وقيل في: «الكذب» إنه مفعول إما لتقولوا والجملة بعده بدل منه، أي لا تقولوا الكذب لما تصفه ألسنتكم من البهائم بالحل أو الحرمة، وإما لمحذوف، أي فتقولون الكذب، وإما لتصف على أن «ما» مصدرية والجملة محكيَّة القول، أي: لا تحللوا وتحرموا لمجرد قول تنطق به ألسنتكم، وقرئ بالجر بدلاً من «ما» على أنها اسم، وبالرفع وضم الكاف والذال جمعاً لكذب صفة للفاعل، وقد مر أنه قيل في: «لا إله إلا الله»: إن اسم الله تعالى بدل من ضمير الخبر المحذوف.

حذف المؤكِّد وبقاء مؤكِّده

قد مر أن سيويه والخليل أجازاه، وأن أبا الحسن ومن تبعه منعه^(٤).

حذف المبتدأ

يكثر ذلك في جواب الاستفهام نحو: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْخَطِيئَةُ﴾ [نار الله]^(٥) أي هي نار الله، ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ﴾ [نار حامية] [القارة: ١٠ و ١١]، ﴿مَا أَحْبَبَ إِلَيْنِ﴾ [٢٧] في سدر مخضود^(٦) [الآيتين^(٧)]، [هل أنبئكم بشر من ذلكم؟ النار]^(٨).

(١) تتمنها ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الْقَادِرِينَ﴾ [آل عمران ١٤٢: ٣].

(٢) تتمنها ﴿هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ...﴾ [النحل ١١٦: ١٦].

(٣) ﴿...وَلَا تَمْنَىٰ عَلَيْهِمْ وَلَكُمُ الْعَذَابُ﴾ [البقرة: ١٥٠ و ١٥١].

(٤) مَرَّ ذَلِكَ مَفْصُلًا. (٥) ﴿... تَارَ اللَّهُ الْوُقُودُ﴾ [الهزعة: ١٠٤ و ١٠٥ و ٦].

(٦) ﴿وَأَحْبَبَ إِلَيْنِ مَا أَحْبَبَ إِلَيْنِ﴾ [٢٧] في سدر [الواقعة: ٢٧ و ٢٨] أي: هم في سدر.

(٧) يعني بالآية الثانية قوله تعالى: ﴿وَأَحْبَبَ إِلَيْنِ مَا أَحْبَبَ إِلَيْنِ﴾ [١١] في سدر [الواقعة: ٥٦ و ٤١ و ٤٢].

أي هم في سموم.

(٨) مزج ابن هشام هنا بين آيتين، الأولى، وهي المستشهد بها: ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِّنْ ذَلِكَ النَّارِ﴾ =

وبعد فاء الجواب نحو: ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ، وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ [فصلت: ٤٦ والجنات: ١٥]
أي فعله لنفسه وإساءته عليها، ﴿وَأَنْ تَحْلُطُوهُمْ فَإِنِّي أَخَذْتُكُمْ﴾ (١) أي فهم إخوانكم، ﴿فَإِنْ لَمْ يُصَيِّبْهَا
وَإِبِلٌ فَطَلَّ﴾ (٢)، ﴿وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَكُونُ قَطُوطٌ﴾ (٣)، ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَأَمْرَأَتَانِ﴾ (٤)
أي فالشاهد. وقرأ ابن مسعود: ﴿إِنْ تَعَذَّبْتُمْ فَعَذَابُكُمْ﴾ (٥).

وبعد القول نحو: ﴿وَقَالُوا أَتُطِيطِرُ الْأَوَّلِينَ﴾ (٦)، ﴿إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ (٧) ﴿سَيَقُولُونَ
ثَلَاثَةٌ﴾ (٨) الآية ﴿بَلْ قَالُوا أَضْغَتْ أَحْلَامُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٥].

وبعد ما الخبر صفة له في المضى نحو: ﴿التَّائِبِينَ الْعَمْدُونَ﴾ (٩) ونحو: ﴿صُمُّكُمْ بِكُمْ عُنَى﴾ (١٠).
ووقع في غير ذلك أيضاً نحو: ﴿لَا يَغُرُّكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبَلَدِ﴾ (١١) ﴿مَتَّعَ قَلِيلٌ﴾ (١٢)
﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ﴾ (١٣) ﴿لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلِّغْ﴾ (١٤) أي هذا بلاغ، وقد صرح به في:

= [الحج ٢٢: ٧٢]، والثانية هي: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ مُبُوءٌ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ لَعْنَةِ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٦٠: ٥]
وهذا المزج واقع في المخطوطتين.

- (١) ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَكُمْ خَيْرٌ مِنْ نَحْلِطُوهُمْ فَإِنِّي أَخَذْتُكُمْ...﴾ [البقرة: ٢٢٠: ٢].
- (٢) ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَثِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٦٥: ٢].
- (٣) ﴿لَا يَسْمَعُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ وَإِنْ مَسَّهُ...﴾ [فصلت: ٤١: ٤٩].
- (٤) ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِبَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا...﴾ [البقرة: ٢: ٢٨٢].
- (٥) ﴿إِنْ تَمَتَّعْتُمْ مِنْهُمْ فَبِهِمْ عِبَادَةٌ وَإِنْ تَغْيَرُوا لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْمُزِيرُ الْخَسِيرُ﴾ [المائدة: ٥: ١١٨].
- (٦) تتمتها ﴿أَكْتَبَهَا فِيهِ تَمَلُّ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٥: ٥٠].
- (٧) ﴿كَذَلِكَ مَا أَتَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا قَالُوا...﴾ [الذاريات: ٥١: ٥٢].
- (٨) ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَأَيْتُمْ كَلِمَتَهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلِمَتُهُمْ رَحْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامَتُهُمْ كَلِمَتُهُمْ...﴾ [الكهف: ١٨: ٢٢].

(٩) ﴿التَّائِبِينَ الْعَمْدُونَ الْمُنَكِّرِينَ الرَّاكِعِينَ السَّجِدِينَ الْأَمْرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَافِظُونَ
لِحُدُودِ اللَّهِ وَيَشْرِ الْمُرْتَدِينَ﴾ [التوبة: ٩: ١١٢].

(١٠) ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يَبْصُرُونَ﴾ (١١)
﴿صُمُّكُمْ عُنَى قَوْمٍ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٧: ٢ و ١٨] ومثلها ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَقُولُ مَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا
دُعَاءَ وَدَعَاءَ صُمِّكُمْ عُنَى قَوْمٍ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [البقرة: ٢: ١٧١].

(١١) تتمتها ﴿ثُمَّ مَا وَدَّعْتُمْ جَهَنَّمَ وَرَبَّهَا﴾ [آل عمران: ٣: ١٩٦ و ١٩٧].
(١٢) ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْ رَبِّهِ فَآمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا
ثَلَاثَةٌ أَنْتُمْ حَرِّكُمْ لَكُمْ...﴾ [النساء: ٤: ١٧١].

(١٣) ﴿كَانَتْ يَوْمَ يَوْمٍ مَا يُؤْتُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلِّغْ قَوْلَ يَوْمَئِذٍ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [الأحاف: ٤٦: ٣٥].

«هَذَا بَلَّغٌ لِلنَّاسِ» [إبراهيم: ٥٢] «سُورَةٌ أُنزِلَتْهَا»^(١) أي هذه سورة، ومثله قول العلماء: «باب كذا» وسيبويه يصرح به.

حذف الخبر

«وَعَلَّمَ الَّذِينَ آتَوْا آلَ كَيْتَابٍ حُلًّا لَكُمْ وَطَعَامَكُمْ حُلًّا لَّهُمْ وَالْخَصَنَتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُخَصَّنَتُ مِنَ الَّذِينَ آتَوْا آلَ كَيْتَابٍ مِنْ قَبْلِكُمْ» [المائدة: ٥] أي حل لكم. «أَكُلْهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا»^(٢) أي دائم. وأما: «وَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمْرَ اللَّهِ» [البقرة: ١٤٠] فلا حاجة إلى دعوى الحذف كما قيل: لصحة كون «أعلم» خبراً عنهما. وأما «أنت أعلم ومالك» فمشكل لأنه إن عطف على أنت لزم كون أعلم خبراً عنهما، أو على أعلم لزم كونه شريكه في الخبرية، أو على ضمير أعلم لزم أيضاً نسبة العلم إليه، والعطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد ولا فضل، وإعمال أفعل في الظاهر، وإن قدر مبتدأ حذف خبره لزم كون المحذوف أعلم، والوجه فيه أن الأصل: بمالك، ثم أنبت «الواو» متاب «الباء» قصداً للتشاكل اللفظي، لا للاشتراك المعنوي، كما قصد بالعطف في نحو: «وَأَرْسَلَكُمْ»^(٣) فيمن خفض على القول بأن الخفض للجوار، ونظيره: «يَعْتَ الشَّاءُ شَاءً وَدِرْهَمًا» والأصل شاة بدرهم وقالوا: «النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ، إِنْ خَيْرٌ فَخَيْرٌ»^(٤) أي إن كان في عملهم خير، فحذفت كان وخبرها، وقال:

١٠٦٥ - لهفي عليكِ لِهْفَةٍ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِي جَوَارِكَ حِينَ لَيْسَ مُجِيرٌ^(٥)
أي ليس له. وقالوا: «من تأنى أصاب أو كاد، ومن استعجل أخطأ أو كاد» وقالوا: «إن مالا وإن ولداً». وقال الأعشى:

١٠٦٦ - إِنْ مَحَلًّا وَإِنْ مُرْتَحَلًا^(٦)

أي إن لنا حُلُولاً في الدنيا وإن لنا ارتحالاً عنها. وقد مر البحث في: «إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا

(١) «سُورَةٌ أُنزِلَتْهَا وَفُرِضَتْهَا وَأُنزِلْنَا فِيهَا آيَاتٍ يَتَذَكَّرُ لَهَا كَذِبُونَ» [النور: ٢٤: ١].

(٢) «مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا ذَلِكَ عَقَبُ الَّذِينَ اتَّقَوْا...» [الرعد: ٣٥: ١٣].

(٣) «يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْبِطُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْسِلْكُمْ إِلَى الْمَكَانِ» [المائدة: ٦: ٥].

(٤) مجمع الأمثال ٣٠٣/٢.

(٥) البيت لشمر دل بن شريك الليثي في الرثاء، والمعنى: أنلّ هف عليك من أجل لهفة الخائف الذي ينبغي جوارك حين ليس له مجير، ولكنه لا يجذك. ورواه المصنف في «أوضح المسالك»: حين لات مجير.

(٦) تقدم برقم ١٢٨ و ٤٣٢ و ١٠٢٨.

وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ^(١)، ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ^(٢)﴾ مستوفى. وقال تعالى: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ^(٣)﴾ [الشعراء: ٥٠] أي علينا ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَرَغُوا فَلَا قُوَّةَ^(٤)﴾ أي لهم. وقال الحماسي:

١٠٦٧ - من صد عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح^(٥)
وقد كثر حذف خبر «لا» هذه حتى قيل: إنه لا يذكر، وقال آخر:

١٠٦٨ - إذا قيل سيراو إن ليلى لعلها جرى دون ليلى مائل القرن أعضب^(٥)
أي لعلها قريبة.

ما يحتمل النوعين

يكثر بعد الفاء نحو: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ^(٦)﴾، ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ^(٧)﴾، ﴿فَلَا أَسْتَيْسِرَ مِنَ الْهَدْيِ^(٨)﴾، ﴿فَنَظَرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ^(٩)﴾ أي فالواجب كذا، أو فعلية كذا، أو فعليكم كذا.

ويأتي في غيره نحو: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ^(١٠)﴾ [يوسف: ١٨] أي أمري، أو أمثل، ومثله: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ^(١١)﴾ أي أمرنا، أو أمثل، ويدل للأول قوله:

١٠٦٩ - فقالت: على اسم الله، أمرك طاعة^(١١)

وقد مر تجويز ابن عصفور الوجهين في: «لعمرك لأفعلن»، وإيمن الله لأفعلن». وغيره جازم بأن ذلك من حذف الخبر، وفي: «نعم الرجل زيد»، وغيره جزم بأنه إذا جعل على الحذف كان من حذف المبتدأ.

(١) تتمتها ﴿وَالسَّجِدَ الْكَرَامَ الَّذِي جَعَلْتَهُ لِلنَّاسِ سَوَاءَ الْعَنكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَن بُرِدَ فِيهِ يَأْتِهِمْ يَطْلُبُ نُذُقُهُ مَن عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ [الحج ٢٢: ٢٥] وقد سبق أن تحدث ابن هشام عن هذه الآية في ص ١٤٧ وذكر الزمخشري أن «خبر إن محذوف لدلالة جواب الشرط عليه تقديره: ... نذيقهم من عذاب أليم».

(٢) تتمتها ﴿وَلَهُمْ لَكِنْتُ عَزِيْزٌ﴾ [فصلت ٤١: ٤١].

(٣) تتمتها ﴿وَأُخِذُوا مِنْ مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾ [سبا ٣٤: ٥١]. (٤) تقدم برقم ٤٣٣.

(٥) لم نقف على قائله. جرى: جواب إذا. الأعضب: ذو القرن المكسور. شبه من يمنعه من ليلى بالكيش.

(٦) ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنَّمَا يُعِدُّونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَّكِفُوا...﴾ [المجادلة ٥٨: ٣].

(٧) ﴿مَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ...﴾ [البقرة ١٨٥: ٢].

(٨) ﴿فَإِن أُخِصِرْتُمْ فَلَا أَسْتَيْسِرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة ١٩٦: ٢].

(٩) ﴿وَلَن كَانَتْ ذُو عُسْفَرٍ فَنَظَرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة ٢٨٠: ٢].

(١٠) ﴿فَإِذَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ تُحْكَمُ فِيهَا الْقِتَالُ رَأَيْتَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ يُنْظَرُونَ إِلَيْكَ تَنْظَرُ الْمُتَنَبِّئِينَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ فَأُولَٰئِكَ لَهُمْ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ فَلَوْ صَدَقُوا اللَّهَ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾ [محمد ٢٠: ٢١].

(١١) تمامه: «وإن كنت قد كلفت ما لم أعود» وهو مما ينسب لعمر بن أبي ربيعة. الديوان ٤٨٢ والسيوطي ١١٠.

حذف الفعل

[وحده أو مع مضمر مرفوع أو منصوب أو معهما]^(١)

يُطْرَدُ حذفه مُفسراً نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾^(٢)، ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾^(٣)، ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ﴾^(٤) والأصل: لو تملكون تملكون، فلما حذف الفعل انفصل الضمير، قاله الزمخشري وأبو البقاء وأهل البيان، وعن البصريين أنه لا يجوز: «لو زيد قام» إلا في الشعر أو الندور نحو: «لو ذات سوارٍ لطمنتي»^(٥) وقيل: الأصل لو كنتم، فحذفت كان دون اسمها، وقيل: لو كنتم أنتم، فحذفاً مثل: «التيس ولو خاتماً من حديد»^(٥) وبقي التوكيد.

ويكثر في جواب الاستفهام نحو: ﴿لَقَوْلُنَّ اللَّهُ﴾^(٦) أي ليقولن: خلقهن الله. [وإذا قيل لهن: ماذا أنزل ربكم؟ قالوا: خيراً]^(٧).

وأكثر من ذلك كله حذف القول، نحو: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ﴾^(٨) سَلَامٌ عَلَيْكُمْ^(٨) حتى قال أبو علي: حذف القول من حديث البحر، قل ولا حرج.

ويأتي حذف الفعل في غير ذلك نحو: ﴿انتهوا خيراً لَكُمْ﴾^(٩) أي وأتوا خيراً، وقال الكسائي: يكن الانتهاء خيراً، وقال الفراء: الكلام جملة واحدة، وخيراً: نعت لمصدر محذوف، أي انتهاء خيراً. ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾^(١٠) أي واعتقدوا الإيمان من قبل هجرتهم. وقال:

١٠٧٠ - علفئها تبنأ وماء بارداً (١١)

(١) وردت العبارة المحاطة بمعقوفين - في المخطوطة الأولى الورقة ١٧٠ - قبل العنوان: «حذف الفعل»، أي أنها وردت تابعة لقوله: «... من حذف المبتدأ» وهذا من خطأ النساخ، وما أثبتناه هو الصواب كما في المخطوطة الثانية الورقة ١٧٧.

(٢) تمتها ﴿فَلَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة ٦: ٩].

(٣) [الانشقاق ١: ٨٤] وقد تقدمت.

(٤) تمتها ﴿خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَسْكُنَنَّ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ﴾ [الإسراء ١٧: ١٠٠].

(٥) سبق تعليقنا عليه.

(٦) ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ النَّفْسَ وَالْقَمَرَ لَقَوْلُنَّ اللَّهُ﴾ [العنكبوت ٢٩: ٦١].

(٧) تقدمت.

(٨) تمتها ﴿بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعَمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾ [الرعد ١٣: ٢٣ و ٢٤].

(٩) [النساء ٤: ١٧١].

(١٠) تمتها ﴿يُحْيُونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُرْتُوا...﴾ [الحشر ٥٩: ٩].

(١١) تمامه «حتى شئت همالة عينها» وهو مجهول القائل، ويروى «بدت» و«غدت» عوضاً عن شئت والمعنى واحد. ابن عقيل ٢١٠/١ والعيني ١٠١/٣.

فقيل: التقديرُ وسقيتها، وقيل: لا حذف، بل ضمن علفتها معنى أنلتها وأعطيتها، وألزموا صحة نحو: «علفتها ماء بارداً وتيناً» فالتزموه مُحْتَجِّينَ بقول طرفة:

١٠٧١ - لها سببٌ ترعى به السماء والشجر^(١)

وقالوا: «الحمد لله أهل الحمد» بإضمار أمدح. وفي التنزيل ﴿وَأَمَّا أَنْتُمْ كَحَمَلٍ أَلْحَطَبٍ﴾^(٢) بإضمار أذم، ونظائره كثيرة. وقالوا: «أما أنت مُنْطَلِقاً انطلقت» أي لأن كنت مُنْطَلِقاً انطلقت. وقالوا: «لا أكلّمه ما أنّ جراء مكانه، وما أنّ في السماء نجماً»^(٣) أي ما ثبت، ويروى: «نجم» بالرفع، فإنّ: فعل ماضٍ بمعنى عرض، وأصله عنّ.

حذف المفعول

يكثر بعد «لو شئت» نحو: ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْتُكُمْ﴾^(٤) أي فلو شاء هدايتكم. وبعد نفي العلم ونحوه، نحو: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السَّهَّاءُ وَلَكِنْ لَّا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٣] أي إنهم سفهاء. ﴿وَيَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ﴾ [الراقة: ٨٥].

وعائداً على الموصول نحو: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١].

وحذف عائد الموصوف دون ذلك كقوله:

١٠٧٢ - وما شيءٌ حميت بمُستباح^(٥)

وعائد المخبر عنه دونهما كقوله:

١٠٧٣ - عليّ ذنباً كلّه لم أصنع^(٦)

وقوله:

١٠٧٤ - فثوب لبست وثوب أجز^(٧)

(١) طرفة بن العبد البكري شاعر جاهلي من أصحاب المعلقات. قتل شاباً وصدر البيت «أعمرو بن هند ما ترى رأي صرمة» وهو في ديوانه ٤٧. الصرمة: قطيع من الإبل نحو ثلاثين. والمعنى: يا عمرو ماذا ترى في إبل لي كانت ترعى آمنة - لأن لها سبباً منك هو دخولها في جوارك - ثم استاقها ذاك المضري وذهب بها؟.

(٢) تمتها ﴿فِي حَبْلٍ مِنْ مَسْلَمٍ﴾ [المسد: ١١١: ٤ و٥].

(٣) تقدم.

(٤) كذا في المخطوطتين وهو الصواب. [الأنعام: ١٤٩: ٦]، وجاء في نسختي الدسوقي والأمير وطبعة محيي الدين عبد الحميد: «فلو شاء الله لهداكم» وهو خطأ.

(٥) تقدم برقم ٨٨٧ و١٠٣٥.

(٦) تقدم برقم ٣٦٤ و٨٨٢ و١٠٣٢.

(٧) تقدم برقم ٨٤٨.

وجاء في غير ذلك، نحو: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ﴾^(١)، ﴿فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾^(٢) أي فمن لم يجد الرقبة، فمن لم يستطع الصوم.
ومن غريبه حذف المقول وبقاء القول نحو: ﴿قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ﴾^(٣) أي «هو سحر»، بدليل: ﴿أَسِحْرٌ هَذَا﴾.

ويكثر حذفه في الفواصل نحو: ﴿وَمَا قُلْتُ﴾^(٤) ﴿وَلَا تَحْشَى﴾^(٥).
ويجوز حذف مفعولي أعطى نحو: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ﴾^(٦) وثانيهما فقط نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾^(٧)، وأولهما فقط خلافاً للسهلي نحو: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾^(٨).

حذف الحال

أكثر ما يرد ذلك إذا كان قولاً أغنى عنه المقول نحو: ﴿وَاللَّيْلُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ﴾^(٩) سَأَمَ عَلَيْكُمْ^(١٠) أي قائلين ذلك. ومثله: ﴿وَإِذَا رَفَعُ إِزْهَقُوا الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾ [البقرة: ١٢٧] ويحتمل أن «الواو» للحال وأن القول المحذوف خبر، أي وإسماعيل يقول. كما أن القول: حذف خبراً للموصول في: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أُولَئِكَ مَا نَسَبُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا﴾^(١١) ويحتمل أن الخبر هنا: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ فالقول المحذوف نصب على الحال، أو رفع خبراً أول، أو لا موضع له لأنه بدل من الصلة، هذا كله إن كان «الذين» للكفار، والعائد «الواو»، فإن كان للمعبودين عيسى والملائكة والأصنام والعائد محذوف - أي اتخذوهم - فالخبر: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ وجملة القول حال أو بدل.

حذف التمييز

نحو: «كم صمت» أي كم يوماً، وقال تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ [المدثر: ٣٠]، ﴿إِنْ يَكُنْ

(١) ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ بَنَاتِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا ذَلِكَ نُوعِظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾^(١) فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا... [المجادلة ٥٨: ٣ و٤].

(٢) تمتها ﴿أَسِحْرٌ هَذَا وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُونَ﴾ [يونس: ٧٧].

(٣) ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قُلْتَ﴾ [الضحى ٩٣: ٣].

(٤) ﴿لَا تَحْزَنْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾ [طه ٧٧: ٢٠].

(٥) ﴿فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَالْقَلْبُ وَصَدَّ بِالْحُشَى﴾^(١) فَسَيُزِيلُنَا يُزِيلُنَا [الليل ٩٢: ٥-٧].

(٦) ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾^(٢) [الضحى ٩٣: ٥].

(٧) ﴿فَتَنِيلُوا الَّذِينَ لَا بُلُغَتْ لَهُمْ فِي الدَّيْنِ وَلَا فِي الزَّمَانِ وَلَا بِمَنْزِلِهِمْ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَنْصَرِفُونَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يُفْقِدُونَ دِينَهُمْ وَلَا يَرْغَبُونَ فِي الدُّنْيَا وَالَّذِينَ لَا يُفْقِدُونَ دِينَهُمْ وَلَا يَرْغَبُونَ فِي الدُّنْيَا وَالَّذِينَ لَا يُفْقِدُونَ دِينَهُمْ وَلَا يَرْغَبُونَ فِي الدُّنْيَا... [التوبة ٢٩: ٩].

(٨) تقدمت.

(٩) تمتها ﴿إِنَّ اللَّهَ زُلْفَىٰ لِلَّذِينَ آمَنُوا وَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [الزمر ٣٩: ٣].

مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَكْرُونَ^(١). وهو شاذ في باب نعم نحو: «مَنْ تَوْضُأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنَعِمْتَ» أي فبالرخصة أخذ ونعمت رخصة.

حذف الاستثناء

وذلك بعد «إلا» وغير «المسبوقين بـ«ليس»»، يقال: قبضت عشرة ليس إلا، أو ليس غير، وقد تقدم، وأجاز بعضهم ذلك بعد لم يكن، وليس بمسموع.

حذف حرف العطف

بابه الشعر، كقول الحطيئة:

١٠٧٥ - إِنَّ امْرَأَ رَهْطِهِ بِالشَّامِ، مَنْزِلُهُ بِرَمْلٍ يَبْرِينُ جَاراً شَدَّ مَا اغْتَرَبَا^(٢)

أي ومنزله برمل يبرين، كذا قالوا، ولك أن تقول: الجملة الثانية صفة ثانية، لا معطوفة، وحكى أبو زيد: «أَكَلْتُ خَبْزاً لِحْماً تَمراً» فقيل: على حذف «الواو»، وقيل: على بدل الإضراب. وحكى أبو الحسن: «أَعْطَاهُ دِرْهَمًا دِرْهَمَيْنِ ثَلَاثَةً» وخرج على إضمار «أو»، ويحتمل البديل المذكور، وقد خرج على ذلك آيات:

إحداها: «وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ»^(٣) أي ووجوه عطفاً على: «وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ»^(٣).

والثانية: «أَنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ»^(٤) فيمن فتح الهمزة، أي وَأَنَّ الدِّينَ، عطفاً على «أَنْتُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ»^(٤) ويبيده أن فيه فصلاً بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب^(٥)، وبين المنصوبين بالمرفوع، وقيل: بدل من «أَنَّ» الأولى وصلتها، أو من «القسط»^(٤)، أو معمول لـ «الْحَكِيمُ»^(٤) على أن أصله الحاكم ثم حوّل للمبالغة.

(١) تتمتها «تَقْلِبُوا مَا فِيهِ»... [الأنفال: ٦٥].

(٢) ديوانه ١٢٨، يبرين: موضع في أطراف اليمامة.

(٣) «هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْفَلَسِيَّةِ» ① «وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ» ② «عَامِلَةٌ نَاصِيَةٌ» ③ «تَصَلَّى نَارًا حَامِيَةً» ④ «تَشَقَّى مِنْ عَيْنِ هَانِيَةٍ» ⑤ «لَيْسَ كَمِ طَعَامٍ إِلَّا مِنْ ضَرِيحٍ» ⑥ «لَا يُسِينُ وَلَا يُفْنِي مِنْ حَرٍّ» ⑦ «وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ» ⑧ «لَسَعِيهَا رَاضِيَةٌ» ⑨... [الغاشية: ٨٨ - ٩].

(٤) «شَهِدَ اللَّهُ أَنْتُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ» ⑩ «إِنَّ أَلْوَيْكَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ»... [آل عمران: ١٨ و ١٩].

(٥) قال الدسوقي ٢٦٤/٢ «أي فقد وسط بين المنصوبين وهما: أنه لا إله إلا هو، وقوله: إن الدين عند الله الإسلام، بمرفوع وهو: والملائكة. وفصل بين مرفوعين وهما: الله والملائكة، بمنصوب وهو قوله: أنه لا إله إلا هو» اهـ.

والثالثة: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَحِذْ^(١)﴾ أي وقلت، وقيل: بل هو الجواب، و ﴿تَوَلَّوْا^(٢)﴾ جواب سؤال مقدر، كأنه قيل: فما حالهم إذ ذاك؟ وقيل: ﴿تَوَلَّوْا﴾ حال على إضمار قد، وأجاز الزمخشري أن يكون ﴿قُلْتَ﴾ استئنافاً، أي إذا ما أتوك لتحملهم تولوا، ثم قدر أنه قيل: لم تولوا باكين؟ فقيل: ﴿قُلْتَ لَا أَحِذْ مَا أَحْمِلْكُمْ عَلَيْهِ﴾ ثم وسط بين الشرط والجزاء.

حذف ثاء الجواب

هو مختص بالضرورة كقوله:

- (٢) ١٠٧٦ - مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا
وقد مر أن أبا الحسن خرج عليه ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْأُولَادَيْنِ﴾^(٣).

حذف واو الحال

تقدم في قوله:

- (٤) ١٠٧٧ - نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءَ غَامِرُهُ
أي انتصف النهار والحال أن الماء غامر هذا الغائص.

حذف قد

زعم البصريون أن الفعل الماضي الواقع حالاً لا بدّ معه من «قد» ظاهرة نحو: ﴿وَمَا لَكُمْ إِلَّا أَنْتَكُلُوا يَمَّا ذُكِرَ اسْتَرْأَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَلَ لَكُمْ﴾^(٥)، أو مضمرة نحو: ﴿أَنْزَمُنْ لَكَ وَأَتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾ [الشعر: ١١١]، ﴿أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتٌ صُدُّوهُمْ﴾^(٦) وخالفهم الكوفيون، واشترطوا ذلك في الماضي الواقع خبراً لـ «كان»^(٧) كقوله عليه الصلاة والسلام لبعض أصحابه: «أليس قد صليت معنا»^(٨)، وقول الشاعر:

- (١) ﴿أَلَيْسَ عَلَى الضَّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَحْدُثُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٩) وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَحِذْ مَا أَحْمِلْكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيَتُهُمْ فَبِئْسَ مِنَ الْدَمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ﴾ [التوبة ٩: ٩١ و ٩٢].
(٢) تقدم برقم ٨٥ و ١٤٥ و ٢٣٨ و ٢٩٦ و ٤٢٦ و ٧٨٤ و ٧٨٧ و ٩٠٨ و سيكرر برقم ١١٠٦.
(٣) ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْأُولَادَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ...﴾ [البقرة ١٨٠: ٢].
(٤) تقدم برقم ٨٩١.
(٥) تمتها ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ...﴾ [الأنعام ١١٩: ٦].
(٦) تمتها ﴿أَنْ يَقُولُوا أَوْ يَقُولُوا قَوْلَهُمْ﴾ [النساء ٩٠: ٤].
(٧) أو إحدى أخواتها.
(٨) في البخاري: كتاب المحاريب «... قال: أليس قد صليت معنا؟ قال: نعم...».

١٠٧٨ - وَكُنَّا حَسْبَنَا كُلَّ بَيْضَاءِ شَحْمَةٍ عَشِيَّةً لَاقِينَا «جُدَاماً وَحَمِيراً» (١)
 وخالفهم البصريون وأجاز بعضهم: «إِنْ زَيْدًا لَقَامَ» على إضمار قد. وقال الجميع: حقُّ
 الماضي المثبت المجاب به القسم أن يقرن بـ«اللام» و«قد» نحو: ﴿تَأَلَّهَ لَقَدْ أَتَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾
 [يوسف: ٩١] وقيل في: ﴿قِيلَ أَحَبُّ الْأَخْدُوذِ﴾ (٢): إنه جواب للقسم على إضمار «اللام» و«قد»
 جميعاً للطول، وقال:

١٠٧٩ - حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجِرٍ لَتَأْمُوا، فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ (٣)
 فأضمر «قد» وأما: ﴿وَلَكِنْ أَرْسَلْنَا رِجَالًا مَضْفَرًا لَطَلُوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾ [الروم: ٥١] فزعم
 قوم أنه من ذلك، وهو سهو، لأن «ظلوا» مستقبل، لأنه مرتب على الشرط وساذ مسد جوابه فلا
 سبيل فيه إلى «قد» إذ المعنى ليظلمن، ولكن «التون» لا تدخل على الماضي.

حذف لا التبرئة

حكى الأخفش «لَا رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ» بالفتح، وأصله ولا امرأة، فحذفت «لا» وبقي البناء
 للتركيب بحاله.

حذف لا النافية وغيرها

يطرد ذلك في جواب القسم إذا كان المنفي مضارعاً نحو: ﴿تَأَلَّهَ تَقْتَوُا تَذَكَّرُ يُونُسُ﴾
 [يوسف: ٨٥] وقوله:

١٠٨٠ - فَقُلْتُ: يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا (٤)
 ويقل مع الماضي كقوله:

١٠٨١ - فَإِنْ شِئْتَ أَلَيْتُ بَيْنَ الْمَقَامِ وَالرُّكْنِ وَالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ (٥)
 نَسِيتُكَ مَا دَامَ عَقْلِي مَعِي أَمَدٌ بِهِ أَمَدُ السَّرْمَدِ
 ويسهله تقدم «لا» على القسم كقوله:

- (١) البيت لزفر بن الحارث، والمعنى: لقد طمعنا بهاتين القبيلتين فإذا هما قويتان، وصدر البيت مأخوذ من
 المثل: «ما كل بيضاء شحمة ولا كل سوداء ثمرة» الميداني ٢٣٦/٢ والمثل لعامر بن ذهل.
 (٢) ﴿وَالنَّمَاءُ ذَاتُ الْبُرُوجِ﴾ وَالْبُرُوجُ الْوُجُودُ وَالْأَخْدُوذُ وَالْأَخْدُوذُ وَالْأَخْدُوذُ [البروج ١: ٨٥ - ٤].
 (٣) تقدم برقم ٣١٥.
 (٤) تمامه: «ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي» وهو لامرئ القيس، ديوانه ١٦١ وسبويه ١٤٧/٢
 والخزانة ٢٠٩/٤ و٢٣١.
 (٥) لم تقف على قائلهما، والشاهد هنا حذف لا، قيل: نسيك.

١٠٨٢ - فلا والله نادى الحي قومي (١)

وسمع بدون القسم كقوله:

١٠٨٣ - وقولي إذا ما أطلقوا عن بعيرهم يلاقونه حتى يؤوب المُنخل (٢)

وقد قيل به في: ﴿يَبِينُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ [النساء: ١٧٦]: أي لثلا، وقيل: المحذوف مضاف. أي كراهة أن تضلوا.

حذف ما النافية

ذكر ابن معيط (٣) ذلك في جواب القسم فقال في ألفيته:

وإن أتى الجواب منفيّاً بلا أو ما كقولي: والسما ما فعلا

فإنه يجوز حذف الحرف إن أمن الإلباس حال الحذف

قال ابن الخباز: وما رأيت في كتب النحو: إلا حذف «لا»، وقال لي شيخنا: لا يجوز

حذف «ما»، لأن الصرف في «لا» أكثر من التصرف في «ما»، انتهى. وأشد ابن مالك:

١٠٨٤ - فوالله ما نلتكم وما نيل منكم بمعتدل وفق ولا متقارب (٤)

(٢) تمامه كما في ديوان الهذليين ٢١/٢ واللسان علط: «هدوءاً بالمساء والعلاط»، والرواية فيهما «ضيئي»

مكان «قومي» والعلاط: الذكر بالسوء، والبيت للمتخل الهذلي يفتخر بأن ضيفه مصون لا يناديه الحي بما يسيئه ولا يذكره بشر بعد هدوء. وانظر حاشية الدسوقي ٢٦٦/٢.

وقال الأمير في حاشيته ١٧١/٢ تمامه: طوال الدهر ما دعي الهذيل، أي لا يشاركني أحد في إطعام الضيف. قال: وهو من مقطوعة لأبي أسامة الجشمي أولها:

وهادية فعدت لها سبيلاً فجاءت وهي نافرة تجول اهـ.

قوله: ما دعي الهذيل أي ما دعا الحمام بعضه بعضاً، فمن معاني «الهذيل» ذكر الحمام، وفرخه، وصوته.

(٢) البيت للنمر بن تولب، وهو مع الشاهد ٤٤٨ من قصيدة واحدة، وفي صدره زيادتان هما: «ما» و«عن»،

والمتخل شاعر يشكري اتهمه النعمان بامرأته «المتجدة» فحبسه ثم انقطعت أخباره فضربت العرب به المثل فيمن يذهب فلا يعود. ومعنى البيت أنهم إذا أطلقوا بعيراً فسوف يضل ويبعد ولن يلاقوه أبداً، لأنه هرم

وشاب وليس بوسعه اللحاق بالبعير والبحث عنه، والقصيدة في السيوطي ٢١٤.

(٣) يحيى بن معيط الزواوي (٦٢٨هـ) عالم في العربية له منظومة «الدرة الألفية في علم العربية» وقد ذكرنا أن

ابن الخباز شرحها، وله شرح الجمل وشرح أبيات سيويه. وله منظومة في القراءات السبع كما نظم الجمهرة لابن دريد وغير ذلك.

(٤) لم نقف على قائله. في اللسان يقال: «حلوبة فلان وفق عياله أي لها لبن قدر حاجتهم»، نلتم مثل:

جدتم، وزنا ومعنى. فعلى تقدير «ما» محذوفة - كما ذكر ابن هشام - تكون «ما» الأولى: نافية حجازية،

و«ما» الثانية: موصولة اسم ما، والباء: زائدة، ومعتدل: خبر. أما إذا أبطنا الاستشهاد بالبيت ولم نقدر

«ما» محذوفة فإن الجار والمجرور - بمعتدل - يتعلقان ب«نلتم» أي لم تجودوا بشيء معتدل.

وقال: أصله ما ما نلتهم، ثم في بعض كتبه قدّر المحذوف «ما» النافية، وفي بعضها قدّره «ما» الموصولة.

حذف ما المصدرية

قاله أبو الفتح في قوله:

١٠٨٥ - بآية تُقَدِّمُونَ الْخَيْلَ شُعْثًا (١)

والصواب أن «آية» مضافة إلى الجملة كما مرّ، وعكسه قول سيبويه في قوله:

١٠٨٦ - بآية ما تَجِبُونَ الطَّعَامَ (٢)

إن «ما» زائدة، والصواب أنها مصدرية.

حذف كي المصدرية

أجازه السيرافي نحو: «جئت لتكرمني» وإنما يقدر الجمهور هنا «أن» بعينها لأنها أم الباب، فهي أولى بالتجوز.

حذف أداة الاستثناء

لا أعلم أن أحداً أجازه، إلا أن السهلي قال في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ﴾ (٣) الآية: لا يتعلق الاستثناء بـ ﴿فَاعِلٌ﴾؛ إذ لم ينفه عن أن يصل: ﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ بقوله ذلك، ولا بالنهي؛ لأنك إذا قلت: «أنت منهي عن أن تقوم، إلا أن يشاء الله فلست بمنهي»، فقد سلّطته على أن يقوم ويقول: شاء الله ذلك، وتأويل ذلك أن الأصل إلا قائلاً إلا أن يشاء الله، وحذف القول كثير، اهـ. فتضمن كلامه حذف أداة الاستثناء والمستثنى جميعاً، والصواب أن الاستثناء مُفْرَغ، وأن المستثنى مصدر أو حال أي إلا قولاً مصحوباً بأن يشاء الله، أو إلا متلبساً بأن يشاء الله، وقد علم أنه لا يكون القول مصحوباً بذلك إلا مع حرف الاستثناء، فطوي ذكره لذلك، وعليهما فالباء محذوفة من «أن»، وقال بعضهم: يجوز أن يكون: ﴿أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ كلمة تأييد، أي لا تقوله أبداً، كما قيل في ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا وَسِعَ رَبُّنَا﴾ (٤)، لأن عودهم في ملتهم مما لا يشاؤه الله سبحانه.

وجوز الزمخشري أن يكون المعنى ولا تقولن ذلك إلا أن يشاء الله أن تقوله بأن يأذن لك

فيه.

(١) تقدم برقم ٧٧٤ وانظر الكامل ١١٦٨. (٢) تقدم برقم ٧٧٦.

(٣) ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ عَدَاً﴾ (٣٣) ﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾... [الكهف: ١٨: ٢٣ و ٢٤].

(٤) ﴿قَدْ أَفْرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ بَعْدَ إِذْ جَعَلْنَا اللَّهَ وَنَهًا وَمَا يَكُونُ لَنَا...﴾ [الأعراف: ٧: ٨٩].

ولما قاله مُبَعِد وهو أن ذلك معلوم في كل أمر ونهي، ومُبْطَل وهو أنه يقتضي النهي عن قول: «إني فاعل ذلك غداً» مطلقاً، وبهذا يرد أيضاً قول مَنْ زعم أن الاستثناء منقطع، وقول من زعم أن: ﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ كناية عن التأييد.

حذف لام التوسط

﴿وَأَنْ لَّمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُوا لِمَنْزِلٍ﴾^(١)، ﴿وَأَنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١]، ﴿وَأَنْ لَّزُ تَغْفِرَ لَنَا وَتَرْحَمَنَا لَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣] بخلاف ﴿وَلَا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [هود: ٤٧].

حذف الجار

يكثر وَيَطْرُدُ مع «أَنَّ» و«أَنْ» نحو: ﴿يَمُنُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا﴾^(٢) أي بَأَنْ. ومثله: ﴿بَلِ اللَّهِ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَيْكُمْ﴾^(٣)، ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي﴾^(٤)، ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾^(٥) أي: ولأن المساجد لله، ﴿أَتَعِدُّكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ﴾^(٦) أي بأنكم. وجاء في غيرهما نحو: ﴿قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾^(٧) أي قدرنا له، ﴿وَبَغْوَهَا عِوَجًا﴾^(٨) أي يبعثون لها. ﴿إِنَّمَا ذَلِكَ الشَّيْطَانُ يَخُوفُ أَوْلِيَاءَهُمْ﴾^(٩) أي يخوفكم بأوليائه.

وقد يحذف مع بقاء الجر كقول رؤبة - وقد قيل له: كيف أصبحت - «خَيْرِ عَافَاكَ اللَّهُ» وقولهم: «بكم دزهم اشتريت» ويقال في القسم: «اللَّهُ لَأَفْعَلَنَّ».

حذف أن الناصبة

هو مطرد في مواضع معروفة، وشاذ في غيرها نحو: «خُذِ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ»^(١٠) ومُرُهُ يَخْفِرُهَا، وَلَا بُدَّ مِنْ تَتَبُعَهَا، وقال به سيبويه في قوله:

- (١) تتمتها ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٥٧٣].
- (٢) تتمتها ﴿قُلْ لَا تَمُوتُوا عَلَىٰ إِسْلَامِكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَيْكُمْ لِلْإِيمَانِ...﴾ [الحجرات: ٤٩: ١٧].
- (٣) تتمتها ﴿خَطِيبَتِي يَوْمَ الزَّيْتِ﴾ [الشعراء: ٨٢: ٢٦].
- (٤) تتمتها ﴿مَعَ الْقَوْرِ الصَّالِحِينَ﴾ [المائدة: ٨٤: ٥].
- (٥) ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الحج: ١٨: ٧٢].
- (٦) تتمتها ﴿وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَنُفُوسًا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٥: ٢٣].
- (٧) ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيرِ﴾ [يس: ٣٩: ٣٦].
- (٨) ﴿الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا...﴾ [الأعراف: ٤٥: ٧] وهود ١٩: ١١ وإبراهيم ٣: ٦٤.
- (٩) تتمتها ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٥: ٣].
- (١٠) روي في مجمع الأمثال ٢٧٢/١ والتمثيل والمحاضرة ٤٤ والمستطرف ٢٩/١: «... قبل أن يأخذك» وهو من أمثال المولدين.

١٠٨٧ - ونهنت نفسي بعدما كدت أفعله^(١)

وقال المبرد: الأصل أفعلها، ثم حذفت الألف ونقلت حركة الهاء إلى ما قبلها، وهذا أولى من قول سيبويه، لأنه أضمر «أن» في موضع حقه ألا تدخل فيه صريحاً وهو خبر كاد، واعتد بها مع ذلك بإبقاء عملها.

وإذا رفع الفعل بعد إضمار «أن» سهل الأمر، ومع ذلك لا ينقاس، ومنه: ﴿قُلْ أَفَعَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونَ أَعْبُدَ﴾^(٢)، ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾^(٣)، و «تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»^(٤)، وهو الأشهر في بيت طرفة:

١٠٨٨ - ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات، هل أنت مُخْلِدِي؟^(٥)

وقرىء ﴿أَعْبُدَ﴾ بالنصب كما روي «أحضر» كذلك، وانتصاب «غير» في الآية على القراءتين لا يكون بأعبد، لأن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول، بل بتأمروني، و «أن أعبد» بدل اشتمال منه، أي تأمروني بغير الله عبادته.

حذف لام الطلب

هو مطرد عند بعضهم في نحو: «قُلْ لَهُ يَفْعَلْ» وجعل منه: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [إبراهيم: ٣١]، ﴿وَقُلْ لِعِبَادِيَ يَقُولُوا﴾^(٦) وقيل: هو جواب لشرط محذوف، أو جواب للطلب، والحق أن حذفها مختص بالشعر كقوله:

١٠٨٩ - مُحَمَّدٌ تَفِدُ نَفْسِكَ كُلُّ نَفْسٍ^(٧)

(١) صدره «أردت بها فتكاً فلم أرتض له»، وقيله:

فكهم بالصعيد من هجان مؤيله

تسير صحاحاً، ذات قيد ومرسله

والبيتان - كما في الأغاني ٩٣/٩ - لعامر بن جوين الطائي عندما كانت نفسه تحدثه أن يطرد امرأ القيس الشاعر - وكان عامر قد أجاره - ويأخذ إبله، أرتض: أحزن، نهنت: كفت.

وجعل السيوطي والأمير والدسوقي صدره: «فلم أر مثلها خباسة واجد» والخباسة كالظلامه وزناً ومعنى، واجد: مغضب. وفي سيبويه ١٥٥/١: «... خباسة واحد» والخباسة: المغنم.

(٢) تتمتها ﴿أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾ [الزمر ٣٩: ٦٤].

(٣) تتمتها ﴿خَوْفًا وَطَمَعًا وَيَرْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَيُخْرِجُ بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا...﴾ [الروم ٣٠: ٢٤].

(٤) تقدم المثل.

(٥) تقدم برقم ٧١١.

(٦) تتمتها ﴿يَالَيْ هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الإسراء ١٧: ٥٣].

(٧) تقدم برقم ٤٠٧.

حذف حرف النداء

نحو: ﴿أَيُّهُ الثَّقَلَانِ﴾^(١)، ﴿يُؤَسِّفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف: ٢٩]، ﴿أَنْ أَدُّوْا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ﴾^(٢)، وشذ في اسمي الجنس والإشارة في نحو: «أصبح ليل»^(٣) وقوله:

١٠٩٠ - بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامٌ^(٤)

ولحن بعضهم المتنبي في قوله:

١٠٩١ - هَذِي بَرَزْتَ لَنَا فَهَجَّتْ رَسِيْسَا^(٥)

وأجيب بأن «هذي» مفعول مطلق، أي برزت هذه البرزة، وردّه ابن مالك بأنه لا يشار إلى المصدر إلا منعوتاً بالمصدر المشار إليه كضربتته ذلك الضرب، ويرده بيت أنشدته هو، وهو قوله:

١٠٩٢ - يَا عَمْرُو إِنَّكَ قَدْ مِلَلْتَ صَحَابَتِي وَصَحَابَتِيكَ إِخَالَ ذَاكَ قَلِيلٌ^(٦)

حذف همزة الاستفهام

قد ذكر في أول الباب الأول من هذا الكتاب.

حذف نون التوكيد

يجوز في نحو: «لأفعلن» في الضرورة كقوله:

(١) ﴿سَفَعْتُ لَكُمْ إِلَيْهِ الثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: ٥٥: ٣١].

(٢) ﴿... وَجَاءَهُمْ رَسُولٌ كَرِيمٌ ۖ أَنْ أَدُّوْا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ إِلَى لَكَ رَسُولٌ أَمِينٌ﴾ [الدخان: ٤٤: ١٧ و ١٨].

(٣) مثل: أقالته أم جندب الطائية تبرماً بزوجه امرئ القيس. مجمع الأمثال ٤١٦/١.

(٤) صدره «إذا هملت عيني لها قال صاحبي»: وهو لذي الرمة، ديوانه ٥٦٣ والرواية فيه «فتنة» مكان: لوعة.

(٥) تمانه «ثم انثنت وما شفيت نسيسا» وهو للمتنبي، شرح الديوان ٣٨٢/١. الرسيس: ابتداء الحب.

والنسيس: بقية الروح. يجيز الكوفيون حذف حرف النداء قبل اسم الإشارة، والمتنبي كوفي، فلا ينكر منه ذلك.

(٦) لم نقف على قائله، وقال الدسوقي ٢٦٩/٢ نقلاً عن الدماميني: «ولم يتضح لي وجه الرد على ابن مالك بهذا البيت». وأقول: لعل المعنى: يا عمرو أراك قد مللت صحابتي، والحال أن صحابتي لك قليلة على ما يخیل إلي.

فعلى هذا تكون الواو حالية، صحابتيك: مبتدأ، إخال: فعل ملغى وجملته اعتراضية. ذاك: مفعول مطلق لصحابتيك. قليل: خبر. والتقدير: وصحابتي لك ذاك التصاحب قليل.

وهناك وجه آخر هو أن يكون الاعتراض بين المبتدأ والخبر بـ «إخال ذاك» والتقدير: إخال ذاك الخيلان. ذاك: مفعول مطلق لـ «إخال».

١٠٩٣ - فلا وأبى لنأتيها جميعاً ولو كانت بها عرب وزوم^(١)
ويجب حذف الخفيفة إذا لقيها ساكن نحو: «اضرب الغلام» بفتح الباء، والأصل اضربن،
وقوله:

١٠٩٤ - ولا تُهينَ الفقيرَ علَّك أنْ تركع يوماً والدَّهرُ قد رفعه^(٢)
وإذا وقف عليها تالية ضمة أو كسرة، ويعاد حينئذ ما كان حذف لأجلها، فيقال في
«اضربن يا قوم»: اضربوا، وفي «اضربن يا هند» اضربي، قيل: وحذفها في غير ذلك ضرورة
كقوله:

١٠٩٥ - اضربْ عنكَ الهمومَ طارِقها ضربَكَ بالسَّيفِ قوْنسَ الفرسِ^(٣)
وقيل: ربما جاء في النثر، وخرج بعضهم عليه قراءة من قرأ: «ألم نشرح»^(٤) بالفتح،
وقيل: إن بعضهم ينصب بـ«لم» ويجزم بـ«الن»، ولك أن تقول: لعل المحذوف فيهما الشديدة،
فيجاء بأن تقليل الحذف والحمل على ما ثبت حذفه أولى.

حذف نوني التثنية والجمع

يحذفان للإضافة نحو: «تَبَّتْ يَدَا أَيْ لَهَبٍ» [المسد: ١] و «إِنَّا مَرْسِلُوا أَلْفَاةً»^(٥) ولشبهه
الإضافة نحو: «لا غلامِي لَزِيدٍ» و: «لا مَكْرَمِي لِعَمْرُو» إذا لم تقدر اللام مُقَحَّمَةً. ولتقصير
الصلة نحو: «الضَّارِبَا زَيْدًا، والضَّارِبُو عَمْرًا». وللام الساكنة قليلاً نحو: «لَذَائِقُوا الْعَذَابَ»^(٦)
فيمن قرأه بالنصب، وللضرورة نحو: قوله:

١٠٩٦ - هُمَا خُطَّتَا: إما إِسَارٌ وَمِنَةٌ وإما دَمٌ، والقَتْلُ بِالْحَرْ أَجْدَرُ^(٧)

(١) هو لعبد الله بن رواحة من أبيات قالها في غزوة مؤتة.

(٢) تقدم برقم ٢٧٩ وهذه الرواية مشهورة عند النحاة، والذي رواه القالي في أماليه ١٠٧/١ «ولا تعاد»
وغيره: «لا تحقرن» ولا شاهد فيه حينئذ على حذف النون.

(٣) قيل: هو لطرفة - وليس في ديوانه - وقيل: بل محمول عليه وقد ضعفه ابن جني سماعاً وقياساً،
الخصائص ١٢٦/١ واللسان «هول» طارقتها: بدل من الهموم. قونس الفرس: ما بين أذنيها، والبيت من
البحر المنسرح ويروى: ضربك بالسوط، وهو أليق.

(٤) «أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ» [الشرح ١: ٩٤].

(٥) «إِنَّا مَرْسِلُوا أَلْفَاةً وَنَنَّا لَهُمْ قَارِصِينَ وَأَصْطَلِرَ» [القمر ٢٧: ٥٤].

(٦) «لَذَائِقُوا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ» [الصافات ٣٧: ٣٨].

(٧) البيت لتأبط شراً «ثابت بن جابر» كما في الخزائن ٣/٣٥٦ واللسان: خطط. والخططة - بالضم: الأمر. وإذا
قرئ بجر إसार على الإضافة والفصل بين المتضايقين فلا شاهد في البيت. أما رواية الأغاني ١٥٩/٢١
فهي «لکم خصلة إما فداء ومنة» ولا شاهد فيه أيضاً على هذه الرواية. سيتكرر برقم ١١٩٩.

فيمن رواه برفع: «إسار ومنة» وأما من خفض فبالإضافة، وفصل بين المتضايقين بـ«إما»، فلم ينفك البيت عن ضرورة، واختلف في قوله:

١٠٩٧ - لا يزالون ضاريين القباب^(١)

ف قيل: الأصل ضاريين ضاريي القباب، وقيل للقباب، كقوله:

١٠٩٨ - أشارت كليب بالأكف الأصابع^(٢)

وقيل: ضاريين معرب إعراب مساكين، فنصبه بالفتحة، لا بالياء.

حذف التنوين

يُحذف لزوماً لدخول «ال» نحو: «الرَّجُل» وللإضافة نحو: «غلامك» ولشبهها نحو: «لا مال لزيد» إذا لم تقدر اللام مُقَحَّمة، فإن قدرت فهو مضاف، ولما منع الصرف نحو: «فاطمة» وللوقف في غير النصب، وللاتصال بالضمير نحو: «ضاربك» فيمن قال: إنه غير مضاف، فأما قوله:

١٠٩٩ - أَسْلَمْنِي إِلَى قَوْمِي شَرَّاحِي^(٣)

فضرورة، خلافاً لهشام، ثم هو نون وقاية لا تنوين كقوله:

١١٠٠ - وَلَيْسَ الْمُؤَافِيَنِي لِيُرْقَدَ خَائِباً

إذ لا يجتمع التنوين مع «أل»، ولكون الاسم عِلماً موصوفاً بما اتصل به وأضيف إلى علم، من ابن وابنة اتفاقاً، أو بنت عند قوم من العرب، فأما قوله:

١١٠١ - جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ بْنِ ثَعْلَبَةٍ^(٥)

فضرورة.

ويحذف لالتقاء الساكنين قليلاً كقوله:

١١٠٢ - فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْبٍ وَلَا ذَاكِرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلاً^(٦)

(١) صدره «رب حيي عرندس ذي طلال» ولم نقف على قائله. الحي العرندس: الحي الموصوف بالعز والمنعة. وفي اللسان: «قولهم ليست لفلان طلالة، قال ابن الأعرابي: ليست له حال حسنة وهيئة حسنة» اهـ. وأظن الطلال - هنا - بهذا المعنى.

(٢) تقدم برقم ١.

(٣) تقدم برقم ٦٤٥.

(٤) تقدم برقم ٦٤٦.

(٥) بعده «كريمة أخوالها والعصبه» وهو للأغلب العجلي. سيويه ١٤٨/٢ والخزانة ٣٣٢/١.

(٦) تقدم برقم ٩٥٦.

وإنما أثر ذلك على حذفه للإضافة لإرادة تماثل المتعاطفين في التنكير، وقرئ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١ و٢]، ﴿وَلَا إِلِلَّاهُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾^(١) بترك تنوين أحد وسابق ونصب النهار.

[واختلف لم ترك تنوين «غير» في نحو: «قَبِضْتُ عَشْرَةَ لَيْسَ غَيْرُ» فقليل: لأنه مبني كقبْلُ وبعدُ، وقيل: لنية الإضافة وإن الضمة إعراب وغير متعينة لأنها اسم ليس، لا محتملة لذلك وللخبرية، ويردُّه أن هذا التركيب مطرد، ولا يحذف تنوين مضاف لغير مذكور باطراد، إلا إن أشبه في اللفظ المضاف نحو: «قَطَعَ اللَّهُ يَدَ وَرَجُلٍ مِّنْ قَالِهَا» فإن الأول: مضاف إلى المذكور، والثاني: لمجاورته له مع أنه المضاف إليه في المعنى كأنه مضاف إليه لفظاً^(٢).

حذف ال

تحذف للإضافة المعنوية، وللنداء نحو: «يَا رَحْمَنُ» إلا من اسم الله تعالى، والجمل المحكية، قيل: والاسم المشبه به نحو: «يَا الْخَلِيفَةَ هَيْبَةً»^(٣) وسمع: «سَلَامٌ عَلَيْكُمْ» بغير تنوين، فقليل: على إضمار «ال»، ويحتمل عندي كونه على تقدير المضاف إليه، والأصل: سلام الله عليكم، وقال الخليل في: «مَا يَخْسَنُ بِالرَّجُلِ خَيْرٌ مِنْكَ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا» هو على نية «ال» في خير، ويرده أنها لا تجامع «من» الجارة للمفضول، وقال الأخفش: «اللام» زائدة، وليس هذا بقياس، والتركيب قياسي، وقال ابن مالك: خير بدل وإبدال المشتق ضعيف، وأولى عندي أن يخرج على قوله:

١١٠٣ - وَلَقَدْ أَمَرَ عَلَى اللَّيْمِ سُبْنِي^(٤)

حذف لام الجواب

وذلك ثلاثة:

حذف لام جواب «لو» نحو: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾^(٥).

وحذف لام «لقد»، يحسن مع طول الكلام نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ رَزَقْنَاهَا﴾^(٦).

(١) ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس: ٣٦-٤٠].

(٢) سقطت هذه السطور من المخطوطة الثانية.

(٣) والتقدير: يا مثل الخليفة.

(٤) تقدم برقم ١٥١ و٧٩٢.

(٥) ﴿أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ﴾ ... لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ [الواقعة: ٦٨ - ٧٠].

(٦) ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾ ... فَالْمَاءُ حُجْرُهَا وَتَقْوَاهَا ﴿٨﴾ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ رَزَقْنَاهَا [الشمس: ٩١ - ٩٠].

وحذف لام «الأفعلن» يختص بالضرورة كقول عامر بن الطفيل^(١):

١١٠٤ - وَقْتِيلِ مُرَّةً أَثَارَنْ، فَإِنَّهُ فَرِغَ، وَإِنَّ أَخَاكُمْ لَمْ يُثَارِ

حذف جملة القسم

كثير جداً، وهو لازم مع غير الباء من حروف القسم، وحيث قيل: «لأفعلن» أو: «لقد فعل» أو: «لئن فعل» ولم يتقدم جملة قسم فتمّ جملة قسم مقدرة، نحو: ﴿لَأَعَذِّبُنَّ عَذَابًا شَدِيدًا﴾ (٢) الآية، ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، ﴿لَئِنْ أَخْرَجُوا لَا يَرْجِعُونَ مَعَهُمْ﴾ (٣)، واختلف في نحو: «لَزَيْدٌ قائم» ونحو: «إِنَّ زَيْدًا قائم، أو لقائم» هل يجب كونه جواباً لقسم أو لا؟

حذف جواب القسم

يجب إذا تقدم عليه أو اكتشفه ما يغني عن الجواب، فالأول: نحو: «زيد قائم والله» ومنه: «إن جاني زيد والله أكرمه». والثاني: نحو: «زيد والله قائم» فإن قلت: «زيد والله إنه قائم، أو لقائم» احتمل كون المتأخر عنه خبراً عن المتقدم عليه، واحتمل كونه جواباً وجملة القسم وجوابه الخبر.

ويجوز في غير ذلك نحو: ﴿وَاللَّزْعَنَةُ غَفَا﴾^(٤) الآيات، أي لتبعثن، بدليل ما بعده، وهذا المقدر هو العامل في: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ﴾^(٤) أو عامله اذكر، وقيل: الجواب: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾^(٥) وهو بعيد لبعده.

ومثله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْفَرَّانُ الْمَجِيدُ﴾^(٦) أي «ليهلكن» بدليل: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا﴾^(٦)، أو: «إنك

(١) شاعر فارس أدرك النبي ولم يسلم. مات ١١هـ والرواية الصحيحة للبيت - كما في المفضليات ٣٦٤ والأصمعيات ٢٥٢ والخزانة ٤ / ٢١٦ - هي «فرع وإن أخاهم لم يقصد». قتل مرة: هو أخو الشاعر قتله بنو مرة. فرع: رأس في قومه شريف، ويروى «فرغ» أي هدر لم يثار له. وقوله: «أخاهم» أي أخا بني مرة، يعني رئيسهم في تلك الموقعة. لم يقصد: لم يقتل.

(٢) ﴿وَتَعَدَّ الظِّمَرُ فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدًى أَمْ كَانِ مِنَ الْفَاسِقِينَ﴾ ﴿٢٠﴾ لَعَلَّيْنِي عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَا أَتَّخِذُهُ أَوْ لِيَأْتِيَنِي سُلْطَانٌ مُبِينٌ﴾ [النمل: ٢٠، ٢١].

(٣) تَمَتَّعَهَا ﴿لَئِنْ قُلْتُمْ لَا يُصْرُوهُمْ وَلَئِنْ نَصَرُوهُمْ لَيَأْتِيَنَّكُمْ أَلْأَذَبَرُ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾ [الحشر ٥٩: ١٢].

(٤) ﴿وَالْتَرَدَّتْ غَوَاةٌ ۝ وَالنَّشِيطَةُ نَشْطًا ۝ وَالسَّيِّحَةُ سَبِيحًا ۝ فَالْتَقَيْنَتْ سَبْعًا ۝ فَالْمُدْرَاتُ أَمْرًا ۝ يَوْمَ رُجِفَ الْأَرْبَعَةُ ۝ تَتَّبِعُهَا الرَّاكِدَةُ ۝﴾ ... [النازعات ١: ٧-١٠].

(٥) ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَى﴾ [النازعات ٧٩: ٢٦].

(٦) ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنْقُصُ الْأَرْضُ مِنْهُمْ وَعِندَنَا كِتَابٌ حَفِيفٌ ﴿١﴾ ... مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ ۝ رَجَعٌ بَعِيدٌ ﴿٢﴾﴾ قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنْقُصُ الْأَرْضُ مِنْهُمْ وَعِندَنَا كِتَابٌ حَفِيفٌ ﴿١﴾ ... مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ ۝ رَجَعٌ بَعِيدٌ ﴿٢﴾﴾

لمنذر» بدليل: ﴿بَلْ عَجَبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ﴾^(١)، وقيل: الجواب مذكور، فقال الأخفش: ﴿قَدْ عَلِمْنَا﴾^(١) وحذفت «اللام» للطول مثل: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ رَزَقْنَاهَا﴾^(٢) وقال ابن كيسان: ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ﴾^(١) الآية، الكوفيون: ﴿بَلْ عَجَبُوا﴾^(١) والمعنى لقد عجبوا، بعضهم: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا﴾^(١).

ومثله: ﴿صَاحِبِ الثَّوَارِ ذِي الذِّكْرِ﴾^(٣) أي: «إنه لمعجز»، أو: «إِنَّكَ لَمِنَ المرسلين» أو: «ما الأمر كما يزعمون»، وقيل: مذكور، فقال الكوفيون والزجاج: ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ﴾^(٣) وفيه بعد، الأخفش: ﴿إِنْ كُلُّ إِلَّا كَذَبَ الرُّسُلِ﴾^(٣)، الفراء وثعلب: ﴿صَاحِبِ﴾ لأن معناها صدق الله، ويرده أن الجواب لا يتقدم، وقيل: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾^(٣) وحذفت «اللام» للطول.

حذف جملة الشرط

هو مطرد بعد الطلب نحو: ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾^(٤) أي فإن تتبعوني يحببكم الله. ﴿فَاتَّبِعْنِي أَهْلِيكَ﴾^(٥) رَبَّنَا أَخِرْنَا إِلَيْكَ أَجَلِي قَرِيبٍ يُحِبُّ دَعْوَتَكَ وَتَتَّبِعِ الرُّسُلَ [إبراهيم: ٤٤].

وجاء بدونه نحو: ﴿إِنْ أَرْضِي وَسِعَةً فَإِنِّي فَأَعْبُدُونَ﴾ [العنكبوت: ٥٦] أي فإن لم يتأت إخلاص العبادة لي في هذه البلدة فإياي فاعبدون في غيرها. ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَأَلَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾ [الشورى: ٩] أي إن أرادوا أولياء بحق فإله هو الولي. ﴿أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ لَكُنَّا أَهْدَى مِنْهُمْ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٥٧] أي إن صدقتكم فيما كنتم تعدون به من أنفسكم فقد جاءكم بينة وإن كذبت فلا أحد أكذب منكم فمن أظلم، وإنما جعلت هذه الآية من حذف جملة الشرط فقط - وهي من حذفها وحذف جملة الجواب - لأنه قد ذكر في اللفظ جملة قائمة مقام الجواب، وذلك يسمى جواباً تعجزاً كما سيأتي.

وجعل منه الزمخشري وتبعه ابن مالك بدر الدين: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ﴾^(٦) أي إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم، ويرده أن الجواب المنفي بـ«لم» لا تدخل عليه «الفاء».

= عَيْدٌ... وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَشَدُّ مِنْهُمْ بَطْشًا فَنَقَّبُوا فِي الْبِلَادِ هَلْ مِنْ مَحْمُودٍ ﴿٣٦﴾ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ سَمِيعٌ [ق: ٥٠ - ٤ و ١٨ و ٣٦ و ٣٧].

(١) تقدمت في الحاشية السابقة.

(٢) تقدمت.

(٣) سبق ذكرها.

(٤) ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران ٣: ٣١].

(٥) تتمتها ﴿مِرْطًا مُسْتَقِيمًا﴾ [مريم ١٩: ٤٣].

(٦) ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ [الأنفال ٨: ١٧].

وجعل منه أبر البقاء: ﴿فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ أَلَيْسَ﴾^(١) أي إن أردت معرفته فذلك، وهو حسن.

وحذف جملة الشرط بدون الأداة كثير كقوله:

١١٠٥ - فطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكَفٍ وَلَا يَعْلُ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ^(٢)
أي وإن لا تطلقها.

حذف جملة جواب الشرط

وذلك واجب إن تقدم عليه أو اكتنفه ما يدل على الجواب، فالأول نحو: «هو ظالم إن فعل» والثاني نحو: «هو إن فعل ظالم» ﴿وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ٧٠] ومنه: «والله إن جاءني زيد لأكرمه». وقول ابن معيط:

اللفظ إن يُفد هو الكلام

إما من ذلك ففيه ضرورة، وهي حذف الجواب مع كون الشرط مضارعاً، وإما الجواب الجملة الاسمية وجملتا الشرط والجواب خبر ففيه ضرورة أيضاً، وهي حذف الفاء كقوله:

١١٠٦ - من يفعل الحسنات الله يشكرها^(٣)

وهم ابن الخباز إذ قطع بهذا الوجه، ويجوز حذف الجواب في غير ذلك نحو: ﴿فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ﴾^(٤) الآية، أي فافعل. ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ﴾^(٥) الآية، أي لما آمنوا به، بدليل: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ﴾^(٥) والنحويون يقدرون: لكان هذا القرآن، وما قدرته أظهر. ﴿لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ﴾^(٦) أي لارتدعتم وما ألهاكم التكاثر. ﴿وَلَوْ

(١) ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَكْذِبُ بِالْيَمِينِ﴾ ① فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ أَلَيْسَ ② [الماعون ١: ١٠٧ و ٢].

(٢) البيت للأحوص «عبد الله بن محمد» وهو في ابن عقيل ١٣٥/٢، والبيت مع الشاهد ٦٤٣ و ١١٣٢ من قصيدة واحدة.

(٣) تقدم ذكره برقم ٨٥ و ١٤٥ و ٢٣٨ و ٢٩٦ و ٤٢٦ و ٧٨٤ و ٧٨٧ و ٩٠٨ و ١٠٧٦ وأن الرواية الصحيحة: من يفعل الخير فالرحمن يشكره.

(٤) ﴿وَإِنْ كَانَ كِبَارُكَ عَلَيْكَ لَإِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَامًا فِي السَّمَاءِ فَتَاتِبُهُمْ يَنَابِقَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى فَلَا تَكُونُ مِنَ الْخَالِينَ﴾ [الأنعام ٣٥: ٦] والصواب تقدير: «ما آمنوا» لا «فافعل».

(٥) ﴿كَذَلِكَ أَرْسَلْنَاكَ فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهَا أُمَمٌ لَتَتْلَوُنَّ عَلَيْهِمُ آلَاءِ اللَّهِ وَلَئِنْ كُنْتُمْ إِلَّا هُوَ عَلَى عَذَابٍ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابُ﴾ ③ ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلُّ نَفْسٍ لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ﴾ [الرعد ١٣: ٣٠ و ٣١].

(٦) ﴿أَلَيْسَ الْكَافِرُ﴾ ① حَتَّىٰ دُزِّنَ الْمَقَابِرَ ② ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ ③ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ④ ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ﴾ ⑤ لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ ⑥ [التكاثر ١: ١٠٢ - ٦].

أَفْتَدَىٰ بِهِ ﴿١﴾ أَي مَا تُقْبَلُ مِنْهُ. ﴿وَلَوْ كُنْتُمْ فِي رُوحٍ مُّسْتَدْرِكٍ﴾ ﴿٢﴾ أَي لِأَدْرِكْكُمْ. ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ ﴿٣﴾ أَي أَعْرِضُوا، بِدليل ما بعده. ﴿أَيْنَ ذُكِّرْتُمْ﴾ ﴿٤﴾ أَي تَطِيرْتُمْ. ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ ﴿٥﴾ أَي لِنَفْد. ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُتَجَرِّمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ﴾ ﴿٦﴾ أَي لَرَأَيْتَ أَمْرًا فظيعًا. ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ [النور: ١٠] أَي لَهَلَكْتُمْ. ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ﴾ ﴿٧﴾ قَالَ الزمخشري: تقديره أَلَسْتُمْ ظَالِمِينَ، بِدليل: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ ﴿٧﴾ ويرده أن جملة الاستفهام لا تكون جواباً إلا بالفاء مؤخرة عن الهمزة نحو: «إِنْ جِئْتَكَ أَفَمَا تُحَسِّنُ إِلَيَّ» ومقدمة على غيرها نحو: «فهل تحسن إلي».

تنبيهه: التحقيق أن من حذف الجواب مثل: ﴿مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ﴾ [المنكوت: ٥] لأن الجواب مسبب عن الشرط، وأجل الله آت سواء أوجد الرجاء أم لم يوجد، وإنما الأصل فليبادر بالعمل فإن أجل الله لآت. ومثله: ﴿وَإِنْ تَجَهَّرَ بِقَوْلٍ﴾ ﴿٨﴾ أَي فاعلم أنه غني عن جهرك ﴿فَإِنَّهُمْ يَعْلَمُونَ الْبَيْتَ﴾ ﴿٨﴾. ﴿وَإِنْ يَكْذِبُونَكَ﴾ ﴿٩﴾ أَي فتصبر ﴿فَقَدْ كَذَّبَ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾ ﴿١٠﴾. ﴿إِنْ يَمَسَّكُمْ فَرَجٌ﴾ ﴿١١﴾ أَي فاصبروا. ﴿فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ فَرَجٌ مِثْلُهُ﴾ ﴿١١﴾. ﴿وَمَنْ يَبْلُغْ حُطُوتَ الشَّيْطَانِ﴾ ﴿١٢﴾ أَي يفعل الفواحش والمنكرات ﴿فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ ﴿١٢﴾. ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ ﴿١٣﴾ أَي يغلب ﴿فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ ﴿١٣﴾. ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ﴾ ﴿١٤﴾ أَي فلا

(١) ﴿إِنَّ الْآلِينَ كَفَرُوا وَأَوَّلُوا وَهُمْ كُنُفَّاءُ فَكَانَ يَقُولُ مِنْ أَحَدِهِمْ يَلَهُ الْأَرْضُ ذَهَبًا وَلَوْ أَفْتَدَىٰ بِهِ﴾ [آل عمران ٩١: ٣].

(٢) ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي رُوحٍ مُّسْتَدْرِكٍ﴾ [النساء: ٧٨].

(٣) وي بعدها ﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ [يس ٤٥: ٣٦ و ٤٦].

(٤) ﴿قَالُوا إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ لَئِنْ لَمْ نَنْهَاهُمْ لَأَرْجُمَنَّكُمْ وَلَيَسْجُرَّنَا عَنْهُ آيَةُ رَبِّهِمْ﴾ ﴿١٨﴾ قَالُوا طَهِّرْكُمْ مَعَكُمْ أَيْنَ ذُكِّرْتُمْ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّشْرِقُونَ﴾ [يس ١٨: ٣٦ و ١٩].

(٥) ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِثْلًا لِكُلِّبَتِ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نَنْفَذَ كُلُّبَتِ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف ١٨: ١٠٩].

(٦) تمتها ﴿عِنْدَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَانْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ﴾ [السجدة ٣٢: ١٢].

(٧) تمتها ﴿وَمَنْ يَشَهِدْ شَاهِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى مِثْلِهِ فَقَامَنَ وَأَسْتَكْبَرْتُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأحقاف ٤٦: ١٠].

(٨) ﴿وَإِنْ تَجَهَّرَ بِقَوْلٍ فَإِنَّهُمْ يَعْلَمُونَ الْبَيْتَ وَأَخَى﴾ [طه ٢٠: ٧].

(٩) ﴿وَإِنْ يَكْذِبُونَكَ فَقَدْ كَذَّبَ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [فاطر ٣٥: ٤].

(١٠) الحاشية السابقة.

(١١) ﴿إِنْ يَمَسَّكُمْ فَرَجٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ فَرَجٌ مِثْلُهُ﴾ [آل عمران ٣: ١٤٠].

(١٢) تمتها ﴿فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [النور ٢٤: ٢١].

(١٣) ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ [المائدة ٥: ٥٦].

(١٤) ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة ٢: ٢٢٧].

تؤذوهم بقول ولا فعل، فإن الله يسمع ذلك ويعلمه^(١). ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾^(٢) أي فلا لوم عليّ ﴿فَقَدْ أَتَلَفْتُمْ﴾^(٣).

حذف الكلام بجملته

يقع ذلك باطراد في مواضع:

أحدها: بعد حرف الجواب، يقال: أقام زيد؟ فتقول: نعم، و «ألم يقم زيد؟» فتقول: «نعم» إن صدقت النفي و «بلى» إن أبطلته، ومن ذلك قوله:

١١٠٧ - قالوا: أخفت؟ فقلت: إنّ، وخيفتي ما إن تزال منوطّة برجائي^(٣)
فإن «إنّ» هنا بمعنى نعم، وأما قوله:

١١٠٨ - ويقلن: شيب قد علا ك وقد كبرت، فقلت: إنّه^(٤)

فلا يلزم كونه من ذلك، خلافاً لأكثرهم، لجواز ألا تكون الهاء للسكت، بل اسماً ل «إن» على أنها المؤكدة والخبر محذوف، أي إنه كذلك.

الثاني: بعد نعم وبش إذا حذف المخصوص وقيل: إن الكلام جملتان نحو: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا يَقُمُ الْعِيدَ﴾^(٥).

والثالث: بعد حروف النداء في مثل: ﴿بَلَّيْتُ قَوِيَّ يَعْلَمُونَ﴾^(٦) إذا قيل: إنه على حذف المنادى، أي يا هؤلاء.

الرابع: بعد إن الشرطية كقوله:

١١٠٩ - قالت بنات العمّ: يا سلمى وإن كان فقيراً مُعْلِماً؟ قالت: وإن^(٧)
أي: وإن كان كذلك رضيته.

الخامس: في قولهم: «افعل هذا إما لا» أي إن كنت لا تفعل غيره فافعله.

(١) ﴿وَإِنْ عَزَّوْا الظَّلَقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٧].

(٢) ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ أَتَلَفْتُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ﴾ [هود: ٥٧].

(٣) لم تقف على قائله، والمعنى: إن رجائي وخوفي من الخيبة متلازمان.

(٤) تقدم برقم ٥٠.

(٥) تتمتها: ... إِنَّهُ أَوَّلُ ﴿ص ٣٨: ٤٤﴾.

(٦) ﴿قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ قَالَ بَلَّيْتُ قَوِيَّ يَعْلَمُونَ﴾ ﴿٦٦﴾ بِمَا عَفَّرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ [يس: ٣٦ و ٢٧].

(٧) هو لرؤية كما في الخزانة ٣/ ٦٣٠.

حذف أكثر من جملة

في غير ما ذكر، أنشد أبو الحسن:

١١١٠ - إِنْ يَكُنْ طَبُّكَ الدَّلَالُ فَلَوْ فِي سَالِفِ الدَّهْرِ وَالسَّنِينَ النُخُولِي^(١)

أي إن كان عادتك الدلال فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناه منك. وقالوا في قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا أَصْرَبُوهُ بَعْضُهُمْ كَذَلِكَ يُخَيِّ اللَّهُ الْمَوْتَى﴾ [البقرة: ٧٣]: إن التقدير: فضرِبوه فحيي فقلنا: كذلك يحيي الله. وفي قوله تعالى: ﴿أَنَا أَنبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونْ﴾ [يوسف: ٤٥] الآية: إن التقدير: فأرسلون إلى يوسف لاستعبره الرؤيا فأرسلوه فاتاه وقال له يا يوسف. وفي قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا أَذْهَبًا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمْزَلْنَهُمْ﴾ [الفرقان: ٣٦]: إن التقدير: فأتياهم فأبلغاهم الرسالة فكذبوهما فدمرناهم.

تنبيه: الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد خبراً بدون مبتدأ أو بالعكس، أو شرطاً بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفاً بدون معطوف عليه، أو معمولاً بدون عامل، نحو: ﴿لَيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾^(٢) ونحو: ﴿قَالُوا خَيْرًا﴾^(٣) ونحو: «خير عافاك الله»، وأما قولهم في نحو: ﴿سَرَّيْلٌ تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾^(٤): إن التقدير: والبرد، ونحو: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنَّا عَلَى أَنْ عَبَّدَتْ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [الشعراء: ٢٢]: إن التقدير: ولم تعبدي، ففضول في فن النحو، وإنما ذلك للمفسر، وكذا قولهم: يحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول أو بالعكس أو للجهل به أو للخوف عليه أو منه ونحو: ذلك، فإنه تطفل منهم على صناعة البيان، ولم أذكر بعض ذلك في كتابي جرياً على عادتهم، وأنشد ممتثلاً:

وهل أنا إلا من عَزِيَّة: إِنْ عَوْتُ غَوِيْتُ، وَإِنْ تَرَشَّدُ غَزِيَّة أُرْشِدِ^(٥)

بل لأنني وضعت الكتاب لإفادة متعاطي التفسير والعربية جميعاً، وأما قولهم في: «راكب الناقة طليحان» إنه على حذف عاطف ومعطوف، أي والناقة، فلازم لهم ليطابق الخبر المخبر عنه، وقيل: هو على حذف مضاف، أي أحد طليحين، وهذا لا يتأتى في نحو: «غلام زَيْدٍ ضربتهما»

(١) البيت لعبد بن الأبرص، وهو في ديوانه ١٠٧.

(٢) ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ...﴾ [العنكبوت ٢٩: ٦١ و ٦٣] ولقمان ٣١: ٢٥ والزمر ٣٩: ٣٨ والزخرف ٤٣: ٨٧.

(٣) ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرٌ﴾ [النحل ١٦: ٣٠].

(٤) ﴿... وَجَعَلَ لَكُمْ سَرِيْلٌ تَقِيكُمْ الْحَرَّ...﴾ [النحل ١٦: ٨١].

(٥) البيت للريد بن الصمة كما في الخزانة ٥١٣/٤، ولم يشمل ترقيمنا المسلسل للشواهد لأن ابن هشام لم يذكره هنا مستشهداً. غزية: رهط الشاعر.

الباب السادس

في التحذير من أمور اشتهرت بين العربيين، والصواب خلافها

وهي كثيرة، والذي يحضرني الآن منها عشرون موضعاً:

١ - أحدها: قولهم في «لو»: «إنها حرف امتناع لامتناع» وقد بينا الصواب في ذلك في فصل «لو»، وبسطنا القول فيه بما لم نُسبِق إليه.

٢ - الثاني: قولهم في: «إذا» غير الفجائية «إنها ظرف لما يستقبل من الزمان وفيها معنى الشرط غالباً» وذلك معيَّب من جهات:

أحداها: أنهم يذكرونه في كل موضع، وإنما ذلك تفسير للأداة من حيث هي، وعلى المعرب أن يبين في كل موضع: هل هي متضمنة لمعنى الشرط أو لا؟ وأحسن مما قالوه أن يقال، إذا أريد تفسيرها من حيث هي: ظرف مستقبل خافض لشرطه منصوب بجوابه صالح لغير ذلك.

والثانية: أن العبارة التي تلقى للمتدربين يطلب فيها الإيجاز لتخف على الألسنة، إذ الحاجة داعية إلى تكرارها، وكان أخصر من قولهم: «لما يستقبل من الزمان» أن يقولوا: مستقبل.

والثالثة: أن المراد أنها ظرف موضوع للمستقبل، والعبارة موهمة أنها محل للمستقبل، كما تقول: اليوم ظرف للسفر، فإن الزمان قد يجعل ظرفاً للزمان مجازاً كما تقول: كتبته في يوم الخميس في عام كذا، فإن الثاني حال من الأول، فهو ظرف له على الاتساع، ولا يكون بدلاً منه، إذ لا يبدل الأكثر من الأقل على الأصح، ولو قالوا: «ظرف مستقبل» لسلموا من الإسهاب والإيهام المذكورين.

والرابعة: أن قولهم: «غالباً» راجع إلى قولهم: «فيه معنى الشرط» كذا يفسرونه، وذلك يقتضي أن كونه ظرفاً وكونه للزمان وكونه للمستقبل لا يتخلفن، وقد بينا في بحث «إذا» أن الأمر بخلاف ذلك.

٣ - الثالث: قولهم: «النعث يتبع المنعوت في أربعة من عشرة» وإنما ذلك في النعت الحقيقي، فأما السببي فإنما يتبع في اثنين من خمسة. واحد من أوجه الإعراب، وواحد من

التعريف والتذكير، وأما الأفراد والتذكير وأضدادهما فهو فيها كالفعل، تقول: مررت برجلين قائم أبواهما، وبرجال قائم أبؤهم، وبرجل قائمة أمه، وبامرأة قائم أبوها، وإنما يقول: قائمين أبواهما، وقائمين أبؤهم، من يقول: أكلوني البراغيث، وفي التنزيل: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [النساء: ٧٥] غير أن الصفة الرافعة للجمع يجوز فيها في الفصح أن تُفرد، وأن تكسر، وهو أرجح على الأصح كقوله:

١١١١ - بَكَرْتُ عَلَيْهِ بُكْرَةً فَوَجَدْتُهُ قُعُوداً عَلَيْهِ بِالصَّرِيمِ عَوِذْلُهُ (١)
وصح الاستشهاد بالبيت لأن هذا الحكم ثابت أيضاً للخبر والحال.

٤ - والرابع: قولهم في نحو: ﴿وَكَلَّا مِنْهَا رَعْدًا﴾ (٢) «إن رعداً نعت مصدر محذوف» ومثله: ﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا﴾ [آل عمران: ٤١] وقول ابن دريد:

١١١٢ - وَاشْتَعَلَ الْمُبِيضُ فِي مُسْوَدِّهِ مِثْلَ اشْتِعَالِ النَّارِ فِي جَزْلِ الْغَضَى (٣)
أي أكلاً رعداً، وذكر كثيراً، واشتعالاً مثل اشتعال النار.

قيل: ومذهب سيبويه والمحققين خلاف ذلك، وأن المنصوب حال من ضمير مصدر الفعل، والأصل فكلاه، واشتعله، أي فكلا الأكل واشتعل الاشتعال، ودليل ذلك قولهم: «سِيرَ عَلَيْهِ طويلاً» ولا يقولون: طويل، ولو كان نعتاً للمصدر لجاز، وبدليل أنه لا يحذف الموصوف إلا والصفة خاصة بجنسه: تقول: «رأيت كاتباً» ولا تقول: رأيت طويلاً، لأن الكتابة خاصة بجنس الإنسان دون الطول.

وعندي فيما احتجوا به نظر، أما الأول: فلجواز أن المانع من الرفع كراهية اجتماع مجازين: حذف الموصوف، وتصيير الصفة مفعولاً على السعة، ولهذا يقولون: «دَخَلْتُ الدَّارَ» بحذف «في» توسعاً، ومنعوا «دَخَلْتُ الأَمْرَ» لأن تعلق الدخول بالمعاني مجاز، وإسقاط الخافض مجاز، وتوضيحه أنهم يفعلون ذلك في صفة الأحيان، فيقولون: سِيرَ عَلَيْهِ زَمَنٌ طَوِيلٌ، فإذا حذفوا الزمان قالوا: طويلاً، بالنصب لما ذكرنا. وأما الثاني: فلأن التحقيق أن حذف الموصوف إنما يتوقف على وجدان الدليل، لا على الاختصاص، بدليل: ﴿وَأَلَّنَا لَهُ الْحَدِيدَ أَنْ أَعْمَلَ سَيِّغَتِ﴾ (٤) أي دروعاً

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى، والرواية في ديوانه ١٤٠ «غُدوة» و«الديه» مكان: بكرة، وعليه الثانية. الصريم: الصبح. والمعنى: أنه يشرب ليله كله فإذا أصبح وصحا لمنه على إنفاق ماله.

(٢) ﴿وَقُلْنَا يَتَذَكَّرْ أَنتَ وَرَبُّكَ الْجَنَّةَ وَكَلَّا مِنْهَا رَعْدًا حَيْثُ شِئْنَا وَلَا نَقْرَأُ هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٣٥].

(٣) تقدم برقم ٧٩٦.

(٤) ﴿... وَأَلَّنَا لَهُ الْحَدِيدَ ۖ أَنْ أَعْمَلَ سَيِّغَتِ وَقَدَّرَ فِي السَّرِّ ۖ﴾ [سبا: ٣٤ - ١١].

سباغات. ومما يقدح في قولهم: مجيء نحو: قولهم: «اشتمل الصَّماء» أي الشملة الصماء، والحالية متعذرة لتعريفه.

٥ - والخامس: قولهم: «الفاء جواب الشرط» والصواب أن يقال: رابطة لجواب الشرط، وإنما جواب الشرط الجملة.

٦ - والسادس: قولهم: «العطف على عاملين» والصواب على معمولي عاملين.

٧ - والسابع: قولهم: «بل: حرف إضراب» والصواب حرف استدراك وإضراب، فإنها بعد النفي والنهي بمنزلة لكن سواء.

٨ - والثامن: قولهم في نحو: «اتَّني أكرمك»: إن الفعل مجزوم في جواب الأمر، والصحيح أنه جواب لشرط مقدر، وقد يكون إنما أرادوا تقريب المسافة على المتعلمين.

٩ - والتاسع: قولهم في المضارع في مثل: «يَقُومُ زَيْدٌ» فعل مضارع مرفوع لخلوه من ناصب وجازم، والصواب أن يقال: مرفوع لحلوله محل الاسم، وهو قول البصريين، وكأن حاملهم على ما فعلوا إرادة التقريب، وإلا فما بالهم يبحثون على تصحيح قول البصريين في ذلك، ثم إذا أعربوا أو عَرَّبوا قالوا خلاف ذلك؟.

١٠ - والعاشر: قولهم: «امتنع نحو: سكران من الصرف للصفة والزيادة، ونحو: عثمان للعلمية والزيادة» وإنما هذا قول الكوفيين، فأما البصريون فمذهبهم أن المانع الزيادة المشبهة لألفي التأنيث، ولهذا قال الجرجاني: وينبغي أن تُعدَّ موانع الصرف ثمانية لا تسعة، وإنما شُرطت العلمية أو الصفة لأن الشبه لا يتقوم إلا بأحدهما، ويلزم الكوفيين أن يمنعوا صرف نحو: عفريت - علماً - فإن أجابوا بأن المعتبر هو زيادتان بأعيانهما، سألتاهم عن علة الاختصاص فلا يجدون مصرفاً عن التعليل بمشابهة ألفي التأنيث، فيرجعون إلى ما اعتبره البصريون.

١١ - والحادي عشر: قولهم في نحو: قوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنٍ وَهُنَّ كَأَنَّهُنَّ وَرَيْقٌ﴾^(١) «إن الواو نائية عن أو» ولا يعرف ذلك في اللغة، وإنما يقوله بعض ضعفاء المصريين والمفسرين، وأما الآية فقال أبو طاهر حمزة بن الحسين الأصفهاني^(٢) في كتابه المسمى بـ «الرسالة المعربة عن شرف الإعراب»: القول فيها بأن الواو بمعنى «أو» عجز عن درك الحق، فاعلموا أن الأعداد التي تجمع قسمان: قسم يؤتى به ليضم بعضه إلى بعض وهو الأعداد

(١) تتمتها ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُؤَدُّوا وَفِدَةً...﴾ [النساء ٤: ٣].

(٢) كنيته في كتب التراجم «أبو عبد الله». اتصل بعضه الدولة البويهية، وكان واسع العلم في كل فن. له مؤلفات كثيرة في التاريخ والأدب واللغة. توفي ٣٦٠هـ.

الأصول، نحو: ﴿ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾^(١) ... ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَّنَّهَا بِعَشْرِ قَتَمٍ مِيقَاتٍ رَبِيعَةٍ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً^(٢). وقسم يؤتى به لا ليضم بعضه إلى بعض، وإنما يراد به الانفرد، لا الاجتماع، وهو الأعداد المعدولة كهذه الآية^(٣) وآية سور فاطر^(٤)، وقال: أي منهم جماعة ذوو جناحين وجماعة ذوو ثلاثة ثلاثة وجماعة ذوو أربعة أربعة، فكل جنس مفرد بعدد، وقال الشاعر:

١١١٣ - وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بِوَادٍ أَنِيسُهُ ذُنَابٌ تَبَعَّى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدُ^(٥)

ولم يقولوا: ثلاث وخماس ويريدون ثمانية كما قال تعالى: ﴿ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾^(١) وللجهل بمواقع هذه الألفاظ استعمالها المتنبى في غير موضع التقسيم فقال:

١١١٤ - أَحَاذٌ أَمْ سُدَّاسٌ فِي أَحَادٍ لِيَلْتُنَا الْمُنُوطَةُ بِالثَّنَادِي^(٦)

وقال الزمخشري: فإن قلت: الذي أطلق للناكح في الجمع أن يجمع بين اثنين أو ثلاث أو أربع، فما معنى التكرير في مثنى وثلاث ورباع؟ قلت: الخطاب للجميع، فوجب التكرير ليصيب كل ناكح يريد الجمع ما أراده من العدد الذي أطلق له، كما تقول للجماعة: اقتسموا هذا المال درهمين درهمين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة، ولو أفردت لم يكن له معنى. فإن قلت: لم جاء العطف بالواو دون أو؟ قلت: كما جاء بها في المثال المذكور، ولو جئت فيه بـ«أو» لأعلمت أنه لا يسوغ لهم أن يقتسموه إلا على أحد أنواع هذه القسمة، وليس لهم أن يجمعوا بينها فيجعلوا بعض القسمة على ثنائية وبعضها على تثليث وبعضها على ترييع، وذهب معنى تجويز الجمع بين أنواع القسمة الذي دلَّت عليه الواو، وتحريره أن الواو دلَّت على إطلاق أن يأخذ الناكحون من أرادوا نكاحها من النساء على طريق الجمع، إن شاؤوا مختلفين في تلك الأعداد وإن شاؤوا متفقين فيها، محظوراً عليهم ما وراء ذلك.

وأبلغ من هذه المقالة في الفساد قول من أثبت «واو» الثمانية، وجعل منها ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ

(١) ﴿مَنْ تَنَعَ بِالْمَرَّةِ إِلَى الْحَجِّ مَا اسْتَمَرَ مِنَ الْمَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ قَصِيَامَ ثَلَاثَةٍ...﴾ [البقرة ١٩٦: ٢].

(٢) ﴿وَوَاعِدَاتُ مَوَاسِي ثَلَاثِينَ لَيْلَةً...﴾ [الأعراف ١٤٢: ٧].

(٣) يعني آية النساء المتقدمة.

(٤) أي قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَكِ تَكْرِيماً رُسُلًا أُولَئِكَ أَجْمَعُونَ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ يَرِئِدُ فِي السَّاقِ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [فاطر ١: ٣٥].

(٥) البيت لمساعدة بن جوية يرثي ابنه، ديوان الهذليين ٢٣٧/١ وسيبويه ١٥/٢. أنيسه: سكانه. تبقى: مضارع حذفت منه تاء، ومعنى البيت: لو كان ابني - إذ أصابه الخطب - بجانب من يوده لكان أهون ولكنه كان في وادٍ موحش تسكنه الذناب.

(٦) تقدم برقم ٦٣.

كَلِمَتِهِمْ^(١) وقد مضى في باب الواو أن ذلك لا حقيقة له، واختلف فيها هنا فقليل: عاطفة خبر هو جملة على خبر مفرد، والأصل هم سبعة وثامنهم كلبهم، وقيل: للاستئناف، والوقف على سبعة، وإن في الكلام تقريراً لكونهم سبعة، وكأنه لما قيل سبعة قيل: نعم وثامنهم كلبهم، واتصل الكلامان، ونظيره: ﴿إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً﴾^(٢) الآية، فإن ﴿وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾^(٣) ليس من كلامها، ويؤيده أنه قد جاء في المقاتلين الأولين ﴿رَجِمًا بِالْقَيْبِ﴾^(٤) ولم يجرى مثله في هذه المقالة، فدل على مخالفتها لهما فتكون صدقاً، ولا يرد ذلك بقوله تعالى: ﴿مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ﴾^(٥) لأنه يمكن أن يكون المراد ما يعلم عدتهم أو قصتهم قبل أن تتلوها عليك إلا قليل من أهل الكتاب الذين عرفوه من الكتب، وكلام الزمخشري يقتضي أن القليل هم الذين قالوا: سبعة، فيندفع الإشكال أيضاً، ولكنه خلاف الظاهر، وقيل: هي واو الحال، أو الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوق الاسم بالصفة كـ «مررت برجل ومعه سيف»، فأما الواو الأولى فلا حقيقة لها، وأما واو الحال فأين عامل الحال إن قدرت هم ثلاثة أو هؤلاء ثلاثة؟ فإن قيل على التقدير الثاني: هو من باب: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾^(٦) قلنا: العامل المعنوي لا يحذف.

١٢ - الثاني عشر: قولهم: «المؤنث المجازي يجوز معه التذكير والتأنيث» وهذا يتداوله الفقهاء في محاوراتهم، والصواب تقييده بالمسند إلى المؤنث المجازي، ويكون المسند فعلاً أو شبهه، ويكون المؤنث ظاهراً، وذلك نحو: «طلع الشمس، ويطلع الشمس، وأطلع الشمس» ولا يجوز: هذا الشمس، ولا هو الشمس، ولا الشمس هذا أو هو، ولا يجوز في غير ضرورة «الشمس طلع» خلافاً لابن كيسان، واحتج بقوله:

١١١٥ - ولا أَرْضُ أَبْقَلُ إِبْقَالِهَا^(٥)

قال: وليس بضرورة لتمكنه من أن يكون «أَبْقَلَتْ إِبْقَالِهَا» بالنقل، وردّ بأن لا نسلم أن هذا الشاعر ممن لغته تخفيف الهمزة بنقل أو غيره.

١٣ - الثالث عشر: قولهم: «ينوب بعض حروف الجر عن بعض» وهذا أيضاً مما

(١) «سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَأَيْتُهُمْ كَلِمَةً وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلِمَةً رَجَمًا بِالْقَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلِمَةً قُلْ رَوَيْتُ أَقْلَمَ يَسَدْتُهُمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ...» [الكهف: ٢٨: ٢٢].

(٢) «قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعْرَءَ أَهْلِهَا آذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ» [النمل: ٢٧: ٣٤].

(٣) تقدمت.

(٤) «قَالَتْ يَتْلُوَنَّهُ أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا...» [هود: ١١: ٧٢].

(٥) صدره «فلا مzne ودقت ودقها» وهو لعامر بن جوين الطائي. سيبويه ٢٤٠/١ والخزانة ٢١/١ وابن

عقيل ١٧٢/١ مzne: سحابة. ودقت: أمطرت. وقيل: يروى البيت برفع أبقالها ولا شاهد فيه حينئذ.

سيتكرر برقم ١١٣٠.

يتداولونه ويستدلون به، وتصحيحه بإدخال «قد» على قولهم: ينوب، وحيثئذ فيتعذر استدلالهم به، إذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه: لا نسلم أن هذا مما وقعت فيه النيابة، ولو صح قولهم لجاز أن يقال: «مررت في زيد، ودخلت من عمرو، وكتبت إلى القلم»، على أن البصريين ومن تابعهم يرون في الأماكن التي ادعيت فيها النيابة أن الحرف باقي على معناه، وأن العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف، لأن التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف.

١٤ - الرابع عشر: قولهم: «إن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى، وإذا أعيدت معرفة أو أعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كان الثاني عين الأول» وحملوا على ذلك ما روي «لن يغلب عسر يسرين»^(١) قال الزجاج: ذكر العسر مع الألف واللام ثم ثنى ذكره، فصار المعنى «إن مع العسر يسرين»، اه. ويشهد للصورتين الأوليين أنك تقول: «اشتريت فرساً ثم بعته فرساً»، فيكون الثاني غير الأول، ولو قلت: ثم بعته الفرس، لكان الثاني عين الأول، وللرابع^(٢) قول الحماسي:

١١١٦ - صَفَحْنَا عَنْ بَنِي دُهَلٍ وَقُلْنَا: الْقَوْمُ إِخْوَانُ^(٣)
عسى الأيام أن يرجعن قوماً كالذي كانوا
ويُشْكِلُ على ذلك أمور ثلاثة:

(١) في الموطأ: باب الترغيب في الجهاد أن هذا القول مما كتبه عمر إلى أبي عبيدة. وفي مجالس ثعلب ٥٩٢ أن القول لابن مسعود حين نزلت: ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح ٥: ٩٤ و٦]. وفي حاشية الكشف أن بعضهم رواه عن النبي بإسناد ضعيف. قال الدسوقي ٢/٢٨٣: «محصله أن العسر ذكر ثانياً معرفة، واليسر ذكر ثانياً نكرة فوجب أن يكون عسر واحد ويسران. وهذا معترض، فإن قول القائل: إن مع الفارس سيفاً إن مع الفارس سيفاً: لا يوجب أن يكون الفارس واحداً والسيف إثنتين، بل معنى الحديث: لن يغلب عسر الدنيا: اليسر الذي وعد الله المؤمنين فيها، واليسر الذي وعدهم به في الآخرة، وإنما يغلب أحدهما وهو يسر الدنيا، وأما يسر الآخرة فدائم غير زائل» اه والكلام على الآية والحديث مستمر إلى مطلع الصفحة ٦٢٣ الآتية.

(٢) أي ويشهد لإعادة المعرفة نكرة قول الحماسي...

(٣) هما للفند الزماني «شهل بن شيبان». والفند - بكسر فسكون - القطعة من الجبل. زمان - بكسر الزاي وتسديد الميم -: قبيلة. فعل «رجع» يكون لازماً ومتعدياً. والشاهد هنا ذكر كلمة قوم «معرفة» في البيت الأول، «نكرة» في الثاني. أما قوله: «كالذي كانوا» فقد ذكر السيوطي والدسوقي وجهين فيه: أحدهما: أن يكون التقدير «كالذي كانوا عليه» أو «كالذي كانوا»، والثاني: أن يكون الأصل «كالذين كانوا» ثم حذف النون تخفيفاً كحذفها من الاسم الموصول في الشاهد ٣٤٥.

ونضيف وجهاً ثالثاً فنقول: إن يونس والفراء والفارسي قالوا بمجيء «الذي»: مصدرية، وحملوا على ذلك آيتين تقدمتا.

أحدها: أن الظاهر في آية: ﴿أَلَمْ تَشْرَحْ﴾^(١) أن الجملة الثانية تكرر للجملة الأولى، كما تقول: «إنَّ لزيد داراً إن لزيد داراً» وعلى هذا فالثانية عين الأولى.

والثاني: أن ابن مسعود قال: لو كان العسر في جُحْر لطلبه اليسر حتى يدخل عليه، إنه لن يغلب عسرٌ يسرين، مع أن الآية في قراءته وفي مصحفه مرة واحدة؛ فدل على ما ادعينا من التأكيد، وعلى أنه لم يستغفد تكرر اليسر من تكرره، بل هو من غير ذلك كأن يكون فهمه مما في التنكير من التفتيح فتأوله بيسر الدارين.

والثالث: أن في التنزيل آيات تردُّ هذه الأحكام الأربعة، فيشكل على الأول: قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ﴾^(٢) الآية، ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾ [الزخرف: ٨٤] والله إلهٌ واحد سبحانه وتعالى، وعلى الثاني: قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: ١٢٨] فالصلح الأول: خاص، وهو الصلح بين الزوجين، والثاني: عام، ولهذا يستدل بها على استحباب كل صلح جائز، ومثله: ﴿رَدُّنَّهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ﴾^(٣) والشيء لا يكون فوق نفسه. وعلى الثالث: قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلَائِكَةِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ﴾^(٤) فإن الملك الأول عام والثاني: خاص، ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ﴾ [الرحمن: ٦٠] فإن الأول: العمل والثاني: الثواب، ﴿وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالْغَيْبِ﴾^(٥) فإن الأولى: القاتلة والثانية: المقتولة، وكذلك بقية الآية. وعلى الرابع: ﴿يَسْتَأْذِنُ أَهْلَ الْكِتَابِ أَنْ تَنْزَلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنَ السَّمَاءِ﴾ [النساء: ١٥٣] وقوله:

١١١٧ - إِذِ النَّاسُ نَاسٌ وَالزَّمَانُ زَمَانٌ^(٦)

فإن الثاني لو ساوى الأول في مفهومه لم يكن في الإخبار به عنه فائدة، وإنما هذا من باب قوله:

١١١٨ - أنا أبو النجم وشعري شعري^(٧)

- (١) يعني قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح ٥: ٩٤ و ٦].
- (٢) تتمتها ﴿ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً...﴾ [الروم ٥٤: ٣٠].
- (٣) ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ رَدُّنَّهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يُفْسِدُونَ﴾ [النحل ٨٨: ١٦].
- (٤) تتمتها ﴿وَيُسِّرُ مِنَ تَشَاءُ وَتُزِيلُ مَنْ تَشَاءُ يَبْدُلُكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران ٢٦: ٣].
- (٥) تتمتها ﴿وَالْعَلَمِينَ وَالْأَنْفَ وَالْأَذْنَ وَالْأُذُنَ وَالْأُذُنَ وَالْأُذُنَ وَالْأُذُنَ وَالْأُذُنَ...﴾ [المائدة ٤٥: ٥].

(٦) قال السيوطي ٣٢٠: «أنشده صاحب الحماسة البصرية هكذا:

بلادها كنا ونحن نحبها
إذ الناس ناس والبلاد بلاد»
ورواية صدره في الأغاني ١٠٥/٢١ «بلاد بها كنا، وكنا من أهلها» وهو من الشعر الموضوع.

(٧) تقدم برقم ٦١٠ و ٨٠٤.

أي وشعري لم يتغير عن حالته.

فإذا ادعى أن القاعدة فيهن إنما هي مستمرة مع عدم القرينة، فأما إن وجدت قرينة فالتعويل عليها، سهل الأمر.

وفي الكشف^(١) «فإن قلت: ما معنى: لن يغلب عسر يسرين^(٢)؟ قلت: هذا حمل على الظاهر، وبناء على قوة الرجاء، وأن وعد الله لا يحمل إلا على أبلغ ما يحتمله اللفظ، والقول فيه: أن الجملة الثانية يحتمل أن تكون تكريراً للأولى كتكرير: ﴿وَلَّيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾^(٣) لتقرير معناها في النفوس^(٤) وكتكرير المفرد في: جاء زيد زيد، وأن تكون الأولى: عدة بأن العسر مردوف باليسر لا محالة، والثانية: عدة مستأنفة بأن العسر متبوع باليسر لا محالة، فهما يسران على تقدير الاستئناف، وإنما كان العسر واحداً لأن اللام إن كانت فيه للعهد في العسر الذي كانوا فيه فهو هو، لأن حكمه حكم زيد في قولك: «إنَّ مع زيد مالاَ إن مع زيد مالاَ» وإن كانت للجنس الذي يعلمه كلُّ أحد فهو هو أيضاً، وأما اليسر فمَنكَّرٌ متناولٌ لبعض الجنس، فإذا كان الكلام الثاني: مستأنفاً فقد تناول بعضاً آخر، ويكون الأول: ما تيسر لهم من الفتوح في زمنه عليه الصلاة والسلام، والثاني: ما تيسر في أيام الخلفاء، ويحتمل أن المراد بهما يسرُ الدنيا ويسر الآخرة مثل: ﴿هَلْ تَرَبَّصُوا بِنَاَ إِلَّا آخِذِي الْحُسَيْنَيْنِ﴾ [التوبة: ٥٢] وهما الظفر والثوب» اهـ. ملخصاً.

وقال بعضهم: الحق أن في تعريف الأول ما يوجب الاتحاد، وفي التكرير يقع الاحتمال، والقرينة تعين، وبيانها هنا أنه عليه الصلاة والسلام كان هو وأصحابه في عسر الدنيا، فوسَّع الله عليهم بالفتوح والغنائم، ثم وعد عليه الصلاة والسلام بأن الآخرة خير له من الأولى، فالتقدير: إن مع العسر في الدنيا يسراً في الدنيا وإن مع العسر في الدنيا يسراً في الآخرة، للقطع بأنه لا عسر عليه في الآخرة، فتحققنا اتحاد العسر، وتيقنا أن له يسراً في الدنيا ويسراً في الآخرة.

١٥ - الخامس عشر: قولهم: «يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها» وهذا مشهور في كتبهم وعلى ألسنتهم، وليس بلام عند سيبويه، ويشهد لذلك أمور:

(١) هو تفسير الزمخشري، مطبوع في ٤ مجلدات.

(٢) تقدم تعليقنا عليه.

(٣) وهي آية كررت في سورة المرسلات عشر مرات. [المرسلات ٧٧: ١٥ و ١٩ و ٢٤ و ٢٨ و ٣٤ و ٣٧ و ٤٠ و ٤٥ و ٤٧ و ٤٩].

(٤) في المخطوطتين «... النفوس كتكرير...» أي بتعليق «كتكرير» بالمصدر تقدير. وقد أثبتنا الواو عن الكشف والأمير والدسوقي.

أحدها: قولك: «أعجبني وجهُ زيدٍ متبسماً، وصوتهُ قارئاً» فإن صاحب الحال معمول للمضاف أو لجارٍ مقدر، والحال منصوبة بالفعل.

والثاني: قوله:

١١١٩- لميَّةٌ موحشاً طللٌ (١)

فإن صاحب الحال عند سيبويه النكرة، وهو عنده مرفوع بالابتداء، وليس فاعلاً كما يقول الأخفش والكوفيون، والناصب للحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف.

والثالث: «وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً» [المؤمنون: ٥٢] فإن «أمة» حال من معمول «إن» وهو «أمتكم» وناصب الحال حرف التنبيه أو اسم الإشارة، ومثله: «وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا» (٢) وقال:

١١٢٠- ها بيناً ذا صريحِ النصيحِ فاصغِ له (٣)

العامل حرف التنبيه، ولك أن تقول: لا نسلم أن صاحب الحال طلل، بل ضميره المستتر في الظرف، لأن الحال حينئذٍ حال من المعرفة، وأما جوابُ ابنِ خروفٍ بأن الظرف إنما يتحمل الضمير إذا تأخر عن المبتدأ فمخالفٌ لإطلاقهم ولقول أبي الفتح في:

١١٢١- عليكِ ورحمةُ اللهِ السَّلامُ (٤)

إنَّ الأولى حمْلُهُ على العطف على ضمير الظرف، لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه، وقد اعترض عليه بأنه تخلَّص عن ضرورةٍ بأخرى، وهي العطف مع عدم الفصل، ولم يعترض بعدم الضمير، (جوابه: أن عدم الفصل أسهل، لوروده في الشر كـ «مررت برجلٍ سواءٍ والعدم» حتى قيل: إنه قياسٌ، وأما جوابُ ابنِ مالكٍ بأن الحمل على طللٍ أولى لأنه ظاهر، فإنما يصح لو ساوى الظاهرُ الضميرَ في التعريف، وأما البواقي فاتحادُ العاملِ فيها موجودٌ تقديراً، إذ المعنى أشيرُ إلى أمتكم وإلى صراطي، وتنبيه لصريح النصح بينا، وأما مسألتنا المضاف إليه فصلاحيَّةُ المضاف فيهما للسقوط جعل المضاف إليه كأنه معمول للفعل، وعلى هذا فالشرط في المسألة اتحاد العامل تحقيقاً أو تقديراً.

١٦- السادس عشر: قولهم: يُغَلَّبُ المؤنثُ على المذكر في مسألتين: إحداهما: ضُبْعان في تشية ضُبُع للمؤنث، وضُبْعان للمذكر، إذ لم يقولوا: ضُبْعانان. والثانية: التأريخ، فإنهم

(١) تقدم برقم ١٣٢ و ٨٠٢.

(٢) تمنها «فَأَتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ» [الأنعام: ٦: ١٥٣].

(٣) تقدم برقم ٩٦٥.

(٤) تقدم برقم ٦٦٤.

أَرَحُوا بالليالي دون الأيام، ذكر ذلك الجرجاني وجماعة، وهو سهو، فإن حقيقة التغليب: أن يجتمع شيان فيجري حكم أحدهما على الآخر، ولا يجتمع الليل والنهار، ولا هنا تعبير عن شيئين بلفظ أحدهما، وإنما أَرَحَتِ العرب بالليالي لسبقها، إذ كانت أشهرهم قمرية، والقمر إنما يطلع ليلاً، وإنما المسألة الصحيحة قولك: كتبت لثلاث بين يوم وليلة، وضابطها: أن يكون معنا عدد مميز بمذكر ومؤنث، وكلاهما مما لا يعقل، وفصيلاً من العدد بكلمة «بين» قال:

١١٢٢ - فطافت ثلاثاً بينَ يومٍ وليلة (١)

١٧ - السابع عشر: قولهم في نحو: ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ﴾ (٢) إن السموات: مفعول به، والصواب أنه مفعول مطلق، لأن المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول، بلا قيد، نحو: قولك: «ضربت ضرباً» والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك إلا مقيداً بقولك به: «ضربتُ زيداً»، وأنت لو قلت: السموات مفعول كما تقول: الضرب مفعول كان صحيحاً، ولو قلت: السموات مفعول بها كما تقول: زيد مفعول به لم يصح.

وقد يعارض هذا بأن يصاغ لنحو: السموات في المثال اسم مفعول تام، فيقال: فالسموات مخلوقة، وذلك مختص بالمفعول به.

إيضاح آخر: المفعول به ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه، ثم أوقع الفاعل به فعلاً، والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده، والذي غر أكثر النحويين في هذه المسألة أنهم يمثلون المفعول المطلق بأفعال العباد، وهم إنما يجري على أيديهم إنشاء الأفعال لا الذوات، فتوهموا أن المفعول المطلق لا يكون إلا حدثاً، ولو مثلوا بأفعال الله تعالى لظهر لهم أنه لا يختص بذلك، لأن الله تعالى مُوجِد للأفعال والذوات جميعاً، لا مُوجِد لهما في الحقيقة سواء سبحانه وتعالى، وممن قال بهذا الذي ذكرته الجرجاني وابن الحاجب في أماليه.

وكذا البحث في «أنشأت كتاباً» و «عمل فلان خيراً» و «آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ» (٣).

وزعم ابن الحاجب في شرح المفصل وغيره أن المفعول المطلق يكون جملة، وجعل من ذلك نحو: «قال زيد عمرو منطلق» وقد مضى رده، وزعم أيضاً في «أنبأت زيداً عمراً فاضلاً» أن

(١) تمامه «وكان النكير أن تُضَيَّفَ وتَجَارَا» والبيت للنابغة الجعدي «قيس بن عبد الله» وهو في ديوانه ٦٤ وسيبويه ١٧٤/٢ وإصلاح المنطق ٢٩٨ والخزانة ٣/٣١٧. يصف بقرة وحشية فقدت ولدها فطافت تطلبه ثلاث ليال وأيامها، وكان استنكارها لما أصابها لا يتعدى أن تضيف - أي تشفق وتحذر - وتجار، أي تصيح.

(٢) ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَالْحَقَّ إِنَّكَ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنكوت ٢٩: ٤٤].

(٣) كثيراً ما ورد هذا التعبير في آيات القرآن، انظر مثلاً [البقرة ٢: ٢٥ و ٨٢ و ٢٧٧ وآل عمران ٣: ٥٧ والنساء ٥٦ و ١٢١ والأعراف ٧: ٤١... إلخ].

الأول: مفعول به، والثاني والثالث: مفعول مطلق، لأنهما نفس النبأ، قال: بخلاف الثاني والثالث في: «أعلمتُ زيداً عمراً فاضلاً» فإنهما متعلقا العلم، لا نفسه، وهذا خطأ، بل هما أيضاً متبنا بهما، لا نفس النبأ، وهذا الذي قاله لم يقله أحد، ولا يقتضيه النظر الصحيح.

١٨ - الثامن عشر: قولهم إن كاد: إثباتها نفي، ونفيها إثبات، فإذا قيل: «كاد يفعل» فمعناه أنه لم يفعل، وإذا قيل: «لم يكذ يفعل» فمعناه أنه فعله، دليل الأول: ﴿وإن كادُوا لَيَقْتُلُنَكَ مِنَ الَّذِينَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ [الأنعام: ١٧٣] وقوله:

١١٢٣ - كادت النفس أن تفيض عليه (١)

ودليل الثاني: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ (٢) وقد اشتهر ذلك بينهم حتى جعله المعري لغزاً فقال:

أنحوي هذا العصر ما هي لفظة جرت في لسانني جُرهم وثمرود (٣)
إذا استعملت في صورة الجحد أثبتت وإن أثبتت قامت مقام جحدود

والصواب: أن حكمها حكم سائر الأفعال في أن نفيها نفي وإثباتها إثبات، وبيانه: أن معناها المقاربة، ولا شك أن معنى «كاد يفعل» قارب الفعل، وأن معنى «ما كاد يفعل» ما قارب الفعل، فخيرها منفي دائماً، أما إذا كانت منفية فواضح، لأنه إذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلاً حصول ذلك الفعل، ودليله: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَكَدُ لَمْ يَكَدْ يَرَهَا﴾ [النور: ٤٠] ولهذا كان أبلغ من أن يقال: «لم يرها» لأن من لم يَرَ قد يقارب الرؤية، وأما إذا كانت المقاربة مثبتة فلأن الإخبار بقرب الشيء يقتضي عرفاً عدم حصوله، وإلا لكان الإخبار حينئذٍ بحصوله، لا بمقاربه حصوله، إذ لا يحسن في العرف أن يقال لمن صلى: قارب الصلاة، وإن كان ما صلى حتى قارب الصلاة، ولا فرق فيما ذكرنا بين كاد ويكاد، فإن أورد على ذلك ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ (٤) مع أنهم قد فعلوا، إذ المراد بالفعل الذبح، وقد قال تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾ (٤) فالجواب: أنه إخبار عن حالهم في أول الأمر، فإنهم كانوا أولاً بُعداء من ذبحها بدليل ما يتلى علينا من تعنتهم وتكرار سؤالهم، ولما كثر استعمال مثل هذا فيمن انتفت عنه مقاربة الفعل أولاً ثم فعله بعد ذلك توهّم من توهّم أن هذا

(١) تمامه «مذ ثوى حشو رِيطة وبرود» ويروى «مذ غدا» و«إذ غدا» والبيت لمحمد بن مناذر من قصيدة في الرثاء تجد قطعة منها في طبقات ابن المعتز ١٢٣، وهو شاعر مولد مات ١٩٨ هـ. الرِيطة: الملاءة ويريد بها: الكفن، والبيت في ابن عقيل ١٣٢/١.

(٢) ﴿... فَكَانُوا الَّذِينَ جَحَتَ بِالْحَقِّ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١].

(٣) ليس في هذين البيتين شاهد نحوي كما ترى ولذلك أسقطناهما من الترتيم المسلسل.

(٤) تقدمت.

الفعل بعينه هو الدال على حصول ذلك الفعل بعينه، وليس كذلك، وإنما فهم حصول الفعل من دليل آخر كما فهم في الآية من قوله تعالى: ﴿فَذَبِّحُوها﴾.

١٩ - التاسع عشر: قولهم في السين وسوف: حرف تنفيس، والأحسن حرف استقبال، لأنه أوضح، ومعنى التنفيس التوسع، فإن هذا الحرف ينقل الفعل عن الزمن الضيق - وهو الحال - إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال.

وهاهنا تنبيهان:

أحدهما: أو الزمخشري قال في: ﴿أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٧١]: إن السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة، فهي مؤكدة للوعد، واعترضه بعض الفضلاء بأن وجود الرحمة مستفاد من الفعل، لا من السين، وبأن الوجوب المشار إليه بقوله لا محالة لا إشعار للسين به، وأجيب بأن السين موضوعة للدلالة على الوقوع مع التأخر، فإذا كان المقام ليس مقام تأخر لكونه بشارة تمحضت لإفادة الوقوع، ويتحقق الوقوع يصل إلى درجة الوجوب.

الثاني: قال بعضهم في: ﴿سَيَجِدُونَ الْعَازِينَ﴾^(١): السين للاستمرار، لا للاستقبال مثل ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ﴾^(٢) فإنها نزلت بعد قولهم: ﴿مَا وَلَهُمْ عَن قِيلِهِمْ﴾ الآية، ولكن دخلت السين إشعاراً بالاستمرار، اهـ.

والحق أنها للاستقبال، وأن «يقول» بمعنى يستمر على القول، وذلك مستقبل، فهذا في المضارع نظير: ﴿يَتَأَيَّأُ الَّذِينَ ءَامَنُوا ءَامِنُوا﴾^(٣) في الأمر، هذا إن سلم أن قولهم سابق على النزول، وهو خلاف المفهوم من كلام الزمخشري، فإنه سأل: ما الحكمة في الإعلام بذلك قبل وقوعه؟

٢٠ - تمام العشرين: قولهم في نحو: «جلست أمام زيد»: إن زيدا مخفوض بالظرف، والصواب أن يقال: مخفوض بالإضافة، فإنه لا مدخل في الخفض لخصوصية كون المضاف ظرفاً.

(١) ﴿سَيَجِدُونَ الْعَازِينَ يُرِيدُونَ أَن يَأْمَنُوا بِنِعْمَةِ اللَّهِ مِن بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَيَأْمَنُوا بِنِعْمَةِ اللَّهِ مِن بَيْنِ أَيْدِيهِمْ كُلِّ مَا رُدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ أُرْكِسُوا فِيهَا...﴾ [النساء: ٩١].

(٢) ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَهُمْ عَن قِيلِهِمْ إِلَهٌ كَأُولَئِكَ عَلِيمًا...﴾ [البقرة: ١٤٢].

(٣) تمتتها ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابُ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابُ الَّذِي نَزَّلَ مِن قَبْلُ...﴾ [النساء: ١٣٦: ٤].

خاتمة

ينبغي للمُعرب أن يتخير من العبارات أوجزها وأجمعها للمعنى المراد فيقول في نحو: ضُرب: فعل ماضٍ لم يسم فاعله، ولا يقول: مَبني لما لم يسم فاعله، لطول ذلك وخفائه، وأن يقول في المرفوع به: نائب عن الفاعل، ولا يقول: مفعول ما لم يسم فاعله، لذلك ولصدق هذه العبارة على المنصوب من نحو: «أُعطي زيدٌ ديناراً» ألا ترى أنه مفعول لـ «أُعطي»، وأُعطي لم يسم فاعله، وأما النائب عن الفاعل فلا يصدق إلا على المرفوع، وأن يقول في «قد»: حرف لتقليل زمن الماضي وحدث الآتي ولتحقيق حدثهما، وفي «أما»: حرف شرط وتفصيل وتوكيد، وفي «لم»: حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً، ويزيد في «لما» الجازمة: متصلاً نفيهِ متوقفاً بثبوته، وفي «الواو»: حرف عطف لمجرد الجمع، أو لمطلق الجمع، ولا يقول: للجمع المطلق، وفي «حتى»: حرف عطف للجمع والغاية، وفي «ثم»: حرف عطف للترتيب والمُهلة، وفي «الفاء»: حرف عطف للترتيب والتعقيب، وإذا اختصرت فيهن فقل: عاطف ومعطوف، وناصب ومنصوب، وجازم ومجزوم، كما تقول: جار ومجرور.

الباب السابع

في كيفية الإعراب والمخاطب بمعظم هذا الباب المبتدئون

اعلم أن اللفظ المعبر عنه إن كان حرفاً واحداً عبر عنه باسمه الخاص به أو المشترك، فيقال في المتصل بالفعل من نحو: «ضربت» التاء فاعل، أو الضمير فاعل، ولا يقال: «ت» فاعل، كما بلغني عن بعض المعلمين، إذ لا يكون اسم ظاهر هكذا، فأما الكاف الاسمية فإنها ملازمة للإضافة، فاعتمدت على المضاف إليه، ولهذا إذا تكلمت على إعرابها بحث باسمها فقلت في نحو: قوله:

١١٢٤ - وما هداك إلى أرض كعالمها (١)

الكاف فاعل، ولا تقول: «ك» فاعل، لزوال ما تعتمد عليه، ويجوز في نحو: «م الله» و «ق نفسك» و «ش الثوب» و «ل هذا الأمر» أن تنطق بلفظها فتقول: «م» مبتداً، وذلك على القول بأنها بعض أيمن، وتقول: «ق» فعل أمر... لأن الحذف فيهن عارض، فاعتبر فيهن الأصل، وتقول: الباء حرف جر، والواو حرف عطف، ولا تنطق بلفظهما.

وإن كان اللفظ على حرفين نطق به، فقل: «قد» حرف تحقيق، و«هل» حرف استفهام، و«نا» فاعل أو مفعول، والأحسن أن تعبر عنه بقولك: الضمير، لثلاث تنطق بالمتصل مستقلاً، ولا يجوز أن تنطق باسم شيء من ذلك كراهية الإطالة، وعلى هذا فقولهم: «أل» أقيس من قولهم: الألف واللام، وقد استعمل التعبير بهما الخليل وسيبويه.

وإن كان أكثر من ذلك نطق به أيضاً، فقل: «سوف» حرف استقبال، و«ضرب» فعل ماض، و«ضرب» هذا اسم، ولهذا أخبر عنها بقولك: فعل ماض، وإنما فتحت على الحكاية، يدلك على ما ذكرنا أن الفعل ما دل على حدث وزمان، و«ضرب» هنا لا تدل على ذلك، وأن الفعل لا يخلو عن الفاعل في حالة التركيب، وهذا لا يصح أن يكون له فاعل، ومما يوضح لك

(١) وما هداك إلى أرض كعالمها وما أعانك في غم كغرام
وما استعنت على قوم إذا ظلموا مثل ابن عم أبي الظلم ظلام
ولم تقف على قاتلها. وفي مجمع الأمثال ٥٤/٢: قتل أرضاً عالمها، وقتلت أرض جاهلها.

ذلك أنك تقول في زيد من «ضرب زيد» زيد مرفوع بضرب أو فاعل بضرب، فتدخل الجار عليه، وقال لي بعضهم: لا دليل في ذلك، لأن المعنى بكلمة ضرب، فقلت له: وكيف وقع ضرب مضافاً إليه مع أنه في ذلك ليس باسم في زعمك؟ فإن قلت: فإذا كان اسماً فكيف أخبرت عنه بأنه فعل؟ قلت: هو نظير الإخبار في قولك: «زيد قائم» ألا ترى أنك أخبرت عن زيد باعتبار مسماه، لا باعتبار لفظه؟ وكذلك أخبرت عن ضرب باعتبار مسماه، وهو ضرب الذي يدل على الحدث والزمان، فهذا في أنه لفظ مسماه لفظ كأسماء السور وأسماء حروف المعجم، ومن هنا قلت: حرف التعريف أل، فقطعت الهمزة، وذلك لأنك لما نقلت اللفظ من الحرفية إلى الاسمية أجريت عليه قياس همزات الأسماء، كما أنك إذا سميت بـ «إضرب» قطعت همزته، وأما قول ابن مالك: إن الإسناد اللفظي يكون في الأسماء والأفعال والحروف، وإن الذي يختص به الاسم هو الإسناد المعنوي، فلا تحقيق فيه.

وقال لي بعضهم: كيف تتوهم أن ابن مالك اشتبه عليه الأمر في الاسم والفعل والحرف؟ فقلت: كيف توهم ابن مالك أن النحويين كافة غلطوا في قولهم: إن الفعل يخبر به ولا يخبر عنه، وإن الحرف لا يخبر به ولا عنه، وممن قلّد ابن مالك في هذا الوهم أبو حيان.

ولا بد للمتكلم على الاسم أن يذكر ما يقتضي وجه إعرابه كقولك: مبتدأ، خبر، فاعل، مضاف إليه، وأما قول كثير من المعربين: مضاف أو موصول أو اسم إشارة فليس بشيء، لأن هذه الأشياء لا تستحق إعراباً مخصوصاً، فالإقتصار في الكلام عليها على هذا القدر لا يعلم به موقعها من الإعراب. وإن كان المبحوث فيه مفعولاً عين نوعه، فقيل: مفعول مطلق، أو مفعول به، أو لأجله، أو معه، أو فيه، وجرى اصطلاحهم على أنه إذا قيل: مفعول وأطلق لم يرز إلا المفعول به، لما كان أكثر المفاعيل دوراً في الكلام خفوا اسمه، وإنما كان حق ذلك ألا يصدق إلا على المفعول المطلق، ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول إلا مقيداً بقيد الإطلاق. وإن عُنِ المفعول فيه - فقيل: ظرف زمان أو مكان - فحسن، ولا بد من بيان متعلقه كما في الجار والمجرور الذي له متعلق. وإن كان المفعول به متعدداً عينت كل واحد فقلت: مفعول أول، أو ثان، أو ثالث.

وينبغي أن تعين للمبتدئ نوع الفعل، فتقول: فعل ماضٍ، أو فعل مضارع، أو فعل أمر، وتقول في نحو: «تلطّى»: فعل مضارع أصله تتلطّى، وتقول في الماضي: مبني على الفتح، وفي الأمر مبني على ما يجزم به مضارعه وفي نحو: ﴿يَرَبِّضَنَّ﴾^(١) مبني على السكون لاتصاله

(١) ﴿وَالْمَلَأْتُكَ يَرَبِّضَنَّ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ...﴾ [البقرة: ٢٢٨].

بنون الإناث، وفي نحو: ﴿يُبَدِّلُ﴾^(١): مبني على الفتح لمباشرته لنون التوكيد، وتقول في المضارع المعرب: مرفوع لحلوله محل الاسم، وتقول: منصوب بكذا، أو بإضمار أن، ومجزوم بكذا، ويبين علامة الرفع والنصب والعزم، وإن كان الفعل ناقصاً نصّ عليه فقال مثلاً: كان: فعل ماضٍ ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، وإن كان المعرب حالاً في غير محله عُيِّنَ ذلك: فقيل في قائم مثلاً من نحو: «قائم زيد»: خبر مقدم، ليعلم أنه فارق موضع الأصلي، وليطلب مبتدأه، وفي نحو: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ﴾ [الأنفال: ٥٠] الذين: مفعول مقدم، ليتطلب فاعله، وإن كان الخبر مثلاً غير مقصود لذاته قيل: خبر موطىء، ليعلم أن المقصود ما بعده كقوله تعالى: ﴿يَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ جَاهِلُونَ﴾^(٢) وقوله:

١١٢٥ - كفى بجسمي نحولاً أنني رجلٌ لولا مخاطبتي إياك لم ترني^(٣)
ولهذا أعيد الضمير بعد «قوم ورجل» إلى ما قبلهما، لا إليهما، ومثله الحال الموطئة في نحو: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾^(٤).

وإن كان المبحوث فيه حرفاً بين نوعه ومعناه وعمله إن كان عاملاً، فقال مثلاً: إن: حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر. لن: حرف نفي ونصب واستقبال. أن: حرف مصدرى ينصب الفعل المضارع. لم: حرف نفي يجزم المضارع ويقبله ماضياً. ثم بعد الكلام على المفردات يتكلم على الجمل، ألها محل أم لا؟

فصل

وأول ما يحترز منه المبتدئ في صناعة الإعراب ثلاثة أمور:

أحدها: أن يلتبس عليه الأصلي بالزائد، ومثاله: أنه إذا سمع أن «أل» من علامات الاسم، وأن أحرف «نأيت» من علامات المضارع، وأن تاء الخطاب من علامات الماضي، وأن الواو والفاء من أحرف العطف، وأن الباء واللام من أحرف الجر، وأن فعل ما لم يُسمَّ فاعله مضموم الأول... سبق وهمه إلى أن «ألفيت وألهبت» اسمان، وأن «أكرمت وتعلمت» مضارعان، وأن «وعظ وفسخ» عاطفان ومعطوفان، وأن نحو: «بيت وبين ولهو ولعب» كل منها جار ومجرور، وأن نحو: أخرج مبني لما لم يُسمَّ فاعله، وقد سمعت من يُعرب: ﴿أَلَهْنَكُمْ التَّكَاثُرُ﴾ [التكاثر: ١] مبتدأ وخبراً، فظنهما مثل قولك: «المنطلق زيد». ونظير هذا الوهم قراءة كثير من العوام:

(١) ﴿كَلَّا لَيُبَدِّلَنَّ فِي السَّحَابِ﴾ [الهمزة: ١٠٤: ٤].

(٢) ﴿أَلَيْسَ لَكَ مِنَ النَّاسِ سَعَتٌ مِّمَّنْ لَآ يَتُوبُونَ إِلَى اللَّهِ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [النمل: ٢٧: ٥٥].

(٣) تقدم برقم ١٦٩.

(٤) تمتها ﴿لَمَلِكُمْ تَقُولُونَ﴾ [يوسف: ١٢: ٢].

﴿نَارُ حَامِيَةٍ * أَلْهَاكُمْ التَّكَاثُرُ﴾^(١) بحذف الألف كما تحذف أول السورة في الوصل فيقال: ﴿لَخَبِيرُ الْقَارِعَةِ﴾^(٢).

وذكر لي عن رجل كبير من الفقهاء ممن يقرأ علم العربية أنه استشكل قول الشريف المرتضى^(٣):

١١٢٦ - أَتَبَيْتُ رَبَّانَ الْجَفَوْنَ مِنَ الْكُرَى وَأَبَيْتُ مِنْكَ بَلِيلَةَ الْمَلْسُوعِ؟ وقال: كيف ضمَّ التاء من «تَبَيْتُ» وهي للمخاطب لا للمتكلم؟ وفتحها من «أَبَيْتُ» وهو للمتكلم لا للمخاطب؟ فبينت للحاكي أن الفعلين مضارعان، وأن التاء فيهما لام الكلمة، وأن الخطاب في الأول: مستفاد من تاء المضارعة والتكلم في الثاني: مستفاد من الهمزة، والأول: مرفوع لحلوله محل الاسم، والثاني: منصوب بأن مضمرة بعد واو المصاحبة على قول الحطيئة:

١١٢٧ - أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ^(٤) وحكى العسكري في كتاب التصحيف^(٥) أنه قيل لبعضهم: ما فعل أبوك بحمارو؟ فقال: بَاعِهِ؟ فقليل له: لم قلت: بَاعِهِ؟ قال: فلم قلت: أنت بحمارو؟ فقال: أنا جررته بالباء، فقال: فلم تجرْ بأوك وبائي لا تجرْ؟

ومثله من القياس الفاسد ما حكاه أبو بكر التاريخي^(٦) في كتاب «أخبار النحويين» أن رجلاً قال لسماك بالبصرة: بكم هذه السمكة؟ فقال: بدرهمان، فضحك الرجل، فقال السماك: أنت أحمق، سمعت سيويه يقول: ثمنها درهمان.

وقلت يوماً: تردُّ الجملة الاسمية الحالية بغير واو في فصيح الكلام، خلافاً للزمخشري، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠] فقال بعض من حضر: هذه الواو في أولها.

(١) هما آيتان: آخر القارعة وأول التكاثر: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَّةُ﴾ [نَارُ حَامِيَةٍ] [القارعة ١٠١: ١٠ و ١١] و ﴿أَلْهَيْتُكُمْ التَّكَاثُرُ﴾ [التكاثر ١: ١].

(٢) آخر سورة العاديات وأول سورة القارعة، ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾ [العاديات ١٠٠: ١١] و ﴿أَلْقَارِعَةُ﴾ [القارعة ١: ١ و ٢].

(٣) علي بن الحسين (٤٣٦ هـ) من أحفاد علي بن أبي طالب، إمام في الكلام والأدب والشعر، له كتاب الأمالي وطيف الخيال، وغيرهما.

(٤) ديوانه ٩٨ وسيويه ٤٢٥/١ وابن عقيل ١٢٦/٢.

(٥) اسمه الكامل «شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف» وهو كتاب لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري (٣٨٢ هـ) خال أبي هلال العسكري وأستاذه.

(٦) هو محمد بن عبد الملك السراج البغدادي حدث عن المبرد وثعلب وغيرهما.

وقلت يوماً: الفقهاء يلحنون في قولهم: «البائع» بغير همز، فقال قائل: فقد قال الله تعالى: ﴿فَبَايَعَهُنَّ﴾^(١).

وقال الطبري في قوله تعالى: ﴿أَتُرِيدُونَ إِذَا مَا وَقَعَ﴾^(٢): إن «ثم» بمعنى هنالك.

وقال جماعة من المعربين في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُجَيِّ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٣) في قراءة ابن عامر وأبي بكر بنون واحدة: إن الفعل ماضٍ، ولو كان كذلك لكان آخره مفتوحاً، والمؤمنين مرفوعاً. فإن قيل: سكنت الياء للتخفيف كقوله:

١١٢٨ - هو الخليفة فازضوا ما رضي لكم وأقيم ضمير المصدر مقام الفاعل.

قلنا: الإسكان ضرورة، وإقامة غير المفعول به مقامه مع وجوده ممتنعة، بل إقامة ضمير المصدر ممتنعة، ولو كان وحده، لأنه مبهم.

ومما يشبهه نحو: «تولوا» بعد الجازم والناصب، والقرائن تبين، فهو في نحو: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ﴾ [التوبة: ١٢٩] ماضٍ، وفي نحو: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ﴾^(٥) ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكُمْ مَا جُمِلَ وَعَلَيْكُمْ مَا جُمِلَتْهُ﴾^(٦) مضارع، وقوله تعالى: ﴿وَتَمَآوُؤُوا عَلَى الْآلِ وَالنَّقَوِّى وَلَا تَمَآوُؤُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٤٢] الأول: أمر، والثاني: مضارع، لأن النهي لا يدخل على الأمر، و«تلطى» في ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى﴾ [الليل: ١٤] مضارع، وإلا لقل: تَلَطَّطْ، وكذا تمنى من قوله:

١١٢٩ - تمئى ابتئى أن يعيش أبوهما ووهم ابن مالك فجعله ماضياً من باب:

١١٣٠ - ولا أرض أبقل إبقالها^(٨)

(١) ﴿يَأْتِيَا النَّبِيَّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعُنَكَ عَلَى أَنْ لَا يَشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَرْفِقْنَ وَلَا يَرْيَنَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِمُهَنْتَيْنِ يَفْرِيَهُنَّ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلَيْهِنَّ وَلَا يَعْقِبُنَكَ فِي مَمْرُوفٍ فَبَايَعَهُنَّ وَاسْتَغْفِرَ لَهُنَّ اللَّهُ...﴾ [المنحنة: ١٢: ٦٠].

(٢) ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَيْكُمْ عَذَابُ بَيْنَا أَوْ نَهَارًا مَاذَا يَسْتَعِجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ﴾ ﴿أَتُرِيدُونَ إِذَا مَا وَقَعَ مَا أَنْتُمْ بِهِ﴾ [النور: ٢٤: ٥٤].

(٣) ﴿... فَاسْتَجَبْنَا لَهُمْ وَجَعَلْنَاهُ مِنْ الْغَوِّ وَكَذَلِكَ نُنشِئُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٢١: ٨٨].

(٤) تمامه «بالحق يصدع ما في قوله جنف» وهو لجبرير، والرواية في ديوانه ٣٩٠: «... فارضوا ما قضى لكم» ولا شاهد فيه حيتز.

(٥) تتمتها «عَذَابٌ يَوْمٌ كَبِيرٌ» [هود: ١١: ٣].

(٦) ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا...﴾ [النور: ٢٤: ٥٤].

(٧) تقدم برقم ٩٧٢. (٨) تقدم برقم ١١١٥.

وهذا حمل على الضرورة من غير ضرورة.

ومما يلتبس على المبتدئ أن يقول في نحو: «مررت بقاض» إن الكسرة علامة الجر، حتى إن بعضهم يستشكل قوله تعالى: ﴿لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾^(١) وقد سألتني بعضهم عن ذلك فقال: كيف عطف المرفوع على المجرور؟ فقلت: فهلاً استشكلت ورود الفاعل مجزوراً، ويثبت له أن الأصل زاني بياء مضمومة، ثم حذفت الضمة للاستئصال، ثم حذفت الياء لالتقاءها ساكنة هي والتنوين، فيقال فيه: فاعل، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة، ويقال في نحو: «مررت بقاض» جار ومجرور، وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة، وفي نحو: ﴿وَالْفَجْرِ ١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [الفجر: ١ و٢] والفجر: جار ومجرور، وليال: عاطف ومعطوف، وعلامة جره فتحة مقدرة على الياء المحذوفة، وإنما قدرت الفتحة مع خفتها لنيابتها عن الكسرة، ونائب الثقيل ثقيل، ولهذا حذفت الواو في «يهب» كما حذفت في «يعد»، ولم تحذف في «يوجل»، لأن فتحته ليست نائبة عن الكسرة، لأن ماضيه وجل بالكسر قياس مضارعه الفتح، وماضيهما «فعل» بالفتح قياس مضارعهما الكسر، وقد جاء «يعد» على ذلك، وأما «يهب» فإن الفتحة فيه عارضة لحرف الحلق.

ومن هنا أيضاً قال أبو الحسن في يا غلاما: يا غلام، بحذف الألف وإن كانت أخف الحروف، لأن أصلها الياء.

ومن ذلك أن يبادر في نحو: المصطفين والأعلين إلى الحكم بأنه مثني، والصواب أن ينظر أولاً في نونه، فإن وجدها مفتوحة كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُمْ عِندَنَا لَئِنَ الْمُصْطَفِينَ الْآخِرِينَ﴾ [ص: ٤٧] حكم بأنه جمع، وفي الآية دليل ثان، وهو وصفه بالجمع، وثالث هو دخول من التبعية عليه بعد ﴿وَأَنَّهُمْ﴾ ومحال أن يكون الجمع من الاثنين، وقال الأحنف بن قيس:

١١٣١ - تحلم عن الأدنين واستبقي ودهم ولكن تستطيع الحلم حتى تحلماً^(٢)

ومن ذلك أن يعرب الياء والكاف والهاء في نحو: «غلامي أكرمني، وغلامك أكرمك، وغلامه أكرمه» إعراباً واحداً، أو بعكس الصواب، فليعلم أنهم إذا اتصلن بالفعل كن مفعولات، وإن اتصلن بالاسم كن مضافاً إليهن، ويستثنى من الأول، نحو: «أرايتك زيدا ما صنع، وأبصرتك زيدا» فإن الكاف فيهما حرف خطاب، ومن الثاني نوعان: نوع لا محل فيه لهذه الألفاظ، وذلك

(١) ﴿وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ [النور: ٢٤: ٣].

(٢) الأحنف سيد بني تميم وأحد دهاة العرب وحلمائهم، شهد فتح خراسان ومات سنة ٧٣هـ. وليس البيت له ولكنه لحاتم الطائي كما في ديوانه ١١٨ وسميويه ٢/ ٢٤٠ والأساس «حلم» والسيوطي ٣٢١. التحلم: تكلف الحلم.

نحو: قولهم: «ذلك، وتلك، وإيائي، وإياك، وإياه» فإنهن أحرف تكلم وخطاب وغية، ونوع هي فيه في محل نصب، وذلك نحو: «الضَّارِبُكُ والضَّارِبَةُ» على قول سيوييه، لأنه لا يضاف الوصف الذي بـ «ال» إلى عارٍ منها، ونحو: قولهم: «لا عهد لي بالأم قفأ منه ولا أوضعه» بفتح العين، فالهاء في موضع نصب كالهاء في «الضَّارِبَةُ» إلا أن ذلك مفعول، وهذا مشبه بالمفعول، لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول إجماعاً، وليست مضاف إليها وإلا لخفض «أوضح» بالكسرة، وعلى ذلك فإذا قلت: «مررتُ برجلٍ أبيض الوجه لا أحمره» فإن فتحت الراء فالهاء منصوبة المحل، وإن كسرتها فهي مجرورة، ومن ذلك قوله:

١١٣٢ - فَإِنْ نِكَاحَهَا مَطَرٍ حَرَامٌ^(١)

فيمر رواه بجر «مطر»، فالضمير منصوب على المفعولية، وهو فاصل بين المتضايقين. **تفصيله:** إذا قلت: «رويدك زَيْدًا» فإن قدرت رويداً اسم فعل فالكاف حرف خطاب، وإن قدرته مصدرراً فهو اسم مضاف إليه، ومحلّه الرفع، لأنه فاعل. **والثاني^(٢):** أن يجري لسانه إلى عبارة اعتادها فيستعملها في غير محلها كأن يقول في: «كنت، وكانوا» في الناقصة: فعل وفاعل، لما ألف من قول ذلك في نحو: فعلت وفعلوا، وأما تسمية الأقدمين الاسم فاعلاً والخبر مفعولاً فهو اصطلاح غير مألوف، وهو مجاز، كتسميتهم الصورة الجميلة دُمية، والمبتدئ إنما يقوله على سبيل الغلط، فلذلك يُعاب عليه. **والثالث:** أن يعرب شيئاً طالباً لشيء، ويهمل النظر في ذلك المطلوب، كأن يعرب فعلاً ولا يتطلب فاعله، أو مبتدأ ولا يتعرض لخبره، بل ربما مر به فأعربه بما لا يستحقه ونسي ما تقدم له.

فإن قلت: فهل من ذلك قول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾^(٣) الآية «قد أهتمهم»: صفة لـ «طائفة»، ويظنون، صفة أخرى، أو حال بمعنى «قد أهتمهم أنفسهم ظانين»، أو استئناف على وجه البيان للجملة قبلها، ويقولون: بدل من ظنون، فكانه نسي المبتدأ، فلم يجعل شيئاً من هذه الجمل خبراً له؟

(١) صدره «فإن يكن النكاح أحل شيء» وهو للأحوص: عبد الله بن محمد والبيت في شواهد السيوطي ٢٦٠ وهو مع الشاهدين ٦٤٣ و ١١٠٥ من قصيدة واحدة. وفي قوله: «مطر» ثلاثة وجوه: أولها الجر بالإضافة كما ذكر ابن هشام هنا. وثانيها: النصب: مفعولاً به للمصدر المضاف إلى فاعله. وثالثها: الرفع فاعلاً للمصدر المضاف إلى مفعوله.

(٢) مما يحترز منه المبتدئ في صناعة الإعراب.

(٣) ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَدَرٍ أَمَنَةً مِّثْلَ سَحَابٍ مِّثْلَ سَحَابٍ يَتَنَبَّهُونَ بِهَا وَيَتَذَكَّرُونَ لَهَا وَلَهُمْ فِيهَا مَوْعِظَةٌ وَلَهُمْ فِيهَا تِلْكَ وَاللَّهُ يَتَذَكَّرُ أَلْفَ عَرَفٍ﴾ [آل عمران ٣: ١٥٤].

قلت: لعله رأى أن خبره محذوف، أي ومعكم طائفة صفتهم كيت وكيت، والظاهر أن الجملة الأولى خبر، وأن الذي سوَّغ الابتداء بالنكرة صفة مقدرة، أي وطائفة من غيركم، مثل «السَّمْنُ مَتَوَانٌ بِدِرْهِمٍ» أي منه، أو اعتماده على واو الحال كما جاء في الحديث: «دخل عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَبُرْمَةٌ عَلَى النَّارِ»^(١).

وسألت كثيراً من الطلبة عن إعراب «أَحَقُّ مَا سَأَلَ الْعَبْدُ مُوَلَّاهُ» فيقولون مولاة: مفعول، فيبقى لهم المبتدأ بلا خبر، والصواب أنه الخبر، والمفعول العائد المحذوف أي سألته، وعلى هذا فيقال: أَحَقُّ مَا سَأَلَ الْعَبْدُ رَبَّهُ، بالرفع، وعكسه:

١١٣٣ - إِنَّ مُصَابِكَ الْمَوْلَى قَبِيحٌ

يذهب الوهم فيه إلى أن المولى خبر، بناء على أن المصاب اسم مفعول، وإنما هو مفعول، والمصاب مصدر بمعنى الإصابة بدليل مجيء الخبر بعده، ومن هنا أخطأ مَنْ قال في مجلس الوراق بالله في قوله:

١١٣٤ - أَظْلَمُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامِ تَحِيَّةَ ظُلْمٍ^(٢)
إنه برفع رجل، وقد مضت الحكاية.

تنبيه: قد يكون للشيء إعراب إذا كان وحده، فإذا اتصل به شيء آخر تغير إعرابه، فينبغي التحرز في ذلك.

من ذلك «ما أنت، وما شأنك» فإنهما مبتدأ وخبر، إذا لم تأت بعدهما بنحو قولك: «وزيداً» فإن جئت به فأنت مرفوع بفعل محذوف، والأصل: ما تصنع، أو ما تكون، فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل، وارتفاعه بالفاعلية، أو على أنه اسم لكان، وشأنك بتقدير ما يكون، و «ما» فيهما في موضع نصب خبراً ليكون، أو مفعولاً لتصنع. ومثل ذلك: «كيف أنت وزيداً» إلا أنك إذا قدرت تصنع كان «كيف» حالاً، إذ لا تقع مفعولاً به.

وكذلك يختلف إعراب الشيء باعتبار المحل الذي يحل فيه وسألت طالباً: ما حقيقة كان إذا ذكرت في قولك: «ما أحسن زيداً»؟ فقال: زائدة، بناء منه على أن المثال المسؤول عنه «ما كان أحسن زيداً» وليس في السؤال تعيين ذلك، والصواب الاستفصال، فإنها في هذا الموضع زائدة كما ذكر، وليس لها اسم ولا خبر، لأنها قد جرث مجرى الحروف، كما أن «قل» في «قلما يقوم زيد» لما استعملت استعمال «ما» النافية لم تحتج لفاعل، هذا قول الفارسي

(١) صحيح البخاري كتاب النكاح.

(٢) تقدم برقم ٩٣٧.

والمحققين، وعند أبي سعيد هي تامة، وفاعلها ضمير الكون، وعند بعضهم هي ناقصة، واسمها ضمير ما، والجملة بعدها خبرها. وإن ذكرت بعد فعل التعجب وجب الإتيان قبلها بـ«ما» المصدرية، وقيل: «ما أحسن ما كان زيد» وكان تامة، وأجاز بعضهم أنها ناقصة على تقدير «ما» اسماً موصولاً، وأن ينصب زيد على أنه الخبر أي: ما أحسن الذي كان زيداً، وردَّ بأن «ما أحسن زيداً» مُغْنٍ عنه.

الباب الثامن

في ذكر أمور كُلية يتفرّج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية

وهي إحدى عشرة قاعدة:

القاعدة الأولى

قد يعطى الشيء حكم ما أشبهه: في معناه، أو في لفظه، أو فيهما

١ - فأما الأول: فله صور كثيرة:

إحداها: دخول الباء في خبر أن في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَتَّخِذْ لَهُنَّ بَعْدَ ذَلِكَ لَكُمْ إِلَٰهًا غَيْرَ اللَّهِ﴾ (١) لأنه في معنى «أو ليس الله بقادر»، والذي سهل ذلك التقدير تباعد ما بينهما، ولهذا لم تدخل في: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾ (٢).

ومثله إدخال الباء في: ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ (٣) لما دخله من معنى اكتفٍ بالله شهيداً، بخلاف قوله:

١١٣٥ - قَلِيلٌ مِنْكَ يَكْفِينِي، وَلَكِنْ (٤)
وفي قوله:

١١٣٦ - سُودُ الْمُحَاجِرِ لَا يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ (٥)
لما دخله من معنى لا يتقرب بقراءة السور، ولهذا قال السهيلي: لا يجوز أن تقول: «وصل إلي كتابك فقرأت به» على حد قوله:

..... لَا يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ

لأنه عارٍ عن معنى التقرب.

(١) تتمها ﴿أَنْ يَخْتِىَ الْمَوْتُ بَلَىٰ إِنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأحقاف ٤٦: ٣٣].

(٢) ﴿وَقَالُوا أَءِذَا كُنَّا عِظْمًا زَرْقًا أَفَنُحْيِيهِمْ وَإِنَّا لَمُبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا﴾ [الأنعام ٩٨: ٩٩].

(٣) [الرعد ١٣: ٤٣] والإسراء ١٧: ٩٦... إلخ.

(٤) تقدم برقم ١٦١.

(٥) تقدم برقم ٣١ و ١٦٦.

والثانية: جواز حذف خبر المبتدأ في نحو: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو» اكتفاءً بخبر «إِنَّ»، لما كان «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ» في معنى زيد قائم، ولهذا لم يجرز «لَيْتَ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو».

والثالثة: جواز «أنا زيداً غير ضاربٍ» لما كان في معنى أنا زيداً لا أضرب، ولولا ذلك لم يجرز، إذ لا يتقدم المضاف إليه على المضاف، فكذا لا يتقدم معموله، لا تقول: «أنا زيداً أولُ ضاربٍ، أو مثلُ ضاربٍ» ودليل المسألة قوله تعالى: ﴿وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾^(١) وقول الشاعر:

١١٣٧ - فَتَى هُوَ حَقًّا غَيْرُ مُلَغٍ تَوَلَّهْ وَلَا تَتَّخِذْ يَوْمًا سِوَاهُ خَلِيلًا^(٢)
وقوله:

١١٣٨ - إِنْ أَمْرًا خَصَّنِي يَوْمًا مَوَدَّتُهُ عَلَى التَّنَائِي لَعْنَدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ^(٣)
ويحتمل أن يكون منه: ﴿فَذَلِكَ يَوْمٌ عَرِيٌّ﴾^(٤) عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَبِيرٍ [المدثر: ٩ و ١٠].
ويحتمل تعلق «على» بـ«عسير»، أو بمحذوف هو نعت له، أو حال من ضميره.
ولو قلت: «جاءني غيرُ ضاربٍ زيداً» لم يجرز التقديم، لأن النافي هنا لا يحل مكان «غير».

والرابعة: جواز «غيرُ قائم الزيدان» لما كان في معنى «ما قائم الزيدان»، ولولا ذلك لم يجرز، لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر أو ذا مرفوع يغني عن الخبر، ودليل المسألة قوله:

١١٣٩ - غَيْرُ لَوْ عَدَاكَ فَاطَّرِحَ اللَّهُ وَ، وَلَا تَغْتَرِزْ بِعَارِضِ سِلْمٍ^(٥)
وهو أحسن ما قيل في بيت أبي نواس:

١١٤٠ - غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ^(٥)
والخامسة: إعطاؤهم «ضارب زَيْدٍ الْآنَ أو غداً» حكم «ضارب زيداً» في التنكير، لأنه في معناه، ولهذا وصفوا به النكرة، ونصبوه على الحال، وخفضوه برب، وأدخلوا عليه ال، وأجاز بعضهم تقديم حال مجروره عليه نحو: «هذا ملئتوا شارب السويق» كما يتقدم عليه حال منصوبه، ولا يجوز شيء من ذلك إذا أريد المضي، لأنه حينئذ ليس في معنى الناصب.

(١) «أَوْمَنُ يُنْشَوُا فِي الْحَلِيَّةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ» [الزخرف ٤٣: ١٨].

(٢) لم نقف على قائله. فتى: مفعول به لفعل «تول» المحذوف يفسره ما بعده. هو غير: مبتدأ وخبر. حقاً: مفعول به لـ «ملغ».

(٣) هو لأبي زيد الطائي «حرملة بن المنذر» والشاهد فيه تعليق عندي بـ: مكفور، وهو في سيبويه ٢٨١/١.

(٤) لم نقف على قائله، وهو في ابن عقيل ٩٥/١. عداك: فاعل «لاه» سد مسد خبر «غير».

(٥) تقدم برقم ٢٨٦.

والسادسة: وقع الاستثناء المفرغ في الإيجاب في نحو: ﴿وَأَنهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾^(١)، ﴿وَيَأْتِ اللَّهُ إِلَّا أَن يُسَمِّعَ نَوْمَهُ﴾^(٢) لما كان المعنى وإنها لا تسهل إلا على الخاشعين، ولا يريد الله إلا أن يتم نوره.

السابعة: العطف بـ «ولا» بعد الإيجاب في نحو:

١١٤١ - أبى الله أن أسمو بأب ولا أب^(٣)

لما كان معناه قال الله لي: لا تسم بأب ولا أب.

الثامنة: زيادة لا في قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ آلَا تَسْجُدَ﴾^(٤) قال ابن السيد: المانع من الشيء أمر للممنوع ألا يفعل، فكأنه قيل: ما الذي قال لك لا تسجد، والأقرب عندي أن يقدر في الأول: لم يرد الله لي، وفي الثاني: ما الذي أمرك، يوضحه في هذا أن الناهية لا تصاحب الناصبة بخلاف النافية.

التاسعة: تعدي رضي بـ «على» في قوله:

١١٤٢ - إذا رضي علي بنو قشير^(٥)

لما كان «رضي عنه» بمعنى أقبل عليه بوجه وده، وقال الكسائي: إنما جاز هذا حملاً على تقيضه وهو سخط.

العاشرة: رفع المستثنى على إبداله من الموجب في قراءة بعضهم: ﴿شَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾^(٦) لما كان معناه فلم يكونوا منه، بدليل ﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾^(٧) وقيل: إلا وما بعدها صفة، فقيل: إن الضمير يوصف في هذا الباب، وقيل: مرادهم بالصفة عطف البيان، وهذا لا يخلص من الاعتراض إن كان لازماً، لأن عطف البيان كالنعت فلا يتبع الضمير، وقيل: قليل: مبتدأ حذف خبره، أي لم يشربوا.

(١) ﴿وَأَسْمِعُوا بِالضَّرِّ وَالْكَرْبِ وَإِنَّا لَكَبِيرَةٌ...﴾ [البقرة ٢: ٤٥].

(٢) ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُّورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ...﴾ [التوبة ٩: ٣٢].

(٣) صدره «فما سودتني عامر عن ورائة» وهو لعامر بن الطفيل كما في الخزائن ٣/ ٥٢٧. ولم ينصب المضارع فيه بأن للضرورة. ويروي «أن أسمو بأبي والأب» بفتح باء المتكلم، وبإدخال ال على أب تعويضاً عن الإضافة. ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

(٤) ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ آلَا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ...﴾ [الأعراف ٧: ١٢].

(٥) تقدم برقم ٢٤٦.

(٦) ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بَنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ فَشَرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ...﴾ [البقرة ٢: ٢٤٩].

الحادية عشرة: تذكير الإشارة في قوله تعالى: ﴿فَذَلِكُمْ بُرْهَانُهُ﴾^(١) مع أن المشار إليه اليدُ والعَصَا وهما مؤنثان، ولكن المبتدأ عين الخبر في المعنى، والبرهان مذكر، ومثله: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(٢) فيمن نصب الفتنة وأثت الفعل.

الثانية عشرة: قولهم: «علمتُ زيدٌ من هو» برفع «زيد» جوازاً، لأنه نفس «من» في المعنى.

الثالثة عشرة: قولهم: «إن أحداً لا يقول ذلك» فأوقع أحداً في الإثبات لأنه نفس الضمير المستتر في «يقول»، والضمير في سياق النفي فكان «أحداً» كذلك، وقال:

١١٤٣ - في ليلةٍ لا نرى بها أحداً يحكي علينا إلا كواكبها^(٣)
رفع «كواكبها» بدلاً من ضمير «يحكي»، لأنه راجع إلى «أحداً»، وهو واقع في سياق غير الإيجاب، فكان الضمير كذلك.

وهذا الباب واسع، ولقد حكى أبو عمرو بن العلاء أنه سمع شخصاً من أهل اليمن يقول: فلانٌ لغوبٌ أثنه كتابي فاحتقرها، فقال له: كيف قلت «أثنه كتابي»؟ فقال: أليس الكتاب في معنى الصحيفة؟

وقال أبو عبيدة لرؤية بن العجاج لما أنشد:

١١٤٤ - فيها خطوطٌ من سوادٍ وبلقٍ كأنه في الجِلْدِ توليعُ البهقِ^(٤)
إن أردت الخطوط فقل: كأنها، أو السواد والبلق فقل: كأنهما، فقال: أردت «ذلك» ويلك.

وقالوا: «مررتُ برجلٍ أبي عشرة نفسه، وبقومٍ عربٍ كلُّهم، ويقاعٍ عَرَفِجٍ كلُّه» برفع التوكيد فيهن، فرفعوا الفاعل بالأسماء الجامدة، وأكدوه لما لحظوا فيها المعنى، إذ كان العرب: بمعنى الفصحاء، والعرفج: بمعنى الخشن، والأب: بمعنى الوالد.

(١) ﴿وَأَنْ أَلْقَى عَصَاهُ فَلَمَّا رَآهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّى مُدَبِّرًا وَلَمْ يَعْقِبْ يَتُوسُ أَقِيلَ وَلَا تَخَفُ إِلَكَ مِنَ الْأَمِينِ﴾ (٣١)
أسلكت يلك في جيبك تخرج يعضة من غير سوء وأضمت إليك جناحك من الرهيب فذللك برهنتان من تركك إلى فرعون وملأه... ﴿[الفصل ٣١: ٢٨ و ٣٢].

(٢) تتمتها ﴿وَاللَّهُ رَبُّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام ٦: ٢٣].

(٣) تقدم برقم ٢٤٧ و ٩٦٤.

(٤) الرجز في وصف حمر وحشية. البلق: سواد مع بياض. البهق: بياض في الجلد وليس داء. التوليع: استطالة البهق.

تنبيهان:

الأول: أنه وقع في كلامهم أبلغ مما ذكرنا من تنزيلهم لفظاً موجوداً منزلة لفظ آخر لكونه بمعناه، وهو تنزيلهم اللفظ المعدوم الصالح للوجود بمنزلة الموجود كما في قوله:

١١٤٥ - بدا لي أنني لست مُدرِك ما مضى ولا سَابِقَ شيءٍ إذا كانَ جائِئاً^(١)
وقد مضى ذلك.

والثاني: أنه ليس بلازم أن يعطى الشيء حكم ما هو في معناه، ألا ترى أن المصدر قد لا يُعطى حكم أن أو أن وصلتتهما، وبالعكس. دليل الأول: أنهم لم يُعطوه حكمهما في جواز حذف الجار، ولا في سدهما مسد جزأي الإسناد، ثم إنهم شركوا بين أن وأن في هذه المسألة في باب «ظن»، وخصّوا أن الخفيفة وصلتها بسدهما مسدهما في باب «عسى»، وخصّوا الشديدة بذلك في باب «لو»، ودليل الثاني: أنهما لا يُعطيان حكمه في النيابة عن ظرف الزمان، تقول: «عجبت من قيامك»، و«عجبت أن تقوم»، و«أنك قائم»، ولا يجوز: عجبت قيامك، وشذ قوله:

١١٤٦ - فإيّاك إيّاك المراء فإِنَّهُ إلى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ^(٢)

فأجري المصدر مجرى أن يفعل في حذف الجار، وتقول: «حسبت أنه قائم، أو أن قام» ولا تقول: حسبت قيامك حتى تذكر الخبر. وتقول: «عسى أن تقوم» ويمتنع: عسى أنك قائم، ومثلها في ذلك لعل، وتقول: «لو أنك تقوم»، ولا تقول: لو أن تقوم، وتقول: «جئتك صلاة العصر»، ولا يجوز جئتك أن تُصلي العصر، خلافاً لابن جني والزمخشري.

٢ - والثاني: وهو ما أعطي حكم الشيء المشبه له في لفظه دون معناه، له صور كثيرة أيضاً.

إحداها: زيادة إن بعد «ما» المصدرية الظرفية، وبعد «ما» التي بمعنى الذي، لأنهما بلفظ «ما» النافية كقوله:

١١٤٧ - وَرَجَّ القَتَى لِخَيْرِ ما إن رأيتَهُ على السَّنِّ خيراً لا يَزَالُ يَزِيدُ^(٣)
وقوله:

١١٤٨ - يُرَجِّجِي المَرءَ ما إن لا يَرَاهُ وَتَعْرِضُ دون أدناء الخطوب^(٤)

(١) تقدم برقم ١٤٣ و ٥٣١ و ٨٣٠ و ٨٥٧ و ٨٦٢ و ٩٤٩.

(٢) البيت للفضل بن عبد الرحمن القرشي كما في الخزانة ٤٦٥/١ وروي في معجم المرزباني ١٧٩ «الغي» مكان «الشَّر» الثانية. والبيت في سيبويه ١٤١/١.

(٣) تقدم برقم ٢٦ و ٥١ و ٥٦٧.

(٤) تقدم برقم ٢٥.

فهذان محمولان على نحو قوله:

١١٤٩ - مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا سَمِعْتُ بِمِثْلِهِ كَالْيَوْمِ هَانِيءٌ أَيْتِي جُرْبُ^(١)
الثانية: دخول لام الابتداء على «ما» النافية، حملاً لها في اللفظ على «ما» الموصولة الواقعة مبتدأ، كقوله:

١١٥٠ - لَمَّا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَاضْطَنِعْنِي فَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلٌّ مَالِي؟^(٢)
فهذا محمول في اللفظ على نحو: قولك: «لَمَّا تصنعه حسن».

الثالثة: توكيد المضارع بالتون بعد لا النافية حملاً لها في اللفظ على لا الناهية نحو:
﴿أَدْخُلُوا مَسْكِنَكُمْ لَا يَحْطَمَتَكُمْ سُلَيْمَنٌ وَجُودُهُ﴾^(٣) ونحو: ﴿وَأَتَقُوا فِتْنَةَ لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥] فهذا محمول في اللفظ على نحو: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفُولًا﴾^(٤) ومن أولها على النهي لم يحتج إلى هذا.

الرابعة: حذف الفاعل في نحو: قوله تعالى: ﴿أَتَمِيعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾^(٥) لما كان «أحسن بزيد» مشبهاً في اللفظ لقولك: «امرر بزيد».

الخامسة: دخول لام الابتداء بعد «إِنَّ» التي بمعنى نعم، لشبهها في اللفظ بـ «إِنَّ» المؤكدة، قاله بعضهم في قراءة من قرأ: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ أَرَانِي﴾^(٦) وقد مضى البحث فيها^(٧).

السادسة: قولهم: «اللهم اغفر لنا أيتها العصابة» بضم أية ورفع صفتها كما يقال: «يا أيتها العصابة» وإنما كان حقهما وجوب النصب كقولهم: «نحن العرب أقرى الناس للضيف» ولكنها لما كانت في اللفظ بمنزلة المستعملة في النداء أعطيت حكمها وإن انتفى موجب البناء، وأما «نحن العرب» في المثال فإنه لا يكون منادى، لكونه بـ «أل»، فأعطي الحكم الذي يستحقه في نفسه، وأما نحو: «نحن معاشير الأنبياء لا نورث»^(٨) فواجب النصب، سواء اعتبر حاله أو حال ما يشبهه وهو المنادى.

(١) البيت لدريد بن الصمة. أيتي: جمع ناقة. هانيء: اسم فاعل من: هنا البعير الأجرب إذا طلاه بالهناء - بكسر أوله - وهو القطران، ولهذا الشاهد قصة تجدها في الأغاني ٢٢/١٠.

(٢) للنايعة الذبياني، الديوان ١٣٦.

(٣) ﴿قَالَتْ تَمَلَّ يَتَايَهَا أَلَمَلْ أَدْخُلُوا مَسْكِنَكُمْ لَا يَحْطَمَتَكُمْ سُلَيْمَنٌ وَجُودُهُ وَفَرَّ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [النمل ٢٧: ١٨].

(٤) تتمتها ﴿عَمَّا يَمَلُّ الْقَلِيلُونَ...﴾ [إبراهيم ١٤: ٤٢].

(٥) [مريم ١٩: ٣٨] والحذف في «أبصر» والأصل: أبصر بهم.

(٦) ﴿قَالُوا إِنْ هَٰذَا لَسَاحِرٌ يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا...﴾ [طه ٢٠: ٦٣].

(٧) انظره. (٨) تقدم الحديث وتخريجه.

السابعة: بناء باب حذام في لغة الحجاز على الكسر، تشبيهاً لها بدارك ونزال، وذلك مشهور في المعارف، وربما جاء في غيرها، وعليه وجه قوله:

١١٥١ - ياليت حظي من جذاك الصافي والفضل أن تتركني كفاف^(١)

فالأصل كفافاً، فهو حال، أو ترك كفاف فمصدر، ومنه عند أبي حاتم قوله:

١١٥٢ - جاءت لتصرعني فقلت لها: اقصري إني امرؤ صرعي عليك حرام^(٢)

وليس كذلك، إذ ليس لفعله فاعل أو فاعلة، فالأولى قول الفارسي إن أصله «حرامي» كقوله:

١١٥٣ - والدَّهْرُ بالإنسانِ دوَّاري^(٣)

ثم خفف، ولو أقوى لكان أولى، وأما قوله:

١١٥٤ - طلبوا صلحنا ولات أوان فاجبننا أن ليس حين بقاء^(٤)

فعلة بنائه قطعه عن الإضافة، ولكن علة كسره وكونه لم يسلك به في الضم مسلك قبل وبعد شبهه بنزال.

الثامنة: بناء حاشا في: ﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ﴾^(٥) لشبهها في اللفظ بـ«حاشا» الحرفية، والدليل على اسميتها قراءة بعضهم «حاشاً» بالتنوين على إعرابها كما تقول: «تنزيهاً لله» وإنما قلنا: إنها ليست حرفاً لدخولها على الحرف، ولا فعلاً إذ ليس بعدها اسم منصوب بها، وزعم بعضهم أنها فعل حذف مفعوله، أي جانب يوسف المعصية لأجل الله، وهذا التأويل لا يتأتى في كل موضع، يقال لك: أتفعل كذا؟ أو أفعلت كذا؟ فتقول: «حاشا لله» فإنما هذه بمعنى تبرأت لله براءة من هذا الفعل، ومن نؤنّها أعربها على إلغاء هذا الشبه، كما أن بني تميم أعربوا باب حذام لذلك.

(١) انتحل العجاج بين يدي سليمان بن عبد الملك أرجوزة لابنه رؤية فأثيب عليها عشرة آلاف، فطالب رؤية أباه ببعض الجائزة فرفض فقال هذا الرجز في أبيات والمعنى: ليت نصيبي من نفعك وفضلك الصافي من المن أن تتركني ترك كفاف: ليس لك عليّ وليس لي عليك.

(٢) البيت لامرئ القيس، والرواية في ديوانه ٢٠٢ «جالت» مكان جاءت، وهو الصواب لأن البيت في وصف ناقة مسرعة.

(٣) تقدم برقم ١١.

(٤) تقدم برقم ٤٥٥.

(٥) ﴿... فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف ١٢: ٣١].

التاسعة: قول بعض الصحابة رضي الله عنهم «قَصَرْنَا الصَّلَاةَ مع رسول الله ﷺ أَكْثَرَ مَا كُنَّا قَطُّ وَآمَنَهُ»^(١) فأوقع قَطُّ بعد «ما» المصدرية كما تقع بعد «ما» النافية.

العاشرة: إعطاء الحرف حكم مقاربه في المخرج حتى أدغم فيه، نحو: ﴿خلق كل شيء﴾^(٢) و ﴿لَكَ قُصُورًا﴾^(٣) وحتى اجتماعا رويين كقوله:

١١٥٥ - بُنِيَ إِنْ الْبَرَّ شَيْءٌ هَيِّنٌ الْمَنْطِقُ الطَّيِّبُ وَالطُّعَيْمُ^(٤)
وقول أبي جهل^(٥):

١١٥٦ - مَا تَنْقِمُ الْحَرْبُ الْعَوَانُ مِنِّي بِأَزَلٍ عَامِينَ حَدِيثٌ سِنِّي
لِمِثْلِ هَذَا وَلَدَتْنِي أُمِّي

وقول آخر:

١١٥٧ - إِذَا رَكِبْتُ فَاجْعَلُونِي وَسْطًا إِنِّي كَبِيرٌ لَا أَطِيقُ الْعُنْدَا^(٦)
ويسمى ذلك إكفاء.

٣ - والثالث: وهو ما أعطي حكم الشيء لمشابهته له لفظاً ومعنى، نحو: اسم التفضيل وأفعل في التعجب، فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بـ «أفعل» في التعجب وزناً وأصلاً وإفادَةً للمبالغة، وأجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل فيما ذكرنا، قال:

١١٥٨ - يَا مَا أُمِيلِحْ غِرْلَانَا شَدْنًا لَنَا^(٧)

(١) في صحيح البخاري كتاب الحج باب الصلاة بمنى: «صلى بنا النبي ﷺ - ونحن أكثر ما كنا قَطُّ وَآمَنَهُ - بمنى ركعتين».

(٢) [الأَنْعَامُ ٦: ١٠١ والْفِرْقَانُ ٢٥: ٢].

(٣) ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا﴾ [الْفِرْقَانُ ٢٥: ١٠].

(٤) هو في الخزانة ٥٣٣/٤. وجاء في اللسان «لين»:

«..... - المفرش اللين والطعيم - ومنطق إذا نطقتَ لَتَيْن» وفي التمثيل والمحاضرة ٣١ عن

عبد الله بن عمر: «البرَّ شيءٌ هَيِّنٌ، وجه طليق وكلام لَيْن».

(٥) هو عمرو بن هشام أحد سادات قريش، عادى النبي وآذى المسلمين وقُتل يوم بدر سنة ٢ هـ. وقد تقدم الرجز برقم ٦٢.

(٦) لم نقف على قائله. العند: جمع عائد وهو صفة للبعير الذي يحدد عن طريق القافلة.

(٧) تمامه «من هوليائكن الضال والسمر» وينسب للعرجي، ولعلي بن محمد العريني، وللحسين بن عبد الرحمن العريني، أما البخارزي في دميته ٢٩ فقد نسب له الكامل المنتقفي ورواه: «من هولياء بين الضال والسمر». والبيت في شواهد السيوطي ٣٢٤ وشرح المفصل ١٣٥/٥ والأنصاف ١٢٧/١ والخزانة ٤٥/١ يقال: شدن الغزال إذا قوي واستغنى عن أمه. هولياء: تصغير هؤلاء. الضال والسمر: نوعان من الشجر.

ولم يسمع ذلك إلا في أحسن وأملح، ذكره الجوهري، ولكن النحويين مع هذا قاسوه، ولم يحك ابن مالك اقتياسه إلا عن ابن كيسان، وليس كذلك، قال أبو بكر بن الأنباري: ولا يقال إلا لمن صغر سنه.

القاعدة الثانية

أن الشيء يعطى حكم الشيء إذا جاوره

كقول بعضهم: «هذا جُحْر ضِبْ خَرْبٍ» بالجر، والأكثر الرفع، وقال:

١١٥٩ - كبير أناس في يجادٍ مُزْمَلٍ^(١)

وقيل به في: «وَحُورٍ عَيْنٍ»^(٢) فين جرهما، فإن العطف على: «وَلَدَانِ مُخْلَدُونَ» لا على «أَكْوَابٍ وَأَبَارِقٍ» إذ ليس المعنى أن الولدان يطوفون عليهم بالحوار، وقيل: العطف على «جَنَّتٍ» وكأنه قيل: المقربون في جناب وفاكهة ولحم طير وحوار، وقيل: على «أَكْوَابٍ» باعتبار المعنى، إذ معنى «يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وَلَدَانِ مُخْلَدُونَ»^(٣) «يَأْكُوبُ»^(٤): ينعمون بأكواب. وقيل في «وَأَزْجَلِكُمْ»^(٥) بالخفض: إنه عطف على «أَيْدِيَكُمْ» لا على «رُؤُوسِكُمْ»، إذ الأرجل مغسولة لا ممسوحة، ولكنه خفض لمجاورة «رُؤُوسِكُمْ» والذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلاً كما مثلنا، وفي التوكيد نادراً كقوله:

١١٦٠ - يا صاح بلِّغْ ذوي الزَّوجَاتِ كُلَّهُمْ أن ليس وصلٌ إذا انحلت عُرَا الذَّنَبِ^(٦)

قال الفراء: أنشدني أبو الجراح^(٧) بخفض كلهم، فقلت له: هلاً قلت: كلهم - يعني بالنصب - فقال: هو خير من الذي قلته أنا، ثم استشدته إياه، فأنشدني بالخفض. ولا يكون في النسق^(٨)، لأن العاطف يمنع من التجاور، وقال الزمخشري: لما كانت الأرجل من بين الأعضاء

(١) تقدم برقم ٩٠٤.

(٢) «... أُولَئِكَ الْمَقْرُونُونَ»^(١) فِي جَنَّتِ الْخَيْرِ^(٢) فَلَهُ مِنْ الْأَوَّلِينَ^(٣) وَقَلِيلٌ مِنَ الْآخِرِينَ^(٤) عَلَى سُرٍّ مَوْضُوعَةٍ^(٥) مُتَكَبِّينَ عَلَيْهِا مُتَقَبِّلِينَ^(٦) يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وَلَدَانِ مُخْلَدُونَ^(٧) يَأْكُوبُ وَأَبَارِقُ وَكَأْسٌ مِنْ مَعِينٍ^(٨) لَا يَصْدَعُونَ عَنْهَا وَلَا يَزْفُونَ^(٩) وَفَكَهْرٌ مِمَّا يَحْبَرُونَ^(١٠) وَلَحْمٌ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَبُونَ^(١١) وَحُورٌ عَيْنٌ^(١٢) ... [الواقعة ١١: ٥٦ - ٢٢].

(٣) «يَأْيَأُهَا الْيَدِ عَامَتَا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ...» [المائدة ٦: ٥].

(٤) نسبه صاحب الخزانة ٣٢٥/٢ لأبي الغريب الأعرابي.

(٥) أبو الجراح العقيلي أحد فصحاء الأعراب الذين أخذ عنهم العلماء، وكان ممن شايع الكسائي على سبويه في المسألة الزنبرية.

(٦) أي لا يكون «الجر على المجاورة» في عطف النسق لأن العاطف...

الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها كانت مظنة الإسراف المذموم شرعاً، فغطفت على الممسوح لا لتمسح، ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها، وقيل: ﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ فجاء بالغاية إمطة لظن من يظن أنها ممسوحة، لأن المسح لم تُضرب له غاية في الشريعة، انتهى.

تنبيهه: أنكر السيرافي وابن جني الخفض على الجوار، وتأولوا قولهم: «خرب» بالجر على أنه صفة لضب.

ثم قال السيرافي: الأصل خرب الجحر منه، بتوين خرب ورفع الجحر، ثم حذف الضمير للعلم به، وحول الإسناد إلى ضمير الضب، وخفض الجحر كما تقول: «مرزت برجل حسن الوجه» بالإضافة، والأصل حسن الوجه منه، ثم أتى بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر.

وقال ابن جني: الأصل خرب جحره، ثم أئيب المضاف إليه عن المضاف فارتفع واستتر. ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له، وذلك لا يجوز عند البصريين وإن أمِن اللبس، وقول السيرافي: إن هذا مثل «مررت برجل قائم أبواه لا قاعدتين» مردود، لأن ذلك إنما يجوز في الوصف الثاني دون الأول على ما سيأتي.

ومن ذلك قولهم: «هنائي ومرائي» والأصل أمرائي، وقولهم: «هو رجس نجس» بكسر النون وسكون الجيم، والأصل نجس بفتحة فكسرة، كذا قالوا، وإنما يتم هذا أن لو كانوا لا يقولون هنا نجس بفتحة فكسرة، وحيث أن يكون محل الاستشهاد إنما هو الالتزام للتناسب، وأما إذا لم يلتزم فهذا جائز بدون تقدم رجس، إذ يقال: فعل بكسرة فسكون في كل فعل بفتحة فكسرة، نحو: كتف ولبن ونبي، وقولهم: «أخذ ما قدم وما حدث» بضم دال حدث، وقراءة جماعة ﴿سَلَسِلًا وَأَغْلَلًا﴾^(١) بصرف سلاسل، وفي الحديث: «أزجعت مأزورات غير مأجورات»^(٢) والأصل مؤزورات بالواو لأنه من الوزر، وقراءة أبي حية: ﴿يُؤَقِّنُونَ﴾^(٣) بالهمزة، وقوله:

١١٦١ - أَحَبُّ الْمُؤَقِّدِينَ إِلَيَّ مُؤَسَّى وَجَعْدَةٌ، إِذْ أَضَاءَهُمَا الْوُقُودُ^(٤)

(١) ﴿إِنَّا أَتَيْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان ٤: ٧٦].

(٢) سنن ابن ماجه: كتاب الجنائز.

(٣) ﴿...وَالْآخِرَةُ هُمْ يُوَفَّقُونَ﴾ [البقرة ٤: ٢] «وقرأ الجمهور يوقنون بواو ساكنة بعد الياء وهي مبدلة من ياء لأنه من أيقن، وقرأ أبو حية النمري (٤) بهيمزة ساكنة بدل الواو البحر المحيط ٤٢/١. قلت: أبو حية: لعله أبو حية شريح بن يزيد الحضرمي.

(٤) البيت لجريز، موسى: ابن جريز، وجعدة بنته، والرواية في ديوانه ١٤٧:

بهمز «المؤقدين، ومؤسى» على إعطاء الواو المجاورة للضمة حكم الواو المضمومة، فهمزت كما قيل في وجوه: أْجَوْه، وفي وَقَّتْ: أَقَّتَتْ، ومن ذلك قولهم في: صَوْمٌ صِيْمٌ، حملاً على قولهم في: عُصْوٌ عِصْيٌ، وكان أبو علي ينشد في مثل ذلك:

قَدْ يُؤْخَذُ الْجَارُ بِجُرْمِ الْجَارِ^(١)

القاعدة الثالثة

قد يُشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضميناً

وفائدته: أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين، قال الزمخشري: ألا ترى كيف رجع معنى ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾^(٢) إلى قولك: ولا تقتحم عينك مجاوزتين إلى غيرهم، ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾^(٣) أي ولا تضموها إليها آكلين، اهـ.

ومن مثل ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾^(٤) ضمن الرفث معنى الإفضاء، فعدي بيلى مثل ﴿وَقَدْ أَفْنَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: ٢١] وإنما أصل الرفث أن يتعدى بالباء، يقال: أرفث فلان بامرأته. وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥] أي فلن يحرموه، أي فلن يحرموا ثوابه، ولهذا عُدِّي إلى اثنين لا إلى واحد. وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعَزَّيْمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾^(٥) أي لا تنووا، ولهذا عدي بنفسه لا بعلى. وقوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ إِلَى آلِمًا لِّأَلْفٍ﴾ [الصفات: ٨] أي لا يصغون. وقولهم: «سمع الله لمن حمده»^(٦) أي استجاب، فعدي يسمع في الأول: بيلى وفي الثاني: باللام، وإنما أصله أن يتعدى بنفسه مثل ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ﴾^(٧) وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ [البقرة: ٢٢٠] أي يميز، ولهذا عدي

= لحب الواقدان إلى موسى وجعدة لروضاءهما الوقود.

اللام: رابطة لجواب قسم محذوف. حب: فعل ماضٍ للتعجب. الواقدان: فاعله. موسى وجعدة: عطف بيان. ويروى كذلك «الحب الموقدين» بمعنى حب الله الموقدين إلي.

(١) جاء في مجمع الأمثال ٥٥/٢ أنه «مثل إسلامي وقع في شعر الحكمي» ولكنني لم أجده في ديوانه وليس فيه شاهد نحوي ولهذا أهملنا ترقيمه.

(٢) ﴿وَأَصْبَرَ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُمْ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا...﴾ [الكهف: ١٨: ٢٨].

(٣) ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْنِكَ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَجِدَلُوا فِيهَا بِالْغَيْبِ وَالْغَيْبُ لِلَّهِ...﴾ [النساء: ٤: ٢].

(٤) ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ يَكُنْهُ لِكُلِّ أَصِيَاءٍ أَرْفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ...﴾ [البقرة: ٢: ١٨٧].

(٥) تتمتها «حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ» [البقرة: ٢: ٢٣٥].

(٦) تقدم.

(٧) تتمتها «وَالْحَقُّ ذَلِكَ يَوْمَ الْقُرْآنِ» [ق: ٥٠: ٤٢].

بـ «من» لا بنفسه. وقوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِن نِّسَائِهِمْ﴾^(١) أي يمتنعون من وطء نسائهم بالحلف، فلهذا عدي بمن، ولما خفي التضمن على بعضهم في الآية، ورأى أنه لا يقال: «حلف من كذا» بل حلف عليه، قال: من متعلقة بمعنى للذين، كما تقول: لي منك مبرة، قال: وأما قول الفقهاء: «آلى من امرأته» فغلط أوقعهم فيه عدم فهم المتعلق في الآية.

وقال أبو كبير الهذلي:

١١٦٢ - حملت به في ليلة مزودة كرهاً وعقد نطاقها لم يحلل^(٢)

وقال قبله:

ممن حملن به وهن عواقد حُبك النطاق فشب غير مهبل^(٢)

مزودة أي مذعورة، ويروى بالجر صفة لليلة مثل: «وَالَيْلِ إِذَا يَسِرُّ» [الفجر: ٤] وبالنصب حالاً من المرأة، وليس بقوي مع أنه الحقيقة، لأن ذكر الليلة حيث لا كبير فائدة فيه. والشاهد فيهما أنه ضمن حمل معنى علي، ولولا ذلك لعدي بنفسه مثل: «حَمَلَتْهُ أُمُّ كُرْهًا» [الأحقاف: ١٥].

وقال الفرزدق:

١١٦٣ - كيف تراني قلوباً مجني قد قتل الله زياداً عني^(٣)

أي صرفه عني بالقتل.

وهو كثير، قال أبو الفتح في كتاب التمام: أحسب لو جمع ما جاء منه لجاء منه كتاب يكون مئين أوراقاً.

(١) تمتها ﴿رَبُّنَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾  وَإِنْ عَزَّوَالَتُنَّ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ [البقرة: ٢٢٦].

(٢) أبو كبير الهذلي هو عامر بن الحليس والبيتان في ديوان الهذليين ٩٢/٢ ورواية البيت الثاني فيه:

«مما حملن به وهن عواقد حبك الثياب فشب غير مثقل»

وهو في سيبويه ٥٦/١ والخزانة ٤٦٦/٣ والمعنى أنها حملت به وهي خائفة عاقدة حبك ثيابها للهرب ولذلك شب غير مثقل. وقال شارح الديوان «كانوا يقولون: إذا حملت المرأة وهي فزعة فجاءت بغلام جاءت به لا يطاق» وهذان البيتان مع الشاهد ٨٩٥ من قطعة واحدة قالها أبو كبير في وصف تابط شراً - وكان الشاعر قد تزوج أمه.

(٣) ديوانه ٨٨١. المجن: الترس. وزياد: هو ابن أبيه والي الكوفة آنذ، ولم يقتل قتلاً ولكن الشاعر أراد: أماته الله.

القاعدة الزابعة

أنهم يغلبون على الشيء ما لغيره، لتناسب بينهما، أو اختلاط

فلهذا قالوا: «الأبوين» في الأب والأم، ومنه: ﴿وَلَا بُؤْيَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾ [النساء: ١١] وفي الأب والخالة، ومنه: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [يوسف: ١٠٠] و «المشرقين والمغربين» ومثله «الخافقان» في المشرق والمغرب، وإنما الخافق المغرب، ثم إنما سمي خافقاً مجازاً، وإنما هو مخفوق فيه، و «القمرين» في الشمس والقمر، قال المتنبي:

١١٦٤ - واستقبلت قمر السماء بوجهها فأرتنى القمرين في وقتٍ معا^(١)

أي الشمس وهو وجهها وقمر السماء. وقال التبريزي: يجوز أنه أراد قمرأ وقمرأ، لأنه لا يجتمع قمران في ليلة كما أنه لا تجتمع الشمس والقمر، اهـ. وما ذكرناه أمدح، و «القمران» في العرف الشمس والقمر، وقيل: إن منه قول الفرزدق:

١١٦٥ - أخذنا بأفاق السماء عليكم لنا قمرها والنجوم الطوالع^(٢)

وقيل: إنما أراد محمداً والخليل عليهما الصلاة والسلام، لأن نسبه راجع إليهما بوجه، وإن المراد بالنجوم الصحابة، وقالوا: «العمرين» في أبي بكر وعمر، وقيل: المراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز، فلا تغليب، ويرد بأنه قيل لعثمان رضي الله عنه: نسألك سيرة العمرين، قال: نعم. قال قتادة^(٣): أعتق العمران فمن بينهما من الخلفاء أمهات الأولاد، وهذا المراد به عمر وعمر، وقالوا: «العجاجين» في روبة والعجاج، و «المروتين» في الصفا والمروة.

ولأجل الاختلاط أطلقت من على ما لا يعقل في نحو: ﴿فَيَنْتَهُم مِّن يَّمْنَى عَلَى بَطْنِيهِ وَمِنْهُمْ مَّن يَّمْنَى عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَّن يَّمْنَى عَلَى أَرْبَعٍ﴾^(٤) فإن الاختلاط حاصل في العموم السابق في قوله تعالى: ﴿كُلٌّ دَابَّةٌ مِّن مَّلَأٍ﴾^(٤)، وفي: ﴿مَّن يَّمْنَى عَلَى رِجْلَيْنِ﴾ اختلاط آخر في عبارة التفصيل، فإنه يعم الإنسان والطائر، واسم المخاطبين على الغائبين في قوله تعالى: ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١] لأن «لعل» متعلقة بـ «خلقكم» لا بـ «اعبدوا»،

(١) شرح الديوان ١/ ٤٢٥.

(٢) ديوانه ٥١٩ وهو مع الشاهد رقم ١ من قصيدة واحدة.

(٣) قتادة بن دعامة (١١٨هـ) أبو الخطاب السدوسي البصري، حافظ مفسر عالم بالعربية واللغة عارف بأيام العرب وأناسيها.

(٤) ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّلَأٍ فَيَنْتَهُم مِّن يَّمْنَى عَلَى بَطْنِيهِ...﴾ [النور: ٢٤: ٤٥].

والمذكرين^(١) على المؤنث حتى عدت منهم في: ﴿وَكَاَنَتْ مِنَ الْقَنِينِ﴾^(٢)؛ والملائكة على إبليس حتى استثنى منهم في: ﴿فَسَجِدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ﴾^(٣) قال الزمخشري: والاستثناء متصل لأنه واحد من بين أظهر الألف من الملائكة، فغلبوا عليه في «فسجدوا» ثم استثنى منهم استثناء أحدهم، ثم قال: ويجوز أن يكون منقطعاً.

ومن التغليب: ﴿أَوْ لَتَعُوذَنَّ فِي مَلِيْنًا﴾^(٤) بعد ﴿لَتُخْرِجَنَّكَ يَشْعَبُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيِنًا﴾ فإنه عليه الصلاة والسلام لم يكن في ملتهم قط، بخلاف الذين آمنوا معه. ومثله: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ اللَّائِيْءِ أَزْوَاجًا يَذْرَؤْكُمْ فِيْهِ﴾ [الشورى: ١١] فإن الخطاب فيه شامل للعقلاء والأنعام، فغلب المخاطبون والعاقلون على الغائبين والأنعام، ومعنى: «يذروكم فيه» يشكم ويكثرهم في هذا التدبير، وهو أن جعل للناس وللأنعام أزواجاً حتى حصل بينهم التوالد، فجعل هذا التدبير كالمنع والمعدن للبت والتكثير، فلهذا جيء بـ «في» دون الباء، ونظيره: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾^(٥) وزعم جماعة أن منه: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾^(٦) ونحو: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مَّجْهُوْلُونَ﴾^(٧) وإنما هذا من مراعاة المعنى، والأول من مراعاة اللفظ.

القاعدة الخامسة

أنهم يعبرون بالفعل عن أمور

أحدها: وقوعه، وهو الأصل.

والثاني: مشارفته، نحو: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمَّا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾^(٨) أي فشاركهن انقضاء العدة، ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٤٠] أي والذين يشارفون

(١) أي وأطلق اسم المذكرين على المؤنث، وذلك بالعطف على اسم المخاطبين.

(٢) ﴿وَمِنْهُمْ أَمَّتْ بَنَاتُ إِسْرَءِيلَ إِتَّخَذَتْ رَاجِلًا فَرَجَحًا فَتَفَخَّخَا فِيْهِ مِنْ رُّوحِنَا وَصَدَقَتْ بِكَلِمَتِ رَبِّهَا وَكُتِبَ عَلَيْهَا مِنَ الْقَنِينِ﴾ [التحریم ١٢: ٦٦].

(٣) ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلٰٓئِكَةِ اسْجُدُوْا لِاٰدَمَ فَسَجَدُوْا اِلَّا اِبْلِيسَ اَبٰى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِيْنَ﴾ [البقرة ٢: ٣٤] والأعراف ١١: ٧ والإسراء ٦١: ١٧ والكهف ٥٠: ١٨ وطه ١١٦: ٢٠.

(٤) ﴿قَالَ الْمَلٰٓئِكَةُ الَّذِيْنَ اٰتٰىكَ مِنْ قَوْمِهِ لَتُخْرِجَنَّكَ يٰشُعَيْبُ وَالَّذِيْنَ ءَامَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيٰنًا اَوْ لَتَعُوذَنَّ فِيْ مَلِيْنًا...﴾ [الأعراف ٧: ٨٨].

(٥) ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يٰٓاُولِي الْاَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُوْنَ﴾ [البقرة ٢: ١٧٩].

(٦) هذا الأسلوب في النداء كثيراً ما استعمل في القرآن الكريم.

(٧) ﴿اَوَلَيْكُمْ لَتَأْتُوْنَ اَنْصَالَ شَهْوَةٍ مِنْ دُوْرِ النِّسَاءِ بَلْ اَنْتُمْ قَوْمٌ مَّجْهُوْلُونَ﴾ [النمل ٢٧: ٥٥].

(٨) تتمتها ﴿بِمَعْرِفٍ اَوْ سِيْحُوْهُنَّ بِمَعْرِفٍ وَلَا تُنْكِرُوْهُنَّ ضَرًا كَا لَتَعْلَمُوْنَ...﴾ [البقرة ٢: ٢٣١].

الموت وترك الأزواج يوصون وصية، ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّتَهُ﴾ (١) أي لو شارفوا أن يتركوا، وقد مضت في فصل «لو» ونظائرها، ومما لم يتقدم ذكره قوله:

١١٦٦ - إلى ملك كاذب الجبال لفقده تزول الراسيات من الصخر (٢)

الثالث: إرادته، وأكثر ما يكون ذلك بعد أداة الشرط نحو: ﴿إِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ (٣)، ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾ (٤)، ﴿إِذَا قَضَيْتُمْ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ﴾ (٥)، ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ﴾ [المائدة: ٤٢]، ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ [النحل: ١٢٦]، ﴿إِنَّا تَنْصِيحُكُمْ فَلَا تَتَّبِعُوا بِالْإِيمَانِ وَالْعَدْوْنَ﴾ (٦)، ﴿إِذَا نَبَّيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِمُوا﴾ الآية (٧)، ﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١] وفي الصحيح «إذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل» (٨).

ومنه في غيره ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٩) ﴿فَمَا وَعَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الذاريات: ٣٥ و ٣٦] أي فأردنا الإخراج، ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَكِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ [الأعراف: ١١] لأن ثم للترتيب، ولا يمكن هنا مع الحمل على الظاهر، فإذا حمل خلقنا وصورنا على إرادة الخلق والتصوير لم يشكل. وقيل: هما على حذف مضافين، أي خلقنا أبابكم ثم صورنا أبابكم. ومثله: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾ (١٠) أي أردنا إهلاكها، ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾ (١٠) أي أراد الدنو من محمد عليه الصلاة والسلام، فتدلى فتعلق في الهواء، وهذا أولى من قول من ادعى القلب في هاتين الآيتين وأن التقدير: وكمن من قرية جاءها بأسنا فأهلكناها، ثم تدلى فدنا، وقال:

١١٦٧ - فارقنا قبل أن نفارقه لما قضى من جماعنا وطرا (١١)
أي أراد فراقنا.

(١) تمتها ﴿ضَعُفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [النساء: ٤].

(٢) لم نقف على قائله. زال الراسيات: أي شارفت الزوال وهو موضع الاستشهاد.

(٣) تمتها ﴿مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨].

(٤) تمتها ﴿وَجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦: ٥] وقد تقدمت.

(٥) تمتها ﴿فَيَكُونُ﴾ [آل عمران ٤٧: ٣] ومريم ٣٥: ١٩.

(٦) تمتها ﴿وَمَعَصِيَتِ الرَّسُولِ وَتَنَجَّوْا بِاللَّهِ وَالْقَوَى﴾ [المجادلة ٩: ٥٨].

(٧) ﴿إِذَا نَبَّيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِمُوا بَيْنَ يَدَيْ جُوزِكُمْ صَدَقَ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ...﴾ [المجادلة ١٢: ٥٨].

(٨) في البخاري كتاب الجمعة: «إذا جاء...».

(٩) تمتها ﴿يَتَّبِعُوا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف ٤: ٧].

(١٠) ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾ فكان قاب قوسين أو أدنى [النجم ٨: ٥٣ و ٩].

(١١) لم نقف على قائله. وهو من البحر المنسرح. جماعنا: أي اجتماعنا.

وفي كلامهم عكس هذا، وهو التعبير بإرادة الفعل عن إيجاده، نحو: ﴿وَيُرِيدُونَ أَن يُقَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾^(١) بدليل أنه قول بقبوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَمْ يُقَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ﴾.

والرابع: القدرة عليه، نحو: ﴿وَعَدًا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٤] أي قادرين على الإعادة، وأصل ذلك أن الفعل يتسبب عن الإرادة والقدرة، وهم يقيمون السبب مقام المسبب وبالعكس، فالأول: نحو: ﴿وَتَبَلَّوْا أَخْبَارَكُمْ﴾^(٢) أي ونعلم أخباركم، لأن الابتلاء الاختبار، وبالاختبار يحصل العلم، وقوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾^(٣) الآية في قراءة غير الكسائي: ﴿يَسْتَطِيعُ﴾ بالغيبة و ﴿ربك﴾ بالرفع، معناه هل يفعل ربك، فعبر عن الفعل بالاستطاعة لأنها شرطه، أي هل ينزل علينا ربك مائدة إن دعوته. ومثله: ﴿فَقُلْ أَن لَّنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ [الأنبياء: ٨٧] أي لن نؤاخذ، فعبر عن المؤاخذة بشرطها وهو القدرة عليها. وأما قراءة الكسائي^(٤) فتقديرها هل تستطيع سؤال ربك، فحذف المضاف، أو هل تطلب طاعة ربك في إنزال المائدة أي استجابته. ومن الثاني: ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ﴾^(٥) أي فاتقوا العناد الموجب للنار.

القاعدة السادسة

أنهم يعبرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر

قصدًا لإحضاره في الذهن حتى كأنه مشاهد حالة الإخبار، نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾^(٦) لأن لام الابتداء للحال، ونحو: ﴿هَذَا مِنْ شِعْبِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾^(٧) إذ ليس المراد تقريب الرجلين من النبي عليه الصلاة والسلام، كما تقول: هذا كتابك فخذ، وإنما الإشارة كانت

(١) إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَن يُقَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُوا نُؤْمِنُ بِمَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِمَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَمَسُّوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥١﴾ أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ﴿١٥٢﴾ وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُقَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ أُولَٰئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرُهُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا [النساء: ١٥٠-١٥٢].

(٢) وَلَتَبْلُوَنَّهُمْ حَقَّ قَالِ الْمُجْرِمِينَ وَمَكَرُ الْمُصْذِرِينَ وَتَبَلَّوْا أَخْبَارَكُمْ [محمد: ٣١: ٤٧].

(٣) إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ يَٰيَسَىٰ ابْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنْزِلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ... [المائدة: ١١٢: ٥].

(٤) «وقرأ الكسائي هل يستطيع ربك» أي سؤال ربك، والمعنى هل تسأله ذلك من غير صارف تفسير البيضاوي ١٧٥/٢.

(٥) وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٢٣﴾ فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَأْزَنُوا النَّارَ الَّتِي هِيَ أَشَدُّ حَرًّا مِنَ النَّارِ الَّتِي هِيَ أَشَدُّ حَرًّا مِنَ النَّارِ الَّتِي هِيَ أَشَدُّ حَرًّا مِنَ النَّارِ [البقرة: ٢٣: ٢٤].

(٦) تَمَّتْهَا ﴿فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [النحل: ١٢٤: ١٦].

(٧) «وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِعْبِهِ...» [القصص: ٢٨: ١٥].

إليهما في ذلك الوقت هكذا فحكيت، ومثله: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾^(١) قصد بقوله سبحانه وتعالى: «فتثير» إحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من إثارة السحاب، تبدو أولاً قطعاً ثم تتضام متقلبة بين أطوار حتى تصير ركاباً. ومنه: ﴿ثُمَّ قَالَ لِيُكُنْ فَيَكُونُ﴾^(٢) أي فكان، ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ [الحج: ٣١]، ﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ﴾^(٣) إلى قوله تعالى: ﴿وَنُرِىٰ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ﴾^(٤)، ومنه عند الجمهور ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾^(٥) أي ييسط ذراعيه، بدليل: ﴿وَقَلْبُهُمْ﴾ ولم يقل وقلوبهم، وبهذا التقرير يندفع قول الكسائي وهشام: إن اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي يعمل، ومثله: ﴿وَاللَّهُ يُخْرِجُ مَا كُنْتُمْ تَكْنُبُونَ﴾^(٦) إلا أن هذا على حكاية حال كانت مستقبلة وقت التدارؤ، وفي الآية الأولى حكيت الحال الماضية ومثلها قوله:

١١٦٨ - جارية في رمضان الماضي . تُقَطِّعُ الحديث بالإيماض^(٧)

ولولا حكاية الحال في قول حسان:

١١٦٩ - يُغَشَّوْنَ حتى لا تهترُّ كلابهم^(٨)

لم يصح الرفع، لأنه لا يرفع إلا وهو للحال، ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾^(٩) بالرفع.

القاعدة السابعة

إن اللفظ قد يكون على تقدير، وذلك المقدر على تقدير آخر

نحو: قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يَقْرَأَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [يونس: ٣٧] فإن «يفترى»

(١) تَمَتُّهَا ﴿فَمَقَّنَهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ الْشُّورُ﴾ [فاطر ٣٥: ٩].

(٢) ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقْنَاهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ...﴾ [آل عمران ٥٩: ٣].

(٣) تَمَتُّهَا ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ آيَةً وَجَعَلْنَاهُمُ الْوَارِثِينَ﴾ [٥] وَتَمَكَّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجَعَلْنَاهُمَا مِنْهُمْ مَثَلًا لِّمَنْ يُحَذِّرُكَ [القصص ٢٨: ٥ و ٦].

(٤) ﴿وَقَلْبُهُمْ ذَاتُ الْيَمِينِ وَذَاتُ الشِّمَالِ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ لَوِ اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلَمِيتَ مِنْهُمْ نَعَبًا﴾ [الكهف ١٨: ١٨].

(٥) ﴿وَإِذْ قُلْنَا لَنفْسٍ فَأَدْرَأَتْهُمْ فِيهَا وَاللَّهُ خَرَجَ مَا كُنْتُمْ تَكْنُبُونَ﴾ [البقرة ٢: ٧٢].

(٦) رجز لرؤية، و«معنى الإيماض أنهم إذا تحدثوا فأومضت إليهم أي نظرت شغلهم حسن عينها فقطعوا حديثهم. وقيل الإيماض هنا التبسم، شبه ابتسامها بوميض البرق... ويحتمل أن تكون هي المحدثنة وأنها تقطع حديثها بالتبسم، يصفها بطلاقة الوجه وسماحة الخلق» اهـ: الخزائن ٤٨٣/٣.

(٧) تقدم برقم ٢٠٩. ورواية الديوان: حتى ما.

(٨) ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسْتَكْبِرِينَ﴾ [البقرة ٢: ٢١٤].

مؤول بالافتراء، والافتراء مؤول بمفتري، وقال:

١١٧٠ - لعمرُك ما الفتيانُ أن تنبتُ اللَّحى ولكنما الفتيانُ كلُّ فتى ندي^(١)

وقالوا: «عسى زيد أن يقوم» فقل: هو على ذلك، وقيل: على حذف مضاف، أي عسى أمرُ زيد أو عسى زيد صاحبُ القيام، وقيل: أن زائدة، ويرده عدم صلاحيتها للسقوط في الأكثر، وأنها قد عملت، والزائدة لا تعمل خلافاً لأبي الحسن، وأما قولُ أبي الفتح في بيت الحماسة:

١١٧١ - حتى يكونَ عزيزاً في نفوسهم أو أن يبينَ جميعاً وهو مختار^(٢)

«يجوز كونُ أن زائدة»، فلأن النصب هنا يكون بالعطف لا بأن، وقيل في: «ثمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا»^(٣) إن «ما قالوا» بمعنى القول، والقول بتأويل المقول، أي يعودون للمقول فيهن لفظُ الظهار وهنَّ الزوجات، وقال أبو البقاء في: «حَتَّى تُفَقِّهُوا يَمَّا تُحِبُّونَ»^(٤) يجوز عند أبي علي كون ما مصدرية، والمصدر في تأويل اسم المفعول، اهـ. وهذا يقتضي أن غير أبي علي لا يجيز ذلك. وقال السيرافي: إذا قيل: «قاموا ما خلا زيدا، وما عدا زيدا» فما مصدرية، وهي وصلتها حال، وفيه معنى الاستثناء، قال ابن مالك: فوَقَّعت الحال معرفة لتأويلها بالنكرة، اهـ: والتأويل خالين عن زيد، ومُتجاوزين زيدا، وأما قول ابن خروف والشلوبين: «إن «ما» وصلتها نصب على الاستثناء» فغلط، لأن معنى الاستثناء قائم بما بعدهما لا بهما، والمنصوب على معنى لا يليق ذلك المعنى بغيره.

القاعدة الثامنة

كثيراً ما يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل

فمن ذلك: «كُلُّ شاةٍ وَسَخَلَتْهَا بِدَرهمٍ» و

١١٧٢ - وأَيُّ فتى هيجاء أنتَ وجارها^(٥)

(١) لم نقف على قائله، والشاهد فيه تأويل «أن تنبت» بمصدر، ثم تأويل المصدر باسم فاعل.

(٢) نسبهُ أبو تمام في الحماسة ليزيد بن حمار السكوني ونسب لعدي بن يزيد في المؤلف ١٢٨ وقبله.

ومن تَكْرُمِهِم في المحل أَنَهُمْ . لا يشعر الجار فيهِم أَنَّهُ الجار

ومعنى عجز الشاهد: أو أن يرحل مجموع الشمل وهو مختار لهذا الرحيل غير مرغم عليه.

(٣) «وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَابِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَّكِفَ» [المجادلة ٥٨: ٣].

(٤) «لَن نَّأَلُوا إِلَيْكَ حَتَّى تُفَقِّهُوا يَمَّا تُحِبُّونَ» [آل عمران ٩٢: ٣].

(٥) لم نقف على القائل، وتمامه «إذا ما رجال بالرجال استقلت» وهو في سيبويه ٢٤٤/١ و٣٠٥.

و: «رُبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ» و: ﴿إِنْ شَأْنًا نَزَّلَ عَلَيْهِمْ مِنْ أَسْمَاءٍ آيَةً فَظَلَّتْ﴾^(١) ولا يجوز: كل سخلتها، ولا أي جارها، ولا رب أخيه، ولا يجوز «إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو» في الأصح إلا في الشعر كقوله:

١١٧٣ - إِنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا عَنِي، وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا^(٢)
إِذَا لَا تَصَافُ كُلُّ وَأَيَّ إِلَى مَعْرِفَةٍ مَفْرَدَةٍ، كَمَا أَنَّ اسْمَ التَّفْضِيلِ كَذَلِكَ، وَلَا تَجْرُ رُبُّ إِلَّا النُّكَرَاتِ، وَلَا يَكُونُ فِي النَّثْرِ فَعْلُ الشَّرْطِ مُضَارِعًا وَالْجَوَابُ مَاضِيًا، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

١١٧٤ - إِنْ تَرَكَبُوا فَرَكُوبَ الْخَيْلِ عَادَتُنَا أَوْ تَنْزَلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرٌ نُزُلُ^(٣)
فَقَالَ يُونُسُ: أَرَادَ أَوْ أَنْتُمْ تَنْزَلُونَ، فَعَطَفَ الْجُمْلَةَ الْاسْمِيَّةَ عَلَى جُمْلَةِ الشَّرْطِ، وَجَعَلَ سَبَبِيَّةً ذَلِكَ مِنَ الْعَطْفِ عَلَى التَّوْهَمِ، قَالَ: فَكَأَنَّهُ قَالَ: أَتُرَكَّبُونَ فَذَلِكَ عَادَتُنَا أَوْ تَنْزَلُونَ فَنَحْنُ مَعْرُوفُونَ بِذَلِكَ، وَيَقُولُونَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ أَبْوَاهَ لَا قَاعِدَيْنِ وَيَمْتَنِعُ قَائِمِينَ لَا قَاعِدَ أَبْوَاهَ، عَلَى إِعْمَالِ الثَّانِي وَرَبِطَ الْأَوَّلَ بِالْمَعْنَى.

القاعدة التاسعة

إنهم يتشعرون في الضرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما

فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله نحو: «كَانَ فِي الدَّارِ - أَوْ عِنْدَكَ - زَيْدٌ جَالِسًا» وفعل التعجب من المتعجب منه نحو: «مَا أَحْسَنَ فِي الْهَيْجَاءِ لِقَاءَ زَيْدٍ، وَمَا أَثَبَّتَ عِنْدَ الْحَرْبِ زَيْدًا» وبين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو: قوله:

١١٧٥ - فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحَبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بِلَابِلُهُ^(٤)
وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن كقوله:

(١) تتمتها ﴿أَعْنَقْتُهُمْ لَمَّا خَضِبُونِ﴾ [الشعراء ٢٦: ٤] والشاهد فيه عطف ظلت الماضي على جواب الشرط المضارع.

(٢) البيت لقعب بن أم صاحب كما في شواهد السيوطي ٣٢٦ ويروى عجزه «عني وما سمعوا...» وعلى ذلك يكون الشاهد في صدره دون عجزه.

(٣) الرواية في ديوان الأعشى ٦٣ «قالوا: الركوب، فقلنا: تلك عادتنا» ولا شاهد فيه حينئذ، وانظر الخزانة ٦١٢/٣ وسيبويه ٤٢٩/١، والرماني النحوي ٢٨٤. والمعنى: أَنْ تُطَاعِنُوا بِالرَّمْحِ عَلَى صَهْرَاتِ الْخَيْلِ فَنَحْنُ لَهَا، وَأَنْ تَنْزَلُوا عَنْهَا وَتُضَارِبُوا بِالسِّيفِ فَنَحْنُ لَهَا أَيْضًا، وَبَعْدَ فَالْبَيْتِ مَعَ الشَّاهِدِ ٥٩٢ مِنْ قَصِيدَةٍ وَاحِدَةٍ.

(٤) لم يسم قائله، وهو في سيبويه ٢٨٠/١ والخزانة ٥٧٢/٣ وابن عقيل ١٣٧/١. لحي يلحى لحيًا: لام، بلابل: جمع بلبله وهي الوسوسة.

- ١١٧٦ - أبعد بعد تقول الدار جامعة (١)
 وبين المضاف وحرف الجر ومجرورهما، وبين «إذن ولن» ومنصوبهما نحو: «هذا غلام والله زيد، واشتريته بوالله درهم» وقوله:
- ١١٧٧ - إذن والله نرميهم بحزب (٢)
 وقوله:
- ١١٧٨ - لن، ما رأيت أبا يزيد مقاتلاً، أدع القتال وأشهد الهيجاء (٣)
 وقدموهما خبرين على الاسم في باب إن نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾ (٤) ومعمولين للخبر في باب «ما» نحو: «ما في الدار زيد جالساً» وقوله:
- ١١٧٩ - (٥)
 فما كل حين من تواتي مؤاتيا
 فإن كان المعمول غيرهما بطل عملها كقوله:
- ١١٨٠ - (٦)
 وما كل من وافى منى أنا عارف
 ومعمولين لصلة ال نحو: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠] في قول، وعلى الفعل المنفي بـ «ما» في نحو: قوله:
- ١١٨١ - ونحن عن فضلك ما استغنيا (٧)
 قيل: وعلى إن معمولا لخبرها في نحو: أما بعد فإني أفعل كذا وكذا، وقوله:
- ١١٨٢ - أبا خراشة أما أنت ذا نقر فإن قومي لم تأكلهم الضبع (٨)
 وعلى العامل المعنوي في نحو قولهم: «أكل يوم لك ثوب».

(١) تمامه «شملي بهم أم تقول البعد محتوما» وهو مما لم يسم قائله. تقول: تظن - معنى وعملاً.

(٢) تمامه «تشيب الطفل من قبل المشيب» وينسب لحسان، ديوانه ص ٢٢.

(٣) تقدم برقم ٥١٤ و ٩٢٨.

(٤) [آل عمران ٣: ١٣ والنور ٢٤: ٤٤ والنازعات ٧٩: ٢٦].

(٥) صدره «بأهبة حزم لذ وإن كنت آمناً» ولم نقف على قائله. لذ: فعل أمر من لاذ يلوذ.

(٦) صدره «وقالوا: تعرفها المنازل من منى» وهو لمزاحم بن الحارث العقيلي سيبويه ٣٦/١ و ٧٣ تعرف - بتشديد الراء - فعل أمر، والهاء تعود إلى المحبوبة. المنازل: منصوب على نزع الخافض والأصل: تعرفها في المنازل. والمعنى: سألت عن محبوبتي التي فقدتها أيام الحج فقالوا: سل عنها في منازل الحجاج بمنى، ولكن كيف ذلك وأنا لا أعرف الذين وافوا منى جميعاً؟

(٧) تقدم برقم ١٤٦ و ٤٨٠ و ٥٩٦ و ٩٣٨.

(٨) تقدم برقم ٤٤ و ٨٦ و ٨٠٥.

وأقول: أما مسألة أما فاعلم أنه إذا تلاها ظرف، ولم يل الفاء ما يتمتع تقدم معموله عليه نحو: «أما في الدار - أو عندك - فزيد جالس» جاز كونه معمولاً لأما أو لما بعد الفاء، فإن تلا الفاء ما لا يتقدم معموله عليه نحو: «أما زيداً - أو اليوم - فإني ضارب» فالعامل فيه عند المازني أما فتصح مسألة الظرف فقط، لأن الحروف لا تنصب المفعول به، وعند المبرد تجوز مسألة الظرف من وجهين، ومسألة المفعول به من جهة إعمال ما بعد الفاء، واحتج بأن «أما» وضعت على أن ما بعد فاء جوابها يتقدم بعضه فاصلاً بينها وبين أما، وجوزه بعضهم في الظرف دون المفعول به، وأما قوله:

..... أما أنت ذا نفر (١)

فليس المعنى على تعلقه بما بعد الفاء، بل هو متعلق تعلق المفعول لأجله بفعل محذوف، والتقدير: أل هذا فخرت علي؟ وأما المسألة الأخيرة فمن أجاز «زيد جالساً في الدار» لم يكن ذلك مختصاً عنده بالظرف.

القاعدة العاشرة

من فنون كلامهم القلب

وأكثر وقوعه في الشعر كقول حسان رضي الله تعالى عنه:

١١٨٣ - كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ^(٢)

فيمن نصب المزاج، فجعل المعرفة الخبر والنكرة الاسم، وتأوله الفارسي على أن انتصاب المزاج على الظرفية المجازية، والأولى رفع المزاج ونصب العسل، وقد روي كذلك أيضاً، فارتفاع ماء بتقدير: وخالطها ماء، ويروى برفعهن على إضممار الشأن، وأما قول ابن أسد^(٣): إِنَّ كَانَ زَائِدَةٌ فَخَطَأٌ، لأنها لا تزداد بلفظ المضارع بقياس، ولا ضرورة تدعو إلى ذلك هنا، وقول رؤية:

١١٨٤ - وَمِنْهُمْ مَغْبِرَةٌ أَرْجَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاءُ^(٤)

أي كأن لون سماءه لغبرتها لون أرضه، فعكس التشبيه مبالغة، وحذف المضاف، وقال

آخر:

(١) هو الشاهد السابق نفسه.

(٢) تقدم برقم ٨٢٠.

(٣) هو الحسن بن أسد الفارقي (- ٤٨٧هـ) نحوي لغوي بارع، وقد أورد هذا القول - مع أقوال أخرى - في

ص ١٣ من كتابه: شرح الأبيات المشككة الإعراب.

(٤) المهمه: المفازة.

- ١١٨٥ - فَإِنْ أَنتَ لَاقَيْتَ فِي نَجْدَةٍ فَلَا يَتَهَيَّئُ لَكَ أَنْ تُقْدِمَا (١)
أي تتهيئها، وقال ابن مقبل:
- ١١٨٦ - وَلَا تَهَيِّئْ بَنِي الْمَوَمَةِ أَرْكُبُهَا إِذَا تَجَاوَبَتِ الْأَصْدَاءُ بِالسَّحَرِ (٢)
أي ولا أتهيئها، وقال كعب:
- ١١٨٧ - كَأَنَّ أَوْبَ ذِرَاعِيهَا إِذَا عَرِقَتْ وَقَدْ تَلَفَّعَ بِالْقُورِ الْعَسَاقِيلُ (٣)
القور: جمع قارة، وهي الجبل الصغير، والعساquil: اسم لأوائل السراب، ولا واحد له، والتلفع: الاشتمال. وقال عروة بن الورد:
- ١١٨٨ - قَدِيتُ بِنَفْسِي نَفْسِي وَمَالِي وَمَا آلُوكَ إِلَّا مَا أَطِيقُ (٤)
وقال القطامي:
- ١١٨٩ - فَلَمَّا أَنْ جَرَى سِمَنْ عَلَيْهِمَا كَمَا طَيَّنْتَ بِالْقَدَنِ السَّيَاعَا (٥)
القَدَن: القَصْر، والسَّيَاع: الطين، ومنه في الكلام «أدخلت القلنسوة في رأسي» و «عرضت الناقة على الحوض» و «عرضتها على الماء» قاله الجوهري وجماعة منهم السكاكي والزمخشري، وجعل منه: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ﴾ (٦) وفي كتاب التوسعة (٧) ليعقوب بن إسحاق السكيت: إن «عرضت الحوض على الناقة» مقلوب، وقال آخر: لا قلب في واحد منهما، واختاره أبو حيان، وردَّ على قول الزمخشري في الآية.
-
- (١) لم نقف على قائله. في: حرف جر زائد، أو يكون المعنى: إن لاقيت نفسك واقعاً في نجدة، ومن معاني النجدة: القتال والشدة والهول. والمصدر المؤول من «أن تقدما» فاعل يتهيئ.
- (٢) ابن مقبل هو تميم بن أبي بن مقبل شاعر مخضرم (- ٢٥هـ) والبيت في ديوانه ص ٧٩. الموماة: الفلاة الموحشة: الأصداء: مفردة صدى وهو طائر يصيح في الليل، وقالوا: هو ذكر اليوم.
- (٣) شرح ديوان كعب ١٦ والرواية فيه «وقد عرقت»، وخبر «كان» يلي بعد بيت، يشبه يدي الناقة بيدي نائحة. والبيت مع الشواهد ٣٥١ و ٤٦٤ و ٧٦٢ و ٨٠٦ من قصيدة: بانث سعاد.
- (٤) عروة شاعر عسبي فارس جواد كان رأساً في الصعاليك، اشتهر بشجاعته وكرمه. ديوانه مطبوع ولم نجد البيت فيه. قال الدسوقي: ما آلوك: أصله ما أمنعك، ثم ضمن في البيت معنى المنح. أي ما أمنحك إلا ما أقدر عليه.
- (٥) القطامي هو عمير بن شبيب (- ١٣٠هـ) شاعر غزل في الطبقة الثانية، والبيت في وصف الناقة بالسمن وتشبيهها بالقصر، وجواب «لما» في بيت لاحق. انظر السيوطي ٣٢٨.
- (٦) تتمتها «أذهبتم طينيتكم في حياتكم الدنيا واستمتعتم بها فاليوم تجزون عذاب الهون بما كنتم تستكبرون في الأرض يقر الحق ويأثم قسوفون» [الأحقاف ٤٦: ٢٠ و ٣٤].
- (٧) هو «التوسعة في كلام العرب» وقد سبقت ترجمة ابن السكيت.

وزعم بعضهم في قول المتنبي:

١١٩٠ - وَعَدَلْتُ أَهْلَ الْعِشْقِ حَتَّى ذُقْتُهُ فَعَجِبْتُ كَيْفَ يَمُوتُ مَنْ لَا يَعِشُقُ^(١)

أن أصله كيف لا يموت مَنْ يَعِشُقُ، والصواب خلافه، وأن المراد أنه صار يرى أن لا سبب للموت سوى العشق. ويقال: إذا طلعت الجوزاء انتصب العود في الحرياء، أي انتصب الحرياء في العود. وقال ثعلب في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ﴾ [الحاقة: ٣٢]: إن المعنى اسلكوا فيه سلسلة، وقيل: إن منه ﴿وَكَمْ مِنْ قَرِيْبٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأَسْنَاءٍ^(٢)﴾، ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى^(٣)﴾ وقد مضى تأويلهما، ونقل الجوهري في: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ^(٣)﴾ أن أصله قابي قوس، فقلت الثنية بالإفراد، وهو حسن إن فُسِّرَ القاب بما بين مقبض القوس وسيتها أي طرفها، ولها طرفان، فله قابان، ونظير هذا إنشاد ابن الأعرابي^(٤):

١١٩١ - إِذَا أَحْسَنَ ابْنُ الْعَمِّ بَعْدَ إِسَاءَةٍ فَلَسْتُ لَشَرِّ فِعْلِهِ بِحُمُولٍ^(٥)
أي فلست لشر فعليه.

قيل: ومن القلب: ﴿أَذْهَبَ يَكْتَنِي كَذَا^(٦)﴾ الآية، وأجيب بأن المعنى ثم تول عنهم إلى مكان يقرب منهم، ليكون ما يقولونه بمسمع منك، فانظر ماذا يرجعون. وقيل في: ﴿فَعَمِيَّتَ عَلَيْكَ^(٧)﴾: إن المعنى فعميت عنها، وفي: ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى^(٨)﴾ الآية فيمن جر بعلى أن وصلتها على أن المعنى حقيق علي، بإدخالها على ياء المتكلم كما قرأ نافع، وقيل: ضمن حقيق معنى حريص، وفي: ﴿مَا إِنَّ مَفَاحَهُ لَسَنَوُا بِالْمُصْبَكَةِ^(٩)﴾: إن المعنى لتنوء العصبه بها أن لتنهض بها متثاقلة، وقيل: «الباء» للتعدية كالهزمة، أي لتيء العصبه، أي تجعلها تنهض متثاقلة.

(١) شرح الديوان ٤٧٨/١.

(٢) تتمتها ﴿يَتَنَاقَرُونَ أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤: ٧].

(٣) ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾ [النجم ٥٣: ٨ و ٩].

(٤) أبو عبد الله محمد بن زياد (ـ ٢٣١هـ) راوية علامة في اللغة والأدب والأنساب وهو كوفي أخذ عن المفضل، ثم لازمه ثعلب وأخذ عنه.

(٥) لم أقف على قائله ولكن لو رجعت إلى الأصمعية رقم ١٩ لكعب بن سعد الغنوي لرجحت أن يكون البيت منها. الفعلان: هما الإحسان والإساءة، وشر الفعلين أي الإساءة، والمعنى أنه لا يحمل الإساءة في قلبه بل يصفح وينسى.

(٦) ﴿أَذْهَبَ يَكْتَنِي كَذَا قَالِفَةً إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّى عَنْهُمْ فَانْظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ﴾ [النمل ٢٧: ٢٨].

(٧) ﴿أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُمْ عَلَى سِتَرٍ مِنْ رَبِّي وَهَاتَيْنِ رَحْمَةً مِنْ عِزِّي فَعَمِيَّتَ عَلَيْكُمْ...﴾ [هود ١١: ٢٨].

(٨) ﴿وَقَالَ مُوسَى يُفْرِعُونَ إِيَّايَ رَسُولٌ مِنْ رَبِّي الْعَلَمِينَ﴾ [الأنعام ١٠٤: ١٠٥].

(٩) ﴿وَأَيْتَنَّهُ مِنَ الْكُوزِ مَا إِنَّ مَفَاحَهُ لَسَنَوُا بِالْمُصْبَكَةِ أُولَى الْقُوَّةِ﴾ [القصص ٢٨: ٧٦].

القاعدة الحادية عشر

من مَلَح كلامهم تقارُضُ اللفظين في الأحكام

ولذلك أمثلة:

أحدهما: إعطاء «غير» حكم «إلا» في الاستثناء بها نحو: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَائِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الْقَرْبَرِ﴾^(١) فيمن نصب غير، وإعطاء «إلا» حكم «غير» في الوصف بها نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].

والثاني: إعطاء «أن» المصدرية حكم «ما» المصدرية في الإهمال كقوله:

١١٩٢ - أن تقرأن على أسماء ويحكمما مني السلام وألا تُشعرا أحدا^(٢)

الشاهد في «أن» الأولى، وليست مخففة من الثقلية، بدليل «أن» المعطوفة عليها. وإعمال «ما» حنفاً على «أن» كما روي من قوله عليه الصلاة والسلام: «كما تكونوا يؤولي عليكم»^(٣) ذكره ابن الحاجب، والمعروف في الرواية كما تكونون.

والثالث: إعطاء «إن» الشرطية حكم «لو» في الإهمال كما روي في الحديث: «فإلا تراه فإنه يراك»^(٤) وإعطاء «لو» حكم «إن» في الجزم كقوله:

١١٩٣ - لو يشأ طارَ بها ذو منعة^(٥)

ذكر الثاني ابنُ الشجري، وخَرَجَه غيره على أنه جاء على لغة من يقول شا يشأ - بالالف - ثم أبدلت الألف همزة على حد قول بعضهم: العالم والخاتم - بالهمزة - ويؤيده أنه لا يجوز مجيء إن الشرطية في هذا الموضع، لأنه إخبار عما مضى، فالمعنى لو شاء، وبهذا يقدر أيضاً في تخريج الحديث السابق على ما ذكر، وهو تخريج ابن مالك، والظاهر أنه يتخرج على إجراء المعتل مجرى الصحيح كقراءة قُتِلَ: ﴿إِنَّهُ مِنْ يَتَقِي وَيَصْبِرُ فَإِنَّ اللَّهَ﴾^(٦) بإثبات ياء يتقي وجزم يصبر.

والرابع: إعطاء «إذا» حكم «متى» في الجزم بها كقوله:

(١) ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَائِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الْقَرْبَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ...﴾ [النساء: ٩٥].

(٢) تقدم برقم ٣٤.

(٣) حديث ضعيف. وهو في كشف الخفاء ١٢٦/٢. وفي المقاصد الحسنة للسخاوي ص ٣٢٦. والرواية فيه: كما تكونون...، ولا شاهد فيها حيثئذ.

(٤) صحيح مسلم كتاب الإيمان.

(٥) تقدم برقم ٤٨٦.

(٦) ﴿إِنَّكُمْ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرُ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ١٢: ٩٠].

١١٩٤ - وإذا تُصِيبَكَ خِصَاصَةٌ فَتَحْمَلْ (١)

وإهمال «متى» حكماً لها بحكم «إذا»، كقول عائشة رضي الله تعالى عنها: «وأنه متى يقوم مقامك لا يُسمع الناس» (٢).

والخامس: إعطاء «لم» حكم «لن» في عمل النصب، ذكره بعضهم مستشهداً بقراءة بعضهم ﴿أَلَمْ تَنْشُرْ﴾ (٣) بفتح الحاء، وفيه نظر، إذ لا تحل «لن» هنا، وإنما يصح - أو يحسن - حمل الشيء على ما يحل محله كما قدمنا، وقيل: أصله «نَشْرَحَنَ» ثم حذفت النون الخفيفة وبقي الفتح دليلاً عليها، وفي هذا شذوذان: تأكيد المنفي بلم مع أنه كالفعل الماضي في المعنى، وحذف النون لغير مقتضٍ مع أن المؤكد لا يليق به الحذف. وإعطاء «لن» حكم «لم» في الجزم كقوله:

١١٩٥ - لَنْ يَخِيبَ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلْقَةَ (٤)
الرواية بكسر الباء.

والسادس: إعطاء «ما» النافية حكم «ليس» في الإعمال، وهي لغة أهل الحجاز نحو: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ (٥) وإعطاء «ليس» حكم «ما» في الإهمال عند انتقاض النفي بإلا كقولهم: «ليس الطيب إلا المسك» (٦) وهي لغة بني تميم.

والسابع: إعطاء «عسى» حكم «لعل» في العمل كقوله:

١١٩٦ - يَا أَبَتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَ (٧)

وإعطاء «لعل» حكم «عسى» في اقتران خبرها بأن، ومنه الحديث «فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض» (٨).

والثامن: إعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه عند أمن اللبس، كقولهم: خرَقَ الثَّوبُ المسمارَ، وكسر الزجاجُ الحجرَ، وقال الشاعر:

(١) تقدم برقم ١٣٩ و ١٤٢.

(٢) صحيح البخاري كتاب الصلاة.

(٣) ﴿أَلَمْ تَنْشُرْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح ١: ٩٤].

(٤) تقدم برقم ٥٢٠.

(٥) ﴿مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف ٣١: ١٢].

(٦) سبق الكلام على هذا المثال.

(٧) تقدم برقم ٢٦٩ و ٢٧٥.

(٨) تقدم.

١١٩٧ - مثلُ القنافذ هذا جُون قد بلغت نجرانُ أو بلغت سوء آتِهم هَجَرُ^(١)
وسمع أيضاً نصبهما كقوله:

١١٩٨ - قد سألَم الحَيَّاتِ مِنْهُ القَدَمَا^(٢)

في رواية من نصب الحيات، وقيل: القدماء تشية حذف نونه للضرورة كقوله:

١١٩٩ - هُما خُطَّتا إما إساراً ومئةً^(٣)

فيمن رواه برفع إسار ومئة، وسمع أيضاً رفعهما كقوله:

١٢٠٠ - إِنَّ مَنْ صَادَ عَفْعَقاً لَمْ شَوْمْ كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وَبَوْمُ^(٤)

والتاسع: إعطاء «الحسن الوجهة» حكم «الضارب الرجل» في النصب، وإعطاء «الضارب الرجل» حكم «الحسن الوجه» في الجر.

والعاشر: إعطاء أفعل في التعجب حكم أفعل التفضيل في جواز التصغير، وإعطاء أفعل التفضيل حكم أفعل في التعجب في أنه لا يرفع الظاهر، وقد مر ذلك^(٥).

ولو ذكرت أحرف الجر ودخول بعضها على بعض في معناه لجاء من ذلك أمثلة كثيرة.

وهذا آخر ما تيسر إيراده في هذا التأليف، وأسأل الله الذي منَّ عليَّ بإنشائه وإتمامه في البلد الحرام، في شهر ذي القعدة الحرام، ويسرَّ عليَّ إتمام ما ألحقت به من الزوائد في شهر رجب الحرام: أن يُحرِّم وجهي على النار، وأن يتجاوز عما تحمَّلتُه من الأوزار، وأن يُوقظني من رَقدة الغفلة قبل الفوت، وأن يُلطف بي عند معالجة سكرات الموت، وأن يفعل ذلك بأهلي وأحبابي^(٦)، وجميع المسلمين، وأن يُهدي أشرف صلواته وأزكى تحياته إلى أشرف العالمين،

(١) البيت للأخطل من قصيدة يهجو بها جريرا. نجران وهجر: بلدان من أرض اليمن وهما في البيت مفعول به، سوء آتِهم: فاعل، وقد مر بنا في هذا الكتاب بيت للفرزدق في هجاء قوم جرير أيضاً شبههم فيه بالقنافذ الهداجة، فانظر تعليقنا على الشاهد ١٠٣٠.

(٢) بعده «الأفعوان والشجاع الشجعما» وهو من أرجوزة لمساور بن هند العبسي، وقيل: لأبي حنك الفقعسي «البراء بن ربيعي»، وقيل: للعجاج، وقيل: لابن جُبابة «المغوار بن الأعنق»، وقيل: للدبيري «لعله وزير بن المهاجر»، ونسب في سيبويه ١٤٥/١ لعبد بني عبس. والبيت في الخزانة ٢٩٣/٤ و٥٧٠ والعيني ٨٠/٤. الشجاع: ذكر الحيات. الشجعم: الطويل: ويروى البيت برفع الحيات فاعلاً ولا شاهد فيه حيثئذ.

(٣) تقدم برقم ١٠٩٦.

(٤) لم نقف على قائله. العقق: طائر كالغراب. مشوم: أي مشؤوم.

(٥) انظره.

(٦) في المخطوطة الأولى: وأحبابي.

وإمام العالمين، محمد نبي الرحمة، الكاشف في يوم المحشر بشفاعته العُمة، وعلى أهله^(١) الهادين، وأصحابه الذين شادوا لنا قواعد الدين، وأن يسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين، [والحمد لله رب العالمين]^(٢).

(١) في المخطوطة الأولى: آله.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة الثانية.

المسارد

- ١ - مسرد الآيات الكريمة
- ٢ - مسرد الأحاديث الشريفة
- ٣ - مسرد الأمثال والأقوال الماثورة
- ٤ - مسرد القوافي
- ٥ - مسرد الأعلام
- ٦ - مسرد القبائل والجماعات
- ٧ - مسرد الأماكن
- ٨ - مسرد الكتب المذكورة في المغني
- ٩ - مسرد المراجع
- ١٠ - مسرد أبواب المغني:
- أ - مسرد الأدوات (الباب الأول)
- ب - مسرد الموضوعات (الأبواب الأخرى)

١- مسرد الآيات الكريمة

الآية	رقم الصفحة في المغني
٢٦	٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ١٦٨ - ٣٠٨ - ٣١١
	.٥٥٨
٢٨	.٢٠٩
٢٩	.٤٨١ - ٤٦٦
٣٠	.٩٤ - ٩١
٣١	.٦٦
٣٣	.٤٩٤
٣٤	.٦٥١ - ٩١
٣٥	.٦١٧ - ٥٤٥ - ٤٠٩ - ٣٦٢ - ١٥٥
٣٦	.٤٧٧ - ١٦٨ - ١٥٥
٣٧	.١٦٩
٤٠	.١٧٢
٤١	.٢٠٣
٤٢	.١٢٨
٤٣	.٤٧٧
٤٥	.٦٤٠
٤٨	.٥٧٩ - ٤٧٥ - ١٥٤ - ٩٠
٥٠	.٩١
٥٤	.١١١
٦٠	.٥٩١ - ٥٧٥ - ٤٤٢ - ١٧٣
٦١	.٣٢٠
٦٥	.٥٦٤ - ٢٣١ - ١٨٠
٦٧	.٩٠
٦٨	.٢٩٤ - ٢٤٥ - ٢٠٧
٦٩	.٢٩٤
٧٠	.٦١٢ - ٥١٣
٧١	.٦٢٦ - ٥٩٠ - ٤٦٩ - ٣٧١
٧٢	.٦٥٤
٧٣	.٦١٥

الآية	رقم الصفحة في المغني
سورة الفاتحة (١)	
١	.٥٢١ - ٢١١
٣	.٥٢١ - ٤٨٣
٤	.٤٥٣
٥	.١٠١
٦	.٤١٥ - ٢٤٢ - ١٦٥
٧	.٤١٥ - ٣٤٤ - ٢٧٦ - ٢٤٢ - ١٦٥
سورة البقرة (٢)	
١	.٥٥٦
٢	.٥٥٩ - ٥٥٦ - ٥٣٤ - ٤٧٦ - ٦٢ - ١٨
	.٥٦٦
٣	.٥٣٤ - ٥٣٣ - ٤٧٦ - ١٨
٤	.٢٩٥
٥	.٤٧٠
٦	.٤١٠ - ٣٩٠ - ٢٨٠ - ١٤٩ - ٥٥ - ٢٤
	.٥٦٠
٨	.٥٣٣ - ٣٢١
١٠	.٣٩٤ - ٣٠١ - ٢٩٩
١١	.٥٤٥ - ٤١٠ - ٣٨٦
١٣	.٥٩٧ - ٢٩٩ - ٧٩
١٧	.٥٨٥ - ٥٦٤ - ١١١
١٨	.٥٩٣
١٩	.٥٢٤ - ٥١١ - ٤٢٦
٢٠	.٣٠٠ - ٢٠٦ - ١١١
٢١	.٦٥٠ - ٥٣٢ - ٥١٨ - ٢٦٥
٢٢	.٥١٨
٢٤	.٦٥٣ - ٣٨٣ - ٣٧٥
٢٥	.٦٢٥ - ٤٩٥ - ٤٥٩ - ٤٥٨ - ٢٠٥

الآية	رقم الصفحة في المغني	الآية	رقم الصفحة في المغني
٧٤	٧٤-٧٧-١١٩-٥٦٠	١٤٣	٣٥-٢٣٣
٨٠	٥٨	١٤٤	١٨٠
٨٣	٤١٨-٣٨٩	١٤٨	٢٢١-٣٠٧-٥٤١
٨٤	٣٨٩	١٥٠	٨٤-٢١٤-٢٤٦
٨٧	٣٦٤	١٥١	١٨٢-٥٩٢
٨٨	٣١١-٥١١	١٥٢	١٨٢
٨٩	١٧٣	١٥٧	٣٤٦
٩١	٢٢٠-٤٢٢-٥١١	١٥٨	٥١٧
٩٣	٥٧٨	١٦٣	٤٣٤-٥٣٨-٥٥٢
٩٤	٢٨٢	١٦٨	٢٧٠
٩٥	٢٨٢	١٦٩	٤٥٥
٩٦	٢٦٤-٥١١	١٧٣	٣٠٣
٩٨	٥٠٤	١٧٧	١١٩-١٥٠-١٥٨-٥٨٦
١٠٠	٧٦	١٧٨	٤٢٨-٥٢٨
١٠١	٤٧٧	١٧٩	١٧٤-١٧٥-٦٥١
١٠٢	١٣٤-١٥١-٢٥٧-٣١٠	١٨٠	١٠٧-١٧١-٢٦١-٦٠٠
١٠٣	٢٣٦-٢٦٨-٢٧١-٥٤٧-٥٤٩	١٨٣	٥٠٨
١٠٥	٣٢٠	١٨٤	٣٩-٥٠٨
١٠٦	٢٨-٢٩٨-٣١٠-٣١٣-٣١٨	١٨٥	١٥١-٤٩٣-٥٩٥
١١٤	٣٩٢-٤٧٨	١٨٦	٢٢٦
١١٤	٢١٢	١٨٧	٨٥-٦٤٨
١١٦	٢٠٤	١٩٥	١١٧
١١٧	١٧٤	١٩٦	٧٣-٧٦-٣٤٧-٥٤٨-٥٩١-٥٩٥
١١٨	١٨٤	١٩٧	٦١٩
١٢٤	٩٤-٤٦٧-٥٢٣	١٩٨	٢٩٨-٤٧٩-٥٢٧-٥٨٦
١٢٧	٩٤-١٥٦-٥٢٤-٥٩٨	١٩٨	١٨٢-٣٠٥
١٢٨	٥٠٩	٢٠٠	٥٠٩
١٣٠	٤٩٤-٥١٩	٢٠١	٣١٢
١٣٢	٥٦-٣٩٦	٢٠٣	١٥١
١٣٣	٥٦-٣٨٤-٥٣٤	٢٠٨	٥٣٠
١٣٥	٧٧-٧٨-٧٩	٢١١	٤٧٨
١٣٧	١١٦-١٤٦-١٨٥	٢١٤	١٣٧-١٣٧-٣٢٧-٣٨٥-٦٥٤
١٤٠	٣٢٠-٣٩٨-٥٩٤	٢١٥	١٠٨
١٤٢	١٤٦-٦٢٧	٢١٦	٣٩-١٥٨-٣٥٣-٤١٣

الآية رقم الصفحة في المعني

الآية رقم الصفحة في المعني

٢٨٠	٨٥	٥٩٥
٢٨١	٤٠٦	
٢٨٢	٤٨	٣٤٨-٤٩٩-٥٩٣
٢٨٣	٥٣٨	٥٤٦
٢٨٥	٢٠٤	٥٩٠
٢٨٦	٢٤٨	
سورة آل عمران (٣)		
١	٥٢٣	٥٥٦
٢		٥٥٦
٣		٤٩٣
٤		٤٩٣
٦		٢٠٩
٧		٦٩
٨	٩١	٩٣
٩		٤٠٦
١٠	٣١٠	٣١٤-٣١٦
١٣		٦٥٧
١٨	١٩	٤٤٣-٤٩٥-٥٩٩
١٩		٥٩٩
٢٠		٢٨
٢٥		٥١٠
٢٦		٦٢٢
٢٨	١٧٠	٢٤٦-٣١٥
٣٠	٢٦٥	٤٦٧-٥٠٧-٥٢١
٣١	١٧٠	٦١١
٣٥	١٨	
٣٦	٣٧٩	
٤١	٦١٧	
٤٤	١٦٣	٣٩٩
٤٧		٦٥٢
٤٩		١٨٦
٥٢		٨٦
٥٩	٣٨٤	٦٥٤
٦٣		٥٨٣

٢١٧	٩١	١٣٤	٤٧٨	٥٠٨
٢١٨	٢٩٦	٢٩٧		
٢٢٠	٣١٦	٥٩٣	٦٤٨	
٢٢١	٢٦٣	٤٤٥		
٢٢٢		٣٧٩		
٢٢٣		٣٧٩		
٢٢٤	٣٩	٤٠		
٢٢٦		٦٤٩		
٢٢٧		٦١٣		
٢٢٨	١٢٠	٥١٩	٦٣٠	
٢٣١	٢٦١	٦٥١		
٢٣٣	٤٢	٤٠٩	٥٢٠	
٢٣٤		٤٧٥		
٢٣٥	١٥٠	٤٩٤	٦٤٨	
٢٣٦	٧٨	٧٩	٣١٢	
٢٣٧	٣٩	٧٨	٢٤٨	
٢٤٠		٦٥١		
٢٤٦	٤٦	١٧٩	٣٨٣	٥١٤
٢٤٨		٤٠٣		
٢٤٩	٨١	٢٧٤	٤٠٩	٥٠١
٢٥١		١١١	٢٣٦	
٢٥٣	١٥٠	٣١٣	٥٤٩	
٢٥٤	٩	٤٠٩	٤١١	
٢٥٥	٢١٢	٣٢١	٣٥٧	٥٣٢
٢٥٨	٣٠١	٤٥٦	٥٧٥	
٢٥٩	٣٥٣	٤١٣	٤٥٦	٤٨٠
				٤٨١-٤٩٩
				١٥١
٢٦٠	١٥٣	٢٣٦	٥٠٠	
٢٦٣		٤٤٦		
٢٦٤		٥٦٤		
٢٦٥		٥٩٣		
٢٧١	١٧٠	٢٩٣	٣١٨	٤١٨
٢٧٢		٢٩٩		
٢٧٣		٥٠١		

الآية	رقم الصفحة في المغني	الآية	رقم الصفحة في المغني
٦٤	٥٣٩	١٥٢	١٣٨ - ٦١٠
٦٦	٣٣٨	١٥٤	١٩٩ - ٣٤٨ - ٤٤٩ - ٤٧٢ - ٦٣٥
٧٣	٣٨١ - ٤٨	١٥٨	٢٣٢
٧٤	٣٨١	١٥٩	١٤٢ - ٢٥٠ - ٢٩٦ - ٣٠٧ - ٣١١
٧٥	١١٣		٥٣٣
٧٦	٤٧٩	١٦٤	٩١
٧٩	٢٥٣	١٦٥	٢٤
٨٠	٢٥٣	١٦٩	٤٦٧
٨١	٣٩١ - ٣١٩ - ٢٣٧ - ٢١٢	١٧٢	٣١٤
٨٢	٢٦	١٧٥	٦٠٤
٨٣	٢٦	١٧٨	١٨٧ - ١٥٩ - ٤٠
٩١	٦١٣	١٧٩	٣١٦ - ٢١٤
٩٢	٦٥٥ - ٥٣٣ - ٣١٣	١٨٥	٥٨٩ - ٢٠١ - ١٩٧
٩٦	٥٣٩ - ٤٣٥ - ٤٣١	١٨٦	٥٥٩ - ٣٠٤
٩٧	٥٤٠ - ٥٠٤ - ٤٧٨ - ٤٣٥	١٨٧	٣٨٩
٩٩	٢٢٣	١٨٨	٥٠٠ - ٤٦٧ - ٣٨٢
١٠١	٢٥	١٩٦	٥٩٣
١٠٣	٤٨٤ - ٩١	١٩٧	٥٩٣
١٠٦	٦٨		
١١٣	٢٠٣ - ١٤٩	٢	٦٤٨
١١٥	٦٤٨ - ١٧٠	٣	٦١٩ - ٦١٨ - ٤٦٩ - ٤٦٨ - ٣٠٣
١١٨	٤٩٤ - ٣٧٢ - ٢٩٩	٩	٦٥٢ - ٢٦٢ - ٢٦٠
١١٩	٣٣٨	١١	٦٥٠ - ٥٥٦ - ٣٩٧ - ٢١٢
١٢٠	٥٢٠ - ٣١٧	١٢	٤٩٧
١٢١	٩٤	١٨	٥٦١
١٢٣	١١٢	٢٠	٢٧
١٢٤	٣٣٩	٢١	٦٤٨
١٣٠	٥٧٥	٢٣	٥٨٥ - ٢٩٨
١٣٥	٣٨٢ - ٣٢١	٢٥	٣٩
١٤٠	٦١٣	٢٦	٢١٩
١٤٢	٥٩٢ - ٣٥٠	٢٨	٤٤٣ - ٦٢
١٤٣	٥٨٣	٣٦	٥٤٠ - ٣٨٣
١٤٤	٥٢ - ٢٥	٣٧	٥٤٠
١٤٦	٥٢٥ - ١٩١	٣٨	١٧٠

سورة النساء (٤)

الآية	رقم الصفحة في المعني	الآية	رقم الصفحة في المعني
٤١	٢٠٩	١٣٧	٢١٤
٤٣	٣٩٦ - ٤١١ - ٤٤٠ - ٥٠٢ - ٥٠٣	١٤٠	٤٩٤
٤٤	٣٨٠	١٤٨	٢٤٥
٤٥	٣٨٠	١٤٩	٥٩١
٤٦	٣٨٠ - ١٥٥	١٥٠	٦٥٤
٥٣	٣٢	١٥١	٦٥٤
٥٦	٢٠٦	١٥٢	٦٥٤ - ٥٩٠
٥٨	٢٩٣	١٥٣	٦٢٢ - ١٦٨
٦٥	٢٥٠	١٥٧	٥١٩
٦٦	٨١ - ١٦٥ - ٢٦٨ - ٥١٩	١٥٩	٣٣
٧١	٢٨٠	١٥٩	٥٨٩ - ٣٠٥
٧٢	٢٨٠ - ٣٩٠ - ٥٨٩	١٦٠	٥٨٥
٧٣	٢٦٥ - ٢٨٦ - ٣٦١	١٧٠	٣٠٢
٧٥	٦١٦	١٧١	٥٩٦ - ٥٩٣
٧٧	٥٢١ - ٥٢٨	١٧٤	٦٨
٧٨	٢٥٠ - ٣٠٨ - ٥١٢ - ٥٢١ - ٦١٣	١٧٥	٦٨
٨٣	٢٧٢ - ٤٩١ - ٥٠٩	١٧٦	٤٩ - ٨١ - ٢٤٩ - ٤٨٠ - ٥٦٥ - ٦٠٢
٨٧	٨٦	سورة المائدة (٥)	
٨٨	٢٥	١	٥٨٥
٨٩	١٩	٢	٤٨ - ٥٥٣ - ٦٣٣
٩٠	١٧٩ - ٤١٢ - ٥٠٥ - ٦٠٠	٣	٦٢ - ٥٥٨
٩١	١٤٦ - ٦٢٧	٥	٥٩٤
٩٢	٣٠١ - ٥٩٨	٦	١٠٥ - ١١٤ - ٣٤٦ - ٥٠١ - ٥٩٤ - ٦٤٦
٩٥	١٦٥ - ٤٧١ - ٦٦١		٦٥٢ -
١٠٠	١٢٨	٩	٣٨٧
١٠١	٥٧٠	١٣	٥٣٣
١٠٢	٣٨٣	٢٠	٩١
١١٢	٣٤٦	٢٣	٤١٢
١١٧	٣٣	٢٧	١٥٦
١٢٤	٣٢٠ - ٥٢٨	٣١	٥٠٤
١٢٧	١٩ - ٤٩٥ - ٥٦٨	٣٨	٥٠٢
١٢٨	٧٢ - ٥٤٧ - ٦٢٢	٤١	١٥٥
١٣٥	٧٧ - ٢٦٧ - ٣٧٦ - ٣٨٣	٤٢	٦٥٢
١٣٦	٦٢٧	٤٥	٤٢٩ - ٦٢٢

الآية	رقم الصفحة في المغني	الآية	رقم الصفحة في المغني
سورة الأنعام (٦)		٤٦ - ٢٢٦	
١	٤٧٧	٤٧ - ٢٢٦	
٢	٤٤٥ - ٤٤٧	٥٠ - ٤٧٢	
٣	٤١٧	٥٢ - ٣٩	
٦	٣٤ - ٣١١	٥٤ - ١٧٠	
٨	٢٧٣	٥٦ - ٤٧٩ - ٦١٣	
١٢	٣٩١	٥٧ - ٣٧	
١٣	٥٩١	٦١ - ١١٢	
١٥	٣٨٣	٦٢ - ٢٣١	
١٧	١٠٩ - ١٧٠	٦٤ - ٢٠٩ - ٤١٢	
٢٠	٥١٢	٦٧ - ٢٧٧	
٢٣	٦٤١	٦٨ - ٥٩٠	
٢٥	٣٨٥	٦٩ - ٤٥١ - ٥٨٧	
٢٧	٢٦٣ - ٣٤٨	٧١ - ٣٥٥ - ٤٧٨	
٢٨	٢١٥ - ٢٥٩	٧٣ - ١٠٨ - ٢٣٨ - ٢٧٧ - ٣٩١ - ٦٠٤	
٢٩	٤٦٤	٧٤ - ٣١٤	
٣٤	٣١٨	٧٥ - ٢٥٣	
٣٥	٦١٢	٨٤ - ٦٠٤	
٣٨	٣١٧ - ٤٨٧	٨٩ - ٧٣	
٤٠	٢٧	٩١ - ٤٦٠	
٤٣	٢٧٣ - ٢٧٤	٩٥ - ١٧١ - ٢٣٢ - ٤٨٢ - ٥٣٦	
٥٩	١١٥ - ٣١٧	٩٧ - ٤٣٤	
٦٨	٤٩٤	١٠١ - ٢٦٣	
٧١	٢١٩	١٠٥ - ٥٢١	
٧٥	٢٣ - ٢٢٧	١٠٧ - ٤١١ - ٥٤٠	
٧٦	٢٣	١٠٩ - ٤٧١	
٧٧	٢٣	١١٢ - ٦٥٣	
٧٨	٢٣	١١٤ - ٤٠٦	
٨٠	٥٨٢	١١٥ - ٤٧٩	
٨١	٢٥ - ٥٥٣	١١٦ - ٢٧٨	
٨٤	١٩٩ - ٥١٦	١١٧ - ١٨ - ٤٤ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٦٨ - ٤٧٠	
٩٠	٢٤٥	٥٢٣ - ٥٤٥	
٩٤	٤٨٧ - ٥٥٩	١١٨ - ١٧٠ - ٥٩٣	
٩٥	٢٥ - ٤٨٣ - ٥٥٨	١١٩ - ٤٨٨	

الآية	رقم الصفحة في المغني	الآية	رقم الصفحة في المغني
٩٦	٤٣٩ - ٤٥٢ - ٤٨٣	١٦	١٥٠ - ٥٤٢
٩٩	٥٠٣	١٧	١٥٧
١٠١	٦٤٧	٢٣	٦٠٤
١٠٢	٥٣٦	٢٤	٣٤٩
١٠٩	٥٣ - ٢٥١ - ٢٧٠ - ٤٥٥	٢٦	٤٧٣
١١١	٢٥٧	٢٧	٤٦٥ - ٢٤٧
١١٢	٢٧٠ - ٣٩٣	٣١	٥٧٥
١١٣	٣٩٣	٣٦	٤٧٣
١١٤	٤٤٣	٣٨	١٧٤ - ٢١٧
١١٩	٦٠٠	٤٢	٤٧٣
١٢١	١٠٨ - ٢٣٧ - ٤٦١ - ٦٠٤	٤٣	٤٣
١٢٢	٢٢	٤٤	٣٣٥ - ٣٣٩ - ٤٨٣
١٢٤	١٤٠ - ٥٠٠	٤٥	٦٠٤
١٣٢	٥٢٧	٥٦	٤٨٣
١٣٤	٣٠٣	٥٩	١٦٥ - ١٧٩
١٣٧	٥٨١	٧٢	٣١٨
١٣٨	٥٨٥	٧٣	٤١٨
١٤٣	٤٩٤	٧٤	٤٤٢
١٤٥	٤٦١	٨٠	٣٢٠
١٤٩	٥٩٧	٨٦	٩١
١٥٠	١٧٠	٨٨	٦٥١
١٥١	٢٥١ - ٥٨١	٨٩	٦٠٣
١٥٣	١٢٦ - ١٢٧ - ٥١٧ - ٦٢٤	٩٥	٢٦ - ١٣٧ - ٣٦٣ - ٣٨٠
١٥٤	١٢٦ - ١٢٧ - ١٨٦ - ٤٢٧ - ٥١٦ - ٥١٧	٩٦	٢٦ - ٣٦٣ - ٣٨٠
	٥٢٠ - ٥٣٣	٩٧	٢٦ - ٣٦٣ - ٣٨٠
١٥٨	٢٤٦ - ٤٨٥ - ٥٩١	١٠٠	٢٦٣
١٦٠	٤٨٤	١٠١	٥٣٢
١٦٢	٤٥٤	١٠٢	٣٥ - ٢٣٤
سورة الأعراف (٧)		١٠٥	١٥١ - ٦٦٠
		١٠٨	٩٨ - ١٠١
٣	١٦٨	١٠٩	٣٩٨
٤	٥٨٦ - ٦٥٢ - ٦٦٠	١١٠	٣٩٨
٩	٤٦٩	١١١	٣٩٨
١١	٦٥٢	١١٣	٤٧٠
١٢	٢٤٩ - ٦٤٠		

الآية	رقم الصفحة في المغني	الآية	رقم الصفحة في المغني
١٢١	٥٣٤	١٧	٢٥٧ - ٦١١
١٢٢	٥٣٤	١٩	٣٢
١٢٣	٣٥٧	٢٣	٢٦٠ - ٢٦٢
١٢٤	٢٨٧	٢٥	٢٤٧ - ٢٥٣ - ٤١٢ - ٦٤٣
١٢٩	٣٩	٢٦	٩٤
١٣١	٣٢٤	٣٠	٩٥
١٣٢	٣٢٣ - ٣١٣	٣٣	٢١١
١٣٧	٣٠٥	٣٩	٣٢
١٣٨	١٨٤ - ١٨٣	٤١	٣٠٣
١٤٢	٦١٩	٤٣	٢٥٦
١٥٠	٤٩٤	٥٠	٦٣١
١٥١	٥٨٧	٥٥	٢٠٤
١٥٤	٢٢٠	٥٨	٣٠٨ - ٣٣٠
١٥٥	٣٤٧	٦٢	٤٣١
١٥٧	٦١١ - ٤٦٨	٦٥	٥٩٩
١٦٤	٤١١	٦٧	٩٧ - ٢١١ - ٤٣٩
١٦٩	٤٧٣	٦٨	٢٩٥ - ٤١٣
١٧٠	٤٧٣	٧٣	٣٣ - ٢٤٦
١٧٢	٣٢٦ - ١٢٢	سورة التوبة (٩)	
١٧٥	٢٦٣ - ٢٥٨	٤	٥٢٨
١٧٧	٤٦٤	٥	٤٩٤ - ٥٤١
١٨٢	١٣٩	٦	٣٨ - ٣٦٥ - ٥٤٧ - ٥٩٦
١٨٤	٣٩٩	٧	٢٩٨
١٨٥	٤٠٦ - ٨٨ - ٢٤	٨	٢٠٩
١٨٦	٤٥٤ - ٤٤٥ - ٤٠٥ - ٣٤٨	١٣	٣٩ - ٨١
١٨٧	٢٥٩ - ٢١٦	٢٤	٣٧٥
١٩٣	٥٣	٢٩	٥٩٨
١٩٤	٣٥	٣٠	٢٥٣ - ٥١٠ - ٥٨٦
١٩٥	٥٦	٣٢	٦٤٠
٢٠٠	٣٣٠ - ٣٠٧	٣٣	٢٦٣
سورة الأنفال (٨)		٣٦	٤٤٢ - ٥٣٠
١	٥١٣	٣٨	٥٨ - ١٧٦ - ٣١٤ - ٣١٥
٥	٥١٣	٣٩	٣٣ - ٥٢٨
٦	٥١٣ - ٣٠٢	٤٠	٣٣ - ٦٢ - ٨٤ - ٩٠ - ٩٥

الآية	رقم الصفحة في المعني	الآية	رقم الصفحة في المعني
٤٧	٦٠٤ - ٣٣	٢٩	٢٩ - ٣٦١ - ٦٠٦
٤٨	٣٦٢ - ١١٢	٣٠	٥٨٥
٥٣	١٥٥	٣١	٦٦٢ - ٦٤٤ - ٥٦٠ - ٢٩٩ - ١٣٠
٥٧	٦١٤	٣٢	٥٨٥ - ٣٦٠ - ٣٢٩ - ٢٨١ - ١٧٤
٦٠	٤٥١	٣٣	٨٦ - ٣٣
٦٦	٤٨٨	٣٥	٤٦٨ - ٤١٠ - ٣٩٥ - ٣٩١ - ٣٨٦ - ٣٨٥
٦٩	٥٦٨ - ٣٧٠ - ٤٦		٥٤٥ - ٤٨١ -
٧١	٤٥٥	٤٣	٤٢٢ - ٢٢٠
٧٢	٢٢٣ - ٤١١ - ٤٤٣ - ٥٣٠ - ٥٤١ -	٤٥	٦١٥
	٦٢٠	٦٤	١١٣
٧٤	٢٧٩	٦٥	١٧٩
٧٦	٣٦٨	٧٧	٥٩٢ - ١٧٠
٧٨	٤٦٨	٧٨	٢١٢
٨١	٥٦٣ - ٥٦٢ - ٤٠٩	٨٠	٣١٢
٨٧	٤٩٨ - ٢٨	٨٢	٥٨٥ - ٤٢٩ - ٣١٠
٨٨	٣٠٠	٨٥	٦٠١ - ٥٦٨ - ٢٣٢ - ٨٤
٨٩	٤٨٧	٨٦	٣٤٥ - ٣٠٤
١٠٥	٢٨٠	٩٠	٦٦١ - ٤٥٤ - ٣٣٩
١٠٦	٣٠١	٩١	٦٠١ - ٢٣٦ - ١٧٩
١٠٧	٤٢٢ - ٢٢٠	٩٢	٥٠٩ - ٢٣٩
١١١	٥٥٥ - ٣٩٠ - ٢٧٩ - ٥٠ - ٣٥	١٠٠	٦٥٠ - ٤١٨ - ١٢٠ - ١١٥
سورة يوسف (١٢)		١٠٥	١٩١ - ١١٠
٢	٦٣١	١٠٩	٥٨٩ - ٥٣١ - ٢٤
٧	٢٣١	سورة الرعد (١٣)	
٨	٣٧٦	٢	٢١٥
١٠	٤٨٤	٦	١٥٠
١٣	٢٣٠	١٢	٥٢٨
١٤	٤٧٧ - ١٠١	١٦	٣٤٠ - ٥٦
١٧	٢٦٣	٢٣	٥٩٨ - ٥٩٦ - ٣٨٤
١٨	٥٩٥ - ٥٨١ - ٥٢٦	٢٤	٥٩٨ - ٥٩٦ - ٣٨٤
٢٠	٦٥٧ - ٥١٠	٣٠	٦١٢
٢٣	٢٢٥	٣١	٦١٢
٢٥	١٦٣	٣٣	٢٥ - ٢٢
٢٦	١٧٠	٣٥	٥٩٤

الآية	رقم الصفحة في المعني	الآية	رقم الصفحة في المعني
٣٨	٤٤٧	٢٦	٥٨٦ - ٦٥٢
٤١	٤٧٧	٣٠	٥٦٨ - ٥٧٢ - ٥٩٦ - ٦١٥
٤٣	١١٥ - ٤٢١ - ٦٣٨	٣٢	١١٣
	سورة إبراهيم (١٤)	٣٥	٣٤٠
٦	١٧٥	٤٣	٣٨٠
١٠	١٩ - ٤٢٦ - ٥٢٤	٤٤	٢١٣ - ٣٨٠
١٢	٤٦	٥٠	٥٨٦
١٦	٥٣٦	٥٣	٢٩٨
٢١	٥٣	٥٧	٣٨٢
٢٥	٤٨٥	٦٢	٢٣٩
٣١	٢٢٨ - ٦٠٥	٦٨	٤٤
٣٧	٨٦	٧٢	٢١٢
٣٩	٢٣٠	٧٧	٧٧
٤٢	٢٤٧ - ٣٣٠ - ٤١٢ - ٦٤٣	٨١	٣٤ - ٥٩١ - ٦١٥
٤٤	٤٠١ - ٦١١	٨٨	٦٢٢
٤٥	٣٩٥	٩١	٥٨٥
٤٦	٢١٥	٩٢	٤٦٨ - ٤٧١
٥٢	٥٩٤	٩٥	٣٠٣
	سورة الحجر (١٥)	٩٦	٢٩٣
٢	١٤٢ - ٣٠٤	٩٨	٦٥٢
٤	٣٥٣ - ٤١٤	١٠١	٣٧٥
٦	٢٥٠	١١٦	٥٩٢
٣٠	١٩٨ - ٤٨١	١٢٤	١٨٠ - ٢٣٠ - ٦٥٣
٣٩	٢٩٥		سورة الإسراء (١٧)
٤٢	٥٦٢	١	٨٥ - ٣١٣
٥١	٣٧٠	٧	٢١٦
٥٢	٣٧٠	١٣	٢٠٠
٦٥	٥٦٣	٢١	٣٣٢ - ٥٥١
٧٠	٣٦٤	٢٣	٢٠٧ - ٣٥٦
٩٤	٣١٠ - ٥٣٢	٣٢	٥٧٥
	سورة النحل (١٦)	٣٦	٢٠٤ - ٤٧٣ - ٥٥٥
٥	٣٦٥ - ٥٩١	٣٧	٤٤٠
٢١	٤٤٤	٤٠	٢٦ - ٣٤٠
		٥٢	٣٣ - ١٢٢

الآية	رقم الصفحة في المعني	الآية	رقم الصفحة في المعني
٥٣	٦٠٥	٣١	٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٨
٥٧	٥٨٦	٣٣	٢٠٧ - ٢٠٨ - ٥٢٨
٥٩	٢٥٢	٣٧	٣٣٧
٦٢	١٨٧	٣٨	٣٦ - ٣٦٧
٦٥	٥٦٢	٣٩	١٧٠ - ٤٦٨
٦٧	٢٧٩	٤٠	١٧٠ - ٤٦٨ - ٤٦٩
٧٣	٦٢٦ - ٣٥	٤٧	٤١٠
٧٤	٤٠	٥٠	٤٦٤
٧٥	٥٨٦	٦٣	٤٣٥
٧٦	٣٢	٦٥	١٦٣
٧٨	٢١٦	٧٤	٤١١
٧٩	٥٢٧ - ١٦١	٧٧	٤١١
٨٤	٢٠٤	٧٩	٣٩ - ٦٨ - ٥٨٩
٨٨	٥٨٤	٨٠	٦٨
٩٣	٤٧٥ - ٤١١	٨٢	٦٨ - ١٥٥
٩٨	٦٣٨	٨٤	٣٦٩
٩٩	٦٣٨	٨٦	٧٢
١٠٠	٥٩٦ - ٢٦٧ - ٢٥٨	٩٦	٤٨٠
١٠٩	٢١٥	٩٩	٩٢ - ١٤٥ - ٣٠٤ - ٤٠٢
١١٠	٤٤٥ - ٤٤١ - ٣١٠ - ٣٠٧ - ٨٨	١٠٣	٥١٢
سورة الكهف (١٨)		١٠٥	٤٦٩
		١٠٩	١٤٨ - ٦١٣
١	٥٠٣	سورة مريم (١٩)	
٢	٥٠٣		
٥	٤٦٤ - ٣٣	٣	٢٧٧ - ٣٩٧
١٢	٥٦٣ - ٤٨٦ - ٤٠٠ - ٨٨	٤	٣٩٧ - ٤٩٩
١٦	٩٣	٥	٢١٨ - ٤٠٧
١٨	٦٥٤	٦	٤٠٧
١٩	٥٥١ - ٣٩٩	١٦	٩١
٢٢	٦٢٠ - ٥٩٣ - ٣٥٣ - ٣٥١	١٧	٤٤٣
٢٣	٦٠٣	٢١	٢٢٧
٢٤	٦٠٣	٢٢	٢٨٦
٢٥	٥٠٥	٢٥	١١٧ - ١٥٣ - ٥٠٠
٢٨	٦٤٨ - ٤٩١	٢٦	٧٣ - ٢٨٢ - ٣٣٠
٢٩	٢٢٦	٣٠	٣٩٦

الآية	رقم الصفحة في المغني	الآية	رقم الصفحة في المغني
٣١	٣٠٠	٥٨	١٤٨ - ٤٠٩ - ٥٤٥ - ٥٦٠
٣٣	٤٠١	٥٩	٥٦٠
٣٨	٦٤٣	٦٠	٣٤٩
٤٣	٦١١	٦٣	٣٥ - ٥٠ - ٢٣٢ - ٤٧١ - ٥٦١ - ٥٧٢
٤٦	٤٦٠ - ٥٢٤	٦٤	٦٤٣
٦١	٤٧٩	٦٥	٧٢
٦٦	٢٣٢ - ٥٥٥	٦٨	٣٠٣
٦٨	٣٨٨	٧١	١٢٠ - ١٧٥ - ٤٠٠ - ٤٨٦
٦٩	٣٨٨ - ٣٩٣ - ٤٠٠ - ٤٧٦ - ٥٥٨	٧٢	٥٨٠
٧٠	٥٦١ - ٥٦٨	٧٧	٥٩٨
٧١	٣٨٨ - ٣٣	٨٩	٤٢
٧٤	٥٥٣	٩١	١٣٤ - ١٣٥
٧٥	٧١ - ٢٢٦ - ٥٥٠	٩٢	٢٤٩
٧٨	١٩٤	٩٣	٢٤٩
٧٩	١٩٤	٩٦	٥٨٧
٨٠	٤٣٥	١٠٧	٣٤٦
٨١	١٩٤	١١٧	٢٢٠
٨٢	١٩٤ - ١٩٥	١٣١	٥٢٢ - ٥٢٣
٨٧	٣٥٥	سورة الأنبياء (٢١)	
٩٣	٢٠٤	١	٢١٩ - ٣٥٥
٩٤	٢٠٤	٢	٣٥٥ - ٣٩٤
٩٥	١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٤	٣	٣٥٥ - ٣٨٤ - ٣٨٦ - ٣٩٤ - ٤٠٨
٩٦	٣٦٨	٥	٤٣٥
سورة طه (٢٠)		١٥	٥٩٣
٧	٦١٣	١٥	٥٦٣
٩	١٥٠	١٧	٣٤
١٠	١٥٠	١٨	١٨١
١٧	٢٩٤	١٩	٤٢٥
٢٠	٩٧ - ٩٨ - ١٠١	٢٢	٨٢ - ٨٣ - ٢٣٦ - ٢٦١ - ٥٠٥ - ٦٦١
٢١	٥٤١	٢٤	٣٢٦
٤٢	١٥٦	٢٦	١٢١
٤٤	٢٨٥	٣٠	٦٢
٤٩	٣٢٠	٣١	٢٦٥
		٣٣	٢٠٤

الآية	رقم الصفحة في المعني	الآية	رقم الصفحة في المعني
٣٤	٣٣٩	٢٩	٢٢٦
٣٥	١٩٧	٣٠	٣١٣ - ٣١٤ - ٥٨٥
٣٧	٢٩٤ - ٣٠٥ - ٣١٦	٣١	٩٠٦
٤٧	٢١٦	٣٢	٥٨٧
٥٠	٤١١ - ٥٠٣	٤٦	٥٠٥ - ٥٣٢
٥٧	١٢٥ - ٢٣٢ - ٢٣٦ - ٣٢٩ - ٣٨٨	٦٢	٣٠٣
	٤٤٧	٦٣	١٦٨ - ٤٠٧ - ٤٧٤ - ٥٠٤
٦٢	٢٨	٧٢	٥٩٢
٦٣	٢٨	سورة المؤمنون (٢٣)	
٧٧	٣١٦ - ٣٨٠	١٤	١٦٨
٧٨	٢٢١	٢٠	١١١
٨٧	٦٥٣	٢٢	١٥٠
٨٨	٥٢٣ - ٦٣٣	٢٧	٤٣ - ٣٨٥
٩٣	٣٧٢	٣٣	١٥٠ - ٤٠٣ - ٤٧٦ - ٥٣٢
٩٤	٢٥٣	٣٥	٢٢٤ - ٦٠٤
٩٥	٢٥٢ - ٤٦٥	٣٦	٢٢٤
٩٧	٩٨ - ٣٢١ - ٤٧٤	٤٠	١٤٢ - ١٥٥ - ٣٠٧
١٠٤	١٨٤ - ٦٥٣	٥٢	٤٩٥ - ٦٢٤
١٠٨	٥٢	٥٣	٢٠٢ - ٢٠٣ - ٣٧٢ - ٤٩٥
١١١	٣٤	٥٥	٣٠٣
سورة الحج (٢٢)		٦٢	١٢١
١	١٩٦	٦٣	١٢١ - ١٦٣
٥	٣٤٨	٧٠	١٢١
٦	١٣٩	٩١	٣١ - ٣١٧
٨	٤٨٢	٩٩	١٩٤ - ٥٨٥
١٠	٤٨٢	١٠٠	١٩٤ - ٥٨٥
١١	٥١٢	١١٣	٧٣
١٢	٢٣٦	سورة النور (٢٤)	
١٣	٢٣٥ - ٣٩٧	١	٥٩٤
١٥	١١٧	٣	٦٣٤
١٨	٣٢١	٦	٥١٩
٢٢	٣١٩	٩	٤١ - ٣٠٢ - ٥٥١
٢٥	١١٧ - ٥٩٥	١٠	٤١٣ - ٦١٣
٢٧	٢٠٣	١٣	٢٣٧ - ٢٧٣ - ٢٧٤

الآية	رقم الصفحة في المغني	الآية	رقم الصفحة في المغني
٦٩	٤٣٦	١٤	١٧٤
سورة الشعراء (٢٦)		١٦	٢٧٣
٤	٦٥٦	٢١	٦١٣
١٤	١٥٠	٢٢	٨١
٢٢	٢٣ - ٦١٥	٣١	٣٣٨
٤١	٣٣٥	٣٥	٦١ - ٢٤٥
٤٢	٣٣٥	٣٦	٣٧٠ - ٤٩٨ - ٥٣٥ - ٥٨١
٥٠	٢٣٩ - ٢٤٠ - ٥٩٥	٣٧	٣٧٠ - ٥٣٥ - ٥٧٣ - ٥٨١
٦١	١٩٤	٤٠	٥٤٢ - ٦٢٦
٦٢	١٩٤	٤١	٢٠٤
٦٤	١٢٨	٤٣	٣١٩
٨٢	٤٠ - ٦٠٤	٤٥	٦٠٥
١٠٢	٢٦٥ - ٥٣١	٥٣	٥٨١
١١١	٣٩٤ - ٦٠٠	٥٤	٦٣٣
١٣٢	٤٠٨ - ٤٣٥	٦٠	٣٩
١٣٣	٤٠٨ - ٤٣٥	٦١	٧٥
١٣٤	٤٠٨	٦٣	٢٨٧ - ٤٩١
١٦٥	٢٧	٦٤	١٨٠
١٦٦	٢٧	سورة الفرقان (٢٥)	
١٨٦	٣٦	٥	٥٩٣
١٩٧	٤٣٣	١٠	٦٤٥
٢٠١	٢٦١	١٨	٣١٨
٢٠٢	٢٦١	٢٠	٢٣٤ - ٤٠٩ - ٤٤٩ - ٤٧٧
٢٠٨	٤١٤	٢٢	١٠٧ - ٥٠٨
٢٢٧	٤٠٠ - ٤٤٤ - ٤٨٥ - ٥٥٣	٢٥	١١٣ - ٥٢٣
سورة الفمل (٢٧)		٣٢	٤٩٣
٨	٥٥١	٣٦	٦١٥
١٠	٨٤ - ٤٤١ - ٤٤٣ - ٤٤٤	٣٩	١٩٩ - ٣٣١
١١	٨٤	٤١	٣١٠ - ٥٧٦ - ٥٩٧
١٢	٤١٨	٤٥	٢٨ - ٢١٠
١٨	٢٤٨ - ٣٥٣ - ٦٤٣	٤٦	٢٨
١٩	٤٤٢	٥٩	١١٣
٢٠	٦١٠	٦٠	٤٤١
٢١	٥٦١ - ٦١٠	٦٨	٤٣٦

الآية	رقم الصفحة في المغني	الآية	رقم الصفحة في المغني
٢٤	٨٥	٢٧	٥١
٢٥	٨٥ - ٣٦١ - ٣٦٢	٢٨	٨٨ - ١٤٧ - ٣٠٨ - ٥٥٣
٢٨	٦٦٠	٣٠	٣٢٠
٢٩	٨٥ - ٣١٣	٣١	٤٤٣
٣٠	٨٥ - ٣١٣	٣٢	١٥٣ - ٥٠٠ - ٦٤١
٣١	٨٥	٣٤	٤٠٧
٣٣	٨٦	٤٥	٥٨٦
٣٤	٣٩٩ - ٦٢٠	٦٢	٥٥٩
٣٥	٢٩٥ - ٥١٠	٦٥	٥٣٢
٤٠	١٦٢ - ٣٦٨ - ٤٢٥	٧٣	٤٥٢
٤٢	١٩٢	٧٦	٦٦٠
٤٥	٥٦٤	٧٧	١٨٢
٤٦	٢٧٣	٧٩	١٧٤ - ٤٢٥ - ٤٤٠
٤٧	٥٥١	٨٢	٤٠ - ١٨٢ - ١٩٦ - ٣٠٥ - ٣٥٨
٥١	٥٢٦ - ٥٣٤	٨٤	٣٧٨
٥٥	٦٣١ - ٦٥١	سورة العنكبوت (٢٩)	
٥٦	٤٣٢	٢	١٥٩
٦٠	٤٤٧ - ٥٤٦	٥	٦١٣
٦٥	٤٢٩ - ٥١٩	٨	٤١٨
٧٢	٢١٩	٩	٣٩٠
٨٣	٣٢٠	١٢	٢٢٦ - ٢٢٧
٨٤	٥٧ - ٧٠	١٥	٣٤٣
٨٧	٢٠٤	١٩	٣٧١
٨٨	٢٠١	٢٠	٣٧١
٩٠	١٧٠	٣١	٤٦
سورة القصص (٢٨)		٣٣	٤٥
٥	٦٥٤	٣٦	٥٨٥
٦	٦٥٤	٤٠	١١١ - ٢٠٤
٧	٣٤٣	٤٤	٦٢٥
٨	٢١٧	٤٦	٥٨٨
١٥	١٥١ - ١٦٩ - ٦٥٣	٥٦	٦١١
١٧	٢٨٢	٥٧	١٩٧
٢٣	٥٧٥	٥٨	٣٩٠
٢٥	٢٩٩	٦٠	١٩١

الآية	رقم الصفحة في المغني	الآية	رقم الصفحة في المغني
٦١	٥٩٦ - ٦١٥	٢٤	٢١٣
٦٥	٢٧٩	٢٦	١٨٩ - ٣٩٥ - ٥٥٤
٦٦	٢٢٦	سورة الأحزاب (٣٣)	
٦٩	٣٩٠	٦	٤٢١
سورة الروم (٣٠)		٧	٣٤٣ - ٣٤٥
١	١٧٤	١٣	٢٣٩
٢	١٦٤ - ١٧٤	١٥	٢٣١ - ٣٨٨
٣	١٦٤ - ١٧٤	١٩	٥٧٩ - ٥٨٧
٤	٩٦ - ١٦٤ - ١٧٤ - ٥٨٧	٢٠	١١٣ - ٢٧٠
٥	٩٦	٢١	٥٨٦
١٧	٤٧٦	٢٣	٣٢٢
٢٣	٥١١	٢٥	١١٦
٢٤	٦٠٥	٣٣	٥١٨
٢٥	٩٧ - ١٠٢ - ١٠٦	٣٧	٩٥ - ١٥٣ - ٥٠٠
٣٦	١٧١ - ٤٠٥	٤٠	٢٩٠ - ٣٤٤ - ٥٧٠
٤٢	٣١٢	٥٢	٢٦٣
٤٦	٤٥٦	٥٦	٥٧٠
٤٨	١٠٢ - ٢٠٩	٦١	٥١٠
٥١	٦٠١	سورة سبأ (٣٤)	
٥٤	٦٢٢	٣	٢٤٢
سورة لقمان (٣١)		٦	٤٦٩
١	٥٥٩	٧	١٠٨
٢	٥٥٩	١٠	٥٨٩ - ٦١٧
١٤	٣٧٩	١١	٥٨٩ - ٦١٧
٢٧	٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٦٩ - ٤٤٤	١٤	٢٧٠ - ٥٢٢
٣٢	١٣٨ - ١٧٢ - ٢٧٩ - ٥٤٩	٢٤	٧٣
سورة السجدة (٣٢)		٢٨	٥٣٠
٢	٥٦	٣١	٢٧٢
٣	٥٦	٣٧	٣٤٣
٧	١٢٦	٤٤	٣١٠
١٢	٦١٣	٤٦	٣٠٤ - ٤٣٥ - ٥٤٠
١٣	٢٥٦	٤٨	٤٣٤ - ٥٥٢
١٤	٢٩٩	٥١	٢٤٠ - ٥٩٥
		٥٤	٤٨٦

الآية	رقم الصفحة في المعني	الآية	رقم الصفحة في المعني
٢٩	٩٨	سورة فاطر (٣٥)	
٣١	١٨٩	١	٦١٩
٣٢	٣٥ - ٥٥٣	٢	٣١٣
٣٥	٤٧٦	٣	٤٢١
٣٧	٤١١	٤	٦١٣
٣٩	٢٢٣ - ٦٠٤	٨	٢٢ - ٥٤٦
٤٠	٢٤٣ - ٦٠٩	٩	٦٥٤
٤١	٢٥٢ - ٢٦٩ - ٥٥٤	١٠	٤٦٩
٤٥	٦١٣	١٤	٢٥٨
٥٢	٣٢٠	١٩	٣٤٤
٦٦	٥٤١	٢٠	٣٤٤
٧٦	٣٧١	٢١	٣٤٤
٧٨	٥٨٢	٢٢	٢٤٦ - ٣٤٤
٧٩	٥٨٢	٢٨	٣٠٣
سورة الصافات (٣٧)		٣١	٤٤٣
٢	١٦٩	٣٢	٥٦٢
٣	١٦٩	٣٣	٥٦٢
٦	٢٠٣ - ٢٢٦ - ٣٧٠ - ٤١٤ - ٤٥٥	٣٦	٤٥٧ - ٤٥٨
٧	٢٠٣ - ٢٢٦ - ٣٧٠ - ٤١٤ - ٤٥٥	٣٧	١٦٥
٨	٢٠٣ - ٣٧٠ - ٤١٤ - ٤٩١ - ٦٤٨	٤٠	٣١٦
١١	٥١٦	٤١	٣٤
٢٤	٤٥٨	سورة يس (٣٦)	
٣١	٣٩٧	١	٣٥٠
٣٥	١٦٥ - ٥٣٨	٢	٣٥٠ - ٣٨٨
٣٨	٦٠٧	٣	٣٨٨
٤٥	٥٠٤	٦	٣١٠
٤٧	٢٤٣	٩	٣١٢
٤٨	٥٨٩	١٠	٣٥٩ - ٥٦٠
٥٥	١٤٨	١٩	٢٣٩ - ٦١٣
٥٨	٢٥	٢٠	٤٣٥
٥٩	٢٥	٢١	٤٣٥
٨٦	٢٧	٢٦	٢٩٥ - ٦٤
٩٥	٢٧	٢٧	٢٩٥
٩٦	٢٧	٢٨	٣١٩

الآية	رقم الصفحة في المغني	الآية	رقم الصفحة في المغني
سورة الزمر (٣٩)		٩٩ ٣٨٣-٤١٣	
٣ ١٠١-٥٩٨		١٠٢ ٥٠٠	
٦ ١٢٦		١٠٣ ٢١٦-٣٥١	
٨ ٢١		١٠٤ ٣٠٣-٣٥١-٤٦٦	
٩ ٢١-٥٧٥		١٠٥ ٣٠٣-٣٥١-٤٦٦	
١٠ ٢١		١٣٠ ٤٤٨	
١٢ ٤٠		١٣٧ ١١٠-١١٣	
١٩ ٤٢٨		١٤٧ ٧٦	
٢٠ ٥٢٤		١٤٩ ٢٦-٥١٦	
٢٢ ٣١٥		١٥٠ ٢٦	
٢٤ ٢٢		١٦٥ ٤٦٨-٤٧٠-٥٨٥	
٢٧ ٥٥١		١٦٦ ٥٨٥	
٣٦ ٢٧-٣٣٩		١٦٨ ٢٧٠	
٤٦ ٥٦٦			
٥٧ ٣٣٦		سورة ص (٣٨)	
٥٨ ٣٣٦		١ ٥١٦-٥١٧-٦١١	
٥٩ ٣٣٦		٣ ٢٥٤-٢٥٥-٥١٧-٦١١	
٦٠ ٤٧٧-٦٣٢		٤ ٥١٧	
٦١ ٥٤٩		٦ ٤٤	
٦٣ ٥٤٩		٨ ٢٧٨	
٦٤ ٣٣٤-٥٨٢-٦٠٥		١٤ ٥١٧-٦١١	
٦٦ ١٧٣		٢٦ ٢٩٩	
٦٨ ٥٣٥		٢٧ ٣١٥	
٧١ ١٠٣-١٠٤-٣٥٠-٣٥١		٣٢ ١٥٥	
٧٣ ٩٠-٣٥٠-٣٥١-٣٥٢-٤٤٣		٣٣ ١١٨-٥٤٦	
سورة غافر (٤٠)		٤٤ ٦١٤	
٢ ٥٣٦		٤٧ ١٦٢-٦٣٤	
٥ ٢٠٣		٤٩ ٤٧٩	
١٠ ٥٠٧		٥٠ ٣٥٢-٤٧٩	
١١ ٤٩٢		٥٧ ١٧٣	
١٥ ٤٠١-٥٤٨		٦٤ ٥١٦-٥٤٠-٦١١	
١٦ ٤٠١		٧٥ ٢٤٩-٢٩٥	
١٨ ١٢٣-٥٠٧		٨٤ ٣٧٦-٤٧٥	
٢٨ ٣٠١		٨٥ ٣٧٦-٤٧٥	

الآية	رقم الصفحة في المعني	الآية	رقم الصفحة في المعني
٣٩	١٠٩	٣٥	١٩٨ - ٢٠١
٤٠	٣٧٨	٣٦	١٦٢ - ٢٨٥ - ٤٥٦ - ٥١٨
٤٣	٥٥٨ - ٤٧٢	٣٧	١٦٢ - ٢٨٥ - ٤٥٦ - ٥١٨
٤٥	٣١٦	٤٨	١٩٩ - ٤٨١
٥١	٥٢٦ - ٢٦٦	٧٠	٩٢
٥٢	٤٣٥	٧١	٩٢
٥٣	٤٣٥	٧٢	٩٢
سورة الزخرف (٤٣)		٨١	٣٦٤ - ٤٤٥ - ٥٥٣
٩	٥٦٠ - ٥٨٢	سورة فصلت (٤١)	
١٣	٥١٩	١١	٧٣٠
١٨	٦٣٩	١٧	٦٩ - ٣٣٦ - ٥٧٦
١٩	٢٦	٢٠	٣٠٨
٣٥	٣٥ - ٢٣٤	٢٤	١٠٧
٣٨	٩٢ - ٩٣ - ٩٤	٢٩	٣٩٣
٣٩	٩٢ - ٩٣ - ٤١٩	٤٠	٢٢ - ٢٢٦ - ٥١٧
٤٨	٥٩٠	٤١	٥١٥ - ٥١٧ - ٥٩٥
٤٩	٣٣٨	٤٢	٥١٧
٥١	٥٦ - ١٢٣	٤٣	٤٠٨ - ٤٣٥ - ٥١٧
٥٢	٥٦ - ٦٠ - ١٢٣	٤٤	٥١٥ - ٥٦٧
٦٠	٣١٤	٤٦	١٢٠ - ٥٦٠ - ٥٩٣
٦٦	٣٤٠	٤٧	١١٥
٧١	٤٧٦	٤٩	٥٩٣
٧٦	٢٨٩	سورة الشورى (٤٢)	
٧٧	٢٢٦ - ٣٦٢	٣	٣٤٣ - ٥٨١
٨٠	١٢٢ - ٥١٥	٩	٦١١
٨١	٣٤	١١	١٧٥ - ١٨٥ - ٦٥١
٨٤	٤١٥ - ٦٢٢	١٧	٤٨٣ - ٥٢٨
٨٥	٥١٥	٢٢	٥٣٣
٨٦	٥١٥	٢٣	٥١٤
٨٧	٥٦٠ - ٥٨٢	٢٥	١٥٦
٨٨	٥١٥ - ٥١٦	٣٠	١٧١
سورة الدخان (٤٤)		٣٤	٣٤٨
١٨	٦٠٦	٣٥	٣٤٨
		٣٧	١٠٨

الآية	رقم الصفحة في المعني	الآية	رقم الصفحة في المعني
سورة الفتح (٤٨)		سورة الجاثية (٤٥)	
١٠	٣٧٦	٣	٤٦٢
١٦	٤٥٦	٤	٤٦٢
١٨	٦٢	٥	٤٦٢
٢٥	٥٨٤ - ٢٣٦	٢٣	٢٢٧
٢٧	٤٤٤ - ٣٨ - ٣٧	٢٥	٤٣٢ - ١٠٧
٢٩	٣١٤	٢٨	٤٣٦
سورة الحجرات (٤٩)		٣١	٣٨٧ - ٢٩١ - ٦٨
٥	٢٦٨ - ١٩	٣٢	٥٩٠ - ٤٠٨ - ٣٨٧ - ٢٩١
٩	٢٠١ - ١٣٤	سورة الأحقاف (٤٦)	
١٢	١٧٣ - ٢٦	٨	٣٢٥
١٤	٢٧٨ - ٢٥٤	١٠	٦١٣
١٧	٦٠٤	١١	٢١٧ - ٩٢
سورة ق (٥٠)		١٥	٦٤٩ - ٤٩١
١	٦١٠	١٦	١٥٦
٢	٦١٠ - ٤٩	٢٠	٦٥٩ - ٤٩٢
٤	٦١٠ - ٤٤٨ - ١٦٣	٢٥	٥٩٠
٥	٢١٦	٢٦	٣١٠ - ٣٤
٩	٥٨٩	٢٨	٥٠٥ - ٢٧٣
١٥	٢٧	٣١	٣١٨
١٨	٦١٠	٣٣	٦٣٨
٢٢	١٦٩	٣٤	٦٥٩
٢٣	٢٩٤	٣٥	٥٩٣ - ٤٦٠ - ٣٤٤ - ٣٤٠ - ٢٥
٣١	٥٢٨	سورة محمد (٤٧)	
٣٥	٤٤٧	٨	٥١١ - ٤٧٨ - ٢٢٤
٣٦	٦١٠	١٤	٢٢
٣٧	٦١٠ - ٥٢٦	١٥	٢٢
٤٢	٦٤٨ - ٤٠٠	٢١	٥٩٥ - ٤٤٦
سورة الذاريات (٥١)		٢٢	٣٨٣
١٢	٣٩٩	٣١	٦٥٣
٢٠	٥١٦	٣٥	٣٢٦
٢٣	٤٨٧	٣٦	٥٣٢
٢٤	٣٧٠ - ١٠٤	٣٨	١٥٥

الآية	رقم الصفحة في المعني	الآية	رقم الصفحة في المعني
٢٥	١٠٤ - ٣٧٠ - ٥٦٨	٢٧	٦٠٧
٢٦	١٦٩	٣٤	١١٢
٢٧	١٦٩	٤٢	٢٩
٢٩	١٦٩	٤٩	٣٨٧ - ٥٦٢
٣٥	٦٥٢	٥٢	٢٠٠ - ٤١٣
٣٦	٦٥٢	سورة الرحمن (٥٥)	
٣٧	٥١٧	١	٣٧٢ - ٤٤١
٣٨	٥١٧ - ٥١٦	٢	٣٧٢ - ٤٤١
٤٢	٥٩٠	٣	٣٧٢
٥٢	٧٧ - ٥٩٣	٤	٣٧٢
سورة الطور (٥٢)		٥	٤٢٩
١٥	٢٦	٢٢	٧٧
٢٣	٢٤٣	٣١	٣٣٨ - ٦٠٥
٣٩	٥٧	٣٧	٣٨٤
٤٤	٢٦١	٣٨	٣٨٤
سورة النجم (٥٣)		٣٩	٣٨٤ - ٤٥٨
١	١٠٥ - ١٠٩	٦٠	٣٤٠ - ٦٢٢
٣	١٥٦	٦٢	٣٨٤
٨	٧٤ - ٦٥٢ - ٦٦٠	٦٣	٣٨٤
٩	٧٤ - ٥٨٧ - ٦٦٠	٦٤	٣٨٤ - ٥٠٣
١٤	١٦٢	٧٠	٣٨٤
١٥	١٦٢	٧١	٣٨٤
٤٣	٤٦٩	٧٢	٣٨٤
٤٤	٤٦٩	سورة الواقعة (٥٦)	
٤٥	٤٦٩	١	١٠٣
٥١	٥٠٧	٢	١٠٣
سورة القمر (٥٤)		٣	١٠٣
١	٥١٦	٤	١٠٣
٣	٥١٦ - ٥١٧	١١	٦٤٦
٥	٥١٧	١٢	٦٤٦
٧	٣٦٤ - ٤٤١	١٧	٥٠٣ - ٦٤٦
١٠	٣٩٦	١٨	٦٤٦
٢٤	٣٣٩	٢٢	٥٠٤ - ٦٤٦
		٢٧	٤٧٣ - ٥٩٢

الآية	رقم الصفحة في المعني	الآية	رقم الصفحة في المعني
١٢	١١٣	٢٨	٥٩٢
١٦	٢٨ - ٣٩	٣٢	٢٤٥
٢٣	١٨٨ - ٢٠٥	٣٣	٢٤٥
٢٦	٣٤٣	٤١	٥٩٢
٢٧	٥٤٣	٤٢	٥٩٢
٢٩	٢٤٩ - ٢٥٠	٤٣	٢٤٥
سورة المجادلة (٥٨)		٤٤	٢٤٥
١	١٧٨	٤٧	٢٦
٢	٣٣ - ٢٩٩ - ٥٦٠	٤٨	٢٦
٣	٥١٤ - ٥٩٥ - ٥٩٨ - ٦٥٥	٥١	١٦٩
٤	٥٩٨	٥٢	١٦٩ - ٣٢٠
٩	٦٥٢	٥٣	١٦٩
١٢	٦٥٢	٥٤	١٦٩
سورة الحشر (٥٩)		٥٥	١٦٩
٧	١٨٨	٥٩	٥٤ - ٣٦٦
٩	٥٩٦	٦٢	٣٤٢
١٢	١٧١ - ٢٣٧ - ٦١٠	٦٥	٢٧٠
١٣	٢٣٠	٧٠	٢٧٠ - ٦٠٩
سورة الممتحنة (٦٠)		٧٥	٢٥٠ - ٣٧٧
١	٤٩ - ٢٤٦	٧٦	٢٥٠ - ٣٧٧ - ٣٧٩
١٢	٦٣٣	٧٧	٣٧٧
سورة الصف (٦١)		٨٣	٢٧٣
٢	٢٩٥	٨٤	٢٧٣
١١	٣٨٥	٨٥	٢٧٣ - ٥٩٧
١٢	٣٨٥ - ٥٤٣	٨٦	٢٧٣ - ٣٨٣
١٣	٤٥٨ - ٤٥٩ - ٥٤٣	٨٧	٢٧٣ - ٣٨٣
سورة الجمعة (٦٢)		٨٨	٤٣٠ - ٥٨٤
٥	٤١١	٨٩	٦٩ - ٥٨٤
٩	٣١٦	٩٠	٦٩
١١	١٠٤	٩١	٦٩
سورة المنافقون (٦٣)		٩٢	٦٩
١	٢٣٣	٩٣	٦٩
٥	٤٨٠	سورة الحديد (٥٧)	
		١٠	٤٧١ - ٥٧٤ - ٥٧٦ - ٥٩٠

الآية	رقم الصفحة في المغني	الآية	رقم الصفحة في المغني
٦	٢٦ - ٥٣	٣٧	٣٩٧
٧	١٣٤	٣٨	٣٩٧
٨	٦٤	٣٩	٣٨٩
١٠	٤٠ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٤٠٦ - ٤٥٤	٥١	٣٥
سورة التغابن (٦٤)		سورة الحاقة (٦٩)	
٦	٣٦٦	١	٤٧٣
٧	١٢٢ - ٣٣٦	٢	٤٧٣
١٦	٣٠٠	٧	٣٥٣
سورة الطلاق (٦٥)		١٣	٨٣
١	٢٨٥ - ٤١٧ - ٤٢٨ - ٦٥٢	١٦	٣٣٢
٤	٥٨٠ - ٥٧٨	١٩	٣٣٨
٦	٥٤٠	٢٨	٣١٠
٧	٢٢٦	٣٢	٦٦٠
سورة التحريم (٦٦)		٤٤	١٥١
٣	٥٨٢	سورة المعارج (٧٠)	
٥	٣٥٢ - ٣٥٣	١١	٤٨٨
٧	٤٥٧	١٦	٢٢٠
١٢	٦٥١	٤٠	٢٥٠
سورة الملك (٦٧)		٤١	٢٥٠
٢	٤٠١	سورة نوح (٧١)	
٣	٣١٧	٧	٢٠٦
٥	٤٥٥	١٧	٤٩٢
٨	١٢٢ - ٣٣٦	٢٤	٢١٧
٩	١٢٢ - ٣٣٦	٢٥	٣٠٧ - ٣١٤
١٥	٣٥٧	٢٨	٣٤٥
١٦	٣٥٧	سورة الجن (٧٢)	
٢٠	٣٣ - ٥٧ - ٢٧٠	٤	٤٨٠
٣٠	١٧٠ - ٣٨٩	٧	٤٨٠
سورة القلم (٦٨)		١١	٤٨٦
٢	٢٥٠ - ٤٢٠	١٨	٤٩٥ - ٦٠٤
٤	٢٣٠	٢٥	٣٤
٦	١١٩	٢٨	٥٦٣
٩	٢٦٤ - ٤٥٦		

الآية	رقم الصفحة في المغني	الآية	رقم الصفحة في المغني
سورة المزمل (٧٣)		٤	١٩٥ - ٦٤٧
١٥	٦١	٦	١١٤
١٦	٦١ - ٦٥	١٥	١٩٥ - ٥٢٢
١٧	٣٨٣	١٦	١٩٥
١٨	١١٣	١٨	٥٢٢
٢٠	٤٦٨ - ٤٧١	٢٠	١٢٨ - ٥٧٥
سورة المدثر (٧٤)		٢٤	٧٤ - ٧٦
٦	٣٩٤ - ٤١١	٣١	٤٢٦
٨	١٠٦	سورة المرسلات (٧٧)	
٩	١٠٦ - ٦٣٩	١	٥٣٥
١٠	٦٣٩	٢	٥٣٥
٣٠	١٩٥ - ٥٩٨	١٥	٦٢٣
٣١	١٩٥ - ٥٥٩	٣٥	٤٠١
٣٢	١٩٤ - ١٩٥	٣٦	٤٥٧
٣٦	٢٢١	سورة النبا (٧٨)	
٣٨	١٩٩ - ٢٠١	١	٢٩٥ - ٤٤٤
٤٩	١٩٧	٢٨	٣٠١
سورة القيامة (٧٥)		٤٠	٢٨٦
١	٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٤٩ - ٥٦٩	سورة الخازعات (٧٩)	
٣	١٢٢ - ٥٧٠ - ٥٧١	١	٥٣٥ - ٦١٠
٤	١٢٢ - ٥٧٠ - ٥٧١	٤	٥٣٥
١٦	١٩٣	٦	٦١٠
١٧	١٩٣	١٣	٩٨
١٨	١٩٣	١٤	٩٨
١٩	١٩٣	٢٦	٦١٠
٢٠	١٩٣	٢٧	٥٤
٢٢	١٨٩	٤٠	٦٥ - ٤٧٤
٣١	٢٤٣	٤١	٦٥ - ٤٧٤
٤٠	٨٠	٤٣	٢٩٥
سورة الإنسان (٧٦)		سورة عبس (٨٠)	
١	٢٧٧ - ٣٤١	٣	٢٥٢ - ٢٨٥
٢	٣٤١		
٣	٧٢ - ٣٤٣		

الآية	رقم الصفحة في المعني	الآية	رقم الصفحة في المعني
سورة الطارق (٨٦)		سورة التكويد (٨١)	
٤ - ٣٣ - ٣٥ - ٢٣٣ - ٢٧٩		١٥ - ٤٦٣	
٨ - ٥٠٨		١٦ - ٤٦٣	
سورة الأعلى (٨٧)		١٧ - ٤٦٣	
١ - ٥٣٤		١٨ - ٤٦٣	
٥ - ٥٠٣		٢٦ - ٤٤٤ - ٢٥	
٩ - ٣٧ - ٣٤		سورة الانفطار (٨٢)	
١٤ - ١٢١		٦ - ١٩٣	
١٥ - ١٢١		٧ - ١٩٣ - ٥٣٩	
١٦ - ١٢١		٨ - ١٩٣ - ٥٣٩	
سورة الفاشية (٨٨)		٩ - ١٩٣	
٢ - ٥٩٩		١٨ - ٤٨٨	
٨ - ٥٩٩		١٩ - ٤٨٨	
١٧ - ٢١٠		سورة المطففين (٨٣)	
٢٢ - ٤٠٩ - ٥٦٣		١ - ١٥١ - ٢١٢ - ٤٤٨	
٢٣ - ٤٠٩ - ٥٦٣		٢ - ١٥١ - ٥٦١	
٢٤ - ٤٠٩ - ٥٦٣		٣ - ٢٢٣	
سورة الفجر (٨٩)		٤ - ١٩٣	
١ - ٦٣٤		٥ - ١٩٣	
٢ - ٦٣٤		٦ - ١٩٣	
٤ - ١٩٥ - ٦٤٩		٧ - ١٩٣ - ١٩٤	
٥ - ٣٤٢		١٥ - ١٩٤	
٢٢ - ٥٦٩ - ٥٨٥		١٧ - ٣٩٥	
٢٤ - ٢١٦ - ٢٨٦		١٨ - ١٩٤	
سورة البلد (٩٠)		٣٠ - ١١٣	
٢٥٠		سورة الانشقاق (٨٤)	
٢٥٠		١ - ١٩ - ١٠٣ - ٥٤٧ - ٥٩٦	
٢٥٠		١٩ - ١٥٥	
٢٥٠		سورة البروج (٨٥)	
٢٤٤		٤ - ٤٧٨ - ٦٠١	
٢٤٤		٥ - ٤٧٨	
٢٤٤		١٣ - ٤٦٩	
٢٤٤			

الآية	رقم الصفحة في المعني	الآية	رقم الصفحة في المعني
١٥	٢٤٤	سورة التين (٩٥)	
١٦	٢٤٤	١	٣٥٠
١٧	٢٤٤	٨	٤٢١
		سورة العلق (٩٦)	
		١	٥٧٦
		٢	٥٧٦
		٦	١٩٣
		٧	٥٠٠ - ٣٨٢
		١٥	٢٨١ - ٣٣٠ - ٣٦٠ - ٤٣٥
		١٦	٤٣٥
		سورة القدر (٩٧)	
		١	٤٩٣
		٥	١٣٢
		سورة البينة (٩٨)	
		٥	٥٨٩
		سورة الزلزلة (٩٩)	
		٤	٩٢ - ٢١٥
		٥	٢١٥
		سورة العاديات (١٠٠)	
		٨	٢١٢
		١١	٢٣٣ - ٦٣٢
		سورة القارعة (١٠١)	
		١	٦٣١
		٢	٦٣١
		١٠	٣٣٧ - ٥٩٢
		١١	٥٩٢ - ٦٣٢
		سورة التكاثر (١٠٢)	
		١	٦٣١
		٥	٦١٢
		سورة العصر (١٠٣)	
		١	٦٢
		٢	٦٢
		سورة الشمس (٩١)	
		١	٤٦٣
		٢	٤٦٣
		٥	٥١٣
		٨	٣٣٨
		٩	١٨٠ - ٤٩٣ - ٦٠٩ - ٦١٠
		سورة الليل (٩٢)	
		١	١٠٤ - ١٠٩ - ٣٦٥ - ٤٢٧ - ٤٦٤
		٢	٤٦٤
		٥	٥٩٨
		١١	٣١٠
		١٤	٥٣٥ - ٥٨٣ - ٦٣٣
		١٩	٥١٩
		٢٠	٥١٩
		سورة الضحى (٩٣)	
		١	٥٣٥
		٣	١٨٧ - ٥٧٦ - ٥٩٨
		٥	١٤٧ - ٢٣١ - ٥٩٨
		٦	٢٧
		٧	٢٧
		٩	٦٩
		١٠	٦٩
		١١	٦٩
		سورة الشرح (٩٤)	
		١	٢٤ - ٢٧ - ٢٧٥ - ٣٣٩ - ٥٠٤ - ٦٠٧
			٦٦٢
		٢	٢٧
		٥	٦٢٢
		٦	٦٢٢

الآية	رقم الصفحة في المعني	الآية	رقم الصفحة في المعني
٣	٦٢	٢	١٧٣ - ٤٦٠
		٣	٤٧١ - ٥٤٥
			سورة النصر (١١٠)
١	٥٣٩ - ٥٣٤	٣	١١٢
٢	٥٣٩ - ٥٣٤ - ٣٤٩		سورة المسد (١١١)
٤	٦٣١ - ٣٨٨	١	٦٠٧
٥	٥٩٢	٢	٣٠٩
٦	٥٩٢	٤	٥٩٧
			سورة الإخلاص (١١٢)
١	٢٠٩	١	٦٠٩ - ٥٩٠ - ٤٧٤
٢	٢٧	٢	٦٠٩
٣	٢١٢ - ٢٧	٣	٢٧٥
٤	٢١٢		سورة الفلق (١١٣)
٥	٢١٢	٢	٥٠٧
			سورة الناس (١١٤)
١	٢١٢	٢	٥٣٦
		٣	٥٣٦
			سورة قريش (١٠٦)
			سورة الماعون (١٠٧)
٢	٦١٢		سورة الكوثر (١٠٨)
١	٤٦٠ - ١٧٣		

٢ - مسرد الأحاديث الشريفة

- ١ - أتذكر يوم كذا وكذا، فعلت فيه كذا وكذا؟ ١٩٢.
- ٢ - أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة؟ قالوا: بلى ١٢٣.
- ٣ - أحق ما أكل الرجل من كسبه وإن ولده من كسبه ٣١٠.
- ٤ - إذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل ٦٥٢.
- ٥ - أرجعن مأزورات غير مأجورات ٦٤٧.
- ٦ - أسامة أحب الناس إليّ. ما حاشى فاطمة ١٣٠.
- ٧ - اشترطي لهم الولاء ٢١٦.
- ٨ - أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا ... ١٢٤.
- ٩ - أعطوا السائل ولو جاء على فرس ٢٦٣.
- ١٠ - أعور عينه اليمنى ٤٣٩.
- ١١ - أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ٣٩٥.
- ١٢ - التمس ولو خاتماً من حديد ٢٦٧ - ٥٩٦.
- ١٣ - ألتسم ترون لهم ذلك؟ ٣٣٦.
- ١٤ - أليس قد صليت معنا؟ ٦٠٠.
- ١٥ - أمر بمعروف صدقة ٤٤٦.
- ١٦ - أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أي ١٢٤.
- ١٧ - أنا بك وإليك ١٣٣.
- ١٨ - أنت الذي لقيتني بمكة؟ ١٢٣.
- ١٩ - أن امرأة دخلت النار في هرة حبستها ١٧٤.
- ٢٠ - أن امرأة كانت تهراق الدماء ٤٣٨.
- ٢١ - إن في يوم الجمعة ساعة الإجابة ١٤٠.
- ٢٢ - إن قعر جهنم سبعين خريفاً ٤٩.
- ٢٣ - إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون ٤٩ - ٢٨٥ - ٣١٩.
- ٢٤ - إنها لو لم تكن ربيتي في حجري ما حلت ... ٢٥٩.
- ٢٥ - إني لأعلم إذا كنت عني راضية وإذا كنت علي غضبي ١٠٤.
- ٢٦ - أي رب ٨٧.
- ٢٧ - أيسرك أن يكونوا لك في البر سواء؟ قال ... ١٢٣.
- ٢٨ - باسمك ربي وضعت جنبي ٣٦٦.
- ٢٩ - تصدقوا ولو بظلف محرق ٢٦٦.

- ٣٠ - خمس صلوات كتبهن الله ٤٤٦.
- ٣١ - دخل - عليه الصلاة والسلام - وبرمة على النار ٦٣٦.
- ٣٢ - سمع الله لمن حمده ٤٩١.
- ٣٣ - الصبر عند الصدمة الأولى ١٦٣.
- ٣٤ - صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ٢١٦.
- ٣٥ - صومي عن أمك ١٥٤.
- ٣٦ - غير الدجال أخوفني عليكم ٣٣٥.
- ٣٧ - فلا تراه فإنه يراك ٦٦١.
- ٣٨ - فإن جاء صاحبها، ولا استمتع بها ١٧١.
- ٣٩ - فإن المنبت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى ٢٤٤.
- ٤٠ - فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض ٤٥٦ - ٦٦٢.
- ٤١ - فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة ٣١٣.
- ٤٢ - فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ١٠٦.
- ٤٣ - فيذهب كما فيعود ظهره طبقاً واحداً ١٨٩.
- ٤٤ - قصرنا الصلاة مع رسول الله أكثر ما كنا قط وآمنه ٦٤٥.
- ٤٥ - قوموا فلاصل لكم ٢٢٧.
- ٤٦ - كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع ١١٨.
- ٤٧ - كل ذلك لم يكن ٢٠٥.
- ٤٨ - كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما ... ١٣٤ - ٤٧١ - ٤٩٩.
- ٤٩ - كل الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها ٢٠٤.
- ٥٠ - كلكم راغ وكلكم مسؤول عن رعيته ٢٠٤.
- ٥١ - كلنا لك عبد ٢٠٤.
- ٥٢ - كما تكونوا يولى عليكم ٦٦١.
- ٥٣ - لا أخذ أغير من الله ٥٦٨.
- ٥٤ - لا حول ولا قوة إلا بالله كثر من كهوز الجنة ٣٨٧ - ٤١٠ - ٥٦٥.
- ٥٥ - لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ٣٨٠ - ٥٠٩.
- ٥٦ - لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم ... ١٢٨.
- ٥٧ - لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب ... ١١٧ - ٥٥٦.
- ٥٨ - لا ينفع ذا الجد منك الجد ٣١٤.
- ٥٩ - لتأخذوا مصافكم ٢٢٧ - ٢٣٠.
- ٦٠ - لن يدخل أحدكم الجنة بعمله ١٢٣.
- ٦١ - لن يغلب عسر يسرين ٦٢١ - ٦٢٣.
- ٦٢ - لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة ٢٧١.
- ٦٣ - لولا قومك حديثو عهد بالإسلام ... ٢٧٢ - ٥٦٩.

- ٦٤ - ليس من أصحابي أحد إلا ولو شئت لأخذت . . . ٢٩٠.
- ٦٥ - ليس من امير أمصيام في اسفر ٦٠.
- ٦٦ - ليلني منكم ذوو الأحلام والنهي ٣٤٦.
- ٦٧ - ما أنا بقارىء ٥١٢.
- ٦٨ - نحن الآخرون السابقون بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا ١٢٣.
- ٦٩ - نحن معاشر الأنبياء لا نورث ٣٧٤ - ٥١٨ - ٦٤٣.
- ٧٠ - وإن زنى وإن سرق ٢٤.
- ٧١ - وإنا إن شاء الله بكم لاحقون ٣٧.
- ٧٢ - وأنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس ٦٦٢.
- ٧٣ - وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً ٥٠٤.
- ٧٤ - وما يدريك لعل الله أطلع على أهل بدر فقال . . . ٢٨٦.
- ٧٥ - وهل ترك لنا عقيل من رباع؟ ٣٤٠.
- ٧٦ - يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة ١٤٢ - ٣٦١.
- ٧٧ - يا عبادي! كلكم جائع إلا من أطعمته ٢٠٤.
- ٧٨ - يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ٣٥٤.

٣ - مسرد الأمثال والأقوال المأثورة

- ١ - اذهبْ بذِي تسلّمْ ٤٠٣.
- ٢ - أعوّ من ضب ٣٥٥.
- ٣ - اللهم اغفر لنا أيتها العصابة ٦٤٣.
- ٤ - إنّ أحد خيراً من أحد إلا بالعافية ٣٥.
- ٥ - إنّ مضى عَبرَ فَعبر في الرباط ٤٤٩.
- ٦ - إنّ يزيناك لنفسك وإن يشيناك لهيه ٣٦.
- ٧ - إنّ البغاث بأرضنا يستنسر ٤٧٠.
- ٨ - بالرفاء والبين ٤٢٦.
- ٩ - بعد اللثيا والتي ٥٨٨.
- ١٠ - تسمع بالمعيدي خير من أن تراه ٢٧٥ - ٤١٠ - ٥٥٧ - ٦٠٥.
- ١١ - تفرقوا أيادي سبا ١٠٢.
- ١٢ - ثمرة خير من جرادة ٤٤٨.
- ١٣ - جاؤوا الجماء الغفير ٥٥١.
- ١٤ - خذ اللص قبل يأخذك ٦٠٤.
- ١٥ - الذود إلى الذود إبل ٨٦.
- ١٦ - راكب الناقة طليحان ٦١٥.
- ١٧ - زعموا مطية الكذب ٣٨٧ - ٤١٠.
- ١٨ - زوجي المسّ مسّ أرنب والريح ربح ٤٧٢.
- ١٩ - شرّ أهرّ ذا ناب ٤٤٥.
- ٢٠ - شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى ٤٤٩.
- ٢١ - ضعيف عاذ بقرملة ٤٤٥.
- ٢٢ - عسى العُوير أبوساً ١٦٠.
- ٢٣ - على التمرة مثلها زبدأ ٣٠٨.
- ٢٤ - في أكفانه درج الميت ٤٢٥.
- ٢٥ - قد يؤخذ الجار بجرم الجار ٦٤٨.
- ٢٦ - قضية ولا أبا حسن لها ١٠٢.
- ٢٧ - القلم أحد اللسانين ٤٢٩.
- ٢٨ - كأنك بالدنيا لم تكن وبالأخرة لم تزل ١٩٧.
- ٢٩ - لا أفعله عوض العائضين ١٥٧.
- ٣٠ - لا أفعله ما أن حراء مكانه ١٤٩.
- ٣١ - لا أكلمه ما أن حراء مكانه ٥٩٧.
- ٣٢ - لا أكلمه ما أن في السماء نجماً ٥٩٧.
- ٣٣ - لا نولك أن تفعل ٢٤٣ - ٢٤٥.
- ٣٤ - لليدين وللهم ٢١٦.
- ٣٥ - لو ذات سوار لطمتني ٢٦٧ - ٥٩٦.
- ٣٦ - لو طلعت ما وجدتنا غافلين ٢٦٠.
- ٣٧ - لو غيرك قالها يا أبا عبيدة ٢٦٧.
- ٣٨ - ليس الطيب إلا المسك ٧٠ - ٢٩١ - ٢٩٢.
- ٣٩ - ما كل بيضاء شحمة ٦٠١.
- ٤٠ - مُكرّة أخاك لا بطل ٢٢٠ - ٣٧٨.
- ٤١ - من تأنى أصاب أو كاد، ومن استعجل أخطأ أو كاد ٥٩٤.
- ٤٢ - من عزّ برّ ٩٦.
- ٤٣ - من يسمع يخل ٥٧٥.
- ٤٤ - الناس مجزئون بأعمالهم إن خير فخير ٥٩٤.
- ٤٥ - نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه ٢٥٧ - ٢٥٨.
- ٤٦ - نمت وأدلىح الناس ٢٩١.
- ٤٧ - والله الذي لا إله غيره هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة ٥٥٦.
- ٤٨ - وجدتُ الناس: اخبرُ ثقله ٥٥٠.
- ٤٩ - يا ربّ صائمه لن يصومه ويا ربّ قائمه لن يقومه ١٤٢.

٤ - مسرد القوافي

ملاحظة:

- أ - جُعِلَت القوافي هنا أربعة أقسام هي: الروي الساكن فالمفتوح فالمضموم فالمكسور، مع مراعاة تأخير القوافي الموصولة بهاء في كل قسم.
- ب - رُتِبَت القوافي في كل قسم وفق الترتيب المعجمي لأصول الكلمات.
- ج - إذا تعددت روايات الشاهد الواحد فتعددت قوافيه ذكرنا كلاً منها في موضعه.
- د - ليست الأرقام هنا للصفحات بل لأرقام الشواهد في الكتاب، إلا ما سبق منها بالحرف ص.
- هـ - تعني النجمة * فوق قافيتين متواليتين أنهما من قطعة واحدة.

الهمزة		تنكوها*	
ظباء	خفيف ٤٩-١٠٠٥	منسرح	٧٣٤
الهيجاء	كامل ١١٧٨-٩٢٨-٥١٤	بقاء	١١٥٤-٤٥٥
وفاء	خفيف ٥٣-١٢	برجائي	١١٠٧
الإخاء	وافر ١١٢٧	الرجاء	٨٣١
بداء	طويل ٧٢٠	نجلاء	٥٨٨-٢٣٣
الداء	بسيط ٢٦٦	يايماء	٨٤١
دواء	وافر ٦٥٥-٣٣٤-٣٢٨	إتلائها	٨٨١
رجاء	كامل ٤٩٨	التياء	
سواء ^(١)	وافر ١٠٥٤	اضطرب	١٨٦
ضياء	كامل ١٣٦	مجيبا	٥٧٠
المراء	وافر ٥٠٥	تحلبا	٨٣٥
ماء	وافر ١١٨٣-٨٢٠	ديببا	١٠١٦
نساء	وافر ٧٤٣-٧٣٢-٢٣٧-٥٤	ربا	١٧
أرجاؤه	رجز ١١٨٤	رجبا	٩٢٧
سماؤه	رجز ١١٨٤	كلبا	٩٢٧
يرزؤها*	منسرح ٧٣٩-٧٢٣	أصبى	٤٠١-٣٧٤
		تصوبا	٦٥٦

(١) ومن قصيدته الشاهد ٨٢٠.

١٠٦٨	طويل	أعضب	٦٣٩	وافر	أصابا
١٠٥١-٨٥٤	طويل	لغريب	٨٨١	وافر	المصابا
٥٤٩	رجز	الغالب	١٠٢٧	خفيف	طيا
٨٠٩-٥٢٥	طويل	قريب	١١٦	طويل	معذبا
٩٨٣-٢٧٠	وافر	قريب	١٠٧٥	بسيط	اغتربا
٤٢٣	وافر	قريب	٢٧	طويل	بغضوبا
٦	طويل	يلعب	٨٥٨	بسيط	غلابا
٤٠٦	طويل	نصيب	٢٩٥	وافر	التهايا
٤٩٤	طويل	جوانبة	١١٠١	رجز	لعلبة
٥٧٨-٣٢٣	طويل	مضاربة	٤١٩-٤١٣	رجز	شهرية
٩٢٢	طويل	طالبة	١٠١٤	كامل	ولا أب
ص ١٨	طويل	معايمة	٩٧٦-٩٢٠-٢	كامل	الثعلب
١٠٦٤-٥٩-٤	طويل	طلابها	١٥٦	طويل	الثعالب
٥٦٤	طويل	عابها	١١٨	طويل	أجرب
٩٥٥-٨٦٣	طويل	غرايها	١١٤٦	طويل	جالب
١١٤٣-٩٦٤-٢٤٧	متسرح	كواكبها	٨٧٧	خفيف	فأجابوا
٢٩٤	سريع	فلايب	٩٧٨	طويل	حاجب
١١٤١	طويل	ولا أب	١١٤٨-٢٥	وافر	الخطوب
١١٤١	طويل	الأب	٥٧٩	خفيف	خطيب
٧	خفيف	التراب	١٩٧	وافر	تخب
١١٤٩	كامل	جرب	٣٩٧	بسيط	ذيب
٥٩٨	طويل	التجارب ^(١)	٣٠٠	كامل	يتذبذب
٢٤٣	كامل	الأحزاب	٩٤٦	كامل	الأسباب
٣٢	طويل	نحطب	٤٦٦-٤٦٠	طويل	سبب
٣٥٧	طويل	الخطب	٤٦٦-٤٦٠	طويل	يطرب
١٠٢٤	خفيف	الخطوب	٣١٧	بسيط	سرحوب
٩٠٥	طويل	تدر	٦٨٤	رجز	الاشنب
٢٨٣	طويل	الذوائب	٦٨٤	رجز	الزرنب
١١٦٠	بسيط	الذنب	٦٨٤	رجز	أطيب
٧٠٦	بسيط	الذهب	٥٦٦	بسيط	الشي
٣٦٨	بسيط	راب	٥٢١	وافر	المشيب
١١٧٧	وافر	المشيب	٦٧٨	طويل	فتصوبوا
٧٠١	رجز	العقارب	٤٤١	متسرح	مطلب
١٠٩٧	خفيف	القباب	٥٦٥	طويل	عسيب

(١) ومن قصيدته الشاهد ١٨٠.

٢٨٠	رجز	لَمَاتِيهَا	٢٤١	بسيط	الْقَرَبِ
٢٨٠	رجز	زَفَرَاتِيهَا	٩٨٨-٧٧٢	طويل	قَارِبِ
الجسيم			١٠٨٤	طويل	مُقَارِبِ
١٦٥	رجز	بِالْفَرْخِ	٩٦٠	طويل	بِالْمُقَارِبِ
٦٢٧	بسيط	حَلَجَا	٦٢٢	طويل	تَقْضِبِ
٣٠٨	رجز	دَجَا	٤٨٩	طويل	قَلْبِي
٣٠٨	رجز	يَرِنْدَجَا	٤٧٨	طويل	كَاتِبِ
٧٠٠	رجز	أَنْهَجَا	١٨٠	طويل	الْكَتَائِبِ
١٥٧-١٧٥-٦٢٨	طويل	نَثِيجُ	٣٦٠	طويل	بَلِيبِ
١٥٨	كامل	الْحَشْرَجِ	٩٦٩-٥٩٤	بسيط	ذَانِشِبِ
٣٤٧	سريع	مَنْهَجِ	٨٤	طويل	الْمَوَاكِبِ
الحاء			٥٠٧	طويل	وَاهِبِ
٦٣٦	كامل	جَانَحَا	الْقَاءُ		
٣١٩	وافر	فَأَسْتَرِيحَا	٨٧٥	مقارب	حَمَلَتْ
٣١٩	وافر	لَأَسْتَرِيحَا	١٠٢١-٤٥٦-١١١	وافر	تَبِيْتُ
٤٠٨	وافر	السَّرِيحَا	٥٧٦-٢٣٢-٢٢٢	مديد	شِمَالَاتُ
٧٥٩	رجز	الصَّبَاحَا	٧٣١	رجز	لَيْتُ
١٠٦٧-٤٣٣	مجزوء الكامل	بِرَاحُ (٢)	٧٣١	رجز	فَاشْتَرَيْتُ
٧٧٨	طويل	جَنُوحُ	٨١٤	طويل	نَجَاتُهُ
٤٢٧	طويل	أَرْوَحُ	٥٠٢	وافر	بِالْتَرَاهَاتِ
٦٩٣	كامل	تَرِيحُ	١٠١١	كامل	أَجْنَيْتُ
٣٩٤	مجزوء الكامل	فَاسْتَرَاخُوا	٧٢٥	طويل	تَخَلَّتْ (١)
٩٦	بسيط	السَّوْحُ	٧٢٥	طويل	أَضْمَحَلَّتْ
٩٦	بسيط	تَسْرِيحُ	٧٦١-٦٦٩	طويل	سَلَّتْ
١٣٥	وافر	صَحِيحُ	٨٤٩	طويل	فَشَلَّتْ
٤٦٧-٤٦١	طويل	صَفَانِعُ	٧٠٩-١٠٩	طويل	الْغَفَلَاتِ
٤٦٧-٤٦١	طويل	صَانِعُ	١١٧٢	طويل	اسْتَقَلَّتْ
٣١٢	وافر	يَصِيحُ	٢٤٨	طويل	كَرَّتْ
١٠٤٤	طويل	الْطَوَائِعُ	٣٦٧	بسيط	الْمَلَمَاتِ
١١٣٣	وافر	قَيْحُ	١٠٥٨	رجز	الَّتِي
٧٣٥	طويل	قَادَحُ	١٠٥٨	رجز	تَرَدَّتْ
٩٤٧	طويل	تَقْرَحُ	٧٧١	طويل	تَوَلَّتْ
٩٢٩	طويل	نَاصِحُ	٢٨٠	رجز	دَوْلَاتِيهَا

(١) ومن قصيدتهما الشاهدان ٧٧١ - ٨٤٩. (٢) ومن قصيدته الشاهد ٣٩٤.

١٠٣٠	طويل	عَوْدَا	٧١٧	طويل	نَوَائِحُ
٥٤٥	طويل	غدا	١٠٧٢-١٠٣٥-٨٨٧	وافر	بِمَسْتَبَاحٍ ^(١)
٤٢٩	بسيط	غدا	٢٧٢	طويل	الْجَوَانِحُ
٥٣٣-٥٢٧	طويل	الْمَقِيدَا	٤٨٥	رجز	الرَّمَايحُ
٦٣٢	طويل	أَمْرَدَا	١٠	وافر	رَاحُ
٥٨٧	طويل	نَدَى	٩٨٩	وافر	رَوَاحُ
٩٨٦	رجز	وَيْدَا	١٤٠	طويل	بِرَائِحُ
٦٨٩	بسيط	مَوْجُودَا	٣٦٥	وافر	تَسْتَرِيحِي
٥٨٧	طويل	يَدَا	١٠٩٩-٦٤٥	وافر	شَرَاحِي
٣٨٧	مُتَقَارِبُ	الْوَالِدَةُ	١٠٩٩-٦٤٥	وافر	الْقَلَايحُ
٣٦١	مديد	قَدْ بَعْدُوا	الدَّالُ		
٣٦١	مديد	وَرَدُوا	١٤٧	مُتَقَارِبُ	أَكِيدُ
١١١٧	طويل	بِلَادُ	٨٧٢	رمل	نَقِيدُ
٣٣٦	مديد	بَادُوا	١١٩٢-٣٤	بسيط	أَحْدَا
٣٤١	طويل	الْجَهْدُ	٤٨	طويل	أَسْدَا
١١٢٠-٩٦٥	بسيط	رَشْدُ	٢٩	طويل	يَدَا
١١٤٧-٥٦٧-٥١-٢٦	طويل	يَزِيدُ	٢٠٠	بسيط	مَجْدُودَا
٥٤٣-٤٢٠	طويل	لَعْمِيدُ	٢٣٩	طويل	جَلْدَا
١٠٦١	رجز	فَدِيدُ	٨٦١	وافر	الْحَدِيدَا
٦٦٨	طويل	يَقْصُدُ	٩٤١	كامل	يَحْصِدَا
٩٤٤	كامل	الْإَكِيدُ	٣٩٠	طويل	تَرْدَدَا ^(٢)
٩٦٣	طويل	مَهْتَدُ	٦٥١	خفيف	الرْدَى
٤٩٦	بسيط	الْوَتْدُ	٨٤٠	وافر	زَادَا ^(٣)
١١١٣	طويل	مَوْحَدُ	١٠٥٢	طويل	الْمَسْهَدَا
١١٦١	وافر	الْوَقُودُ	٨٥٥	طويل	سَوْدَدَا
١٨٥	خفيف	جَدُه	١٥	وافر	الشَّدَادَا
٧٤٥-٤٣١	منسرح	أَزُودَهَا*	١٥	وافر	الْجَوَادَا
٧٤٥	منسرح	أَفْقَدَهَا*	٦٣٣	رجز	الشَّهُودَا
٢٧٤	طويل	فَاعُودَهَا	٦٩٩	طويل	فَاعْبَدَا
٨١٣	منسرح	يُدَهَا	٦١٣	بسيط	مَنْ عَدَدَا
١٩٤	بسيط	مَنْ أَحَدٍ ^(٤)	١١٥٧	رجز	الْعُنْدَا
١٠٤٧-٧٠٧	منسرح	الْأَسْدُ	٧٨٠	طويل	عَهْدَا

(١) ومن قصيدته الشاهد ١٠.

(٢) ومن قصيدته الشواهد ٥٤٥ - ٥٨٧ - ٦٣٢ - ٦٩٩ - ١٠٥٢.

(٣) ومن قصيدته الشاهد ١٥.

(٤) ومن قصيدته الشاهد ٢٢.

٢١	كامل	المتعمد	١١٢٣	خفيف	برود
٢٨٢	مجزوء الرمل	عندي	٢٥٣	طويل	البعد
٤١٧	طويل	معاند	٢٥٣	طويل	وَد
٣٩٢	كامل	معاهد	٣٧٣	طويل	الأباعد
٧٨٣	كامل	عوادي	٨١٨	طويل	الأباعد
١٠٦٩	طويل	أعوذ	٣٧٩	بسيط	البلد
١٠٥٦	طويل	العوائد	٦٢٦	طويل	ثمود
٣٨١	وافر	لفرد	٦٢٦	طويل	جحود
٣١٦	بسيط	بفرصاد	٨٧١-٨٦٨	طويل	بائمد
٥٧٣-٥٢٤-٩٨	بسيط	فقد	١٥٩	كامل	الإمد
٥٧٣-٥٢٤-٩٨	بسيط	لم تزد	٨٦١	وافر	الحديد
٦٤٠-٣١٣	كامل	وكان قد	٩٢٦	طويل	بحقْلْد (١)
٣٠٩	رجز	قدي	٦٥٩	كامل	محمد
١١٠٤	كامل	يُقصد	٩٥٢-٣٤٥	طويل	خالد
٨٨٠	طويل	المجد	٤٥٨	طويل	بمخلد
٧٠	وافر	معد	١٠٨٨-٧١١	طويل	مخلد (٢)
١١١٤-٦٣	وافر	بالتنادي	٤٨٩	طويل	الرددي
١١٧٠	طويل	فتى ندي	٦١٥	طويل	أرشد
٣٩٦	طويل	وحددي	٣٦٢	بسيط	إلى رشد
٦٢١	طويل	للوذ	١٠٣٤-٢١١	بسيط	ذي رشد
٥٩٠	كامل	وسادي	١٠٢٦	طويل	أرفد
٥٩٠	كامل	فؤادي	٥٥٤	وافر	رماد
١٠٠٣	كامل	الموقد	٤٢٢	طويل	مراد
١٠١٥	طويل	باليد	١٢٦	كامل	فزروود
٢٢	بسيط	إلي يدي	٦٣٨	طويل	الزند
٨٤٦	بسيط	بيدي	٧١٥-١٦٣	وافر	زياد
الراء			٣٦٩	كامل	سوادي (٣)
٢٨٨	رجز	البشر	٥٩٩	مقارب	الأسود
١٠٧٤-٨٤٨	مقارب	أجر	١٠٨١	مقارب	الأسود
٥٥٣	رمل	ذكر	١٠٨١	مقارب	السرمد
١٠٧١	طويل	الشجر	٩٠٢-١٢٥	خفيف	بصدود
٦٠٥	مقارب	لم يضر	٤٩١-١٠٠	بسيط	بعاد
٤٥٤	مقارب	أف (٤)	٤٩١-١٠٠	بسيط	أولادي

(١) ومن قصيدته الشاهد ٤٥٨.

(٢) ومن المعلقة الشاهد ١٠٢٦.

(٣) ومن قصيدته الشاهد ٥٩٠.

(٤) ومن قصيدته الشاهدان ٣٥٥-٩٢٤.

٧٤٤	سريع	ما قدرا	٥٠٣-٥٠٠	رجز	يوم قدر
١١٥	طويل	ققرا	١١٢٩-٩٧٢	طويل	أو مضر
٥٩٧	كامل	كسيرا	٩٢٤	متقارب	متشمر
٨٩٧	بسيط	تنويرا	٧٩٩	رجز	النقر
٥٣٧	متقارب	نارا	٣٥٥	متقارب	النمز
١٠١٢	متقارب	هريرا	٣٥٩	رجز	الوبر
١١٦٧	منسرح	وطرا	٥٩٣	خفيف	البيقورا
٢٨٥	رمل	غيره	١١٢٢	طويل	تجارا
٢٨٥	رمل	خيره	٨٣٨	متقارب	جهارا
١٠٦-٧٩	طويل	الأمر ^(١)	١١٩	طويل	أحمرا
١٠١٩-٩٠٧-٦٧٧-١٢٧	بسيط	بشر	١٠٧٨	طويل	جَمِيرَا
١١٩٩-١٠٩٦	طويل	أجدُر	٤٠٣	خفيف	حمارا
٤٧٩	طويل	جازر	٨٢٨	مديد	دارا
١٠٦٥	كامل	مجير	٨٩٩	وافر	الديارا
١٠٠٧	وافر	حمار	٨٢٧-٧٤٠-٧٢٤	رجز	سطرا
٨٣	طويل	فيخصر	٨٢٧-٧٤٠-٧٢٤	رجز	نصرا
٨١	طويل	خمر	٢٠	رجز	شطيرا
١١٧١	بسيط	مختار	٢٠	رجز	أطيرا
٨١٠	بسيط	ديار	٨٨٤	طويل	صبرا
١١٣	بسيط	الذكر	٤٨٦ص	طويل	تصدرا
٤٤٢	بسيط	سقر	٤٨٦ص	طويل	تحقرا
٨٧٦	طويل	متساكر	٤٨٦ص	طويل	محدرا
٧٩٠	طويل	السمر	٢٠٤	طويل	الأصاغرا
٨٢٢	طويل	تصبر	٩٩٩-٧٤١	سريع	يضمجرا
٢٩٨	خفيف	تصير	٥٤٦	طويل	ضرا
٨٢٦	بسيط	عمر	٩٥١	وافر	ضرا
٨٨٦-٢٢٠-٣٠	كامل	عار	٤٩٢	كامل	تعذرا
٤٢	طويل	غامر	٤٩٢	كامل	أوسرا
٩١٢	طويل	الفجر	٥٤٧	متقارب	اعترا
٤٤٠	طويل	القطر	٦٩٨	بسيط	يا عمرا
٥٧٧-٢٣٤	خفيف	المهار	١٤٤	طويل	المعورا
٣٢٠	طويل	تنظر	٥٤٧	متقارب	اغترا
٣٢٠	طويل	أنظر	٨٨٣	خفيف	الفقيرا
٣٢٠	طويل	يتبصر	٥٦٣	وافر	افتقارا

١٠٦٣	بدار	وافر	٥١٩	طويل	منظرٌ
٤٧٢	زير	وافر	٦٨٢	بسيط	فأنظورُ
٤٧٢	القبور	وافر	٥٤٤	بسيط	تنتظرُ
١١٨٦	بالسحر	بسيط	٩٥٧	بسيط	نازُ
٢٦٨	السعير	وافر	١١٩٧	بسيط	هجرُ
٩٨٤	السكر	بسيط	١٢١	طويل	هديرُ
١١٥٨	السمر	بسيط	٤٥	بسيط	ما تذرُ
١١٣٦-١٦٦-٣١	بالسور	بسيط	١٢٩	بسيط	مياسيرُ
٩٨٢	مسور	مقارب	١٨٧	طويل	دعائره
٦٣١	الأشبار	كامل	٥٤٠	طويل	مشافره
١١١٨-٨٠٤-٦١٠	شعري	رجز	١٨٣	طويل	تصاهره
٥٤٠	المشافر	طويل	٣٩١	طويل	كاسره
١٠٤	لصابر	طويل	١٢٣	طويل	مواطره
٥٦٢	للصبر	طويل	٨٧٣	مقارب ^(١)	مأمورها
١١٦٦	الصخر	طويل	٤١٠	رجز	دارها
٦٨٨-٦٨٦	ضمر	خفيف	٤١٠	رجز	جارها
٤٦٥-٤٦٣	بأطهار	بسيط	٩٩٣-٧٢٨-٧١٩	طويل	أزورها
٩٨٤	الظهير	بسيط	٩١٩	طويل	يسيرها
١٨٨	العجير	رجز	٦٣٨	طويل	شكيرها
١٨٨	جير	رجز	٥٦٨	طويل	صغيرها
٣٣٨	عسر	خفيف	٩٤	طويل	فجورها
٣٣٧	عشاري	كامل	٩٣٠-٨٧٣-٢٥٥	مقارب	مقاديرها
٤٧٥	اعتصاري	رمل	٣٨٠	كامل	بأمير
٥٦٩	الغدير	طويل	٦٤٩-١٠٧	بسيط	التنانير
٩٥	على قدر	بسيط	١١٠٤	كامل	يثار
٣٤٦	بالقمر	بسيط	٩٩٢	طويل	الجهر
٩٧٤	للكائر	سريع	٧٠٣	بسيط	جار
٦٧٥	كسري	طويل	٦٣٧-٤٩٩	بسيط	بالجار
١١٣٨	مكفور	بسيط	ص ٦٤٨	رجز	الجار
٧٩١	بكير	طويل	١٤٩	طويل	ندري
ص ٣٠٩	المطر	بسيط	١٠٧٧-٨٩١	كامل	يدري
٦٠٨	ممطور	بسيط	٦٣٠	كامل	دهر
١٠١٧	المكر	طويل	٤٤٦	بسيط	دوار
٥٧	منقر	طويل	٨٤٣	كامل	بدار

(١) ومن قصيدته الشاهد ٢٥٥.

الضاد			٨٨	بسيط	نار
٢٥٢	طويل	الأرض	١٥٤	رجز	بالنار
٢٥٢	طويل	يمضي	٩٨٠	طويل	هدري
١١٦٨	رجز	الماضي	٤٠٢-٧٥	كامل	الأوبر
١١٦٨	رجز	بالإيماض	٧٢	رجز	أسيرها
٨٩٨	رجز	نقضي	٧٢	رجز	قصورها
٨٩٨	رجز	بعضي	الزاي		
٢٣١	طويل	نهوض	١٣٣	مقارب	بزاً*
طاء			٦٢٥	مقارب	مستفزاً*
٩٩٤-٤٤٧	رجز	اختلط	٩٣٩	طويل	ضامز
٩٩٤-٤٤٧	رجز	قط	٩٧٠	مقارب	فائز
١١٥٧	رجز	وسطا	السين		
٣٤٣	هزج	تنط	٨٧٨-٨٢١	رجز	البائسا
١٠٨٢	وافر	العلاط	٥٣٢	طويل	أبوسا
العين			٣٧٤	طويل	أفسى
٦٠٦	رمل	لم يطف	١٠٤٢	طويل	القوانسا
٥٢٩	طويل	أجدعا ^(١)	٨٧٨	رجز	كوانسا
٣٠٣	طويل	بأجدعا	١٠٩١	كامل	نسيسا
٦١٧	طويل	أجمعا	١٩٨	خفيف	يؤوسا
٧٥٦-٣٧٨	طويل	أجمعا	٣٨٨	بسيط	الأس
١٠٣٦	رجز	أجمعا	٣٤٠	معزوء الوافر	أنس
٣٢٦	رجز	جمعا	٦٦٠	طويل	خامس
٣٢٦	رجز	معا	١٠٠٨-٤٤٥-١٤٨	بسيط	السوس
٣٣٣	طويل	تخدعا	١٠٢٢		
٥٢٢	رجز	رواجعا	٥٨٢	كامل	المخلص
٨٤٤	بسيط	سمعا	١٠٩٥	منسرح	الفرس
١١٨٩	وافر	السياعا	٧٦	بسيط	القناعيس
١٠٥٣	طويل	إصبعا	٦٤٤-٣١٠	رجز	ليسي
٢١٧	رجز	طالعا	١٠٠٤	بسيط	كالياس
٧٤٨	طويل	مفزعا	الصاد		
٤٩٥	طويل	المقتعا	٥١٥	طويل	التقص
٣٨٣	طويل	معا	٧٥٣	كامل	مناص
٦٢٤	طويل	لها معا			

(١) ومن قصيدته الشاهدان ٣٨٣ - ٦٢٤.

٩٧٣	طويل	ناقع	٦٢٣	سريع	معا
٩١٠	طويل	وازع	١١٦٤	كامل	وقت معا
٥٥	طويل	واقع	٣٣١	طويل	ينفعا
١٠٣٣	مجزوء الكامل	شعاغة	٨١٩	وافر	الوداعا
٩٩٠-٥٧٢-٤٧٧-١١٧	طويل	شفيغها*	١٠٩٤-٢٧٩	منسرح	قد رفعة
١٠٠٠	طويل	أطيغها*	٦٩	رجز	المعة
٣٣٢	طويل	بلقع	٦٩	رجز	ذات سعة
٧٤٩-٢٩٩	كامل	فاجزعي	٤١٥	كامل	مستبغ ^(١)
١٠٣٢-٨٨٢-٣٦٤	رجز	تدعي	٧١	طويل	اليجدع
١٠٧٣			٨٦٦	كامل	فتجزع
١٠٣٢-٨٨٢-٣٦٤	رجز	أصنع	٢٠٨	طويل	مجاشع
١٠٧٣			٨١٢	طويل	أجمع
٧٠٤	وافر	راع	٢٦١	طويل	تدفع
١٠٢٠-٤١١	سريع	الراقع	١٣٨	طويل	المذرع
٩٩	كامل	سافع	٣٦	كامل	مربع
٩٩٦	وافر	صناع	٤٣٠	طويل	موقع
١١٢٦	كامل	الملسوع	٩١٨-٦٩٥	كامل	سلفع
١٠٦٢	متقارب	أمنع	٩١٤	طويل	المسامع ^(٢)
٤١٦	بسيط	توديع	٩١٤	طويل	رائع
			٧٩٤	طويل	شفيغ
			١٠٩٨-١	طويل	الأصابع ^(٣)
٦٩٠	رجز	كالخرف	٩٥٤	رجز	تصرع
٦٩٠	رجز	مختلف	١١٨٢-٨٠٥-٨٦-٤٤	بسيط	الضبع
٦٩٠	رجز	لام ألف	١١٦٥	طويل	الطوالع
٣٤٤	رجز	تشوفا	٩٤٥-٨٨٩-٣٧٧	طويل	أطمع
٣٤٤	رجز	محرفا	١٧١	وافر	يستطاع
١١٢٨	بسيط	جنف	٧٢٦	طويل	الافارع
٢٤	بسيط	الخزف	٩٥٨	طويل	أقاطع
١٠٤٩	منسرح	مختلف	٢٦٤	طويل	قطيع
١١٨٠	طويل	عارف	١٣٧	كامل	تقنع
٧٣٣-٣١١	طويل	يعنف	٧٢١	كامل	تنفع
٤٢	طويل	غارف	٧٢١	كامل	مجمع
٦٩٤-٥٨٤	طويل	نصف	٣٣١	طويل	ينشم

(٢) ومن قصيدتهما الشواهد ٧٢٦ - ٩١٠ - ٩٧٣.

(١) ومن قصيدته الشاهدان ١٣٧ - ٦٩٥.

(٣) ومن قصيدته الشاهد ١١٦٥.

١١٩٠	كامل	يعشُّ	٢٤٣	كامل	الأجراف
٨٨٥	طويل	فيغرقُ	٦٠٢ ص	رجز	الحرف
١٠٠٩-٣٧٦-٢٦٧	طويل	تفترقُ	٦٠٢ ص	رجز	الحذف
٨٠	وافر	فريقُ	٤٢٥	كامل	بخروف
٣٠٧-٢٥٠	بسيط	بمن تتقُ	٧٥١	طويل	بخلاف
٨٤٧	طويل	خانقهُ	٨١١	منسرح	السدف
٣٥	طويل	أذوقها	٨٣٩	بسيط	بلا سرف
٩٣٦	بسيط	الأباريقُ	٤٧١-٥١٦-٦٧٠-٨٦٤	وافر	الشفوف
١٣	بسيط	أخلاقِي	٩٤٨		
١٨٢	كامل	تخلِقُ	١١٥١	رجز	الصابي
١٠٢٠-٤١١	سريع	الراتقُ	١١٥١	رجز	كفاف
٧٣٣-٣١١	طويل	بسارقُ	٦٤	طويل	طريف
٨٤٥	طويل	شارقُ	٩٢٣	وافر	عجاف
٦٧٤	طويل	مشرقُ	٨٨ ص	بسيط	معترف
٤٠	وافر	العتيقُ	٨٨ ص	بسيط	مختلف
٤٠	وافر	الخليقُ	القاف		
١٠٢٥-٥٤١	طويل	يعشِقُ	١١٤٤	رجز	بلقُ
٥٠٨	طويل	أمرقُ	١١٤٤	رجز	البهقُ
الكاف			٦٧٣-٦٤١	رجز	المخترقُ
١٤	رجز	الملكُ	٧١٨	رجز	طارقُ
١٠٤١-١٠٢٩	رجز	دونكا	٧١٨	رجز	النمارقُ
١١٩٦-٢٧٥-٢٦٩	رجز	عساكا	٩٣	خفيف	سحقا
٢٧٣	رجز	عصিকা	٦٠١	رجز	الفتسقا
٨٠٨	مقارب	ملوكا	١١٩٥-٥٢٠	منسرح	الحلقهُ
١٠١٨	مقارب	هالكا	٦٩٧	رجز	الفليقهُ
٥٠٩	رجز	وحدكا	٦٩٧	رجز	الريقهُ
٥٠٩	رجز	قبلكا	٥٨٦-٥٦٠	وافر	حديق
٧٦٧	رجز	ضنكُ	٢٤٥-١٥٠	طويل	المحلقُ ^(١)
٧٦٧	رجز	عنكُ	٤٦٨	كامل	المحنتُ
٥٢٣	بسيط	طوباكُ	٢٥١	طويل	تروقُ
اللام			٣٠١	طويل	سملقُ
٣٢٤	رجز	مأكولُ	٣٧	طويل	صديقُ
١٧٦	طويل	ألا تجلُ	٨٣٤	طويل	طليقُ
			١١٨٨	وافر	أطيقُ

(١) ومن قصيدته الشاهد ٢٦٧.

٩٧٥	مقارب	كميلا	١٩١	مقارب	جلل
٨١٥-٤٠٠	وافر	يالا	١١٩٣-٤٨٦	رمل ^(١)	ذو خصل
٨٠٢ ص	رجز	بلا	٢٤٩	رجز	يعتمل
٨٠٢ ص	رجز	ما فعلا	٢٤٩	رجز	يتكل
١٠٢٨-٤٣٢-١٢٨	منسرح	مهلا	٣٦٦	رمل	وجه وقيل
١٠٦٦			٩٧٩	رمل	نكس وكل
٨٣٣-٧٨	طويل	موثلا	٦٠٢	كامل	أفبلا
٨٣٣-٧٨	طويل	جبلة	١١٠٠-٦٤٦	طويل	أملا
٤٤٣	رجز	ثم قتلة	٨٦٥	خفيف	التأميلا
٤٤٣	رجز	عهد لة	٦١٩	طويل	مبسملا ^(٢)
٤٤٣	رجز	لا فعلة	٢٠٢	رجز	باطلا
١٠٨٧	طويل	أفعلة	٢٠٢	رجز	كاهلا
٤٥٣	طويل	قاتلة	١٠٨٩-٤٠٧	وافر	تبلا
١١٣٠-١١١٥	مقارب	إيقالها	٦٢٠	طويل	فتثلا
١٧٨	خفيف	أفول	٣٨	مقارب	الثملا
١٦٢	طويل	أهل	٤٢٤	كامل	جميلا
٥٤٨	بسيط	ميدول	٦٦٧	طويل	حصلا
٥٥٧	طويل	باطل ^(٤)	١١٣٧	طويل	خليلا
١٥٣	طويل	البقل	٦٠	كامل	خيلا
٤٧٤	بسيط	الجيل	٤٠٥	بسيط	سيلا ^(٣)
٣٥٣	طويل	جميل	٩٤٢-٤٩٣	وافر	لسالا
٧٥٥	طويل	الجنديل	٨٣٧	بسيط	اشتعلا
٣٥١	بسيط	محمول ^(٥)	٨	بسيط	ما عدلا
٤٤٨	طويل	محول ^(٦)	٧٧٧-٧٧٥	طويل	عزلا
٦٥٧	بسيط	ولا جيل	٢٢٥	طويل	تعملا
١١١٩-٨٠٢-١٣٢	مجزوء الوافر	خلل	٤٩٠	كامل	غليلا
٣٥٢-٢١٩	طويل	زائل	١٩٣	وافر	فعالا
١٠٢	طويل	سلاسل	١١٠٢-٩٥٦	مقارب	قليلا
٧١٢-٢٠٧	طويل	أشكل ^(٧)	٨٩	بسيط	قيلا

(٢) ومن قصيدته الشاهدان ٦٢٠ - ٦٦٧.

(٤) ومن قصيدته الشاهدان ٦٦ - ٢١٩.

(٥) ومن قصيدته الشواهد ٤٦٤ - ٧٦٢ - ٨٠٦ - ١١٨٧.

(٦) ومن قصيدته الشاهد ١٠٨٣.

(٧) ومن قصيدته الشاهد ٣٨٤.

(١) ومن قصيدته الشاهد ٩٧٩.

(٣) ومن قصيدته الشاهد ٨.

٨٧٤	طويل	مهمل	٧٦٢	بسيط	مشمول
٢٩٢	بسيط	تصل	١٠٢٣	بسيط	الطلل
١١٧٥	طويل	بلائلة	١٠٢٣	بسيط	خضل
٧٩٥	طويل	جعائلة	٥٥٢	طويل	المطوّل
٧٩٥	طويل	حوائلة	٩٦١	طويل	أعجل
٣٣٥	طويل	داخلة	٤٦٩	بسيط	لو عجلوا
٢٧٦	رجز	أظللة	٦٧٩	مقارب	يعذل
٢٧٦	رجز	من علة	٨٥١	طويل	العواذل
١١١١	طويل	عواذلة	٥٤٢	طويل	أعزل
٧٣	طويل	كاهلة	١١٨٧	بسيط	العسايل
٨٨٨	طويل	نوافلة	٢٧٧	رجز	من عل
٢١٦	طويل	يواصله	٩٥٣ - ٧٥٧ - ١٢٤	مقارب	أفضل
١١٣٠ - ١١١٥	مقارب	إيقالها	٣٨٤	طويل	أفضل
٩٢	طويل	خيالها	٤٦٤	بسيط	القيّل
١٨	طويل	أقيّلها	١١٣٥ - ١٦١	وافر	قليّل
٧٠٢	طويل	آجال	٢٠١	كامل	قليّل
١٧٩	بسيط	إلى أجل	١٠٩٢	كامل	قليّل
٥٠٦	طويل	توهل	٩١٣	طويل	قليّل
٥٨١	طويل	البخل	٩١٣	طويل	بخيل
٧١٦	رجز	تبذل ^(١)	٥٥٥	بسيط	القيّل
٧١٦	رجز	الشمالي	٨٠٦	بسيط	مكحول
٧٢٧	كامل	الباطل	٧٢٩	وافر	مثول
١٠٣١	سريع	بالباطل	١٠٨٣	طويل	المنخل
٦٧٢	طويل	ليستلي ^(٢)	١١٧٤	بسيط	نزل [*]
٨٠٧ - ٧٣٠ - ٣٩٩	طويل	البالي ^(٣)	٥٩٢	بسيط	نتعل [*]
٦٥٨	وافر	بال	٣٥٦ - ٢٢٦ - ٦٦	طويل	الأنامل
٥٣٥	طويل	بال	١٠٥٩		
١١٦٢	كامل	مقل ^(٤)	٣٤٨	طويل	ناهل
٩٨٤	بسيط	الثمل	١٠٨٢	وافر	الهديل

(١) ومن أرجوزتهما الشاهد ٢٧٧.

(٢) ومن هذه المعلقة أيضاً الشواهد ٣ - ٢٢٧ - ٢٤٠ - ٢٧٨ - ٢٩١ - ٣٧٥ - ٣٨٩ - ٤٧٠ - ٦١٦ - ٦٤٢ - ٦٥٣ - ٨٢٩ - ٨٤٢ - ٩٠٤ - ٩٦٦ - ١٠٤٠.

(٣) ومن قصيدته الشواهد ١٧٤ - ٢٢١ - ٣٠٦ - ٣١٥ - ٤٥٧.

(٤) ومن قصيدته الشاهد ٨٩٥.

٧١٤	طويل	عزل	٥١٧	خفيف	الجبالي
٥٥١	خفيف	العقال	٢٤٠ - ٢٤٢ - ٥٩١	طويل	جلجل
٨١٧	خفيف	المتعالي	٧٧٨		
٢٧٧	رجز	من علي	٧١٠	كامل	تنجلي
٢٧٨	طويل	من علي	١١٩٤ - ١٤٢ - ١٣٩	كامل	فتجمل
٥٣٠	طويل	عويل	٣	طويل	فأجملي
٨٧٠ - ٨٦٧ - ٦٥٣	طويل	معول	٩٣٢ - ٢٥٤	طويل	مجهل
٤٥٢	طويل	غانل	٧٦٨	طويل	بالجهل ^(١)
٦٦٦	طويل	لغليلي	١١٦٢	كامل	يحلل
٥٣٩	طويل	فضل	١١٦٢	كامل	مهتل
١١٦٩ - ٢٠٩	كامل	المقبل	١١٩٤ - ١٤٢ - ١٣٩	كامل	فتحمل
١٠٠١	خفيف	أقتال	٣٧٥	طويل	المتحمل
٩١٧ - ٤٧٠	طويل	مقتلي	١١٩١	طويل	بحمول
١٠٤٠	طويل	القرنفل	٦٦١ - ٢٩١	طويل	فحومل
٤٣٩	طويل	القواعل	٢٩٠ - ٢٢٧	طويل	محول
٧٦٣ - ٧٤٦ - ١٢٢	طويل	أقلي	٣٠٦	طويل	الخال
٧٣٧	وافر	التقالي	٣٠٦	طويل	أحوال
٧٣٧	وافر	تبالي	١١١٠	خفيف	الحوالي
١٠٠١	خفيف	أقيال	١٠٤٨ - ١٠٤٦ - ٨٢٥	رجز	الذبال
٤٨٨	وافر	الليالي	٣٨٩	طويل	بيذبل
١١٠ - ٩	بسيط	أمثالي	٦٤٢	طويل	مرجلي
٥٧٤	طويل	مثلي	٩٦٦	طويل	مرحلي
١٠٠٢ - ٢٢١	طويل	تمثال	٩٣١ - ٢٦٥	طويل	الرواحل ^(٢)
٨٩٤ - ٤٨١ - ٤٥٧	طويل	المال	٢٢٨ - ٢٢٣	طويل	للأرامل
ص ٦٦١			١١٥٩ - ٩٠٤	طويل	مزمل
٨٩٤ - ٤٨١ - ٤٥٧	طويل	أمثالي	٣٩٣	طويل	سبيل ^(٣)
ص ٦٦١			٤٢٢	طويل	سبيل
١١٥٠	وافر	مالي	ص ٤٥٠	طويل	سريالي
١٧٤	طويل	ينبال	١٢٠	كامل	السلسل
٩١٦	طويل	نضلي	٤٩٧	طويل	شغلي
٨٥٩	مقارب	منمل	٦١٦	طويل	شمال
٢٥٩	رجز	منهل	١٠٧٩ - ٣١٥	طويل	صال
٧٣٦	طويل	منيل	٨٥٢ - ٨٢٩	طويل	معجل

(٢) ومن قصيدته الشاهد ٤٣٩.

(١) ومن قصيدته الشاهد ٤٩٧.

(٣) ومن قصيدته الشاهدان ٤٢٢ - ٦٦٦.

٨٧٩	طويل	مطعما	٨٩٥	كامل	الهوجل
٤٦٢	كامل	عديما	٨٤٢	طويل	هيكلي
٩١-٨٧	متقارب	يعدما	٦٨٠	وافر	الويل
١١٨٥	متقارب	تقدما	٧٠٢	طويل	أوجال
١١٩٨	رجز	القدما	١٠٨٠	طويل	أوصالي
١٠٣	وافر	تستقيما	٩٠٩-٢٨٤	بسيط	أوقال
٩٩٧	بسيط	ناما	١٧٣	بسيط	ولا وكل
٩٦٨	طويل	هضمنا	٣٥٠	رجز	أهله
٦٨	منسرح	وامسلمة	٣٥٠	رجز	نعله
٦٨	منسرح	ولا جرمة	٢٣٠-١٩٢	خفيف	من جلية*
٦٠٠	بسيط	يتسّم	٥٨٣	خفيف	على جيلة*
١٢٠٠	خفيف	بوم	الميم		
٤٥١	طويل	الجراضم	٢٢٩	آكام مشطور السريع	
١٠١-٣٢١-٥٨٩	طويل	جارم	٤١	طويل	السلم
٦٦٥			٧٥٤-٧٤٧	كامل	ولا عدم
٧٨٥	بسيط	ولا حرم	٩٢٥	سريع	نعم
٨٥٠-١٥٢	وافر	حرام ^(٢)	٤٤٤	رجز	جما
١١٣٢	وافر	حرام ^(٣)	٤٤٤	رجز	ألما
١١٠٥	وافر	الحسام	١١٧٦	بسيط	محتوما
٣٢٢	وافر	الحليم	١١٣١	طويل	تحلما
٧٠٥-٥٦	بسيط	حلم ^(٤)	ص ٩٩	بسيط	دهما
٥٦١	خفيف	حمام	٢٧١	رجز	دائما
٦٩٢-٦٨١	طويل	حميم	٢٧١	رجز	صائما
٦٨٣	وافر	الخيّام	١٠٨٥-٧٧٤	وافر	مداما ^(١)
٣٨٥	كامل	لدميم	٨٣٦	طويل	مذمما
١٠٠٦-٩٨٧-٥٧١	طويل	يدوم	٩٧	رجز	رزاما
١٠٥	طويل	رميم	٩٧	رجز	الهاما
١٠٩٣	وافر	روم	٤٨٤	طويل	أزنا
٨٩٢	طويل	سائم	٨٢٣-٧٨٩	طويل	مستما
٢٦٢	بسيط	مسجوم	٢٩٣	طويل	سواهما
٦٤٣	وافر	السلام	٢٩٣	طويل	كلاهما
١١٢١-٦٦٤	وافر	السلام	٤٥٠	وافر	تضاما
٧٧	طويل	أشام	١٠٨٦-٧٧٦	وافر	الطعاما

(١) ومن قصيدته الشاهد ٧٧٦.

(٢) ومن قصيدته الشاهد ٦٨٣.

(٣) ومن قصيدته الشاهدان ٦٤٣ - ١١٠٥.

(٤) ومن قصيدته الشاهد ٢٥٦.

١٧٧	رجز	قَتْمَةٌ	٧٧	طويل	أَظْلَمُ
٥٩٥-١١٢	طويل	بِغَامُهَا	٧٧	طويل	مَقْدَمٌ
٧٥٤-٧٤٧	كامل	سَهَامُهَا	٣٧١-٣٣٠	بسيط	تَضْطَرُّمٌ
٩٠٣-٧٧٠	طويل	غَرِيمُهَا	١١٥٥	رجز	الطَّعِيمُ
١٦	طويل	نَسِيمُهَا	١١٣٤-٩٣٧	كامل	ظَلَمٌ
٦٥٤	بسيط	الْأَكْمُ	٣٩	طويل	مَظْلَمٌ
٩٣٣-٢٦٣	كامل	أَمَامِي	٩٨٥	وافر	العَدِيمُ (١)
١١٥٦-٦٢	رجز	أَمِي	٩٨٥	وافر	مَقِيمٌ
١٦٧	كامل	بَسَامٌ	٦٧١	كامل	عَظِيمٌ
٤٠٤	وافر	حَذَامٌ	٧٩٧	طويل	عَلَقَمٌ
١١٥٢	كامل	حَرَامٌ	١٠٩٠	طويل	غَرَامٌ
٦١٢	كامل	تَحْرِمُ (٢)	١٠٣	وافر	تَسْتَقِيمُ
٩١١	طويل	حَلِيمٌ	١٠٣٧	بسيط	كَرَمٌ
٦٥١	خفيف	حَمَامِي	٤١٤	طويل	كَرِيمٌ
٣٨٨	بسيط	ذُو خَدَمٍ (٣)	٦١٢ ص	رجز	الْكَلَامُ
٤٦-٤٣-٢٨	طويل	خَازِمٌ	٧٠٨	طويل	أَلَاتَمٌ
٣٥٨	كامل	كَالْدَرْهَمِ	٤٨٣	بسيط	مَلْمُومٌ
٥٨٥	منسرح	بَدَمٌ	٨٩٠	طويل	يَلُومٌ
٩٠٠	طويل	الدَّمُ	٥٢٨	طويل	تَلُومٌ
٧٦٦	كامل	الْأَدْهَمِ	٥٢٨	طويل	مَلِيمٌ
٦٥٢	طويل	بَدَائِمِ	٦٧٩	متقارب	أَلُومٌ
٢٨١	طويل	لِلرَّحِمِ	١٤١	وافر	النَّجُومُ
١١٣٩	خفيف	سَلَمٌ	٣٣٩	طويل	مَنْعَمٌ
١٩٠	كامل	سَهْنِي	١٠٨	بسيط	هَرَمٌ
١٩٠	كامل	عَظْمِي	٣٤٢	وافر	هَشَامٌ
١٩٥	سريع	الشَّتَمِ	٢٥٦	بسيط	إِلَى هَمٌ
٦١٥	بسيط	تَشَمٌ	٩٤٠	طويل	سَاجِمَةٌ
٥١٢	طويل	وَهَا شَمٌ	٣٠٢	رجز	سَلَمَةٌ
١٠٨٦-٧٧٦	وافر	الطَّعَامِ	٣٠٢	رجز	يَعْلَمَةٌ
٩٤٣	بسيط	الظَّلَمِ	٣٠٢	رجز	قَدَمَةٌ
ص ٤٨٤	طويل	أَعْجَمٌ	٣٠٢	رجز	فِي عَجْمَةٍ
ص ٤٨٤	طويل	الدَّمُ	٩٩٥	رجز	نَعْلَمَةٌ

(١) ومن قصيدتهما الشاهد ١٤١.

(٢) ومن معلقة عنترة الشواهد ٣٠٤ - ٣٥٨ - ٦٨٧ - ٧٦٦.

(٣) ومن قصيدته الشواهد ٦٧ - ٦١٥ - ٨٠٠.

١٣١	بسيط	إخوانا	٦١٤-٦٠٤	طويل	تعلم ^(١)
١٠٥٧-١٣٤	مجزوء الكامل	إلينا	٢١٥	طويل	العمائم
٥٧٥	سريع	إلا أنا	٤٧٣	كامل	العوام
٦١١-٦٠٧-١٦٨	كامل	إيانا	١١٢٤	بسيط	غرام
٦٤٨	كامل	جفانا	١٩٥	سريع	قدم
٨٩٦	بسيط	حرمانا ^(٢)	٦٠٣-٥٨٠	طويل	الفم
٨٥٦	رجز	حسانا	٣٨٢	طويل	للفم
٨٥٦	رجز	الليانا	٦٨٧	كامل	أقدم
٥٥٨	بسيط	تحنانا	٣١٤	كامل	القاسم
٤٣٥	طويل	حصينا	٦٥٠	طويل	مقسم
٣٢٩	وافر	تحينا	٢١٣	طويل	قشع
٩٥٩	بسيط	أحياناً	٧٥٢	طويل	مقام
١٠٤٣-٥١٨	كامل	دفينا	٧٥٢	طويل	كلام
٢٠٦	خفيف	دينا	٥٢٦	وافر	كرام
٨٩٣	وافر	ترانا	٩٢١	طويل	اللائم
١٥٥	بسيط	ركبانا ^(٣)	٧٩٣	طويل	أتلشم
١٣٠	بسيط	أزمانا	٥١١	كامل	وإن لم
٥١٥	خفيف	سخينا	٦٧	بسيط	من ندم
٩٥٠-٤١٢	خفيف	المسلمينا	٨٠٠	بسيط	لم ينم
٧٨٢	خفيف	الشيانا	٣٢٥	رجز	المشهم
٤٧	وافر	تشتموننا	٢٥٧	بسيط	الهام
٤٨٧	بسيط	شيبانا	٣٠٤	كامل	يتوهم
٤٥٩-١٩	بسيط	شيبانا	الفون		
٤٥٩-١٩	بسيط	لانا	١١٠٩	كامل	وإن
٧١٣	وافر	العاذلينا	٥١٣	رجز	البردين
٧٦٤	رجز	عربانا	٥١٣	رجز	اثنين
٦٣٤	رجز	علينا ^(٤)	٧٣٨-٧٢٢	سريع	ترجمان
٦٦٢	وافر	العيونا	٣٢٧	رجز	يؤثفين
٩٣٨-٥٩٦-٤٨٠-١٤٦	رجز	استغنيانا	٩٠١-٧٩٨	مشطور السريع	الأحيان
١١٨١			٦٤١	رجز	المخترقن
١٣٠	بسيط	أفنانا	٦٣٩	وافر	أصابن
٣٩٧	بسيط	قرآنا	٦٤٠	كامل	كان قدن
٦٦٣	وافر	ميننا	٢٣	وافر	آخرينا

(١) ومن معلقة زهير الشاهدان ٢١٣ - ٦٥٠.

(٢) ومن قصيدته الشاهد ٥٥٨.

(٣) ومن قصيدته الشاهدان ١٩ - ٤٥٩.

(٤) ومن أرجوزته الشاهد ١٤٦.

١١٤٠-٢٨٦	الحزب	مديد	مجزوء البسيط	٧٦٩	ها هنا
٦١	الحسن	بسيط	بسيط	٤٥٩	هانا
٦١	باللبن	بسيط	مجزوء الكامل	١١٠٨-٥٠	إنه
٢٥٨	فتخزوني	بسيط	وافر	١٨٩	إنه*
٩٨١	يدعوني	رجز	وافر	٥١٠	يجبته*
٧٤٢	داعيان	وافر	هزج	١١١٦	إخوان
٥٥٤	دمان	وافر	هزج	١١١٦	كانوا
١٠٥٠-٨٥٣	ذفان	طويل	خفيف	٢١٤	أمان
٦٤٧	تدان	وافر	بسيط	١١٧٣	دفنوا
٦٤٧	علاني	وافر	طويل	١١١٧	زمان
١١٢٥-١٦٩	لم ترني	بسيط	بسيط	٣٦٣	السفن
٢١٠-٢٠٥	بأرساني ^(١)	طويل	طويل	٣٨٦	المساكن
٤٧٦	يرميني	بسيط	ص ١٢٧	بسيط	شبان
٢١٨	الأزمان	خفيف	ص ١٢٧	بسيط	عدنان
٦٢٩	أزمان	طويل	٨١٦	طويل	كائن
٨٢٤	سفوان	طويل	١٠١٠	طويل	كائن
٨٢٤	المتداني	طويل	٥٥٦	بسيط	نيران
٨٢٤	الحدثان	طويل	١١٥٥	رجز	هين
٩٠	سميني ^(٢)	وافر	١١٥٥	رجز	لين
٩٠	تتقيني	وافر	٢٢٤	طويل	أبوان
٤٢١-٤١٨	سودان	بسيط	٢٢٤	طويل	لأوان
١٠٥٥	يستويان	خفيف	٢٢٤	طويل	ثمان
٧٥٠	يصطحبان	طويل	٣٥٤	طويل	أخوان
٨٢	عدنان	خفيف	١٨١	رجز	أنى
١٠٦٠-٦٢٦-٢٨٧	تعرفوني	وافر	١٨١	رجز	ترني
٨٠٣-٨٠١-٦٠٩	إعلان ^(٣)	بسيط	٤٨٢	بسيط	يريني
٧٦٠	عني	وافر	٦٧٦	كامل	يبغيني
١١٠٣-٧٩٢-١٥١	يعنيني	كامل	٢٣٥	وافر	البنان
٩١٥	يغرنديني	رجز	٥	طويل	بينان
٩١٥	يسرنديني	رجز	٥	طويل	بثمان
٩٧١-١١٤	الفرقدان	وافر	١١٦٣	رجز	معني
١٠٤٥	فلاني	وافر	١١٦٣	رجز	عني
٩٧٧-٢٤٤	لقضاني	طويل	١٠١٣	وافر	حجتان

(٢) ومن قصيدتهما الشاهد ٥٥٩.

(١) ومن قصيدته الشاهد ٦٢٩.

(٣) ومن قصيدته بيت في ص ٥٧٢.

٩٣٥	رجز	البنى (٣)	٧٨٨-٣٧٢	طويل	يلتقيان
٦٥٢	خفيف	الردى	٢٩٦-٢٣٨-١٤٥-٨٥	بسيط	مثلان
٤٠١-٣٧٤	طويل	أصبى	٧٨٧-٧٨٤-٤٢٦		
١١١٢-٧٩٦	رجز	الغضى	١١٠٦-١٠٧٦-٠٨		
٣٧٤	طويل	أقى	٤١٩ ص	بسيط	مروان
٣٠٥	طويل	الكلى	١١٥٦-٦٢	رجز	منى
١٠٣٨	رجز	لا لعا	١١٥٦-٦٢	رجز	سنى
٩٣٤	رجز	المدى	٥٦١-٥٥٩	وافر	نبتينى
٧٧٣	رجز	منى	٩٠٦	طويل	التزوان
٧٦٩	مجزوء البسيط	ها هنا	٦٩٦	خفيف	هوان
٣٤٩	طويل	التقى	٩٦٢	بسيط	الوسنى
الياء			٧٤	طويل	يمان
١١٧٩	طويل	مؤاتيا	الهاء		
٤٢٨	طويل	باديا	مشطور السريع		ليلا
٤٣٧	طويل	باقيا			٦٥
٨٥٧-٨٣٠-٥٣١-١٤٣	طويل	جائيا	٣٩٥-١٩٦	رجز	أباها (١)
١١٤٥-٩٤٩-٨٦٢			١١٤٢-٢٤٦	وافر	رضاها (٢)
٦٣٥	طويل	احريا	١٠٧٠	رجز	عيناها
٨٣٢	طويل	حافيا	٥٢	رجز	غاياها
١٠٣٩	طويل	خاليا	٩٩١	وافر	فاها
٤٣٦	طويل	متراخيا	٢١٢-٢٠٣-١٩٩	كامل	ألقاها
٥٥٠	طويل	ساعيا	٣٩٨	طويل	مناها
٥٣٨	طويل	صاديا	١٧٢	وافر	متهاها
١٨٤	طويل	غاديا	٩٦٧	وافر	هواها
٥٨	طويل	غاديا	٦٨٥	رجز	واها
٥٨	طويل	ثاويا	٣١٨	سريع	فتعرقة
٥٨	طويل	ماليا	٨١٤	طويل	نجاته
٥٨	طويل	قاضيا	١٧٠	مقارب	يديه
٣٧٠	طويل	تغانيا	الواو		
٧٥٨	طويل	كفانيا	٥٣٤	طويل	مرتو
٥٣٦	طويل	ليا	الالف		
٧٦٥	طويل	ماليا	٤٠٩	طويل	من بكى

(١) ومن أرجوزته الشاهد ٥٢.

(٢) ومن قصيدته الشاهد ١٧٢.

(٣) ومن مقصورة ابن دريد أيضاً الشواهد ٧٧٣-٧٩٦-٩٣٤-١٠٣٨.

٦١٨-١٦٤	سريالية ^(١) سريع	٤٤٩	طويل	مكاني
٢٣٦	معزوء الكامل	١٦٠	طويل	ناهي
٩٩٨	رجز	٨٦٠-٧٨٦	وافر	نوي
٩٩٨	رجز	٢٨٩	طويل	هادي
٩٩٨	رجز	٣٣	طويل	كماهي
٦٩١	واقية سريع	٢٩٧-٨٦٩-ص ٤٦٠	طويل	كماهي
١١٥٣-١١	رجز	٤٣٨-٤٣٤	طويل	واقيا
١١٥٣-١١	رجز	٢٦٠	طويل	وانيا
	دواري	٥٠٤-٥٠١	طويل	يمانيا

(١) ومن مقطوعته الشاهد ٦٩١.

٥ - مسرد الأعلام

ملاحظة:

- ١ - لم نذكر في هذا المسرد سوى أسماء الأعلام الواردة في متن الكتاب - عدا الأمثلة - دون حواشيه.
- ٢ - لا اعتبار لما يتقدم على الاسم من نحو: ال- ابن- أبي- أم- ذي.
- ٣ - كنا نترجم للعلم عند أول ذكر له في الكتاب ثم لا نعيد.
- ٤ - تسهيلاً للوقوف على اللهجات والمذاهب النحوية أوردنا لأسماء القبائل وللجماعات مسرداً خاصاً.

الهجرة

- | | |
|---|--|
| ٣١٣ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٨ - ٣٣١ - ٣٣٢ - | آدم (عليه السلام) ١٢٧ - ١٤٣ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٨٤ |
| ٣٤٢ - ٣٥٠ - ٣٥٣ - ٣٥٨ - ٣٦١ - ٣٦٤ - | الآبدي ٢٠٧ - ٣٧٦ |
| ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٧٨ - ٣٩٢ - ٤٠٤ - ٤٠٩ - | إبراهيم الخليل (عليه السلام) ٤٦ - ٤٧ - ٣٨٩ - ٦٥٠ |
| ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - | ابن الأبرش ٤٨٩ |
| ٤٢٤ - ٤٤٢ - ٤٦٢ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٨ - | أبي بن كعب ١٥١ - ١٩١ - ٢١٢ - ٢٥٢ - ٢٧٤ - ٤٥٦ |
| ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٨٦ - ٤٩٢ - | الأحمر الكوفي ٩٨ |
| ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥١٤ - ٥١٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - | الأحنف بن قيس ٦٣٤ |
| ٥٤٧ - ٥٥٢ - ٥٥٤ - ٥٦١ - ٥٦٦ - ٥٧٢ - | ابن الأخضر ٤٨٩ |
| ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٣ - ٥٨٨ - ٥٩٢ - ٥٩٩ - | الأخطل ٥٧ - ٩٥ |
| ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٩ - ٦١١ - ٦١٥ - ٦٢٤ - | الأخفش الأوسط أبو الحسن ٢٣ - ٣٠ - ٣٥ - ٤٦ - |
| ٦٣٤ - ٦٥٥ | ٥٠ - ٦١ - ٧٤ - ٨٤ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٦ - ٩٧ - |
| الأخفش الصغير ٢٨١ | ٩٨ - ١٠٣ - ١٠٦ - ١١٠ - ١١٩ - ١٢٤ - |
| الأخوان (حمزة والكسائي) ٤٥٤ - ٤٦٢ | ١٢٦ - ١٣١ - ١٣٥ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٥٠ - |
| وانظر الكوفيين وحمزة القاري والكسائي، وانظر | ١٥٣ - ١٥٧ - ١٦٠ - ١٦٤ - ١٧١ - ١٧٩ - |
| أيضاً النحويين فالكسائي أحدهما. | ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٦ - ١٨٨ - ١٨٩ - |
| أسامة بن زيد ١٣٠ | ١٩٣ - ١٩٥ - ١٩٨ - ٢٠٦ - ٢١٠ - ٢١٤ - |
| أبو إسحاق الزجاج | ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٤٠ - ٢٤٩ - ٢٥٤ - ٢٧٢ - |
| ابن أبي إسحاق (عبد الله) ح ٢٢٥ | ٢٧٤ - ٢٨٥ - ٢٨٩ - ٢٩٤ - ٣٠١ - ٣٠٨ - |
| ابن أسد ٦٥٨ | |
| الأسود الغندجاني (أبو محمد الأعرابي) ١٨٣ | |
| الأسود بن يعفر ٢٠٨ | |
| ذو الإصبع العدواني ١٥٥ | |

المذكور في ص ٥٥١.

بعضهم (صفحة ٣٠٤) هو القرافي المذكور في ص ١٣٢.

أبو البقاء العكبري ١٠٥ - ١٠٦ - ١٣٤ - ١٨٩ - ٢٥٢ - ٢٦٥ - ٢٩٨ - ٣٠١ - ٣١٠ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣٢١ - ٣٤٨ - ٣٥٢ - ٣٧١ - ٣٧٨ - ٣٨٥ - ٣٩١ - ٣٩٤ - ٣٩٧ - ٤٠٧ - ٤١٤ - ٤٢٦ - ٤٦٩ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٥٠١ - ٥١٠ - ٥٣٣ - ٥٣٧ - ٥٣٩ - ٥٤٣ - ٥٤٥ - ٥٤٩ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٨٣ - ٥٩٦ - ٦١٢ - ٦٥٥.

أبو بكر: هو في صفحة ٣٠١ - ٣٦٥ - ٣٩٤ - ٥١٢ - ٥٦٧ ابن السراج النحوي. وفي ص ٣٥ - ٥٠ - ٢٨٠ - ٦٣٣ شعبة القاري. وفي ٢٠٠ - ٤٧٤ - ٦٥٠ الصديق الصحابي. وانظر في هذا المسرد أيضاً: ابن السراج وشعبة والصديق.

القاء

التاريخي (أبو بكر) ٦٣٢.
التبريزي ٢٦٥ - ٥٢٠ - ٦٥٠.
أبو تمام ١٥٤، وذكر الحماسة في ٦٥٥.
توبة ٧٣ - ٢٦٠.

القاء

ثعلب ٥٨ - ٨٩ - ١٤٧ - ١٥٨ - ١٦٠ - ١٩٣ - ٢١٣ - ٣٢١ - ٣٢٦ - ٣٤٣ - ٣٨٦ - ٣٩٠ - ٤١٠ - ٤٩١ - ٥١٧ - ٦١١ - ٦٦٠.
الثعلبي ٣٥٣ - ٣٥١.

الجيم

الجاحظ ٥٣٧.
جحد بن مالك ٣٣٦.
الجحدري ٢١٦.
أبو الجراح ٦٤٦.
الجرجاني (عبد القاهر) ٩٢ - ٣٤٩ - ٤١٨ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٨٨ - ٦١٨ - ٦٢٥.
الجرمي ٧٤ - ٨٨ - ١٣١ - ١٤٢ - ١٦٨.

الأصفهاني (حمزة بن الحسين) ٦١٨.

الأصمعي ٥٧ - ٧١ - ٨٤ - ١١٤ - ١٦٨ - ١٩٧ - ٣٤٥.

الأعرابي (أبو محمد الأسود الغندجاني) ١٨٣.

ابن الأعرابي ٦٦٠.

الأعشى ٩٣ - ١٥٨ - ٢١٣ - ٢٦٤ - ٢٩٠ - ٣٠٧ - ٣٠٩ - ٤٧٨ - ٥٣٧ - ٥٥٢ - ٥٨٦ - ٥٩٤.

الأعلم الشتمري ١٠٢ - ١٧١ - ٣١٦ - ٤٤٠ - ٤٥٨ - ٤٦٢.

الأعمش ٤٧٥.

ابن الأكفاني ح ٥٦٥.

إمام الحرمين (الجويني) ٣٤٣.

امرؤ القيس ١٢٩ - ١٣٦ - ١٥٧ - ٢٤٣ - ٢٦٤ - ٤٨٠ - ٤٨٦.

أمية بن أبي الصلت ٣٠٩.

الأمين المحلي ح ٤٨٦ - ٥٥١.

ابن الأنباري (أبو بكر) ١٥٤ - ١٩٦ - ٢٠٧ - ٣١٤ - ٣٩٠ - ٦٤٦.

الأنصاري أبو زيد.

ابن إياز ٥٨١.

الباء

ابن بابشاذ ٣٢.

ابن الباذش ١٦٥ - ٢٢٣ - ٥٦٧.

البخاري ١٢٣ - ١٢٤ - ١٨٩ - ٥١٨.

بدر الدين ابن ابن مالك.

ابن برهان ٧٦ - ١٧٢ - ٤١٨.

ابن بزي ٢٩٨ - ٤٩٠.

البزي ٢٢٦.

بشر بن مروان ٤١٩.

البطلوسي ابن السيد.

بعض العصريين: هو في صفحة ٥٦٤ ابن

الأكفاني، وفي ص ٥٧٦ هو السمين الحلبي،

وانظر السمين أيضاً في ح ٣٧٢.

بعض من عاصرناه (صفحة ٤٨١) هو ابن عقيل،

وانظر ابن عقيل أيضاً في ح ٥١١.

بعض الفضلاء (صفحة ٤٨٦) هو الأمين المحلي

جبر ٢٧ - ٧٤ - ٧٦ - ١٣٧ - ٢١٦ - ٢٧١ - ٤٦٩ - ٤٨٢.
 الجزولي ٤٩٧، وذكرت الجزولية في ٣٣٣.
 الجعدي (النابعة) ٢٤١.
 أبو جعفر القاري ح ٢٢٥.
 جعفر البرمكي ٩٩.
 الجلولي ١٢٥.
 ابن جماز ٢١١.
 جميل ١٣٠.
 ابن جني (أبو الفتح) ٧٦ - ٨٤ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ١٠٣ - ١١٦ - ١٣٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٥٢ - ١٥٦ - ١٦٦ - ١٧٣ - ١٧٥ - ١٨٥ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٩ - ٢١١ - ٢١٦ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٣٤ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٤١ - ٢٥٣ - ٢٧٥ - ٢٧٨ - ٣٠٠ - ٣٠٦ - ٣١٠ - ٣١٩ - ٣٢٩ - ٣٥٨ - ٣٧٥ - ٣٩٤ - ٤٠٣ - ٤٠٨ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٢ - ٤٢٦ - ٤٤٣ - ٤٥٠ - ٤٦١ - ٤٦٦ - ٤٧٧ - ٤٨٥ - ٥٠٨ - ٥٣٦ - ٥٤١ - ٥٦٨ - ٥٧٢ - ٥٨٢ - ٥٩٨ - ٦٢٤ - ٦٤٢ - ٦٤٧ - ٦٤٩ - ٦٥٥، وذكر اللمع في ح ٤٠٤.
 أبو جهل ٦٤٥.
 الجوهري ١٦١ - ٢٧٩ - ٣١٥ - ٤٨٣ - ٦٤٥ - ٦٥٩ - ٦٦٠، وذكر الصحاح في ٣٠ - ٥٢ - ٥٥ - ١٢٣ - ٣٣٥.
 الجويني (إمام الحرمين) ٣٤٣.
الحاء
 حاتم ١٨٨ - ٣٢٤.
 أبو حاتم السجستاني ٣٧١ - ٥١٠ - ٥٤٦ - ٦٤٤.
 ابن الحاج ٢٦١ - ٤٧٣ - ٥٦٣.
 ابن الحاجب ٣٧ - ٤٨ - ٥١ - ٧٨ - ٨١ - ٨٣ - ٨٧ - ١٠٢ - ١٠٧ - ١١٧ - ١٥٢ - ١٦٦ - ٢١٧ - ٢٢٤ - ٢٣١ - ٢٦٢ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٣١١ - ٣٦٧ - ٣٩٦ - ٤١٩ - ٤٤٠ - ٤٤٧ - ٤٥٨ - ٤٦٣ - ٤٦٩ - ٤٨٠ - ٤٨٢ - ٥٢٤ - ٥٢٩ - ٥٤٩ - ٥٦٤ - ٥٨٣ - ٥٩١ - ٦٦١ - ٦٦٥، ولعله هو المراد بكلمة «شيخنا»
 في ص ٦٠٢.
 الحارث بن همام ١٦٩.
 حازم بن محمد القرطاجني ٩٩.
 ابن حبيب يونس.
 أبو الحجاج (ابن معروز) ٣٣٣.
 الحرمان (ابن كثير القاري ونافع) ٢١ - ٣٥ - ٥٠ - ٢٨٠. وانظر أيضاً ابن كثير ونافعاً.
 الحريري ٧٩ - ١٥٦ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٩٧ - ٢٨٦ - ٣٥١ - ٤٢١ - ٤٩٤ - ٥٦٠.
 ابن حزم ٤٨٤.
 حسان بن ثابت ١٣٧ - ١٦٧ - ٢٩٥ - ٣٢١ - ٤٦٦ - ٥٨٨ - ٦٥٤ - ٦٥٨.
 أبو الحسن الأخفش الأوسط.
 الحسن (رضي الله عنه) ٥٥.
 الحسن البصري ١٠١ - ١٢٨ - ٤١٢.
 الحسين (رضي الله عنه) ٥٥ - ١٠٠.
 الحطيئة ٥٥٣ - ٥٩٩ - ٦٣٢.
 حفص القاري ٣٥ - ١٦٢ - ٢٧٩ - ٤٥٦ - ٥١٨.
 الحكم بن قنبر ٤٩٢.
 الحكمي أبو نواس.
 حماد بن سلمة ٢٩٠.
 الحماسي: هو في صفحة ١٠٤ أبو الطمحن
 القيني، وفي ص ٦٢١ الفند الزماني، وفي
 ص ٣١ - ١١٢ - ٢٥٦ قريط بن أنيف، وفي
 ٤٣٦ وداك بن ثميل، وفي ١١٩ - ٥٤٣
 مختلف فيه. أما قوله: «الحماسي» في
 ص ٣٧٥ فالحق أن البيت لم يرد في أصل
 الحماسة ولكن التبريزي ذكره في شرحها.
 حمزة القاري ٤٠ - ١٥٩ - ١٨٧ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢٢٦ - ٢٧٩ - ٣٦٨ - ٤٥٤ - ٤٦٢. وانظر:
 الأخوين، والكوفيين، فهو أحدهما.
 حمزة الأصفهاني ٦١٨.
 حمل بن النابعة (الهذلي) ٢٤٤.
 حميد بن ثور ١٥٢.
 ابن الحنفية (رضي الله عنه) ٥٥.
 أبو خنيقة ٤٣٢ - ٤٨٣.

جبر ٢٧ - ٧٤ - ٧٦ - ١٣٧ - ٢١٦ - ٢٧١ - ٤٦٩ - ٤٨٢.
 الجزولي ٤٩٧، وذكرت الجزولية في ٣٣٣.
 الجعدي (النابعة) ٢٤١.
 أبو جعفر القاري ح ٢٢٥.
 جعفر البرمكي ٩٩.
 الجلولي ١٢٥.
 ابن جماز ٢١١.
 جميل ١٣٠.
 ابن جني (أبو الفتح) ٧٦ - ٨٤ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ١٠٣ - ١١٦ - ١٣٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٥٢ - ١٥٦ - ١٦٦ - ١٧٣ - ١٧٥ - ١٨٥ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٩ - ٢١١ - ٢١٦ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٣٤ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٤١ - ٢٥٣ - ٢٧٥ - ٢٧٨ - ٣٠٠ - ٣٠٦ - ٣١٠ - ٣١٩ - ٣٢٩ - ٣٥٨ - ٣٧٥ - ٣٩٤ - ٤٠٣ - ٤٠٨ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٢ - ٤٢٦ - ٤٤٣ - ٤٥٠ - ٤٦١ - ٤٦٦ - ٤٧٧ - ٤٨٥ - ٥٠٨ - ٥٣٦ - ٥٤١ - ٥٦٨ - ٥٧٢ - ٥٨٢ - ٥٩٨ - ٦٢٤ - ٦٤٢ - ٦٤٧ - ٦٤٩ - ٦٥٥، وذكر اللمع في ح ٤٠٤.
 أبو جهل ٦٤٥.
 الجوهري ١٦١ - ٢٧٩ - ٣١٥ - ٤٨٣ - ٦٤٥ - ٦٥٩ - ٦٦٠، وذكر الصحاح في ٣٠ - ٥٢ - ٥٥ - ١٢٣ - ٣٣٥.
 الجويني (إمام الحرمين) ٣٤٣.
الحاء
 حاتم ١٨٨ - ٣٢٤.
 أبو حاتم السجستاني ٣٧١ - ٥١٠ - ٥٤٦ - ٦٤٤.
 ابن الحاج ٢٦١ - ٤٧٣ - ٥٦٣.
 ابن الحاجب ٣٧ - ٤٨ - ٥١ - ٧٨ - ٨١ - ٨٣ - ٨٧ - ١٠٢ - ١٠٧ - ١١٧ - ١٥٢ - ١٦٦ - ٢١٧ - ٢٢٤ - ٢٣١ - ٢٦٢ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٣١١ - ٣٦٧ - ٣٩٦ - ٤١٩ - ٤٤٠ - ٤٤٧ - ٤٥٨ - ٤٦٣ - ٤٦٩ - ٤٨٠ - ٤٨٢ - ٥٢٤ - ٥٢٩ - ٥٤٩ - ٥٦٤ - ٥٨٣ - ٥٩١ - ٦٦١ - ٦٦٥، ولعله هو المراد بكلمة «شيخنا»

حواء ١٢٧.

الحوفي ٢٠ - ٣٧٨ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٤٢١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٥١٠ - ٥٤٢.

أبو حيان الأندلسي ٤١ - ٤٦ - ٥٢ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٢٠ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٩٥ - ١٩٨ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٢٢ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٣٠٤ - ٣٥٥ - ٣٧٢ - ٣٨٤ - ٣٨٨ - ٤١٧ - ٤٢٨ - ٤٥٣ - ٥٤٨ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٧ - ٤٧٦ - ٤٧٨ - ٤٩٧ - ٥٠٩ - ٥٣٣ - ٥٤٢ - ٦٣٠ - ٦٥٩.

أبو حية القاري ٦٤٧.

أبو حية النميري ٣٠٥.

الخاء

الخارزنجي ٣٤٧.

ابن خالويه ٢٣٨ - ٣٥١.

ابن الخباز ٢١ - ١٣٦ - ١٨٥ - ١٩٥ - ١٩٦ - ٢٣١ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٣٠٢ - ٣٣٣ - ٤٦٣ - ٤٦٨ - ٦٠٢ - ٦١٢.

أبو خراش الهذلي ٢٤٤.

ابن خروف ٣٠ - ٣١ - ٦٦ - ١٢٥ - ١٤٢ - ١٦٤ - ١٩٣ - ٢٢١ - ٢٧٨ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٧ - ٣٠١ - ٣١٦ - ٤١٥ - ٤٢٥ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٥١٢ - ٥١٤ - ٥٢٨ - ٥٦٧ - ٦٢٤ - ٦٥٥.

ابن الخشاب ١٦٧ - ٤٣٨.

الخشني (أبو ذر) ٢٥٤.

الخصراوي ابن هشام.

خطاب (صاحب الترشيع) ٢٣١ - ٥٣٩.

الخطابي ١١٢.

خلف الأحمر ٢٩١.

الخليل (عليه السلام) إبراهيم.

الخليل بن أحمد ٣٨ - ٧٥ - ٨١ - ٨٨ - ١٠٢ - ١٧٨ - ١٩٣ - ٢١٩ - ٢٢٩ - ٢٥٢ - ٢٨١ - ٢٩١ - ٣٢٤ - ٣٢٨ - ٣٥٨ - ٤٥٤ - ٤٦٣ - ٤٧٠ - ٤٩٢ - ٤٩٥ - ٥٣٨ - ٥٦٥ - ٥٧٢ - ٥٩٢ - ٦٠٩ - ٦٢٩.

الخنساء ٩٦ - ٣٢٦ - ٥٢٤.

ابن الخياط (أبو بكر) ١٠١.

الذال

أبو دؤاد الإيادي ١٤٥ - ٣٠٥.

أبو الدرداء ٢١٥ - ٢٩١ - ٥٥٠.

ابن درستويه ٧٠ - ١١٠ - ١٢٢ - ١٣٩ - ١٤٢ - ٣٠٢ - ٣١٣ - ٣٧٣ - ٤٩١.

ابن دريد ٤١٥ - ٥٠٢ - ٥٧٧ - ٦١٧.

ابن الدهان ١٤٨ - ٤٠٤.

الذال

أبو ذؤيب الهذلي ٢١ - ٥٥ - ١٠٢ - ٢٣٣ - ٣٢٧ - ٣٩٩ - ٤٩٢.

الذبياني النابغة.

أبو ذر الخشني ٢٥٤.

ابن ذكوان (عبد الله) ١٩٨ - ٢٢٥ - ٢٧٠.

الراء

رؤبة ٢١٠ - ٣٠٣ - ٣٠٩ - ٣٣٢ - ٣٥٠ - ٣٧٥ - ٤٣٧ - ٤٥٠ - ٦٠٤ - ٦٤١ - ٦٥٨ - ٦٥٩.

الرازي (فخر الدين أبو عبد الله) ٤٤ - ٢٩٦ - ٣٧٢ - ٤٦١ - ٥٤٩.

الرازي (أبو الفضل) ٥٤٦.

الربيعي ١١٧ - ١٤٢ - ٣٤٣ - ٤٤٢.

الربيع بن خيثم ٣٠٣.

ابن أبي الربيع ٢٢٢ - ٢٨٣ - ٢٨٩ - ٥٤٩.

ابن أبي ربيعة عمر.

أبو رجاء العطاردي ٢٣٤ - ٣٠٣.

رجلان لخصاً... (صفحة ٣٧٢) هما السفاقي

والسمين، وانظر السمين أيضاً في ح ٥٧٦.

الرشيد ٥٧ - ٦٥ - ٩٩ - ١٩٧.

ابن الرقاع (عدي) ١٧٨.

الرماني (علي بن عيسى) ١٠٩ - ١١٥ - ١٥٥ - ٢٧٢ - ٢٧٤ - ٣٠٤ - ٣٢٤ - ٤٢٣.

ذو الرمة ٥٤ - ٨٤ - ١٥٦.

ابن الرومي ١٢٧.

الرياشي ٥٨.

الزاي

زاعمي ذلك... (صفحة ٣٢٤) هم الخليل ومن تابعه.

الزاهد (أبو عمر) غلام ثعلب ٣٤٣.

الزباء ٥٤٧.

ابن الزبير (عبد الله) ٥٠.

الزبير بن العوام ٤١٣.

الزجاج (أبو إسحاق) ٣٩ - ٨٨ - ٩٧ - ٩٨ - ١٠٩.

١١٥ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣١ - ١٣٩ - ١٤٤.

١٧٢ - ١٧٣ - ١٩٠ - ١٩٣ - ١٩٥ - ١٩٦.

٢٣٩ - ٢٤١ - ٢٤٥ - ٢٤٩ - ٢٥١ - ٢٥٢.

٢٦٩ - ٢٩٦ - ٣٠٩ - ٣٢٨ - ٣٣٣ - ٣٤٢.

٣٦٥ - ٣٧٣ - ٣٨٩ - ٤٣٣ - ٤٣٩ - ٤٦٢.

٤٩٤ - ٥١٦ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٤١ - ٥٤٢.

٥٥٤ - ٥٧٢ - ٦١١ - ٦٢١.

الزجاجي ١٤٨ - ١٩٦ - ٢٤٣ - ٣٢٨، وذكر

الجمال في ٤٤ - ٣٣٩ - ٤٤٩ - ٥٦٥.

الزعفراني ٥٥.

الزخشري ٢٥ - ٢٨ - ٣٠ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧.

٥٢ - ٥٦ - ٥٨ - ٦٤ - ٦٦ - ٦٩ - ٧٥ - ٨٠.

٨٩ - ٩١ - ٩٢ - ٩٧ - ١١٣ - ١١٥ - ١٢٥.

١٢٨ - ١٣٢ - ١٤٦ - ١٥٥ - ١٦٩ - ١٧٥.

١٧٩ - ١٨٠ - ١٨٢ - ١٨٦ - ١٩٥ - ١٩٨.

٢١٧ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٤٥ - ٢٤٨ - ٢٤٩.

٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٦٦ - ٢٦٩ - ٢٧٠.

٢٧٤ - ٢٧٨ - ٢٨١ - ٢٨٥ - ٢٩٤ - ٢٩٥.

٣٠١ - ٣٠٩ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٢ - ٣٢٣.

٣٢٤ - ٣٣١ - ٣٤١ - ٣٤٦ - ٣٥٣ - ٣٥٥.

٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٦ - ٣٧٠ - ٣٧٢ - ٣٧٦.

٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨٢ - ٣٨٤ - ٣٩٧ - ٣٩٨.

٤٠٠ - ٤٠٨ - ٤١٤ - ٤١٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩.

٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٤ - ٤٥٢.

٤٥٥ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥.

٤٦٧ - ٤٧٠ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨١.

٤٨٢ - ٤٩٣ - ٥٠٠ - ٥٠٥ - ٥٠٧ - ٥٠٨.

٥١١ - ٥١٢ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩.

٥٢١ - ٥٢٣ - ٥٢٥ - ٥٢٧ - ٥٣٠ - ٥٣٦.

٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٥ - ٥٤٦.

٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٢ - ٥٥٤ - ٥٥٨.

٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٥ - ٥٦٧ - ٥٧١ - ٥٧٢.

٥٧٦ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٩١ - ٥٩٦ - ٦٠٠.

٦٠٣ - ٦١١ - ٦١٣ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢٣.

٦٢٧ - ٦٣٢ - ٦٣٥ - ٦٤٢ - ٦٤٦ - ٦٤٨.

٦٥١ - ٦٥٩. وذكر المفصل في ١٠٢ - ٢٢٤.

٤٢٦ - ٤٨٠ - ٤٩٧ - ٦٢٥.

زهير ٥٣ - ٥٤ - ١٠٥ - ١١١ - ١٢٦ - ٢٨٩.

٣٢٣ - ٣٣٩ - ٣٨٠ - ٤٠٥ - ٤٥٣ - ٤٩٧.

ابن زبابة ١٧٠.

زياد بن أبيه ١٠٠.

الزيادي ٥٤١.

أبو زيد الأنصاري ٥٢ - ٦٠ - ١٣١ - ٣٣٣ - ٤٩٢.

٥٩٩.

زيد بن علي ٢٦٥ - ٥٣٢.

السين

ساعدة بن جؤية الهذلي ٦٠ - ٣٢٧.

السجستاني أبو خاتم.

سحيم عبد بني الحسحاس ١١٦.

سحيم بن وثيل ٥٨٩.

السخاوي ٦٤ - ٣٧١ - ٤٢١.

ابن السراج (أبو بكر) ٩٧ - ١١٥ - ١٥٨ - ١٦٥.

١٩٠ - ٢٧٨ - ٢٩٠ - ٣٠١ - ٣٢٨ - ٣٦٥.

٣٩٤ - ٤٦٢ - ٥١٢ - ٥٥٢ - ٥٦٧.

سراقة البارقي ٢٧٦.

ابن سعدان ٢٤٢.

أبو سعيد السيرافي.

سعيد بن جبير ٣٤ - ٢٣٤.

السعير (اسم صنم) ١٥٨.

السفاقي ح ٣٧٢.

السكاكي (صاحب المفتاح) ٤٦٠ - ٥٧٦ - ٦٥٩.

وذكر المفتاح في ٨٧.

ابن السكيت (يعقوب) ١٢٤ - ٢٤٤ - ٣٠٠.

٦٥٩.

بنت أبي سلمة ٢٥٩.

السلمي القاريء (أبو عبد الرحمن) ح ٢٢٥.

ابن سلول (عبد الله بن أبي) ٥٣٣.

أبو السمال ٧٦.

السموعل ٢٠٠.

السمين الحلبي ح ٣٧٢ - ح ٥٧٦.

السهيلي ٥٢ - ١١١ - ١١٨ - ١٢٢ - ٢٤٨ - ٣٠٠.

٣١٣ - ٣٢٣ - ٣٢٨ - ٣٥٦ - ٤٦٩ - ٥٣٦.

٥٧١ - ٥٩٨ - ٦٠٣ - ٦٣٨.

سيبويه ٢٥ - ٢٩ - ٣٠ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٧ - ٤٠.

٤١ - ٤٥ - ٥٠ - ٥٣ - ٥٦ - ٦٣ - ٦٦ - ٦٧.

٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٦ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٨.

٩٣ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢.

١٠٦ - ١٠٧ - ١١٠ - ١١٩ - ١٢٢ - ١٣١.

١٣٤ - ١٣٥ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٨ - ١٥٩.

١٦٠ - ١٧١ - ١٨٠ - ١٨٢ - ١٨٥ - ١٨٧.

١٩١ - ١٩٣ - ٢٠٦ - ٢١٠ - ٢١٩ - ٢٢٠.

٢٢٢ - ٢٢٩ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٤٠ - ٢٤٢.

٢٤٦ - ٢٥٥ - ٢٥٩ - ٢٦٩ - ٢٧٢ - ٢٨٤.

٢٨٦ - ٢٨٩ - ٢٩١ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٣٠٢.

٣٠٣ - ٣٠٨ - ٣١٢ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣٢٦.

٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧.

٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٨ - ٣٥٤ - ٣٦٣ - ٣٦٦.

٣٦٧ - ٣٦٩ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٨ - ٣٨٨.

٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤١٠ - ٤١٥.

٤١٦ - ٤١٧ - ٤٢٢ - ٤٣١ - ٤٣٦ - ٤٤٧.

٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١.

٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٧٦ - ٤٨٤.

٤٩٢ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٥٠٦ - ٥١٢ - ٥٢٧.

٥٢٨ - ٥٣٦ - ٥٣٨ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٨.

٥٥٣ - ٥٥٥ - ٥٦٢ - ٥٦٥ - ٥٦٧ - ٥٧٠.

٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٩ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٩٢.

٥٩٤ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦١٧ - ٦٢٣ - ٦٢٩.

٦٣٢ - ٦٣٥ - ٦٥٦، وذكر الكتاب في ١١٤.

٢٨٩ - ٤٧١ - وح ١٦٤.

ابن السيد البطليوسي ٤٤ - ١٣٦ - ١٩٣ - ١٩٦.

٣٠٢ - ٤٩٢ - ٤٩٥ - ٥٠٤ - ٥٣٦ - ٥٤١.

٦٤٠.

ابن سيدة ١٨١ - ٣٢٧ - ٣٣٩ - ٤٧٩، وذكر

المحكم في ١٢٣ - ١٤٦.

السيرافي (أبو سعيد) ٧٤ - ١٤١ - ١٥٨ - ١٨٥.

١٨٩ - ١٩٣ - ٢١٠ - ٢١٣ - ٢٢٩ - ٢٣٩.

٢٩٤ - ٢٩٧ - ٣١٦ - ٣٢٣ - ٣٤٢ - ٣٤٣.

٣٥٤ - ٣٧٣ - ٤٥٤ - ٥٨٢ - ٦٠٣ - ٦٣٧.

٦٤٧ - ٦٥٥.

ابن السيرافي (يوسف) ٤٦٥.

الشين

الشاطبي ٣٢٥ - ٣٤٧ - ٤٦٣.

الشافعي ١٢٣ - ٣٤٣ - ٤٦١.

أبو شامة ٦٦ - ٢٩٨ - ٣٤٧ - ٥٦٣.

ابن الشجري ٥٤ - ٥٧ - ٥٨ - ٧٢ - ٧٦ - ٧٨.

٧٩ - ٩٤ - ١١٢ - ١١٦ - ١٤٨ - ١٦٤ - ١٦٦.

١٧٣ - ١٨٤ - ٢٤١ - ٢٥١ - ٢٧٠ - ٢٧٢.

٢٩٥ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٥ - ٣١٠ - ٣٥٤.

٤١٣ - ٤٧٦ - ٥٠٨ - ٥١٣ - ٥٤٣ - ٥٧٩.

٥٨٩ - ٦٦١.

الشريف المرتضى ٦٣٢.

شعبة القاريء (أبو بكر) ٣٥ - ٥٠ - ٢٨٠ - ٥٨١.

٦٣٣.

شعيب (عليه السلام) ٥٧١.

ابن شقير ٢٩٠.

الشلوبين ٣٠ - ٤٧ - ٨٠ - ٨٢ - ٩٤ - ١٠٢.

٢٠٥ - ٢٥٦ - ٢٧١ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٨٧.

٤١٨ - ٤٩٧ - ٦٥٥.

شماس (الهذلي) ١٨٠.

الشياني (أبو عمرو) ١٣١.

شيبة القاريء ح ٢٢٥.

شيخنا (ولعله ابن الحاجب) ٦٠٢.

الصا

صاحب الإيضاح (القزويني) ٧٦.

عامر بن الطفيل ٦١٠ .
 ابن عامر (عبد الله) ٢٧٩ - ٣٣٨ - ٤٣٣ - ٤٧١ .
 ٥٢٣ - ٥٧٤ - ٦٣٣ .
 ابن عباس (عبد الله) رضي الله عنه ١٢٢ - ١٨٥ - ٢٢٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٤١ - ٣٥١ .
 عبد الرحمن بن حسان ٦٨ .
 أبو عبد الرحمن السلمي ح ٢٢٥ .
 عبد القاهر الجرجاني .
 عبد الله ابن مسعود .
 عبد الله بن أبي (ابن سلول) ٥٣٣ .
 عبد الله بن أبي إسحاق ح ٢٢٥ .
 عبد الله (ابن ذكوان) ١٩٨ - ٢٧٠ .
 عبد الله بن الزبير ٥٠ .
 عبد الله بن سلام ٣٨١ .
 عبد الله بن عامر ابن عامر .
 عبد الله بن عباس ابن عباس .
 عبد الله بن المعتز ٢٨٣ .
 عبد الملك ٢٧ .
 عبد الوارث ١٢١ .
 العبدى ٥٨١ .
 عبد يغوث الشاعر ٢٧٦ .
 ابن أبي عبيدة ٥٣٨ - ٥٤٠ .
 أبو عبيدة بن الجراح ٢٦٧ .
 أبو عبيدة (معمر) ٤٢ - ٥٠ - ٥٧ - ٧١ - ٨٤ - ٩٤ - ١٢٤ - ١٥٥ - ٢٥٤ - ٣١٦ - ٤٣٧ .
 ٥١٣ - ٥٦٣ - ٦٤١ .
 عبيد الله بن زياد ابن أبيه (ابن مرجانة) ١٠٠ .
 عثمان بن عفان (رضي الله عنه) ٢٥٤ - ٦٥٠ .
 العجاج ٢٧ - ٦٥٠ .
 العدواني (ذو الأصبع) ١٥٥ .
 عدي بن زيد العاملي (ابن الرقاع) ١٧٨ .
 العرجي ٥٠٦ .
 عروة بن الزبير ٥١٨ .
 عروة بن الورد ٦٥٩ .
 ابن العريف ٣٦٧ .
 عزيز ٢٥٣ .

صاحب البسيط (ضياء الدين بن العليج) ٢٨٨ - ٥٨٣ .

صاحب الترشيع (خطاب) ٢٣١ - ٥٣٩ .
 صاحب المستوفي (علي بن مسعود) ٨٧ - ١٨٤ .
 صاحب المفتاح السكاكي .
 صاحب المقرب ابن عصفور .
 صدر الأفاضل ٤٤٤ .
 الصديق (أبو بكر) رضي الله عنه ٢٠٠ - ٢٥٩ - ٤٧٤ - ٦٥٠ .

الصفار ٦٩ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦١ - ٥١٢ - ٥٧٢ .
 صهيب الرومي ٢٥٧ - ٢٥٩ .

الضاد

ابن الضائع ٨٢ - ١١٧ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٦٦ - ٤٥٨ .
 ضياء الدين بن العليج (صاحب البسيط) ٢٨٨ ،
 وذكر البسيط في ٥٨٣ .

الطاء

الطائي (منظور بن سحيم) ٣٩٣ .
 أبو طالب ١٤٣ - ٢٨٢ - ٥٨٠ .
 ابن طاهر ٤٠ - ٣١٦ - ٤١٥ - ٤٢٣ - ٥٤٨ .
 طاهر القزويني ٢٨٣ .
 الطبراني ١٣٠ .
 الطبري ١٢٨ - ١٩٥ - ٦٣٣ .
 ابن الطراوة ٨٩ - ٢٥٤ - ٢٧٢ - ٣٣٦ - ٣٦١ - ٤٣٦ - ٤٧٥ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٥٤١ - ٥٥٨ - ٥٦١ .

طرفة ٥٩٧ - ٦٠٥ .
 أبو الطمحان القيني (حماسي) ١٠٤ .
 الطوال (أبو عبد الله) ٤٦٦ .
 أبو الطيب المتنبى .

العين

عائشة ١٠٤ - ٢١٦ - ٥١٨ - ٦٦٢ .
 عاصم بن أبي النجود القاري ٢٩٩ - ٥٢٣ .
 ابن أبي العافية ٢٠٥ .
 أبو العالية ٤٨٥ .

العسكري (أبو أحمد) ٦٣٢.

العسكري (أبو هلال) ١٦٤.

عصري (صفحة ٥١١) هو ابن عقيل، وانظر: ابن عقيل أيضاً في ح ٤٨١.

ابن عصفور ٣٢ - ٤٤ - ٤٥ - ٦٢ - ٧١ - ٧٦ -

٨٦ - ٩٧ - ١١٠ - ١٢٧ - ١٣٧ - ١٥٤ - ١٦٥ -

١٧٩ - ١٨١ - ١٨٩ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ -

١٩٧ - ٢٠٢ - ٢٠٧ - ٢١١ - ٢١٣ - ٢٢٢ -

٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٦٩ - ٢٧٩ - ٢٨٢ - ٢٨٨ -

٢٩٠ - ٢٩٧ - ٣٣٥ - ٣٣٧ - ٣٧٦ - ٣٧٧ -

٣٨٦ - ٣٩٠ - ٣٩٩ - ٤٠١ - ٤٠٢ -

٤١٢ - ٤٢٣ - ٤٤٩ - ٤٥٨ - ٤٦٦ - ٤٨٨ -

٤٩٢ - ٤٩٣ - ٥٠١ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٣٦ -

٥٤٨ - ٥٥٤ - ٥٥٧ - ٥٦٥ - ٥٦٧ - ٥٧٤ -

٥٨١ - ٥٩٢ - ٥٩٥، وذكر المقرب في ٢٦١ -

٢٨٨.

العتاردي (أبو رجاء) ٢٣٤ - ٣٠٣.

ابن عطية ١٣١ - ١٨٢ - ٣٧٧ - ٣٨٨ - ٤٢٥ -

٤٧٥ - ٥١٠ - ٥٢٢ - ٥٧١ - ٥٩١.

ابن عقيل ح ٤٨١ - ٥١١.

عقيل بن أبي طالب ٣٤٠.

العقيلي (الأعلم) ٣٩٣.

العكبري أبو البقاء.

عكرمة (مولي ابن عباس) ح ٢٢٥ - ٢٩٥.

حتى ص ٩٨٤

فهارس مغني اللبيب من ص ٩٨٥ (ن. ح)

ابن العلاء أبو عمرو.

أبو العلاء المعري.

ابن العليج (ضياء الدين) صاحب البسيط ٢٨٨،

وذكر البسيط في ٥٨٣.

علي بن الحسين (زين العابدين) ٣١٤.

علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه) ١٠٠ - ١٠١ -

٢٠٠ - ح ٢٢٥.

علي بن عيسى الرمانى.

أبو علي الفارسي ٣٠ - ٦٦ - ٧١ - ٧٦ - ٩٠ - ٩٣ -

٩٧ - ١١٤ - ١١٥ - ١٢٤ - ١٤٠ - ١٤٢ -

١٤٧ - ١٦٠ - ١٦٥ - ١٧٣ - ١٧٦ - ١٨٣ -

١٨٦ - ١٨٧ - ١٩٧ - ٢١٤ - ٢٢١ - ٢٢٥ -

٢٢٩ - ٢٣٤ - ٢٤٩ - ٢٥٢ - ٢٥٥ - ٢٦٥ -

٢٦٨ - ٢٧٦ - ٢٧٨ - ٢٨٤ - ٢٨٩ - ٢٩٠ -

٢٩١ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ -

٣٠٨ - ٣١٧ - ٣١٩ - ٣٢٢ - ٣٢٤ - ٣٢٨ -

٣٣٥ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٦٥ - ٣٧٥ - ٣٨٠ -

٣٨٨ - ٣٩٤ - ٣٩٨ - ٤٠٦ - ٤١٢ - ٤١٤ -

٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٣ - ٤٢٥ - ٤٤٢ -

٤٥١ - ٤٥٤ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٧٣ - ٤٨٠ -

٤٩٣ - ٤٩٤ - ٥٠٣ - ٥٠٥ - ٥٠٩ - ٥١٤ -

٥٢٧ - ٥٣٩ - ٥٤٣ - ٥٥٢ - ٥٥٧ - ٥٦٤ -

٥٦٧ - ٥٧٠ - ٥٧٢ - ٥٧٨ - ٥٨٠ - ٥٨٢ -

٥٩٦ - ٦٣٦ - ٦٤٤ - ٦٤٨ - ٦٥٤ - ٦٥٨ -

وذكر الشيرازيات في ٣٠٤، والأغفال في

٥٤١، والإيضاح في ١٩٦ - ٢٣١ - ٣٠٢ -

٤٥٨ - ٤٦٩.

أبو علي القالي ٣٤٧.

علي بن مسعود (صاحب المستوفي) ٨٧ - ١٨٤.

عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ٢٥٧ - ٢٥٨ -

٢٥٩ - ٢٦٧ - ٦٥٠.

عمر بن أبي ربيعة ٢٣ - ٦٧ - ٣١٩.

أبو عمر الزاهد (غلام ثعلب) ٣٤٣.

عمر بن عبد العزيز ٢٩ - ٦٥٠.

أبو عمرو الشيباني ١٣١.

عمرو بن العاص ١٠٠.

أبو عمرو بن العلاء ١٩٧ - ١٩٨ - ٢٧٠ - ٢٨٠ -

٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٤ - ٢٩٧ - ٤٠٦ - ٤٤٢ -

٤٥٤ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٨٨ - ٥١٥ - ٦٤١ -

وانظر النحويين فهو أحدهما.

عمرو بن قائد (أبو علي الأسواري) ٥٠٧.

عمرو بن معديكرب ٣١٠.

ابن عمرو ١٤٩ - ١٩٧ - ٤٢٠ - ٤٤٤.

عنترة ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٣٩٧.

ابن قتيبة ٩٤ - ١١٤ - ١٩١ - ١٩٢ .
قتيلة ٢٦٤ .

القرافي ١٣٢ - ٣٠٤ .
القرطاجني (حازم بن محمد) ٩٩ .
قريط بن أنيف (حماسي) ٣١ - ١١٢ - ٢٥٦ .
القزويني (صاحب الإيضاح) ٧٦ .
القزويني (طاهر) ٢٨٣ .
القطامي ٦٥٩ .

قطرب ٣٧ - ٦٦ - ١٢٤ - ٢٠٩ - ٢٤٠ - ٣٤٣ .
القفال ٤٩٣ .
قبل ٣٥٧ - ٤٥٤ - ٦٦١ .

الكاف

أبو كبير الهذلي ٤٨٢ - ٦٤٩ .
ابن كثير القاري ٣٥ - ٢٢٥ - ٣٨١ - ٤٨٨ -
٥٨١ وانظر الحرمين فهو أحدهما .
كثير عزة ٣٧٥ - ٤٠١ .
الكرماني ٥١٩ .
الكسائي ٣٢ - ٣٤ - ٥٠ - ٥٧ - ٦٥ - ٨٨ - ٩٨ -
٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٤٠ - ١٤٢ - ١٥٠ -
١٨٧ - ١٩٤ - ٢١٣ - ٢١٥ - ٢٢٦ - ٢٢٨ -
٢٣١ - ٢٧٤ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٣ - ٢٨٥ -
٢٩٥ - ٣١٩ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٣٥ - ٣٤١ -
٣٥٨ - ٣٦٥ - ٣٨٩ - ٤١٦ - ٤٣٥ - ٤٥١ -
٤٥٤ - ٤٦٢ - ٤٦٤ - ٤٦٦ - ٤٧٠ - ٤٧٥ -
٤٧٦ - ٥٠٤ - ٥٤٦ - ٥٥١ - ٥٦٩ - ٥٧١ -
٥٧٩ - ٥٩٦ - ٦٤٠ - ٦٥٣ - ٦٥٤ وانظر
الأخوين، والكوفيين، والنحويين، فهو
أحدهما .

كعب بن زهير ٢٠٠ - ٢٦٣ - ٣٩٥ - ٤١٩ - ٤٢٠ -
٦٥٩ -

ابن الكلبي ١٥٨ .

الكميت بن زيد ٢٣ .
الكوفيان (حمزة والكسائي) ٢٢٦ وانظر الأخوين
وحمزة القاري والكسائي، وانظر أيضاً
النحويين فالكسائي أحدهما .
ابن كيسان ٧١ - ١٩٣ - ٢١٣ - ٢٩٠ - ٣٧٨ -

عوض (اسم صنم) ١٥٧ .
عيسى (عليه السلام) ١٤٣ - ٢٥٣ - ٣٨٤ - ٥٩٨ .
عيسى بن عمر الثقفي ٢٩١ - ٢٩٥ - ٣٠٩ - ٤٥٧ .
عيسى بن موهب ٢١٠ .

الغين

غلام ثعلب (أبو عمر الزاهد) ٣٤٣ .
الغندجاني (أبو محمد الأسود الأعرابي) ١٨٣ .

الفاء

الفارسي أبو علي .
فاطمة (بنت النبي ﷺ) ١٣٠ .
فاطمة الخزاعية ٢٠٣ .
أبو الفتح ابن جني .
فخر الدين الرازي (أبو عبد الله) الرازي .
الفراء ٢١ - ٣١ - ٣٤ - ٥٧ - ٧٠ - ٧٣ - ٧٦ -
٨٤ - ٨٦ - ٩٨ - ١٠٠ - ١٢٧ - ١٣١ - ١٥٤ -
١٥٦ - ١٦٨ - ١٧١ - ١٨٧ - ١٩٠ - ١٩٤ -
١٩٨ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٥٥ - ٢٦٥ - ٢٧٤ -
٢٨١ - ٢٨٣ - ٢٨٨ - ٣٤١ - ٣٤٣ - ٣٨٢ -
٣٨٦ - ٣٨٩ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤٣٩ - ٤٥١ -
٤٦٢ - ٤٦٤ - ٤٦٨ - ٤٧٠ - ٤٧٥ - ٤٨١ -
٤٨٣ - ٥١٤ - ٥١٧ - ٥١٩ - ٥٢٣ - ٥٢٥ -
٥٥٥ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٨٩ - ٥٩٦ - ٦١١ -
٦٤٦ .
الفرزدق ١٠٦ - ١٣٧ - ١٩٠ - ٢٠١ - ٢٤٨ -
٣٠٤ - ٣١٤ - ٣٢١ - ٣٤٤ - ٣٥٢ - ٣٨٩ -
٣٩٥ - ٤٨٧ - ٥٦٥ - ٦٤٩ - ٦٥٠ .

فرعون ٢٨٥ - ٣٩٨ .

أبو الفضل الرازي ٥٤٦ .
الفند الزماني (حماسي) ٦٢١ .

القاف

القاضي الفاضل ٣٥٢ .

قالون القاري ٢٢٦ .

القالي (أبو علي) ٣٤٧ .

قتادة ٦٥٠ .

القتبي ابن قتيبة .

٥٨٨ - ٦٠٢ - ٦٠٦ - ٦٠٩ - ٦٢٤ - ٦٣٠ -
٦٣٣ - ٦٤٦ - ٦٥٥ - ٦٦١ ، وذكر التسهيل في
١٨١ - ٢٦٦ .

ابن ابن مالك (بدر الدين) ابن الناظم ٢١٨ - ٢٢٩ -
٢٣٣ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٧٧ - ٤٣٦ - ٤٤٣ -
٤٤٤ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٣ - ٥٤٦ - ٥٧٢ -
٦١١ .

المبرد (أبو العباس) ٣١ - ٣٤ - ٣٨ - ٤٠ - ٥٠ -
٦٤ - ٦٧ - ٧٠ - ٧١ - ٨٢ - ٨٣ - ٩٧ - ٩٨ -
١١١ - ١٢١ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٥٩ -
١٦٠ - ١٦٤ - ١٦٧ - ١٧١ - ١٩٣ - ٢١٩ -
٢٢١ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٤ - ٢٣٩ -
٢٦٩ - ٢٧٢ - ٢٨١ - ٣٠٢ - ٣١٣ - ٣٢٨ -
٣٣١ - ٣٤١ - ٣٥٠ - ٣٥٢ - ٣٦٧ - ٣٦٨ -
٣٧٢ - ٣٩٤ - ٤٠٥ - ٤١٢ - ٤١٨ - ٤٤٢ -
٤٦٢ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٢٢ - ٥٤١ -
٥٥٣ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٩ - ٦٠٥ - ٦٥٨ .

ميرمان ١٦٤ - ١٧٣ .

المتنبي (أبو الطيب) ٢٣ - ٥٩ - ٨٩ - ٩٧ - ١١٦ -
١١٨ - ٢٢٥ - ٢٣٩ - ٢٤١ - ٢٦٨ - ٢٨٩ -
٣٥٩ - ٣٨٤ - ٤٢٤ - ٤٨٥ - ٥٠٨ - ٥١٠ -
٥٤٩ - ٥٦٩ - ٦٠٦ - ٦١٩ - ٦٥٠ - ٦٧٠ .

المثقب العبدى ٧٢ .

مجاهد القارىء ح ٢٢٥ .

المحلي (الأمين) ٤٨٦ - ٥٥١ .

محمد ﷺ ١٧ - ٢٤ - ٢٧ - ٣٧ - ٣٨ - ٤٩ - ٥١ -
١٢٣ - ١٢٨ - ١٣٠ - ١٤٣ - ١٨٥ - ٢٠٤ -
٢٠٥ - ٢١٢ - ٢١٦ - ٢٢٧ - ٢٦٩ - ٢٥٣ -
٢٥٩ - ٢٧١ - ٢٩٠ - ٣٣٦ - ٣٤٦ - ٣٧٤ -
٣٧٦ - ٣٧٥ - ٣٩٥ - ٤١٠ - ٤٥٩ - ٤٩٩ -
٥٠٢ - ٥٠٩ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٩١ - ٦٠٠ -
٦٢٣ - ٦٥٠ - ٦٥٢ - ٦٦١ - ٦٦٤ .

أبو محمد الأعرابي (الأسود الغندجاني) ١٨٣ .

محمد بن حبيب ٤٥٠ .

محمد بن الحنفية (رضي الله عنه) ٥٥ .

محمد بن مسعود الغزني الزكي ٢٣١ - ٥١٤ .

٤٦٦ - ٦١١ - ٦٢٠ - ٦٤٦ .

اللام

ليبد ١٤١ - ١٤٣ - ٢٠٠ - ٢٠٢ - ٢٩٦ .

اللحياني ٤٢ - ٢٧٥ .

ليلى الأخيلية ٢٢١ .

الميم

المازني ٣١ - ٧٠ - ١٠١ - ١٣١ - ١٧٣ - ٣٣٤ -
٣٥٣ - ٣٥٩ - ٣٦١ - ٣٦٩ - ٥٠٦ - ٥٣٨ -
٦٥٨ .

المالقي ٣٠ - ٦٧ - ٢٣١ - ٢٧٥ - ٣٢٩ .

ابن مالك ٣٠ - ٤٠ - ٤٤ - ٥١ - ٥٨ - ٦١ - ٦٦ -
٧٤ - ٧٥ - ٧٧ - ٨٤ - ٨٧ - ٩٧ - ١٠١ -
١٠٢ - ١٠٤ - ١١٠ - ١١٤ - ١١٩ - ١٢٠ -
١٢١ - ١٢٤ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٣٠ - ١٣٢ -
١٣٤ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٤٠ - ١٤٨ - ١٥٢ -
١٥٣ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ -
١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٧١ - ١٧٢ -
١٧٦ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٣ - ١٨٦ - ١٩١ -
١٩٣ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٢ - ٢٠٥ - ٢١٠ -
٢١٧ - ٢١٨ - ٢٢١ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٨ -
٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٤٥ - ٢٥٩ - ٢٦٥ -
٢٦٦ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧٢ - ٢٧٥ - ٢٧٧ -
٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٩٠ - ٢٩٢ - ٢٩٤ - ٢٩٨ -
٢٩٩ - ٣٠٥ - ٣١١ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ -
٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ -
٣٢٨ - ٣٣١ - ٣٣٣ - ٣٤١ - ٣٤٣ - ٣٤٦ -
٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٧ - ٣٧٦ - ٣٨٠ - ٣٨١ -
٣٨٢ - ٣٩٠ - ٤٠١ - ٤٠٤ - ٤٠٩ - ٤١٧ -
٤١٨ - ٤٢٤ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣٥ - ٤٣٦ -
٤٣٨ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٤ - ٤٤٦ - ٤٤٧ -
٤٤٩ - ٤٥٥ - ٤٥٨ - ٤٦٢ - ٤٦٤ - ٤٦٦ -
٤٦٧ - ٤٧٥ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٥ - ٤٨٧ -
٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٥ - ٥١٤ - ٥٢٩ - ٥٣٦ -
٥٣٨ - ٥٤١ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٩ - ٥٥٢ -
٥٥٦ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٨٢ -

ابن أبي النجود (عاصم) ٤٩٩ - ٥٢٣.
 ابن النحاس (بهاء الدين) ٤٠١.
 النحاس (أبو جعفر) ٢١٤ - ٤١٦ - ٢٥٢ - ٢٧٤ - ٣٢٦.
 النحويان (ابن العلاء والكسائي) ٢٨٠ وانظر أبا عمرو بن العلاء، والكسائي. وانظر أيضاً الأخوين، والكوفيين، فالكسائي أحدهما.
 أبو نخيلة ١٩٧ - ٣١٥.
 أبو نزار (ملك النخاعة) ٢٩٢.
 نصر بن سيار ٤٣٧.
 نصيب بن رباح (الأموي) ١٠٩.
 النضر بن شميل ١٩٤.
 النمر بن تولب ٦٠.
 النميري الشاعر (أبو حية) ٣٠٥.
 أبو نواس (الحكمي) ١٥٧ - ١٦٦ - ٣٤٤ - ٦٣٩.
 النوي ١٢٨.
 النيلي ح ٤٨٢.

الهاء

هارون الرشيد.
 هذبة بن الخشم ٥٤٤.
 الهذلي: هو في صفحة ٢٤٤ حمل بن النابغة، وفي ص ٥٥ - ٢٣٣ أبو ذؤيب، وفي ص ١٨٠ شماس، وفي ص ٥٥ صاحب الكامل في القراءات، أما الذي في ص ٣٩٤ - ٤٥٥ فلم نوفق لمعرفته. وانظر في هذا المسرد أيضاً: أبا خراش وأبا ذؤيب وساعدة وأبا كبير فهم هذليون.
 ابن هرمة ٣٧٥.
 الهروي ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٤٨١.
 هشام (النحوي الضرير) ٣٢ - ١٢٢ - ٢٣١ - ٣٣٥ - ٣٤٣ - ٣٨٦ - ٤١٠ - ٤٦٢ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٧٤ - ٥٧١ - ٥٧٣ - ٥٨٣ - ٦٠٨ - ٦٥٤.
 ابن هشام الخضراوي ١٣٤ - ١٣٦ - ١٩٥ - ٢٥٦ - ٢٦٦ - ٣٥٦ - ٤٢٤.
 هشام بن عمار القاري ٢٢٥.
 ابن هشام اللخمي ٢٦٦.

ابن محيصة القاري ٢٤ - ٤٢ - ٥٥ - ٥٢٠.
 الممرار الفقعسي ٣٠٢.
 المرتضى (الشريف) ٦٣٢.
 ابن مرجانة (عبيد الله بن زياد ابن أبيه) ١٠٠.
 ابن مسعود (عبد الله) ١٣١ - ١٩١ - ٢٢٥ - ٢٧٤ - ٢٩٤ - ٣٠٣ - ٣٠٩ - ٣١٣ - ٣٣٥ - ٤٦٢ - ٥٤١ - ٥٥٦ - ٥٦٣ - ٥٩٣ - ٦٢٢.
 مسلم ١٢٣.
 المطرزي ١٩٧.
 ابن المعتز ٢٨٣.
 المعري ١١٦ - ١٦٤ - ٢٧٢ - ٥٠٩ - ٦٢٦.
 ابن معزوز (أبو الحجاج) ٣٣٣.
 ابن معط ٢٦٢ - ٦٠٢ - ٦١٢، وذكر الدرة في ٢٦٢.
 معمر بن المثنى أبو عبيدة.
 ابن مقبل ٦٥٩.
 مكى بن أبي طالب ٢٠ - ٧٢ - ١٨٥ - ١٩٤ - ٣٤٩ - ٣٩١ - ٥٠٧ - ٥١٣ - ٥٢٢ - ٥٣٨ - ٥٥٨ - ٥٦٢ - ٥٦٤.
 ملك النجاة (أبو نزار) ٢٩٢.
 ابن ملكون ٣٢٨.
 المتجع التيمي ٢٩١.
 المهدي المفسر ٤٠٢.
 المهدي النحوي ٤٠٢ - ٤٦٢.
 أبو مهدي ٢٩١.
 ابن مهران ٥١٣.
 مهلهل ٣٠٧.
 ميسون بنت نضال ٢٦٦ - ٢٨١.

النون

النابغة الجعدي ٢٤١.
 النابغة الذبياني ٧٥ - ١٧٧ - ٢٨٣ - ٣٠٣ - ٣١٣ - ٤٨٩ - ٥٣٧.
 ابن الناظم ابن ابن مالك.
 نافع القاري ١٣٧ - ٢٢٥ - ٢٨٠ - ٤٥٤ - ٤٨٨.
 وانظر الحرمين فهو أحدهما.
 أبو النجم ٢٠٥ - ٣٥٨ - ٤٧٢.

الواو

الواثق بالله ٥٠٧ - ٦٣٦.

الواحدي ٥٦ - ٣٧٢.

الواسطي ٥٨٠.

وداك بن ثميل (حماسي) ٤٣٦.

الياء

يحيى بن خالد البرمكي ٩٨.

يحيى بن يعمر (قاريء تابعي) ٥٢٠.

ذو اليدين الصحابي ٢٠٥.

يزيد بن الحكم الشاعر ٢٨٦.

اليزيدي ٢٩١ - ٥٠٦ - ٥٠٧.

ابن يسعون ٣٢٣.

يعقوب ابن السكيت.

يعقوب الحضرمي القاريء ٤٣٦.

ابن يعيش ٣٣٢ - ٤٢٦ - ٤٢٧.

يوسف (عليه السلام) ١٣١ - ٦١٥ - ٦٤٤.

يوسف بن السيراقي ٤٦٥.

أبو يوسف القاضي (صاحب أبي حنيفة) ٦٥ - ٤٣٢.

يونس بن حبيب ٧١ - ٨١ - ٨٨ - ١٩١ - ٢٨٣ -

٢٨٩ - ٢٩٠ - ٣١٦ - ٤٠٠ - ٤٥٠ - ٤٩٢ - ٥٠١ -

٥١٤ - ٥٢١ - ٦٥٦.

٦ - مسرد القبائل والجماعات

أزد شنوة ٣٥٤.

أسد ٣٣٨.

الأنصار ٣٣٦.

أهل العالية ٣٥.

أهل الحجاز ٢٩١ - ٦٤٤ - ٦٦٢ وانظر

الحجازيين.

أهل اليمن ٦٤١.

البرامكة ٩٨.

البصريون ٢٠ - ٤٢ - ٥٠ - ٥٧ - ٦٥ - ٧٢ - ٧٦ -

٨٢ - ٨٦ - ٨٨ - ٩٦ - ١٠٧ - ١١٣ - ١١٥ -

١٢٠ - ١٣٦ - ١٣٩ - ١٤٥ - ١٥٤ - ١٧٩ - ١٩٣ -

٢٠٩ - ٢١٥ - ٢١٧ - ٢٣٢ - ٢٣٦ - ٢٤٠ -

٢٨٨ - ٢٩٤ - ٣٠٣ - ٣٠٩ - ٣٢٩ - ٣٣٨ - ٣٦١ -

٣٦٦ - ٣٨٠ - ٣٨٧ - ٣٩٦ - ٣٩٨ - ٤٢٥ -

٤٥١ - ٤٥٦ - ٤٥٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧٤ - ٤٧٩ -

٤٨١ - ٤٨٨ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٣٣ - ٥٣٧ -

٥٥٦ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧٣ - ٥٧٨ - ٥٩٦ - ٦٠٠ -

٦١٨ - ٦٢١ - ٦٤٧.

البغداديون ١٦٨ - ٢٩٢ - ٣٨٠ - ٤٣٩ - ٤٥١ -

٥١٩.

بكر بن وائل ١٥٨.

تميم ٧٤ - ١٥٦ - ١٩٠ - ٢٤٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ -

٣٣٢ - ٥٢٤ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٦٤٤ - ٦٦٢.

التهاميون ٢٩٩.

ثعل ١١٦.

بلحارث بن كعب ٥١ - ٣٥٤.

الحجازيون ٢٩٩، وانظر: أهل الحجاز.

حمير ٦٠.

ربيعة ٣٢٦ - ٣٦٠.

سعد بن بكر ١٢٤.

سليم ٢٢٥.

صباح (من ضبة) ٤٢.

طبيء ٦٠ - ١١٦ - ١٣٩ - ٣٥٤ - ٤٠٣.

عقيل ١٦٢ - ٢٨٣ - ٤٢٢.

عنزة ١٥٨.

غنم ٣٢٦.

فزارة ٢١٤.

قريش ١٢٤ - ٢٥٣ - ٥٧٦.

كنانة ٣٣٥ - ٤٩٧.

الكوفيون ٢٠ - ٣٥ - ٣٧ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٨ - ٥٠ -

٥٧ - ٦٥ - ٧٢ - ٧٤ - ٧٦ - ٧٩ - ٨٢ - ٨٥ -

٨٧ - ٨٨ - ١٠٩ - ١١٤ - ١١٦ - ١٢١ - ١٢٢ -

١٢٦ - ١٢٨ - ١٣٠ - ١٣٢ - ١٣٤ - ١٤٢ -

١٤٥ - ١٤٩ - ١٥٩ - ١٦٢ - ١٦٧ - ١٧٩ -

١٨٣ - ١٨٨ - ١٩٠ - ١٩٢ - ١٩٦ - ١٩٨ -

٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١٣ - ٢٢٢ - ٢٢٩ -

٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٥ - ٢٥١ - ٢٦٩ - ٢٨٨ -

٢٨٩ - ٢٩٢ - ٣٠٢ - ٣٠٩ - ٣١٣ - ٣١٩ -

٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٨ - ٣٤٩ -

٣٥٠ - ٣٦٤ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٨٤ - ٣٨٦ -

٣٩٠ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٤١٢ - ٤١٥ - ٤٢٤ -

٤٣٥ - ٤٥١ - ٤٥٦ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ -

٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧٤ - ٤٨٠ - ٤٨١ -

٤٩٦ - ٥١٢ - ٥١٦ - ٥٢٠ - ٥٢٣ - ٥٢٤ -

٥٣٧ - ٥٤٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٦٠٠ - ٦١١ -

٦١٨ - ٦٢٤.

الكيسانية ٥٥.

مازن ٢٥٧.

المعتزلة ١١٢ - ٥٩١.

المغاربة ١٣٢ - ١٣٩ - ٤٠٠ - ٤٣٩.

النجديون ٢٩٩.

هذيل ٣٢٧.

٧ - مسرد الأمكنة

العراق ١٠٧ - ٢٤٦.	البصرة ٨٨ - ٥٠٦.
فارس ٩٩.	بغداد ١٠١.
الكعبة المشرفة ١١٠ - ٣٨٩.	تنوفى (جبل) ٢٤٣.
مكة المكرمة ٨٨ - ١٩٣.	الحجاز ٢٩١ - ٦٤٤ - ٦٦٢.
اليمن ٦٤١.	العالية ٣٥.

٨ - مسرد الكتب المذكورة في المغني

- أخبار النحويين للتاريخي ٦٣٢.
الأصول لابن السراج ٥١٢ - ٥٦٧.
الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام ١٨.
إعراب القرآن للسفاسي ٣٧٢.
إعراب القرآن للسمين الحلبي ٣٧٢.
إعراب القرآن للعكبري ٣٢١.
الأغفال للفارسي ٥٤٢ - ٥٧٢.
ألفية ابن مالك الخلاصة.
ألفية ابن معط ٦٠٢ وانظر شرح الدرة.
أمالي ثعلب ٣٢١.
أمالي ابن الحاجب ١٠٢ - ٢٣١ - ٢٦١ - ٥٢٤ - ٦٢٥.
أمالي ابن الشجري ١٦٤ - ٤٧٦.
الإمام مصحف عثمان.
الأنموذج للزمخشري ٢٨١.
الإيضاح للفارسي شرح الإيضاح.
الإيضاح البياني ٧٦.
البحر المحيط تفسير أبي حيان.
البدیع لمحمد بن مسعود ٥١٤.
البرهان للجويني ٣٤٣.
البيسط لابن العلي ٢٨٨ - ٥٨٣.
البنغداديات للفارسي ٣٨٨.
التحفة لابن مالك ٣٣٣ - ٣٤٦.
التحفة (شرح كافية ابن الحاجب) للنيلي ٤٨٢،
وانظر كافية ابن الحاجب.
التذكرة للفارسي ٩٠.
التذكرة لابن جني ١٩٩.
الترشيح لخطاب ٥٣٩.
التسهيل لابن مالك ٧٧ - ١٧٩ - ١٨١ - ٢١٩ - ٢٢٤ - ٢٦٦ - ٢٧٧ - ٣٤١ - ٤٠٤ - ٤٥٨ - ٥٤١ - ٥٨٣، وانظر شرح التسهيل.
التصحيح للعسكري ٦٣٢.
تفسير أبي حيان ٣٧٢.
تفسير الرازي ٤٦١.
تفسير الزمخشري الكشف.
تفسير ابن عباس ٣٤١.
التمام لابن جني ١٤١ - ٦٤٩.
التوسعة لابن السكيت ٦٥٩.
التوضيح لابن مالك ٤٨٥.
الجزولية شرح الجزولية.
جمال القراء للسخاوي ٣٧١.
الجمال لابن خالويه ٢٣٨.
الجمال للزجاجي شرح الجمل.
الحجة للفارسي ٢٤٩.
الحليات للفارسي ٢٩٠.
حماسة أبي تمام ١٥٤ - ٦٥٥، وانظر «الحماسي»
في مسرد الأعلام.
حواشي مبرمان ١٦٤.
الخصائص لابن جني ٥٧٢.
الخلاصة لابن مالك ٧٧ - ٢١٨.
الدرة لابن معط: انظر ألفية ابن معط، وشرح
الدرة.
الدخائر للهروي ٤٨١.
الرسالة المعربة عن شرف الإعراب لحمزة
الأصفهاني ٦١٨.
سر الصناعة لابن جني ٤٦١.
سفر السعادة للسخاوي ٤٢١.
الشجرة للزجاج ١٢٩.
«شرح إيضاح الفارسي» لابن الخباز ١٩٦ - ٢٣١ - ٣٠٢ - ٤٦٩.
«شرح إيضاح الفارسي» لابن عصفور ٤٥٨.
شرح التسهيل لابن مالك ٧٧ - ٨٤ - ٢١٩ -

الكتاب لسيبويه ١١٤ - ٢٨٩ - ٣٤١ - ٤٧١ -
 ٥٠٦ - ٥٤٧ - ٥٥٤ - ٥٧٢، وانظر حواشي
 ميرمان.
 الكشف للزمخشري ٢٨١ - ٣٤١ - ٤٩٣ - ٥٣٨ -
 ٦٢٣.
 اللوامح للرازي ٥٤٦.
 مجالس ثعلب أمالي ثعلب.
 المحتسب لابن جني ٩٥.
 المحكم لابن سيدة ١٢٣ - ١٤٦.
 المسائل والأجوبة لابن السيد ٥٤١.
 المستوفي لابن الفرخان ٨٧ - ١٨٤.
 مسند الشافعي ١٢٣.
 مشكل الإعراب لمكي ٢٠.
 المصاحف لابن الأنباري ٣١٤.
 مصحف أبي ٢١٢ - ٢٥٢.
 مصحف عثمان «الإمام» ٢٥٤.
 مصحف ابن مسعود ٦٢٢.
 معجم الطبراني ١٣٠.
 مفاتيح الغيب تفسير الرازي.
 مفتاح العلوم للسكاكي ٨٧.
 المفصل للزمخشري ١٠٢ - ٣٤٠ - ٣٦٣ - ٤٩٧ -
 ٥٢١ - ٥٣٠ - ٥٤٦، وانظر شرح المفصل.
 المقتضب للمبرد ٣٤٠.
 المقرب لابن عصفور ٤٥ - ٢٦١ - ٢٨٧ - ٣٣٥،
 وانظر شرح المقرب.
 مناقب الشافعي للرازي ٤٦١.
 منظومة ابن مالك الصغرى الخلاصة.
 نزهة الأديب للغندجاني ١٨٣.
 النهاية لابن الخباز ١٨٥ - ٤٦٣.
 الهيئات للفارسي ٣٠٨.
 الوافية: انظر شرح كافية ابن مالك، وشرح
 منظومة ابن الحاجب.
 الوقف والابتداء لأبي حاتم ٥١٠.

٤٠٤، وانظر التسهيل.
 شرح الجزولية لابن الخباز ٣٣٣.
 «شرح جمل الزجاجي» لابن سيدة ٣٣٩.
 «شرح جمل الزجاجي» لابن عصفور ٤٤ - ٤٤٩ -
 ٥٦٥.
 «شرح درة ابن معط» لابن الخباز (الغرة المخفية)
 ٣٤٧، وانظر ألفية ابن معط.
 شرح العمدة لابن مالك ١٦٢.
 شرح الكافية لابن مالك (الوافية) ٧٧ - ١٢١ -
 ٢١٨ - ٢٢٨ - ٤٠٤، وانظر كافية ابن مالك.
 شرح لمع ابن جني الغرة لابن الدهان.
 «شرح مفصل الزمخشري» لابن الحاجب ٢٢٤ -
 ٤٨٠ - ٦٢٥، وانظر المفصل.
 «شرح مفصل الزمخشري» لابن يعيش ٤٢٦،
 وانظر المفصل.
 شرح المقرب لابن عصفور ٢٨٨، وانظر
 المقرب.
 شرح منظومة ابن الحاجب (الوافية) ٤٤٧.
 شرح منظومة ابن مالك الكبرى شرح الكافية.
 الشواذ لابن مهران ٥١٣.
 شواهد التوضيح لابن مالك التوضيح.
 الشيرازيات للفارسي ٣٠٤.
 صحاح الجوهري ٢٩ - ٥٢ - ٥٥ - ١٢٣ - ٣٣٤.
 صحيح البخاري ١٢٢ - ١٢٤ - ١٨٩ - ٥١٨.
 صحيح مسلم ١٢٢.
 العلل لعيسى بن موهب (؟) ٢١٠.
 العمدة شرح العمدة.
 الغرة لابن الدهان (شرح لمع ابن جني) ٤٠٤.
 الغرة المخفية لابن الخباز شرح درة ابن معط.
 الفصيح لثعلب ٤٩١.
 الكافية لابن الحاجب ٤٤٧، وانظر التحفة للنيلي.
 الكافية لابن مالك ٢١٨ - ٤٠٤، وانظر شرح
 الكافية.
 الكامل للهذلي ٥٥.

٩ - مسرد المراجع

- ١ - إتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر للدمياطي البنا - تصحيح علي محمد الضباع - مط حنفي بمصر ١٣٥٩هـ.
- ٢ - الأزهية في علم الحروف للهروي تحقيق الملوحي مط الترقى بدمشق ١٩٧١.
- ٣ - أساس البلاغة للزمخشري تحقيق عبد الرحيم محمود مط أوفاند بمصر ١٩٥٣.
- ٤ - أسرار العربية للأنباري تحقيق بهجة البيطار نشر مجمع دمشق ١٩٥٧.
- ٥ - الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر مك التجارية بمصر ١٩٣٩.
- ٦ - إصلاح المنطق لابن السكيت تحقيق أحمد شاكر وهارون دار المعارف بمصر ١٩٥٦.
- ٧ - الأصمعيات تحقيق أحمد شاكر وهارون دار المعارف بمصر بلا تاريخ.
- إعراب القرآن للعكبري إملاء ما من به الرحمن...
- ٨ - الأعلام للزركلي الطبعة الثالثة بيروت ١٩٦٩.
- ٩ - الأغاني للأصبهاني تحقيق فراج دار الثقافة بيروت ١٩٥٥ - ٩٦١.
- ١٠ - أمالي السهيلي تحقيق محمد إبراهيم البنا مط السعادة بمصر ١٩٧٠.
- ١١ - أمالي القالي مك التجارية بمصر ١٩٥٣.
- ١٢ - إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن للعكبري مط الشرفية ١٣٠٣هـ.
- ١٣ - إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي تحقيق أبي الفضل إبراهيم دار الكتب المصرية ١٩٥٠ - ٩٥٥.
- ١٤ - الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري مك التجارية بمصر ١٩٦١.
- ١٥ - أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي (تفسير) البابي الحلبي بمصر ١٣٣٠هـ.
- ١٦ - الأنوار الزاهية في ديوان أبي العتاهية مط اليسوعيين بيروت ١٨٨٦.
- ١٧ - أنيس الجلساء في ديوان الخنساء مط اليسوعيين بيروت ١٨٨٨.
- ١٨ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام شرح محي الدين عبد الحميد مط النصر بمصر ١٩٥٦.
- ١٩ - الإيضاح في علل النحو للزجاجي تحقيق الدكتور مازن المبارك نشر دار العروبة بمصر ١٩٥٩.
- ٢٠ - البحر المحيط لأبي حيان (تفسير) مط السعادة بمصر ١٣٢٨هـ.
- ٢١ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي.
- طبعة الخانجي ١٣٢٦هـ وطبعة البابي الحلبي بمصر ١٩٦٤م.
- ٢٢ - البلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروزآبادي تحقيق محمد المصري نشر وزارة الثقافة السورية ١٩٧٢.
- ٢٣ - البيان والتبيين للجاحظ تحقيق هارون لجنة التأليف بمصر ١٩٤٨.
- ٢٤ - تأويل مشكل القرآن لابن قتبية تحقيق السيد أحمد صقر - البابي الحلبي بمصر ١٩٥٤.

- ٢٥ - تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي مط الخيرية بمصر ١٣٠٦هـ.
- ٢٦ - تاريخ الأدب العربي لبروكلمان تعريب الدكتور النجار دار المعارف بمصر ١٩٥٩ - ٩٦٢.
- ٢٧ - تاريخ الأمم والملوك للطبري الجزء الثالث الطبعة الأولى المطبعة الحسينية بمصر.
- ٢٨ - الترغيب والترهيب للمنذري - الطباعة المنيرية بمصر بلا تاريخ.
- ٢٩ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك تحقيق بركات دار الكاتب العربي بمصر ٩٦٧.
- تفاسير الزمخشري والقرطبي والبيضاوي وأبي حيان (وقد ذكرنا كل تفسير في موضعه من هذا المسرد).
- ٣٠ - التلخيص للقرطبي شرح البرقوقى مط النيل ١٩٠٤.
- ٣١ - التمثيل والمحاضرة للثعالبي تحقيق الحلو - البابي الحلبي بمصر ١٩٦١.
- ٣٢ - تهذيب تاريخ ابن عساكر لابن بدران - دمشق ١٣٢٩ - ١٣٥١هـ.
- ٣٣ - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (تفسير) دار الكتب المصرية ١٩٣٥ - ٩٥٠.
- ٣٤ - جامع الأصول في أحاديث الرسول (الأجزاء ٥ - ١١ - ١٢) لابن الأثير الجزري تحقيق حامد الفقي مط السنة بمصر ٩٤٩ - ٩٥٥.
- ٣٥ - الجامع الصحيح للترمذي تحقيق أحمد شاكر - البابي الحلبي بمصر ٩٣٧.
- ٣٦ - الجامع الصغير للسيوطي - البابي الحلبي بمصر ١٣٣٠هـ.
- ٣٧ - جمهرة الأمثال للعسكري طبع بومباي ١٣٠٦هـ.
- حاشية الأبياري القصر المبني على حواشي المغني.
- ٣٨ - حاشية الأمير على المغني مك التجارية بمصر ١٣٧٢هـ.
- ٣٩ - حاشية الخضري على شرح ابن عقيل - مك التجارية بمصر ١٩٥٣.
- ٤٠ - حاشية الدسوقي على المغني طبعة حنفي بمصر ١٣٥٨هـ.
- حاشية الشمني المنصف من الكلام على مغني ابن هشام.
- ٤١ - حاشية الصبان على شرح الأشموني - البابي الحلبي بمصر بلا تاريخ.
- ٤٢ - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم مك الخانجي ومط السعادة بمصر ٩٣٢ - ٩٣٨.
- ٤٣ - حماسة البحتري - مك التجارية بمصر ١٩٢٩.
- ٤٤ - خزنة الأدب للبغدادى مط بولاق بمصر ١٢٩٩هـ.
- ٤٥ - الخصائص لابن جني تحقيق النجار دار الكتب المصرية ٩٥٢ - ٩٥٦.
- ٤٦ - دمية القصر للباخرزي طبعة راغب الطباخ - حلب ١٩٣٠.
- دواوين الشعراء (مشروحة أو غير مشروحة): امرئ القيس - طرفة - السموءل - حاتم - ابن الأبرص - الذبياني - عترة - زهير - أوس بن حجر - ابن الخطيم - ابن أبي الصلت - الأعشى - الخنساء - كعب بن زهير - حميد بن ثور - مزرد - عبد بني الحسحاس - ابن مقبل - ليبد - حسان - الحطيئة - الجعدي - ابن ذريح - ابن الملوح - جميل - ابن قيس الرقيات - الأخطل - الراعي - ابن أبي ربيعة - القتال الكلابي - كثير - نصيب - الفرزدق - جرير - الطرمخ - ذي الرمة - الكميت بن زيد - ابن الدمينه - أبي نواس - أبي العتاهية - ابن المعتز - المتنبى (وقد ذكرنا كل ديوان في موضعه من هذا المسرد).
- ٤٧ - ديوان الأعشى تحقيق الدكتور محمد حسين - مك الآداب بمصر بلا تاريخ.
- ٤٨ - ديوان أمية بن أبي الصلت - بشير يموت - مك الأهلية بيروت ١٩٣٤.

- ٤٩ - ديوان أوس بن حجر تحقيق الدكتور نجم - دار صادر بيروت ١٩٦٠.
- ٥٠ - ديوان جميل بئينة تحقيق الدكتور نصار - مك مصر بلا تاريخ.
- ٥١ - ديوان حاتم الطائي - كرم بستاني - دار صادر بيروت ١٩٥٣.
- ٥٢ - ديوان حسان بن ثابت - دار صادر بيروت ١٩٦١.
- ٥٣ - ديوان الحطيئة تحقيق نعمان طه - البابي الحلبي بمصر ١٩٥٨.
- ٥٤ - ديوان حميد بن ثور تحقيق الميمني دار الكتب المصرية ١٩٥١.
- ديوان الخنساء أنيس الجلساء...
- ٥٥ - ديوان ابن الدمينه تحقيق راتب النفاح - دار العروبة بمصر ١٩٥٩.
- ديوان ابن ذريح قيس ولبنى.
- ٥٦ - ديوان سحيم تحقيق الميمني دار الكتب المصرية ١٩٥٠.
- ٥٧ - ديوان شعر ذي الرمة - كمردج ١٩١٩.
- ٥٨ - ديوان طرفة - دار صادر بيروت ١٩٦١.
- ٥٩ - ديوان الطرماح تحقيق الدكتور عزة حسن نشر وزارة الثقافة السورية ١٩٦٨.
- ٦٠ - ديوان عبيد بن الأبرص تحقيق الدكتور نصار - البابي الحلبي بمصر ١٩٥٧.
- ٦١ - ديوان عبيد الله بن قيس تحقيق الدكتور نجم - دار صادر بيروت ١٩٥٨.
- ديوان أبي العتاهية الأنوار الزاهية...
- ٦٢ - ديوانا عروة بن الورد والسموئل - دار صادر ودار بيروت ١٩٦٤.
- ٦٣ - ديوان القتال الكلابي تحقيق الدكتور عباس - دار الثقافة بيروت ١٩٦١.
- ٦٤ - ديوان قيس بن الخطيم تحقيق الدكتور الأسد - دار العروبة بمصر ١٩٦٢.
- ٦٥ - ديوان مجنون ليلى تحقيق فراج - مك مصر بلا تاريخ.
- ٦٦ - ديوان المزرد بن ضرار تحقيق خليل عطية - مط أسعد بغداد ١٩٦٢.
- ٦٧ - ديوان عبد الله بن المعتز - تصحيح الخياط - طبعة دمشق.
- ٦٨ - ديوان ابن مقبل تحقيق الدكتور عزة حسن نشر وزارة الثقافة السورية ١٩٦٢.
- ٦٩ - ديوان النابغة الذبياني - كرم بستاني - دار صادر بيروت ١٩٥٣.
- ٧٠ - ديوان أبي نواس تحقيق الغزالي - مط مصر ١٩٥٣.
- ٧١ - ديوان الهذليين - دار الكتب المصرية ١٩٤٥.
- ٧٢ - الرماني النحوي - الدكتور مازن المبارك - مط جامعة دمشق ١٩٦٣.
- ٧٣ - زهر الآداب للحصري تحقيق البجاوي - البابي الحلبي بمصر ١٩٥٣.
- ٧٤ - سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب للسويدي - مك التجارية بمصر بلا تاريخ.
- ٧٥ - سر صناعة الإعراب لابن جني تحقيق السقا ورفاقه - البابي الحلبي ١٩٥٤.
- ٧٦ - سفر السعادة وسفير الإفادة للسخاوي - مخطوط الظاهرية.
- ٧٧ - سنن أبي داود - محي الدين عبد الحميد - مك التجارية بمصر بلا تاريخ.
- ٧٨ - سنن ابن ماجه تحقيق عبد الباقي - الباب الحلبي بمصر ١٩٥٣.
- ٧٩ - سنن النسائي - مك التجارية بمصر ١٩٣٠.
- ٨٠ - السيرة النبوية لابن هشام - مك التجارية بمصر ١٩٣٧.
- ٨١ - الشاطبية في القراءات السبع - البابي الحلبي بمصر ١٣٢٩هـ.

- ٨٢ - شرح الأبيات المشككة الإعراب للفارقي تحقيق سعيد الأفغاني مط الجامعة السورية ٩٥٨.
- ٨٣ - شرح الدماميني على المغني (على هامش المنصف من الكلام...) .
- ٨٤ - شرح ديوان امرئ القيس للسندوبي - مك التجارية بمصر ٩٥٣.
- ٨٥ - شرح ديوان جرير للصاوي - مك التجارية بمصر بلا تاريخ.
- ٨٦ - شرح ديوان الحماسة للتبريزي مط بولاق ١٢٩٦هـ.
- ٨٧ - شرح ديوان زهير - دار الكتب المصرية ٩٤٤.
- ٨٨ - شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة - مك التجارية بمصر ٩٥٢.
- ٨٩ - شرح ديوان عترة تحقيق الشلبي - مك التجارية بمصر بلا تاريخ.
- ٩٠ - شرح ديوان الفرزدق للصاوي - مك التجارية بمصر ٩٣٦.
- ٩١ - شرح ديوان كثير عزة - الجزائر ٩٣٠.
- ٩٢ - شرح ديوان كعب بن زهير - دار الكتب المصرية ٩٥٠.
- ٩٣ - شرح ديوان لبید تحقيق إحسان عباس - الكويت ٩٦٢.
- ٩٤ - شرح ديوان المتنبي للبرقوقي - مك التجارية بمصر ١٩٣٠.
- ٩٥ - شرح شذور الذهب لابن هشام - محي الدين عبد الحميد - مك التجارية بمصر ٩٥٣.
- ٩٦ - شرح شواهد ابن عقيل للعدوي - البابي الحلبي بمصر بلا تاريخ.
- ٩٧ - شرح شواهد المغني للسيوطي مط البهية بمصر ١٣٢٢هـ.
- ٩٨ - شرح المعلمات السبع للوزني - علي حمد الله - مك الأموية بدمشق ٩٦٣.
- ٩٩ - شرح المفصل لابن يعش - الطباعة المنيرية بمصر بلا تاريخ.
- ١٠٠ - شرح مقصورة ابن دريد للصاوي - مك الخانجي بمصر ٩٥١.
- ١٠١ - شعر الأخطل - دار إحياء التراث بيروت بلا تاريخ.
- ١٠٢ - شعر الراعي النميري جمع الحانتي نشر مجمع دمشق ٩٦٤.
- ١٠٣ - الشعر والشعراء لابن قتيبة تحقيق أحمد شاکر - البابي الحلبي بمصر ١٣٦٤ - ١٣٦٦هـ.
- ١٠٤ - شعر النابغة الجعدي - دمشق ٩٦٤.
- ١٠٥ - شعر نصيب بن رباح للدكتور داود سلوم - مك الأندلس بغداد ٩٦٨.
- ١٠٦ - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك تحقيق فؤاد عبد الباقي لجنة البيان بمصر.
- شواهد العيني المقاصد النحوية.
- ١٠٧ - الصحاح للجوهري تحقيق العطار - طبعة الشربتلي - مصر ١٣٧٧هـ.
- ١٠٨ - صحيح البخاري.
- ١٠٩ - صحيح مسلم - مك صحيح بمصر بلا تاريخ.
- ١١٠ - طبقات الشعراء لابن المعتز تحقيق فراج دار المعارف بمصر ٩٥٦.
- ١١١ - طبقات فحول الشعراء لابن سلام تحقيق محمود شاکر دار المعارف بمصر ٩٥٢.
- ١١٢ - طبقات ابن قاضي شهبة - مصورة مخطوط.
- ١١٣ - طبقات النحويين واللغويين للزبيدي تحقيق أبي الفضل إبراهيم مك الخانجي ٩٥٤.
- ١١٤ - الطرائف الأدبية للميمني - لجنة التأليف ٩٣٧.
- ١١٥ - العقد الفريد لابن عبد ربه تحقيق أمين وزين وأبياري مط لجنة التأليف بمصر ٩٤٠ - ٩٥٠.

- ١١٦ - العوامل للجرجاني - مخطوط.
- ١١٧ - عيون الأخبار لابن قتيبة - النشرة المصورة عن طبعة دار الكتب.
- ١١٨ - فتح الباري بشرح البخاري لابن حجر العسقلاني مط بولاق بمصر ١٣٠٠هـ.
- ١١٩ - فهرس شواهد سيبويه - أحمد راتب النفاخ - بيروت ٩٧٠.
- ١٢٠ - الفهرست لابن النديم - مك التجارية بمصر ١٣٤٨هـ.
- ١٢١ - فوات الوفيات لابن شاعر - مك النهضة المصرية بلا تاريخ.
- ١٢٢ - القاموس المحيط للفيروزآبادي - مك التجارية بمصر ٩٥٤.
- ١٢٣ - القرآن الكريم.
- ١٢٤ - القصائد الهاشميات للكميت بن زيد مط الموسوعات بمصر ١٣٢١.
- ١٢٥ - القصر المبني على حواشي المغني لعبد الهادي نجا الأبياري.
- ١٢٦ - قيس ولبنى تحقيق الدكتور نصار - مك مصر - بلا تاريخ.
- ١٢٧ - الكامل للمبرد تحقيق زكي مبارك - البابي الحلبي بمصر ٩٣٦ - ٩٣٧.
- ١٢٨ - كتاب سيبويه مط بولاق بمصر ١٣١٦هـ.
- ١٢٩ - الكشف للزمخشري (تفسير) مك التجارية بمصر ٩٥٣.
- ١٣٠ - كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للعجلوني نشر مك القدسي ١٣٥٢هـ.
- ١٣١ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لخليفة - مط المعارف باستانبول ٩٤١.
- ١٣٢ - لسان العرب لابن منظور دار صادر - بيروت ٩٥٥ - ٩٥٦.
- ١٣٣ - المؤلف والمختلف للآمدي تحقيق فراج - البابي الحلبي بمصر ٩٦١.
- ١٣٤ - مجالس ثعلب تحقيق هارون - دار المعارف بمصر - النشرة الثانية.
- ١٣٥ - مجالس العلماء للزجاجي تحقيق هارون - الكويت ١٩٦٢.
- ١٣٦ - مجمع الأمثال للميداني - مصر ١٣٥٢هـ.
- ١٣٧ - المرشد إلى آيات القرآن لفارس بركات - مك الهاشمية بدمشق ١٩٣٩.
- ١٣٨ - المزهري في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي تحقيق جاد المولى وإبراهيم وبجاوي - البابي الحلبي بمصر بلا تاريخ.
- ١٣٩ - المستطرف للأبشيبي - مك التجارية بمصر ١٣٧٩هـ.
- ١٤٠ - المستقصى في أمثال العرب للزمخشري ط حيدرآباد ١٩٦٢.
- ١٤١ - المسند لأحمد بن حنبل - مط الميمنية بمصر ١٣١٣هـ.
- ١٤٢ - معاني القرآن للقرطبي تحقيق نجاتي والنجار - دار الكتب المصرية ٩٥٥.
- ١٤٣ - معاهد التنقيص على شواهد التلخيص للعباسي - مك التجارية بمصر ٩٤٧.
- ١٤٤ - معجم الشعراء للمرزباني تحقيق فراج - البابي الحلبي بمصر ١٩٦٠.
- ١٤٥ - معجم المؤلفين - عمر رضا كحالة - مط الترقى بدمشق ٩٥٧ - ٩٦١.
- ١٤٦ - معجم ما استعجم للبكري تحقيق السقا - لجنة التأليف بمصر ٩٤٥ - ٩٥١.
- ١٤٧ - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي نشر ونسك - ليدن ٩٣٦ - ٩٦٩.
- ١٤٨ - المعمرون والوصايا للسجستاني تحقيق عبد المنعم عامر - البابي الحلبي بمصر ٩٦١.
- ١٤٩ - مغني اللبيب طبعة محي الدين عبد الحميد - مك التجارية بلا تاريخ.

- ١٥٠ - مغني اللبيب مخطوط بدار الكتب الظاهرية بدمشق رقم ٧٣١٥ عام.
- ١٥١ - مغني اللبيب مخطوط بدار الكتب الظاهرية بدمشق رقم ٣٨٩٣ عام.
- ١٥٢ - مفتاح العلوم للسكاكي مط الأديبة بمصر ١٣١٧هـ.
- ١٥٣ - المفضليات تحقيق أحمد شاکر وهارون - دار المعارف بمصر ٩٥٢.
- ١٥٤ - المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة للسخاوي نشر الخانجي ٩٥٦.
- ١٥٥ - المقاصد النحوية للعيني (على هامش خزانة الأدب).
- ١٥٦ - المقامات الأدبية للحريري - البابي الحلبي بمصر ٩٥٠.
- ١٥٧ - المنصف من الكلام على مغني ابن هشام للشمني مط البهية بمصر ١٣٠٥هـ.
- ١٥٨ - الموطأ لمالك بن أنس تحقيق فؤاد عبد الباقي - البابي الحلبي بمصر ٩٥١.
- ١٥٩ - نسب قريش للزبيري تحقيق بروفنسال - دار المعارف بمصر ٩٥٣.
- ١٦٠ - النشر في القراءات العشر لابن الجزري تحقيق محمد دهمان - مط التوفيق بدمشق ١٣٤٥هـ.
- ١٦١ - نهاية الأرب للنويري - النشرة المصورة عن طبعة دار الكتب.
- ١٦٢ - همع الهوامع للسيوطي - طبعة الخانجي بمصر ١٣١٧.
- ١٦٣ - الوحشيات لأبي تمام تحقيق الميمني - دار المعارف بمصر ٩٦٣.

... وكتب نحو وتراجم ومعاجم كثيرة مختلفة

١٠ - مسرد أبواب المغني

أ - مسرد الأدوات

(الباب الأول)

لكنَّ	٢٨٧	الفاء المفردة	١٦٧	بلى	١٢٢	الألف المفردة	٢١
لكن	٢٨٩	في	١٧٤	بيد	١٢٣	٢٩ - ٣٠ - آ - أيا - أجل	٢٩
ليس	٢٩٠	قد	١٧٦	بله	١٢٤	إذن	٣٠
لدى ولدن	١٦٣	قط	١٨١	التاء المفردة	١٢٥	إن	٣٢
ما	٢٩٢	الكاف المفردة	١٨٢	ثم	١٢٦	أن	٣٨
من	٣١٣	كي	١٨٧	ثم	١٢٨	إن	٤٩
من	٣٢٠	كم	١٨٩	جبر	١٢٨	أن	٥٢
مهما	٣٢٣	كأن	١٩١	جلل	١٢٩	أم	٥٣
مع	٣٢٦	كذا	١٩٢	حاشا	١٣٠	أل	٦٠
متى	٣٢٧	كلأ	١٩٣	حتى	١٣٢	أما	٦٦
منذ ومنذ	٣٢٧	كأن	١٩٥	حيث	١٣٩	أما	٦٧
النون المفردة	٣٢٩	كل	١٩٧	خلا	١٤١	إما	٧١
نعم	٣٣٥	كلا وكلتا	٢٠٧	رُب	١٤٢	أو	٧٣
الهاء المفردة	٣٣٧	كيف	٢٠٨	السين المفردة	١٤٥	ألا	٧٩
ها	٣٣٨	اللام المفردة	٢١١	سوف	١٤٦	إلا	٨١
هل	٣٣٩	لا	٢٣٩	سيئ	١٤٧	ألا	٨٤
هو	٣٤٢	لات	٢٥٣	سواء	١٤٨	إلى	٨٥
الواو المفردة	٣٤٣	لو	٢٥٥	عدا - على	١٤٩	إني	٨٧
وا	٣٥٧	لولا	٢٧١	عن	١٥٤	أني	٨٧
حرف الألف	٣٥٨	لوما	٢٧٥	عوض	١٥٧	أي	٨٨
الياء المفردة	٣٦١	لم	٢٧٥	عسى	١٥٨	إذ	٩٠
يا	٣٦١	لما	٢٧٧	عل	١٦١	إذا - إذا	٩٧
		لن	٢٨١	عل	١٦٢	أيمن	١٠٩
		ليت	٢٨٢	عند	١٦٢	الياء المفردة	١١٠
		لعل	٢٨٣	غير	١٦٤	يجل - بل	١٢١

ب - مسرد الموضوعات

(الأبواب الأخرى)

الباب الثاني

٣٦٣ في تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها.

- ٣٦٣ شرح الجملة وبيان أن الكلام أخص منها لا مرادف لها.
- ٣٦٤ انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية.
- ٣٦٤ تنبيه حول صدر الجملة.
- ٣٦٥ ما يجب على المسؤول في المسؤول عنه أن يفصل فيه.
- ٣٦٧ انقسام الجملة إلى صغرى وكبرى.
- ٣٦٧ تنبيهان حول تفسير الكبرى وما يحتملها وغيرها.
- ٣٦٩ تنبيه حول عدم الإخبار عن ألا التي للتمي.
- ٣٦٩ انقسام الجملة الكبرى إلى ذات وجه وإلى ذات وجهين.
- ٣٦٩ الجمل التي لا محل لها من الإعراب.
- ٣٦٩ الابتدائية أو المستأنفة.
- ٣٧٠ تنبيه حول ما يخفى من الاستئناف.
- ٣٧١ تنبيه حول ما يحتمل الاستئناف وغيره.
- ٣٧٢ تنبيه حول ما اختلفوا فيه.
- ٣٧٣ الجملة المعترضة.
- ٣٨١ مسألة حول اشتباه المعترضة بالحالية.
- ٣٨٤ تنبيه حول اصطلاحات البيانين في الاعتراض.
- ٣٨٤ الجملة التفسيرية.
- ٣٨٥ تنبيه حول أقسام الجملة المفسرة.
- ٣٨٧ مسألة حول من قال: للمفسرة محل.
- ٣٨٨ الجملة المجاب بها القسم.
- ٣٨٩ تنبيه حول ما يخفى من جواب القسم.
- ٣٩٠ مسألة حول من قال: لا تقع جملة القسم خبراً.
- ٣٩١ تنبيه على وهم بعضهم في إعراب جواب القسم.
- ٣٩٢ مسألة أن جواب القسم جملة.
- ٣٩٣ الجملة الواقعة جواباً لشرط غير جازم أو جازم ولم تقترب بالفاء أو إذا.
- ٣٩٣ الجملة الواقعة صلة لاسم أو حرف.
- ٣٩٤ الجملة التابعة لما لا محل له.
- ٣٩٤ الجمل التي لها محل من الإعراب.
- ٣٩٤ الجملة الواقعة خبراً.
- ٣٩٤ الجملة الواقعة حالاً.
- ٣٩٥ الجملة الواقعة مفعولاً.
- ٣٩٧ تنبيه حول ما يخفى من الجمل المحكية.

- ٣٩٧ تنبيه حول ما يحتمل الحكاية وغيرها .
 ٣٩٨ تنبيه حول الجملة المحكية بعد القول .
 ٣٩٨ تنبيه حول الجملة غير المحكية بعد القول .
 ٣٩٨ تنبيه حول وصل غير المحكي بالمحكي .
 ٤٠١ تنبيه حول فائدة الحكم على محل الجملة .
 ٤٠١ الجملة المضاف إليها .
 ٤٠٥ الجملة الواقعة بعد الفاء أو إذا جواباً لشرط جازم .
 ٤٠٦ تنبيه حول العطف على التوهم .
 ٤٠٦ الجملة التابعة لمفرد: منعوت بها، أو معطوفة عليه، أو مبدلة منه .
 ٤٠٨ الجملة التابعة لجملة لها محل .
 ٤٠٩ تنبيه حول الجملتين: المستثناة والمسند إليها .
 ٤١٠ حكم الجمل بعد المعارف وبعد التكرات .

الباب الثالث

٤١٥ في ذكر أحكام ما يشبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور .

- ٤١٥ ذكر حكمهما في التعلق .
 ٤١٨ هل يتعلقان بالفعل الناقص؟
 ٤١٨ هل يتعلقان بالفعل الجامد؟
 ٤١٩ هل يتعلقان بأحرف المعاني؟
 ٤٢١ ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر .
 ٤٢٣ حكمهما بعد المعارف والتكرات .
 ٤٢٣ حكم المرفوع بعدهما .
 ٤٢٤ تنبيه حول بيت للمثنوي .
 ٤٢٥ تنبيه على أن الضمير لا يعود إلى متأخر لفظاً ورتبة .
 ٤٢٥ تنبيه حول ترجيح عدم إعمال اسم التفضيل في الظاهر .
 ٤٢٥ تنبيه حول شاهد مشكل .
 ٤٢٦ ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف .
 ٤٢٦ هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف؟
 ٤٢٧ كيفية تقديره باعتبار المعنى .
 ٤٢٩ تعيين موضع التقدير .
 ٤٣٠ تنبيه على خطأ من قدر فعلاً بعد إذا الفجائية وأما .

الباب الرابع

٤٣١ في ذكر أحكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها وعدم معرفتها على وجهها .

- ٤٣١ ما يعرف به المبتدأ من الخبر .
 ٤٣٢ ما يعرف به الاسم من الخبر .
 ٤٣٣ ما يعرف به الفاعل من المفعول .
 ٤٣٣ فروع حول ما يتعين فيه الفاعل والمفعول .

- ٤٣٤ ما افترق فيه عطف البيان والبدل .
 ٤٣٧ ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة .
 ٤٤٠ ما افترق فيه الحال والتمييز وما اجتماعا فيه .
 ٤٤٣ أقسام الحال .
 ٤٤٤ إعراب أسماء الشرط والاستفهام ونحوها .
 ٤٤٥ تنبيه حول اختلافهم في خبر اسم الشرط .
 ٤٤٥ مسوغات الابتداء بالنكرة .
 ٤٥٠ أقسام العطف .
 ٤٥٦ تنبيه حول العطف على المعنى .
 ٤٥٨ تنبيه حول «لا تأكل سمكاً وتشرب لبناً» .
 ٤٥٨ عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس .
 ٤٦١ عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس .
 ٤٦٢ العطف على معمولي عاملين .
 ٤٦٤ المواضع التي يعود الضمير فيها على ما تأخر لفظاً ورتبة .
 ٤٦٨ شرح حال الضمير المسمى فصلاً وعماداً .
 ٤٧١ روابط الجملة بما هي خبر عنه .
 ٤٧٢ تنبيه حول إمكان وجود الضمير مع عدم الربط .
 ٤٧٥ تنبيه على اختلافهم في الرابط في آية .
 ٤٧٥ الأشياء التي تحتاج إلى الرابط .
 ٤٧٩ تنبيه حول عدم احتياج بدل الكل إلى رابط .
 ٤٨٢ الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة .
 ٤٨٩ الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصراً .
 ٤٩١ تنبيه حول قصور صيغة «تفاعل» وتعديها .
 ٤٩٢ الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر .

الباب الخامس

- ٤٩٧ في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها .
 ٤٩٧ الجهة الأولى أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى .
 ٥٠٧ الجهة الثانية أن يراعي المعرب معنى صحيحاً ولا ينظر في صحته في الصناعة .
 ٥١٢ الجهة الثالثة أن يخرج على ما لم يثبت في العربية .
 ٥١٥ الجهة الرابعة أن يخرج على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة ويترك الوجه القريب والقوي .
 ٥٢٣ تنبيه حول الأخذ بالوجه المرجوح أحياناً .
 ٥٢٤ الجهة الخامسة أن يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهرة .
 ٥٢٤ باب المبتدأ .
 ٥٢٤ مسألة: يجوز في الضمير المنفصل ثلاثة أوجه .
 ٥٢٤ مسألة: يجوز في الاسم المفتوح به وجهان .
 ٥٢٤ مسألة: يجوز في المرفوع وجهان .
 ٥٢٥ مسألة حول مثال يجوز فيه ثلاثة أوجه .

- ٥٢٥ مسألة حول إعراب المخصوص بالمدح.
 ٥٢٥ مسألة تشاكل السابقة.
 ٥٢٦ مسألة حول جواز الابتداء والإخبار.
 ٥٢٦ باب كان وما جرى مجراها.
 ٥٢٦ مسألة حول نقصان كان وتامها وزيادتها.
 ٥٢٦ مسألة تشاكل السابقة.
 ٥٢٧ مسألة تشاكل السابقة.
 ٥٢٧ مسألة تشاكل السابقة.
 ٥٢٧ مسألة حول نقصان عسى وتامها.
 ٥٢٧ مسألة تشاكل السابقة.
 ٥٢٧ مسألة حول احتمال ما الحجازية والتميمية.
 ٥٢٧ مسألة حول لا التبرئة والحجازية.
 ٥٢٨ باب المنصوبات المشابهة.
 ٥٢٨ ما يحتمل المصدرية والمفعولية.
 ٥٢٨ ما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية.
 ٥٢٨ ما يحتمل المصدرية والحالية.
 ٥٢٨ ما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لأجله.
 ٥٢٩ ما يحتمل المفعول به والمفعول معه.
 ٥٢٩ باب الاستثناء.
 ٥٢٩ مسألة حول حاشا وعدا وخلا.
 ٥٣٠ مسألة: يجوز فيما بعد إلا في الجملة المنفية ثلاثة أوجه.
 ٥٣٠ ما يحتمل الحالية والتمييز.
 ٥٣٠ من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل والمفعول.
 ٥٣٠ من الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين.
 ٥٣١ من الحال ما يحتمل التعدد والتداخل.
 ٥٣١ باب إعراب الفعل.
 ٥٣١ مسألة: ما تأتينا فتحدثنا.
 ٥٣١ مسألة: هل تأتيني فأكرمك.
 ٥٣١ مسألة: ليتني أجد مالا فأنفق منه.
 ٥٣١ مسألة: ليقم زيد فتكرمه.
 ٥٣٢ مسألة حول الفاء السببية والعاطفة.
 ٥٣٢ باب الموصول.
 ٥٣٢ مسألة حول ماذا.
 ٥٣٢ مسألة حول ما المصدرية والموصولة.
 ٥٣٣ مسألة حول الذي الموصولة والموصوفة.
 ٥٣٣ مسألة حول ما الموصولة والموصوفة.
 ٥٣٣ مسألة حول من الموصولة والموصوفة.
 ٥٣٤ باب التوابع.

- ٥٣٤ مسألة حول البدل وعطف البيان .
- ٥٣٤ مسألة حول وصف المضاف والمضاف إليه .
- ٥٣٤ مسألة حول اسم الموصول بعد المعرف بـأل .
- ٥٣٤ باب حروف الجر .
- ٥٣٤ مسألة حول الكاف الحرفية والاسمية .
- ٥٣٤ مسألة حول الحرفية والاسمية .
- ٥٣٥ مسألة حول الواو القسمية والعاطفة .
- ٥٣٥ باب في مسائل مفردة .
- ٥٣٥ مسألة : يسبح له فيها بالغدو .
- ٥٣٥ مسألة : ناراً تلظى .
- ٥٣٥ الجهة السادسة ألا يراعي الشروط المختلفة بحسب الأبواب .
- ٥٤٥ تنبيه حول نعم وبش .
- ٥٤٩ تنبيه حول التوافق والتخالف بين الجملة الاسمية والفعلية في العطف .
- ٥٥٨ الجهة السابعة أن يحمل كلاماً على شيء ويشهد استعمال آخر بخلافه .
- ٥٦٠ تنبيه حول احتمال بعض المواضع أكثر من وجه .
- ٥٦١ الجهة الثامنة أن يحمل المعرب على شيء وفي ذلك الموضع ما يدفعه .
- ٥٦٣ الجهة التاسعة ألا يتأمل عند وجود المشتبهات .
- ٥٦٤ الجهة العاشرة أن يخرج على خلاف الأصل أو على خلاف الظاهر لغير مقتض .
- ٥٦٧ خاتمة حول الحذف .
- ٥٦٧ شروط الحذف ثمانية .
- ٥٦٩ تنبيه حول دليلي الحذف : الصناعي وغير الصناعي .
- ٥٧٠ تنبيه حول الدليل اللفظي .
- ٥٧٤ تنبيه حول مخالفة الشرطين السابع والثامن من شروط الحذف .
- ٥٧٥ بيان أنه قد يظن أن الشيء من باب الحذف وليس منه .
- ٥٧٦ بيان مكان المقدر .
- ٥٧٧ تنبيه حول اجتماع شرطين لهما جواب واحد .
- ٥٧٨ بيان مقدار المقدر .
- ٥٧٩ بيان كيفية التقدير .
- ٥٧٩ ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن .
- ٥٨٠ إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبراً فأيهما أولى ؟
- ٥٨١ إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً والباقي فاعلاً ، وكونه مبتدأ والباقي خبراً فالثاني أولى .
- ٥٨٢ إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولاً أو ثانياً فكونه ثانياً أولى .
- ٥٨٤ تنبيه حول أن الخلاف فيما سبق إنما يقع عند التردد .
- ٥٨٥ ذكر أماكن من الحذف يتمرن بها المعرب .
- ٥٨٥ حذف الاسم المضاف .
- ٥٨٦ تنبيه إذا أمكن تقدير المضاف قبل أحد جزأين قدر قبل الثاني .
- ٥٨٧ حذف المضاف إليه .
- ٥٨٧ حذف اسمين مضافين .

- ٥٨٧ حذف ثلاث متضائفات .
- ٥٨٧ تنبيه حول تفسير : قاب قوسين .
- ٥٨٨ حذف الموصول الاسمي .
- ٥٨٨ حذف الصلة .
- ٥٨٩ حذف الموصوف .
- ٥٨٩ حذف الصفة .
- ٥٩٠ حذف المعطوف .
- ٥٩١ حذف المعطوف عليه .
- ٥٩٢ حذف المبدل منه .
- ٥٩٢ حذف المؤكد وبقاء توكيده .
- ٥٩٢ حذف المبتدأ .
- ٥٩٤ حذف الخبر .
- ٥٩٥ ما يحتمل النوعين .
- ٥٩٦ حذف الفعل : وحده أو مع مضمّر مرفوع أو منصوب أو معهما .
- ٥٩٧ حذف المفعول .
- ٥٩٨ حذف الحال .
- ٥٩٨ حذف التمييز .
- ٥٩٩ حذف الاستثناء .
- ٥٩٩ حذف حرف العطف .
- ٦٠٠ حذف فاء الجواب .
- ٦٠٠ حذف واو الحال .
- ٦٠٠ حذف قد .
- ٦٠١ حذف لا التبرئة .
- ٦٠١ حذف لا النافية وغيروها .
- ٦٠٢ حذف ما النافية .
- ٦٠٣ حذف ما المصدرية .
- ٦٠٣ حذف كي المصدرية .
- ٦٠٣ حذف أداة الاستثناء .
- ٦٠٤ حذف لام التوطئة .
- ٦٠٤ حذف الجار .
- ٦٠٤ حذف أن الناصية .
- ٦٠٥ حذف لام الطلب .
- ٦٠٦ حذف حرف النداء .
- ٦٠٦ حذف همزة الاستفهام .
- ٦٠٦ حذف نون التوكيد .
- ٦٠٧ حذف نوني التثنية والجمع .
- ٦٠٨ حذف التنوين .
- ٦٠٩ حذف أل .

- ٦٠٩ حذف لام الجواب .
 ٦١٠ حذف جملة القسم .
 ٦١٠ حذف جواب القسم .
 ٦١١ حذف جملة الشرط .
 ٦١٢ حذف جواب الشرط .
 ٦١٣ تنبيه حول ما يظن جواب شرط وليس بجواب .
 ٦١٤ حذف الكلام بجملته .
 ٦١٥ حذف أكثر من جملة .
 ٦١٥ تنبيه حول ما ينظر فيه النحوي والمفسر والبياني من الحذف .

الباب السادس

٦١٦ في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها .

- ٦٢٧ تنبيه حول إفادة السين للوجوب .
 ٦٢٧ تنبيه حول إفادة السين للاستقبال لا الاستمرار .
 ٦٢٨ خاتمة : ينبغي للمعرب أن يتخير من العبارات أجزؤها وأجمعها للمعنى . . .

الباب السابع

٦٢٩ في كيفية الإعراب .

- ٦٣١ فصل فيما يجب على المبتدئ في صناعة الإعراب أن يحترز منه .
 ٦٣٥ تنبيه حول رويك .
 ٦٣٦ تنبيه حول تغير الإعراب بتغير التركيب .

الباب الثامن

٦٣٨ في ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية .

- ٦٣٨ القاعدة الأولى : قد يعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما .
 ٦٤٢ تنبيه حول تنزيلهم اللفظ المعدوم الصالح للوجود بمنزلة الموجود .
 ٦٤٢ تنبيه : إنه ليس بلازم أن يعطى الشيء حكم ما هو في معناه .
 ٦٤٦ القاعدة الثانية : أن الشيء يعطى حكم الشيء إذا جاوره .
 ٦٤٧ تنبيه حول من أنكر الخفض على الجوار .
 ٦٤٨ القاعدة الثالثة : قد يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضميناً .
 ٦٥٠ القاعدة الرابعة : أنهم يغلبون على الشيء ما لغيره لتناسب بينهما أو اختلاط .
 ٦٥١ القاعدة الخامسة : أنهم يعبرون بالفعل عن أمور .
 ٦٥٣ القاعدة السادسة : أنهم يعبرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر .
 ٦٥٤ القاعدة السابعة : أن اللفظ قد يكون على تقدير وذلك المقدر على تقدير آخر .
 ٦٥٥ القاعدة الثامنة : كثيراً ما يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل .
 ٦٥٦ القاعدة التاسعة : أنهم يتسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما .
 ٦٥٨ القاعدة العاشرة : من فنون كلامهم القلب .
 ٦٦١ القاعدة الحادية عشرة : من ملح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام .

الآثار المطبوعة

للأستاذ سعيد الأفغاني

- ١٩٦٠ * أسواق العرب في الجاهلية والإسلام (طبعة ثانية)
- ١٩٧٠ * ابن حزم الأندلسي ورسائله في المفاضلة بين الصحابة
- ١٩٧٠ * الإسلام والمرأة (طبعة ثانية)
- ١٩٥٦ * عائشة والسياسة
- ١٩٦٤ * في أصول النحو (طبعة ثالثة)
- ١٩٦٢ * حاضِر اللغة العربية في الشام
- ١٩٦٩ * نظرات في اللغة عند ابن حزم
- ١٩٦٨ * من تاريخ النحو
- ١٩٧٠ * الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة للزركشي
- ١٩٧٠ * في المفاضلة بين الصحابة لابن حزم (طبعة ثانية)
- ١٩٦٩ * سير النبلاء للذهبي (جزء خاص بترجمة ابن حزم)
- ١٩٧٠ * سير النبلاء للذهبي (جزء خاص بترجمة السيدة عائشة)
- ١٩٥٠ * تاريخ داريا للقاضي الخولاني
- ١٩٥٧ * الإعراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة ابن الأنباري
- ١٩٥٨ * توجيه أبيات مشكلة الإعراب للفارقي
- ١٩٦٩ * إبطال القياس والرأي والاستحسان لابن حزم (طبعة ثانية)

الآثار المطبوعة

للدكتور مازن المبارك

- * الإيضاح في علل النحو للزجاجي
ط ١ - ١٩٥٩
ط ٢ - ١٩٧٣
١٩٦٠
* الزجاجي، حياته وأثاره ومذهبه النحوي
* الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه
١٩٦٣
* مغني اللبيب - هذا -
ط ١ - ١٩٦٤
ط ٢ - ١٩٦٩
ط ٣ - ١٩٧٢
* النحو العربي، بحث في نشأة النحو وتاريخ العلة النحوية
ط ١ - ١٩٦٥
ط ٢ - ١٩٧١
ط ٣ - ١٩٧٤
* النصوص اللغوية، نصوص مختارة من الخصائص والمزهر
١٩٦٧
* الموجز في تاريخ البلاغة
١٩٦٨
* كتاب اللامات للزجاجي
١٩٦٩
* مجتمع الهمذاني
١٩٧٠
* نحو وعي لغوي
١٩٧٠

الآثار المطبوعة

للأستاذ علي حمد الله

- * ابن زيدون ورسائله
١٩٥٦
* الأسلوب التعليمي في كلية ودمنة
ط ١ - ١٩٥٨
ط ٢ - ١٩٧٠
* النحو والصرف «مدرسي مؤمم»
١٩٦٠
* شرح المعلقات السبع للزوزني
١٩٦٣
* مغني اللبيب - هذا -
ط ١ - ١٩٦٤
ط ٢ - ١٩٦٩
ط ٣ - ١٩٧٢
* النقد الواضح
١٩٧١

فهرس

٣٥٨	حرف الألف	٣	مقدمة الناشر
٣٦١	حرف الياء	٩	مقدمة المحقق بين يدي الكتاب
٣٦٣	الباب الثاني	١١	كتاب «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»
	من الكتاب في تفسير الجملة، وذكر أقسامها	٢١	الباب الأول
٣٦٣	وأحكامها	٢١	في تفسير المفردات وذكر أحكامها
	شرح الجملة وبيان أن الكلام أخص منها لا	٢١	حرف الألف
٣٦٣	مرادف لها	٢٦	فصل
٣٦٤	انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية	١٠٣	الفصل الأول
	ما يجب على المسؤول [في المسؤول] عنه	١٠٤	الفصل الثاني
٣٦٥	أن يفضل فيه	١٠٨	الفصل الثالث
٣٦٧	انقسام الجملة إلى صغرى وكبرى	١١٠	حرف الباء
	انقسام الكبرى إلى ذات وجه، وذات	١٢٥	حرف التاء
٣٦٩	وجهين	١٢٦	حرف الثاء
٣٦٩	الجمال التي لا محل لها من الإعراب	١٢٨	حرف الجيم
٣٩٤	الجمال التي لها محل من الإعراب	١٣٠	حرف الحاء المهملة
٤١٠	حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات	١٤١	حرف الخاء المعجمة
٤١٥	الباب الثالث	١٤٢	حرف الراء
	من الكتاب في ذكر أحكام ما يشبه الجملة،	١٤٥	حرف السين المهملة
٤١٥	وهو الظرف والجار والمجرور	١٤٩	حرف العين المهملة
٤١٥	ذكر حكمهما في التعلق	١٦٤	حرف الغين المعجمة
٤١٨	هل يتعلقان بالفعل الناقص؟	١٦٧	حرف الفاء
٤١٨	هل يتعلقان بالفعل الجامد؟	١٧٦	حرف القاف
٤١٩	هل يتعلقان بأحرف المعاني؟	١٨٢	حرف الكاف
٤٢١	ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر	٢٠٠	فصل
٤٢٣	حكمهما بعد المعارف والنكرات	٢١١	حرف اللام
٤٢٣	حكم المرفوع بعدهما	٢١٤	فرع
٤٢٥	ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف	٢٣٣	فصل
	هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو	٢٩٢	حرف الميم
٤٢٧	وصف؟	٣٢٩	حرف النون
٤٢٧	كيفية تقديره باعتبار المعنى	٣٣٧	حرف الهاء
٤٢٩	تعيين موضع التقدير	٣٤٣	حرف الواو

٥٣٤	باب حروف الجرّ
٥٣٥	باب في مسائل مفردة
٥٦٧	خاتمة
	بيان أنه قد يظن أن الشيء من باب الحذف،
٥٧٥	وليس منه
٥٧٦	بيان مكان المقدّر
٥٧٨	بيان مقدار المقدّر
٥٧٩	بيان كيفية التقدير
	ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور
٥٧٩	مهما أمكن
	إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه
٥٨٠	خبراً فأيهما أولى؟
	إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً والباقي
٥٨١	فاعلاً
٥٨١	وكونه مبتدأ والباقي خبراً، فالثاني أولى ..
	إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولاً، أو
٥٨٢	ثانياً، فكونه ثانياً أولى
٥٨٥	ذكر أماكن من الحذف يتمرن بها المعرب
٥٨٧	حذف المضاف إليه
٥٨٧	حذف اسمين مضافين
٥٨٧	حذف ثلاث متضائفات
٥٨٨	حذف الموصول الاسمي
٥٨٨	حذف الصلة
٥٨٩	حذف الموصوف
٥٨٩	حذف الصفة
٥٩٠	حذف المعطوف
٥٩١	حذف المعطوف عليه
٥٩٢	حذف المبدل منه
٥٩٢	حذف المؤكد وبقاء توكيده
٥٩٢	حذف المبتدأ
٥٩٤	حذف الخبر
٥٩٥	ما يحتمل النوعين
٥٩٦	حذف الفعل
	[وحده أو مع مضمّر مرفوع أو منصوب أو
٥٩٦	معهما]
٥٩٧	حذف المفعول

٤٣١	الباب الرابع
٤٣١	من الكتاب في ذكر أحكام يكثر دوزها
	ويقبح بالمعرب جهلها، وعدم معرفتها على
٤٣١	وجهها
٤٣٢	ما يعرف به الاسم من الخبر
٤٣٣	ما يعرف به الفاعل من المفعول
٤٣٤	فروع
٤٣٤	ما افترق فيه عطف البيان والبدل
٤٣٧	ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة
	ما افترق فيه الحال والتمييز، وما اجتماعا
٤٤٠	فيه
٤٤٣	أقسام الحال
٤٤٤	إعراب أسماء الشرط والاستفهام ونحوها
٤٤٥	مسوغات الابتداء بالنكرة
٤٥٠	أقسام العطف
٤٥٨	عطف الخبر على الإنشاء، وبالعكس
٤٦١	عطف الاسمية على الفعلية، وبالعكس
٤٦٢	العطف على معمولي عاملين
	المواضع التي يعود الضمير فيها على ما تأخر
٤٦٤	لفظاً ورتبةً
٤٦٨	شرح حال الضمير المسمى فصلاً وعماداً
٤٧١	روابط الجملة بما هي خبر عنه
٤٧٥	الأشياء التي تحتاج إلى الرابط
٤٨٢	الأمر التي يكتسبها الاسم بالإضافة
٤٨٩	الأمر التي لا يكون الفعل معها إلا قاصراً
٤٩٢	الأمر التي يتعدى بها الفعل القاصر
٤٩٧	الباب الخامس
	من الكتاب في ذكر الجهات التي يدخل
٤٩٧	الاعتراض على المعرب من جهتها
٥٢٤	باب المبتدأ
٥٢٦	باب كان وما جرى مجراها
٥٢٨	باب المنصوبات المتشابهة
٥٢٩	باب الاستثناء
٥٣١	باب إعراب الفعل
٥٣٢	باب الموصول
٥٣٤	باب التوابع

حذف
المحذوف

من الكتاب في التحذير من أمور اشتهرت	٥٩٨	حذف الحال
بين المعربين، والصواب خلافها ٦١٦	٥٩٨	حذف التمييز
خاتمة ٦٢٨	٥٩٩	حذف الاستثناء
الباب السابع ٦٢٩	٥٩٩	حذف حرف العطف
من الكتاب في كيفية الإعراب ٦٢٩	٦٠٠	حذف فاء الجواب
والمخاطب بمعظم هذا الباب المبتدئون .. ٦٢٩	٦٠٠	حذف واو الحال
فصل ٦٣١	٦٠٠	حذف قد
الباب الثامن ٦٣٨	٦٠١	حذف لا التبرئة
من الكتاب في ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما	٦٠١	حذف لا النافية وغيرها
لا ينحصر من الصور الجزئية ٦٣٨	٦٠٢	حذف ما النافية
القاعدة الأولى: قد يعطى الشيء حكم ما	٦٠٣	حذف ما المصدرية
أشبهه: في معناه، أو في لفظه، أو فيهما ٦٣٨	٦٠٣	حذف كي المصدرية
القاعدة الثانية: أن الشيء يعطى حكم الشيء	٦٠٣	حذف أداة الاستثناء
إذا جاوره ٦٤٦	٦٠٤	حذف لام التوطئة
القاعدة الثالثة: قد يُشربون لفظاً معنى لفظ	٦٠٤	حذف الجار
فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضميناً ٦٤٨	٦٠٤	حذف أن الناصبة
القاعدة الرابعة: أنهم يغلبون على الشيء ما	٦٠٥	حذف لام الطلب
لغيره، لتناسب بينهما، أو اختلاط ... ٦٥٠	٦٠٦	حذف حرف النداء
القاعدة الخامسة: أنهم يعبرون بالفعل عن	٦٠٦	حذف همزة الاستفهام
أمر ٦٥١	٦٠٦	حذف نون التوكيد
القاعدة السادسة: أنهم يعبرون عن الماضي	٦٠٧	حذف نوني التثنية والجمع
والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر ٦٥٣	٦٠٨	حذف التنوين
القاعدة السابعة: إن اللفظ قد يكون على تقدير،	٦٠٩	حذف ال
وذلك المقدر على تقدير آخر ٦٥٤	٦٠٩	حذف لام الجواب
القاعدة الثامنة كثيراً ما يغتفر في الشواني ما	٦١٠	حذف جملة القسم
لا يغتفر في الأوائل ٦٥٥	٦١٠	حذف جواب القسم
القاعدة التاسعة: إنهم يتسعون في الطرف	٦١١	حذف جملة الشرط
والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما ٦٥٦	٦١٢	حذف جملة جواب الشرط
القاعدة العاشرة: من فنون كلامهم القلب ٦٥٨	٦١٤	حذف الكلام بجملته
القاعدة الحادية عشر: من مُلح كلامهم	٦١٥	حذف أكثر من جملة
تقارُص اللفظين في الأحكام ٦٦١	٦١٦	الباب السادس